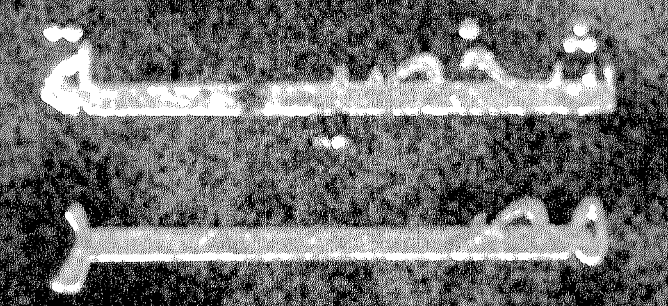
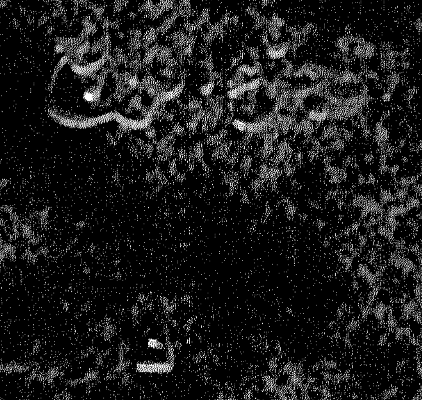
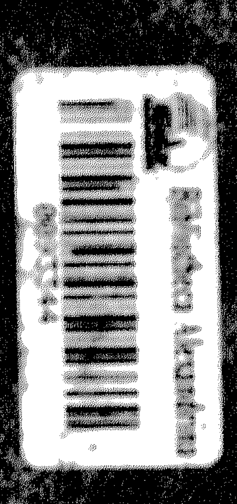


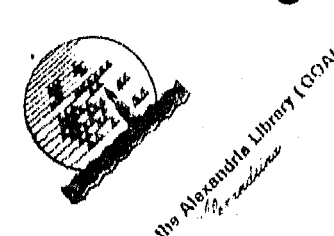
دراسة في عبقرية المكان

جمال حمدان





د . جمال حمدان



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

شخصية مصر

دراسة فى عبقرية المكان

الجزء الرابع

دار الهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

الغـلاف للفنـان :
حلمى التونى

الفهرس

الجزء الرابع

شخصية مصر الحضارية

الباب التاسع

خريطة المجتمع المصرى

الفصل السابع والثلاثون

كثافة بلا هجرة

سكان مصر

لمصر أطول تاريخ سكانى معروف أو مسجل . وهو بالطبع تاريخ مفعم بقدر ما هو مطول ، زاخر بالتقلبات والذبذبات الكمية والنوعية ، حافل بالتجارب والسياسات السكانية المخططة والعفوية . وذلك بحق يجعل مصر صاحبة أطول تجربة سكانية فى العالم ، بل « معمل تجارب» ديموغرافى تاريخى ولكنه حى ، سابق غير مسبوق ، ولا مثيل له فى عالم أو علم السكان على الأرجح .

على أن مصر طوال أو خلال هذه التجربة الثرية لم تكن «دار هجرة وحركة » بدرجة مذكورة ، بل «دار استقرار وإقامة » أساسا . على أنها قبل ذلك وبعده كانت «دار كثافة» فى الدرجة الأولى . فكانت بذلك على الدوام «مزرعة سكانية » بالغة التكثيف والتزاحم ، تبدو ببيئتها المائية ورقعتها الضئيلة وسط اللامعمور الصحراوى الشاسع أشبه «بصوبة أو حوضة زجاجية من الزراعة الهيدروبونية » ، إلا أنها صوبة أو حوضة طبيعية وزراعة بشرية .

وفى الوقت الحالى فإن ما تتميز به مصر وتنفرد سكانيا ليس هو بصفة خاصة تركيبها الديموغرافى ، بمعنى هيكل السكان من حيث فئات السن أو الجنس أو حتى الخصوبة والمواليد والوفيات ومعدلات النمو .. إلخ ، لا ولا حتى مشكلتها السكانية على خطرها ، ففى هذا كله لا تكاد صورة مصر تخرج كثيرا عن نمط دول العالم الثالث النامية : الانتقالية حضاريا بين التخلف والتقدم ، والانتقالية ديموغرافيا من المرحلة البدائية فى النمو إلى المرحلة المتطورة .

حقا قد تكون مصر أسبق نوعا فى هذا الصدد ، مثلما هى حقا وفعلا فى سائر نواحى الحضارة الحديثة عامة ، إلا أنها تظل بالتصنيف واقعة داخل دائرة البلاد النامية وضمن

نمطها الأساسى وإن اختلفت التفاصيل والجزئيات المحلية بالضرورة والطبع . إنها حقا «عينة ممثلة» مثالية بدرجة خاصة لديموغرافية العالم النامى ، والعالم الثالث عموما وبلا تحديد .. ولكن مجرد عينة .

وإنما تختلف مصر وتتفرد الآن سكانيا فى باب الكثافة ونمطها الجغرافى بالدقة ، ذلك الذى بات اليوم أشد وزنا وتكاثفا وتضاغطا وتبلورا منه فى أى وقت مضى ، ولم يعد له مثيل فى العالم المعاصر ولا عاد له شبيه فى تاريخها القديم هى ذاتها . وعلى هذا فإذا كان هناك عنصر واحد أو أكثر يمنح مصر المعاصرة شخصيتها الديموغرافية المستقلة والمميزة ، فليس ذلك العنصر هو – للغرابة والدهشة – ديموغرافيتها التركيبية بالمعنى الضيق الصارم ، وإنما هو بالأحرى والدقة تاريخها الديموغرافى الفذ فى جانب وجغرافيتها السكانية الفريدة فى الجانب الآخر .

ومصر إنما تستمد شخصيتها السكانية الحقة من الخلفية التاريخية والأرضية الجغرافية أكثر مما تستمدها من تشريح الجسم السكانى ذاته ، ولعل فى هذه المتناقضة الشكلية يكمن صميم شخصية مصر السكانية . أو لعله لا تناقض هناك موضوعيا ، فإنما تلك الشخصية انبثاق منطقى من تفاعل خصوصية المكان وعمومية السكان . ومن هذه المقولة نبدأ هذه المقالة .

من التاريخ السكانى

تاريخنا السكانى طويل معقد بالطبع ، يقع فى مراحل وفترات عديدة من تزايد أو تناقص، تؤلف كل واحدة منها وحدة مورفولوچية – زمنية خاصة يمكن أن نسميها بالفترة السكانية demochrone، بينما يؤلف مجموعها علما يمكن أن نسميه علم التاريخ السكانى demochronology، والكل ينطوى تحت علم الديموغرافيا التاريخية أو القديمة palaeodemography (١) . ونحن لدينا كثير من التقديرات الاجتهادية والتخمينية عن سكان مصر فى نقط عديدة من التاريخ منذ بدأت فيها الثورة الديموغرافية التى قد تكون الأولى فى العالم . ولكننا من الناحية الأخرى لا نملك أى حقائق علمية أو أرقام يقينية . ولهذا فضرورى أن نصطنع لأنفسنا مقياسا منطقيا لاختبار الأولى والاقتراب من الأخيرة ، وهذا ما سنبدأ به .

(1) Hamdan, pop. of Nile Mid - Delta, Vol. I, p. 31 .

هناك متغيران أساسيان فى تاريخ السكان وضوابطهم فى مصر : مساحة الأرض الزراعية ، ونوع الزراعة السائدة ، أى الكم والكيف ، أو البيئة والتكنولوجيا ، على الترتيب. فالرقعة الزراعية تغيرت كثيرا جدا عبر العصور ، ولكن أهم تغير جذرى هو نشأة البرارى التى أخرجت نحو ١,٥ مليون فدان من الزراعة ، فإذا أضفنا هذا إلى مساحة الرقعة الحالية وهى نحو ٦ ملايين فدان لكان الحد الأقصى للمساحة قديما نحو ٧,٥ مليون فدان . أما نوع الزراعة فقد انقلب من الحوضى إلى الدائم ، ولكن يضاف إلى الرى الحوضى قطاع من الرى الدائـم ، بالرفـع على الضفاف العالية المباشـرة على النهـر أو بالآبار بعيدا عنه ، ويقدر المجموع بنحو ١٢٪ من المساحة الكلية ، أى الثمن (١) . ولذا فقدرة تحميل السـكان وكثافتهم فى الماضى لا يمكـن أن تعدو نصف المعدل الحالى وربما أقل . أى أن الماضى إذا كان يتفوق كثيرا على الحاضر فى المساحة ، فقد كان يخسر أكثر فى الكثافة . وإغفال هذه النقطة الأساسية هو الذى أدى بالبعض إلى مبالغات خرافية فى تقدير السكان قديما . وهذا يصدق أيضا على النظريات الرومانتيكية الكاسحة القديمة – كنظرية مونتسكيو – التى كانت تذهب إلى أن سكان العالم القديم كانوا أضعاف عددهم اليوم (٢) .

وإذا نحن أردنا تقريبا معقولا لكثافة الماضى فقد نجده فى وحدة إدارية مثل قنا قبيل الحرب العالمية الثانية حين كان ٧٥٪ من رقعتها تحت الرى الحوضى وكانت كثافتها ٣٦٥ نسمة فى الكيلو المربع (٣) . ولهذا فلعل الحد الأقصى لكثافة السكان فى مصر القديمة كان يتراوح حول ٣٥٠ فى الكيلو المربع (قارن هذا بتقدير سيجرى Segré للكثافة أيام البطالسة بنحو ٢٨٠ فى الكيلو المربع) . فإذا نحن الآن طبقنا هذه الكثافة القصوى على المساحة القصـوى لوصلنا إلى السقف العلوى لإمكانيات السكان فى مصر القديمة قبل البرارى : ٧,٥ مليون فدان = تقريبا ٢٨٥٠٠ كم^{2} × ٣٥٠ نسمة = ٩,٩٧٥,٠٠٠ نسمة ، قل ١٠ ملايين ، فإذا أضفنا إليها ١٠٪ فارق حياة المدن والعاصمة لكانت الطاقة القصوى

(1) M. Girard, Mémoire sur l'Agric., l' Industrie et le Commerce de l'Egypte, Description de l'Egypte, Etat Moderne, Paris 1812, t. II.

(2) A. Landry, Traité de Démographie, Paris , 1949, P. 42 .

(3) Annuaire Statistique , 1940 - 1 , p. 378-9.

١١ مليونا ، مع هامش خطأ محتمل قدره نحو ١٠ ٪ فى أى من الاتجاهين ، أى قد يصل بها إلى حوالى ١٠ أو ١٢ مليونا على الترتيب . أما بعد البرارى فالصورة هى ٦ ملايين فدان = تقريبا ٢٣,٠٠٠ كم^{٢} × ٣٥٠ نسمة = ٨,١٥٥,٠٠٠ نسمة + ١٠٪ مدن = نحو ٩ ملايين تقريبا ، تصل مع الخطأ المحتمل إلى ٨ أو ١٠ ملايين .

تقديرات السكان

تلك الأرقام هى «السكان بالقوة (ق) potential population (p.)» . وهى ليست بالشئ الهين ، ولا تقلل من ضخامة وعظمة مصر قديما كما سنرى . ولكن «السكان بالفعل (ف) (A.) actual population» كانت فى تغير مستمر تحت ذلك السقف وبين أرضية نظرية – لم تتحقق قط بالطبع – هى الصفر (١) . ولكننا ابتداء نستطيع على هذا الأساس أن نرفض ونستبعد بثقة واطمئنان كل التقديرات التى تتعدى (ق) ، وكذلك أيضا – دعنا لاننسى – تلك التى تقع دونها بأكثر جدا مما يتفق مع منطق التاريخ الحضارى . وبهذه المناسبة ، فالملاحظ أن الاتجاه نحو الاغراق والمبالغة بالتضخيم فى تقدير سكاننا قديما أكثر شيوعا بكثير من الاتجاه المضاد نحو الاسراف بالتقليل ، بل الواقع أن هذا الاتجاه الأخير يكاد يكون الاستثناء أو الشذوذ.

مرفوضة – إذن – مثل تلك التقديرات التى تذهب بالسكان فى مصر القديمة الى ٢٧ مليونا ، أو فى الدلتا إلى ٤٠ مليونا (!) (٢) . وثمة تقدير آخر بنفس الرقم لمصر ككل ، يرفعه شامبوليون بدوره إلى ٤٨ مليونا (!) (٣) . أما تقديرات أمثال روبرت ولاس من علماء القرن ١٨ بنحو ٣٠ مليونا ، ومونتسكيو قبله بأضعاف ذلك ، فهى ببساطة سابقة لعصر العلم ، ولا ظل لها منه (٤) . غير مقبولة كذلك نتائج دائرة المعارف الإسلامية التى تصل إلى ٢٤ مليونا على أساس تثليث أرقام ابن عبد الحكم فى أوائل الفتح العربى عن ضريبة الجزية على الذكور البالغين – ثلث المجتمع – والذين ذكر أنهم ٨ ملايين (٥) .

---

(1) Hugh Dalton, "The theory of Population, Economica, March 1928. 2 p.35-46 .

(2) Cited in : M. M. El-Darwish , Analysis of Some Estimates of pop . of Egypt Before XIX Century" , E. C., March 1929 . p. 281 .

(3) Lefter Mboria , La Population de l'Egypte , Paris , 1938 , p. 25 .

(4) Landry, p. 42 .

(5) Vol . II. p. 13 - 19 .

بالمثل تفسيرات ماكير Macaire (١٨ مليونا) ، وكامل (١٥ مليونا) (١) ، وبالمثل نتائج طوسون التى تتراوح بين ١٨ ، ١٦ مليونا على أساس ٦ ملايين فدان فى كثافة ٣ – $\frac{٢}{٣}$ ٢ نسمة للفدان (٢) . كذلك يصعب نوعا قبول تقديرات برات لسكان مصر غداة التوحيد فى الأسرة الأولى بنحو ١٢ – ١٥ مليونا (٣) . أما تلك التقديرات الغربية التى تعطى الواحات المصرية الملايين فى العصور القديمة – خاصة العصر الرومانى – ٨ ملايين فى الخارجة والداخلة وحدها فى عام ١٥٠٠ ق . م ! (٤) – فلا محل لها لدينا من البحث على الاطلاق .

على الجانب الآخر ، يبدو تقدير السكان فى عصر رمسيس الثانى بمليون ونصف مليون تقديرا فجا هزيلا أو هازلا خارج كل حدود ، يتعارض تماما مع كل المؤشرات التاريخية . يكفى لدحضه أن نتذكر فقط ما أخبرنا به ديودور الصقلى من أن رمسيس الثانى – ذلك الغازى العظيم – حشد فى حملته الكبرى ٦٠٠ ألف من جنود المشاة وحدهم، عدا الفرسان والعربات .. إلخ . بالمثل يسرف فى التقليل ذلك التقدير الذى يضع متوسط سكان مصر الفرعونية عموما فى حدود ٥ – ٧ ملايين فى فترات الرخاء ، ١,٥ – مليونان فى فترات الكوارث والشدة .

ومن المستحيل بعد هذا أن نحصر كل محاولات التقدير التى عرض لها مختلف الكتاب، ولكن يمكن أن نقول إن هناك عمليا سلسلة كاملة متصلة تمر بكل رقم صحيح ما بين أعلى التقديرات وأقلها . ومن الناحية الأخرى فإن الأرقام التى يلخصها الجدول الآتى هى تقديرات محض اجتهادية وتخمينية لا تتعارض مع الحقائق الأساسية الجغرافية الحاكمة ، دون أن تعنى بالضرورة أنها صحيحة أو وثيقة .. حسبنا فقط أن نلاحظ المفارقة الخارقة بين بعضها ، كتقدير الواحات أو بالدقة الواحتين بثمانية ملايين فى تاريخ وتقدير مصر رمسيس الثانى جميعا بمليون ونصف مليون لا غير ! إنما هى مؤشرات عريضة ميسورة ، تؤلف فيما بينها شريطا متصلا بدرجة ما ويمكن أن تفيد فى تحليل شخصية مصر السكانية تاريخيا .

---

(1) Nabeeh kamel , National Characteristic of Modern Egyptians, Thesis , Lond., 1942 , p.10 - 11 .

(2) Mémoire sur les finances de l'Egypte depuis les pharaons, Mamoires présentées á l'Institut d'Egypte, 1924 , p. 71 - 6 , 81 .

(3) H. Prat . L'Homme et le sol, Paris , p. 95 .

(٤) سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، القاهرة ، ص ٢٣٨ .

الهوامش

E. Cavaignac, pop. et Capital dans le Monde Meditérraneen Antique, 1932,2.

Amélineau , Hist , de la sépulture etc., vol . I , po. x.

J. pirenne , Grands Courants de l'Histoire, vol . I. P. 54 .

Breasted , A Hist . of Egypt , p. 491 - 2 .

A Social Life of Ancient Egypt , p. 29 - 30 .

Walek - Czernecki , congr. Intern Pop . Paris , 1937 , t. II, p. 8 .

M. rossovtzeff , vol . p . 1137 .

J . Beloch , Bevolkerung der greichische - romische welt; Greichische Geschichte .

Op . cit .

Th . Mommsen , Hist of Rome , trans., vol . II, p. 238 .

Josephus, trans. Loeb Classical Lib., 1927 , p. 475 .

Op. cit .

Petrie , " Migrations " , J. R. A . I ., 1906 , p. 15 .

ابن عبد الحكم ، فتوحات مصر ، ص ٧٠ .

Yakubi , kitab al - Buldan , ed . de Geoje, Leyden , 1905 .

J. Savary , Lettres sur l'Egypte , 1786 , t. III , p. 19 , 40 .

Volney , Vogage en Syrie et en Egypte , t. I. p. 215 .

Jomard , Memoire sur la Pop. Comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne , Description de l'Egypte , vol. IX , p. 105 .

التاريخ	السكان بالمليون	المرجع	ملاحظات
عصر الأسرات	٥	كافينياك وأميلينو	متوسط
تحتمس الثالث	٦	چاك بيرين	الأسرة ١٨
رمسيس الثالث	٥ - ٦	بردية هاريس	
الرعامسة	١٠ - ١٢	فلندرز بيترى	العسكريون ٦٥٠ ألفا
البطالسة	٧	باتون السينوبى	طيبة بمعنى مصر
البطالسة	٧	ديودور الصقلى	
البطالسة	٣	ديودور الصقلى	رقم آخر غامض الدلالة
البطالسة	١٠	جوليوس بيلوخ	تفسير للسابق يرفضه كثيرون
البطالسة	٨ - ٨,٥	فالك - تشيرنسكى	بداية العصر الرومانى
الرومان	٨	تيودور مومسن	عدا الاسكندرية
الرومان	٧,٥	جوزيفوس	
الرومان	٨,٥ - ٩	فالك - تشيرنسكى	عند الفتح . الذكور البالغون
العصر العربى	٩	فلندرز بيترى	٢,٥ مليون
العصر العربى		ابن عبد الحكم	عند الفتح . الجزية
العصر العربى	٧,٥	اليعقوبى	الجزية ٥ ملايين دينار/ديناران
العصر العثمانى	٤	سافارى	عام ١٧٨٦
العصر العثمانى	٢,٣	فولنى	٢٣٠٠ حلة × ١٠٠٠ نسمة
الحملة الفرنسية	٢,٤٤٩,٠٠٠	جومار	المنيا عينة + القاهرة

معنى الأرقام

وأول دلالة مقروءة فى هذا الجدول هى أن مصر كمبدأ عام ، بأى مقياس وعلى أى تقدير ، كتلة سكانية ضخمة وإرساية بشرية كثيفة يندر مثيلها فى الماضى ، وذلك رغم كل ما تعرضت له من ذبذبات عنيفة . بل إن فون إنجلن لا يجد فى كل التاريخ سابقة للثورة الديموغرافية الحديثة التى اجتاحت العالم منذ الانقلاب الصناعى ولا استثناء لها إلا فى مصر وحدها فيما يبدو له (١) .

ويكفى بعد هذا أن نقارن مصر ببعض بلاد العالم القديم . فبينما كانت مصر تدور حول ١٠ – ١٢ مليونا ، كانت فرنسا (الغال) أيام يوليوس قيصر تقدر بما يتراوح بين ٨ ملايين ، ٤,٥ مليون، مقابل ٢ – ٣ ملايين لألمانيا ، ٦ ملايين لأيبريا فى بداية العصر المسيحى ، أما إيطاليا أيام أغسطس فكانت نحو ٧,١ مليون . هذا بينما قدرت إنجلترا وويلز بنحو مليونين فقط وذلك فى القرن ١٦ الميلادى (نكرر ، الميلادى) وبنحو ٥ ملايين فى القرن ١٧ ، وبنحو ٩ ملايين (٢) فى ١٨٠١ (!) ، كما كانت البرتغال فى أوج إمبراطورية الكشوف الجغرافية فى القرن ١٥ لا تزيد على مليون نسمة (!) (٣) .

ومعنى هذا أن مصر القديمة كانت تتفوق سكانا على أهم بلاد العالم الأوروبى دائما ، بل إن بريطانيا لم تصل إلى مستوى مصر الفرعونية السكانى إلا على عتبة القرن الماضى فقط . وحتى فى حضيض سكانها قبل الحملة الفرنسية ، كانت مصر تفوق أو تعادل بعضها مثل بريطانيا فى عصورها الوسطى . بل قد لا نعدو الحقيقة إذا رجحنا أن مصر ربما كانت أكبر بلد منفرد من حيث السكان فى العالم القديم وذلك خارج الشرق الأقصى وإلى ما قبل العصور الوسطى .

ما أشد ما اختلفت ، بل ما انقلبت ، الصورة بعد هذا فى النهاية . فمنذ دخلت مصر عصر الانحطاط تحت العثمانية ، لا سيما فى أواخرها ، دخلت السكان فى مرحلة المحاق حقيقة . ففى أواخر القرن الثامن عشر كانت السكان قد هوت إلى ٤ ملايين حسب سافارى ، (٤) وإلى نحو نصف ذلك أو ٢,٣ مليون حسب فولنى الذى بنى تقديره على

(1) Von Engeln, " world's Food Resources " , loc cit ., p. 173 .
(2) Landry , pp. 52 - 55 .
(3) Whittlesey , Earth and state . p. 403 .
(4) Savary , Lettres sur l'Egypte, t. III, p. 19. 40 .

أساس أن عدد الحلات فى مصر كما علم به أثناء رحلته بها هو نحو ٢٣٠٠ ، وأن متوسط حجم الحلة بما فى ذلك القاهرة هو نحو ١٠٠٠ نسمة كما افترض هو .(١) حتى إذا ما كانت الحملة الفرنسية جاء تقديرها أقرب إلى رقم فولنى منه إلى رقم سافارى ، حيث لم يزد على ٢,٥ مليون عند دورة القرن . فإذا كان ذلك كذلك ، فتلك على الأرجح نقطة الحضيض المسجلة فى تاريخ مصر الديموغرافى جميعا .

وعند هذا الحد لا يملك المرء إلا أن يلاحظ بأسف كيف تبادلت مصر وبريطانيا مثلا المواقع السكانية . فبعد أن كانت بريطانيا مليونى نسمة فقط أيام أغسطس مقابل ١٠ ملايين على الأقل لمصر ، أصبحت مصر ٢,٥ مليون حوالى سنة ١٨٠٠ مقابل ١٠ ملايين لبريطانيا أوردها أول إحصاء حديث بها سنة ١٨٠١ بالضبط . وهذا ، بالمناسبة وللمزيد من الأسف ، رقم لم تستعده مصر الحديثة إلا حوالى بداية القرن العشرين ، أى بعد قرن كامل من بريطانيا . لقد انقلبت الآية رأسا على عقب .

قواعد النمو وضوابطه : النقاط العشر

فلسفة الخط المنحنى

ومن المتعذر بعد هذا أن نتتبع تطورات السكان فى الماضى واتجاهاتها مرحلة مرحلة ، وخير لنا أن نحدد الملامح والخصائص الرئيسية والقوانين والمبادئ الحاكمة ، فأولا من الخطأ أن نتصور تطور سكان مصر كعملية نمو مستمرة بإطراد ، كزحف صاعد نظيم من أسفل إلى أعلى بلا ارتداد أو انعكاس ، سواء فى ذلك السكان بالقوة أو السكان بالفعل . صحيح أن الأصل فى عملية نمو السكان أنها تراكمية ، ولكن ذلك إنما هو فى المدى القصير ، وليس إلى الأبد ، وليس حجم السكان فى أى مرحلة لاحقة من تاريخنا أكبر بالضرورة منه فى أى مرحلة سابقة . بل لقد حدثت دائما ذبذبات لا حصر لها حادة غالبا . وعنيفة جداً أحيانا . فتاريخنا السكانى تلخصه فلسفة الخط المنحنى Curvilinear لا المستقيم rectilinear ، وتجسده فكرة الدورة ، الدورة السكانية ، ولكن دون إيقاع منتظم

(1) Volney , Voyage en Syrie etc ., t. 1, p. 215 .

صارم بالضرورة ، وبعبارة أخرى ، منحنى تاريخنا السكانى دورى cyclic ولكنه غير إيقاعى rhythmic .

الثوابت والمتغيرات

ثانيا ، على المدى البعيد تمثل السكان بالقوة (ق) ، أى السـقف الأعلى لإمكانيات نمو السكان ، عنصرا ثابتا جداً إلى حد الجمود تقريبا طوال التاريخ ، فيما عدا ذبذبة واحدة – انزلاقة انكماشية للأسف – حين نشـأت البرارى ، أى أن هناك تقريبا سـقفين اثنين فقط للسكان بالقوة طوال تاريخنا منذ اكتمال الثورة الزراعية فى عصر الأسرات حتى الحملة الفرنسية. وقد يمكن أن نضيف أيضا على مستوى مختلف ذبذبات طـريق التجارة ما بين السويس والرأس ..... إلخ .

النقيض تماما كانت السكان بالفعل (ف) . فهى مذبذبة إلى أقصى حد ، فى ارتفاع وانخفاض مئات المرات ، أى أن الأولى عنصـر ثابت والثـانية متغيرة والسـبب أن الأولى وظيفة لعاملين شبه ثابتين : البيئة الطبيعية والفن التكنولوجى ، أما الثانية فوظيفة عاملين شديدى التغير : الفيضان السنوى وضبط الادارة القائمة . وهذا يعنى أن حالة السكان الحقيقية كما وكيفا هى من الناحية العملية نتيجـة لهذين الضابطين الأخيـرين ، الطبيعى والبشـرى ، النيل وضبط النيل ، النهر والحكومة .

فترات حضارية تاريخية

ثالثا ، الفترات السكانية الرئيسية فى تاريخنا ، لأنها أساسا فترات حضارية ، هى أيضا فترات تاريخية ، بمعنى أنها تتفق إلى حد كبير مع تقسيم المؤرخين للعصور السياسية كالدولة القديمة والوسطى والحديثة والعصر الفاطمى والأيوبى .. إلخ . فهذه ليست وحدات زمنية مجردة ، بل لها قيمة تصنيفية حضاريا أيضا . فالأعم الأغلب أن كل عصر سياسى ينقسم إلى فترتين : فترة تزايد سكانى فى البداية ، ثم فترة تناقص ، والاثنتان معا تؤلفـان منحنى تاما جرسى الشكل bell - shaped .

السبب أن الدولة أو النظام الجديد يكون فى قمة اندفاعته للاصلاح والضبط ريا وزراعة وتجارة وإدارة .... إلخ ، فتنطلق السكان نموا ، ثم يفقد قوته بالتدريج ويضطرب الضبط والانتاج فتنهار السكان إلى الحد الذى يستدعى قيام حكم جديد ، وهكذا . هذه الثنائية تجدها فى بداية ونهاية كل من الدولة القديمة والوسطى والحديثة وفى كل الأسرات الحاكمة فى العصر الاسلامى بلا استثناء ، إلا أن يكون فيها أكثر من ثنائية واحدة إذا طال عمرها .

تلك الدورة السكانية بمورفولوچيتها الأساسية لم يكن ابن خلدون بعيدا عنها تماما لا تشخيصا ولا تفسيرا حين طرح نظريته العامة فى العمران والعصبية والدولة والسلطان فمن صميم مضمون النظرية أن الدولة الفتية الشابة التى تقوم فى البداية على عصبية قوية الشكيمة والتنظيم تعنى الاستقرار السياسى فالرخاء الاقتصادى فالنمو السكانى ، إلى أن يداخل الدولة فى أخرياتها الترف والميوعة والضعف فتنقلب الصورة حيث يؤدى الاضطراب والعجز السياسى إلى التدهور والانحدار الاقتصادى وهذا يؤدى إلى انهيار السكان وتناقصهم . وبذلك تتم دورة كاملة من نمو وتناقص السكان ، إلى أن تبدأ دولة جديدة بنفس المسار والسيرة ، فتبدأ معها دورة سكانية جديدة . وهكذا إلى مالا نهاية .

كيان لوچستى

رابعا ، تذبذب السكان المستمر ارتفاعا وانخفاضا معناه أنها كانت لا تتزايد إلا لتتناقص ، أى أنها بعد أن تصل إلى نقطة القمة الممكنة لا تظل عليها إلى الأبد ، بل تهوى دونها إن آجلا أو عاجلا . وتلك دورة سكانية ، دورة تعود فتبدأ من جديد . هذا السلوك والإيقاع هو صميم النظرية اللوجستية : يعنى أنه فى عالم متناه كمصر كان هناك دائما حد أعلى للتكاثر السكانى ، بعُده لا مفر من التوقف أو التناقص . وهذه الدورة طبيعية بيولوچية بقدر ما أن الدورة السابقة حضارية سياسية ، ولكنهما تعملان فى اتجاه واحد غالبا من هنا وهناك التذبذب الشديد فى حجم السكان.

الضوابط المالثوسية

خامسا ، وهذا ضوابطه الرهيبة هى ببساطة شديدة ووضوح أشد الضوابط المالثوسية الكلاسيكية ، الموانع الموجبة ، المجاعة والوباء والحرب داخلية وخارجية . وسجل المجاعات والأوبئة فى العصور الوسطى مخيف بأبسط تعبير ، ولكنه يمتد إلى العصور القديمة أيضا ، وحتى الاشارة الموجزة إليه هنا مستحيلة لضخامته ، ويكفى أن نقول إنه كان ضابط معدل الوفيات الأول وأنه بدا كما لوكان جزءا من صميم النظام الديموغرافى والتوازن الإيكولوچى ! وقد كان دور هذا الضابط فى تحديد السكان يتراوح مابين نمط ذبابة الدروسوفيلا فى الظروف العادية ، بطىء وصامت وسار ، ومابين نمط القوارض ، فجائى نكبائى وكاسح ، وذلك فى حالة شذوذ الفيضان . الأول كأنه المرض المزمن ، والثانى كأنه الحاد .

وإذا كان لنا أن نلتقط بعض الحالات التاريخية من سجل المجاعات والأوبئة كعينات ممثلة ، فهناك أربع أو خمس من «نمط الشدة المستنصرية » ، كما يمكن أن نسميه . وليس لنا أن نعلق على صحة الرواية فيها ، تكفى نغمتها العامة . ولكن يبدو منها على الأقل أن نقطة الحضيض السكانى المعروفة لنا بثقة – ٢,٥مليون قبيل الحملة الفرنسية – قد تكررت على الأرجح مرارا فى تاريخ مصر . فأما أقدمها فلعلها الكارثة التى وصفها إيبوير فى الدولة القديمة . فهو يشير أيضا إلى غياب النيل وفناء السكان الرهيب (١) .

(لن نذكر هنا مايلتقى عليه ابن عبد الحكم والمقريزى وابن إياس من أن مصر بعد الغزو الفارسى وبختنصر خلت من السكان تماما لمدة ٤٠ سنة (٢) ! فهذه لو صحت لكان معناها نظرية الدورات النكبائية catastrophism فى تاريخ سكان مصر ، أى تعاقب بداية ونهاية الكون والوجود على ظهرها عدة مرات . ولكن الرواية كلها أسطورة وهمية تكشف نفسها بنفسها حين تحدد أن ماقتل بختنصر «من أهلها مائة ألف ألف إنسان» .. أى مائة مليون !)

---

(1) H. Peake, H. J. Fleure, Steppe and sown, Oxford, 1928 , p. 141 - 3 ; Ludwig . The Nile , vol, ll, p. 110 - 111 .

(٢) المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٤٠ ، ١١٦ ؛ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ٣٣ ؛ ابن إياس بدائع الزهور ، جـ ١ ، ص ٣٥ .

ثم هناك الشدة المستنصرية ، النكبة – النموذج ، التى يقول عنها المشتى – ذكره ابن إياس – إنه عاش من بعدها ثلث سكان مصر فقط (١) ! وتلى الكارثة البشعة التى شهدها وسجلها البغدادى فى أواخر الأيوبية ووصفها بمايفيد الافناء شبه الكامل (٢) وعنها يقول ابن إياس إنها قتلت ثلثى السكان ، بينما يقول السيوطى ثلاثة الأرباع ! (٣) وفى القرن ١٣ يذكر ابن إياس شدة أخرى مات فيها ثلث السكان (٤) . أما فى القرن ١٤ فقد وفد الوباء الأسود من أوروبا – حيث قتل هناك ربع السكان فى تقدير ونصفهم وثلاثة أرباعهم فى تقديرين آخرين (٥) – وفد ليكرر نفسه فى مصر (٢٠ألف ميت من القاهرة وحدها كل يوم ، ٩٠٠ألف فى شهرين) (٦) .

على قمة المنحنى اللوجستى

سادسا ، عاشت مصر أغلب تاريخها تقريبا على قمة المنحنى اللوجستى ، أى أن السكان بالفعل كانت أغلب عمرها قريبة من السكان بالقوة ، أى قريبة من نقطة التشبع أو كما يقول ويلسون ، كانت مصر القديمة دائما بمثابة «أنبوب مغلق يحتوى على تجمع من الحياة قريب من نقطة التشبع » (٧) . أما السبب فميكانيزم وديناميات النمو ، فلقد كان تزايد عدد السكان بعد أى إنهيار سريعا وأسرع مما نظن ، وكان معدل المواليد طليقا . يقول المقريزى « ورجالهم يتخذون نساء عديدة ، وكذلك نساؤهم يتخذن عدة رجال ، وهم منهمكون فى الجماع ، ورجالهم كثيرو النسل ونساؤهم سريعة الحمل » (٨) . ويقول بيترى ، كان السكان يتكاثرون بسرعة ليملأوا البلد (٩) . أى أن أى

---

(١) بدائع الزهور ، جـ ١ ، ص ٦١ .

(2) Abdollatiphi historiae Aegypti , p. 210 - 276 .

(٣) بدائع الزهور ، جـ ١ ، ص ٧٦ ؛ حسن المحاضرة فى اخبار مصر والقاهرة ، ص ١٥٥ .

(٤) جـ ١ ، ص ٣ – ١٣٤ .

(5) Winslow , Man and Epidemics, p. 198 - 9 .

(٦) ابن إياس ، جـ ١ ص ١٩١ ؛ السيوطى ، ص ١٦١ .

(7) In : Before philosophy , op. cit . , p. 40 .

(٨) الخطط ، جـ ١ ، ص ٧٧ .

(9) social Life in Ancient Egypt , p . 29 - 30 .

فراغ ديمـوغرافى طارئ سـرعان ما كان يمتلئ فى عقـود بعودة التزايد حتى يصـل إلى مستوى التشـبع ، وبعدها يظـل قريبـا منه لمدة طويلة رغم الذبذبات الثانوية ، أى أن (ف) كانت فى معظم الوقت أقرب إلى (ق) أكثر منها بعيدة عنها .

ويترتب على هذا أن مجموع فترات نقص السكان يعد قصير العمر على المدى الطويل، بينما مراحل التشبع أطول بكثير ومجموعها هو السائد فى التاريخ . ويترتب على هذا أيضا أن حجم السـكان الفعلى فى مراحل الارتفـاع والتزايد لا يختلف كثيرا جدا بين العصور السياسية المختلفة ، لأنها جميعا قرب التشبع ، وهو سقف شبه ثابت . فمثلا فى قطـاع النمـو والتزايد فى النصف الأول من كل من العصـرين البطلمى والرومانى نجد عدد السكان متقاربا . أما التباين الشديد فأكثر التصـاقا بمراحـل التناقص ونقط الحضيض التى وصل إليها السكان ما بين عصر وعصر .

إفراط سكانى مزمن

سابقا ، مع القرب فى الظروف العادية من مسـتوى التشبع السـكانى ، كانت مصـر تعيش فى الغالب فى حالة إفراط السكان overpopulation أو قريبا منها ، بحيث كادت هذه تكون حالة شـبه طبيعية شبه مزمنة بدرجة أو بأخـرى . وفى النتيجـة فإنها كانت تعيش قريبـا من حافة خطر التناقص depopulation العنيف المفاجئ عند أول اختلال فى البيئة والتوازن الإيكولوجى كشذوذ الفيضان .... إلخ . وهى فى هذا تختـلف عن البيئات الرعوية المحيطة كصحراء العرب مثلا . فهذه لفقر مـواردها أقرب فى حالتها الطبيعية إلى تفريط السـكان underpopulation . والخطر الذى يهـددها فى حالات اختـلال البيئة كالجفـاف هو أن تجد نفسـها فجأة فى حالة إفراط السـكان وليس تناقص السـكان ، لأنها بحركيتها الطبيعية تحل مشكلتها على الفور بالهجرة فى أى صـورة كالغزو أو غيره . أما فى مصـر فالحل محـلى موضعى ، هو أن تنوى السـكان وتنوب بمعدل الوفيات . فحتى فى أبشـع كوارث الأوبئة والمجـاعات ، قلما هاجر السـكان وهجـروا الوادى . والاستثناءات نادرة ومعـدودة .

ولكن ثبات نسبى

ثامنا ، ومن الناحيــة الأخــرى ، فلقد كان ســكان زراعة الرى أكثر أمنا وثباتا نســبيا وأقل تعرضا لأخطار التناقص النكبائية من سكان الزراعة المطـرية ، كما يلاحظ كريزول عن مصر بحق وبصحة (١) . ومع ذلك فقد كان وقع الصــدمة وصداها أكبر فى مصـــر ، لا لسبب إلا لأن حجم السكان أصلا أضخـم وأكبر . ولعل هذا هو الذى يفسر تدفق سكان المناطق المجاورة على مصر طلبا للغذاء حتى أثناء المجاعات ، كأبناء يعقوب ، كما قد يفسر تشجيع مصر ودعوتها لقدوم الهجرات والسكان إليها أحيانا فى مراحل إعادة النمو بعد الكوارث السكانية كما فعل الناصر قلاوون (٢) ، أو توطين بدو حواف الوادى داخله كما حدث فى أواخر العصر المملوكى العثمانى .

الحجم ، الحكم ، والحبوب

تاسعا ، وجــد كافينياك فى تاريخ سكان مصر عـلاقة وثيقة بين حجم الســكان وإنتاج الحبوب (٣) ، وهى علاقة كانت تتأزم – حتى فى غير فترات الأوبئة والمجاعات – بضغوط وابتزاز ومضاربات الاقطاع فى الداخل كما فى أيام المماليك خاصة . ثم الاستعمار فى الخارج كما فى أيام الرومان خاصة حيث كانت روما تعيش على قمح مصر أربعة شهور من السنة . ومن هنا نرى أن شخصية مصر السكانية لم تكن لتنفصل عن النظام الاجتماعى والسياسى ، وأن الاقطاع والاستعمار قد حرفاها بقدر أو بآخر . وجزء معين من إفراط السكان وفقر المستوى المعيشى والمجاعات نفسها يرجع لا إلى الظروف الطبيعية ممثلة فى ذبذبات الفيضان ، ولا حتى إلى الظروف الحضارية ممثلة فى مستوى العصر التكنولوجى والصحى المحدود ، ولكن إلى الظروف الاجتماعية والسياسية ممثلة أساسا فى الاقطاع والاستعمار .

---

(1) K. A. C. Creswell, "Fluctuations in the population of Irrigated countries", Man, vol. XV, no. 1915, p. 68 - 70.

(٢) القلقشندى ، صبح الأعشى ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، جـ ١٣ ، ص ٣٤٠ – ٣٤٢ .

(3) Cavaignac, p. 2.

متوسط الحجم ، والحجم التراكمى

عاشرا ، وأخيرا ، من الصعب جدا أن نضع متوسطا لعدد سكان مصر عبر العصور كما يفعل كافينياك بالنسبة لعصر الأسرات ، وأميلينو بالنسبة لتاريخ مصر برمته (٥ ملايين كل) . ولكن فى الوقت نفسه فإن هذا المتوسط يبدو لنا أقل من الحقيقة كثيرا ، إذ رغم الذبذبات الرهيبة كان السكان أغلب الوقت أقرب إلى التشبع وإلى السقف منهم إلى القاع . وعلى أية حال فقد حاول أميلينو الوصول إلى تقدير للمجموع التراكمى لسكان مصر خلال الأربعة آلاف سنة من الحضارة القديمة ، منطلقا من ذلك المتوسط . فعلى أساس متوسط عام مستمر أو جار قدره خمسة ملايين نسمة ، أى ١٥ مليونا كل قرن ، وصل إلى ٦٠٠ مليون (١) .

ولكن أغلب الظن عندنا أن هذا الرقم ، الذى يعادل سكان الصين أو أوروبا فى لحظة واحدة من ستينيات هذا القرن أو سكان الهند فى السبعينيات ، هذا الرقم هو دون الحقيقة ، ولعل صحته تكون ١٠٠٠ مليون ، وإن تعذر التحقيق بالطبع ، فإن صح هذا التكهن ، لكان معناه بليون مصرى فى البشرية التاريخية على الاطلاق ، وأن عدد المصريين جميعا طوال التاريخ جميعا يعادل تقريبا سكان العالم جميعا فى لحظة واحدة ما من بداية القرن ١٩ وهو على عتبة الانقلاب الصناعة بالضبط . (يقدر عدد سكان العالم سنة ١٨٠٠ بنحو ٩٠٦ إلى ٩١٩ مليونا ، وسنة ١٨٥٠ بنحو ١٠٩١ إلى ١١٧١ مليونا) .

من الناحية الأخرى ، فإذا كانت مصر تعادل اليوم ١٪ من سكان العالم تقريبا ، فلاشك أن مجموع البشرية المصرية التراكمية من مجموع العائلة البشرية عبر التاريخ هو أكبر من تلك النسبة ، ربما الضعف أو حتى ثلاثة الأمثال . ذلك لأن نسبة سكان مصر إلى سكان العالم خلال الجزء الأكبر من التاريخ كانت أعلى بكثير مما هى عليه الآن ، أحيانا ٥ ٪ أو أحيانا ٢ ٪ .

وعلى أية حال ، وعلى وجه العموم ، فإن معنى هذا أن « الجنس المصرى » ، مع التجاوز هنا ومؤقتا عن كلمة الجنس ، يمثل قطاعا هاما قد لا يقل كثيرا عن $\frac{١}{٣٠}$ من النوع

(1) Amélineau , Histoire de la sépulture dans l'Ancienne Egypte , Pairs , 1896 , t. I. p. 51 .

الإنسانى أو العائلة البشرية منذ وجدت على سطح الأرض . ولعل هذا يفسر ، ويرمز أيضا إلى قيمة مصر الخاصة فى الوجود البشرى منذ كان هذا الكوكب . غير أن هذه قضية أخرى تستدعى وقفة متأنية أكثر تفصيلا .

سكان مصر فى عالم متمدد

قد يكون من المفيد ، ونحن نغادر تاريخنا الديموغرافى القديم لنطرق ثورتنا الديموغرافية الحديثة ، أن نتساءل عن الحجم أو الوزن النسبى لمصر السكانية بين سكان العالم ، أثابت هو أو متغير ، وإن كان متغيرا أزاد هو أم نقص ؟ بصيغة أخرى ، حجم مصر السكانى المتغير فى العالم عبر التاريخ ، أو إن شئت حجم مصر السكانى فى عالم متغير عبر العصور ، كيف هو يبدو وإلى أين يتجه ؟

فى المحيط العالمى

بغض النظر تماما عن حركة حجم سكاننا الحقيقى عبر العصور واتجاهه العام نحو التزايد الفعلى ، فإن الحقيقة التاريخية الكبرى هى أن حجمنا النسبى ، على العكس ، قد تضاءل بانتظام واطراد فى خط شبه مستقيم ولكنه نازل بإستمرار تقريبا . فإذا بدأنا من فجر التاريخ والحضارة والزراعة ، فما لا شك فيه أن مصر غداة الثورة الديموغرافية الأولى كانت أكبر كتلة سكانية منفردة فى العالم على الاطلاق ، إن لم تكن تطوى أكبر نسبة منه حقا (١) . على أن تلك مرحلة افتتاحية فحسب بالطبع ، عابرة ونسبية .

أما منذ انتشرت الزراعة والحضارة فى العالم ، واتسع نطاق المعمور ، وأضيفت إلى العائلة البشرية كتل وجزر سكانية جديدة بزغت من اللامعمور ، كتل متزايدة أبدا وجزر متوسعة باستمرار ، كان حتما أن تتناقص نسبة مصر ، على سبقها ، بالتدريج

(1) Elliott - Smith , The ancient Egyptians , p. 19 , 82 ' in the beginning . p.121 ' Human history , p . 14 - 17 ' keith , A new theory of human evolution p.301 .

أو بسرعة، حتى وإن تزايدت كتلتها وكثافتها ذاتيا وحقيقيا والأرقام المتاحة لدينا على علاتها بالطبع ، لا تترك مجالا للشك فى صحة هذه المقولة أو البديهية الاحصائية .

ففى أيام الامبراطورية الرومانية كان عدد سكان العالم حسب تقدير البعض نحو ٢٠٠ مليون نسمة (١) ولما كانت طاقة مصر السكانية فى ذلك الحين تتراوح حول ± ١٢ مليون نسمة كما سبق ، بينما تدور تقديرات سكانها حينئذ بالفعل حول ١٠ ملايين ، فإن نسبة سكان مصر من سكان العالم كانت فى حدود ± ٥ ٪ ، وإذا كان من المؤكد أن هذه النسبة لا تعدو كسرا ضئيلا ، ربما عشريا ، من نسبة مصر فى ذروة ثورتها الديموغرافية الأولى، إلا أنها للأسف تعد رقما قياسيا بالنسبة إلى مراحل التاريخ اللاحقة .

ففى أول تقدير تال أو متاح لسكان العالم بعد ذلك حوالى منتصف القرن السابع عشر، قدر سكان العالم سنة ١٦٥٠ بنحو ± ٥٠٠ مليون نسمة (٤٧٠ مليونا فى تقدير ويلكوكس ، ٥٤٥ مليونا فى تقدير كار - سوندرز) (٢) وإذا لم تكن سكان مصر قد تناقصت فعلا فى هذا التاريخ - ذلك كان صميم عصر الانحطاط الحضارى والسياسى - فإنها على أحسن الفروض قد هوت نسبتها من سكان العالم إلى ± ٢ ٪ ، أى إلى أقل من نصف ما كانت عليه فى العصور الكلاسيكية البطلمية والرومانية .

ليس هذا فحسب ، أو ليت هذا فحسب ، فإن انحدار مصر الحضارى إلى حضيض عصر الانحطاط فى نهاية القرن الثامن عشر وصل بها أيضا إلى حضيضها السكانى المعروف بصفة مؤكدة فى كل تاريخها قاطبة ، حيث بلغت ٢,٥ مليون نسمة كما وجدت الحملة الفرنسية . وهاهنا نصل إلى نقطة الشذوذ السكانى حقا فى تاريخ مصر ، تلك التى لا مثيل لها من قبل ولا من بعد ، ولا يمكن أن تعبر عن شخصية مصر السكانية بحال بقدر ما تناقضها فى الواقع وإن عجزت عن أن تنقضها كأمر واقع .

---

(1) A. M. Carr - Saunders , world population , Lond., 1936 , p . 118 .

(2) A. M. Carr - Saunders, world population , Lond., 1936 , p. 42 ' W.F. Willcox, studies in American demography , N. Y . 1940 , p. 40 .

تطور سكان مصر فى إفريقيا والعالم
فى الفترة الحديثة (بالمليون) (١)

السنة	مصر	إفريقيا	٪	إفريقيا	العالم	٪	مصر	العالم	٪
١٨٠٠	٢,٥	٩٠	٢,٨	٩٠	٩٠٦	٩,٩	٢,٥	٩٠٦	٠,٣
١٨٥٠	٤,٥	٩٥	٤,٨	٩٥	١١٧١	٨,١	٤,٥	١١٧١	٠,٤
١٩٠٠	١٠,٠	١٢٠	٨,٣	١٢٠	١٦٠٨	٧,٤	١٠,٠	١٦٠٨	٠,٧
١٩٢٠	١٣,٠	١٣٦	٩,٦	١٣٦	١٨٣٤	٧,٤	١٣,٠	١٨٣٤	٠,٧
١٩٣٠	١٤,٥	١٥٥	٩,٤	١٥٥	٢٠٠٨	٧,٧	١٤,٥	٢٠٠٨	٠,٨
١٩٤٠	١٦,٥	١٧٧	٩,٤	١٧٧	٢٢١٦	٨,٠	١٦,٥	٢٢١٦	٠,٨
١٩٥٠	٢٠,٠	١٩٩	١٠,١	١٩٩	٢٤٠٦	٨,٣	٢٠,٠	٢٤٠٦	٠,٨
١٩٦٠	٢٦,٠	٢٤٤	١٠,٦	٢٤٤	٢٩٧١	٨,٢	٢٦,٠	٢٩٧١	٠,٨
١٩٧٢	٣٤,٠	؟	؟	؟	٢٦٣٢	؟	٣٤,٠	٣٦٣٢	١,٠
١٩٧٨	٤٠,٠	؟	؟	؟	؟	؟	٤٠,٠	٤٢١٩	٠,٩
١٩٧٩	٤١,١	؟	؟	؟	٤٣٢١	؟	٤١,١	٤٣٢١	١,٠
١٩٨٠	٤١,٨	٤٧٧	٨,٧	٤٧٧	٤٤٧١	١٠,٧	٤١,٨	٤٤٧١	٠,٩
١٩٨٢	٤٥,٠	٤٩٥	٨,٩٠	٤٩٥	٤٦٠٠	١١,٧	٤٥,٠	٤٦٠٠	١,٠
١٩٨٣	٤٦,٠	؟	؟	؟	٤٧٠٠	؟	٤٦,٠	٤٧٠٠	١,٠

فلأول مرة فى تاريخها الطويل المفعم يهوى وزن مصر السكانى فى العالم إلى كسر عشرى هزيل هو ٠,٣ ٪ أى ٣ فى الألف أو ١ على ٣٠٠ ومعنى هذا أن مقابل مصرى من بين كل ٢٠ إنسانا فى العالم أيام الكلاسيكية ، لم يعد هناك سوى مصرى واحد بين كل ٣٠٠ إنسان فى العالم . لقد دخلت مصر دائرة انعدام الوزن السكانى ، مركز الدائرة .

---

(1) Ibid .

بصعوبة بالغة وبطء شديد فقط أخذت مصر تنتزع نفسها من هذه الوهدة أو السقطة خلال القرن التاسع عشر بطوله على الأقل . ولكن ليس إلا منذ نهايته ودورة القرن العشرين أن خرجت عمليا من دائرة انعدام الوزن هذه فمن ٤ فى الألف من سكان العالم سنة ١٨٥٠ ، تصاعدت النسبة بالتدريج إلى ٧ فى الألف لأول مرة سنة ١٩٠٠ .

أما بعد ذلك فيمكن القول إنها أنفقت النصف الأول من القرن الحالى زاحفة تسعى صوب علامة الواحد الصحيح ، لتحققها بعد ذلك فقط فى النصف الثانى من القرن بدرجة أو بأخرى . فقد تراوحت نسبة سكان مصر من سكان العالم خلال عقود النصف الأول من القرن حول ٠,٧ — ٠,٨٪ ثم منذ الستينيات فقط بلغت النسبة ١ ٪ ، مع شئ من التذبذب من جانبها أو التجاوز من جانبنا . على أن لنا أن نقرر بإطمئنان أن مصر اليوم تعادل ١٪ من سكان العالم .

بل لعل من الطريف اللافت للانتباه كيف تصر مصر الآن على الاحتفاظ بهذه النسبة بانتظام والحاح : ٣٤ مليونا مقابل ٣٦٣٢ مليونا سنة ١٩٧٢ مثلا ، ٤٠ مقابل ٤٢١٩ سنة ١٩٧٨ ، ٤١,١ مقابل ٤٣٢١ سنة ١٩٧٩ ، وأخيرا ٤٦ مليونا مقابل ٤٧٠٠ مليون بالضبط سنة ١٩٨٣ . إن مصر المعاصرة هى عُشر عُشر العالم سكانا ، بعد أن كانت أكثر من عشره على الأقل فى فجر التاريخ وحتى صدره .

قصة مألوفة ، وآلية مفهومة ، فى دراما التاريخ الديموغرافى . فبغير تدريم أو تأس . فإن مصر على الجملة قد نمت عبر التاريخ نموا عظيما فى السكان ، إلا أن العالم من حولها قد نما أكثر وأسرع . هذا . ببساطة ، كل ما فى الأمر . المفارقة الصادمة فقط هى بالطبع أن مصر لم تكن قط أكبر حجما وسكانا مما هى اليوم ، بل إنها لتعد أو تعد الآن تقريبا أربعة أمثال ما كانت عليه فى قمة تاريخها السكانى القديم ، ومع ذلك فإنها بإستثناء فترة الشذوذ الديموغرافى فى عصورها المظلمة لم تكن أصغر مما هى عليه اليوم فى العالم نسبيا .

فى إفريقيا

فى إفريقيا ، هى الأخرى بإعتبارها القارة الأم ، فإن قصة مصر لا تقل إثارة ، ودلالة فلقد أتى على مصر حين من الدهر لم تكن شيئا يقل عن نصف افريقيا سكانا ، إن لم نقل

أكثر من النصف . وليس فى هذا شئ من المغالاة أو التجاوز . فحتى لو تجاوزنا مرحلة الثورة الديموغرافية الأولى فى العصر الحجرى الحديث ، فلعل كتلة مصر السكانية الكثيفة إبان الفرعونية مثلا لم تكن لتقل عن مجمل سكان بقية القارة بمستواها الحضارى البدائى السائد وقتئذ . وعلى أية حال فلا جدال فى أن مصر كانت أكبر جزيرة سكانية منفردة فى القارة طوال تاريخها ، كانت أطول وأضخم وأكثف واحة بشرية بها ومركز الثقل الديموغرافى فيها دون منازع .

إلى أن كانت تلك المرحلة الحضيض ، مرحلة الشذوذ الديموغرافى فى عصورنا المظلمة، حين انقلب وضع مصر رأسا على عقب حتى فى إطار القارة الأم مثلما انقلب فى الاطار العالمى ، بل وأسوأ كثيرا لأنه أتى بصورة غير متصورة على الاطلاق . ففى سنة ١٨٠٠ حين سجلت مصر علامة الحضيض ٢,٥ مليون نسمة ، قدر سكان افريقيا بنحو ٩٠ مليونا ، يعنى بنسبة ٢,٨ ٪ بالكاد . لقد هوت مصر إلى ١ على ٣٠ من افريقيا .

بالتدريج الوئيد فقط تم تصحيح هذه الانحرافة السالبة خلال القرن التاسع عشر ، حيث ارتفعت النسبة الى ٤,٨٪ سنة ١٨٥٠ ، ٨,٣ ٪ سنة ١٩٠٠ . ومنذ دورة القرن فقط بدأت مصر تسعى حثيثا نحو علامـة العشــر من القارة ، متذبـذبة حولهــا بالســالب أو بالموجب من عقد الى آخر . وإلى الستينيات والسبعينيات يمكن القول إن مصر كانت عُشر إفريقيا بسهولة ، بمثل ما كانت إفريقيا عشر العالم بالتقريب .

والواقع ، عند هذه النقطة ، أن هناك تناظرا لافتا بين نسبة مصر فى إفريقيا ونسبة إفريقيا فى العالم خلال الفترة الحديثة بصفة عامة . فمصر عُشر إفريقيا ، وإفريقيا عُشر العالم (ومصر بالتالى واحد على المائة من العالم) . هناك بالطبع استثناءات وابتعادات ملحوظة أو محدودة ، ولكن الأهم منها أن هناك تفاوتا أساسيا فى الايقاع فى المراحل المبكرة والمتأخرة .

ففى حين كانت نسبة إفريقيا من العــالم قبل القرن التاسع عشــر ضعف نســبتها بعده . على عكس نسبة مصر من افريقيا ، فإن نسبة افريقيا من العالم تميل فى السنوات الأخيرة (والقادمة فيما يبدو) إلى الزيادة فى حين تبدى نسبة مصر من إفريقيا اتجاها إلى التناقص ، والواقع أن إفريقيا اليوم تتجاوز عُشــر العالم بكسور ، فيما تقصر مصــر فى إفريقيــا دون العُشر بكسور .

السبب بالطبع هو الانفجار السكانى الضخم الذى تشهده افريقيا المستقلة وتعيشه حاليا منذ التحرير ، حيث تنمو بمعدلات تعد من بين أعلى ما فى العالم الآن ، أعلى على الجملة من المعدل المصرى الراهن ، ذلك الذى تطامن نوعا على أية حال فى السنوات الأخيرة بعد أن عبر ذروته وسبقت موجته موجة النمو الافريقى زمنيا . أما الى أى مدى يمكن لمصر أن تحافظ على نسبتها فى إفريقيا كعُشر القارة ، فلا يمكن التنبؤ بدقة ، أكثر مما يمكن التنبؤ باحتفاظها بالواحد الصحيح بين سكان العالم ككل .

الثورة الديموغرافية

مع بدايات القرن ١٩ تبدأ الفترة الحديثة ، وهى فترة سكانية – ديموكرون – جديدة تماما لا تقارن ولا ينبغى أن تُقارن بما عرفته مصر طوال تاريخها من قبل ، وتعد وحدها وحدة مورفولوچية مستقلة دائما فى منحنى السكان التاريخى ، سواء ذلك من حيث السكان بالقوة (ق) أو السكان بالفعل (ف) . إنها « الثورة الديموغرافية» بكل معنى الكلمة، ونحن إنما نعيش اليوم على آخر وأعلى قممها . فالبداية – ١٨٢١ – تسجل بالتقريب ٢,٥ مليون نسمة . والنهاية اليوم – ١٩٨٣ – تقدر بنحو ٤٦ مليونا . فسكان مصر اليوم يبلغون على الأقل ثمانية عشرة أمثال – كدت أقول «أمصار» ! – ما كانوا عليه منذ أكثر قليلا من قرن ونصف قرن . ونسبة النمو الكلى تصل إلى ١٧ مثلا، أى أن سكان مصر ضاعفوا عددهم نحو ١٧ مرة فى ١٦٢ سنة ، بمعدل مرة كل ١٠ سنوات تقريبا .

وعلى المستوى العالمى ، فتلك ثورة ديموغرافية عارمة لا تأتى فى الصف الأول من افريقيا أو الشرق الأوسط فقط ، بل تفوق كل ما عرفته أوروبا أو آسيا ربما باستثناء جاوه والفلبين (١) . غير أن هذا المعدل القياسى – لا ننسى – منتفخ فى الواقع بقدر أو بآخر من الافتعال أو الشذوذ ، لأنه إنما يبدأ من ذلك النقص السكانى الفاحش الذى سبق تلك الثورة بحيث كاد حكمها يكون حكم البلاد «الحديثة » المكشوفة والمعمرة لأول مرة ، رغم أننا هنا فى أقدم بلد معمور فى العالم ! ومع هذا ، وعلى أى

---

(1) Carr-Saunders, world population, p. 132 .

مقياس ، تظل ثورتنا السكانية – بالنسبى لا المطلق بالطبع – من أضخم الثورات السكانية فى العالم الحديث .

فإذا عرفنا بعد هذا أن أولى الثورات الديموغرافية فى عالمنا الحديث هى تلك التى بدأت فى بريطانيا مع الانقلاب الصناعى فى عشرينيات القرن الماضى ، وتلتها بسرعة فرنسا فى الثلاثينيات ثم بقية دول أوروبا من الغرب إلى الشرق بالتدريج حتى السبعينيات والثمانينيات ، أدركنا أن مصر لم تتخلف طويلا جدا فى نقطة البداية ، وإن كانت قمة الانفجار وجسمه الأساسى قد تأخرا حقا إلى القرن الحالى ، ولما كان الزناد الذى أطلق هذا الانفجار السكانى فى مصر هو انقلاب الرى والزراعة بكل ما يعنى من نتائج ومحمولات اقتصادية واجتماعية مثلما كان الزناد الذى أطلقها فى الغرب هو الانقلاب الميكانيكى والانقلاب الصناعى ، فإننا نستطيع باطمئنان أن نقول إن انقلاب الرى عندنا كان بمثابة الانقلاب الميكانيكى فى أوروبا ، بينما يعادل انقلاب الزراعة الانقلاب الصناعى.

ولما كانت سنة ١٨٢٠ هى السنة التى انقلب فيها نظام الرى بصورة جدية جذرية ، فإنها تعد بجدارة بداية الثورة الديموغرافية الحديثة . وبعد ذلك فإن فى ثورتنا هذه بعض نقط تاريخية تستحق الملاحظة كعلامات على الطريق . ففى بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد السكان تقريبا ٢,٥ مليون ، فتضاعف فى منتصفه إلى ٥ ملايين ، ثم تضاعف فى نهايته إلى ١٠ ملايين .

فدورة القرن إذن نقطة ارتكاز جديرة بالتسجيل ، إذ وصل السكان عندها إلى علامة العشرة ملايين ، بينما أن لسنة ١٩١٧ من بعدها مغزى خاصا حيث بلغ السكان ١٢,٧ مليون نسمة ، فكانت بذلك أول مرة على الأرجح تحقق مصر الحديثة فيها قدراتها وطاقاتها السكانية القصوى التى أتيحت لمصر القديمة الحوضية ، وكل زيادة بعدها تعد بذلك طاقة وآفاقا جديدة تماما لم تعرفها مصر القديمة على الأرجح فى أى وقت .

ثم يأتى منتصف القرن ليسجل علامة العشرين مليونا ، أى ضعف علامة دورة القرن . ثم على عتبة الثلث الأخير من القرن فى سنة ١٩٦٦ تتحدد علامة قياسية جديدة هى علامة الثلاثين مليونا. أما علامة الخمسة والثلاثين فتحددها سنة ١٩٧١ ، بينما تحققت علامة الاربعين مليونا سنة ١٩٧٧. وأخيرا وفى العالم الحالى ١٩٨٣ ، أى فى بدايات الربع

الأخير من القرن ، إذ بلغ السكان ٤٦ مليونا ، فإن مصر تناهز اليوم أربعة أمثال أقصى ما يحتمل أن يكون قد وصل إليه سقف السكان فى مصر القديمة أو الوسيطة . فمصر الماضى فى أحسن حالاتها لم تكن لتعدو ربع مصر اليوم ، ومصر اليوم أربعة أمثالها بالأمس على الأقل . ولسوف تصبح مصر سنة ٢٠٠٠ - ٧٠ مليونا كما يُقدر - نحو خمسة أو ستة أمثالها سنة ٢٠٠٠ ق . م .

مراحل النمو الحديث

ويهمنا بعد هذا أن نحلل النمو الحديث إلى مراحله الأولية لنتتبع إيقاعه وسرعة خطاه وتغير اتجاهاته . وهنا نجد لدينا سلسلتين من الأرقام المتاحة ، الأولى تقديرات اجتهادية أو تخمينية سابقة لعصر الاحصاء وتغطى معظم القرن التاسع عشر ، والثانية هى سلسلة التعدادات الاحصائية نفسها منذ نهاية ذلك القرن . وغنى عن النص أن الأولى أبعد شئ عن أن تكون يقينية يوثق بها ، وحتى الثانية تترك الكثير للتمنى وأحيانا للتخمين . ولهذا يحسن دائما أن تؤخذ النتائج والاحكام النهائية بلا نهائية ، أعنى بشئ من التحفظ والحرص .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز منذ بداية القرن التاسع عشر بين ست مراحل أو وحدات مورفولوچية لكل منها اتجاهها وإيقاعها الخاص ، وتلك هى بالتقريب الفترات : ١٨٠٠ - ٢١ ، ١٨٢١ - ٤٦ ، ١٨٤٦ - ١٨٨٢ ، ١٨٨٢ - ١٩٢٧ ، ٢٧ - ١٩٦٦ ، ٦٦ - ١٩٨٣ .

تقديرات السكان قبل التعدادات

السنة	المصدر	عدد السكان
١٨٢١	تقدير الدولة	٢,٥٣٦,٠٠٠
١٨٣٥	وليم لين (١)	٢,٠٠٠,٠٠٠
غير محدد	مادن (٢)	٢,٠٠٠,٠٠٠

(1) E. W. Lane, Manners and customs , vol. I, p. 30 .

(2) A.E. Crouchley. "A century of economic development " , E. C., 1939 , p.133 .

غير محدد	كادالفين (١)	٢,٢١٣,٠٠٠
غير محدد	منجان(٢)	٢,٩٠٠,٠٠٠
غير محدد	بورينج وديهاميل (٣)	٢,٥٠٠,٠٠٠
غير محدد	محمد على (٣)	٣,٥٠٠,٠٠٠
١٨٣٠	كلوت بك (٤)	٣,٠٠٠,٠٠٠+
١٨٤٦	تقدير الدولة	٤,٤٦٧,٠٠٠
١٨٥٩	تقدير الدولة	٥,١٢٥,٠٠٠
١٨٧٢	تقدير الدولة	٥,٢١٠,٠٠٠
١٨٧٧	تقدير الدولة	٥,٥١٨,٠٠٠

المرحلة الأولى : توقف انتقالى

فأما المرحلة الأولى فتقع خارج عصر الثورة الديموغرافية ممثلة مرحلة الانتقال إليها من عملية تناقص السكان المخيف فى نهايات القرن الثامن عشر . والواقع أنها كانت فى جوهرها عملية مقاومة وتحييد لذلك الاتجاه النزولى والنزيفى الخطير، دونما تزايد ولا تناقص عمليا . فالواضح أن الفترة منذ الحملة الفرنسية إلى سنة ١٨٢١ تمثل فترة جمود وتوقف تام net arrest ، حيث أن عدد السكان عند التاريخين واحد هو ٢,٥ مليون نسمة .

ومع ذلك ، دعنا نستدرك ، فإن هذا التوقف المفترض أو المرجح قد ينقلب إما إلى تزايد أو حتى إلى تناقص لو صحت الانتقادات التى توجه إلى رقمى السكان فى بدايته ونهايته . فالبعض يراهما كليهما دون الحقيقة ، ولكن آخرين يختلفون . ولذا يحتاج كل منهما إلى وقفة قصيرة أولا .

فأما رقم الحملة – چومار – فقد استند إلى إحصاء حقيقى لجميع سكان قرى المنيا كعينة ممثلة ، استخرج منها متوسط حجم القرية المصرية العادية عموما . ويضرب هذ

---

(1) A. E. Crouchley, " A century of economic development " , E. C., 1939 , p.133 .

(2) McCon , Egypt as it is , p. 21 .

(3) Crouchley , id .

(4) Aperçu , t . i, p. 166 .

المتوسط فى إجمالى عدد قرى مصر كما حصرتها الحملة بنفسها وهو ٣٦٠٠ قرية ، جاء عدد سكان الريف نحو ٢,٠٧٦,٠٠٠ نسمة . ثم بإضافة ٢٧٠,٠٠٠ للقاهرة ، ١٥٥,٠٠٠ للاسكندرية ، جاء مجموع سكان القطر باستثناء البدو الرحل نحو ٢,٤٨٩,٠٠٠ (١) .

ورغم أن المتفق عليه بعامة أن اختيار المنيا كعينة كان موفقا إلى حد بعيد ، ونتائج التقدير النهائى معقولة إلى حد آخر (٢) فإن البعض يراها دون الحقيقة بنحو نصف مليون أى أن صحة الرقم ٣ ملايين ، بينما يهوى بها البعض الآخر إلى ١,٥ مليون فقط أى نصف التصحيح السابق . وليس لنا هنا أن نقطع أو نقيّم أى التصحيحين أدنى إلى الصحة ، ولكن إذا أخذنا تقدير الحملة على قيمته الاسمية لما اختلف عن تقدير عام ١٨٢١ ، الذى يُظن بدوره دون الحقيقة بدرجة أو بأخرى .

فلقد بُنى هذا الرقم على نتيجة إحصاء للمنازل أجرى فى ذلك الوقت لتقدير الضرائب، وذلك على أساس افتراض ٤ أفراد لكل منزل فى الأقاليم والريف ، وخمسة لكل منزل فى العاصمة . فالمعتقد أن تقدير سكان المنزل الريفى أقل من الواقع بكثير وقد تأكد هذا إلى حد أو آخر فيما بعد حين أتى تقدير ١٨٤٦ بنحو ٤,٥ مليون نسمة ، أى نحو الضعف فى ربع قرن .

على أن الذى يبدو عمليا وعلميا هو أن تلك التحفظات أو التصحيحات المنصبة على رقم الحملة أو رقم ١٨٢١ قد لا تغير ، أو هى لن تغير ، كثيرا من حقيقة اتجاه السكان العام فى الفترة المحصورة بينهما ، وأن النتيجة الصافية تظل هى التوقف والجمود السكانى بصفة عريضة . فإذا كان ذلك كذلك ، وكان حصاد الموت يستوعب ببساطة كل محصول الحياة ، فتلك إذن كانت «مرحلة السكان البدائية أو مرحلة الطفولة » فى أوضح صورها ، وتلك كانت علاماتها وسماتها التى تتلخص تصنيفيا فى اجتماع معدل مواليد بالغ الارتفاع ومعدل وفيات لا يقل ارتفاعا بحيث تكون النتيجة الصافية أقرب إلى الصفر الديموغرافى .

---

(1) Jomard, Memoire sur la population comparée de l'Egypte ancienne et moderne , Description de l'Egypte , t, IX , p. 105 ff .

(٢) سكان هذا الكوكب ، ص ٢٧٦ .

I. A. Farid, population of Egypt, Cairo, 1948 , p . 14 .

المرحلة الثانية : بداية التزايد وبدء الثورة

المرحلة الثانية ، ٢١ – ١٨٤٦ ، على العكس من الأولى ، كانت على الأرجح مرحلة تزايد وإعادة تعمير repopulation ، رغم الشكوك المحيطة بأرقامها هى الأخرى . ذلك أن تقدير ١٨٤٦ ، وقد بنى على نفس أساس تقدير ١٨٢١ وإن بدقة أكثر ، أتى بمجموع قدره نحو ٤,٥ مليون ، بما يعني تضاعف السكان فى ربع قرن ، أو بمعدل تزايد سنوى قدره ٣,٢٪ ، وهذا معدل مرتفع جدا لاسيما بالنسبة إلى الحالة الصحية السائدة .

من ثم يذهب البعض إلى أن نتائج ١٨٤٦ كان مبالغا فيها إلى حد أو آخر (١) . وهذا ترديد أو توكيد لرأى شاع أيام ذلك الاحصاء مؤداه أن نتائجه الأولية كانت ٣ ملايين فقط، ولكنها ضخمت فى النشر للتهويل السياسى (٢) على أن المرجح ، من الناحية الأخرى ، أن اتجاها ساد فى القرن نحو إعطاء معلومات أقل من الواقع تهربا من الجندية والضرائب . وقد تأكد هذا فعلا بتجربة أجريت للتحقق من ذلك حيث حوصرت عدة قرى بالقوات بغتة بالليل وأخرج جميع سكانها بالقوة ليعدوا (٣) .

من هذا وذاك يبدو ، فى الخلاصة الصافية ، أن ربع القرن ٢١ – ١٨٤٦ كان فى الأغلب جدا فترة نشطة من إعادة تزايد السكان (٤) بعد قرون غير معروفة من التناقص المزمن والمتزايد . بل إن لنا ، كما سبق ، أن نعد سنة ١٨٢٠ بالدقة ، حين بدأ انقلاب الرى الحاكم ، بداية ثورتنا السكانية الحديثة بعامة . والواقع أن فى ربع القرن هذا وضعت مشاريع طموح لاستصلاح الأراضى بفضل توافر المياه نتيجة لثورة الرى .

كذلك انصرفت العناية لأول مرة إلى الصحة العامة وأدخل الطب الحديث بصورة أو بأخرى . فأمكن التحكم فى الجدرى خاصة الذى كان وحده ينقل ثلث عدد المواليد كل

(١) عوض ، سكان ، ص ٢٧٥ – ٢٧٧ ؛ فريد ، السابق ، ص ١٤ .

(2) Nassau w. Senior, Conversations and journals in Egypt and Malta in 1855, Lond., 1882 , vol. i. p. 33 .

(3) Ibid., p. 183 .

(4) Clot Bey, Aperçu, t. I, p. 170 - 1 .

سنة إلى قائمة وفيات الأطفال حسب أدق المراجع فى هذا الصدد وهو كلوت بك . إدخال التطعيم وحده ، كما يقدر، أنقذ ٤٠,٠٠٠ طفل كل سنة (١) .

فى الوقت نفسه ، فبينما كان معدل الوفيات يخفض هكذا بكل قوة ، كان معدل المواليد يشجع بكل الوسائل . فلقد كان هناك نقص شديد فى عمال الزراعة وفى مجندى الجيش ، فكان الفلاحون لهذا يُستحثون حثا على الزواج المبكر والتناسل السريع والتكاثر الشديد ، (٢) حتى أنه لم يكن من النادر كما ينبئنا كلوت بك نفسه أن يتعاصر جد الجد وحفيد الحفيد ، إشارة إلى فرط الزواج المبكر ورغم قصر منتظر العمر عامة (٣) .

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، فإن الحروب العديده والأوبئة الدورية ظلت تبتلع نسبة كبيرة من السكان ، مثلا قضى وباء ١٨٣٥ على ٢٠٠,٠٠٠ شخص ، منهم ٤٠,٠٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠ فى القاهرة وحدها ، بينما يقول مصدر آخر إن الطاعون قتل ربع السكان جميعا فى تلك السنة ، أو نحو ٨٠٠ ألف نسمة (٤) وفى منتصف حكم محمد على أودى الوباء بنحو ٧٠,٠٠٠ فى الاسكندرية فى إحدى السنوات (٥) . هذا بينما كانت وفيات الأطفال تحصد نصف الأطفال . بل فى إحدى السنوات بلغ عدد وفيات الأطفال ١٣٩,٠٠٠ من مجموع ١٨٨,٠٠٠ مواليد (٦) أما الأعمال العامة، ودعك من الحروب ، فقد هلك فى شق ترعة المحمودية وحدها نحو ٣١٣,٠٠٠ فى ١٨ شهرا (٧) .

لهذا كله كانت الصيحة دائما هى فى طلب المزيد من السكان ، والشكوى الملحة هى من نقص الأيدى العاملة خاصة فى الزراعة واستصلاح الأراضى والمشاريع العمرانية العامة . والأغلب بعامة أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية كان أبطأ من الامكانيات

(1) Manior , vol . 2 , p. 204 .

(2) ouchley , p. 136 .

(3) T. I. p. 222 .

(4) O. Toussoun, Memoirs présentés á l'unatitut d'Egypte, t. 8, 1925 .

(٥) على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(6) E. Rossi Bey, population et finances, question égyptienne, Paris, 1878 p.26.

(7) Crouchley , p. 116 .

الاقتصادية ، كما يبدو أن الوضع هكذا ظل حتى نهايات القرن الماضى ، وهذا ما ينقلنا إلى المرحلة التالية .

المرحلة الثالثة : تزايد مع تفريط

المرحلة الثالثة ، ٤٦ – ١٨٨٢ ، لا مبرر لتخصيصها كمرحلة مستقلة سوى قصور معلوماتنا الغامضة نوعا غير اليقينية قطعا . لكن أغلب الظن أنها امتداد للمرحلة الافتتاحية السابقة واستمرار لخط الثورة السكانية الصاعد بعامة ، ربما مع اهتزازات وذبذبات ثانوية واختلافات وفروق مرحلية .

ففى سنة ١٨٥٩ عمل «إحصاء» آخر ، غير شائع الذكر ، عاد بمجموع قدره نحو ٥ وثمن مليون . وفى سنة ١٨٧٣ أجرى إحصاء أخير بعد الرؤوس بطرق بدائية وعاد بنفس الرقم تقريبا ، أى بلا زيادة على مدى ١٤ سنة ، أو بزيادة نحو ثلاثة أرباع المليون (٧٤٣ ألفا) على سنة ١٨٤٦، أى بمعدل تزايد سنوى قدره ٢ ,٠٪ فى ربع القرن ٤٦ – ١٨٧٣ . وهذا يكاد يرقى عمليا إلى حالة توقف عن النمو وجمود .

ورغم أن سنة ١٨٦٥ شهدت وباء للكوليرا أطاح بنحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، كما أودى حفر قناة السويس بنحو ١٢٠,٠٠٠ ، إلا أن هذا وغيره من الأوبئة والكوارث لا يعلل ذلك التوقف إلا جزئيا . وواقع الأمر أن أحد التعدادين المعنيين أو كليهما خطأ .

وعلى أية حال ، فلما كانت الادارة تحتفظ حينذاك بسجلات للمواليد والوفيات للمدة ٧٢ – ١٨٧٧ ، فقد حاول أميتشى بك أن يقدر السكان فى سنة ١٨٧٧ بإضافة فائض المواليد على الوفيات إلى نتيجة إحصاء ١٨٧٣ ، فكان الناتج ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمة (١) . ولكن يقلل من أهمية هذا الرقم أنه بنى على أساس مشكوك فيه أصلا .

والراجح أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية كان أبطأ من توسع الامكانيات الاقتصادية التى فتحها الرى ، وذلك بفعل قوى التناقص المختلفة . ومن هنا ساد فى تلك

(1) F. Amici , Essai de statistique générale de l'Egypte , Le Caire , 1870, t. I p. 8 .

الفترة إحساس شديد بنقص الأيدى العاملة نقصا حادا ، وهو إحساس وصل إلى حد التفكير فى استقدام وتهجير العمال والمزارعين بالجملة من الخارج إلى مصر ، على نحو يذكر بمحاولة قلاوون فى العصور الوسطى .

إلا أن الطريف ، أو الخطير ، فى الأمر هذه المرة أن التفكير اتجه لا إلى الشرق الاسلامى ولكن أساسا إلى الغرب الأوروبى والشرق الأقصى من الألمان والإسبان ، من المالطيين والسوريين ، وأخيرا من الصينيين (كذا!) (١) . ورغم أن هذه الخطة المنحرفة أو التخطيط بالتخليط لم تتحقق لحسن الحظ ، فقد امتازت الفترة فعلا بكثيرة حركة الهجرة إلى مصر ، وكانت أوج الاستعمار الاستيطانى عامة والأوروبى خاصة (٢) .

غير أن هذا كله إن دل على شئ فإنما يدل على أن حالة السكان كانت قد دخلت ، ربما منذ منتصف القرن ، مرحلة التفريط بدرجة أو بأخرى underpopulation . إنه يوحى بأن السكان كانت تنمو فعلا ، ولكن دون المطلوب ، فكان الوضع تزايدا وتفريطا فى آن واحد .

ولا يعبر عن هذا كله كما تعبر صيحة روسى بك التى أطلقها بقوة عن عدم كفاية السكان والتى تصل إلى أحد طبقات الكامرالية . فكتابه برمته ليس إلا دعوة مستميتة إلى التناسل السريع لأن السكان «هى الثروة الحقيقية للدولة . هى الصناعة المزدهرة والانتاج .. هى التجارة النشطة.. هى القوة المؤثرة ، هى الرخاء الرخى ، هى الحضارة » (٣) .

لا غرو ولا غرابة ، بعد هذا ، أن ينبذ بعنف نظرية مالثوس وكولوتشى باشا ، مالثوس مصر حينئذ ، على أنها خيانة لكيان الشعب ورخائه (٤) وعلى العكس ، فإنه يرجع انخفاض مستوى المعيشة والفقر والبؤس إلى تخلف حجم القوة البشرية عن حجم الامكانيات الاقتصادية . « وإنه بالدقة لأن السكان تنقص مصر » ، يختتم هو ، « أن البؤس بها يصل إلى درجته القصوى » (٥).

---

(1) Crouchley , p. 130 - 141 .

(2) Clyde V. Kiser, Demographic position of Egypt, in : Demographic studeies of selected areas of rapid growth, Millbank memorial fund, N. Y., 1944, p.99 .

(3) La population et les finances , p. 10 .

(4) Id., p. 25 , 47 - 8 .

(5) P. 30 .

نمو السكان الحديث بالتعدادات

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوى ٪
١٨٨٢	٦,٧٠٦,٠٠٠	–
١٨٩٧	٩,٦٣٥,٠٠٠	٢,٩
١٩٠٧	١١,١٩٠,٠٠٠	١,٦
١٩١٧	١٢,٧١٨,٠٠٠	١,٤
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	١,١
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٠٠٠	١,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٦٩,٠٠٠	٢,٤
١٩٦٦	٣٠,٨٣,٠٠٠	٢,٦
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠

المرحلة الرابعة : التزايد المتناقص

لا انقطاع حقيقى فى حركة السكان ما بين هذه الفترة (١٨٨٢ – ١٩٢٧) وسابقتها (٤٦ – ١٨٨٢) ، فكلتاهما فى الصاعد ، وكلتاهما قطاع من منحنى الثورة الديموغرافية الحديثة ، إلا أننا لا نعرف اتجاهات معدلات النمو بالدقة لاضطراب الأرقام الشديد فى السنوات «المفصلية » بينهما خاصة .

فرغم أننا نتعامل هنا لأول مرة مع أرقام التعداد الحقيقى بالمعنى الصحيح ، إلا أن أول تعداد هو للأسف أضعفه وأقله صحة وثقة ، حيث اتفق مع ثورة عسكرية وتحركات واسعة لكثير من الأقليات القومية والدينية ، فضلا عن كونه تجربة أولى فى عصر تخلف

وتأخر شديد ما يزال .... إلخ وفى هذه الأوضاع والظلال ، أتى التعداد بنحو ٦,٧ مليون فقط .

لذا فحين أظهرت نتائج تعداد ١٨٩٧ معدل التزايد السنوى المرتفع جدا ٢,٩ ٪ ، ثبت أن أول تعداد كان أقل من الحقيقة لامراء undercount . من هنا عملت بضع محاولات تنقيحية للوصول إلى رقم واقعى . فمثلا اتخذ كريج معدل تزايد ثابتا طوال القرن التاسع عشر قدره ١,٦٤٪ ، فتوصل إلى ٧,٥٥٠,٠٠٠ نسمة ، أى أكثر مما أحصى فعلا بنحو ١٢,٥٪(١) .

ويصل كليلاند إلى نحو هذا الرقم أيضا ولكن بطريقة مختلفة . ففيما بين ١٨٩٧ ، ١٩٢٧ كان معدل التزايد يتناقص بمتوسط ٠,٢٣ ٪ كل عقد ، فإذا نحن إفترضنا سريان هذا على الفترة ٨٢ – ١٨٩٧ ومددنا السكان إلى الخلف من سنة ١٨٩٧ على أساس المعدل المنقح ١,٧٥٪ فى السنة ، لوصلنا إلى ٧,٤٤٠,٠٠٠ نسمة ، أى أكثر مما أحصى فعلا فى سنة ١٨٨٢ بنحو ٧٣٥,٠٠٠ نسمة (٢) .

ولا شك ، رغم أن المعدل الظاهرى فى الفترة ٨٢ – ١٨٩٧ مضلل وفوق الحقيقة ، لاشك فى أن الحقيقة الهامة تظل هى ارتفاع معدل النمو الحقيقى فى تلك السنوات الخمس عشرة بأى المقاييس . والواقع أن الفترة شهدت توسعات اقتصادية هامة ، خاصة فى مجالات الرى والاستصلاح والزراعة ، كفيلة بتفسير ذلك النمو الكبير . فمثلا من ٤,٧٤٣,٠٠٠ فدان سنة ١٨٧٧ ، ارتفعت المساحة المزروعة إلى ٥,٠٨٨,٠٠٠ سنة ١٨٩٧، بينما واكبتها سلسلة من الانجازات الهندسية الأساسية ومشاريع الرى الكبرى مثل إتمام قناطر الدلتا سنة ١٨٨٤ ، ١٨٩١ .

من هذه البداية العالية النمو ، ورغم أن المرحلة برمتها مرحلة تزايد سكانى مستمر ، يبقى مع ذلك أن الحقيقة الهامة التى تسودها هى انخفاض معدل النمو باطراد عقدا بعد عقد . فرغم أن عدد السكان الكلى ارتفع تباعا إلى ٩,٦ مليون سنة ١٨٩٧ ، إلى ١١,٢ مليون سنة ١٩٠٧ ، إلى ١٢,٧ مليون ١٩١٧ ، فإلى ١٤,٢ مليون سنة ١٩٢٧ ، فإن معدل

---

(1) J. I Craig, " The census of Egypt " , E. C., vol . XILL , no . 32 . 1927 , p.210 - 2 .

(2) Population problem in Egypt , p. 8 .

التزايد كان على العكس فى هبوط موصول ومطرد حتى بلغ فى نهاية المرحلة نحو نصفه فى بدايتها . فبصرف النظر عن معدل الفترة ٨٢ - ١٨٩٧ المضخم أو المتضخم ، فإن معدل الزيادة السنوية المئوى ما برح يهبط إلى ١,٦ سنة ١٩٠٧ ، فإلى ١,٤ سنة ١٩١٧ ، وأخيرا إلى ١,١ سنة ١٩٢٧ ، وهو أدنى معدل معروف فى تاريخنا السكانى الحديث .

والمعنى هام . فرغم أن هذه الفترة شهدت ثمار إنشاء خزان أسوان ثم تعليته المزدوجة إلا أن من الواضح أن هبوط معدل النمو بإلحاح يدل على أن موارد البلد لم تعد تتزايد بنفس سرعة السكان . فمنذ ١٨٩٧ حتى ١٩٣٧ لم تزد الأرض المزروعة إلا من ٥,٠٨٨,٠٠٠ فدان إلى ٥,٢١٨,٠٠٠ فقط ، وإن كانت زيادة المساحة المحصولية أكبر نظرا لاستكمال التحول من الرى الحوضى إلى الدائم ، فارتفعت من ٦,٧٦٤,٠٠٠ فدان فى ١٨٩٧ إلى ٨,٣٥٨,٠٠٠ فى ١٩٣٧ . وحتى زيادة المساحة المحصولية جاءت دون الزيادة السكانية ، مثلا كما بين ١٩١٢ ، ١٩٣٧ حيث زادت الأولى بنسبة ١٠٪ فقط مقابل ٣٣٪ للثانية (١) . المرحلة إذن استمرار للفترة الانتقالية ، غير أنها كانت فى نصفها الهابط كأنما تقترب نوعا من طلائع «مرحلة النضج أو الاستقرار» السكانى بصورة ما . ومن المحتمل أننا كنا نقترب من ، أو دخلنا ، بدايات مرحلة إفراط السكان overpopulation ، أو على الأقل عبرنا نقطة الأنسب إلى الأبد optimum population .

المرحلة الخامسة : التزايد المتزايد

هذه المرحلة (٢٧ - ١٩٦٦) تأتى ، على عكس السابقة ، مرحلة تزايد فى التزايد ، أعنى فى معدل النمو السنوى ، ولذا تمثل وحدة مورفولوجية سكانية متميزة جديدة فبعد أن وصل المعدل إلى نقطة حضيضه فى كل الفترة السكانية الحديثة ، انقلب اتجاه الحركة صعودا وطفرا مع الحرب الثانية خاصة .

ذلك أن المرحلة الجديدة ، وإن افتتحها ترشيد التعريفة الجمركية سنة ١٩٢٧ وبدايات التصنيع المحدودة فى فترة ما بين الحربين ، إلا أن الحرب الثانية هى التى منحتها الدفعة

(١) مابرو ، ص ٦٥ .

الخلاقة وقوة الانطلاقة الحقيقية ، بما صبت ظروفها من رؤوس الأموال الأجنبية فى البلد وبما رفعت التصنيع الوليد إلى قمته النسبية . وإلى جانب موارد وآفاق الصناعة الجديدة هذه ، لا ننسى التوسع الزراعى والاستصلاحى نتيجة تعلية خزان أسوان الثانية ١٩٣٣ أيضا لعلنا نضيف بعد ذلك ثورة يوليو ، على أية حال فى نصفها الايجابى الصاعد فى البداية ، بما قلبت الاقتصاد بالتوسع الزراعى والصناعى الجديد ، وبما قلبت المجتمع بالاشتراكية وإعادة توزيع الملكية ... إلخ .

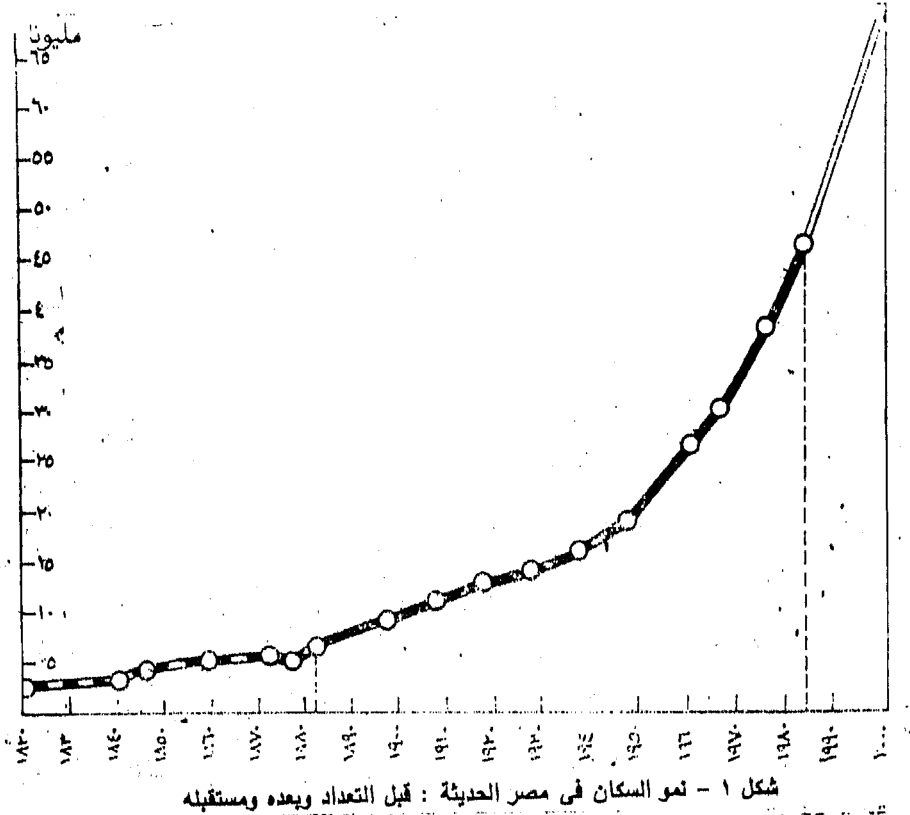
هكذا نجد معدل نمو السكان يتصاعد ويتقافز بإطراد من ١,٢ فى الفترة ٢٧ – ١٩٣٧ إلى ١,٩ سنة ١٩٤٧ ، ولو أن المرجح أن المعدل الأخير منتفخ بما أصاب تعداد ١٩٤٧ من تضخيم ، حيث اختلط فى الأذهان بإحصائيات نظام التموين ، مما جعل العائلات تبالغ فى عدد أفرادها للحصول على تموين أكثر ، بحيث جاء التعداد فوق الحقيقة overcount . ومع ذلك فإن معدل ١٩٤٧ لا يقارن بتاليه ١٩٦٠ الذى بلغ ٢,٤ مرة واحدة أى أكثر من ضعف ما بدأت به المرحلة سنة ١٩٢٧ .

وكلاهما بدوره لا يقارن البتة بالمعدل التالى سنة ١٩٦٦ الذى سجل الرقم القياسى ٢,٦ – ٢,٧ ، أى أقل قليلا فقط من ضعف معدل ١٩٤٧ المضخم . بل إن هذا المعدل ليعد أعلى ما عرفت مصر منذ سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩٨٣ ، حتى عدت الفترة ٦٠ – ١٩٦٦ قمة الانفجار السكانى فى مصر الحديثة والمعاصرة .

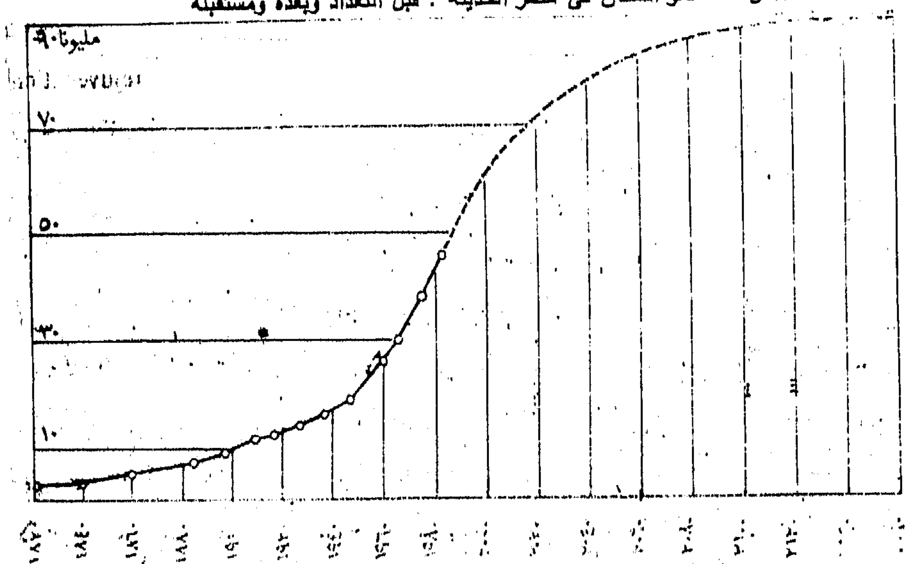
المرحلة السادسة – السابعة : التذبذب العالى (٦٦ – ١٩٨٣)

ولقد كان من الممكن بالفعل أن تظل سنوات الستينيات تلك قمة الانفجار السكانى أو على الأقل مقدمة القمة ، كما كان من الممكن للمرحلة الخامسة أن تظل مستمرة إلى يومنا، لولا أن عاد المد فجأة نوعا فانحسر قليلا . فمن قمته ٢,٦ – ٢,٧ فى الفترة ٦٠ – ١٩٦٦ ، إذ بمعدل النمو السنوى يهبط إلى ٢,٣ فى الفترة ٦٦ – ١٩٧٦ ، أى إلى نحو ما كان عليه قبلا فى الفترة ٤٧ – ١٩٦٠ (٢,٤) . ولا جدال فى أن جزءا من السبب فى هذا الهبوط يرتبط بحرب يونيو ١٩٦٧ بظروفها المأساوية المثبطة .

وعلى أية حال فلقد كان الظن أن هذا بداية مرحلة من الهبوط والتطامن ولا نقول الاعتدال والتعقل ، بعد طول الصعود والتزايد المفرط ، إلا أنه انعكس بغتة ليسجل أعلى ذورة معروفة له فى كل الفترة الحديثة بما فى ذلك حتى رقم ٨٢ – ١٨٩٧ المبالغ



شكل ١ – نمو السكان فى مصر الحديثة : قبل التعداد وبعده ومستقبله



شكل ٢ – مصر اللوچستية : تطبيق نظرية ريموند بيرل علي نمو السكان الحديث فى مصر . الانطباق واضح إلى حد بعيد منذ أوائل القرن الماضى حتي الآن . وإذا مد النمو الي المستقبل فسنصل إلى نقطة الانعكاس حوالى سنة ٢٠٠١ ، بعدها يتباطأ النمو بشدة وبإطراد ، حتى نصل إلى السقف الأعلى حوالى ٩٠ مليون نسمة .

فيه . فلقد بلغ المعدل فى الفترة ٧٦ – ١٩٨٣ علامة ٣ ٪ كمتوسط سنوى ، وذلك رقم يكاد يعادل إلا قليلا ثلاثة أمثال الحد الأدنى المعروف للمعدل وهو ١,١ سنة ١٧ – ١٩٢٧ .

وبهذا السجل انتقلت القمة الجديدة للانفجار السكانى إلى نهاية الخط وآخر المطاف ، لنصبح نحن الآن على قمة مرحلة الانتقال السكانى من جديد . وكما لا تنفصل الفترة السابقة عن حرب يونيو فى تفسيرها ، لا تنفصل الفترة الأخيرة عن حرب أكتوبر والانفتاح الطائش والتفاؤل الكاذب اللذين أعقباها وعاقباها .

وفيما عدا هذا فلعل من السابق لأوانه أن نحدد ما إذا كانت كل من فترة الهبوط القصيرة ٦٦ – ١٩٧٦ والصعود السريعة ٧٦ – ١٩٨٣ مرحلة قائمة بذاتها بين مراحل منحنى ثورتنا الديموغرافية الحديثة . ولكن ما يمكن الجزم به هو أن الفترتين معا تشيران إلى حقبة مضطربة شديدة التذبذب سريعة التغير ما بين مد وجزر وارتفاع وانخفاض تقف فيها مصر على مفترق طرق سكانيا مثلما هو غير سكانى .

وعلى الجملة فإن المعنى العام أن السكان بعد أن كانت تتجه وئيدا ولكن أكيدا نحو مرحلة النضج والاستقرار عادت على أعقابها مرة أخرى ولأمر ما إلى مرحلة الشباب والانتقال . بإختصار ، حدثت عملية تجديد شباب ديموغرافى dempgraphic rejuvenation . ونحن الآن مازلنا ، بل وأكثر من أى وقت مضى ، على قمة المرحلة الانفجارية من منحنى السكان وفى صميم عنفوانها .

مصر اللوجستية ؟

فإذا ما نظرنا الآن إلى هذه المراحل فى مجموعها ككل ، فإن من الواضح أن سلوك النمو على امتداد الفترة السكانية الحديثة وظيفة لعلاقة الصراع والشد والجذب ما بين قوى التكاثر كما تحددها التطورات الاقتصادية وفرص الانتاج ، وما بين قوى التناقص كما تتمثل فى فرص الموت، أو معدلات المواليد والوفيات على الترتيب . ولسنا نعرف على وجه الدقة اتجاهات المواليد والوفيات فى القرن الماضى ، ولكنها فى الخمسين سنة الأخيرة تبدى نمطا محددا بوضوح كان يعطى مصر شهرة تقليدية وهى أنها من أعلى دول العالم مواليد ووفيات .

وبصفة عامة فإن المواليد ظلت ثابتة على ارتفاعها طوال المدة وحتى وقت قريب للغاية في حين أن الوفيات انخفضت انخفاضا محققا لا سيما منذ الحرب الثانية . ومن هنا جاءت الزيادة الضخمة فى نمو السكان وانبثقت الثورة الديموغرافية . وبصيغة أخرى فإن مصر قد انتقلت من نمط البلاد التى تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة كذلك ، ومن ثم بتزايد معتدل ، إلى نمط البلاد التى تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة ، ومن ثم بتزايد سريع ضخم ، فكانت تلك مرحلة الانفجار السكانى .

فإذا ما ركزنا الآن على إيقاع هذا النمو الحديث كما يتمثل فى تلك المراحل المتعاقبة من تسارع وتباطؤ ، فإن من الممكن أن نقيس هذه الدورات إذا نحن عرفنا فى كم سنة ضاعف السكان أنفسهم مرة واحدة . ولمثل هذا تتخذ فترة قاعدية ، ولتكن ٢٥ سنة ومضاعفاتها ، والجدول الآتى يلخص لنا هذه المحاولة (١) .

الفترة	السكان	السكان في نهاية الفترة ٪
١٨٢١-١٨٤٦	٢,٥٣٦,٠٠٠	١٧٦,١
(٢٥ سنة)	٤,٤٦٧,٠٠٠	تقريبا تضاعفت
١٨٤٦-١٨٩٧	٤,٤٦٧,٠٠٠	٢١٥,٦
(٥١ سنة)	٩,٦٣٤,٠٠٠	أكثر من تضاعفت
١٨٩٧-١٩٤٧	٩,٦٣٤,٠٠٠	١٩٧,٦
(٥٠ سنة)	١٩,٠٤٠,٠٠٠	تقريبا تضاعفت
١٩٤٧-١٩٦٦	١٩,٠٤٠,٠٠٠	١٥٨,٠
(١٩ سنة)	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	مرة ونصف
١٩٤٧-١٩٧٦	١٩,٠٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٦
(٢٩سنة)	٣٨,٢٠٠,٠٠٠	بالضبط تضاعفت
١٩٥٧-١٩٨٣	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠
(٢٦ سنة)	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	بالضبط تضاعفت

(١) حمدان ، نمو وتوزيع السكان فى مصر ، ص ١٥ .

والحقيقة البارزة هى أن سكان مصر ضاعفوا أنفسهم تقريبا فى ربع القرن الأول ، بينما فى نصف القرن الثانى أى فى ضعف الفترة السابقة لم يفعلوا سوى أن ضاعفوا أنفسهم أو أكثر من ذلك نوعا ، ثم فى نصف القرن التالى تكرر - أو بالكاد - نفس الشئ ولكنهم يعودون بعد ذلك فى ربع القرن الأخير ، أى فى نصف المدة السابقة ، فيوشكون أن يضاعفوا أنفسهم ، ومعنى هذا ، بصورة نسبية فيها شئ من التجاوز ، أن الانتقال من ربع القرن الأول إلى نصف القرن التالى كان من مستوى هندسى من النمو إلى مستوى حسابى ، بينما ظل المستوى الحسابى فى النصف القرن التالى ، ثم عاد هندسيا فى ربع القرن الأخير . وعلى هذا يمكن القول بأن النسب الموحدة للنمو بحسب وحدة ربع القرن فى الفترات الأربع تتبع بالتقريب المتوالية ٦ : ٣ : ٣ : ٦ أو تكاد.

ومثل هذا السلوك قد يوحى بإتجاهات معينة . وبالفعل رأى البعض فيها ما يسمى بالاتجاهات اللوجستية logistic (١) . واللوجستية تفترض عالما متناهيا تبدأ فيه السكان أولا تنمو وترتفع ببطء ، تقريبا بشكل لوغاريتمى ، ثم تتوسع جدا فى متوالية هندسية بدرجة أو بأخرى ، وتستمر هذه المرحلة بنسبة الحجم المطلق للامكانيات الطبيعية والحضارية ، ثم أخيرا ينعكس معدل النمو ويدخل فى مرحلة لوجستية يتناقص فيها ، ومعنى هذا كله أن نمو السكان يخضع لقانون «معادلة الدرجة الثالثة » (٢) .

وبغير التزام بحرفية اللوجستية ، فمن الواضح أن سكاننا بعد مرحلة التوقف منذ الحملة الفرنسية بدأوا نموهم بسرعة ، ثم أخذت تتباطأ خطاها كما لو لتنتهى الى حالة من الاستقرار والثبات فى دورة طويلة المدى كما يقضى المنحنى اللوجستى (٣) ويرى كريتشفسكى أن مصر كانت ماتزال واقعة على النصف الصاعد من المنحنى اللوجستى حتى سنة ١٩٠٧ ، ولكنها فى ١٩١٧ كانت تقترب بسرعة من نقطة الانعكاس point of inflection .

---

(1) Krichewski " Croissance de la pop. " , E.C., 1925 , pp. 232-4; H. Azmi. "A Statistical Study of the prop. of Egypt " , E.C. 1933 , pp. 637 - 650 .

(2) Raymond pearl, Growth of population , Geneva pop. Conference, 1927 ; Natural Hist. of pop., Lond., 1939 .

(3) G. Udny Yule, " Growth of pop. and Factors which Control It" , Jour. Natural Hist. of pop. Lond., 1939 .

والواقع أن دلالة معدلات النمو السنوى الهابطة فى المرحلة الرابعة ١٨٨٢ – ١٩٢٧ تحدد نقطة الانعكاس تلك بحوالى سنة ١٩٢٧ ، بعدها كان النمو المتباطئ المتثاقل ينبئ بالدخول تحت سقف أفقى أو مسطح يتحرك بقربه دونما إضافة تذكر upper asymptote .

لكن الذى حدث بالفعل هو أن هذه الدورة المديدة بترت بغتة ووضعت لها نهاية فجائية، لتبدأ دورة لوچستية جديدة قصيرة المدى أو غير ذلك . ويرجع هذا الانقلاب إلى تغير الظروف والأوضاع الاقتصادية منذ بداية التصنيع والحرب الثانية والتوسع الزراعى، الخ.

ومن البديهى أن تغير الموقف الاقتصادى جذريا يبدأ عادة دورة لوچستية جديدة . وهذا يحدث غالبا ، كما يلاحظ يول ، حين يبدأ بلد زراعى عملية التصنيع ، إذ يغلب جدا عند ذاك أن تنتقل السكان من دورة طويلة المدى إلى أخرى قصيرة المدى (١) . وهذا ما حدث عندنا فى المرحلة الخامسة ٢٧ – ١٩٦٦ من محنانا الديموغرافى حين عاد معدل النمو السكانى للارتفاع بإطراد . وإذا كان المعدل قد هبط قليلا بعد ذلك فى الفترة ٦٦ – ١٩٧٦ ، فذلك إشارة إلى بدء النصف الهابط من المنحنى اللوچستى بعد أن استنفدت قوى النمو طاقتها .

غير أنه ، للمفاجأة المثيرة ، تفجرت بسرعة وللمرة الثانية دورة جديدة ثالثة حيث قفز المعدل بشدة من جديد فى السنوات ٧٦ – ١٩٨٣ . ولا ندرى بعد بالطبع إلى أى مدى ستمضى أو تنقضى الدورة الجديدة ، أتختزل بسرعة أم تترامى طويلا وبعيدا . لكن الثابت إلى الآن أننا ، بعد أن كنا قد اتجهنا أو بدأنا نتجه إلى مرحلة الاستقرار بصورة ما أو حتى ببطء شديد أو على دفعتين إن شئت ، غدنا منذ بضع سنوات إلى معدل من سرعة النمو لم نعرفه حتى فى بداية الثورة الديموغرافية وإلى قمة انفجارية خطيرة من التزايد الهندسى ، كأنما لنبدأ لا دورة لوچستية جديدة فحسب بل وثورة ديموغرافية جديدة أيضا ، وهنا موطن الخطر والخطورة .

سلم النمو الصاعد

ومهما يكن من أمر ، وحتى بغض النظر عن اللوچستية كسلوك نظرى أو عن معدلات النمو كسلوك متغير ، فإن العامل الثابت والشئ المؤكد هو أن حجم النمو الصافى كان

(1) p. 7.

دائما فى تزايد ، وذلك بحكم أن حجم السكان الاصلى كان هو الآخر فى تزايد مطرد . حتى إذا تباطأ معـدل المواليد ، يعنى ، فإن النمـو الصافى يظل فى تصاعد بقوة تلك الآلية وحدها . بعبارة أخرى ، لم تكن السكان تنمو باستمرار فحسب ، ولكن كان النمو يتم بمعدل متسارع متزايد باستمرار . وفى النتيجة فإن اضافة قدر معين إلى السكان ، وليكن مليونا أو ١٠ ملايين مثلا ، أصبح يستدعى فترة أقل من الوقت بإطراد ، أى أن حجم النمو يتناسب تناسبا عكسيا مع المدة الزمنية المطلوبة .

مثلا نمت السكان من ٢,٥ مليون فى أواخر القرن ١٨ إلى ١٠ ملايين تقريبا فى ١٩٠٠ أى أخذت نحو القرن إلا قليلا لتضيف العشرة ملايين الأولى تقريبا . وفى ١٩٥٠ بلغت السكان ٢٠ مليونا ، أى أن إضافة الملايين العشرة الثانية تطلبت ٥٠ سنة فقط ، أى نصف المدة السابقة ثم فى ١٩٦٦ بلغت السكان ٣٠ مليونا ، وهكذا أخذت إضافة الملايين العشرة الثالثة ١٦ سنة فقط .

أخيرا وفى ١٩٧٧ اقتربت السكان من ٤٠ مليونا ، وبذلك استغرقت ١١ سنة فقط لتضيف الملايين العشرة الرابعة . فكأن الملايين العشرة الأولى استغرقت إضافتها أقل نوعا من القرن ، بينما استغرقت إضافة العشرة الأخيرة عقدا واحدا فقط ، أى عُشر المدة تقريبا .

أو قارن أيضا نصف القرن ١٨٩٧ – ١٩٤٧ بما بعده . ففى الأول نمت السكان من ١٠ ملايين إلى ١٩ مليونا ، أى نحو ١٠ ملايين . ولكن من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٧ أى فى ٣٠ سنة فقط نمت من ١٩ مليونا إلى ٣٩ مليونا أى ٢٠ مليونا ، أى بالتقريب ضعف الزيادة فى نصف المدة . وقد قدر أن عدد السكان زاد ١٩ مليونا فى ربع القرن ٥٢ – ١٩٧٧ ، أى ما يعادل سكان سوريا والعراق والكويت مجتمعة فى ذلك الوقت (١) . وعلى هذا فقس أو إسقط على المستقبل .

أو خذ أيضا المدى الزمنى الذى يتضاعف فيه عدد سكاننا . حتى سنة ١٩٥٠ مثلا كان عدد السكان يتضاعف عندنا كل ٥٠ سنة . أما الآن فإنه يتضاعف كل ٢٨ سنة ، أى أنه قريبا سوف يتضاعف فى نصف المدة المطلوبة فى السابق . أو قل بالتقريب ، كنا فى النصف الأول من قرننا هذا نحتاج إلى نصف قرن لنتضاعف ، مقابل ربع قرن فقط أى النصف فحسب فى النصف الثانى من القرن .

---

(١) الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٥ .

خذ مثلا آخر تعداد السكان الآن . ففى ٨ أغسطس ١٩٨٣ بلغ عدد سكان مصر المعلن ٤٦ مليونا بالضبط . فإذا ذكرنا أن عدد السكان بلغ ٢٢,٩٢٤,٠٠٠ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ ، قل ٢٣ مليونا أى نصف العدد الحالى ، لأدركنا أن السكان قد تضاعفت فى أقل من ٢٧ سنة . الخطير فى الأمر أننا قد احتجنا إلى ١٣٥ سنة على الأقل لكى نحقق ال ٢٣ مليون نسمة الأولى سنة ١٩٥٦ (١٨٢١ – ١٩٥٦) ، مقابل ٢٧ سنة لكى نحقق ال ٢٣ مليون نسمة الثانية سنة ١٩٨٣ (٥٦ – ١٩٨٣) ، أى خُمس المدة فقط .

بصيغة مقربة معممة ، إذن ، لقد أضافت مصر إلى نفسها فى ربع قرن ، آخر ربع قرن ، أكثر مما أضافت فى قرن وثُلث قرن وثُلث قرن قبله . لقد أضافت مصر إلى نفسها «مصرا » ثانية فى ربع القرن – كدت أقول ربع الساعة ! – الأخير من تاريخها ، وأصبح هناك «مصران» فى واحدة سكانيا .

اعتبر أخيرا معدلات الزيادة المليونية أو السنوية حاليا ، ونقصد بذلك فى كم شهرا مثلا يزيد السكان الآن مليون نسمة ، أو بالمقابل كم مليونا يزيدون الآن فى السنة الواحدة. كما يتضح من الجدول التالى ، فإن حجم زيادة السكان السنوية يزيد من عام إلى عام بانتظام وإصرار . فمثلا فى بدايات القرن الحالى كانت الزيادة السنوية فى حدود سُدس المليون أو نحو ١٦٥ ألف نسمة . ولكنها ارتفعت إلى علامة نصف المليون سنة ٥٢ – ١٩٥٣ ، أى فى نصف قرن تقريبا ، ثم إلى علامة ثلاثة أرباع المليون سنة ١٩٦٦ ، أى بعد أقل من ١٥ سنة . ثم بعد ١١ – ١٢ سنة فقط حققت علامة المليون لأول مرة سنة ١٩٧٨ ، أى ستة أمثال ما كانت عليه فى بداية القرن منذ نحو ٧٥ سنة .

ومازال الخط فى صعوده الدائب ، فارتفع حجم الزيادة إلى المليون وخُمس المليون سنة ١٩٧٩ ، ثم أخيرا الى المليون وربع المليون سنة ١٩٨٣ . والمقدر الآن أن ترتفع الزيادة السنوية سنة ١٩٩٠ إلى ١,٥ مليون ، ثم إلى المليونين سنة ٢٠٠٠ . ويعنى هذا أننا فى الوقت الحالى نضيف إلى حجمنا كل سنة ما يعادل تقريبا سكان دولة صغيرة مثل موريتانيا (١,٦ مليون) .

بالمقابل أو الموازاة ، فإن إضافة مليون جديد إلى السكان يتطلب فترة زمنية أو عددا من الشهور يقل بإنتظام من عام إلى عام . ففى سنة ١٩٧٦ فقط كان هذا يتطلب سنة واحدة كاملة تقريبا (كانت الزيادة الصافية نحو ٩٨٣ ألفا) ، ولكنه الآن ومنذ سنة ١٩٨١

لا يستدعى سوى ١٠ أشهر ، ستهوى إلى ٦ أشهر فقط سنة ٢٠٠٠ - كما يُقدر - أى أننا سنزيد مليونا كاملا كل نصف سنة .

إيقاع الزيادة السكانية بين السنة والثانية

التاريخ	عدد السكان	الزيادة السنوية	الزيادة في الثانية
١٩٥٢	٢١,٤٣٧,٠٠٠	٤٩٤,٠٠٠	
١٩٦٦	٣٠,١٣٩,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠	٤١
أغسطس ١٩٧٧	٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
أكتوبر ١٩٧٨	٤٠,١٢٦,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	٣١
١٩٧٩	٤١,٩٩٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	
يناير ١٩٨١	٤٣,٢٦٣,٠٠٠		٢٥
نوفمبر ١٩٨١	٤٤,١٦٢,٠٠٠		٢٧
أكتوبر ١٩٨٢	٤٥,١٣٤,٠٠٠	١,٢١٠,٠٠٠	٢٧,٨
أغسطس١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	٢٨

ولعل من الطريف فى النهاية أن نختتم بلقطة مفصلة لزيادتنا السكانية فى السنة الأخيرة . ففى سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بلغ مجموع الزيادة فى السنة كلها ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، أى بمعدل مليون نسمة كل ١٠ أشهر ، أو ١٠٥ آلاف كل شــهر ، أو ٣٤٣٦ كل يوم ، أو أخيرا نســمة واحدة كل ٢٨ ثانية .

كذلك فلما كان نمو سكان العالم حاليا يبلغ زهاء ٩٠ مليون نسمة فى السنة ، فإن نمو سكان مصر البالغ ١,٢٥ مليون يعادل بذلك نحو ١ : ٨٠ من نمو العالم . فإذا تذكرنا أن عدد سكان مصر حاليا لا يعدو ١ : ١٠٠ من عدد سكان العالم ، لأدركنا كيف أننا ننمو بالفعل بأكثر مما يتناسب مع حجمنا الدولى .

التنبؤات السكانية

أما عن التوقعات المستقبلية فإن المد السكانى قد هزم كل تنبؤات وتقديرات المتنبئين ، ولا نكاد نعرف تقديرا أو إسقاطا للسكان إلا وتخطاه النمو الفعلى ، وأحيانا بصورة صارخة أو ساخرة . ففى ١٩٢٣ حين كان السكان ١٣ مليونا ، قدر شبرد وريتشارد أنها ستتضاعف فى ٥٠ سنة أى ستصل إلى ٢٦ مليونا ١٩٧٣ ، وأن هذا هو أقصى طاقة مصر للتحمل بالسكان بعدها لابد من استقرار النمو (١) ، وفى ١٩٢٨ ، وعلى أساس المساحة الصالحة للزراعة (٧ ملايين فدان) ، وعلى أساس كثافة المنوفية أكثف أجزاء مصر (٣ أشخاص للفدان) . قدر أن أقصى طاقة مصر هى ٢١ مليونا ستصل إليها فى السبعينيات (٢) .

وقريب من هذا جدا تقدير دورين وورينر بنحو ٢٢ مليونا لسنة ١٩٧٠ (٣) . كذلك أعطت محاولة أخرى فى ١٩٣٨ تقديرا بنحو ٢٠ مليونا ١٩٦٠ . وفى ١٩٣٧ ، وعلى أساس انخفاض معدل النمو السائد حينئذ ، قدر البعض عدد السكان بنحو ٢٣ مليونا فى ١٩٩٧!(٤) وآخرون أعطوا ٣٠ مليونا لعام ١٩٩٠ (٥) ، بينما قدر البعض الآخر الحجم نفسه لسنة ١٩٧٢ ، وتنبأ غيرهم بنحو ٢٥ مليونا لسنة ١٩٦٧ (٦) . ومن الواضح أن السكان بالفعل حطمت حتى الأرقام القياسية فى هذه التنبؤات .

وتتأكد خطورة الموقف إذا نحن اعتبرنا المستقبل من منظور الحاضر الواقع . فلقد قدر على أساس تعداد ١٩٤٧ أنه إذا استمرت معدلات الخصوبة الحالية طوال المدة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٥، فسيصل السكان إلى ٢٩,٩ فى ١٩٦٥ (وهو ما تحقق بالفعل إذ كشف

---

(1) Sheppard and Richards, op. cit., p. 123 .

(2) M. Amer , Some problems of pop. of Egypt, Cairo , 1928 , p. 21 .

(3) Land and poverty in Middle East, p. 46 .

(٤) مصطفى فهمى ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، ١٩٣٧ ص ٩٩ .

(٥) محمد على علوبة ، مبادئ السياسة المصرية ، ١٩٤٢ ، ص ١٩ .

(6) Gritly , p. 576 .

تعداد ١٩٦٦ عن ٣٠ مليونا) ، ثم إلى ٣٤,٥ فى ١٩٧٠ ، فإلى ٣٩,٧ فى ١٩٧٥ (وهو ما تحقق أيضا بالتقريب إذ كشف تعداد ١٩٧٦ عن ٣٨,٢ مليون) إلى ٤٥,٧ فى ١٩٨٠ ، وأخيرا إلى ٥٢,٥ فى ١٩٨٥ ! وكان هذا يعنى إضافة ٢٢,٥ مليون نسمة إلى السكان الموجودين حينئذ أى بنسبة ٧٥٪ فى نحو ٢٠ عاما (١) .

وعلى أساس من أرقام السكان ١٩٦٠ ، أجرت الهيئة المركزية للاحصاء بمصر تقديرات أخرى للسكان على أساس عدة افتراضات ، فوجدت أنه إذا ثبتت معدلات المواليد باستمرار فسيبلغ عدد السكان فى ١٩٨٥ نحو ٥٢,٥ مليون نسمة ، تهبط إلى ٤٨,٣ إذا تناقضت المواليد بمعدل ١٪ كل عام ، وإلى ٤٣,٦ إذا تناقصت بمعدل ٢ ٪ كل عام . وعلى أساس أرقام ٧٥ - ١٩٧٦ الفعلية قدر أن عدد السكان فى ١٩٨٠ سيصل إلى ٤١,٧ مليون، وهو كذلك ما تحقق بالتقريب حيث بلغ السكان فى نهاية ١٩٧٩ نحو ٤١,٩ مليون .

كذلك فقد قدرت هيئة الأمم المتحدة سكان مصر عام ٢٠٠٠ على أساس أرقام السكان ١٩٥٥ ، فوجدت أنها ستبلغ ٨١ مليون نسمة إذا افترضنا ثبات معدلات المواليد والوفيات كما كانت ، أو ٤٧,٥ مليون نسمة إذا افترضنا ثبات الوفيات وانخفاض المواليد . هذا بينما ذهب تقدير آخر ، على أساس أرقام السكان ١٩٦٠ هذه المرة وللتاريخ نفسه عام ٢٠٠٠ ، إلى احتمالات تتراوح بين ٦٦,٣ مليون نسمة كحد أعلى ، ٤٦,٢ كحد أدنى .

أما على أساس معدل النمو الصافى لسنة ١٩٧٦ ، فقد كان المقدر أن يصل عدد السكان سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٢ مليونا ، وفى تقدير آخر أننا حتى إذا أنجبت كل أسرة طفلين فقط ، فسنصبح ٦٠ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، ٨٤ مليونا سنة ٢٠٣٠ ، ٢٠٠ مليون سنة ٢١٠٠ .

من جهة أخرى ، فبعد أن كان جهاز تنظيم الأسرة فى مصر يتنبأ بأن عدد السكان لن يتجاوز ٦٠ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، عاد على أساس اتجاهات النمو الفعلية فى سنة ١٩٧٨ فتنبأ بأن العدد لن يقل عن ٨٠ مليونا فى ذلك التاريخ ، وأننا سنضاعف عددنا فى ٢٢ سنة فقط .

---

(١) اللجنة المركزية للاحصاء ، الاتجاهات السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة، ١٩٦٢ ، ص ٦٩ وما بعدها .

وفيما بين الطرفين يتوسط تقدير آخر ليستقر حول ٦٥ – ٦٦ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، وذلك على أساس معدل زيادة سنوى قدره ١,٣٪ فى المتوسط . وبذلك نزيد ٢٧,٢ مليونا على تعدادنا سنة ١٩٧٦ أى فى ٢٤ سنة ، على التفصيل الآتى :

السنة	السكان	السنة	السكان
١٩٨٠	٤١,٩	١٩٩٥	٥٩,٥
١٩٨٥	٤٧,٣	٢٠٠٠	٦٥,٥
١٩٩٠	٥٣,٢		

أما آخر التنبؤات والاسقاطات وعلى أساس آخر تعداد معلن للسكان حاليا وهو ٤٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٣ . وعلى أساس ثلاثة فروض مختلفة لمعدل النمو ، فهى كالآتى :

الفرض الأساسى	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٢٥
استمرار المعدل الحالى	٦٩,٥	١٤٣,٤
الأسرة ٣ أطفال	٥٩,٧	٨٧,٦
الأسرة طفلان	٥٥,٥	٦٨,١

وعلى أية حال ، فمن الواضح فى كل هذه التنبؤات أنها كانت دائما أدنى إلى الصواب والتحقق على أساس افتراضات الحد الأقصى منها على أساس افتراضات الحد الأدنى التى ثبت أنها تفاؤل أكاديمى لا داعى له . لننقل بؤرتنا إذن إلى تلك القوى الكامنة خلف هذا الانفجار السكانى المتوقع أو زناد التفجير فيها ، وهى الزيادة الطبيعية بعنصريها من مواليد ووفيات .

قوى النمو : الزيادة الطبيعية

فى الخمسينيات قدر شارل عيســوى أن مصر هى صاحبة ثانى أعلى معـدل مواليد فى العالم بعد الفلسطينيين ، وثانى أعلى معدل وفيات بعد موريشيوس (١) ، بينما وجدها آخرون صاحبة رابع أعلى معدل وفيات أطفال بعد سيراليون وشيلى ورومــانيا . ولقد تغير بالتأكيد كثـير من جزئيات الصــورة وترتيب الأولويات الآن . ومع ذلك فإن البحــث عن الأولويات المطلقة « وأفعل التفضيل » (أو اللا تفضيل فى هذه الحالة !) فى مجال الاحصائيات الحيوية بالذات ، بكل ما يكتنفها من شكوك وأخطــاء وعدم دقة فى التســجيل ... إلخ ، سوف يبقى دائما نوعا من التـزيد أو التـرف الذهنــى إن لم نقل من قبيل المغالاة فى «فلق الشــعرة الاكاديمى academic hair- spliting » .

وإنما حسبنا فقط أن نقول بيقين إن مصر ، ولو أنها بعيدة تماما عن أن تكون أعلاها، كما يبالغ بعض التبسيطيين أو يبسط بعض المبالغين ، فلا ريب أنها من أعلى دول العالم مواليد ووفيات . فعلى حين يبلغ كلا المعدلين أو أحدهما نحو ضعف نظيره فى معظم دول أوروبا ، وأحيانا أكثر من ذلك ، فإنه يظل أقل بدرجة ملموسة من نظيره فى كثير من دول أمريكا اللاتينية أو آسيا وإفريقيا . ومصر بهذا تنتمى إلى النمط البيولوچى للعالم الثالث أو العالم المتخلف . غير أنها ، كالعادة ، تأتى فى مقدمته وعلى رأسه تطوريا ، بمعنى أنها فى ذروة مرحلة الانتقــال من التخلف إلى التقـدم وأقرب دول هذا العالم إلى النمط الغــربى الحديث .

وأساسا – لا ننسى – فإن المواليد والوفيات فى ارتفاعهما إنما يتناسبان تناسبا طرديا ، فى الوقت نفسه فإذا كانت العلاقة الطردية وثيقة بين المواليد والوفيات كقاعدة عامة ، فإنها أوثق بينهما كليهما وبين المركب الحضارى والاجتماعى والاقتصادى عموما ، فإن هما إلا مثل خيطين أساسيين كاللحمة والسداة من بين خيوط النسيج الحضارى العام، وكلاهما يعد بالفعل أحد مقاييس التقدم الحضارى والإنسانى بعامة .

(1) Issawi, p. 44 - 5 .

الضوابط الأساسية

ولقد بات من الحديث المعاد إلى حد الاستهلاك التام تعديد أسباب ارتفاع المواليد والوفيات عندنا ، لاسيما وأن بعضها إن اقتصر على مصر بصفة نوعية ، فإن لأغلبها صفة العمومية فى المجتمعات النامية والمتخلفة ويعد الآن من ألف باء سوسيولوچية السكان ، ولذا فلعل الأفضل أن نجمل الموقف فى أنها ، كجزء من «لحم مصر الحى» ، تعد بمثابة مقياس حساس ، وإن كان غير دقيق جدا للأسف ، لنبض الحياة والموت فى الجسم البيولوچى - الحضارى - الاقتصادى - الاجتماعى .

ضوابط المواليد

فعلى الجانب البيولوچى ، فإن البيئة الحارة والمناخ المستفز المثير عوامل مساعدة على البلوغ المبكر فى أحد الجنسين أو كليهما فى نظرية شائعة ، بمعنى أن سن النضج والقدرة على الانجاب nubility يتناسب عكسيا مع درجة الحرارة ، ورغم أن الدراسات الحديثة أثبتت أن التغذية والصحة والحضارة الحديثة يمكن أن تعوض أو حتى تعكس تماما هذه العلاقة المفترضة (١) . فيبقى على الأقل أن هناك معامل ارتباط وثيقا بين خط العرض ودرجة الحرارة ونسبة الرطوبة الجوية فى جانب ، وبين البلوغ والخصوبة وحتى الصفات الجنسية الأولى والثانية فى الجانب الآخر (٢) وقد وجد الجود أن الدورة الشهرية والحيض فى الفتاة المصرية بالقاهرة تبدأ من سن ١٣,٧ كمتوسط ، ١٣,٦ فى أغلب الحالات (٣) .

(1) Amram scheinfield, women and men , Lond., 1947 , p. 92-3 .

(2) E. Steinach, p. kammerer , "kilma und Mannbarkeit " Archiv fur entwicklungs - mechanik der organismen , Berlin , 1920 , 46 Band, p. 391-400 , 440-50.

(3) B. Sheldon Elgood "The age of onset of menstruation in Egyptian girls" . Jour, obst. and gynecol. Brit. emp., 1909 , p. 210 .

من الناحية الأخرى يرى البعض أن البلوغ وإن بدأ مبكرا فى المناخ الحار عنه فى المناخ البارد ، فإن سن اليأس تبدأ هى الأخرى مبكرة فى الأول ، بحيث تغدو فترة الخصوبة أقصر فعلا فى الحالة الأولى عنها فى الثانية (١) وعلى أية حال ، فإن معامل الخصوبة الوراثية يكون على أعلاه فى العقد التالى مباشرة لسن البلوغ ، مرتكزا خاصة حول سن ٢٢,٥ (٢) ، وهى السن التى يقع حولها معظم الزواج المبكر فى مصر .

على الجانب البيولوجى أيضا ، فإن الفقر والجوع ذاته يرفع الخصوبة وقوة التناسل فى أكثر من نظرية أخرى قديمة وحديثة ابتداء من توماس سادلر حتى دى كاسترو (٣) . وإذا صح هذا أو ذاك ، فإن المعنى هو أن كلا من معدل المواليد والوفيات سبب ونتيجة للآخر فى آن واحد ذلك على مطلق المستوى البيولوجى البحت ، وأن الاثنين يتناسبان تناسبا طرديا بالضرورة لا بالاتفاق .

وأيا كان الأمر ، فإذا لم تكن العلاقة بين الفقر والحرمان وانخفاض مستوى المعيشة وبين إرتفاع الخصوبة وكثرة التناسل علاقة بيولوجية كامنة فى الخلية العضوية بالضرورة ، فإنها يقينا علاقة اقتصادية – اجتماعية على الأقل . فعلى المستوى العام ، الربط بين الفقر وكثرة الانجاب اعتقاد قديم وشائع للغاية (٤) وعلى المستوى المحلى ، فإن قلة وبساطة ضرورات الحياة الأساسية من غذاء وكساء فى مناخنا الحار الحانى تشجع على التكاثر بلا تخوف أو تحفظ (٥) .

حتى العائلة الكبيرة الموسعة joint family ، تلك التى كانت تسود ريفنا حتى قريب ، ومازالت جزئيا ، والتى تعد وحدة مجتمعية تنطوى على قدر ما من الشيوعية

(1) A. M. Carr - Saunders , world population , p. 91 .

(2) Raymond pearl, The natural history of population, Lond., 1939 , p. 39-43.

(3) Th. Sadler , The Law of population , Lond., 1930 , vol, 2 , p. 354 - 5 ; Josué de Castro . Geography of hunger , Lond., 1952 , p. 180-1.

(4) Boris kahanoff, "La propléme fondamentale de la sociologie" . E. C., Jan - Fév, 1950 , p. 14; F.A.E. crew , "Biological aspect of migration" , population , vol. I, 1933 - 4. p. 35-9 .

(5) Issawi . p. 46 .

الاقتصادية البدائية (١) ، أو فلنقل كجمعية تعاونية أو خيرية charity organisation ، تعمل بتنظيمها هذا على خفض الضرورات الأساسية لبدء أسرة جديدة ، وبالتالى كأحد معجلات الزواج ومبكراته ، ولا نقول كمعامل التفريخ أو مفرخاته .

كذلك فإن انخفاض المستوى التكنولوچى للزراعة كحرفة إلى حد شبه بدائى أحيانا هو عامل لا يجعل التعليم الطويل ضرورة ملحة ، فى الوقت نفسه الذى يخلق فيه للأطفال منفعة حدية عالية بالنسبة للآباء (٢) . غير أنه هو القطن ، أكثر من أى شئ آخر فى الزراعة المصرية ، الذى يعد الأداة الأساسية والأساس الفعال فى رفع معدل المواليد (٣) .

أولا لأنه يمكن لكثافة السكان العالية مثلما يتطلب عملا كثيفا . وثانيا لأنه إنما يتطلب عملا كثيفا «صغيرا» فى الدرجة الأولى ، أى من صغار الأطفال ، حتى لقد وصف بأنه «المحصول الذى يزرعه الكبار ويجنيه الصغار » . وهذا تلقائيا يرفع المنفعة والقيمة الحدية للأحداث حتى قيل كذلك «الأطفال رجال القطن » . وعموما ، فعلى المستوى التاريخى كما نعلم لا سبيل إلى الفصل بين ثورتنا الديموغرافية الحديثة وثورة القطن الحاكمة والقائدة منذ القرن الماضى .

إذ ننتقل أخيرا إلى الجانب الاجتماعى ، فثمة يجبهنا مركب التخلف والفقر والأمية والرجعية ، ومعه يجابهنا بالتالى ارتفاع القيمة الحدية للذكورة وانخفاض القيمة الحدية للأنوثة ، وبالتالى للزواج كنظام مع انتشاره وسيادته وارتفاع نسبة حدوثه فى الوقت نفسه، بما فى ذلك الزواج المبكر خاصة . وهذا الأخير تحديدا ، لأنه يكاد يعنى اتفاق سن البلوغ بالقوة nubility مع سن الزواج بالفعل nuptiality ، ثم اتفاق الأخير مع سن النضج الجسمى أكثر منه مع سن النضج العقلى ، يعد خاصية من خصائص التخلف الحضارى عامة .

لا ننسى كذلك ، فى ركاب الكل ، تعدد الزوجات وارتفاع معدل الطلاق وتكرار الزواج . فأما تعدد الزوجات فالمقول عادة أنه من عوامل رفع معدل مواليدنا بصفة جانبية ، غير أن الواقع ، موضوعيا ، أن أثره الحقيقى غير واضح تماما ولا معروف

---

(1) Ammar , people of Shargiya, p. 251 - 2 .

(2) warren Thompson, "Race suicide in U.S.A. " , Amer , jour , phys anthrop, 1920, p. 120 .

(3) Issawi , p. 4 4- 5 .

بالدقة. فإليه رد البعض نقص (١) ، لازيادة (٢) ، عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة، وذلك بالطبع بعيدا تماما عن أى مفهوم من نقص الخصوبة الكامنة أو البيولوچية (٣) . وعلى أية حال فإن تعدد الزوجات ، الذى يعده البعض - بالمناسبة - ظاهرة صحية يوچينيا بحسبانه أداة للانتخاب الجنسى (٤) ، نسبة حدوثه عندنا طفيفة للغاية بالضرورة بحيث لا يعد مؤثرا فعالا حقا فى معدل المواليد .

ولعل الطلاق ، من الناحية الأخرى ، عامل أفعل حقا ، لا سيما وأن نسبته قد تصل إلى رُبع أو خُمس الزيجات ، كما لعل أثره يكون نقيض أثره فى الغرب إلى أبعد حد . فبينما يؤدى الطلاق فى الأعم الأغلب إلى خفض معدل المواليد فى الغرب (٥) ، فإنه عندنا يفضى إلى رفعه . فتنظيم الأسرة وتحديد النسل هو عند المرأة الأوروبية ضمان جزئى ضد الطلاق ، ولكن هذا الضمان عند المصرية غير المستقلة اقتصاديا إنما هو زيادة النسل ، حيث وجد بالفعل أن احتمالات الطلاق تقل مع زيادة حجم الأسرة حسب المتوالية ٥ : ٣ : ١,٥ : ٠,٥ تقريبا (٦) . وبهذا وذاك يتناسب مركز المرأة تناسبا عكسيا مع معدل المواليد (٧) .

أخيرا ، وكنتيجة لكل القوى والضوابط الاجتماعية السابقة من زواج وطلاق ، يأتى ارتفاع القيمة الحدية للانجاب وكثيرة البنين «كعزوة » وعزة ، بل وكإثبات للذكورة والأنوثة على السواء ، ثم كاستثمار عاجل وآجل وضمان ضد الشيخوخة والمستقبل للأولى خاصة ، وحصانة ضد الطلاق وتعدد الزوجات للثانية خصوصا ، بل وكذلك كتأمين واحتياطى للاثنين ضد أخطار واحتمالات معدل الوفيات ووفيات الأطفال المرتفع ذاته . أى أن ارتفاع

---

(1) E. westermarck, History of human marriage , lond., 1901 , p. 170 .

(2) pitt-Rivers, Clash of cultures , p. 115 - 122 .

(3) A.M. Carr-Saunders, The population problem, Oxford, 1923 , p. 20 .

(4) paul popenoe , Eugenic and Islam , in : Eugenics in race and state , Balt., 1921 , p. 105 .

(5) Leonard Darwin , "Divorce and eugenics " . Eugenics Review , April 1933 , p. 15 - 16 .

(6) W. Cleland , " A population plan for Egypt " , E. C., May 1939 , p. 475 .

(7) H. wright, population , Lond. 1933 , p. 118-9 .

الوفيات يدعو بطريقة تعويضية وقائية إلى ارتفاع معدل المواليد ، مثلما يدعو الأخير إلى الأول بطريقة توازنية تلقائية .

ثم يبقى أخيرا ولكن ليس آخرا بالتاكيد مجتمع الزراعة والريف والقرية المغلقة المظلمة الذى يرادف عمليا المجتمع المتناسل المتكاثر - وهناك علاقة طردية مؤكدة بين الظلام ومعدل المواليد - حيث لا مجال للترفيه ولا متنفس «لليبيدو» ولا منصرف لفائض الطاقة سوى النشاط الجنسى . وفى هذا الصدد فإذا كان وليم فوجت أول من بادر إلى السخرية حين قال «إن لعبة الجنس هى الرياضة الوطنية » ، (١) فقد أضاف معلق ساخر آخر مؤخرا قوله « رياضة الانجليز الوطنية كرة القدم ، والأمريكيين البيسبول ، والاستراليين التنس ، والإسبان مصارعة الثيران ، والباكستانيين البولو ، والمصريين الجنس » .

ضوابط الوفيات

إذا انتقلنا الآن إلى عوامل ودواعى ارتفاع الوفيات ، فلعل الغريب أنها ، بطريقة ديالكتيكية ولكنها مفهومة تماما ، تكاد تكون هى نفسها عوامل ودوافع زيادة المواليد . فالعامل المناخى ، إذا بدأنا بالجوانب الطبيعية ، يلعب دورا بارزا فى الوفيات لا يقل إن لم يزد عما يلعبه فى المواليد . ومن الملاحظ عالميا وجود علاقة موجبة وثيقة بين درجة الحرارة ومعدل الوفيات . وبنوع خاص جدا ، فإن ارتفاع الحرارة الشديد مضاد للأطفال الرضع بالذات ، خاصة من خلال الاسهال .

فى الوقت نفسه فإن الحرارة المرتفعة ترتبط بارتفاع المواليد ، الذى هو فى حد ذاته سبب فى ارتفاع الوفيات . من ثم تترتب لدينا علاقة ارتباط موجبة ومتبادلة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ودرجة الحرارة ، لا كاتفاق مناخى فحسب ولكن أيضا كاتفاق بيولوچى مباشر وأصيل .

وهنا يقال أحيانا إن معدل المواليد هو العامل المسيطر فى العلاقة ، وأحيانا ما يقال معدل الوفيات . فأصحاب النظرية اللوجستية أميل إلى اعتبار معدل الوفيات المرتفع

(1) Road to survival p. 251 - 2 .

(2) Raymond Pearl. in : proceedings of the world population conference , Geneva, 1927 , p. 28 - 35 ; C. J. Holmes , Studies in evolution and eugenics, Lond., 1932 - p . 151

نتيجة مترتبة على معدل المواليد المرتفع (٢) . ولكن خطا فكريا مضادا يرى أن درجة تكاثر الجماعات والأقوام تتكيف وتتحدد بكمية الأخطار التى تجابهها أو تتعرض لها ، لا سيما منهم صغارهم . وبهذا يكون معدل الوفيات المرتفع سببا ، أكثر منه نتيجة لارتفاع معدل المواليد (١) .

والواقع أن المنطقين يقعان فى دائرة متكاملة أكثر منهما فى خطين متعارضين فمعدل الوفيات المصرى المرتفع هو بنفس القدر نتيجة لكثرة المواليد مثلما هو لأخطار الأحوال المعيشية . فالفقر السائد يزيد من فرص الموت من خلال العجز عن العلاج الصحى والصحة الحديثة ... إلخ وسوء التغذية والتزاحم السكنى يقلل من مقاومة الأمراض . وهكذا نجد الوفيات كنتيجة منطقية أولية ، تتناسب تناسبا طرديا مع الفقر (٢) .

والواقع أن الفقر والجهل والمرض أضـلاع مثلث واحد ، وكلها بيقين سـلاح ذو حدين . فالفقر كما يحض على زيادة المواليـد ، يحصـدهم بنفس النشاط والجد نتيجة سـوء التغـذية أو الجوع أو الامراض المترتبة . وإذا كانت الأمراض المصرية المتوطنة المعهودة – ثلاثى البلهارسيا والإنكلسـتوما والملاريا – ليست من عوامل الموت المباشر (٣)، فإنها إذ تخفض المناعة تعد السـكان لحصاد الأمراض الوبائية الوافدة : إنها تقتل بطريق غير مباشر أو بالوكالة أو الإنابة .

والأسرة الكبيرة الواسعة ، إذا نقلنا إلى الجوانب البحتة ، تساعد بدورها هى الأخرى على رفع معدل الوفيات ، إذ كلما ازدادت حجماً كلما نالت المواليد المتأخرة ظروفا بيئية ومعيشية أسوأ سواء قبل الولادة أو بعدها ، ودعك من الظروف الجينية الوراثية البحتة . وفى هذا الصدد فلقد ثبت منذ وقت مبكر أن هناك علاقة موجبة بين وفيات الأطفال وترتيب الولادة بين أبناء الأسرة (٤) .

أيضا فإن الزواج المبكر يسـاهم بنصيب فى رفع وفيات الأطفـال من حيث أن الأم الصغيرة لا تكون ناضجة للحمل جسمانيا ولا لتربية الأطفال خبرة وقدرة ، ومن الأوليات

(1) Doubleday, The true law of population , London., 3rd ed., p. 388 ff. Sadler, The law of population , Lond., 1830 , vol . II. p. 354-5.

(2) Hassanien , p. 142 ff .

(3) Cleland , population problem , p. 86 .

(٤) عباس عمار ، «الجانب الانسانى من مسالة ضبط النسل » ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، يوليو ١٩٣٧ ، ص ٢٠١-٢٠٢ .

فى الطب والبيولوچيا أن حالات الاجهاض الطبيعى وفاقد الولادات من مواليد موتى ومشوهين ومبتسرين تصل إلى حدها الأقصى فى فئات السن الهامشية أى فئات السن الصغيرة جدا فى طرف والكبيرة جدا فى الطرف المقابل (١) .

وحتى بالنسبة للأبوين ، فإن الزواج المبكر ضـار وسلبى . فالأمهـات الصغيرات جدا ضحايا فى الغالب لمعدل مرتفع للغاية من وفيات الحمل والوضع materanl mortality ، بينما أن الآباء الصغار جدا يموتون قبل الأوان بفعل الارهاق الجسمانى (٢) ، واختصارا ، وعلى الجملة ، فلك أن تضعها قاعدة عامة أنه كلما كان السـكان أصغر سنا ، كلما كان معـدل الوفيات أعلى ، والعكس صحيح تماما ، بمعنى أنه كلما كان السكان أكبر سنا كلما كان معدل الوفيات أقل (٣) .

معدل المواليد

لأنه ، كما يتفق وكأمر واقع ، دائم التغير والتـذبـذب ما بين ارتفاع وانخفـاض ، وبالتالى لما ينطوى عليه التعميم المطلق من خلط فى الرأى واضطـراب وما قد يتـرتب عليه من بلبلة وخطـأ فى الأحكام النهائية ، فإن المنهـج الأمثل علميا لمعالجـة حـركة معدل المواليد هو تقسـيمه إلى وحدات مورفولوچية صغرى ولكنها محـددة الاتجـاه سواء من الزيادة أو النقص أو التـوقف .

ومنذ مطالع القرن الحالى نستطيع أن نميز على هذا الأساس بين ٩ وحدات أو فترات، كل واحدة منها تتجه بالطبع أو بالضرورة عكس اتجاه سابقتها أو لاحقتها ، تلك على الترتيب هى : ما قبل الحرب الأولى ، فالحرب الأولى نفسها ، فما بين الحربين ، فالحرب الثانية ، فما بعد الحرب ٥٢ – ١٩٥٧ ، فما بين العـدوان الثلاثى وحرب يونيو ٥٧ – ١٩٦٧، فما بين يونيو وأكتوبر ٦٧ – ١٩٧٥ . ثم أخيرا منذ منتصف السبعينيات الى الآن ٧٥ – ١٩٨٣ .

---

(1) Pearl , Natural history of population , p. 88 .

(٢) عمار ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(3) Louis I. Dublin , :Outlook for the American birth - rate " , in : problems of population , ed. G. H. pitt-Rivers, Lond., 1932 , p. 122 .

مراحل الحركة

فالفترة الأولى قبل الحرب العالمية الأولى تمتد ، وكل ما لدينا لنقوله عنها هو أن المعدل فيها لم يكن ينخفض قط عن ٤٠ فى الألف وربما وصل إلى ٤٥ . ثم كانت الحرب نفسها هى المرحلة الثانية ، وفيها – كنتيجة طبيعية لها – انخفض المعدل دون علامة ٤٠ لأول مرة فى تاريخ احصائيات الحيوية المعروفة . فقد تراوح بين ٤٠ – ٣٧ لمدة ٣ سنوات متوالية بلا انقطاع من ١٩١٧ إلى ١٩١٩ (٣٨,٩ سنة ١٩١٨ ، ٣٧,٧ سنة ١٩١٩) . ولأن هذا الانخفاض فى المواليد صاحبه ارتفاع فى الوفيات كما سنرى ، فقد كان انخفاض الزيادة الطبيعية مضاعفا ، كما كان مرجعه إلى كلا العاملين بالتساوى تقريبا دون تغليب أيهما على الآخر .

المرحلة الثالثة أطول بكثير فهى مرحلة ما بين الحربين العظميين ، وفيها عاد المعدل سيرته الأولى وعاود مسيرته التقليدية على مستواه المرتفع فوق ٤١ كحد أدنى وبين ٤٥ كحد أعلى . على أن الملاحظ أنه يرسم فى مساره عبر الفترة منحنى قوسيا مسحدبا ومديدا، حيث ارتفع بالتدريج فى وسطها ثم عاد فى آخرها إلى المستوى الذى بدأ به ، ففى الفترة ٢٠ – ١٩٢٤ بلغ المتوسط ٤٢,٨ ، وفى الفترة ٢٥ – ١٩٢٩ ارتفع إلى ٤٣,٩ ، ثم تراوح حول ٤٣,٧ فى الفترة ٣٠ – ١٩٣٤ ، إلى أن عاد إلى ٤٢,٨ فى الفترة٣٥–١٩٣٩.

ولقد كانت سنة ١٩٣٠ برقمها القياسى ٤٥,٢ هى القمة المطلقة للمعدل لا فى تلك الفترة وحدها ولكن أيضا فى كل تاريخه المسجل منذ سنة ١٩١٧ إلى اليوم ، ولم تكد تتكرر بعد ذلك سوى سنة ١٩٥٠ (٤٥ فى الألف) أى بعد ٢٠ سنة . كذلك فقد تلى تلك القمة معدل بالغ الارتفاع فى العام التالى ١٩٣١ (٤٤,٥) . والغريب أن هذه هى سنوات الأزمة العالمية الكبرى فى الثلاثينيات . ولعل تفسير هذا التناقض يكمن فى تأخر تأثير الأزمة إلى السنوات التالية أو ربما مجرد تحسن وزيادة تسجيل المواليد لا أكثر .

مع الحرب يهتز المعدل أعنف هزة فى تاريخه حتى ذلك الوقت ، حيث هوى المتوسط خلال فترتها ٤٠ – ١٩٤٤ إلى ٣٩,٥ ، فكانت هذه هى المرحلة الرابعة من مراحل الرحلة ،

ولعلها أيضا كانت أشدها وقعا وبروزا . والطريف أن منحنى الفترة يرسم ، على قصره ، وعلى عكس المرحلة السابقة ، قوسا مقعرا يصل الى حضيضه فى وسطها أى فى قلب الحرب . فمن ٤١,٣ سنة ١٩٤٠ ، انخفض المعدل إلى ٤٠,٤ سنة ١٩٤١ ، إلى ٣٧,٦ سنة ١٩٤٢ ، ثم أخذ يرتفع منها ببطء إلى ٣٨,٧ سنة ١٩٤٣ ، فإلى ٣٩,٨ سنة ١٩٤٤ ، فإلى ٤٢,٧ سنة ١٩٤٥ . وبذلك كانت سنة ١٩٤٢ هى نقطة الحضيض لعقود حيث لم يسبق لها مثيل إلا فى سنة ١٩١٩ ، وكلتا السنتين – لاحظ – من سنى الحروب الكبرى .

بالتعويض ، كانت نهاية الحرب إشارة البدء بالانطلاق من جديد إلى آفاق المعدل التقليدية القديمة فوق ٤٠ ، بل ولتحقيق أرقام قياسية غير مسبوقة تقريبا . وتلك هى المرحلة الخامسة ٤٥ – ١٩٥٢ . فرغم بعض التذبذب السنوى الطفيف والعارض من عام إلى عام ، فإن الخط فى مجموعه صاعد بقوة ليصل إلى ذروته سنة ١٩٥٢ تحديدا ، حيث سجل رقما لم يعرف من قبل لعقود ثم أعقبه على الفور هبوط حاد غير عادى . فكانت تلك السنة بذلك نقطة تحول وإنعكاس فريدة وعلامة هامة على الطريق ، مثلما كانت نهاية المرحلة ذاتها .

ففى الفترة ٤٥ – ١٩٤٩ بلغ متوسط المعدل ٤٤.٤ ، وإن هبط قليلا إلى ٤٣.٤ فى الفترة التالية ٥٠ – ١٩٥٤ التى تجمع بين مرحلتى الارتفاع ثم الهبوط . فمن ٤٢.٧ سنة ١٩٤٥ ، تذبذب المعدل قليلا إلى ٤١.٢ سنة ١٩٤٦ ، فإلى ٤٣.٦ سنة ١٩٤٧ ، ٤٢.٧ سنة ١٩٤٨ ، ٤١.٨ سنة ١٩٤٩ ، ولكنه قفز بغتة إلى ٤٤.٤ سنة ١٩٥٠ ، فإلى ٤٤.٧ سنة ١٩٥١ ، ثم أخيرا إلى ذروته الفريدة ٤٥.٢ سنة ١٩٥٢ . وكما كانت هذه قمة غير مسبوقة لعقود ، حيث لم تحدث إلا سنة ١٩٣٠ أى منذ ٢٢ سنة . فإنها كانت آخر مرة يتحقق فيها مثل هذا المستوى حتى يومنا هذا أى طوال ٣٠ سنة أخرى على الأقل ، ويكاد يكون من المؤكد الآن أنها لن تتكرر قط فى المستقبل .

من سنة ١٩٥٣ ، أى من يوليو والثورة ، تبدأ مرحلة جديدة – السادسة – ممتدة إلى سنة ١٩٥٧ ، أى إلى مابعد العدوان الثلاثى . هى على النقيض من سابقتها مرحلة انخفاض ، والانخفاض فيها خطى مستقيم مطرد بلا انقطاع أو استثناء . فمن نقطة السمت ٤٥,٢ سنة ١٩٥٢ ، تهاوى المعدل تباعا إلى ٤٢,٦ سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، فإلى± ٤٠,٥ سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ثم أخيرا إلى ٣٨ سنة ١٩٥٧ وهى أدنى نقطة وصل

إليها المعدل منذ قلب الحرب الثانية سنة ١٩٤٢ (٣٧,٦) أى منذ ١٥ سنة ، كما لن تتكرر قبل ١٢ سنة أخرى بعد ذلك . فضلا عن أنها تمثل سنة فاصلة بين مرحلتين تزيد كلتاهما على ٤٠ فى الألف بلا استثناء .

فى السنة التالية ١٩٥٨ ينعكس اتجاه المعدل من الهبوط إلى الارتفاع من جديد لتبدأ المرحلة السابعة التى ترسم فى مجموعها كوحدة مورفولوچية قوسا محدبا أو محدبا مقوسا ولكنه صاعد على الجملة نسبيا . المرحلة تمتد ٩ سنوات من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٦ ، أى لنحو عقد لا ينخفض عن ٤١ فى الألف كحد أدنى ، بالغا قمته سنة ١٩٦١ بنحو ٤٤ فى الألف (٤٣,٩) ، ومنتهيا حيث بدأ تقريبا (+ ٤١) .

بعد هذا لابد أن تعد سنة ١٩٦٧ سنة فاصلة مثلما هى مفصلية ، فهى نقطة تحول حاسم بصفة خاصة وبداية المرحلة الثامنة بصفة مباشرة . تلك التى ستمتد حتى سنة ١٩٧٥ على شكل قوس مقعر ولكنه هابط فى مجمله ، ممثلا بذلك النقيض المباشر للوحدة المورفولوچية السابقة . ذلك أن المعدل هبط فيها دون علامة الأربعين لأول مرة بعد نحو عقد منذ ١٩٥٦ ، ولثانى مرة بعد نحو ربع قرن منذ ٤٢ - ١٩٤٤ ، ولثالث مرة بعد نحو نصف قرن منذ الحرب الأولى سنتى ١٨ ، ١٩١٩ . وهى كثلاثتها ترتبط وتفسر بحالة حرب - حرب يونيو المأساوية - كضابط أساسى .

غير أنها على عكس نظيراتها السابقة ، وكذلك على خلاف ما كان يخشى البعض ، لا تعد هبوطا عارضا مرحليا دون تلك العلامة ، وإنما هى بالأحرى تفتح الباب أمامه إلى النهاية وإلى الأبد . ومن هنا فإن المرحلة تقع برمتها ولأول مرة دون علامة الأربعين ، وبكثير غالبا . فمن ٣٩,٢ سنة ١٩٦٧ ، وانحدر المعدل تباعا إلى ٣٨,٢ سنة ١٩٦٨ ، إلى ٣٧ سنة ١٩٦٩ ، إلى ٣٥,١ سنة ١٩٧٠ ، إلى ٣٤,٦ سنة ١٩٧١ ، إلى ٣٤,١سنة ١٩٧٢.

وعند هذا الرقم الأخير لابد لنا من وقفة خاصة ، فإنه يمثل نقطة الحضيض المطلقة أو الحد الأدنى «الأقصى» فى كل تاريخنا السكانى الحديث المعروف (مقابل نحو ١٨ فى بريطانيا أو ألمانيا الغربية ، ١٧ فى فرنسا أو اليابان ، أى نحو الضعف - أو بالعكس النصف) . هذا الهبوط (التاريخى المثير ؟) لا يمكن أن يفسره سوى اجتماع عاملين لا عامل واحد : الأول هو التطور الاجتماعى والحضارى الأسا[illegible]م والطويل المدى ،

والثانى حرب ١٩٦٧ بظروفها المباشرة العارضة التى فرضت تحديد أو تأجيل أو تأخير الزواج والانجاب بدرجات متفاوتة (نحو مليون شاب مجند لسنوات ، تهجير سكان القناة ، الانفاقات العسكرية .... إلخ) .

ورغم أن المعدل عاد من نقطة القاع تلك ليرتفع قليلا إلى ٣٥,٧ فى سنة ١٩٧٣ ، ٣٥,٥ فى سنة ١٩٧٤ ، ورغم أن السنتين الأخيرتين تمثلان بذلك اتجاها طفيفا نحو انعكاس الاتجاه التنازلى السابق السائد الى الاتجاه التصاعدى اللاحق ، فلعل السنة التالية ١٩٧٥ هى الأدنى إلى أن تعد السنة المفصلية بين المرحلتين . ففيها يقفز المعدل فجأة ومرة واحدة إلى مثل ما كان عليه منذ بضع سنوات ليسجل ٣٧,٧ فى الألف ؛ ثم بعدها يأخذ فى التذبذب المحسوس ولكن فى صعود مؤكد على الجملة ، مسجلا فى قمته سنة ١٩٨٠ علامة الأربعين من جديد لأول مرة منذ سنة ١٩٦٦ أى منذ نحو ١٤ سنة بينما تدور سائر سنوات المرحلة حوالى ٣٧ – ٣٨ فى الألف .

فهذه المرحلة ، وهى التاسعة والأخيرة والمستمرة إلى اليوم ، ٧٥ – ١٩٨٣ ، تعد النقيض المباشر لسابقتها وللاتجاه العام ذاته لمسار المواليد فى العقود الأخيرة . ومرة أخرى ، ولكن بالمقلوب ، لا تفسير لذلك سوى اجتماع عاملين عارضين ضد عامل التطور الاجتماعى طويل المدى : الأول هو حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزيجاتها التراكمية المؤجلة أو طفرة ما بعد الحروب كما تسمى وكما يحدث دائما (١) ، والثانى لعله آثار الانفتاح الاقتصادى الطائش الذى فتح الباب على مصراعيه لكل ألوان الاستهلاك المادى دون الانتاج المادى – ألا يكون الانتاج البشرى وحده .

مرحلتان أساسيتان

إذا كان علينا الآن أن ننظر إلى مسار معدل مواليدنا طوال الفترة الحديثة ككل ، فإن لنا أن نميز جوهريا بين مرحلتين أساسيتين تختزلان فيما بينهما الفترات أو الوحدات المورفولوجية الصغرى السابقة . هاتان المرحلتان سنة ٦٦ – ١٩٦٧ هى الفاصلة بينهما ،

(1) D. H. wrong, population , N. Y. 1959 , p. 71 -3 .

وعلامة الأربعين هى الفارقة . وهاتان المرحلتان هما المرحلة التقليدية الكلاسيكية فالمتطورة الانتقالية .

فأما الأولى ، التى تبدأ من بدايات القرن وتمتد أكثر من نصف قرن على الأقل ، ففيها ظل المعدل رغم ذبذباته السنوية والقصيرة الأمد معلقا على سطحه العالى أو قرب سقفه المرتفع وهو ٤١ فى الألف ، متأرجحا بينه وبين ٤٥ ، دون أن يهبط قط تحت علامة الأربعين إلا كاستثناء عارض بصفة صارمة وذلك فى فترات الحروب بالتحديد .

ففى الخمسين سنة منذ ١٩١٧ حتى ١٩٦٦ لم يحدث قط أن نزل المعدل عن ٤١ إلا ٣ مرات امتدت كل منها ٣ سنوات أو تراوحت فيها بين ٤٠ ، ٣٧ . تلك هى فترة الحرب الأولى (١٧ - ١٩١٩) ، ثم الحرب الثانية (٤١ - ١٩٤٤) التى كانت أطولها وأشدها انخفاضا ، ثم أخيرا فترة ما حول حرب السويس (٥٥ - ١٩٥٧) وعنصر السببية - الحرب - غنى عن التعليق .

نقطة التحول الهامة ، الوحيدة والأولى فى كل تاريخنا السكانى الحديث ، هى سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فإنها بداية المرحلة الثانية المتطورة أو الانتقالية . فلأول مرة وباستمرار يهبط معدل المواليد إلى (- ٤٠) ، وذلك بمعدل وحدة كل سنة تقريبا . وإذا كان المعدل قد عاد فسجل تلك العلامة سنة ١٩٨٠ ، فإن ذلك هو الاستثناء الوحيد طوال المرحلة التى تقع كلها فيما عدا ذلك ودون علامة الأربعين ، على العكس تماما من المرحلة الأولى . علامة الأربعين ، بعبارة أخرى ، هى القاعدة لا الاستثناء فى المرحلة الأولى ، ولكنها فى هذه المرحلة الاستثناء لا القاعدة .

مع ذلك ، وللموضوعية ، فلأن المعدل مازال أعلى ظاهريا فى المدن والعواصم الكبرى منه فى الريف والأقاليم ، دليلا لاشك على عدم دقة أو اكتمال التسجيل فى الأخيرة على الأقل كما كان الحال دائما ، فلعل المعدل الحقيقى للمواليد فى البلد مازال فى حدود الأربعين إن لم يزد - لا سبيل إلى القطع - ولكن المقطوع به على الأقل هو أن مصر ، وإن لم تعد أعلى أو ثانى أعلى معدل فى العالم ، فإنها تظل من أعلاه وتبقى فى صفوف دول الصدارة فى التكاثر حاليا مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا .

(هذا - بالمناسبة وعلى الهامش أو بين قوسين - ما يفسر كيف أن عدد المواليد الحقيقى السنوى فى مصر قد يعادل أضعافه فى كثير من الدول الأخرى المساوية لها فى عدد السكان أو حتى الأكبر منها بكثير .. إنجلترا وويلز مثلا فى الخمسينيات ، والألمانيتين فى الستينيات ، واليابان حاليا).

مهما يكن ، وعلى الجملة أو على السطح ، فلقد بدأ المعدل هذه الرحلة محلقا فى آفاق ٤٥ – ٤٠ فى الألف وانتهى فى حدود ٣٥ – ٣٠ ، أى أنه انخفض بنسبة الربع تقريبا خلال القرن الحالى فى معظمه . وهذا انخفاض محدود نسبيا ، يظل يترك المعدل فى عائلة الدول النامية والمتخلفة والعالم الثالث وأبعد شئ عن دائرة العالم الصناعى المتقدم .

وللدقة والانصاف يمكن القول إن مصر حتى المرحلة الأولى التقليدية قبل ٦٦ – ١٩٦٧ كانت تقع تطوريا فى المرحلة التى كانت تقع فيها بلچيكا أو ألمانيا مثلا حوالى ١٨٨١ تقريبا ، حين كان معدل المواليد بهما ٤٠,٧ , ٤٠,٤ على الترتيب (١) . وبعبارة أخرى ، كان تطور معدل المواليد عنـدنا متخلفا نحـو القرن إلا قليلا عنه فى غرب أوروبا ، وليس إلا بعد ١٩٦٧ أن بدأت مصر تتطور بعيدا عن ذلك الموقع ، متقدمة بعض الشئ نحو النمط أو المستوى الأوروبى الحديث .

فيما عدا هذا ، ورغم الذبذبة العارضة أو الاعتراضية منذ أواخر السبعينيات ، فالراجح أن الاتجاه التنازلى العام فى معدل مواليدنا هو تغيير حقيقى ودائم جاء ليبقى ويطرد – البعض تنبأ به إحصائيا قبل الستينيات – لأنه من الآثار التراكمية للتطور الحضارى والاجتماعى والثقافى العام وتآكل وتفتت نظام الحياة المتخلفة العتيقة .

تفصيلا : التصنيع ، التحول إلى المدنية ، التعليم وخاصـة التعليم العالى وبالأخص تعليم الإناث ، إرتفاع مستوى المعيشة والتطلعات العصرية ، نظام الأسرة الحديثة الصغيرة وتأخر سن الزواج وانقراض تعدد الزوجات وتناقص الطلاق ، انتشار ضبط النسل ، حتى ضغوط تكاليف المعيشة المتزايدة ، بل حتى مشكلة الاسكان الخانقة التى أصبحت عمليا عاملا من عوامل تحديد السكان ... إلخ ، باختصار التحول إلى مركب الحضارة الغربية الحديثة وتبنى مثل الحياة العصرية .

مؤشرات التغير

وبالفعل ، فكنتيجة لهذه التطورات أو كدليل عليها – سيان – تشير الدراسات الديموغرافية الحديثة فى مصر إلى اتجاه ، وإن يكن طفيفا ما يزال ، نحو انخفاض نسبة

(1) Arthur Newsholme, Vital statistice, Lond., 1923 , p. 102 .

الزواج وسنه ومعدلات الخصوبة ، وبالتالى تناقص حجم الأسرة ، خاصة فى المدن ، وبالأخص بين الطبقات الأعلى ، يتسرب ببطء إلى أسفل عبر درجات السلم الاجتماعى .

فهناك ، أولا ، الهبوط المحقق على المدى الطويل رغم بعض الذبذبات العارضة فى الحدوث النسبى للزواج ، أى فى كثافة التزاوج إن صح التعبير . والجدول الآتى ، الذى يحدد سن الزواج للذكور على أساس + ١٨ سنة وللاناث + ١٦ ، يفسر نفسه بنفسه دون قراءة أو تعليق (٪) .

الفئة	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦
نسبة المتزوجين إلى مجموع السكان	٣٩,٤	٣٨,٨	؟	؟
نسبة المتزوجين إلى مجموع السكان فى سن الزواج	٦٩,٤	٦٧,٧	٦٩,٦	٦٥,٧
نسبة المتزوجين الذكور إلى مجموع السكان فى سن الزواج	؟	٧١	٧٢	٦٧
نسبة المتزوجين الإناث إلى مجموع السكان فى سن الزواج	؟	٦٥	٦٧,٥	٦٤,٧
لم يسبق لهم الزواج من الذكور	؟	؟	٢٤,٣	٣٠,٥
لم يسبق لهن الزواج من الاناث	؟	؟	١٢,١	١٩,٧
لم يسبق لهم الزواج من الجنسين	؟	؟	١٧,٩	٢٤,٩

فنسبة المتزوجين من كلا الجنسين ، خاصة الذكور ، فى انخفاض واضح تماما ، بينما أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج فى ارتفاع شديد بالمقابل ، ويكفى أن نحو ربع السكان البالغين جميعا هم اليوم من غير المتزوجين ما يزالون . وهذا يعنى بالطبع ، ويؤكد بالقطع، أن نسبة الزواج المبكر تتناقص وتتقهقر بسرعة .

ولا ينفصل عن ذلك بطبيعة الحال – هذا هو الوجه الآخر للعملة – إرتفاع سن الزواج للجنسين على السواء ، ولكن للإناث خاصة ، مع تقارب بين السنين متزايد وملحوظ ، يعد فى ذاته ظاهرة أساسية فى التطور والتقدم الحضارى عامة (١) فمثلا فى سنة ١٩٣٧ وجد أن متوسط سن العرائس فى مصر ككل هو ٢٢,٣ سنة ، وأن ٤٤,٧٪ منهن كان دون ٢١ سنة (٢) أما اليوم ، فقد ارتفع الرقمان كثيرا ، بينما بلغ متوسط سن الزواج عند الإناث ٢١ سنة وعند الذكور ٢٨ سنة .

(1) G. H. L. - F. pitt-Rivers , Clash of culture and contact of races , 1927 , p.251 - 2 .

(2) M. A. Hassanien, Infant mortality in Egypt, ph. D. Thesis London univ., 1944, p. 213-5.

ثانيا ، وأهم من تغير الحالة الزواجية ، فلقد كشفت الأرقام والأبحاث عن انخفاض دال ومؤثر فى الخصوبة العامة . فمن قبل ، تدل نسبة الأطفال (- ٥ سنوات) إلى النساء فى سن الحمل (١٥ - ٤٩ سنة) على اتجاه هابط لا شك فيه كما يوضح الجدول التالى ومن بعد ، وجد هانسن ومرزوق هبوطا ملحوظا فى معدل الخصوبة من سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٦٠ ما بين النساء فى فئة السن الصغرى ١٥ - ٢٠ سنة (١) .

السنة	الاناث ١٥ - ٤٩	الأطفال - ٥	النسبة في الألف
١٨٩٧	٢,٤٠٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠	٧٠٠
١٩٠٧	٢,٦٠٩,٠٠٠	١,٧٧٦,٠٠٠	٦٨١
١٩١٧	٣,٠٢٦,٠٠٠	١,٧٥٤,٠٠٠	٥٧٩
١٩٢٧	٣,٥١٣,٠٠٠	٢,٠٣١,٠٠٠	٥٧٨
١٩٣٧	٣,٨٥٢,٠٠٠	٢,١٠٨,٠٠٠	٥٤٧

فبالموازاة ، أثبتت الدراسات والأبحاث الحديثة انخفاض خصوبة المرأة بصورة مباشرة ، حيث هبطت نسبتها من ٦,٢ من المواليد لكل امرأة سنة ١٩٦٠ إلى ٥,٢ سنة ١٩٧٠ ، كذلك تشير الدراسات إلى انخفاض معدل عدد المواليد الأحياء لكل أم بوضــوح لا شك فيه ولا لبس . فمن ٧,٢ مولود حى لكل أم سنة ١٩٦٠ ، انخفض المعدل إلى ٦,٨ سنة ١٩٦٦ ، إلى ٦,٤ فى أوائل السبعينيات ، إلى ٥,٤ سنة ١٩٧٦ (للمقارنة ، مقابل ٢ - ٣ فى أوروبا) .

ثالثا ، وأهم أيضا من اتجاه الخصوبة العام أو الخام ، تدل المؤشرات على انخفاض الخصوبة الكلية للمرأة ومعدل تعويض الاناث بصفة خاصة . ففى سنة ١٩٣٧ مثلا حسب معدل الخصوبة الكلية للمرأة ، أى عدد ما تضعه كل مصرية فى المتوسط خلال حياتها الخصبة (١٥ - ٤٩) فكان ٥,٨ . معنى هذا أن كل مصرية كانت تلد فى المتوسط نحو ٦ أطفال ما بين ذكور وإناث (هذا ضعف المعدل المقابل فى الولايات المتحدة حينذاك) .

---

(1) B. Hansen , G. Marzouk, Development and economic policy in U.A,R. (Egypt), Amesterdam, 1965, p. 31 .

أما معدل التعويض الأنثـوى النظـرى ، أى متوسـط عدد ما تضعه المصـرية خـلال حياتها الخصبة من إناث أى من بنات جنسها فقط ، فقد بلغ ٢,٨ ، قل تجاوزا نحو ٣ بنات . وباستبعاد حالات الوفاة خلال الحياة الخصـبة بين الإناث ، يتبقى لدينا معـدل تعويض انثوى حقيقى net reproduction rate نحو ١,٦ تقريبا لكل امرأة ، أى ن كل ١٠ مصريات كن يسلمن رسالة حفظ النوع لنحو ١٦ بعدهن . هذا بالنسبة للنساء فى سن الحمل عموما ، لا المتزوجات منهن تحديدا . أما على هذا الأساس الأخير فإن معدل التعويض الفعلى الصافى يرتفع إلى ٢,١ ، بمعنى أن كل مصرية تسلم المشعل لأكثر من اثنتين من بعدها (١) .

رابعا ، وفى النتيجة ، فإن هناك اتجاها محققا وإن كان طفيفا حتى الآن نحو تناقص أو تقلص حجم الأسرة المصرية المتوسطة . صحيح مازالت للأسرة الكبيرة (٤ - ٥ أطفال) النسبة المئوية الكبرى model فى الحدوث النسبى لأحجام العائلات حيث تمثل ١٥ ٪ من مجموع عدد الأسرات فى البلد ، مقابل ٨٪ أو النصف للأسرة المكونة من طفل واحد أو للأسرة المكونة من ٧ أطفال . غير أن متوسط حجم الأسرة عموما فى تناقص واضح عبر التعدادات . فمن ٥,٨ سنة ١٩٠٧ ، تحرك إلى ٥,٣ سنة ١٩٢٧ ، إلى ٥ سنة ١٩٣٧ ، إلى ٤,٧ سنة ١٩٤٧ ، إلى ٤,٩ سنة ١٩٥٧ .

خامسا ، اتضح أيضا فى أواخر السبعينيات أن ١٨,٤٪ (بأرقام جهاز تنظيم الأسرة) أو ٢٣,٥٪ (بأرقام الجهاز المركزى للاحصاء) من الزوجات فى سن الانجاب ، قل ربع مجتمع الزوجات المصريات ، يستعملن الآن وسائل منع الحمل وضبط النسل ، ولو أن مركز الثقل يجنح بعنف إلى المدن حيث ترتفع النسبة إلى ٤٥٪ بينما تنخفض فى الريف إلى ١٣ ٪ وبصفة عامة فإن إتجاهات الأسرة المصرية نحو الانجاب قد أصبحت تستهدف ٣ أولاد فى المدينة ، ٥ فى القرية حيث ثبت أن الفلاح لا يكف عن الانجاب - إن توقف - إلا بعد الطفل الخامس على الأقل .

على أن الصورة تطورت فى أوائل الثمانينيات نحو المزيد من التحسن الواعد . فقد قدر أن نسبة السيدات فى سن الانجاب واللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل قد إرتفعت من ٢٠ - ٢٥٪ إلى ٣٤٪ أى الثلث . والمنتظر الآن أن ترتفع إلى النصف ، خاصة كلما زاد عدد الابناء (٢) .

---

(١) عبد الحميد الدالى ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر ، ص ٢٢٨ - ٢٣٤ ، ٢٧٣ - ٢٨٣ .
(2) Atef khalifa, Journal of biosscial sciences , 1976 , p. 510 - 13 .

سادسا ، واستطرادا من انتشـــار وسائل ضبط النســل المتزايد ، فليس لنا أن ننسى أو نغفل عامل تفاوت الخصوبة differentian fertility ، تلك الظاهرة الأساسية العامة والعالمية ، السارية والمعدية ، التى تسرى على مصـر كما على غير مصر ، قبل وسائل ضبط النســـل الحديثة كما هى بعدها .

فالثابت من الدراسات المحلية العديدة على المستوى الاجتماعى والطبقى أن العلاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية والخصوبة ، خاصة فى المدن والمدن الكبرى ، وبالأخص بين الأمهات المتعلمات . حتى فى المناطق الزراعية وجد أن الخصوبة بين العمال الزراعيين أقل منها بين فلاحينا . ولا يحتاج المرء إلى أن يكون ديموغرافيا متخصصا ليرى أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة والتعليم والدخل والطبقة الاجتماعية قل حجم الاسرة ومعدل المواليد فى معظم أجزاء مصر اليوم .

وإذا كان لهـذا العامل الحاسم وزنه اليوم فى تحـديد معدل المواليد بدرجة أو بأخرى، فلسوف يكون أفعل وأخطر فى المستقبل مع التطور الطبقى العام والتصعيد الاجتماعى المطرد ... إلخ ، لاسيما وأن ضبط النسل كقاعدة هو أشد ارتباطا بالطبقات الاجتماعية منه بالطبقات الاقتصادية .(١)

سابعا ، وأخيرا ، وكنتيجة لتسرب ضبط النسل إلى الريف والفلاح ، وبالموازاة مع هبوط معدل المواليد القومى ، انخفض المعدل الاقليمى على مستوى المحافظات ، أى فى صميم المناطق الريفية . ففيما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ فقط سجل المعدل انخفاضا بدرجات متفاوتة فى ١٠ محافظات على الأقل تتوزع بين أقصى الشمال والجنوب على نحو ما يوضح هذا الجدول :

(1) J. Rumney , " The problem of differential fertitlity " , population , 1935-6, p. 119 .

المحافظة	١٩٧٦	١٩٧٧
دمياط	٣٧,٧٣	٣٦,٨٢
الشرقية	٣٩,٢٢	٣٩,٠٥
الاسماعيلية	٤١,٨٩	٣٩,٧٩
الجيزة	٤١,٩٦	٣٨,٥١
بنى سويف	٤١,٨٣	٤١,٧٤
الفيوم	٤٢,٥٣	٤١,٩٠
أسيوط	٤٠,٦٦	٣٨,٠١
سوهاج	٣٨,٤٥	٣٧,٨٢
قنا	٣٧,٧٢	٣٤,٧٨
أسوان	٤٢,٨٥	٣٨,٤٢

حركة معدل المواليد

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٤٠,١			١٩٥٨	٤١,١
١٩١٨	٣٨,٩	١٩٤٠	٤١,٣	١٩٥٩	٤٢,٨
١٩١٩	٣٧,٧	١٩٤١	٤٠,٤	١٩٦٠	٤٣,١
				١٩٦١	٤٣,٩
١٩٢٠	٤٢,٢	١٩٤٢	٣٧,٦	١٩٦٢	٤١,٣
١٩٢١	٤١,٨	١٩٤٣	٣٨,٧	١٩٦٣	٤٢,٨
١٩٢٢	٤٣,١	١٩٤٤	٣٩,٨	١٩٦٤	٤٢,٠
١٩٢٣	٤٣,١			١٩٦٥	٤٢,٠
١٩٢٤	٤٣,٨			١٩٦٦	٤١,٢
١٩٢٥	٤٣,٥	١٩٤٥	٤٢,٧	١٩٦٧	٣٩,٢
١٩٢٦	٤٤,٢	١٩٤٦	٤١,٢	١٩٦٨	٣٨,٢
١٩٢٧	٤٤,٠	١٩٤٧	٤٣,٦	١٩٦٩	٣٧,٠
١٩٢٨	٤٣,٦	١٩٤٨	٤٢,٧	١٩٧٠	٣٥,١
١٩٢٩	٤٤,٢	١٩٤٩	٤١,٨	١٩٧١	٣٤,٦

١٩٣٠	٤٥,٢	١٩٥٠	٤٤,٤	١٩٧١	٣٤,٦
١٩٣١	٤٤,٥	١٩٥١	٤٤,٧	١٩٧٢	٣٤,١
١٩٣٢	٤٢,٥	١٩٥٢	٤٥,٢	١٩٧٣	٣٥,٧
١٩٣٣	٤٣,٨			١٩٧٤	٣٥,٧
١٩٣٤	٤٢,٢			١٩٧٥	٣٧,٧
١٩٣٥	٤١,٣	١٩٥٣	٤٢,٦	١٩٧٦	٣٦,٤
١٩٣٦	٤٤,٢	١٩٥٤	٤٢,٦	١٩٧٧	٣٨,٤
١٩٣٧	٤٣,٥	١٩٥٥	٤٠,٣	١٩٧٨	٣٨,٤
١٩٣٨	٤٣,٣	١٩٥٦	٤٠,٧	١٩٨٠	٤٠,٠
١٩٣٩	٤٢,٢	١٩٥٧	٣٨,٠	١٩٨١	٣٧,٠

تطور معدل الوفيات

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٢٩,٤	١٩٣٧	٢٧,١	١٩٥٦	١٦,٤
١٩١٨	٣٩,٦	١٩٣٨	٢٦,٣	١٩٥٧	١٧,٨
١٩١٩	٢٩,٤	١٩٣٩	٢٥,٩	١٩٥٨	١٦,٦
١٩٢٠	٢٨,٠			١٩٥٩	١٦,٣
		١٩٤٠	٢٦,٣	١٩٦٠	١٦,٩
١٩٢١	٢٥,٠	١٩٤١	٢٥,٧	١٩٦١	١٥,٨
١٩٢٢	٢٥,١	١٩٤٢	٢٨,٣	١٩٦٢	١٧,٩
١٩٢٣	٢٥,٨	١٩٤٣	٢٧,٧	١٩٦٣	١٥,٤
١٩٢٤	٢٤,٩	١٩٤٤	٢٦,٠	١٩٦٤	١٥,٧
١٩٢٥	٢٦,٥	١٩٤٥	٢٧,٧	١٩٦٥	١٤,٨
١٩٢٦	٢٦,٧	١٩٤٦	٢٥,٠	١٩٦٦	١٥,٨

١٩٢٧	٢٥,٢			١٩٦٧	١٤,٢
١٩٢٨	٢٦,٣	١٩٤٧	٢١,٤	١٩٦٨	١٦,١
١٩٢٩	٢٧,٦	١٩٤٨	٢٠,٤	١٩٦٩	١٤,٥
١٩٣٠	٢٤,٩	١٩٤٩	٢٠,٥	١٩٧٠	١٥,١
١٩٣١	٢٦,٦	١٩٥٠	١٩,١	١٩٧١	١٣,١
١٩٣٢	٢٨,٥	١٩٥١	١٩,٣	١٩٧٣	١٠,٤
١٩٣٣	٢٧,٥	١٩٥٢	١٧,٨	١٩٧٦	١١,٧
١٩٣٤	٢٧,٨	١٩٥٣	١٩,٦	١٩٧٨	٩,٩
١٩٣٥	٢٦,٤	١٩٥٤	١٧,٩	١٩٨٠	١٢,٩
١٩٣٦	٢٨,٨	١٩٥٥	١٧,٦	١٩٨٢	١٠,١

اتجاه معدل المواليد والوفيات

الفترة	معدل المواليد	الفترة	معدل المواليد
١٩٢١-١٧	٤٠,١	١٩٤٩-٤٥	٤٤,٤
١٩٢٦-٢٢	٤٣,٥	١٩٥٤-٥٠	٤٣,٤
١٩٢٤-٢٠	٤٢,٨	١٩٥٩-٥٥	٤٠,٦
١٩٢٩-٢٥	٤٣,٩	١٩٦٤-٦٠	٤٢,٨
١٩٣٤-٣٠	٤٣,٧	١٩٧٢-٦٤	٣٤,٤
١٩٣٩-٣٥	٤٢,٨	١٩٧٨-٧٣	٣٧,١
١٩٤٤-٤٠	٣٩,٥		

الفترة	معدل الوفيات	الفترة	معدل الوفيات
١٩٢١-١٧	٣٠,٣	١٩٣٤-٣٠	٢٦,٢
١٩٢٦-٢٢	٢٥,٨	١٩٣٩-٣٥	٢٦,٩
١٩٢٤-٢٠	٢٥,٧	١٩٤٤-٤٠	٢٦,١
١٩٢٩-٢٥	٢٦,٤	١٩٤٩-٤٥	٢٣,١

معدل الزيادة الطبيعية السنوى

السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩٥٢	٢,٨	١٩٦٢	٢,٣
١٩٥٣	٢,٣	١٩٦٣	٢,٧
١٩٥٤	٢,٥	١٩٦٤	٢,٦
١٩٥٥	٢,٣	١٩٦٥	٢,٧
١٩٥٦	٢,٤	١٩٦٦	٢,٥
١٩٥٧	٢,٠	١٩٦٧	٢,٥
١٩٥٨	٢,٤	١٩٧٦	٢,٥
١٩٥٩	٢,٦	١٩٧٧	٢,٦
١٩٦٠	٢,٦	١٩٧٨	٢,٨
١٩٦١	٢,٨	١٩٨٢	٢,٦

بقوة تلك المؤثرات والمتغيرات النوعية العديدة إذن ، كان حتما أن يهبط معدل المواليد ، ولسوف يهبط أكثر فى المستقبل . غير أنه لا يحتمل أن ينخفض معدل النمو إلى أقل من ٢٪ سنويا فى المدى المنظور . وعلى الجملة ، فالواضح أن نظرية الانتقال الديموغرافى التى تتنبأ بحدوث إنخفاض فى الخصوبة مع تقدم التمدن والتحضر والتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى بدأت تعمل الآن فى مصر مثلما تعمل فى الغرب منذ القرن الماضى .

معدل الوفيات

رغم أنه ، أو بالدقة لأنه ، أسبق وأسرع وأشد تغيرا وانخفاضا ، وأشد إطرادا فى تغيره ، فإن منحنى معدل الوفيات يقتصر فى تطوره خلال الفترة الحديثة على عدد من الوحدات المورفولوچية أقل بكثير من معدل المواليد وإن بدا مقاربا له على السطح ومواكبا له فى بعضها . فهناك ظاهريا ٦ وحدات أو فترات تفصيلية هى فترة ما قبل الحرب الأولى، ففترة الحرب نفسها، فما بين الحربين ، فالحرب الثانية ، فما بعد الحرب إلى حرب أكتوبر ، ثم أخيرا ما بعد حرب أكتوبر أو فترة الثلث الأخير من القرن العشرين . غير أن الواقع، من الناحية العملية، أن الفترتين الأخيرتين تشكلان معا إلى حد بعيد مرحلة واحدة متصلة من الهبوط المطرد غير المنقطع أو المتقطع، وذلك على العكس من نظيراتها على جانب المواليد حيث ظلت فى مد وجزر وصعود وهبوط على التعاقب ودون انقطاع.

مراحل التطور

وأيا ما كان ، فلعل البداية فى الفترة الأولى قبل الحرب العالمية تمثل الحالة الطبيعية للوفيات لا فى أوائل القرن الحالى فحسب ولكن ربما كذلك فى أواخر القرن السابق حين كان مستوى الصحة والطب الوقائى والتطور الحضارى محدودا متواضعا نسبيا لم يزل . على أن هذا، دعنا نستدرك بسرعة ، يمثل تقدما عظيما على مستويات القرن التاسع عشر فى صميمه حين لم يكن من غير المألوف أن يصل معدل الوفيات إلى ٥٠ فى الألف ، بل وإلى ٧٠ فى حالات المجاعات والأوبئة ... إلخ (١) . أما الآن ، منذ أواخر القرن الماضى

---

(١) الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٧ .

وفى بدايات القرن الحالى ، فقد انخفض سقف المعدل إلى ٣٠ فى الألف على الأكثر ، قلما وصل إليها فى الواقع فضلا عن أن يرجحها ، وإن كان مساره أقرب إلى حده الأعلى منه إلى حده الأدنى .

وإنما تم تجاوز هذا السقف كحالة عرضية أو مرضية بحتة فقط أثناء الحرب الأولى ، التى تمثل وحدها الفترة الثانية من فترات تطور المعدل . ففى سنة ١٩١٨ ، سنة وباء الانفلونزا العالمى pandemic الذى حصد نحو ٢٠ مليونا فى العالم ، قفز معدل الوفيات المصرى من ٢٩,٤ أى نحو ٣٠ فى السنة السابقة إلى ٣٩,٦ أى نحو ٤٠ فى الألف . ذلك ، يعنى بزيادة ١٠ وحدات دفعة واحدة ، وأعلى بنحو وحدة من معدل المواليد ذاته (٣٨,٩) بحيث تقاطع منحنى المعدلين للمرة الوحيدة فى تاريخنا الحديث فحدث نقص حقيقى فى السكان depopulation.

مع ذلك ، فلربما كان من الأحجى أن نأخذ هذا الانقلاب بشئ من الحذر نظرا لفرط القصور فى دقة تسجيل كل من المواليد والوفيات على حد سواء فى تلك المراحل المبكرة فهل تعادل المعدلان بالضبط فكانت الزيادة صفرا والنمو توقفا ، أم رجحت الوفيات المواليد فعلا فكان تناقص سكانى خاطف ولكنه حقيقى ، ذلك ما لاسبيل إلى الجزم به تماما . وعلى أية حال ، فتلك إذن فترة شاذة، فترة شذوذ سكانى من حيث سلوك الوفيات.

فى الفترة التالية أو الثالثة وهى فترة ما بين الحربين ، ٢١ - ١٩٣٩ ، تأرجح المعدل بين ٣٠ ، ٢٥ ، مع ميل أغلب إلى الحد الأدنى الأخير . ففى الفترة الخمسية ٢٠ - ١٩٢٤ بلغ المتوسط ٢٥,٧ ، وفى ٢٥ - ١٩٢٩ ارتفع قليلا إلى ٢٦,٤ ، وفى ٣٠ - ١٩٣٤ بلغ ٢٦,٢ ، ثم بلغ القمة فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ بنحو ٢٦,٩ فى الألف . وبهذا كانت المرحلة مرحلة تذبذب وتموج غالبا ولكن فى حدود ضيقة طفيفة للغاية ، وعلى مستوى مرتفع عامة ولكن باعتدال نسبيا . إلا أن من الحكمة ألا ننسى أيضا عامل تحسن التسجيل المتزايد وتمويهه للحقيقة .

على أن الجدير بالملاحظة يقينا أن المعدل سجل حده الأدنى طوال الفترة فى سنتى ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، وذلك بنحو ٢٤,٩ أى دون علامة الخمسة والعشرين . فلقد كان هذا يحدث لأول مرة معروفة وقبل ثانى مرة لاحقة بنحو ٢٣ ، ١٧ سنة على الترتيب ، حيث أن ذلك الرقم لم يتكرر بعد ذلك إلا سنة ١٩٤٧ .

ثم يلفت النظر بعد هذا سنة ١٩٣٠ بالذات ، فإنها بهذا المعدل تعد ذات أعلى معدل مواليد وأقل معدل وفيات لعقود ، وذلك أيضا رغم ما سبق أن أشرنا إليه من تعارض هذا وذاك على حد سواء مع كونها سنة الأزمة العالمية الكبرى أو بدايتها . ولكن ، مرة أخرى ، فلعل تطور دقة التسجيل فقط هو المسئول جزئيا عن هذا التضارب .

مهما يكن الأمر فإن الأربعينيات تنقلنا إلى فترة أشد إثارة وتميزا ، وتناقضا أيضا ، وهى فترة الحرب الثانية ، ٤٠ - ١٩٤٦ ، فرغم أن هذه الفترة تُقارن ، وينبغى بالفعل أن تُقرن ، بمثيلتها فى الحرب الأولى من حيث سلوك كل من المواليد والوفيات ، إلا أن هناك فروقا هامة ودالة .

فرغم أن أثر الحرب الثانية على خفض معدل المواليد أقوى منه بالتأكيد وكما ينبغى فى الحرب الأولى ، فإن أثرها على معدل الوفيات ، على العكس ،وعلى عكس المنطق ، جاء شاحبا باهتا بعض الشئ ، لا يتناسب تماما مع خطرها ولا يعكس فيما يبدو كامل ثقلها . حتى ليجوز لنا أن نقرر بثقة ويقين أن أثر الحرب الثانية على معدل المواليد جاء ، للغرابة والدهشة وعلى عكس الحرب الأولى ، أكبر وأوقع منه على معدل الوفيات .

وإذا كان معـدل التزايد الطبيعى قد انخفض خـلال الحرب ، فإنما ذلك ، على عكس الحـرب الأولى ، بفعل انخفاض المواليد أكثر منه ارتفاع الوفيات . وبعبارة أوضح ، فى كلتا الحربين انخفض معدل المواليد وارتفع معدل الوفيات ، ولكن انخفاض المواليد كان أوضح وأوقع فى الحرب الثانية منه فى الأولى ، بينما كان ارتفاع الوفيـات فى الحرب الأولى أشد وأحد منه فى الثانية .

كلتا الحربين عرفت خطر الوباء والمجـاعة : الحرب الأولى وباء الانفلونزا العـالمى pandemic، والثانية وباء الكوليرا المحلى الوافد epidemic. وفى الحربين كلتيهما وقعت أزمة غذاء حقيقية ، إلا أنها بلغت الذروة فى الحرب الثانية التى طالت وتطاولت معها صعوبات التموين الحادة وأزمة الطعام وانخفض مستوى المعيشة والتغذية إلى حد انعكس فى ضعف مقاومة الوباء الوافد حتى أطاح بنحو ٢٠٠ ألف نسمة سنة ١٩٤٢ .

مع ذلك فإن ارتفاع معدل الوفيات خلال الحرب ، على شدته ، لم يكن استثنائيا بصفة خاصة جدا . بل إن متوسط الفترة الخمسية ٤٠ - ١٩٤٤ التى تستوعب معظم سنى الحرب ليقل عن متوسط كل من الفترات الثلاث السابقة من سنة ١٩٢٥ حتى ١٩٣٩ ، إذ بلغ الأول ٢٦,١ فى الألف مقابل ٢٦,٤ ، ٢٦,٢ ، ٢٦,٩ للأخيرة على الترتيب . وقصارى ما فعلت الحرب أن رفعت المعدل فى قلبها ونهايتها وحدتين أو أكثر أو أقل ، فعاد القهقرى إلى مستوى بضع سنوات سابقة فقط .

ففى سنة ١٩٤٢ بلغ المعدل ذروته ٢٨,٣ لثانى مرة منذ ٧ سنوات سنة ١٩٣٦ ، ولآخر مرة بعد ذلك فى تاريخه إلى الآن . وفى سنتى ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ بلغ المعدل ٢٧,٧ ، ولكن أيضا لآخر مرة فى تاريخه . أما فى سنة ١٩٤٦ فقد تلطفت حدة المعدل نوعا فهبط إلى ٢٥ فقط ، وكانت تلك آخر مرة فى تاريخه يسجل المعدل تلك العلامة ، بل ولسوف يهبط بعدها وشيكا إلى دونها بكثير ، إلى علامة العشرين وأقل . وهذا بالتالى ما ينقلنا إلى مرحلة جديدة تماما هى الفترة الخامسة أو فترة ما بعد الحرب .

هذه الفترة (٤٧ - ١٩٦٧) ، تمتد من نهاية الحرب الثانية حتى حرب يونيو ، أى لعقدين كاملين ، وفيها تسارع انخفاض المعدل بحيث تراوح بين ٢٠ - ١٥ فى الألف . المستوى ثورى جديد تماما وطارئ على معدل وفياتنا لأول مرة بلا جدال ، والخط داخله نازل باطراد وإن كان طفيفا ، حيث بدأ فعلا حوالى ٢٠ وانتهى حوالى ١٥ متدرجا بانتظام ملحوظ فيما بين القطبين . وإذا كانت المرحلة قد تعرضت لبعض الحروب المحلية مثل حرب السويس ١٩٥٦ ، فإن الضابط الحاكم فى تطورها واضح أنه العامل الطبى الصحى أساسا وتقدم المستويات والخدمات الصحية الحديثة وارتفاع مستوى الوعى والمعيشة والحضارة ..... إلخ .

ثم لا يبقى فى نهاية الشريط سوى المرحلة السادسة والأخيرة وهى مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والممتدة إلى الآن . لقد بلغ الانخفاض أوجه ، أقصد حضيضه ، فأصبح المعدل محصورا بين ١٥ ، ١٠ فى الألف ، قل أن يتجاوز أو حتى يناهز الرقم الأول ، ولكن كثيرا ما يناهز أو حتى يجاوز الثانى ، وإذا كان انخفاض المعدل فى السنة الافتتاحية ١٩٧٣ إلى ١٤,٢ من الجائز أن يرد جزئيا إلى أثر حرب يونيو ، فإن ضابط الاتجاه العام هو العامل الحضارى الطبى الصحى وحده أكثر من أى وقت مضى حيث

بلغ المستوى ذروته تاريخيا . وقد سجل الاتجاه رقمه القياسى سنة ١٩٧٨ بمعدل قدره ٩,٩ ، ولا شك أن الاتجاه بأسره أبدى جاء ليبقى ، كما أن المستوى لم يعد يختلف كثيرا عنه فى أكثر الدول الصناعية تطورا وتقدما .

إذا نظرنا الآن إلى منحنى المعدل ككل فى رحلته خلال القرن الحالى ، فإن لنا أن نصنفها إلى مرحلتين أساسيتين تندغم فيهما الفترات الصغرى السابقة ، ونهاية الحرب الثانية هى خط التقسيم بينهما ، فمن بدايات القرن حتى سنة ١٩٤٦ كان المعدل يتراوح متأرجحا بين ٣٠ ، ٢٥ فى الأعم الأغلب ، ومنذ سـنة ١٩٤٧ حتى الآن وهو يتراوح بين ٢٠ و ١٠ فى الألف .

فالمرحلة الأولى كانت تعنى التخلف أو التأخر التطورى ، إذ تضع مصر فى المرحلة التطورية التى كانت فرنسا مثلا تقع عليها سنوات ١٨٠٦ - ١٨١٥ حين كان معدل وفياتها ٢٦,٩ فى الألف، أو تلك التى كانت تمر بها إيطاليا منذ نحو نصف المدة أى سنوات ٧٨ - ١٨٨٢ حين كان معدل وفياتها ٢٨,٧ فى الألف (١) . هذا فى حين قفزت المرحلة الثانية بسرعة غير عادية بمصر قريبا من أغلب الدول الغربية المتقدمة أو غير بعيد عنها جدا .

تطور جذرى لا شك ، وإن كان متصلا مطردا فيما عدا فترات الانقطاع أو الانعكاس إبان الحروب العالمية أو المحلية . وعلى الجملة فلقد بدأ المعدل فى آفاق الثلاثين فى الألف وانتهى فى حدود العشرة ، أى هبط إلى الثلث فى نحو نصف قرن . ذلك تطور ، بل إنجاز، مؤثر ولا شك ، مرجعه الأساسى بالطبع هو التقدم الطبى وتحسن الأحوال الصحية والعلاجية والنظافة العامة والوعى الصحى ومستوى المعيشة والحياة الحديثة ... إلخ ، أى باختصار تقدم المستوى الحضارى الحديث بوجه عام .

وفيات الأطفال

ولا ينعكس هذا كله كما ينعكس فى تطور وفيات الأطفال خاصة ، تلك التى تعد أيضا أحد أكبر أسبابه ومكوناته ، مرآته الكبرى ومأساته الصغرى بل العظمى . فوفيات الأطفال هى النقطة الحرجة فى معدل الوفيات العام ، هى القوة الضاربة فيه أو بالأحرى

(1) Landry , Traité , p. 190 , 194 .

الضربة القاضية عليه ، ولذا تحتل موقعا مركزيا منه وإن بـدت هامشية فى بدايته ، تدهورها يهدد المعدل العام بالخطر الماحق . وتحسنها يهوى به إلى الحد الأدنى أو حد الأمان ... إلخ .

وإختصارا ، وفيات الأطفال هى النواة النووية الدفينة فى معدل الوفيات العام وقاعدة هرم الموت العريضة . ولقد كانت هذه القاعدة فى مصر تقليديا من أعلى (أو أعرض؟) ما فى العالم ، أحيانا بضعة أمثالها فى الدول الغربية المتقدمة .

ورغم أن وفيات الأطفال مقياس فائق الحساسية بطبيعته كقاعدة عامة ، فلعله فى مصر أقل مقاييس الوفيات دقة وثقة ، فهو أشدها نقصا فى التسجيل ، ولذا ينضح بل يطفح بالتناقضات والشكوك تطورا تاريخيا وتوزيعا جغرافيا على السواء . فلقد نجده فى تطوره يزداد ارتفاعا من عقد إلى عقد ، رغم كل الدلائل والأدلة الملموسة على التحسن الصحى الضخم ، لا لشئ بالطبع سوى تزايد التسجيل بعد إخفائه ومنعه . كذلك كثيرا ما نجده فى المدن والعواصم الكبرى أعلى منه جدا فى القرى وأعماق الريف والصعيد الجوانى ، لا شك نتيجة لشمول التسجيل فى الأولى نسبيا واجتزائه الشديد فى الأخيرة...إلخ .

مع ذلك كله ، لا يعدم المعدل قدرا ما أو حدا أدنى من الحساسية وبالتالى من الاحتمالية فالمصداقية ، حيث تشى الأرقام أحيانا باتجاهات أو إيحاءات أو حتى إيماءات منطقية معقولة ، كما فى فترات الحروب خاصة . من هنا ، وعلى علاته ، يمكننا بشئ من الحذر والتحفظ أن نتتبع مساره على النحو الآتى .

منذ قرن وربما حتى بداية القرن الحالى ، كان المعدل يصل فيما يقدر إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ فى الألف ، وهو معدل رهيب إلى فاحش . والمرجح عموما أنه كان يدور حول ٥٠٠ فى منتصف القرن التاسع عشر ، وحول ٢٥٠ فى نهايته (١) على أن المعدل المسجل منذ بدأت الاحصائيات الحيوية المنظمة لم يصل قط إلى ٢٠٠ أو يتجاوزها إلا سنة ١٧ - ١٩١٨ بسبب الوباء العالمى حيث بلغ ٢٥١ سنة ١٩١٧ ، ٢٨٢ سنة ١٩١٨ .

على أنه هوى بعدها إلى حدود ١٣٠ فقط ، ثم منها أخذ يرتفع بالتدريج حتى وصل إلى ١٧٤ سنة ١٩٣٢ . فتلك إذن مرحلة ارتفاع - معكوس ، بالطبع ، كاذب بالتأكيد - فى

(١) الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٧ .

المعدل لا يعنى سوى ارتفاع معدل التسجيل وحده . ثم من سنة ١٩٣٣ حتى ١٩٤٠ تأرجح المعدل حوالى علامة ١٦٠ ، بزيادة بضع وحدات عادة . وخلال الحرب نفسها اشتد اضطراب الأرقام ، ولو أنها لا تفشل فى عكس نبضها العام . فبينما بدأ المعدل سنة ١٩٤١ فى حدود ١٥٠ وانتهى سنة ١٩٤٥ بنحو ١٥٣ ، فإنه بلغ قمته سنة ١٩٤٢ بنحو ١٦٨ ، عاكسا بذلك إلى حد ما وباء الكوليرا ، ثم هبط إلى ١٦٠ ، ١٥٧ فى العامين التاليين(١) .

بعد الحرب وحتى أوائل السبعينيات تبدأ مرحلة طويلة ولكنها شديدة التذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض ، غير مفهوم كلاهما ، ولكنها تجرى بين سقف وأرضية معتدلين : حوالى ١٤٠ ، ١١٠ على الترتيب . فمثلا بعد أن هبط المعدل من ١٤١ سنة ١٩٤٦ إلى ١٢٧ سنة ١٩٥٢ ، عاد فارتفع إلى ١٤٦ سنة ١٩٥٣ . ومرة أخرى بعد أن إنخفض إلى ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ فى الفترة ٥٩ – ١٩٦١ ، عاد فارتد الى ١٣٤ سنة ١٩٦٢ ، وهكذا .

مع ذلك ، ورغم هذه النزوات الاحصائية والنكسات البادية ، ورغم دورات المنحنى القوسية المديدة وتموجاته المترنحة المترامية ، فإن الاتجاه العام على المدى الطويل فى انخفاض محقق ، وتلك هى الحقيقة المؤكدة التى تشير إليها كل الدلائل العملية والواقعية فضلا عن المنطقية والعقلية . ولعل المعدل يقف اليوم على حد المائة (مقابل ٢٠ – ١٠ فى الألف فى الدول الراقية) ، إذ ليس إلا بعد السبعينيات أن هبط إلى هذا المستوى ، حيث بلغ مثلا ٩٠ فى الألف سنة ١٩٧٦ ، ثم ٨٧ سنة ١٩٨٠ .

ويعنى هذا فى مجمله أن عُشر المواليد فقط يموتون اليوم فى سنتهم الأولى ، بعد أن كانوا الخُمس تقريبا منذ نصف قرن ، وربما الخُمسين منذ قرن أو يزيد – إنجاز لا بأس به على كل حال . لكنه يعنى ، من الناحية الأخرى ، أن الأطفال المصريين يموتون خلال عامهم الأول من عشرة إلى خمسة أمثال نظرائهم فى الدول المتقدمة – فاقد رهيب مايزال. وبصيغة أخرى فإن وفيات أطفالنا تؤلف زهاء ٢٨ ٪ من مجموع وفياتنا ، مقابل ٢,٥٪ فى الغرب المتقدم – فارق جسيم لا جدال – إنهم هناك يموتون بالشيخوخة أكثر ، ونحن نموت «بالطفولة» أكثر ، هم يعيشون ليموتوا انتهاء ، ونحن نولد لنموت ابتداء .

---

(1) M. A. Hassanein , Infant mortality in Egypt, ph . D. thesis , Lond. Univ 194[illegible] , [illegible]6 - 4[illegible] 78 et seq.

بصيغة أخيرة ، صيغة الاحتمالات الرياضية ، فإن الطفل المصرى ، بمجرد محض محل ميلاده ، مهدد بالموت خمسة إلى عشرة أضعاف الطفل الأوروبى . والخطر ، دعنا نلاحظ للأهمية ، يكمن ويكون عند أقصاه فى الأيام الأولى من الحياة ، وكل يوم يمضى بعد ذلك ثم أسبوع ثم شهر يقل الخطر . ولهذا فإن وفيات الأطفال تتناسب تناسبا عكسيا مع السن ، ولذا أيضا كان حديثو الولادة هم أكبر ضحاياها (١) .

وإذا كان من الواضح بعد ذلك أن هذا النزيف الهائل يمثل محض فاقد للطاقة البشرية ومعاناة ومتاعب إنسـانية لا مبرر لها ، فإن بعض اليوجينيين يرون له دورا مفيدا إلى حد أو آخر من حيث أنه «يغربل» النسل ويصفيه . بوفيات الأطفال المرتفعة عندهم عملية استبعاد مبكر للعرق الضعيف من النسل ، عرق كان سيعيش إلى حين عبئا على نفسه وعلى الآخرين ثم ما يلبث مع ذلك أن يكتسحه الموت فى مرحلة تالية بعض الشئ ، ومعنى هذا أن وفيات الأطفال انتخابية بالمعنى الدارويني المباشر ، أى على الأساس الوراثى (٢) ، وبهذه الصفة فإنها ليست شرا مطلقا ، بل لعلها تكون «نعمة مقنعة » (٣) .

ولكن على النقيض من هذا المنطق تماما يجد البعض فى مصر أن من يتجاوزون وفيات الأطفال عندنا ليسوا أصلح أو أصح جسميا وعضويا من نظرائهم فى الدول المتقدمة ذات المعدل المنخفض . وعلى هذا يرون أن « البيئة المضادة ، لا الوراثة ، هى السبب الكامن خلف ارتفاع معدل الوفيات المصرى » (٤) .

ولعل هذا صحيح فى مجمله ، ولكن دون استبعاد للعامل الوراثى تماما ، بدليل أنه حتى الشهر الثالث من العمر يرجع نصف وفيات الأطفال تقريبا إلى عامل الضعف الخلقى أى التكوينى الوراثى congenital debility ، وليس إلا بعد ذلك أن يتخلى الضعف الخلقى عن مكانه للعوامل البيئية الصرف كالاسهال (٥) على أن المشكلة معقدة للغاية فى الواقع ،

---

(1) Raymond pearl , studies in human biology , Baltimore , 1924 , p. 132 .

(2) S. J. Holmes , studies in evolution and eugenics , Lond., 1923 , p. 137 , 87 . 93 .

(3) Julian huxley , Essays in popular science , pelican , 1937 , p. 59 .

(4) Hassanein , p. 121 .

(5) Id., p., 121 .

ومازالت المناظرة الخالدة (وستظل) مستمرة بين نظريتين متعارضتين جذريا ، واحدة ترى فى وفيات الأطفال مقياسا حساسا للرفاهية والخدمة الاجتماعية أساسا (١) ، وأخرى تراها فى الدرجة الأولى ترمومترا بيولوجيا (٢) .

تطور وفيات الأطفال

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٢٥١	١٩٣٥	١٦١	١٩٥٣	١٤٦
١٩١٨	٢٨٢	١٩٣٦	١٦٥	١٩٥٤	١٣٨
١٩١٩	١٢٨	١٩٣٧	١١٥	١٩٥٥	١٣٦
١٩٢٠	١٣٧	١٩٣٨	١٦٣	١٩٥٦	١٢٤
١٩٢١	١٣٣	١٩٣٩	١٦١	١٩٥٧	١٣٠
١٩٢٢	١٤٠	١٩٤٠	١٦٢	١٩٥٨	١١٢
١٩٢٣	١٤٣	١٩٤١	١٥٠	١٩٥٩	١٠٩
١٩٢٤	١٥٠	١٩٤٢	١٦٨	١٩٦٠	١٠٩
١٩٢٥	١٥٥	١٩٤٣	١٦٠	١٩٦١	١٠٨
١٩٢٦	١٤٦	١٩٤٤	١٥٧	١٩٦٢	١٣٤
١٩٢٧	١٥٢	١٩٤٥	١٥٣	١٩٦٣	١١٩
١٩٢٨	١٥١	١٩٤٦	١٤١	١٩٦٤	١١٧
١٩٢٩	١٥٩	١٩٤٧	١٢٧	١٩٦٥	١١٣
١٩٣٠	١٥١	١٩٤٨	١٣٩	١٩٦٦	١٢٧
١٩٣١	١٦٠	١٩٤٩	١٣٥	١٩٦٧	١١٦
١٩٣٢	١٧٤	١٩٥٠	١٣٠	١٩٦٨	١٣١
١٩٣٣	١٦٢	١٩٥١	١٢٩	١٩٦٩	١١٩
١٩٣٤	١٦٦	١٩٥٢	١٢٧	١٩٧٠	١١٨

(1) Newsholme , Vital statistics , p. 104 .
(2) E. M. East , Mankind at the crossroads. N. Y, 1924 , p. 250 ff .

جداول الحياة وأمل الحياة

فمن ذا الذى يتبقى ، إذن ، ليعيش بعد حصاد موت الطفولة وما بعد الطفولة ؟ جداول الحياة lif-tables هى التى تجيب على هذا السؤال ، فهى نوع من جداول البقاء والتعمير survival tables ، tables de survie ، إذ تتبع ما يتبقى من المواليد أو من السكان بعد أن يختصرهم الموت عاما بعد عام ويختطفهم خطوة خطوة ، ذلك أن لكل عمر معدل وفياته الخاص أو النوعى ، كما أن معدل الوفيات عموما يبلغ ذروته فى فئات السن الهامشية من الأطفال فى جانب والشيوخ فى الجانب الآخر .

وابتداء ، فإن متوسط العمر العام للمصرى منخفض بشدة إذا ما قورن بنظيره فى الدول المتقدمة . فهو فى الخمسينيات لم يكن يزيد على ٣١ سنة للذكور ، ٣٦ للإناث (مقابل ٦٤ فى الولايات المتحدة ، ٥٥ فى فرنسا) . على أن هذا – دعنا نستدرك أو نوضح على الفور – لا يعنى أن المصرى العادى لا يعيش حقيقة إلا نصف عمر الأمريكى أو الأوروبى ، فضلا عن أن يكون هذا صفة جينية موروثة فى الجنس أو التكوين الجسمانى أو البنية الطبيعية ، فإنما يرجع هذا المتوسط المتدنى إلى التأثير السلبى أساسا لمعدل وفيات الأطفال البالغ الارتفاع فى حالة مصر .

والواقع أن منطقة الخطر الأقصى فى حياة المصرى هى السنة الأولى من عمره ثم سنى الطفولة الباكرة ، ولكنه إذا إجتازها تباعا بسلام يمكن أن يمتد به العمر إلى مثل الأوروبى أو الامريكى (وربما أكثر ؟ ، حتى «يعمر فيهرم») . ذلك أن علينا أن نفرق بين مفهومين لطول العمر ، واحد بالقوة وآخر بالفعل ، تماما كما نميز عند المرأة بين الخصوبة بالقوة fecundity والخصوبة بالفعل fertility. فالأول هو «أمد الحياة » كمدى بيولوچى بالقوة ، وهذا لسنا نعرف تماما أبعاده المطلقة ولا ضوابطه الكامنة . أما الثانى فهو ما نعرف ، وهو ما يسمى «أمل الحياة» أو منتظر العمر espérance de vie، expecta-tion of life، كمدى بيولوچى – اجتماعى مكتسب بالفعل يتحدد بظروف البيئة والعمل والتغذية والصحة والفقر ...الخ ، إلى جانب النسيج البيولوچى الخفى .

ففى الخمسينيات كان أمل الحياة للمواليد الذكور عندنا هو ٣٦ سنة ، وللإناث ٤٢ ، فإذا ما اجتاز هؤلاء المواليد سنة الخطر وهى السنة الأولى من العمر ، ارتفع أمل الحياة

أمامهم إلى ٤٢ للذكور ، ٤٨ سنة للاناث ، فإذا ما عاشوا حتى سن الخامسة عشرة وصل أمل الحياة المتبقى أمامهم إلى حده الأقصى وهو ٤٣ للذكور ، ٥٠ للإناث (١) .

ولعلنا الآن ، فى كل هذه المقاييس المتعاقبة أو السباقات التتابعية ، قد لاحظنا التفوق المحقق أو المطلق باستمرار للاناث على الذكور فى مسألة الصراع بين الحياة والموت . فكما تشير الأرقام القليلة السابقة ، هن فى معظم مراحل الحياة أقل وفيات من الذكور ، وكذلك ولذلك أطول عمرا . وتلك خاصية فارقة ترقى فى الواقع إلى مرتبة الفروق أو الخصائص الجنسية من الدرجة الثالثة كشعر الجسم أو غلظة الصوت مثلا tartiary sex characteristics .

مثلا فى سنة ١٩٥١ كان معدل الوفيات فى مصر للذكور وحدهم ٢١ فى الألف ، مقابل ١٨ فقط للإناث (٢) وفى سنوات ٣٦ – ١٩٣٨ ، مثلا آخر ، كان نصف الذكور بمصر يموتون حتى سن ٣٤ سنة . بينما يصل نصف الإناث إلى سن ٤٧ (٣) وفى سنة ١٩٤٧ وجد أن رُبع المواليد يموتون قبل السنة الثالثة من العمر ، ولا يصل إلى الخامسة سوى سبعة الأعشار ، وإلى سن ١٠ – ١٥ سوى الثلثين وكسور ، وإلى سن ٣٣ سوى ستة الأعشار ، وإلى سن ٥٠ إلا النصف فقط ، وإلى سن ٦٠ إلا الخُمسان فحسب (٤) .

خريطة الحياة وفرص الموت

بين المعدلين

من هذا العرض الشريطى الضافى لمواليدنا ووفياتنا كقصة رحلة travelogue ، لعله أن لنا أن نسعى إلى خلاصة الدرس الذى تعلمه كفلسفة حياة . وها هنا نصل ، كبداية، إلى جوهر الفرق بين سلوك وتطور موكب أو مركب المواليد والوفيات عندنا . فهناك سمات تجمع بينهما ، وأخرى تفرق .

---

(1) M. R. Shanawany, " The first national life tables for Egypt " , E.C. vol XXVIII, no . 162 , 1936 , p 210 - 5 .

(٢) عزة النص ، أحوال السكان فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣٤ .

(3) Shanawany , p. 214 - 8 .

(٤) رؤوف حليم مقار ، جدول الحياة القومى الثالث للسكان فى جمهورية مصر ١٩٤٧ ، القاهرة ، ص ١٥ .

فمن الأولى تلك العلاقة العضوية الوثيقة والحميمة بينهما بيولوجيا وهى الارتفاع المترابط لاسيما فى البداية . منها كذلك تلك العلاقة الدالة المحققة والتى لا يمكن أن نخطئها ولا يجوز أن نغفلها وهى تأثرهما الشديد كليهما بكل الحروب العالمية والمحلية ابتداء من الحرب الكبرى الأولى حتى حرب أكتوبر ، حتى لتبدو الحرب عامة أهم عامل منفرد ومشترك يجمع بين المعدلين ويؤثر فيهما إلى حد أو آخر .

من الناحية الأخرى ، فكلاهما مرتفع بداية ونهاية ، ولكن كليهما تغير إلى حد أو آخر، الوفيات إلى حد بعيد جدا ، منذ وقت مبكر للغاية فى البداية ، أما المواليد فبقدر محدود للغاية تأخر جدا إلى قرب نهاية النهاية . فمنذ الحرب العالمية الأولى انخفضت الوفيات بنحو الثلثين إلى النصف ، مقابل الربُع أو الخُمس فقط للمواليد . وفى الوفيات سبقت نقطة التحول الأساسية نظيرتها فى المواليد بنحو ٢٠ سنة ، ١٩٤٧ مقابل ١٩٦٧ ، بل إن الأولى لتمثل قمة التغير بينما لاتعدو الثانية أن تكون أولى اختلاجات التغير فقط .

كلاهما إذن تغير وتطور إلى حد أو آخر ، وذلك أيضا بالانخفاض أساسا ، وعلى المدى البعيد بطبيعة الحال . فكلاهما إذن متغير لا ثابت . إلا أن معدل المواليد بعد هذا أقرب إلى الثوابت ، ومعدل الوفيات أقرب إلى المتغيرات . فالأول كان أسبق إلى التغير والهبوط بكثير زمنيا وأكبر بكثير فى تغيره وهبوطه حجما وكذلك اطرادا واستمرارا ، وبالتالى كان أقل تذبذبا ونكوصا وارتدادا فى إيقاعه .

فى النتيجة ، كاد منحنى الوفيات يكون خطيا مستقيما ، مجرد خط بسيط هابط بانتظام واطراد ، سوى السلوك شديد الاستقامة ، بينما يبدو منحنى المواليد ، هذا المعقد الملتوى نسبيا ، خطا مذبذبا إن لم يكن مراوغا مخادعا بعض الشئ لا ينخفض إلا ليعاود الارتفاع إلى حد أو آخر.

بصيغة بيانية أخرى ، منحنى الوفيات خط مستقيم أساسا rectilinear ، حيث منحنى المواليد خط منحن بامتياز curvilinear . الأول مطرد فى إيقاعه secular ، والثانى دورى cyclic . الأول ، من ثم ، انطوى عبر رحلته الرتيبة على قلة معدودة من وحدات النمو المورفولوچى كما رأينا ، توشك حتى أن تندغم فى وحدة واحدة مديدة للغاية من البداية

إلى النهاية . هذا بينما يجتاز الثانى فى رحلته المفعمة العديد من الوحدات المركبة والمعقدة كأنها سلسلة حافلة من «المطبات والمقبات» أو المهابط والمصاعد .

ولعل من هذا أيضا يبدو الأخير ، لاسيما مع ارتفاع قيمته وقامته ولا نقول هامته ، أكثر صخبا وضجيجا وأشـــد بروزاً إلى المقدمة ، بينما يبدو الآخر كلحن خلفى متوار متواتر ، لحن هادىء موحد الإيقاع فى الخلفية لكنه مع ذلك الأكثر فاعلية ومفعـــولا وأثرا وتأثيرا . فبحجم هبوطه الضخم السريع ، وباستمراره فى طريقه إلى أسفل بإصرار واطراد لا يلوى على شئ ، يبدو مؤثرا أفعل فى تحديد نتيجة وحجـم النمو الســـكانى الصافى وضابطا فيصـــلا أكثر لمعدل الزيادة الطبيعية . إنه ضابط استراتيجى أكثر ، حيث معدل المواليد تكتيكى أكثر ، إن صحت الاستعارة.

وعلى أية حال ، فلئن كان معدل المواليد أقرب إلى الثوابت والوفيات إلى المتغيرات ، فإن من هذا الفرق أو الفارق بالدقة نبعت كل ثورتنا الديموغرافية الحديثة ، وبين ضلعى زاوية الانفراج المتوسعة أبدا رقدت بل ركضت وتضخمت مشكلة السكان عندنا حتى تعاظمت وتفاقمت إلى حد الخطر والانفجار السكانى ... إلخ .

الفارق الحضارى

وعند هذا الحد تبرز لنا نقطة اختلاف جوهرية وهامة فى تحديد مسار النمو السكانى بين مصر كجزء من الشرق والعالم الثالث وبين الغرب الأوروبى . فمن الثابت الآن فى أوروبا والغرب عموما أن معدل المواليد الهابط بعنف هو الضابط الفعال والمسيطر على حركة السكان وتحجيم النمو ، بل وذلك إلى حد الخطـر وخطر الضمـــور ، حتى بات المشـكلة السكانية الأساسية عندهم (١) . أما عندنا فإن لب المشكلة هو بالدقة جمود معدل المواليد وثباته العنيد دون انخفاض أو هبوط يذكر ، فهو ثابت على مستواه العالى لا يريم ولا يتطامن تقريبا ، بينما انخفض معدل الوفيات بشدة فصار هو على العكس ضابط النمو والايقاع .

---

(1) Mabel Craven Buer, Health , wealth and population , London., 1926 , p.2-3 .

وإذا كان هذا يفسر جوهر المشكلة كمبدأ وكمفتاح عام ، فلعله أيضا يكون ، بالمناسبة، من أخص خصوصياتها المصرية . فصميم مشكلتنا الخاصة أن معدل المواليد ، لأول مرة فى التاريخ المعروف كما يؤكد دونالد بوج ، أصبح الآن ينخفض فى كل العالم المتقدم وحتى بعض الدول المتخلفة بأسرع من انخفاض معدل الوفيات – إلا مصر ، لماذا ؟ لا ندرى .

ما ندرى هو سبب الفارق الأصلى والجوهرى بين حركة المعدلين . ذلك ، ببساطة ولكن بيقين ، لأننا استوردنا معدل الوفيات الحديث من الغرب ، بينما احتفظنا بمعدل خصوبتنا الشرقى القديم كما هو تقريبا . فالأول ينتمى إلى حضارة الغرب أو العصر الحديث ، وأما الثانى فإلى حضارة الشرق أو العصور الوسطى . ولقد استوردنا الأول لأنه سهل النقل خفيف الحمل ، مجرد مسألة مادية ميكانيكية تتمثل فى وسائل الطب الحديث بينما احتفظنا بالثانى لأن تغييره أصعب بكثير فهو مرتبط بالنواة الدفينة فى أعماق مركبنا الحضارى والإيديولوچى والاجتماعى والنفسى ، بالقيم والتقاليد والعادات وطرق التفكير وربما المعتقدات الدينية .. إلخ . والنتيجة أن الأول سريع الحركة واسع الخطى ، حيث الثانى ثقيل القدم بطئ الخطوة .

الفارق إذن بين المعدلين هو فارق حضارى أساسا : الوفيات حضارة مادية ، والمواليد حضارة لا مادية ، ونحن بالمواليد قطعة من صميم الشرق ما نزال ، وبالوفيات قطعة من الغرب لا أقل . نضع بالمواليد قدما فى إفريقيا ، وبالوفيات قدما فى أوروبا . بالأولى ننتمى إلى العالم الثالث ، لكننا نمت إلى العالم الأول بالثانية . بالأولى نمثل ونعكس مجتمع الزراعة وحضارة الريف ونفسية القرية ، وبالثانية نلخص ونشخص مجتمع الصناعة وحضارة المدن ونفسية الحضر ... إلخ .

قصة مألوفة فى عصر الاحتكاك والانتقال الحضارى المعاصر cross-culture : قطعة من الفارق الحضارى وبضعة من التخلف الحضارى cultural lag ، تخلفت فيه سرعة عنصر عن عنصر آخر فى مركب عملية الاحتكاك والاستعارة الحضارية (١) . وبالتالى فإنه تعبير عن التطور غير المتوازن أو المتساوق parallel evolution الذى يميز عملية الاحتكاك الحضارى الحديث عادة ويشكل أساس التخلف فى العالم الثالث غالبا ، ومن هنا جاء فى النهاية فى صورة أزمة ، هى المشكلة بكل ما تعنى وتعد – أو تتوعد !

---

(1) W. F. Ogburn, M. F. Ninkoff , Handbook of sociology, Lond., 1947 , p.207 .

من فلسفة البيولوچيا

بعيدا عن هذه الأزمة مؤقتا ، وعوداً إلى ما تعنى تلك المواليد والوفيات المرتفعة من وجهة النظر الحيوية ، فماذا نجد ؟ ما الذى تقوله لنا خريطة الحياة وفرص الموت فى مصر، فيما عدا النمو والكم البحت الذى لا يعدو فى التحليل الأخير أن يكون - سواء إنسانيا أو اقتصاديا - فاقدا بشريا مؤسفا مثلما هو غير مبرر ، أبسط ولكن أسوأ صوره هى قائمة وفيات الأطفال المتضخمة التى هى فى حكم المواليد موتى still-births أو المواليد - الوفيات mortinatality .

فى البيولوچيا أن فرط المواليد مع فرط الوفيات فى آن واحد إنما هو أساسا من أخص خصائص الرتب الدنيا من الحياة العضوية (بغاث الطير أكثرها فراخا ...) ، وكلما ارتقى النوع العضوى كلما قلت المواليد ولكن قلت الوفيات أكثر . وفى المملكة النباتية نجد الطبيعة فى المناطق الحارة الرطبة مسرفة فى النشاط بناء وهدما ، كما فى الغابات الاستوائية مثلا حيث الغطاء النباتى هائل ولكنه شبه عقيم وفائق الثراء ولكنه محدود الثمار . فهل يخرج وضع مواليدنا ووفياتنا المفرط عن مثل هذه الدورات التبديدية المفرطة من البناء والفناء ؟

حسنا ، لئن كان ارتفاع المواليد الشديد قد يعنى الحيوية البيولوچية ووفرة الانتاج البشرى ، أفليس يأتى ارتفاع الوفيات الخطر ليسلب هذه الحيوية ويصمها بالعقم ويحيل هذا الانتاج إلى إنتاج استهلاكى بحت فى النهاية ؟ فهل يمكن أن تكون الحكمة فى أن تتوالد مصر بغزارة مجرد أن تقدم حصة ضخمة من هذا المحصول حصادا للموت ؟ من الواضح فى مصر أن «الكثيرين» ، كما تقول التوراة ، «يدعون ، ولكن القليلين هم الذين يختارون » .

والواقع أن مصر ، ككل الدول المتخلفة ، تثير سؤال فلاسفة الأحياء القديم هل يعود ارتفاع المواليد إلى ارتفاع الوفيات . أم أن العكس هو الصحيح ؟ يعنى هل نحن نسرف فى التوالد تحسبا من غائلة الموت لعدد كبير ممن يولدون وحماية غير واعية للنوع والذات ، أم أننا نموت بكثرة لأننا ببساطة نتوالد بكثرة بحيث تتنافس الكثرة على موارد الرزق المحدودة ؟ ثمة أدلة وشواهد فى الريف وحتى فى مدننا على صحة

النظرية الأولى ، فالأســرة تقبل على التكاثر والاكثار من إنجاب الأبناء خشية أن يختطف الموت زهرتهم ، ولكن المؤشرات فى اتجاه النظرية الثانية وافرة بما فيه الكفاية أيضا : انتشار الفقر ، انخفاض مستوى المعيشة ، انخفاض هامش القيمة البشرية .. إلخ .

حسنا ، فهل يمكن ، من الناحية الأخرى ، أن يكون لارتفاع المواليد والوفيات معا قيمة، قيمة بقائية يعنى survival value ؟ فى الداروينية أن كثرة المواليد والوفيات تقدم خامة ضرورية مثلما هى أداة أساسية للتطور ، بمعنى أن التكاثر الشديد يزيد «الصراع من أجل البقاء» ، وهذا يزيد «فرص الموت» التى تساعد بدورها على شحذ «الانتخاب الطبيعى» باســتبعاد الأضعف واســتبقاء الأقوى ، وهذا يعنى فى النهاية «البقاء للأصلح»(١) .

ولعل من هذا المنطق مايراه البعض من أنه فى مجتمع سكان عادى متزن التركيب جيد التكيف مع بيئته الطبيعية والتلاؤم مع إمكانياتها المادية ، فإن معدل المواليد الصحى ينبغى أن يكون فى حدود ٤٥ فى الألف ، والوفيات فى حدود ٣٠ تقريبا .(٢)

ولقد نعد هذا تقديرا مغاليا نوعا ، على أن النقطة الأساسية والاستدراك الشرطى هو أنه إن تكن المواليد العالية شرطا مسبقا للصحة اليوچينية للسكان باعتبارها مادة خامة أساسية للانتخاب الطبيعى الحر والفعال ، فإن الشرط اللازب هو صحة الظروف البيئية واعتدالها واستواؤها . (٣)

وفى هذا السياق فإن البعض يرى أن بقاء مصر وحيويتها عبر ورغم آلاف السنين يرجع ، ضمن أشياء أخرى ، إلى سيادة نمط المواليد والوفيات العالية على نحو ماعرفت فى الماضى قبل عصر الطب والصحة الحديثة . فكان العنصر الأقوى والأصلح من السكان هو الذى يبقى متحديا بحيويته الذاتية الچينية الأوبئة والأمراض والمجاعات والحروب والأعداء وصعوبات الحياة القاسية ليحمل الشعلة ويستكمل مسيرة ورسالة مصر عبر القرون .

---

(1) R. A. Fisher, The genetical theory of natural selection , Oxford , 1930 . p.29 - 37 .

(2) F. W. Thaussig, principles of economics , N. Y., 1930 , vol. II. p. 227 .

(3) Julian Huxley , " Eugenics and society " , Eugenjes review , April 1936 , p. 14 .

أيا ماكان ، فإن الوضع يقينا قد تغير . فلم تعد البيولوجيا البشرية تعمل وحدها ، بل إليها أضيفت البيولوجيا الاجتماعية ، ولاعاد الانتخاب الطبيعي هو الآخر بلا منافس ، بل يواكبه على الأقل الآن الانتخاب الاجتماعى ، وبدلا من فرص الموت الكاسحة فى الماضى وسع العلم الطبى الحديث فرص الحياة أمام الجميع تقريبا . غير أن البعض يشكك على كلا المستويين البيولوجى والاقتصادى معا فى جدوى وصحة أن يحافظ الطب الحديث مثلا على العناصر الضعيفة بالوراثة.

من الناحية الأخرى فإن من الملاحظ أن الفاشلين اجتماعيا هم الناجحون بيولوجيا ، بينما أن الناجحين اجتماعيا هم الفاشلون بيولوجيا ، بمعنى أن الطبقات الفقيرة المعانية اقتصاديا واجتماعيا والأقل قدرة مادية على تربية الأبناء تربية صحيحة هى الأكثر تناسلا، فى حين أن الطبقات الغنية القادرة على التربية الصحيحة لاتنجب إلا الأقلية من الأبناء . وهذا وغيره ملموس فى واقع حياتنا السكانية ، وهو فى كل الأحوال دليل على تطورنا الديموغرافى المحقق أيا كانت وجهة هذا التطور .

تركيب السكان

التركيب الجنسى

قد لا تعكس مصر من خصوصية فى باب التركيب الجنسى سوى خصوصية أخطاء التسجيل والاحصاء والتعداد ! نقول هذا منذ البداية كرنة تحذير وتحرز ، خشية أن نأخذ أرقامنا ، على علاتها وعواهنها ، بجدية مطلقة وحماس أكاديمى مخلص فنقنن نتائج علمية مضللة بالغة أو بادية الانحراف والخطأ . بمزيد من الوضوح ، نريد أن نقول إن ماقد نتوهمه خصائص مصرية أصلية فى التركيب الجنسى على أساس الأرقام المتاحة فى التعدادات والاحصائيات الحيوية قد لايعدو فى جوهره نتيجة وانعكاسا فقط لعدم الدقة فى التسجيل والنقص فى الحصر .

ولاختلال التسجيل فى مصر ، كما فى معظم بلاد الشرق والعالم الثالث ، انحياز أحادى محقق ، إلا أنه مع ذلك غير محدد (١) . فالبعض نتيجة للتقاليد وعقد التخلف كان يسجل المواليد الذكور على أنهم إناث ، إما تهربا من الخدمة العسكرية أو من توريث الاناث . ولكن البعض كان يغفل ويخفى المواليد الاناث كلية ، إما تحرجا أو تخلفا (٢) .

(1) Landry , p. 293 .

(2) M. S. Krichewsky , "Une étude démographique et les desiderata de la statistique égyptienne " E. C. Dec. 1928, p. 573 .

وصحيح أن هذه الاتجاهات قد خفت فى العقود الأخيرة إلى حد بعيد أو محدود مع التنور والتقدم الحضارى العام ، خاصة فى المدن ، إلا أن الشكوك واردة ماتزال والفجوات قائمة الاحتمال ، فضلا عن خطر أو خطأ المقارنة المضللة زمانيا بين الماضى والحاضر ومكانيا بين المناطق المختلفة .

والواقع أن التركيب الجنسى للسكان ، أو الميزان الجنسى أو النسبة الجنسية أو الذكورة كما تسمى على التنوع ، ظاهرة بيولوچية أساسا من معطيات الوراثة والچينات وتخضع لقوانين علم الحياة ، وإن تأثرت أو تعدلت بالعامل البيئى ففى الدرجة الثانية فقط؛ فلا هى تمثل صفة سلالية جنسية ولا هى تعد خصيصة إقليمية جغرافية بالضرورة ، وفى مصر فإنها لا تختلف عن النمط العالمى ، العادى أو الطبيعى ، ولا نقول السوى أو الأصولى ، لأن أحدا لا يعرف بالضبط ما الأنسب أو الأمثل فى هذا الصدد . كما فى كثير من المسائل البيولوچية المماثلة .

وواقع الأمر أيضا أن العلم البيولوچى قد عجز الى الآن عن معرفة الضابط أو الضوابط الحقيقية التى تحكم توازن النوعين واختلاف أو اختلال هذا التوازن أو تغيره وتطوره : إنها من أشد أسرار الحياة غموضا كانت وما تزال . وقد لا يكون هناك موضوع علمى أحفل بالنظريات والنظريات المضادة والمتضاربة ، من كل المجالات المتصورة وغير المتصورة ، ابتداء من الكروموزومات حتى أسعار التجزئة ، والتى تفسر الظاهرة الواحدة ونقيضها فى الوقت نفسه . إلا أنها جميعا مجرد اجتهادات وترجيحات إن لم تكن محض تخمينات وتهويمات أحيانا ،من الممكن أحيانا إثباتها ولكن من الأسهل دائما إثبات عكسها .

النسب الجنسية الثلاث

وللتركيب الجنسى ، موضوعيا ، دورة عامة عبر مراحل العمر المختلفة ، إذ أنها ترتبط أساسا بفئات السن المختلفة منذ الولادة حتى الموت ، بل منذ الحمل قبل الولادة . ولذا فإن هناك أكثر من نسبة جنسية خلال رحلة الحياة . فالنسبة الجنسية الأولى primary sex-ratio عند الحمل وفى الرحم وقبل الولادة ، والثانية secindary عند الولادة نفسها ، والثالثة tertiary بعد ذلك فى كل مراحل الحياة . بالتالى تنقسم الأخيرة إلى عديد من النسب الجنسية الجزئية أو النوعية الخاصة بسن معينة معطاة specific tertiary S.R. ، ثم يضاف اليها فى النهاية النسبة الكلية total T.S.R. التى تضم جميع السكان الأحياء .

وندع جانبا بالطبع النسبة الأولى التى تضم مجموع حالات الاجهاض والمواليد موتى ، إلى النسبة الثانية عند الولادة . وكل ما يمكن أن يقال عنها هنا هو أنها مذكرة إلى أقصى حد معروف فى تاريخ الحياة جميعا ، حيث تصل إلى نحو ١٢٥ - ١٣٠ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى ، أى أن الحمل يحدث عادة بنسبة ٤ ذكور - ٣ إناث .

على أن ذلك الاختلال المفرط هو مفتاح النسبة الثانية عند الولادة ، لأن الأخيرة ما هى إلا استمرار لما قبل الولادة ولكن فقط مخففة مخفضة إلى حدود ١٠٥ ذكور لكل ١٠٠ أنثى. ذلك أن الأغلبية الساحقة من المواليد موتى والمجهضين هى من الذكور بلا نقاش .

أما لماذا ، فلإحدى اثنتين : إما ضخامة حجم الذكور بالقياس إلى قطر حوض الأم ، فهذه هى النظرية المورفولوچية أو التفسير التركيبى ، وإما لأن الذكور خلقيا أضعف تكوينا وبنية من الإناث، فهذه هى النظرية الچينية أو التكوينية ، وهى نظرية ثورية بالطبع تضاد النظرية الكلاسيكية أو النظرة الشائعة عن تفوق الذكر جسمانيا وضعف «الجنس اللطيف» ، غير أن لها أنصارها المتزايدين وسندها القوى (١) .

النسبة الثانية : قضية الذكورة

المهم على أية حال أن الحياة عند لحظة بدايتها تبدأ ، كما بدأت الحياة الجنينية أصلا باختلال عددى مطلق لصالح الذكور ثم يتم استبعاد معظم هذه الزيادة بفرص الموت التى تعمل ضد صالحهم إلى أقصى حد ، الحياة لحظة الولادة تبدأ أيضا بتفوق عددى للذكور إلا أنه الآن قد صار معتدلا معقولا . والتوازن فى كلتا الحالتين مرتب من قبل الطبيعة لحفظ النوع ، إذ أن فرص الموت سوف تظل متحيزة بل وسوف تزداد تحيزا ضد الذكور عبر معظم مراحل الحياة اللاحقة ، أى عبر معظم خطوات النسب الجنسية الثالثة .

وفى مصر فإن النسبة الجنسية الثانية لم تنقص منذ سنة ١٩١٧ حتى ١٩٥١ عن ١٠٦ (سنة ٢٨ ، ١٩٣٢) ، ولم تزد على ١١٠ (سنة ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ١٩٤٧) ، ثم ثبتت فى

(1) Holmes , id .

الفترة (٤٨ - ١٩٥١) على ١٠٩ . ويلاحظ بعد هذا أنه لا توجد فروق ملموسة بين الطوائف الدينية، فثلاثتها من إسلامية ومسيحية ويهودية تدور عادة فى حدود ١٠٧-١١٠.

وعلى النقيض من هذا تماما ، تتفاوت النسبة إلى أقصى حد اقليميا . فهى أولا أشد انخفاضا فى المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى منها فى محافظات الأقاليم الريفية . ثم هى أعلى ولكن باعتدال فى الدلتا ، ثم أعلى للغاية فى الصعيد حيث تكاد أيضا تتزايد باطـراد كلما اتجهنا جنوبا إلى أن تبلغ قمتها فى قطاع أسيوط قنا بنسبة ١٢٠ - ١٣٠ . وتلك بوضوح نسبة مطلقة الخطأ ، ولكن الأمر كله ببساطة أن عدم تسجيل المواليد الإناث يصل هنا مع التقاليد المحافظة الى قمته (١) .

وإذا طرحنا جانبا عنصر الخطأ الجسيم الكامن فى الأرقام ، الذى على أية حال قد تحسن نسبيا فى السنوات الأخيرة ، فتبقى الحقيقة - السلبية - من أنه لا تفسير حقيقى للظاهرة الأساسية أصلا وهى زيادة المواليد الذكور على الاناث . كثيرة جدا هى النظريات المطروحة ، ولكن واحدة منها لم تقنع أحدا .

على أن النظرية السائدة ، ولا نقول العاملة ، هى أن الاناث ، نظرا لوظيفتهن الخطيرة ودورهن الجوهرى فى صناعة الحياة ، يحتجن فى تكوينهن إلى ظروف طبيعية وبيولوجية ، وراثية وبيئية ، مادية وإقتصادية ، أفضل مما يحتاج الذكور ، ولهذا فإن الظروف الأفضل تؤدى إلى خفض نسبة الذكورة ، والعكس بالعكس ، فالفقر والبؤس والشقاء والشدة تؤدى إلى زيادة الذكورة ، والرخاء والاسترخاء والوفرة تزيد نسبة الإناث .

وقد وجد البعض بالفعل توازنا مثيرا بين حركة النسبة الجنسية وبين أسعار الجملة (٢) كذلك فلعل من هذه النظرية البيئية انحدرت نظرية أن المدن وحياة المدن تؤدى إلى زيادة نسبة الاناث بينما تؤدى حياة الريف إلى رفع نسبة الذكورة (٣) من المنطق نفسهُ تذهب نظرية أخرى إلى أنه كلما كان غذاء وتغذية الأبوين أفضل ، كلما زادت الإناث وقل الذكور.

---

(١) النص ، أحوال ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(2) Newsholme , vital statistics , p. 88 .

(3) walter heape , "proportion of sexes produced by whites and coloured peoples in cuba " phil , trans . roy, soc., vol. 200 1909 , p. 316 .

وعلى أن أبحاثا أخرى فشلت فى أن تجد أى علاقة بين نسبة الذكورة والغذاء عموما (١) بل إن بعض الدراسات كشفت عن علاقة محسوسة بين الفقر وانخفاض نسبة الذكور . بالمثل انتهت نظرية سن الأبوين التى ترى أنه كلما كان عمر الأبوين أصغر ، كلما زادت نسبة الاناث (٢) أيضا كان حتما أن تتعثر النظرية القائلة بأن تعدد الزوجات يؤدى إلى زيادة نسبة الاناث (٣) وهكذا كان أيضا نصيب نظرية تفاوت معدل الاجهاض كتفسير عام للظاهرة فى مجملها (٤) .

وبين كل هذه الاجتهادات والتكنهات فلعل نظرية ديزنج Dusing الشهيرة لا تعدو هى الأخرى أن تكون حلا وسطا مريحا أو ملجأ مهربا فى النهاية . فهى ترى أن التوازن بين النوعين يصحح نفسه بنفسه حسب حاجة الطبيعة ، بحيث يأتى الجنس المناسب بالعدد المناسب فى الوقت المناسب (٥) وتجد النظرية سندا لها أو بعض سند فى حالات الحروب ، حيث لوحظت زيادة كبيرة فى عدد المواليد الذكور بعدها ، كما لو فى محاولة لتصحيح الميزان الجنسى الذى اختل بفقد الرجال فى القتال .

وفى حالتنا فليس من الواضح تماما إلى أى حد تنطبق النظرية على حروبنا مع العدو الإسرائيلى ، ولكنها إن صحت بصفة عامة فلعل الطريف فيها أنها تعنى أن النسبة الجنسية الثالثة ، بآلية غامضة ، هى التى تحدد النسبة الثانية لا العكس ، أى بتأثير عكسى أو بأثر رجعى كما قد نقول .

النسبة الثالثة وشرائحها

وعلى أية حال فإن هذه النسبة الثالثة ، التى تضم كل السكان الأحياء ، هى طلبتنا الحقيقية ، كما أنها أيسر منالا وتفسيرا ، وإن كانت أيضا أكثر تعقدا وتعددا وتفاوتا فى

---

(1) R. C. punnett, "on nutrition and sex - determinants in man " proc. cambejdge philos. soc., 1903 . p. 276 .

(2) Heape , p. 292 .

(3) Simon Newconmb , Statistical inquiry into the probability of causes of production of sex in human offspring , wash., 1904 , p. 27; westermarck, ?History of human marriage , p . 470 .

(4) F. A. E. Crew, " The sex - ratio " Brit. Assoc., 1937 , p. 95 - 112 .

(5) p. Geddes, A. Thomson , Evolution of sex, Lond., 1898 , p. 38-9 .

الزمان والمكان . فرغم أنها نظريا ينبغى أن تقع على خط واحد مع النسبة الثانية ، إلا أن هناك عوامل خارجية إضـــافية هامة متعددة تدخـــل فى المعادلة لتقلب تلك العلاقة أكثر من مرة .

أهم تلك العوامل السن والهجرة ، فالأخيرة انتخابية بطبيعتها جنسيا مثلما هى مكانيا، حيث يمارسها غالبا الذكور أكثر من الاناث . أما السن فإن الموت انتخابى على أساسه مباشرة بل أساسا ، ولذا تتحلل النسبة الثالثة فى الواقع إلى عدة شرائح أو وحدات مورفولوجية على أساس فئات السن ، ومن ثم تنقسم كما سبق إلى عدد من النسب الثالثة النوعية أو الجزئية تحتويها جميعا فى النهاية النسبة الثالثة الكلية التى تغطى كل السكان الأحياء كوحدة واحدة .

وعلى هذا الأساس ينبغى أن نميز بين أربع مراحل عمرية رئيسية تتطور خلالها النسبة بحيث يتبادل الجنسان التفوق العددى أكثر من مرة عبر رحلة الحياة . فالمرحلة الأولى (– ٥) سنوات ، وفيها تتلاشى بسرعة زيادة عدد الذكور إلى أن يتفوق عدد الاناث فى نهايتها . الثانية (٥ – ١٠) سنوات ، وهى مرحلة تعادل . الثالثة (١٠ – ٢٠) سنة ، وفيها تستعيد الذكورة تفوقها العددى باطراد أولا ثم بتباطؤ شديد فى نهايتها . الرابعة والأخيرة (+ ٢٠) سنة ، وفيها وإلى نهاية العمر ينتقل التفوق العددى إلى الاناث وذلك باطراد وإلى أقصى حد .

فالمرحلة الأولى استمرار ولكنه متسارع لاتجاه النسبة الثانية قبل الولادة (١) . وهى تبدأ بالنسبة الثالثة الطفولية (– سنة) . وفيها يصل تحيز الانتخاب الطبيعى ضد الذكور إلى أقصاه، حيث ترتفع نسبة الوفيات بينهم ارتفاعا شديدا بالقياس إلى الاناث . ورغم أن الوفيات الانتخابية تعمل فى هذا التحيز على أساس الوراثة . إلا أن أداتها هى العوامل البيئية . فكلما كانت الظروف البيئية المادية والاقتصادية والمعيشية أفضل ، كلما زادت نسبة الاناث ، والعكس . ولذا فكلما زاد معدل وفيات الأطفال عموما ، دليلا على سوء الأحوال البيئية العامة ، كلما كان ذلك فى صف الذكور نسبيا ولغير صالح الاناث ، بمعنى أن زيادة معدل وفيات الأطفال الذكور على الإناث تقل نسبيا، والعكس بالعكس (٢).

---

(1) Holmes , studies in evolution and eugenics , p. 144 - 151 .

(2) Felix Burkhardt , statistische Beziehungen zwischen der vor - und nach geburtlichen sterblichkeit , in : Bevolkerungstragen , Muenchen , 1936 , p. 450; Crew , "The sex-ratio" , op. cit; p. 97 .

حتى إذا ما وصلنا إلى سن الخامسة ، يكون تفوق الذكور العددى عند الولادة قد تلاشى بل وانقلب إلى تفوق محقق للاناث . فخلال تلك الفترة تكون عوامل الموت قد استبعدت كل زيادة الذكورة - وزيادة . والواقع أن معظم أمراض الأطفال الخطرة قاتلة للذكور أكثر مما هى للاناث . فالاناث يمتن أكثر بالسعال الديكى ، التيفوس ، الكوليرا ، والانفلونزا ، ولكن الذكور يموتون أكثر بالاسهال وأوبئة الأطفال كالحصبة والحمى القرمزية والدفتريا (١) .

المرحلة الثانية (٥ - ١٠) سنوات هى مرحلة تعادل ، تعود فيها فرص الموت لتعمل بتكافؤ على الجنسين بحيث تصل النسبة العددية قرب نهايتها إلى التساوى تقريبا . والبعض ، مثل كرو ، يرى فى هذا محاولة من الطبيعة للوصول بالجنسين إلى المساواة وهما على عتبة بداية القدرة التناسلية. والمهم على أية حال أن المرحلة أساسا إنما هى مرحلة انتقالية إلى المرحلة التالية والتى تعد انقلابية تماما .

ففى هذه المرحلة ، الثالثة ، سن ١٠ - ٢٠ ، يتحول الانتخاب الطبيعى ضد صالح الاناث بصورة قاطعة لأول ، ولكن أيضا لآخر ، مرة فى تاريخ الحياة . فإذا بالنسبة الجنسية تعود إلى الذكورة الشديدة بل وبأعلى منها فى أى وقت مضى منذ الولادة ، أى بأعلى من النسبة الثانية ذاتها . وهذا الاختلال الانقلابى فى الميزان الجنسى يراه البعض رد فعل متناسقا من جانب الطبيعة للفارق الحتمى فى سن البلوغ والنضج الجسمى والجنسى بين النوعين والذى تسبق الاناث فيه الذكور بكل وضوح . وأيا كان الأمر فإن هذه المرحلة من السن ، أى العقد الثانى من العمر ، تبدو أخطر وأحرج مرحلة فى حياة الإناث (٢) . ولكن ما إن يجتزنها بسلام حتى يستعدن التفوق المطلق والساحق إلى نهاية الحياة .

فمن سن العشرين تبدأ المرحلة الرابعة والأخيرة التى فى جميع فتراتها وشرائحها العمرية يزيد عدد الاناث على عدد الذكور ، وذلك أيضا بمعدل الربح المركب ، بمعنى أنه كلما تقدم العمر كلما ارتفعت درجة زيادة الاناث . وإذا كانت تعداداتنا تبدى العكس فى

---

(1) "Diseases which kill more women than men" , Amer. jour. phys. anthrop. , 1925 , p. 228 .

(2) Havelock Ellis , Man and woman, 1904 , p. 433 ; A. H. Moreton Civilization, Lond., 1936 , p. 5 .

حالة فئة السن (٢٠ – ٣٠) ، فظاهريا فقط ، فذلك إنما يحدث لأن الذكور كانوا يخفون أنفسهم فى تلك المرحلة تهربا من الخدمة العسكرية .. بدليل أن تفوق عدد الاناث التام يعود فيظهر بعد تخطيها فى فئة السن (٣٠ – ٤٠) .

بعدها يستمر التفوق فى تصاعده إلى أن تصل النسبة بعد الثمانين إلى الضعف تماما، إمرأتان لكل رجل ، إذ أن النساء يعمرن أكثر من الرجال بكل تأكيد . وبهذا وبذاك تكتمل ، بالمناسبة ، قرائن نظرية الضعف التكوينى الخلقى فى الجنس الخشن ومتناقضة الجنس اللطيف « الأقوى » . دون أن ننسى ، مع ذلك ، النظرية الكلاسيكية عن الأخطار والحوادث التى يتعرض لها الذكور أكثر فى حياتهم وأعمالهم خارج البيت .

وعند هذا الحد ، على أية حال ، يبدو لمنحنى النسبة الثالثة بمراحلها الجزئية المختلفة سلوك محدد لا يمكن أن نخطئه أو نغفله . فالجنسان يقترب عددهما من التساوى بقدر الامكان فى وسطه تقريبا فى مرحلة ما بعد المراهقة أو على عتبة النضج ، بينما هو يصل إلى أقصى قدر من الاختلال فى الأعمار الهامشية سواء فى قلب الطفولة أو فى قمة الشيخوخة(١) ، وفى تلك المرحلة الوسطى ، دعنا لا ننسى ، يبلغ معدل الوفيات فى حياة الإنسان أدناه ، إذ أن منحنى معدل الوفيات عند الانسان يتخذ كما هو معروف شكلا عكس منحنى القدرة التناسلية (٢) .

النسبة الثالثة : التطور التاريخى

لا يبقى لنا الآن سوى النسبة الجنسية الثالثة الكلية ، تلك التى تأخذ كل السكان الأحياء بكل أعمارهم فى مقياس موحد . وهناك زاويتان للاقتراب : التطور التاريخى والتوزيع الجغرافى . فتاريخيا تمت دورة كاملة وبالغة الاثارة من التغير الجذرى فى الميزان الجنسى عندنا ، لا يزيدها إثارة سوى غموض أسبابها والتضارب حولها .

---

(1) Raymond pearl , Biology of death , Lond., 1922 . p. 117 .

(2) Fisher , genetical theory , etc. p. 29 .

تطور الميزان الجنسى ١٨٩٧ - ١٩٧٦

السنة	عدد الذكور	عدد الاناث	فارق الذكور	السنة
١٨٩٧	٤,٩٤٨,٠٠٠	٤,٧٨٧,٠٠٠	١٦١,٠٠٠+	١٠٣
١٩٠٧	٥,٦١٧,٠٠٠	٥,٥٧٣,٠٠٠	٤٣,٠٠٠+	١٠٧
١٩١٧	٦,٣٧٠,٠٠٠	٦,٣٤٩,٠٠٠	٢١,٠٠٠+	١٠٣
١٩٢٧	٧,٠٥٨,٠٠٠	٧,١٢٠,٠٠٠	٦٢,٠٠٠-	٩٩
١٩٣٧	٧,٩٦٧,٠٠٠	٧,٩٥٤,٠٠٠	١٣,٠٠٠-	١٠٠
١٩٤٧	٩,٤١٩,٠٠٠	٩,٦٠٣,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠	٩٨
١٩٦٠	١٣,١١٣,٠٠٠	١٢,٩٤٦,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠+	١٠١
١٩٦٦	١٥,١٧٦,٠٠٠	١٤,٩٠٠,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠+	١٠٢
١٩٧٦	١٨,٦٩٨,٠٠٠	١٧,٩٥٧,٠٠٠	٧٤٢,٠٠٠+	١٠٤

فما بين سنة ١٨٩٧ حتى ١٩٧٦ يرسم التغير منحنى على شكل قوس مقعر ، كامل التناظر ، قاعه فى وسطه ، ومنه يرتفع إلى القمة فى أقصى طرفيه ، ففى سنة ١٨٩٧ يبدأ السجل بذكورة معتدلة كما هى معقولة ، ١٠٣ ، ترتفع إلى ١٠٧ سنة ١٩٠٧ ، على الأغلب كنتيجة لمزيد من الاخفاء فى تسجيل الاناث كما يرجح مدير التعداد نفسه (١) . يؤكد هذا التفسير أن النسبة عادت سيرتها الأولى ١٠٣ فى التعداد التالى سنة ١٩١٧ . غير أنها ولأول مرة تنخفض دون علامة المائة لتصبح ٩٩ سنة ١٩٢٧ أى ليتفوق عدد الاناث وإن كان الفارق طفيفا .

على أننا لا نلبث أن نصل إلى «خط الاستواء » فى العد التالى سنة ١٩٣٧ ، حيث بلغت النسبة ١٠٠,١ ، ومنذئذ بدأ الجانب الصاعد من المنحنى ، وذلك أيضا فى تناظر نادر لافت . فبعد أن ارتدت النسبة إلى ٩٨ سنة ١٩٤٧ ، عادت لترتفع تباعا من جديد إلى ١٠١ سنة ١٩٦٠ ، فإلى ١٠٢ سنة ١٩٦٦ ، وأخيرا إلى ١٠٤ سنة ١٩٧٦ .

(1) C. C. Lowis, The census of Egypt, 1907 , Cairo , 1909 , p. 91 .

لقد عادت سفينة النوعين على أعقابها إلى حيث بدأت بعد رحلة ٨٠ سنة منصفة بين جانبين أو ضلعين نادرى التناظر طول كل منهما ٤٠ سنة . كل الفارق البارز أن فارق العدد بين النوعين قد أصبح الآن ضخما بحكم نمو السكان الكلى . فبينما كان هناك فائض من الذكور قدره نحو ١٦١ ألفا سنة ١٨٩٧ ، ارتفع الرقم إلى زهاء ثلاثة أرباع المليون ، ٧٤٢,٠٠٠ نسمة ، سنة ١٩٧٦ .

كيف ولماذا ؟ ذلك لا شك السؤال . الاجابة الهامة المطروحة هى نظرية خليل عبد الخالق – كليلاند فى الرى الدائم – الطفيليات . جوهر النظرية أن الرى الدائم ، الذى يرفع بالقطع نسبة الاصابة بالطفيليات المائية خاصة البلهارسيا والانكلستوما ، يصيب الذكور أكثر مما يصيب الإناث ، حيث أن أولئك هم الذين يعملون أساسا فى الحقول ويتعرضون للاصابة ، وبالتالى لفرص الموت .

وبهذا العامل يفسر عبد الخالق التحول بين سنتى ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ من الذكورة إلى تفوق عدد الإناث (١) بينما يعقد كليلاند سلسلة من معاملات الارتباط الاحصائية المقنعة بين مستوى الكنتور والنسبة الجنسية ، وبين الأخيرة وبين نسبة وفيات الذكور من البلهارسيا خاصة فى المنيا وبنى سويف . (٢)

وجاذبية النظرية واضحة بل مغرية ، كما تبدو للبعض مقنعة بما فيه الكفاية . إلا أنها تثير تساؤلات عديدة لاتجيب عليها . فمن الناحية الاحصائية البحتة ، إذا جاز للنظرية أن تفسر زيادة عدد الإناث فى النصف الأول من المنحنى ، فكيف تفسر العكس تماما فى النصف الأخير منه ، أى الشىء ونقيضه ؟ وفنيا ، فإن البلهارسيا والانكلستوما ليست قاتلة ، وكليلاند هو نفسه الذى انتهى إلى أن أثرها الغريب «ليس تقليل الأعداد بقدر ماهو زيادة الأعداد» . (٣)

ثم عمليا ، فإن العنصر الفعال فى حسم الميزان الجنسى العام لصالح الاناث إنما هو العام الأول من العمر حيث يتم استبعاد الأطفال الذكور إلى أبعد حد ، ومن الواضح أنهم لاعلاقة لهم حينئذ بالحقول ومياه الحقول ...إلخ . ثم أخيرا وليس آخرا فإن انقلاب الذكورة إلى تفوق للاناث ظاهرة عالمية ، بما فى ذلك أوروبا ، دونما رى ولا طفيليات .

---

(١) خليل عبد الخالق ، « طرق الرى فى مصر » ، مجلة الثقافة ، مايو ١٩٣٩ ، ص ٨٦ .
(2) W. Cleland, population problem in egypt, 1937 , p. 80 - 4 , 128 ff .
(3) P . 86 .

ثمة أخيرا تفسير آخر ولكنه أقل شيوعا وربما إقناعا . وهو نظرية تناقص البدو . فمن المعروف أن نسبة البدو فى سكان مصر ظلت هامة نوعا حتى أواخر القرن الماضى ، ثم أخذت فى التناقص بالتدريج نتيجة لتوطنهم واستقرارهم المتزايد . ومن الثابت بعد ذلك أن ارتفاع الذكورة الشديد هو من أخص خصائص سكان البدو ، كما تثبت تعداداتنا المبكرة بصفة خاصة .(١)

وسواء كان هذا توازنا وهميا مرجعه تقاليد البدو من إخفاء ذكر الاناث بشدة ، أو كان حقيقيا نتيجة قسوة البيئة والحياة الصحراوية ، وهى الظروف التى لا تشجع على زيادة الاناث فى النظرية السائدة ، فإن تحول البدو إلى الاستقرار من شأنه تعديل النسبة الجنسية بعيدا عن الذكورة وتجاه تعادلها أو توازنها . وهذا قد يساهم جزئيا فى تفسير تناقص النسبة الجنسية فى مصر فى النصف الأول من المنحنى منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٢٧ .

على أن النقد الواضح هو أن الحجم الكلى للبدو فى جسم السكان مهما كان أقل من أن يؤثر تأثيرا فعالا فى الميزان الجنسى للبلد ككل . وحتى مع ذلك ، فيبقى أن النظرية كسابقتها نظرية الرى – الطفيليات لاتفسر النصف الأخير الصاعد من منحنى النسبة الجنسية .

النسبة الثالثة : التوزيع الجغرافى

التوزيع الجغرافى للنسبة الجنسية الثالثة الكلية قد لا يقل إثارة وأصالة عن تطورها التاريخى ، ولكنة بالتأكيد أيسر تفسيرا . والمفتاح ، فى كلمة ، هو الهجرة الداخلية . فالهجرة انتخابية على أساس الجنس قبل أى شىء آخر ، ولا نقول أحادية الجنس unisexual . فالذكور فى الأعم الأغلب عندنا هم الذين يهاجرون ، أو هم الآن الأكثر هجرة من الاناث إلى أبعد الحدود . لذلك فإن مناطق الهجرة الخارجة التى يخرج منها المهاجرون تترك وراءها فائضا ضخما من الاناث ونقصا كبيرا فى الذكور ، والعكس تماما مناطق الهجرة الداخلة أى التى يتجه إليها المهاجرون . هذه واحدة .

أما الثانية فهى أن نمط الهجرة عندنا محدود ومحدد : من الأقاليم والأرياف إلى المدن والبنادر الإقليمية بدرجة محدودة ، ومن الجميع إلى المدن العواصم الكبرى وخاصة

---

(1) Reçensement général de l'Egypte , 1897 , Le Caire , 1898 , t . I, p. XIII .

القاهرة والاسكندرية بغير حدود . فى النتيجة يتألف لدينا سلم مدرج أو متوالية تصاعدية من الذكورة كلما انتقلنا من القرية إلى البندر إلى العاصمة ، كما يوضح الجدول الآتى بصفة أولية عن المناطق والوحدات الاقليمية الكبرى سنة ١٩٧٦ .

النسب الجنسية للمناطق الكبرى سنة ١٩٧٦ (١)

المحافظات	حضر	ريف	المجموع
المحافظات الحضرية	–	–	١٠٦
محافظات الدلتا	١٠٥	١٠٣	١٠٣
محافظات الصعيد	١٠٦	١٠٢	١٠٥
محافظات الحدود	١١٨	١٠٧	١١٢
كل مصر	١١١	١٠٢	١٠٤

ففى المحافظات الحضرية القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس تبلغ النسبة الجنسية ١٠٦ ذكور لكل ١٠٠أنثى ، ولكنها تنخفض فى الأقاليم المصدرة للهجرة ، فتصل إلى ١٠٥ فى الصعيد ، وإلى ١٠٣ فى الدلتا التى يهاجر أبناؤها أكثر من الصعايدة فيما يبدو . ثم داخل الدلتا والصعيد كليهما تنخفض النسبة فى الريف لحساب الحضر نتيجة للهجرة المحلية من الأول إلى الثانى . فنجد النسبة على الترتيب ١٠٣ مقابل ١٠٥ فى الدلتا ، ١٠٢ مقابل ١٠٦ فى الصعيد .

على أن المتوالية برمتها إنما تصل إلى ذروتها حقا فى محافظات الحدود سيناء ، البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، حيث تؤلف حالة خاصة فى الواقع . فكبيئة صحراوية تعدينية أساسا ، فإن إليها ينتقل أبناء الوادى من العمال والفنيين من الذكور أساسا . هذا إضافة بالطبع إلى ظاهرة ارتفاع الذكورة الشديد بين البدو من أبناء المنطقة المحليين . إن صحت النظرية . من ثم تنتفخ النسبة الجنسية إلى مستوى من الذكورة غير معروف فى الوادى قط ، حيث بلغت ١١٢ تقريبا .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يؤكد هذا ، كما يضاعف منه : شدة تورم النسبة فى حضر تلك المحافظات نفسها بالقياس إلى ريفها ، حيث أن كل الوافدين من الوادى تقريبا يقيمون فى الأول بالطبع . وهكذا نجد النسبة ١٠٧ فى الريف ، ١١٨ فى الحضر .

ثم لا ننسى ، من قبل ولا من بعد ، الفارق الجذرى على مستوى مصر كلها بين المدن والأقاليم أو الحضر والريف : فبينما تبلغ النسبة العامة للقطر ١٠٤ ، إذ بها تهبط دونها إلى ١٠٢ فى الريف ، فى حين أنها تقفز فوقها بكثير فى الحضر بالغة نحو ١١١ .

على مستوى المحافظات ، لا تختلف الصورة كثيرا وإنما هى تضيف اللمسات التفصيلية واللمحات المحلية . فمع التحفظات المألوفة عن أخطاء التسجيل العامة ، تبدى النسبة تفاوتا شديدا ما بين الحدين الأقصى والأدنى . إلا أن حالة خاصة تستدعى تحفظا أخص . فالنتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦ جاءت بالنسبة فى المناطق المحررة من سيناء وهى ١٨٠ ، وهذا بلا أدنى ريب رقم وهمى أكثر حتى مما هو مجرد شذوذ مؤقت نتيجة الاحتلال الإسرائيلى والتهجير إلى الوادى .. إلخ . وبالفعل فلقد وردت النسبة حوالى ١١٢ فى الأرقام المعلنة بعد ذلك لنفس التاريخ ، تعدلت أيضا إلى ١٠٨ فى تعداد خاص بسيناء أجرى بعد التحرير سنة ١٩٨٢ م .

فيما عدا هذا فإن من الممكن تصنيف محافظاتنا فى ٥ فئات موزعة على جانبى المتوسط القومى وهو ١٠٤ على النحو الآتى : + ١١١ ، ١١١ - ١٠٦ ، ١٠٥ - ١٠٣ ، ١٠٢ - ١٠٠ ، - ١٠٠ . والفئتان الهامشيتان أو الحديتان محدودتان جدا تقتصر كل منها على حالة أو حالتين ، ولذا فهى أقرب إلى الاستثناء منها إلى القاعدة التى تتوزع بشئ من التقارب بين الفئات الثلاث الوسطية .

فالفئة الأولى (+ ١١١) متطرفة الذكورة بوضوح ، تقتصر على البحر الأحمر وسيناء ، وتشير فورا إلى عامل الهجرة الداخلة للتعدين خاصة فى المحافظة الأولى ، ربما أيضا بالاضافة إلى عامل البداوة المحلية خاصة فى الثانية .

على طرف النقيض تماما ، وكحالة فريدة فى كل البلد، تقف أسوان على حدة . فهى وحدها التى تقع دون علامة المائة ، أى أنها الوحيدة التى يزيد فيها عدد الاناث على عدد الذكور ، وهذا طبعا وضع مفهوم ومتوقع فى ظل التقليد النوبى خاصة من هجرة الذكور للعمل فى الشمال تاركين الاناث خلفهم فى الانتظار .

توزيع النسبة الجنسية العامة سنة ١٩٧٦
حسب تصنيف مجموعات المحافظات

+١١١			
البحر الأحمر	١٢٤	سيناء	١١٢
١١١ – ١٠٦		١٠٥–١٠٣	
السويس	١١١	القاهرة	١٠٥
بورسعيد	١٠٨	الاسكندرية	١٠٥
القليوبية	١٠٨	المنوفية	١٠٥
الجيزة	١٠٦	الفيوم	١٠٥
المينا	١٠٦	مطروح	١٠٥
أسيوط	١٠٦	الاسماعيلية	١٠٤
١٠٢–١٠٠		الشرقية	١٠٤
البحيرة	١٠٢	الوادى الجديد	١٠٤
بنى سويف	١٠٢	الغربية	١٠٣
سوهاج	١٠١	الدقهلية	١٠٣
قنا	١٠١	دمياط	١٠٣
–١٠٠		المتوسط العام	
أسوان	٩٨	مصر	١٠٤

فيما بين النقيضين تتسلسل المجموعات تنازليا موزعة بين الأكثر والأقل ذكورة . على أن هذا الترتيب لا يتفق بصرامة تماما مع مناطق الهجرة الداخلة والخارجة ، أو محافظات الحضر والريف ، أو العاصمة والأقاليم . فلقد نفهم ارتفاع النسبة فى السويس وبورسعيد كمدن هجرة ، وفى القليوبية والجيزة كمحافظات صناعية ، كما قد نفهم

انخفاضا فى البحيرة وبنى سويف وسوهاج وقنا كأقاليم طاردة وهجرة خارجة . ولكن من غير المفهوم ارتفاعها فى المنيا وأسيوط حتى عن القاهرة والاسـكندرية مصبى الهجرة الأساسيين ، والأرجح أن عامل الاضطراب هنا هو ، كالمعهود ، نقص تسجيل الاناث وخاصة فى الأقاليم والريف و «الصعيد الجوانى» .

تركيب السن

بقدر ما هو شعب قديم تاريخيا ، يعد الشعب المصرى شعبا شابا للغاية بيولوجيا ، ذلك بحكم ارتفاع معدلى المواليد والوفيات من ناحية ، وذلك أيضا على العكس من كثير من شعوب أوروبا الغربية من ناحية أخرى . ولقد تكون إحصائيات العمر بالدقة أضعف نقطة فى إحصائيات السكان عندنا – هى على العموم تترك الكثير للتمنى حتى فى أشد الدول تقدما – إلا أن المقول عادة هو أن أخطاء التسجيل بالموجب والسالب تصحح بعضها البعض إلى حد بعيد بحيث تترك هامشا معقولا من المصداقية فى النتائج النهائية.

وعلى هذا الأساس فإن نسبة كبيرة جدا من المصريين – تقول الأرقام – تقع فى فئات السن الصغرى نظرا لارتفاع المواليد ، بينما تقل فيهم فئات السن الكبرى إلى حد بعيد نظرا لقصر متوسط طول العمر . ولدينا فى هذا مقياسان : الاحصائى على أساس الشرائح الخمسية أو العشرية ، والوظيفى وهو الأهم على أساس شرائح العمر الفعالة الرئيسية الثلاث الصغار والبالغين والمسنين .

فأما الأول ، فيمكن القول بتعميم تقريبى اختزالى إن ثلثى المصريين دون الثلاثين عاما، ونصفهم دون العشرين ، بينما أن من يزيد على الخُمسين لا يزيد على الثُمن إلى العُشر ، فى حين لا تتجاوز فئات السن (+ ٦٠ سنة) نحو ٦,٢ ٪ من جملة السكان ، وهى نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع الغرب عموما .

تطور فئات السن العشرية

الفئة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
١٠-	٣٠,١	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,٢	٢٦,٤
١٠ – ١٩	١٨,٥	٢٠,٥	٢٠,٣	٢٠,٥	٢١,٧
٢٠ – ٢٩	١٨,٠	١٥,٥	١٦,٤	١٥,٢	١٥,١
٣٠ – ٣٩	١٤,٧	١٣,٥	١٤,١	١٤,٧	١٤,٠
٤٠ – ٤٩	٩,٠	٩,٠	٩,٢	١٠,١	١٠,٤
٥٠+	٩,٧	١٣,٧	١٢,٥	١٢,٣	١٢,٤

أما بحسب التصنيف الوظيفى ، فإن نسبة الصغار (– ١٥ سنة) كانت تتراوح حول ٣٨ – ٣٩ ٪ طوال الفترة ١٧ – ١٩٤٧ ، ثم ارتفعت إلى ٤٣٪ سنة ١٩٦٠ ثم إلى ٤٥ ٪ سنة ١٩٦٧ ، ثم عادت إلى ٣٩ ٪ سنة ١٩٨٣ . وسواء كانت هذه الزيادة الملموسة ثم النقص نتيجة دقة أو عدم دقة التسجيلات أو كانت حقيقية نتيجة لثبات معدل المواليد مع شدة انخفاض معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال ، ثم تزايد نسبة الزيادة الطبيعية ، فإن هذه وتلك جميعا من أعلى النسب فى العالم.

وكمقياس مقارن عريض أو كمؤشر نسبى عام ، يقدر البعض أنه فى مجتمع نام طبيعيا متوازن بيولوجيا تقترب أنسب نسب فئات السن الوظيفية الثلاث على الترتيب من المتوالية ٤٠ – ٥٠ – ١٠ . فبهذا المقياس يأتى المتوسط المصرى بالموجب تقليديا فى الشريحة الأولى أو السفلى، ولكنه يجئ بالسالب كثيرا أو قليلا فى الشريحة الثانية الوسطى ، بينما هو يتذبذب بلا تحديد نوعا حول معدله المثالى فى حالة الشريحة الثالثة أو العليا . وعلى سبيل المثال ، فإن نسبة فئات السن ١٥ – ٦٥ تبلغ نحو ٥٧٪ ، مقابل ٦٩٪ فى السويد أو ٦٧ فى فرنسا والولايات المتحدة .

تطور فئات السن الوظيفية

السنة	– ١٥	١٥ – ٥٠	+ ٥٠
١٩٠٧	٤١	٤٦	١٣
١٩٢٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٣٧	٣٩	٤٨	١٣
١٩٤٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٦٠	٤٢	٤٨	١٠
١٩٧٦	٤٥		
١٩٨٣	٣٩		

مؤشرات التغير

رغم هذا فإن التعدادات المتعاقبة تكشف عن مؤشرات ودلالات مؤكدة وإن طفيفة وبطيئة على تغير التركيب العمرى نحو المزيد من النضج . فبالرجوع إلى جدول فئات السن العشرية أولا ، لن تخطئ تطورا محققا فى نسبها المئوية عبر التعدادات .

فبينما انخفضت نسبة فئة السن الصغرى – ١٠ سنوات بانتظام واطراد من ٣٠,١٪ سنة ١٩٠٧ إلى ٢٦,٤٪ سنة ١٩٤٧ ، فإن الفئة التالية ١٠ – ١٩ سنة على العكس ارتفعت بثبات وإصرار من ١٨,٥٪ إلى ٢١,٧٪ على الترتيب . فيما عدا الفئة التالية ٢٠ – ٢٩ ، فإن كل الفئات التالية بعد ذلك من سن ٣٠ حتى النهاية تكاد تكون قد كسبت وزادت . فأما الاستثناء ، بل هو الشذوذ الوهمى فى الواقع ، والمركز فى الفئة (٢٠ – ٢٩) فإن مرده إخفاء الشبان لأنفسهم فى التعدادات فى سن التجنيد ، أو رفعهم لأعمارهم للافلات منه . ولعل هذا منعكس على نسبة الفئة التالية ٣٠ –٣٩ حيث تبدو مضطربة فى تطورها بعض الشئ من ١٤,٧ سنة ١٩٠٧ إلى ١٤٪ سنة ١٩٤٧ . أما

بعد ذلك فإن الايقاع الصاعد النظيم ما يلبث أن يعود من جديد مع الفئة التالية (٤٠ – ٤٩) حيث نمت من ٩٪ سنة ١٩٠٧ إلى ١٠.٤٪ سنة ١٩٤٧ . بالمثل فعلت بقية الفئات (+ ٥٠ سنة) ، حيث نمت هى الأخرى من ٩,٧٪ إلى ١٢.٤٪ .

إن الشعب المصرى «يكبر سنا» يوما عن يوم : أقل وأقل يموتون الآن فى سن مبكرة، وأكثر وأكثر يعيشون إلى أعمار متأخرة. وهرم السكان ، إن ظل فى جوهره مفلطحا جالسا القرفصاء كما قد نقول squat ، تضيق قاعدته وتتسع قمته بالتدريج نوعا ما . وإذا كان هذا يرجع فى الاساس إلى الانخفاض الطفيف فى معدل المواليد مع الانخفاض الشديد فى معدل الوفيات ، فإن لنا أن نتنبأ بأن هرم الأعمار سيتجه مستقبلا نحو قاعدة أضيق وأضيق وقمة وأوسع باطراد .

وبالفعل ، فلقد جاءت آخر التعدادات مصداقا لهذه النبوءة . فعلى أساس التقسيم الوظيفى لفئات السن ، كشف تعداد ١٩٧٦ عن اطراد التغير النسبى فى تركيب السكان العمرى ، وذلك بانتقال أو تحرك ملموس إلى حد معلوم فى توزيع نسبها المختلفة . فكما يوضح الجدول التالى ، فإن نسبة الصغار (– ١٢ سنة) قد نقصت فى ١٩٧٦ بضع وحدات عنها ١٩٦٠، بينما زادت بالقدر نفسه تقريبا نسبة الكبار (١٢ – ٦٥ سنة) ، وإن كانت فئة المسنين (+ ٦٥ سنة) قد قلت نوعا هى الأخرى . ولا جدال فى أن انخفاض نسبة الصغار هو انعكاس مباشر لانخفاض معدل المواليد فى السنوات الأخيرة .

السنة	– ١٢ سنة	١٢ – ٦٥ سنة	+ ٦٥ سنة
١٩٦٠	٣٥,٥	٦١,٠	٣,٥
١٩٧٦	٣١,٦	٦٥,٥	٢,٩

ويتأكد الاتجاه المستمر مرة أخرى بأرقام سنة ١٩٧٩ . فنسبة الأطفال (– ٤ سنوات) تبلغ ١٥,٦٪، والصغار(٥ – ١٤ سنة) ٢٤,١ ٪ إى أن نسبة الصغار (– ١٥ سنة) تجمع وحدها ٣٩,٧٪، مقابل ٤٥ ٪ سنة ١٩٧٦ . أما نسبة الكبار (١٥ – ٦٤ سنة) فتبلغ ٦٥,٧٪، بينما تظل نسبة الشيوخ (+ ٦٥ سنة) فى حدود ٣,٥ ٪ .

بالمثل فى سنة ١٩٨٣ ، إذ بلغت نسبة الصغار (– ١٥ سنة) نحو ٣٩ ٪ ، مقابل ٤ ٪ فقط للشيوخ (+ ٦٥ سنة). فجسم السكان الأساسى موزع الآن إذن بين الخمسين إلا قليلا للصغار (–١٥ سنة) وبين الثلثين إلا قليلا للكبار (١٥ – ٦٥ سنة) . وقد يتمم الصورة أن نضيف فى النهاية أن نسبة الشباب (– ٢٠ سنة) تؤلف وحدها نصف السكان بالضبط ، ٥٠,٤ ٪ .

خريطة الأعمار

لأن الهجرة من الريف إلى المدن انتخابية على أساس السن ، مثلما وجدناها على أساس الجنس أيضا ، فإن ميزان الأعمار أو التوازن السنى يختل ويختلف جغرافيا من مكان إلى آخر ، أساسا ما بين المدن الكبرى والريف الحقيقى . فلأن نسبة أكبر من الرجال البالغين فى سن الشباب والرجولة هم الذين يهاجرون من القرى إلى المدن ، فإن نسبتهم ترتفع فى المدن عموما والمدن الكبرى خصوصا والعاصمة بالأخص . بالمقابل تتخلف نسبة أكبر من فئات السن الهامشية وتبقى فى الريف وقراه ، شأنها فى ذلك شأن الاناث عموما ، فترتفع بها نسبة الصغار من جهة والشيوخ من الجهة الأخرى .

فمثلا فى سنة ١٩٤٧ ، إذا التقطنا تاريخا مبكرا نسبيا لسبر مدى غور الظاهرة وقدمها ، بلغت نسبة فئات السن ٢٠ – ٥٩ سنة نحو ٤٧,٥٪ فى محافظات المدن ، مقابل ٤٤,٨٪ فى مديريات الدلتا ، ٤٦٪ فى مديريات الصعيد . وعلى العكس ، من ذلك بلغت نسبة فئات السن(–٢٠) على الترتيب ٤٧,٤ ٪ ، ٤٩,١٪ ، ٤٦,٩٪ ، ونسب فئات السن(+٦٠) نحو ٤,٧ ٪ ، ٥,٩٪ ، ٦,٨٪ (١) .

على أن الصورة أوثق وأوقع بالطبع فى آخر التعدادات سنة ١٩٧٦ ، وإن كان هذا قد غير الأطوال العمرية للفئات الوظيفية الثلاث مما تتعذر معه المقارنة التطورية الدقيقة . فكما يتضح من الجدول الآتى عن النسب المئوية لتلك الفئات حسب الأقاليم الكبرى ، هناك تناسب عكسى مباشر بين الفئة الأولى (– ١٢ سنة) والثانية (١٢ – ٦٥ سنة) ، أو بين النهر الأول والثانى من الجدول .

---

(١) النص ، ص ١١٨ .

النسب المئوية لفئات السن الوظيفية حسب الأقاليم الكبرى سنة ١٩٧٦

المنطقة	– ١٢	١٢ – ٦٥	٦٥ +
المحافظات الحضرية	٢٧,٣	٧٠,٣	٢,٤
الدلتا	٣٢,٤	٦٤,٨	٢,٨
الصعيد	٣٣,٢	٦٣,٤	٣,٤
الحدود	٣٥,٦	٦١,٨	٢,٦
مصر	٣١,٦	٦٥,٤	٣,٠

فعلى حين تتدرج الأرقام تصاعديا فى النهر الأول ، تتدرج تنازليا فى النهر الثانى . فهى فى الأول ترتفع من ٢٧,٣٪ للمحافظات الحضرية ، إلى ٣٢,٤٪ للدلتا ، إلى ٣٣,٢٪ للصعيد ، إلى ٣٥,٦٪ لمحافظات الحدود . أما فى النهر الثانى فإن الأرقام تتحرك عكسيا، فتنخفض باطراد وتباعا من ٧٠,٣٪ للمحافظات الحضرية ، إلى ٦٤,٨٪ للدلتا ، إلى ٦٣,٤٪ للصعيد ، وأخيرا إلى ٦١,٨ ٪ لمحافظات الحدود .

يترتب على هذا أن المحافظات الحضرية هى وحدها التى تقل فيها نسبة الشريحة السفلى (–١٢ سنة) عن المعدل الوطنى وهو ٣١,٦٪ ، كما أنها وحدها كذلك التى تزيد فيها نسبة الشريحة الوسطى (١٢ – ٦٥ سنة) عن معدلها الوطنى وهو ٦٥,٤٪ . والفارق فى الحالتين يتراوح حول ٥وحدات بالموجب أو بالسالب ، وذلك لا شك فارق كبير .

وفى النتيجة المباشرة أو المترتبة تخرج المحافظات الحضرية فى جانب ومحافظات الحدود فى أقصى الجانب الآخر وهما طرفا النقيض فى كل مصر من حيث تركيب الأعمار . فبالأولى أقل نسبة فى البلد من الصغار (– ١٢ سنة) وأعلى نسبة من الكبار (١٢ – ٦٥ سنة) ، وبالثانية على العكس أكبر نسبة من الصغار وأقل نسبة من الكبار . وفيما بين النقيضين تتدرج الدلتا فالصعيد تباعا على هذا الترتيب .

ولا تفعل أرقام المحافظات تفصيلا سوى أن تزيد الصورة تأكيدا على وجه العموم ، وإن زادتها كذلك اضطرابا بأخطاء التسجيل العشوائية المفهومة والمتوقعة . فالمحافظات الحضرية القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس تقل فيها جميعا نسبة الصغار (– ١٢

سنة) لا عن المتوسط القومى فحسب (٣١,٦٪) ولكن أيضا عن علامة الثلاثين . ثم هى تصل إلى أدناها فى بورسعيد بالذات (٢٤,٤٪) ثم تتدرج تصاعديا الى القاهرة (٢٧,٢٪) الى الاسكندرية (٢٧,٦٪) ، إلى السويس (٢٩,٩٪) على هذا الترتيب .

وفى أربعتها ، على العكس ، فإن نسبة الكبار (١٢ – ٦٥ سنة) لا تزيد على المتوسط القومى كثيرا فحسب (٦٥,٤٪) ، ولكنها أيضا تناهز علامة السبعين ، واصلة فى ذلك إلى قمتها فى حالة بورسعيد أيضا بنسبة ٧٢,٩٪ وهى أعلى ما فى مصر جميعا . ثم منها تتدرج تنازليا إلى القاهرة (٧٠,٤ ٪) ، إلى الاسكندرية (٧٠٪) ، إلى السويس (٦٨٪) على هذا الترتيب .

الطريف أن الذى يحتل المرتبة الخامسة بعد هذه الرباعية الحضرية إنما هى سيناء فى مناطقها المحررة وقت التعداد ، حيث أعطت ٢٨,٩٪ للصغار ، ٦٩,٢٪ للكبار على أن دقة وصحة التسجيل فى ظل الظروف المضطربة مع جزئية الشريحة المحصاة قد تلقى بعض الشكوك على هذه النتائج .

وعلى أية حال فإن الأطرف أن الذى يحتل المرتبة السادسة بعد ذلك إنما هى محافظة البحر الأحمر ، حيث تعطى ٣٠,٣٪ للصغار ، ٦٧,٩ ٪ للكبار . ولعل هذا يرتبط بوظيفتها التعدينية والهجرة البالغة اليها .

وعند هذه النقطة على أية حال ، فإن بورسعيد ، لا القاهرة التى تليها فقط كالثانية مباشرة ، تبرز كصاحبة أقل نسبة من الصغار(– ١٢ سنة) وأعلى نسبة من الكبار (١٢ – ٦٥ سنة) .

على طرف النقيض من هذا تماما ، ربما إلى حد الشذوذ نسبيا ، يقف الوادى الجديد، فبه أعلى نسبة فى مصر من الصغار – ١٢ سنة حيث تسجل ٣٩,٢٪ ، وأقل نسبة من الكبار ١٢ – ٦٥ سنة حيث تسجل ٥٧,٢٪ تليها فى ذلك مباشرة محافظة مطروح بنسبة ٣٧,١٪ ، ٦١٪ على الترتيب .

بهذا فإن الوادى الجديد هو نقيض بور سعيد ، كما أن مطروح نقيض القاهرة والفارق بين أقصى النقيضين يتراوح أيضا حول ±٥ وحدات بالزيادة والنقص . أما إلى أى مدى تذهب مسئولية بورسعيد كمدينة مينائية ، وحرة الآن أيضا ، وظروف الوادى الجديد الخاصة كواحة تعمير واستصلاح وهجرة ، عن هذه الظاهرة ، وإلى أى مدى تذهب

مسئولية مسألة التسجيل وقصوره ، فلا سبيل إلى القطع هنا ، لا سيما فى ضوء ما تبديه حالتا سيناء والبحر الأحمر من نسبة منخفضة بشدة فى الصغار مرتفعة بشدة فى الكبار.

على أن جوهر الظاهرة أو النظرية سليم من حيث تأثير المدينة والمدنية على خفض نسبة الصغار ورفع نسبة الكبار ، مثلما يتجسد ويتأكد بالمقارنة بين محافظات المدن الكبرى الأربع فى جانب ومحافظات الأقاليم والريف بالدلتا والصعيد فى الجانب الآخر .

النسب المئوية لفئات السن الوظيفية حسب الأقاليم الكبرى سنة ١٩٧٦

المحافظة	– ١٢	١٣ – ٦٥	+ ٥٦
القاهرة	٢٧,٢	٧٠,٤	٢,٤
الاسكندرية	٢٧,٦	٧٠,٠	٢,٤
بورسعيد	٢٤,٤	٧٢,٩	٢,٧
الاسماعيلية	٣٢,١	٦٥,٦	٢,٣
السويس	٢٩,٩	٦٨,٠	٢,١
دمياط	٣٢,٧	٦٤,٦	٢,٧
الدقهلية	٣١,٩	٦٥,٤	٢,٧
الشرقية	٣٢,٩	٦٤,٣	٢,٨
القليوبية	٣٣,٥	٦٣,٨	٢,٧
الغربية	٣٠,٤	٦٦,٥	٣,١
كفر الشيخ	٣٣,٢	٦٤,٤	٢,٤
البحيرة	٣٣,٧	٦٤,٠	٢,٣
المنوفية	٣١,٥	٦٤,٢	٤,٣
الجيزة	٣٢,٥	٦٥,١	٢,٤
بنى سويف	٣٣,٣	٦٣,٢	٣,٥
الفيوم	٣٥,١	٦١,٢	٣,٧
المنيا	٣٣,٠	٣٦,٥	٣,٥
أسيوط	٣٣,٥	٦٢,٦	٣,٩
سوهاج	٣٣,١	٦٣,٠	٣,٩
قنا	٣٢,٥	٦٣,٦	٣,٩
أسوان	٣٢,٩	٦٣,٥	٣,٦
البحر الأحمر	٣٠,٣	٦٧,٩	١,٨
الوادى الجديد	٣٩,٢	٥٧,٢	٣,٦
مطروح	٣٧,١	٦١,٠	١,٩
سيناء (مناطق محررة)	٢٨,٩	٦٩,٢	١,٩
مصر	٣١,٦	٦٥,٤	٣,٠

الهرم فى الميزان

مهما يكن من أمر التطور التاريخى أو التوزيع الجغرافى لهرم السن على أية حال ، فإن الذى يعنينا ويتعين علينا هنا والآن فى الختام هو الحكم العام والتقييم الوظيفى لمثل هذا الهرم المصرى الصميم . والذى لا شك فيه هو أنه من أسف هرم «متخلف» أساسا بالمعنى المورفولوچى . فهو ، تطوريا ، يدل على مرحلة متخلفة من حيث الموقع والمحتوى ، من حيث الشكل والمضمون .

وبمزيد من التوضيح فإنه يقع نحو قرن وبعض قرن خلف مثيله فى الدول المتطورة كفرنسا وبريطانيا ، وإن لم تعد هذه من قبل فى أسعد الحالات والأوضاع سكانيا بالضرورة ، فكما يتضح من الجدول الآتى ، فلقد كانت نسب فئات السن المختلفة فى مصر سنة ١٩٤٧ مثلا تقارب تلك التى عرفتها فرنسا سنة ١٧٧٨ على سبيل المثال :

مقارنة تطورية بين النسب المئوية لفئات السن (١)

الدولة	السنة	– ١٩	٢٠ – ٥٩	٦٠ +
مصر	(١٩٤٧)	٤٨,١	٤٥,٩	٦,٠
فرنسا	(١٧٧٨)	٤٤,٠	٤٨,٩	٧,١
الهند	(١٩٣١)	٤٩,٠	٤٧,٠	٤,٠
تركيا	(١٩٣٥)	٤٨,٠	٤٥,٢	٦,٨
فرنسا	(١٩٣٦)	٣٠,٢	٥٥,١	١٤,٧
إنجلترا	(١٩٣٨)	٣٠,٠	٥٦,٨	١٣,٢

هكذا ، فى المحصلة ، نجد أن هرم أعمارنا المتخلف ، وإن بدا (بنمط شجرة الصنوبر المعروف fir-tree diagram) منتظما متناظرا بين الجانبين أى بين الذكور والاناث ، فإنه يبدو مختلا من أسفل إلى أعلى ، فهو ذو قاعدة عريضة جدا وقمة دقيقة حادة للغاية . وبالتالى فإن هرم السكان فى مصر أشبه بهرم مدرج شديد التفلطح ، على العكس منه فى أوروبا الغربية حيث يبدو أقرب نسبيا إلى المسلة إن لم نقل تجاوزا إلى الهرم المقلوب .

(1) Landry, Traité , p. 126 - 8 .

وآخرون يشبهون بسقف المسكن المنحدر فى المناطق المطيرة : فالهرم المصرى كسقف مسكن قليل الانحدار جدا low-pitched ، بينما الأوروبى كسقف حاد الانحدار جدا high - pitched ، كأنما هرم السكان يعكس فى الحالين طبيعة سقف المسكن فى بيئته الطبيعية الجافة والرطبة على الترتيب .

أما موضوعيا ، فإن هذا التركيب يعبر عن العبء المادى والاقتصادى الذى تلقيه كثرة الصغار على المجتمع عامة ومجتمع المنتجين خاصة والمنتجين الكبار بالأخص ، لا سيما إذا تذكرنا أن القطاع الأكبر من نصف المجتمع الأنثوى عندنا لا يعمل . فبينما تعانى المجتمعات الغربية من كثرة عدد المسنين ، تعانى مصر من كثرة عدد الصغار ، وإن كان من الانصاف أن نضيف أن هذا يكاد يعوض ذاك فى الحساب الصافى . كذلك فإن هذا يفسر جزئيا انخفاض حجم قوة العمل فى مصر نسبيا .

وهناك ، للدقة والانصاف ، تحسن وارتفاع ملحوظ فى نسبة القوة العاملة أو المنتجة من السكان عموما ، إلا أنها ما تزال دون الثلث : نحو ١١,٥٤٣,٠٠٠ من ٣٦,٦٥٦,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٦ . ثم إن تلك النسبة بدورها معظمها بالطبع من الذكور الذين يعملون الآن بنسبة النصف منهم تقريبا ، مقابل العُشر فقط للاناث . هذا مع ملاحظة أن نسبة العاملين المنتجين من الاناث تزيد نوعا فى المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى عنها فى الأقاليم والريف ، وفى أقاليم الدلتا عنها فى أقاليم الصعيد ، وفى هذه عن مناطق الحدود بالمقابل ، تزيد نسبة البطالة قليلا بين الذكور فى محافظات المدن الكبرى عنها فى محافظات الأقاليم والأرياف

تطـــور النســـبة المئـــوية
لأصحاب النشاط الاقتصادى من السكان
(٦ سنوات فأكثر)

السنة	الذكور	الاناث	المجموع
١٩٦٠	٥٥,١	٤,٨	٣٠,١
١٩٧٦	٥٢,٩	٩,٢	٣١,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

توزيع النسب المئوية لأصحاب النشاط الاقتصادى من السكان
(٦ سنوات فأكثر) سنة ١٩٧٦

المحافظات	الذكور	الاناث	المجموع
المحافظات الحضرية	٥٠,٧	١٠,٨	٣١,٣
محافظات الدلتا	٣٥,٢	١٠,٢	٣٢,١
محافظات الصعيد	٥٣,٧	٧,٣	٣٠,٩
محافظات الحدود	٥٥,٧	٢,٣	٣٠,٦

نحو ثلثى المجتمع إذن يقع خارج الانتاج ، ومن ثم على عاتقه ، إذ هم عليه «عيال» ذلك أنه كلما انخفضت نسبة القوى العاملة المنتجة ، كلما ارتفعت نسبة « الاعالة أو العيالة dependency» ، أى نسبة الصغار (– ١٥ سنة) إلى الكبار (١٥ – ٦٠ سنة) . ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغت هذه النسبة ٧ لكل ١٠ ، ارتفعت إلى ٨,٣ لكل ١٠ سنة ١٩٦٠. وفى سنة ١٩٧٦ بلغت نسبة الصغار – ١٢ سنة إلى الكبار ١٢ – ٦٥ سنة ٤,٨ لكل ١٠ تقريبا .

هذه النسبة العالية تترجم عمليا ، بالطبع ، إلى إنفاقات عديدة من التعليم والتغذية والخدمات الاجتماعية .. إلخ . والمنتظر مع انخفاض المواليد والوفيات واستطالة متوسط العمر وأمل الحياة أن يتعدل هذا التركيب نحو قدر أكبر من التوازن والاعتدال .

وأخيرا ، وفى الاطار العالمى ، فإن الجدول الآتى يلخص موقع مصر السكانى بصورة عريضة . ومجمل ترجمتها ببساطة هى أن مصر سكانيا مازالت أقرب إلى الدول المتخلفة عالية التزايد الطبيعى ، فتية السكان / قصيرة العمر أو بالأدق أمل العمر ، فقيرة الدخل أولا وآخرا .

	مصر	العالم
معدل زيادة السكان السنوى	٢,٣–٢,٤٪	١,٨٪
نسبة السكان – ١٤ سنة	٤١٪	٣٦٪
متوسط العمر بالسنة	٥٢	٥٩

كثافة السكان

لا تكاد فكرة «مصر» تنفصل عن فكرة «السكان» ، بل توشك فكرة مصر أن تكون سكانا قبل أن تكون أرضا ! فقلما ترد فكرة مصر على الذهن إلا وتقفز إليه صورة الملايين الضاغطة المتكاثرة والكثافة الثرية الساحقة ، مثلما تقفز إلى العين فى اللاندسكيب الطبيعى نفسه صورة العنصر البشرى الحتمى لا يكاد يخلو منه ركن مهما نأى . أو كما يضعها بحق شارل عيسوى «فى وادى النيل من المستحيل حرفيا أن تكون خارج نطاق رؤية البشر »(١) .

أجل ، أن مصر «سكان » قبل أى شئ آخر ، والمحصول البشرى هو أقدم وأكبر محصول مصرى ، وشخصية مصر لا تتصور ولا يمكن أن تفهم خارج هذا الاطار . وإذا كانت الكثافة هى التعبير النهائى المجسد والتجسيد الحى لهذا الانتاج البشرى الغزير ، فإن الكثافة بهذا تعد «تضاريس السكان » ، حيث السكان بدورها «غلاف » آخر من أغلفة الأرض العديدة ، قل «الغلاف السكانى demosphere» ، مثله فى هذا مثل الغلاف الأرضى نفسه من تحته .

والواقع أن السكان عندنا لم تعد عاملا جغرافيا فحسب geog. agent, factor، ولكنها غدت من قبل عنصرا جغرافيا بكل معنى الكلمة geog. element. فالغلاف البشرى فى مصر لا يقل سمكا ولا ثقلا ولا أصالة أيضا عن الغلاف الأرضى من تحته . إن السكان فى مصر هى ، بكل وضوح ، البعد الرابع للمكان ، أو فلنقل «البعد الخامس» بعد الزمان ، ومصر ، التى كانت دائما «تعبيرا سياسيا» مثلما هى «تعبير جغرافى » ، يمكن بسهولة تامة . أن تعد أيضا « تعبيرا ديموغرافيا » .

لا ، وليس هذا بالأمر الطارئ أو الظاهرة المستحدثة ، وإنما هو قديم قدم مصر والتاريخ المصرى ، النقوش والرسوم الفرعونية فى القدم ، مثلا ، يسـودها العنصر البشرى دائما ، وتموج وتعج بالغرس البشرى بالتداخل والتشابك مع الغرس الزراعى ، وبالاختصار ، التصوير الفرعونى هو بلغة الفن مزيج حتمى من اللاندسـكيب والطبيعة الميتة ومن الإنسان الحى والبورتريه المنثور .

(1) p. 157 .

أما العرب فلا نقوش بالطبع ولا تصاوير ، وإنما نصوص . فمصر ، عند مروان بن محمد ، «أكثر بلاد الأرض مالا وخيرا ورجالا » (١) ، « والمدن والقرى بضفتيه (يقصد النيل) منتظمة ، وليس فى المعمور مثلها ، ولا يعلم نهر يزدرع عليه ما يزدرع على النيل » كما يضيف ابن بطوطة موضحا شارحا (٢) هذا بينما يلخص المسعودى الصورة كلها فى جملة مكثفة جامعة حيث يقول «مصر من سادات القرى ورؤساء المدن » (٣) .

توسع رأسى

آلية السلم الصاعد

وحقيقة الحقائق ، الحقيقة المفتاح ، فى فهم كثافتنا ، كمحصلة ونتج نهائى لنمو السكان ، هى أنها مثله « توسع رأسى » لا أفقى ، كثافة تراكمية طباقية لا توسعية أو انتشارية كما قد نقول ، فلأن المعمور المصرى نفسه محدد ثابت لا يكاد يتوسع ، رغم بعض التوسع الموضعى فى رقعة المزروع المنتج فعلا داخله ، فإن زيادة السكان المطردة عدديا تترجم مساحيا إلى كثافة تتصاعد باستمرار إلى أعلى كأنها طبقات تكدس بعضها فوق بعض عموديا .

إن السكان حبيسة الوادى ، والوادى حبيس الصحـــراء . الوادى أصبح بمثــابة قالب حـديدى لا فكاك منه procrustean bed ، والسكان أصبحت « مصــندقة emboitée » ولا نقــول « معلبة bottled up » داخل الوادى ، الذى كاد من ثم يتحول برمته من زجاجة مغلقة إلى عنق زجاجة مختنقة مثلما هى مسدودة .

والنتيجة الحتمية أن التعدادات السكانية المتعاقبة لا تفعل سوى أن ترفع الكثافة بصورة آلية من عقد إلى عقد إلى أن تبلغ مستواها الخطير الراهن . وهكذا مرة أخرى ، على المستوى الديموغرافى ، بعد الطبيعى والمائى والزراعى والاقتصـــادى .. إلخ نجــد مصــر جوهريا كثافة لا مساحة .

---

(١) ذكرته نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ١٢٠ .

(٢) رحلة ابن بطوطة ، طبع القاهرة ، ١٩١١ ، ص ١٤٣ .

(٣) المسعودى ، مروج ، جـ ١ ، ص ١٤٤ .

فى الوقت نفسه فإن التعدادات المتتابعة تترجم أو تنقل نطاقات الكثافة المتفاوتة داخل المعمور من فئات أو مراتب الكثافة الخفيفة إلى المتوسطة إلى الثقيلة دوريا على التتابع . فما يعد نطاق كثافة مخلخلة فى سنة ١٩٠٧ مثلا كشمال الدلتا يصبح فى سنة ١٩٧٧ أكثف مما كان يعد نطاق كثافة مكتظة وقتذاك كجنوب الدلتا وما كان يعد شديد الكثافة فى ١٩٠٧ قد لا يعدو بمستويات ١٩٧٧ أن يكون منخفض الكثافة . وهكذا ، عملية «تصعيد أو ترقية upgrading» شاملة فى نطاقات الكثافة ، كأنها السـلم الصاعد الآلى escalator . وتلك بالدقة ولكن ببساطة قصة تطور خريطة توزيع كثافة السكان فى مصر منذ بدأت التعدادات إلى الآن .

عن الكثافة الحسابية

وقبل أن ننظر فى الصيغة الرقمية لتطور كثافتنا الساحقة هذه ، فنصرف النظر منذ البداية عن الكثافة الحسابية arithmetic ، أو فلنلق عليها نظرة خاطفة - سيان - فهذا النوع من الكثافة ، الذى ينسب السكان إلى المساحة المطلقة أى مساحة الدولة ، لا يصلح ولا يصح لبلد كمصر يمثل المعمور منها بالكاد ٣,٥٪ أو $\frac{١}{٣٠}$ من مساحة الدولة واللامعمور ٩٦,٥ ٪ أو $\frac{٢٩}{٣٠}$. فبالكثافة الحسابية لن نخرج إلا بصورة محض تجريدية وهمية لا معنى لها تقريبا . فمثلا فى سنة ١٩٧٨ بلغت تلك الكثافة ٤٠ فى الكيلو المربع بالضبط (٤٠ مليون نسمة فى مليون كيلومتر مربع بالضبط) أو نحو ٩٥ نسمة فى الميل المربع . وفى سنة ١٩٨٣ حين بلغ السكان ٤٦ مليونا ، ارتفع الرقم إلى ٤٦ فى الكيلو المربع أو نحو ١٠٩ فى الميل المربع .

وإذا كان لنا من تعليق عابر على هذه الأرقام ، فكل ما يمكن أن يقال هو أنها ، أولا ، ليست بعيدة كل البعد عن متوسط كثافة سكان العالم كله كوحـدة ، والذى لا يزيد الآن إلا قليلا على ٣٠ نسمة فى الكيلو المربع أو عن ٧٠ فى الميل . الملاحظة الثانية أن هذا الرقم أو ذاك لا يعدو بدوره $\frac{١}{٣٠}$ من كثافة مصر الحقيقية فى الوادى ، أى « الكثافة الفيـزيولوجية physiological » التى تنسب السـكان إلى المسـاحة المنتجة أو المفيـدة أو المأهولة وحدها ، أى المعمور وحده باختصار .

تفسير هذا كله ، بالطبع ، هو جغرافية مصر الخاصة جدا كواحة صحراوية ضئيلة المساحة وكنواة مضغوطة من المعمور داخل شرنقة ضخمة من اللامعمور . فالسكان فى مصر تكاد ترادف الوادى ، بينما تكاد الصحارى تكون فراغا سكانيا ورغم أن أرقام السنوات الأخيرة قفزت بعدد سكان صحارينا إلى ما فوق المليون ، فبحسب آخر تعداد كان المجموع لا يعدو على أكثر أو بكثير من التجاوز نصف المليون نسمة ، مبعثرة هنا وهناك بصورة مشتتة أو مركزة ، ولكنها فى النهاية مجرد كسر مئوى أو أقل من جسم مصر السكانى . ذلك ودون أن ننسى أن نسبة مساهمة الصحراء فى اقتصادنا القومى - البترول والمعادن أساسا - تعادل نسبة سكانها أضعاف الأضعاف .

وكمجرد مثال ، فلنذكر أن محافظة مثل جنوب سيناء ، وهى تشمل شبه الجزيرة جنوب خط من رأس الخليج إلى رأس الخليج تقريبا ومساحتها ٢٨٤١١ كم٢ أى أكبر بكثير من المساحة الدلتا ، كل عدد سكانها اليوم ١٢ ألفا (تعداد سيناء الخاص سنة ١٩٨٢) ، أى مالا يعدو أو يعدل سكان قرية مصرية متوسطة فى الوادى . هذا بينما أن سيناء كلها بمحافظتيها وكل مساحتها البالغة ٣ أمثال الدلتا وبكل سكانها البالغة ١٦٧ ألفا لا تعدو بدورها مدينة مصرية متوسطة فى الوادى . ومثل هذا يقال عن الصحراء الشرقية والغربية . إلخ ، والكل يمكن بسهولة تامة ضغط جميع سكانه فى أحد أكبر أحياء القاهرة مثل الشرابية أو المطرية أو الساحل ، أو فى الاسكندرية كالرمل أو محرم بك .

تطور كثافة السكان فى الوادى والصحارى

السنة	سكان مصر	سكان الوادى		سكان الوادى	
		العدد	٪	العدد	٪
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٠٠٠	١٥,٨٢٢,٠٠٠	٩٩,٣	١٥,٨٢٢,٠٠٠	٩٩,٣
١٩٤٧	١٩,٠٢١,٠٠٠	١٨,٨٠٥,٠٠٠	٩٨,٨	١٨,٨٠٥,٠٠٠	٩٨,٨
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٣٧,٨٤٥,٠٠٠	٩٩,٠	٣٧,٨٤٥,٠٠٠	٩٩,٠
١٩٧٦ (١)	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٣٧,٨١٩,٠٠٠	٨٩,٩	٣٧,٨١٩,٠٠٠	٨٩,٩
١٩٨١	٤٣,٢٦٣,٠٠٠	٤٢,١٣٢,٠٠٠	٩٦,٢	٤٢,١٣٢,٠٠٠	٩٦,٢

(١) تقدير آخر .

كثافة الوادى أو وادى الكثافة

فإذا ما عدنا إلى الوادى باعتباره كل شئ تقريبا فى السكان ، فثمة مشكلة منهجية لابد من حسمها أولا وهى مشكلة تحديد مساحة المعمور . ففى التحديد الجغرافى الشائع أو السائد عمليا وإحصائيا ، كان المعمور المصرى يوضع تقليديا عند رقم ٣٥ ألف كيلو متر مربع أو نحو ١٣ ألف ميل . غير أن جهاز التعبئة والاحصاء رفعه منذ بضع سنين من ٣٥,٥٨٠ كم^2 إلى ٥٥,٠٣٩ كم^2، أى بزيادة الثلثين إلا قليلا ، وذلك لاستيعاب الاضافات الجديدة إلى المساحة المزروعة والمأهولة وأراضى الاستصلاح والتوسع الزراعى .. إلخ .

على أن هذا التعديل ، إن لم يكن نتيجة إحصائية شبه مضللة مبنية على مقدمة جغرافية نصف خاطئة غير مبررة عمليا ، فإنه بالتأكيد مبالغ فيه للغاية . إذ أن كل مناطق الاضافات الجديدة لم تكن غير مأهولة من قبل تماما ، كما أن الاضافات الجديدة الحقيقية لا تعدو بضع مئات من الكيلو مترات .

من ناحية أخرى ، وكحل وسط ، يصنف البعض القاعدة الأرضية لسكاننا إلى عنصرين هما المزروع والمعمور ، فالأول مسطح زراعى مباشر ، ومساحته بهذه الصفة نحو ٢٦ ألف كيلو متر مربع ، والثانى مسطح سكانى لنشاطات واستعمالات مختلفة غير زراعية ، ويقدر بهذه الصفة بنحو ١٤ ألف كيلو متر مربع . فيكون مجموع قاعدتنا الأرضية – السكانية أو القاعدة الديموجغرافية نحو ٤٠ ألف كيلو متر مربع .

وإذا كان لنا الآن أن نتقدم لدراسة كثافتنا بالتفصيل ، فلكى تصح المقارنة لنتتبع أولا تطور تلك الكثافة على أساس موحد هو الأساس القديم ٣٥ ألف كيلو ثم نتبعه بالتطور على الأسس الثلاثة المطروحة ، كما يفعل الجدولان التاليان .

الايقاع التصاعدى المطرد بلا انقطاع وبمعدل أشبه بالربح المركب يسود كلا الجدولين على حد سواء ، حتى بغض النظر عن اختلاف المساحات القاعدية المتخذة أساسا للحساب . فمن ٣٢٢ فى بداية القرن سنة ١٩٠٧ ، انتهت الكثافة اليوم سنة ١٩٨٣ إلى نحو ١٣٠٠ ، أى قفزت من ثلث الألف إلى الألف وثلث الألف ، يعنى بزيادة ١٠٠٠ نسمة فى كل كيلو أو نحو ثلاثة أمثال الأصل ، واصلة بذلك إلى أربعة أمثاله فى ثلاثة أرباع قرن تقريبا .

تطور الكثافة
على الأساس الموحد (كم٢)

السنة	عدد السكان	الكثافة	ملاحظات
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٠٠	١٩٤	ربما دون الحقيقة كالتعداد نفسه .
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٢٧٧	
١٩٠٧	١١٢,٢٨٧,٠٠٠	٣٢٢	٩٤٠ على أساس ١٢٠٠٠ كم (ليونز) (١)
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٣٦٤	
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	٤١٠	٣٦٠ فى لوران (٢)
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	٤٦٦	
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٥٤٦	ربما فوق الحقيقة كالتعداد نفسه
١٩٥٢	٢١,٤٣٧,٠٠٠	٥٩٣	٢١٥٠ فى الميل (فينش وتروورتا) (٣)
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٧٣٦	
١٩٦٦	٣٠,٠٧١,٠٠٠	٨٤٥	
١٩٧٣	٣٥,١٧٥,٠٠٠	١٠٠٥	علامة الألف وضعف سنة ١٩٣٧
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	١١٠٠	
١٩٧٨	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٤٣	
١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	١٢٠٠	ثلاثة أمثال سنة ١٩٢٧
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠	
١٩٩٠	٥٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤٥٠	
٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	علامة الألفين وضعف سنة ١٩٧٣ وعشرة أمثال سنة ١٨٨٢

(1) Lyons, in : Baedeker , loc. cit .
(2) Lorin, p. 67 .
(3) Elements of geography , p. 511 .

تطور الكثافة على أساس المساحات المختلفة (كم ٢)

السنة	عدد السكان	المساحة ٣٥ ألفا	المساحة ٤٠ ألفا	المساحة ٥٥ ألفا
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	١١٠٠	٩٥٥	٦٩٠
١٩٧٨	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٤٣	١٠٠٠	٧٢٧
١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	١٢٠٠	١٠٤٥	٧٦٠
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠	١١٥٠	٨٣٦
١٩٩٠		١٤٥٠		
٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٥٠	١٢٧٣

وفيما بين ١٩٢٧ ، ١٩٦٦ ، أى فى الأربعين سنة الوسطى ، تضاعفت الكثافة بالتمام فارتفعت من ٤١٠ إلى ٨٤٥ نسمة فى الكيلو متر . ثم عادت فضاعفت نفسها مرة أخرى فى الثلاثين سنة الأخيرة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦ ، أى فى فترة أقل ، أى بمعدل أسرع ، حيث ارتفعت من ٥٤٥ إلى ١١٠٠ ، وطوال الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩٧٦ زادت الكثافة بمعدل ١١ نسمة كل عام فى المتوسط ، بينما بلغ هذا المعدل فى النصف الأخير منها من ١٩٤٧ حتى ١٩٧٦ أكثر من ١٨ نسمة ، دلالة أخرى على تسارع عملية التكثيف . ومرة ثالثة تضاعفت الكثافة تقريبا أو إلا قليلا فى فترة أقصر وذلك بين سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٨٣ ، حيث ارتفعت من ٧٣٦ إلى نحو ١٣٠٠ ، أى بمعدل زيادة سنوى أكبر وأكبر وهو نحو ٢٤,٥ فى الكيلو المربع .

أخيرا فإذا كانت الكثافة قد سجلت علامة الألف فى الكيلو متر لأول مرة حوالى سنة ١٩٧٠ ، أو ما يعادل ٢٥٠٠ فى الميل المربع ، فإنها إذ تتجاوزها الآن إلى ١٣٠٠ فى الكيلو فقد قاربت علامة الثلاثة آلاف فى الميل . هذا بينما يُقدر أن تصل إلى علامة الألفين فى الكيلو سنة ٢٠٠٠ ، أى بالتضاعف على سنة ١٩٧٠ أو فى ٣٠ سنة أخرى ، أو أكثر من ١٠ أمثال ما بدأ به التعداد سنة ١٨٨٢ أى فى قرنين تقريبا .

الأكثف أو من الأكثف ؟

أرقام نادرة يقينا بأى مقياس . وحتى مع ذلك فإنها أدنى من الحقيقة . ذلك أنها منسوبة إلى المعمور النظرى المطلق لا الحقيقى الفعال ، أو قل إلى المعمور لا المزروع الذى هو أقل بكثير . ولما كان هذا هو الستة ملايين فدان ونيفا (أو إلا نيفا) ، فإنه يعادل ولايعدو ٢٥,٥ ألف كم٢ . ولهـذا فإن الكثافات المحسـوبة على الأساس الشائع ٣٥ ألف كم٢ غير حقيقة إلى حد ما ، أو على الأقل بالنسبة للجزء الأكبر من صلب غطاء الكثافة (ودعك تماما من الأسس الأخرى الواردة بالجدول سواء بالنقص أو الزيادة ، فإنها إحصائية أكثر منها جغرافية) . وعلى هذا الأساس التصحيحى فإن الكثافة الحقيقية سنة ١٩٨٣ ترتفع من ١٣٠٠ فى الكم٢ إلى ١٨٤٠ ، أو ما يعادل نحو ٤٤٠٠ فى الميل المربع .

كثافة ساحقة ecrasnte بكل معنى الكلمة ، إذ أنها تعنى معدلات لا تكاد تُعرف فى أكثف المجتمعات الصناعية ، بل نوشك مجازا أن نقول إن هذه معدلات كثافة مدن لا دول، أو قل كثافة ضواح لا ريف ، وإن مصر وإن لم تزل أقرب إلى القرية الطويلة وطفيفا فإنها أقرب إلى المدينة المخلخلة كثافة . ولكن لعله ليس غريبا تماما أن تتحول مصر كثافة إلى أشباه المدن وهى التى تحولت زراعتها من قبل إلى شبه فلاحة بساتين . ومن الواضح فى النهاية أن الغطاء البشرى فى مصر يؤلف إرسابة سميكة لا تكاد تتكرر على رقعة مماثلة فى العالم .

أنقول إذن إن مصر أكثف بلد فى العالم سكانا ؟ أرقام الكثافة المصرية فى بعض التعدادات الماضية كانت تقل بوضوح عنها فى كثير من البلاد الأخرى . مثلا فى سنة ١٩٤٧ كانت كثافتنا ٥٤٥ فى الكيلو متر المربع ، بينما كانت ٩٩٣ فى اليابان ، ٨٠٢ فى هولندا ، ٨٠٠ فى بريطانيا ، ٧٧٢ فى سويسرا ، ٦٤٠ فى بلچيكا . وحوالى سنة ١٩٥٠ كانت كثافة مصر فى الميل المربع ٢١٥٠ فقط ، أى مثل بلچيكا . ولكن مقابل ٣٥٠٠ فى اليابان . ومع ذلك فقد كان المألوف أن نردد المقولة التقليدية من أن مصر من أكثف بلاد العالم أو لا مثيل لها فى الكثافة والاكتظاظ . ولعل المقصود بالتحديد بين الدول الزراعية ، إذ لا شك فى هذه الحالة أن مصر أكثفها إطلاقا .

ولكن على أية حـال فلأن فى فكرة كثافة السكان أصلا عنصرا تحكميا إلى حد ما، arbitray هو انتخاب المساحة ذات المعنى التى سوف تنسب إليها ، فإن المقارنة عادة

ليست دقيقة صارمة ولا متكافئة إن لم تكن مضللة أحيانا ، والحكم اليقينى القاطع شبه مستحيل عمليا (والأمر هنا يشبه أيضا مشكلة تحديد عدد سكان المدن الكبرى المحيرة والتى لا تقل خداعا) .

ولسوف يظل من السهل دائما أن نعين رقعا أو نجتزئ بقعا صغيرة منتشرة فى العالم تزيد فيها الكثافة كثيرا أو كثيرا جدا عن المتوسط المصرى ، ولكن ربما لا توجد مساحة كمساحة مصر، أو لم تعد فى العالم ٣٥ ألف كيلو متر مربع ، وتحمل ٤٦ مليونا من البشر، حتى فى أى شريحة من الصين أو جاوة ربما ، أو ربما فقط باستثناء أقاليم المدن الميجالوبوليس الكبرى وحدها فى العالم .

على أنه سوف يبقى من الصحيح دائما فى النهاية أن مصر من أى منظور وبأى مقياس من أكثف بلاد العالم سكانا ، إن لم تكن أكثفها على الأرجح كما ذهب شارل عيسوى (١) وغيره كثيرون . وعلى أية حال فلا غرابة كثيرا - أليس كذلك ؟ - فى أن تكون أكثر دول العالم الصحراوية ، ولكن أيضا أكثرها نهرية ، هى فى النتيجة أكثرها كثافة .

وأيا ما كان ، فإن لنا على الأقل أن نقرر باطمئنان أن مصر ، إن لم تكن أقدم و أكثف واحة فى التاريخ ، واحة طولها شهر وعرضها عشر ، فإنها بيقين أطول وأضخم وأكثف واحة فى إفريقيا . والطريف هنا ، مثلما وجدنا علاقة تناسب معينة بين حجم سكان مصر وسكان إفريقيا فى الفترة الحديثة ، أن هناك علاقة تناسب مناظرة بين مساحة وكثافة كل منهما أيضا .

فبمساحتها المليونية المأثورة ، تمثل مصر ٣,٣٪ أو ١ على ٣٠ من مساحة القارة البالغة ٣٠ مليون كيلو متر بالضبط . وبدوره فإن المعمور المصرى بمساحته المعهودة ٣٥٠٠٠ كم٢ ، أو المزروع المصرى البالغ ٣٠٠٠٠ كم٢ ، لا يعدو نفس النسبة من المساحة السياسية أى ١ على ٣٠ تقريبا . وبالتالى فإن المعمور المصرى لا يعدو ١ على ٩٠٠ من مساحة إفريقيا ككل .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك فإن كثافة مصر الفائقة تعوض وزيادة عن مساحتها الدقيقة . فلأن مصر عُشر إفريقيا سكانا ، وكثافتها الحسابية زهاء ضعف إلى ثلاثة أمثال كثافة القارة ، فإن كثافة مصر الفيزيولوجية تعادل كثافة القارة الحسابية زهاء ٧٥-٩٠ مرة . ولك أن تقول بالتقريب أو قريبا إن مساحة المعمور المصرى جزء من ألف جزء من مساحة القارة الأم ، ولكن كثافته الخاصة هى مثل كثافتها العامة نحو مائة مرة . ولعل هذا ما ينقلنا بصفة مباشرة إلى المستقبل .

(1) p. 48.

البند	مصر	إفريقيا
المساحة بالكم٢	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
المعمور بالكم٢	٣٥,٠٠٠	؟
عدد السكان ١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	٤٧٧,٦٠٠,٠٠٠
الكثافة الحسابية	٤١,٨	١٥,٩
الكثافة الفيزيولوجية	١١٩٥	؟

عن سنة ٢٠٠٠ ، فإذا كانت تقديرات السكان تتراوح بين ٧٢,٦٦ مليونا ، قل بمتوسط ٧٠ مليونا ، فإن الكثافة على هذا الأساس وفى حدود الوادى الحالية سترتفع إلى ٢٠٠٠ نسمة فى الكيلو المربع ، أى نحو ٥٠٠٠ فى الميل المربع ! وعدا أن من الصعب بهذا الشكل أن نتصور بلدا على وجه الأرض أكثف من مصر القرن الحادى والعشرين ، فلا يمكن أن يكون لهذا الرقم المفزع من معنى سوى أن الكثافة إذا لم تنفجر خارج الوادى إلى الصحراء ، فلا معدى عن أن تنفجر على نفسها من الداخل ، وهو انفجار لا يمكن إلا أن يكون مدمرا .

وهنا ، مرة أخرى ، تبرز الصحراء كصمام الأمن الأخير بل المجال الحيوى الوحيد . وهاهنا ، مرة أخرى ، تبدو الصحراء الغربية بالدقة وهى أمل المستقبل فى أكثر من معنى، عمرانيا كما هى معدنيا ، وسكانيا كما هى اقتصاديا . ومن هنا ، أخيرا ، انبثقت مؤخرا شعارات «الخروج من الوادى» و «غزو الصحراء» وسياسات «نقل الكثافة السكانية» إليها و «إنشاء المدن الجديدة» بها .. إلخ .

دواعى الكثافة وضوابطها

من نافلة القول إن الكثافة إنما تعكس قوى النمو السكانى ومعدل المواليد فى الدرجة الأولى : هذه السبب الاجتماعى وهذه النتيجة الجغرافية ، هذه الظاهرة البشرية وهذه الترجمة المكانية . كثافة السكان ، يعنى ، هى بالأساس بصمة أصابع معدل المواليد بصفة خاصة على وجه الأرض بصفة عامة . وهذا مفتاح القضية كلها ، يفسر تكييفها الأساسى ، ويحدد تشخيصها الجوهرى .

الأرض والماء

أما بعد هذا فإن الواقع أن كل شئ فى مصر يدعو إلى الكثافة ويكاد يحض عليها المساحة الضيقة ، التربة الخصبة ، زراعة الرى ، اقتصاد القطن ، فضلا عن النظم والتقاليد الاجتماعية ... إلخ فأولا ، وحتى لا ننسى ، هناك تربة مصر الخصيبة بغرينها المتجدد وزراعتها الدائمة المستديمة ، فذلك هو الأساس المادى الصلب لكثافة سكاننا النادرة . فمن الواضح أن كثافة السكان تزيد باطراد مع خصوبة التربة . مثلا ، قدر فى الثلاثينيات أن كل زيادة فى الخصوبة ترفع العائد من الفدان بما قيمته جنيهان فى السنة فى منطقة ما ، ترفع كثافة السكان بها بمعدل شخص واحد . (١)

بالمثل الماء فمصر ، هذا المجتمع الهيدرولوچى النموذجى ، مثال نادر حقا للعلاقة الحميمة بين نمو السكان وزيادة الماء . والمعادلة ببساطة هى : كثافة الماء : كثافة الزراعة : كثافة السكان . وعلى سبيل المثال مرة أخرى ، فلقد قدر فى الثلاثينيات أيضا أن كل زيادة فى كمية مياه الرى ترفع الانتاجية بما قيمته ١٠ دولارات ، تؤدى إلى زيادة السكان بمعدل شخص واحد . (٢).

أما فى الوقت الحالى فلقد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن ننسب عدد السكان إلى حجم موارد المياه المتاحة لكى نقارن بين كثافة السكان - الأرض وبين كثافة السكان - الماء ومدى العلاقة بينهما ، فلما كانت الموارد المائية الحالية نحو ٥٥ - ٦٠ مليار متر مكعب سنويا ، وكان السكان ٤٦ مليونا (سنة ١٩٨٣) ، فإن هناك نحو ١٢٠٠ - ١٣٠٠ متر مكعب من الماء لكل نسمة، مقابل نحو ٧٦٠ مترا مربعا من الأرض على أساس أن مساحة المعمور هى ٣٥ ألف كم٢ ، أو نحو ١٢٠٠ متر مربع على أساس أن المساحة ٥٥ ألف كم٢ . أى أن كل مصرى يخصه الآن نحو ٧٦٠ أو ١٢٠٠ متر مربع من الأرض ، ١٢٠٠ - ١٣٠٠ متر مكعب من الماء يعيش عليها .

(1) J. I. Craig , "statistics" , E. C., Jan. - Fev . 1935 , p. 144 .
(2) I. Bowman , The pioneer fringe, p. 43 .

زراعة الرى .. ولكن

ومن المحقق بعد هذا أن زراعة الرى تستدعى كثافة من السكان غير عادية مثلما تمكن لها . ولكنه هو الرى الدائم بالدقة والتحديد الذى صنع ويصنع الفارق الحقيقى . فالزراعة فى ظل الرى الحوضى تساوى كما لو كانت مصر «ممطرة» شتاء فقط (رغم أصل المطر الصيفى) . ولكن بالرى الدائم أصبحت مصر كما لو كانت ممطرة طوال العام صيفا وشتاء ، أى فى حكم البلاد الدائمة المطر ، وبالتالى الدائمة الزراعة .

من هنا جاء الرى الدائم بمثابة مضاعف للمساحة الزراعية فى ضربة واحدة ، وبالتالى ضرب إمكانيات الكثافة فى اثنين مرة واحدة : إلى طبقة أو طابق «السكان الشتوية» أضاف طبقة أو طابق «سكان صيفية» ، وعلى فرشة السكان القديمة ألقى فرشة سكان جديدة لاتقل سمكا أو كثافة إن لم تزد . لقد أضاف الرى الدائم رأسيا «مصرا جديدة» فوق مصر القديمة ، وبالتالى خلق «مصرين» سكانيا بدل مصر الواحدة .

زراعة الرى ، مع ذلك ، ليست وحدها المسئولة عن كثافتنا الساحقة المفرطة . فمثلها فى الولايات المتحدة ، كمايلاحظ بومان بحق ، لم يخلق مثل هذه الكثافة (١).

وإنما يكمن الضابط الأخير فى الاطار الاقتصادى - الاجتماعى : ولوقد كانت مصر ترتبط فى تقاليدها الاجتماعى بمستوى معيشى أعلى ، لكانت ثورتها الديموغراطية وكثافتها السكانية أقل بالتأكيد .

ذلك أنه فى السكان ، كمافى غيرها كثير ولكن فى السكان أكثر ، يتناسب الكم والكيف دائما تناسبا عكسيا .. قانون حديدى . وأنت تستطيع ، بالقياس ، أن ترفع كثافة مناطق الرى الأمريكية إلى المستوى المصرى وربما زيادة لو خفضت مستوى معيشتها إلى المستوى المصرى . بالمقابل ، ضاعف مستوى المعيشة المصرى الراهن ، تنصف الكثافة الحالية فورا ، إضربه فى عشرة ، تنقسم على عشرة ، وهكذا ...إلخ .

(1) Ibid.

القطن والكثافة

ليس الرى فحسب . فالمحاصيل الزراعية الرئيسية أيضاً من أقوى عوامل كثافة السكان فى مصر . فحتى الذرة ، المحصول الغذائى الأول مساحة ، أدعى إلى الكثافة وأقدر عليها من القمح لأنه أوفر غلة وأكثر إشباعا وإحساسا بالامتلاء . فلا عجب أن ورث القمح بسرعة فى العصر الحديث ليصبح غذاء الفلاح الأساسى . بالمثل الأرز الأحدث توسعا ، والذى لاينفصل عن عالم الكثافات السكانية الساحقة فى الموسميات .

غير أنه هو القطن بالذات أقوى دوافع ودعائم كثافة السكان فى مصر بلا ريب . فالمعروف أن زراعة القطن لاتقوم فى مناطق كثيفة السكان فحسب ، وإنما هى كذلك تساعد على زيادة المواليد بين السكان . ومن هذه الزاوية فإن القطن هو أبو كثافة السكان بنفس القدر الذى يمكن أن يعد ابنها . فهو كما أسفلنا محصول زراعى نهم بل شره للأيدى العاملة ، خاصة من الصغار ، ولذا يستدعى كثافة عالية للغاية ، بمثل مائنه فى الوقت نفسه يمكن لها ويعولها بعائده النقدى المجزى . ومن هنا فإن العلاقة بين القطن والكثافة علاقة متبادلة بين الطرفين، كلاهما سبب ونتيجة ، وكل منهما يدعم الآخر ويؤكده.

لايغير من هذه الحقيقة ، مع ذلك ، وهو كذلك الطريف فى الأمر ، أن كثافة زراعة القطن نفسها داخل مصر تتناسب تناسبا عكسيا بصفة عامة مع كثافة السكان ، على الأقل فى الدلتا . فبحكم المناخ ، ولأولوية توفير الغذاء والحبوب للسكان المحليين ، تزداد كثافة القطن فى شمال الدلتا عنها فى جنوبها . إن خريطة القطن ، إلى حد أو آخر ، عكس خريطة السكان . ليس هذا فحسب ، فكل عام تزداد خريطة السكان تكثيفا على مختلف المستويات والنطاقات والمناطق : المتخلخل يصبح كثيفا ، والكثيف أكثف ، وهكذا . على العكس من هذا خريطة القطن : كل عام يقل الكثيف كثافة ، والقليل الكثافة يتخلخل ، وهكذا . (١)

بالمثل على المستوى الوطنى أيضا . فمن الثابت المقرر أن أحد الأسباب الفعالة والمؤثرة فى تناقص مساحة القطن بمصر عموما فى السنوات أو العقود الأخيرة مشكلة

---

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٩٨ - ٩٩ .

الأيدى العاملة المتناقصة الأعداد المتزايدة الأجور باستمرار . فإهمال وتحاشى زراعة القطن نتيجة لمشكلة الأيدى العاملة أصبحا الآن ظاهرة متفشية على كل المستويات وفى كل المناطق . ومعنى هذا أن كثرة السكان ووفرة اليد العاملة الرخيصة التى كانت من أكبر أسس ثورة القطن فى الماضى قد انقلبت الآن على القطن وحكمت عليه بالتقلص والانكماش .

أى أن العلاقة الحميمة القديمة بين كثافة القطن وكثافة السكان قد بدأت تهتز وتتخلخل.

على أن هذه التطورات الداخلية ، إقليمية وقومية ، دعنا نخلص ونلخص فى التحليل الأخير ، لا تفصم جوهر العلاقة الوثيقة بين كثافة القطن وكثافة السكان ، وإن حدت منها بلا شك . وعلى أية حال ، فلئن دل هذا على شىء فإنما يدل على أن ضوابط جديدة لكثافة السكان قد أخذت تدخل فى المعادلة مع المتغيرات الحضارية والمادية الجديدة . وتلك كلها تطورات طبيعية ولامفر منها ، كما أن هذه الدلالة الجديدة فى حد ذاتها تعد علميا دلالة إيجابية لا سلبية .

وإذا كان هذا هو مجمل موقف القطن زراعة ، فإن الغريب ، كما يتفق ، أن علاقة الارتباط الحميم بين القطن والكثافة السكانية لا تقتصر على زراعته وإنما تمتد أيضا إلى صناعته . فالقطن صناعة كثيفة العمل للغاية ، رغم كل ميكنة أو أوتومية ، مثلما هو محصول زراعى كثيف العمل جدا . القطن ، بالاختصار ، يبقى من أكبر مكثفات السكان عندنا على كل المستويات وفى كل المجالات ومن كل الزوايا .

بروفيل مقارن

فى نهاية دراستنا للكثافة ، وكختام للفصل جميعا ، قد يكون من المفيد أن ننظر إلى مصر السكانية نظرة عالمية تضعها موضع المقارنة مع بعض دول وحالات بعينها حتى نرى أين تضعنا صورتنا ومشكلتنا السكانية من الاطار العالمى . فهناك بعض نواح من تشابه فى السكان وغير السكان بين مصر فى إفريقيا وكل من اليابان فى آسيا وبريطانيا فى أوروبا . فكل منها جزيرة – حقيقة أو مجازا – على تخوم وأطراف قارة ، وكل منها تمتاز بأنها «جزيرة جيب» تعانى من المساحة المحدودة ، وكل منها تحمل كتلة بشرية ضخمة كثيفة تكاد تعد أكثف أو من أكثف ما فى قارتها . وكل منها تحكم سكانه نموا وتوزيعا

ضوابط جغرافية محددة تختزل فى معادلة سكانية قوية شديدة الوضوح . فثمة فى بريطانيا معادلة : الفحم : الصناعة : السكان ، كان يقابلها فى اليابان تقليديا معادلة : المطر : الأرز : السكان (١) ، بينما تخضع مصر لمعادلة : الرى : القطن : السكان .

ثم إن كلا من ثلاثتها لايعرف أو لم يعد يعرف الكفاية الذاتية الغذائية ويعتمد على الاستيراد بدرجة أو بأخرى . وكل منها كان أسبق قارته إلى الانقلاب الصناعى والأخذ بالحضارة الحديثة ، وهو أكثر قارته قوة وتطورا . كما أن كلا منها كان أسبق قارته إلى الثورة الديموغرافية وسجل أكبر رقم قياسى فى معدلها . وكما أخرج الانقلاب الصناعى بريطانيا من النظام الاقطاعى ، صفت الحرب الأخيرة فى اليابان آخر بقايا نظامها الاقطاعى العتيق ، وكانت الثورة هى التى وضعت نهاية العصر الاقطاعى فى مصر .

الفارق الجوهرى بين النظائر الثلاثة هو الفارق الزمنى والتوقيت . فعلى أساس الصناعة والتصنيع سبقت بريطانيا فى كل مجال منذ الانقلاب الصناعى ، وتخلفت انطلاقة اليابان إلى أواخر القرن الماضى ، بينما لم تبدأ مصر التصنيع حقا إلا بعد منتصف القرن الحالى . ولكن فيما عدا هذا فإن التطور السكانى فى الجميع يشير إلى منحنى واحد أساسا ، وإنما يختلف موقع كل منها عليه . فبريطانيا دخلت مرحلة الاستقرار بعد الانفجار والانطلاق فى النمو السكانى منذ عهد بعيد حوالى دورة القرن ، ولم تعد تتزايد إلا طفيفا . أما اليابان فقد ظلت حتى منتصف القرن فى مرحلة الانفجار الخطر العارم وعرفت مشكلة السكان كأشد ما يكون ، ثم مالبثت أن دخلت مرحلة الاستقرار والثبات وانخفاض المواليد . أما مصر فتتخلف عن الاثنتين كثيرا ، فهى على قمة مرحلة الانفجار والانتقال بعد أن بدا أنها إلى هبوط واعتدال نسبى . غير أن الفترة الحالية من تاريخنا ووعينا السكانى تشبة إرهاصات الفترة التى عرفتها اليابان فى أعقاب الحرب الماضية وعلمتها ضرورة ضبط النسل .

هى إذن ثلاثية سكانية متقاربة الملامح فى معنى أو آخر . والتشابه بين بريطانيا واليابان أمر معروف ، ويمتد إلى أبعد من النواحى السكانية وحدها ، حتى ليقال بحق إن «اليابان هى بريطانيا الشرق الأقصى» . وقد يصح لنا بدورنا أن نقصد إلى هذا التشبيه أن مصر هى إما يابان إفريقيا أو بريطانيا الشرق الأوسط ، دون أن نضيف بذلك تشابها، فضلا عن تماثل ، فى أكثر من جوانب بعينها فى الوضع والتطور السكانى .

---

(1) Irene Taeuber ; Beal , in : Demographic studies of Selected Areas, Milbank Memorial Fund, pp. 5 - 7 .

الفصل الثامن والثلاثون

سكان مصر :
بيـــن المشـــكلة والحـــــل

عن الهجرة

فى الأعم الأغلب من تاريخها ، لم تصدر مصر الرجال ، وإنما أعمالهم والحضارة . لم تكن مصر ، بعبارة أخرى ، منطقة هجرة خارجة ، على العكس ، كانت بوجه عام منطقة هجرة داخلة . فبقدر ما كانت منبعا للحضارة ، كانت مصبا للبشر . والمثير فى هذا وذاك أنها أساسا منطقة اكتظاظ وضغط سكانى شديد . وفيما عدا ذلك ، فإذا كانت ثمة هجرة قوية عرفتها أو مارستها مصر فهى الهجرة الداخلية بين أجزائها المختلفة . كثافة الهجرة الداخلة ، ضعف الهجرة الخارجة، قوة الهجرة الداخلية – تلك إذن هى السمات الأساسية تاريخيا فى تركيب الهجرة فى مصر ، وعلى أساس هذه الثلاثية سندير مناقشتنا الآن .

الهجرة الداخلة سجل التاريخ

بدلا من أن تصدر الرجال بوفرة ، كانت مصر بانتظام مصبا للهجرة الداخلة ، وذلك رغم اكتظاظها السكانى التقليدى . وقد هذا كله كمتناقضة محيرة ، ولكن كما لاحظ فوست منذ وقت مبكر أنه لطبيعى أحيانا وليس شذوذا دائما أن تتجه الهجرة من مناطق الكثافة السكانية الخفيفة إلى مناطق الكثافة الثقيلة ، لأن الأولى إنما تعنى

عـــادة أنها مناطـق فقيـرة الامكانيات المادية والاقتصادية بعكس الثانية ، الأولى أقرب الى مناطق الطرد البشرى والثانية إلى مناطق الجذب .(١)

فالناس ، بعبارة أخرى ، حين تهاجر فإنها يقينا لا تبحث عن منطقة كثافة سكانية عالية أو منخفضة ، وإنما ببساطة وفى الأساس عن مناطق الثروة والوفرة والغنى والرخاء. والهجرات لذلك إنما تتحرك من مناطق الدخل المنخفض أو الخفيف إلى مناطق الدخل المرتفع أو الثقيل ، لايهم بعد ذلك كثافة السكان كيف تكون ، من مناطق الضغط السكانى المرتفع أو المنخفض ، ولذلك فطبيعى أحيانا أن المناطق التى لا يخرج ويهاجر منها السكان هى نفسها مناطق يتجه إليها المهاجرون من الخارج .

ويبقى فى النهاية أن المصريين انعزلوا نوعا عن الهجرة (لضعف الهجرة الخارجة) بينما لم تنعزل مصر (بالهجرة الداخلة) . فإذا أضفنا هذا إلى التجارة والنشاط البحرى.. إلخ ، وجدنا أن العالم كله كان يأتى إلى مصر وينظر إليها ودائما لا يملك إلا أن يهتم بها ، ولكن المصريين كانوا إلى حد ما قليلا ما يذهبون إلى العالم الخارجى ، واهتمامهم به فى حدود العلاقات الضرورية المباشرة فقط . ولهذا يفضل البعض أن يحدد عزلتنا الخفيفة النسبية تاريخيا وجغرافيا بأنها إلى حد ما عزلة المصريين أكثر منها عزلة مصر . وعلى أية حال فقد ألغت الهجرة الداخلة ذلك القدر من العزلة الذى سببه ضعف الهجرة الخارجة . أو قل إن عزلة مصر ، المبالغ فيها كثيرا، كانت من طرف واحد أكثر مما كانت من الطرفين .

ولقد تتبعنا من قبل بما فيه الكفاية حركة الدخول إلى مصر ابتداء من قبائل البدو السامية تطلب الإذن بالاقامة ، إلى التســلات المتلصصة ، إلى الهجرات التاريخية المختلفة فضلا عن الغزو ، حتى الجاليات الأجنبية المقيمة فى القرن الماضى من اليونانيين والقبارصة والمالطيين والإيطاليين والفرنسيين والإنجليز ، فضلا عن العرب من الشوام والمغاربة إلى جانب الأتراك وبعض العناصر الإيرانية .. إلخ . كذلك فليس ثمة كلمة دالة وجامعة مانعة كالحديث المأثور: «من أعيته المكاسب ، فعليه بمصر ، وعليه بالجانب الغربى

(1) C. B. Fawcett , " Balance of urban and rural population " , Geog., no. 84, 1932 . p. 112 ; Some factors in the population density . proceedings of the second assembly of the international union for the scientific unvestigation of population prblems , London, 1932 , p. 74 - 5 .

منها » . ولنا أيضا أن نكرر مقولة صلاح الدين من أن « هذا بلد لا يخرج منه إلا مجنون». أما الآن فيمكننا أن نلاحظ هنا بوجه خاص ظاهرات دالة ثلاثا مترتبة على ضعف الهجرة الخارجة ومرتبطة بها أشد الارتباط .

وتحفظات الجغرافيا

فأولا ، يلاحظ أن أطراف المعمور المصرى وزوائده الخفيفة التى تربطه بالمعمور العربى المجاور، يغلب على سكانها اليوم تلك العناصر المجاورة بدرجة أو بأخرى حتى لتبدو نسبيا كطغيان وزحف لذلك المعمور على المعمور المصرى . ففى لسان شمال سيناء تكثر العناصر البدوية العربية الأصل أو الفلسطينية . وفى لسان مريوط يسود المغاربة من بدو أولاد على كذلك ، وفى سيوة ، بل وينتشرون حتى هوامش البحيرة والفيوم ، ويبدو أن الصبغة والمؤثرات الليبية فى غرب الدلتا عموما ظاهرة قديمة منذ العصر الفرعونى (١) أما فى الجنوب فهناك لسان النوبة والنوبيون . أضف إلى هذا أن سكان واحات الصحراء الغربية هم من أصول بربرية وسودانية بقدر ما هم من أصول مصرية (٢) . وهذا كله يشير إلى شدة ارتباط المصريين بقلب الوادى حتى باتت أطرافه وهوامشه - نسبيا - فراغا يغرى أو يدعو إليه الهجرة الداخلة من الخارج .

ثانيا ، بينما كانت للعناصر الأجنبية جاليات متعددة وهامة فى مصر ، لا نعرف لمصر جاليات هامة فى الخارج . فى العصور الوسطى مثلا ، كان فى مصر دائما نواة من الأجانب المقيمين للتجارة ، خاصة من جنوة والبندقية وبيزا ومن الفرنسيين . إلخ ، كانت تسمى أيام الحملة الفرنسية «الافرنج البلديين » تمييزا لهم عن الافرنج العابرين كما يذكر الجبرتى . والشوام مثلا وجودهم فى مصر سابق لتدفقهم الكبير فى القرن الماضى ، فهم مذكورون بتواتر شديد فى الحملة الفرنسية على مصر ، والعلاقة إذن سابقة على الاستعمار البريطانى لمصر أو على عصر الاضطهاد الدينى التركى فى سوريا . كذلك يشير إلى إنتشار وتغلغل اليونانيين ما قيل من أن هناك يونانيا تحت كل حجر فى مصر .. إلخ .

(1) Breasted, A Hist. of Egypt, p. 31 - 2 , 47 , 467 - 483 .
(2) Coon, Races of Europe.

ثالثا : ترك المصريون إلى حد ما بعضا من عملية التجارة الخارجية والداخلية وكثيرا من وظائف الخدمات للعناصر الوافدة أو الأجنبية . فعن التجارة الخارجية فى عصر حركة المرور الذهبية فى مصر ، لم تتحول مصر من ممر للتجار إلى مقر ، إذ لم نشترك فيها كتجار بل كمساهمين فى الأرباح (١) ، فلم ينتشر التجار المصريون عبر البحار وراءها كثيرا بقدر ما جاءت جاليات التجار الأجانب وراءها إلى مصر . وقد كان قدوم هذه الجاليات يرفع نسبة حياة وسكان المدن فى مصر ، ولكنه كان يجعل العاصـمة أكثر أجنبية فى تركيبها البشرى . كذلك فلقد رأينا كيف ترك المصـريون إنشاء وبناء موانىء مصـر غالبا للأجانب ابتداء من البطالسة حتى أوروبا الحديثة .

أما عن التجارة الداخلية ووظائف الخدمات ، فقد أدى انصباب جاليات الهجرة الداخلة فى المدن – خاصة العاصمة – إلى انصرافهم المطلق إلى الحرف الثالثة خاصة الخدمات ، وعن الحرف الأولى خاصة الزراعة التى أصبحت مقصورة على الفلاح المصرى، وبالتالى فلقد لعبوا دوراً أكبر مما يتناسب وعددهم فى تلك الخدمات التى تشمل الوظائف القيادية بالضرورة . حتى قريب ، مثلا ، كانت كلمة « الشامى » تعنى البقال ، بينما فى وظائف العلم والفكر والسياسة والدين كثيرا ما نجد – فى العصور الوسطى وحتى القرن الماضى – نسبة غير متناسبة من الأسماء البارزة هى من أصول وافدة أكثر منها مصرية أصيلة (كالمقريزى ، من مقريزة بدمشق ، وكالجبرتى ، من جبرت بالحبشة ، وابن إياس تركى الأصل ، حتى ذو النون «المصرى» ليس مصرى الأصل ، بينما أن معظم رجال الدين وشيوخه من السيد البدوى والدسوقى إلى المرسى أبو العباس والشاذلى هم إما من عرب الجزيرة أو من المغرب والمغاربة وعرب الأندلس ... إلخ) .

علينا أن نذكر ، أو لا داعى لأن نذكر ، بعد هذا أن تلك جميعا أوضاع قد صفيت وزالت فى العقود الأخيرة ، فلقد حدث «خروج أبيض» ضخم بعد التحرير ، وانخفضت نسبة الأجانب المقيمين إلى أدنى حد ، كما تمت عملية تمصير كامل لكل الوظائف والخدمات . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، فلقد بدأت إرهاصات «الخروج المصرى» وبوادر الهجرة البعيدة المدى تشق طريقها إلى الحياة الجديدة .

---

(١) حسين مؤنس ، ص ٩٧ .

على أن اللافت حقا ، وهذا من مفارقات الصدف الغريبة ، أن تتعاصر الظاهرتان : الخروج الأبيض والخروج المصرى ، هذا يغادر مصر بعد توطن وإقامة دامت وطالت عقودا، وهذا منذ عقد وبعض عقد يغادر مصر لأول مرة بعد جمود وتخثر تاريخى مزمن . الفارق ، وهو جذرى جدا بالطبع ، أن الخروج الأول نهاية رحلة ، بينما الثانى بداية مرحلة . كلاهما ، يعنى ، يعطى ظهره للآخر .

والمحصلة بطبيعة الحال أن مصر ، فى الوقت نفسه الذى رحلت عنها فيه الهجرة الداخلة القديمة وهى الجاليات الأجنبية ، تحولت هى نفسها إلى الهجرة الخارجة : بعد الهجرة إلينا ، أصبحت الهجرة منا . انقلاب ثورى تاريخى بأى مقياس ، ينقلنا إلى صفحة جديدة تماما فى كتاب مصر وهى الهجرة الخارجة .

الهجرة الخارجة بين الجبر والاختيار

قد يكون من الصحيح تماما أن مصر ، منذ عرفت الزراعة وعاشت عليها ، دخلت سكانيا «حلقة تكاد تكون مفرغة » كما يقول محمد رياض وكوثر عبد الرسول . فمع الماء والزراعة ، كانت السكان تنمو بلا قيد إلى أن تصل إلى حد يفوق الانتاج . «ونحن» ، كما يضيف الكاتبان نفسهما ، « لا نعرف بالضبط الطريقة التى كان المصريون فى عصورهم السالفة يحلون بها مشكلة زيادة السكان عن الانتاج ، ولكن لا جدال فى أن الهجرة - وخاصة تجاه الجنوب - كانت أحد هذه الحلول الناجحة . وشواهد الهجرة ماثلة فى التأثيرات الحضارية الفرعونية وغير الفرعونية فى مساحة كبيرة من إفريقيا - خاصة إقليم السفانا - ولا شك أن هذه الهجرة كانت تأخذ أشكالا مختلفة منها الهجرات الفردية وشبه الفردية المستمرة فى أى وقت . ومنها الهجرات الجماعية التى كانت تحدث وقت الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الدينية » (١) .

ولا مراء فى صحة هذه الفرضية ، غير أن المشكلة أن الأدلة المحددة والحدود الواضحة كما وكيفا لمثل هذه الهجرات تعوزنا تاريخيا ، بحيث يبقى الفرض قائما من أن الهجرة الخارجة من مصر كانت تقليديا ضعيفة أو طفيفة .

---

(١) محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، إفريقيا ، ١٩٦٦ ، ص ١٥١ .

ليس هذا فحسب . فمن الظاهرات اللافتة المتكررة التى لن يخطئها دارس مصر التاريخية أن أغلب من خرج منها هم عادة بعض من دخلوها من الأجانب أصلا ، وأقلهم هم من المصريين الأصلاء ، دون أن ينقض هذا القاعدة الأساسية من أن معظم أولئك الأجانب الذين دخلوا أقاموا واستقروا وأقلهم فقط هم الذين خرجوا . بل إن هذه الأقلية التى خرجت بعد دخول إنما أخرجت فى الواقع إخراجا في أغلب الحالات ، أى مضطرة أكثر منها مختارة ومطرودة أكثر منها أى شئ آخر . مثال ذلك البدو العرب فى صراعاتهم القبلية والسياسية وانسحاب بعضهم إلى الجزيرة العربية أو طردهم إلى المغرب العربى .. إلخ . وفى كل الأحوال ، فتلك إذن هجرة راجعة أو عائدة بقدر ما هى خارجة أو داخلة .

فيما عدا هذا ، فإن لنا ، فى ضعف الهجرة الخارجة ، أن نميز بين حالتين ، فترات الأزمات والاضطرابات الداخلية ، والفترات العادية . ففى الأولى كانت المجاعة والوباء المرتبطان بعجز أو شذوذ الفيضان من ناحية ، واضطهاد الاقطاع الجاهل من ناحية أخرى ، هى القوى البارزة التى استطاعت أن تقتلع المصرى من جذوره ، وتحول الوادى إلى إقليم طرد بشرى مؤقتا .

فالتاريخ ابتداء من مؤرخى العرب حتى علماء الحملة الفرنسية يسجل بعض حالات نادرة من «الانتشار» المصرى إلى الشام خاصة وإلى برقة أثناء الكوارث ، مثلما يذكر البغدادى الذى يصل بالشتات إلى المغرب والحجاز واليمن أيضا . كذلك تحدث المقريزى عن هروب الفلاحين من الضرائب الفادحة الى الشام «حيث تفرقوا فى البلاد أيادى سبأ» (١) . بينما يقول فولنى بعده بقرون عن الفلاح المصرى عقب قحط ووباء ١٧٨٣ « رأيته أغرق سوريا ، ففى يناير ١٧٨٥ كانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين ، وربما توغلوا حتى حلب وديار بكر » (٢) . كذلك تكررت الظاهرة فى أيام محمد على هربا

---

(١) الخطط ، ص ١٢٣ .

(2) voyage en syrie etc., p. 176 .

من السخرة وابتزازه ونزع الملكية . ففى إحدى المرات هاجر نحو ٦ آلاف من الفلاحين إلى سوريا ، وحاول هو تعقبهم ، دون جدوى فيما يبدو (١) . والغريب أن محمد على فى هذا كان يكرر سابقة موغلة فى القدم أيام الفرعونية حيث نجد المعاهدة بين رمسيس الثانى وخيتى ملك الحيثيين تنص على إعادة المصريين الفارين وتسليمهم إلى مصر .

على أن أبرز وأحدث انتشار قسرى مصرى ، ولعله الأسوأ أيضا ، هو بلا شك ماحدث أثناء الحرب العالمية الأولى على يد الاستعمار حين جمع من «أنفار السلطة» كما رأينا نحو ١٢٥،٠٠٠ إلى ١،١٧٠،٠٠٠ من الفلاحين والعمال للعمل بالقوة فى خدمة جيوش الاحتلال والحلفاء فى مسارح الحرب المجاورة ، خاصة فى فلسطين ، ولكن حتى فى فرنسا حيث خدم منهم ٢٣ ألفا (٢) . والغريب أن هذه الدياسبورا أو هذا الشتات المصرى المحدث إنما حدث فى الوقت الذى كان عدد مماثل أو أكبر من الأجانب والأوروبيين قد فرض فرضا على مصر كمستوطنين أو كمستعمرين ، كأنما هى عملية إحلال وإبدال أو احتلال وإحلال أو تبادل سكانى خبيث بين المستعمِر والمستعمَر .

من الواضح إذن أن الخروج المصرى تحت ضغط عوامل الطرد المؤقتة ظاهرة ملموسة إلى حد أو آخر فى التاريخ ، كما يبدو أن الهدف المصب كان غالبا الشام فى المحل الأول وبرقة فى الصف الثانى ، كما يلوح أن كثيرا من هذه العناصر قد استقرت فى مهاجرها ولم تعد ومايزال أثرها معروفا هناك خاصة فى جنوب الشام ، حيث يكثر بصفة ملحوظة اسم «المصرى» بين الفلسطينيين حتى الآن ، وإلى درجة أقل نوعا فى شمال الشام حيث نجد اليوم أفرادا ليسوا بالقليلين من أصول مصرية – سورية أو مصرية – لبنانية ...إلخ .

أما عن الأوقات والظروف العادية فإن المصريين قد انتشروا أيضا ، ولكنهم لم ينتشروا انتشارا كبيرا فى الخارج . فهناك انتشار التجار ورحلاتهم فى الخارج خاصة فى فلسطين والشام وموانىء البحر المتوسط والأحمر ، بل وربما استيطان البعض بها فى النهاية ولكن كحالات فردية محدودة غالبا ، وقبل ذلك يحدثنا ماسبرو عن أسفار ورحلات المصريين فى العصور القديمة وفى كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية ، إلى الحد الذى يتوقع معه دهشة قارئه ، بل وإلى الحد الذى يعتبرهم معه «أمة من الرحالة» على العموم(٣) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، جـ ٣ ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع الجزء الثانى ، ص ٦٥٩ .

(3) G. Maspéro , popular stories of ancient Egypt, p. IXV .

ثم فى العصر المسيحى ، دعنا لاننسى انتشار كثير من الرهبان الأقباط فى المشرق والسودان، بل وإلى أوروبا عبر المتوسط حيث وصلوا غربا إلى أيرلندا وفى قلب القارة إلى سويسرا (سان موريتز ، مثلا ، تستمد اسمها من اسم قس مصرى قبطى هو القس موريس) . ولن نذكر هنا هجـرة بعض القبط إلى الحبشة كملجأ وكمهجر أثناء الحروب الصليبية فى القرن ١٣ وبعـــده .(١)

أما على مستوى التمدد البشرى خارج الحدود وعبر البحار كجاليات هامة أو كتوطن جماعى ، فالسجل ضئيل ربما ، ولكنه غير فاقد تماما . فهيرودوت يقول لنا إن المصريين زرعوا مستعمرة منهم فى كولخيس Colchis باليونان، وأن نسلها مازال موجودا على أيامه ويمتازون بالبشرة الداكنه والشعر الخشن (٢) . كذلك فلو أخذنا بنظرية آرثر إيفانز لكان الكريتيون مستعمرة من مصر بالجملة .

ومن الناحية الأخرى ، فقديما اقتصر نشاط مصر مع بلاد بونت على التجارة ، فى الوقت الذى مارست فيه فينيقيا تصدير السكان والاستيطان فى شمال افريقيا حتى تخلقت مستعمرة – دولة من أصول فينيقية هى قرطاجنة . كذلك فى العصر العربى ، نخشى أن مصر لم تساهم كثيرا وبالدرجة المتناسبة مع حجمها فى فتوح العرب ونشاطاتهم فى فترة من الحركة المدية والسيولة البشرية العارمة امتدت من السند إلى إسبانيا . ومرة أخرى نرى مصر لا تصدر الرجال كثيرا ، فى حين أن الشام لفظ هجرة بشرية ضخمة قذف بها إلى آخر البحر المتوسط ساهمت فى خلق مستعمرة – دولة هى الأندلس الأموى .

لقد شارك المصريون بالتأكيد مع كل العرب فى التحرك والتنقل الحر الدائم داخل دار الاسلام طوال العصور الوسطى سواء للعلم أو للتجارة .. إلخ ، ولكن ربما بكثافة أقل . (على سبيل المثال، نحن لا نسمع عن كثير من الجغرافيين الرحالة خرجوا من مصر فى العصور الوسطى ، مقابل عشرات من المشارقة والمغاربة جاءوا إلى مصر فى عصر كانت الجغرافيا فيه تعتمد أساسا على الرحلة) . وقد نلخص الموقف كله بأن مصر لم تساهم

(١) عباس حلمى إسماعيل ، « التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية » ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٧١ .

(2) J. Beddoe , " Colour and Race " J. R. A. I., 1905 , p. 219 .

بما فيه الكفاية فيما يمكن أن نسميه مجازا «بالكشوف الجغرافية العربية » فى العصور الوسطى . أما فى العصر الحديث فإن الخروج المصرى لم يتعد عناصر مهاجرة إلى السودان فى القرن الماضى غالبا قد تصل إلى بضعة آلاف ، إلى جانب أعداد أخرى إلى فلسطين ، بينما لم يشارك فى طوفان الهجرة المدى الأعظم إلى العالم الجديد الذى ركب الشام موجته بنجاح كبير .

بين البيئة والوراثة

الفكرة الشائعة عن ارتباط المصرى بأرضه وقريته وعزوفه عن الهجرة ، وإن كان لا ينبغى المبالغة فيها كما ينبه ماسبرو ، فكرة يمكن إذن للبحث العلمى أن ينقدها أو يناقضها لكن دون أن ينقضها تماما . ويظل المصرى إلى حد ما مخلوقا نهريا ، دون أن نقول بالضرورة كما يقول البعض نباتا بشريا (١) ، أو نباتا نيليا ضاربة جذوره بعمق فى طين الوادى ، أشبه بلوتس النيل منه حتى بتمساحه ، أو كما يقول البعض الآخر ، قريته أو مدينته هى وطنه مهما يشقى فيه يشق عليه أن يهجره (٢) ، أو كما يجمل ليبريت عن مصر أرض النيل ، « فى الواحة الشاسعة التى هى من صنعه ، يلتصق الفلاح بالأرض ، ولا يميل البدوى إلى الترحل ، والشخص القاطن يأبى الغربة» (٣) وإذا كان منا من يأسف بحق لهذا الميل ، فلاشك أنه بالفعل قد حد نوعا من النفوذ والوجود المصرى خارج مصر ، كما عزل المصريين بعض الشئ عن العالم الخارجى وتياراته وخبراته ، مثلما حرم مصر نفسها من إمكانيات التغيير فى الداخل من خلال تأثير أبنائها فى الخارج وقصر إمكانياته على ظروف وقوى الداخل نفسه .

ولكن من الناحية الأخرى ، لا ينبغى أن يصور الميل عن الهجرة إلى الخارج على أنه قصور كامن أو قعود (فضلا عن أن يكون خاصية موروثة فى الجنس تجعل المصرى إنسانا غير حركى بالطبع immobile !) . وإنما هو تقليد جاء نتاجا لتفاعل بعض عوامل

(1) Brunhes et Vallaux, Geog . de l' historier , p. 144 .

(٢) غربال ، ص ٣٧ .

(3) Fernand Leprette , Egypte , terre du Nil , p. 254 .

طبيعية منطقية إلى حد ما ، وأخرى إجتماعية غير مقنعة كثيرا ، والحقيقة الأولى والكبرى، والتى يغفلها فيما يبدو الذين يأخذون على المصريين العزوف عن الهجرة ، هى أن مصر بيئة غنية فى ذاتها ، بل شديدة الثراء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة ، وليس هناك فى مجال الحركة المعقول حولها بلد يرجحها فى الجاذبية والوفرة بحيث يغرى بهجرها إليه ، بل إن أغلب هذه المناطق كانت تلفظ سكانها إلى مصر تقليديا ، وبعبارة أخرى فإن مصر منطقة جذب لا طرد بشرى ، لا تخرج الهجرة منها بقدر ما يمكن أن تجتذبها . يقول الكندى فى «فضائل مصر » « أهل الدنيا مضطرون إلى مصر يسافرون إليها ويطلبون الرزق بها ، وأهلها لا يطلبون الرزق فى غيرها ، ولا يسافرون إلى بلد سواها ، حتى لو ضرب بينها وبين بلاد الدنيا ، لغنى أهلها بما فيها عن سائر بلاد الدنيا » .

هذه واحدة . أما الثانية فالفاصل الصحراوى الكبير على البر حولها ، إذ لا يشجع كثيرا على الخروج حتى إذا توافرت ضغوط الطرد محليا . ويرتبط بهذا أن تجاور المزروع والصحراء بحدة ودون هامش انتقالى عريض ، يجعل التضاد كاملا بين طريقة الحياة وأسلوب الحركة عليهما ، بل يكاد الخروج من الأول إلى الثانى يكون خروجا إلى الفراغ أو إلى تغيير أساسى فى نظام الحياة على الأقل ، وبذلك لا تعد الرحلة العميقة فى أغوار الصحراء جزءا طبيعيا مألوفا وهينا من نظام حياتنا اليومية العادى فى الوادى المزروع ، وهكذا تخرج الصحراء عن نطاق الخبرة البشرية العادية . أو كما وضعها غربال بقوة (ص ٣٧) : وماذا وراء القرية ؟ قرية أخرى ، فلا جديد، أو الصحراء ، وهى الموت وقطاع الطرق ، فأولاها الفلاح ظهره ، بينما لم يؤثر عن ابن المدينة أنه هام بشئ اسمه الطبيعة .

بهذا كله انعدم وسط انتقالى ملائم يمكن أن يكون مشتلا موضعيا للحركية والترحل واستطلاع المجهول والرحلات الكشفية الميسورة (على غرار ما تقدم مثلا بيئات الغابات فى أوروبا ، والتى ربما كانت مدرسة محلية وتجربة مصغرة للكشوف الجغرافية فيما بعد . وربما لم يكن صدفة أن الكشوف الجغرافية خرجت من أوروبا الغابية مثلما خرجت من أوروبا البحرية) . صفوة القول وخلاصته أن نداء الصحراء والجبل فى مصر لم يكن موجبا كنداء الغابة والجبل فى أوروبا مثلا .

وفى هذا الصدد يلاحظ تأخر «كشف» بعض منخفضات صحرائنا إلى حد يدعو إلى التساؤل والدهشة . فوادى الريان إكتشفه رحالة أمريكى فى القرن الماضى فقط ، بينما

اكتشف الجغرافى الالمانى بنك أو الجيولوچى چون بول منخفض القطارة فى أوائل هذا القرن ! ولكن – للانصاف – قد لا يكون هذا إلا مجرد إعادة كشف . كذلك لاحظ أن التاريخ منذ قمبيز حتى يومنا المعاصر يزخر بقصص الحملات والبعثات الصحراوية الهالكة والمفقودة ، وحتى العرب الرعاة الرحل منذ دخلوا مصر إنما طرقوا المدقات العشبية الساحلية المطروقة من قبل ولم يقتحموا صميم الصحراء المطلقة ولا اكتشفوا القطارة أو الريان .

ثالثا : وأخيرا ، هناك البحر . ولقد كان البحر من أكبر وأخطر عوامل التأثير فى التاريخ البشرى ، ومن خمائر التغيير فى المجتمعات التى خاضته . ولقد ارتبطت مصر بالبحر المتوسط والأحمر ونزلتهما بلا شك ، ولكن بلا شك أيضا كان هذا الارتباط محدودا ولا يتناسب مع وزن مصر وحجمها .. قارن مثلا بانتشار الشام فى قرطاجنة والأندلس ثم العالم الجديد ، أو انتشار المغرب فى الأندلس والآن فى فرنسا .. إلخ . وكما أن مصر أقل المتوسطيات متوسطية من الناحية التركيبية ، فقد كانت أقلها بحرية من الناحية الوظيفية . ولكن الأسباب مفهومة . ففى كل حوض البحر المتوسط يتناسب التوجيه البحرى تناسبا موجبا وثيقا مع النسبة بين عوامل الجذب والطرد الجغرافية ما بين البر والبحر أو اليابس والماء . ولهذا كانت مصر أقواها جذبا ، بينما البيئات الجبلية – كالشام والمغرب من الجانب العربى – من أكثرها طرداً . ولعل مصر فى هذا أشبه فى حوض البحر المتوسط بالروسيا فى حوض البلطيق ، حيث عاشت الأولى طويلا فى قوقعة الصحراء بينما انطوت الثانية حتى العصور الحديثة داخل قوقعة الغابة .

وعدا هذا فإن البعض يرى أن انعدام الغابات والأشجار فى مصر الجافة ، وبالتالى الأخشاب خدمة السفن فى الماضى ، من أسباب ضعف نزولها النسبى إلى البحر . كذلك فإذا كان لمصر ساحل طويل يمكن للملاحة بالتأكيد ، فقد لا يكون الأمثل تماماً للملاحة العميقة والبعيدة ، كما لا توجد إزاءه جزر ساحلية صغيرة أو متوسطة offshore islands من مثل تلك التى تقدم عادة مشتلا أو مدرسة بحرية مشجعة . والواقع أنه إذا كانت كل البيئات البحرية ساحلية ، فليست كل السواحل بيئات بحرية . ومن هنا يمكن أن نقول إن مصر تملك بيئة ساحلية أكثر مما تملك بيئة بحرية . ولا شك أن إهمال مصر للبحر والساحل مرتبط بضعف الهجرة الخارجة ، وكلاهما معا لا ينفصل عن ترك المصريين المبادرة بإنشاء الموانىء للأجانب .

كل هذا لا يبرر ، مع ذلك ، ضعف الهجرة الخارجة من مصر ونزولها إلى البحر وما وراء البحار . وهو إذا كان ينفى القصور الطبيعى فهو لا ينفى التقصير التاريخى ذلك أننا إذا أمعنا النظر فى قضية الهجرة لوجدنا أنها ليست حتم الموضع وإنما إهمال الموقع . لاشك بالطبع فى أن البيئة فى مصر - الموضع يعنى - عامل جذب مطلق لا طرد . ولهذا إشتد تمسك مصر ببيتها الجغرافى وعدم الخروج منه أو الابتعاد أو الالتفات بعيدا عنه ، ولا نقول الانطواء عليه والتقوقع فيه. ولكن لا شك أيضا أن هذا أتى على حساب الموقع الجغرافى الفريد الذى أُهمل نسبيا ولم يستثمر كما ينبغى (١) . ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين إهمالنا للموقع وبين ضعف الميل إلى الهجرة الخارجة ، وإن كان من الصعب أن نحدد أى الاثنين السبب وأيهما النتيجة ، وربما كان الأسهل والأصح أن نعد كليهما سببا ونتيجة فى آن واحد .

بين الواقع والواجب

بل إننا لنذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إن مصر بلد إنما جعل للهجرة من ، لا إلى ، للهجرة الخارجة لا الداخلة ! وإذا كان العكس تماما هو ما حدث تاريخيا وكأمر واقع وكما هو التصور التقليدى السائد ، فإن العكس تماما هو التعبير الحق والواجب عن شخصية مصر الكامنة الحقيقية. ذلك أن البديل الوحيد عن الهجرة من مصر المتناهية الرقعة الزراعية هو ، كلما زاد عدد سكانها عن قدراتها الطبيعية والاقتصادية القصوى ، المزيد من تعظيم الانتاج، أى التوسع الرأسى ، إلى أن تأتى النقطة التى لا مزيد عليها من التوسع، وعندئذ تتحتم الهجرة الى الخارج، وإلا فإنه انخفاض مستوى المعيشة باطراد إلى خط الجوع ونقطة ما تحت الصفر أو الآدمية ثم المجاعة فحاجز الموت جوعا فى النهاية.

أى أن البديل الوحيد عن التوسع الأفقى للسكان ، أى الهجرة ، هو التوسع الرأسى ، أى التكثيف أى بزيادة كثافة السكان التى تتحول بالتدريج إلى « توسع رأسى فى انخفاض مستوى المعيشة » والتى لها حدود قصوى (أو دنيا) فى النهاية لا تتعداها من

---

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ١٥ .

خلال ميكانيزم معدل الوفيات أو « فرص الموت chances of death » بعبارة داروين المشهورة ، وبذلك أدى غياب الهجرة الخارجة ، فضلا عن تدفق الهجرة الداخلة ، إلى طمس بل تشويه الشخصية المصرية السوية على النحو المؤسف الذى عرفته فى عهود طويلة من تاريخها .

ولقد كان هذا بالفعل ما حدث فى العصور القديمة والوسطى . فكما أن مصر لم تعرف خلالها التوسع الأفقى فى رقعة الأرض والمعمور ، وإنما التوسع الرأسى وحده أو أساسا بالمزيد من الجهد والمشقة فى استغلال وحدة الأرض ، فإنها كذلك لم تعرف التوسع الأفقى فى السكان بالهجرة وإنما عرفت التوسع الرأسى بتكدس السكان وتراكم الكثافة إلى حد الاكتظاظ المخيف وانخفاض مستوى المعيشة المزمن وأحيانا إلى حد المجاعة و«الموتان» كما رأينا مرارا .

وما حدث بعد ذلك فى الفترة الحديثة إنما يذهب ليؤكد القانون نفسه لا ليناقضه . فالتحول إلى الرى الدائم كأعلى وأخطر تعبير متاح عن توسع مصر الرأسى جاء كبديل عن التوسع الأفقى سواء فى رقعة المزروع أو فى حركة السكان . ولكن حتى الرى الدائم ، كما نعرف وكما رأينا ، له مشاكله وأخطاره ومضاره المحققة كلما زاد توسعه الرأسى ، بل وله أيضا حدوده فى النهاية حيث يخضع كما يبدو لقانون تناقص الغلة ، وليس من شك فى أن هذا جزء أساسى من أسباب انخفاض مستوى المعيشة فى مصر حاليا وأزمتها الاقتصادية الراهنة .

ولما لم يكن من مكان فى حضارة العصر ، لا سيما مع كل الانقلابات الاقتصادية الخارقة المحيطة إقليميا وعالميا ، لحلول «التوسع الرأسى فى انخفاض مستوى المعيشة » إلى مالا نهاية أو إلى نهايته النكبائية على غرار الماضى ، فقد انفجر مد الهجرة الخارجة لأول مرة معبرا عن التوسع الأفقى للسكان . والواقع أن هذه الهجرة ، بقدر ما تمثل محصلة هجرة تراكمية مؤجلة ولكنها حبيسة عقود عديدة على الأقل ، فإنها تعبر عن العودة إلى شخصية مصر السكانية السوية كما هى كامنة وكما ينبغى أن تكون . لقد آن لمصر أن تتحول نهائيا من الهجرة الداخلة إلى الهجرة الخارجة ، وأن ترسل هجراتها المؤجلة والمتراكمة إلى الخارج القريب والبعيد .

والواقع ، فعلا ولحسن الحظ ، أننا نعيش الآن انقلابا حقيقيا وتاريخيا فى عملية ، أكاد أقول فى عقلية ، الهجرة المصرية ، فلأول مرة فى تاريخنا الحديث ، وربما فى كل تاريخنا المعروف ، تخرج من مصر موجة هجرة بالجملة تنتشر فى إطار جغرافى اقليمى عريض إن لم يكن شبه عالمى إلى حد ما . وصحيح أن هذه الهجـرة حديثة العهد جدا ، لا يعدو عمرها عقدا وبعض عقد ، وصحيح أيضا أنها ليست هجرة دائمة تماما وإنما مؤقتة عادة وإن كانت متجددة غالبا ، ويبقى أن ننتظر بعض الوقت حتى نحكم على طبيعتها النهائية . ومع ذلك فإن الظاهرة حقيقية بقدر ما هى ثورية ، وأغلب الظن أنها جاءت لتبقى، بل لعلها لا تعدو مجرد البداية وطلائع مد مستقبلى أعظم . ولذا تستحق دراسة مستقلة مستفيضة .

الانقلاب الهجرى

التطور التاريخى

منذ نكسة يونيو ١٩٦٧ ، بل قبلها فى الواقع حين ظهر البترول فى الدول العربية الصحراوية وغير الصحراوية ، ولكن بالأخص منذ طفر طفرته الخرافية فى العقد الأخير ، بدأ آلاف من المصريين يعرفون طريقهم إلى العمل والاقامة المؤقتة ولكن الطويلة نوعا فى كثير من هذه الدول ، غير أن الحركة أخذت منعطفا جديدا وحاسما منذ ١٩٦٧ ، حين تعاظمت إلى معظم البلاد العربية وبدأت إلى دول أوروبا ولكن أساسا إلى أمريكا الشمالية فى الولايات وكندا . ومعنى هذا تاريخيا وجغرافيا أن الاتجاه إلى العالم العربى سابق على الاتجاه إلى الغرب ، وهو فى الأول سابق إلى المشرق عليه إلى المغرب ، وفى الثانى سابق إلى أوروبا عليه إلى أمريكا .

مراحل ثلاث

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز فى رحلة الهجـرة بين ثلاث مراحل : *الجنينية ، التكوينية، والانفجارية* . فالمرحلة الأولى الجنينية هى مقدمات أو طلائع الهجرة منذ الأربعينيات بل والثلاثينيات، خاصة فى صورة مساعدات تعليمية مصرية للدول العربية الفقيرة المتخلفة قبل البترول ، فهى تاريخيا تتحدد من الثلاثينيات حتى سنة ١٩٦٧ ، وحجميا من الصفر حتى ١٠٠,٠٠٠ تقريبا .

المرحلة الثانية التكوينية هى أيضا انتقالية أساسا ، فهى مرحلة الزحف الكبير منذ ١٩٦٧ والذى شمل إلى جانب العالم العربى العالم الغربى لأول مرة خاصة أوروبا وأمريكا، وحدودها تاريخيا ٦٧ - ١٩٧٣ ، وحجميا بدأت بنحو المائة ألف وإنتهت بنحو المليون .

المرحلة الثالثة الانفجارية هى باستياز الموجة المدية العظمى والمليونية ، وبدايتها مع بدايات السبعينيات ولكن أساسا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم سياسة الانفتاح التى فتحت باب الهجرة على مصراعيه دون قيود . لقد وصل الخروج المصرى إلى أوجه (١) .

هذه المراحل الثلاث إذا كانت تتسلسل وتتناسب تباعا كما سنرى مع تصاعد المد البترولى فى دوله العربية كضابط حاكم وكضابط إيقاع ، فإنها على الجانب المصرى تكشف لنا عن ميكانيزم أو آلية الهجرة الجديدة . ففى البدء ظل الخط البيانى شبه أفقى ، متثاقل الخطى بطىء الحركة للغاية ، يتقدم بالكاد أو بصعوبة بالغة . لقد كان المهاجر المصرى الوليد يتعلم الحبو فالمشى مازال ، وكانت المرحلة تجريبية استكشافية وربما مترددة مستريبة . ولكن بعد ١٩٦٧ اضطر ذلك الطفل إلى الهرولة حتى اختــرق «حاجز الغربة» النفسى القديم ، وهنا أصبحت الهجرة «معدية» بكل معنى الكلمة .

وسواء كانت تلك العدوى صحية أو غير ذلك لايهم الآن ، المهم أنها بدأت تجمع قواها على امتداد البلد كله بجميع أقاليمه وطبقاته وعناصره وفئاته ، إلى أن بلغت بعد ١٩٧٣ سرعة العاصفة ، فاندفع السهم شبه عمودى نحو السماء فى ميكانيكية أشبه بكرة الثلج، حتى أصبحت كرة ثلج مليونية .

التطورات النوعية

وكما تطورت الحركة كميا مراحل وموجات ، تطورت بالموازاة نوعيا ووظيفيا . فعلى الجانب الوظيفى ، بدأ الخروج المصرى إلى العالم العربى «كصادرات ثقافية» ، خاصة بفئات «الياقات البيضاء white collars وبالأخص المعلمين والأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة ، وكانوا فى طليعة من افتتحــوا عملية التحضير والتحــديث فى معظم هذه البــلاد المتخلفة نسبيا .

---

(١) نازلى شكرى ، « ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٥٣ - ٦٠ .

غير أن الموجة الكبرى فى التيار تحولت فى السنوات الأخيرة إلى فئات العمال والحرفيين والفنيين سواء مهرة أو غير ذلك . والسواد الأعظم من المجموعة الأخيرة يمثله عمال البناء بصفة خاصة ، وأحيانا عمال الزراعة الآن ، حيث قدموا القوة الضاربة الأساسية فى عملية التعمير والتنمية ووضع الهيكل التحتى لحركة العمران والتشييد الطافرة أو المفرطة التى أحدثها البترول .

ويمكن القول الآن بسهولة إن الموجة باتت جامعة مانعة مهنيا وحرفيا ، بمعنى أنها تطوى أو تنطوى على قطاع عرضى كامل من السلم الوظيفى برمته من القمة إلى القاعدة ومن العمل العقلى إلى العمل العضلى ومن الآلى إلى اليدوى ، من الادارة والوظائف التوجيهية والخدمات الاجتماعية إلى المهن الحرة والحرف الفنية ، ومن الصناعة والتجارة والنقل إلى التكنولوجيا والزراعة والخدمة الشخصية ...إلخ .

كذلك الحال مع الأعمار وفئات السن سواء الهامشية أو الوسطى ابتداء من الأحداث إلى الشيوخ ، وإن كان الشبان والرجال عصبها ، وذلك أيضا من الذكور والإناث ، وإن كانت الهجرة ذكرية أكثر أو أساسا .

كل أولئك كذلك على جميع المستويات والدرجات العلمية والثقافية من أعلى مراحل التخصص إلى مرتبة الأمية المطلقة . وأخيرا وليس آخرا من كل المناطق والأقاليم فى الوطن، من العواصم والمدن والبنادر إلى أعمق أعماق الريف والقرى والكفور (١) .

على أن للحركة إلى أوروبا وأمريكا وضعا آخر تماما . فالانتخاب المهنى هنا مختلف جدا ، فهو بحكم المستوى الحضارى الأرقى بكثير يقتصر أساسا على المثقفين والمهنيين والاخصائيين من ذوى المهارات والخبرات التكنولوجية والتعليم العالى من أساتذة متخصصين وعلماء ومهندسين وأطباء وفنيين مهرة ...إلخ . وبصيغة مختلفة ، الانتخاب المهنى فى حالة العالم العربى لا قاع له تقريبا ، وفى حالة العالم الغربى لا سقف له عمليا . أو قل إن أرضيته فى الحالة الأخيرة أدنى إلى سقفه فى الحالة الأولى ، أو إن الحد الأدنى هناك هو الحد الأوسط هنا .

---

(١) عبد الفتاح الجبالى ، « الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٨٧ – ٨٩ .

كذلك فرغم أن الهجرة أو الحركة فى الحالين شاملة لجميع طوائف وعناصر الأمة دون تحديد أو تمييز ، فثمة قدر أو آخر من الانتخاب الطائفى بحسب الأغلبية هنا وهناك ، لعله أوضح مايكون فى حالة المهجر الأمريكى خاصة ، كندا كالولايات. على أن انتخابية المهجر الغربى عموما ، أمريكا كأوروبا كأستراليا ، بصرامتها وتشددها على المستوى الحضارى والثقافى بالذات ، تقصره أيضا وأساسا على فئات السن الوسطى ، فى حين أن التيار العربى شامل تقريبا لكل فئات السن، بما فى ذلك أرباب المعاشات فى بعض الحالات .

وإذا كانت حركة الخروج إلى العالم العربى هى بطبيعة الحال الأكبر حجما خارج كل مقارنة ، مثلما هى الأسبق والأقدم ، فأغلب الظن مع ذلك أن حركة الخروج إلى الغرب وخاصة أمريكا الشمالية هى الأقرب إلى طبيعة الهجرة الحقيقية الدائمة ، بينما أن الحركة إلى العالم العربى أدنى إلى رحلة العمل الطويلة الأمد نوعا .

وعموما ، فقد لا نتجاوز الحقيقة ولا الحدود كثيرا إذا لخصنا الفارق الوظيفى بين الهجرة إلى العالم العربى والهجرة إلى الغرب فى أن الانحدار فى الأولى هو نسبيا وبحكم المستويات الحضارية من أعلى إلى أسفل ، وفى الثانية من أسفل إلى أعلى . ولكنه فى الحالين يتم أساسا من منطقة دخول منخفضة إلى مناطق دخول عالية ، أى من مناطق فقر اقتصادى نسبى إلى مناطق غنى .

المهم بالاختصار ، فإن زناد الحركة كلها هو فى التحليل الأخير اقتصادى أساسا ، ومحركها هو العامل الاقتصادى أولا وأخيرا . وهذا ما يفسر انصباب أكثر تياراتها فى حالة الدول العربية فى الدول البترولية خاصة . وهذا أيضا ما يضع أيدينا على جوهر التشخيص التاريخى لانقلاب الهجرة المصرية .

الانقلاب الجغرافى

لقد كانت مصر طوال التاريخ مركز أو عين إعصار بشرى تدخله الموجات أو الهجرات الداخلة من العالم المحيط ، والآن ولأول مرة أصبحت سد إعصار يخرج منه الناس إلى العالم العربى خاصة والعالم الغربى أيضا . وفى الحالة الأولى كان الانحدار يبدو غريبا حيث كان يأتى من كثافة السكان المنخفضة إلى المرتفعة وليس العكس ، ولكن لا غرابة فى الحقيقة من وجهة قوانين الهجرة ، لأن الناس إنما تتحرك من مناطق الفقر الاقتصادى الشديد إلى مناطق الرخاء والوفرة المادية .

أما الآن وبعد أن وصلت ثورة وثروة البترول فى كثير من الدول العربية إلى آفاق اقتصادية خرافية تقريبا وارتفعت دخولها إلى مستويات خيالية لا سيما لقلة عدد سكانها خاصة الصحراوية منها ، فقد تم تبادل مواقع مناطق الدخل المرتفع والمنخفض وبالتالى مواقع أقطاب الجذب والطرد البشرى بين الطرفين ، فانعكست تماما - وكان طبيعيا جدا أن تنعكس - اتجاهات وتيارات الحركة البشرية بينهما ظهرا لبطن أو بالأصح بطنا لظهر لتصبح من القلب إلى الأطراف ، أو من مصر إلى العالم العربى وليس العكس ، ولتنطلق أخيرا من مناطق الاستقرار والكثافة الشديدة إلى مناطق الترحل والصحراء والكثافة المخلخلة .

انقلاب كامل ، ولكنه منطقى جدا ، فى تيارات السكان والهجرة بل والتاريخ : بعد أن كانت مصر ووادى النيل قطب الجاذبية الأعظم فى المنطقة وعين إعصار بشرى مكثف ، والخليج والجزيرة العربية منطقة الطرد المزمن ومركز ضد إعصار بشرى تقليدى ، أصبحت مصر منطقة الطرد السكانى والهجرة الخارجة ، والخليج منطقة الجذب والهجرة الداخلة .

وبعد أن كانت حركة الهجرة وتيار السكان هى من الرعاة إلى الزراع ومن البدو إلى المستقرين أو من الرمل إلى الطين ، انقلبت كفتا الميزان كلية فإذا الحركة لأول مرة فى تاريخ المنطقة تتجه من الزراع والصناع إلى الرعاة وأنصاف الرعاة ومن النهر إلى الصحراء أو من الماء إلى البترول. جغرافية جديدة تماما ، ولكنها ثورية انقلابية حتى النخاع حتى لا تكاد تدرى أثورة هى فى الجغرافيا أم على الجغرافيا .

على الجانب الأوروبى والأمريكى ، من الناحية الأخرى ، فإن الخروج المصرى يرجع ، فضلا عن ضغوط الطرد الاقتصادى محليا ، إلى فعل تطلعات العصر أو عصر التطلعات والتوقعات الاجتماعية الضخمة العالية . لقد انطلق المد البشرى أخيرا فى عصر البترول والتطلعات ، وانطلق المصرى مهاجرا بعد أن ظل طويلا حبيس الصحراء وقعيد الوادى ليغزو بنجاح الصحراء المحيطة والعالم الجديد غزوا سلميا بناء ولكنه مكثف ومتصاعد .

وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن الميل عن الهجرة فيما مضى ، وإن طال كثيرا، لم يكن بالضرورة صفة مزروعة فى الإنسان المصرى إلى الأبد ، ولا كان طبيعة مصرية موروثة حتما، وإنما الأمر ببساطة هو قوانين الطبيعة المنطقية ، هى الظروف الطبيعية الموضوعية تغيرت ، فتغير معها الرجل المصرى . لقد كان ارتباط المصرى ببيته وبيئته تاريخيا وتقليديا خصيصة فعلا، ولكن مجرد خصيصة ، لا هى بالضرورة بالأصيلة

ولا هى قطعا بالنقيصة . وحين تغيرت الظروف المادية - الاقتصادية مع «الكشوف الجغرافية» العربية ، أعنى الكشوف البترولية العربية ، حدث التغير العظيم .

وفى هذا السياق ، فقد لا يعلم البعض منا أن بعضا من أشد شعوب وبلاد الدنيا ارتباطا فى أذهاننا اليوم بالهجرة والحركية والسيولة البالغة كانت معظم تاريخها من أشدها ارتباطا ببيوتها وبيئاتها ومن أكثرها انغلاقا وعزلة ، لكنها انطلقت تتواثب وتتقافز حول الدنيا حين تغيرت الظروف الموضوعية وبالتحديد الجغرافية ، والاشارة هى إلى بريطانيا واليابان ، نعم بريطانيا واليابان بالتحديد ، الأولى حتى القرنين ١٥ ، ١٦ والثانية حتى القرنين ١٨ ، ١٩ . بل إن كلتيهما ، ولكن بريطانيا بالأخص ، كانت تقليديا كمصر بلد هجرة داخلة أساسا يدخله الناس ولا يخرجون منه ، إلى أن كان الانقلاب العظيم مع الكشوف الجغرافية .

حجم التيار

ومن أسف أننا لا نملك أرقاما دقيقة أو وثيقة فى حصر هذه الحركات ، أو لتحديد الهجرة الحقيقية منها ورحلة العمل . فمن الناحية النوعية ، لا سبيل إلى التمييز حتى الآن بين الهجرات الحقيقية الدائمة النهائية التى تستبدل وطنا بوطن ، وبين هجرات العمل المؤقتة أو الموسمية . ومن الثابت أن الحركة كلها فى مد وجزر مستمر ، راجعة غالبا ولكنها متجددة دائما . وعلى الجملة ، يمكن القول بأن كل هذه الحركات ليست بهجرة بالمعنى الصحيح ، قل « هجرة وما هى بهجرة» ، « هجرة بلا مهاجرين » ، هجرة عمل طويلة ولكن إلى عودة وليست هجرة استيطان إلى غير رجعة، كما يمكن القطع بأن الهجرة الحقيقية إنما هى الأقلية بيقين ، ويذهب التقدير الرسمى فى أوائل الثمانينيات الى أن هذه الهجرة الحقيقية لا تعدو ٢٠٠ ألف ، مقابل ٣ ملايين لهجرة العمل ، أى بنسبة ١ : ١٥ تقريبا .

بل إن عددا كبيرا ممن يصدر لهم تصريح هجرة يعود فى النهاية إلى الوطن دون استقرار فى الخارج . فمثلا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لم يتجاوز عدد المهاجرين المصريين بصفة نهائية ٦٠ ألفا ، كما أن عدد طالبى تصريح الهجرة الدائمة انخفض بشدة فى السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة من السبعينيات ، فلم يتجاوز ٥٠٠ فقط فى سنة ١٩٧٦ ، هذا فى حين بلغ عدد تصاريح العمل المؤقت بالخارج ٤٠ ألفا سنة ١٩٧٥ ثم ٦٠ ألفا سنة ١٩٧٦ ، بينما تضاعف أخيرا فى الثمانينيات إلى ١٢٠ ألفا سافروا فى سنة

واحدة . وعلى الجملة فإن عدد من اكتسبوا صفة المهاجرين طوال الفترة ٦٢ – ١٩٧٦ لم يزد على ٢٣٥٠٠ تقريبا .

ولعل مما له مغزاه ، أخيرا ، أن معظم المصريين فى المهجر هم سكان مدن ، بصرف النظر عن أصولهم الأصلية ريفية كانت أو مدنية . وإذا كان هذا قانونا طبيعيا فى الهجرة عامة ، فإنه يدل أيضا على أنها هجرة عمل مؤقتة غير غائرة الجذور . وهنا تأتى التجربة العراقية . على ندرتها وريادتها ، كحالة فى القضية أو كقضية فى الموضوع . فرغم أن مشروعا طموحا للغاية ، مرسوما على نطاق ضخم كقطعة من التخطيط الأقليمى ، وضع لاستقدام وتوطين الفلاحين المصريين وزرعهم فى أراضى العراق الشاسعة والمهملة ، فإن الحصاد النهائى لا يتجاوز بضعة آلاف أو عشرات من الآلاف على الأكثر ، مقابل عدة مئات من الآلاف من العاملين المصريين مكدسين فى بغداد وغيرها من المدن الكبرى .

العد التصاعدى

وإذا لم يكن لنا مفر من الأخذ بالأرقام المتاحة ، على علاتها ، لكى نتتبع النمو التاريخى للحركة والخط البيانى للتيار ، فلابد على الأقل أن نسجل رنة تحفظ وتحذير ، فهذه الأرقام تتضارب بشدة فيما بينها إلى درجة تشكك فيها جميعا . وكل مصادرها ، على أية حال ، معترف بأنها اجتهادية بحتة غالبا إلى محض تخمينية أحيانا ، لا أساس قطعى لها ، وقد تبتعد عن الحقيقة أكثر مما تقترب منها . وهذا ما يفسر أن بعضها يقل أحيانا عن بعضها الآخر فى تاريخ سابق ، مما قد يوحى بأن الحجم الحقيقى للحركة قد تناقص أو نكص ظاهريا .

لكن الواقع عكس ذلك تماما ، فالمد صاعد أبدا رغم الهجرة العائدة أو التيار الراجع back-flow ، الذى لا ينقطع هو الآخر قط كما هو شأن كل الهجرات ، وباختصار ولكن بالتأكيد ، الهجرة المتجددة أكبر دائما من الحركة الراجعة بكثير جدا ، والحركة فى مجملها غير ارتدادية أو نكوصية البتة ، على الأقل حتى الآن ، بمعنى أنها لا تتذبذب فى حجمها الكلى صعودا وهبوطا وإنما هى فى صعود دائم ومطرد ما تزال وإلى أن يبدأ العكس .

من ناحية أخرى فإن التقديرات المطروحة تتفاوت دائما بين الحد الأعلى والحد الأدنى ، وبينما يأخذ البعض بالأولى ، يراها البعض الآخر مبالغا فيها جدا ، وهكذا، للأسف ، لا قاعدة ولا ضابط . من ثم ، ولمجرد الاسعاف الشخصى ، آثرنا هنا

أن نورد أولا تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء المبنية على أساس تطبيق نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان ، ثم نتبعها للمقارنة بحصر شامل لسائر التقديرات المتاحة. وفى هذا السياق سيلاحظ أن التقديرات الأولى كانت تجنح إلى الحد الأعلى سنة ١٩٧٦ ، ولكنها بحلول ١٩٨٢ كانت قد نزلت إلى الحد الأدنى بين الجميع . لا غرابة أننا سنقابل فيما بعد تناقضات جذرية بين النتائج والدلالات المستخلصة بدرجة لا سبيل إلى تغطيتها .

تقدير قوة العمل المصرية بالخارج
حسب الجهاز المركزى للتعبئة

السنة	مجموع المصريين	القوة العاملة منهم
١٩٧٦	١,٤٢٥,٠٠٠	٤٢٧,٥٠٠
١٩٧٧	١,٤٤٧,٠٠٠	٤٣٤,١٠٠
١٩٧٨	١,٤٨٣,٠٠٠	٤٤٤,٩٠٠
١٩٧٩	١,٥٢٩,٠٠٠	٤٥٨,٧٠٠
١٩٨٠	١,٥٧٨,٠٠٠	٤٧٣,٤٠٠
١٩٨١	١,٦٢١,٠٠٠	٤٨٦,٣٠٠
١٩٨٢	١,٦٦٧,٠٠٠	٥٠٠,١٠٠

التقديرات الأخرى لمختلف المصادر [1]

السنة	العدد
١٩٦٥	١٠٠,٠٠٠
١٩٧٤	٥٠٠,٠٠٠
١٩٧٥	٢٥٠,٠٠٠ ، ٣٥٣,٠٠٠ ، ٣٩٨,٠٠٠

(1) J. S. Bircks, C. A. Sinclair, International migration and development in the Arab region. I. L. O., Geneva,1981 (appendix).

١٩٧٦	٣٥٠,٠٠٠ ، ٥٠٠,٠٠٠ – ٦٠٠,٠٠٠ ، مليون ، ١,٤٢٥,٠٠٠
١٩٧٨	١,٣٩٠,٠٠٠ ، ١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٨٧٥,٠٠٠ ، ١,٩٧٨,٠٠٠
١٩٨٢	١,٦٦٧,٠٠٠ ، ٢,١٠٣,٠٠٠ ، ٢,٦٥٨,٠٠٠ ، ٢,٩٦٢,٠٠٠
١٩٨٣	١,١٤٩,٠٠٠ (× ٢) ، ٣ ملايين ، ٣,٤١٣,٠٠٠

على هذا الأساس وبهذه التحفظات الأساسية ، يبدأ سجلنا برقم المائة ألف سنة ١٩٦٥ كما قدره تعدادنا بالعينات لسنة ١٩٦٦ . وهو رقم لا يستهان به فى وقته ، ويعادل أكثر قليلا من ٠,٣٪ من مجموع سكان مصر المقدر وقتئذ بنحو ٢٩,٣٨٩,٠٠٠ نسمة . والواقع أنه يمثل قمة مرحلة المقدمات والطلائع التى بدأت كجدول ضئيل متقطع مع إرسال أول مدرس مصرى إلى دول المشرق العربى والجزيرة العربية بين الحربين .

ونحن نقفز من هذا الرقم مرة واحدة إلى علامة نصف المليون سنة ١٩٧٤ ، بما يعنى أولا تضاعف حجم الجالية المصرية بالخارج إلى ٥ الأمثال فى نحو عقد ، وبما يشير ثانيا ويقينا إلى الانتقال إلى المرحلة الوسطى ، مرحلة الزحف الكبير بعد حرب ١٩٦٧ . على أن هذا الرقم قد يكون مبالغا فيه نوعا ، حيث تلته فى سنة ١٩٧٥ تقديرات أخرى كلها دونه بكثير أو قليل متراوحة بين ثُلث ورُبع المليون ، وهى تحديدا ٣٩٨,٠٠٠ ، ٣٥٣,٠٠٠ ، ٢٥٠,٠٠٠ نسمة .

على أن الذى لا شك فيه أننا قد دخلنا بالفعل وبطفرة مختزلة مضغوطة للغاية إلى المرحلة التالية والقمية وهى المرحلة الانفجارية المدية التى بزغت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبرزت بالانفتاح وبدأت من أرضية المليون لتقترب اليوم من سقف الأربعة ملايين أو نحوها . ففى سنة ١٩٧٦ تقع بعض التقديرات المطروحة دون المليون والبعض الآخر فوقه . ولكن الأولى مشكوك فيها للغاية ، خاصة التقدير الأدنى ٣٥٠,٠٠٠ ، وكذلك وإلى حد أقل التقديرات الأعلى ٥٠٠ – ٦٠٠ ألف . أما الأدنى إلى المنطق فتقدير المليون ، بينما يضعه تعدادنا السكانى لسنة ١٩٧٦ فى حدود ١,٤٢٥,٠٠٠ ، تعادل ٣,٧٪ من مجموع سكان مصر البالغ وقتئذ ٣٨,٢٢٨,٠٠٠ نسمة .

لا خلاف بعد ذلك على اختراق حاجز المليون مهما اختلفت التقديرات بين الحد الأدنى

والأقصى . أما ما يورده أحد التقديرات عن سنة ١٩٨٠ من ٨٧٥,٠٠٠ فيتناقض مع الأرقام السابقة له واللاحقة عليه ، ولذا فلا محل له من الاعراب أو الاعتراف . ففى سنة ١٩٧٨ تتراوح التقديرات بين المليون وثلث المليون (١,٣٩٠,٠٠٠) وبين المليون ونصف المليون (١,٥٠٠,٠٠٠) . وفى سـنة ١٩٨٢ يصل التقدير الأدنى إلى المليـون وثلثى المليون (١,٦٦٧,٠٠٠) ، والأقصى إلى زهاء الثلاثة ملايين (٢,٩٦٢,٠٠٠) ، بينهما تقدير أوسـط (٢,٦٥٨,٠٠٠) أغـلب الظن أنه الأقـرب إلى الصحة ، على أن الظن كله أن الحجم قد وصل بالتأكيد إلى عـلامة المليونين على الأقل .

حتى إذا ما وصلنا إلى وقتنا هذا سنة ١٩٨٣ لم يعد هناك شك فى أننا عبرنا إلى علامة الثلاثة ملايين إن لم نكن قد قاربنا علامة الأربعة . فأدنى التقديرات المطروحة ، وأدناها ثقة أيضا ، تقدير وزارة التخطيط بنحو (١,١٤٩,٠٠٠) ، الذى يضيف فى الوقت نفسه أن الواقع ضعف هذا (!) . وهذا على أية حال أمر طيب كما هو طريف ، لأنه على الأقل يؤكد لنا مصداقية التقديرات الأخرى، التى تبدأ بتقدير وزارة الخارجية بنحو ٣ ملايين ، وتنتهى بتقدير وزارة الهجرة بنحو ٣,٤١٣,٠٠٠ .

والتقدير الأخير ، وهو التقدير المختص والمسئول فرضا ، والذى يعد الحد الأقصى المطروح وسقف الحركة النهائى حاليا ، يعادل ٧,٦٪ من مجموع سكان مصر البالغ حاليا ٤٦ مليونا بالضبط . وهو إن صح فإنما يعنى أن حجم القوة المصرية العاملة أو المقيمة خارج مصر قد تصاعد من نحو المائة ألف فقط سنة ١٩٦٥ إلى زهاء ٣,٥ مليون سنة ١٩٨٣ ، أى تضاعف نحو ٣٥ مرة فى نحو ١٨ سنة ، أو بمعدل مرتين كل سنة وزيادة نحو ٢٠٠,٠٠٠ .

على أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة الهائلة إنما انحصر حقيقة فى السنوات القليلة الأخيرة منذ منتصف السبعينيات ، قل على الأكثر خلال العقد الأخير ٧٣ – ١٩٨٣ ، حيث قفز من آفاق المليون إلى ٣,٥ مليون ، بمعدل نحو المليون زيادة كل ٣ سنوات أو ثلث المليون كل سنة ، وبصيغة نسبية إلى مجموع سكان مصر ، تحرك حجم الهجرة من ٠,٣٪ سنة ١٩٦٥ ، إلى ٣,٧٪ سنة ١٩٧٦ ، إلى ٧,٦٪ أى أكثر من الضعف سنة ١٩٨٣ – كذلك الخروج .

التوزيع الجغرافى

هذا المد الصاعد كميا لعل أهم ما واكبه من الناحية النوعية أو الكيفية تغيرات التوزيع الجغرافى . فرغم تغير نوعية الهجرة وظيفيا أى من حيث الحرف والمهن الغالبة عليها ، فلا شك فى أن النمط الجغرافى المتغير هو أبرز ما يلفت النظر . وإذا كان من الصعب كما رأينا مجرد تتبع نمو الحجم الكلى للهجرة ، فلا شك فى أن من الصعب تتبع القيم الجغرافية المتغيرة لانتشار الجالية المصرية بالخارج . فالتضارب هنا أكبر ، والأرقام جزافية أكثر وأكثر . وعلى أية حال فإن لدينا فى هذ المجال بضع لقطات مقتضب بعضها وبعضها مفصل ، منها المؤرخ ومنها غير محدد تاريخه ، وسنعرض لها بسرعة فيما عدا اللقطة النهائية التى سنركز عليها بشىء من التحليل .

نمط متغير

ففى سنة ١٩٧٦ قدرت النسب المئوية لتوزيع المصريين بالخارج كالآتى : ٤٠٪ بليبيا ، ٣٥٪ بالسعودية ، ١١٪ بالكويت . وواضح أن هذا التوزيع يرسم محورا أساسيا للهجرة قطباه ليبيا غربا والسعودية شرقا ، مع ذهاب الأولوية للأولى على الثانية ، ولو أن الأولوية ظلت (بإضافة الكويت وغيرها) للمشرق العربى على المغرب بالطبع .

على أن مركز الثقل لم يلبث أن انتقل (أو بالأصح عاد من جديد) بلا هوادة إلى المشرق ، ومعه انتقلت (أو عادت ثانية) الأولوية المطلقة إلى السعودية . ثم فى مرحلة ثالثة وأخيرة جدا هى المرحلة الحالية اشتد جنوح مركز الثقل إلى المشرق أكثر من أى وقت مضى ، ولكن مع انتقال الأولوية لأول مرة ولكن أكثر من أى وقت مضى إلى العراق . ولعل التقدير الآتى ، عن مكاتبنا العمالية بالخارج ، وزارة القوى العاملة ، يشير إلى متغيرات المرحلة الوسطى حيث يرجح أنه يعود إلى سنة ١٩٨٠ .

نمط التوزيع حوالى سنة ١٩٨٠

الدولة	العدد	ملاحظات
السعودية	٤٠٠,٠٠٠	
الكويت	١٥٨,٠٠٠	منهم ١٠٥,٠٠٠ يعملون =
الأردن	١١٢,٠٠٠	٧٨٪ من كل العمالة الأجنبية
الامارات	٤٥,٠٠٠	منهم ٢٨,٠٠٠ يعملون
اليونان	٢٤,٠٠٠	يزدادون صيفا إلى ٣١,٠٠٠

إلى نفس المرحلة الوسطى أو الثانية تشير أرقام ١٩٧٨ ، ولكن بمزيد من التفصيل والدقة الباديين ، بحيث تستحق وقفة أطول ، مع ملاحظة أن المجموع الكلى المعطى للهجرة كرقم مدور هو ١,٥ مليون نسمة .

نمط التوزيع سنة ١٩٧٨

الدولة	العدد	٪
ليبيا	٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
السعودية	٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
الكويت	١٥٠,٠٠٠	١٠,٠
الامارات	١٥٠,٠٠٠	١٠,٠
العراق	٥٠,٠٠٠	٣,٣
قطر	١٥,٠٠٠	١,٠
الولايات المتحدة	٨٠,٠٠٠	٥,٣
اليونان	٣٥,٠٠٠	٢,٣
كندا	٢٥,٠٠٠	١,٦
أستراليا	٢٠,٠٠٠	١,٣

قطبا المحور الأساسى هما ليبيا والسعودية ما يزال ، ولكن كفرسى رهان حذوك الرأس بالرأس ، تمهيدا لا شك لذبذبة البندول نهائيا لصالح الأخيرة . على أن الاثنين يجمعان فيما بينهما ثلثى المصريين المغتربين ، أو مليونا من مليون ونصف ، كل منهما بنسبة ٣٠٪ من المجموع، وكلتاهما أيضا تعادل وحدها تقريبا مجموع سائر دول المشرق ابتداء من الامارات جنوبا حتى العراق شمالا .

وكما تتعادل كفتا ليبيا والسعودية ، تتعادل كفتا الكويت والامارات أيضا ، مع ملاحظة أن الأخيرة وافد حديث جدا على المسرح ولكنه أصبح بسرعة ندا مساويا للأولى العريقة نسبيا . بالمثل يلفت النظر تخلف بعض وحدات الخليج القديمة كقطر والبحرين بالمقارنة إلى زحف الامارات الصاعدة . لكن اللافت أكثر العراق ، فهو لأول مرة يدخل المسرح ، على استحياء وبعد طول غياب، لكن ليبدأ دورا انقلابيا ثوريا مدويا وغير مسبوق .

فيما عدا هذه التفصيلات ، فإن الصورة العامة تضع مركز الثقل المطلق فى المشرق العربى أو آسيا العربية بالقياس إلى المغرب أو إفريقيا العربية ، تقريبا بنسبة ٣ : ٢ ، بعد أن كان الميزان منصفا بينهما بالتقريب فى مرحلة أسبق . ففى المشرق العربى تتركز الكتلة الكبرى فى السعودية، نحو نصف مليون ، يكملها نحو ثلث مليون فى دول الخليج خاصة الكويت والامارات . ففى الجزيرة العربية إذن أكثر من ٨١٥,٠٠٠ ، أى بين ثلاثة أرباع المليون والمليون . فإذا أضفنا إلى ذلك ٥٠ ألفا فى العراق ، لبلغ مجموع القوس الشرقى من المشرق ٨٩٥,٠٠٠ تساوى ٥٩٪ من مجموع العالم العربى . فإذا أضفنا بعد ذلك بضع عشرات من الآلاف فى سوريا ولبنان واليمنين والجنوب العربى ، لوصل مجموع المشرق العربى إلى المليون أو أكثر . أما فى المغرب العربى فإن الكتلة الكبرى فى ليبيا حيث كان يعمل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مصرى يرتفع عددهم بعائلاتهم إلى نصف المليون . وبكل من الجزائر والمغرب بضع عشرات أخرى من الآلاف .

هذا داخل العالم العربى ، أما خارجه فلم يكن المصريون يقلون بصفة دائمة عن عدة عشرات من الآلاف فى كل من بريطانيا وفرنسا ، بالإضافة إلى آلاف أخرى فى كثير من دول أوروبا الغربية خاصة ألمانيا والنمسا ، وكذلك جنوب أوروبا خاصة إيطاليا وبالأخص اليونان حيث تركز ٣٥ ألفا يعمل معظمهم فى مجالات النقل البحرى والصيد .

ولكن مركز الثقل فى العالم الغربى ، وهذا هو الجديد والمثير فى الأمر ، ليس أوروبا

وإنما العالم الجديد ، وخاصة أمريكا الشمالية . فمن بين نحو ١٦٠ ألفا فى العالم الغربى، يمثلون ١١,٥٪ من مجموع المصريين بالخارج ، يستأثر العالم الجديد وحده بأكثر من ١٠٠ ألف . ففى المقدمة تأتى الولايات المتحدة بلا أقل من ٨٠ ألف مصرى ، بنسبة ٥,٣٪ من المجموع ، تليها كندا بنحو ٢٥ ألفا ، هذا فضلا عن أعداد غير معروفة فى أمريكا اللاتينية . وأخيرا يأتى فى النهاية نحو ٢٠ ألفا فى أستراليا ، لعلهم أبعد مستعمرة مصرية عن الوطن الأب ، مثلما هم أكبرها فى نصف الكرة الجنوبى أو جنوب خط الاستواء .

بداية الثمانينيات

صعود العراق هو بلا ريب أهم تطور جديد منذ بداية الثمانينيات . ففى تلك البداية كان توزيع الأوزان النسبية الرئيسية على الترتيب الآتى : السعودية ٣٢٪ ، العراق ٢٥٪ ، ليبيا ١٨٪ ، الكويت ١٢٪ . وبذلك احتل العراق المركز الثانى بربع المجموع منتزعا إياه من ليبيا التى تراجعت إلى المرتبة الثالثة ، بينما استعادت الكويت تفوقها النسبى نوعا على الامارات .

وفى مرحلة لاحقة أيضا ، لعلها سنة ١٩٨١ ، حين قدرت وزارة العمل مجموع المصريين بالخارج بنحو ٣ ملايين ، كان التوزيع المورد يؤكد اتجاه الحركة السابق ، حيث بدأ وصول العراق إلى الصدارة بنحو ٧٠٠,٠٠٠ بنسبة ٢٣,٣٪ من المجموع الكلى ، تلية السعودية بنحو ٦٠٠,٠٠٠ ونسبة ٢٠٪ ، فليبيا بنحو ٣٥٠,٠٠٠ ونسبة ١١,٧٪ فكل من الكويت والأردن وسائر الخليج بنحو ٢٥٠,٠٠٠ ونسبة ٨,٣٪ ، يضاف إليهم فى النهاية ٥٠٠,٠٠٠ أو سُدس المجموع فى بقية العالم العربى وأوروبا .

فالعراق قد أصبح الآن ضعف ليبيا ، بينما ظهر الأردن لأول مرة كند للكويت وسائر الخليج . لقد زحف مركز الثقل إلى أقصى شمال القوس الشرقى من المشرق العربى ليستقر نهائيا فى أحدث الوافدين على مسرح الهجرة ، وذلك على رأس أقدم المخضرمين وأغنى البتروليين .

الغريب أيضا أن هذا الزحف يأتى على النقيض من زحف ظهور وانتشار البترول نفسه فى القوس ، حيث إتجه بانتظام وإصرار من الشمال إلى الجنوب . والغريب أكثر أن

تيار العراق إنتظم لأول مرة شريحة من الفلاحين المصريين بهدف الزراعة وربما الاستيطان النهائى ، فى الوقت نفسه الذى كان السواد الأعظم من المصريين هناك يمثلون جالية عاصمية حيث كانوا يتركزون عمليا فى بغداد نفسها .

الخريطة الحالية : ١٩٨٣

جدول الأساس

على أن هذه التطورات ، البازغ منها والبارز ، إنما تصل إلى قمتها فى الوقت الحالى، حيث تمثل سنة ١٩٨٣ اللقطة النهائية والأخيرة للصورة الكاملة ، تلك التى تقدمها لنا بتفصيل كاف الأرقام المعلنة لوزارة الهجرة ، والتى سندير عليها مناقشتنا التحليلية هنا . ولنبدأ بجدول الأساس كخامة للدراسة ، حيث يصنف أعداد المصريين المقدرين بالدول الأجنبية إلى فئات الحجم المختلفة بحسب الترتيب التنازلى (الأرقام مدورة ، مقربة إلى أقرب ألف ، وحذفت الكسور لأن الأصول نفسها تقديرات تخمينية إلى حد بعيد) .

فئات الأحجام سنة ١٩٨٣

الفئة	الدولة	العدد
– مليون	العراق	١,٢٥٠,٠٠٠
مليون – نصف مليون	السعودية	٨٠٠,٠٠٠
٥٠٠,٠٠٠ – ٢٥٠,٠٠٠	ليبيا	٣٠٠,٠٠٠
٢٥٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠	الكويت	٢٠٠,٠٠٠
	الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠
٥٠,٠٠٠ – ٢٥,٠٠٠	الجزائر	٣٥,٠٠٠
	إيطاليا	٣٠,٠٠٠
	اليونان	٢٧,٠٠٠
	قطر	٢٥,٠٠٠
٢٥,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠	السودان	٢٠,٠٠٠
	سوريا	١٥,٠٠٠
	عُمان	١٢,٠٠٠
	اليمن الشمالى	١٢٠٠٠
	المغرب	١١,٥٠٠

الدولة	العدد
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠
الأردن	١٢٥,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠	
بريطانيا	٧٠,٠٠٠
كندا	٦٠,٠٠٠
إستراليا	٥٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠ – ١,٠٠٠	
فرنسا	٩,٠٠٠
ألمانيا الغربية	٩,٠٠٠
النمسا	٧,٠٠٠
البحرين	٦,٠٠٠
سويسرا	٢,٥٠٠
السويد	١,٠٠٠
هولندا	١,٠٠٠

من بين نحو ٣٠ دولة يتوزع بها المصريون فى الخارج ، فى الجدول ٢٦ دولة تكاد عمليا تضم مجموعهم كله البالغ حسب التقدير المذكور ٣,٤١٣,٠٠٠ ، أى بالتقريب ٣,٥ مليون نسمة . على أن السواد الأعظم من هذا المجموع إنما يُستقطب فى قلة معدودة بالطبع . فالعشرة الكبار (+٥٠,٠٠٠) تجمع وحدها ٣,٢٠٥,٠٠٠ من المجموع الكلى بنسبة ٩٣,٩٪ كما يوضح الجدول أدناه .

لكننا نصل إلى ذروة الاستقطاب الحق حين نجد الدولتين الأوليين العراق والسعودية تستحوذان فيما بينهما على ٢,٠٥٠,٠٠٠ أى ٦٠,٢٪ من المجموع العالمى ، ترتفع إلى نحو ٧٠٪ فى الدول الثلاث الأولى بإضافة ليبيا ، ثم إلى ٨٣٪ فى الدول الخمس الأولى بإضافة الكويت والولايات المتحدة . بعبارة أخرى ، أربعة أخماس المصريين بالخارج مركزون فى خمس دول فقط .. منتهى التركيز .

العشرة الكبار سنة ١٩٨٣

الدولة	العدد	٪ من العالم
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,٧
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٥
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	٨,٨
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠	٤,٤

الأردن	١٢٥,٠٠٠	٣,٦
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	٢,١
كندا	٦٠,٠٠٠	١,٦
إستراليا	٥٠,٠٠٠	١,٤
المجموع	٣,٢٠٥,٠٠٠	٩٣,٩

فئات الحجم

فإذا ما استعرضنا الفئات المختلفة تنازليا ، فعلى القمـة تقف الفئة المليونية أو العراق – سيان – فهى لا تضم سواه ، وهو وحده يضم مليونا وربع المليون أى أكثر من ثلث المجموع العالمى (٣٦,٧٪) وأكثر من خُمسى العالم العربى (٤٢,٤٪) ، أى نحو مجموع الثلاثة الكبار بعده وهم السعودية ، ليبيا ، الكويت (١,٣٠٠,٠٠٠) . فالعراق اليوم هو القمة القائدة ومركز الثقل المطلق ، رغم أنه ليس أكبر دول البترول كما يعد دولة زراعة بقدر ما هو دولة بترول .

الأغرب أيضا أنه مهجر حديث العهد بعامة ، والمصريون حديثو عهد به للغاية . فإلى سنة ١٩٧٨ كما رأينا لم يكن عدد المصريين به ليزيد على ٥٠ ألفا . ولكن ها هو قد تضاعف ٢٥ مرة فى نحو ٥ سنوات فقط ، بمعدل ٥ مرات كل سنة . وتلك طفرة غير مسبوقة لا مثيل لها قط فى تاريخ الهجرة المصرية إلى أى قطر كان ابتداء من السعودية إلى ليبيا عربيا أو الولايات المتحدة إلى أستراليا عالميا . ولعل هذا يرجع إلى توافق فترة انفتاح هجرى على المستوى السياسى فى كلا الطرفين .

فئتا الحجم التاليتان لا تضم كل منهما سوى حالة واحدة أيضا . فبين المليون ونصف المليون تقع السعودية بنحو ٨٠٠ ألف . على أن هناك تقديرا آخر يرتفع بالسعودية إلى علامة المليون ، موزعين بالتنصيف تقريبا بين كل من المنطقة الوسطى فى الرياض وما حولها والمنطقة الغربية فى جدة ومكة وما حولهما . ولو صح هذا التصحيح فإنه يرفع نسبة السعودية فى المجموع العربى من ٢٧,٢٪ إلى نحو الثلث ، وفى المجموع العالمى من ٢٣,٥٪ إلى نحو الربع .

فى المرتبة الثالثة تأتى ليبيا كممثلة وحيدة لفئة الحجم التالية نصف إلى ربع المليون . غير أنها بنحو ٣٠٠ ألف ، أى أقل مما كانت فى سنة ١٩٧٨ بنحو ٢٠٠ ألف ، إما قد خبرت هجرة راجعة كثيفة (؟) وإمـــا أن التقدير الأول غير صحيح - لا نـدرى لغموض وتعقد الأوضـــاع السياسية على الجانبين . وعلى أية حال ، فبعد أن كانت الجماهيرية تستقطب نحو نصف المصريين بالخارج لا أبعد من عقد مضى ، فإنها اليـــوم لا تعدو العُشر ٢ ,١٠٪ تعادل نحو ٨,٨٪ من المجموع العالمى .

على أعقاب ليبيا ، أو فلنقل غير بعيد جدا ، وعلى رأس الفئة التالية ربع مليون إلى مائة ألف ، وعلى قدم المساواة بالضبط أو بالتقريب بنحو ٢٠٠ ألف لكل ، يتقاسم المرتبة الرابعة دولتان إحداهما من أصغر الدول العربية وهى الكويت ، والأخرى من أضخم الدول الأجنبية وهى الولايات المتحدة .

لكن ، أولا ، لعل رقم الكويت منقوص ، حيث يقل عن تقدير سنة ١٩٨١ بنحو ٥٠ ألفا دون مبرر أو تفسير . وعلى أية حال ، فلا غرابة فى مكانة الكويت كدولة عربية بترولية قليلة السكان جدا كثيفة الهجرة الداخلة جدا . فمن بين خُمس المليون مصرى بها ، ثمة ٨٠ ألف عامل ، ٣٠ ألف مدرس ، ١٠ آلاف طبيب .

لكن لأول مرة تقفز دولة أجنبية قصية لتحتل المركز الرابع (مكرر) بين مواطن العمل المصرى أو مهاجره ، ممثلة بذلك أكثر من خُمسى مجموع المصريين خارج العالم العربى ، أو نحو ٦٪ من مجموعهم العالمى . ولعل هذا يشى بتحولات عميقة فى عقلية الهجرة المصرية كما فى نوعيتها ووجهتها وانتخابيتها ، فضلا عن جاذبية وإمكانيات المهجر الأمريكى بكل رأسماله وتقدمه الحضارى والمادى ... إلخ .

أما عن التوزيع داخل هذه الدولة - القارة ، فرغم أنه يمتد بين المحيطين خاصة على الساحل الشرقى Atlantic seaboard ، إلا أنهم يتركزون أساسا فى كاليفورنيا - أنقول انتخاب مناخى ؟ - حيث تبرز فى تجمعاتهم سانتا مونيكا وباسادينا وهوليوود بصفة خاصة .

يكمل الفئة بعد هذا دولتان عربيتان هما الامارات والأردن . ولكن بحجم موقوف أو منقوص عن تقديرات سابقة دون سبب مفهوم . فنصيب الامارات الحالى ١٥٠ ألفا هو نفسه نصيبها فى تقدير سنة ١٩٧٨ ، بينما خفض نصيب الأردن من ٢٥٠ ألفا سنة

١٩٨١ إلى ١٥٠ ألفا الآن . وهذا فقط تضـــارب فى التقديرات لا جدال ، وليـس هجرة راجعة على الأرجــح . وعلى أية حال ، فلا غرابة فى أمر الامارات كدولة بترول صاعدة شأنها شأن الكويت مثلا .

ولكن موضع الغرابة والاثارة لا شك هو الأردن ، الذى يشكل المصريون السواد الأعظم من هجرة العمل الأجنبية به ، كما يعمل السواد الأعظم منهم بدورهم فى صناعات البناء والتشييد وإلى حد ما الزراعة . فالأردن لا هو دولة بترول ولا زراعة ، ولا هو دولة إنتاج ولا وساطة أو تصدير ، بقدر ما هو دولة تصدير للرجال ، دولة تعد منذ حين «على المعاش» الأمريكى بعد المعاش البريطانى القديم . بيد أن التفسير يكمن فى الرواج المالى والمادى الذى أحدثه البترول العربى فى المنطقة عامة ومشاركة الأردن فيه خاصة عن طريق مغتربيه الفلسطينيين بالخليج وبالأخص بعد حرب أكتوبر .

مرة أخرى «تنحشر» الدول الأجنبية داخل تسلسل الدول العربية لتحتل مرتبة متقدمة نسبيا ، وذلك بفئة الحجم ١٠٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ التى تحتلها جميعا «بطارية» من الدول الغربية . فهناك على الترتيب التنازلى بفارق ١٠ آلاف كل : بريطانيا (٧٠ ألفا) ، كندا (٦٠ ألفا) ، فاستراليا (٥٠ ألفا) . وثلاثتها دول كومونولث ، مبعثرة فى أركان الدنيا ، وتجمع فيما بينها أقل قليلا من الولايات المتحدة أو نحو ٥٪ من المجموع العالمى أو نحو ٣٧٪ من مجموع المصريين خارج العالم العربى .

الفئة التالية ٥٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ تضم ٤ دول ، منها ثلاث متوسطية والرابعة خليجية. والدولتان الوسطيان منها حجما أوروبيتان تقعان «بين قوسين» عربيين . وبينما ترتبط الأخيرتان بالمهن والحرف العربية التقليدية خاصة التدريس ، ترتبط الأخريان بالملاحة البحرية والعمل الصناعى والنقل ... إلخ . فللجزائر على القمة ٣٥ ألفا ، ولإيطاليا ٣٠ ألفا ، ولليونان ٢٧ ألفا ، ولقطر ٢٥ ألفا .

على أن حالة اليونان تستدعى هامشا إضافيا خاصا بالكم والكيف . فعن الأخير ، فإن الطريف أن مصريى اليونان يأتى معظمهم من منطقة دمياط تحديدا ، أى أن أبناء البيئة الساحلية البحرية الملاحية قد انجذبوا تلقائيا إلى بيئة مماثلة عبر البحر - انتخاب مهنى - بيئى داخل الهجرة يعنى . أما عن العدد ، فالمقول إنه يتمدد صيفا وينكمش شتاء، فيبلغ ٣١ ألفا صيفا مقابل ٢٧ ألفا فى الشتاء .

على أن الخطير فى الأمر أن هناك أصلا تقديرا مختلفا تماما يصل بالعدد إلى ٢٦٠ ألفا أى أكثر من ربع مليون ، يضاف إليهم أيضا ٣٠ ألفا فى قبرص وحدها ، بمجموع قدره نحو ٣٠٠ ألف . ولو صح هذا لكان معناه أن اليونان وحدها ترجح ليس فقط سائر دول المتوسط مجتمعة ، ولكن كذلك كافة الدول الأوروبية الأخرى منفردة ومجتمعة ، بل وأيضا الولايات المتحدة ، معادلة وحدها القارة الأمريكية الشمالية برمتها خارج العالم العربى أو ليبيا داخله . لذا لا بد من التحفظ .

مع الفئة الضئيلة للغاية ٢٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نعود إلى العالم العربى فى خمسة من أركانه الزراعية العريقة ولكن غير البترولية إلا بالكاد . فعلى قربه وقرابته ، لا نجد بالسودان سوى ٢٠ ألف مصرى ، ولسوريا الشقيقة ١٥ ألفا فقط ، ثم فى كل من اليمن الشمالى وعُمان ١٢ ألفا ، وأخيرا بالمغرب ١١,٥ ألف . على أن الفئة كلها ، على تواضعها، لا تقارن بالفئة الأخيرة التى هى أكثر الفئات عددا ولكنها أقلها وزنا .

ففئة ١٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠ تضم ٧ دول ، أوروبية كلها إلا واحدة ، وكلها معا لا تزيد على السودان وحده مثلا . فهى وجود رمزى تقريبا . ففى كل من فرنسا وألمانيا الغربية ٩ آلاف ، وبكل من النمسا والبحرين ٧ - ٦ آلاف ، وبسويسرا أقل من نصف ذلك ، بينما تضم السويد وهولندا معا أقل من ذلك .

على مستوى القارات

من مستوى الدول ، لنقفز الآن إلى مستوى أكبر الوحدات وهى القارات قبل أن نطيل التوقف اقليميا ، فذلك يزيد الخريطة تجسيدا وتحديداً فى الذهن . وبطبيعة الحال ، فلأن المشرق العربى البترولى أو العالم العربى الآسيوى هو مركز الثقل المطلق والغلاب فى الهجرة المصرية ، فإن لآسيا الصدارة المطلقة . فنحو ٧٥,٩٪ أى ثلاثة أرباع المصريين بالخارج يعملون أو يعيشون بها .

توزيع المصريين حسب القارات ١٩٨٣

القارة	العدد	٪
آسيا	٢,٩٤٧,٠٠٠	٧٥,٩
إفريقيا (كاملة)	٣٦١,٠٠٠	١٠,٥
أمريكا الشمالية	٢٦٠,٠٠٠	٧,٤
أوروبا	١٥٥,٠٠٠	٤,٤
إستراليا	٥٠,٠٠٠	١,٤
إفريقيا (السوداء)	٥,٠٠٠	٠,١
أمريكا الجنوبية	٥,٠٠٠	٠,١

أما إفريقيا إذا قصد بها إفريقيا السوداء أى خارج العالم العربى الافريقى ، فلا وجود لها عمليا ، حيث تجمع ٥٠٠٠ مصرى فقط فى حفنة من دولها الهامشية ، شأنها فى هذا شأن أمريكا الجنوبية تقريبا ، حتى ليقصر مجموعهما معا دون الواحد فى الألف من مجموع المصريين بالخارج . لكن إفريقيا إذا أخذت ككل ، أى بما فيها العالم العربى الافريقى ، تأتى بالطبع الثانية بعد آسيا وإن على بعد هائل . فهى بهذا المعنى تضم ٣٦١,٠٠٠ ، بنسبة ١٠,٥٪ من المجموع العالمى ، أو أقل من سبع آسيا .

بعد هذا تأتى أمريكا الشمالية بأكثر من ربع المليون ، ٢٦٠,٠٠٠ ، إن لم تعد ٧,٤٪ من المجموع العالمى ، فإنها تعدو نصف المجموع خارج العالم العربى أو نحو ٥٥,٩٪ . ويتوزع هذا العدد بالطبع بين دولتى القارة الوحيدتين الولايات المتحدة وكندا بنسبة ٣ : ١ تقريبا . ورغم أن الثقل الأكبر يذهب هكذا إلى الأولى ، فإن الأخيرة تتفوق على الأساس النسبى إذا اعتبرنا حجم السكان فى كل منهما ، حيث تزيد الولايات على ١٠ أمثال كندا سكانا .

فى المرتبة الرابعة بعد أمريكا الشمالية تأتى أوروبا وبمجموع عام يقل عن الولايات المتحدة وحدها ، فبها نحو ١٥٥,٠٠٠ تمثل ٤,٤٪ من المجموع العالمى ، ونحو ٣١٪ من المجموع خارج العالم العربى أى زهاء الثلث . على أن اللافت فى أوروبا خاصة أن مجموعها يتوزع بالتنصيف تقريبا بين القارة والجزر البريطانية بنسبة ٥١٪ - ٤٩٪ على الترتيب . فبريطانيا وحدها تستقطب نحو نصف المصريين بأوروبا ، تاركة النصف فقط

على القارة بأسرها . وفى هذا الاطار يبدو الفارق كالهوة بين بريطانيا وفرنسا تحديدا ، حيث تبلغ النسبة على الترتيب ٨ : ١ رغم الصلة التاريخية الخاصة بين الأخيرة ومصر .

أخيرا ، وفى ذيل القائمة كما فى نهاية العالم ، تأتى أستراليا . هى لا تعد أكثر من ٥٠ ألفا ، لا تعدو ١,٤٪ من المجموع العالمى أو عشر مجموع العالم غير العربى (١٠,٧٪). لكنها مع ذلك تعد القارة الجنوبية الوحيدة ، أى فى نصف الكرة الجنوبى ، التى اجتذبت المصريين ، على النقيض تماما من إفريقيا وأمريكا الجنوبية . ولعل التناقض الطريف فى هذا أن أستراليا هى القارة البيضاء «بالعمد وسبق الاصرار» : على خلاف إفريقيا السوداء بالضرورة وأمريكا الجنوبية الخلاسية بامتياز .

ولعل هذه الاشارة «اللونية» تعطينا القفلة المناسبة للتوزيع بالقارات . فبنظرة جامعة ، نجد الهجرة المصرية على امتداد العالم موزعة ، أولا ، بين العالم القديم والجديد ، ولكن الأول أساسا ، ثم ثانيا بين نصف الكرة الشمالى والجنوبى ، ولكن الأول أساسا ، وثالثا بين القارات البيضـــاء و «الملونة» ، ولكن الأولى أساسا ، ثم أخيرا فى العروض المعتدلة الدفيئة والعروض العليا الباردة ، ولكن الأولى أساسا .

وفى كل الحالات ، ومن مجموعها ، يتخذ نمط التوزيع العالمى أو الكوكبى هيئة محور أعظم قاطع يختط الكرة الأرضية من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى جامعا أمريكا الشمالية كقطبه الشمالى الأكبر فأوروبا فالعالم العربى نفسه إلى أن ينتهى بأستراليا كقطبه الجنوبى الأصـــغر ، مع ملاحظة أن الدوائر الأربـــع تتنضد فيه على التعـــارج en échelon بحيث تبدأ كل واحدة حيث تنتهى الأخرى تقريبا . وإذا كان القطبان القصيان منفصلين محيطيا عن دائرتى الوسط ، فإن الأخيرتين أبعد شىء عن التناسب حيث تشمخ دائرة العالم العربى نفسه بالطبع خارج كل حدود وكل مقارنة كواسطة العقد .

على المستوى الاقليمى

ما بين مستوى الدول والقارات ، لنقرأ الخريطة الآن اقليميا . التفرقة الأساسية هنا هى ، بالطبع ، بين العالم العربى نفسه وما خارجه ، فإن الأخير إلا شرنقة خارجية فضفاضة ولكنها مخلخلة للغاية حول النواة النووية الكثيفة المضغوطة إلى أقصى حد داخل حدود العالم العربى نفسه .

توزيع المصريين خارج العالم العربى

الدولة	العدد	٪ من العالم غير العربى	٪ من العالم
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٤٢,٩	٥,٨
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	١٤,٧	٢,١
كندا	٦٠,٠٠٠	١٣,٠	١,٦
استراليا	٥٠,٠٠٠	١٠,٧	١,٤
إيطاليا	٣٠,٠٠٠	٦,٥	٠,٨
اليونان	٢٧,٠٠٠	٥,٧	٠,٧
فرنسا	٩,٠٠٠	١,٩	٠,٢
ألمانيا الغربية	٩,٠٠٠	١,٩	٠,٢
النمسا	٧,٠٠٠	١,٢	٠,٢
إفريقيا	٥,٠٠٠	١,١	٠,١
أمريكا الجنوبية	٥,٠٠٠	١,١	٠,١
سويسرا	٢,٥٠٠	٠,٥	٠,١
السويد	١,٠٠٠	٠,٢	صفر
هولندا	١,٠٠٠	٠,٢	صفر
المجموع	٤٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠	١٣,٧

فرغم أنه يضم نحو «دستة» من الدول ، فإن العالم غير العربى لا يضم أكثر من ٤٧٥ ألف مصرى بالخارج بنسبة ١٣,٧٪ من مجموعهم العالمى ، قل بالتقريب نحو نصف المليون من ثلاثة ملايين ونصف المليون أو الثُمن . والواقع أن أكثر من خُمسى هذا المجموع يقع فى دولة واحدة هى الولايـــات المتحدة ، وأكثر من نصفه فى اثنتين هما الولايـــات المتحدة وبريطانيا أو كندا ، وأكثر من ثلثيه فى ثلاثتها ، بينما تجمع الخمسة الأولى أكثر من تسعة أعشارها وذلك بإضافة استراليا وإيطاليا .

على أن التركيز داخل العالم العربى نفسه ، الذى يستقطب نحو ثلاثة ملايين (٢,٩٤٧,٠٠٠) بنسبة ٨٦,٣٪ من المجموع العالمى ، قد يكون أشد وأعنف . فأكثر من خُمسيه (٤٢,٤٪) مركز فى دولة واحدة فقط هى العراق ، ونحو سبعة أعشاره (٦٩,٦٪) فى اثنتين فقط بإضافة السعودية، ونحو أربعة أخماسه (٧٩,٨٪) فى ثلاث بإضافة ليبيا ، وأكثر من تسعة أعشاره (٩١,٨٪) فى خمس بإضافة الكويت والامارات العربية ، بينما تصل النسبة إلى ٩٧,٢٪ فى الدول الست الأولى بإضافة الأردن والجزائر .

بالمقابل هناك ٧ دول عربية أخرى لا تجمع فيما بينها أكثر من ٢,٨٪ من جملة المصريين بالعالم العربى كله ، وهى بالترتيب التنازلى قطر ، السودان ، سوريا ، اليمن الشمالى ، عُمان ، المغرب ، وموريتانيا .

توزيع المصريين فى العالم العربى

الدولة	العدد	٪ من العالم	٪ من العالم العربى
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,٧	٤٢,٤
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٥	٢٧,٢
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	٨,٨	١٠,٢
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩	٦,٩
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠	٤,٤	٥,١
الأردن	١٢٥,٠٠٠	٣,٦	٤,٢
الجزائر	٣٥,٠٠٠	١,٠	١,٣
قطر	٢٥,٠٠٠	٠,٧	٠,٨
السودان	٢٠,٠٠٠	٠,٦	٠,٧
سوريا	١٥,٠٠٠	٠,٤	٠,٦
اليمن الشمالى	١٢,٠٠٠	٠,٣	٠,٤
عمان	١٢,٠٠٠	٠,٣	٠,٤
أخرى	١,٠٠٠	صفر	صفر
المجموع	٢,٩٤٧,٠٠٠	٨٦,٣	١٠٠,٠

وإذا كان من الواضح أن مجموعة الصغار الأخيرة موزعة بين آسيا وإفريقيا ، فإن المهم أن مجموعة الكبار الأولى آسيوية أساسا . وهذا يعطينا أول أساس للتفرقة الاقليمية داخل العالم العربى . فبالعالم العربى الآسيوى أو آسيا العربية نحو ٢,٥٩١,٠٠٠ مصرى بنسبة ٨٧,٩٪ من مجموع العالم العربى ، أى نحو مليونين ونصف المليون من حوالى ثلاثة ملايين تعادل ثلاثة أرباع المجموع العالمى . أما إفريقيا العربية فلها الثُمن فقط (١٢,١٪) أو نحو ثلث المليون أو عشر المجموع العالمى .

على أن الاستقطاب والتركيز داخل العالم العربى الآسيوى بدوره أعنف وأعنف . فآسيا العربية إنما تعنى عمليا النصف الشرقى منها . فالخليج العربى يستأثر ، ابتداء ، بنحو ١,١٧٥,٠٠٠ بنسبة ٤٥,٣٪ من آسيا العربية ، ٤٠٪ من المجموع العربى ، ٣٤,٣٪ من المجموع العالمى .

فإذا أضفنا إليه العراق بكل ثقله السائد الجديد ، لخص القوس الشرقى من العالم العربى الآسيوى أو العالم العربى عموما ٢,٤٢٥,٠٠٠ مصرى ، بنسبة ٩٣,٦٪ من آسيا العربية ، ٨٢,٣٪ من المجموع العربى ٧١٪ من المجموع العالمى .

ولا يبقى ، للمقارنة ، سوى أن نذكر الهلال الخصيب ، فبقرنيه العراق والشام عموما ، ولكن بطرفيه العراق والأردن خصوصا ، نجده يجمع ١,٣٩٠,٠٠٠ مصرى ، بنسبة ٥٣,٦٪ من آسيا العربية ، ٤٧,٢٪ من المجموع العربى ، ٤٠,٧٪ من المجموع العالمى .

التوزيع الاقليمى داخل العالم العربى

المنطقة	العدد	٪ من العالم العربى	٪ من العالم
إفريقيا العربية	٣٥٦,٠٠٠	١٢,١	١٠,٤
آسيا العربية	٢,٥٩١,٠٠٠	٨٧,٩	٧٥,٩
الخليج العربى	١,١٧٥,٠٠٠	٤٠,٠	٣٤,٣
القوس الشرقى	٢,٤٢٥,٠٠٠	٨٢,٣	٧١,٠
الهلال الخصيب	١,٣٩٠,٠٠٠	٤٧,٢	٤٠,٧

الوسط ، الوسيط ، والواسطة

إن توزيع المصريين بالعالم العربى ، إذا كان لنا الآن أن نخرج بالخلاصة الجغرافية للخريطة الاقليمية ، هو خليجى التركيز فى الدرجة الأولى Gulf-centric . وهو خليجى لأنه أساسا بترولى النشأة والهدف oil-bound . وهذه حقيقة لا تحتمل الاطناب أو التزيد وإن تحملت المبالغة بالتأكيد . فالحركة كلها فى الأساس تدافع ، ولا نقول تكالب ، على البترول scramble for oil ؛ والبترول بداية ونهاية ، مباشرة وغير مباشرة . خلف كل عوامل جذب العمالة والاقامة وتحركات وتدفقات الهجرة فى العالم العربى .

بل يكاد حجم التيار أو كثافة الهجرة يتناسب تناسبا طرديا مع حجم الثروة البترولية ، أى حجم الانتاج والدخل البترولى ، أكثر ربما من حجم السكان الخام وإن كان مضروبا فيه غالبا . قارن مثلا دول البترول البحتة الكبرى كالسعودية وليبيا والكويت والامارات بدول الزراعة والبترول الكبرى كالعراق والجزائر . بالمقابل ، قارن مثلا العراق البترولى بسوريا غير البترولية ، أو الجزائر البترولية بالمغرب غير البترولى أو قطر الطالعة بتروليا بالبحرين الآفلة بتروليا .

كذلك ما أن ظهر البترول فى عُمان حتى دخلت مجال الهجرة ، ولولاه لظلت خارجها كما كانت قبله . هذا بينما يشير دخول الأردن الحلبة ، أخيرا ، إلى دور البترول غير المباشر ، فهو وإن لم يكن دولة بترول قط ، إلا أنه يشارك فى مكاسبه الإقليمية بأكثر من طريقة سواء تحويلات الفلسطينيين بالخليج أو نشاط الترانزيت والمصارف ... إلخ .

فقط خارج العالم العربى يتطامن دور البترول فى جذب وتحريك الهجرة من مصر (أو من غيرها فى هذا الأمر) ، كما هى الحال فى أوروبا وأمريكا . غير أن أكثر من عامل آخر يحل محل البترول فى هذه الحالة ، وبعضها لا يقل عنه خطورة وفاعلية ، لا سيما الثراء الحضارى والصناعى والمادى بلا حدود .

على أن البترول داخل العالم العربى ، وإن كان المحرك الفعال ، المنظور ، والموجب بلا جدال ، فقد لا يقل عنه أهمية عامل آخر قل أن نذكره لا لأنه العامل السالب أو غير المنظور فى المعادلة بقدر ما نأخذه عادة كبديهية من المعطيات الأولية والمسلمات الأساسية. وذلك هو الوسط الحضارى العربى الواحد المتجانس أو المتقارب بكل ما يعنى من سهولة التحرك والتفاعل لغويا وثقافيا وعرقيا وتقاليد وعادات وعقليات وطريقة حياة ... إلخ .

وليس أدل على خطورة هذا العامل الصامت من أن نقارن حجم الهجرة فى العالم العربى بحجمها خارجه فى أوروبا وأمريكا . فبصرف النظر عن حجم الحاجات والامكانيات فى الحالتين ، وكذلك عن مدى القرب أو البعد الجغرافى المؤثر ، فإن قوة جاذبية العامل الاقتصادى والمادى فى الأخيرة لا تقل عن قوة البترول فى الأولى ، ولكن الحاجز الحضارى من لغة وثقافة وطريقة حياة ، دون أن نذكر العرق والعنصر أو العقيدة ، هو الذى يصنع الفارق فى النهاية ويرسم الفاصل الفيصل .

ليس البترول وحده إذن ، دعنا نستدرك أو نستكمل فى الخلاصة ، هو الضابط الوحيد للوجود المصرى فى العالم العربى ، ولكن العروبة نفسها أيضا ، الوسط كالوسيط على حد سواء ، والمجال والمغنطيس معا وعلى السواء .

بين القطبين – حتى لا ننسى – دعنا مرة أخرى نذكر ، أو لسنا بحاجة إلى أن نذكر ، حلقة وصل بديهية بقدر ما هى جوهرية ، إذ تعد بمثابة الزر الضاغط أو البادىء starter فى كل الدورة الكهربائية المنطلقة بينهما . والاشارة هى بالطبع إلى «الانحدار التكنولوچى» ، أى الفارق الفنى بين العمل المصرى المهاجر والمستوى السائد فى دول المهجر .

فالأخير بالمقاييس العصرية يكاد عمليا يقترب من الصفر التكنولوچى ، خاصة فى الدول الصحراوية الرعوية أصلا . بالمقابل ، لمصر سبق تكنولوچى قرنى على الأقل فى العالم العربى جميعا ، بل وتكاد تكون برأسمالها التكنولوچى المتراكم هذا حلقة الوصل ما بين العرب والغرب أو العالم العربى والعالم الصناعى . ولعلنا لا نتجاوز إذا شبهنا دور الهجرة المصرية التكنولوچى فى دول البترول العربية اليوم بدور الجاليات الأجنبية الأوروبية فى مصر نفسها فى القرن الماضى . وعلى أية حال ، فلولا هذا الانحدار التكنولوچى ما تولد تيار الهجرة المصرى بمثل حجمه وضغطه وحمله الحالى بالتأكيد .

ميزان الهجرة

لعل السؤال المنطقى الآن ، حتى نستكمل الصورة الإقليمية ، هو عن وزن قوة العمل المصرية بين القوى الأجنبية العاملة فى العالم العربى وخاصة منطقة الخليج . وابتداء فلقد

كانت منطقة الخليج منذ أوائل عصر البترول تعتمد على العمل الأجنبى الوافد بدرجة شديدة جدا ، بنسبة النصف على الأقل تقليديا ، وكان معظم هذا العمل عربيا أساسا ، بنسبة تسعة الأعشار غالبا .

ومنذ الستينيات على الأقل أصبحت مصر مصدرا رئيسيا للعمل إلى الدول البترولية ، ولكن ليس إلا بعد منتصف السبعينيات أن أصبحت الدولة الأولى والسائدة . وعموما ، كان المصريون والفلسطينيون فى الصدارة تقليديا ، إما على التبادل أو على التقارب .

من الناحية الأخرى ، كما يتفق ، ففى الوقت الذى بدأ فيه المد المصرى بالتحديد ، أى منتصف السبعينيات ، حدث تحول نوعى خطير فى مصدر العمالة فى المنطقة ، إذ بدأ المد الآسيوى ، أولا من الهند والباكستان وبانجلاديش ، ثم أضيف بعد ذلك الكوريون والفلبينيون والإندونيسيون ثم أبناء تايلاند وتايوان ... إلخ . وبعد أن كان جسم التيار الأساسى المنصب فى الخليج يأتى جغرافيا من جانب واحد هو الغرب عموما ، أصبح من الجانبين الغرب والشرق جميعا .

وفى البداية بدا كأن هذا المد الآسيوى قد غمر المد العربى والمصرى ، فحل الهنود والباكستانيون فى الصدارة محل المصريين والفلسطينيين فى أوائل السبعينيات . ثم فى مرحلة تالية أدت ديناميات الهجرة ومتغيرات التدفق إلى اقتسام المصريين والباكستانيين للصدارة . ثم لبعض الوقت انتقلت الأولوية المشتركة إلى المصريين واليمنيين فى أواسط السبعينيات . ولكن مرة أخرى وفى أواخر السبعينيات أصبحت الصدارة جماعية لكل من المصريين واليمنيين من العرب فى كفة والهنود والباكستانيين من الآسيويين فى الكفة الأخرى . (١)

ثم أخيرا ومع بداية الثمانينيات ظهر الكوريون وإخوانهم من شرق وجنوب شرق آسيا بصورة مؤثرة وكثيفة ليتصدروا الآسيويين عموما وبصفة نهائية ، ولولا أن المد المصرى كان قد بلغ ذروته لتصدروا حجم العمالة الأجنبية جميعا . إذ عند هذه النقطة بالدقة بلغ حجم الوجود المصرى وحده ما يعادل حجم سائر الوجود الأجنبى فى منطقة الخليج

(١) نازلى شكرى ، المكان السابق ، ص ٥٦ – ٧٦ .

كلها ، بمعنى أن الهجــرة المصرية أصبحت تمثل تقريبا نصف الهجرة الوافدة فى المنطقة [١] .

وبطبيعة الحال فإن الأرقام هنا تتضارب أكثر منها فى أى مجال آخر ، وكلها بعيدة عن الحقيقة بدرجات متفاوتات ، لا سيما وأن حركة الهجرة فى مد وجزر باستمرار من عام إلى عام ، دولة بدولة ، تصديرا واستيرادا ... إلخ . ولكن فى حدود الأرقام المتاحة ، كما يقدمها الجدول الآتى عن سنة ١٩٧٥ ، نجد الصورة التالية .

قوة العمل المصدرة والمقيمة

سنة ١٩٧٥

الدولة	قوة العمل الوطنية	القوة المصدرة	٪
مصر	٩,٠٧٠,٠٠٠	٣٣٥,٠٠٠	٣,٧
اليمن الشمالى	١,٠٣٣,٠٠٠	٣٢٩,٠٠٠	٢٤,١
الأردن	٢٠٧,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	٤٠,٢
اليمن الجنوبى	٣١١,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	١٢,٩
سوريا	١,٧٤١,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢,١
عُمان	٨٩,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٥,٨
تونس	١,٥٩٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١,٨
السودان	٣,٦٧٤,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	٠,٧
لبنان	٥٢٢,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٥,٠

فعلى مستوى العالم العربى ، كان هناك من العاملين خارج دولهم أكثر من مليون (١,٠١٩,٠٠٠) ، نحو ثلثهم من مصر (٣٣٥,٠٠٠) ، بنسبة ٣٢,٨٪ . وبهذا كانت مصر أكبر دولة عربية مصدرة فى المنطقة ، ولو أن اليمن الشمالى كان يأتى على أعقابها مباشرة كثان قريب جدا بنحو ٣٢٩,٠٠٠ وبنسبة ٣٢,٢٪ . ولم يكن إلا لليمنين مجتمعين ، الشمالى والجنوبى ، أن يتفوقا بقليل نسبيا على مصر . فى الوقت نفسه فإن الفلسطينيين، الذين إحتلوا المرتبة الثالثة بين عرب التصدير بنسبة ١٣,٦٪ ، لم يكونوا بالغى خُمسى

(1) I. Serageldine et al., Manpower and international migration in the Middle East and North Africa, Wash., 1981, p.9-19.

المصريين إلا بالكاد (٤١,٣٪) .

على أن الجدير بالملاحظة مع ذلك أن نسبة هؤلاء المصريين العاملين بالخارج إلى قوة العمل المصرية الكلية كانت تأتى بين أصغر ما فى العالم العربى ، على النقيض تماما من الفلسطينيين الذين كانوا يمثلون أعلى نسبة على الاطلاق ، وإلى حد ما من اليمنيين الشماليين وكذلك العُمانيين الذين يأتون فى مرتبة وسط .

فى السنة نفسها ١٩٧٥ ، إذا أخذنا الدول السبع الكبرى المستوردة للعمل الأجنبى ، فإننا نجد مجموع قوة العمل المستورد بها يدور فى حدود ١,٦ مليون عامل ، مضافا إليهم نحو ١,٥ مليون معال ، بمجموع قدره ٣,١ مليون نسمة . مقابل تلك القوة كان هناك ١,٨ مليون عامل وطنى ، بنسبة ٤٨ - ٥٢٪ على الترتيب . ومن بين القوة الوافدة كان نحو ١,٢ مليون من العمال العرب ، بنسبة ٧٠ - ٧٥٪ تقريبا ، والباقى ٢٠ - ٢٥٪ بالتقريب من غير العرب من الآسيويين خاصة وبعض الأوروبيين .

عدد العمال المهاجرين (الحد الأقصى)

فى منطقة الخليج أواخر السبعينيات (٧٧ - ١٩٧٩) [١]

الدولة المصدرة	العدد المقدر	٪ من المجموع
مصر	١,٣٦٥,٠٠٠	٢٩,٦
الباكستان	١,٢٤٦,٠٠٠	٢٦,٦
اليمن الشمالى	٨٠٠,٠٠٠	١٧,١
الهند	٥٠٠,٠٠٠	١٠,٧
تايلاند	٣٠٠,٠٠٠	٦,٤
الأردن	١٥٠,٠٠٠	٣,٢
بنجلاديش	١٠٠,٠٠٠	٢,٢
كوريا الجنوبية	٨٠,٠٠٠	١,٧
الفلبين	٨٠,٠٠٠	١,٧
السودان	٥٠,٠٠٠	١,١
المجموع	٤,٦٧١,٠٠٠	١٠٠,٠

(1) Serageldine, op. cit.

إذا انتقلنا ، مع الجدول السابق ، إلى أواخر السبعينيات (٧٧ - ١٩٧٩) ، تجد أن نسبة مصر قد هبطت قليلا من نحو الثلث إلى ما دونه نوعا ، أو من ٣٢,٨٪ إلى ٢٩,٦٪ ، وإن كان الحجم الحقيقى قد ارتفع بالطبع من المليون إلى المليون وثلث المليون . على أن الأولوية لم تزل لها ، بينما حلت الباكستان كثانيتها محل اليمن الشمالى الذى انزلق إلى المرتبة الثالثة .

على أن الملاحظة البارزة هى إرتفاع حصة الآسيويين الكلية بالمقارنة إلى حصة العرب الكلية إلى حد التعادل تقريبا ، وذلك رغم تفتت الأولى بين عدة نسب متواضع أغلبها . فقد كان مجموع العرب ٢,٣٦٥,٠٠٠ مقابل ٢,٣٠٦,٠٠٠ للآسيويين ، أى بنسبة ٥١ - ٤٩٪ على الترتيب ، أى على أساس التنصيف عمليا .

ولعل قاعدة التنصيف هذه كانت السائدة سنة ١٩٨٠ حين قدرت قوة العمل المستوردة بالشرق الأوسط والمنطقة بنحو ٣,٥ - ٤ ملايين . ومن المحقق أن هذا الرقم الأخير قد ارتفع بعد هذا كثيرا ، حيث أن عدد المصريين وحدهم قدر بنحو ٣,٥ مليون سنة ٨٢ - ١٩٨٣ . وفى الوقت نفسه فإذا كان هذا العدد الأخير يشكل ١٠ - ١٥٪ من مجموع قوة العمل المصرية الوطنية ، فلعله لا يقل عن نصف مجموع العمالة الأجنبية فى المنطقة حاليا، وبالتالى يعادل مجموع الآسيويين ربما إذا افترضنا استمرار مبدأ التنصيف العربى - الآسيوى كأساس .

وعلى أية حال فإن لنا باطمئنان أن نقرر أن مصر اليوم ، وأكثر من أى وقت مضى ، هى المصدر الأول والأكبر لهجرة العمل فى العالم العربى ، رغم حدة المنافسة الأجنبية أكثر من أى وقت مضى أيضا .

غير أننا ، من الناحية الأخرى ، لابد أن نسجل أن هذا التفوق المصرى عدديا ، والذى تحقق بالتدريج عبر دورة كاملة من التغير والتوازن قد وصل على ما يبدو إلى حد الاغراق أو الافراط ، فأدى إلى نتيجة عكسية كيفيا . ذلك أن العرض قد زاد على الطلب ، فانخفضت القيمة الحدية للعامل المصرى إلى ما دون مستوى الأجور السائدة حتى صار صاحب أقل أجر تقريبا بين معظم المهاجرين فى معظم الدول العربية ، ربما باستثناء بعض الآسيويين . إن الصدارة أو الأولوية العددية قد انقلبت سلاحا ذا حدين .

عدد العمال المهاجرين حوالى ١٩٨٠
بحسب أهم الدول العربية المستوردة والآسيوية المصدرة

الاستيراد		التصدير	
السعودية	١,٩٨٢,٠٠٠	تايلاند	١١,٠٠٠
العراق	٧٠٠,٠٠٠	كوريا الجنوبية	٨٠,٠٠٠
الكويت	٣٧٩,٠٠٠	الفلبين	٨٠,٠٠٠
الامارات	٢٦٠,٠٠٠	الصين	١٥,٠٠٠
البحرين	٤٨,٠٠٠	إندونيسيا	١٤,٠٠٠
قطر	٤٠,٠٠٠	تايوان	٤,٠٠٠
المجموع	٣,٤٠٩,٠٠٠	المجموع	٣١٣,٠٠٠

يبقى فى الختام ، كلمسة أخيرة ، أن نعرف وزن القوة العاملة المصرية بالخارج فى كل دولة على حدة بالقياس إلى حجم تلك الدولة وقوة العمل بها ، وكذلك بالقياس إلى حجم الأجانب الكلى بها . وهذا ما يقدمه الجدول التالى على أساس أرقام ٨٢ ، ١٩٨٣ .

الوزن النسبى للقوة المصرية العاملة بالخارج سنة ٨٢ – ١٩٨٣ (١)

الدولة	السكان			القوة العاملة			المصريون		
	العدد الكلى	عدد الأجانب	٪	العدد الكلى	عدد الأجانب	٪	العدد سنة ١٩٨٣	٪ من كل السكان	٪ من الأجانب
السعودية	٩,٢٢٩,٠٠٠	٢,١٥٠,٠٠٠	٢٣,٣	٢,٣٧٥,٠٠٠	١,١٢٥,٠٠٠	٤٧,٤	٨٠٠,٠٠٠	٨,٦	٣٧,٢
ليبيا	٢,٩٧٧,٠٠٠	٦٥٢,٠٠٠	٢١,٩	٨٤٤,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٤٨,٢	٣٠٠,٠٠٠	١٠,١	٤٦,٠
الكويت	١,٣٧٤,٠٠٠	٨٠٨,٠٠٠	٥٨,٨	٤٥٣,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠	٧٥,٥	٢٠٠,٠٠٠	١٤,٥	٢٤,٧
الامارات	٩٨٣,٠٠٠	٧٤٦,٠٠٠	٧٥,٩	٥٣٨,٠٠٠	٤٨٧,٠٠٠	٩٠,٥	١٥٠,٠٠٠	١٥,٢	٢٠,١
عمان	٩٨٤,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠	١٨,٢	٣٠٣,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	٣٧,٣	١٢,٠٠٠	١٢,٢	٦,٧
قطر	٢٤٣,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠	٧٣,٣	١٣٠,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٨٩,٢	٢٥,٠٠٠	١٠,٣	١٤,١
البحرين	٣٤٤,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	٣١,١	١١٩,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٥٤,٦	٦,٠٠٠	١,٨	٥,٦

(1) Ibid.

عدا ارتفاع نسبة الأجانب عموما ، وأكثر منها نسبة القوة العاملة الأجنبية خصوصا ارتفاعا غير متصور ولا معقول فى كثير من الحـالات لا سيما الدول الأصغر حجمـا ، فلا شك فى أن الظاهرة البارزة هى أن المصريين يشكلون قطاعا هاما من مجموع السكان يدور غالبا حول العُشر إلى الثُمن ، وقد ينخفض دون ذلك أو يرتفع إلى نحو السُدس كما فى الامارات . وإذا كانت النسبة تنخفض بالطبع فى الدول الأكبر حجما وترتفع فى الأصغر حجما كقاعدة عامة ، فإن البحرين شذوذ شديد ، فعلى صغر حجمهـا الكلى تصل فيها نسـبة المصريين إلى حدها الأدنى ١,٨٪ ، لا شك لضعف موقفها البترولى الآن .

وطبيعى بعد هذا أن تزيد نسب المصريين أكثر بين الأجانب عموما ، حيث قد تقترب من النصف كحد أقصى كما فى حالة ليبيا ، بينما تتراوح بين الثُلث والرُبع والخُمس كحد أوسط . على أن اللافت أن نسبة المصريين بين الأجانب إنما تصل إلى أعلاها فى الدول الكبيرة الحجم وإلى أدناها فى الدول الصغيرة الحجم مثل الامارات وقطر والبحرين حيث تسجل الأخيرة بالتحديد نقطة الحضيض ٥,٦٪ . تفسير هذا أن العمالة الآسيوية هى التى تسيطر تماما على هذه الوحدات الصغيرة ، وكانت أسبق من المصريين إلى وضع اليد عليها أو القدم فيها ، على العكس من الوحدات الكبرى التى يسود فيها الوافدون العرب أساسا .

تقييم وتقويم احتمالات المستقبل

قضية الساعة فى مسألة الهجرة هى مستقبلها . ففجأة ، على غير توقع ، وفى قمة الأوج والانطلاق ، أصبحت هجرة العمل فى المنطقة موضع تساؤلات وشكوك عميقة مقلقة، وصار مصيرها ممزقا بين التفاؤل الحذر والتشاؤم الغالب . وبينما كانت أوائل السبعينيات هى بداية المد، بدت أوائل الثمانينيات وكأنها بداية الجزر ، بينما حدد البعض بالفعل بداية التسعينيات موعدا نهائيا لانفجار «فقاعة» الهجرة فى المنطقة ، ذلك الانفجار المدوى الذى سيكون له نتائجه وآثاره التى تفوق خطرا فرقعته ودويه .

أما لماذا فكما كانت طفرة البترول بعد حرب أكتوبر إنتاجا وأسعارا هى محرك الانطلاق الدافع، فإن نكسته البادية فى السنوات الأخيرة بعد تخفيض الأسعار والانتاج هى «فرملة» الهجرة الأساسية. فالبترول، سلبا وإيجابا، هو دائما ضابط حركة الهجرة الحاكم .

تفصيل ذلك أن أزمة الطاقة فى العالم التى احتدمت فى السبعينيات لم تلبث أن تحـــولت إلى أزمة فائض حادة بالنســــبة لمنتجى البترول ، خاصــــة الأوبك ، وبالأخص أعضاؤها العرب . فقد انكمش الطلب العالمى وانخفضت الأسعار المجنحة انخفاضا مؤثرا، انكمشت معه دخول وعوائد البترول فى دوله الأساسية ، فانكمشت معها بدورها كل مشاريع وخطط التنمية والتعمير الباذخة واختزلت الانفاقات والاستثمارات الضخمة وضغطت الموازنات والميزانيات بلا هوادة . لقد انتهت نوبة رخاء السبعينيات المحمومة بالتالى انكمشت الحاجــة إلى اليد العاملة فى المنطقة ، خاصة العمل الوافد ، وبدأ التفكير جديا فى تقليصه والاستغناء عنه تدريجيا بدرجة أو بأخرى بتسريحه أو تصفيته جزئيا .

إلى جانب متغيرات البترول الفجائية قصيرة المدى هذه ، ينبغى أيضا أن نضيف المتغيرات التدريجية طويلة المدى والأمد فى البنية الأساسية والهيكل التحتى فى دول البترول . وهذه تطورات داخلية تلقائية ، إن بدت هادئة متوارية غير بارزة أو كاسحة ، فهى فاعلة ومؤثرة على المدى البعيد بدرجة لا تقل حسما وصرامة . كذلك فهى مستقلة عن متغيرات البترول القصيرة المدى ، بحيث كانت قمينة بأن تحدث سواء انخفضت العائدات البترولية أم لم تنخفض . كل ما هناك أن انخفاض العائدات المفاجىء عجل بها أو هو كشف عنها بوضوح أكثر .

أما أول هذه التطورات فهو نشــــأة الكوادر المحلية . فبعد بضعــــة عقود من التنمية والتطوير المعتمد على العمل والخبـــرة الأجنبية ، بدأ كادر محلى نام يتكون ويبــزغ ويحل تدريجيا محل الكوادر المستوردة ، لا ســـيما على المستويات القيادية والادارية . وغنى عن الذكر أن السياســــات الوطنية كانت متلهفة متعجلة على تكوين تلك الكوادر ودفعهـــا دفعا إلى المقدمة بأى ثمن .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عملية التنمية والتعمير كانت مشاريعها الأساسية تقترب حثيثا من الاكتمال والتشبع أو الاشباع ، بحيث أخذت طاقة النمو تتقلص وهامش التوسع يضيق، خاصة فى مجالات التعمير والعمران من بناء وتشييد وإسكان وشبكات طرق ومواصلات.. إلخ، وهى التى تســتقطب أضخم شريحة من العمّالة الأجنبية تحديدا (١) لقد وصلت إسفنجة التعمير والبناء إلى نقطة التشبع أو تكاد . ولم تعد لها ببساطة

قدرة أو حاجة إلى امتصاص المزيد من الماء .

يبقى أخيرا عامل إضافى ، إن عده البعض البعد الثالث فى المشكلة ، فإن البعض الآخر يعتبره ذا طبيعة مزدوجة . والاشارة هى إلى العمالة الآسيوية كمنافس خطير بالضرورة للعمالة العربية المستوردة عامة والمصرية خاصة . ومن البديهى أن استقدام العمالة الآسيوية بدأ وإطرد كسياسة وطنية عامدة ، أو بالأحرى كحسابات الطبقات الحاكمة المعقدة ، بهدف المضاربة ولعبة التوازن تحجيما وتلجيما وتطويقا للوجود العربى الوافد سواء اقتصاديا فى الأجور والدخول أو سياسيا فى الوزن والتأثير ... إلخ (٢) .

وعلى أية حال ، فيبدو أن السحر قد انقلب على الساحر ، وبدأ «الخطر الأصفر» يلوح على الأفق أو يفوق «الخطر الأخوى» أى خطر الأشقاء العرب . ومن هنا بدأ الاتجاه إلى التخلص بحذر ولكن بحسم من العمالة الآسيوية تدريجيا . من ثم أخذ بعض المحللين المتخصصين أو المختصين، فى ظل الانكماش البترولى الراهن ، يراهن على هذا الاحتمال، بل وذهب إلى حد اعتباره فرصة جديدة للتوسع أمام العمالة العربية كبديل ، بما فى ذلك بالطبع العمالة المصرية . وهذه هى المدرسة التفاؤلية فى القضية ، والتى لا ترى خطرا ماثلا أو حالا يهدد العمالة المصرية بالخارج ، ولا تستبعد نموها ، وتضع حتى الآن أكثر من «سيناريو» مستقبلى للتوسع على هذا الأساس .

ولا شك ، موضوعيا ، أن للعمالة المصرية بالذات فى السوق العربية تحديدا نقاط قوتها وجاذبيتها الخاصة التى تمنحها مناعة طبيعية ضد أخطار آلياتها أو مناورات أصحابها من ذلك الكفاءة والاخلاص والصبر المشهود بها جميعا من الجميع ، فضلا عن رخص الأجور النسبى ، عدا اللغة بالطبع . وهذا يجعل العمالة المصرية صعبة الاحلال ، ولا نقول عملة صعبة . ولوقت طويل ، وفى مجالات معينة ، سيتحتم الاعتماد عليها دون سائر العمالات العربية ، فضلا بالطبع عن الآسيوية بحكم الحاجز اللغوى ، ولن يمكن

---

(١) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(2) A. Mohie El-Dine, External migration of Egyptian Iabour, I. L. O. Geneva, 1980, p.44.

بسهولة الاستغناء عنها أو استبدالها . وهذه كلها اعتبارات تقف فى صف المدرسة التفاؤلية بلا جدال .

ومع ذلك فلابد من أن نعترف بأن هذه المدرسة تظل الاستثناء لا القاعدة . فالاتجاه السائد حاليا بين الأغلبية هو المدرسة التشاؤمية التى تنصح بالإعداد والاستعداد من الآن لعودة «الطيور المهاجرة» وترتيب الاتفاقيات مع دول البترول على جداول زمنية تدريجية لعملية الجزر والتسريح الحتمية حتى تخف صدمة التيار الراجع والتوازن الجديد إلى الحد الأدنى الممكن اقتصاديا واجتماعيا (بل وحتى سياسيا ، حيث لا يستبعد البعض حدوث متاعب خطيرة متفجرة لابد من انتظارها) .

ومهما يكن ، فلعل من الواضح عند هذا الحد أن الموقف العاجل غامض إلى حد أو آخر ، بحيث يصعب التنبؤ به أو القطع فيه على المدى القصير ، وإن كانت الدلائل متزايدة بما فيه الكفاية على أن إمكانيات العالم العربى فى امتصاص القوى العاملة ليست بلا حدود ولا هى بعيدة تماما عن نقطة التشبع . أما على المدى البعيد ، فليس من شك فى أن الظاهرة برمتها موقوتة أساسا كهجرة الطيور الموسمية ، وأن موسم الهجرة أوشك على النهاية .

ذلك أن الدول العربية المضيفة التى أخذت بخطط التنمية الطموح والباذخة مؤخرا قد بدأت فى تكوين كوادرها الوطنية من المهنيين والحرفيين فى كثير من التخصصات ومجالات العمالة . والمقدر أنه فى غضون عقد أو اثنين ستكون هذه الكوادر جاهزة لتحل جزئيا محل العمالة المستوردة بما فى ذلك المصرية . ولهذا يخشى أن يتم الاستغناء عن بعض المصريين باطراد ، إلا أقلية من تخصصات نادرة ومعدودة .

معنى هذا أن باب الهجرة للعمل فى العالم العربى لن يستمر مفتوحا إلى أمد بعيد ، وأن كثيرا من المصريين المهاجرين سيعودون بعد حين ، وبالتالى فسوف يكون خروج المصريين إلى العمل بالعالم العربى ظاهرة إلى حد ما قصيرة العمر موقوتة ومؤقتة فى نهاية المطاف (١) . ورغم اختلاف الأوضاع بالطبع ، فهذا يشبه إلى حد ما دورة وجود الجاليات الأوروبية بمصر نفسها من قبل ، وتلك فى الحقيقة هى نهاية معظم الهجرات

---

(١) عبد الفضيل ، المرجع المذكور ، ص ٢١ .

المؤقتة فى العالم كما تشير التجربة التاريخية الحديثة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، يحتمل أن يتجه الفائض المصرى إلى مجالات جغرافية أخرى للعمل - الهجرة ، قد تكون أوروبا والأمريكتين وأستراليا . بمعنى أن مرحلة العمل فى العالم العربى قد لا تكون إلا الخطوة الأولى والتجربة الأولية للمصريين فى المغامرة فى العالم الخارجى . فلئن كانت مرحلة العالم العربى إذن موقوتة ، فإنها تظل بمثابة مرحلة انتقال وفترة حضانة فى مد الهجرة المصرى ينطلق بعدها إلى العالم الخارجى الواسع القريب والبعيد ، مثلما تنطلق الملاحة النامية من البحر إلى المحيط . غير أن هذا ، إن حدث ، فسيقتصر بالطبع على أقلية محدودة للغاية ومنتقاة جدا ، أما الأغلبية فإلى عودة محتومة . ومهما يكن ، فإن المستقبل وحده هو الذى سيقرر مسار ومصير الهجرة المصرية إلى الخارج جميعا .

مغزى الهجرة

والآن ، فى أبعادها الكلية والعلوية ، ما معنى تلك الأرقام الهجرية وما مغزى هذه الهجرة المثيرة ؟ حسنا ، أولا ، وبلا أدنى تحفظ ، إننا نشهد لأول مرة فى التاريخ المصرى فترة حركة هجرة كبرى Volkerwanderung ، بالمعنى الحديث ، كتلك التى عرفها مثلا - ومع فارق المقياس والأهداف والطبيعة - التيوتون داخل أوروبا فى العصور الوسطى ، أو العرب فى العصر الاسلامى، أو الأوروبيون إلى العالم الجديد فى العصور الحديثة ، أو فلنقل على الأقل الشوام إلى اللفانت والأمريكتين فى القرن الأخير .

وإذا كنا قد لاحظنا فى المقدمة كيف جاء هذا الخروج المصرى الفريد على أعقاب الخروج الأوروبى من مصر ، فلعل من المناسب فى الخاتمة أن نلاحظ أيضا كيف يتعاصر هذا المد المصرى مع موجة التحركات السكانية العاتية التى طغت على العالم العربى والشرق الأوسط ككل فى العقود الأخيرة . فكمصر ، كانت المنطقة لفترة طويلة منطقة مغلقة سكانيا أو تكاد ، استاتيكية راكدة تقريبا ، لا دخول ولا خروج ، ولا هجرة عمل أو موجات هجرة بين أقطارها سوى جداول نحيلة هنا وهناك كالسودانيين إلى مصر والجزائريين إلى فرنسا ... إلخ . ثم فجأة حرك البترول كل تيارات السكان وهجرة العمل

على امتداد المنطقة ، إلى أن شملت مصر ، فتعاصر المدان .

هكذا ، بعد أن كان التعداد المصرى يفرد بندا خاصا وجدولا ثقيلا للجاليات الأجنبية فى مصر، فإنه على العكس يعرف لأول مرة فى تاريخه ظاهرة المواطنين المقيمين خارج الوطن ويفرد لها بندا خاصا فى جداوله هو «السكان الموجودون خارج الجمهورية ليلة التعداد» .

فكما رأينا ، سجل تعداد ١٩٧٦ نحو ١,٤٢٥,٠٠٠ ، قل ١,٥ مليون ، مصرى خارج مصر ، أى بنسبة ٣,٧٪ من مجموع سكان مصر . وهى نسبة ليست بالهينة إذا تذكرنا مثلا أن نسبة الأجانب المقيمين فى مصر وصلت فى أوجها فى تعداد ١٩١٧ إلى ١,٧٪ بمجموع قدره ٢٦٠,٠٠٠ فقط أى نحو سُدس المصريين المغتربين فى تعداد ١٩٧٦ ، أو إذا تذكرنا كذلك أن نسبة الأجانب المقيمين فى مصر فى هذا التعداد نفسه لم تتعد ٠,٢٦٪ بمجموع قدره ٩٥,٣٠٠ فقط ، أى أن عدد المصريين المغتربين يومئذ بلغ ١٥ مرة مثل عدد الأجانب المقيمين بمصر . حتى إذا ما وصلنا إلى ذروة المد الآن ، ٣,٥ مليون ، بات عدد المصريين المغتربين بالخارج يعادل بسهولة تامة ٣٥ مرة عدد الأجانب المقيمين بها .

والحق أننا لا ينبغى أن نستهين بهذه الموجة المدية رغم حداثتها وكونها مؤقتة ، فلعل حجمها لا يقل كثيرا عن عدد الأوروبيين الأجانب المستوطنين والعاملين بالعالم العربى كله أيام الاستعمار الحديث وقبل الخروج الأبيض ، بما فى ذلك الاستعمار الصهيونى الغاصب نفسه . ومن ناحية أخرى فإنها قد لا تقل عن عدد العرب جميعا فى المهجر منذ القرن التاسع عشر سواء من الشوام أو اليمنيين أو غيرهم ، مثلما تشكل الآن نصف الأجانب المقيمين بالعالم العربى ككل . أيضا ، وفى الوقت الحالى تحديدا ، يبلغ عدد المصريين بالخارج نحو عدد الغزاة الصهيونيين المغتصبين فى فلسطين المحتلة (٣,٥ مليون) .

لا خلاف إذن على ضخامة أبعاد الحركة ومداها . وقد لا يكون هذا المقياس الضخم راجعا بالضرورة إلى أن المصريين أصبحوا فجأة أكثر ميلا إلى الهجرة ، ولكن بحكم الحجم الكلى المطلق الضخم لمصر . كذلك فقد لا يكون هذا الحجم كبيرا جدا بالنسبة إلى حاجات مصر وقدرات العالم العربى والخارجى ، ولكنه يظل إنجازة كبيرة بلا ريب ، لا سيما وأنه قد يكون فى مرحلة البداية فقط .

وعلى أية حال ، فكما أنه لا تكاد توجد فى مصر اليوم أسرة إلا ولها مقاتل مجند ، وهى ظاهرة جديدة هى الأخرى على المجتمع المصرى ، فكذلك لا تكاد تكون فى مصر أسرة ، أو فلنقل عائلة كبيرة ، إلا ولها ابن أو أب أو عضو مغترب فى الخارج . ولا تقتصر هذه الظاهرة ، كقرينتها تلك ، على أبناء المدن أو المدن الكبــــرى وحدها ، وإنما هى سارية تنتشر على مستوى الوطن كله بجميع أقاليمه بما فى ذلك الريف وأعمــاق الصعيد الجوانى نفسه ولا تكــاد تخلو منها قرية أو كفر.

ثانيا ، لقد أصبح لمصر فى العالم العربى أكثر من «مصر صغرى Little Egypts » أشبه بالأقمار أو التوابع الصغيرة المشتقة من جسم الشمس الكبيرة الأم . وليس فى هذا مبالغة ما . كما لا يمكن التقليل منه كحقيقة . فكمـــا رأينا فإن عدد المصــريين العاملين و / أو المقيمين فى بعض الدول العربية الآن يعادل إن لم يفق عدد الأجانب الأوروبيين العاملين و / أو المقيمين فى مصر فى أوج الاستعمار الاستيطانى . قارن مثلا نحو ثلث مليون مصرى الآن فى ليبيا ، مقابل ربع مليون أوروبى كحد أقصى فى مصر سابقا . ثم قارن ثلاثة أرباع المليون فى السعودية ، أى ثلاثة الأمثال ، دون أن نذكر العراق بمليونه وربع المليون ، أى خمسة الأمثال . كل أولئك ، بالطبع، مع الفارق الجذرى بين طبيعة الوجود فى الحالين .

وأخيرا ، وكما يتفق ، فإن بعضا من أكبر هذه الأقمار المصرية يوجد فى بعض من أصغر الدول العربية من حيث عدد السكان . ولا شك أن هذا يضاعف كثير من وزنها وثقلها النسبى هناك ويمنحها تلقائيا بعدا بالغ الخطر والحيوية .

ورغم أن هذا الوجود المصرى مؤقت متجدد وليس بهجرة حقيقية ولا توطن دائم ، فإنه بحجمه ومستواه ووقعه الحضارى يعد ، بما يترك من بصمات عميقة بالضرورة ، قناة رئيسية من قنوات الاتصال والتفاعل ، وأداة أســاسية مجسمة من أدوات عمليــة «تمصير العرب» التى ، أردنا أم لم نرد ، بدأت علاماتها وإرهاصاتها تلقائيا فى عصر البترول ، على غرار عملية «تعريب مصر» التى حدثت فى عصر الإسلام ولكن فى الاتجاه المضاد.

كذلك فرغم أن هذا اللقاء التاريخى قد اكتنفته صعوبات ومحاذير عديدة ، وشوهته أحيانا كثير من الأحداث والحوادث المؤسفة من احتكاكات وحساسيات وصدمات

وصدامات ، ولا نقول حزازات ومرارات ، ولم يخل من ردود أفعال متناقضة وانفعالات منفلتة وذكريات مريرة ، نقول رغم هذا كله فإن ذلك اللقاء قدم - أو أعاد تقديم - العرب إلى العرب عامة ومصر إلى العرب خاصة ، وذلك بعد طول ابتعاد أو تباعد فى عصر الاستعمار وتحت ظله .

وإذا كانت تجربة الهجرة للعمل قد جاءت هكذا بمثابة «اختبار أحماض» قاس لشعارات ومفاهيم العروبة والوحدة ، فلعلها فى مجموعها ومجملها تعد صحية أكثر منها غير ذلك . وهى على أية حال تجربة عملية أو عملية تجريبية ودرس للمستقبل فى تطبيق الوحدة ، وإن جاءت للأسف ترجمة ركيكة هشة ، مشوهة ومهشمة ، إلى حد أو آخر . وعلى الأقل ، فإن التجربة كابح واقعى للأوهام المفرطة والأحلام المجنحة ، مثلما هى حافز منبه للجميع ضد أخطار الاقليمية الضيقة والأنانيات الاقليمية (١) .

ثالثا ، أصبح لمصر أخيرا «مهجر» حقيقى فى العالم الجديد بعد أن تأخر طويلا ، ربما نحو القرن ، بالقياس إلى المهجر الشامى هناك . ولقد ظلت مصر طويلا إحدى البلاد أو الشعوب الهامة القليلة فى العالم التى لا يمثلها مهجر أو مهاجرون فى العالم الجديد ، بوتقة العالم القديم ، فى حين كان لكل بلد أو شعب هام تقريبا «أمريكته الصغرى» . وسواء عد مهجرنا الجديد بمثابة «مصر الصغرى فى أمريكا» أو «أمريكا الصغرى المصرية» ، فإنه يأتى كبعد جديد لحركة الهجرة المصرية الجديدة يؤكد إطارها العالمى وانتشارها العريض .

ومن الناحية الجغرافية البحتة ، فلعل الجدير بالملاحظة أن المهجر المصرى هذا قد نزع تماما ، على الأقل حتى الآن ، إلى أمريكا الشمالية أو الأنجلو - سكسونية ، بينما جنح المهجر السورى اللبنانى الأسبق والأكبر إلى أمريكا اللاتينية أساسا أى الوسطى والجنوبية وإن لم يهمل الشمالية بالطبع . والطريف ، بعد ، أن هذا التوزيع يأتى على عكس ترتيب مواقع الأوطان الأم من حيث خط العرض والمناخ والحرارة ... إلخ .

على الجانب البشرى السكانى المباشر ، إذا انتقلنا من الأرض إلى الانسان أو من

---

(١) على ليلة ، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية» ، السياسة الدولية ، يولية ١٩٨٣ ، ص ٧٤ - ٧٦ ؛ محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٠٥ - ١١٧ .

الطبيعة الجغرافية إلى الطبيعة البشرية . فإذا كان لهذا المهجر وتلك الهجرة من مغزى عميق ، فهو أن المصرى ليس قعيد بيته بالضرورة sedentee ، ولا هو انسان «غير حركى» بالطبع ، وإنما هو قادر على الانطلاق كوكبيا وكونيا ، صالح للانتشار دوليا وعالميا ، وقابل للتأقلم والتوطن طبيعيا وبشريا فى كل البيئات والعروض والمناخات والمجتمعات ، وذلك فقط إذا ما أتيحت له الظروف المناسبة والمناسبة الموفقة . وحق لنا إذن أن نقول إلى حد أو آخر «ثمة الآن مصرى تحت كل حجر فى الدنيا» .

وبهذه المقولة تبدأ قصة «المصرى المتجول The Wandering Egyptian» (لا التائه !) ، وهى إذ تبدأ فإنما تضع تكذيبا نهائيا ونهاية أخيرة للمغالطة التاريخية من أن الإنسان المصرى إنسان «نباتى» مغروس جذره فى الطين النيلى . درس الهجرة والمهجر ، بعبارة أخرى وأخيرة ، هو أن الإنسان المصرى إنسان «هجرى» لا «ميلادى» فحسب . وهو بهذه الصفة قادر على أن يدهش العالم مرة أخرى مثلما فعل فى العصور القديمة .

كيف ؟ حسنا ، فى البدء قلنا «كثافة بلا هجرة» ، وفى الاستدراك أضفنا «هجرة وما هى بهجرة» . ولا تناقض فى الأولى ولا فى الأخيرة . فلأنها هجرة عمل عابرة عائدة أساسا ، لا توطن نهائى واستبدال وطن بوطن ، فإنها تظل خارج نطاق الهجرة بمعناها الصحيح الصارم ، وبالتالى تظل مصر كثافة بلا هجرة كما فى القديم . ولكن ما بين النقيضين القديمين ، فإن الحقيقة التى تنبثق منهما ولكن تعلو عليهما هى أن مصر اليوم تغيرت وتتغير من حيث طبيعة الهجرة الداخلة والخارجة ، مثلما رأيناها تتغير فى الفترة الحديثة فى كثير من مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والاقتصاد والسكان والسكنى ... إلخ .

وهو تغير حميد بكل تأكيد ، لأن الهجرة الخارجة ظاهرة صحية ومشجعة مثلما تستحق كل تشجيع . فالهجرة والميل إليها تعنى عادة دفعة انطلاق وديناميه وشحنة موجبة من المخاطرة والاقتحام وارتياد المجهول والطموح . والهجرة الخارجة من مصر، التى ينبغى أن تتضاعف أضعافا ، لن تكون مساهمة فى حل مشكلتنا السكانية فحسب ، بل وانطلاقة كبرى فى اللحاق بالعصر والعصرية والعالم المعاصر البالغ الدينامية والسيولة .

الهجرة في الميزان

كضابطها الحاكم البترول . جاءت هجرة العمل بالخارج سلاحا ذا حدين أساسا ، أ
لها إيجابياتها وسلبياتها ، ومزاياها ومثالبها ، وفوائدها ومضارها ، ليس اقتصاد
فحسب بل واجتماعيا وإنسانيا ، لا ، ولا سياسيا فقط بل ووطنيا وقوميا أيضا . وإذا كا
المقصود بهذا بداهة هو الهجرة من وجهة نظرنا نحن كمصدرين للعمل ومصدر للهجرة
فلعل المفارقة الأغرب أنها تعد كذلك ، ولكن بطريقة عكسية ، من وجهة نظر الطرف الآخ
كمستورد ومستقبل . وفي الحالتين أيضا ، وهذه قمة الغرابة ، أو لعله لا غرابة عل
الاطلاق ، فإن الخلاف ينصب أساسا على مدى رجحان إحدى الكفتين على الأخرى
الإيجابيات أم السلبيات ، وبالتالي يدور حول السياسة التخطيطية الواجبة إزاءها
التوسع أم التحديد .

جزء لا يستهان به من هذا التناقض والمفارقة يرجع لا جدال إلى أصل العملية ونشأت
ثم تطورها ونموها . فالواقع أن عملية الهجرة – لابد لنا أن نعترف – بدأت شيطان
نفعية ونمت عشوائية كعش الغراب mushroom ، بلا تخطيط ، بلا ضوابط ، بلا سياس
واضحة . فلقد كان الهدف والدافع فرديا أساسا ، وهو تحقيق أكبر مكسب مادي ف
سوق البترول المتخمة ، أي اقتطاع أكبر قطعة ممكنة من كعكة النفط أو التقاط أكبر حف
من فتاتها .

ولفترة طويلة – لابد أيضا أن نضيف – فلقد كانت سياسة الدولة إزاء الحركة غامض
مبهمة ، مترددة مذبذبة ما بين المنع والتقييد أو التعويق وما بين السماح والتشجيع إن
يكن التحريض . وفي النتيجة فإن كلا الطرفين ، الفرد والدولة لم يكن يعرف بالضبط ما
يريد ، بل وكانت نظرته انتهازية إلى حد أو آخر – وربما لا تزال .

وحين تعارضت وجهتا نظر الطرفين ، غلت يد الحركة إلى حد الشلل الضار وطنيا
ولكنها حين اتفقتا انطلقت انطلاقا مريدا ولا نقول معربدا وصـــل إلى حد الانفلات الذ
لا يقل ضررا وطنيا وغير وطني . حدث هذا في الحالة الأولى في الستينيات حين تصاد
الحافز الفردي مع المبدأ الاشتراكي للدولة ، أو هكذا على الأقل كان التصور السياس
الإيديولوجي . وحدث في الحالة الثانية في السبعينيات حين تضافر الحافز الفردي م
ليبرالية وانفتاحية الدولة الرأسمالية المرتدة .

فكالانفتـــاح القائد ، والتى هى جزء أساسى لا يتجـزأ منه وتعد أحد أركانه مثلما هى إحدى نتائجه ، جاءت الهجرة استهلاكية أساسا ، لا إنتاجية قطعا . ومن ثم جاءت فى رأى الأغلبية هدامة أكثر منها بناءة ، حتى طغت سلبياتها وأخطارها على إيجابياتها ومكاسبها . وبالتالى ظهرت الدعوة الملحة إلى إخضـــاعها للتخطيط والانضباط قبل أن يتحـول الانفلات إلى إنهيار .

فى وجه هذا الموقف ، فلعل المناسب أن نجرى أولا تقييما موضوعيا للهجـرة وآثارها ونتائجها بكل ما لها وما عليها حتى نضعها فى الميزان العلمى الدقيق . فعلى الجانب الإيجـابى ما من شك فى أن الهجرة كما سبق عملية نقل دم اقتصـاديا ، ونزع فتيل الانفجار الشعبى اجتماعيـا ، وأخيرا فترة التقاط أنفاس للنظام سياسيا .

فعلى المستوى الاقتصادى حلت الدخول والتحويلات البترولية المشكلة الفردية بدرجات متفاوتة لنحو عشر السكان ، فأفلتت أحيانا بشبه معجزة من غائلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ومن غول الغلاء والتضـخم (الذى ساهمت فى خلقه أو نفخه بعد ذلك) . من هنا ، بطريق غير مباشر وإلى حد معلوم ، ساهمت العملية فى تخفيف الضغط السكانى الخطير والحد من مشكلة السكان الجسيمة .

ومن البديهى بعد ذلك أن هذا ساهم جزئيا ، على المستوى الاجتماعى ، فى رفع الضغط عن وعاء الشعب الفوار ، حيث ترك متنفسا ما لبخار مرجل الغليان الشعبى المكظوم قبل أن يصل إلى درجة الانفجار . ومن هذا وذاك معا جاء دور عائدات الهجرة وتحويلاتها سياسيا ، وهو أنه منح النظام فرصة أخيرة وغير متوقعة لالتقاط الأنفاس أو لكسب الوقت فيما يراه الكثيرون السباق التاريخى المحموم ولكن المحتوم بين الاستمرار والتغيير ، والاستقرار والانفجار . أو بين الانقلاب والثورة .

على جانب السلبيات ، إذا بدأنا أيضا بالاقتصاد ، فلقد يكون من الصعب أن ينكر أحد أنها ترجح الإيجابيات إلى حد يترك المحصلة الصافية خسارة محققة كثيرا أو قليلا . فهناك أولا أزمة العمالة ونقص الأيدى العاملة عامة ونزيف المهارات الفنية والخبرات التكنولوجية والحرفية خاصة . وصميم المشكلة ، رغم تفشى البطالة المقنعة وغير المقنعة فى سوق العمل المصرية . هو الانتخابية التكنولوجية للهجرة . فهى إنما تسحب أساسا

وتحديدا من الخطوط والصفوف نفسها التى تعانى من الندرة والنقص الحاد والمزمن أصلا فى خزان العمل المحلى (١) .

وإذا كانت الهجرة بهذا لم تفعل سوى أن كشفت بقوة وبقسوة عن نقاط الضعف الكامن ومواطن الاختلال الغائر أصلا فى هيكل العمالة الوطنى ، فإنها قد وصلت بالمشكلة إلى حد الأزمة الخانقة ، التى لم تلبث بآلية المضاعف وعدوى التفاعل أن سرت وانتشرت فى دوائر متوسعة باستمرار حتى شملت معظم قطاعات الانتاج ونشاطاته ابتداء من البناء والاسكان حتى الزراعة ومن المدن حتى الريف .

فلأن الهجرة كانت تسحب من خزان العمل الماهر - خاصة الصناعى - فى المدن أولا، كان الاحلال يأتى من العمل غير الماهر مرحليا ، ثم هبط إلى العمل الزراعى من الريف نهائيا : بحيث كانت عملية الاستنزاف تتعمق (أو بالأصح تتدنى) تكنولوچيا كلما زادت الهجرة . وبهذا أصبحت العملية أشبه بدوامة شافطة هائلة من أسفل إلى أعلى ، تسحب من المدن فيحل محلهم من الريف، فيحل محلهم من الزراعـــــة ، حيث لا يتبقى فى القاع سوى «الأرض الخراب» . والنتيجة المحتومة نهائيا أن الحركة برمتها تحولت إلى عملية استنزاف وتخريب داخلى للاقتصاد الوطنى جميعا .

وتصل الدورة إلى حد المأساة حين تجد مصر نفسها أخيرا مضطرة إلى استيراد العمل الكورى والهندى وغيره من العمالة الآسيوية الرخيصة الماهرة وغير الماهرة لتسد الفراغ الذى تركته العمالة المصرية المهاجرة . وتلك بلا ريب ذروة التناقض والسخرية فى العملية برمتها . فنحن نصدر قوتنا العاملة إلى العالم العربى بلا حدود ، ثم نعود للتعويض فنستورد العمال من آخر الدنيا .. تماما كما كان الاستعمار الأوروبى ينقل زنوج إفريقيا إلى أمريكا ، ثم يعود فينقل الهنود إلى إفريقيا .

ولا يقال إن هذه عملية اقتصادية تمثل استثمارا رابحا فى العمل ، مثلما نصدر الأرز الغالى أو الفراولة الباهظة لنستورد بثمنها القمح الأرخص . فإنما الأصح أن يقال : مثلما نجفف البحيرات للزراعة ، ثم نعود فنحفر الأرض الزراعية إلى مزارع سمكية .

---

(١) محمد السقا ، «مستقبل سوق العمالة المصرية المؤقتة إلى الدول العربية البترولية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٩٥ - ١٠٢ .

فبغض النظر عن الأبعاد أو النتائج المحتملة ، لن يخفى أن هذه العملية الاحلالية رأسية أكثر منها أفقية ، بمعنى أنها تستبدل عمالة رديئة متواضعة بأخرى جيدة مدربة . ولذا فهى أساسا استبدال للكم بالكيف ، ومن ثم عملية انحدار إلى أسفل ، انحدار بالنسبة إلى الشعب المصرى فى مستويات الإنتاج والخدمات . إذ يقدم زُبد عماله إلى السادة البتروليين بينما يقنع هو مرغما بزَبدهم أو بقاياهم . مزيد ، يعنى ، من التنزيل المتلاحق والمتعدد الأوجه لمصر بين الأشقاء .

هذا على جانب العمالة والانتاج والخدمات . ولكن على الجانب الآخر وهو العائدات ، فإن تدفق التحويلات البترولية ، يدا بيد مع أزمة العمالة المحلية تلك ، سكبا البترول على نار التضخم والغلاء ولولب أجور العمل اليدوى والحرفيين حتى بلغت حد الابتزاز ، كما أشعلت السعار الاستهلاكى والاستهلاك الترفى إلى حد الاستفزاز . وهاهنا نعبر تلقائيا ومباشرة من مساوىء الهجرة الاقتصادية إلى شرورها الاجتماعية التى تبدو كالهالة السوداء حول عين الاقتصاد الدامية المصابة والتى لا تقل إن لم تزد خطرا وتفجرا .

فمع الهوة الطبقية الجديدة والمتوسعة ، ومع انقلاب هرم الطبقات المعوج على أكثر من محور ، اتسعت رقعة الاغتراب فى المجتمع المصرى إلى حد منذر ومدمر ، ليس فقط بين المغتربين أنفسهم فى الخارج ولكن أيضا وأكثر وأخطر بين المقيمين فى الداخل . فالذين هاجروا قد أفلتوا «بجلودهم» من مصيدة مصر المأزومة المهزومة المحرومة فى الوقت المناسب ، ولا نقول هربوا برؤوسهم من سجن الوطن الكبير بقهره وفقره وتمزقاته وابتزازته . وهم إن كانوا قد كسبوا الاغتراب فقد خسروا الانتماء إلى حد أو آخر ، وأصبحت التحويلات هى الحبل السُرى الوحيد تقريبا الذى يربطهم بمصر الأم .

أما الذين لم يهاجروا فهم غالبا لم يهاجروا إلا لأنهم عجزوا عن ذلك ولم تواتهم الفرصة ، ولكنهم يعيشون دائما على أملها ، وإنما فى حالة إحباط واغتراب مستمر بكل ما يعنى من مرارة وقنوط . فهذا اغتراب داخلى يقابل الاغتراب الخارجى السابق . وبعد شعار «إن فاتك الميرى ، تمرغ فى ترابه» فى الحالة الأولى ، أصبح الشعار فى الحالة الثانية هو «إن فاتك البترول ، تمرغ فى أوشاله» (ولا نقول فى أوحاله !) .

وفى الحالين على السواء ، المقيمون كالمهاجرين ، قدر من فقدان الانتماء وضراوة الفردية ونزوع طاغ إلى الكسب السهل السريع بأى ثمن ابتداء من الانحراف والانحلال

إلى التسيب واللامبالاة ، وفوق الكل إعلاء سافر لقيمة المال والمادة على قيم العمل والعطاء ... إلخ . وذلك هو «التلوث الاجتماعى» بحذافيره ، وهذا تخريب مأساوى مزدوج : إنتاجى وأخلاقى . فلا غرابة ولا مغالاة إن شبهت الهجرة فى مفعولها المدمر هذا بالدودة الثاقبة التى تنخر فى قلب المجتمع تجوفه وتخربه من الداخل كأعجاز نخل خاوية .

من أسف بعد هذا أن الحكم النهائى على المستوى السياسى قد لا يكون أقل قتامة وسوءا . فالهجرة على أحسن تقدير إن لم تكن تعبيرا عن مرحلة انحدار مصر سياسيا وانزلاقها إقليميا وفقدان وجهها وماء وجهها عربيا ، فإنها على الأقل قد اتفقت مع مرحلة فقدت فيها مصر السياسية معظم وزنها الدولى وكل رصيدها العربى بينما أوشكت تدخل مرحلة انعدام الوزن اقتصاديا .

وإذا كانت الدولة الناشز أو النظام الناكص قد نجح بفضل تدفقات التحويلات البترولية فى فك جزء من الحصار الضيق الذى يعيش داخله قوميا وإقليميا ، فهذا لا ينفى شبهة أو تهمة «الدولة على المعاش البترولى» و «النظام الذى يقع على هامش النظام العربى» ... إلخ. وفى كل الأحوال فإن هذه التدفقات نفسها أداة كامنة بالقوة للضغط السياسى أو للتلويح به ، فضلا عن الاستعلاء المستتر أو غير المستتر . يكفى مثلا ما يفرض على تلك التدفقات أحيانا من عقبات ومعوقات ، كما أن من الممكن دائما تحجيم العمالة المصرية هناك أو التهديد بذلك ... إلخ .

والواقع الغريب ، بعد ، أن كلا الطرفين - دول المصدر ودول المهجر - يكاد ينظر إلى هجرة العمل كعملية استنزاف وطنية إلى حد أو آخر ، ويرى فى تيار تدفقاتها نزيفا مؤسفا بدرجة أو بأخرى ، فقط هذا استنزاف داخلى وهذا خارجى . فالبتروليون والأنظمة النفطية ترى فيها محاولة انقضاض على ثروتهم المغبوطة وطمعا فى ثرائهم الفجائى المحسود ، بينما نراها نحن محاولة لاعتصار الجهد والعمل إلى أقصى حد فى مقابل فتات البترول وأوشاله تحت ظروف تحكمية احتكارية تكاد تكون ابتزازية . وهكذا ، وهكذا ... إلخ .

وعلى الجملة ، إذا عدنا إلى ساحتنا الداخلية ، فكما كشف البترول العربى كثيرا من مواطن ونقاط ضعف مصر الكامنة والمستترة طويلا فى صميم كيانها الداخلى ماديا وغير مادى ، فلا جدال فى أن الهجرة إلى العمل البترولى قد كشفت كثيرا من مظاهر

وصور قصور وعجز السياسة المصرية المعاصرة . فأما الأول فقد أثبت أن مصر أصبحت للأسف بيئة طاردة تكتظ بعوامل الطرد القاسية مثلما تكتظ بالسكان ، وذلك على عكس البيئات الصحراوية البترولية المحيطة . وأما الثانية فتشير إلى نظام سياسى طارد للشعب فى الخارج مثلما هو طارد له فى الداخل . وفى الحالين فإن مشكلة الهجرة المصرية إلى البتروليين ، بكل أبعادها ومالها وما عليها ، لا تعد فقط مشكلة سكانية اجتماعية أو اقتصادية ولكنها أيضا تبدو مشكلة سياسية فى الدرجة الأولى .

والحكم النهائى فى الختام ؟ بعيدا عن التقليل من مكاسب الهجرة سواء المادية أو الأدبية والمعنوية ، ودون استخفاف بنتائجها الإيجابية على المدى القصير ، فإن الهجرة كما هى فعلا وعلى المدى البعيد ، لعل اليد العليا فيها قد أصبحت للسوالب والسلبيات غير أنه سوف يبقى دائما أن المكاسب المعنوية على المدى الأبعد ، أى من حيث انعكاسها على شخصية مصر والشخصية المصرية ، كسب وطنى محقق ينبغى التشبث به والمحافظة عليه. وإذا كان ثمة من خطأ ، فهو ليس فى الهجرة ذاتها من حيث المبدأ ، ولكن فى واقعها الراهن من حيث غياب التخطيط والتوجيه والترشيد أو الضبط الرشيد .

إن الهجرة إلى الخارج هى أحد الجوانب المشرقة والمشرفة فى ثروة مصر البشرية . وإذا كانت هذه الثروة فى معظمها «مادة خاما» ما تزال ، فإنها بالتعليم والعلم والتكنولوجيا جديرة بأن تتحول إلى سلعة تصدير «مصنعة» رابحة ورائجة قادرة على اقتحام أرقى وأعرق الأسواق العالمية المتحضرة والمنافسة فيها على أعلى مستوى . وبذلك وحده يمكن تعظيم الهجرة المصرية إلى الخارج إلى أقصى حد .

وهذا التعظيم قد يأتى ، دون تناقض ، من خلال التحجيم . فليس المطلوب إذن الاحجام عن الهجرة بل تحجيمها ، وتحجيمها بتخطيطها لا بتقييدها ، وتخطيطها كيفيا لا كميا بالضرورة . وتلك فعلا معادلة صعبة ، ولكنها صمام الأمن ومناط العدل .

مشكلتنا السكانية

قل منا الآن من يختلف على أن مشكلة السكان هى واحدة من أخطر ملامح الكيان المصرى المعاصر ، إنها المشكلة الأم أو المشكلة المفتاح التى تكمن أصابعها خلف أى

مشكلة نوعية فى حياتنا اليومية أو القومية ابتداء من عمالة المثقفين إلى رغيف الخبز إلى المواصلات المحلية فى مدينة ، إلى إسكان أسرة على المستوى الفردى ، إلى بالوعة الاستهلاك المتزايد إلى معوقات التصدير ... إلخ ، حتى ليصح أن نضعها قاعدة عامة فى كل مشاكلنا : «فتش عن السكان !» . والمشكلة ، بعد ، وعرة معقدة بقدر ما هى شاملة مركبة . فحسبها بيولوجى بالطبع ، ولكن جذورها فى الاقتصـــاد ، بينما مناخها الاجتماع .

سباق السكان والموارد

فلبدأ إذن بالبعد المادى الاقتصادى ، واضعين قصة أو قضية السكان فى إطار الانتاج والموارد الاقتصادية لنرى أى الكفتين أرجح . ولندخل مباشرة إلى قصة الأرض والزراعة بحسبانها قاعدة الانتاج . والجدول الآتى يقدم خامة للمناقشة ، والأرقام المطلقة فيه بالألف .

لسنا بحاجة إلى أن نقول إن الإيقاع الأساسىَ الذى يرين على الأرقام هو الاختلال المطلق والمطرد بين الأرض والناس . فالسكان فى تزايد سريع ، والأرض أقرب إلى الثبات أو بطيئة الخطى . الأولى متغير حاد ، والثانية من الثوابت الجامدة . وكما أن مصر جغرافيا محصورة بين قوسين ضيقين من الصحراء ، فإنها بشريا محصورة بين طرفى معادلة ، ولا نقول فكى كماشة ، رهيبة : فالأرض قمة الثوابت ، والسكان قمة المتغيرات . الأولى تكاد عمليا أو نسبيا تنكمش ، والثانية توشك وشيكا أن تنفجر . فهناك صراع غير متكافىء بين المكان والسكان أو بين الأرض والانسان . أو كما وضعها البعض ، هناك نقص فى كل شىء بمصر ، إلا فى اثنتين ، الصحراء والسكان ، الفائض فيهما يصل إلى حد الطافح .

تطور المساحة المزروعة والمحصولية

السنة	السكان	المساحة الزراعية			المساحة المحصولية		
		المساحة	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد	المساحة	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد
١٨٢١	٢,٥٣٦	٢,٠٣٢	–	٠,٨٠	٢,٠٣٢	–	٠,٨٠
١٨٧٧	٦,٠٩٨	٤,٧٤٣	+٢,٧١١	٠,٧٨	٤,٧٦٢	+٢,٧٣٠	٠,٧٨
١٨٩٧	٩,٧١٥	٥,٠٨٨	+٠,٣٤٥	٠,٥٢	٦,٧٦٤	+٢,٠٠٢	٠,٧٠
١٩٠٧	١١,٣١٢	٥,٤٠٣	+٠,٣١٥	٠,٤٨	٧,٦٦٢	+٠,٨٩٨	٠,٦٨
١٩١٧	١٢,٧٩٥	٥,٢٦٩	–٠,١٣٤	٠,٤٠	٧,٦٨٦	+٠,٠٢٤	٠,٦٨
١٩٢٧	١٤,٢٧٦	٥,٥٤٤	+٠,٢٧٥	٠,٣٩	٨,٦٦١	+٠,٩٨٥	٠,٥٢
١٩٣٧	١٦,٠٠٨	٥,٢٨١	–٠,٢٦٣	٠,٣٣	٨,٣٥٨	–٠,٣٠٣	٠,٥٢
١٩٤٧	١٩,٠٦٨	٥,٧٦١	+٠,٤٨٠	٠,٣٠	٩,١٦٧	+٠,٨٠٩	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩١٨	+٠,١٥٧	٠,٢٢	١٠,٣٩٧	+١,٢٣٠	٠,٤٠
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣	٦,٠٠٠	+٠,٠٨٢	٠,٢٠	١٠,٤٠٠	+٠,٠٠٣	٠,٣٥
١٩٧٥	٣٦,٨٠٠	٦,٣٠٠	+٠,٣٠٠	٠,١٧	١٠,٩٠٠	+٠,٥٠٠	٠,٢٩
١٩٧٦	٣٨,٢٠٠	٥,٩٠٠	–٠,٤٠٠	٠,١٥	١٠,٨٠٠	–٠,١٠٠	٠,٠٨

الفرد والأرض

من هنا فإن متوسط نصيب الفرد من الأرض فى انكماش خطير . ويمكن أن نعبر عن هذا بطريقة موحدة إذا درسنا الثمانين سنة من ١٨٩٧ ، حيث تبدأ الأرقام الموثوق بها ، حتى آخر تعداد سنة ٦ – ١٩٧٧ ، واعتبرنا أن كل أرقام ١٨٩٧ تساوى ١٠٠ ننسب إليها أرقام ٦ – ١٩٧٧ كأرقام قياسية . فنجد أن عدد السكان قد ارتفع إلى ٣٩١,١ أى ناهز

أربعة الأمثال ، بنسبة زيادة قدرها ٢٩١,١ ٪ تقريبا . أما المساحة المزروعة فقد ارتفعت من ١٠٠ إلى ١١٥,٩ فقط ، أى بزيادة ١٥,٩٪ وكنتيجة لهذا هبط متوسط نصيب الفرد الواحد من الأرض المزروعة من ١٠٠ إلى ٢٨,٨ ، أى أصبح ٢٨,٨٪ مما كان عليه ١٨٩٧. أما المساحة المحصولية فقد ارتفعت من ١٠٠ إلى ١٥٩,٦ بزيادة قدرها ٥٩,٦٪ فقط ، بينما هبط نصيب الفرد من هذه المساحة من ١٠٠ إلى ٤٠ ، أى أصبح نحو الخُمسين .

ويمكن أن نلخص الموقف كله كالآتى : الأرض المزروعة ثابتة لم تكد تزداد عمليا ، أما السكان فأصبحوا أربعة الأمثال ، وفى المنزلة بين المنزلتين زادت مساحة المحاصيل فأصبحت المثل ونصف المثل . وترتب على ذلك أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة هبط من أكثر من نصف فدان إلى سُبع فدان . ومن المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى ٠,٣٨ فدان . ويمكن أن نضيف أن نصيب الفرد من مساحة المحاصيل هبط حتى أصبح فى ١٩٥٧ يعادل تقريبا ما كان نصيبه من الأرض المزروعة فى ١٩١٧ بينما أن نصيبه من المساحة المحصولية ١٩٧٦ انحدر إلى نحو نصف نصيبه من الأرض المزروعة كما كان ١٨٩٧ . وبهذا كله أصبح كل سبعة مصريين تقريبا يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة (مقابل اثنين فقط ١٨٩٧) . وكل ثلاثة تقريبا على فدان واحد من المساحة المحصولية (مقابل ١,٥ فقط ١٨٩٧) .

وهكذا أيضا بعد أن كان الفرد الواحد يخصه فى مطلع القرن نحو ١٤,٤ قيراط ، هبط نصيبه بعد ثلاثة أرباع قرن إلى نحو ٦,٦ قيراط ثم إلى النصف أو ٣,٣ قيراط حاليا، ينتظر أن تنخفض إلى ٣ قراريط فقط سنة ٢٠٠٠ وفيما عدا هذا ، فلسنا بحاجة إلى أن نذكر أن نصيب المصرى من الأرض المزروعة ، سُبع الفدان وقريبا وأبدا أقل ، هو من أقل المستويات فى العالم - المستوى العالمى ٢,٥ فدان ، والمستوى العربى فدان واحد.

الفلاح والأرض

هذا عن مجموع السكان ككل ، أما إذا قصرنا النسبة بين الأرض والناس على السكان الزراعيين وحدهم ، فإن نصيب الفلاح ليس أفضل كثيرا . ففى بداية القرن كان نصيبه من الأرض المزروعة نحو ١٣,٥ قيراط إلى نصف فدان أو بالدقة ٠,٤٥ من الفدان. ولكن بعد نحو ٨٠ سنة هبط هذا النصيب إلى ٠,٢٩ فدان سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ٠,١٦

فقط (أى ٦٠٠ متر مربع) سنة ١٩٨١ ، بينما يقدر أن ينخفض هذا الكسر الضئيل إلى ٢,٤ قيراط فقط سنة ٨٥ - ١٩٨٦، ثم أخيرا إلى ٠,٠٩ فدان سنة ٢٠٠٠ .

أسوأ ما فى الموقف كله ، بالطبع ، هو المستقبل سواء من حيث الأرض المطلوبة أو الإنتاج المطلوب . ولقد يكون من العبث ، عمليا . أن نقارن بين إيقاع السكان والانتاج الزراعى أو الغذائى، ولكن خذ الحبوب فقط كمجرد مثال . فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٤ كان معدل الزيادة السنوية فى إنتاج الحبوب هو ٢,٥٤٪ ، وفى الفترة ٦٧ - ١٩٧٤ نحو ١,٩٢٪ . هذا بينما كان معدل زيادة السكان السنوية المقدر للفترة ٧٥ - ١٩٨٥ هو ٢,٣١٪ . وعليه ، قدر أنه لو استمرت تلك المعدلات فسيكون هناك عجز فى الحبوب يعادل العجز القائم فى أواسط السبعينيات وقدره نحو ٣,٥ مليون طن . أما إذا أرادت مصر تحقيق الكفاية الذاتية ، فعليها حتى سنة ١٩٨٥ رفع معدل زيادة إنتاج الحبوب السنوى بمقدار ٥,٦٨٪ .

فإذا إذن عن سنة ٢٠٠٠ مثلا ، أو ما بعدها ؟ فى سنة ٢٠٠٠ لن يقل السكان عن ٦٩,٥ مليون . وهذا العدد سيحتاج بالمعدلات الراهنة إلى نحو ١٩,٥ مليون طن قمح (قمح فقط) ، بينما لن يزيد الانتاج المحلى على ١١,٤ مليون ، بحيث يتحتم استيراد نحو ٨,١ مليون طن . أما فى سنة ٢٠٢٥ حين يكون السكان ١٢٣,٤ مليون كما يقدر ، فإن الأرقام المطلوبة والمتاحة هى على الترتيب ٢٦ مليونا ، ١٥,٧ مليون ، ١٠,٣ مليون . معنى هذا أنه خلال العشرين سنة القادمة مطلوب أرض جديدة لنحو ١٠ ملايين نسمة بمعدل النمو السكانى الحالى أى لنحو مليونى أسرة متوسط كل منها ٥ أفراد، أو لنحو ٤,٣ مليون نسمة بمعدل الأسرة ٣ أطفال، أو لنحو ٥٥٠ ألف نسمة بمعدل الأسرة طفلين فقط .

الكفاية الغذائية

معنى هذا كله فى النهاية هو فقدان عنصر الكفاية الذاتية الغذائية منذ أمد بعيد وإلى الأبد . وليست الكفاية الذاتية ، غذائيا أو غير ذلك ، هدفا قومياً كقاعدة عامة ، لا وليست هى دليلا قاطعا أو حتى دالا بالضرورة على إفراط السكان . ولكن مصر التى كانت حقل غلال روما قديما ، والتى كانت تكفى نفسها بنفسها من الحبوب حتى الحرب العالمية الثانية ، بدأت تتحول إلى مستورد كبير للحبوب خاصة القمح ، حتى البقول ، فضلا عن اللحوم ومنتجات الألبان ، بدرجة لا يمكن إلا أن يكون لها مغزاها . فمع ضيق وثبات

الرقعة الزراعية ، ومع توازن أطراف المركب المحصولى بحكم الضوابط الاقتصادية والأجـرونومية ، ظل الانتاج الغذائى ينمـــو ببطء فى مواجهة الطفـرة السكانية حتى تخلف عنها تماما . ونحن الآن نستورد من الغذاء والمحاصيل الزراعية وغير الزراعيـــة أكثر مما ننتج غالبا ، وكاد الاستيراد يتفوق على الانتاج المحلى فى كل شىء تقريبا .

باختصار ، لقد بعدنا ونزداد كل يوم بعدا عن الكفاية الغذائية بدرجة مثيرة بالنسبة لبلد مازال زراعيا أساسا ، وتحولنا ونزداد كل يوم تحولا إلى دولة عجز مزمن ودولة مدينة باستمرار بصورة مزعجة بل مخيفة بالنسبة لبلد خارج لتوه من الاحتلال ، وعلى أية حال ، وكحد أدنى ، فإن لم تكن الكفاية الغذائية مقياسا لإفراط السكان بالضرورة . فإنها فى حالتنا تثير شبهته حيث تؤكد ضغط السكان الجسيم على الموارد بلا أدنى ريب .

اتجاه الدخل

غير أن الأرض والزراعة ليست كل الاقتصاد . فهناك الصناعة وطفرتها الأخيرة وهناك النشاطات العديدة الأخرى ، وإلا لكان منطقنا - كما يحتج بحق شارل عيسوى - أقرب إلى موقف الفيزيوكرات ، لا يرى الثروة إلا فى موارد الطبيعة والزراعة مباشرة . ولهذا فإن المقياس الحقيقى للعلاقة بين السكان والانتاج إنما هو الدخل القومى ككل وهو ما يقدمه الجدول الآتى بإيجاز غير مخل .

تطور الدخل القومى والفردى (بالجنيه)

السنة	الدخل القومى بالمليون	الدخل الفردى
١٩١٣	٣٠٠	١٦
١٩٦٥	١٨٠٠	٦٠
١٩٦٧	٢٣٥٠	٧٨
١٩٧٥	٤٤٠٢	١١٢
١٩٧٥	٤٧٧٩	١٢٧
١٩٧٧	٦٤٨٣	١٦٥

الزيادة المطردة واضحة ، ولكنها شكلية مضللة بالطبع لأن القوة الشرائية ، القيمة الحقيقية ، للنقود تغيرت خلال الفترة جذريا ، ولابد بصحة المقارنة من تصحيح تلك الأرقام على أساس ثابت. فإذا ما فعلنا - على أساس أسعار ١٩٥٧ - وجدنا قيمة الدخل ١٩١٣ تعادل فى الحقيقة ٤٧٦ مليون جنيه . وبذلك كان متوسط دخل الفرد ٣٦ جنيها . ولكنه هبط بعد ذلك إلى ٢٨ جنيها فى ١٩٤٥ ، ثم عاد فارتفع إلى ٣٢,٥ جنيه فى ١٩٥٧ ، ولم تصحح بقية الأرقام بعد إلى الأساس الثابت .

والواضح أو الراجح أن متوســـط الدخل الفردى ظل ثابتا ، إن لم يكن قد نقص ، خلال نصف قرن تقريبا من ١٩١٣ حتى ١٩٥٢ ، لأن الزيـــادة فى الدخل الحقيقى أى باستبعاد أثر تغير الأســعار لم تتجاوز ٥٤٪ بمتوسط سنوى قدره ١,٥٪ مقابل متوسط سنوى لزيادة السكان قدره ١,٨٪ خلال الفترة نفســها ، مما يعنى أن متوسط الدخـل الحقيقى فى ١٩٥٢ ، والـــذى بلغ ١١٨ دولارا ، كان أقل بالفعل مما كـان عليه فى ١٩٣١ . بل تؤكـد بعض الدراسات أن متوسط الدخـل انخفض بنحـو ٢٠٪ أثناء الفتـرة ١٩٠٠ - ١٩٤٥ .

وإذا قفزنا إلى السنوات الأخيرة ، فلن تخفى قفزة الرقم المحسوسة . فمن ١٢٧ جنيها فى ١٩٧٥ ، ارتفع إلى ١٥١ جنيها فى ١٩٧٦ ، فإلى ١٦٥ جنيها فى ١٩٧٧ ، أى أنه زاد بنسبة ١٥٪ فى السنوات الثلاثة الأخيرة وحدها . غير أننا لا نعرف حركة القيمة الحقيقية لهذه الزيادة بالدقة . ولكن المقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلى عندنا وإن كان قد زاد فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ بنسبة ١٠٠٪ (مقابل ٣٠٠٪ فى الدول الغربية) ، فإنه قد انخفض منذئذ وحتى الآن بنسبة ٣٪ وذلك بسبب زيادة السكان أكثر .

أيتقدم إذن مستوى المعيشة أم ينخفض خلال الفترة الحديثة أو الأخيرة ؟ كان هناك من يعتقد - مثل المؤرخ الاقتصادى كراوتشلى - أن مستوى معيشة الفلاح والمستوى العام للحياة هو الآن خير مما كان عليه فى القرن الماضى كما تدل سجلات الماضى (١) . ولكن الكثيرين يرون العكس، وأن الأســعار زادت بوجـــه عام أكثر من الأجور . بل ذهب يونجفلايش إلى أن نفس مســتوى المعيشة الأدنى الذى كانت تكفله للأسرة

(1) "A cantury .. etc,", p.151.

الزراعية ٥ أفدنة فى عشرينيات القرن الماضى . أصبح فى الأربعينيات يتطلب الضعف أى ١٠ أفدنة . (١)

أما الآن فمن الإنصاف إن لم يكن من المحقق أن هناك تقدما وتعصرا فى جوانب كثيرة من مستوى المعيشة وطريقة الحياة بين قطاع كبير من السكان . ولكن المؤكد كذلك أن هناك انخفاضا وتدهورا حقيقيا جدا فى نواح أخرى كالغذاء . فعلى سبيل المثال ، كان أجر العامل الزراعى سنة ١٩٣٥ فقط يكفيه لشراء ١٢ كجم ذرة ، ولكنه فى سنة ١٩٧٧ رغم زيادته نحو ٣٣ مرة لم يعد يكفى إلا لشراء ٨ كجم فقط .

نخرج من هذا كله بأن التكييف العام الصحيح للموقف يتلخص فى أن هناك ، من ناحية ، تقدما عاما فى استهلاك السلع الصناعية الأصل أو المرتبطة بالانتاج الصناعى كالملبس والمسكن والمواصلات ، وتراجعا عاما مؤكدا أخطر وأشد فى استهلاك السلع الزراعية الأصل أو المرتبطة بالانتاج الزراعى أى الغذاء بالدقة . من الناحية الأخرى ، كان هناك قديمـــا فصل طبقى وفيزيقى كـــامل بين من يأكلون ويعيشـــون ومن لا يأكلون ولا يعيشون . الآن حدث مزج أو تداخل بين الطرفين، ولذلك تقدم البعض فى جوانب وانخفض البعض فى جوانب . بينما أصبح الكل متقدما فى جوانب ومتأخرا فى أخرى . وعلى أية حال ، فإن قصارى ما قد يمكن أن يقال الآن هو أن كل الجهود الاقتصادية الحضارية التى بذلت خلال نحو نصف القرن الأخير ، ولكن بالأصح والأحرى فى عقود الثورة الأخيرة فقط ، قد نجحت بالكاد فى المحافظة على مستوى متوسط الدخل . ومن هنا فإن التطور العام يتلخص فى التحليل الأخير فى تناقض جذرى متزايد بين الكم والكيف ، بين حجم السكان ومستوى المعيشة . ولا يخرج الموقف عن شخص يصعد على سلم هابط آليا، أو عن تلك التشبيهات المألوفة عن السباق بين الأرنب والسلحفاة أو سائر الحيوانات العداءة والزواحف ... إلخ .

أعراض المشكلة

علام يدل هذا كله ؟ ضغط السكان على موارد الانتاج واضـــح ، وأوضـح منه ضغط

(1) "L'agriculture égyptienne á la fin ... etc.", p.135-6.

الانتاج على حياة السكان . غير أن صميم السؤال هو : هل بلغ السكان حجما أكبر مما تحتمل الموارد ، أى هل تعدوا حدود «أنسب السكان» ، وبصيغة أخرى هل ثمة «إفراط سكانى» فى مصر ؟ هناك مؤشرات وأعراض محددة جغرافية واقتصادية واجتماعية تتخذ مقاييس لتشخيص إفراط السكان، منها درجة التزاحم أو كثافة السكان واكتظاظ الريف ، ومنها انخفاض مستوى الدخل والغلاء والفقر ، ومنها كذلك انخفاض نسبة قوة العمل وارتفاع نسبة البطالة وعدم كفاية الانتاج وتضخم حجم القطاع الثالث ... إلخ .

ومن الممكن هنا لدراستنا أن نصنف هذه المقاييس أو المشخصات إلى فئتين أساسيتين كل ذات ثلاث شعب . فالأولى هى قضية العمالة والبطالة ، وعناصرها هى قوة العمل ، الريف والزراعة ، المدن والتحول المهنى . والثانية هى قضية مستوى المعيشة ، وتشمل الدخل الفردى ، التغذية والمركب الغذائى ، الصحة والمركب الباثوچينى .

العمالة والبطالة

قوة العمل

لقوة العمل بمصر عدة ملامح أساسية تشى أغلب الظن بإفراط السكان وتوشك أن تكون من أعراضه . فمن المفارقات اللافتة أن ٦٠٪ من قوة العمل جميعا من الأميين ، بينما يناهز مجموع خريجى الجامعات والمعاهد العليا الموجودين على قيد الحياة نحو ثلثى المليون (٦٨٧ ألفا حوالى سنة ٨٠ – ١٩٨١) . على أن أبرز الخصائص هى بلا شك الضعف الكمى النسبى أولا ، ثم سوء التوزيع القطاعى ثانيا ، ثم ما يترتب على الاثنين من بطالة سافرة أو مقنعة .

تطور حجم القوة العاملة

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٧	٥,٨٠٩,٠٠٠	١٩٧٧	٩,٤٩٢,٠٠٠
١٩٤٧	٦,٩٩٥,٠٠٠	١٩٧٧	٩,٧١٩,٠٠٠
١٩٦٠	٧,٧٢٧,٠٠٠	١٩٨٠	١٣,٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٨	٧,٩٤٥,٠٠٠	١٩٨١	١٣,٦٩٩,٠٠٠
١٩٧٠	٧,٣٧٤,٠٠٠	١٩٩٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠٢
١٩٧١	٨,٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٠,٤٠٠,٠٠٠

فمن الناحية الكمية ، لا شك فى انخفاض نسبة من يعملون وينتجون من بين مجموع السكان . فبغض النظر عن الحجم الخام الصاعد باستمرار بحكم تكاثر السكان الشديد ، فإن نسبة القوة العاملة بين السكان (+ ١٢ - ٦٤ سنة) تتأرجح تقليديا حول رُبعهم . ففى سنة ١٩٦٩ مثلا كانت ٢٨,٥٪ ، وفى سنة ١٩٧٠ نحو ٢٨٪ ، وفى سنة ١٩٧٦ ارتفعت إلى ٣١,٥٪ ، ولكنها عادت فهبطت فى سنة ١٩٧٧ إلى ٢٥,٩٪ . وعلى هذا يمكن القول إن قوة العمل الكاسبة gainfully occupied ، bread-winners فى مصر تدور حول رُبع السكان ، مقابل ثلاثة الأرباع من المعالين dependents (ومقابل ثلاثة الأخماس والخُمسين على الترتيب فى اليابان) .

وحتى هذه النسبة العاملة تهوى إلى النصف تقريبا إذا اعتبرنا القوة المنتجة منها حقا، بل لقد وصل بها البعض إلى ١٠ ٪ من مجموع السكان أو فى حدود ٣ - ٤ ملايين نسبة . ذلك أن من بين القوة العاملة إجمالا هناك نحو مليون طلبة ، ومليون آخر فى الجيش والبوليس ، ومليون ثالث تاجر ، ثم مليونان موظفون ، بينما لا يعمل فى الزراعة والصناعة كإنتاج سلعى حقيقى سوى ٢ - ٣ ملايين .

التوزيع القطاعى لقوة العمل

القطاع	١٩٧٧		١٩٠٠
	العدد	٪	
الزراعة والصيد	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤٤,٤	٤,٦٨٧,٠٠٠
الصناعات التحويلية	١,٤٠٠,٠٠٠	١٤,٣	١,٨١١,٠٠٠
التشييد والبناء	٣٠٠,٠٠٠	٣,٥	٤٨٤,٠٠٠
التجارة	٩٠٠,٠٠٠	٩,٦	١,١٧٠,٠٠٠
النقل والمواصلات	٤٠٠,٠٠٠	٤,٥	؟
الخدمات	١,٨٠٠,٠٠٠	١٩,٠	؟
المجموع الكلى	٩,٤٩٢,٠٠٠	١٠٠,٠	١٢,٠٠٠,٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

بصيغة أخرى ، هناك سوء توزيع بين قطاعات العمل والانتاج داخل حدود النقص أو القصور العام فى قوة العمل ، الأمر الذى يضاعف المشكلة ويزيد من مضاعفاتها . فكما يوضح الجدول السابق ، يذهب أكثر من خُمسى القوة العاملة إلى الزراعة والصيد وحدهما ابتداء . وبينما تستوعب الصناعة سُبع القوة فقط ، فإن الخدمات غير المنتجة ماديا تستأثر بنحو الخُمس ، بينما تستغرق التجارة التى لا تعدو وساطة نحو العُشر . تضخم ، يعنى ، فى الطرفين الهامشيين الحرف الأولى والثالثة ، وضمور فى الحرف المركزية الحرف الثانية .

وهذا ما ينقلنا إلى البطالة المقنعة التى تعد ظاهرة مزمنة ، فمثلا فى سنة ١٩٦٠ قدرت البطالة فى مصر عامة بنحو ٣,٣ مليون نسمة ، بينما وجد ١٧٥ ألف متعطل بنسبة ٢,٥٪ من قوة العمل، فى حين قدرت البطالة الحضرية أى فى المدن بنحو ٣,٤٪ .[(١)] وفى سنة ١٩٧٦ ، حين بلغ إجمالى قوة العمل ١٢ مليونا ، فلقد قدر أن منهم ١,٥ مليون (١,٤٧٩,٠٠٠) عاطل ما بين بطالة مقنعة وظاهرة بنسبة ١٢,٥٪ ، بينما قدر عدد المتعطلين بحوالى ٥٢٤ ألفا بنسبة ١,٤٪ من مجموع السكان . وفى سنة ٧٧ – ١٩٧٨ قدرت البطالة العامة جملة بنحو ١,٦ مليون نسمة . وفى سنة ١٩٧٩ قدرت البطالة المقنعة فى الأجهزة والمؤسسات بنحو ١١,٨٪ . غير أن البعض يرى أن النسبة الحقيقية للبطالة المقنعة من جملة القوة العاملة بمصر عموما لا تقل بحال عن ٢٥٪ . على أن المشكلة تتشعب هنا إلى شعبتين أساسيتين ، مشكلة الريف والزراعة ، ومشكلة المدن والتحول المهنى .

الريف والزراعة

خذ الريف الزراعى أولا . فإذا كانت الزراعة تمثل حياة أكثر قليلا من نصف السكان فى مصر ، أو نحو ٢٣ مليونا اليوم ، فإن أول معنى أن كثافة الريف أو بالدقـــة «الكثافة الزراعيـــة» تتراوح حول ٦٠٠ نسمة للكيلو المربع ، وهو رقم غريب حقا إذا عرفنا أن

(١) مابرو ، ص ٣١٥ – ٣١٦ .

الرقم المناظر فى أقل الدول الأوروبية تطورا وتصنيعا يتراوح حول ١٠٠ - ٥٠ نسمة. (١) وكثافة السكان فى حد ذاتها ليست بالضرورة دليلا قاطعا على إفراط السكان، ولكن حين يعيش أكثر من ألف شخص على الكيلو الواحد ، يتعيش أكثر من نصفهم عليه مباشرة ، فإن ذلك يقينا يقوى شبهة الافراط .

وينعكس إفراط السكان الزراعين ، ودعك من بيئة القرية المصرية الرثة الكالحة ، فى تفتت الملكية الزراعية وقزميتها ، بل وقبلهما فى انتشار المعدمين من مستأجرين وأجراء ، وفى انخفاض مستوى الأجور والدخول والمعيشة الريفية ، ثم فى تفشى البطالة الموسمية والمقنعة والسافرة بنسب متفاوتة . فبقدر ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة وقلة رأس المال فى الزراعة المصرية ، فإنها تمتاز بانخفاض إنتاجية وحدة العمل مع شدة كثافة العمل فى الوقت نفسه labour-intensive ، حتى ليكاد العمل يتحول بصورة ما إلى نوع من رأس المال . وتلك بالدقة وفى حد ذاتها من صميم خصائص ومشخصات وأعراض الزراعة المتخلفة الرديئة . (٢)

كذلك تنعكس الظاهرة نفسها فى طفح الريف المستمر إلى المدن وفيما تلفظه الزراعة من قوة العمل إلى الصناعة وغيرها من الحرف الأخرى ، دون أن يتأثر إنتاجها هى ، مما يدل على أنها من قبل خزان عمل متخم إلى درجة ما فوق التشبع . فرغم أن حجم العمالة الزراعية ، كما يوضح الجدول التالى ، فى ارتفاع مطرد بحكم تزايد السكان العام ، فإن نسبتها من قوة العمل الكلية فى مصر فى انخفاض ملحوظ .

تطور العمالة الزراعية

السنة	العدد	٪
١٩٦٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	٥٥,٢
١٩٦٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠
١٩٧٣	٤,١٠٠,٠٠٠	٤٦,٠
١٩٧٧	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤٤,٤

(1) Wilbert E. Moore, Economic demography of eastern and southern Europe, Geneva,1944, p.89.

(٢) مابرو ، ص ٢٩٦ .

ففى الفترة ٦٠ – ١٩٧٧ زاد حجمها الحقيقى نحو نصف مليون من ٣,٧ مليون إلى ٤,٢ ، أى بنسبة ١٣,٥٪ فى نحو ١٧ سنة أو بمعدل أقل من ١٪ سنويا . فى الفترة نفسها هبطت نسبتها فى مجمل العمالة الكلية من ٥٥,٢٪ إلى ٤٤,٤٪ أو نحو ١١٪ ، أى بإيقاع مقارب تقريبا . والعمالة الزراعية بهذا تنمو بمعدل أقل من معدل نمو سائر الحرف ، وكذلك أقل من مجمل العمالة الكلية فى مصر . وعلى سبيل المثال ، ففى الفترة ٦٠ – ١٩٧٣ زادت العمالة الزراعية بنسبة ١٥,٧٪ فقط ، مقابل ٣٦,٥ للعمالة الكلية (١) .

من هنا فلقد كانت النظرة السائدة والنظرية الكلاسيكية فى مصر أن الزراعة تعيش فى حالة إفراط سكانى مزمن وقديم ، وكانت البطالة المقنعة فيها من المسلمات تقريبا فى كل أدبيات مصر. ولعل كليلاند كان البداية ، حيث ضرب مثلا خطيرا سنة ١٩٣٦ على مدى إفراط السكان الزراعين من تجربة عملية أثبتت أن مجرد ترشيد وتنظيم الادارة الزراعية واستغلال قوة العمل والتوقيت – دون أدنى ميكنة – يمكن أن يعطى نفس الانتاج الزراعى بنحو خُمس قوة العمل الراهنة . (٢)

وعلى سلامة وصحة المبدأ ابتداء ، فلربما كان فى ذلك التقدير شىء من المبالغة ، كما ذهبت بالفعل دورين وورينر ، التى من جانبها هبطت بنسبة الفائض فى نفس الاطار إلى حد التنصيف تقريبا . (٣) أما مصر الرسمية من جانب آخر فقد اعتبرت أو اعترفت بفائض فى حدود الثلث إلى الربع .

وعلى المستوى الميدانى فإن التقدير السائد والمتداول هو أن الفلاح لا يعمل سوى ٢٨٠ يوما فى السنة ، وآخرون يقولون ٢٦٠ ، وغيرهم يقول بل نصف السنة فحسب ، بينما وجد البعض أن ٢٥٪ من عرض القوى العاملة من الذكور يزيد على الحد المطلوب أثناء الذروة الموسمية حيث يتم تشغيل الأطفال والنساء بصورة كاملة فى جمع القطن (٤) .

على النقيض من هذا تماما ، للغرابة والدهشة ، ظهرت نظرية حديثة مضادة ، تذهب

---

(1) M. A. Shahat, SZ. Nasser, "Estimates of labour surplus in agriculture in Egypt", E. C., Jan.1974, p.90 et seq.

(2) Population problem in Egypt, p.104-6.

(3) Land and poverty in the Middle East, p.33.

(٤) مابرو ، الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٦ .

فى حدها الأدنى إلى نفى البطالة المقنعة عن الزراعة المصرية ، إن لم تصل فى حدها الأقصى إلى أنها تعانى من نقص العمالة والأيدى العاملة الكافية .. وهذا بعيدا عن وقبل أزمة الأيدى العاملة مؤخرا والتى تعد حالة طارئة أو مرضا حادا لا مزمنا بعد . نظرية ثوريـــة مثلما هى مثيرة بالتأكيد لا تبرىء زراعتنا من تهمة إفراط السكان والبطالة المقنعة التقليدية فحســب ، ولكنها أيضا تضعهـــا فى صورة الحرفة المفترى عليها . ولعل هانســن هو بادىء النظرية الأول ، ثم تلاه مابرو .

فكما وجد البعض تشغيلا كاملا وساعات عمل طويلة جدا أثناء فترة الذروة الموسمية مقابل تشغيل أقل نوعا ولكن أكثر من المتوقع فى فترة الركود ، وجد هانسن أن الأطفال والصبية الصغار (٦ - ١٥ سنة) ممن يعملون نصف إلى ثلث الوقت فى الزراعة إنما يعملون بأكثر من طاقتهم الجسمانية الطبيعية بأى مقياس أو رعاية إجتماعية فضلا عن اللوائح القانونية . وبالمثل إلى حد آخر النساء . ولولا هذا وذلك - يمضى الباحث نفسه - لخرجت الزراعة المصرية وهى تعانى من نقص العمالة الذكرية البالغة إلا وهى تشكو من زيادتها .

بالتالى ينتهى هانسن إلى أن سلوك معدلات الأجر الزراعى توحى بأنها مرتبطة بالإنتاج الحدى للعمل ولا تشير إلى نظرية أجر حد الكفاف المرتبطة عادة بالبطالة المقنعة . فتقلب الأجور بين الفصول والسنين وكثرة ساعات العمل المبذول أثناء مواسم النشاط الزراعى المرتفع خاصة جمع المحاصيل لا تشى ببطالة ذات بال . وعلى أية حال فإن البطالة الموسمية هى من ســـمات الزراعة فى مصر مثلما هى فى أنحـــاء أخرى من العالم (١) .

أما مابرو فلا يجد فى دراسته لأوائل الستينيات إلا فائض عمالة قليلا للغاية ، وأن الزراعة المصرية على النقيض من النظرية التقليدية لا تحتفظ دائما بإحتياطى كبير من العمال الزائدين على الحاجة ، ولو أنه ينتهى إلى أن عدم وجود البطالة المقنعة بالمعنى الضيق لا يعنى بالضرورة أنه ليس هناك فائض عمالة فى مجال الزراعة (٢) .

---

(1) B. Hansen, Rural employment problems in the United Arab Republic I.L. O., Geneva,1969.

(٢) الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

بهذا الشكل بات يبدو من الصعب القطع فى قضية العمالة الزراعية إفراط هى أم تفريط . على أن الواقع أن جزءا من الخلاف يرجع إلى اختلاف أسس التقدير ، خاصة فى مجالين : موسمية العمل الزراعى المصرى ، ودور العمل التكميلى الأنثوى والصبيانى . فمن المعروف أن لموسمية العمل الزراعى عندنا قمتين : bi-modal قمة كبرى فى مايو - يونيو أثناء «الحصيدة» ونقاوة الدودة وزراعة الأرز ، وقمة صغرى فى سبتمبر - أكتوبر أثناء جنى القطن . وفى هذه الذروات نفسها يشتد دور العمل التكميلى من غير الذكور البالغين أى من الإناث والصبية تحديدا .

وفى الحالين فإن البعض إما لا يُـدخل هذا العمل الأخير فى الحســاب بصورة جدية وإما لا يُدخل فيه الأعمال الدائمة غير الموسمية وغير الحقلية مباشرة كصيانة وإصلاح أدوات الزراعة وتطهير الترع والمصارف وإزالة الحشائش ... إلخ . ولو وحدت أسس الحساب الزراعى لضاقت زاوية الانفراج بين النظرتين أو النظريتين .

هذا تفسير ، ولكن التفسير الأهم هو أن هذه الاجتهادات وتلك ، على أية حال ، إنما تتحرك داخل إطار تكنيك استاتيكى ، بمعنى ثبات المستوى التكنولوچى المنخفض للزراعة. ومهما يكن من أمر ، فإن المؤكد أن ميكنة الزراعة ميكنة شاملة جديرة بأن تستلب الأغلبية العظمى من السكان الزراعيين مبرر وجودهم ذاته بكل بساطة . وحسبنا أن نذكر أن كل قوة الزراعة اليوم فى بريطانيا مثلا ٢,٥٪ فقط من السكان ، وفى الولايات المتحدة لا تزيد على ٣ - ٤٪ من مجموع السكان أو نحو ٦ - ٨ ملايين نسمة ، مقابل نحو ٥ ملايين فى مصر تعادل ٥٢٪ من القوة العاملة جميعا أو ١٢,٥٪ من مجموع السكان ، وذلك دون أن نذكر فارق حجم الانتاج الخرافى بين الحالتين .

معنى هذا ببساطة أنه لو حلت ، فرضا ، بضع مئات من الآلاف من الزراع الأمريكيين مثلا بآلاتهم وتكنولوچيتهم فى مصر لأنتجوا كل الانتاج الزراعى الذى ينتجه فلاحو مصر جميعا بملايينهم الخمسة ، ولو أن من الإنصاف أيضا أن نتذكر أن عوائق بيئة الزراعة المصرية الطبيعية والاجتماعية كأحجام الملكيات والحيازات والرى لن تسمح لهم بذلك عمليا على النحو الكامل . الغريب فى الموقف ، مع ذلك ، هو تلك الظاهرة الجديدة المتفشية مؤخرا فى الزراعة المصرية ، ونعنى بها نقص الأيدى الزراعية العاملة الحاد وارتفاع أجورها الأكثر حدة . فرغم أنها لا تنفى بالضرورة وجود إفراط سكانى ريفى وزراعى

مطلق ، فإنها تثبت أنه إفراط سكانى «تخلفى» كما قد نقول ، بمعنى أن هناك نقصا فى المستوى الفنى والمهارى بقدر ما أن هناك زيادة فى العدد والحجم الخام .

المدن والتحول المهنى

فإذا ما تركنا الزراعة والريف إلى سكان المدن ، فإن الكثيرين يعتقدون أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وطفرة المدنية وتضخم المدن الكبرى ليست كلها إلا الوجه أو الجانب الآخر من إفراط السكان الزراعيين ، حتى لتبدو المدن جزئيا كمجرد طفح الريف rural excrescence وحتى ليبدو المصريون - لانخفاض المستوى النوعى والكيفى للمدنية المصـــرية المتضخمة - وكأنهم فى معظمهم فلاحون يعيشون جزئيا فى مدن ويلبسون البدل ... إلخ .

وإذا كان الخروج من الريف هروبا من فقدان الآدمية ، فمن أسف أن الهجرة إلى المدن تكاد الآن تكون ضمانا بإهدارها . ففى المدن يتكدس البناء والسكان فى كتلة صماء خانقة مختنقة من الطوب والأسمنت والملاط والأسفلت تنتفى منها المساحات الخضراء واللون الأخضر وتصل درجة التزاحم إلى حد لا يعرف التراحم .

وفى مناخ هذه الكثافات الفلكية ، ولا نقول الحشرية ، فإن الهواء الذى يستنشقه الانسان شهيقا إنما هو زفير الآلاف من قبله . من هنا تلوث البيئة الزاحف وتدهور الأحوال الصحية ، فضلا عن أن للكثافة المكتظة وتلاصق الناس آثارها العكسية على النفسية والشخصية ... إلخ . أما عن مشكلة الاسكان الطاحنة والمواصلات الخانقة فقد أصبحت للمدن المصرية سمعة غير أثيرة البتة ، وهى لا تنفصل قط عن مشكلة إفراط المدنية من جهة وإفراط السكان العام من جهة أخرى . أى أن إفراط السكان ينعكس على أدق دقائق وكل تفاصيل الحياة اليومية للمصرى العادى ، تطارده أينما كان ولا فكاك له منها مهما حاول .

وعدا هذا ، فإذا كانت نسبة سكان المدن فى مصر الآن تقترب من النصف (٤٤٪) فإن جزءا كبيرا من هذا النمو الهام غير وظيفى بالقطع فى أكثر من معنى . فعدا البطالة بأنواعها المختلفة ، فلعل الحرف غير المنتجة والغامضة هى أكثر فى المدن منها فى الريف .

بل فى تقدير البعض أن البطالة المقنعة فى مصر ظاهرة حضرية وليست ريفية ، أو قل أكثر منها ريفية (١) .

كذلك ، وكما قدر فى فرنسا (٢) ، يعانى قطاع الحرف الثالثة أى وظائف التجارة والخدمات ، بما فيها الادارة البيروقراطية ، من إفراط مهنى محقق لا شك فيه . والواقع أن من أبرز خصائص التحول المهنى الحديث فى مصر بروز وتضخم القطاع الثالث ، حيث ارتفعت نسبته من ٣٤,٩٪ فى ١٩٦٠ إلى ٣٩,٨٪ فى ١٩٧٠ ، ولعله الآن يمتص نصف القوة العاملة فى مصر إلا قليلا .

وتضخم القطاع الثالث بالدقة ، خاصة فى إطار الاقتصاد المصرى ، هو مقياس فعال لإفراط السكان أو مؤشر دال عليه ، لأنه إلى حد بعيد قطاع مختلط يضم الكثير من النشاطات المشكوك فى قيمتها الاقتصادية أو الطفيلية غير المنتجة ماديا . ولذلك فإن التحول المهنى إليه كنتيجة لإفراط السكان لا يحل مشكلة الانتاج والعمالة بقدر ما يعد تحايلا على مشكلة البطالة ، ولا يعدو أحيانا أن يكون تحويلا لمحل الفقر والتشغيل غير الكامل والانتاجية المنخفضة إما من قطاع اقتصادى إلى آخر أو من منطقة جغرافية إلى أخرى ، وفى أغلب الأحيان يعد تحويلا من الانتاج إلى الاستهلاك .

هكذا ، إلى جانب البطـــالة الزراعية وبطالة غير المتعلمين عموما ، هناك بطالة المتعلمين والمهنيين . وفى تشخيص البعض أن دور التعليم فى مصر من الناحية العملية هو أنه يحول وينقل البطالة المقنعة فى الريف والزراعة إلى بطالة مقنعة فى المدن والخدمات . فهو لا يمتص إفراط البطالة المقنعة بقدر ما يغير قناعها وموقعها أساسا إلى لون أكثر بريقا وتحضرا بعض الشىء . والسبب الأساسى فى هذا هو أن تعليمنا فى معظمه تعليم «استهلاكى» لا «إنتاجى» كما يوصف فعلا .

من هنا فإذا كان الأميون فى الأحوال العادية يعدون عالة على المتعلمين ، فنحن فى مصر الآن قد وصلنا إلى مرحلة غريبة أصبح فيها المتعلمون عالة على الأميين جزئيا ، لأن الجانب الأول غير منتج ماديا والأخير هو المنتجون . وللسبب نفسه نجد كقاعدة عامة

---

(١) مابرو ، ص ٤٣ .

(2) Alfred Sauvy, "Progrés téchnique et repartition professionnelle de la populations, Population,1949, p.322.

تقريبا أن المصرى العادى فى القرية فلاح ، فإذا هاجر إلى المدينة فموظف ، فإذا هاجر إلى الخارج فمدرس . ولهذا فإن الحل الوحيد هو «تريبف» التعليم و «تمهينه» .

ومهما يكن ، وباستثناءات محدودة ، فلا تكاد تخلو مهنة أو حرفة ، أو خط أو قطاع من مهنة أو حرفة ، فى مصر حاليا من قدر من ترهل وتضخم وفائض فى شكل عمالة زائدة ، حتى فى الصناعة ، مما يرتد عبئا مباشرا عليها وعلى اقتصادياتها واقتصاديتها ويخفض من هامش قيمتها الحدية أجورا وأرباحا . ولا يغير من هذا فى حالة الصناعة ندرة الحرفيين المهرة وكادرات الفنيين المتطورة وفرط المغالاة فى ارتفاع ورفع أجورهم حاليا إلى حد الأزمة المزمنة الطاحنة فى حياة المواطن العادى اليومية فهذا الوضع ، وسط طوفان البشر الكاسح ، وتماما كما رأينا فى حالة العمل الزراعى مؤخرا ، إنما يدل على ما سميناه إفراط السكان التخلفى أو إفراط سكان التخلف الذى يميز الدول المتخلفة تكنولوچيا وحضاريا .

وفيما عدا هذا ، فإن كل فرع أو شعبة مهنية أو حرفية مترهلة متضخمة من تلك المهن والحرف ليست فى الواقع إلا شريحة نوعية وانعكاساً متخصصا لإفراط السكان العام ، وليس هذا بدوره فى التحليل الأخير سوى مجموع هذه الفوائض والترهلات . أى أن إفراط السكان العام يكاد ، باختصار ، يتغلغل فى كل قطاع وشريحة من المجتمع .

هجرة العقول

فى هذا الإطار العريض ، دعنا الآن نركب لقطتين مفصلتين كنماذج وأعراض للترهل المهنى ، ولتكن الأولى هجرة العقول والثانية جيش الموظفين . فعن الأولى ، كما تسمى ، فإن الظاهرة مستحدثة للغاية طبعا ، ولكنها ليست مستصغرة الشأن أو المدى أو الخطر . فهى تكاد تمثل شريحة الهجرة الحقيقية الوحيدة من بين كل الخروج المصرى الحديث للعمل بالخارج . وهى بذلك مرتبطة الجذور والدوافع بضغوط إفراط السكان فى التحليل الأخير بلا شك .

ذلك أن إفراط السكان قد جعل الحياة صعبة قاسية وربما غير ممكنة للبعض ، مما دفع بمن يقدر على الهجرة إلى أن يهاجر بمعنى الاقامة النهائية فى الخارج والتجنس والتوطن ... إلخ . فمن الذى يقدر ؟ إنه أساسا المتعلم جدا ، أى العقول المثقفة والفنية على

المستويات العالمية أو العالية ، لأنها وحدها التى تستطيع أن تعيش وتعمل وتتعامل مع المجتمعات الأجنبية المتقدمة الراقية ، فضلا عن أنها مطلوبة هناك ولها مجالها الواسع المتوسع كما نعلم مثل الولايات المتحدة وكندا ... إلخ .

والنتيجة أن هذه الطبقة العليا من المتعلمين والمثقفين والتكنولوچيين ، التى تمثل قشدة المجتمع المصرى العصرى ، تنزع بانتظام أولا بأول لتنقل إلى مجتمع آخر تماما . وإذا كانت هناك طبقة جديدة تضاف بدل هذه الطبقة أو القشرة العليا عن طريق التصعيد من أسفل من فائض السكان وإفراط السكان ، طبقة تبدأ عملية التعلم والترقى من أول وجديد، فإن معنى هذا وذاك أن هناك دورة رأسية كالتيارات الصاعدة فى المياه عند غليانها : عملية نزع للقشدة من أعلى ، وعملية إحلال صاعد من أسفل .

فكأن مصر بهذا تعمل لحساب غيرها فى النهاية ، وتحافظ بجد ونشـــاط على تخلفها هى . ولا عجـب أن تسمى العملية بإستنزاف العقول أو حرفيا «نزيف المخ brain drain » . وواضح أنه ما كان لهذه الدورة أن تحدث أصلا لو كان للطبقة العليا النازحة أو المنزوعة مكان مناسب فى المجتمع ، فلا تغادر الوطن ولا تهاجر . ومن هنا لابد فى نهاية المطاف أن تعد الهجرة المصرية المستحدثة ، على الأقل جزئيا ، جزءا من الثمن الفادح الذى تدفعه مصر لإفراط السكان .

دولة الموظفين

بعد هجرة العقول ، خذ الآن جيش الموظفين . هم أولا فى تكاثر مطرد ، وبمعدل يفوق تكاثر السكان العام بدرجة مزعجة حقا . فإذا عدنا إلى سنة ١٩٥٢ فقط ، فإن عدد العاملين بالجهاز الادارى بلغ ٣٤٠,٠٠٠ تقريبا . ولكنه فى سنة ١٩٥٩ فقط كان قد ناهز ١,٢ مليون ، أى ارتفع إلى نحـــو ٣٥٠٪ فى أقل من عقد . وإذا كانت تلك حقبـة «الاشتراكية» فى مصر يوليو ، فإنها لا تفسر أو تبرر هذه التخمة التى ترقى عمليا إلى «ثورة بيروقراطية مضادة» .

فى عقد الستينيات التالى ٦٠ - ١٩٧٠ زاد عدد الوظائف الحكومية بنسبة ٧٠٪ ، وزادت أجورها بنسبة ١٣٢٪ ، مقابل ٢٠٪ فقط زيادة فى كل من مجموع السكان والعمالة، ٦٨٪ فى الانتاج القومى . أما فى الخمس عشرة سنة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٩ فقد

زاد عدد موظفى الحكومة بنسبة ١٣٧٪ ، مقابل ٣٥٪ زيادة عدد السكان العام ، أى نحو ٤ الأمثال . وبصيغة أخرى كان متوسط الزيادة السنوى ١٠٪ مقابل ٢,٥٪ على الترتيب بالتالى ارتفعت نسبة الموظفين إلى مجموع السكان من ٣١ فى الألف إلى ٥٦ فى الألف فى التاريخين . ..

ومرة أخرى ، ارتفع مجموع الجهاز الحكومى من ١,٩ مليون (١,٨٧٦,٠٠٠) سنة ١٩٧٧ إلى ٢,٢ مليون سنة ١٩٧٩ فقط ، أى بنسبة ١٦٪ فى سنتين أو ثلاث فحسب . حتى إذا وصلنا إلى الثمانينيات ارتفع عدد العاملين فى الحكومة إلى ٢,٧ – ٢,٨ مليون فرد (مقابل ٢,٥ مليون فى فرنسا) ، تعادل ٢٧,٧ – ٢٩٪ من مجموع القوة العاملة بالبلد جميعا ، وبمعدل موظف واحد لكل ٢٣ مواطنا .

إلى هذه الأرقام ينبغى أن نضيف أيضا العاملين فى القطاع العام ، وقد بلغ عددهم نحو ١,٥ مليون فرد ، بنسبة ١٥,٤٪ من جملة القوة العاملة ، وبهذا يكون عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام معا نحو ٣,٧ مليون فى أواخر السبعينيات ، ونحو ٤,٢ مليون فى أوائل الثمانينيات، بنسبة ٤٣,٢٪ من مجموع القوة العاملة الوطنية ، وبمعدل عامل واحد لكل ١٠ مواطنين تقريبا . إن عُشر المصريين جميعا موظفون فى الدولة بشكل أو بآخر .

الطريف أن السعاة والفراشين – الخدمات المعاونة كما تصنف أو توصف بيروقراطيا – تمثل قطاعا مكتنزا من الجهاز ككل ، وإن تضاربت الأرقام أو اختلف محتواها . ففى رواية أن عددهم فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة يبلغ ١٦٢ ألفا ، ٢٩٪ منهم مركزون فى محافظة القاهرة وحدها . ولكن رواية أخرى ترتفع بعددهم إلى ٤٣٥ ألفا ، بنسبة ٢٣٪ من مجموع موظفى الكادر العام البالغ ١,٩ مليون سنة ١٩٧٧ ، أو بمعدل ساع واحد لكل ٤ موظفين . ولا تعليق .

أما إذا كان لنا أن نعلق على حجم قطاع الموظفين برمته ، فإن شبهة الافراط لا شبهة فيها . ولا يشك أحد فى أن الموظف المصرى فى الأعم الأغلب عضو بلا وظيفة . فى سنة ١٩٧٩ مثلا قدرت العمالة الزائدة فى القطاع العام والحكومة بنحو ٤٥٠ ألفا ، بنسبة ١٥٪ بطالة مقنعة . لكن المؤكد أن هذا تقدير دون الواقع بكثير جدا . والشعور العام السائد هو أن الاستهلاك أغلب على هذا القطاع من الانتاج ، وأنه قابل للقسمة على

اثنين وربما على ثلاثة أو أربعة دون أدنى خلل فى إنتاجيته أو كفاءته . وإذا كان المقدر أن نصف فلاحى مصر على أكثر تقدير يمكن أن يقوموا بنفس الانتاج الحالى ، فإن ربع موظفى الدولة يمكن يقينا أن يؤدوا نفس الانتاج الحالى . وكلتا الظاهرتين عرض قطاعى من إفراط السـكان من جهة وتفريط التكنولوچيا من الجهة الأخرى .

إليك مثلا ما يقوله مابرو عن هذه الشريحة . «إن البطالة السافرة قد تم تفاديها أو إحتواؤها عن طريق خلق عدد غفير من المستخدمين الذين لا يُستغلون استغلالا كافيا ، مستخدمين وموظفين حكوميين محبطين وغير أكفاء بالضرورة» . من ثم فإن استيعاب الخريجين من المتعلمين بالجملة فى الجهاز الوظيفى للحكومة وتضخمه بهم قد جاء ، كما يضيف الكاتب نفسه ، «نتيجة للضغوط السـكانية أكثر من أنها نتيجة للتنمية الاقتصادية» . (١)

مستوى المعيشة

الدخل الفردى

إما عن مستوى المعيشة ، فلئن كانت دلالة اتجاه متوسط الدخل الفردى غامضة لتطور الأسعار وقيمة النقد ، فإن مستوى متوسط الدخل الحالى يعد منخفضا جدا بالنسبة للدول المتقدمة ، بل بالنسبة لأغلب الدول العربية ، البترولية وغير البترولية على السواء ، وكذلك يقل عن معظم دول العالم الثالث حتى إفريقيا ، كما يقصر دون الحد الأدنى الذى تحدده هيئة الأمم المتحدة . فمن بين أكثر من ١٥٠ دولة أعضاء فى الأمم المتحدة ، يأتى ترتيب مصـر من حيث متوسط دخل الفرد أقرب عادة إلى ذيل القائمة ، بعد المائة بكثير بالتأكيد .

فبأرقام البنك الدولى ، بلغ متوسط الدخل الفردى فى مصر سنة ١٩٧٥ نحو ٢٦٠ دولارا ، أى أقل من دول مثلا سوازيلاند (٤٤٠) أو بوتسوانا (٣٥٠) أو موريتانيا (٣٣٠) أو الكاميرون (٢٩٠) أو السودان (٢٧٠) . وبصيغة مباشرة فإن متوسط الدخل حتى فى معظم دول العالم الفقيرة والمتخلفة أعلى من المتوسط المصرى .

---

(١) الاقتصاد المصرى ، ص ٣١٨ .

والواقع أن مصر الآن أصبحت أقل فى متوسط الدخل القومى من معظم الدول العربية، لا يقل عنها سوى اليمنين والصومال . وفى إفريقيا تقف مصر بالتقريب فى الوسط من حيث متوسط الدخل ، فعدد الـــدول التى تقل عنها فيه يكاد يعادل عدد الدول التى تفوقهـــا . وعلى الجملة ، فإذا كان تصنيف دول العالم الآن ، وبعد طفرة دول البترول الحديثة ، قد تحول من ثلاثية إلى رباعية ، فإن مصر من أسف قد انزلقت من العالم الثالث إلى العالم الرابع ، الأكثر فقرا بين فقراء العالم .

أما على الطرف المقابل أو طرف النقيض ، وبأرقام البنك الدولى أيضا لسنة ١٩٧٦ فلقد كان أعلى متوسط دخل فى العالم هو للكويت (١٥,٤٨٠ دولارا) فدولة الامارات (١٣,٩٩٠) قطر (١١,٤٠٠) . ولمجرد المقارنة ، فإن معنى هذا أن الدخل المصرى كان يعادل بالكاد ١,٧٪ من أعلى دخل فى العالم وهو الكويتى ، أو أن هذا الأخير يعادل الدخل المصرى نحو ٦٠ مرة ، أى أن متوسط دخل الكويتى فى أسبوع يزيد على متوسط دخل المصرى فى سنة . أما إذا استبعدنا هذه الحالات الشاذة أو الخارقة حتى بالمقياس العالمى وقارنا مع الدول الغربية المتقدمة ، فإن الولايات المتحدة (٦٢٠٠ دولار) كانت تعادل المتوسط المصرى نحو ٢٤ مرة ، أى أن متوسط دخل المصرى فى سنتين كاملتين يعادل متوسط دخل الأمريكى فى شهر واحد .

أما مع دول الســوق الأوروبية المشتركة (٤٣٢٠ دولارا) ، فلقد كـــانت ككل تعـــادل المتوسط المصرى ١٦ مرة ، بمعنى أن متوسط دخل الفرد الواحد فى هذه الدول كان يعادل على الأقل دخل ٣ عائلات مصرية فى المتوسط كل منها يتألف من ٥ - ٦ أفراد. أما إذا تواضعنا إلى مســتويات أكثر عملية وأصح فى المقارنة مثل بعض دول جنـــوب أوروبا (١٧٠٠ - ١٣٠٠ دولار) أو أمريكا اللاتينية (١٣٠٠ - ٨٠٠ دولار) ، فقد كان متوسط دخل الفرد فى هذه الحالة يعادل متوسط دخل الأسرة المصرية فى الأعم الأغلب .

ورغم أن متوسط الدخل الفردى فى مصر ارتفع منذ ذلك التاريخ ، ١٩٧٥ ، إلى نحو الضعف الآن حيث يبلغ حاليا نحو ٤٧٠ دولارا فى السنة ، فإن موقعه العالمى النسبى لم يكد يتقدم ، إن لم يكن حقا قد تقهقر . فمثلا فى سنة ١٩٨٣ جاءت قطر على قمة العالم بمتوسط قدره نحو ٢٧٧٩٠ دولارا ، تليها الكويت بمتوسط ٢٥٨٥٠ ، فالامارات بنحو

٢٥٦٦٠ ، ثم الولايات المتحدة بنحو ١٢٥٣٠ دولارا . وهذه المتوسطات تبلغ مثل المتوسط المصرى نحو ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٢٦ مرة على الترتيب .

ويعنى هذا ببساطة أن دخل الفرد الأسبوعى فى كل من الدول الثلاث الأولى يزيد على دخل المصرى السنوى برمته ، بينما يكتفى الأمريكى - أكثر تواضعا - بدخل أسبوعى يعادل دخل المصرى فى نصف سنة فقط أو نحو ذلك . وببساطة أكثر (أكثر إفصاحا أم إيلاما ؟) ، فإن دخل القطرى أو الكويتى أو ابن الامارات فى سنة يعادل أكثر من دخل المصرى طوال عمره ، باعتبار أن متوسط عمر الرجل المصرى الآن ٥٢ سنة (٤٧٠ دولارا × ٥٢ سنة = ٢٤٤٤٠ دولارا) . وليس إلا للمرأة المصرية ، بمتوسط عمرها الأطول والبالغ ٥٥ سنة ، أن تطمع فى الاقتراب من أقل تلك المتوسطات البترولية - إلا أنها للأسف ولكن بلا سخرية ليست هى التى تعمل فى الأعم الأغلب .

على أية حال ، إذا كان لنا الآن أن نلخص الموقف العام فى صورة جامعة بصرف النظر عن التغيرات السريعة من عام إلى عام ، فلعل فى هذه المتتالية أو المتتابعة كل بلاغة الايجاز وبعض فصاحة البيان . على القمة ، قمة البتروليين ، دخل الفرد فى السنة يعادل مع التجاوز دخل المصرى طوال حياته . فى الدرجة الثانية ، عند أغنياء الغرب ، يبلغ دخل الفرد فى أسبوع بالتقريب دخل المصرى فى سنة . فى الدرجة الثالثة ، بين أوساط الأوروبيين ، يناهز دخل الفرد فى شهر دخل المصرى فى سنة . أخيرا ، وفى الدرك الأسفل من العالم عموما ، يبلغ دخل الفرد السنوى دخل أسرة نووية مصرية فى السنة . وليس إلا خارج ذلك السلم بأسره ، وعلى أفقر فقراء العالم الثـــالث أو الرابع فقط ، يتفوق أو يتـــربع المتوسط المصرى أو المصرى المتوسط . ولا تعليق .

صورة سيئة بما فيه الكفاية - أليس كذلك ؟ - تضع المصرى بجدارة بين «أساطين» فقراء العالم المعاصر . الواقع ، مع ذلك ، أنها صورة مخففة محسنة نسبيا لأنها تجريدية متوسطية ، إذ أن الصورة الحقيقية بتضاريسها الداخلية أسوأ بالطبع حيث يضاف إلى المستوى المتدنى عامة الخلل الطبقى الجسيم فى توزيع الدخل القومى . ولن نردد هنا ما سبق عن خط الفقر الذى يقع تحته نحو ثلث السكان فى الحضر ونحو خُمسيهم فى الريف، والذى قد يبتلع نصف سكان مصر جميعا لولا الدعم - على علاته والتواءاته ومتاعبه ومشكلاته .

نقول ذلك لا تحاشيا للتكرار ميثودولوچيا ، ولكن أساسا تفاديا لاختلاط الأوراق إيديولوچيا ، تلك اللعبة التى يمكن أن تنسب إلى إفراط السكان المتهم أو المتوهم ما ينبع أصلا من النظام السياسى - الاجتماعى الفاسد . وإنما حسبنا هنا أن ننتهى إلى أن الخريطة الداخلية لتوزيع الفقر فى مصر تزيد خريطته الخارجية قتامة وظلالها تكثيفا ، دون أن يكون ذلك جريرة إفراط السكان أو من فعله بالضرورة .

التغذية والمركب الغذائى

أن ينفق المصرى المتوسط ٦٢٪ من كل دخله على الغذاء فى المتوسط ، هو وحده إدانة حاسمة للمستوى المعيشى ابتداء ، ودليل قاطع يمكن أن يختتم قضية إفراط السكان انتهاء ، لكننا ، ما بين البداية والنهاية ، إنما نريد بالطبع حيثيات الحكم أساسا . وفى هذا السبيل ، فلعل من المفيد أن نبدأ بالصورة اللفظية قبل الرقمية ، أو بالخريطة الجغرافية قبل الجدول الاحصائى .

وها هنا فإن الحقيقة الأساسية الأكثر بروزا هى أن المركب الغذائى المصرى بسيط إلى متواضع ابتداء بالنسبة إلى غيره من المناطق الجغرافية ، وإن كان فى ذلك يبدى تلاؤما طبيعيا مع البيئة المناخية الحارة وشبه الحارة . والواقع أن هناك انحدارا أو تدرجا جغرافيا منطقيا gradiend فى المركب الغذائى من الشمال إلى الجنوب من أوروبا حتى مصر .

ففى أوروبا شمال الألب ، بقسوة مناخها ورطوبتها ومراعيها ، يتألف المركب أساسا من رباعية الخبز الأسمر (الشليم والشوفان) - اللحم - اللبن - البيرة . أما فى أوروبا جنوب الألب أى حوض البحر المتوسط ، المعتدل الدفىء المشمس الأجف الأفقر فى المراعى، فإنه يتألف من رباعية خبز القمح - زيت الزيتون - الفواكه - النبيذ .(١) أما فى مصر الجافة الحارة بلا مراع ، فإن المركب يقتصر على ثلاثية الخبز - البقول - الخضروات . فالبقول فى مصر تحتل مكان اللحم واللبن فى الشمال ومكان الزيتون وزيته فى المتوسط .

---

(1) Fleure, "Human regions", Geog. teacher,1917, p.109.

واضح بالتالى أن المصرى العـــادى ، خاصة الفـــلاح ، يكاد يكون نباتيـــا رغم إرادته vegetarian-in-ordinary . وهو كنباتى لا يعد حتى من العواشب herbivore رغم شدة ارتفاع نسبة الخضروات الآن فى مصر ، وإنما هو فى الدرجة الأولى من أكلة الخبز artophagoi كما سماه الإغريق منذ أقدم العصور .[1] فالخبز هو مادة الحياة وصلبها حرفيا Staff of life ، وليس صدفة أننا نطلق عليه «العيش» ، نحو نصـــف كيلو للفرد يوميا .

ومن هذه الزاوية ، فلقد كان المصرى تقليديا من أكلة خبز القمح والشعير ، إلى أن أدخلت الذرة بعد كشف العالم الجديد فانتشرت نهائيا منذ قرنين تقريبا . ولقد جاء هذا التحول خطوة إلى الوراء ، ومن الكيف إلى الكم ، لأن الذرة أوفر غلة وأكثر إشعارا بالامتلاء ولكن القمح غذاء أرقى وأرق . وإذا كان التقسيم الآن قد أصبح على أساس الذرة للفلاح والقمح للمدينة ، فإن الذرة كما رأينا كان المسئول الأول عن مرض البلاجرا الجلدى (pellagra necklace) عند الفلاح ، فهو مرض من أمراض سوء التغذية ، ولو أنه لحسن الحظ كاد ينقرض .

وإذا كان المصريون من أكبر أكلة الخبز فى العالم ، فإنهم فى المحل الثانى شعب أكول للخضروات . فمتوسط استهلاك الفرد يعتبر ، كالخبز ، أعلى ما فى العالم ، وذلك بمعدل نصف كيلو آخر يوميا . أى أننا شعب أكول للخبز والخضر أساسا . والسبب ببساطة أنهما أرخص أنواع الأغذية . وعلى الجانب الآخر ، يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الفواكه نحو كيلو كل أسبوع ، وهو معدل معتدل نسبيا ، ولو أنه فى انخفاض حاد فى السنوات الأخيرة لتزايد نسبة التصدير والأسعار الابتزازية .

وعلى الجملة ، فإن أغلب غذاء المصرى هو النشويات ، تقل فيه (وتزداد كل يوم قلة) نسبة البروتين الحيوانى والنباتى ، سواء من اللحوم أو الدهون أو الألبان أو البيض ، أو ما يسمى بالأغذية الواقية protective foods أو البناءة body-builders . والمقدر أن الحبوب تمثل المصدر الرئيسى لحصيلة المصـــرى من البروتين عموما ، نحو ٧٠٪ . ومن المعروف

---

(1) Mark Armand Ruffer, "Food in Egypt", Mémoires presentés á l'institut d'Egypte, t. 1,1919, p.45.

أن متوسـط استهلاك المصرى العادى من اللحوم أو الأسماك من أقل المتوسطات فى العالم ، وأقل منه استهلاكه من اللبن ومنتجات الألبان . ويقدر نصيب المصرى من البروتين الحيوانى فى المتوسط بنحو دستة من الجرامات يوميا ، أى نحو ربع دستة من الكيلو جرامات فى السنة بطولها ، هذا فى حين أن الحد الصحى الوقائى هو ثلاثة الأمثال فى الحالين ، أى أن نصيب المصرى دون الثلث اللازم تقريبا .

وإلى وقت قريب كان المعروف أن اللحم غذاء الفلاح مرة كل شهر أو موسم تقريبا ، يقتصر على الأعياد والمناسبات ، ولكن هذا يصبح الآن بالتدريج وبصورة متزايدة وضع ساكن المدينة أيضا ، أى يوشك فى المستقبل أن يصبح سمة قومية عامة ، بغض النظر عن الأقلية القادرة . (لعلها ليست صدفة تفشى ظاهرة تربية الدواجن فى الحدائق والأسطح مؤخرا كحل لمشكلة اللحم والبيض ، وغزوها حتى لأرقى أحياء العاصمة ، كما لو كانت تأكيدا للعنصر الريفى الكامن فى مدننا أو كعملية «التربيف» الملاحظة بوفرة !) .

من الناحية الأخرى ، وبالدرجة نفسها ، يزداد الاعتماد على البقول كمصدر للبروتينات النباتية وكبديل عن اللحوم وعن البروتينات الحيوانية . والصدارة بين البقول هى بطبيعة الحال للفول ، الذى يمثل من هذه الزاوية وعلى عكس الشائع تلاؤما بيئيا جيدا فى مناخنا الحار ، والذى أصبح أكثر من مجرد طعام شعبى وإنما طعام وطنى تقريبا . (ولعلها ليست صدفة كذلك انتشار بل استشراء مطاعم الفول حاليا فى كل ركن من مدن مصر وقراها ، واتساع دائرة مستهلكيه وارتفاع مستواهم فى السلم الاجتماعى بالتدريج إلى طبقات أعلى لم تكن تعتمد عليه تقريبا) والواقع أن الفول قد أصبح خط الدفاع الأخير ضد الجوع أو المجاعة وثورة الجياع فى مصر ، وهو ما تدركه السلطة جيدا ولذا تحرص أشد الحرص على توفيره للجماهير تحسبا وتوقيا ، شأنه فى ذلك شأن الخبز تماما .

بالمثل يعتبر نصيب المصرى العادى من الفيتامينات محدودا نوعا لقلة استهلاكه من الفواكه رغم التعويض الأساسى من الخضروات . وحتى مع ذلك ، فإن هذا النصيب وذاك فى تناقص سريع الآن لتزايد السكان بالنسبة للانتاج أولا ولتزايد التصدير (خاصة الموالح والموز) بحدة ثانيا. والواقع أن هنا قد حدث نوع من «الترقية» بين الثمار المستهلكة، فما كان منخفض الأهمية والقيمة أصبح مرتفعها ، وما كان مرتفعها تحول إلى مرفهات وترف . فبعض من ثمار العلف قديما تحولت إلى خضروات للانسان (كالقرع والكوسة) ،

فى حين تحولت بعض الخضروات إلى فواكه (كالخيار) ، بينما تحولت معظم الفواكه لغلائها إلى كماليات تقريبا .

ولو استمر هذا الاتجاه فنخشى أن قد يأتى اليوم الذى يصبح فيه البلح والتين الشوكى وما أشبه هى الفواكه الأساسية للمصرى العادى ، بمثل ما أن الفول والبقول تتحول بسرعة إلى الغذاء الأساسى . ولهذا فإن شعار «التصدير أو الموت» ، على صحته كمبدأ ، لا ينبغى أن يتحول إلى اختيار بين «التصدير والجوع أو الموت بالمجاعة» .

معنى هذا باختصار أن هناك نقصا أساسيا سيئا ثم تناقصا مطردا مؤسفا فى التغذية كما وكيفا ، بحيث يزداد مركز ثقلها استقطابا فى النشويات أساسا ، مصدر الطاقة والحرارة فقط . وحتى فى النشويات ، فإن الاحصائيات تدل على انخفاض نصيب المصرى من السعرات الحرارية، وإن عد معتدلا بالقياس إلى البلاد المتخلفة . وبذلك لا يكاد يتبقى كأساس للتغذية بالنسبة للسواد الأعظم سوى الخبز والفول ، وبذلك يعود المصرى المحدث آكل خبز أكثر من أى وقت مضى منذ وصفه الإغريق بذلك ، وشعبا من «الفوالة» كما وصفه بعض العرب البتروليين المحدثين .

وعموما ، فليس من شك أن هناك عملية «ترقية upgrading » عامة فى كل السلع الاستهلاكية الغذائية وبالتالى انحدارا مطردا فى مستوى الغذاء كل بضعة أعوام ، فما كان لا يؤكل منذ عقد يؤكل الآن ، وما كان لا قيمة له أصبح غالى الثمن . يقابل هذه العملية بالضرورة عملية «تنزيل downgrading » فى القيمة الهامشية للإنسان المصرى . وإذا استمر هذا الاتجاه وذاك ، فإن الخوف هو أن تنزلق مصر مرغمة ولكن دون وعى إلى المستوى أو المثال الصينى ، «شعب يأكل كل شىء» من الحيوان ذى الظفر إلى النباتات الطفيلية والفطريات والقوارض ... إلخ . فنجد أن المصرى يتحول من آكل خبز وبقول إلى آكل أعشاب وجذور ، إلى أن يتحول فى النهاية من الجوع إلى المجاعة . ولا جدال فى أن هذا التحول المطرد نحو الأسوأ هو فى معظمه أو بعضه نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإفراط السكان .

بالأرقـــام

تلك إذن فى عناصرها وبنودها الرئيسية هى قائمة طعام المصرى العادى . وسواء

عدت هذه اللوحة أو الخريطة جزءا من «جغرافية الغذاء» كما يمكن أن نسميها منهجيا ومن «جغرافية الجوع» كما يمكن أن ندرجها عمليا ، فقد آن لنا أن نترجمها إلى لغة الأرقام والجداول الاحصائية لكى نقطع كل شك باليقين . ولأن الأرقام تكاد تشرح نفسها بنفسها ، فسنكتفى بالحد الأدنى من التحليل أو التعليق . ولنبدأ بتطور القائمة الغذائية منذ الخمسينيات ، كما يفعل الجدول الآتى الذى يعكس ارتفاعا مطردا فى السعرات الحرارية ولكن انخفاضا حادا فى البروتينات .

تطور المتوسط اليومى للسعرات الحرارية والبروتينات (١)

السنة	السعرات اليومية	البروتينات بالجرام
٥١ – ١٩٥٢	٢٣٢٤	٣٤,٧
٦٠ – ١٩٦١	٢٥٣٠	
٦٣ – ١٩٦٤	٢٩٣٠	٤٩,٠
٦٦ – ١٩٦٧	٣٠٦٤	٤٦,٧
٦٨ – ١٩٦٩	٢٨٩١	٤٣,٦
٧٧ – ١٩٧٨	٢٦٠٠	١٣,٠

ولا يكاد يختلف الاتجاه العام على مستوى الاستهلاك السنوى . فكما يسجل الجدول الآتى ، ما يزال الارتفاع حادا فى متوسط استهلاك الحبوب والنشويات ومازال الانخفاض ملحوظا فى اللحوم ، وذلك خلال سنوات السبعينيات .

متوسط الاستهلاك الفردى السنوى (كجم)

الغذاء / السنة	١٩٧٠	١٩٧٨
الحبوب والنشويات	٢٥١	٢٩٧
اللحوم	١١,٥	١٠,٣
الألبان	٥٣	٥٢٥,٥.

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩ ، المؤشرات الاحصائية .

فإذا أخذنا أرقام السنة الأخيرة ١٩٧٨ بمزيد من التفصيل ، فإن الجدول التالى يضع النقط على الحروف . فمثلا مقابل ٢٩٧ كجم مجموع الحبــوب والنشويات ، أى أكثــر من ربع طن ، لا يزيد مجموع البروتينات على ٣٣,٤ كجم ، منها ٤,٢ كجم فقط من البروتينات الحيوانية ، ٢٩,٢ كجم من البروتينات النباتية ، يضاف إليها نحو ١٠ كجم من زيت الطعام .

متوسط استهلاك الفرد السنوى
١٩٨٧ (كجم)

الغذاء	كجم	الغذاء	كجم
القمح	١١٥	الخضروات	١٠٩,٦
الذرة	٩١	الفواكه	٥٣,٧
الأرز	٣٦	اللحوم	١٠,٢
السكريات	٢٦,٦	الأسماك	٣,٩
البقول	٧,٥	الألبان	٦٤,٥
		البيض	١,٦

هذا ، وفى إحصائية أخرى أن نصيب الفرد من البروتين الحيوانى قد ارتفع الآن إلى ١٤ كجم، منها ٦,٨ كجم من اللحوم الحمراء ، ٣,٤ من اللحوم البيضاء ، ٣,٩ من الأسماك . على أن دراسات أخرى حديثة تشير إلى انخفــاض معدل استهلاك اللحوم تحـــديدا إلى نحو ٧ كجم مؤخرا، فى حين أن الحد الصحى الواقى هو ١٢ كجم ، وذلك أيضا مقابل ٧٠ كجم فى أوروبا أى عشــرة الأمثال ، ودون أن نذكر الأرجنتين بلد اللحوم بمعـــدلها الفريد ١١٠ كجــم فى السنة .

إذا انتقلنا إلى المســتوى اليومى ، فرغم أن متوسط استهلاك المواطن المصرى العادى قد ارتفع من ١٢٩٣ جراما سنة ١٩٦٧ إلى ١٥٧١ جراما سنة ١٩٧٦ ، فإنه يظل منخفضا بوضوح شديد عن المعدلات الأوروبية حيث يبلغ ١٨٨٨ جراما فى بريطانيا ، ٢٢٠٨ جرامات فى فرنسا ، ٢٢١٦ جراما فى الولايــات المتحدة . على أن المشكلة الأساسية عندنا هى الكيف أكثر منها الكم الخام .

فالمكونات الأساسية للاستهلاك المصرى تسودها الحبوب والنشويات ، على العكس من الاستهلاك الأوروبى الذى تسوده البروتينات كما يوضح الجدول التالى . والواقع أن نقطة الضعف الجوهرية فى الغذاء المصرى هى اللحوم تحديدا ، حيث قدر متوسط الاستهلاك اليومى بنحو ١٩ جراما فقط ، تنخفض خارج القاهرة والاسكندرية إلى ٥,٤ جرام فحسب ، وهذا وذلك مقابل ٣٣ جراما كحد صحى وقائى .

متوسط استهلاك الفرد اليومى (بالجرام)

الغذاء	مصر	الدول الغنية
الحبوب	٦٠٠	١٢٠
البروتينات الحيوانية	١٧٠	٤٢٦
الألبان	١٠,٥	٥٠

ولا تختلف النتيجة كثيرا إذا أخذنا بالنسب المئوية بدل الأرقام الحقيقية ، كما يوضح الجدول التالى الذى يجمع بين الأساسين وهو يقارن بين مصر وبريطانيا فى مجال الاستهلاك الغذائى اليومى .(١)

الغذاء	مصر	بريطانيا
الحبوب والنشويات (٪)	٢٥	٢
اللحوم والدواجن (بالجرام)	٤,٣	٣٠,٥
الألبان (بالجرام)	١,٦	١٦,٥

وإلى هنا نكون قد بلغنا جوهر القضية وهو بالدقة معادلة أو ميزانية السعرات الحرارية - البروتينات فى الغذاء . فبالاختصار الشديد ، هناك إفراط فى السعرات ، وتفريط فى البروتينات . فرغم أن متوسط السعرات الحرارية السنوى للفرد لم يزد على ٢٢٩٠ سعرا سنة ١٩٥٣ ، أى ٤٪ دون الحد الأدنى الضرورى ، ارتفع إلى ٢٧٠١ سعرا سنة ١٩٦٥ ، ثم هبط إلى ٢٥٥٢ سعرا سنة ١٩٧٣ ، إلا أنه عاد فارتفع إلى ٢٦٠٠ فى أواخر السبعينيات ، ثم إلى ٣٥٥٠ سعرا الآن ، وهو ما يعد أعلى معدل فى العالم بلا استثناء كما يقال ، إذا يبلغ المعدل العالمى ٣١٥٠ سعرا إلى ٣٠٠٥ تقريبا .

---

(1) FAO., World food survey, 1980, Rome, p.119.

أما إذا كان ولابـــد من مقارنة محلية ، فإن أمامنا - للأســـف - هذه المقارنـــة مع العـــدو الإسرائيلى ، الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصـــاء سنة ١٩٨٢ ، والخاصـــة بمصادر السعرات الحرارية فى متوسط نصيب كل من المصرى والإسرائيلى فى الفترة ٦٩ - ١٩٧٩ .

نصيب الفرد اليومى من السعرات ٪

(٦٩ - ١٩٧٩)

الغذاء	مصر	إسرائيل
حبوب	٧٠,٧	٣٤,٤
بقول وبذور	٣,١	٤,٦
خضر وفواكه وسكر ونشا	١٣,٥	٢١,٣
لحوم ودواجن وأسماك وألبان	٥,٣	٢١,٢
زيوت نباتية	٧,٢	١٥,٣
أخرى		٣,٢

ولا تقل الصورة سوءا ، وإن قلت سبة ووصمـــة ، إذا قارنا مصر بالعـــالم عموما . فمصـــر لا تتخلف فى نسبة البروتينات فحسب ، ولكن أيضا فى نسبة البروتينات الحيوانية بين هذه البروتينات أساسا . فالســـواد الأعظم من بروتيناتنا يأتى من المصادر النباتية لا الحيوانيـــة ، على عكس الدول الغنية المتقدمة . والواقع ، كما يوضح الجدول أدناه ،(١) أن إستهلاكنا من البروتين الحيوانى لا يعدو نصف المعدل العالمى أو ربُع المعدل الأوروبى أو ثُلث الحد المطلوب صحيا . والمقدر أننا ، لكى نحقق هذا الحد الأخير فحسب ، نحتاج إلى زيادات جسيمة فى الانتاج المحلى بحيث يصل إنتاج اللحوم إلى مليون طن ، والأسماك إلى ربع مليون طن ، والبيض إلى ثلث مليـون طن ، والألبان إلى ٥ ملايين طن .

---

(1) Ibid.

النسب المئوية لاستهلاك
البروتين الحيوانى فى مصر والعالم

الغذاء	مصر	العالم
اللحوم	٧,٥	١٥
الألبان	٧,٢	١١
الأسماك	١,١	٤
البيض	٢,٠	٨
مجموع البروتين الحيوانى	١٦,٦	٣٢

الصحة والمركب الباثوچينى

لا غرابة بعد هذا فى انخفاض المستوى الصحى ، والمركب الباثوچينى pathogenic complex فى مصر هو ، تماما كالمركب الغذائى ، نتاج البيئة الخاصة ، بيئة النهر والصحراء ، وبالتالى تسوده – للتناقض والغرابة – أمراض الرطوبة ، ولكن الرطوبة الهيدرولوچية hydropathology ، وأمراض الجفاف xero-pathology . فالطفيليات شقيقة رطوبة التربة هى ابنة بيئة الرى ، وهى قديمة فى مصر قدم الفرعونية ، فلقد وجدت آثار البلهارسيا فى أمعاء المومياوات المصرية القديمة. غير أن الرى الدائم هو الذى عممها وجعل منها وباء متوطنا . ولئن كان الرى هو الجد الأعلى للطفيليات ، فإن إلى بيئته النهرية الغنية ، من الناحية الأخرى ، ترجع البنية الربعة والقوام الغليظ أحيانا للجسم المصرى ، وبه يصارع تلك الأمراض وغيرها من سلبيات البيئة .

أما أمراض الجفاف فأخطرها التراكوما أو الرمد الحبيبى ، وهى الحصاد المشترك لرمل الصحراء المحيطة وتراب الوادى فى الداخل . ولكن من الناحية الأخرى ، فنفس هذه البيئة هى التى بالانتخاب الطبيعى والحصانة المضادة أعطت عين المصرى أهدابها الطويلة كوقاية ضد العثير .

وأخيرا ، فإذا كانت معظم أمراض المصـــرى مرجعها الأرض من ماء أو تـــراب ،

فلعل أعظم علاجه هو العلاج الطبيعى من الشمس heliotherapy ، بمثل ما أن الشمس تكاد تكون مصدر فيتامينه الأول . ومن الملاحظ أن الأمراض الصدرية (خاصة السل) وأمراض العظام (خاصة لين العظام والاسقربوط) ، من أمراض المناخ البارد الرطب ، نادرة فى مصر الحارة الجافة المشمسة .

لا غرابة بعد هذا ، مرة أخرى ، فى انخفاض المستوى الصحى . ولقد يكون من المبالغة أن المصرى أقدم مريض فى العالم أو أنه كما يصفه البعض «مريض عمره ٧٠٠٠ سنة» ، كما لا شك كذلك فى مغالاة تشبيه وادى النيل «بمستشفى عملاق» . لكن الثابت أن نصيب المصرى المحدث من الأمراض يعتبر من المتوسطات العالية . فإذا كان الرى الدائم قد جاء بإنتاجه إثراء لجيب الفلاح ، فقد أتى بطفيلياته إفقارا لصحته ، حيث تضعف من طاقته وجهده على العمل كما تقلل مقاومته للأمراض والأوبئة ، وإن كانت أبرز خصائصها أنها لا ترفع معدل الوفاة بقدر ما تخفض معدل الكفاءة .

والواقع بصفة عامة أن المشكلة الصحية الرئيسية فى مصر ، كما يقول ميد ، «ليست وجود أمراض رئيسية فتاكة بقدر ما هى مشكلة فقر السكان وضعفهم»(١) . فمعظم أمراض المصريين هى أمراض سوء التغذية والجوع لا الوباء والمجاعة ، بإختصار أمراض الفقر والتخلف والبؤس miseria morbis . وخلف هذه الواجهة يكمن إفراط السكان بغير قناع .

إفراط سكانى ؟

والسؤال الآن : إفراط سكانى ؟ وهو سؤال قديم ، وكان دائما قضية خلافية . فثمة قلة أنكرت أن السكان أكثر مما تحتمل الموارد ومما ينبغى ، كما فعل كراوتشلى الذى يقول إنه إذا كان المقصود بإفراط السكان إتجاه مستوى المعيشة نحو الانخفاض . فليس بمصر إفراط (٢) . ومثله يفعل نصيف الذى يرى - كالكامراليين - الثروة فى السكان ، ولو أنه يكاد يتراجع عن موقفه فى النهاية (٣) .

(1) D. Mead, Growth and structural change in the Egyptian economy, Homewood Illinois,1967, p.28.

(2) "A century etc.", p.151.

(3) Elie Nassif, L'Egypte est-elle surpeuplée?, E. C.,1942, p.768.

أما الأغلبية العظمى من الكتاب فتعتقد – مع ومنذ كليلاند خاصة – بالعكس تماما ، فترى أن مصر تعانى من إفراط السكان بدرجة أو بأخرى . فقبيل الحرب الثانية قدر كليلاند أن أنسب السكان لمصر لا ينبغى أن يتعدى ١٢ مليونا ، وأن الانتاج الزراعى كان فى حالة تكافؤ معقول مع السكان حوالى ١٩١٤ ، وبعدها بدأ إفراط السكان بالنسبة للموارد حتى وصل الزائد الفائض إلى ٥ ملايين فى ١٩٣٩ . (١)

ويأخذ عيسوى موقفا أكثر تحفظا ، فيميز بين ثلاثة أنواع من إفراط السكان : تنظيمى – حين لا يحسن استغلال الموارد والطاقات ، تكنيكى – حيث يؤدى إدخال المخترعات التكنولوچية إلى عدم الحاجة إلى جزء من السكان ، مطلق – حين يزيد عدد السكان عن موارد البلد إطلاقا . ثم يرى أن النوعين الأولين تعرفهمـــا مصر حقا ، أما عن الافراط المطلق فهو يـــرى أن كل شىء فى مصر يتوقف على ســعر القطن فى الخارج ، ومع هــذا السعر تتذبذب أبدا نقطة الأنسب عندنا (٢) .

والتعليق الوحيد الممكن على هذا المنطق السليم هو أن دور القطن فى مجمل اقتصادنا ودخلنا القومى وتجارتنا الخارجية قد قل ويقل بالتدريج وبانتظام ، بحيث قد لا يكون بعد أكبر الأدوار أو دور الحكم المطلق أو المرجح الحاكم فى ميزان إفراط السكان . ولعل وارداتنا الغذائية الآن ترجحه فى هذا الصدد ، بل لعل عامل الواردات عموما يرجح الآن عامل الصادرات جميعا لأن أسعار الأسواق العالمية تتحيز الآن للأولى أكثر .

ويأخذ بومان موقفا مشابها تقريبا ، ولكنه يرتكز على الماء بدل القطن . فهو يلح على أن كل شىء فى مصر يتوقف على الماء كمية وتوافرا . ومن هنا يرى أنه قد يكون هناك إفراط سكانى فى المعنى المباشر ، ولكن ليس لنا أن نقطع بأن مصر مفرطة السكان بصفة مطلقة أكثر مما يمكن لنا أن نقول إن بريطانيا مفرطة السكان لمجرد أنها تستورد معظم غذائها من الخارج . وإنما السؤال هو إلى أى حد يمكن لمصر أن توفر لنفسها المياه اللازمة للرى وللتوسع الزراعى (٣) . وواضح أن هذا أيضا منطق سليم ، ولكن كذلك مع بعض التحفظات . فمصر الآن مثلا تملك مياها أكثر ، وليس أقل ، مما تستخدم بالفعل ،

---

(1) "A population plan for Egyte, E. C.,1939, p.471 ff.
(2) P.195.
(3) Pioneer Fringe, p.43.

ومع ذلك فإنها تعانى من إفراط فعلى فى السكان . كذلك فإن لموارد النيل فى النهاية حدودها ، وللأرض أيضا .

الإفراط المالثوسى والماركسى

ومهما يكن من أمر ، فلا شك فى أن عناصر الموقف قد تغيرت نوعا منذ «الثورة» عن طريقين ، الاشتراكية والتصنيع ، مما يحتاج إلى إعادة النظر فى الحكم من جديد . وهنا يقدم لنا شيروشى ناسو مفتاحا للحل(١) . فهو يميز بين نوعين من إفراط السكان ، المالثوسى والماركسى ، وهما ليسا مرادفين تماما لزراعى وصناعى أو لغربى وشرقى . وإنما يوجد إفراط السكان المالثوسى حين وحيث يوجد اختلال جذرى بين الموارد والسكان كنتيجة لخطأ فى العلاقة بين الإنسان والبيئة نفسها ، أما الماركسى فحين وحيث تكفى الموارد الكلية ولكن يفسدها عدم عدالة التوزيع بين السكان ، أى أنه ينشأ من خطأ فى العلاقة بين الإنسان والإنسان .

ومن المؤكد أن مصر كانت تعانى من إفراط السكان الماركسى قبل الثورة . ولم يكن ذلك وحده بالشىء اليسير إذا تذكرنا أن نحو نصف فى المائة من السكان كان يحصل على نصف الدخل القومى كله تقريبا ، بمعنى أن مستوى الدخل الحقيقى ومستوى المعيشة الفعلى للسواد الأعظم من السكان كان نصف المتوسط القومى الشكلى . ولما كان هذا فى ١٩٤٥ يعادل ٢٧ جنيها ، فإن متوسط الدخل الحقيقى للشعب كان فى حدود ١٤ جنيها للفرد . وهذا وحده يكشف عن بشاعة الموقف الحقيقى كما كان فى ظل الاقطاع . لقد كانت جغرافية السكان فى جوهرها وأغلبها فصلا ضخما فى «جغرافية الجوع» إذا استعرنا تعبير دى كاسترو ، وكان السواد الأعظم من السكان يعيش قريبا من «خط الفقر» أو عليه ، وربما وقع بعضهم تحته فى منطقة خط الجوع ذاته (٢) .

غير أن المحقق أن الاصلاح الزراعى وإعادة توزيع الدخل القومى عن طريق القوانين الاشتراكية ، تقارب الدخول نوعا وتذويب بعض الفوارق بين الطبقات ، قد استبعدت إفراط

(1) Shiroshi Nasu, Population and food supply, in : Population, Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930, p.170-3.

(2) Josué de Castro, Geography of hunger,1952, p.181.

السكان الماركسى من مصر ، ولا نقول تماما ولكن فى بعضه . بل لقد كان البعض يخشى ألا تعدو إعادة توزيع الملكية إعادة توزيع للفقر ، بحسبان أن كل «الكعكة الوطنية» أقل من أن تكفى الجميع مهما اقتسمت بعدالة .

وهكذا يبقى الإفراط المالثوسى مدار السؤال . ولا شك أن مصر ما قبل الثورة قابلت النذر المالثوسية وجهاً لوجه إبان الحرب الثانية وبعدها ، كما تدل كارثة الملاريا أثناءها ووباء الكوليرا بعدها ، وكل استمد فاعليته فى الحقيقة من الفقر الذى وصل بالكثيرين إلى حد سوء التغذية المزمن ولا نقول المجاعة . ففى سنة ١٩٤٢ أودى وباء الملاريا الذى حملته بعوضة الجامبيا الوافدة من السودان بنحو ٢٠٠ ألف شخص ، خاصة فى الصعيد ، وبالأخص فى أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط .

ولقد كان الاقطاع يلجأ دائما ، عندما توشك السكان أن تواجه الموانع المالثوسية بصورتها الخام الكالحة ، كان يلجأ إلى المسكنات والمهدئات المؤقتة لتفادى الكارثة ، ولكن الاختلال الرهيب كان يستفحل باطراد . بل لقد نمى الاقطاع لنفسه كما عبر البعض عبقرية نادرة ، عبقرية الحلقة المفرغة ، فى حل المشكلة بخلق مشكلات أخرى ، وكان الحل الأخير لمشكلة السكان هو ببساطة تخفيض مستوى المعيشة بانتظام (١) . والواقع أن التحول من الرى الحوضى إلى الدائم – الذى كان ينبغى نظريا أن يرفع مستوى معيشة الفــلاح – قد انتهى على يد الاقطاع إلى أن يكون تحولا من مجاعات دورية إلى جوع مزمن (٢) . ولا شك أن مصر ككل قد زادت ثراء وغنى فى القرن الأخير ، ولكن لم يكن للفلاح نصيب يذكر من هذه الزيادة ، فلقد كسب وأفاد كل من تعامل مع القطن فى الداخل وفى الخارج إلا هو ، ولم يزد معنى الرى الدائم – بالنسبة له – على مزيد من العمل ومزيد من البلهارسيا والانكلستوما . (٣)

بعيدا عن الأنسب

أما الآن فأيا كان الوضع اليوم ، بعيدا عن خط الفقر أو خط الجوع أو قريبا منهما ،

---

(1) L. James, "Population problem in Egypt", Econ. geog., April 1947, p.104.

(2) E. Hyams, Soil and civilization, p.46.

(3) Issawi, p.158.

فإن أنسب السكان – يقينا – ليس «أنسب علف Optimum Fodder كما يقول الاقتصادى روبنز (١) ، وليس من المعقول أن يكون الجوع المباشر هو المقياس الأخير لإفراط السكان، وإلا لكانت فكرتنا عن أنسب السكان أقرب إلى «أسوأ السكان» . ومن هذه الزاوية فنحن نرجح بل نقطع بأن مصر مازالت تعانى اليوم من إفراط السكان – المطلق بتعبير عيسوى، والمالثوسى بتعبير ناسو – وإن يكن بدرجة قد تقل عما قبل الثورة ، ولو أن من المحتمل أيضا أن يكون بدرجة أكبر نظرا لما طرأ على السكان من زيادة هائلة منذئذ .

والمحك فى النهاية سؤال وحيد هو : هل إذا نقص سكان مصر اليوم بطريقة أو بأخرى ، ينخفض مستوى معيشة الباقى أو يزيد ؟ (٢) ويكاد الرد المؤكد يكون أنه يزيد ، بينما أن الانتاج القومى لن يقل . وهناك إذن نسبة من سكاننا زائدة وفائضة عن طاقة – وحاجة – مواردنا ، ولكن ليس من سبيل إلى معرفة حجم هذه النسبة بالضبط (البعض قدرها قبل الثورة بنصف سكان الريف !) . وكل ما نعرف أنها ستظل تزداد باستمرار ما لم يتغير الموقف كلية .

ومن الضرورى بعد هذا أن ندرك أن هذا الفائض إنما هو حصيلة تراكمية أساسا من إرث الماضى الاقطاعى وعمله ، وأن الخلل ليس اقتصاديا فحسب بل وتاريخيا كذلك ، ليس إستاتيكيا فقط بل وديناميكيا أيضا . وإذا نحن حللنا الموقف فى إطاره الحضارى العريض ، فلن يخرج عن صيغة الفارق الحضارى cultural lag الذى حدث فى تطور مصر الحديثة . فصميم الأمر أنه منذ أوائل القرن الماضى حدثت ثورة اقتصادية فى الانتاج والموارد خاصة الزراعة ، ولكن دون أن تصاحبها ثورة اجتماعية فى توزيع الدخل ونشر العدالة الاجتماعية وتطور التعليم . بل لقد تخلفت الثورة الاجتماعية (١٩٥٢) عن الثورة الاقتصادية (١٨٢٠) أكثر من قرن وثلث قرن فى الواقع ، وكان على «ثورة» يوليو أن تحل الإرث المتراكم منذ «إنقلاب» محمد على .

ومع ذلك فإن انفجار السكان فى العقدين الأخيرين قد ضاعف من هذا الفائض وهذه

---

(1) L. Robbins, Optimum theory of population, in : London essays in econom ics, Lond.,1927, p.105.

(2) H. Dalton, M. Ginsberg, "A new Contribution to the population problem". Economica, June,1923, p.130.

التركة بمعدل الربح المركب . فإن إعادة توزيع الملكية الزراعية والدخل القومى إلى جانب التصنيع قد أحدثت موجة رخاء ورواج لا شك فيها بين شرائح عريضة من السكان ، ولكن موجة الرواج تحولت من أسف إلى موجة زواج ، وتحولت إعادة توزيع الدخل إلى زيادة معدلات الاستهلاك حتى درجة الأزمة الحقيقية ، وتغلبت خصوبة السكان على خصوبة التربة ، بل إن موجة الهجرة إلى المدن – والمدن «آكلات الانسان mangeuses des hommes » كما وصفت لما تخفض من معدل المواليد (١) – المدن لم تغير من السلوك البيولوجى لأغلبية الريفيين المهاجرين (وإن نقلتهم – بالمناسبة – من مستهلكى ذرة إلى مستهلكى قمح ، أى أن كل ما فعل التمدن أنه لم يخفض المواليد ولكنه عقد مشكلة الحبوب الغذائية) .

ونكاد لهذا كله نقول إن إفراط السكان الماركسى الذى صفته الثورة جزئيا قد حوله معدل المواليد إلى إفراط السكان المالثوسى ولحسابه ، وهو الإفراط الأصعب حلا ! بل كدنا نضيف أن الثورة السكانية باتت تتهدد الثورة الاشتراكية بكل جهودها الضخمة إلى حد أن وصفها البعض – مجازا – بمثابة «ثورة مضادة» صامتة غير واعية وغير مقصودة بطبيعة الحال !

ولعل هذا مما يأخذه البعض على الثورة ، عدم الوعى السكانى ، فقد جاءت والسكان نحو ٢٠ مليونا وتركتها وهى فوق ٤٠ مليونا أى الضعف . أى أن السكان تضاعفت مرة كاملة فى عهد الثورة وحدها أو فى ربع قرن فقط ، فى حين أنها أخذت قرنا ونصف قرن على الأقل لكى تصل إلى نقطة البداية يوم قيام الثورة أو نصف حجمها حاليا . وبصيغة أخرى ، أضاف عهد الثورة إلى السكان ٢٠ مليونا ، أى ما يعادل مجموع عدد السكان كله يوم قيامها . وواضح بالطبع أننا ، إذا كانت لنا سياسة على الاطلاق ، نتبع سياسة سكانية غير مسئولة على الاطلاق . وليس من المتصور مثلا كيف ستكون الصورة أو الموقف سنة ٢٠٠٠ أو ٢١٠٠ ... إلخ .

---

(1) Jacqueline Beaujeu - Garnier, Géographie de la population, Paris,1956,t. I, p.89.

الصعود إلى الهاوية

والآن ، إذا كان الاقطاع قد نجح فى تفادى الكارثة السكانية بتحويله المجاعة الحادة إلى جوع مزمن ، فهل نحن اليوم أبعد كثيرا عن شبح الجوع والمجاعة أو عن شبح المالثوسية عموما ؟ كلا، ليس كثيرا ، بل ولم تعد هذه الكلمات بعيدة عن الاستعمال والأسماع . فكما يقول مابرو مثلا «إن فوائض العمل سواء نشأت فى المدن أو فى القرى تمثل عبئا اجتماعيا ما لم تكن الحكومات على استعداد للسماح لمجموعة النتائج التى تنادى بها نظرية مالثوس أن تؤدى دورها . وهذا هو التعبير المهذب عن السماح للناس بالموت جوعا . ولقد ناضل نظام الحكم الحالى المهذب فى مصر دائما للحيلولة دون الوصول إلى هذه النتيجة» .(١)

هذا بينما يردد كثيرون اليوم أن كل شىء أصبح الآن ممكنا وواردا ، بما فى ذلك خطر المجاعة . وما لم يتغير جذريا موقف السكان والانتاج والأسعار ، فإن جغرافية مصر البشرية أو الاقتصادية ستتحول يوما ما - نحن نخشى - إلى فصل ضخم فى جغرافية الجوع .

والواقع الواضح اليوم أن مصر أصبحت تقليديا تحل مشكلتها المادية بتحويل الكيف إلى كم ، أى الحل إلى أسفل . وهذا أسلوب قد يتفادى الكارثة ولكنه يعنى التدهور ، قد يمنع الانهيار ولكنه لا يمنع الانحدار . ففى العقود الأخيرة ، ولكن الآن أكثر من أى وقت مضى ، كلما زاد تعدادنا كلما اختفى جانب الكيف وطغى جانب الكم على حياتنا ، اليومية كالوطنية ، وعلى كل شىء فى مستويات معيشتنا ابتداء من الغذاء والتغذية إلى جودة الصناعة ونوعية الانتاج إلى مستوى الخدمات والأداء والاتقان والنظافة والذوق بل وحتى مستوى الخلق والأخلاقيات فى المعاملات اليومية العادية .

بل لعل ضغط السكان قد أخذ يضغط على أخلاقيات الشعب ونفسيته وشخصيته بما يهدد جوهر معدنه فى الصميم ، أليس جشع التجار ، مثلا ، وابتزازهم الفاضح للجمهور برفع الأسعار والغلاء المسعور مؤخرا ، استغلالا للاختلال بين العرض والطلب أو بين الانتاج والسكان ؟ ألا يعد، فضلا عن مغزاه اللا أخلاقى ، مصداقا للتعبير الدارج من أن «الناس تكاد تأكل بعضها البعض»، حيث لم تعد تجد ما تأكله إلا بالكاد ؟ ثم ندرة ونقص

(١) ص ٣٥١ .

الأيدى العاملة فى الزراعة وبين الحرفيين المهرة والفنيين الصناعيين فى السنوات الأخيرة ، وما أدى إليه رفع أجورها الفاحش من اختلال وابتزاز طبقى أحيانا ، ألا تدل على استغلال انتهازى لإفراط السكان المطلق تحت ستار منطق العرض والطلب ، بقدر ما تكشف عن إفراط السكان التخلفى أى التكنولوجى؟

ألا تعد أجور الحرفيين الابتزازية الفائقة التضخم ، تلك التى فرضتها ندرتهم دون أن تكون مستحقة من حيث الجدارة الانتاجية ، ألا تعد نوعا ما أو قدرا ما من «ديكتاتورية البرولتاريا والعمال والطبقة العاملة» ، ديكتاتورية الأمر الواقع فى مجتمع رأسمالى ليبرالى براجماتى يدعى الاشتراكية أيديولوجيا ؟ ومجموع هذا كله ألا يُعد نوعا من «حرب الأسعار والأجور» بين الطبقات والفئات والمهن المختلفة فى المجتمع ، ولا نقول نوعا من «الحرب الأهلية» بين طوائف الشعب إلا أنها بسلاح الأسعار والأجور لا بالسلاح الأبيض أو الأحمر ؟

إن صح هذا أو ذاك ، فإنه إن دل على شىء فإنما يدل على أن القضية أخطر من مشكلة ، والمشكلة أعقد من مركبة . فكل شىء يذهب ليؤكد ويثبت أن القضية لا هى قضية إفراط سكان التخلف وحده ، ولا هى قضية إفراط السكان المطلق فحسب ، وإنما هى الاثنتان معا . هناك ، يعنى ، إفراط سكانى مرتين : مرة ديموغرافى ومرة تكنولوجى ، مرة كم ومرة كيف ، مرة بيولوجى ومرة حضارى . هناك بعبارة أخرى أناس أكثر مما ينبغى من نوعية أقل مما ينبغى ، أناس غير مطلوبين للحياة وغير صالحين أيضا للحياة . والمسألة ليست فقط خطأ عرضيا فى العلاقة بين السكان والموارد ، ولكنها أيضا خطأ جذرى فى العلاقة بين الانسان والبيئة .

بين الضغوط الحميدة والخبيثة

ولن نعود هنا إلى رأى هربرت سبنسر القديم فى فلسفة السكان من أن لضغط السكان إيجابياته وحسناته رغم كل شىء ، فهو قوة ضاغطة وحافز على التقدم عبر التاريخ (١) . ولا مراء أن ضغط السكان كان واحدا من أكبر محركات وضواغط تقدم مصر الحديثة فى الانتاج والزراعة والتصنيع ... إلخ . غير أن الموقف هنا يقينا قد تجاوز

(1) Principles of biology, Lond.,1867, p.221.

ضغط السكان الحميد إلى إفراط السكان الخبيث وإلى حد النمو الديناصورى الذى يهدد بالعجز والقعود عن الحركة ولا نقول الانقراض . والواضح بلا مبالغة أن إفراط السكان يمكن أن يكون مقتل مصر ما لم نسارع نحن فنقتله قبل أن يستفحل ويستشرى .

وعند هذا الحد يرد على الذهن تشبيه چوليان هكسلى الشهير عن النمو السرطانى . فهو يتساءل عما هو السرطان إن لم يكن نموا شاذا مرضيا متضخما مدمرا فى خلايا الجسم ، ثم يتساءل عما هو إفراط السكان إن لم يكن نموا شاذا مرضيا متورما فى أحد عناصر المركب البيئى يهدد كل خلاياه بالتخريب والتلف ويهدد التوازن الإيكولوچى الدقيق فيه بين العالم العضوى والعالم غير العضوى بالاختلال الخطير .

كذلك فإذا كان علماء السكان يسمون خطر تناقص المواليد نتيجة إفراط ضبط النسل فى الغرب «بانتحار الجنس race suicide » ، فإن لنا بالتأكيد – أليس كذلك ؟ – أن نسمى خطر طوفان النسل والسكان عندنا «بالانتحار الديموغرافى» لأن الأمر لا يخرج عن ذلك فى النهاية ، وليس بعد طوفان السكان إلا الطوفان – فقط . إن الكم لم يتناسب قط تناسبا عكسيا مع الكيف مثلما يفعل الآن فى حالة السكان عندنا .

وليس فى هذا التشبيه أو ذاك غلو أو إسراف فيما يبدو ، وعلى الأقل فإن قليلا من التفكير ليهدينا إلى أن إفراط السكان أصبح عبئا حقيقيا على تنميتنا الاقتصادية ، وأنه يحد كثيرا من مرونتنا وحريتنا فى التخطيط والحركة بل والانطلاق فى الحياة . فعدا خطر الاستهلاك الداخلى كالبالوعة ، وعجز الادخار الشديد ، والانفاق الخطر على استيراد الغذائيات على حساب إمكانيات التصنيع ، والضغط المستمر على موارد التربة إلى حد الاستنزاف ، هناك أخطار السياسة العالمية والديموغرافيا العالمية .

فإذا كان ضبط النيل قد حررنا من ذبذبات النهر العشوائية ، وإذا كان تنويع الانتاج يحررنا من ذبذبات سوق القطن العالمية ، فإن إفراط السكان يهدد الآن بأن يضعنا تحت رحمة ضغوط السياسة العالمية التى تتخذ من القمح الآن كما رأينا سلاحا تعسا للحرب الاقتصادية . لقد تحررنا من الاستعمار القديم – استعمار القطن ، ويجب الآن ألا يضعنا إفراط السكان تحت رحمة الاستعمار الجديد – استعمار القمح . لقد سبق أن وضع إفراط القطن «مصر إفريقيا» تحت رحمة «مصر أمريكا» ثم تحررنا بشق النفس ، ولا ينبغى لإفراط السكان اليوم أن يضع حقل قمح روما القديم فى قبضة نطاق

القمح الأمريكى . فى كلمة واحدة : لقد أصبحت «كثافتنا هى قدرنا : our density is our destiny » .

فتش عن السكان

وبعد ، فتلك مشكلتنا السكانية من المبتدأ إلى الخبر . وسواء كنا قد عرضنا لها باقتضاب أو باستفاضة ، فنحن أبعد ما نكون – دعنا نحذر – عن أن نحملها وحدها وزر كل المشاكل الأخرى. فمن السهل على من يريد لأمر ما أن يتخذ من مشكلة السكان كبش فداء scapegoat أو ولد الضرب whipping-boy كما يقولون ، أو كما نقول نحن المشجب الذى تعلق عليه سائر مشاكلنا . ولكن هذا تهرب وتلاعب معروف وغير علمى .

فليست مشكلة السكان هى مشكلة مصر الوحيدة ، ومن الخطأ أن نبرىء المشاكل الأخرى كالزراعة والصناعة والتخطيط فضلا عن السياسة الاجتماعية والسياسة الخارجية وغيرها ، فهذه أيضا مسئولة جزئيا ، وأحيانا المسئولة الأكبر . مغالط إذن من ينكر مثلا أن الزراعة المصرية فى أزمة زاعما أن الأزمة إنما فى السكان وحدها . ومزيف كذلك – وهذه قضية قديمة جدا – من يستبعد الجانب الطبقى أو الحل الاشتراكى فى مشكلة الفقر والعدالة الاجتماعية بإلقاء المسئولية على مشكلة السكان . وعلى هذا فقس سائر المشكلات .

ولكن الصحيح بعد هذا كله أن مشكلة السكان هى المشكلة الكبرى والأم . فما من مشكلة فى مصر إلا ومشكلة السكان طرف أساسى فيها وتكمن خلفها : الزراعة ، الصناعة ، العمالة ، الدخل ، مستوى المعيشة ، التمدن ، القرية ، الادارة ... إلخ . إنها القاسم المشترك الأعظم ، والعامل القاعدى الجذرى ، فى كل مشاكل مصر . إنها المشكلة الأس والرأس ، مثلما هى مشكلة أخطبوطية متعددة الأطراف والأذرع . من هنا فلا حل لأى مشكلة فى مصر أو لمشاكل مصر ما لم يبدأ من هنا ، من مشكلة السكان . «السكان أولا» ، «السكان وإلا فلا» ، يعنى ، وإلا ففاشل كل علاج لأى مشكلة أخرى ما دامت تلك المشكلة قائمة . إن التخطيط السكانى ، ولا سواه ، هو مفتاح التخطيط القومى لمصر جميعا .

نحو الحل

المشكلة والحل

الآن فلنلخص . موضوعيـــا ، وبعيدا تماما عن أى موقف فلسـفى سـكانى مسبق أو مساق وعن أية فلسفة سكانية معطاة أو مزجاة ، فلا خلاف على أن لمصر مشكلة سكانية وأن سكاننا مشكلة. فمن الواضح تماما أن حجم السكان قد فاق حجم الانتاج (ولا نقول الموارد) ، وأن نمو السكان قد تجاوز نمو الدخل ، وأن مصر تعانى الآن من الندرة فى كل شىء تقريبا إلا شيئا واحدا «تعانى» فيه من الوفرة إلى حد التخمة والافراط وهو السكان . فمصر ليست أو لم تعد مجتمع الوفرة بأى معنى إلا أن نكون الوفرة السكانية التى باتت للأسف نوعا من الوفرة الضارة الضارية. واختصارا ، مصر مجتمع متناسل أكثر مما هو منتج ، ومتكاثر أكثر مما هو متطور ، أو فلنقل مجتمع منتج متطور أقل مما هى مجتمع متناسل متكاثر .

ومن الواضح أيضا بعد هذا أن عدد السكان الراهن قد تعدى نقطة الأنسب ، وأن ضغط السكان قد تحول من الآثار الحميدة إلى الآثار الضارة إن لم تكن الخبيثة . وإذا كان من المسلم به أن السكان ثروة قومية أساسية ابتداء ، فإن من الصحيح كذلك كما يؤكد هولدين بحق أنه بعد كثافة معينة تتحول النتائج الانتخابية الصحية للعدد إلى قوة ضارة . (١) وإذا كانت هناك نظرية تقول إن مصر لن تتغير إلا بضغط السكان وإن مشكلة السكان سوف ترغمها على التغير ، فإن هناك نظرية مضادة ترى أن مصر لن تتغير وهى تعانى من إفراط السكان – إلا أن يكون إلى الأسوأ .

عامل تشويه وتلوث

وواقع الأمر أن الضغوط السكانية باتت تحرف الاقتصاد المصرى والسياسة المصرية والمجتمع المصرى بل وتشوه وجه مصر جميعا فى الداخل والخارج بصورة لا يمكن

(1) J. B. S. Haldane, Causes of evolution, Lond., 1932, P.119.

إنكارها مهما بلغ استنكارها . ففى الاقتصاد لا جدال فى أن ضغط السكان يكمن بدرجة أو بأخرى وراء تغير المركب الزراعى والمحصولى وتدهوره نحو محاصيل هامشية كالأعلاف ، وكذلك خلف تغير تركيب تجارتنا الخارجية وانهيار ميزان الصادرات - الواردات وميزان المدفوعات ، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد وراء انهيار الميزان الأخلاقى للشعب .

وضغط السكان هو جزئيا - وبطريق غير مباشر - أحد أهم العوامل التى أذلتنا فى الخارج للشقيق والصديق والعدو عموما وركعتنا للعدو خصوصا . والواقع أن مشكلة مصر السياسية هى إلى حد معين مشكلة سكانية فى التحليل الأخير ، إذ لما كانت مشكلتنا السياسية مشكلة اقتصادية إلى حد أو آخر ، وكانت مشكلتنا الاقتصادية سكانية فى نهاية المطاف إلى درجة أو بأخرى ، فإن مشكلتنا السياسية تحمل فى طياتها بعدا سكانيا محققا وتطوى فى نواتها نوية سكانية لا ريب فيها .

وعلى الجملة ، وبمنتهى الاقتضاب ، السكان الآن إلى حد أو آخر عامل ضاغط ، عامل تشويه، عامل تحريف ، ومبرر انحراف أيضا . إنها الآن أحد أكبر عوامل «تلوث البيئة» المصرية ماديا ومعنويا ، فى الريف والمدن ، فى الانتاج والخدمات ، فى المعاملات والمبادلات ... إلخ . وفى النتيجة والمحصلة فإن السكان بضغطها غير الحميد لن تقلب شخصية مصر فقط ولكن الشخصية المصرية أيضا .

والحقيقة الغريبة اللافتة فى هذا الصدد أن من أكبر متناقضات مصر المعاصرة أنها فى نواح كثيرة جدا يصعب أن تعد الآن دولة متخلفة تماما بمقاييس العالم المتقدم ، إن لم تعد دولة شبه متقدمة بمقاييس العالم الثالث : مثلا فى التعليم العالى ، فى التصنيع والتكنولوجيا ، فى الزراعة والرى ، فى مظاهر الحضارة الحديثة والمدن والتمدن والحضر والتحضر ... إلخ . ففى كثير من هذه المجالات تقف مصر تقريبا على رأس العالم الثالث وتكاد تلحق بالعالم المتقدم إلا قليلا . لكن المؤسف بعد هذا ومع ذلك أنها الآن من أقل دول العالم فى متوسط الدخل الفردى ، وبهذا المقياس أصبحت تعد من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا بما فى ذلك دول العالم الثالث وحتى الرابع .

جزء من التفسير يكمن ، لا شك ، فى إفراط السكان : هناك ناس أكثر مما هناك إنتاج ، أو إنتاج أقل من الناس - سيان - والواقع المؤلم الذى يجب أن نعرفه ونعترف به

هو أن مصر لم تعد بالضبط دولة متخلفة بقدر ما قد أصبحت دولة منحرفة إلى حد أو آخر . فواقع الأمر أنها بجهد خارق تحولت فى الستينيات من دولة متخلفة إلى دولة شبه متخلفة ، فجاءت السبعينيات فحولتها من دولة شبه متخلفة إلى دولة شبه منحرفة . وفى الحالين هناك قدر متيقن من مسئولية السكان ومشكلة السكان وضغط السكان .

هناك إذن - نحن نخلص - مشكلة سكانية حقيقية لا جدال ، وهذه المشكلة - نحن نقرر - تنعكس سلبيا على كل جوانب الحياة والوجود المصرى ، غير أن هذا - نحن نبادر - لا يعنى أنها هى مشكلتنا الوحيدة أو العظمى بالضرورة ، لا بالتأكيد ولا أن نتخذ منها «مشجبا» نعلق عليه سائر مشاكلنا ، أو «كبش فداء» نبرر به كل أخطائنا أو باقى خطايانا، أو «قربانا» جاهزا وملائما تقدمه الرجعية على مذبح السياسة تحديدا .

ونقول تحديدا ، لأن تلك لعبة (أو لعنة) قديمة طالما تورط فيها علم السكان وبعض العلماء أحيـــانا ، بينما ترحب بها دائما السياسة والنظم الرجعية الفاشلة والديكتاتوريات الغاشمة الجاهلة ، حيث يمكن أن تنسب إلى ضغط الســـكان ما ينبع أصلا من انحراف وعجز النظام السياسى - الاجتماعى المعيب ، وبذلك نرتكب ببراءة جريمة تبرئة المجرم الحقيقى وتجريم الضحية البريئة . وكما قيل عن الحرية ، يمكن أن يقال عن السكان «كم من الجرائم ترتكب أو تبرر بإسمك ! » .

نسبية الأنسب

أخيرا وختاما ، فإذا كان من المحقق الآن أن هناك فائضا من السكان يزيد على الحاجة وعلى الأنسب فى مصر ولمصر ، فإنه لا سبيل بالطبع من الناحية الأخرى إلى تحديد حجم هذا الفائض الذى يجب استبعاده ولا حجم الأنسب الذى ينبغى استهدافه . لماذا ؟ - ببساطة لأن الأمر كله نسبى فى النهاية ، الأنسب نسبى ، بمعنى أنه يتوقف على مستوى المعيشة المتصور أو المستهدف . فعلى فرض بقاء العناصر الأخرى ثابتة ، فإن العلاقة عكسية بالطبع بين حجم السكان ومستوى المعيشة . وهذا هو نفسه السبب فى استحالة تقدير أو تحديد أنسب السكان . وهناك من مستويات المعيشة الممكن تصورها ، كما تحددها متوسطات الدخل القومى ، مقياس مدرج بأكمله يبدأ من نقطة صفرنا الراهنة إلى الحد الأقصى المسجل عالميا .

فأى هذه المستويات نختار لمصر مثاليا أو حتى واقعيا : مستوى دخل الكويت أكبر دخل فى العالم سنة ١٩٧٦ ، أم دخل السويد أكبر دخل بين الدول المتقدمة غير البترولية فى العام نفسه ، أم دخل الولايات المتحدة مثلا ، أم دخل دول أمريكا اللاتينية ؟ إن يكن الأول ، الذى كان يعادل المتوسط المصرى ٦٠ مرة ، فإن أنسب سكاننا على هذا الأساس الخرافى يهوى إلى ٠,٧ مليون نسمة أى أقل من سكان الكويت ذاته (!) . وإن يكن المتوسط الأمريكى ، الذى كان يعادلنا ٢٤ مرة ، فأنسبنا يهبط إلى نحو ١,٧ مليون نسمة. وإن يكن الأخير ، اللاتينى الذى كان يعادلنا زهاء ٤ مرات ، لكان الأنسب ١٠ ملايين تقريبا . وهكذا إلى آخره . صفوة القول ، يعنى ، أننا إذا أردنا أن ترتفع مصر إلى مستوى معيشة أى من هذه البلاد ، هنا والآن وفورا ، فلابد أن ينخفض عدد سكانها إلى كسر ضئيل للغاية من العدد الحالى .

وبديهى أن هذا كله مجرد فروض أكاديمية بل خيالية بحتة ، لا مكان لها فى الواقع ولا محل لها من البحث التخطيطى الجاد . فأهداف التخطيط الرشيد ينبغى أن تكون واقعية حتى وهى ترتفع فوق الواقع . وليس لمصر كما قلنا أن تدخل فى منافسة مستحيلة ـ كما هى غير عادلة مع دول البترول المتخمة أو دول الغرب ذات التاريخ القرنى العريق من التصنيع والتقدم ...إلخ . فجزء هام من مشكلتنا الحضارية والبشرية والاجتماعية والسكانية أننا ، خاصة فى عصر التطلعات الكبيرة الراهن ، نريد مستوى معيشة الغرب دون مستوى حضارة الغرب ، ومستوى الاستهلاك الأوروبى دون مستوى الانتاج الأوروبى . ومثل هذه فى ظروفنا المادية والسكانية تطلعات مرضية تهزم أغراضها ، ولابد أن نبحث لأنفسنا عن مستويات معقولة تلائمنا حتى نتطور بالتدريج .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، ليس المطلوب مثل تنمية أو تخطيط أو حضارة «فولكلورية» بالغة التواضع والتقشف والجهامة . ولعل هذا هو الفرق بيننا وبين الصين . فالصين قد أخذت من الغرب – أو تحاول – مستوى الانتاج ، ولكنها إحتفظت بمستوى معيشتها المتواضع . أما نحن فالعكس تقريبا ، أخذنا – أو نتمنى – من الغرب مستوى المعيشة ، ولكننا نكاد نحتفظ بمستوى إنتاجنا المتخلف . على أننا بالقطع لا يمكن أن نتبنى المثل الصينى أو أشباهه لأسباب عديدة حضارية وتاريخية وإنسانية ... إلخ .

والحل الوسط هو مستوى معيشة معقول ومعتدل وسط بين النقيضين . فإذا كان ذلك كذلك ، فلا جدال فى أن لدينا فائضا ضخما من السكان يزيد على إمكانيات البلد الراهنة من منظور مستوى معيشى لائق متوسط . وحسبنا فقط أن نشير هنا إلى أننا إذا شئنا أن نضاعف متوسط دخلنا الفردى الراهن بنفس مجمل دخلنا القومى الحالى ، لتعين أن ينخفض عدد سكاننا إلى النصف توا وبصفة أوتوماتيكية . وبصيغة مباشـــرة ، ففى كل الأحوال إذا كان لمصـــر أن تعيش وتتعامل مع العالم على مستوى العصر ، فإن عليها أن تنكمش وتضمر سكانيا إلى حد بعيد للغاية . إن الكم والكيف فى السكان يتناسبان تناسبا عكسيا – قاعدة أساسية . غير أن الواضح ، فى الجانب المقابل ، أن مصر تريد أن «تأكل الكعكة وتحتفظ بها» . فهى تريد أن تتناسل بحرية العصور الوسطى وأن تتمتع فى الوقت نفسه بمستوى معيشة المجتمع العصرى ، تريد مستوى معيشة المجتمع الاستهلاكى دون أن تعيش أو تعانى نظام حياة وعمل المجتمع الصناعى .

وتلك معادلة مستحيلة ، ثمنها أن نظل ندور فى الحلقة المفرغة المفزعة : إفراط السكان المتزايد يؤدى إلى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ، وهذه تضاعف إفراط السكان ، وهكذا دواليك . ولعل كل أزمات واختناقات الحياة اليومية العامة والخاصة فى مصر اليوم تؤكد لها بصورة درامية الحقيقة التى تحـــاول تجاهلها ، «فهلوة» أو مغالطـــة ، وهى أنها لا يمكن أن تعيش حضارة العصر والعالم المعاصر بطريقة حياة وعقلية الماضى المتخلف التقليدى .

حلول أربعة

وبعد ، فما الحل ؟ بغير مقدمات مطولة ، ثمة طبقات أربع من الحلول لمشكلتنا السكانية : إعادة توزيع الدخل القومى ، زيادة حجم الدخل القومى ، الهجرة ، ضبط النسل . والحل الأول والثانى يمثلان جانبى التوزيع والانتاج ، ولكن الأول محايد نسبيا والثانى موجب أو أكثر إيجابا . أما الأول والثالث فيشتركان فى أنهما إعادة توزيع أساسا re-distrbution ، كما أنهما محايدان نسبيا . هذا بينما يشترك الثانى والرابع فى أنهما إعادة تحديد أحجام أو إعادة تحجيم re-sizing ، إلا أن أحدهما موجب والآخر سالب . وأخيرا فإن الحلين الأخيرين ، الثالث والرابع ، يعملان معا بالنقص ، أى أنهما عاملان

سالبان ، ولذا فلا ينبغى لهما أن يسبقا الحلين الأولين ولا أن يتخطياهما فى أولوية التخطيط أو التطبيق .

إعادة توزيع الدخل

واضح أن إعادة توزيع الدخل القومى هى أولى أوليات الحل الاشتراكى ، ولذا تدخلنا فى فلسفة الاشتراكية السكانية مباشرة . وقد كان الاصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأرض أولى إنجازات «ثورة» يوليو ، ولا شك أنها قطعت شوطا ما فى سبيل حل أو تخفيف مشكلتنا السكانية. وإذا كانت إعادة توزيع الدخل قد رفعت مستوى المعيشة لملايين من الفلاحين والعمال بالتأكيد ، فقد رأينا كيف انعكس هذا بمزيد من تكاثر السكان من ناحية ، وطفرة الاستهلاك واستيراد الغذاء من ناحية أخرى .

ولا غرابة أن تؤدى بعض إجراءات اشتراكية إلى طفرة سكانية ، فالمعروف أن الاقطاع إذ يستأثر بعوائد الزراعة ومكاسب الأرض لنفسه دون الفلاح الأجير إنما «يسرق» إمكانية مزيد من النمو بين السكان الزراعيين ، ولذا يخفض فى الواقع من كثافة السكان عما كان يمكن بغيره . ولهذا فإن تصفية الاقطاع جديرة بأن تحيل هذه الطاقة المكبوتة أو الكامنة إلى فورة مفاجئة فى نمو السكان العام . وهذا بالفعل ما ترتب على «ثورة» يوليو ، وما فاقم مشكلة السكان من حيث الكم أكثر مما حلها ، وإن كان قد خفف من حدتها من حيث الكيف بالنسبة إلى قطاع هام من السكان ، الأمر الذى أدى بدوره إلى زيادة الاستهلاك واستيراد الغذاء .

غير أن الناحيـــــة الأخيرة تستدعى وقفة اســـتدراك . فرغم كل أخطـــارها ، فهى لا تعدو فى الحقيقة أن تكون استبدالا لنمط استهلاك واستيراد جديد وصالح بنمط استيراد واستهلاك قديم وفاسد . فالثمن الذى ندفعه اليوم فى استهلاك الحبوب والغذاء لسواد الشعب هو فى جوهره الثمن نفسه الذى كان الاقطاع القديم يسلبه من الشعب ويدفعه فى استيراد قائمة الكماليات الترفيهية الطبقية لحسابه الخاص . وهو بهذا خطوة اشتراكية ، وخطوة إلى الأمام ، على الأقل نسبيا . (١)

وأيا ما كان ، فإن لإمكانيات إعادة توزيع الدخل حدودها التى يحكمها الحرص على

(1) Hamdan, Population Nile Mid-Delta, 2,p.337.

عدم تفتيت الملكيات إلى ما دون الحد الاقتصادى للإنتاج . وأهم من ذلك ضآلة المساحة الزراعية فى البلد أصلا ، وقد قدر البعض أن إعادة توزيع الملكية كلها تماما لن تخرج فى النهاية عن إعادة توزيع الفقر أو المساواة فى الفقر . وربما كان ذلك صحيحا فى آخر أيام الاقطاع ، أما الآن ومنذ السبعينيات خاصة حيث بدأت أو عادت أيام الرأسمالية الجديدة بأشكالها المختلفة ، فإن الأمر والحكم يختلفان بالطبع .

عودة الفروق الطبقية

فبعد استفحال وتضخم الرأسمالية المالية والعقارية والطفيلية منذ الانفتاح والتضخم ، يمكن القول إن الوضع الاقتصادى – الاجتماعى قد عاد إلى نمط ما قبل يوليو إن لم يكن أسوأ بكثير ، بحيث زاد الاختلال الطبقى والهوة بين الطبقات أكثر من أى وقت مضى . ولذا تصبح إعادة توزيع الثروة القومية والدخل القومى شرطا أساسيا مسبقا له الأولوية المطلقة إذا أريد حل مشكلة السكان . إذ ليس من المقبول منطقيا ولا هو من الأمانة العلمية أن نجزم بأن مصر ككل فقيرة ماديا أو متخمة بشريا وبها مئات آلاف من المليونيرات كما يُقدر .

بمعنى آخر ، أنت لا تستطيع أن تصدر الحكم بيقين قاطع بأن مصر تعانى من إفراط السكان إلا بعد أن تستنفد كل إمكانيات الحل الاشتراكى بإعادة توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا على الجميع . فهذا من شأنه أن يخفض من الاستهلاك غير العادى وغير العادل للطبقات الغنية الطفيلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرفع مستوى معيشة الطبقات المعوزة بما يؤدى فى النهاية إلى خفض معدلات نموها سكانيا .

مع ذلك كله فلعلنا لا نخطىء التشخيص ولا الحكم ولا نناقض أنفسنا إذا قلنا بعد هذا إن الفائض السكانى قد تجاوز إمكانيات الحل الاشتراكى ، بمعنى أن الحل الاشتراكى البحت أصبح غير كاف وحده لمواجهة مشكلة السكان . وإذا كانت الماركسية تقول إن «إفراط السكان مستحيل» فإن تجربتها العملية فى كل من الاتحاد السوفييتى والصين قد عادت أخيرا إلى قبول تحديد السكان وضبط النسل . (١) وفى هذا فصل الخطاب بما يغنى

---

(1) Pierre George, Introduction á l'étude géographique de la population, Paris, 1951, p. 70-5; A. Sauvy, "Le faux probléme ce la population mondiale" population, no. 3; De Castro, op. cit., p.25; F. Le Gros Clark, Four thousand million mouths, Lond., 1946, p.260.

عن كل تعليق أو تحقيق ، وبوضوح أكثر ، لابد من الحل الاشتراكى أولا وقبل كل شىء ، ولكن لابد أن ندرك مقدما أنه لن يكفى وحده .

زيادة الدخل القومى

أيا كان الفاعل والمفعول به بين طرفى المعادلة ، فإن ذلك لا يغير فى شىء من الحقيقة الأساسية وهى أن الاقتصاد المصرى يعانى مشكلة سكانية خطيرة بمثل ما أن سكان مصر تعانى مشكلة اقتصادية خانقة . حقا أيهما السبب وأيهما النتيجة ، أيهما الأصل وأيهما الفرع ، قد يغير من استراتيجية المواجهة ، ولكنه لن يغير من استراتيجية التنمية . فكحد أدنى مطلوب فى الحالين وعلى أية حال زيادة حجم الدخل القومى ، أى تعظيم الانتاج ، إلى أقصى حد ممكن . وليس من حق أحد أن يدعو إلى حلول راديكالية أو جراحية أو غير ذلك لمشكلتنا السكانية قبل أن يرتاد ويستنفد الحل الاقتصادى تماما .

لكن الخلاف والجدل وارد بعد ذلك ومشروع فى مدى جدواه وكفايته كحل شامل شاف للمشكلة السكانية . فالبعض يرى أن الحل الأوحد ، الكامل والمطلق ، للمشكلة هو التنمية الاقتصادية (والاجتماعية معها طبعا) ، أى تنظيم المجتمع لا تنظيم الأسرة . ولكن البعض الآخر، بينما يصر على حتمية التنمية ، لا يرى فيها إلا حلا جزئيا فقط لا حلا كاملا ، وأن مشكلة السكان أكبر من الحل الاقتصادى مثلما تتجاوز الحل الاجتماعى أو السياسى أو غير ذلك من قبل ومن بعد .

بين الزراعة والصناعة

وفى مجال زيادة الانتاج والدخل القومى فلقد ترددت مصر المعاصرة بين قطبى الزراعة والصناعة فى العقود الأخيرة ، غير أن كلا الحلين فشل بدرجة أو بأخرى للأسف . فبصرف النظر عن صحة أو عدم الجدل النظرى أو المناظرة السياسية التى احتدمت فى السبعينيات حول إهمال الستينيات للزراعة لصالح الصناعة ، فإن السبعينيات من جانبها قد أهملت الاثنتين معا الزراعة والصناعة لصالح الخدمات ، أى أهملت الانتاج لحساب الاستهلاك ، والتنمية لحساب الاستيراد ، والداخل لحساب الخارج .

كذلك فإذا صح من حيث المبدأ أن المستقبل للزراعة ، وأن الصناعة بدورها هى أيضا أمل المستقبل ، فإن الواقع المؤسف أن كلا من الانتاج الزراعى والصناعى الراهن قاصر قصورا شديدا عن مقابلة المد السكانى ، وأن الزحف السكانى قد لاحق وهزم كل أغراض التنمية الاقتصادية وأهدافها زراعية كانت أو صناعية . ولنذكر فقط السد العالى ، فلعله أبرز حالة فى القضية .

فمنذ سنة ١٩٧٠ انخفض متوسط نصيب الفرد من كل من المساحة المزروعة والمحصولية عما كان عليه من قبل . أى أن نمو السكان ، كما ابتلع أضعاف دخل القناة فى استيراد الغذاء وحده، ابتلع مكاسب السد العالى هو الآخر رغم كل ملحمته التاريخية . لا ، ولن نبنى سدا عاليا كل بضعة عقود بالطبع . وهذا وحده دليل على أن التنمية الاقتصادية وحدها ليست الإجابة النهائية على زحف السكان الغامر . أى أنه حتى السد العالى والتنمية الاقتصادية لم ولن تحسم كلية مشكلة السكان ، التى هى إرث متراكم مثلما هى مشكلة ديناميكية لا تكف عن التضخم مع الوقت.

بين الخطة والمشكلة

هذا ومنذ بدأت خطط مضاعفة الدخل القومى كل ١٠ سنوات فى الستينيات ، فشلت المحاولة مرتين على الأقل ، وإن كان السبب هو ظروف الحروب الاعتراضية أساسا . ومن هنا فبعد أن كان معدل النمو السنوى لإجمالى الناتج المحلى قد وصل فى الفترة ٥٥ – ١٩٦٥ إلى ٥,٧٪ ، هبط إلى ٢٪ فقط فى أوائل السبعينيات . وفى السنوات الأخيرة فقط، بعد حرب ١٩٧٣ ، بدأ الموقف يتحسن نسبيا أو بالأصح ظاهريا .

فقد بلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى ٣٪ سنة ١٩٧٣ ، ولكنه ارتفع مرة واحدة إلى ٦٪ سنة ١٩٧٤ أى الضعف ، ثم إلى ٨,٩٪ سنة ١٩٧٥ ، ٩,٤٪ سنة ١٩٧٦ ، ٨,٣٪ سنة ١٩٧٧ . غير أن هذه الزيادات كلها تعد للأسف زيادة غير حقيقية ، محاسبية ، [illegible]مية أكثر منها إنتاجية ، ولهذا فإنها وإن فاقت معدلات نمو السكان بكثير ، فلعلها على أفضل تقدير كانت كافية بالكاد فقط لحفظ مستويات الدخل والمعيشة ومنعها من المزيد من الانحدار أو الانحطاط .

وخلال السنوات الخمس ٧٨ – ١٩٨٢ ، إذا تابعنا علاقة التوازن بين السكان والدخل

إلى اليوم ، فلقد كان المقرر تخطيطا أن يرتفع الدخل القومى من ٦٢٤٥ مليون جنيه إلى ١٠٧٩٤ مليونا ، بزيادة ٤٥٤٩ مليونا . ذلك ليرتفع دخل الفرد من ١٢٠ جنيها سنة ١٩٧٥، ١٦٠ جنيها سنة ١٩٧٧ ، إلى نحو ٢٥٠ جنيها سنة ١٩٨٢ حين يكون عدد السكان المقدر نحو ٤٢,٩ مليون (بافتراض معدل نمو قدره ٢,٣٪ سنويا) . غير أن الذى حدث فعلا أن الأرقام تجاوزت تلك الأهداف ، ولكن للأسف نتيجة التضخم وحده مرة أخرى ، بحيث لم يكد يتغير الموقف الأساسى فى العلاقة السكان – الدخل .

أما عن المستقبل ، فلقد تحددت أهداف التخطيط منذ سنة ١٩٧٧ حتى سنة ٢٠٠٠ على ثلاثة أسس ، وذلك بالأسعار السائدة وقتئذ .

فأولا ، هناك مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٦,٢٪ ، بحيث يصل إلى ٤٧٠ جنيها أو ١٠٠٠ دولار سنة ٢٠٠٠ .

ثانيا ، مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات تقتضى مضاعفة الدخل القومى ٨ مرات . وهذا يتطلب استثمارات خلال الفترة قدرها ١١٢ بليون جنيه .

ثالثا ، مضاعفة الدخل الزراعى ، نظرا لمحدودية إمكانياته ، ٣ مرات فقط ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٤,٩٪ ، على أن تكون الصناعة هى مركز الثقل فى العملية برمتها . وهناك تقدير آخر يتنبأ بأن دخل الفرد سيرتفع إلى ٦ أمثاله حاليا فى سنة ٢٠٠٠ .

الحل البترولى

ولا ريب أن تعظيم الانتاج والتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومى إلى أقصى حد هى الحل الإيجابى الأول والأخطر لمشكلة السكان ، ولكنه الأصعب أيضا ، بل هو الصعب الممتنع بعينه ، ربما جزئيا بسبب ضغط السكان ذاته . فمصر حقا تتوسع الآن فى كل شىء ، فى الأرض ، فى الزراعة ، وفى الاستصلاح ، فى الصناعة ، فى التعدين ، فى الانتاج عموما ، وذلك بمجهودات عنيفة وباهظة ، ولكن بعائدات ضئيلة محدودة . والنتيجة أن مصر تتوسع فعلا فى كل شىء ، ولكن بالقطارة إن لم يكن بالسحـاحة ، أى بجرعات شحيحة . الشىء الوحيد الذى تتوسع فيه بلا حساب بل وبسهولة فائقة هو السكان . وبالتالى تظل المشكلة قائمة .

من هنا ، ومن زاوية أخرى ، يرى البعض أن أمل مصر فى حل مشكلتها الاقتصادية ،

وبالتالى السكانية ، معقود فقط بكشف بترولى عظيم يضع مصر على مستوى عمالقة أو كبار منتجى الشرق الأوسط . فالبترول وحده هو الذى ثور أوضاع المنطقة الاقتصادية وخلق عالما جديدا ضاعف بالمقارنة ، بالقوة بل وبالفعل ، من أزمة مصر المادية . ومما لا ريب فيه أن الكلمة الأخيرة فى بترول مصر لم تقل بعد ، وليس هناك ما يمنع - والبترول ثروة ثورية طالما تحدت كل التوقعات والحسابات - أن تشهد مصر ثورة بترولية حقيقية . وإذا حدث هذا فلسوف يعيد تقييم كل الموقف السكانى فى مصر ويخفف إلى حد بعيد جدا من حجم ووطأة المشكلة ويحد من حجمها (١) .

مع ذلك يتحفظ البعض فى مدى وأبعاد الحل البترولى المفترض . فحتى لو فرضنا نظريا ، أن دخلا كدخل بترول أكبر المنتجين العرب ، السعودية ، وزع على عدد المصريين ، فإن متوسط الدخل الفردى سيظل محدودا نسبيا نظرا لضخامة هذا العدد (٦ - ٧ أمثال السعودية على التقريب) . معنى هذا أنه لو تفجر البترول فى مصر بنفس حجم السعودية مثلا ، فلن يحل إلا جزءا فقط من مشكلتها السكانية ، وسيظل من الضرورى خفض عدد السكان ، حتى البترول الخرافى لم يعد بالحل الكافى (٢) !

الهجرة بين الماضى والحاضر

ويمكن أن نعرض للهجرة كحل من حلول مشكلة السكان بنفس المنطق والاقتضاب . فاقتراحات تهجير المصريين ليست جديدة ، وهى غالبا ما تراوحت بين السودان والعراق وسوريا ، وثلاثتها كانت تعانى - على عكس مصر - من مشكلة تفريط السكان ، وأحيانا بين الحبشة والعالم الجديد فى أمريكا اللاتينية . كذلك تراوحت تقديرات الفائض الذى يهجر حول ٤ - ٥ ملايين أى بنسبة ٢٠ - ٢٥٪ من مجموع السكان وقتئذ عند كليلاند ، وحول مليونين أى نصف ذلك عند دورين ووريز . (٣)

---

(١) راجع قبله ، الجزء الثالث ، ص ٩٥٣ - ٩٦٦ .

(٢) حمدان ، بترول العرب ، ص ٢٤٣ - ٥٢٠ .

(3) P.51.

تلك صورة تاريخية الآن بالطبع ، بعد أن وقع انقلاب الخروج المصرى المعاصر منذ السبعينيات، على أن هذا الانقلاب ، وإن أثبت بقوة خطأ النظرية أو النظرة التقليدية عن رغبة المصريين عن الهجرة أو عدم قدرتهم عليها ، لا يعد من الهجرة الحقيقية إلا بنسبة العشر على الأكثر . فمن بين نحو ٣,٥ مليون مصرى مغترب حاليا ، يقدر عدد المهاجرين الحقيقيين بنحو ربع المليون على الأكثر ، والباقى هجرة عمل مؤقتة . كذلك فعلى عكس التوقعات أو التوصيات القديمة، فإن هذه الهجرة اتجهت لا إلى الدول العربية أو الافريقية المذكورة ولكن إلى العالم الجديد أساسا، وهناك أيضـــا لم تتجه إلى أمريكا اللاتينية ولكن إلى أمريكا الشمالية أساسا ومن بعدها أستراليا توا .

عن المستقبل

المهم أنها ، بهذا الحجم وذلك الوضع ، من الصعب أن يقال بعد إنها قد تحققت كحل أو حتى كظاهرة سكانية مؤثرة ، وأن كانت بلا شك قد ساهمت بعوائدها فى حل مشكلة السكان أو تخفيفها محليا إلى حد بعيد بكل تأكيد . وهكذا تبقى الهجرة حلا احتياطيا مستقبليا فقط . وفى هذا الاطار ، فمن المرجح أن مشاكل وأخطار الهجرة الخارجة المألوفة لا محل للخوف منها هنا . فبالحجم المناسب ، لن تؤثر فى حجم الانتاج القومى – فهذا محور سلامة اقتراح الهجرة أصلا . ثم إنها لن تؤدى إلى الاقفار الاقليمى أو الاقفار بالقرى كما عرفت إيطاليا مثلا ، ولن ترج الاقتصاد القومى بالعرض الفجائى لعقارات المهجرين ، ببساطة بسبب الفقر السائد بينهم . كذلك فإن مشاكل التأقلم ليست جدية (١) .

ومن ناحية أخرى ، فإن توزيع بضعة ملايين من المصريين على البلاد العربية التى تعانى من تفريط السكان هو أمر لا يفيد الانتاج فى هذه البلاد فقط . بل ويمثل أداة سياسية وحدوية بالغة الأهمية والخطورة إن لم يكن الضرورة ، فهى تدعم الوحدة المنشودة وتجانس العروبة ، كما تحد من ضخامة مصر فى الاتحاد المرموق وتقرب من أحجام الجميع بدرجة ما ، مما يبدد مخاوف البعض – حقيقة أو موهومة – من «سيطرة» مصر على الاتحاد كما يقولون .

(1) J. Isaacs, Economics of Migration, Lond.,1947, p.104-145.

ومع ذلك كله فأغلب الظن – بل الظن كله – أن الهجـــرة حل أكاديمى خيالى بحـــت فى الظـــروف الحاضرة وفى المستقبل المرئى . فعدا ما تتطلبه من تنظيم وتمويل حكومى ضخم جدا ، وعدا ما يقال عن رغبة المصريين عن الهجرة ، وعدا حدود إمكانيات التشبع السكانى فى المهاجر المقترحة ونمو أبنائها الـــذاتى ، وعدا التمويل الأضخم اللازم لإعداد المهاجر ، فإن المناخ السياسى والوعى السياسى لم ينضجا بعد فيما يبدو لتقبل مثل هذا الحل ، والأمر يحتاج إلى استراتيچية فكرية جديدة تماما . وسيكون على مصر الواقعية أن تفكر فى حلول محلية بحتة – على الأقل فى المدى القريب .

مثلا ، أوضح السودان بجلاء أنه يرحب بكل علاقات الأشقاء من مصر – إلا هجرة المصريين والفلاح المصرى إليه . ومن الناحية الأخرى ، فقد تقدم العراق بمشروع تهجيرى رائد وطموح يقضى بنقل وتوطين الفلاح المصرى إلى أراضيه البور الشاسعة واستقراره واستيطانه الدائم هناك على قدم المساواة مع الفلاح العراقى . وحجم المشروع المستهدف هو مليون نسمة على مدى ٢٠ سنة ، تبدأ بنحو ٢٠ ألفا فى السنوات القليلة القادمة ، بينما بدأت النواة الأولى ببضعة آلاف فى قرية الخالصة قرب بغداد . والأمل أن يتحقق هذا المشروع بنجاح ، حتى يعطى مثلا عمليا يغير نظرتنا التقليدية إلى الهجرة كحل لمشكلة السكان .

مهما فعلنا إذن ، فإن سائر الحلول ، على ضرورتها الفائقة وفعاليتها الذاتية ، تظل تكميلية أساسا ، ولا نقول ثانوية ، إذ أن قصاراها المحافظة على مستوى المعيشة الحالى دون تدهور أكثر. أما رفع هذا المســتوى فلابد له من تحديد حجم الســكان . وعلى هذا فلا بديل عن ضبط النسل . وهنا نلاحظ مفارقة مثيرة . فلكى تحافظ فقط على مستوى المعيشة الراهن ، أى إن أردت الهدف السلبى ، فإن الحل هو الحل الإيجابى بتعظيم الانتاج وعدالة التوزيع . أما إذا كان المطلوب هو الهدف الإيجابى ، أى رفع مستوى المعيشة ، فإن الحل الوحيد هو الحل السلبى بالهجرة إن أمكن ولكن بضبط النسل أساسا. حقا ، إن ضبط النسل ، فى أكثر من معنى ، هو أعلى مراحل ضبط النفس .

ضبط النسل

وليس ضبط النسل هو «انتحـــــار الجنس race-suicide » بالضبـــط ولا بالتقـــريب

ولا بالقسر - ولنضعها هكذا من البداية بكل سفور الصراحة الصادمة ولكن الصادقة ، حتى نقطع الطريق على المرجفين أو المؤولين أو المولولين . فليس المقصود بضبط النسل منع أو تحديد النسل حتما ، ولا هو يعنى بالضرورة إنقاص تعداد السكان الحالى مثلا . كل ما هناك إبطاء سرعة النمو الراهن فحسب لتقليص حجم الزيادة والمشكلة لا حجم السكان نفسه .

ذلك أن هناك فائضا محققا لا سبيل إلى إزالته فورا بالطبع ، ولا بديل سوى تصفيته بالتدريج. ولهذا فليس على مصر أن تخشى آثار ضبط النسل الجانبية أو السلبية ، ولن تعرف مصر يوما خطر تناقص السكان depopulation على غرار المثل الفرنسى فى الماضى ، فإن أشد المختصين تفاؤلا لا يرى أن حصيلة ضبط النسل فى يوم ما ستنقص بالسكان عما وصلوا إليه الآن من حجم، وقصارى أملهم أن تتناقص الزيادة المضافة لا أكثر .

ولضبط النسل ، بعد هذا ، أعداء رومانتيكيون تقليديون ، يجمعون - للغرابة والمفارقة - بين أشد العناصر تطرفا فى الدين كالكاثوليك وبين أشد العناصر بعدا عنه وهم الماركسيون . وإذا كانت الماركسية قد عادت فتخلت عن عدائها الإيديولوچى الضارى لضبط النسل وتبنته فعلا على المستوى العملى البراجماتى ، فإن من المثير أيضا أن بعض من يعارضونه يرفضونه كضبط بيولوچى بالوسائل الصناعية المانعة ، ولكن يقبلون به كضبط اجتماعى بالتطورات الحضارية الطبيعية ، رغم أن المبدأ واحد والنتيجة واحدة .

بين مد وجزر

وفى مصر لم نعدم دعاة متحمسين لتكاثر السكان ، بل عرفت مصر - على تصغير ومتأخرا - مشادات كالمشادات الديموغرافية التى عرفتها أوروبا منذ مالثوس . فالجدل المالثوسى تكرر فى مصر فى الثمانينيات الماضية بين روسى بك داعية التكاثر المتفائل على مذهب جودوين ، وبين كولوتشى باشا Colocci «مالثوس مصر» كما سمى . وفيما قبل الحرب الأخيرة كان كليلاند - أول داعية للمالثوسية الحديثة - هو برادلاو مصر ، وكما حوكم برادلاو حورب كليلاند . ولكن المالثوسية الحديثة وجدت مدرسة كاملة من الأنصار بين العلماء والمثقفين المصريين .

غير أن نكسة المالثوسية البادية خلال «القرن العجيب» – القرن التاسع عشر – انعكست على مصر ببعض دعوات حادة أو محتدة إلى نمو السكان وتكثيرهم . فرأينا من يدعو مصر قبل الحرب الثانية إلى النمو حتى ٣٠ مليونا ، بل وحتى ٥٠ مليونا (١) .

والأسوأ أن مثل هذه الدعوات غير المسئولة التى تعد رجعة ساذجة إلى كامرالية القرن الثامن عشر التى كانت ترى ثروة الأمم فى السكان ، هذه الدعوات التى حسبناها انقرضت وبادت مع خطورة الموقف وجديته ، عادت فرفعت رأسها وصوتها عاليا فى السنوات الأخيرة بصورة محيرة مثلما هى مقلقة .

بل الواقع أن المالثوسية المحدثة أو دعوة ضبط النسل بعد أن كانت قد كسبت الرأى العام المستنير والمثقف تماما ، تعرضت فى السنوات الأخيرة لنكسة بادية وفقدت المصداقية حتى بين بعض المثقفين ، وأصبح هناك من يدعو علنا وبحدة إلى تكاثر السكان بشدة ويحذر بصراحة من ضبط النسل . ففى مقال يقرأ من عنوانه مثلا أن «مائة مليون لا تكفى . إحذروا الدعوة إلى خفض السكان» (كذا) (٢) . وهذا عنوان آخر مماثل يغنى عن التعليق أو الإسهاب : «زيادة السكان لمصر نعمة لا نقمة وخير لا شر» . (٣)

والحقيقة أن مصر تشهد اليوم «ردة» رجعية عن المالثوسية الحديثة تواكب الردة الرأسمالية عن الاشتراكية ولا تنفصل عنها فلسفيا ومنطقيا ، سياسيا وإيديولوچيا . بل لعلنا أن نقول إن دعوة ضبط النسل أو تنظيم الأسرة أو تحديد السكان قد باتت – كتلك القوانين الشـــهيرة والمعاصرة – «سيئة السمعة» ، مشبوهة ، مشكوكا فى دواعيها ودعاتها .

ربما لأن مسألة السكان أصبحت عندنا «تخصص من لا تخصص له» ، والصيحة الببغاوية الأخيرة عند من تصدرها اليوم من الديماجوجيين وأنصاف المتعلمين والدعاة الأدعياء . ربما كذلك لأنها اختلطت بالتوجيهات والتوجهات السياسية الخارجية ، بكل ميولها وانحرافاتها ومخططاتها ، ولا نقول مؤامراتها ، العنصرية البادية والمريبة . مثال

---

(١) كليلاند ، ١٩٣٦ ، ١٠٩ ؛ فيليب شدياق ، ص ١٨٠ ؛ عبد الواحد الوكيل ، ص ٢٢٣ ، مجلة الجمعية الطبية المصرية ، ١٩٣٧ .

(٢) أبو الخير نجيب ، جريدة الشعب ، ٢٥ – ٥ – ١٩٨٢ ، ص ١٥ .

(٣) محمد صادق صبور ، الأهرام ، ٣ – ٦ – ١٩٨٠ ، ص ٧ .

ذلك الحملة الصليبية الأمريكية الحالية لتحديد النسل ، تلك الحملة المليونية المجيشة ذات البروز الاعلامى الفاقع إلى حد شكك المتعاطفين ونفر المحايدين وحيد المؤيدين وضاعف المعارضين الساخطين منهم والساخرين (فقط «انظر حولك» !) .

فى الميزان

فى الوقت نفسه لابد لنا ، موضوعيا ، أن نعترف بأن ضبط النسل - كإطلاق النسل ذاته - سلاح ذو حدين ، يمكن عند حد معين وفى الوقت غير المناسب والمكان غير المناسب أن يكون ضارا ، تماما مثلما يعد ضروريا ومفيدا فى الزمان والمكان المناسبين وبالقدر الملائم . ولكن فى الحالين فليس من حق من يزعم لدوافع سياسة أن مستوى المعيشة فى مصر ارتفع وتحسن أخيرا أن يدعو إلى ضبط النسل ، فهذا تناقض مريب .

ومن هذه الزاوية فصحيح أن كل طفل يولد بفم واحد ولكن بذراعين اثنتين وصحيح أن على كل جيل أن يحل مشكلته ويترك المستقبل آملا أن تحله الأجيال القادمة بعلمها الأكثر تطورا (١) . ولكن من الصحيح أيضا أن كل فم يولد «يعمل» طويلا قبل أن تعمل ذراعاه . وإذا كانت الذراعان ستعملان ٣٠ سنة على الأقل مقابل ١٥ سنة فقط يعمل فيها الفم ، فينبغى أن نسجل بالمقابل أن جيلنا ورث مشكلة الأجيال السابقة ، ونحن بالتأكيد نسىء إلى الأجيال القادمة إذا تركنا لهم المشكلة مضاعفة .

صحيح كذلك أن هناك «ضوابط النسل الاجتماعية social contraceptives » التى تتمثل فى التعليم ورفع مستوى المعيشة والتطور الحضارى والاجتماعى وغيرها من العوامل غير المباشرة ، أو كما قال كليلاند «علم أنت الفتاة المصرية ، وسيرعى معدل المواليد نفسه بنفسه» (٢) . وفى هذه العلاقة ، فلقد كشفت الأبحاث الحديثة عن علاقة طردية بين معدل وفيات الأطفال الرضع وبين معدل المواليد العام ، بمعنى أنه إذا انخفض الأول نتيجة تحسن الظروف البيئية والمعيشية انخفض الثانى تلقائيا . ومهما يكن ، فهناك بالفعل دلائل على تباطؤ وانخفاض نسبى فى الخصوبة الحقيقية للمرأة المصرية .

---

(1) Kenneth Smith, "Some observations on modern Malthusianism", Pop. studies, July1952, p 100-5.

(٢) ١٩٣٦ ، ص ١٩ .

كل هذا صحيح ، ولكن هذه ضوابط بطيئة الحـــركة والمفعول ، والمشكلة تسبقها دائما ، بل إن هذه الحلول أصبحت هى نفسها شبه معطلة أو مشلولة بسبب فداحة المشكلة فى ذاتها . وقد رأينا مثلا كيف أن التمدن لم يخفض معدل مواليد المهاجرين من الريف . ولهذا فإن المشكلة حلقة مفرغة . فالفقر نتيجة لتكاثر السكان ، ولكنه سبب أيضا . فانعدام أسباب الحياة الجيدة يؤدى إلى التعويض بالحياة الجديدة ، وفى بيئـــة القرية الراكدة المظلمة يصبح التناسل كما رأينا هو المصب الأساس للطاقة الحيوية (تذكر ســخرية وليم فوجت!) . ولا مفر إذن من «ضوابط النسل البيولوچيــــة biological contraceptives » ، لأنها وحدها السلاح الحاسم السريع .

ومن الغريب أن ضغط السكان نفسه قد بدأ يفرض ضبط النسل علينا بطرق غير مباشرة وأحيانا مؤلمة . على أن ذلك إنما هو منطق الطبيعة - التى لا تخدع - فى التصحيح بالعقاب ، بحيث تفرض علينا اليوم بالقهر ما كان ينبغى أن نفعله أمس بالعقل . ولهذا فإن علينا الآن أن نسارع بأن نفعل بالعقل اليوم ما سوف تفعله الطبيعة بنا غدا بالمزيد من العقاب .

خذ مثلا موجة الغلاء الرهيب الصاعدة أبدا ومعها أزمة الاسكان الخانقة . فرغم أنهما أصلا أو جزءا بعض نتائج ضغط السكان ، فلقد أصبحتا بطريقة ديالكتيكية إحدى وسائل ضبط النسل. فكثير من الشباب اليوم يعجزون عن أن يبدأوا أسرة ، وسن الزواج تتأخر باستمرار ، ومن يتزوج يحدد حجم أسرته من فرط غلاء المعيشة وضيق المكان ... إلخ . لقد أصبحت مشكلة الاسكان - ويا للسخرية - «حلا» لمشكلة السكان !

وبتعبير العلم الديموغرافى ، فإن الموانع المالثوسية checks قد بدأت تعمل فى مصر من جديد عن طريق الأسعار فالغلاء فالفقر فالجوع فتأخير سن الزواج فازدياد العزوبية إلخ . والتناقض الطريف أو المخيف هنا أنه إذا كانت مشكلة مشكلتنا السكانية الجديدة أن الموانع المالثوسية الموجبة كالحروب والأوبئة والمجاعات قد انتهت وامتنعت نهائيا ، حيث لا مكان لها قط بطبيعة الحال فى القرن العشرين ، فإن هذه الموانع نفسها بدأت فيما يبدو تعود متخفية متنكرة فى صورة جديدة مخففة هى الغلاء الفاحش والجوع المزمن والعزوبية المفروضة ... إلخ . صورة غامضة ، ومستقبل أشد غموضا .

الأغرب والأطـــرف أن هذا التناقض شبه المالثوسى يواجهه أنصار النسل وتكثير

السكان populationists بتناقض مضاد أشد إثارة ولكنه لا يقل غموضا . فهم يردون عند هذا الحد بأن الانفجار السكانى نتيجة لا سبب للتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وأن علاجه ينبغى من ثم أن يتجه إلى التخلف لا إلى السكان ، أى أن الحل يكمن فى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لا فى ضبط النسل . ويتصل بهذه التنمية ، فى رأيهم ، تطور جوهرى حاكم حاسم ، هو أن العالم المعاصر قد وصل إلى مرحلة من الانفجار المعرفى العلمى والتكنولوچى لا تفوق كل التاريخ البشرى بأسره فحسب ولكن أيضا معدل الانفجار السكانى نفسه أيا كان حجمه أو بلغ مداه فى المستقبل . إنه لا مجال للتشاؤم - يخلص التكاثريون (ولا نقول عبدة النسل) - ولا محل لضبط النسل .

فى مقعد ضنك بين مقعدين

فى وجه هذه الدعوى أو الدعوة ، لا شك أن المرء المحايد الموضوعى يحتاج إلى قدر كبير من التفاؤل وقدرة أكبر على خداع النفس لكى يستطيع أن يقفز فوق الواقع الراهن بكل معاناته المريرة وأزماته الرهيبة فى الحياة اليومية وغير اليومية . وإلا لكنا نعيش حقا فى جنة البلهاء سكانيا واقتصاديا مثلما نعيش سياسيا ودوليا . بل إن الدعوة إلى إطلاق التكاثر (ولا نقول مرة أخرى عبادة النسل) على عواهنه وعلى علاته فى مثل وضعنا الراهن لتوشك أن تبدو دعوة مازوكية، نوعا من الشذوذ الفكرى يكد يصل إلى حد التلذذ بتعذيب الذات (أو لعلها سادية تسعد بتعذيب الآخرين ؟) .

ذلك أننا قد استنفدنا معظم طاقات التنمية بالفعل ، فلم تزد السكان إلا فقرا وإملاقا . وكل طفل يولد اليوم يخفض من مستوى المعيشة أكثر وأكثر . أما الانفجار المعرفى العلمى - التكنولوچى فإن من شأنه أن يقلل الحاجة إلى الأيدى العاملة أى السكان لا أن يزيدها، فضلا عن أنه يراهن على مستقبل مجهول ما يزال ، ذلك مع التسليم المطلق بإعجاز العلم الكامن . وحسبنا أن أصحاب الثورة التكنولوچية وسادتها فى العالم اليوم هم أنفسهم أكبر دعاة وممارسى ضبط النسل .

بهذا كله ترتد الكرة إلى أنصار النسل . فإذا كان دعاة الضبط - من أمثالنا - يزعمون أنهم يقدمون النظرية الصحيحة أو الوحيدة لحل مشكلة السكان ، فإن عبء إثبات العكس إنما يقع على أنصار النسل ، وهذا هو التحدى الذى ينبغى أن يواجهوه

بلا التفاف . وبهذا تعود القضية إلى حيث بدأت : إما ضبط النسل أو زيادة الفقر ، إما الضبط أو الجوع ، ولا نقول الضبط أو الموت . بصيغة أخرى ، على مصر أن تختار الآن بين الغريزة الجنسية أو غريزة البحث عن الطعام . فما لم تحكم ضبط نسلها وتحجم سكانها ، فإن مصيرها الوحيد الحتمى أو المتاح هو النموذج الهندى أو الصينى ، أى طريقة الحياة الآسيوية حضاريا ومعيشيا وبشريا .

فإذا كانت مصر الستينيات والسبعينيات قد وقعت بين مقعدى مثل «قطعة من أوروبا» و «قطعة من أمريكا» ، فإنها بفعل مشكلة السكان العاتية الغاشمة قد تجد نفسها وقد سقطت دونهما بين كرسيى «قطعة من الهند» و «قطعة من الصين» ، وبدلا من التردد بين الأوربة أو الأمركة ، نسقط فى حمأة التهنيد أو الصينة . ذلك كله ودون أن نذكر كرسيى «بروليتارية العرب» و «رهينة إسرائيل» . (١)

الضبط والحرب

وعلى ذكر العدو ، فلابد أولا أن نلاحظ ، لمجرد السجل ، كيف يحفل موقفنا السكانى بالتناقضات والتناقضات المضادة التى تؤكد أننا لا سياسة سكانية لنا أكثر مما لنا سياسة خارجية . فابتداء ، ومن ناحية أولى ، فليس من حق دعاة السلام المدعى مع العدو أن يدعوا إلى ضبط النسل . فإن من كان على استعداد لأن يذهب إلى آخر الأرض وآخر المدى لكى يوفر حياة جندى مصرى واحد فى القتال كما يدعى ، ليس من حقه أدبيا ومنطقيا ألا يرحب بأكبر عدد ممكن من القادمين الجدد إلى الحياة . إن دعوة السلام المزعوم ودعوة ضبط النسل نقيضان لا يجتمعان ، ولكن كثيرا من دعاتنا الأدعياء يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يفهمون .

أما الذين لا يؤمنون بضبط النسل دون تناقض سياسى مع أنفسهم ، فليس لهم أن يخافوا منه على قوة مصر العسكرية ، إذ لا علاقة حقيقية بين «الأنسب العسكرى» «وأنسب السكان» ، ولا عادت الحرب الحديثة بالعدد - العدو الاسرائيلى نفسه أقرب (وأقوى !) دليل .

(١) راجع قبله ، الجزء الثالث ، ص ٨٩ - ٩٧ .

بل إن من المحتمل أو المؤكد – وهذا قمة المفارقة الساخرة أو المأساوية – أن إفراط السكان فى مصر هو أحد الأسباب الجذرية أو الكامنة التى ، عن طريق أزمتها الاقتصادية الطاحنة ، «ركعتها» لهذا العدو بالدقة ، فضيعت مصر كلها وفلسطين من بعدها أو قبلها والعرب جميعا إلى الأبد أو على الأقل إلى أجل غير مسمى .

ذلك أن أحدا لا يمكن أن يشك أو يشكك فى أن مشكلتنا السكانية المجسمة ، عن طريق أزمتنا الاقتصادية الجسيمة ، كانت من دوافع أو مبررات السقوط والركوع .. تذكر فقط الشعارات العديدة والبراقة والمضللة ، الكاذبة والمكذوبة ، عن أن «السلام يساوى الرخاء» ... الخ . أنها ، تلك المشكلة ، أحد الأسباب التى أذلتنا للجميع للصديق والعدو ، للشرق والغرب ، أذلت عنق مصر لعرب البترول ويهود إسرائيل كما للروس والأمريكان .

والحقيقة أن مصر إنما سقطت لإسرائيل بين ضغوط السكان والاقتصاد والاجتماع والسياسة فى الداخل وضغوط الغرب والشرق والعرب فى الخارج . ومصر لن تحل مشكلتها السياسية الخارجية المأساوية مع العدو الإسرائيلى – الأمريكى إلا بعد أن تحل مشكلتها الحياتية الحيوية فى الداخل وهى السكان – الاقتصاد . لن نحرر أنفسنا ، يعنى، من إسرائيل ، إلا بعد أن نحـرر أنفسنا من النســل . وإلى أن يتحقق هذا يمكن القول بلا تطــرف إن كل طفل يولد الآن فى مصـــر يخفض من وزنها ومكانتها الســياسية ، لا العكس ، وأنه كلما زاد حجم مصر السكانى فى عصر البترول الحالى كلما نقص وزن مصر السياسى ، لا العكس .

وهذا ما يقودنا خطوة أبعد على طريق تحديد البعد السياسى والاستراتيچى لضبط النسل . فصحيح أن الدعوة إلى تقليص حجم مصر السكانى تأتى فى وقت تزداد فيه سكان كثير من الدول المحيطة نموا وحجما ، خاصة فى بعض الدول العربية والافريقية – دول حوض النيل مثلا بدأت أخيرا تفوق فى مجموع سكانها سكان مصر – ورغم أن لهذا الجانب تعقيداته وانعكاساته السياسية ، فإنه بعيد تماما عن أن يخل بتوازن القوى التقليدى ، كما أن القوة السياسية أو العزة – الآن أكثر من أى وقت مضى – ليســت بالكاثر ، اليوم إنما العـــزة بالكامل ، يعنى بالكيف لا بالكم .

الضبط بين الدين والتخطيط

ماذا يبقى إذن ليقف فى وجه ضبط النسل ؟ لئن كان الضبط يصطدم بالتقاليد والأمية، إلا أن الشائع هو أن الدين مشكلته . وهنا وجه الخطأ والغرابة معا . فثابت أن الاسلام لا يمنع ضبط النسل إذا لزم ، بل قد يحث عليه حينذاك . ولسنا بحاجة هنا أن نكرر كل ما أفتت ورخصت به الهيئات الدينية الاسلامية المختلفة مرارا . ولعله ليس من الصدفة أن واحدة من أولى الدعوات إلى ضبط النسل فى الاسلام – كلمة عمرو المعروفة «إياكم وكثرة العيال ...إلخ» – إنما قيلت فى مصر بالذات ! كذلك قد لا يعرف البعض أن أوربا لم تعرف أدوات منع الحمل الأولية – الجراب sheath and pessary – إلا من العرب وعن طريق العرب ! (١)

والواقع أن مصر ، حتى قبل العرب والاسلام ، عرفت السياسات السكانية وضبط النسل وكان لها سياسة سكانية فى صميم الفرعونية . فكما يستخلص كورهر ، كان لقدماء المصريين فيما يبدو حس ما بفكرة أنسب السكان كميا ، بمقتضاه كانوا يرسمون ويعيدون رسم سياستهم السكانية . (٢)

ومصر المعاصـــرة ، مصر القرن العشرين الميلادى ، لا تملك يقينـــا أن تتخلف عن مصــر الفرعونية فى القرن العشرين قبل الميلاد . فمن المؤسف حقا أننا لا نملك حتى الآن سياسة سكانية محددة المعالم . الأبعاد . بل أليس غريبا أن يدعو أحد إلى سياسة «دعه يمر» فى السكان فى الوقت الذى يأخذ المجتمع والدولة بالتخطيط الاشتراكى فى كل مجالات الحياة كما يقال ؟ (٣)

إن المجتمع كله فى المركب البيئى وحدة واحدة من وجهة التوازن الإيكولوچى ، وكل تغيير فى أى عنصر مهما تضاءل تستتبعه حتما تغيرات فى المركب كله ، وكل مولود جديد هو «تغيير» فى المركب يمكن أن يؤثر عليه وعلى توازنه . وليس من الاشتراكية فى شيء

---

(1) Lewis Mumford, Technics and civilization, Lond., 1946, p.260.

(2) Richard Korherr, "Die Bevolkerungspolitik der alten Kulturvolkers. Congrés intern. Population, Paris, 1937, Livre II, p.5-6.

(٣) راجع قبله ، جـ ٣ ، ص ١١٧ – ١١٩ .

أن يترك معدل المواليد ظاهرة فردية بحتة ، وأن يترك لأى فرد حرية تهديد كيان المجتمع كله . وإيكولوچية مجتمع السكان كله أشبه بإيكولوچية ماء النهر نفسه : كل مضخة كابسة هنا هى بمثابة مضخة ماصة هناك ، وكل زيادة فى عدد السكان هى بمثابة نقص وانكماش فى مساحة البيئة . وليس سليما ولا منطقيا أن نمارس ضبط النيل ولا نمارس ضبط النسل ، فما هذا إلا الوجه الآخر لذاك فى الحقيقة والمكافىء الموضوعى له .

ثم ماذا ؟ حسنا ، تخطيط أو لا تخطيط ، أليست مصر اليوم تسير على نفس المنحنى التطورى العام الذى سارت عليه أوروبا فى القرن الماضى ، التصنيع ، التحضر ، التنمية ، التكنولوچيا ، التطلعات ... إلخ - فقط بفارق زمنى معلوم ؟ بل إن ضغط السكان نفسه ووحده ، وأزمة مصر الاقتصادية الرهيبة بجانبه أو كجانبه الآخر ، ألا ترغم مصر تدريجيا ولكن بوضوح على «التأورب» من حيث نمط الحياة والمعيشة بدلا من النمط الريفى «البلدى» التقليدى ؟ وفى قلب هذا المركب الحضارى الجديد ، ألا يستقر ضبط النسل وتنظيم الأسرة ، بيولوچيا كان أو اجتماعيا ؟ فإذا كان ذلك كذلك ، أليس الأجدى والأحجى أن نستبق التطور العشوائى بالتخطيط العلمى ؟

واقع الأمر ، وهو صفوة القول وخاتمة المقال ، أن ضبط النسل ، ولا سواه ، هو مفتاح تخطيطنا القومى ، بمثل ما أن ضبط العاصمة كما سنرى هو مفتاح تخطيطنا الاقليمى . فمناط القوة ومحك الحضارة اليوم إنما هو الكيف لا الكم ، مستوى المعيشة لا حجم السكان . ولن يخلص لمصر وجهها الحقيقى ولن تنطلق لتحقيق شخصيتها الكامنة إلا إذا تحررت من عبء الافراط السكانى الذى يشل حركتها ويثقل خطاها . لتكن كلمة ضبط النسل إذن هى كلمة المستقبل ، والحياة الجيدة قبل الجديدة هى شعارنا الاجتماعى ، وليكن التخطيط السكانى ، مع تخطيط الأرض ، هو عندنا أول وأهم فصول التخطيط القومى .

الفصل التاسع والثلاثون

مركزية رغم الامتداد :
قاهرة مصر

المركزية الجغرافية

لعل من أبرز ملامح الشخصية المصرية ، المركزية الصارخة طبيعيا وإداريا وحضاريا وهى صفة متوطنة لأنها قديمة قدم الأهرام ، مزمنة حتى اليوم (١) . وترقد الطبيعة بوضوح خلف هذه الظاهرة . فنحن ابتداء إزاء مركزية مورفولوچية ، أى تركيبية ، أى جغرافية ، صريحة . فتبلور الوادى الضئيل داخل شرنقة الصحراء الشاسعة ، وتجسمه حول النيل ، يجعله جسما ملموما ونسيجا ضاما . وصحيح أن فى الدلتا انفراجا ، وتشععا ، وتشعبا ، وفى الصعيد امتدادا خطيا لا يستهان به . فالصعيد وحده يترامى بتعرجاته نحو ١٠٠٠ كم ، بينما تغطى مصر من الشمال إلى الجنوب ١٠ درجات عرضية ، أى نحو طول الجزر البريطانية . ولكن دون أن تتعدى شريحة من مساحتها . فمساحة مصر الكلية ٣٨٦,٠٠٠ ميل مربع ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الجزر البريطانية جميعا (١٢٠,٠٠٠) ، ولكن مساحة مصر المعمورة فى الوادى ١٣,٠٠٠ ميل فقط ، أى أكثر قليلا من ربع مساحة إنجلترا وحدها (٥١,٠٠٠) (٢) .

ولقد سبق أن عبرنا عن هذا بأن مصر مسافة لا مساحة ، كما وجدنا أن هذا الامتداد المديد لم يكن مشكلة سياسية بقدر ما سنجده مشكلة إدارية . وليس هذا النمط المفرط فى

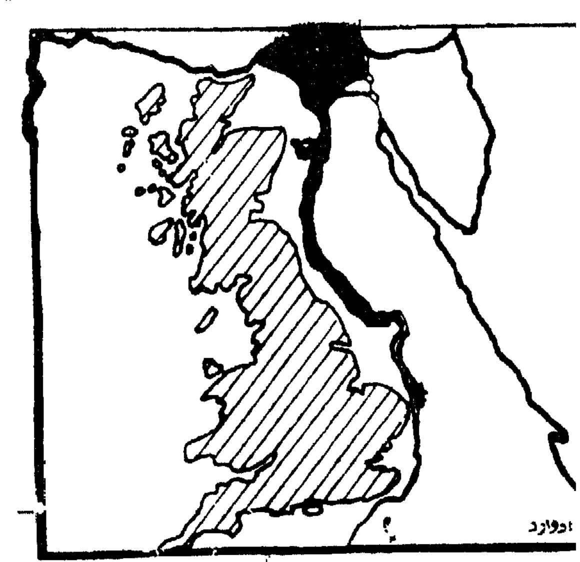
(1) Stamp, Africa, p.208.

(2) Stamp, Intermediate geog., Europe and Mediterranean, p.292.

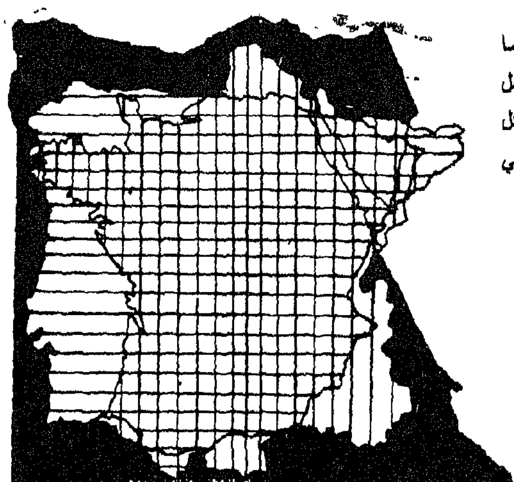
الاستطالة مع الضيق بالنمط الاقتصادى من حيث المواصلات أو الانتاج أو الادارة بل إنه – ابتداء – قضى على الأطراف المتطوحة فى أقصى الجنوب بالاهمال والتخلف . ومع ذلك فإن التجانس الداخلى العام مع التباين الصارم مع الصحراء المحيطة يعود فيؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة فى الصحراء .

الدلتا : توسط بلا عقدية

وإذا نحن تناولنا الدلتا على حدة ، فلن نجد لها بسهولة قلبا أو بؤرة حاسمة . فلئن كان بها حزمة خطوط طبيعية ضابطة على المحور الشمالى الجنوبى تقريبا ، ونعنى بذلك فروع الدلتا وترعها ، فإنها تعدم أى محاور طبيعية عرضية بين الشرق والغرب تتعامد عليها وتخلق فيما بينها عقدية طبيعية فعالة nodality . بل إن من الحقائق المعروفة تاريخيا وحتى يومنا هذا صعوبة الحركة والمواصلات عبر الدلتا بالعرض ، وكثيرا ما تدور أو تستدير الطرق حولها بعيدا عن قلبها إما نحو الساحل شمالا أو نحو رأسها جنوبا ، وذلك منذ أيام النقل بالدواب حتى عصر السكة الحديدية والسيارة . فليس هناك طريق حديدى أو برى مباشر بين الاسكندرية وبور سعيد مثلا ، أو بين دمنهور والاسماعيلية ، إلا أن تكون سلسلة من الوصلات الجزئية المتعرجة المعقدة على امتداد شبكة خطوط الدلتا كلها . واليوم فقط نشهد إنشاء أول خط حديدى مباشر بين المنصورة وبور سعيد عبر بحيرة المنزلة وعن غير طريق لفة الاسماعيلية . وهكذا وهكذا .



شكل ٣ – مصر وبريطانيا : مقارنة أخري في المساحة والامتداد : تقارب شديد في الامتداد واختلاف أشد في مساحة المعمور ، واختلاف مطلق في المساحة الكلية .



شكل ٤ – مصر ، فرنسا وأيبريا : مقارنة في الشكل والمساحة : تشابه في الشكل شبه المربع ، وتقـــارب في المساحة الكلية .

صفر ٥٠٠ كم

صفر ١٠٠٠ كم

شكل ٥ – مصر ، ايطاليا ، شيلي ، والنرويج : مقارنة بين الدول الخطية . ايطاليا في طول مصر تقريبا، ولكنها تفوق المعمور المصري مساحة إلا أن مساحة مصر الكلية أضعافهـــا . وشيلي ٣ أمثال مصر طولا ، ولكن المعمور فيها وهـو الثلث الأوسط يعادل طول مصر غير أنه يفوق المعمور المصري مساحة

نتيجة لهذا ، وتعبيرا عنه ، تجد باستمرار أن أهم مدن الدلتا وأكبرها حجما إنما تنتثر على سواحلها البحرية أو أطرافها الصحراوية وليس فى قلبها الزراعى الغنى ، حتى لتبدو وكأنما هى رؤوس المسامير أو الدبابيس التى تحكم تثبيت صفحة أرض الوادى على لوحة الصحراء من تحتها حتى لا تنقلب أطرافها ونهاياتها أو تتغضن أو تتقوس إلى أعلى. ويبدو أن هذا النمط الهامشى قديم جدا بدرجة تجعله صفة جغرافية أصيلة ومستمرة لا طارئة عابرة أو عشوائية ، وذلك رغم التطورات والتغيرات التفصيلية العديدة من عصر إلى عصر .

فحتى فى العصور الفرعونية والقديمة نستطيع أن نلاحظ تركز المدن الرئيسية على الأطراف الساحلية أو الصحراوية مثل ميتليس Metelis (فوه) وسياس (صا) وجزويس Xois (سخا) وبوتو (تل الفراعين) فى الشمال الغربى ، وتامياتيس (دمياط) وتانيس (صان الحجر) فى الشمال الشرقى .

وفى العصور العربية الاسلامية تبرز ، إلى جانب الاسكندرية ، الموانىء المصبية رشيد ودمياط وتنيس ، بينما يتواتر جدا فى التاريخ دور بلبيس والصالحية على أطراف الصحراء كبوابات الدلتا الشرقية ، تناظرها إلى حد ما دمنهور على أطرافها الغربية ، هذا بينما لم يكن دور طنطا والمحلة أو المنصورة وميت غمر بارزا بصفة خاصة .

وفى العصر الحديث حدثت عملية تغير جذرى فى القيم الجغرفية والتاريخية للمواقع القديمة نتيجة لتطور وسائل المواصلات خاصة ملاحة السفن الحديثة على الماء والخطوط الحديدية والسيارات على الأرض . فقد فقدت الموانىء المصبية الضحلة الطامية قيمتها لمواقع جديدة عميقة أصلب أرضا خارج الدلتا الطينية الرخوة أو على أطرافها القصوى ، أى فقدت «البوابات الطينية» قيمتها «للبوابات الحجرية» كما قد نقول . فورثت الاسكندرية نهائيا دور رشيد ، بينمـــا ورثت بور سعيد دور دمياط (إن لم يكن أيضا بعض سكان كلتيهما على الترتيب) . ومنذئذ أصبحت الاســـكندرية بغير منازع هى «بوابة مصر الذهبية Golden Gate of Egypt » ، بينما عـــدت بور سعيد بالمقابلة «البوابة الحديدية Iron Gate » .

هذا على الساحل ، أما فى الداخل وعلى بوابات الدلتا والصحراء فقد ورثت الزقازيق الجديدة النشأة موقع بلبيس الجغرافى ودورها التاريخى ، فى حين آلت أهمية الصالحية القديمة إلى الاسماعيلية البكر . ومن الناحية الأخرى ، فبعد أن كانت الصدارة تقليديا لمدن داخل الدلتا حتى العقود الأخيرة بفضل توسطها فى المعمور الزراعى ، انتقلت أخيرا إلى مدن السواحل والأطراف بفضل النقل والتصنيع .

سباق المواقع والأحجام

فمثلا حتى سنة ١٩٤٧ كانت طنطا كبرى مدن الداخل ، تليها المحلة الكبرى فالمنصورة ، ثم تلى دمنهور والزقازيق فى تقارب واضح حجما وتناظر نسبى موقعا على

جانبى الدلتا . ولكن بعد هذا كانت أكبر مدن الدلتا وأسرعها نموا هى سلسلة الأطراف الساحلية أو الصحراوية ، وفى مقدمتها الاسكندرية ومدن القناة ، بينما أخذت الزقازيق تتقدم بسرعة على مدن الداخل مثل ميت غمر وزفتى ، وبالمثل قليوب على بنها . وحتى سنة ١٩٦٦ لم يتغير هذا النمط من التوازن كثيرا رغم تعرض منطقة القناة أكثر من مرة للعدوانات الإسرائيلية المتكررة .

على أن عدوان ١٩٦٧ جاء ضربة قاصمة للقناة بصفة خاصة ، بحيث قلب الاتجاه والبندول مرة أخرى لصالح مدن قلب الدلتا . ففى سنة ١٩٧٦ نقص عدد سكان كل من بور سعيد والسويس فعلا عما كان عليه سنة ١٩٦٦ ، بينما كانت الاسماعيلية أقرب إلى التوقف . هذا فى حين بلغت طنطا نفس حجم بور سعيد سنة ١٩٦٦ وهو ٢٨٣ ألفا ، متفوقة بذلك لأول مرة فى العقود الأخيرة عليها ، وإن كانت المحلة الكبرى من جانبها قد تغلبت عليها قليلا بقوة صناعتها العريقة حيث بلغت ٢٩٢ ألفا ، لتصبح بذلك كبرى مدن الدلتا جميعا خارج القاهرة والاسكندرية وتوابعهما .

ونقول توابعهما ، لأن شبرا الخيمة ، إذا عدت مدينة مستقلة ، هى الآن كبرى مدن الدلتا بهذا المعنى ، حيث بلغت ٣٩٤ ألف سنة ١٩٧٦ ، أى أكبر من كل من المحلة وطنطا بنحو ١٠٠ ألف نسمة . إلا أن طفرة شبرا الخيمة فى واقع الأمـــر لا تنفصل بالطبع عن التحامهـا الوظيفى المطلق بالقاهرة الكبـــرى . وبهذا تعود الصدارة العملية فى الدلتا لقلبها الداخلى مركزة فى المحلة وطنطا.

وإذا كانت طنطا بالذات قد احتكرت هذه الصدارة تقليديا حتى قريب ، فإن تفوق المحلة عليها يشير إلى بطء نموها الآن نسبيا بحيث لا تعدو اليوم مدينة متوسطة الحجم . والواقع أنها رغم ما تتمتع به من توسط هندسى مؤكد centrality ، إلا أن العقدية الطبيعية تنقصها ، وقصارى ما لها الآن من عقدية هى عقدية اصطناعية artificial nodality مكتسبة من فعل شبكة المواصلات الحديدية. فطنطـــا بلا جدال مركز وملتقى خطوط هذه الشبكة الكثيفة ، التى تتعامد على فروع النهر بقدر ما توازيها ، وتضرب ما بين الشـــرق والغرب مثلما تصل بين الشمال والجنوب ، وبذلك تتكامل مع شـــبكة النهر أكثر ممـــا تتنافس معها ، وتبدو من ثم فى تركيبها شـــبكة مروحية بقدر مـــا هى تكعيبية .

والخلاصة أنه إذا كان للدلتا بؤرة أو عقدة حقيقية فهى إنما تستقطب فى رأسها أى خارجها ، أى أنها تمنح غيرها العقدية أكثر مما تحتفظ بها لنفسها .

نمو مدن الدلتا الحديث (خارج القاهرة)

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
السويس	١٠٧,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٩٢,٠٠٠
الاسماعيلية	٦٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
المنصورة	١٠٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠
الزقازيق	٨٢,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠
دمنهور	٨٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠
شبين الكوم	٤٢,٠٠٠	؟	؟	١٠٣,٠٠٠
كفر الدوار	١٤,٠٠٠	؟	؟	١٤٦,٠٠٠

الصعيد : محور بلا بؤرة

ومثل هذا يفعل الصعيد . فإذا نحن اعتبرنا الصعيد على حدة ، فسيتضح على الفور افتقاره الكامل إلى قلب طبيعى سائد بأى درجة . فامتداده الخطى كالشق المدود أو الأنبوب المغلق يجعله طولا بلا عرض ، ويجعل محور الحركة والتوجيه فيه أحاديا لا يكاد يترك لنقطة فيه فضلا أو امتيازا على نقطة أخرى إلا أن يكون مجرد التوسط الهندسى والبحت . وإذا كانت ثمة انقطاعات أو تقاطعات لطرق محلية مع الصعيد كانقطاع الشلال أو كطريق قنا – القصير أو درب الأربعين أو عنق الفيوم ، فدورها ثانوى للغاية لا يخلق عقدية جوهرية بأى معنى .

وعلى العكس مما حدث فى الدلتا ، جاءت السكة الحديدية وطرق السيارات فى العصر الحديث لتؤكد هذا الوضع الطبيعى أكثر مما تعدله أو تخفف من أثره ووقعه . فإذا كانت شبكة سكك حديد وطرق الدلتا أطول بكثير وتبدو أغنى منها فى الصعيد ، الذى تتحول فيه إلى مجرد خط واحد ، مزدوج أو مفرد لا يهم ، فالحقيقة أن الوادى بالنسبة لمساحته المحدودة وعرضه البالغ الضيق يعد أكثف مواصلات خارج كل مقارنة . بل «إن من المشكوك فيه ما إذا كان أى اقليم فى العالم أفضل تمتعا بالسكك الحديدية من الصعيد» (شارل عيسوى ، ص ١٠٠) .

وإذا كان كل من الخط الحديدى والبرى بذلك يوازى النهر ، وبالتالى ينافسه اقتصاديا كوسيلة نقل ومواصلات ، فإنه على العكس يتحد معه فى أثره وتوجيهه الجغرافى . فبحكم الاطار الجغرافى للوادى الضيق ، فإن هذه الخطوط خطوط أحادية المحور والاتجاه ، تكرر النهر وتحاذيه دون أن تتعامد عليه إلا فى الوصلات الجانبية المحدودة ، التى لا تفعل هى الأخرى سوى أن تضاعف من عقدية المواقع الطبيعية السابقة التى حددتها جغرافية الوادى .

والواقع أن هذه المواقع الطبيعية الأربعة هى تقريبا موطن أهم المدن وأكبرها فى الصعيد تقليديا سواء فى الماضى أو فى الحاضر . فانقطاع الشلال هو نقطة انقطاع فى النقل والمواصلات فى النهر وبداية للوادى الرسوبى ، ولذا كان دائما موقعا لمدينة هامة هى بوابة مصر الجنوبية أسوان .

أما ثنية قنا الاستراتيجية على رأس تقاطع محور الوادى وطريق البحر الأحمر - الواحات فكانت بؤرة مدن هامة متعاصرة أو متعاقبة ، ابتداء من طيبة (الأقصر) ودندره الفرعونية إلى قنا وقوص العربية بكل ثرائها وتراثها . والثنية الآن هى مخرج ومجمع وصلة سكة حديد الواحات ومنبع ومصب سكة حديد البحر الأحمر للفوسفات .

ونهاية درب الأربعين ، الذى يتبع انخفاضا طوليا محددا فى الصحراء الغربية ، عند زاوية بارزة حادة فى محور الوادى . يختنق السهل الرسوبى فيها وحدها من بين كل الضفة الغربية بحيث تكاد الصحراء تصل إلى شاطىء النهر ، وذلك أيضا عند أول نقطة تنخفض فيها حافة تلال الوادى الغربية لينفتح الوادى على الصحراء المنفسحة لأول مرة ، فضلا أيضا عن التوسط الهندسى الدقيق فى الوادى ما بين القاهرة وأسوان ، كل هذا يفسر أهمية وسيادة أسيوط فى وسط الصعيد .

أما عنق الفيوم حيث يلتقى الوادى بالواحة فقد يكون موقعا محليا وأقل أهمية نوعا ، ولكنه متميز استراتيجيا بما فيه الكفاية ليفسر قيام عاصمة مصر الفرعونية فى إحدى مراحلها فى إهناسيا ، ثم بروز بنى سويف نسبيا فى الوقت الحالى حيث تتضاعف أهميتها بفضل كونها بداية وصلة سكة حديد الفيوم .

ومع ذلك كله تظل هذه المواقع الخاصـــة محدودة التميز والبروز نوعا ، تستمد معظم قيمتها من عامل التوسط الهندسى والتباعد الجغرافى أكثر مما تستمده من عامل العقدية الجغرافية القوية الحاسمة . وهذا ما ينعكس بالتالى على أحجام تلك المدن باعتبارها قمم اللاندسكيب الحضارى .

فكما فى كل الأقاليم الشريطية الضيقة ، نجد أن أثقال المدن تتوزع على طولها وعلى قطاعاتها فى تقارب وتكافؤ نسبى ، حتى لا تكاد واحدة منها تظهر على الأخريات بوضوح، فضلا عن أى سيادة . ذلك نمط تعرفه جيداً مدن الساحل الجزائرى كما تعرفه مدن إيطاليا ، وهو بالدقة ما نجده فى الصعيد . فهنا نجد أهم أحجام المدن الرئيسية متقاربة متواضعة باهتة التضاريس ليس فيها علم بارز . ولهذا لم يكن غريبا أن يوصف الصعيد ، الذى يتكدس فيه السكان بكثافة أشد من كثافة الدلتا ، بأنه قد يكون «شارعا رئيسيا» مكتظا من حيث السكان ، ولكنه يظل مجرد «زقاق مغلق» من حيث المدن .

تطور حجم مدن الصعيد الهامة

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الفيوم	٧٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠
بنى سويف	٥٧,٠٠٠			١١٨,٠٠٠
المنيا	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
أسيوط	٩٠,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠
سوهاج	٤٣,٠٠٠			١٠٣,٠٠٠
أسوان	٢٦,٠٠٠	٦٣,٠٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠

الأحجام المتغيرة

فحتى قريب لم يكن الصعيد كله يملك مدينة مائة ألفية واحدة . وليس إلا بعد منتصف القرن أن أعطته أسيوط أولى مدنه الكبرى من هذه الفئة . وفى سنة ١٩٦٠ دخلت الفيوم والمنيا القائمة لتصبح ثلاثية وإن متواضعة نسبيا متقاربة الرؤوس بوضوح . ثم فى سنة ١٩٦٦ اخترقت أسوان حاجز المائة ألف بقوة لتناظر الفيوم حجما تقريبا وتعطى الصعيد مدينته المائة ألفية الرابعة . وأخيرا فى ١٩٧٦ انضمت كل من بنى سويف وسوهاج إلى النادى ، ليصبح للصعيد نصف دستة من المدن الكبيرة ، بينما حققت أسيوط علامة المائتى ألف لأول مرة فى تاريخها وتاريخه . وأرقام النمو بعد هذا غير متاحة لدينا ، ولكن من الواضح أن الفيوم والمنيا وربما أسوان قد انتقلت اليوم إلى فئة المائتى ألف ، بينما أصبحت أسيوط ربع مليونية بسهولة .

وفى هذا كله نستطيع أن نلمس عقدية الفيوم الخاصة كظاهرة موضعية داخل واحتها المنعزلة نسبيا . فى الوقت نفسه نشهد على الطرف الأقصى من الصعيد أثر دفعة السد العالى القوية على أسوان التى ظلت طويلا بوابة متواضعة للجنوب فأصبحت بوابة ونافذة جديرة لمصر على السودان وإفريقيا ، وأشبه برأس المسمار الكبير الذى يثبت ذيل الصعيد على أرضية القارة مثلما تفعل موانىء الشمال الكبيرة فى الدلتا .

وفيما بين الاثنتين ، الفيوم فى أقصى الشمال وأسوان فى أقصى الجنوب ، تتوزع سائر العقديات على امتداد الصعيد على أساس من التباعد و / أو التوسط بدرجات متقاربة لا تغير كثيرا من الحقيقة الجغرافية الأساسية وهى ضعف تبلور المركزية الطبيعية داخل الصعيد كوحدة واحدة على حدة .

بين الوجهين

من الناحية الأخرى ، نستطيع من هذا المسح الاقليمى بشقيه فى الدلتا والصعيد أن نحصر أقوى وأبرز عقدتين طبيعيتين فى مصر ككل فى منطقتين فقط هما رأس الدلتا وثنية قنا . ففى كلتيهما تجتمع حزمة متشعبة أو متشععة من الخطوط الطبيعية المحددة

كأصابع اليد أو المذراة ، إلا أنها مفتوحة نحو الشمال فى العقدة الشمالية ونحو الجنوب فى العقدة الجنوبية . كذلك فإن كل عقدة منهما تقع على أحد جانبى مصر أقرب إلى أطرافها وعلى بعد متكافىء تقريبا من قلبها ووسطها .

ولكن فيما عدا هذا فإن العقدتين أبعد شىء عن التكافؤ فى الأهمية أو الثقل والخطر ولا نسبة بينهما البتة تقريبا . فالأولى تتفوق خارج كل حدود ، إنها ببساطة وبلا منازع عقدة مصر الأولى والعظمى ، وعلى هذا الأساس تحتاج إلى وقفة تحليلية خاصة . وفى الوقت نفسه يظل الصعيد كالدلتا تقريبا : هذا خط بلا بؤرة ، وهذه رقعة بلا عقدة ، أو العكس : هذا خط بلا عقدة ، وهذه رقعة بلا بؤرة .

كل من الدلتا والصعيد إذن ، الأخير أكثر ، تعوزه العقدية الجغرافية البارزة داخله بقدر ما يمنحها أو يركزها خارجها ، وهذا الأخير لا يعنى سوى جبهة الالتقاء بينهما تحديدا ، أى منطقة القاهرة بالضرورة والحتم . وكتعبير رقمى عن هذا الحقيقة الجغرافية القاطعة ، انظر كيف أصبحت شبرا الخيمة مؤخرا كبرى مدن الدلتا خارج العاصمتين والجيزة كبرى مدن الصعيد إن هى عدت من الصعيد وليست فيه أو فى العاصمة وليست منها .

فبعد أن كانت بور سعيد مدينة مصر الثالثة وطنطا رابعتها تقليديا بعد القاهرة والاسكندرية ، أصبحت الجيزة الآن ثالثة مدننا بعد العاصمتين مباشرة ، وشبرا الخيمة رابعتها عموما وأولى مدن الدلتا خصوصا ، تليها على بعد شديد المحلة فطنطا فبورسعيد. والواقع أن الجيزة قفزت إلى مدينة نصف مليونية تقريبا منذ الستينيات لتعادل المدينتين التاليتين لها معا وهما بورسعيد وطنطا ، ثم لتصبح مدينة مليونية منذ السبعينيات تزيد الآن على نصف الاسكندرية وتمثل المدينة المليونية الثالثة بمصر ، والأولى والوحيدة من نوعها فى الصعيد ، بل وتربو كثيرا جدا على مجموع مدنه المائة ألفية الست معا (٨٩٣,٠٠٠) .

تطور المدن الكبرى فى مصر

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٢,٠٩٠,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠١	٤,٢٢٠,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	,١٥٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
الجيزة	٦٦,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	١,٢٣١,٠٠٠
شبرا الخيمة	؟	١٠١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	٣٩٤,٠٠٠

عقدية القاهرة

الخاصرة والعنق ، والقمة والرأس

هكذا إذن ، إذا كان كل من الوادى والدلتا على حدة تنقصه البؤرية والمركزية المحددة، فإنهما فيما بينهما يخلقان مركزية حادة عند التقائهما فى منطقة القاهرة . فالواقع أن منطقة القاهرة هى «خاصرة الوادى» بكل معنى . فعدا العقدية الهيدرولوچية الأساسية التى تأخذ – مع انفراج فرعى الدلتا – شكل حرف Y الأفرنجى ، هناك عدة أصابع ثانوية من اللاندسكيب الطبيعى تشير إليها بقوة : لسان وادى الطميلات من الشرق ، ووادى النطرون من الشمال الغربى ، ووصلة شبه واحة الفيوم من الجنوب الغربى . فإذا أضفنا أن الطرق الصحراوية بين الشرق والغرب على طول السواحل الشمالية تنثنى جنوبا مستهدفة القاهرة لتتحاشى صعوبة اختراق الدلتا بشبكة ترعها المتراصة (١) (تماما كما تتحاشى طرق المواصلات البعيدة المدى كل مناقع وأهوار الجنوب الرخوة فى العراق مستهدفة أول أرض صلبة عند منطقة بغداد) (٢) ، إذا أضفنا هذا فإن القاهرة تبرز لنا

(1) Benjamin Thomas, op. cit., p.414.

(2) W. B. Fisher, p.367.

«كخاصرة الصحراء» أيضا مثلما هى خاصرة الوادى . إن كل الطرق تؤدى إلى القاهرة . وإذا كان النيل يصب فى مصر ، فإن مصر برمتها تصب فى القاهرة .

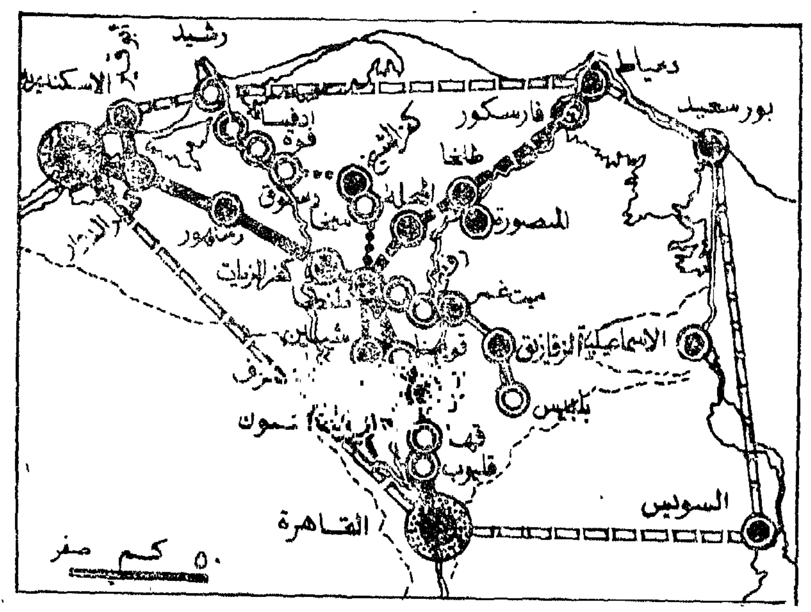
منطقة القاهرة إذن عنق الزجاجة ، عنق مصــــر . هى من الناحية الهندسية البحتة مركز الثقل الطبيعى ، ومن الناحية الميكانيكية نقطة الارتكاز التى يســـتقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب ، ومن الناحية الحيوية نقطة التبلور ، ومن الناحية الوظيفية ضابط الايقـــاع بين كفتى مصر . إنها تبدو حقا - كما قال ريكلى - كما لو كانت موقعا من اختيار الآلهة (١) .

هذا من حيث الشكل . ولكن المضمون لا يقل عن شكل الإقليم أثرا فى التوجيه نحو المركزية . فقد لا يكون موقع القاهرة متوسطا من حيث المسافة المطلقة بين الشمال والجنوب ، بل لعله أبعد ما يكون عن التوسط ، ولكنه متوسط تماما من حيث وزن المعمور الفعال . فالصعيد أضعاف الدلتا طولا ، ١٠٠٠ كم مقابل ١٧٠ كم ، ولكن الدلتا ضعفه مساحة ، ٢٢,٧٩٠ كم٢ مقابل ١٢,٢٤٠ تقريبا ، بينما يتقارب الاثنان سكانا بدرجة أو بأخرى . فقد كان بالدلتا فى عام ١٩٦٠ نحو ١٠,٩ مليون مقابل ٩,٢ للصعيد ، وفى عام ١٩٦٦ كان بالدلتا نحو ١٤,٧٢٦,٠٠٠ نسمة وبالصعيد ١٠,٣٠٧,٠٠٠ ، وفى ١٩٧٦ نحو ١٨,٦٦٧,٠٠٠ مقابل ١٢,٦٧٠,٠٠٠ على الترتيب، وذلك على أساس أن هذه المقارنات تستبعد القاهرة من أى من الوجهين .

وإلى جانب هذا فإن نمط الكثافة وتوزيع السكان فى مصر يجعل من القاهرة قمة طبيعية وتتويجا لزحف سكانى صاعد نظيم يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء فبروفيل الكثافة فى الوادى برمته كما رأينا أشبه شىء بالهرم المدرج سقفه منطقة القاهرة، والواقع أن دائرة نصف قطرها ٧٥ كم ومركزها القاهرة ، تضم وحدها رُبع سكان القطر فى ثُمن مساحته فقط ، أى بكثافة هى ضعف المعدل القومى ، وذلك بحسب أرقام عام ١٩٧٤ ، بينما تشى أرقام ١٩٦٦ بمزيد من التركز ، ففيها تضم الدائرة نفسها ٢٨,٣٪ من سكان مصر ثم يبلغ الاتجاه إلى التركز ذروته فى تعداد ١٩٧٦، حيث يعطى تلك الدائرة ٢٨,٧٪ من المجموع الكلى لسكان مصــــر مقيمين ومغتربين ، أو ٢٩,٧٪ من سكانها المقيمين بالفعل .

---

(1) Clerget, Le Caire t. I.



٢ شكل ٦ – كل الطرق تؤدي إلي القاهرة : الدائرة الكبري ونصف قطرها ٧٥ كم تضم أكثر من ربع سكان مصر في ثمن المساحة . والدائرة الوسطي تمثل المجال المغنطيسي المباشر للعاصمة. أما الدائرة الصغري فتضم نطاق «القاهرة الكبري».

معنى هذا أن هنا مركز الثقل البشرى فى الوادى ، هاهنا «النواة النووية» للدولة . ولهذا كان طبيعيـا أن توصف القاهرة بأنها «زر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد» (١) . أو كما يقول ستامب ، «من وجهة نظر مصر الحديثة ، ربما كانت القاهرة أكثر عواصم العالم منطقا فى توقيعها» (٢) .

البعد التاريخى

وليس أدل على هذه المركزية من البعد التاريخى . فتوطن العاصمة فى موقع ما لحقب طويلة يدل – يقينا – على قيمة خاصة لذلك الموقع . ونستطيع لكى نثبت هذا أن نخوض فى عملية ترويض mathematisation للتاريخ ، طريقة مثلما هى دالة ، فنتتبع هجرة وتنقل

---

(1) Lozach, loc. cit.

(2) Africa, p.213.

العاصمة فى مصر عبر العصور من موقع إلى آخر ، ونحسب لكل موقع عمره بالسنين ، ثم نرى أين مكان القاهرة فى هذه المقارنة (١) .

وعواصم مصر التاريخية تبدأ – مع التوحيد – بمنف (ميت رهينة / البدرشين حالياً)، إلا أنها لم تلبث أن ارتدت جنوبا إلى طينة (أبيدوس ، العرابة المدفونة) ، لتعود إلى منف مع الأسرة الثالثة لكى تستقر فيها حتى الثامنة ، أى أكثر من ٥٠٠ سنة . غير أن إهناسيا (على نفس خط عرض بنى سويف) ورثت العاصمة إبان عصر الانحلال الأول فى الأسرتين ٩ ، ١٠ ، أى نحو ٢٨٠ سنة . وابتداء من الاسرة ١١ تأتى ذبذبة عظمى نحو الجنوب الأقصـــى ، لتصبح طيبة (الأقصر) العاصمـــة الوطنية ، ثم لتظل كذلك نحوا من ٨٠٠ سنة ، وإن كانت متقطعة تخللتها فترات تنازعت العاصمية فيها مؤقتا مراكز أخرى كلها فى الشمال مثل شدت (الفيوم) أثناء الأسرة ١٢ ، وأفاريس عاصمة الهكســوس فى شرق الدلتا ، ومثل اخيتاتون (تل العمارنة ، ملوى) التى لم تدم سوى بضع سنين .

غير أن دور طيبة ، والصعيد عامة ، ينتهى نهائيا مع نهاية الأسرة ٢٠ ، ليبدأ دور عواصم الدلتا . فمع الأسرة ٢١ (العصر التانيسى ، نحو ١٥٠ سنة) أصبحت تانيس فى شمال شرق الدلتا هى العاصمة ، وعادت كذلك فى الأسرة ٢٣ التى لم تعمر سوى عقدين أو ثلاثة ..ثم انتقلت العاصمة إلى بوبسطة (تل بسطة ، الزقازيق) فى عصر الأسرة ٢٢ التى عمرت ٢٠٠ سنة . أما فى الأسرة ٢٤ فقد تنازعت العاصمية كل من منف وسايس (صا الحجر) فى شمال غرب الدلتا ، لتستقر نهائيا فى الأخيرة فى العصر الصاوى لمدة ١٤٠ سنة إبان الأسرة ٢٦ ، ولفترات أخرى فى الأسرة ٢٨ . غير أن العاصمة عادت إلى منف نحو قرنين خلال الحكم الفارسى فى أواخر عصر الأسرات .

وقصة العاصمة بعد هذا أقل تعقيداً بكثير : نحو ١٠٠٠ سنة فى الاسكندرية الكلاسيكية (٩٧٢ سنة بالدقة) ، تليها مع الاسلام ١٤٠٠ سنة فى موقع القاهرة وإن تباينت الأسماء فى البداية من الفسطاط (العرب) إلى القطائع (الطولونية) إلى العسكر (الإخشيدية) إلى القاهرة (الفاطمية) حين بدأت هذه التسمية بصفة محددة .

(١) فى حساب تواريخ هذه العواصم اعتمدنا على : برستيد عموما ؛ وهيبة ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٢٩ – ١٤٣ .

وهناك عدة حقائق ذات مغزى وطرافة تبرز من هذا العرض التاريخى ، نمط الحركة ، أو خط سير الرحلة ، أولها . ففى منطقة القاهرة عند رأس الدلتا بالذات بدأت العاصمة فى بداية عصر الأسرات ، وإليها انتهت فى نهايته ، مثلما آلت إليها طوال العصر العربى. وطوال الرحلة ما بين البداية والنهاية ، رسم خط السير نمطا محدد الصورة عميق المغزى. فقد ترددت الحركة (أولا) من رأس الدلتا عند منف إلى (ثانياً) أقصى الجنوب عند طيبة ، ثم عادت الذبذبة (ثالثا) إلى الشمال فاستقرت على الطريق عند إهناسيا والفيوم ، ولكنها (رابعاً) استكملت تأرجحها شمالا إلى تانيس وبوبسطة وسايس حتى وصلت (خامسا) إلى أقصى الشمال فى الاسكندرية فى النهاية ، غير أنها عادت منها (سادسا) إلى حيث بدأت أصلا عند رأس الدلتا لتستقر فى نهاية المطاف .

مجموع الحركة إذن وبكل وضوح كأنه حركة بندول محور ارتكازه على رأس الدلتا : اندفع نحو الجنوب فى ذبذبة قوية تخللتها بعض وقفات عابرة حتى وصل إلى أقصاه ، ومنه عاد مرتدا إلى الشمال حتى وصل إلى أقصاه بعد وقفات مماثلة على الطريق إلى أن عاد نهائياً فاستقر على نقطة التوازن عند رأس الدلتا .

هذا عن الحركة التاريخية ، ولكن التوزيع الجغرافى لا يقل مغزى . إن عواصم مصر التاريخية لم تخرج عموماً عن دوائر جغرافية أربع : دائرة رأس الدلتا (منف ، وإلى حد ما إهناسيا ، الفسطاط وتوابعها حتى القاهرة) ، دائرة ثنية قنا (طيبة ، طينة) ، دائرة بوابة الشمال الشرقى (أفاريس ، تانيس ، بوبسطة) ، ودائرة بوابة الشمال الغربى (سايس ، الاسكندرية) . وسيلاحظ على الفور أن هذه الدوائر هى مناطق استراتيچية بالطبع : لقد قامت عواصم مصر دائما فى مواقع استراتيچية أساسا . فرأس الدلتا هى خاصرة الوادى جميعا ، وثنية قنا هى المنطقة الاستراتيچية الوحيدة بامتياز فى الصعيد لأنها خاصرة النيل والبحر الأحمر مثلما هى بوابة السودان ، أما شمال شرق الدلتا فبوابة آسيا ورأس جسر متقدم للعلاقات الآسيوية الهامة والتوسع الحربى الأساسى (١) بينما أن الشمال الغربى نافذة مصر على البحر المتوسط وما وراء البحر . وبعد هذا فسيلاحظ بسهولة أن كل عواصم مصر التى أقيمت خارج نطاق هذه الدوائر الاستراتيچية

---

(١) حزين ، «البيئة والموقع .. الخ» ، ص ٤٤٩ .

تمثل شذوذاً سياسياً لأسباب خاصة فردية أو أسرية أو دينية ، ولذا أتت ابتعادات قصيرة العمر ومضاربات فاشلة ، مثل شدت وأخيتاتون .

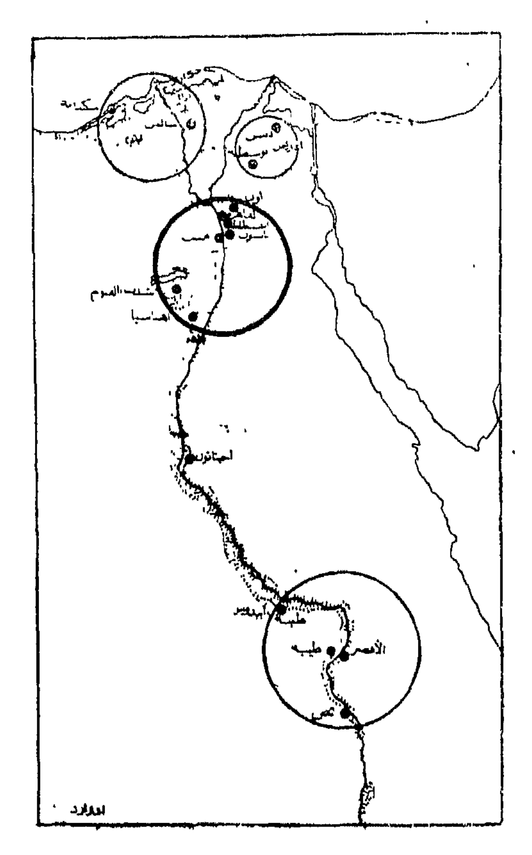
غير أنه يبقى أن نربط التوزيع الجغرافى بالعمر التاريخى . لقد عاشت طيبة عاصمة نحو ٨٠٠ سنة فى مجموعها ، مقابل نحو ١٠٠٠ سنة للاسكندرية ، وضد نحو ٨٠٠ – ٩٠٠ سنة لبقية مصر جميعا خارج دائرة رأس الدلتا التى احتكرت وحدها العاصمة لمدة ٢١٠٠ سنة هى مجموع منف والقاهرة (٧٠٠ + ١٤٠٠) ، وقد تصل إلى ٢٥٠٠ إذا نحن أضفنا الفترات المتقطعة فى أواخر عصر الأسرات التى شاركت فيها مع عواصم الدلتا . نخرج من هذا بأن منطقة رأس الدلتا استقطبت عاصمة مصر لمدة تعادل ثلاثة أمثال طيبة، أو أكثر من ضعف الاسكندرية ، وتكاد تعادل نصف تاريخ مصر عموما .

وإذا كان ثبات موقع العاصمة فى العصر العربى الاسلامى مطلقا ، وكانت الذبذبة المستمرة والعنيفة هى طابع العصر الفرعونى خاصة ، فلعل ذلك يشير إلى أن المراحل التكوينية الأولى كانت فى حقيقتها مرحلة تجريبية ، تسعى مصر فيها إلى التعرف على البيت الأمثل لعاصمتها . حتى ليذهب فرانكفورت إلى حد القــول بأن مصر لم يكن لها عاصمـــة دائمة ثابتة قبل طيبة فى منتصف الألف الثــانية ق . م (١) . فطيبة قد تكون متوسطة بالنسبة للصعيد وحده ، وحتى هذا بتحفظ كثير ، حتى لو صـــحت نظرية امتداد المعمور فى القديم إلى أقصى النوبـــة ، ولكنها فى كل الأحـــوال متطرفة جداً بالنسبة لمصر عامة ، متطرفة الموقع مثلما هى متطرفة المناخ ربما .

هذا صادق أيضا بدرجات متفاوتة على بقية مواقـــع الدلتا ، فضلا عن أن هذه ارتبطت بالاستعمـــار الأجنبى غالبا أو باتجاهــات انفصالية إقليمية أحيانـــــا . ففى تلك المرحلة التجريبية لم تحكم مصر من أطرافها – بإستثناء طيبة – إلا فى عصور اســـتعمارية أساسا أو غالبـــا كبوبسطة والاســـكندرية ، التى لم تكـن عاصمـــة إلا كإنحــرافة استعمارية لقوة بحـــرية موقوتة ، بل عدت حينا مدينة أجنبية النشأة والســـكان أو كجزيرة من أرخبيـــل اليونـــان نقلت وألصقت بالســاحل المصــــرى ،

---

(1) Birth of Civilization in Near East



شكل ٧ – عواصم مصر التاريخية . لاحظ كيف يقع توزيعها الجغرافي في أسراب أو أرخبيلات في أربع دوائر استراتيجية ، أهمها دائرة رأس الدلتا وذيل الوادي .

ويكفى أنها عرفت رسميا بالاسكندرية المتاخمة لمصر Alexandria ad A Egyptum ، «فليست هى مصر أو من مصر» كما يعلق غربال (١) .

من هنا فلقد كان ارتداد العاصمة مع التحرير العربى من موقع ساحلى إلى موقع داخلى ، من الاسكندرية إلى الفسطاط ، خطوة لا إلى الوراء أو الخلف كما يصور البعض، وإنما تعبيراً عن التوجيه الوطنى وسابقة مبكرة جداً لظاهرة عرفتها كل الدول الوطنية المتحررة الحديثة ابتداء من الهند إلى الروسيا إلى تركيا .. إلخ . أما ثبات العاصمة بعد ذلك طوال العصر العربى فى منطقة رأس الدلتا فدليل على أن مصر قد وضعت يدها نهائيا وبعد التجربة الطويلة المفعمة على ذلك البيت الأمثل . إنها للعاصمة

(١) تكوين مصر ، ص ٤٥ .

إذن كبيت الإبرة للمغناطيس .

إن منطقة رأس الدلتا ، سواء منذ منف أو هليوبوليس أو أون ثم الفسطاط أو القطائع أو القاهرة ، هى العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الألفى ، وبالأصح تاريخها الوطنى . ونقول الطبيعية ، لأنها وحدها هى التى كانت بموقعها فى قلب الوطن تعكس التوجيه المصرى المحلى الصميم ، حيث كانت عواصم الشمال الشرقى القديمة تعكس توجيها آسيويا إلى حد ما ، وعواصم الشمال الغربى توجيها أوروبيا إلى حد آخر بينما كانت عواصم الجنوب الأقصى توحى بتوجيه إفريقى بقدر أو آخر .

وها هنا إذن – كما فى بغداد عند خاصرة الرافدين – واحد من تلك المواقع الجغرافية الخالدة النادرة التى قد تدور فى فلكها وإطارها مجموعة متعاقبة عبر العصور من المواضع المدنية المختلفة، ولكنها لا تستطيع أن تخرج من مجالها المغنطيسى ومن أسر جاذبيتها الطبيعية الغلابة . وهذا جميعا بفعل المركزية الجغرافية القوية لا شك . وإذا كانت منطقة القاهرة هى أقدم عواصم مصر ، فإن عمرها قد يعادل فى الوقت نفسه مجموع أعمار حفنة كبيرة من عواصم أوروبا المعاصرة ، أو كل عواصم إفريقيا المدارية الحديثة ، وهى ترجح بالتأكيد مجموع أعمار عواصم العالم الجديد مجتمعة . بل ربما كانت القاهرة أو بالأصح منطقتها أقدم عاصمة فى العالم ، وإن كان لدمشق أن تفخر بأنها أقدم عاصمة إحتلت بغير انقطاع فى التاريخ . (١)

تلخيص مصر

وعلى أية حال ، فالقاهرة مدينة معتقة أكثر مما هى عتيقة . وهذه العراقة التاريخية مقروءة حتى اليوم فى لاندسكيب المدينة : فالقاهرة الحديثة تقع بين قوسين معلقين من التاريخ القديم ، الفرعونى غربا والاسلامى شرقا . فعلى هضبة الأهرام والجيزة بقايا العصر الفرعونى وإن كانت معلقة كالحفريات ، بينما على سفوح المقطم وعند أقدامه تعيش الأحياء الشرقية القديمة تاريخا اسلاميا مكدسا ، فى حين ترقد المدينة الحديثة فى القاع المنخفض بين القوسين التاريخيين المرتفعين . وهى بهذا كله خير نقطة فى مصر تختزل تاريخ مصر جميعا .

بل ونضيف : وجغرافية مصر وسكان مصر أيضا . جغرافية مصر ، لأن القاهرة

(١) جمال حمدان ، مقدمة كتاب القاهرة ، ١٩٦٩ ، مترجم ، ص ١٢ .

وأسلاف القاهرة ارتبطت دائما برأس الدلتا وظلت تتحرك معها نحو الشمال ، ابتداء من منف التى يحدد موضعها نقطة تفرع الدلتا فى وقتها (١) ، إلى القاهرة المعاصرة التى تزحف حثيثا نحو القناطر الخيرية نقطة التفرع الراهنة . كذلك ولذلك فإن موضع القاهرة كان دائما يجمع بين خصائص الصعيد والدلتا .

فمورفولوچية القاهرة هى مدرج حوض شبه مغلق (أمفيتاتر) (٢) ، هو فى الحقيقة آخر أحواض الضفة الشرقية من الصعيد ، إلا أنه مفتوح من الشمال ليلتحم بالدلتا وينفسح عليها . وهى بهذا تشبه مورفولوچية مدن الصعيد الشرقية من حيث ارتفاع الكنتور شرقاً والتعرض للسيول الصحراوية ومن حيث الامتداد الطولى ... الخ . هى إذن تبدأ مدينة صعيد ، ولكنها تتقدم لتصبح مدينة دلتا مستوية منبسطة مستعرضة . ... الخ .

بل إنه من مجموع هاتين الطبيعتين ، تخرج القاهرة المعاصرة وهى تصغير فى شكلها وامتدادها لشكل الوادى جميعاً . فالقاهرة الكبرى اليوم مروحية الشكل ، ضيقة طولية فى الجنوب، ثم تنفرج فى مروحة واسعة فى الشمال ، وهذا هو هيكل الأرض السوداء فى مصر عموما . إن عاصمتنا تختزل شكل مصر الجغرافى فى بقعة أو فى كبسولة .

أما أنها تلخص كيان مصر البشرى أيضا ، فلأنها بموقعها المركزى المتوسط بين الدلتا والصعيد تستمد سكانها بتوازن معقول من كل أقاليم الدولة ، وبالتالى تؤلف بحق عينة ممثلة لمصر . فمن ناحية أولى ، يقدر أن نحو ثلث سكان القاهرة حاليا هم من المهاجرين من الأقاليم أصلا . ولا ريب أن النسبة ترتفع عن ذلك كثيرا كلما عدنا بها إلى الوراء أكثر ، خاصة إلى بدايات عملية التحضر والنشأة فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . ومن ناحية ثانية ، ففى دراسة حديثة على الهجرة إلى القاهرة الكبرى فى نقطة زمنية بعينها وجد أن ٤٦,٩٪ من المهاجرين أتوا من ريف الدلتا ، مقابل ٤١,٤٪ من ريف الصعيد . ومعنى هذا وذاك أن العاصمة – هذه على أية حال قاعدة عالمية وبديهية أساسية – مصهر حقيقى فعال لعناصر الشعب وأعراق الأمة ، تتصاهر فيه وتنصهر مثلما يعكسها ويمسكها . اختصارا ، القاهرة بوتقة مصر الأولى ، القاهرة مصهر مصر .

أبعد من هذا وأطرف فإن توزيع المهاجرين من أقاليم مصر داخل العاصمة يكاد يجنح

(1) Clerget, t.1.

(2) Id.

إلى أن يكرر صورة مصر نفسها عامة . فلقد وجدت چانيت أبو لغد أن العمال المهاجرين مثلا يستقرون داخل القاهرة فى مواقع محددة بحسب مواقع المصدر بالتقريب ، أى تبعا لمبدأ خطوط المقاومة الدنيا : فالبحاروة عموما فى الشـمال خاصة شبرا والساحل والوايلى وروض الفرج وبولاق ، والصعايدة غالبا فى نطاق الجنوب خاصة مصر القديمة . بل وتميل عناصر كل محافظـة أو قرية إلى نوع من التجمع داخل كلا النطاقين (١) ، وبذلك يصبـح توزيعهم داخل العاصمة كصورة مصغرة جداً من توزيعهم على أرض الوطن .

المركزية الوظيفية : البيروقراطية

أصل البيروقراطية

غير أن إلى جانب الشكل والمضمون تركيبيا ، هناك عامل هام يدعو إلى مزيد من المركزية وهو العامل الوظيفى . فالبيئة كما رأينا فيضية ، والمجتمع مجتمع هيدرولوچى ، ولهذا أصبح الرى مرادفا للتنظيم ، والتنظيم المركزى ، الذى يخضع فيه الجميع طواعية لسلطة عامة مطلقة . ولئن كان هذا من أقوى عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة فى مصر ، كما أنه علم الشعب النظام أساس الحضارة ، إلا أن هذا أيضا بدأ دور الحكومة الطـاغى وأرسى نواة الموظفين الثقيلة officialdom ، وأصبحت البيروقراطية المركزية عنصرا أصيلا فى مركب الحضارة المصرية ، بل ثقلا عنيدا فى موكبها . أصبحت مصر مجتمعا «حكوميا» كما قد نقول ، فالحكومة وحدها هى التى تملك زمام المبادرة وإمكانيات العمل ، العمل الكبير على أية حال . وقد كان لهذا قيمته فى بعض المراحل والمشاكل ، ولو أنه ربما خلق فى جميعها شيئا من روح التواكل والتكاسل والسلبية وخنق ملكات المبادأة وحوافز التلقائية فى السكان . وهنا ، مرة أخرى ، نجد أن الحكومة المركزية الأولى فى التاريخ ليست ميزة صافية بلا شوائب ولا كانت مكسبا بلا ثمن .

والذى يتعمق تاريخ مصر الاجتماعى ستروعه ولا شك تلك البيروقراطية العاتية التى

---

(1) Janet Abu - Lughod, Migrant Adjustment to City life, The Egyptian Case, in :Breese (ed.), The City in Newly Developing Countries, p.381-2.

تمتد على طوله بغير انقطاع ، حتى لتشكل نغمة دالة عليه وملمحا أساسيا آخر من ملامحه . فالبيروقراطية فى مصر قديمة قدم الحضارة الفرعونية ، مع الأهرام تبدأ ، وفيها تتلخص . ولقد مر بنا كم كانت محترمة مقدرة أعلى تقدير وظيفة الكاتب ، وكيف كانت جاذبيتها لا تقاوم حتى تحولت إلى عقدة حقيقية هى «عبادةِ الميرى» .. إلخ . ويكفى بعدها أن نرى صور «كبار الموظفين» على النقوش والآثار القديمة ، وأن نعرف أخبارهم المتواترة فى البرديات والسجلات العديدة حتى ندرك خطورة الدور الذى لعبته الهيئة البيروقراطية فى القديم . بل إن شئت رمزا بليغا ففى النحت تجده : ابتداء من تمثال «الكاتب» حتى تمثال «شيخ البلد» ، فهذه جميعا نصب تذكارية وتاريخ محفوظ أو محفور للبيروقراطية الفرعونية الثقيلة . بل لقد اعتبر ماكس فيبر نظام الموظفين فى الدولة الحديثة «النموذج التاريخى الذى سارت عليه البيروقراطية فيما بعد » .

وسير التاريخ تدلنا كذلك على أن رخاء مصر وازدهار اقتصادها واستقرار العمران فيها كانت جميعا رهنا بدرجة ما بدور الجهاز الادارى الذى تغلغل كالشرايين فى الحياة المصرية تغلغل شبكة الترع والقنوات فى الأرض المصرية ، بل بفضلها أساسا وعلى طول امتدادها بالفعل . فما أكثر الأزمات والمجاعات التى كانت تجتاح الوادى إذا ما فسد الجهاز أو عطب ، وما أكثر ما كانت عودة الرخاء والنظام مرتبطة بإصلاح جذرى فيه . وحسبنا فى هذا أن نشير إلى قصة يوسف أيام المجاعة واستدعاء بدر الجمالى أيام الشدة المستنصرية فى أخريات الفاطمية .

ولقد كان نابليون على وعى تام بهذه الحقيقة – القاعدة خبرة وفكرا ، فعبر عنها فى مذكراته بقوله «الحكم فى مصر ذو أثر مباشر فعال على مدى الفيضان ، فهو خاضع لإرادة الحكومة . وهنا يبرز الفرق بين حكم البطالسة ، وكان رخاء ، وحكم الرومان الذى أدى إلى تدهور البلاد ثم إلى خرابها تحت حكم الأتراك» . ومن بعد ، فإن أغلب من كتبوا عن مصر ، ابتداء من لودفيج إلى شارل عيسوى إلى مورو برجر (١) متفقون على أن قليلا من البلاد هى التى يلعب فيها الجهاز الادارى مثل الدور الذى يلعبه فى مصر أو يأخذ الحجم المتورم والثقل الضاغط الذى يأخذه فيها .

هذا بينما يضغط غربال على الصلة الوثيقة بين الادارة العامة وبين

(1) Morroe Berger, Bureaucracy and society in modern Egypt, Princeton.1957.

الاســـتثمار الاقتصادى والانتاج وعلى الأهمية القصوى لعمل الادارة ، إلى حد أننا «لا نعرف بلدا يتأثر أهله بالحكم صالحا أو فاسدا كما يتأثر أهل مصر ، ولا نعرف بلدا يسرع إليه الخراب إذا ســاءت إدارته كمصر»(١) . وبالمثل يرى كـاتب آخر فى هذه الجملة «الحكم الصــالح يقى مصر شــر الفيضان العــالى والواطى» خلاصة تاريخ مصر كله (٢) .

ولا شك أن وراء هذا كله خلفية جغرافية مقنعة بما فيه الكفاية ، أو فلنقل بدرجة ما . فوظيفة الدولة – الحكومة – فى المجتمع الهيدرولوچى وزراعة الرى أضخم بلا ريب من الوظيفة المألوفة للدولة . «فكعامل جغرافى» بمعنى الكلمة لابد منه ، وكأداة كبرى فى تغيير صفحة الاقليم وإعادة تشكيله وتخليقه بالمشاريع الهندسية والعمرانية الكبرى والمنشآت النهرية ، تكتسب الدولة فى البيئة الفيضية دورا إضافيا وجوهريا لا تعرفه دولة المطر العادية . ثم إلى جانب هذا الجهاز الفنى الضخم بمعناه الهندسى المباشر ، لابد من جيش من الخبراء والمشرفين على عملية الزراعة التى لا يمكن أن تتم على أسس فردية عشوائية.

حول هذه النواة الصلبة من التكنوقراطيين ، تترى بالضرورة حلقات كثيفة من البيروقراطيين ، تبدأ بالجهاز المالى الذى يحاسب على ثمن الماء ، وتمتد إلى الجهاز البوليسى الضرورى لضبط الأمن ومراقبة حقوق الماء ، لتنتهى أخيرا إلى جهاز إدارى آخر لخدمة تلك الأجهزة جميعا بالمعنى المكتبى المباشـــر . ولعل هذا القطاع الأخير هو جانب الربح المركب فى نمو جهاز «الضبط والربط» .

وانعكاسا لهذه الوظائف يبرز فى تاريخنا القديم والحديث دور عدة وزارات بعينها ، تشمل الأشغال والرى والزراعة والمالية والداخلية ، بدرجة لا تعرفها بالتأكيد دول أخرى كثيرة . وزارة الرى و / أو الأشغال مثلا هى حياة مصر ، تحتل الصدارة المطلقة إبان الفيضان (هذا قبل السد العالى بالطبع) . ولقد تملك كل الدول وزارة للأشغال ، ولكن مصر تكاد تنفرد بوزارة الرى . أما وزارة الزراعة فتملك سلطة على الفلاح ربما أكثر مما

---

(١) ص ٣٦ .

(٢) حسين فوزى ، سندباد مصرى ، ص ١٤٤ .

تملك أية نظيرة لها فى الدنيا . وأخيرا فإن وزارتى المالية والداخلية هما اللتان تمسكان بزمام البلد اقتصاديا وإداريا على الترتيب . هذا بينما يرمز للمجموعة كلها على مستوى التطبيق وعلى الطبيعة أساطين القرية الكلاسيكيون ابتداء من المهندس والمساح إلى العمدة والصراف ، يضاف إليهم الآن المشرف الزراعى والتعاونى وكذلك الجمعية التعاونية ثم بنك القرية .

دولة الموظفين

والنتيجة المنطقية بعد هذا جيش حقيقى من الموظفين ، يصبح فى ذاته ملمحا أو طبقة فى تركيب المجتمع وبصورة قد لا تعرفها بلاد كثيرة . إذ تصبح الحكومة أكبر «صاحب عمل» فى البلد ، ويكاد المجتمع يتحول إلى مجتمع حكومى كما قلنا . ولما كان الجهاز يمثل السلطة والقوة من ناحية ، وكان نصيب البروليتارية المنسحقة هو الكبت والاستبداد من ناحية أخـــرى ، فإنه يكتسب جاذبية نـــادرة ، ويصبح «للميـــرى» - والكلمة ، دعنا لا ننسى، من «الأمير» - قداسة وبريق تجعله جنة التصعيد الاجتماعى حتى قال البعض إن مصر جنة الموظفين ، والقاهرة جنة الباحثين عن الوظائف .

ومن الجدير بالملاحظة أننا نجد البيروقراطية ، كنتيجة لهذا ، ترتبط أساسا بطبقة البورجوازية، وبخاصة بورجوازية المدن . وإذا كانت البورجوازية فى مدن أوروبا فى العصور الوسطى ترتبط فى أذهاننا وفى الواقع بطبقة التجار أساسا . فمما له مغزاه أنها ارتبطت فى مصر الزراعية الفيضية بفئة البيروقراطية من موظفين وإداريين وحكام بصفة تقليدية ، بينما يتضاءل إلى حد بعيد دور التجار و «شهبندر التجار» . وفى هذا أيضا تختلف مصر اختلافا كبيرا حتى عن بلد شقيق وجار مثل سوريا . وعلى الجملة فلعل التعبيرين الدارجين : «الميرى والطين» يلخصان أقطاب القوة فى مجتمعنا التقليدى إلى وقت قريب .

ولقد كان الانتقال من الرى الحوضى إلى الدائم فى عصرنا الحديث خطوة أساسية أكدت بل وربما ضاعفت كل عناصر هذا المركب الهيدرولوجى - البيروقراطى فمن المعروف

أن الرى الدائم ضاعف مهام ووظائف الدولة ، ولذلك لم يكن غريبا أن عملية خلق جسم كبير أو نواة من البيروقراطية الحديثة إنما تبدأ مع محمد على وعلى يديه . حتى إذا ما وصلنا إلى العقود الأولى من القرن الحالى لم يعد لدينا شك فى أن الجهاز البيروقراطى قد خلق أو أسهم فى خلق طبقة وسطى - عليا وسفلى - من بورجوازية المدن تمثل شريحة أساسية ومتشعبة فى المجتمع المتغير . وإلى ما قبل الحرب الثانية لم يكن هناك شك فى أن الصفة الغالبة على المجتمع المصرى الحديث أنه «مجتمع موظفين» ، وأن مدننا الرئيسية كانت إلى حد كبير «مدن موظفين» .

ولما كان القطن ، عماد اقتصاد الفلاح والريف ، يخضع فى ذلك العصر الاستعمارى لنزوات وضغوط ومضاربات السوق العالمية الاستعمارية أو بالأصح السوق الاحتكارية الاستعمارية ، وكانت دخولهم لذلك شديدة التذبذب ، فى حين أن مجتمع الموظفين واقتصاديات مدننا الرئيسية تعتمد على الدخل الثابت بدرجة أكبر ، فقد حدث اختلاف بصورة ما فى إيقاع الحياة المادية بين الريف والمدينة الكبيرة وخاصة العاصمة ، التى يبدو أن إيقاعها بالذات كان معاكسا لإيقاع الريف على نحو ما عرفت واشنطن مثلا فى الولايات المتحدة (١) . ففى الأزمات الاقتصادية حين كانت أسعار القطن تنخفض ويكاد الفلاح يفلس والريف يجف ، كانت القاهرة تنتعش وتفره لأن دخول مجتمعها الأساسى من الموظفين ثابتة ، وكل ما يحدث أنها كمستهلك تفيد من انخفاض أسعار السلع والخدمات ... إلخ .

ولقد انتهى هذا الوضع بالطبع فى العقود الأخيرة بعد أن تعددت قاعدة اقتصاد العاصمة بالصناعة والتجارة وغيرها إلى جانب الادارة . بل أكثر من هذا فإنه انعكس وانقلب رأسا على عقب فى السنوات الأخيرة بالذات منذ تفاقمت موجة الغلاء وتكاليف المعيشة . فمع انخفاض القيمة النقدية والقوة الشرائية للجنيه ، مع ثبات دخول طبقة الموظفين ومن فى حكمهم ، أصبحوا هو وحدهم أكثر من أى طبقة أخرى فى مجتمع المدينة الضحية الكبرى للغلاء . وهكذا ، بعد أن كان الفلاح هو ضحية دولة الموظفين المتخمة والاقطاع الضارى قديما ، أصبح الموظف أساسا هو ضحية البورجوازية وغيرها اليوم .

---

(1) Mark jefferson, "Great cities of the Unites States", G. R., July 1941, p.481.

إفراط البيروقراطية

هذا ، والأرقام المتاحة لا تترك مجالا للشك فى أن البيروقراطية أوشكت على أن تكون ملمحا جغرافيا عندنا . ففى عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ قدر عدد الموظفين بنسبة ٢,٢٪ من مجموع السكان العام ، بالمقارنة إلى ١,٣٪ فى بريطانيا . وقد يبدو الفارق محدودا ، ولكنه إذا نسب إلى قوة السكان العاملة وحدها لبدا جذريا . فلقد قدر (حوالى ١٩٦٦) أن نسبة رجال الادارة إلى القوة العاملة فى مصر تبلغ ١٢٪ ، مقابل ٥٪ فى إنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . على أن الخطر النسبى يتضح من مقارنة تكاليف هذا الجهاز . فقد قدر أن أجور الموظفين فى عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ابتلعت ٣٥٪ من ميزانية الدولة . وفى عامى ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قدرت النسبة بنحو ٤٠,٥٪ ، بل وصل تقدير ثالث إلى ٤٦٪ ، وكل هذا مقابل ٩٪ فى بريطانيا (١) .

ولقد نما عدد الموظفين الحكوميين فى العقود الأخيرة نموا هائلا . فمن ٣١٠,٠٠٠ فى ١٩٤٧ ، ٣٢٥,٠٠٠ فى ١٩٥٢ بنسبة ٩,٦٪ من قوة العمل بالبلد ، قفز إلى ٧٧٠,٠٠٠ فى ١٩٦٠ أى أكثر من تضاعف فى أقل من عقد . ثم لم يلبث أن سجل علامة المليون ، ١,٠٣٥,٠٠٠ ، فى ٦ - ١٩٦٧ بنسبة ١٥,٤٪ من قوة العمل . ثم أخيرا وبمعدل فائق تجاوز عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام الآن علامة المليونين وقارب الثلاثة حيث بلغ كما رأينا ٢,٤ مليون (أو ٢,٧ مليون فى رواية أخرى) تعادل ٢٧٪ (أو أكثر من ٣٠٪ فى الحالة الثانية) من مجموع القوة العاملة فى مصر .

معنى هذا أن بين رُبع وثُلث المجتمع العامل منا اليوم موظفون . وهى نسبة أكبر من كل تعليق. يكفى فقط أن نقول إنه ما من أسرة صغيرة تقريبا فى مصر ، بمعنى الأسرة المحدودة ، إلا وواحد منها على الأقل موظف حكومة . بينما يذهب البعض، مبالغة أو سخرية لا ندرى ، إلى حد القول بأنه ما من أسرة كبيرة فى مصر بمعنى الأسرة الموسعة ، إلا وواحد منها هذه الأيام فى درجة وكيل وزارة - أو كأن قد !

---

(1) Landry, p 220; Pierre George, Introduction géog. á l'etude etc., p.307.

ولا شك فى أن جزءاً كبيراً من هذا الوضع موروث قبل يوليو ، ولكن الجزء الأكبر مكتسب بعده منذ انتقل الانتاج إلى الملكية العامة وأصبحت الدولة الاشتراكية هى أكبر صاحب عمل فعلا وجدا. فمعظم العمال فى مصر ، بعد تضخم عددهم العظيم أخيرا ، أصبحوا - كالموظفين - عاملين فى الحكومة . حتى الفلاح - كالعامل - كاد يكون موظفا فى الحكومة وإن بغير مرتب ، حيث تحدد له الحكومة كل شىء تقريبا من المحصول إلى السماد ومن الرى إلى التسويق .

النتيجة النهائية أن معظم من فى مصر أصبح يعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة «موظفا فى الحكومة» ، حتى قال البعض إن كل ما فى مصر تقريبا بنته الحكومة ابتداء من الأهرامات إلى الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات الاجتماعية .. الشىء الوحيد الذى لم تبنه هو النيل ، الذى على العكس بناها بهذا الحجم المهيب والدور الرهيب .

البيروقراطية والاشتراكية

ومهما يكن الأمر ، فلقد كان الظن أن هذه المسئوليات الجديدة المضافة بقوة الاشتراكية إلى الجهاز البيروقراطى بين يوم وليلة ستعيد التوازن بين الحجم والوظيفة ، مثلما يحدث فى اقتصاد يعانى من إفراط السكان مثلا ثم يتكشف فيه فجأة مورد اقتصادى جديد كالبترول . غير أن الذى حدث أن الجهاز نما منذ ذلك الحين نموا خطيرا بالربح المركب مرتين ، مرة بنمو السكان العام ومرة بنمو البيروقراطية الذاتى الخاص . ومن المعروف أن مشكلة ، ولا نقول آفة ، الاشتراكية عامة هى تضخم البيروقراطية بدرجة مزعجة وإلى حد الافراط . على أن هذا ، بعيدا عن أن يغير الحقيقة التاريخية ، لا يفعل من أسف سوى أن يؤكدها ويضاعفها ، ألا وهى المركزية الوظيفية - ممثلة فى البيروقراطية - فى مصر الفيضية .

البيروقراطية إذن ملمح ملح وعميق فى كيان مصر ، وإفراط البيروقراطية اليوم حقيقة واقعة . وجزء كبير جدا من مجتمعنا الراهن هو مجتمع موظفين ، أسوأ ما فيه أنه لاوظيفى ، جهاز مستهلك أكثر مما هو منتج ، يبدو إلى حد بعيد كما لو قد غدا هدفا وغاية فى ذاته لا وسيلة وأداة لهدف ولغاية . وكالنمو الحضرى نفسه الذى نشأ فيه ، جاء نموه خضريا أكثر منه ثمريا ، إذ فاق تضخمه الحجمى كل حدوده السليمة حتى وصف

بأنه أصيب «بداء الفيل» ، وحتى قال البعض إن مصر كما تعانى من إفراط السكان مع انخفاض المعيشة تعانى من البيروقراطية مع انخفاض الكفاءة . لقد ترهلت البيروقراطية فى مصر ، وفى الوقت نفسه تسيبت ، إلى الحد الذى يهدد بأن يجذب مصر كلها معها إلى الترهل والتسيب . وليس بمغال من يخشى أن تقصم البيروقراطية يوما ظهر مصر مالم تبادر هى فتقصم ظهرها . وكما فى مشكلة السكان الأم ، لا حل سوى ضبط نسل البيروقراطية .

التوزيع الجغرافى

أما من حيث التوزيع الجغرافى ، فمنذ البداية تركزت هذه الهيئة الطاحنة فى العاصمة أو العاصمتين بدرجة عنيفة حرمت الريف والأقاليم من الحد الأدنى من خدماتها ، وذلك رغم أنها ما قامت أصلا إلا لخدمة هذا الريف وتلك الأقاليم وبفضل إنتاجها . فالأصل أن القاهرة ، ككل عاصمة ، خادمة للوطن ، ولكنها ، تماما كالدولة ، انبثقت من قلب المجتمع ثم ما لبثت أن وضعت نفسها فوقه .

ورغم إدخال الحكم المحلى أخيرا ، ورغم ما تعرض له الجهاز من عملية جراحية لإعادة توزيعه جغرافيا ، يظل جيش الموظفين رابضا مرابطا فى العاصمة والمدن الكبرى ، ومازال القطاع الأكبر من الجهاز البيروقرطى عاصميا متروبوليتانيا أولا ومدنيا ثانيا . لقد كانت القاهرة دائما ، كما يضعها چاك بيرك ، «قلعة قديمة لمركزية الدولة» . (١)

والأرقام التالية عن مدى التركيز «النقطى punktal » فى القاهرة أواخر الستينيات تعد أبلغ دليل على أن العاصمة لم تزل «بالوعة» للطاقة البشرية إنتاجية واستهلاكية فى الوطن . فمنها نرى كيف أن كثافة البيروقراطية فى العاصمة تعادل كثافتها القومية بعامة ثلاث مرات على الأقل ، وضعف ذلك فى خطوط معينة .

---

(1) J. Berque, Les Arabes d'hier á demain, Paris,1960, p.153.

درجة التركز البيروقراطى فى القاهرة فى أواخر الستينيات

نسبة السكان إلى الدولة	١٠,٨
نسبة موظفى الدولة	٣٠,٠
نسبة المهندسين الزراعيين فى القاهرة	٥٣,٠
نسبة الأطباء البشريين فى القاهرة والجيزة	٥٢,٢
نسبة الأطباء البيطريين فى القاهرة والجيزة	٤٨,٢
نسبة المهندسين الجامعيين فى القاهرة والجيزة	٥٨,٧

ولعل التركز البيروقراطى قد زاد ، ولم ينقص ، منذ الستينيات إلى الثمانينيات . ففى سنة ١٩٨٠ بلغ عدد موظفى الكادر العام فى الجهاز الحكومى بالقاهرة نحو ٧٠٨ آلاف تمثل ٣٩,٤٪ من العمالة الحكومية . وتلت القاهرة الجيزة مباشرة بنحو ٧,٨٪ ، بحيث بلغ نصيب القاهرة والجيزة معا ٤٧,٢٪ من المجموع القومى ، أى نحو النصف . والغريب بعد هذا (أو لا غرابة) أن القاهرة اختصت نفسها بنحو ٢٩٪ من «الخدمات المعاونة» فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ، أى السعاة والفراشين ...إلخ (١) .

وإعادة التوزيع

ليس هذا يقينا - أليس كذلك ؟ - مما يدعو فى شىء إلى «مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ» . وهو بعينه الذى يفسر أيضا لماذا ينبغى على أصغر قرار محلى أن يتخذ فى القاهرة ، وعلى كل مواطن له طلب إدارى بسيط أن ينتقل إلى العاصمة بدل أن تنتقل العاصمة إليه. والأصل فى العاصمة ، بالتعريف ، أنها «مكتب رئيسى head-office» فقط لجهاز الدولة وإدارة الحكومة ، وليست معسكرا شاملا لكل الهيكل البيروقراطى . ولهذا فالمطلوب الآن بلا تردد عملية تفتيت وبعثرة لهذه الارسالية البيروقراطية الثقيلة ليعاد توزيعها أفقيا على رقعة الوطن بحسب كثافة السكان وبحسب الحاجات الاقليمية الحقيقية. وفى هذا الصدد ، تقول آخر إحصائية نشرت فى ١٩٧٦ إن ٨٨٪ من المهندسين الزراعيين

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

بمصـــر يعملون الآن خارج القاهــرة . وهى بلا شك خطوة فى الاتجاه الصحيح إن صحت .

غير أن البعض ، من الناحية الأخرى ، يدعو إلى نقل بعض الوزارات كاملة وكلية إلى مواقع يعدونها أنسب لوظيفتها ، كالاسكندرية مثلا لوزارة النقل البحرى ، وكالمدينة المسماة بالسادات لوزارة التعمير والمدن الجديدة . ولكن هذا ، تماما كفكرة العاصمة الجديدة التى لا تبدو بعيدة جدا عن هذه الدعوة ، فهم خاطىء ومقلوب تمامــــا لكل من وظيفة الحكومة وإعـــــادة توزيع جهــازها الادارى على السواء . فالأولى بالضرورة وحدة متكاملة تحتم الوحدة المكانية لجميع وزارتها فى العاصمة للتخطيط والتنسيق والاشــــراف . أما الثانى فهو الجسم التنفيـــذى الذى لا مكان له فى العاصمـــة ، وإنما يتحتم أن ينتقل إلى الأقاليم ليتوزع كالهرم المدرج على قاعدة الوطن بأسره .

المركزية الحضارية : العاصمية

من بين المركزية التركيبية والمركزية الوظيفية ، تخرج لنا القمة النهائية المجسدة للمركزية فى مصر عموما ، ونعنى بها المركزية الحضارة التى ترادف توا العاصمية المتطرفة . فمنذ عرفت مصر العواصم الموحدة والعاصمة فيها تحقق حجما هائلا بالنسبة لمجموع حجم الدولة وعلى حسابه .. والمركزية تورث الحجم . وسواء كانت فى طيبة أو طينة ، أو فى الاسكندرية أو القاهرة ، فإن العاصمة كانت دائما تسود الحياة المصرية بصورة طاغية غير عادية ، وكما تذهب القاهرة تذهب مصر ، حتى لنوشك أن نقول عنها – كما قيل عن زنجبار فى شرق أفريقيا (١) – إن مصر جميعا من البحر حتى الشلال كانت ترقص على أنغام القاهرة . وعلى أية حال ، فقلب العاصمة، أكثر منه فى أى بلد آخر ربما ، هو قلب مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا سواء كان فى ساحة الأزهر قديما أو ميدان التحرير حديثا (٢) .

(1) Whittlesey, Earth and State, p.311.

(2)Harry Hopkins, Egypt, the crucible,1960, p.17-21:Maurice Hindus. In search of a future, p.57-60.

إنظر أيضا : ديزموند ستيوارت ، القاهرة مترجم ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧ – ٤١ .

شهادة التاريخ

وقد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن تاريخ مصر ليس إلا تاريخ العاصمة أو يكاد . والمتصفح لتاريخ الجبرتى مثلا ، ومن قبله السيوطى أو إبن إياس ، لا يمكن أن يخطىء هذا الاحساس . حقيقة لقد لعبت بعض الأقاليم دورا تاريخيا مرموقا ، ولكن مثل هذه الأقاليم إنما لعبته بصفتها أقاليم حدود وتخوم معرضة للأخطار الخارجية . فدور الموانىء الساحلية والنهرية إبتداء من المنصورة ودمياط أيام الصليبية إلى رشيد والاسكندرية وبورسعيد ضد «الفرنجة والفرنساوية أو الانكليزية» هو دور خاص . أما الأقاليم العادية فليس لها تاريخ تقريبا ، إنما لها روتين ، أو هى على الأكثر «سندريللا» لتاريخ العاصمة . والاحساس الطاغى هو بإيجابية العاصمة وسلبية الأقاليم ، كأنما العاصمة تاريخ محفوظ أو مجمد ، بمثل ما يبدو النهر عندها تاريخا سائلا أو جاريا ، ثم خارجهما يتخلخل التاريخ أو يختفى .

ومن الملاحظ أخيرا ومع الأسف الشديد أن سقوط العاصمة فى أى فترة من فترات التاريخ كان معناه تلقائيا سقوط مصر ، لا شذوذ لذلك إلا حالة واحدة تقريبا هى الهكسوس . معنى هذا أن بقية الأقاليم على امتدادها أفقر وأعجز من أن تنظم كوحدات مستقلة فعالة للدفاع الوطنى فى حالة سقوط العاصمة ، حتى تكون نوايا وخلايا متعاقبة للمقـــاومة والاسترداد والتحـرير . وتلك بلا جدال نقطة ضعف خطير فى كيان الدولة وتنظيمها السياسى لا يجب بحال أن تكون .. أليس كذلك ؟

انعكاسا لكل هذه الأهمية ، على أية حال ، حققت العاصمة دائما حجما ضخما بين مدن مصر بل وبين عواصم العالم المعروف أو المعاصر . بل إن عاصمة مصر عبر معظم مراحل التاريخ، إن لم تكن «عاصمة العالم» بمعنى كبرى مدنه العواصم إطلاقا ، كانت على الأقل ندا مكافئا ومنافسا عنيدا لكبراها مما قد يرقى إلى الصدارة مرحليا . فى العصور القديمـــة مثلا كـــانت طيبة و / أو منف الفرعونيـــة تناطح إن لم تفق بابـــل و / أو نينـــوى . فى الكلاســـيكية كانت الاسكندرية فى أدنى مراحلها مبارزا كفئا مقتدرا لكل من أثينا وروما وبيزنطة (القسطنطينية) على التتابع أو لكلها فى آن واحد ،

أما فى أوجها فإن واحدة منهن لم تكن لتقارن بها بالتأكيد ولا سجلت الحجم القياسى الذى سجلته ، بالمثل فعلت القاهرة فى العصور الاسلامية مع بغداد ودمشق وإسطنبول يمينا والقيروان وغرناطة وقرطبة يسارا من مشاعل الاسلام الجديدة المتألقة .

هكذا نجد أنه فى وقت ما من أيام البطالسة والرومان تعدت الاسكندرية المليون من مجموع قد لا يتجاوز العشرة ملايين (١) . وهكذا وعلى تطرفها أصبحت مصر كلها ظهيرا لها ومعلقة إليها . ومن قبل كانت طيبة (مدينة المدن) ، ثم منف ، أعظم مدينة فى العالم فى وقتها . ورغم استحالة التقدير بالأرقام ، فإن الشواهد التاريخية تكاد توحى بأن واحدة منهما أو كليهما ربما كانت أول مدينة مليونية فى التاريخ .

ثم من بعدهما كان حتمل أن تطفر القاهرة كعش الغراب ، لأنها لما توقعت العاصمة فيها كان معنى هذا أن المركزية السياسية الأولى قد اجتمعت مع المركزية الجغرافية القصوى فى البلد . لهذا كانت أكثر من مرة فى العصور الوسطى كبرى مدن العالم -عاصمة العالم إن جاز القول - كما يؤكد لنا المقدسى فى القرن العاشر حيث يقول «... وفسطاط مصر اليوم كبغداد فى القديم ، ولا أعلم فى الاسلام بلدا أجل منه» (٢) . بالمثل يكرر الرحالة البندقى بيلوتى Piloti فى القرن الخامس عشـــر : «مدينة القاهرة هى أكبر مدينة فى العالم من بين المدن الواقعة فى حدود علمنا» (٣) . هذا بينما يقول فريسكوبالدى Freschobaldi من قبله فى القرن ١٤ إن سكان القاهرة حين مر بها كانوا أكثر من سكان مقاطعة توسكانا الإيطالية جميعا ، وإن عدد السفن الراسية فى مينائها كان يفوق ما فى موانىء البندقية وجنوة وأنكونا معا . (٤) وهناك رحالة أوروبيون آخرون فى الفترة نفسها وجدوا القاهرة عدة أضعاف حجم باريس ، كبرى مدن أوروبا حينئذ . ومنهم من منحها مليونين أو ثلاثة ملايين من السكان ، وهو تقدير خرافى بحت أكثر مما هو اجتهاد جزافى ولعل المليون تكون سقفا معقولا .

---

(1) Walek - Czernecki, op. cit., p.8.

(٢) جورج فاضلو حورانى ، العرب والملاحة فى المحيط الهندى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٢٨ .

(3) P.H. Dopp, "Le Caire Vu pqr les Voyageurs Occidentaux du Moyen Age". B.S.G.E., 1951, p.131.

(٤) صبحى وحيدة ، ص ١١٦ .

حتى فى أيام الحملة الفرنسية ، حين كانت مصر قد هوت إلى ٢,٥ مليون ، ظلت القاهرة تحتكر وحدها عُشر المجموع ، فقد كانت تدور فى حدود ربع المليون (٢٦٠ ألفا) . هذا فى حين أن المدينة التالية لها فى الحجم مباشرة - دمياط - لم تزد على ٢٠ ألفا ، أى واحد على ثلاثة عشر من العاصمة . بل إن مجموع «المدن» الثمانى عشرة فئة + ٣٠٠٠ لم يزد على ١٤٨ ألفا ، أى أن كل مدن مصر رجحت بالكاد نصف حجم القاهرة .

أحجام مدن مصر الكبيرة حسب الحملة الفرنسية (١)

القاهرة ٢٦٠,٠٠٠

المدينة	العدد	المدينة	العدد
دمياط	٢٠,٠٠٠	منوف	٥٠٠٠
المحلة الكبرى	١٧,٠٠٠	بنى سويف	٥٠٠٠
الاسكندرية	١٥,٠٠٠	الفيوم	٥٠٠٠
رشيد	١٥,٠٠٠	قنا	٥٠٠٠
أسيوط	١٢,٠٠٠	المنيا	٤٧٥٠
طنطا	١٠,٥٠٠	قليوب	٤٥٠٠
المنصورة	٧,٥٠٠	أطفيح	٤٠٠٠
ملوى	٧٠٠٠	الجيزة	٣٠٠٠
جرجا	٧٠٠٠	بلبيس	٣٠٠٠

المعادلة الاقليمية

وإذا كان لهذا التركيب من معنى حقيقى ، فهذا المعنى هو بلا شك أن مصر إنما كانت تتألف فى الحقيقة من مدينة كبرى وقرية كبرى : المدينة الكبرى هى العاصمة ، والقرية الكبرى هى الأقاليم . أما إذا كان له من سبب محقق ، فهذا السبب هو بلا جـــدال تناقص السكان الماحق depopulation ، وبخاصة تناقص السكان الريفيين ، الذى أزمن

(1) Description de l'Egypte, t. 15, p.118 et seq.

قرونا ، مما ترك القاهرة وحدها عُشر سكان البلد ؛ فكان تضـخم العاصمة النسـبى hypertrophy نتيجة لضمور الريف المطلق atrophy .

أيضا ، وقبل أن ننتقل إلى القاهرة المعاصرة ، فإن أرقام الحملة بالذات تلقى ضوءا منورا على حقائق أساسية وشبه دائمة ومتأصلة فى كيان مصر الحضارى عبر التاريخ . فلعل تلك المعادلة المعتلة أو المختلة ، المدينة الكبرى والقرية الكبرى ، على شذوذها المحقق ، هى للأسف معادلة تركيب مصر تاريخيا على وجه العموم والتعميم ذلك أن المدن العظيمة ، رغم أنها تتابعت فى تاريخ مصر بلا انقطاع ، إلا أن مصر فيما يبدو وبإستثناء الفترة الحديثة لم تملك مدينتين عظميين فى وقت واحد ، وإنما كان هناك غالبا مدينة عظمى واحدة ، والبقية مدن ثانوية أو متوسطة على الأكثر . وتلك عموما وعلى أية حال هى القاهدة السائدة فى العالم قديما . ولكن عموما أيضا «ظلت حضارة مصر حضارة مجتمع ريفى خلال آلاف السنين من تاريخها» (١) .

النتيجة النهائية أن المعادلة الاقليمية فى مصر كانت تتألف تقليديا ، وللأسف مرة أخرى ، من «رأس كاسح وجسم كسيح» أو تكاد . ولعل هذا كان منتهى التناقض وقمة الثنائية فى كيان مصر عموما . فكما كان هناك النهر الواحد الهائل ضد الصحراء المطلقة دونما مناطق انتقالية بين الطين والرمل على المستوى الطبيعى ، والحاكم المستبد المطلق ضد المحكوم المسحوق المنسحق على المستوى السياسى ، والطبقة الاقطاعية المالكة ضد القاعدة البروليتارية المعدمة دونما طبقة وسطى على المستوى الاجتماعى ، كانت هناك العاصمة العاتية ضد الريف الأجوف دونما أقاليم فعالة أو طبقة من المدن الوسطى المتزنة على المستوى الحضرى . وفى جميع الحالات لم تكن مصر قط هرما مدرجا ذا قمة وقاعدة بينهما وسط أساسى ذهبى أو حديدى ، وإنما كانت تقريبا مسلة لها قمة وقاع فقط كأنهما القطب الموجب والسالب فى محور غليظ على أكثر تقدير .

عوامل التضخم

والسؤال المحورى أو المحير عند هذا الحد هو : لماذا هذا التضخم العاصمى المفرط ؟

(١) غربال ، ص ٤٣ .

والسؤال المبدئى أو الميدانى بعده هو : أهو نتيجة للمركزية الجغرافية التى أشرنا إليها ؟ هل هى ، بعبارة أخرى ، قضية الحتم الجغرافى مرة أخرى ؟ والــــرد الفورى هو النفى المؤكـــد . حقا إن المركزية الطبيعية تدعو إلى ، وتســـــاعد على ، النمو العاصمى البارز، ولكن فى حدود الاتـــزان لا الافـــراط . والجغرافيا مسئولة إلى نقطة معينة ، ولكنها - لابد أن نعرف ونعترف - بريئة بعدها .

وإذا كان من المتعذر أن نحدد أنسب حجم ، أو الحجم الطبيعى كما تسرضه الضوابط الجغرافية ، فإن المحقق أن إفراط العاصمية عندنا ظاهرة غير طبيعية ترجع إلى عوامل غير طبيعية ، عوامل بشرية شتى تاريخية واجتماعية وسياسية وحضارية ... إلخ ، بل وإلى عوامل آلية بحتة كامنة فى ميكانيزم نمو المدن تتداعى بها ككرة الثلج . فلئن كانت المركزية تورث الحجم ، فإن الحجم أيضا يورث الحجم . والكل يرتبط فى النهاية بصورة أو بأخرى بسياسة «دعه يمر» التى تترك الأمور تجرى عشوائيا فى أعنتها .

العامل الاجتماعى

فإذا بدأنا بالعوامل الاجتماعية ، فإن هناك فيما نرى علاقة قرابة بل خط نسب مباشـــرا يجرى بين ضخامـــــة العاصمة الطاغية وضآلة الأقاليم الممعنة من ناحية ، وبين جبروت الأهرام والآثار الفرعونية وتفاهة ، وضعة بيوت المصرى القديم من ناحية أخرى . ولئن كان معنى هذا علاقة وظيفية بين الطغيان الاقطاعى الفرعونى وبين المركزية الجامحـــــة ، فليس هذا إلا تحصيل حاصل . فما المركزية العنيفة إلا ترجمة إدارية وعمرانية للطغيان الســـــياسى والاقطاع الاجتماعى .

ولقد لاحظنا من قبل فى مكان آخر علاقة ارتباط مباشرة بين شكل هرم المدن فى مصر وهرم الطبقات ، فكلا الهرمين مفرط التفلطح : له قاعدة واسعة ولكنها واطئة ، وقمة ضيقة لكنها شامخة، وبين الطرفين تختفى الطبقة الوسطى أو تكاد [1] . فإذا كان هرم الطبقات يتألف تقليديا من قاعدة عريضة جداً من البروليتاريا الفقيرة ، ومن قمة ضيقة ولكنها ثقيلة جـــداً من الأغنياء ، لا يفصل - أو يصل - بينهما بالكاد طبقة وسطى معقولة الحجم ، فإن ذلك بحذافيره هو تركيب هرم مدننا كما سنرى تفصيلا .

(1) Studies in Egyptian Urbanism, p.19.

(من الطريف أيضا أن الشكل المعوج نفسه يمتد حتى التعليم ، لا كصدفة ولكن فى علاقة وظيفية مباشرة : فقد ثبت أن مصر تكاد تتصدر العالم فى نسبة المتعلمين تعليما عاليا بالنسبة إلى عدد المتعلمين ، بينما هى من أعلى البلاد فى نسبة الأمية ! وقد كانت مصر قبل «الثورة» تنفق على التعليم العالى ضعف ما تنفقه على التعليم العام . وكل هذا من أعراض ومضاعفات الرأس الكاسح والجسم الكسيح ، مثلما هو من أسبابها ومضاعفاتها .) .

وتفسيرا للعلاقة بين الاقطاع والمدنية نقول إن التقسيم الطبقى فى مصر لم يكن فقط تقسيما اجتماعيا وظيفيا فحسب ، بل كان جغرافيا مكانيا أيضا . فكما كان الاقطاع الزراعى قبل «الثورة» يترجم وظيفيا إلى طبقتين فى الريف : طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين أو الذين يملكون والذين لا يملكون ، كان بسبب الملكية الغيابية يترجم جغرافيا إلى طبقتين مكانيتين : طبقة الاقطاعيين الغائبين فى العاصمة وطبقة الفلاحين فى الريف . وفى المحصلة الصافية كان الاقطاع يترجم عمليا إلى طرفين : المدينة العاصمة فى جانب والريف والأقاليم فى الجانب الآخر . ذلك كله، بالطبع ، بصورة عريضة اجمالية .

ولقد زال الاقطاع الزراعى الآن وصفى إلى حد بعيد بقوة الاشتراكية العابرة العارضة ، ثم زالت الاشتراكية بعودة الرأسمالية الراجعة البائدة أو الطالعة السائدة ، ولكن مازال الانقسام الطبقى بين العاصمة والريف قائما ، بل لقد زاد بإضافة أو زيادة عوامل تركيز جديدة هى بيروقراطية الموظفين المتورمة من قبل ثم بورجوازية التجارة ورأسمالية الصناعة من بعد . إلى أن جاء الانفتاح «فعمت وطمت» بأسلوب مؤرخى العصور الوسطى العرب .

فمع عربدته الاقتصادية ، «تعملقت» القاهرة كالمارد المريد ، ومع نموه الطفيلى المحموم، نمت أبراجها كعش الغراب المشئوم ، منتقلة بذلك تقريبا من العصر الأوروبى «كقطعة من أوروبا» إلى العصر الأمريكى لتصبح بناطحات سحابها وانفجارها العمرانى «قطعة من أمريكا» . إن الانفتاح هو أعلى مراحل نمو القاهرة ، رأسيا وأفقيا ، مثلما هو أعلى مراحل رأسمالية مصر المدعية الاشتراكية . وعلى الجملة فبعد أن كانت الأرض الزراعية «بالوعة» مصر الاقطاعية ، أصبحت العاصمة القاهرة بالوعة مصر الرأسمالية حاليا .

من كل هذا يمكن القول فى أكثر من معنى إن العاصمة ظلت دائما وحتى أثناء وبعد الاشتراكية المقولة وبالرغم منها رأسمالية رأساً ونصاً ، بمعنى أنها كانت بناء فوق الاشتراكية ، فوق هيكلها وفوق متناول يدها . ولسوف نرى بالفعل كيف تستأثر العاصمة فعلا بنسبة أكبر من كل تناسب من الطبقات الغنية فى مصر ، وبهذا فنحن كنا نملك ريفا اشتراكيا وإن كان جوهره الفقر ، فوقه عاصمة غنية لكن جوهرها رأسمالى .

بعبارة أخرى ، ففى أحسن الأحوال وعلى أفضل تقدير ، كان لدينا عاصمة رأسمالية عمليا فى مجتمع اشتراكى نظريا . ولا مجال بعد هذا للشك فى أن اتجاهاتنا العاصمية رأسمالية بشدة ، وأن القاهرة عاصمة رأسمالية جدا لدولة اشتراكية قولا . وليس كالعاصمة دليلا على ما يقوله البعض من أننا أحيانا «نتبرجن» باسم الاشتراكية .

صفوة القول وخلاصته أن التقسيم الطبقى فى مصر كان – وما يزال – يعنى أساسا أو ضمنا التقسيم الجغرافى بين العاصمة والريف . فإذا كانت الطبقات الحقيقية فى مصر هى طبقة الملاك فى جانب والبروليتارية فى الجانب الآخر ، فإن هذا يعنى أيضا وإلى حد بعيد العاصمة والريف على الترتيب . والحقيقة أن نظام الطغيان الاقطاعى الذى اعتمد على الملكية الغيابية قد نزح دخول وعوائد الانتاج الاقليمى ليصبها بلا هوادة فى العاصمة، وبقدر ما كان النزيف الاقتصادى والحضارى فى الأولى بقدر ما كانت التخمة فى الثانية .

والواقع الملموس أن الانتقال من العاصمة إلى الأقاليم يكاد يكون لفداحته كالانتقال من قارة إلى قارة أخرى . وبقدر ضآلة المسافة الجغرافية ، بقدر ضخامة المسافة الحضارية ، حتى لنجدنا إزاء ازدواجية حضارية صارخة ، ولا نقول انفصاما فى الشخصية الحضارية . إن ضخامة وعظمة العاصمة المركزية فى ناحية ، وفقر وتحجر الأقـــاليم فى الناحية الأخرى ، لم تكن طـــوال التاريخ إلا الترجمة المباشرة للتناقص الشنيع بين اللاندوقراطية فى ناحية والبروليتاريا الزراعية فى ناحية أخرى . كذلك لا ننسى دور البيروقراطية ، فهى سبب بقدر ما هى نتيجة للمركزية .

الموقع ، الحضارة ، والسياسة

غير أننا نخطىء كثيراً إذا ما رددنا المركزية العاصمية المزمنة فى مصر إلى أصول

الموضع وحده ، فإن موقعنا تكاثف هنا فى الواقع مع شكل الموضع وطبيعته وأثره ليضاعف منها ومن طغيانها . فمنذ البداية والموقع الحرج الحساس يفرض على مصر أن تبدو فى أعظم قوتها وأن تكتل كل إمكانياتها لتقدم إلى العالم جبهة مهيبة رادعة . لقد كان لمصر دائما دور خارجى خطير عبر الحدود ، وكثيرا ما كان هذا الدور طموحا بدرجة أكبر من إمكانياتها الموضوعية المتواضعة بالمقياس العالمى . ولهذا بدت أحيانا كأنها تتطلع إلى، وتحاول ، أكثر من طاقتها ، بدت كرأس كبير ينوء به جسم صغير . وكان هذا الرأس بطبيعة الحال هو العاصمة حيث تتركز كل المسئوليات والتطلعات الخارجية ، بينما كانت الأقاليم هى الجسم المتواضع . كان الرأس يمثل الموقع الباهظ ويرتبط به ويرمز إليه، بينما تجسد الموضع المحدود فى جسم الريف . ومن هذا التناقض نشأت متناقضة العاصمة الكاسحة والجسم الكسيح ، وربما بدت الصورة النهائية «كقزم ضخم الجمجمة a macrocephal from Lilliput » .

تلك هى الصورة الأساسية التاريخية بعامة ، ولكنها تعدلت تعديلات ثانوية مرحلية بما يؤكدها أو يخففها . فالاحتكاك الحضارى الذى بدأ منذ نحو قرن ونصف قرن الآن دعا إلى قدر كبير من المركزية حتى يمكن خلق مركز حضارى حديث غنى فى بيئة متخلفة فقيرة . ولم يكن من الممكن أن تتعدد مثل هذه المراكز ، بل لزم أن تحشد حشدا فى بؤرة واحدة . ويتم هذا طبعا بتدفق الهجرة من الريف إلى هذه البؤرة التى هى عادة العاصمة . وهذا ما حدث فى حالة القاهرة حين بدأ تيار الهجرة الريفية يشتد منذ القرن الماضى بصفة خاصة . وحتى فى يومنا هذا ، يلاحظ أن كل الـــدول المتخلفة التى بدأت التحضر حديثا ، لها عاصمـــة ضخمة بالنسبة لحجمها وغالباً ما لا توجد بجانبها مدينة أخرى تستحق الذكر . أى أن المركزية العنيفة هى ضـــرورة مرحلية فى بداية التطــور الحضارى (١) .

ويشتد الاتجاه ويجمح حين تنحرف التطلعات الحضارية ، كما هو الحال حين أراد إسماعيل أن يجعل «مصر قطعة من أوروبا» . فالذى حدث بالفعل أنه إنما حاول أن يجعل «القاهرة قطعة من أوروبا» ، ولكنه فى مقابل ذلك اعتصر كل موارد مصر إلى درجة الابتزاز ، بل ورهن استقلال الوطن كله من أجل تضخيم نقطة واحدة فيه . وهذا يتفق تماما مع المفهوم الرجعى للدولة وكأنها العاصمة أو لمصر وكأنها القاهرة .

---

(1) G. Hamdan, "Capitals of the new Africa". E.G., July1964, p.253.

ومن المهم ، والطريف أيضا ، أن نلاحظ فى هذا الصدد أن أول عناصر الهجرة من الريف إلى القاهرة الأوروبية هذه هى دائما الطبقات الأغنى والأكثر ثراء وقدرة على مستوى الحياة الجديدة وتطلعا إليها . فى الطليعة طبعا وفد الاقطاعيون وكبار الملاك ليكتمل نمط الملكية الغيابية . ثم من خلفهم جاء أعيان الريف وسراته ، وخاصة العمد ، عمد القطن بالأخص ، وليس صدفة أن نمط العمدة المتخم بأرباح القطن والوافد على العاصمة لأول مرة إنما يبدأ من أيام إسماعيل ويستمر حتى الحرب الأولى . أما الطبقات العادية والفقيرة من سكان الريف فهم آخر من يهاجر إلى العاصمة ، وهم الذين يمثلون السواد الأعظم من تيار الهجرة إليها فى العقود الأخيرة ، خاصة فى عصر الاشتراكية الشاحبة أو البائدة .

ولا ننسى خلف هذا كله عوامل الحضارة المادية البحتة . فلقد أدى الانقلاب الزراعى والحضارى من الرى الحوضى إلى الرى الدائم إلى مضاعفة إمكانيات الموضع وموارد الريف كما نعرف ، كما أن اقتصاد المحصول الواحد والاقتصاد الحديث المتجر يدعو إلى، ويمكن لمزيد من المركزية إذا ما قورن بالاقتصاد المعاشى واقتصاد الحبوب والكفاية الذاتية القديم . ودعنا لا ننسى أيضا عامل السكك الحديدية التى أدخلت فى نفس الفترة تقريبا لتواكب انقلاب الزراعة والرى ولتكرر شبكتها شبكة مجارى النيل ، ولتضاعف بذلك من عقدية القاهرة فتصبح طبيعية واصطناعية معا . وأطوال الخطوط الحديدية فى مصر اليوم بعدد قراها تقريبا (٤٢٣٤ كم مقابل ٤٠٦٦ قرية) . والسكك الحديدية – هذه أولية بحتة – من أقوى عوامل التركيز المكانى فى العصر الحديث .

وإذ تتضافر كل هذه العوامل التركيزية لتؤكد عقدية القاهرة ، تبرز القاهرة بدورها وهى ضابط إيقاع الزراعة والصناعة فى قلب مصر بصورة طاغية يمكن تلخيصها فى شكل تخطيطى مبسط . فمصر الزراعية كمصر الصناعية تكاد تتمحور حول القاهرة ، التى تبرز من ثم وهى قمة صناعتنا مثلما هى قلب زراعتنا . قلب الزراعة : لأنها تستقطب حولها ثلاث دوائر متخصصة تتوجه إليها وتتكرس لها خصيصا : المنوفية دائرة الألبان واللحوم ، والقليوبية دائرة الفواكه ، والجيزة دائرة الخضروات ، وثلاثتها تبدو حولها كأوراق الزهرة الثلاثية trefoil . وقمة الصناعة : لأنها تضم فى حدود القاهرة الكبرى نحو نصف الكم الصناعى فى البلد ، يتكدس داخلها فى محور غليظ

كثيف يســـتقطب بدوره فى قطبين صناعيين أغلبين فى شبرا الخيمة شمالا وحلوان جنوبا.

ولا يبقى أخيرا من دواعى تضخم القاهرة سوى دورها العربى الجديد على المستوى السياسى والقومى . فمنذ خرجت مصر من عزلتها لتعيد تأكيد وتجديد بعدها العربى ، أصبحت القاهرة تلعب دورا قد لا نغالى إن قلنا إنه دور عاصمة العرب غير الرسمية . ولقد قيل بحق إن القاهرة هى باريس الشرق الأوسط ، إذا كانت بيروت هى ڤيينا . فإذا علمنا أنه قيل من قبل إن ڤيينا هى باريس شرق أوروبا ، لعرفنا الخيط الذى يجمع بين الأشباه الأربعة : إنها المركزية العارمة الطاغية بأمر التاريخ وبحكم الجغرافيا ، ولكن أيضا بفعل الاقطاع والإدارة والتطلعات الحضارية ومضاعفات النمو الصماء . وهكذا تظل المركزية ملمحا تاريخيا أساسيا فى شخصية مصر ، وإن وجب الآن أن تتطور نحو مزيد من التوازن والتكافؤ وذلك مع التطورات التكنولوچية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة .

القاهرة الحديثة
من النمو إلى الحجم
منحنى النمو
نمو سكان القاهرة الحديث ونسبتها من سكان مصر

السنة	سكان مصر	محافظة القاهرة	٪
١٨٨٢	٦,٧١٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٠٠	٥,٧
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٥٨٩,٠٠٠	٦,١
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٠٠٠	٦٧٨,٠٠٠	٦,٠
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٠	٦,٢
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	١,٠٦٤,٠٠٠	٨,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	١,٣١٢,٠٠٠	٨,٢
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠	١٠,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	١٢,٩
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	١٤,٠
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠	١٣,٩

قبل الكبرى

تحت إسماعيل ، بكل بريقه وترفه وتطلعاته «الباروكية» ، لم تزد القاهرة على ربع المليون ، من مجموع وطنى يناهز الستة ملايين . ويعنى هذا أن القاهرة لم تزد بالكاد عما كانت عليه أيام الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ، أى نحو ٦٠ - ٧٠ سنة من التوقف الصافى . ذلك رغم أن عدد سكان القطر كان أكثر من الضعف ، الأمر الذى يفسر أيضا أن نسبة العاصمة إلى الدولة هوت من العُشر إلى نصف العُشر . وتلك لا شك من علامات البدايات المبكرة جدا والصعبة للغاية فى التنمية والتحضير الحديث تشبه تلك التى عاشتها وتعيشها الدول الافريقية الجديدة غداة التحرير والاستقلال .

أما فى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، فقد ارتفع حجم القاهرة إلى ٤٠٠ ألف ، ولكن ظلت بنفس نسـبتها الوطنية أيام إسماعيل حيث بلغت ٥,٧٪ من سكان مصر . وعند دورة القرن ، حين بلغت مصر علامة العشـرة ملايين ، دارت القاهرة فى حدود ثلثى المليون بالتقريب أو بالكاد . وحتى الحرب العالمية الأولى ظلت نسبة القاهرة من سكان مصر فى حدود ٦٪ فقط ، لكنها كانت تزحف حثيثا نحو علامة المليون حيث سجلت ٧٩٠ ألفا سنة ١٩٨٧ .

ولكن ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن غدت القاهرة مدينة مليونية لأول مرة فى تاريخها الحديث، كما ارتفعت حصتها من سكان البلد إلى ٨٪ . ولعل هذه كانت إشـــارة البدء بالانطلاق . ففى غضـــون عقدين فقط بعد ذلك ضاعفت نفسها تماما لتغدو مدينة مليونين سنة ١٩٤٧ لأول مرة ولتمثل عُشر سكان مصر وزيادة لأول مرة كذلك فى تاريخها الحديث ومثلما كانت أيام الحملة الفرنسية .

ولعل القاهرة أضافت إلى نفسها مليونها الثالث خلال العقد التالى وحده ، حيث بلغت ٣,٣٥٣,٠٠٠ فى سنة ١٩٦٠ ، أى لعل سنة ١٩٥٧ أن تكون سنة الملايين الثلاثة . وأيا كان ، فلقد نمت القاهرة بذلك إلى أكثر من ثُمن البلد بوضوح (١٢,٩٪) .

على أن القفزة التالية أشد وأعلى . ففى ٦ - ٧ سنوات فقط ، أى فى أقل من عقد ، أضافت القاهرة إلى نفسها المليون الرابع ، حيث سجلت ٤,٢٢٠,٠٠٠ سنة ١٩٦٦ حين كانت مصر على عتبة الثلاثين مليونا . وإذا كانت القاهرة بهذا قد ارتفعت إلى أفق سُبع

البلد أو نحو ١٤٪ ، فإن اللافت أكثر أنها بذلك قد ضاعفت نفسها وزيادة فى نحو عقدين منذ سنة ١٩٤٧ حين كانت تعد مليونين بالضبط . كذلك فمرة أخرى ، من سنة ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ ، جاء المليون الخامس إلا قليلا فى عقد تقريبا .

ولئن بدا من هذا أن معدل النمو قد تطامن نوعا ، فإن الحقيقة مختلفة طبعا ، بل قطعا . فإنما تحول النمو فى أغلبه الآن إلى خارج الحدود الادارية للمحافظة وطفا عبرها فى أطراف المجمع المدنى الضخم والمتضخم أبدا ، وذلك بعد أن استنفد كل إمكانياتها الداخلية وغمر رقعتها المحدودة غمرا . ولكننا نعرف أن هذا التحديد الادارى شكلى جزئى يقصر دون حدود الكتلة المبنية built-up area للعاصمة فضلا عن منطقة نفوذها التابعة ، وهى الحدود التى تؤلف المجمع المدنى الحقيقى والحقيقة الجغرافية الجامعة conurbation ، والتى ينبغى أن نضعها فى المحل الأول من الاعتبار .

غير أننا قبل أن نفعل ، تليق بنا وقفة حساب رجعى أو إيقاعى لمحصلة المرحلة ككل . ففى ٩٥ سنة أى نحو قرن تقريبا ، ١٨٨٢ – ١٩٧٦ ، تضاعف سكان مصر عموما نحو ٥,٧ مثلا ، مقابل ١٢,٧ مثلا للقاهرة أى الضعف وزيادة . وبعد أن بدأت القاهرة وهى ٥,٧٪ من مصر ، انتهت وهى ١٣,٩٪ ، أى أكثر من الضعف أيضا . والمعنى فى الحالتين أن القاهرة كانت تنمو بوجه عام بسرعة وبمعدل ضعف سكان مصر على الأقل . وبالفعل ، فإن هذا ما يؤكده كما يفصله الجدول التالى عن معدلات النمو السنوى .

فواضح أن مصر زادت بنسبة ١٩٠٪ فى الفترة ٣٧ – ١٩٦٦ ، مقابل ٣٢٣٪ للقاهرة وبينما ضاعفت القاهرة نفسها مرة فى ٢٠ سنة (٧٢ – ١٩٤٧) ، ثم مرة أخرى فى ٢٠ سنة أخرى (٤٧ – ١٩٦٦) ، ضاعفت مصر نفسها مرة واحدة فقط فى الأربعين سنة (٢٧ – ١٩٦٦) . أى أن القاهرة تضاعف نفسها فى نصف المدة التى تضاعف مصر نفسها فيها ، أو قل مجازا أو تقريبا إن الأولى تنمو بمتوالية هندسية حيث تنمو الثانية بمتوالية حسابية .

معدل النمو السنوى ٪ بين مصر والقاهرة

السنة	مصر		القاهرة	
	عدد السكان	معدل النمو	عدد السكان	معدل النمو
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	-	١,٠٧١,٠٠٠	-
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢	١,٣١٠,٠٠٠	٢,١
١٩٤٧	١٨,٦٩٧,٠٠٠	١,٩	٢,٠٧٦,٠٠٠	٤,٧
١٩٦٠	٢٥,٩٨٤,٠٠٠	٢,٧	٣,٣٤٩,٠٠٠	٣,٦
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	٢,٨	٤,٢٢٠,٠٠٠	٤,١
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣	٥,٠٧٤,٠٠٠	١,٨ (١)

القاهرة الكبرى

منذ فاض نمو العاصمة خارج كردون محافظتها الشكلى (٢١٤ كم٢) ، يمكن أن نميز بين مفهومين أو بعدين للمجتمع أو المركب المدنى : الأضيق أو الأصغر هو حدود المنطقة المبنية المتصلة أو شبه المتصلة . ورغم أن هذا هو جسم القاهرة بالدقة والصرامة ، فإنه ليس إلا «القاهرة الصغرى» كما قد نسميه بالمقابلة ، أو «الامتداد العمرانى» كما يسميه التعداد مضمنا إياه بجانب محافظة القاهرة مدينتى الجيزة غربا وشبرا الخيمة شمالا .

(١) بحساب السكان المقيمين ، أو ٢,٤ بإضافة المغتربين .

القاهرة الصغرى أو منطقة الامتداد العمرانى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
المجموع	٦,٧٢٤,٠٠٠

أما «القاهرة الكبرى» فهى إقليم العاصمة المدنى بمعناه الموسع ، أى بإضافة منطقة نفوذ المدينة المرتبطة بها اقتصاديا وبشريا والتى تمثل فراغاتها مجال توسعها الطبيعى مستقبلا بينما سيطوق هذا التوسع حلاتها ومناطقها المبنية حتى يمتصها فى نسيج المدينة المتروبوليتانى بعد ذلك . وتبلغ مساحة هذا النطاق الآن ٢٩٠٠ كم٢ ، ويشمل إلى جانب منطقة القاهرة المبنية الصغرى السابقة بعض مراكز محافظتى الجيزة الشمالية والقليوبية الجنوبية على نحو ما يفصل الجدول التالى .

القاهرة الكبرى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
مركز الجيزة	٩٤,٠٠٠
مركز إمبابة (عدا بعض القرى)	٤٠٧,٠٠٠
مركز البدرشين (عدا بعض القرى)	١٩٨,٠٠٠
بعض قرى من مركز الصف	٣٢,٠٠٠
مركز القناطر الخيرية	١٤١,٠٠٠
مركز الخانكة	١٥٣,٠٠٠
مركز شبين القناطر (عدا بعض القرى)	٦٥,٠٠٠
مركز قليوب	١٨٥,٠٠٠
المجموع	٨,٠٠٠,٠٠٠

ففى سنة ١٩٦٦ قدرت القاهرة الكبرى رسميا بنحو ٦ ملايين ، أى بنسبة ٢١٪ من سكان مصر . ثم فى سنة ١٩٦٩ فقط قدرت بنحو ٧ ملايين ، بنسبة ٢٠٪ من السكان البالغة حينئذ ٣٠ مليونا بالضبط . أما فى سنة ١٩٧٦ فقد بلغت القاهرة الصغرى أو كتلة الامتداد العمرانى ٦,٧٢٤,٠٠٠ ، بنسبة ١٧,٦٪ من سكان القطر ، بينما سجلت القاهرة الكبرى علامة الثمانية ملايين بالضبط ، بنسبة ٢٠,٩٪ من سكان القطر ، أى خُمس مصر جميعا . وفى سنة ١٩٨٠ بلغت القاهرة الكبرى ٨,٥٣٩,٠٠٠ ، بزيادة سنوية قدرها ٢٢١,٠٠٠ ، ولكن بنسبة ١٨٪ من سكان مصر .

والآن - أرقام ٨٢ - ١٩٨٣ - تقدر القاهرة الكبرى بنحو ٩,٣ مليون من ٤٦ مليونا . وهذا ، بالأرقام المطلقة ، يعنى أن القاهرة اليوم تعادل كل سكان مصر حوالى دورة القرن ١٨٩٧ - ١٩٠٧ . أما بالأرقام النسبية فذلك يعنى ٢٠,٢٪ من سكان البلد ، أى نفس نسبة الخُمس عموما. إن القاهرة الآن ، وبسهولة تامة ، خُمس مصر جميعا .

ميزان العاصمة - الدولة

وحتى لا يكون شك ، فإن فى العالم الآن وفى الماضى ، ولسوف يكون هناك دائما وإلى الأبد ، دول تزيد فيها نسبة العاصمة على الخُمس بكثير وكثير جدا ، واصلة أحيانا إلى النصف أو حتى ثلاثة الأرباع من جملة السكان ... إلخ . ولكن ينبغى أن يكون واضحا أن هذا هو الاستثناء والقلة النادرة ، إن لم يكن الشذوذ المرضى غير الصحى حقا . فتلك عادة هى الدول القزمية الفقيرة أو الدول الوليدة الخام حديثة النشأة جدا ، أى «دول المدن» غالبا أو «العواصم بلا دول» تقريبا ، تلك التى لا تملك سوى مدينة وحيدة تقريبا وظهير ميكروسكوبى كالجيب (١) .

أما البلاد الناضجة المتزنة ، أى العريقة التاريخ ، العريضة الرقعة ، الوفيرة الحجم ، فإن عواصمها تدور فى الغالب الأعم فى حدود العُشر من سكانها ، مثلما كانت القاهرة نفسها حقا فى أغلب تاريخها القديم والوسيط . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن القاهرة اليوم هى ضعف الحد الأنسب ومثل ما ينبغى ويتناسب مع حجم مصر مرتين على الأرجح .

(1) Hamdan, "Capitals of the new Africa", loc. cit., "Sizes of African capitals", loc. cit.

نسبة سكان العاصمة - الدولة ٪
إحصائية مقارنة حوالى منتصف الستينيات

بيروت	٢٩,٩	الدار البيضاء	٨,٣
بغداد	٢١,٣	مدريد	٨,٠
القاهرة الكبرى	١٦,٥	الجزائر	٧,٤
باريس	١٥,٧	روما	٤,٨
لندن	١٤,٠	كراتشى	٢,٥
القاهرة الصغرى	١٤,٠	موسكو	٢,٢
طرابلس ليبيا	١٣,٧	الخرطوم	١,٣
دمشق	١١,٤	بكين	٠,٦
طوكيو	٩,٠		

وحتى لا يكون شك مرة أخرى ، قارن ترتيب القاهرة بين عواصم العالم بترتيب مصر بين دوله. حوالى سنة ١٩٧٠ ، حين كان تعداد مصر ٣٣ مليونا ، كان بالعالم ١٩ دولة أكبر من مصر سكانا ، وأكبر من ١٠٠ دولة مستقلة أقل منها سكانا ، أى كان ترتيب مصر العشرين . بالمقابل ، كان ترتيب القاهرة بين عواصم العالم الثالثة عشرة إلى العاشرة ، حيث قدرت بنحو ٧ ملايين نسمة .

انتقل الآن إلى سنة ١٩٨٠ ، تجد الفارق قد ازداد اتساعا . فمن بين ١٥٧ دولة مستقلة فى العالم ، كان هناك ١٨ دولة تفوق مصر سكانا (٤١,٨ مليون نسمة) ، فكانت مصر رقم ١٩ سكانا، أى تقريبا مثلما كانت سنة ١٩٧٠ ، هذا فى حين طفرت القاهرة بملايينها التسعة إلى المرتبة السادسة بين عواصم العالم .

عن حجم القاهرة فى العالم

ولعل نقطة الترتيب هذه أن تكون نقلة مناسبة إلى وضع القاهرة فى الاطار العالمى

بعامة . منذ بضعة عقود فقط ، كان ترتيب القاهرة بين مدن العالم الكبرى يقع بين العشرين والثلاثين ، إلا أنها تقدمت بسرعة نادرة لتقترب من صدارة العشرة الأولى ، إما على تخومها العريضة أو على عتبتها مباشرة . على أن التحديد الدقيق - لابد أن نعرف ونعترف - صعب جدا نظرا لاختلاف أسس تحديد امتداد كل مدينة اختلافا يصل أحيانا إلى حد التضارب غير المقبول فى كثير من النتائج المنشورة .

فمثلا كانت رتبة القاهرة فى تقدير الأمم المتحدة فى الستينيات هى السادسة عشرة ، (١) بينما وجدها البعض قبل ذلك بسنوات الثالثة عشرة ، فى حين قدر بعد ذلك بقليل أنها ضمن العشرة الأولى (٢) . وفى سنة ١٩٦٩ كان ترتيب القاهرة حسب إحصائيات الأمم المتحدة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، شنغهاى ، موسكو ، بومباى .

مع السبعينيات ، نسير قدما إلى الأمام ما نزال . ففى ١٩٧٢ جاء ترتيب القاهرة الثامنة فى العالم . وفى منتصف السبعينيات قفزت إلى المرتبة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، لندن ، شنغهاى ، موسكو ، وقبل باريس وبكين . وبذلك تفوقت على باريس وكادت تناطح لندن فى أوروبا .

على أن الوضع عاد فاهتز نوعا فى أواخر السبعينيات (والواقع أن العقود الأخيرة عموما مرحلة اختلال جذرى سريع ومتقلب فى ترتيب وتسلسل عواصم ومدن العالم الكبرى بعد أن كانت مستقرة على نمط معين رتيب لفترة طويلة) . ففى سنة ١٩٧٩ تراجعت القاهرة خلف باريس ولكنها تفوقت على لندن بعد أن تبادلت هاتان العاصمتان المواقع النسبية .

وعلى العموم ، فلئن كان التحديد القاطع غير ممكن ولا مستحب فى مجال مثل هذه المقارنات ، فيبقى أن طفرة القاهرة العارمة ليست موضع جدال . وإذا كان فى العالم

---

(1) Kingsley Davis, in · City in newly developing countries, ed G. Breese Prentice-Hall, 1969, p.6.

(٢) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠١ .

خمس أو ست عواصم أو حتى أكثر أكبر من القاهرة ، فإن هناك أكثر من مائة وخمسين أقل منها ، هذا عدا آلاف المدن العادية غير العواصم .

أحجام المدن الكبرى فى العالم سنة ١٩٧٩ (بالمليون)

نيويورك	١٦,٠	شنغهاى	١٠,٨
مكسيكو سيتى	١٢,٠	باريس	٩,١
طوكيو	١١,٥	القاهرة	٩,٠

فى العالم العربى وإفريقيا

ألفنا دائما أن نقول إن القاهرة كبرى مدن العالم العربى ، مثلما كانت إلى قريب تكاد تعادل بقية عواصم العرب مجتمعة .[1] ولئن كانت الأولى بديهية أبدية ، بينما تعدلت الثانية فى الفترة الأخيرة بعد طفرة ونضج العواصم العربية الأخرى ، خاصة بعد الاستقلال والبترول ، بحيث فاق مجموعها مؤخرا حجم القاهرة بعض الشىء ، فإن المثير أن القاهرة وحدها ترجح فى حجمها حجم معظم الدول العربية الأخرى ذاتها . فمن بين ١٩ دولة عربية أخرى ، ثمة فقط ٤ تفوق القاهرة سكانا ، وتلك هى المغرب والجزائر والسودان ثم أخيرا العراق وحده فى آسيا العربية . وفيما عدا هذا فإن هناك ١٥ دولة عربية ، بما فى ذلك دول ضخمة مثل سوريا والسعودية وتونس واليمنين معا ، يقل مجمل سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

بالمثــل فى إفريقيا . فلقد كانت القاهرة دائما وإلى الآن – وإلى الأبد فيما يبدو – كبرى مدن وعواصم القاهرة خارج كل مقارنة . بل لعل الاسكندرية نفسها حاليا ترجح أو تعدل ثانى أكبر عاصمة أو مدينة فى القــارة بعد ذلك . وحوالى ســـنة ١٩٦٠ مثــلا كانت القـــاهرة وحدها تعادل تقريبا مجموع أحجام بقية عواصم القارة الخمسين

---

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ٤٨ .

إنظر أيضا : U. N., Demographic year- book,1981.

مجتمعة ، أى أنها وحـــدها كانت نصف عواصم إفريقيا : نحو ٤ ملايين من ١٠ بالتقريب . (١)

وطبيعى الآن أن تنقلب كفتا الميزان بعد أن نمت عواصم القارة نموا مثيرا فى العقدين الأخيرين ، لا سيما وأن معظم هذه التنمية ركز فى العواصم تقريبا . ومع ذلك فإن المثير أكثر أن القاهرة تظل وحدها ، مرة أخرى ، تفوق معظم دول القارة فى مجمل سكانها . ففى سنة ١٩٨٠ ، حين كانت ٩ ملايين ، نجد ١٢ دولة إفريقية ترجح القاهرة سكانا ، مقابل ٣٧ دولة ترجحها القاهرة بكثير أو قليل . وتلك الدستة الاستثنائية أكثرها – لاحظ – دول ضخمة المساحة للغاية ، وتنتشر فى أركان القارة ما بين العالم العربى (المغرب ، الجزائر ، السودان) وغرب إفريقيا (نيجيريا ، غانا) وشرق القارة (إثيوبيا ، كينيا ، تانزانيا ، أوغندا) وجنوب القارة (زائير ، جمهورية جنوب إفريقيا ، موزمبيق) .

فى العالم الثالث إلى الأول

خارج العالم العربى والقارة الإفــريقية ، فى العالم الإســلامى والعالم الثالث ، قد لا يكون إلا من قبيل التكرار وحده أن نضيف أنها ، القاهرة ، أكبر مدينة إسلامية فى العالم مثلما هى أكبر مدينة صحراوية فى الدنيا . غير أن الحقيقة ، مع ذلك ، أبعد ، ولم يعد يكفى أن نقول إن القاهرة أكبر مدينة فى قـــارة تعد الثانية فى المساحة والثالثة فى الســكان ، أو فى عالم قومى يزيد على المائة والسبعين مليونا ، أو الثــانية أو الثالثة فى العالم الثالث . ذلك أن القاهرة فى الواقع أكبر مدينة فى نطاق جغرافى ضخم من العالم القديم يشــمل كل أوروبا القارة من بحر الشمال حتى البلطيق ، وآسيا جنوب القوقاز وغرب السند ، بالإضافـــة إلى إفريقيــــا برمتها .

بل إنه ليس بأوروبا ســوى مدينتين ترجحان القاهرة على وجه اليقين (بينما أن بأوروبا أكثر من ٢٠ عاصمة تقل عن القاهرة حجما) . كذلك ليس فى آسيا سوى ٣ أو ٤ ترجح القاهرة ، مقــابل ٢ فى العالم الجديد كله . أيضا ليس بالعالم الثالث والدول النامية إلا ٤ مدن تفوق القاهرة . والواقع فى معظم هذه الحالات أن عدد سكان دولها يرجح سكان مصر رجحانا شديدا أو شديدا جدا .

(1) G. Hamdan, "Sizes of African capitals", B.S.G.E.,1914 p.90.

أما إذا أخذنا حالات ذات أحجام سكان مقاربة بمصر ، فليس فى العالم دولة باستثناء المكسيك والأرجنتين يدور حجمها حــــول الأربعين مليونا أو دونه أو فوقه وتدور عاصمتها فى الوقت نفسه حول الثمانية أو التسعة ملايين . وعلى العكس ، فى العالم عدة دول تقارب مصر سكانا ، ولكن عواصمها لا تعدو كسرا من عاصمتها مثال ذلك تركيا وإيران وإسبانيا وبولندا والفلبين ... إلخ .



شكل ٨ – في هذا النطاق من العالم القديم تأتي القاهرة كأكبر عاصمة ومدينة

بل لنا ، أبعد من ذلك ، أن نتساءل : لِمَ كانت دولة مثل إيطاليا كاد حجم سكانها فى وقت ما فى الماضى القريب يبلغ حجم سكان مصر نحو الضعف ، بينما كانت عاصمتها ولا تزال تقل حجما عن نصف سكان القاهرة ؟ بل كيف حدث أن القاهرة تناهز موسكو ، مع أن الأولى عاصمة ٤٦ مليونا والثانية عاصمة ٢٧٣ مليونا ؟ ولن نتساء ل ، بعد ، لأى أمر تفوق القاهرة بكين حجما ، فى حين أن حجم مصر لا يعادل بالكاد جزءا واحدا فقط من عشرين جزءا من حجم الصين (٤٦ مليونا مقابل نحو ١٠٠٠ مليون) .

أيضا وبعد الحجم النسبى ، خذ معدل النمو . ولتكن لندن نموذج المقارنة . بلغت لندن علامة المليون لأول مرة ، ولأول مرة فى العالم الحديث أيضا ، سنة ١٨٠١ فقط ، ثم وصلت

إلى ٨,٢ مليون سنة ١٩٣٠ ، ٨,٧ مليون فى سنة ١٩٤٠ (١) . أى أنها حققت هذه الانجازة فى نحو ١٤٠ سنة . الآن قارن القاهرة . فى ١٩٢٧ فقط أصبحت القاهرة كما نعلم مدينة مليونية لأول مرة . أما وقد بلغت فى ١٩٧٦ نحو ٨,٧ مليون ، فمعنى هذا أنها حققت نفس طفرة لندن فى ٤٩ سنة فقط ، أى فى نحو ثلث المدة أو بحوالى ثلاثة أمثال المعدل .

ولقد تبدو هذه مفارقة صارخة إن لم نقل متناقضة ساخرة ، ولكن نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة فى العالم الثالث المتخلف الآن أصبح كقاعدة يجرى بمعدلات أسرع كثيرا جدا مما عرفت عواصم ومدن أوروبا وأمريكا فى أوج نموها فى القرن الماضى وأوائل هذا القرن . وليس هذا فى نظر البعض ميزة للعالم الثالث ، بل يعدونه علامة على التخلف ومن صميم أعراضه . وأيا ما كان ، فإن الأغرب والأخطر أن لندن كفت عن النمو تقريبا وتوقفت عمليا منذ عقود بحيث تجمدت على مستوى حجمها الراهن . أما القاهرة فلا تبدى أى أتجاه نحو هبوط معدل تزايدها فى المستقبل المنظور ، نقطتنا التالية والختامية .

النمو المستقبلى

فالتقديرات الرسمية لعدد السكان فى سنة ١٩٩٠ تعطى مصر ٥٠ مليونا كحد أدنى ، ٥٤ مليونا كحد أقصى ، بينما تعطى القاهرة الكبرى كحد أدنى ١٣,١ مليونا ، ١٦,٦ مليونا كحد أقصى . ومعنى هذا أن نسبة سكان العاصمة إلى سكان الدولة ستكون ٢٦٪ أى ربع مصر كحد أدنى ، أو ٣٠٪ أى أقل من ثلث مصر كحد أقصى .

أما عن سنة ٢٠٠٠ ، فإن تقديرات أخرى تصل بتعداد القاهرة الكبرى إلى ٢٠ مليونا إذا استمرت معدلات نموها الراهنة . أما إذا ارتفعت هذه المعدلات إلى ٦٪ سنويا ، واستمر ذلك ، فسيصل حجمها يومئذ إلى ٢٨ مليونا . وهذا وذاك من مجموع السكان المقدر بنحو ٦٦ مليونا ، منهم ٣٩ مليونا سكان مدن ، ٢٧ مليونا سكان ريف . أى أن القاهرة الكبرى تؤذن (أو تهدد) بأن تصبح على عتبة القرن

(1) Landry, p.111.

٢١ وهى ثلث مصر جميعـــا على الأقل ، إما ٣٠٪ أو ٤٢٪ من جملة الســـكان ، مكونة بذلك الجــزء الأكبر من كل ســـكان المدن فى البلد ، ومعادلة كمـــا هى الحـــال فى بريطانيـــا اليوم كل ســـكان الريف بأســـره .

هذا على المستوى الوطنى فى الداخل ، أما على المستوى العالمى فإن المقدر أنه إذا ظلت اتجاهات ومعدلات النمو الحالية فستصبح القاهرة رابع أكبر مدينة وعاصمة فى العالم مع بداية القرن الحادى والعشرين سنة ٢٠٠٠ ، حين ستصبح مدن العالم الخمس الكبرى كلها أيضا خارج الغرب الأوروبى لأول مرة فى التاريخ الحديث .

تقدير أحجام عواصم العالم
سنة ٢٠٠٠ (بالمليون)

مكسيكو سيتى	٣٢	القاهرة	١٥
طوكيو	٣٠	جاكرتا	١٢
ساو باولو	٢٦		

الهجرة الداخلية

كيف حدث هذا ؟ بأى آلية أو ميكانيزم أتيح للقاهرة هذا النمو المريد والحجم الجسيم، وبأى وسيلة تحقق هذا التركيز القاهرى القاهر ؟ – ذلك لا ريب السؤال الآن . والجواب هو الهجرة الداخلية أساسا . والهجرة الداخلية منذ القدم سمة بارزة فى كيان مصر السكانى . فلئن كانت مصر تقليديا وإلى وقت قريب للغاية منطقة هجرة داخلة لا خارجة ، فقد كانت دائما منطقة هجرة داخلية باستمرار . فالأجانب إذا كانوا فيما مضى يأتون إليها من الخارج ، وكان المصريون حتى عقد مضى أو عقدين لا يهاجرون كثيرا إلى الخارج ، فقد كانوا يهاجرون بانتظام وغزارة داخليا ، حتى يمكن أن نطبق على مصر ما قاله لابلاش عن فرنسا من أنها تبدو كبلد جعل ليمتص هجرته الذاتية . (١)

(1) Personnalité géographique de la France, p.11.

الهجرة فى الميزان

والهجرة الداخلية هى الجانب الدينامى والبعد الحركى kinetic فى السكان ، شأنها فى ذلك شأن التيارات المائية فى الهيدرولوچيا والرياح فى المناخ . وهى بهذا تعد أداة أساسية فى توزيع وإعادة توزيع السكان داخل الاقليم . فإن تكن الكثافة كما سبق القول هى «تضاريس السكان» ، فإن الهجرة الداخلية هى عامل تعرية وعملية إرساب بشرى . ومن هنا تعتبر من أقوى عوامل تشكيل الكثافة وإعادة تشكيلها وتراكمها .

ظاهرة صحية

وابتداء ، ينبغى أن يكون واضحا أن الهجرة الداخلية ظاهرة صحية ومشجعة فى مجتمع السكان ، ليس فقط لأنها دليل صحة وحيوية وتحول عن الركود المكانى والتخثر الموضعى بعيدا عن ملامح المجتمع الريفى العتيق folk society ، ولا لأن الحضارة الصناعية الحديثة هى مجتمع الحركية والسيولة الشديدة والتفاعل الخلاق ، ولكن أيضا وأساسا لأنها تحقق أو تخلق منفعة حدية أو مضافة لكلا الانسان والمكان على حد سواء place utility ، حيث تنقل الرجل المناسب إلى المكان المناسب . وبهذه الصفة لا يمكن إلا أن تكون الهجرة الداخلية ظاهرة سليمة مفيدة ودورة دموية منشطة ومجددة للجسم السكانى مثلما هى للجسم الحضارى .

وفى مصر الحديثة ، فلا مراء فى أن تزايد وارتفاع مد الهجرة الداخلية قد مضى يدا بيد وخطوة بخطوة مع تطورها الحضارى وتحضرها وتحديثها وتقدمها ونموها المؤثر كما وكيفا . وما كان للأمر أن يكون غير ذلك على الإطلاق ، لأن حركة الهجرة الداخلية يتجه معظمها أساسا وكقانون عالمى عام من الريف إلى المدن . فالهجرة الداخلية لا تنفصل البتة عن عملية التمدن أو التحضر ، وهى من أقوى أدواتها مثلما هى من أبرز أدلتها . بل توشك الاثنتان أن تكونا جانبين لشىء واحد ، حتى غدا أو بدا كلاهما سببا ونتيجة للآخر فى الوقت نفسه .

فما التمدن فى أبسط تحليله سوى عملية «تبخير» ونقل لسكان الريف والأقاليم بواسطة الهجرة الداخلية ، ثم «تكثيفهم» وحشدهم فى نقط مبلورة مركزة هى المدن

واختصارا ، الهجرة الداخلية خطوة إلى أعلى حضاريا ، إن تكن خطوة إلى الأمام طبيعيا. إنها أكثر من إعادة توزيع للسكان ، أو حتى من إعادة تصنيف وظيفى .

ومن هذه الزاوية ، فإذا كانت الهجرة الداخلية تصب فى المدن أساسا وتعنى فى النهاية عملية تمدن ، فهذه علامة صحة وتقدم ، ولا تفيد حتما وبالضرورة أن تمدننا أو حياة المدن المتوســعة عندنا هى مجرد انعكــاس لإفراط وضغط الســكان ولطفح ريفى لا وظيفى ، بقدر ما تدل على زيادة كفاءة وإنتاجية الزراعة المصرية ، وإن لم تعد هذه كافية لاستيعاب كل ســكان الريف ، وهى على أية حال وسيلة لتجاوز تخلف الريف والخروج منه .

آفة الهجرة

فقط ، آفة الهجرة الداخلية كأداة عملية التحويل المدنى الأساسية هى الإفراط ثم فرط التركيز. فكالارساب والتعرية فى الجيومورفولوجيا ، يمكن للهجرة الداخلية أن تكون أداة تسوية بين الارتفاعات أو الكثافات ، ولكنها يمكن أيضا أن تزيد الفروق والتفاوتات . وفى مصر ، فلقد كانت تلك الآفة دائما هى العاصمة وإفراط العاصمية . يصدق هذا على الماضى كما يصدق على الحاضر ، ولكن على الأخير إلى أقصى حد .

فكما كانت الهجرة الداخلة تنصب على مصر ككل من الخارج ، كانت الهجرة الداخلية فى مصر تنصب أساسا على العاصمة ، التى تخرج بذلك وهى قطب الجاذبية مرتين ومصب الهجرة الداخلة والداخلية فى مصر جميعا وفى آن واحد . فى الوقت نفسه فإذا كنا نعتبر مصر بعامة منطقة جذب بشرى على المقياس الخارجى ، فذلك لا ينفى وجود فروق داخلية تخلق داخلها مناطق جذب محلية وأخرى طاردة نسبيا ومن هنا تنبثق ديناميات الهجرة الداخلية .

ديناميات الهجرة

طلائع الهجرة

فإذا نظرنا إلى الماضى البعيد والقريب أولا ، فسنجد أن فقر الريف وضغط السكان كان يلفظ بفائض السكان إلى المدن خاصة ، والعاصمة بالأخص . وقد كانت الضرائب

الفادحة ومظاهر الابتزاز والاضطهاد فى الريف دائما من أكبر عوامل هروب الفلاحين إلى المدن الكبرى . ثبت هذا من البرديات فى العصر البطلمى والبيزنطى حين كثر صدور قرارات الحكام بمنع الهجرة إلى المدن (١) ، ويذكره المقريزى عن أيام المماليك (٢) ، وشاع أيام العثمانية ومحمد علىّ . وعدا هذا فقد كانت الهجرة العادية من الريف تستهدف العاصمة خاصة . ولعلنا نستطيع أن نلمح بدايات هذه الهجرة - متواضعة - منذ الحملة الفرنسية .

وفى هذا الصدد فنحن عادة لا نقدر دور الأزهر فى تمدين القاهرة حق قدره ، وهو فى ذلك يكاد يشبه دور الأماكن المقدسة فى مكة . فإذا كانت القاهرة عاصمة الأزهر ، فقد كان الأزهر دائما قبلة مصر . فقد كان آلاف المصريين من أبناء الريف يتدفقون سنويا على القاهرة طوال العصر الإسلامى للدراسة فى الأزهر ثم بعدها يستقرون فى المدينة نهائيا . ذلك بالطبع عدا التيار المتجدد من العالم الإسلامى - أيضا كما فى مكة - والذى كانت بعض عناصره تستقر وتتمصر فى النهاية . (ومن الطريف أن نلاحظ فى تلك المرحلة أن جذور الهجرة الريفية كانت تبرز فى أسماء الأعلام ، فالذى يطالع الجبرتى مثلا سيلاحظ أنه غالباً ما كان كل شيخ ينسب إلى قريته الأم فى نهاية اسمه ، وتلك ظاهرة تقتصر عادة على بدايات عملية التمدين وتختفى مع تعاظم تيارْ الهجرة واستقرار التمدين) .

والواقع أنه حتى أوائل القرن الماضى كان دور الأزهر فى اجتذاب الهجرة الداخلية إلى القاهرة هو كدور الإدارة والموظفين أثناء القرن الماضى ، وكدور الصناعة أخيراً فى هذا القرن ، حتى ليمكن أن نسمى تلك المراحل الثلاث فى تاريخ الهجرة الداخلية بمراحل الدين ، فالتحديث ، فالتصنيع على الترتيب . (وإذا كانت ظاهرة الأصول الريفية فى المرحلة الأولى بادية فى الأسماء، فقد انعكست أحيانا فى جيل مرحلة التحديث الثانية فى الألقاب ، حيث تجد حالات أكثر من فردية يلبس فيها القاهرى الملابس الأوروبية ويظل يلقب مع ذلك بالشيخ ، رمزا لانتقاله من الريف والملابس الوطنية إلى العاصمة أو المدينة والملابس الأوروبية) .

(1) S, L. Wallace, Taxation in Egypt, Oxford, 1938, p.136,340,398.

(٢) الخطط ، ص ١٢٣ .

بين المرونة والترييف

منذ سنة ١٩١٧ بصفة خاصة ، تصاعدت حركات الهجرة الداخلية تغذيها الحروب الكبرى ، ثم تعاظمت مع انطلاق التصنيع على نطاق واسع ، حتى صارت مدا حقيقيا صاعدا أو موجة مدية كاسحة . وفى البداية كانت العملية صعبة بطيئة مترددة ، مثلما هى محدودة متعثرة بالضرورة ، وكان لتيار الخروج الريفى عادة تيار راجع أو عكسى لا يستهان به back-flow .

وإلى وقت قريب للغاية ، وما زال الأمر كذلك إلى حد ما فى الواقع ، فإن الملاحظ فى هذه الهجرات الداخلية أن جذور المهاجرين إلى المدن لا تنقطع تماما عن أصولهم الريفية . والواقع أن الارتباط بالأرض ظاهرة قديمة فى مجتمع المدن المصرى ، كان من أسبابها الملكية الغيابية قديما ، والحرص على ملكية أرض زراعية بين بورجوازية المدن حديثا . وبعد الحرب العالمية الثانية عاد كثير من أبناء الريف الذين هاجروا إلى مصانع ومعسكرات المدن إلى أصولهم الريفية ببساطة وسهولة (١) . ولأغلب سكان المدن ، بالمقابل ، أقارب وعائلات أو فروع أو أصول فى الريف .

من هنا تمتاز الهجرة الداخلية فى مصر بقدر ملحوظ من المرونة ، تلك المرونة التى قد تؤدى إلى «ترييف ruralisation » المدن مثلما تعمل أحيانا على تمدين الريف . وهذا الترييف ينعكس ليس فقط فى نمط الحياة والسلوك والعادات ، ولكن أيضا فى تركيب السكان وخصائصهم الديموغرافية ، فضلا عن البيئة السكنية واللاندسكيب المدنى نفسه . ولقد يفسر هذا ما يراه البعض ، خاصة من المراقبين الأوروبيين ، من عنصر ريفى كامن فى معظم مدننا أو كلها ، يضعونها معه فى مرحلة انتقالية وسط بين المدينة والقرية .

ولما كانت عملية الترييف هذه تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الهجرة ، فإن الطريف والمثير أنها تبلغ ذروتها ، فيما يبدو ، فى العاصمة بالذات من بين كل المدن ، مع أن المفروض أنها قمة حياة المدن وحضارة الحضر . ولعل هذه المتناقضات تفسر كثيرا من

(1) O. Tweedy, in : The Middle East, R.I.I.A. Lond.,1950. p.317.

ملامح القاهرة من جيوب الفلاحين ومدن أنصاف الريفيين فى تضاعيفها ، كما قد يفسر لماذا تبدو الاسكندرية ، الأقل اجتذابا للهجرة ، أخلى من المناطق الريفية داخلها ، ولماذا يرى البعض أنها تملك دعائم مدنية أو حضرية أكثر تطورا . (١)

وعلى أية حال ، فالخلاصة العامة أن المدينة المصرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالريف عضويا ووظيفيا ، إقتصاديا وسكانيا ، وهذا أمر طبيعى فى بلد مازال فى مراحل تمدينه الأولى أو التكوينية .

مد الهجرة ودوافعه

رغم هذا كله ، ورغم تلك الذبذبات الارتدادية والتيارات الراجعة ، فإن خط الهجرة فى مجمله صاعد باطراد ، وهو الآن تحديدا قافز وثاب . ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغ مجموع حجم الهجرة الداخلية فى القطر محو ١,٧ مليون نسمة ، بنسبة ٩٪ من مجموع السكن (٢) . وفى ١٩٧٦ ارتفع الرقم إلى ٥,١ مليون نسمة ، بنسبة ١٤٪ من السكان . أى أن الحجم المطلق زاد إلى ثلاثة الأمثال ، والحجم النسبى من العُشر إلى السُبع . وفى العقد الأخير وحده من المرحلة ، ٦٠ - ١٩٧٠ ، قدر مجموع الهجرة من الريف إلى المدن فى البلد ككل بنحو المليون نسمة . وتلك جميعا أرقام لا يستهان بها تدل على مدى قوة الخروج الريفى والنزوح المدنى فى مصر الآن .

ولما كان المحرك الأول لهذه الهجرة ماديا أساسا ، اقتصاديا وحضاريا تحديدا ، فإنه يتم بين قطبين متنافرين بالضرورة : قطب سالب وآخر موجب : الأول هو مناطق طرد فقيرة مكتظة متخلفة ، والثانى هو مناطق جذب غنية متقدمة . ومن هنا لا تنفصل الحركة ولا تيارها عن الفارق المادى الشديد بين القرية والمدينة أو الريف والحَضر (إقرأ : بين ظلام الريف و «أضواء المدينة») . والهجرة الداخلية كتيار ريفى - مدنى تعد بذلك وظيفة مباشرة للانحدار المدنى - الريفى المادى والحضارى ومدى عمقه وحدته gradient بحيث تتناسب معه تناسبا طرديا مباشرا .

(١) مابرو ، ص ٥٣ .

(٢) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٨ ، عدد ٣ ، ١٩٥٥ ، ص ١٩٩ .

ولعل الجدول التالى أدناه يكون على صغره مؤشرا كافيا إلى هذا الانحدار المادى بين ريفنا وحضرنا عموما كما حددته بعض الدراسات الشاملة ودراسات العينات فى منتصف السبعينيات وأواخرها . فمتوسط الدخل الفـــردى ومعدل زيادته السنوى يبلغ فى المدينة ٣ - ٤ أمثاله فى القرية ، بينما تناهز نسبة الأسر الفقيرة فى الريف نصف المجموع تقريبا مقابل الثلث فقط فى المدن (وهذا وذلك على أساس أن خط الفقر فى الأول ٢٧٠ جنيها سنويا وفى الثانية ٣٧٧ جنيها) . بالمثل تقريبا على الجانب الثقافى ، إذ تبلغ نسبة حملة المؤهلات فى المدينة ضعفها فى القرية فى حين تبلغ نسبة الأمية فى الأخيرة ضعفها فى الأولى . وهكذا إلى آخره .

البند	القرية	المدينة
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٠	٤٦,٥	١٢٨
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٥	٧٥	١٧٧
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٩	٥٢,٤	٢٠٩
معدل زيادته السنوى ٧٠ - ١٩٧٩٪	٢,٨	٨,٦
نسبة الأسر التى يقل دخلها عن ٢٠٠ جنيه ٪	٢٧	١١
نسبة الأسر تحت خط الفقر ٪	٤٥	٣٣

من هنا جميعا كان مد الهجرة الداخلية مدا مدنيا أساسا city-bound . وهذا فى الحقيقة نمط عالمى عام يعرفه الغرب الصناعى جيدا منذ أن دعا لابوج المدن «بمجالات الجاذبية sphéres d'attraction » . إلا أن هناك فارقا أساسيا بين المد المصرى - والعالم الثالث عموما - وبين المد الغربى ، يرجع إلى تخلف المستوى الحضارى العام فى الحالة الأولى بالطبع . وهذا - بالمناسبة - ما يصم مدننا عند البعض بأنها مجرد طفح ريفى بدرجة أو بأخرى . إلخ . فالمد الغربى وظيفة لجاذبية المدينة أكثر منه لطرد الريف ، أما المد الشرقى فالعكس ، فيه تتفوق قوة طرد القرية على قوة جذب المدينة .

وإذا كان المد الهجرى مدنيا أساسا ، فإن لنا أن نضيف على الفور أنه قبل ذلك وبعده مد عاصمى فى الدرجة الأولى . وتلك أيضا قاعدة عالمية عامة حيث تسود

مغناطيسية العاصمة فى كل الدول والدنيـــا (١) . إلا أن القاعدة طاغية جـــدا فى حالتنا خاصة . إذ لما كان كل شـــىء مركزا بعنف فى القاهرة ، فإن الموجة إلى العاصمة هى الموجة المديـــة المحورية فى تيار الهجرة الداخلية جميعا ، بحيث يمكن بسهولة أن نقول إن الهجرة فى مصر قاهرية المركز Cairo-centric . (٢)

حتى ليمكننا أن نقول بحقيقة أكثر من المجاز إن النيل إن يكن يصب فى المتوسط طبيعيا ، فإن مصر تصب فى القاهرة بشريا . إن يكن النيل النهر يصب فى البحر المتوسط ، فإن وادى النيل يصب فى رأس الدلتا . أو فلنقل إن مصر تصب فى المتوسط خارجيا وفى القاهرة داخليا ، كما تطل على المتوسط وتتطلع من حولها ، ترنو وتندفع إلى القاهرة بداخلها .

أنماط الهجرة وضوابطها

تلك الهجرة ، مع ذلك ، تتحلل فى عناصرها الأولية تحت الميكروسكوب إلى حزمة معقدة من أنواع وأنماط عديدة وقطاعات وتيارات متقاطعة ودرجات ومجالات مركبة . فإذا كان النمط السائد فيها والغالب عليها هو النمط المباشر أو نمط القفزة الكبرى من الريف إلى العاصمة رأسا ، فإن هناك أيضا النمط غير المباشر أو الهجرة السلمية – قانون ريفيستاين الشهير –(٣) حيث تتم الهجرة من القرية إلى القاهرة على درجات مرورا بالبندر المحلى ثم بالعاصمة الاقليمية . وقد قدرت بعض الدراسات نسبة الهجرة المباشرة إلى القاهرة بنحو ٨١,٤٪ ، مقابل ١٨,٦٪ فقط للهجرة غير المباشرة .

فيما عدا ذلك فإن لكل مدينة اقليمية مجال مغنطيسيتها المحلى . ثم يبقى بعد هذا كله موجات ثانوية داخل الاقليم كالدوامات الصغيرة ، وأخرى بين الريف والريف ، إلى جانب الموجات الراجعة التى ترتد من المدينة إلى الريف فى النهاية : وكل هذه التيارات والموجات والدوامات تتقاطع وتتشابك وتتداخل بالضرورة ، لترسم فى مجموعها شبكة الهجرة الداخلية القومية القاعدية أو نسيجها الكامل الذى تفرض المحاور الكبرى نفسها عليه وتتوجه فى النهاية .

---

(1) J.M. Houston, A social geography of Europe, Lond., 1953, p.157.

(2) Hamdan, Studies etc., p.39.

(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill,1955, p.220-1.

وفى خلال هذا كله ، فثمة بعض ضوابط أولية تحكم تدفق الهجرة وتنقل مساراتها وتحدد كثافتها . فيمكن باطمئنان أن نضعها قاعدة عامة أن كثافة الهجرة ، أولا ، تتناسب تناسبا طرديا مع ثقل وحجم المدينة الهدف ، ومن ثم تأتى القاهرة على القمة ، قمة القمة . ثم هى ، ثانيا ، تتناسب تناسبا طرديا مع ضغط السكان على الموارد فى إقليم المصدر الذى تعبر عنه عادة أو إلى حد كبير كثافة السكان ، أو بصيغة أخرى تتناسب كثافة الهجرة طرديا مع كثافة السكان أو مع مستوى الفقر . ومن هنا نجد فى الصدارة مناطق الاكتظاظ الطافح كالمنوفية ، والفقر والتخلف المزمن كقنا وأسوان (التى حولها الخزان فيما مضى إلى منطقة طرد بالضرورة ثم يحولها السد بقوة إلى منطقة جذب قوميا) . وفيما بين المصدر والهدف فإن المسافة الجغرافية ، ثالثا وأخيرا ، تدخل كضابط إيقاع : فتتناسب كثافة الهجرة – بصورة عامة – تناسبا عكسيا مع البعد بينهما ، ما لم يتعارض هذا مع الضوابط الأخرى السابقة أو يتعدل بها .

طبقات الهجرة

على هذه الأسس مجتمعة ، لنا الآن أن نميز بصفة حاسمة وجوهرية بين ٣ طبقات أو مجالات من الهجرة الداخليـــة : محلية ، اقليميـــة ، وقومية . فالأولى موضعيـــة بحتة ، لا حصر لها ، ترصع وجه الريف ، ولكنها لا تكاد تظهر على الخريطة . الاقليمية ثانوية إلى متوسطة المدى والوزن ، تختص بالمدن الكبرى كالاسكندرية ومنطقة القناة ، مقتصرة بذلك على أجزاء فقط من الوطن ضاقت أو اتسعت .

ثم أخيرا وفوق الكل تأتى القومية عميمة تغطى مصر من أقصاها إلى أقصاها وتعم الوطن بأسره . وهذا يعنى فورا ويقتصر بصـــرامة على العاصمة القاهرة وحدها ودون سواها . فما من شبر فى مصر يفلت من جاذبيتها ومغنطيسيتها أو قبضتها ، ولكن ما من مدينة أخرى تفعل ذلك قط .

هيكل الشبه

من بين تلك المحركات والضوابط ، يخرج لنا هيكل الهجرة الداخلية فى مصر فى عدة

محاور على النحو الآتى . أولا محور العاصمة ، وهذا هو العمود الفقرى فى الهيكل كله ، يمتص نصف حجم الهجرة القومية على الأقل إن لم يبتلع أكثر من ذلك . إنه التيار الرئيسى ولا نقول البالوعة الكبرى . ويبلغ هذا المحور أوج سمكه وكثافته كلما اقترب من نقطة ارتكازه فى القاهرة ، لا سيما داخل دائرة المنوفية – القليوبية – الجيزة التى تساهم وحدها بأكثر من ثلث تدفق التيار عادة . غير أن المحور يضعف بعض الشىء كلما ابتعد نحو الأطراف شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد، وذلك تحت تأثير عامل المسافة ثم منافسة المحاور الثانوية أو المحلية .

ثم تلى محاور المدن الكبرى ، كالاسكندرية التى تسحب من غرب الدلتا أساسا وتكاد تقتطع شمالها الغربى خاصة البحيرة وكفر الشيخ كمجال نفوذ مباشر ، وكمدن القناة التى تسحب من شرق الدلتا غالبا لا سيما الشرقية .

ثم تأتى المحاور الريفية الخفيفة الوزن التى تنتقل عادة من مناطق الكثافة الثقيلة القديمة إلى مناطق الاستصلاح الجديدة المخلخلة ، ولذا تخرج أساسا من جنوب الدلتا إلى شمالها ، والآن إلى شرقها وغربها أيضا ، متخذة بذلك شكلا مروحيا ، كما تخرج من الصعيد إلى الدلتا فى صورة عمل يدوى وقوى عاملة وعمال تراحيل تساهم بالقسط الأكبر فى الأشغال العامة ، وهى إلى حد بعيد التى بنت مدننا ومدت شبكة طرقنا وحفرت شبكة ترعنا ومصارفنا .

وإذا نحن نظرنا فى النهاية إلى النمط العام للهجرة الداخلية فى مصر ككل ، فسنجد تيارا غلابا يجرى مع النهر ويهبط وإياه من أعلى إلى أسفل على المستوى القومى ، فيخرج أولا من الصعيد إلى القاهرة ، وفى الدلتا يخرج من الجنوب إلى الشمال والأطراف والأجناب . والقطاع الأول أضخم وأثقل بطبيعة الحال . على أن التيار فى جملته لا ينحدر مع مستوى الكنتور فحسب، ولكن أيضا وأساسا مع مستوى كثافة السكان الذى هو أعلى فى الصعيد جملة منه فى الدلتا ككل . بالمقابل ، نجد بعد هذا تيارا عكسيا ضد النهر يجرى على المستوى الاقليمى ، وهو ذلك الذى يخرج من الدلتا إلى القاهرة .

وبهذا وذاك يكون اتجاه الهجرة فى الصعيد أحاديا نحو الشمال بعامة ، ومن ثم مركزا مضاعف القوة ، بينما هو يأتى فى الدلتا اتجاها ثنائيا نحو الجنوب ونحو الشمال على السواء ، ومن ثم موزعا بين الاتجاهين المتضادين وإن كانت الغلبة للاتجاه الأول بالطبع .

خريطة الهجرة

تلك هى الصورة العريضة اللفظية ، علينا الآن للتفصيل والتطبيق أن نحيلها إلى جداول إحصائية . خذ أولا لقطة سريعة للمقارنة والتقريب من سنة ١٩٤٧ .

الصورة القديمة (١)

من مجموع حجم الهجرة البالغ ١,٧ مليون نسمة حينئذ ، ارتبط ١,٤١٦,٠٠٠ أو ٨٢٪ بما كان «المحافظات» الخمس الحضرية ، القاهرة ، الاسكندرية ، مدن القناة ، ودمياط . فالهجرة إلى هذه المدن الخمس بلغت ١,١٩٤,٠٠٠ ، بينما بلغت الهجرة منه ٢٢٢,٠٠٠ فقط ، أى أن الخسارة كانت ١٨٪ فقط من المكسب .

ويشير ارتفاع نسبة غير المولودين محليا فى مدن القناة عامة والسويس خاصة (حيث تصل إلى النصف فى الأخيرة) يشير إلى طبيعة أو مرحلة التعمير والتهجير الحاد فى تلك المنطقة كجبهة ريادة ما تزال .

غيـــر أن أبرز ما فى اللقطة بلا شك أن نصيب الأسد من الهجرة ، حتى فى ذلك التاريخ المبكر ، ذهب إلى القاهرة ، حيث ارتبط بها ٨٦٠,٠٠٠ نسمة ، أى نصف المجموع القومى بالضبط .

ميزان الهجرة إلى المحافظات الخمس ، ١٩٤٧

المدينة	عدد السكان	المولودون محليا		غير المولودين محليا	
		العدد	٪	العدد	٪
القاهرة	٢,٠٩١,٠٠٠	١,٣٢٥,٠٠٠	٦٣	٧٦٥,٠٠٠	٣٧
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	٦٣٨,٠٠٠	٦٩	٢٨٢,٠٠٠	٣١
القناة	٢٤٦,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٥٩	١٠١,٠٠٠	٤١
السويس	١٠٧,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	٤٣	٦١,٠٠٠	٥٧
دمياط	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٩٠	٥,٠٠٠	١٠

(1) Hamdan, Studies, p.38-43.

أما على الجانب الارسال ، فكما يوضح الجدول التالى فقد كان النمط بسيطا وتقليديا مثلما كان تلقائيا : مناطق الطرد القصوى هى مناطق كثافة السكان العظمى ، بحيث تتناسب كثافة الخروج والطرد تناسبا طرديا وثيقا مع كثافة السكان .

صورة الهجرة ، ١٩٤٧

المديرية	الهجرة منها إلى المحافظات الخمس	٪ من عدد سكانها	الهجرة منها إلى كل مصر ٪ من سكانها	كثافة السكان كم٢
البحيرة	٥٩,٠٠٠	٤,٨	١٠,٦	٢٦٩
الغربية	١١١,٠٠٠	٤,٧	٦,٩	٣٣١
المنوفية	١٧٩,٠٠٠	١٥,٣	٢٢,١	٧٣٤
الدقهلية	٧٣,٠٠٠	٥,٢	٨,٣	٥٣٨
الشرقية	٦٧,٠٠٠	٤,٨	٦,٨	٢٧٢
القليوبية	٧٠,٠٠٠	٩,٦	١٢,١	٧٣٥
الجيزة	٥٣,٠٠٠	٦,٤	٨,٠	٧٩٦
الفيوم	١٥,٠٠٠	٢,٢	٤,٠	٣٧٧
بنى سويف	١٧,٠٠٠	٢,٧	٥,٤	٥٧٢
المنيا	٢١,٠٠٠	١,٩	٣,٥	٥٢٠
أسيوط	٩٤,٠٠٠	٦,٨	٩,٥	٦٧٤
جرجا	١٠٨,٠٠٠	٨,٤	١١,٩	٨٣٣
قنا	٥٤,٠٠٠	٤,٨	١٠,٠	٦٠٧
أسوان	٥١,٠٠٠	١٧,٤	٢٠,٤	٣٣١

فعلى القمة كانت المنوفية تأتى تقليديا : قمة الكثافة ، قمة القرب من القاهرة ، فقمة التيار والخروج حيث صدرت أكثر من خُمس أبنائها (٢٢,١٪) إلى سائر أجزاء الوطن ولكن خاصة وأساسا إلى العاصمة (١٥٠ ألفا من ١٧٩ ألفا إلى المحافظات الحضرية الخمس) .

ثم تلى على أعقابها مباشرة أسوان ، مصدرة خُمس أبنائها أيضا ، رغم أنها على طرف النقيض من حيث الموقع بالنسبة إلى القاهرة ومن حيث الكثافة بالنسبة إلى الوادى.

ثم فى المرتبة التالية أو الوسط كانت تأتى القليوبية فى الدلتا من جانب وقطاع أسيوط - جرجا - قنا فى الصعيد من الجانب الآخر ، حيث كانت كل واحدة منها تلفظ نحو العُشر من أبنائها .

الصورة الحديثة

إذا انتقلنا إلى الصورة الحالية ، ازداد دور القاهرة بروزا وثقلا ، كما يوضح الجدول الآتى عن الهجرة إلى محافظة القاهرة سنة ١٩٦٦ ، على أساس محل الميلاد ومحل السكن . ويلاحظ أن هذا الأساس الاستنتاجى غير المباشر لا يقل دقة أو قيمة بالضرورة عن أساس العد المباشر الذى قلما يتاح أو يمكن عمليا .

فمن مجموع الهجرة إلى محافظة القاهرة البالغ ١,١٨١,٠٠٠ ، ساهم وادى النيل بنحو ١,١٢٩,٠٠٠ ، والباقى لمحافظات الحدود . ومن تلك الكتلة الساحقة ساهمت الدلتا بنحو ٦٨٣ ألفا بنسبة ٦١,٩٪ من المجموع ، مقابل ٤٤٦ ألفا أو ٣٧,٦٪ للصعيد . بعد ذلك فإن الصدارة للمنوفية ما تزال ، مقدمة وحدها خُمس مليون نسمة (٢٠٩ آلاف) تمثل ١٧,٧٪ من أبناء العاصمة الذين وفدوا إليها بالهجرة ، وتعادل ١٤,٣٪ من أبناء المنوفية أنفسهم .

ثم تلى ، أيضا كما فى السابق ، أسيوط وسوهاج بحوالى المائة ألف مهاجر كل ، تمثل نحو ٨٪ من المتدفقين على القاهرة . على أن الملاحظة الجديدة الهامة هنا هى اختفاء أسوان من الصف الأول من موردى القاهرة . والسبب أن السد العالى قد حولها ، خاصة النوبة ، من منطقة طرد مزمن وحاد معا إلى منطقة جذب نسبيا .

فيما عدا هذا فثمة تأتى بعد ذلك أربع محافظات فى الدلتا صدرت كل منها إلى القاهرة أقل نوعا من ١٠٠ ألف أو نحو ٧٪ من مجموع المهاجرين إليها ، وتلك هى القليوبية والغربية والشرقية والدقهلية .

وفى هذا الأطـــار قد تبدو كفر الشيخ والبحيرة شذوذا واضحا حيث لا تصدر كلتاهما إلى القـــاهرة إلا النزر اليسير للغاية . بيد أن التفسير يكمن فى أن توجيه

الهجرة هنا يخضع لجاذبية القطب الشمالى المحاور مباشرة وهو الاسكندرية حيث تبدو هاتان المحافظتان كمجال نفوذها الاقليمى الأساسى فى خريطة الهجرة .

خريطة الهجرة إلى القاهرة سنة ١٩٦٦

المحافظة	عدد المولودين بها من المقيمين بالقاهرة	٪ من كل المولودين خارج القاهرة من المقيمين بها	عدد سكان المحافظة	عدد مواليدها المقيمين بالقاهرة ٪من عدد سكانها
الاسكندرية	٤٧,٠٠٠	٤,٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٦
بور سعيد	١١,٠٠٠	٠,٩	٢٨٣,٠٠٠	٣,٩
السويس	٦,٠٠٠	٠,٦	٢٦٤,٠٠٠	٢,٧
الاسماعيلية	٨,٠٠٠	٠,٧	٣٤٤,٠٠٠	٢,٣
دمياط	١٧,٠٠٠	١,٤	٤٣٢,٠٠٠	٤,٤
الدقهلية	٨٢,٠٠٠	٧,٠	٢,٢٨٥,٠٠٠	٣,٦
الشرقية	٨٦,٠٠٠	٧,٣	٢,١٠٨,٠٠٠	٤,١
القليوبية	٨٩,٠٠٠	٧,٥	١,٢١٢,٠٠٠٠	٧,٣
كفر الشيخ	١١,٠٠٠	١,٠	١,١١٨,٠٠٠	١,٠
الغربية	٩٢,٠٠٠	٧,٨	١,٩٠١,٠٠٠	٤,٨
المنوفية	٢٠٩,٠٠٠	١٧,٧	١,٤٥٨,٠٠٠	١٤,٣
البحيرة	٢٥,٠٠٠	٢,١	١,١٧٩,٠٠٠	١,٢
الجيزة	٤٩,٠٠٠	٤,١	١,٦٥٠,٠٠٠	٣,٠
بنى سويف	٣٦,٠٠٠	٣,٠	٩٢٨,٠٠٠	٣,٩
الفيوم	٣٧,٠٠٠	٣,١	٩٣٥,٠٠٠	٤,٠
المنيا	٤٢,٠٠٠	٣,٥	١,٧٠٥,٠٠٠	٢,٤
أسيوط	٩٦,٠٠٠	٨,١	١,٤١٨,٠٠٠	٦,٧
سوهاج	٩٥,٠٠٠	٨,٠	١,٦٨٩,٠٠٠	٥,٦
قنا	٥٧,٠٠٠	٤,٨	١,٤٧١,٠٠٠	٣,٩
أسوان	٣٤,٠٠٠	٢,٩	٥٢١,٠٠٠	٦,٥
الوادى الجديد	٦,٠٠٠	٠,٥	٥٩,٠٠٠	١٠,٢
سيناء	٢,٠٠٠	صفر	٧٨,٠٠٠	٢,٩
البحر الأحمر مطروح	صفر	صفر	صفر	صفر

بالمثل ، وكالاسكندرية أساسا ، وعلى الطرف الأقصى من المقياس كله ، تفعل محافظات القناة الثلاث بالإضافة إلى دمياط . فهى جميعا لا تكاد ترسل إلى القاهرة شيئا مذكورا ، والحق أنها هى نفسها قطب جاذبية موجب يأسر الكثير من هجرة ريف شرق الدلتا خاصة ، بل ولعل القاهرة نفسها تمثل محطة على الطريق إليها من الصعيد حيث تكرر هذا مرارا فى حالة السويس بصفة خاصة (١) .

هكذا لا يبقى فى النهاية سوى المحافظات الحدود بطبيعتها الخاصة جدا كصحراء وتعدين . ففيما عدا الوادى الجديد ، لا تكاد سيناء أو البحر الأحمر أو مطروح تصدر إلى العاصمة بقدر ما أن العاصمة هى التى تصدر إليها ، وذلك بالطبع على شكل موظفين وفنيين ومعدنين وعمال . اللافت ، مع ذلك ، أن الوادى الجديد أى الواحات ، وإن لم ترسل سوى حفنة من الآلاف إلى العاصمة ، إلا أنها تمثل عُشر أبنائها جميعا (١٠,٢٪) . وهى نسبة مرتفعة لا شك ، ولكنها مفهومة بالقياس إلى ضآلة حجم سكانها محليا .

ميزان الهجرة - الزيادة الطبيعية

حين نتقدم إلى الحاضر أكثر ، يزداد دور القاهرة ثقلا وخطرا . فمثلا فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ قُدر نمو سكان محافظة القاهرة عموما بأقل من مليون نسمة ، أتى ثلثهم من الهجرة وحدها ، أى بنسبة الثلثين - الثلث للزيادة الطبيعية والهجرة على الترتيب ، كما يوضح هذا الجدول .

نمو سكان محافظة القاهرة ٦٠ - ١٩٦٦

الزيادة	العدد	٪	المعدل السنوى
الزيادة الكلية	٨٦٧,٠٠٠	١٠٠	؟
الزيادة الطبيعية	٥٦٥,٠٠٠	٦٥	٢,٨
الزيادة بالهجرة	٣٠٢,٠٠٠	٣٥	١,٥

(1) Alphonse M. Said, Growth and development of urbanization in Egypt, typescript, Social research center, American univ., Cairo,1960, p.30-35.

وفى تعـــداد سنة ١٩٦٦ حين بلغ عدد المقيمين بمحافظة القاهرة ٤,٢٣٣,٠٠٠ ، وجد أن منهم ٣,٠٥١,٠٠٠ من مواليدها ، ١,١٨١,٠٠٠ أو ٢٧,٩٪ مولود خارجها ، مقابل ٢٤٥,٠٠٠ فقط مولود بها ولكنه كان مقيما خارجها . وبهـــذا كان صافى المكســـب ٩٣٧,٠٠٠ تقريبا . قل بالأرقام المدورة إن الهجرة إلى القاهرة كانت تفسر ربع حجمها أو نحو المليون من أربعة ملايين .

وتختلف الأرقام نوعـــا على أساس حساب الهجرة المباشرة ، لكن الصـــورة الأساســـية لا تتغير كثيرا . فكما يوضح الجدول التالى بلغ صافى الهجرة إلى القاهرة المحافظة طوال العقد ٦٠ – ١٩٧٠ نحو ٠,٧ مليون ، تحقق ثلثها فى النصف الأول من العقد والثلثان فى النصف الثانى منه .

صافى الهجرة إلى محافظة القاهرة ٦٠ – ١٩٧٠

الفترة	العدد	المعدل السنوى ٪
٦٠ – ١٩٦٥	٢٧٤,٠٠٠	١,٦
٦٥ – ١٩٧٠	٤٢٨,٠٠٠	٢,١
المجموع	٧٠٢,٠٠٠	١,٩

وإذ نصل أخيرا إلى سنة ١٩٧٦ ، يصل دور القاهرة إلى الذروة . فبصورة تقريبية يقدر أن ثلث سكانها هم من المهاجرين ابتداء . ومن مجموع الهجرة القومية ، كان نصيب محافظة القاهرة + ٢٥٪ ، والجيزة ١٣٪ ، والاسكندرية ٨,٥٪ . فتلك المصاب الثلاثة استأثرت وحدها بنحو ٤٦٪ من كل التيار ، لعلها ترتفع إلى النصف إذا إعتبرنا القاهرة الكبرى . وبصفة عامة تتوزع النسبة داخل القاهرة الكبرى على أساس الثلثين للقاهرة أو الضفة الشرقية والثلث للجيزة أو الضفة الغربية .

تحضير مصر

تلك إذن قصة القاهرة من المبتدأ إلى الخبر ، كيف كانت بذرة عادية وكيف صارت شجرة عاتية تصارع من أجل الضوء حتى حجبت الضوء عن سائر الأشجار بالتركيز

والاستقطاب ، وسلبت النمو من سائر المدن بالهجرة الداخلية أو العاصمية . وإذا كنا بهذا قد وضعنا القاهرة نموا وحجما وقامة فى الاطار العالمى فالاقليمى ، فقد آن لنا أن نضيق البؤرة ونركز العدسة لترصدها داخل مصر نفسها أى فى الاطار الوطنى بمزيد من التفصيل والتحليل ، فنضعها أولا فى ميزان الريف - المدن عموما ، ثم فى هرم مدننا تحديدا .

وهذا يعنى كما يستدعى أن ندرس عملية تحضير مصر بصفة عامة ، كيف تحققت ثورتها المدنية الحديثة ، وكيف تمت عملية تحضيرها وتطورت حياة المدن بها ، ثم تركيب هيكلها وصرحها المدنى من الداخل ...إلخ . فليس إلا فى مثل هذا الاطـــار الكلى الجامع وحـــده ، نستطيع أن نتدارس موقع القاهرة ومكانهـــا النسبى بشمول موضوعى وعمق ثاقب .

الثورة المدنية

تطور نسبة الريف - المدن ٪

التاريخ	الريف	المدن (١)
الحملة الفرنسية	٨١,٢	١٨,٨
١٨٩٧	٧٩,٢	٢٠,٨
١٩٠٧	٨١,٠	١٩,٠
١٩١٧	٧٧,٤	٢٢,٦
١٩٢٧	٧٧,١	٢٢,٩
١٩٤٧	٧٠,٤	٢٩,٦
١٩٦٠	٦٢,٦	٣٧,٤
١٩٦٦	٥٩,٥	٤٠,٥
١٩٧٦	٥٦,١	٤٣,٩
٢٠٠٠	٥٠,٠	٥٠,٠

(1) Hamdan, Studies, p.10.

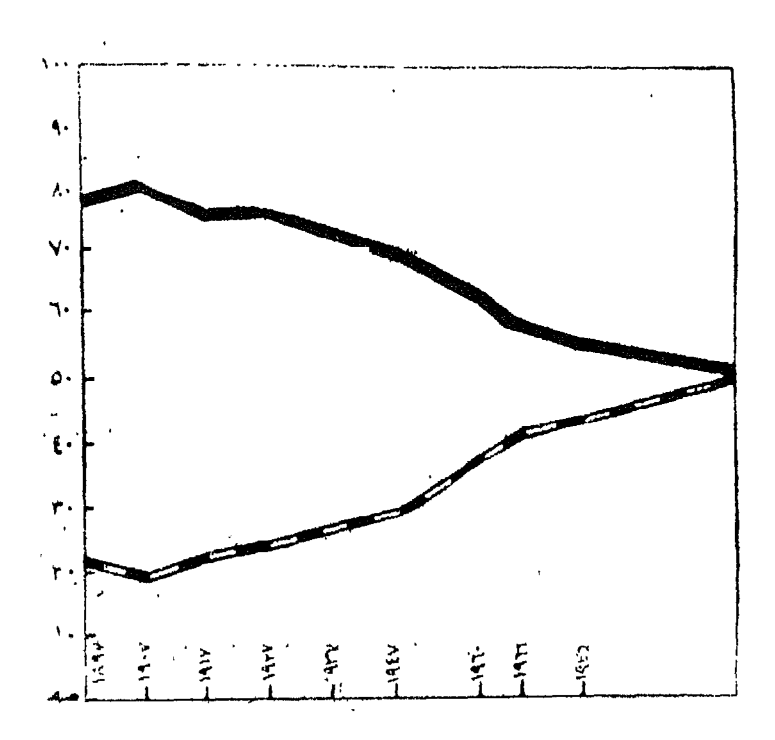
يلاحظ أن أرقام المدن حتى سنة ١٩٤٧ تشمل كل الحلات (+ ٢٠ ألف) زائد عواصم المراكز (- ٢٠ ألفا) .

عبر نحو نصف إلى ثلثى قرن منذ دورة القرن ، يقول لنا الجدول ، ارتفعت نسبة المدن من الخُمس إلى الخُمسين تقريبا ، أى أكثر من تضاعفت ، بينما انحسر الريف عن الخُمس ليكتفى بثلاثة الأخماس إلا قليلا . ولعل التحول الحقيقى إلى حياة المدن والدفعة الحيوية للمدنية هى الحرب الثانية حيث وصلت بنسبتها إلى نحو ٣٠٪ ، كما أن المد المدنى استمر بعدها بقوة لنحو العقد قبل أن يتراخى قليلا . والآن يعيش مصريان من كل خمسة فى المدن ، مقابل ثلاثة فى الريف.

وكتفصيلة موجزة عن آخر تعداد ، ١٩٧٦ ، فلقد كان من بين مجموع السكان البالغ (داخل الجمهورية ، أى باستبعاد المغتربين) نحو ٣٦,٥ مليون نسمة ، كان هناك نحو ١٦ مليونا من أهل الحضر ، ٢٠,٥ مليون فى الريف . أو بالدقة والتحديد ، ٣٦,٦٥٦,٠٠٠ كمجموع ، منهم ١٦,٠٩٦,٠٠٠ يعيشون فى ١٣٩ مدينة ، ٢٠,٥٦١,٠٠٠ يعيشون فى ٤٠٦٦ قرية ، منها ٢٤٠٠ قرية فى الدلتا ، ١٦٦٦ فى الصعيد ، وهذا وذاك عدا نحو ٣٠ ألف وحدة من توابع القرى .

لقد حدثت «ثورة مدنية» فى مصر مثلما حدثت «ثورة ديموغرافية» ، وإن كانت من حجم أقل نسبيا بالطبع . ولعل هذا الفارق يشير ، على الطريق ، إلى فارق أساسى مع أوروبا والغرب الصناعى عموما . ففى الغرب أدت الثورة الصناعية إلى ثورة سكانية + ثورة مدنية ، بينما فى مصر كما فى معظم بلاد الشرق أدت الثورة الزراعية إلى ثورة سكانية – ثورة مدنية تقريبا . أو فلنقل المعادلة الأولى ثورة مدنية أولا وسكانية ثانيا ، بينما الثانية ثورة سكانية أولا ومدنية ثانيا (١) .

(1) Hamdan, Studies, p.11.



شكل ٩ نمو المدنية ونسبة سكان المدن في الفترة الحديثة (المنحني الاسفل) ، وانخفاض نسبة سكان الريف (المنحني الأعلي) . بعد أن بدأ الأول من ٢٠ ٪ والثاني من ٨٠ ٪ ، سيلتقي الاثنان علي نقطة التعادل ٥٠ ٪ سنة ٢٠٠٠

قوى النمو

ومهما يكن ، فمن البديهى أن منبع ثورتنا المدنية على تواضعها النســـبى إنما هو إختلاف معدل نمو ســـكان المدن عن معدل نمو سكان الريف . والواقع أن قصة سير هذين المعدلين تحكى زاوية انفراج متسـعة باطراد عبر العقود القليلة الأخيرة .

فكما يوضح الجدول أدنــــاه ، كان المعدلان متســـاويين عمليا فى أواخر القرن الماضى (الفترة ٨٢ - ١٨٩٧) . وحول دورة القرن (العقد ١٨٩٧ - ١٩٠٧) فاق المعدل الريفى المعدل المدنى بالفعل ، ولو أن هذه هى الفترة الوحيدة التى تسجل مثل هذا الاستثناء ، لا شك لأن الاهتمام كله كان مركزا على التوسع الزراعى كمجال أوحد للتنمية فى ذلك الوقت . حتى لقد تناقص عدد سكان بعض المدن بالفعل فى تلك الفترة إما تناقصا طفيفا مثل طنطا والزقازيق والجيزة ، وإما تناقصا خطيرا مثل قنا وأسوان ودمياط .

على أن الاتجاه لم يلبث أن انعكس بقوة ونهائيا منذ سنة ١٩٠٧ حيث أخذ المعدل المدنى يتسارع والريفى يتباطأ . وفى العقد ١٧ - ١٩٢٧ وصل الأخير إلى حضيضه ، دلالة لا شك على أن طاقة التوسع الزراعى أو كوة التنمية الزراعية كانت تضيق بسرعة وتوشك أن تغلق عمليا . بالمقابل ، راح المعدل المدنى يزداد باستمرار لينتقل تباعا عقداً بعد عقد من ضعف المعدل الريفى إلى ثلاثة أمثاله إلى أربعة أمثاله فى العقد ٣٧ - ١٩٤٧، لا شك بفضل دفعة الحرب الثانية للتصنيع والتمدين .

حركة المعدل السنوى ٪ لنمو المدن والريف (١)

الفترة	مصر	الريف	المدن
٨٢ - ١٨٩٧	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٩٠
٩٧ - ١٩٠٧	١,٦٠	١,٧٠	١,١٠
٠٧ - ١٩١٧	١,٣٦	١,٢٣	٢,١٥
١٧ - ١٩٢٧	١,١٤	٠,٨٣	٣,٠٠
٢٧ - ١٩٣٧	١,٢٣	١,٠٥	٣,٠٣
٣٧ - ١٩٤٧	١,٩٦	١,٢٨	٤,٧٧

مراحل التحضير (٢)

على إيقاع هذه الخطى ، نستطيع الآن أن نصنف الفترة الحديثة من تطورنا المدنى إلى ثلاث مراحل متميزة : البدائية ، التكوينية ، الانفجارية . فالأولى استمرت طوال القرن التاسع عشر إلى أواخره ، وفيها كان للتوسع الزراعى وإمكانياته اليد العليا ، وبالتالى كان الريف متفوقا فى النمو على المدن التى كانت تكافح لمجرد المحافظة على حالها ووضعها . ولعل هذا وذاك كان أمرا طبيعيا فى مراحل البدء الشاقة ، مما يفسر أيضا طول المرحلة وصعوبتها البادية .

(1) Farid, Population of Egypt, p.20.

(2) Hamdan, Studies, p.12-3.

أما المرحلة التكوينية فتبدأ مع بداية القرن العشرين تقريبا ، وهى التى تحدد الانتقال القاطع والنهائى إلى تفوق المعدل المدنى على الريفى . فرغم بعض التفجـــرات الفجائية فى توســـع الريف مثل ١٨٩٧ – ١٩٠٧ ، فإن البندول قد تأرجح نهائيا لصالح القطاع الحضرى ، الذى بدأ يكتسب اســــتقرارا وثباتا ملحوظا . وعلى الجملة كان المعدل المدنى فى المرحلة زهاء ضعف المعدل الريفى.

المرحلة الانفجارية ، أخيرا ، مع الحرب الثانية تبدأ ، وعلى يد حركة يوليو تستمر . فرغم أن معدل نمو المدن تذبذب خلال المرحلة نوعا ، وكذلك رغم أن معدل نمو الريف ارتفع بدرجة أو بأخرى ، فقد بلغ الأول أضعاف الثانى عادة وتحول إلى مد صاعد أو موجة مدية حقيقية . إنها قمة الثورة المدنيـــة وجسمها الفعال الذى وصـــل بميزان المدن – الريف إلى معادلة الخُمسين – الثلاثة أخماس .

وإذا كان ثمة من نبوءة عن المستقبل بصدد هذه الثورة ، فلا يمكن إلا أن تكون الاستمرار والاطراد إلى أجل غير مسمى ولا منظور . والمقدر حاليا ، على أساس استمرار معدل التحول الراهن من الريف إلى المدن ، أن نصل إلى نقطة التنصيف بالضبط سنة ٢٠٠٠ ، أى إلى نسبة ٥٠ – ٥٠٪ . يومئذ ســـيكون مصرى من كل اثنين من أبناء المدن ، أو قل سيضع كل مصرى قدما فى المدينة وقدما فى الريف ، أو إن مصر هى التى ســـتقف على ساق من المـــدن وساق من الريف .

ولعل الطريف بعد هذا فى نقطة التنصيف هذه أن نلاحظ أن التقسيم نفسه هو الذى سيسود سكان العالم ككل فى التاريخ نفسه كما تذهب كل التوقعات والحسابات الاحصائية . ولن يغيب عنا أن هذا يعنى بوضوح أن مصر تساير وتواكب الايقاع والمستوى العالمى عموما . وإذا كان لهذه المواكبة من مغزى ، فلعله يتلخص فى أن مصر بالمقياس الدولى لا تتخلف عن الركب العالمى للتحضر أو موكب المدنية . إنهـــا ، كالعادة ، لا تتخلف بقدر ما تتوسط .

ثم يبقى السؤال : فماذا عن المستقبل ؟ الواقع أن مصر لن تنمو بعد الآن فى الريف ، وإنما فى المدن وحدها . ولذا يقدر أنها ستحتاج من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ – ٣٠ مدينة مليونية أو ما يعادلها من المدن الأصغر التى قد لا تقل بدورها عن ١٣٠ مدينة . والبعض يفصل فئات الحجم المطلوبة حتى سنة ٢٠٠٠ على النحو الآتى :

فئة الحجم	عدد المدن	فئة الحجم	عدد المدن
٥٠٠,٠٠٠	١٥	٢٥,٠٠٠	٢٧٠
١٠٠,٠٠٠	٣٠	قرى :	
٥٠,٠٠٠	٩٠	٥٠٠٠	٨١٠

وهنا يكون السؤال المنطقى ، ولكن الحرج ، هو : أين ؟ ورغم أن الإجابة السائدة حاليا هى : فى الصحراء ، خارج الوادى ، فلعل أغرب ما فى الأمر أن هناك دراسات انتهت إلى أن بالوادى متسعاً ما يزال لنحو ٤٠ مليون نسمة (كذا !) . وعلى طرف النقيض من هذا ثمة دراسات أخرى تقدر المسطح الصالح للعمران فى مصر بنحو ٢٨٪ من المساحة السياسية أى نحو ٢٨٠ ألف كيلو متر مربع ، تتسع لنحو ١١٠ ملايين نسمة (كذا) .

وفيمـــــا بين النقيضين يرى البعض المجال الحقيقى فى الصحراء الغربية أساسا دون الشرقية أو سيناء تقريبا ، حيث يقدرون إمكانيات الأخيرة مثلا بنحو ثلث مليون نسمة فقط. أما الصحـــراء الغربية فإنهم يصلون بإمكانياتها خلال الخمسين سنة القادمة إلى نحو ٢٣ مليون نسمة ، تتركز فى ٨٤ مدينة ، تتوزع بين ٤ مناطق جغرافية على النحو الآتى : الوادى الجديد ٤٢ مدينة ، غرب بحيرة ناصر ٢٠ مدينـــــة ، الساحل الشمالى الغربى ١٥ مدينة ، منخفض القطارة ٧ مدن .

قضية الإفراط

مهما يكن من أمر المستقبل ومتطلباته وإمكانياته ، فإن مواكبتنا للحاضر لا تعفينا عند الكثيرين من شبهة ، ولا نقول تهمة ، إفراط المدنية over-urbanisation التى يثيرها الكثيرون حول العالم الثالث عموما وبلا تحديد . فهناك نظرية قوية شائعة فى الغرب ، زادت نبرتها حدة فى السنوات الأخيرة بعد تحرر المستعمرات ، تذهب إلى أن درجة المدنية فى دول العالم المتخلف هى، على عكس المدنية العريقة الناضجة فى الغرب المتقدم، درجة منتفخة مصطنعة ومفتعلة إلى حد أو آخر ، وأنها لا تمثـل حياة مدن حقيقية بقدر ما تعكس طفح الريف المجوج ... إلخ .

باختصار ، النظرية تتهم عملية التمـــدين فى العالم الثالث بأنها شاذة إلى جانحـــة لا تقوم على أسس صلبة وظيفية نظرا لضعف النمو الصناعى فى بلادها ، وهى بذلك تجمع بين إفراط المدنية over-urbanisation وتفريط الصناعة under-industrialisation فى آن واحد (١) .

ولكن ، رغم قدر من وجاهة ومنطق محقق فى النظرية ، فإن الغرب بالذات لا يمكن أن يكون مقياس المقارنة السليمة هنا . أولا لأنه هو الذى احتكر الصناعة لنفسه حتى وصل إلى حد إفراط التصنيع over-industrialisation ، وذلك أساسا على حساب العالم الثالث تحديدا . كذلك فإن الحضارة الحديثة قد وصلت الآن إلى مرحلة جديدة تختلف عن عصر ما بعد الانقلاب الصناعى ، ولم تعد حياة المدن بالضرورة وظيفة لدرجة النمو الصناعى ، بل أصبح طبيعيا وممكنا وليس شذوذا حتما فى ظل حضارة اليوم أن تقوم مدن ضخمة بغير صناعة كبيرة ، أو على الأقل أن يسبق نمو المدن الضخمة التنمية الصناعية ، ويمكن للصناعة بعد ذلك أن تلحق بها وتصصح التوازن . باختصار ، لابد أن نعتبر المدنية المرتفعة بلا تصنيع «نمطا» جديدا من أنماط الحضارة المعاصرة ونتيجة طبيعية للتكنولوچيا الحديثة .

قد نختلف إذن حول دعوى إفراط المدنية ومدى صحتها من حيث المبدأ عموما ، كما قد نختلف على مدى انطباقها على مصـــر تحديدا ، وإن كان الباحـــث العدو جابريـــل باير – للغرابة والدهشة – ينفى عنهـا هذه التهمة نفيا قاطعا (٢) . ولكن ، فى كـل الأحوال ، ما لا سبيل إلى الشك فيه هو أن تحول ريفنا إلى المدن ، إذا ما توافرت له الشروط الصحية والحدود السليمة ، يعد ظاهرة صحية فى جوهرها ولا يخشى منها ، بل لنا حقا أن نرحـــب بها إذ أن حضارة المدن هى مؤشر التقدم قوميا مثلما هى اتجاه المستقبل عالميا .

---

(1) G. Breese (ed.), The ctiy in newley developing countries, Prentice-Hall,1969.

انظر خاصة :

N.V. Sovani, Analysis of "over-urbanization", p.322-330.

(2) G. Baer, Population and society in the Arab East, Lond.,1964, p.127.

هـــــرم المـــــدن

قاعدة الهرم

مم إذن تعانى مدن مصر أو مصر المدنية ؟ لنلق نظرة فاحصة على هرم المدن فى مصر ، تركيبه وتطوره الحديث وفئات أحجامه ، لكى نشخص مواطن الخطر أو مكمن الداء . فإذا بدأنا من قاعدة الهرم ، فإن المشكلة الأولى هى أين بالضبط نرسم الخط الفاصـل بين المدنى والريفى أو الحضرى والقروى . فالحجم وحده ، كحد أدنى أو أعلى ، لا يكفى أو يصلح مبدئيا فى الغالب الأعم . وفى إطار مصر الحضارى بالذات ، والسكانى أيضا ، أى البشرى باختصار ، فما أكثر تلك الحِّلات الضخمة التى تعد عشرات الآلاف ولكنها قرى صرف وظيفيا وتركيبيا . ومع نمو السكان المتكاثر قد تصل بعض هذه القرى إلى ٤٠ ألفا أو حتى ٥٠ ألفا .

والواقع أن حياة المدن الحقة لا تكتمل فى مناخ مصر الحضارى إلا مع دخول ساحة المائة ألف، أى «المـــدن الكبيرة» كما تصـــنف فى أدبيات المدن فى العالم والتى تحـــدد ما يعرف بالمتروبوليتانية اصطلاحا metropolitanism . ولذا فإن هذا الخط الفاصل خط استراتيجى مدنيا عندنا ، وعلينا أن نتوقف عنده كثيرا .

تركيب متغير

وعلى أية حال فإن النظرة الواعية إلى جدول فئات أحجام مدننا تبين أن التركيب الداخلى للمدنية المصرية الحديثة كان ومازال فى تطور سريع وعميق . فمنذ أواخر القرن الماضى نجد أن أعداد المدن الصغيرة فئة (– ٢٠ ألفا) فى تناقص أو توقف نسبيا من عقد إلى عقد ، لأن الاضافات التى تدخلها من الفئات الأصغر أقل من أن تعوض تلك التى تخرج منها لتلحق بفئات الأحجام الأكبر التالية ، بينما تشارك تلك الاضافات الداخلة فى الانكماش النسبى المطرد للسكان الريفيين عموما .

تطور هرم مدننا حسب فئات الحجم

فئات الأحجام	١٨٨٢		١٨٩٧		١٩٠٧		١٩١٧		١٩٢٧	
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان
١٠ – ٢٠ ألفا	٢١	٣١٤,٠٠٠	٥٨	٧٥٠,٠٠٠	١٠	٩٣٩,٠٠٠	٩٨	١,٣٠١,٠٠٠	٨١	١,٠٥٨,٠٠٠
٢٠ – ٥٠ ألفا	٧	٢١٥,٠٠٠	١٣	٤٠١,٠٠٠	١٨	٥٣٩,٠٠٠	١٩	٧٧٧,٠٠٠	٢٠	٥٠٠,٠٠٠
٥٠ – ١٠٠ ألف	–	–	١	٥٧,٠٠٠	٢	١٠٧,٠٠٠	٤	٢٧٢,٠٠٠	٦	٣٧٧ ٠٠
١٠٠ – ٢٥٠ ألفا	١	٢٣٣,٠٠٠	–	–	–	–	–	–	١	١٠٤,٠٠٠
٢٥٠ – ٥٠٠ ألف	١	٣٩٩,٠٠٠	١	٣١٦,٠٠٠	١	٣٥٤,٠٠٠	١	٤٤٥,٠٠٠	–	–
٥٠٠ ألف – مليون	–	–	١	٥٩٠,٠٠٠	١	٦٧٨ ٠٠٠	١	٧٩١,٠٠٠	١	٥٧٣,٠٠٠
+ مليون	–	–	–	–	–		–	–	١	١,٠٦٥,٠٠٠

فئات الأحجام	١٩٣٧		١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦		١٩٧٦	
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان
١٠ – ٢٠ ألفا	؟	؟	٦٣	٨٩٣,٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
٢٠ – ٥٠ ألفا	؟	؟	٢٧	٧٦٧,٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
٥٠ – ١٠٠ ألف	٨	٥٣٦ ٠٠٠	٨	٥٧٢ ٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
١٠٠ – ٢٥٠ ألفا	١	١٢٥,٠٠٠	٥	٦٥٣,٠٠٠	١١	١,٥٦٨,٠٠٠	١٠	١,٦١٦,٠٠٠	١٢	١,٨٥٣,٠٠٠
٢٥٠ – ٥٠٠ ألف	–	–	–	–	٢	٦٦٤ ٠٠٠	٢	٥٤٧,٠٠٠	[illegible]	١,٤٩١ ٠٠٠
٥٠٠ ألف – مليون	١	٦٨٦ ٠٠٠	١	٩١٩ ٠٠٠	–	–	١	٥٠٦ ٠٠٠	–	–
+ مليون	١	١,٣١٢,٠٠٠	١	٢,٠٩١,٠٠٠	[illegible]	٤,٨٦٩ ٠٠٠	٢	٦,٠٢١,٠٠٠	[illegible]	٨,٦٢٣ ٠٠٠

من الناحية الأخرى فإننا نجد أن كل فئات الأحجام الأكبر قد زادت بلا استثناء أعدادها الحقيقية (فضلا عن النسبية بالطبع) ، وأهم من ذلك أنه كلما كانت فئة الحجم أكبر كلما كانت الزيادة أكبر . وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن اتجاهات النمو فى مصر تخضع لمبدأ «لمن عنده سوف يعطى» أى للمبدأ الألومترى allometric ، بمعنى أن أكبر المدن حجما تنال أكبر قدر من النمو ، وبذلك يزداد الاختلال القائم بين الكبير والصغير بمعدل الربح المركب .

فإذا ما ركزنا على التفرقة بين المدن الصغيرة(– ١٠٠ ألف) والكبيرة (+ ١٠٠ ألف) ، لما لها من أهمية خاصة كما سبق القول ، فإن الأعداد الحقيقية المطلقة لكلتا المجموعتين فى ازدياد مطرد طبعا بحكم التزايد العام الكبير للسكان ، إلا أن الزيادة أكبر نسبيا فى الأخيرة .

أما من حيث المحتوى السكانى ، فإن نسبة سكان المجموعة الأصغر كانت أكبر نوعا من سكان المجموعة الأكبر حتى سنة ١٩١٧ ، إلا أن الوضع انعكس بإطراد شديد منذ ١٩٢٧ حتى وصل إلى درجة الاختلال التام حاليا . فبعد أن كان للأولى أكثر نوعا من نصف سكان المدن المصرية وللثانية أقل نوعا من النصف ، هبطت الأولى إلى نحو الربع بينما طفرت الثانية إلى ثلاثة الأرباع تقريبا .

فمثلا فى سنة ١٨٩٧ كان هناك مليونان فقط يسكنون كل مدننا البالغ عددها وقتئذ ٨٧ مدينة، أكثر قليلا من نصفهم أى نحو المليون فى ٨٥ مدينة صغيرة منها ، وأقل قليلا من المليون الآخر فى المدينتين الكبيرتين الوحيدتين . على نقيض ذلك كله نجد أكثر قليلا من ١٦ مليون نسمة يسكنون المدن سنة ١٩٧٦ ، ربعهم فقط أو أكثر قليلا من ٤ ملايين موزعون بين نحو ١٢٠ مدينة من المدن الصغيرة (–١٠٠ ألف) ، بينما تستأثر المدن الكبيرة العشرون (+ ١٠٠ ألف) بثلاثة أرباعهم تقريبا أى أقل قليلا من ١٢ مليون نسمة .

هذا يشير بدقة لا شك إلى عملية انتقال مطردة من المدن الصغيرة إلى الكبيرة وبالتالى إلى عملية تركز مطردة فى المدن الكبيرة على حساب الصغيرة (مثلما تتم كلتاهما على حساب سكان الريف أصلا وأساسا بالطبع) . فالعملية ، التى تلخص كل قصة تطورنا المدنى فى العصر الحديث منذ محمد على إلى الآن ، تتلخص فى اتجاه مستمر مطرد نحو تركيز سكان المدن فى عدد أقل من المدن الأكبر .

تطور مجموعتى المدن الصغيرة والكبيرة (١)

السنة	إجمالي سكان المدن	المدن الصغيرة – ١٠٠ ألف			المدن الكبيرة + ١٠٠ ألف		
		عدد المدن	مجموع سكانها	٪ من إجمالي المدن	عدد المدن	مجموع سكانها	٪ من إجمالي المدن
١٨٩٧	٢,٠١١,٠٠٠	٨٥	١,١٠٦,٠٠٠	٥٤,٩	٢	٩٠٥,٠٠٠	٤٥,١
١٩١٧	٢,٨٨٠,٠٠٠	٧٩	١,٦٤٥,٠٠٠	٥٧,١	٢	١,٢٣٦,٠٠٠	٤٢,٩
١٩٢٧	٣,٢٥٤,٠٠٠	٨٥	١,٥١٢,٠٠٠	٤٦,٥	٣	١,٧٤٢,٠٠٠	٥٣,٥
١٩٤٧	٥,٦٤٢,٠٠٠	٩٣	١,٩٨٠,٠٠٠	٣١,١	٧	٣,٦٦٢,٠٠٠	٦٤,٩
١٩٦٠	٩,٧٥٦,٠٠٠	؟	٢,٦٥٤,٠٠٠	٢٧,٢	١٥	٧,١٠٢,٠٠٠	٧٢,٨
١٩٦٦	١٢,١٨١,٠٠٠	؟	٣,٢٥٣,٠٠٠	٢٦,٧	١٦	٨,٩٢٨,٠٠٠	٧٣,٣
١٩٧٦	١٦,٠٩٦,٠٠٠	؟	٤,١٢٩,٠٠٠	٢٥,٧	٢٠	١١,٩٦٧,٠٠٠	٧٤,٣

بهذا أيضا بدأت المرحلة بتجانس شديد ، تجانس نحو الأسفل بالطبع ، فى أحجام مدننا كافة، ثم جاء النمو الانتخابى المتفاوت فإنحاز إلى قلة معدودة منها على حساب الكثرة الباقية . وبهذا كان جوهر تطور الهيكل المــدنى حجميا هو من التجانس إلى التنافر .

المدن الكبيرة

وإلى سنة ١٨٨٢ لم تعرف مصر مدينة نصف مليونية ولا ملكت واحدة منها . لكنها مع ذلك كانت قد حازت مدينتين كبيرتين (+ ١٠٠ ألف) هما القاهرة (٣٩٨,٠٠٠) والاسكندرية (٢٣٢,٠٠٠) . وقد ظل هذا الوضع قائما حتى سنة ١٩٢٧ ، أى لنحو نصف قرن ، وذلك رغم الزيادة الضخمة فى السكان عموما . ومع ذلك ففى سنة ١٨٩٧ بزغت ولأول مرة مدينة نصف مليونية (القاهــــرة . ٥٨٩,٠٠٠) وأخرى ربع مليونية (الاسكندرية ، ٣١٦,٠٠٠) . ومنذ سنة ١٩٠٧ جمعت المدينتان ولأول مرة رقم المليون (١,٠٣١,٠٠٠) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠
الاسكندرية	٢,٣١٨,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	٩١٩,٠٠٠
الجيزة	١,٢٣١,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٦٦,٠٠٠
شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	١٠١,٠٠٠	؟
المحلة الكبرى	٢٩٢,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠
طنطا	٢٨٣,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
بور سعيد	٢٦٣,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠
المنصورة	٢٥٩,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
أسيوط	٢١٤,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
الزقازيق	٢٠٢,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٨٢,٠٠٠
السويس	١٩٢,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠
دمنهور	١٧١,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	٨٤,٠٠٠

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
الفيوم	١٦٧,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	٧٤,٠٠٠
الاسماعيلية	١٤٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٦٨,٠٠٠
كفر الدوار	١٤٦,٠٠٠	؟	؟	١٤,٠٠٠
المنيا	١٤٦,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
أسوان	١٤٥,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
بنى سويف	١١٨,٠٠٠	؟	؟	٥٧,٠٠٠
سوهاج	١٠٣,٠٠٠	؟	؟	٤٣,٠٠٠
شبين الكوم	١٠٣,٠٠٠	؟	؟	٤٢,٠٠٠

المصدر :

كراسات التعدادات المختلفة ؛ إنظر أيضا :

Alphonse Said, op. cit., p.15-21.

على أن أول تغير محسوس لم يطرأ إلا سنة ١٩٢٧ . فمع دخول بورسعيد القائمة (١٠٤,٠٠٠) ، أصبح لمصر ٣ مدن كبيرة لأول مرة . كذلك حققت الاسكندرية لأول مرة علامة نصف المليون (٥٧٣,٠٠٠) . ولكن فوق الكل أهدت القاهرة مصر مدينتها المليونية الأولى (١,٠٦٤,٠٠٠) .

غير أن نقطة التحول فى زحف المدن الكبيرة إنما هى الحرب الثانية لا جدال . فليس إلا سنة ١٩٤٧ أن أصبح لمصر ٧ مدن كبيرة لأول مرة ، وذلك بالتحاق كل من طنطا والمحلة والسويس والمنصورة بالنادى . ولأول مرة أيضا امتلكت مصر مدينتين مليونيتين ، إحداهما مدينة مليونين : القاهرة (٢,٠٩٠,٠٠٠) والاسكندرية (٩١٩,٠٠٠) ، وبمجموع فاق الثلاثة ملايين لأول مرة أيضا .

واليوم تمتلك مصر ٢٠ مدينة كبيرة (+١٠٠ ألف) ، تضم نحو ١٢ مليون نسمة تمثل نحو ثلاثة أرباع سكان المدن فى مصر جميعا ، أو نحو ثلث سكان مصر عموما ريفا ومدنا (أو بالتحديد ٣٢,٦٪ من مجموع سكان مصر المقيمين فى تعداد ١٩٧٦ ، أو ٣١,٣٪ من مجموع المقيمين والمغتربين) . إن الزحف المدنى الصاعد لا يتجه فقط من الريف إلى المدن ، ولكن أيضا وأساسا من الريف والمدن الصغرى والصغيرة إلى المدن الكبيرة والكبرى .

أيمكن ، عند هذا الحد ، أن تكون مصر ، التى قد تعانى وقد لا تعانى من إفراط المدنية ، أيمكن أن تكون مصابة بإفراط المدنية الكبيرة أو أن تتهم بها over - metropolitanism ؟ كلا على الأرجح ، فمثل هذه الفئة من الحجم عندنا لا تعدو عتبة حياة المدن الحقيقية كما سبق . ثم أن أغلبها مدن متوسطة الحجم محدودة الامكانيات ما تزال إذ لو حللنا عناصرها الأولية ومكوناتها الفئوية لوقع أغلبها بين الأقواس المتواضعة وأقرب إلى الحد الأدنى منها إلى الحد الأعلى .

ففى سنة ١٩٧٦ مثلا ، من بين ٢٠ مدينة + ١٠٠ ألف تضم ١٢ مليون نسمة ، كان هناك ١٢ مدينة تتراوح بين ١٠٠ ألف ، ٢٥٠ ألفا ، ولكن مجموع محتواها السكانى لم يتعد نحو ١,٨ مليون نسمة . ورغم ٥ مدن أخرى فى الفئة التالية ربع إلى نصف المليون، فإنها فى الحقيقة كانت أقرب إلى علامة الربع منها إلى النصف ، ولم يصل محتواها السكانى إلى ١,٥ مليون نسمة بالكاد . أبلغ من هذا أن فئة الحجم التالية نصف المليون

إلى المليون باتت خالية تماما . وعلى النقيض من ذلك كله تماما كان هناك ٣ مدن مليونية (هى القاهرة والاسكندرية والجيزة) تحتكر وحدها أكثر من ٨,٥ مليون نسمة ، أى أكثر من نصف سكان مدن مصر جميعا ، وهو ما يضع أيدينا بالفعل على موطن الخطر والداء فى تركيبنا المدنى .

المدن المليونية

ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن عرفت مصر أولى مدنها المليونية ، أى بعد ١٢٥ سنة من بزوغ أول مدينة مليونية فى العالم الحديث وهى لندن (١٨٠١) ، ولكن بعد ٦٧ سنة فقط من نيويورك (١٨٦٠) (١) ، ولكن أيضا قبل أى دولة عربية أو إفريقية بنحو ٢٥ سنة . وبعد ٢٠ سنة فى ١٩٤٧ لحقت الاسكندرية بالقاهرة كثانية أولى وأخيرة . ونقول أخيرة ، لأن ظهور مدينة مليونية ثالثة فى سنة ١٩٧٦ هى الجيزة ليس إلا شكلية إدارية - إحصائية كما نعلم، فإنما هى ببساطة الضفة الغربية من مجمع العاصمة القاهرى أو القاهرة العاصمى وجزء لا يتجزأ مدنيا من القاهرة وظيفيا ولاندسكيبيا .

وفيما عدا هذا هاتين المدينتين المليونيتين أو المليونيرتين ، العاصمة الأولى والثانية كما تعدان أحيانا تبسيطا أو تيسيرا ، هما الحقيقة الكبرى والطاغية فى المدنية المصرية الحديثة بلا جدال أو مقاومة ، كما يوضح الجدول التالى على علاته المفهومة .

فرغم بعض الذبذبات الارتدادية الثانوية والعارضة ، واضح أن قبضة المدينتين تزداد إحكاما بإطراد وقوة على سكان مصر عموما ولكن على مدنها خصوصا ، فمن الأخيرة تستحوذ المدينتان معا على ±٥٠٪ أى حوالى نصف أبناء مصر فى المتوسط . وحتى سنة ١٩٢٧ كانت هذه النسبة دون النصف بعض الشئ ولكنها تعدت النصف بقليل بعدها وإلى الآن . أى أن المدينتين وحدهما تعادلان كل سائر مدن مصر الـ ١٣٧ مجتمعة .

أما من حيث سكان مصر عموما ، مدنا وقرى ، فقد كان لهما نحو العُشر (±١٠٪) حتى سنة ١٩٢٧ ، ثم من بعدها أخذت النسبة تصعد بسرعة حتى تضاعفت وزيادة سنة ١٩٧٦ (٢٢,٥٪). ولكننا نعلم أن القاهرة الكبرى وحدها كانت تضم فى ذلك التاريخ نحو ٢٠٪ من مجمل سكان مصر . التفسير أن الجدول لا يعبر عن حقيقة محتوى المدينتين بكامله ربما منذ ١٩٤٧ ، أو قل منذ منتصف القرن حين بدأت القاهرة الكبرى تفيض عبر

(1) E. A. Bergel, Urban Sociology, 1955, p. 32.

حدودها الادارية الضيقة . ولما كان تعداد القاهرة الكبرى فى ذلك التاريخ ٨ ملايين بالضبط ، والاسكندرية ٢,٣١٩,٠٠٠ ، فإن المجموع الصحيح يصبح ١٠,٣١٩,٠٠٠ نسمة . وهذا يعادل ٢٧٪ من مجمل سكان مصر ، أى أكثر من الربع ، وقد يعادل ثلاثة أخماس سكان مدن مصر على حدة .

تطور حصة المدينتين

السنة	سكان المدينتين	من إجمالي سكان مصر		من سكان مدن مصر	
		سكان مصر	٪	سكان المدن	٪
١٨٨٢	٦٣٠,٠٠٠	٦,٧١٢,٠٠٠	٩,٤	؟	؟
١٨٩٧	١,٠٠٥,٠٠٠	٩,٧١٥,٠٠٠	٩,٣	٢,٠١١,٠٠٠	٤٥,٠
١٩٠٧	١,٠٣١,٠٠٠	١١,٢٨٧,٠٠٠	٩,٢	؟	؟
١٩١٧	١,٢٣٤,٠٠٠	١٢,٧٥١,٠٠٠	٩,١	٢,٨٨٠,٠٠٠	٤٢,٨
١٩٢٧	١,٠٦٥,٠٠٠	١٤,٢١٨,٠٠٠	١١,٥	٣,٢٥٤,٠٠٠	٥٠,٣
١٩٣٧	١,٣١٢,٠٠٠	١٥,٩٣٣,٠٠٠	١٢,٤	؟	؟
١٩٤٧	٢,٠٩١,٠٠٠	١٩,٠٢٢,٠٠٠	١٥,٨	٥,٦٤٢,٠٠٠	٥٣,٣
١٩٦٠	٤,٨٦٩,٠٠٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	١٨,٧	٩,٧٥٦,٠٠٠	٤٩,٩
١٩٦٦	٦,٠٢١,٠٠٠	٣٠,٠٧٦,٠٠٠	١٩,٩	١٢,١٨١,٠٠٠	٤٩,٥
١٩٧٦	٨,٦٢٣,٠٠٠	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢٢,٥	١٦,٠٩٦,٠٠٠	٥٣,٦

المدينة الأولى

وإلى هذا المدى ، قد تبدو الاسكندرية شريكة ضالعة مع القاهرة فى لعبة «الحكم الثنائى» بين مدننا ، ولكن لعلها هى نفسها فى الحقيقة ضحية حكم فردى أوتوقراطى مطلق أو شبه مطلق تمارسه العاصمة القاهرة ، شأنها فى هذا شأن سائر مدننا ولكن إلى حد أقل نوعا . ولهذا فلكى تكتمل الصورة التامة ، علينا الآن أن ننظر إلى الهرم فى مجموعه بكل علاقاته وتوازناته (أو لاتوازناته !) .

ولعل خير وسيلة إلى هذا تكنيك «المدينة الأولى primate city» الذى يحدد نسب السكان فى مدن البلد الرئيسية باعتبار أن المدينة الأولى ١٠٠ ، ومع ملاحظة أن معدل الأرقام القياسية للمدن الثلاث الأولى كما وجده مارك جيفرسون صاحب هذا التكنيك هو فى المتوسط ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ (١) . وهذا ما يفعله الجدول الآتى الذى يعطى أحجام سكان المدن الأربع الأولى فى مصر بالأرقام الحقيقية والنسبية عبر التعدادات الأخيرة (٢) .

رقم الحملة ، إذ توقفنا عنده عابرين ، يكاد يعد وصمة ، إذ يعنى أن مصر عمليا لم تعد أن تكون القاهرة لا أكثر ، وهو على أية حال مؤشر إلى مرحلة من عدم النضج المدنى الشديد . لكن اللافت بعد هذا أن المدينة الثانية كانت دمياط ، والثالثة المحلة ، فى حين تدفع الاسكندرية إلى المرتبة الرابعة على قدم المساواة مع رشيد .

والواقع أن هذا إنما يشير إلى توازنات عصر جيوماتيكى سابق ومنقرض برمته منذ كشف طريق الرأس وتحول البحر المتوسط إلى بركة من الملاحة المحلية الساحلية أو شبه الساحلية . فلقد كان فى هذا بروز الموانىء المصبية الداخلية دمياط ورشيد وانهيار الموانىء البحرية البارزة كالاسكندرية ، التى هوت إلى قرية صيد ضئيلة قوامها بضعة آلاف من السكان وصارت «كيتيم لم يترك له آباؤه من الصيد سوى الاسم» كما وضعها أحد الرحالة الأوروبيين فى تلك القرون . (٣) .

المدينة الثانية

من هنا فإن الجدول إن كان يؤكد فى الدرجة الأولى طغيان القاهرة من البداية إلى النهاية بل وزيادة هذا الطغيان باستمرار وإصرار ، فإنه يؤكد صعود الاسكندرية الطافر المتفجر فى الدرجة الثانية . ففى غضون السنوات الثمانين منذ الحملة الفرنسية حتى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، قفزت الاسكندرية من قاع المؤخرة لتنافس وتناطح القاهرة بإقتدار ملحوظ . فبينما بدأت وهى جزء على عشرين جزءا من القاهرة ، انتهت وهى بين نصفها إلى ثلثيها . بل تشير ما قبل التعدادات إلى أنها كانت ثلاثة أرباع القاهرة . ففى

(1) Mark Jefferson "The law of the primate city", G.R., vol, XXIX, no. 2, April 1939, p. 227 .

(2) Hamdan, Studies, p. 21.

(3) J. Lozch, De'lta du Nil, p. 150.

السنة	المدينة الأولى		المدينة الثانية		المدينة الثالثة		المدينة الرابعة	
الحملة الفرنسية	القاهرة	٢٦٠,٠٠٠ ١٠٠	دمياط	٢٠,٠٠٠ ٧.٦	المحلة	١٧,٠٠٠ ٦.٥	الاسكندرية ورشيد	١٥,٠٠٠ ٥.٥
١٨٨٢	القاهرة	٣٩٨,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	،٢٢٣٢,٠٠٠ ٥٨	أسيوط	٣٧,٠٠٠ ٩.٢	دمياط	٣٤,٠٠٠ ٨.٥
١٨٩٧	القاهرة	٥٨٩,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٣١٥,٠٠٠ ٥٦.٠	طنطا	٥٧,٠٠٠ ١٠.٠	أسيوط	٤٧,٠٠٠ ٨.٠
١٩٠٧	القاهرة	٦٧٨,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٣٥٣,٠٠٠ ٥٢.٠	طنطا	٥٤,٠٠٠ ٧.٩	أسيوط	٥٢,٠٠٠ ٧.٦
١٩١٧	القاهرة	٧٩٠,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٤٤٤,٠٠٠ ٥٦.١	بورسعيد	٥٧,٠٠٠ ٩.٤	طنطا	٧٤,٠٠٠ ٩.٣
١٩٢٧	القاهرة	١,٠٦٤,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٥٧٣,٠٠٠ ٥٣.٨	بورسعيد	١٠٤,٠٠٠ ٩.٧	طنطا	٩٠,٠٠٠ ٨.٤
١٩٣٧	القاهرة	١,٣١٢,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٦٨٥,٠٠٠ ٥٢.٢	بورسعيد	١٢٤,٠٠٠ ٩.٤	طنطا	٩٥,٠٠٠ ٧.٢
١٩٤٧	القاهرة	٢,٠٩٠,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠ ٤٣.٩	بورسعيد	١٧٧,٠٠٠ ٨.٤	طنطا	٣٩,٠٠٠ ٦.٦١
١٩٦٠	القاهرة	٣,٣٥٣,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	١,٥١٦,٠٠٠ ٤٥.٢	الجيزة	٤١٩,٠٠٠ ١٢.٥	بورسعيد	٤٥,٠٠٠ ٧.٣٢
١٩٦٦	القاهرة	٤,٢٢٠,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	١,٨٠١,٠٠٠ ٤٢.٧	الجيزة	٥٧١,٠٠٠ ١٣.٥	بورسعيد	٨٣,٠٠٠ ٦.٧٢
١٩٧٦	القاهرة	٨,٧٧٠,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٢,٣٧٧,٠٠٠ ٢٧.١	الجيزة	١,٢٣١,٠٠٠ ١٤.١	شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠ ٤.٥

سـنة ١٨٦٩ مثلا كان تعداد القاهرة ٣١٣,٠٠٠ ، والاسكندرية ٢٣٩,٠٠٠ ، بنسبة ٧٦٪ تقريبا : (١) تكافؤ نسبى إن لم يكن ندية عملية .

من هنا فإن أبرز حقيقة مدنية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هى بلا نزاع صعود الاسكندرية الحافل . والواقع أنه كان إعادة ميلاد ، كان بعثا risopgimento . ذلك أن كسر عزلة مصر الوسيطة وانتهاء بياتها الشتوى التاريخى بعد بزوغ الاقتصاد التجارى واقتصاد القطن والتصدير والتوجه إلى الخارج ، وذلك أيضا فى عصر ظهور

---

(1) E. de Re'gny, Statistique de l' Egypte, Alex., 1870, p. 12 - 13.

السفن المحيطية الضخمة ، كل هذا تطلب بوابة جديدة لمصر على العالم الخارجي ، أى ميناء بحرية لا نهرية . وهذا بقدر ما ختم إلى الأبد على مصير الموانئ المصبية المتراجعة دمياط ورشيد ، أعاد خلق الاسكندرية من جديد أو أعاد إليها مجدها القديم .

ولم يكن بد من أن يتم هذا أيضا بقدر أو آخر على حساب القاهرة فيحد نوعا من سيادتها المطلقة . وبالفعل ، فلقد ترك محمد على ، الذى أعاد تطهير ترعة المحمودية التى تغذى الاسكندرية بالمياه العذبة وأعاد خلق الاسكندرية ، تركها عند وفاته فى الخمسينيات وهى فى حدود ٦٠ ألف نسمة . (١) .

والواقع أن هناك قدرا كبيرا ومثيرا من التشابه فى إعادة الخلق المخطط وفى إيقاع الصعود المتوثب بين كل من الاسكندرية إزاء القاهرة وسان بطرسبرج إزاء موسكو فى التاريخ الحضارى والمدنى لكل من مصر والروسيا الحديثتين . وكل – لاحظ – تم على يد أوتوقراط مستبد مستنير كان يبحث لنفسه عن «نافذة على الغرب» . لا ، ولا ينتهى التشابه عند هذا الحد ، وإنما يمتد إلى لعبة «شد الحبل» التاريخية والمستحكمة بين المدينتين بعد ذلك .

فإدخال السكة الحديدية فى مصر مبكرا فى خمسينيات القرن الماضى جاء فى صالح الاسكندرية نسبيا . لكن الدفعة الكبرى إنما جاءت مع شق قناة السويس حيث جددت شباب موانئ المتوسط ومكنت الاسكندرية من أن تأسر أو تعيد أسر قدر كبير من إمكانيات النمو التى ظلت حكرا على القاهرة طويلا (٢) . ولا ننسى أثناء ذلك كله تدفق الجاليات الأجنبية وخاصة الأوروبية على الاسكندرية وتركز نصفهم بها عادة .

على أن الاسكندرية ، بعد «سرعة العاصفة» الابتدائية ، أخذت تتطامن نوعا . ومع ذلك فرغم أن الاسكندرية كانت تتراجع بانتظام فى حجمها وثقلها النسبى إزاء القاهرة منذ أواخر القرن الماضى على الأقل ، إلا أن ذلك كان ببطء وبدرجة طفيفة ، وكانت مقاومة الاسكندرية صلبة وعنيدة، وظل حجمها يزيد نوعا على نصف حجم القاهرة حتى الحرب الكبرى الثانية تقريبا . وإذا كانت سنة ١٩٠٧ تمثل نقطة الجزر الدنيا ، فإن الاسكندرية أفادت بقوة أكبر من الحرب الكبرى الأولى .

على أن الحرب الثانية خط تقسيم فارق بصورة جذرية بل درامية حيث تسارع بعدها

(1) Lorin, p. 93 - 4.
(2) Clerget, t. 1, p. 39 .

الاتجـــاه النـــزولى والعـد التنازلى . فـإلى جـانب أن الحـرب جـاءت ضـربة قـاصـمـة للاسكندرية بالذات كمينـــاء . فإن تقـــدم الطيـران الجـــوى وتفـــوقه على النقـــل البحـرى بـدأ يطفـف الميزان لصالح القـاهرة الداخلية . (١) كذلك فإن بروز الحـركة الوطنية الحادة جاء ، كما فى حالة موسكو أيضا وغيرها مثل أنقرة ... إلخ ، فى صالح القاهرة كمركز وطنى داخلى عميـــق عريق . وفى هذا يتحـــدث مابـــرو عن «أفـــول نجـــم الاســـكندرية التى فقدـــت فى عام ١٩٥٢ وضعـــها كعاصـــمة ثانية ، ثم فقدت فيمـــا بعد جاليتـــها الأجنبيـــة الغنية النشطة ، كما فقدت جزءا من أهميتها كمركز تجارى ومالى» . (٢) .

من هنا جميـــعا أخذ نمو الاسكندرية يفتر وتراجعها يشتد ، بينما راحت القاهرة تتقدم وتتفوق قفزا وطفرا بمعدل متسارع خاصة فى العقد الأخير . فإذا بالاسكندرية تتجمد بعض الشئ على علامة المليونين ونيف أو نصف ، بينما جاوزت القاهرة علامة الثمانية لتقترب من التسعة والعشرة. وإذا بالاسكندرية الى كانت نحو نصف القاهرة تتــهاوى فى غضـون الأربعين سنة الأخيـرة فـحسب إلى نحـو ربعهـا فقط . على أن الاسكندرية ، التى كانت فى قامة مرسيليا فى الخمسينيات ، نمت لتصبح أكبر موانئ البحر المتوسط تقريبا .

المدينة الثالثة

وإذا كـان هذا نصيب المدينة الثانية ، فإن وضع الثالثة من باب أولى أسوأ وأشد ضمورا . وابتداء فلقد كانت مدينتنا الثالثة دائما تبدى اضطرابا واضحا وعدم استقرار شديدا ، وكان تاريخها على الجملة متقلبا مفعما على عكس المدينة الثانية . فمنذ الحملة الفرنسية تنازع أو تناوب هذه المرتبة نحو ٧ مدن .

ففى البدء كانت المحلة ، قاعدة النسيج الوسيطة ذات الشهرة التاريخية ، تليها فى التسلسل الاسكندرية ورشيد وطنطا . على أن أرقام ١٨٨٢ كشفت عن متسابق غير متوقع وهو أسيوط التى انتزعت المرتبة الثالثة للصعيد للمرة الأولى والأخيرة فى تاريخ المدينة

(1) Ibid,; Fisher, Middle East, p. 478.

(٢) ص ٣٠٤ .

المصرية ، ولكن مقامها لم يطل ، وأزاحتها طنطا جانبا إلى المرتبة الرابعة ، ولكن لتبقى من الجهة الأخرى وإلى الأبد كبرى مدن الصعيد .

ولمدة ٢٠ سنة منذ ١٨٩٧ حتى ١٩١٧ ظلت طنطا ثالثة كبرى مدننا . ولكنها بكل تاريخها الألفى العتيق وشهرتها الدينية الفائقة ، لم تصمد أمام بورسعيد ابنة القناة الفتية التى كانت تزحف وترقى بسرعة واقتدار ، إلى أن انتزعت المرتبة الثالثة من المدن الداخلية الزراعية التقليدية لفترة طويلة ، ولتدفع بطنطا إلى المرتبة الرابعة والمحلة الخامسة ، والسويس السادسة ، والمنصورة السابعة ، وأسيوط الثامنة .

على أن بورسعيد ، من الناحية الأخرى ، وجدت الاسكندرية فضلا عن القاهرة عقبة كأداء تصدت لتوقفها عند حدودها . ففى أوجها سنة ١٩١٧ لم تبلغ بالكاد سُدس الاسكندرية ولا عُشر القاهرة . ومنذئذ أخذت تتهاوى بتسارع حاد حتى بلغت فى سنة ١٩٧٦ ثُمن الاسكندرية بينما باتت القاهرة تعادلها ٣٠ مرة . ليس هذا فحسب ، وإنما انزلقت بورسعيد تباعا إلى المرتبة الرابعة خلف الجيزة (إن عدت هذه على حدة) سنة ١٩٦٠ ، ثم فى سنة ١٩٧٦ إلى المرتبة السابعة بعد شبرا الخيمة فالمحلة فطنطا والأخيرتان هما اللتان كانت هى التى قد انتزعت منهما المرتبة الثالثة فيما مضى .

وعلى أية حال فما من شك فى أن تراجع بورسعيد مؤخرا يرجع إلى مشكلتها الخاصة والمزدوجة فى الموقع والموضع معا . فبينما يفرض الموضع الضيق المحصور حدودا صارمة على مجرد نموها الفيزيقى الأرضى والصناعى العمرانى ذاته ، فإن موقعها المتقدم والمعزول نسبيا عن كتلة المعمور المصرى الكبرى قد عرضها أساسا لخطر العدوان الإسرائيلى المتكرر والمدمر . إنها موقع بلا أمن تقريبا ، مثلما هى موقع بلا موضع أو تكاد .

وبين القوسين الحاصرين الضيقين تحددت إقامتها وقامتها ، وتوشك أن يكون محكوما عليها بالضآلة النسبية . وإذا كان علينا أن ننتظر بعض الوقت لنرى ماذا فعلت أو ستفعل الميناء الحرة بمصيرها كمدينة كبيرة بين سائر مدننا ، فلا ريب فى أنها أقل حظا موقعا وموضعا من نظيرتها على نهاية القناة ، السويس التى لا حدود صارمة على فرص نموها مستقبلا (١) .

(1) Alphonse Said, p. 33.

قاهرة المدن

نصل من هذا بسهولة تامة إلى أن هرم مدننا شديد الاختلال والاعوجاج ، أساسا بقهر القاهرة . فلئن عدت القاهرة منذ سابقتها منف في مصر القديمة ، ومثل كييف في الروسيا الحديثة ، «أم المدن جميعا» ، فلا مفر من أن تعد أيضا «قاهرة المدن جميعا» .

وفي النتيجة ينقسم هرم مدننا إلى مجموعتين متناقضتين إلى أقصى حد بينهما برزخ لا تلتقيان ، بحيث لا يكاد يعرف طبقة وسطى معقولة أو جديرة . فهو يهوى عموديا بعد القاهرة والاسكندرية بصورة درامية إلى المدينة الثالثة سواء كانت هذه المدينة طنطا أو بورسعيد أو المحلة أو شبرا الخيمة (ودعك من خرافة الجيزة المستقلة) . وهذه المدينة الثالثة إنما تتصدر بذلك حفنة من المدن الضئيلة أو المتواضعة أو العاجزة . ولعل أبسط ، ولكن أوقع ، تعبير عن هذه الحقيقة أن مصر ، بينما تتصدر مدن إفريقيا محتكرة المركز الأول والثاني بفضل القاهرة والاسكندرية ، تختفي تماما بعد ذلك من قائمة المدن الكبرى بالقارة ، لتظهر قرب النهاية فقط كالثالثة عشرة ببورسعيد سنة ١٩٤٧ (١) ، ثم دون ذلك أيضا بالمحلة وطنطا في الوقت الحالي .

وعند هذا الحد قد يكون من المفيد أن نضع هيراركية أو تسلسل مدننا الأولى الثلاث موضع المقارنة مع بعض الحالات والنماذج المشابهة أو المقاربة . ففي سنة ١٩٦٠ كانت النسبة عندنا ١٠٠ : ٤٥,٢ : ١٢,٥ ، مع العلم بأن رقم القاهرة يقتصر على المحافظة بينما يشير الرقم الأخير إلى الجيزة التي هي في الواقع جزء من القاهرة الكبرى ، في حين جاءت نسبة بورسعيد بعد ذلك في حدود ٧,٣ فقط .

قارن هذا على سبيل المثال بمكانة الجزائر العاصمة في الجزائر الدولة حيث الجزائر ١٠٠ : وهران ٤٨,٢ : قسنطينة ٢٧,٤ ، أو في إيطاليا حيث روما ١٠٠ : ميلانو ٧٥,٢ : نابولي ٦٠,٧ . وكما يتفق ، فإن هذين المثلين هما أشبه بمصر من حيث الشكل الجغرافي الخطي الضيق المستطيل ، ولكن بينما يؤدي هذا النمط إلى توزيع الأثقال على

(1) Statesman's year - book, 1954 - 5 .

المدن الكبرى بشئ من العدالة والتقارب أو في انحدار تدريجي معقول ، نجده يؤكد طغيان كفة القاهرة في ميزان القوة في مصر.

ويمكن أن نتمثل هذا بصيغة أخرى إذا ذكرنا أن العاصمتين معا في سنة ١٩٧٦ كانتا تمتصان وحدهما نحو ثلثي سكان مدن مصر : أو ١٠,٣١٩,٠٠٠ من ١٦,٠٩٦,٠٠٠ ، بنسبة ٦٤,١٪ تقريبا . على أن الأسوأ ، وأسوأ ما في الأمر ، أن القاهرة الآن تكاد تقف وحدها كفئة أو كطبقة قائمة بذاتها تتعالى على الاسكندرية نفسها مثلما تشمخ على سائر المدن مبتلعة نصف مدن القطر جميعا . والواقع أنه لولا الاسكندرية بمليونيها والثلث أو النصف لكان اعوجاج هرم المدن الحالي أشد خطرا واختلالا ، وذلك بفعل القاهرة بالطبع . ويكفي للدلالة على هذا أن القاهرة باتت في ١٩٧٨ تضم وحدها نحو نصف سكان المدن في مصر جميعا ، بعد أن كانت تشاركها الاسكندرية في هذه النسبة منذ ١٥ سنة فقط .

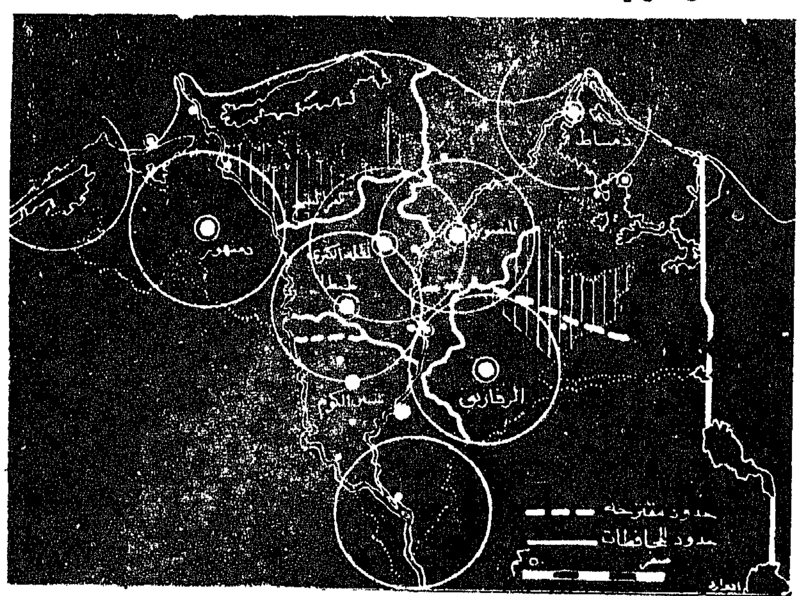
وهذا يكاد إلى حد ما يكون عودا إلى الوضع التركيزي الشاذ أيام الحملة الفرنسية حين كانت كل مدن مصر لاتزيد كثيرا جدا على نصف حجم القاهرة ، مع هذا الفارق وهو أن القاهرة حينذاك لم تزد على عُشر مصر مقابل الخُمس - الرُبع اليوم . ومع هذا الفارق أو المفارقة أيضا ، وهو أن تضخم القاهرة النسبي أيام الحملة كان محصلة تناقص السكان الرهيب في الريف والأقاليم ، بينما أن تضخم القاهرة اليوم هو محصلة إفراط السكان المخيف في مصر عموما .

صفوة القول إذن أن حجم القاهرة ليس فقط أكبر جدا مما يتناسب مع حجم سكان البلد ، ولكن أيضا مع أحجام سائر المدن في البلد . فباستثناء الاسكندرية وحدها ، تقف القاهرة كعملاق مريد وسط غابة من الأقزام . بل إنها لتكسب دائما وتزداد نموا وضخامة على حساب تلك المدن ، بما في ذلك حتى الاسكندرية التي تزداد كل يوم خلال العقدين الأخيرين تضاؤلا وشحوبا في ظل العاصمة القاهرة، بينما تزداد المدن الصغرى انسحاقا وتقزما . إن القاهرة قاهرة المدن مثلما هي قاهرة مصر .

العاصمية بين التخطيط القومى والاقليمى
وزن القاهرة

لا ، وليس هذا فحسب . فليس بالحجم الخام وحده يتحدد الوزن ، ليس الكم وحده هو المهم ، أهم منه الكيف . فلئن كانت القاهرة لا تتعدى كثيرا خُمس إلى رُبع الدولة من حيث العدد المجرد أو المطلق ، فلعلها تزيد على نصفها من حيث الوزن والثقل الفعال . فلو أننا قيمنا الدخول المرتفعة والعقارات والأملاك والصناعات والمرافق والخدمات الراقية ، وكذلك مالا يمكن قياسه أو تقييمه رقميا كالسلطة والنفوذ ، فلقد ترجح العاصمة كفة بقية البلد بسهولة وبساطة .

وعلى الأقل ، فلو وضعنا أيا من الدلتا أو الصعيد فى كفة ، والقاهرة فى الكفة الأخرى، فلاشك أن الأخيرة هى الرابحة والراجحة . وبصفة عامة فالمقدر أن نصيب القاهرى يبلغ ضعف نصيب المواطن المصرى عموما فى كل شئ تقريبا سواء من الدخل أو الخدمات أو الترفيه .



شكل ١٠ – إعادة تخطيط تقسيمنا الإدارى

نصيب القاهرة ٪ في بعض عناصر الانتاج والاستهلاك والخدمات (١٩٦٠ ، ١٩٦٨) (١)

البنـــــــد	نسبة القاهرة
المنشآت الصناعية (+ ١٠ عمال)	٤٢
الصناعات الكبرى	٢٧ – ٣٠
عمال الصناعة	٤٠
رأسمال الصناعة	٢٦
الأطباء	٣٣,٧
المحال التجارية جملة وقطاعى قطاع خاص	٢٤,١
الصيدليات	٣٥,٩
المؤهلات العالية	٥٧,٧
وسائل النقل الميكانيكى	٦٠
السيارات الخاصة	٥٥
التاكسى	٤٠
الأوتوبيسات	٤٥
اللوريات	٣٨
الموتوسيكلات	٥٦
عدد التليفونات	٥٧
القوة الشرائية	٣٢
استهلاك اللحوم	٤٨

فكما يوضح الجدول ، لا تقل حصة القاهرة – أو القاهرة الكبرى – عن نصف الكم الصناعى الوطنى جميعا ، وإن تفاوتت نسب العمالة أو المنشآت الصناعية أو رأس المال الصناعى دون النصف بدرجات مختلفة . ذلك أن أغلب صناعات القاهرة هى من المنشآت الضخمة المتطورة ، فضلا عن أن القاهرة الكبرى تملك أكبر منطقتين صناعيتين فى البلد (شبرا الخيمة وحلوان) ، تحتكر بإحداهما كل الصناعة الثقيلة أيضا .

أما فى الخدمات فإن بالقاهرة نحو ربع أطباء مصر وأكثر من ثلث صيدلياتها (تصل إلى أكثر من النصف بإضافة الاسكندرية) ، بينما يذهب أكثر من نصف استهلاك الدواء بمصر إلى القاهرة وحدها . وبالمثل فإلى القاهرة وحدها يذهب أكثر

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

من نصف أصحاب المؤهلات العالية ، ونحو ذلك أيضا من موظفى الدولة والقطاع العام عموما .

أيضا فرغم أن القاهرة خُمس إلى رُبع سكان مصر ، فإن لها ± ٦٠٪ من مجموع وسائل النقل الميكانيكى وعدد التليفونات فى البلد . والواقع أن نسبة القاهرة ترتفع دائما إلى النصف أو الثلثين فى كل تلك الخدمات الراقية المتقدمة كالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتليفزيون ودور السينما الراقية والمسارح ... إلخ ، وإذا كان رقم القوة الشرائية الوارد فى الجدول يهبط إلى الثُلث ، فلا شك أنه لا يمثل الحقيقة ، على الأقل بدليل رقم استهلاك اللحوم الذى يصل إلى ٤٨٪ من المذبوحات فى البلد . صفوة القول إن العاصمة تستقطب أعلى نسبة من الانتاج والاستهلاك فى البلد ، كما وكيفا . وبصيغة أدق، تمثل القاهرة الكبرى ١٪ من مساحة مصر المعمورة على الأكثر ، ٢٥٪ من سكان مصر على الأقل ، ٥٠٪ من وزن مصر على الأرجح .

بل ليس هذا فحسب . فالواقع أن أكبر نسبة فى مصر كلها ، ربما الأغلبية العظمى ، من أصحاب الدخول العليا والطبقات الغنية تتركز فى القاهرة ، والأقلية الباقية تتوزع على بقية المدن الكبرى كالاسكندرية ثم مدن القناة ثم العواصم الاقليمية الرئيسية ، ثم بعد ذلك تكاد تختفى من المدن الصغيرة والريف الحقيقى . بل يمكن القول إن نسبة هذه الطبقات تتوزع بين هذه المدن القليلة بحسب حجم كل واحدة منها .

مدينة الأغنياء

وبالفعل ، فلقد ثبت كقانون عالمى عام أن نسبة الأغنياء فى السكان تزداد كلما زاد حجم المدينة ، لأن المدن الكبرى هى وحدها التى تملك وتوفر من الخدمات الراقية والتسهيلات الترفيهية ومرافق الحضارة الحديثة ذلك المدى الواسع الذى يحتاج إليه ويقدر عليه الأغنياء وحدهم . وإذا كان هذا صحيحا فى مدن الغرب المتطور ، فهو أصح فى مدن العالم الثالث حيث يحد التخلف كثيرا من إمكانيات المدن الصغرى ويقصر كل الخدمات العصرية والاستهلاك الباذخ وسلع الترف والكماليات والأبهة على مدينة واحدة كبرى أو اثنتين على الأكثر ، هى عادة العاصمة وحدها . (١).

(1) Bergel, p. 354; G. Ericksen, Urban behavior, 1955, p. 201 - 3.

وفى بيئة مصر الحضارية ومجتمعها النامى حيث ينخفض مستوى الدخل والمعيشة العام ، فإن المصرى الغنى لا يجد مجالا أو موطنا سكنيا لإشباع حاجاته الاستهلاكية والمعيشية الأرقى والأكثر ترفا بما يناسب قدراته المادية وإنفاقه العالى سوى فى العاصمة أساسا وإلى حد أقل فى الاسكندرية . وحتى أغنياء هذه الأخيرة وأمثالها كمدن القناة المقيمون يجدون أنفسهم مضطرين إلى أن يستكملوا أو يعوضوا قصور مدنهم المحلى بالرحلات العديدة والسفريات الطويلة إلى القاهرة .

من هنا جميعا تحتكر القاهرة بالضرورة أضخم نسبة فى المجتمع المصرى من الأغنياء والأثرياء وأصحاب الدخول العليا والطبقة المترفة والميسورة ، سواء من الاقطاعيين الزراعيين فى الماضى ، الذين كانوا لذلك السبب من الملاك الغيابيين بالضرورة ، أو من رأسمالية الصناعة أو بورجوازية التجارة أو تيكونات وبارونات الانفتاح ومليونيرات الاستهلاك أو كبار الموظفين ومتوسطيهم حاليا ... إلخ ، بكل ما تعنى هذه وتحمل من سلطة ونفوذ وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية ... إلخ . وهذه النسبة أكبر جدا من أن تتناسب حتى مع حجم القاهرة النسبى فى الوطن .

على أن هذا التميز ، ولا نقول الامتياز ، إنما يأتى - لا تنس - على حساب أغلبية سكان القاهرة نفسها ، التى لعلها تختص لذلك بأكبر الفروق الطبقية بين القمة والقاعدة فى أى مكان أو مدينة بالقطر جميعا ، فالمقدر مثلا أن ٥٠٪ من دخل القاهرة أى النصف يذهب إلى ٥٪ فقط من سكانها ، بينما يعيش ٩٥٪ منهم على النصف الآخر . إن فقراء القاهرة هم ضحايا أغنيائها ، مثلهم فى هذا مثل فقراء مصر على العموم وعلى حد سواء أو أسوأ .

الهرم الأكبر أم الورم الأكبر ؟

الآن لا سبيل إلى الشك فى أن القاهرة قد بلغت حجما مفرطا وتلعب دورا طاغيا فى كيان البلد ، كما لا سبيل إلى إنكار أن هذا الإفراط والطغيان إنما هما على حساب البلد أيضا ، بل لا سبيل إلى الدهشة إذا أضفنا أنه قد ارتد إلى صدرها هى نفسها وأصبح عاملا مضادا يهدد كيانها ، فأما الأولى ، فواضح أن القاهرة الكبرى أقرب اليوم فى لاندسكيبنا الحضارى أن تكون «الورم الأكبر» منها إلى الهرم الأكبر (هكذا كانت توصف لندن فى أوج عصر الانقلاب الصناعى : « The Great Wen » - حرفيا «الكبة»

الكبرى!). فلقد تحولت القاهرة الكبرى من مجمع مدنى conurbation إلى كائن أخطبوطى ولا نقول سرطانى ، يمتص دم الأقاليم كما يبتلع الأرض الزراعية . أو فلنقل إنها تحولت من «متروبوليس» (بما تعنى بالتعريف من اتزان صحى) إلى «ميجالوبوليس» (التى تحمل معنى التضخم المرضى) ، يمكن أن نسميه على غرار ما يسمى أشباهه فى الخارج Cairopolis أو Nilopolis

واضح كذلك أن القاهرة الكبرى التى تضم أكثر من خُمس السكان وربما نصف الثروة والقوة، قد تعدت دور النافورة الحضارية إلى دور البالوعة . ولو قارنا مثلا بين هاتين النسبتين ومثيلاتهما لريف الدلتا والصعيد ، لجاز لنا أن نزعم أن الدلتا والصعيد بالنسبة إلى القاهرة ليستا أكثر من حديقة أمامية وحديقة خلفية للعاصمة (أم نقول إن الصعيد ترعة تغذى القاهرة والدلتا مصرف لها ؟). وإذا كنا قد قلنا إن الأصل فى العاصمة هى أنها خادمة الوطن ، فإن علينا الآن من أسف أن نضيف أن عاصمتنا قد انبثقت من الوطن ولكنها تسلقت عليه حتى تسلطت وأصبحت هى سيدته . وكفيينا المتورمة فى النمسا المبتورة ، تكاد القاهرة اليوم تكون أم مصر لا ابنتها .

ثم ماذا ؟ إن مصر السياسية مربع كامل تقريبا هو الحدود ، ومصر البشرية خط واحد تقريبا هو وادى النيل ، ومصر العمرانية تتحول بإطراد إلى نقطة كبرى تقريبا هى العاصمة حيث تنسحب على نفسها لتتعالى فيها رأسيا . وبدلا من أن تتوسع مصر البشرية من خطها الأحادى النحيل لتستعرض إلى أقصى حد ممكن داخل مربعها السياسى إلى نطاق له عرض مثلما له طول، فإنها للأسف تتضاغط على نفسها وتختزل نفسها من خط إلى نقطة .

وفيما عدا هذا ، فلقد رأينا أن القاهرة خير تصغير لمصر من حيث الشكل والهيئة والتركيب ، وكان يمكننا الآن نرى أنها أيضا خير تكبير لمصر من حيث الموضوع والمضمون ، لولا أنها بلغت حد الافراط . فمصر فى أقوى صورها وأكبر حجمها وأعظم ثرائها لا يمكنك أن تراها مكثفة إلا فى القاهرة .. ولكن من أسف على حساب مصر . وليس من مجرد الصدف على الأرجح أن مصر من البلاد القليلة التى يطلق فيها اسم البلد على العاصمة فى العرف الدارج رغم اختلافهما رسميا . ولعله ليس من المبالغة بعد هذا كله أن نقول إنه إذا لم تكن مصر هى القاهرة - كدنا نقول إمبراطورية القاهرة ! - فإنها على الأقل قد أصبحت ضاحية شاسعة للعاصمة ، ولا نقول «كفر» القاهرة !

أما أن هذا الدور الطاغى قد أتى على حساب الأقاليم ، فيكفى أن نتذكر أن كل شئ فى مصر، كما يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن النيل شرقا وغربا ، فإنه يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن القاهرة شمالا وجنوبا : فى السكان ، فى شبكات الخدمات والاتصالات ، فى مستوى الحضارة والرفاهية ، فى إمكانيات التعليم وفرص التقدم .... إلخ . لقد أصبحت العاصمة ضابطا حقيقيا لإيقاع الحياة فى مصر ، وأصبح للحياة فى مصر قطبان أساسيان هما النيل والقاهرة ، ومن تفاعل هذين القطبين تتشكل مورفولوچية الحياة فى مصر جميعا ويتحدد محورها تقريبا .

خذ المدن الاقليمية مثلا . إن أثر القاهرة على نموها وأحجامها تحديدى صارم وعكسى إلى حد بعيد . ففى الدلتا تتقزم وتتجمد أحجام المدن فى المنوفية والقليوبية – بنها وشبين الكوم مثلا – بدرجة لافتة ، لأنها تذوى وتحرم من الضوء فى ظل شجرة العاصمة الطاغية ، إذ لا مبرر وظيفى ولا فائض إمكانية مادية لنموها والقاهرة الغلابة على هذا القرب . ثم كلما ابتعدنا شمالا عن دائرة نفوذ القاهرة بدأت مدن الأقاليم تتحرر من كبتها وتنمو تدريجيا – اعتبر طنطا والمنصورة والمحلة والزقازيق ودمنهور – حتى نصل إلى أكبر المدن حين نصل إلى أبعد المواقع على الساحل فى بورسعيد والقناة والاسكندرية .

الظاهرة نفسها فى الصعيد . فأنت كلما ابتعدت عن القاهرة تصعد تدريجيا من بنى سويف إلى المنيا إلى أسيوط القمة قبل أن تبدأ أحجام المدن تتناقص مع فقر البيئة فى الجنوب الأقصى . ودعنا لا ننسى الضآلة العامة والعجز الواضح فى مدن الصعيد ، كبراها كالصغرى . وإذا كان السد العالى قد أعطى أسوان دفعة مدنية فريدة ، فإن الصعيد يظل حتى اليوم بلا مدن كبرى . وقد تبدو سخرية أن نقول إن حلوان – إذا اعتبرت مدينة منفصلة بمعنى ما عن القاهرة – كانت حتى قريب كبرى مدن «الصعيد» ، ولكنها حقيقة إحصائية ! (٢٠٠ ألف مقابل ١٥٤ ألفا لأسيوط ، ١٢٨ ألفا لأسوان – أرقام ١٩٦٦) . والواقع أن توزيع أحجام المدن فى مصر عامة ، صعيداً ودلتا ، يتناسب تناسبا عكسيا بصورة عريضة مع التباعد عن القاهرة (١) .

صفوة القول إن الأقاليم المصرية تظل أساسا ريفا بسيطا ومجتمعا ريفيا

(1) Hamdan, Studies, P. 15.

Folk society ، بنادره شبه ريفية أيضا ، ويخلو من حياة المدن الحقيقية المؤثرة . ولما كانت نسبة سكان الريف عندنا هى بين الثلثين والنصف تقريبا (سكان الريف ٥٦٪ والمدن ٤٤٪ سنة ١٩٧٦) ، ونسبة الأمية ثلاثة الأرباع (٥٣٪ فقط فى آخر حسبة رسمية) ، فإن مصر كلها تبدو فى معنى ما وكأنها بالتقريب قرية واحدة كبرى طويلة جدا تترامى على جانبى شارع رئيسى واحد هو النيل ، نواتها المدنية الوحيدة الحقيقية فى قلبها هى العاصمة التى تقوم كدوار العمدة أو بالأحرى كقصر الباشا الاقطاعى سابقا . ومشكلة مصر المعاصرة ، مشكلة الدولة العصرية فى مصر ، هى بالدقة كيف تتحول هذه القرية الواحدة الكبرى إلى مدينة واحدة عظمى .

وفيما بين إفراط العاصمية واستنزاف الريف وتضاؤل الأقاليم ، تخرج مصر فى المحصلة وهى تعانى انفصالا شبكيا بين العاصمة المتخمة والريف الأنيمى ، حتى قيل إن هناك «مصرين» : مصر العاصمة - إقطاعية ، لاندوقراطية ، وبيروقراطية مستغِلة ، ومصر الأقاليم - بروليتارية ، زراعية ، مأزومة ، مستغَلة . الأولى فقاعة حضارية براقة ، والثانية قوقعة حضارية راكدة . الأولى هى «القطعة من أوروبا» ، والثانية قطعة من إفريقيا ، والفرق بينهما كالفرق بين الحضارة الغربية المتقدمة والعالم الثالث المتخلف .

ثنائية حضارية سافرة عارية ، أم هى فى الحقيقة أحادية مموهة بقدر ما هى عاتية ؟ ذلك أن بعض الدول الجديدة المبتدئة ، ككثير من دول العالم الثالث ، تتحلل فى جوهرها إلى مجرد مدينة واحدة وميناء واحدة وخط حديدى واحد ومحصول أساسى واحد وأخيرا طبقة غنية حاكمة واحدة. ولاشك أن مصر الحديثة قد مرت بهذه المرحلة ، إلا أنها يقينا قد تجاوزتها منذ وقت بعيد . ومع ذلك فإن هناك للأسف بقايا من هذا النمط البدائى أو الأولى فى هيكلنا الحضارى المعاصر .

فتماما كما نملك نهرا واحدا جبارا ، مقابل صحراء شاسعة جرداء ، فإننا مازلنا ، بل أكثر من أى وقت مضى ، نملك مدينة طاغية عظمئ واحدة فقط هى العاصمة القاهرة ، مقابل ريف إقليمى واحد فقير متخلف كأنه قرية واحدة كبرى متحفزة . مازلنا لا نملك إلا ميناء واحدة كبرى فقط تحتكر كل تجارتنا الخارجية تقريبا ، الاسكندرية ، فى مقابل سواحل متعددة وعشرات الموانئ القزمية العاجزة أو المهملة. وإلى حد أقل ، فإن شبكتنا الحديدية على كثافتها وتشعبها تكاد بحكم الجغرافيا أو بواقع الحركة والنقل تتمحور فى خط واحد غلاب ، مثلما ترتكز محاصيلنا الزراعية على محصول واحد سائد هو القطن .

الشمال والجنوب

فيما عدا هذا فإذا كان تضخم العاصمة قد أتى على حساب الأقاليم ، فلا مفر بعد ذلك من أن نقرر أنه جاء على حساب الصعيد بوجه خاص . وهو ما يثير ابتداء قضية الشمال والجنوب كفصل فى كتاب الاقليمية فى مصر . وابتداء ، فليس فى مصر – عمليا – شرق وغرب ، ثمة فقط شمال وجنوب . وتلك فى حد ذاتها واحدة من أبرز الحقائق اللافتة ، والمنسية مع ذلك ، فى جغرافية مصر البشرية . والسبب فى غياب فكرة ، ولانقول بعدى ، الشرق والغرب واضح ومفهوم بطبيعة الحال . فليس ثمة إلا الصحراء ، أى الفراغ ، شرقا وغربا ، بينما لا تكاد الواحات أو الساحل الشمالى الغربى تعد غربا ولاساحل سيناء شرقا بالمعنى الاقليمى المفهوم . ولقد تعد منطقة القناة الجديدة اليوم بمثابة «الشرق» فى مصر ، مستحدثا وبازغا ، ولكن أساسا تساهلا وتجاوزا .

هكذا تبقى التفرقة الاقليمية الوحيدة هى ثنائية الشمال – الجنوب . ولأن مصر الوادى، كما رأينا مرارا ورغم التكرار ، طول بلا عرض ومسافة لا مساحة ، فقد كانت هذه الثنائية أساسية فى كيان وتكوين مصر وقديمة قدم الفرعونية والتوحيد ، ولو أنها لم تصل قط إلى حد التفرقة السياسية وإنما كانت دائما فكرة إقليمية فى التراث الجغرافى وأحيانا مشكلة إدارية لا أكثر .

وقضية الشمال والجنوب شائعة فى كثير من دول العالم قديما وحديثا ، ولكن حديثا أكثر ، فى نصفى الكرة الشمالى والجنوبى على السواء . ولكن فى العروض الوسطى أكثر. وفى كثير من الحالات تضاف ثنائية أخرى هى الشرق والغرب ، تتداخل وأحيانا تتناقض مع ثنائية الشمال والجنوب كما فى ألمانيا بصفة ملحوظة . والفكرة الشائعة هى أن الشمال هو عادة الأغنى والأقوى والأكثر تقدما والأهم دورا ، على الأقل فى تلك العروض الوسطى . ولكن الواقع أنه لا قاعدة مطلقة .

فقديما كان الجنوب أغنى فى العادة (الأندلس فى إسبانيا ، روما وفلورنسا فى إيطاليا، الميدى Midi فى فرنسا ، أتيكا فى اليونان ... إلخ) . أما الآن فإن الشمال هو الأغنى فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ويوجوسلافيا والولايات المتحدة والهند والصين . ومع ذلك فإن الجنوب هو الأغنى والأقوى فى الدول الشمالية المتطرفة مثل السويد والنرويج وبريطانيا . ورغم أن المفروض أن ينقلب الوضع فى نصف الكرة الجنوبى ، فإن الجنوب

هو الذى يسود فى أستراليا والبرازيل ومع ذلك ، مرة أخرى ، فالشمال هو كل شئ فى الأرچنتين المتطرفة الموقع . ولهذا يبدو على الجملة أن لا قاعدة عامة محتمة ، لا تاريخيا ولا جغرافيا ، وإنما هناك تغيرات ومتغيرات مرحلية وظروف وملابسات محلية .

دورة التاريخ والجغرافيا

وفى مصر ، فلقد تتبعنا تلك التغيرات بين أقدار وأدوار الشمال والجنوب ، أو الدلتا والصعيد ، عبر التاريخ ، ورأينا كيف أن مصر القديمة بدأت تقريبا فى الصعيد بينما أن مصر الحديثة بدأت على العكس تقريبا فى الدلتا ، بل إن من الممكن تتبع انتقال مركز الثقل فى العمران والثراء والنشاط الاقتصادى ، أى فى الأهمية عموما ، من الجنوب إلى الشمال تتبعا إقليميا مطردا عبر التاريخ ، وبتحديد أكبر من جنوب الصعيد إلى رأس الدلتا ثم شمالها . وتلك فى الحقيقة حركة جغرافية – تاريخية تفرض نفسها فرضا على أى باحث .

فمن الحقائق الأساسية أن حوض طيبة كان المركز المحورى أو أحد المراكز المحورية فى حياة مصر طوال العصر الفرعونى – إعتبر آثار طيبة الباذخة والمكثفة فضلا عن دورها السياسى كعاصمة كبرى أو كمعقل للمقاومة الوطنية . غير أن هذه المكانة أخذت فى الانحدار تدريجيا منذ أواخر العصر الفرعونى ، بينما برزت قفط نسبيا فى العصر الكلاسيكى والقبطى . حتى إذا كان العصر العربى فقد حوض طيبة مكانه تماما لحوض ثنية قنا (١) . الذى استقطب مركز الثقل بكل تأكيد حين أصبحت قوص أعظم مدن الصعيد بل ومصر جميعا بعد الفسطاط .

لكن قوص بدورها فقدت دورها حوالى منتصف العصور الوسطى ، وتحرك مركز الثقل إلى الشمال نهائيا وفى ذبذبة شاسعة إلى منطقة رأس الدلتا وجنوبها . وحتى داخل الدلتا تحرك الثقل تدريجيا وبصورة هادئة خلال القرون الأخيرة من جنوبها من القليوبية والمنوفية إلى وسطها حيث كانت مراكز المدن التجارية والصناعية العريقة كطنطا والمحلة والمنصورة . ثم أخيرا منذ القرن الماضى تحرك نهائيا إلى الشمال حيث مدن الموانئ الحديثة الكبرى كالاسكندرية وبورسعيد .

---

(1) Lorin, p. 47

هكذا نرى أن ثراء الدلتا وتفوقها المادى الذى بدأ فى عصور الماضى ظل يزداد باستمرار واطراد حتى بلغ أقصاه فى العصر الحديث ، بينما إزداد الصعيد تخلفا وتقهقرا بإنتظام ، إلى أن وصل الاختلال بينهما إلى أقصاه فى يومنا هذا . إن «مصر السفلى» طبوغرافيا هى اليوم «مصر العليا» ماديا واقتصاديا وبشريا وحضاريا ، والعكس ، «مصر العليا» طبوغرافيا هى «مصر السفلى» من هذه النواحى جميعا .

فمنذ محمد على ، حين بدأ عصر التوجيه البحرى وإدخال القطن والاقتصاد التجارى الموجه والتصنيع والاحتكاك بالغرب والأوربة وحياة المدن ... إلخ ، زاد تركيز الثروة الوطنية فى الدلتا بشكل غير متكافئ . ففيها بدأ كل شئ تقريبا فى الانقلاب الحديث ، ومنها وحدها وبعد ذلك فقط انتشر بالتدريج جنوبا إلى الصعيد : الرى الدائم ، زراعة القطن ، الصناعات الحديثة ، شبكة السكك الحديدية والطرق والتليغراف ، الموانئ والمدن الكبرى ، حتى الصرف والعزب فيما بعد ، ثم البترول والغاز وأنابيبهما بعد ذلك ... إلخ . هذا بينما تخلف الصعيد أو حُرم من كثرتها فيما عدا القلة الضرورية من زراعة وصناعة قصب السكر أو قناطر وخزانات الرى .

لذا فإن الدلتا السباقة إذ ازدادت تفتحا وانطلاقا تحاول اللحاق بالعالم والعصر ، ازدادت تكتيلا وتكديسا للثروة والثراء والتقدم والتطور ، إلى أن تفوقت اليوم خارج كل مقارنة ، بينما ظلت الحياة فى الصعيد أقرب إلى المحافظة ، ولا نقول الجمود أو الرجعية، حيث ما برحت الحياة اليومية بمقاييس العصر أركية متحجرة تقريبا فى بعض مظاهرها .

بين الدلتا والصعيد

ونظرة عابرة إلى خريطة مصر الاقتصادية اليوم تكشف هذا الفارق بكل سهولة وبلاغة . كل الخدمات والبنيات الأساسية الشبكية ، إن لم تكن فى الدلتا أضعافها فى الصعيد أطوالا وكثافات بحكم المساحة ، فإن بعضها يقتصر على الأولى دون الأخير . فمقابل شبكة السكك الحديدية الكثيفة المعقدة ، وبجوارها شبكة الطرق الممهدة وغير الممهدة ، ليس ثمة إلا خط وحيد فى الصعيد . أما شبكة خطوط أنابيب البترول السوداء والبيضاء ، ومؤخرا الغاز ، فظاهرة

دلتــاوية بصرامة لاعلاقة للصعيد بها حتى الأمس القريب فقط ، وعلى استحياء شديد عند ذلك .

السواد الأعظم من مدننا المتوسطة الحجم والكبيرة والكبرى ، هى الأخرى ، حكر على الدلتا ، بينما أن الصعيد بمدنه القليلة الضئيلة أقرب إلى القرية المفرطة الطـول . بالمثل الصـناعة . فحتى قـريب كان الصـعيد كله أشـبه بمنطقة مأزومة ضخمة depressed area ، ولم تكن به صناعة هامة واحدة حتى منتصف القرن سوى السكر (١) ، وكان نصيبه من الخدمات الحضارية أقل وأقل.

تطور نسب السكان المئوية بين ١٨٨٢ ، ١٩٧٦

المنطقة	١٨٨٢	١٩٧٦
القاهرة	٥،٥	١٣،٩
الاسكندرية	٣،٤	٦،٣
القناة	٠،٥	٢،٢
الحدود	٠،٥	٠،٧
الدلتا	٤٩،٤	٤٢،٣
الصعيد	٤٠،٧	٣٤،٦

ولقد تعدل هذا الوضع بالتأكيد فى السنوات الأخيرة ، لكن دون أن يصل التعديل إلى حد التصحيح بعد . والنتيجة أن الصعيد يزداد على النسبة فقرا بضغط السكان المتزايد وقلة الموارد والتنمية المتخلفة ، فيفقد من ثم سكانه بالهجرة إلى القاهرة وغيرها ، فيقل بالتالى ثقله تدريجيا فى ميزان القوة المادية فى البلد . وهذا الاتجاه يمكن أن يشخصه ويلخصه لنا تطور نسبة الصعيد من السكان والمدن ومن الأرض الزراعية والانتاج الزراعى فى مصر عامة ، كما يفعل الجدول الآتى الذى يستبعد القاهرة الكبرى من كلا الوجهين البحرى والقبلى .

(1) W. B. Fisher, p. 475.

البند	الدلتا		الصعيد	
	العدد	٪	العدد	٪
الأرض المزروعة بالفدان١٩٥٦	٣,٦٧٣,٠٠٠	٦٠,٠	٢,٤٦٠,٠٠٠	٤٠,٠
قيمة الانتاج الزراعى	؟	٦١,٥	؟	٣٨,٥
عدد السكان ١٩٤٧	٩,٤٩٦,٠٠٠	٥٠,٨	٧,١٩٩,٠٠٠	٣٨,٥
عدد السكان ١٩٦٦	١٦,١٦٦,٠٠٠	٥٠,٥	٩,١٤٣,٠٠٠	٢٨,٥
عدد السكان ١٩٧٦	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٥١,٣	١٢,٦٧٠,٠٠٠	٣٤,٧
عدد المدن + ١٠٠ ألف، ١٩٧٦	١٠	–	٦	–
مجموع سكانها	٢,٠٥٧,٠٠٠	–	٨٩٣,٠٠٠	–
نسبتها من مجموع السكان	–	١١,٠	–	٧,٠
نسبتها من سكان المدن الكبيرة بمصر	–	١٧,٢	–	٧,٥

واضح ، أولا ، أن التقسيم بين الدلتا والصعيد فى كل من المساحة المزروعة وقيمة الانتاج الزراعى يدور فى حدود نسبة ٦٠ : ٤٠٪ تقريبا . لكن الدلتا تتفوق أكثر فى السكان ، وتحافظ دائما على تفوقها ، ممثلة فى العادة نحو ٥٠٪ من مصر . أما الصعيد فيتخلف بانتظام تقريبا حيث هبط من ٣٨,٥٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٢٨,٥٪ سنة ١٩٦٦ أى بنسبة ١٠٪ فى عقدين ، وإن عاد إلى الارتفاع نوعا سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣٤,٧٪ . فإذا بحثنا فى فترة الخسارة تلك وجدنا قيمتها قد حولت أساسا لحساب القاهرة التى ارتفعت نسبة سكانها فى نفس الفترة ٤٧ – ١٩٧٦ من ١٠,٩٪ إلى ١٤٪ (أو إلى ١٩,٨٪ إذا أضفنا الجيزة) .

فى المدن أيضا يتخلف الصعيد بشدة . ففى مقابل ١٠مدن كبيرة (+ ١٠٠ ألف) سنة ١٩٧٦ بالدلتا ، كان بالصعيد ٦ فقط ، معظمها أيضا أصغر حجما من مثيلاتها بالدلتا . وبينما جاوز إجمالى المجموعة الأولى المليونى نسمة ، ظل مجموع الثانية دون المليون

بكثير. كذلك أتى الصعيد وراء الدلتا بكثير فى نسبة هذه المدن إلى مجمل سكانه أو إلى مجمل سكان المدن الكبيرة بمصر عموما .

وفيما عدا هذا ، فإذا عدنا إلى السكان ككل جامع ، فإن لنا أن نقول بالتقريب أو بالأرقام المدورة إن الدلتا الآن نصف مصر سكانا ، والصعيد ثلثها ، بينما القاهرة الكبرى خُمسها (إلى رُبعها ربما) . وبهذا فإذا كانت الدلتا بكاملها ضعف القاهرة الكبرى، فإن القاهرة الكبرى تكاد تعادل الصعيد إلا قليلا .

ومع ذلك فما أشد ما تنقلب هذه الحصص النسبية فى مجالات الانتاج والدخل والثراء والخدمات ... إلخ . فإذا التقطنا أى مؤشر عشوائى أو عارض ، كما يفعل الجدول الصغير التالى، فإن للقاهرة أكثر من ثلث أطباء وصيادلة مصر مقابل الرُبع إلى الخُمس لأى من الدلتا أو الصعيد ، وبالقاهرة أكثر من نصف حملة المؤهلات مقابل الثُلث بالدلتا والعُشر فقط بالصعيد . وهكذا إلى آخره .

البند ٪	الدلتا	الصعيد	القاهرة
السكان ١٩٧٦	٥١.٣	٣٤.٧	٢٠.٩
الأطباء	٢٨.٥	٢٥.٢	٣٣.٧
الصيدليات	٢٥.٥	١٩.٩	٣٥.٩
حملة المؤهلات	٣٢.٥	٩.٨	٥٧.٧

واضح فى الختام ، وإن كان كل من الدلتا والصعيد ضحية فى نموه وتنميته لإفراط العاصمة القاهرة ، فإن الصعيد الضحية الأولى والكبرى . وبهذا التخلف ، مع الموقع المتخلف ، أصبح الصعيد بحق هو «الاقليم الخلفى arrie're - pays» فى مصر فى كل معنى ، جغرافيا وحضاريا ، ماديا وبشريا ، اقتصاديا واجتماعيا ... إلخ (١) .

بالتالى فإن مصر ككل ، التى سبق أن شبهناها هيدرولوجيا ومن حيث الرى بقطار بضاعة أو «فناطيس» ماء لا نهاية له ، تبدو اقتصاديا وسكانيا وماديا وحضاريا كقطار ركاب لا حد لطوله ، تقطره قاطرة ضخمة قوية هى الدلتا ، تتربع شامخة على رأسها

(1) A. Abdel - Malek, Ide'ologie etc., p. 490 - 5.

القاهرة كالسائق الحاكم المسيطر ، بينما عرباته المترامية الممتدة هى الصعيد ، والنوبة هى المؤخرة (السبنسة) . والصورة الجغرافية كلها أدنى أن تُذكر بهيئة إيطاليا التى تعد علما عالميا على فارق التنمية والتطور الحاد بين الشمال والجنوب .

مشروع للذكرى

وكإيطاليا ، كان حتما أن يكون الجنوب – المشكلة ميدانا لخطة تنمية إقليمية عظمى . والاشارة بالطبع إلى مشروع «جنوب مصر» الذى ظهر فى أواخر السبعينيات كمشروع قومى ضخم فى التخطيط الاقليمى ليدفع بالتنمية الاقتصادية والبشرية فى الجنوب المهمل ويرفعه إلى مستوى الشمال على الأقل . ولقد كان من الممكن والمفروض أن يصبح هذا المشروع «ميتزوجورنو مصر Mezzogiorno» – هذا اسم نظيره الإيطالى الشهير – (١) لولا أنه اختفى فجأة مثلما ظهر .

ولمجرد الذكرى والتاريخ ، فلقد كان المشروع يشمل مصر ابتداء من ثنية قنا بما فى ذلك الصحراوان يمينا ويسارا ، ولكنه يرتكز بالطبع على قطاع الوادى . فإلى جانب تنمية الموارد الزراعية بالكامل باستصلاح البور وترشيد الرى والصرف وتكثيف وتجديد المحاصيل ، بما فى ذلك حوض بحيرة ناصر ، وكذلك الواحات والأودية الصحراوية ، فقد كان المقرر أن تجتمع فى قطاع الوادى نفسه موارد الصحراوين المعدنية بصفة خاصة فى ٨ مجمعات تعدينية ، تخدمها جميعا شبكة جديدة من سكك حديدية وطرق سيارات وأنابيب مياه تربط الرقعة كلها ، مستغلة موقعها أيضا بين البحر الأحمر والسودان والسعودية لتحريك ثورة صناعية وعمرانية وحضارية شاملة .

وكان الهدف المرصود نهائيا أن تستوعب منطقة المشروع نحو ٤٠ – ٥٠٪ من حجم الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ ، أى نحو ٨ – ١٠ ملايين نسمة .

على أن المشروع، بدلا من أن يحقق قفزة كبرى فى خطة غزو الصحراء وثورة صغرى فى إعادة توزيع السكان خارج الاطار التقليدى وخارج الوادى ، لحق بالجنوب نفسه فى زوايا النسيان وطوايا النفتالين ، وبدلا من أن يتحقق ليحد من طغيان العاصمة وهزال

---

(1) Mario L. Belotti, "Development of the Italian south", Ekistics, May 1967. P. 284 - 6.

الجنوب ، ترك مكانه لمشاريع كمترو الأنفاق أكثر تكلفة وأقل جدوى إلا أنها غير قابلة للنقض حيث أن الأمر يعنى العاصمة (وما أدراك ما هى !) .

مشكلات القاهرة

كل هذا ، وهو قليل من كثير ، عن معنى تضخم العاصمة على حساب البلد ، ولكن يبقى أخيرا كيف أنه جاء على حسابها هى نفسها . من السخرية ، أو لعله منطق الطبيعة فى التصحيح . أن هذا التضخم ، مثلما أدى إلى فقر الدم الحاد ولين العظام والضمور والشلل الزاحف فى الأطراف، أى فى الريف والأقــاليم ، ارتد على الرأس ، أى على العاصمة نفسها ، مهددا إياها بلا أقل من خطر انفجار الشرايين apoplexy. وبهذا وذاك أصبحت العاصمة تهزم أغراضها بنفسها وتعاقب نفسها بنفسها ، فى الوقت الذى تدفع فيه الأقاليم والريف الثمن مضاعفا .

فإذا كان نصيب القاهرى من الإيجابيات والمزايا كالدخل والانتاج والاستهلاك والمرفهات ضعف المواطن المصرى عامة ، فإن نصيبه من السلبيات والمثالب قد يبلغ الأضعاف . فالطبيعة ، التى لا تُخدع كما لا تخدع ، ترد الصاع صاعين ، والحساب من ثم مسوى أو مردود . ولكن فى الحساب الختامى يزداد الاحباط القومى على مستوى الوطن كله عاصمة وأقاليم، وذلك أيضا بمعدل الربح المركب أو بالأصح الخسارة المركبة.

فلقد تجاوز ذلك التضخم حدود التخمة المرضية إلى التفجير الباثولوجى ، فباتت كل مؤسسات العاصمة ومرافقها تئن وتتآكل وتنهار تحت ضغط سكان لاتكف عن التزايد الفلكى رغم أنها بدورها لا تقل انسحاقا ومعاناة تحت ضغط تلك المؤسسات والمرافق ذاتها ، حتى لم يعد أحد يدرى من يظلم من ، من الطاحن ومن المطحون ، فى هذه الدوامة العاتية . وعلى الجملة فلم تعد ضخامة القاهرة إلا ضخامة كم لا كيف ، إذ تدهورت كبيئة مدنية للحياة الكريمة، إن لم تكن قد تحولت فى جوانب إلى بيئة كريهة. ومن المحزن حقا أن يبلغ هذا حدا جعل البعض يسمى القاهرة «كلكتا إفريقيا» ، كناية عن الرثاثة والتهدل والقذارة وسائر شرور التكدس . بإختصار ، لقد أصبحت القاهرة الكبرى مشكلة وطنية حقيقية و«منطقة مأزومة» ، وأزمتها الطاحنة أصبحت حلقة مفرغة مفزعة .

لماذا ؟ – لأن القاهرة الحديثة لم تخطط أصلا فى القرن الماضى إلا لتكون مدينة

متوسطة معقولة الحجم ، ولكن سمح لها أن تنمو نموا عاصفا مريدا بلا ضابط خارج كل حدود معقولة ، بحيث تحولت الوفورات الخارجية external economies والمكاسب العمرانية والحضارية والاجتماعية للحجم إلى خسائر خارجية وداخلية external and internal diseconomies محققة وفادحة ، وبالتالى فإنها ككائن عضوى وككيان عمرانى لم تعد جهازا اقتصاديا ، فلقد تعددت المشاكل فى كل جوانب الحياة فيها ، وكل علاج لهذه المشاكل يمثل تكاليف وإنفاقات مادية باهظة ومتزايدة إلى درجة غير اقتصادية رغم أنه لم يعد يعدو بالضرورة سياسة المسكنات والترقيع . ولاشك فى أن الازدحام السكانى وأزمة الاسكان ومشكلة المواصلات هى أخطر تلك المشكلات .

الازدحام السكانى

فأما التزاحم السكانى ، فإن القاهرة رغم عظم الكتلة المبنية built - up area تعد من أشد عواصم العالم اكتظاظا بالسكان وتكاثفا بالبناء . وإذا كان أخطر ما فى توسع مساحتها (٢١٤ كم٢) ابتلاعها للأراضى الزراعية (١٤٤٠ فدانا كل سنة عدا مثلها من الأراضى الصحراوية) شمالا وجنوبا على الضفة الشرقية ، ولكن بالأخص على الضفة الغربية حيث اتجه الامتداد الحديث بطريق الخطأ لاشك ، فإن رقعة القاهرة تعد محدودة ضيقة جدا بمقاييس المدن والعواصم المتزنة .

فعلى سبيل المثال ، تقدر مساحة القاهرة بنحو ضعف مساحة فيينا ، رغم أنها أربعة أمثالها سكانا . ولو أننا طبقنا كثافة مدن مثل برلين أو حتى لندن وباريس (١) ، ولانقول واشنطن وسان فرانسيسكو ، لوجب أن تكون مساحة القاهرة عشرات أضعاف مساحتها حاليا . والمقدر بالفعل أن مساحة القاهرة الحالية هى ربع المساحة التى تناسب تعدادها بحسب المعدلات والمستويات التخطيطية المقبولة أو السليمة . أو بصيغة معكوسة ، فإن القاهرة بتعدادها الحالى ينبغى أن تكون مساحتها أربعة أضعافها فعلا ، أو أن ثلاثة أرباع سكانها حاليا ينبغى استبعادهم منها ليتناسبوا مع مساحتها الراهنة .

هذا كله يعبر ببلاغة عن مدى تكاثف البناء فى القاهرة ، بحيث تقل نسبة مسطحات الشوارع عن المعدلات المألوفة ، بينما تكاد تختفى المساحات الخضراء والحدائق ، رئات

(1) Ericksen, op. cit., p. 47 - 9.

المدن . مثلا ، يخص الفرد من الأماكن المفتوحة والخضراء ١,٦ متر مربع ، مقابل ١٢ - ٤٠ مترا فى المدن المتوازنة النمو ، بينما ينخفض المتوسط من الأراضى الخضراء والترفيهية إلى ١٧,٠ من المتر الآن ، أى أصبح يقاس بالسنتيمتر - ١٧ سم . وفى الوقت الحالى أيضا أصبح ما يخص الفرد فى القاهرة الكبرى من الأراضى العمرانية نحو ٣١ مترا ، مقابل ١٠٠ متر فى تونس أو موسكو ، ٢٠٠ متر فى باريس ، ٢٢٠ مترا فى الرياض .

والوضع كله ينعكس مباشرة على كثافة السكان بطبيعة الحال ، تلك التى لا تكف بالطبع عن الارتفاع مع تزايد السكان الجسيم ، أى لا تكف عن التكاثف . فمن نحو ٧ آلاف فى الكيلو متر المربع سنة ١٩٢٧ ، وصلت إلى ٢٤ ألفا سنة ١٩٧٦ ، أى أكثر من ثلاثة الأمثال فى نصف قرن ، ولعلها اليوم أربعة الأمثال . ففى تعداد ١٩٧٦ بلغت كثافة محافظة القاهرة نحو ٢٤ ألفا ، مقابل ١٦ ألفا فى مدينة الجيزة (لاعبرة هنا بالمقارنة مع الاسكندرية التى ينخفض متوسط كثافتها دون الألف لا لشئ سوى أن معظم مساحتها الادارية شبه فراغ عمرانى فى صحراء العامرية) . وفى الوقت الحالى - أوائل الثمانينيات - يقدر متوسط كثافة القاهرة الكبرى بأكثر من ٣٠٠ نسمة فى الفدان، يصل فى باب الشعرية إلى ٨٥٠ نسمة .

كثافة السكان فى الكيلو متر المربع ، ١٩٧٦

المنطقة	المساحة	الكثافة
محافظة القاهرة	٢١٤,٢	٢٣٧٣٧
مدينة الجيزة	؟	١٦٣٨١
محافظة الاسكندرية	٢٦٧٩,٤	٨٦٥

فإذا قارنا الآن كثافة القاهرة بكثافة مصر ، فسنجد على الترتيب ٢٣٧٣٧ مقابل ٦٩٥ فى الكيلو المربع فى التاريخ نفسه . ولكن الرقم الأخير ، كما نعلم ، دون الحقيقة نظرا لزيادة مساحة المعمور المنسوبة إليه السكان، وصحته لاتقل عن الألف فى الواقع . فلنقل إذن بالتقريب ٢٥٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ نسمة . أى أن كثافة القاهرة تبلغ ٢٥ مرة مثل كثافة مصر . وهى نتيجة منطقية تماما ، إذ لما كانت مساحة القاهرة ١٪ من مساحة مصر

المعمورة على الأكثر ، ولكنها تستقطب ٢٠ - ٢٥ ٪ من السكان ، كان طبيعيا أن تبلغ درجة التراكم والتكدس أى التكاثف بها ٢٠ - ٢٥ مرة مثل الفرشة القاعدية الوطنية العامة .

داخل القاهرة الكبرى نفسها ، إذا ركزنا البؤرة أكثر ، فإن الكثافة تتفاوت بشدة بالطبع ، فتبلغ أدناها فى الهرم بالجيزة (٤٣٠٠) وفى قصر النيل (٦٥٥٧) . أما الحد الأقصى فيسجله كل من روض الفرج وباب الشعرية (١٠٠ ألف) ، وهى قمة لايتجاوزها فى مدن مصر سوى قسم الجمرك بالاسكندرية (١٣٣ ألفا) (١) . ولمجرد المقارنة ، فإن أعلى كثافة بمدينة نيويورك فى حى مانهاتن لا تزيد على ٣٥ ألفا فى الكيلو متر المربع (٢) .

فيما بين الحدين ، على أية حال ، تتوزع الكثافات حلقيا بالتقريب بحسب إيكولوجية المدينة ، فتنخفض الكثافة نسبيا فى منطقة القلب التجارى أولا حيث تسود الوظائف والاستعمالات غير السكنية بالطبع ، كذلك تنخفض نوعا فى ضواحى الأطراف الراقية . وفيما بين القلب والأطراف ترتفع الكثافة إلى أقصاها فى الحلقة الوسطى وخاصة منها الأحياء السكنية الشعبية العتيقة الفقيرة . على أن الأطراف الشعبية المتطرفة لا تقل اكتظاظا وتزاحما عن الحلقة الوسطى . حيث تتدفق عليها بصفة خاصة هجرة الفقراء والمعدمين من النازحين من الريف ، فتتحول بهم إلى معسكرات انتظار ومدن عشش وصفيح bidonvilles ، shanty towns ، تمثل الريف فى العاصمة أو عملية ترييف المدينة .

---

(١) نتائج تعداد ١٩٧٦ ، الجهاز المركزى للاحصاء .

(2) Kingsley Davis, op. cit., p. 29.

قارن أيضا : جمال حمدان : جغرافية المدن ، ص ١٢٠ .

فئات الكثافة فى الكيلو متر المربع
فى أقسام القاهرة الكبرى (١٩٧٦)

الفئة	الأقسام
– ٥٠٠٠	الهرم ، قصر النيل ، المطرية
٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠	مصر الجديدة ، مدينة نصر ، النزهة
١٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠	المعادى، الدقى ، الجيزة ، العجوزة ، بولاق الدكرور
٢٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠	الخليفة ، مصر القديمة ، الوايلى ، حدائق القبة
٣٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠	الجمالية ، الأزبكية ، إمبابة
٤٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠	حلوان ، التبين
٥٠٠٠٠ – ٦٠٠٠٠	الظاهر ، الدرب الأحمر ، عابدين
٦٠٠٠٠ – ٧٠٠٠٠	الزيتون ، بولاق ، الساحل
٧٠٠٠٠ – ٨٠٠٠٠	السيدة زينب ، شبرا ، الشرابية
٨٠٠٠٠ – ٩٠٠٠٠	الموسكى
١٠٠٠٠٠ +	باب الشعرية ، روض الفرج

مشكلة الاسكان

غير أن أخطر نتائج هذا الازدحام هى بلا شك مشكلة الاسكان التى تفاقمت أخيرا إلى حد يدعو إلى اليأس . فرغم حمى البناء ، التى تحول مئات الملايين من الجنيهات من الاستثمار المنتج إلى الاسكان ، فإن نسبة كبيرة من مبانى المدينة متداعية متهالكة وآيلة للسقوط (نحو ٢٥٪ من المجموع) ، ونسبة أكبر تجاوزت عمرها الافتراضى وتوشك أن تلحق بالفئة السابقة (٤٠٪)، ومن الفئتين نسبة ثالثة لا تصلح للسكن الآدمى . حتى بعد هذا فإن ثلث مبانى القاهرة القائمة لا تصل إليها المياه أو المجارى أو الكهرباء . ومع ذلك فالمقدر أن ٢ – ٤ أفراد يعيشون فى حجرة واحدة فى المتوسط . ثم يبقى بعد هذا كله نقص المساكن مشكلة بلا حل – مطلوب ٨٠٠ ألف وحدة – حتى تحول الاسكان إلى عملية مضاربة عقارية سافرة ووصلت الأثمان والإيجارات إلى حد الاستغلال الفاحش .

والواقع أنه إذا كان الاقطاع الزراعى قد صفى فى الريف ، فقد حل محله الآن إقطاع عقارى فى المدن ، ومضاربات الأرض الزراعية قديما انتقلت بمناوراتها واحتكاراتها وأسعارها الجنونية إلى الاسكان المدنى العاصمى ، وبعد أن كان الفلاح هو ضحية الأول أصبح ساكن المدينة ضحية الثانى ، وكما كان سبب الأول هو إفراط السكان ، فإن سبب الثانى هو إفراط العاصمية .

من أعراض أزمة الاسكان الطاحنة تلك ما يدعو إلى السخرية بقدر ما فيها من مرارة ، لكنها جميعا مؤشر إلى حقيقة خطيرة واحدة وهى أن العاصمة أصبحت بيئة طافحة طاردة للسكان والانتاج . فعلى سبيل المثال ، فإن الشركات الأجنبية التى استجابت للسياسة الانفتاح الاقتصادى مؤخرا عجزت أحيانا عن أن تجد لنفسها مقارا ومواقع فى العاصمة . أما الطبقات الفقيرة من أبناء المدينة فقد تكدست فى مدن الصفيح والعشش على الأطراف أو حتى فى القلب .

الأسوأ من هذا زحف الأحياء على الموتى ، حتى أصبح سكنى المقابر نمطا عاديا فى حياة العاصمة (هل نقول : ألهاكم التكاثر حتى سكنتم المقابر؟). فمنذ الأربعينيات أخذت الأحياء السكنية تختلط «بالقرافات» شرق القاهرة حتى باتت مدن الأحياء تتداخل فى مدن الموتى بصورة غير متصورة على الاطلاق . فالمقدر حاليا أن ٤١٪ من سكان قسم الخليفة ، ٢٨,٨٪ من سكان قسم الجمالية ، ١٣,٣٪ من سكان قسم الدرب الأحمر ، يقطنون المقابر .

ولقد كان المقدر رسميا فى وقت ما أن عدد سكان المقابر فى القاهرة هو ٢٠ ألفا فقط ، لكن تعداد ١٩٤٧ كشف عن ٥٠ ألفا ، وتعداد ١٩٧٦ عن ١٤٠ ألفا . إلا أن المصادر جميعا ، بما فيها الرسمية ، تؤكد أن الحقيقة أضعاف ذلك ، نحو ٣٠٠ ألف فى تقدير ، ٥٠٠ ألف فى تقدير آخر أى نصف مليون نسمة أو ١٠٠ ألف أسرة . ولو صح هذا التقدير الأخير ، لكان واحد من كل ٢٠ قاهريا هو من سكان المقابر . ولا تعليق .

مشكلة المواصلات

أما مشكلة المواصلات ، إذا انتقلنا من السيئ إلى الأسوأ ، فتكاد تصل بالدورة الدموية اليومية للعاصمة إلى حد التوقف أو الشلل . ولأن قطر العاصمة ، لاسيما مع فرط استطالتها وضيقها ، وصل إلى أكثر من ٣٠ - ٥٠ كم على بعض المحاور ، فإن «هيدرولوجية المواصلات» أصبحت شرط «الرحلة إلى العمل» . ولكن رغم تدفق وتكدس عشرات آلاف وحدات النقل من كافة الأنواع ، فإن الحركة خاصة فى منطقة القلب التجارى وبالأخص فى ساعات الذروة تصل إلى حد اختناق أو تصلب الشرايين ، إن لم يكن الجلطة ، حتى أصبح فاقد الوقت والجهد والطاقة يقدر (أو لا يقدر) بالملايين .

ولا تفعل كل الحلول المحلية الباهظة التكاليف كالكبارى والطرق المعلقة ، التى أدخل بعضها من قبيل الأبهة والموضة الهندسية ، سوى أن تضيف إلى فاتورة خسائر العاصمة اقتصاديا كنتيجة لإفراطها فى التضخم . هذا فى حين أن الحركة فى المدينة لا تكف عن أن تزداد بطئا يوما عن يوم ، حتى غدت سرعة النقل الميكانيكى فى قلبها حاليا دون سرعة المشاه تقريبا (الذين أصبحوا بدورهم لاسرعة لهم تقريبا - ولا مكان أيضا) .

وفى النتيجة ، أصبح الخروج من قلب القاهرة إلى أطرافها عند طريق كطريق السويس أو الاسماعيلية الصحراوى أسهل وأسرع منه الوصول من تلك الأطراف إلى السويس أو الاسماعيلية نفسيهما ، بل وربما كذلك بورسعيد أو الاسكندرية . تماما مثلما أصبح الوصول إلى مطار القاهرة أشق وأبطأ من الوصول بالطائرة منه إلى أسوان وربما الخرطوم أو بيروت .

والسبب فى هذا كله ببساطة أن هناك سكانا أكثر من وسائل النقل ، ووسائل نقل أكثر من طاقة الطرق ، وطاقة الطرق قاصرة لأن القاهرة الحديثة لم تخطط فى القرن الماضى لعصر النقل الميكانيكى (وما كان يمكن غير ذلك) . من هنا ، للغرابة ، بل لا غرابة ، لاتعد زيادة وحدات المواصلات الحديثة حلا للمشكلة بقدر

ما هى تضاعفها ، إذ تكاد زيادة أعدادها تتناسب الآن تناسبا عكسيا مع سرعة حركتها وسيولة تدفقها .

ويقدر عدد السيارات اليوم بالقاهرة الكبرى بنحو نصف مليون سيارة ، أى أقل نوعا من نصف عددها بالقطر (١,٢ مليون) . أضف إلى هذا عشرات الآلاف يقذف بها الانفتاح كل سنة منذ بدأ ، لتزداد الطرق اكتظاظا واختناقا ، ولتبدو المدينة فى النهاية كغابة من العمارات وسط بحر من العربات ، بدلا من أن تكون كوكبة من الفيلات وسط غابة من الحدائق .

ومما يضاعف من هذا التزاحم الرهيب بين المبانى والمواصلات غياب التنسيق فى التخطيط بين مواقع السكن والعمل ، خاصة السكن والصناعة . فنسبة كبيرة جدا من سكان القاهرة يعملون حيث يسكن الآخرون ، ويسكنون حيث يعمل الاخرون ، مما يعقد تيارات الرحلة إلى العمل ويبدد الجهد والوقت ويضاعف الضغط على قلب المدينة التى تفتقر من الناحية الأخرى إلى الطرق الدائرية الكافية .

وقد جاء إنشاء الضواحى الجديدة والصناعات الجديدة على أطراف المدينة ليضيف إلى المشكلة أبعادا خطيرة للغاية . فمثلا أنشئت مدينة نصر لخلخلة قلب القاهرة ، إلا أن معظم سكانها ظلوا يعملون فى هذا القلب فى حين يعمل بها هى سكان أحياء متفرقة من العاصمة . أسوأ من هذا حلوان . فقد تخلف الاسكان العمالى عن التصنيع السريع الكثيف ، فتحولت إلى قلعة صناعية كبرى ولكن بلا إسكان عمليا أو مدينة عمال خاصة . ولذا تظل نسبة كبيرة من عمالها من سكان القاهرة ينتقلون بينهما يوميا .

فى وجه كل هذه الاختناقات والتراكمات لم يكن غريبا أن يفرض الحل السفلى ، أعنى مترو الانفاق ، نفسه فى ربع الساعة الأخير كحل أخير ولكن موضع جدل كثير . فرغم أن كل مدينة مليونية حديثة أو عديدة الملايين تحتاج بالضرورة إلى شبكة نقل تحت الأرض ، ورغم أن هذه الشبكة قد طال تأخرها فى حالة القاهرة ، مما ضاعف أيضا من تكاليفها الباهظة عدة مرات ، فيبدو أنها ليست

الحل الكــامل وإن كانت ســتخفف من وطأة المشكلة . ذلك أن المقدر أنها لن تمتص سوى ٢٠ – ٥٠٪ من حجمها .

هذا إلى أنها أغلى الحلول تكلفة ، أضعاف أى من الحلول السطحية أو العلوية ، أو بضع مئات من الملايين هى كما لا يخفى جزء من الثمن الذى تدفعه العاصمة لتضخمها . كذلك يخشى أنها كفيلة بأن تبرز فى المستقبل البعيد المزيد من النمو والتضخم ، وهكذا يتحول الدواء – كالمعتاد فى مشاكل نمو المدن – إلى داء ، ويتصاعد لولب الحلقة المفرغة إلى أعلى أبدا ... إلخ . من هنا جميعا فإن قصارى ما يمكن أن يقال الآن فيها ، شبكة مترو الأنفاق ، هو أنها «شرلابد منه» ، إن لم نقل «عذر أقبح من الذنب» .

مشكلة التلوث

رغم أن الريف المصرى فى السنوات الأخيرة فقد ، مقابل بعض فقره وخوائه ، الكثير من سلامه الهادئ وهدوئه الناعس ، فإنه مازال بعامة بمثابة «الهدوء الذى يسبق العاصفة» . فما أن تدلف من أقاليم الريف من شمال أو جنوب وتدخل نطاق القاهرة الكبرى ، حتى تتوالى وتتصاعد أشكال التلوث المختلفة : الضوضاء ، الروائح ، الصرف ، الجو . ومظاهر التلوث هذه تعلن عن قرب العاصمة قبل الوصول إليها وقبل أن تعلن عن نفسها مباشرة ، حتى لتبدو كشعار العاصمة الجديد المعلق عليها باستمرار .

فمن محصلة التكدس السكانى والعمرانى وتدفق النقل الميكانيكى فى الداخل ، مع اختفاء أو انتفاء الخضرة والمساحات الخضراء ، ثم الحصار الصناعى المحكم من الخارج، ارتفعت نسبة التلوث فى جو القاهرة إلى أكثر من معدل الأمان المسموح به دوليا . فبالاضافة إلى غبار المقطم والتلال الجرداء ورمال الصحراء السافية ، هدية الطبيعة غير المطلوبة ، هناك هدية الصناعة والكثافة غير المرغوبة التى تشمل عادم أكثر من نصف مليون سيارة تجرى أو تزحف على الشوارع ودخان أكثر من ١٢٠ مدخنة ضخمة تنفثه حلقة المصانع الكبرى المحيطة . فمثلا بلغت تركيزات دخان عوادم السيارات بما فيها عنصر الرصاص بشوارع وسط القاهرة ١٠ أمثال

المتوسط العالمى ، تتزايد أيضا بنسبة ٧٪ سنويا بينما هى تتناقص بمعدل ٥٪ فى المدن الأمريكية .

والواقع أن النطاق المترامى من مسطرد وبهتيم وإمبابة شمالا حتى حلوان والتبين والشويك جنوبا ، بدلا من أن يكون «النطاق الأخضر» حول العاصمة كما ينبغى ، قد تحول بالفعل إلى «النطاق الأسود» الذى لا نظير له فى سائر مدن أو أقاليم القطر ، وكأنه بصمة أو وصمة أصابع العاصمة المميزة على قلب الوادى الأخضر .

ومن المستحيل أن نمضى بعد هذا فى تعديد مظاهر ومخاطر التلوث العاصمى من نفايات الصناعة والصرف الصحى أو غير الصحى ، إلى مجاج القمائن والجباسات والجيارات ودخان المصانع والأفران ... إلخ ، ولكن الخلاصة المؤكدة أن العاصمة بدلا من أن تكون بللورة حضرية نموذجية ، تحولت وتتحول باطراد إلى بؤرة باثولوچية غير صحية تحت الأرض وعلى السطح وفى الجو .

ومن المستحيل كذلك ترجمة هذه الخسائر فى صيغة مادية أو صحية أو حتى معنوية ، يكفى أن مجرد التنفس - والكلمة أصل التنافس لغة - قد ارتد نوعا من التنافس المجرد فى هذه البيئة المكتظة الملوثة . والكل فى النهاية لا ينفصل عن تضخم الكائن العضوى نفسه ، إى إفراط الحجم مرة أخرى . فالقاهرة التى شبهت بجدارة بزر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد قد أصبحت للأسف قفصا حديديا مكدسا بالسكان والمبانى أضلاعه رمال الصحراء غربا وتراب المقطم شرقا ودخان المصانع شمالا وجنوبا .

«حماقة» العاصمة الجديدة

إلى هذا المدى إذن وصلت مشكلة القاهرة ، حتى دعا البعض علنا بل وعلى المستوى الرسمى إلى عاصمة جديدة ، حيث استيقظ المصريون ذات صباح عجيب فى منتصف العقد الفريد ، عقد السبعينيات الأسوداتى ، ليطالعوا بكل بساطة خبرا مقتضبا وأمرا مقضيا بقرار حكومى بإنشاء «عاصمة جديدة لمصر» .

وكأنما قد فرغت مصر المحروسة من جميع مشاكلها وأزماتها وأوزارها ، وكأنما كان هواة التخطيط وأحباب التعمير فى إنتظار إشارة البدء ، فإذا حمى البحث تنطلق من عقالها مغربة ومشرقة ومبحرة ومصعدة وراء تلك العاصمة المنقذة ، إما كمدينة تنشأ بكرا

أو كمدينة قائمة تنقل إليها العاصمة . وذلك كحل جذرى وتخلصا من متاعب القاهرة التراكمية وصعوباتها المثبطة المحبطة .

قائمــــة الاقتــــراحات

المشروع الحكومى

فأما المشروع الحكومى فقد اختار هضبة صخرية شمال الصحراء الغربية على بعد ٢٠٠ كم من كل من القاهرة والاسكندرية وقريبا من وادى النطرون ومشروع منخفض القطارة المقترح ، بحيث تخدم هذه العاصمة الجديدة التوسع العمرانى لذلك القطاع من الصحراء فى المستقبل وتساهم فى تنشيط الحركة السياحية بها (كذا) . ويحل المشروع مشكلة المواصلات بإنشاء الطرق والمطارات الحديثة . ومن السهل بعد هذا تسوية وتمهيد الهضبة واستغلال كثبانها الرملية فى التشجير وجماليات اللاندسكيب . أما تقاسيم أراضيها غير المحدودة فإن طرحها للبيع يمكن وحده أن يمول المشروع . أما عن المياه فإن المشروع يذهب إلى إمكانية توصيل مياه النيل من خلف السد العالى لتكون محملة بالطمى لتستزرع الوادى الجديد فى الطريق .

ويبدو أن هذا المشروع الحكومى ، وقد استشعر فداحة شططه بعد ما لقى فورا من مقاومة شعبية وعلمية رادعة ، تراجع عن موقعه الأول إلى موقع آخر أقل تطوحا وخللا ، دون أن يتخلى فى الوقت نفسه عن مبدأ العاصمة الجديدة . فمنذ مات المشروع المعلن ميتة طبيعية ، يبدو أن هناك نية مبيتة مضمرة ، تتم فى تكتم وصمت وخفاء كالمؤامرة ، على إعداد ما يسمى مدينة السادات الجديدة لتكون العاصمة الجديدة لمصر يوما ما وكأمر واقع . وقد تقرر بالفعل نقل بعض الوزارات إليها بالقطاعى تمهيدا للانتقال بالجملة، وضعا للشعب أمام الأمر الواقع . كل أولئك لأمر ما لسنا نعرفه ، ولمصلحة من لاندرى .

المواقع الصحراوية البكر

من ناحية أخرى ، ففيما عدا ذلك الاقتراح الحكومى الأصلى ، فإن حمى البحث حملت البعض إلى المنطقة الصحراوية ما بين الفيوم ووادى النطرون تجاه غرب المنوفية وعلى طريق القاهرة – الاسكندرية ، أو كبديل منحدرات جبل القطرانى الشمالية خارج الفيوم .

هذا بينما وصل البعض إلى منطقة الساحل الشمالى الغربى حوالى مطروح وأمثالها ، بينما قذفت بالبعض الآخر بعيدا جدا خارج حدود الوادى (والعقل) فألقت به فى الفرافرة - نعم ، الواحة - لتكون عاصمة لمصر - وليس للوادى الجديد كما قد يتصور وكما يمكن فعلا - وذلك على أساس توسط موقعها من خريطة مصر المربعة (كذا) ، واعتدال جوها ، ولاشك أيضا لوفرة مياهها الباطنية .

وعلى الجانب الآخر تماما من الوادى ذهب البعض إلى قلب مثلث القاهرة - السويس - الاسماعيلية الصحراوى حيث اختار نقطة على بعد ٣٥ كم من مطار القاهرة الدولى ، ٨٠ كم من البحيرات المرة . وعدا خطى السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس والاسماعيلية والخط الثالث الجديد بينهما إلى فايد وفنارة ، وفضلا عن وجود شبكة جيدة جاهزة من قبل من الطرق الصحراوية وطرق السيارات الشريانية ، فإن المشروع يقترح أيضا شق قناة بين تلك العاصمة الجديدة والبحيرات المرة لتصبح متصلة مباشرة بقناة السويس بحيث تكون العاصمة المقترحة ميناء عالمية عند ملتقى الشرق والغرب ، تدخلها السفن رأسا من الشمال من أمريكا وأوروبا والمتوسط ومن الجنوب من آسيا وإفريقيا والأحمر .

أيضا فعدا وفرة الأرض الصحراوية المجانية بغير حدود ، فإن وفرة الأحجار الجيدة والمحاجر فى المنطقة - يذكرنا الاقتراح - تساعد فى بناء المدينة الجديدة . وأخيرا فإلى جانب كل مؤسسات العاصمة السياسية ، ستكون العاصمة مدينة صناعية كبرى من الدرجة الأولى ، لاسيما وأن قناتها ستكون شريان الاستيراد والتصدير ، بينما تعمل الشرقية المواجهة كحقل غذائها .

المواقع القائمة

هذا عن المواقع البكر التى طرحت . أما من المواقع القائمة فقد رشح البعض المنيا ، نظرا كما قال لتوسط موقعها بين الشمال والجنوب ، ولوفرة الأرض الصحراوية الفضاء إزاءها على الضفة الشرقية ، ولحسن مناخها بفضل تلطيف الرياح الشمالية الغربية بعد مرورها على بحيرة قارون بالفيوم (كذا ، علما بأن تأثير البركة الضئيلة الضئيل إن وجد فإن الفيوم أولى به ، هذا فضلا عن أن المنيا بالذات من أكثر أجزاء مصر قارية فى المناخ ، فهى تسجل بانتظام أدنى درجة حرارة فى الوادى شتاء) .

قائمة الانتقادات

ولعل من العبث وحده أن نناقش هنا كل اقتراح من هذه الاقتراحات أو النزوات على حدة ، ولكن لنا أولا أن نعرض لفكرة العاصمة الجديدة كمبدأ . وابتداء فإن التفكير فى ترك عاصمة قائمة ، مهما كانت مرهقة أو مرهقة ومحبطة أو محبطة ، إلى أخرى تنشأ جديدا مسألة ليست بالهينة وتحتاج إلى مراجعة معمقة جدا وإلى ميزانية دقيقة للغاية لحساب الخسائر والأرباح ، ليس فقط علميا أو تخطيطيا ، ولا اقتصاديا أو ماديا وحسب، ولكن أيضا سياسيا وقوميا ، محليا وعالميا . فالعواصم لا تولد بين يوم وليلة ولا تنشأ بأمر عال أو فرمان همايونى ، وإنما هى تنبثق استجابة لضرورات طبيعية وتخضع فى دورة حياتها لقوانين وضوابط طبيعية وإلا فشلت وأفلست.

والقاهرة لم تنشأ وتزدهر وتتضخم حيث هى كمجرد نبت شيطانى أو كعش الغراب الطفيلى ، ولا لأسباب عشوائية أو بمجرد قرار أو مرسوم بيروقراطى ، وإنما موقع القاهرة هو المحصلة النهائية لآلاف السنين من التجربة والخطأ ونتيجة لعملية انتخاب جغرافى وجيوبوليتيكى قاسية ومفعمة طولها ٥٠٠٠ سنة هى عمر مصر وعرضها ١٠٠٠ كيلو هى أبعاد الوادى . إنها الخلاصة الصافية لكل تاريخ مصر الألفى وجغرافيتها المقطرة المرشحة .

وبوضوح كامل ، فليس فى مصر مكان تحكم وتدار منه أصلح من موقع القاهرة . وإذا كانت هذه المنطقة هى أقدم وأطول مواقع عاصمتنا عمرا بحيث كانت العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الوطنى ، فليس ذلك بالصدفة أو عبثا ولكن بقوة قوانين أنثروبوجغرافية عقلانية وقوى طبيعية منطقية حاكمة . بل ليس فى الدنيا عاصمة أكثر طبيعية ومنطقية من موقع القاهرة ، لاجغرافيا ولا تاريخيا ، كما يحدثنا جغرافى عظيم غير قاهرى ولا مصرى هو البريطانى ددلى ستامب .

فلسفة العاصمة الجديدة

هذا عن القاهرة كعاصمة قائمة بالفعل . أما عن فلسفة العاصمة الجديدة ، فإن فى العالم عواصم جديدة كثيرة أنشئت عمدا لأسباب مختلفة وكمبادئ أو فكريات معينة . من ذلك الفلسفة الأمريكية فى «العاصمة الضئيلة inferior capital» حتى لا تطغى على الاتحاد أو يطغى عليها الاقتصاد . من ذلك أيضا استباق أو حث التعمير فى

الأراضى البكــر مـن الـدولة . مثل برازيليا عاصمة البرازيل الجديدة فى الداخل . كذلك ففى دول إفــريقيـا الوليــدة الآن عشـرات من مشــاريع العـواصم الجـديدة ، ولو أن بعضها تراجع عنها مؤخرا حيث هددتها بإفلاس الدولة .

وينبغى أن يكون مفهوما بعد هذا أن معظم هذه العواصم الجديدة تعانى من صعوبات خانقة ومشكلات كبرى . فهى باهظة التكاليف بقدر ما هى محدودة الفرص ، الحياة فيها صعبة قاسية «خام» ، واحتمالات فشلها أكبر من نجاحها ، كما أن العواصم القديمة تحاربها وترفضها ، والكل يصمها بأنها فى الأغلب مصطنعة ملفقة ، تعيش على الحقن الدائم من جانب الدولة وعلى عمليات نقل الدم المستمر وتحت خيمة أكسوچين أو صوبة زجاجية محمية بلا انقطاع . والواقع أن بعضها لايعدو الدافع إليه أن يكون نوعا من الترف والأبهة السياسية ومركبات العظمة المظهرية الباذخة ، كما أن البعض الآخر يعد مضاربات مدنية فاشلة .

وفى جغـرافية المــدن ، إذا أردنا فصــل الخطــاب ، أن العواصم السياسية نوعان أو نمطان : العواصم الطبيعــية والعواصم الاصطناعية . الأولى نبت ونمو تاريخى طبيعى وتعد مركز النواة البشرية العمــرانية الحقــيقية فى الدولة ، ومن ثم المـدينة الأولى ذات الهـيبة والمجـد والعراقة التاريخية بها . إنها عواصم «البــلاد القديمــة» الناضجة ، والدولة هنا فى الغالب موحدة لا اتحادية، أما العاصمة فمتــعددة الوظــائف متــوازنة اقتصاديا . من أمثـلة هذه العواصم لنـدن وباريــس وروما وبغـداد ودمــشق ، ولكن يقينــا فــوق الكل وقــبل الجميع القاهرة .

أما الاصطناعية «فعواصم بالأمر fiat capitals» ، بلا جـذور تاريخـية أو سـيادة اقتصادية ، ضئيلة الحجم غالبا ، أحادية الوظيفة بصرامة دائما . فهى مدينة سياسية صرف ، ومن ثم مختلة التوازن اقتصاديا ، بينما أن دولتها اتحادية غالبا . إنها عواصم «البلاد الجديدة» البكر أساسا ، الحديثة التعمير والنشأة . (١) .

مواقع ضد - جغرافية

فإذا ما عدنا إلى الدعوة إلى عاصمة جديدة لمصر ، فإن البديل القائم المقترح فى المنيا ، وإن كان أقرب إلى التوسط هندسيا ومسافيا ، فهو أبعد ما يكون عن التوسط

---

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، ط ١ ، ص ٣٤١ - ٣٥٧ .

عمرانيا وسكانيا ، حيث يقع شماله أربعة أخماس سكان مصر على الأقل مقابل الخُمس جنوبه . وإلى هذا فإنه ليس بالتوسط الحسابى البحت تنتخب مواقع العواصم السياسية . فالموقع المقول هو من الناحية الچيوبوليتيكية موقع «جوانى» متخلف بعيد عن تيارات ومحاور الحياة والحركة العالمية والدولية . وفيما عدا هذا ، فليس فى موقع المنيا ، جدلا ، ميزة حالية أو مستقبلية لا تتحقق أو يمكن أن تتحقق بالتخطيط الرشيد فى موقع القاهرة الاقتراح إذن لا يعدو فى مجمله أن يكون خطوة إلى الوراء ، تخطيطا كما هو فكريا .

أما عن المواقع الصحراوية البكر ، فإن المشروع إذ يبدأ من الصفر المطلق وفى الفراغ المحض يتطلب إنفاقات أولية بل فاحشة تنوء بها أغنى الدول ، وقد تكفى فى حالة مصر لإعادة خلق الريف والقرية المصرية جميعا خلقا جديدا على أرفع مستويات العصر . فمن تمهيد وإعداد إلى شبكة طرق شريانية كاملة مقدما إلى هيكل تحتى محلى برمته ، من شبكة مياه ومجار وكهرباء ... إلخ، حتى تجتذب الممولين والمستثمرين الجدد الذين قد لايجدونه بعد ذلك كله مجزيا أو مبررا للمغامرة . كل أولئك دون أن ننسى (أو نذكر) أن المشروع يفترض أولا أن ننشئ نيلا جديدا بأكمله ووادي ثانيا فى الواقع قبل أن يمكن لأول معول للتعمير أن يبدأ (!) . فالمشروع من الناحية التمويلية البحتة إذن ، فضلا عن الناحية الطبيعية ، غير اقتصادى من البداية ، وقد يتحول فى النهاية إلى قطعة من المضاربة العقارية الفاشلة الخاسرة .

على أن القضية إذا كانت أكبر جدا من مسألة استثمارات أرضية ومضاربات على أثمان أراضى البناء وعقارات المدن ، فيبقى أن المشروع يعنى مسبقا عملية إسكان على نطاق هائل حتى تتسع للجزء الأكبر على الأقل من جهاز بيروقراطية القاهرة المنقول بكل عائلاته إلى العاصمة الجديدة ، بكل السلسلة الضرورية من الخدمات ومرافق الحياة اليومية والاجتماعية والتجارية والتعليمية ، إذ لن تعمل تلك النواة أو تعيش فى فراغ عمرانى أو اجتماعى أو حضارى . وتلك عملية إسكان ترجح على أقل تقدير أضعاف ما حققته مصر فى منطقة القناة فى الفترة الأخيرة مثلا .

وسواء فى الفرافرة أو فى عمق شمال الصحراء الغربية أو على منحدرات القطرانى أو فى المدينة المسماة بالسادات أو فى مثلث صحراء شرق الدلتا ، فإن عليك بعد هذا كله أن تنقل إلى السكان كل عناصر الحياة الأساسية واليومية ابتداء من المياه المنقولة (حيث لن تكفى المياه الجوفية مهما كانت غنية) إلى الغذاء والطعام إلى خامات الصناعة بحجم

أنواعها وطبقاتها نباتية كانت أو حيوانية أو معدنية ... إلخ . وفى كل الحالات فإن هناك تكلفة النقل الباهظة ، التى تتضاعف أيضا فى حالة الصناعة إن هى استهدفت التصدير (١) .

عاصمة سياسية أم متروبولية ؟

ثم إن الاقتراحات المطروحة جميعا تبدو غامضة لا تعرف ماذا تريد بالضبط : عاصمة سياسية أساسا مقصورة على الإدارة العليا وضروراتها وتوابعها وملحقاتها المباشرة كواشنطن حاليا أو فرساى سابقا ، أم عاصمة صناعة وإنتاج وأعمال كأى متروبوليس عظمى مثل القاهرة نفسها المراد استبدالها . فإن كانت الأولى ، فلا شك فى أنها جميعا دون موقع القاهرة كفاءة وإدارة وصلاحية ، أى كخدمة سياسية ، كما سنرى . أما إن كانت الثانية ، فهى دون مجمع القاهرة وفورات واقتصادا وقدرة ، أى كطاقة إنتاجية .

من الناحية الجيوتكنية والجيونومية ، مع الناحية العملية والواقعية بكلمات أبسط ، المشروع إذن خرافى أكثر منه أى شئ آخر ، ومحكوم عليه بالإعدام سلفا . ومع ذلك ينبغى أن نعترف أنك تستطيع ، كما يقال أحيانا ، أن تبنى مدينة تحت البحر بمثل ما يمكنك أن تزرع حقل بطاطس تحت القطب – بشرط أن تحتفظ بأستاذ جامعى بجانب كل ثمرة ! نريد أن نقول إن الدولة الحديثة ، بكل إمكانيات تكنولوجيا أواخر القرن العشرين ، وبكل سلطة القهر والحكم ، لاسيما فى دولة ديكتاتورية عاتية المركزية والبيروقراطية كمصر ، يمكنها بالاصرار والعناد أن تخلق عاصمة فى أى بقعة من رقعة الوطن . ولكن السؤال هو : لمصلحة من ، ولحساب من ، ومن ذا الذى يدفع الثمن ؟

إن عاصمة جديدة لمصر كالمقترحة لن تعدو أن تكون مثل عشرات العواصم الصحراوية البترولية التى خلقها البترول فى يوم وليلة من لاشئ وضد الطبيعة فأضاف بذلك سلسلة جديدة إلى قائمة العواصم الاصطناعية المفتعلة، مع هذا الفارق الحاسم وهو

---

(١) جمال حمدان «لا تنقلوا عاصمة مصر» ، الأهرام ، ١٩٧٦/٧/١٧ ، ص ٥ .

أن البترول الخرافى هناك هو الذى يدفع ، وأن تلك جميعا عواصم موقوتة مرحلية زائلة كالبترول نفسه ، تُبنى على الرمال لتزول كالرمال .

وحتى لو نفذت الخطة فستكون عاصمة تعيش تحت ناقوس زجاجي مفرغ من الهواء ومن الحياة ، ولن تعدو أن تكون مدينة ضئيلة الحجم نائية معزولة كقوقعة من الموظفين والمكتبيين والبيروقراط أشبه بواحة مفقودة فى الصحراء ، يشعرون فيها كأنهم فى منفى يهرب منه كل من يستطيع ولا يبقى به إلا كل مغلوب على أمره .

خدمة مركزية أم إدارة بالبريد ؟

على أن السؤال الحرج والفيصل بعد هذا ، جغرافيا واقتصاديا ، سياسيا ، واجتماعيا ، حكما وإدارة ، هو : لماذا ، ولمصلحة من ، ولأى حكمة تدار شئون الوادى والمعمور وكتلة السكان من نقطة خارجها جميعا وتقع منفصلة ومعزولة عنها تماما بفاصل ٢٠٠ أو ١٠٠ كم على الأقل ؟ إن الأصل فى الدولة وجهاز الحكم وأداة الإدارة أنها خدمة مركزية centralized services ، بل إنها لأشد الخدمات المركزية مركزية ، وحاجتها إلى توسط سوقها وعملائها - أى المواطنين ، أى الوطن - هى ضرورة شرطية ليس فقط لنجاحها وظيفيا ولكن أساسا كمبرر لوجودها وقيامها أصلا . الأصل فى العاصمة ، باختصار ، أن تتوسط قلب الدولة ، قلب المعمور الفعال .

حتى من الناحية المادية البحتة ، ينبغى على الادارة أن تكون عملية اقتصادية أولا . وأهم منها أن تعيش الادارة مع الناس وبين الشعب وأن تعايش السكان ، وبغير هذا لايتصور كيف تعمل . أما المشروع فيخلق انفصالا شبكيا كاملا ، فيزيقيا ووظيفيا ، بين الإدارة والجمهور وبين الحكومة والشعب ، يترك كليهما فى فراغ وظيفى تام لا يملأه التلكس ولا التليفون أو التيكرز أو التليغراف أو أى من سائر وسائل الاتصال الحديثة . إن مشروع العاصمة الجديدة ، فى ظل جغرافية مصر الطبيعية والبشرية ، إنما هو مشروع «الادارة بالبريد» ، ولا نقول «حكومة منفى» . (قد يكون من الطريف ، دونما تهكم ، أن نتنبأ بإحتمالات

الانقـــلاب على الدولة الغائبة فى مثـل هــذه العاصـمة كل بضعة أشهر ، إن لم يكن «كأمر يومى» !)

فى التقييم النهائى
مالها وما عليها

أما قصارى ما يمكن أن يقال فى صف تلك المواقع الجديدة المقترحة بعامة فهو أنها تصلح لأن تكون مـدنا جديدة متوسطة فى الصـحراء ، أى نوايا جديدة فى عملية غزو وتعمير الصحراء - ولكن لا أكثر . والواقع أنها لا تعدو أن تكون كذلك بالفعل ، مثل مدينة السادات المسمـاة فى غرب الدلتـا ، بينما لا يكاد اقتراح شـرق الدلتا يبعد عن مـدينة . التعمير الجديدة ١٠ رمضان إن لم يكن هو بعينه الموقع الجغرافى العريض نفسه . وكلتا المدينتين قد تصلح على المدى البعيد لتكون عاصمة إقليمها الصحراوى ، الأولى عاصمة صحراء النوبارية والثانية عاصمة صحراء شرق الدلتا . أما كعاصمة لمصر فكلتاهما أبعد ما يكون ويمكن عن أن تصلح ، حيث تقع تماما خارج offsid المعمور وعلى هامش العمران .

أخيرا ، فـــإذا كــانت هذه التحفظات والاعتـراضات الجذرية تصدق على جمـيع المواقـع المقـترحة شرقا وغربا ، قديمــة وجــديـدة ، فإذا لبعــضها أبعـــادا خاصة تثير المزيد من الرفـــض ، وربمـــا الرثـــاء أحيـانا . مثـــال ذلك اقتراح مثلث صحراء شرق الدلتا .

فهــو أولا ، إذ يبعـد عن مطـار القـاهـرة ٣٥ كم فـقـط ، لايعــدو فى واقـــع الأمـر أن يكـون ضـاحية لها ، بعيـدة منفصـلة اليـــوم ولكنهـــا ملتحمــــة بهـا مبتلـعة فيها غدا . وبهذا المعنى فإنه ليس اقتـراحا بعاصـــمة جـديـدة لمصر بقدر ما هو اقتراح بضاحية جديدة لعاصمة مـصر ، أى فرســـاى القاهرة . ولكن لأن الاقتــراح يجعلـــها عاصمة صناعية أيضا ، وميـنـاء بحـرية على فرع لقنـــاة الســويس إلى ذلك . فإنهـا ليســت فرســاى القــاهرة بقدر ما هى الســـويس الظـــل أو الاسماعيلية الداخلية .

وفى الحـالة الأولى فـإن القـاهـرة الأم أقـدر خـارج كل حــدود ومقـارنة عـلى أداء

وظيفتها السياسية من هذه الضاحية الضائعة ولا نقول اللقيط . أما فى الحالة الثانية فإن أيا من السويس والاسماعيلية أقدر على أداء وظيفتها الصناعية والتجارية من هذه الميناء الخلفية المتخلفة المكلفة . وفى الحالتين فلا داعى لها وظيفيا ولا مبرر .

ومع ذلك فلو فرض جدلا أن هذا الموقع المقترح يجمع كل مزايا تلك المدن جميعا ، سياسية وصناعية واقتصادية ، فإن لنا أن نتوقع له - منطقيا - أن ينجح وينمو إلى حد من الضخامة والتخمة يفوق ما تعانى منه القاهرة الحالية بكل أعراضها وأمراضها التى ما قام الاقتراح إلا كحل لها . إن الاقتراح ، يعنى ، يهزم أغراضه بنفسه ، بل يسخر من نفسه بنفسه .

على أن أطرف ، وإن كان أخطر ما فيه ، أنه بكل بساطة ولكن بحسن نية بالطبع ، يقدم عاصمة مصر هدية ذهبية على صفحة فضية أو لقمة سائغة على ملعقة ذهبية للعدو الإسرائيلى المتربص الجاثم شرقا .

فهو إذ ينقل قناة السويس إلى أقدام العاصمة المقترحة ، فإنما يفتح أبوابها لغواصاته تحت الماء ومدمراته فوقه ، فضلا عن طيرانه وصواريخه فى سمائها . وفى أية مواجهة جديدة مع العدو، فكما تسقط مدن القناة عادة فى أول ضربة ، تسقط عاصمة مصر فى الأربع والعشرين ساعة الأولى ، لنشرع فورا بكل الجد الوطنى والحزم والنشاط المعهود فى «تهجير» العاصمة إلى عمق «الوادى» فى الداخل (أم لينتهى كل شئ مرة واحدة إلى الأبد ؟) .

كلا ، إن من الصعب أن يتصور المرء تخطيطا أكثر خطأ من هذا استراتيچيا وعسكريا مثلما هو تخبط مخل سياسيا واقتصاديا .

رؤية خاطئة

الخلاصة الحتمية أن اقتراح العاصمة الجديدة إنما يصحح خطأ قائما بخطأ جسيم أفدح وأشد نكرا ، خطأ قابلا للعلاج بخطأ قاتل بل انتحارى ، ذلك لأنه إنما يقتل عاصمة حية ليخلق عاصمة ميتة . فمثل هذا المشروع لن يكون حكما بالاعدام على القاهرة ، ولكنما هو نفسه المحكوم عليه بالاعدام مسبقا . ذلك أن القاهرة - تلقائيا -

ستدافع عن نفسها بقوة الجغرافيا الحاكمة وبثقل التاريخ المجيد ومجدها العالمى المرموق ، وستظل مثلما حدث فى الحالات المماثلة العاصمة المتروبوليتانية الاقتصادية والبشرية الحقيقية للبلد ، ستظل عاصمة مصر إلى آخر التاريخ . ولقد تخسر القاهرة عندئذ الكثير ، ولكن مصر سوف تخسر أكثر . حتى لو نقلت العاصمة ، إذن ، فلن تحل المشكلة وإنما أنت تضاعفها ، إذ ستخلق عاصمة هزيلة عاجزة فجة ، دون أن تعالج أمراض القاهرة بأخطبوطها المتمدد أو سرطانها الزاحف .

إن فكرة العاصمة الجديدة ، نحن نرى ونخلص ، إنما تنبع من انكسار مخل فى الرؤية ومن رؤية خاطئة جذريا ، تضع العربة أمام الحصان وترى الهرم مقلوبا . ولولا أن دعوة «انقلوا العاصمة» صدرت عن أجهزة الدولة نفسها ، لظنناها آخر تلك السلسلة من الصيحات غير الحميدة التى رفعت عقيرتها فى السنوات القليلة الأخيرة مثل «اهدموا السد !» ، «أغلقوا القناة !»، «لا تزرعوا القطن !» .... إلخ .

فمصر دولة قديمة جدا ، أقدم دولة فى العالم ، وهى بلد أقدم وأقدم ، شعبها ناضج وعريق ، وعاصمتها «عاصمة طبيعية» معتقة أكثر مما هى عتيقة . وهى بهذا كله ليست بلدا حديث العهد أو دولة جديدة ، ولهذا لا تصلح لها «عاصمة اصطناعية» ولا هى تحتاج إليها . وفضلا عن هذا فقد أصبحت القاهرة جزءا لا يتجزأ من شخصية مصر ، وصارت مصر والقاهرة صنوان لا يفترقان فى الواقع وفى الذهن . ولا تكاد مصر تتصور بغير القاهرة عاصمة ، تماما كما لا تتصور بغير النيل ، وكلتاهما بدون الأخرى تبدو «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون .

ولكن القاهرة للأسف أصبحت كالقطن : هذا أفضل ألياف فى الدنيا ولكن أسوأ صناعة نسيج، وهذه أفضل موقع عاصمة فى العالم ولكن أسوأ نمو مدنى . غير أن كليهما مفترى عليه ، متهم برئ ، ضحية ونحن الجناة . أما دعوة العاصمة الجديدة فليست للأسف أكثر من «حماقة» ، دون أن يكون فيها مثلا أى شئ من نبوءة «حماقة سيوارد Seeward's folly » الشهيرة والمفترى عليها . ولا يمكن للجغرافى ، وجغرافى المدن خاصة ، أن يتصور اقتراحا أشد خطأ وانحرافا وسخفا .

وإن من الخير لنا والأجدى ، بل والضرورى ، أن تختفى هذه النغمة السطحية البلهاء والجهول وتنقرض إلى الأبد من حياتنا الفكرية ، نغمة عاصمة جديدة ، فهى إن دلت على شئ فإنما تدل على أن الجهل ، الجهل المسلح ، لا يحكم ويتحكم فحسب ، بل ويخطط ويصمم أيضا . ذلك أنها ليست تخطيطا مفكرا بقدر ما هى انحرافة تخطيطية ، ليست مخيلة جريئة أو رؤية جديدة بقدر ماهى شطحة خيال مريض ونظرة تقليدية معوجة . فإن ما تحتاجه مصر ليست عاصمة جديدة ، بل خريطة جديدة . والمطلوب ليس نقل العاصمة وإنما ضبط العاصمة ، ليس عاصمة جديدة بل «عاصمة مغلقة» كما سنرى على الفور .

عاصمة مغلقة

إن الخطأ فى القاهرة ليس فى موقعها كعاصمة، ولا هو فى عاصميتها كمبدأ فما من شك كما رأينا فى أنها بكل مقياس وعلى أى أساس العاصمة الطبيعية المخلدة لمصر الخالدة . وإنما الخطأ فى القاهرة أنها تجاوزت السقف الأعلى لحجمها الأنسب سواء بالنسبة لموضعها المحلى أو لحجم سكان الدولة. بصيغة أخرى، المشكلة فى القاهرة هى مشكلة إفراط الحجم، إفراط العاصمية يعنى . فمصر الآن كما رأينا قد تعانى أو لا تعانى من إفراط المدنية، ولكنها بكل تأكيد تعانى إلى درجة المرض من تضخم العاصمة المفرط.

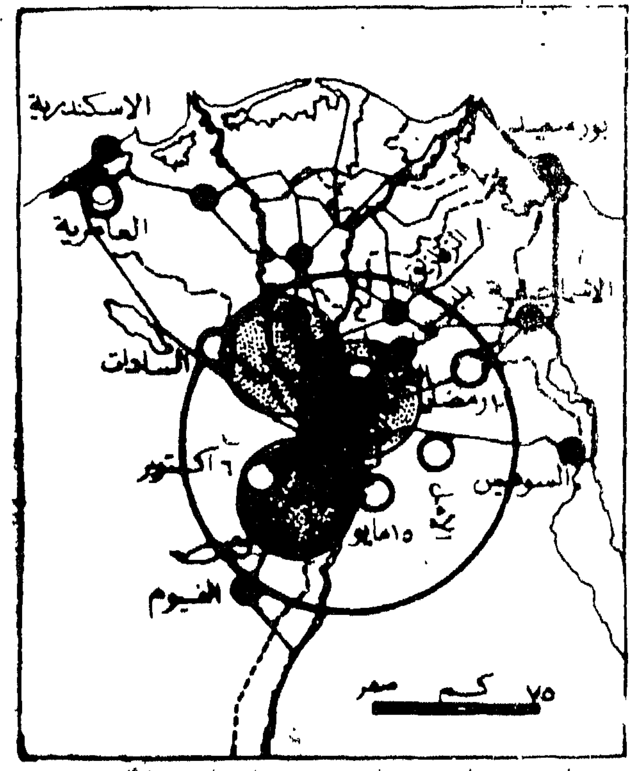
وليس هذا دفاعا عن سلبيات القاهرة وسوءاتها وأخطائها ومشاكلها العمرانية الفادحة، ولكن القاهرة على علاتها وعللها وعيوبها ضحية سوء التخطيط أو بالأحرى غيابه. العيب ليس فى القاهرة ، ولكن فينا ، فإنما القاهرة ما نفعل (أو ما لا نفعل !) . ولقد قيل ، ربما بكثير من سخرية مريرة ولكن بغير قليل من حق ، إنه لو كان فى الامكان بناء السد العالى عند القاهرة لفعلنا (أو بالأصح لفعلوا) ! والمشكلة المأساوية هى أن الحجم بطبيعته ظاهرة تراكمية ، ولهذا فكل تأخير فى مجابهتها يزيدها تفاقما إلى أن يصبح كل حل محكوما عليه بالإجهاض المتكرر .

من المضاعفة إلى التنصيف

ما الحل إذن ؟ يمكن أن نحصر «الحلول» الممكنة والمطروح بعضها فعلا فى ثلاثة : المضاعفة ، التثبيت ، التصنيف . فأما الأولى ، فلقد يبدو غريبا جدا أن يدعو أحد إلى مضاعفة حجم العاصمة أو إلى المزيد من نموها وهى تكاد تنفجر على نفسها من التخمة ، ولكن هناك بالفعل من يفعل ، بل والذى يفعله هو تخطيط «دعه يمر» الراهن .

المضاعفة

فآخر طبعة من التخطيط المستقبلى الرسمى للعاصمة تفترض ١٦.٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، وتعتزم أن تحيل أقليم القاهرة الكبرى بأسره إلى منطقة حضرية بنسبة ١٠٠٪ . وعلى هذا الأساس قسمت الخطة النمو المرصود إلى عدة قطاعات بعضها داخل المنطقة المبنية الحالية وبعضها خارجها ، بعضها على الأرض الصحراوية وبعضها فى الأراضى الزراعية . ثم يضاف إلى هذا المدن السبع الجديدة ١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، الأمل ، العبور ، بدر ، السلام .



شكل ١١ - القاهرة الكبرى كمركز ثقل الصناعة والزراعة فى مصر : محور الصناعة بقطبيه الشمالي والجنوبي ، وأقليم الزراعة العاصمية بخصوصه الثلاثة الألبان في المنوفية والفواكه في القليوبية والخضر في الجيزة . المدن الجديدة حول القاهرة من العاصمة وليست فيها . الدائرة الكبرى ونصف قطرها ٧٥كم تمثل الدائرة الحمراء أو الدائرة المغلقة .

وأخيرا فإن هذا النمو فى مجمله سيتم على ٥ محاور : غربى على طريق ٦ أكتوبر - مدينة السادات ، وشمالى شرقى على طريق القاهرة - بلبيس ، ثم محور القاهرة - السويس ، ومحور القاهرة - القطامية - العين السخنة ، وأخيرا محور القاهرة - حلوان.

ولن نتوقف هنا طويلا عند هذه الخطة والخريطة أو التصورات والتصميمات ، ولكن مبدأ السماح بأى نمو إضافى فى حالة القاهرة قد بات قطعة ليس إلا من جنون الضخامة والعظمة megalomania ، سوف تسير بالقاهرة الحضرية على طريق الانقراض كالدودو، مثلما تسير مصر السياسية الآن على طريقه كالديناصور (أو لعله العكس : هذه الديناصور وهذه الدودو !) .

ولايقال إن هذا النمو استثمار للامكانيات الاقتصادية للحجم حيث لا يتوافر مثلها قط فى أى اقليم من مصر ، فليس هذا إلا عودا من جديد إلى مبدأ الوفورات الخارجية القصير الأمد (والنظر) . وإذا كان جغرافى كبير حصيف مثل فوست لم ير مانعا أن تصبح لندن نصف سكان بريطانيا يوما ما ، فتلك كانت كبوة جواد عاثر ، بينما أخذت لندن نفسها تحجم نفسها بنفسها وتلجم رأسها بيدها .

التثبيت

فإذا ما انتقلنا إلى التثبيت كبديل ، فإنه يعنى وضع «سقف» أعلى لنمو العاصمة و«أرضية» سفلى لنمو المراكز الاقليمية . ولقد كان هذا بالفعل رأينا حتى سنة ١٩٧٠ حيث قلنا «لتكن ملايين القاهرة الكبرى السبعة – وهى تجسيد مشرف للعزة الوطنية ولتقدم مصر وفخر لكل مصرى بما فيه الكفاية جدا – لتكن إذن السقف النهائى ، ولنترك الفرصة لرفع أرضية أقاليم مصر» . وعلى ذلك الأساس دعونا إلى إعلان مدينة القاهرة الكبرى ، وربما الاسكندرية الكبرى كذلك ، «مدينة مغلقة» للتنمية لمدة عشر أو حتى خمس سنوات مؤقتا (١) .

غير أننا نجد الآن أن أوان تثبيت حجم القاهرة قد فات ، حيث تجاوزت هى كل الحدود وبات هو حلا سلبيا لا يكفى . فلم يعد هناك حل سوى التنصيف ، لأن القاهرة بحجمها وشكلها الراهن ليست مشكلة مزمنة فحسب، ولكن أيضا غلطة مستمرة متصاعدة. إن التنصيف الآن أصبح الشكل الوحيد الجذرى والفعال لضبط نمو العاصمة، وضبط نمو العاصمة هو مفتاح التخطيط الاقليمى فى مصر بمثل ما أن ضبط النسل هو مفتاح التخطيط القومى بها . هذه – ولا سواها – هى نقطة البدء فى أى إصلاح أو حل .

لقد وصلنا الآن ، بل من قبل كثيرا ، إلى نقطة الانعكاس ، بمعنى أنك مهما وضعت فى القاهرة من مشاريع إسكان ومواصلات وتخطيط ... إلخ ، فلن تحل مشكلتها بحال ، وإنما تضاعفها . فكل مشكلتك الحالية مع القاهرة هى أنك إنما تحاول بوعى أو دون وعى أن تحيل خطا إلى نقطة ، قطرا إلى قطرة ، دولة إلى مدينة ، وطنا إلى عاصمة . وتلك خطة تتجاوز الخطأ إلى الخطيئة . أما الحل ، حل مشكلة القاهرة مثلما هو حقا حل

---

(١) شخصية مصر ، ط ١٩٧٠ ، ص ٤١١ ، ٤٠٧ .

مشكلة مصر نفسها ، فهو القسمة على اثنين ، أن تبعد نصف سكان القاهرة منها ، بذلك، وبه وحده ، تصح القاهرة وتصح مصر ذاتها . .

إننا ندعو – على ضوء الشخصية الأصيلة لمصر – إلى تصفية المركزية العاصمية وإعادة توزيع القيم الاقليمية فى شبكة متكافئة حضاريا وبشريا واقتصاديا حتى نتحاشى خطر التخمة وانفجار الشرايين فى الرأس – العاصمة – والشلل الزاحف ولين العظام فى الأطراف – الأقاليم . وبتحديد واضح ووضوح تام ، المطلوب تخفيض حجم القاهرة الراهن إلى نحو النصف ، قل فى حدود ٧ ملايين .

ولهذا التنصيف بطبيعة الحال جانبه الآخر بعد تحجيم وتحديد حجم العاصمة وتصفية الحجم الزائد ، وذلك هو تحويل تلك الزيادة تباعا إلى الأقاليم . فتنصيف العاصمة يستتبعه ويكمله تثنية أو مضاعفة أحجام المدن الاقليمية .[1] تنصيف العاصمة ، يعنى ، هو تثنية وتكثيف الاقليمية ، هو وحده مفتاح الحل الاقليمى وبداية الاقليمية الحقيقية فى مصر. وبديهى بعد هذا أن العملية كلها قطعة من الاستراتيجية القومية والاقليمية العظمى، تتطلب إذا ما اتفق عليها من حيث المبدأ أبحاثا ودراسات مكثفة مفصلة فى الوسائل والخطط والتوقيت والتوزيع .. إلخ .

استراتيجية التنصيف

غير أن هذا أدخل فى موضوع الاقليمية فى مصر الذى نعرض له بعد قليل .أما إذا ركزنا هنا على الحد الأولى من المعادلة أو العملية ، التنصيف ، فدعنا لا ننسى بديهية أولية، وهى أننا إذا كنا جادين حقا فى الدعوة إلى إعادة توزيع السكان والكثافة السكانية فى مصر وإعادة رسم خريطتها ، فإن تحديد حجم العاصمة هو أول وأفعل مراحل هذه العملية ، وبعد هذا فإن وضع حد أعلى لحجم العاصمة ليس بدعا ولكنه مبدأ معترف به عالميا ومطبق الآن فى كثير من الحالات ، مثل موسكو ولندن .

إننا لسنا من أعداء الحجم فى ذاته ، فتلك مدرسة رومانتيكية عتيقة غير جادة فى تخطيط المدن . ونرفض أكثر منها بالقطع الدعوة إلى تفتيت المدن الضخمة إلى تراب من المدن القزمية ، فهى شر من أسوأ أنواع التضخم المدنى . ولسنا نرفض – حتى – القول بأن الاتجاه العالمى الحديث التلقائى فى حضارة العصر هو نحو المدينة الضخمة، ونؤمن

(1) Smailes, Geography of towns, p. 38.

بأننا نعيش فى عصر المدن، وعصر المدن الكبرى بالتحديد . فللحجم فوائده وخدماته ووفوراته وضروراته الحقيقية . غير أن مزاياه تتحول إلى مثالب ووفوراته الخارجية إلى خسارات داخلية محققة ، بعد نقطة معينة (مشكلات المواصلات والايجارات ، التزاحم ، الأسعار ، الأنفاق الأرضية ... إلخ) .

وإذا كانت هذه النقطة غير محددة تماما أو ثابتة، فإن ٥ ملايين نسمة - مثلا - حجم يكفل كل وأرقى مرفهات وثمرات الحضارة الحديثة المتصورة، فضلا عن ضروراتها. أكثر من هذا يغدو كما فقط، مجرد وحدات متكررة تضاف إلى الوحدات القائمة دون أدنى فائدة ملموسة أو جدوى اقتصادية أو تغير كيفى (تماما كما فى مصانع النسيج بعد حد معين) .

أسوأ من هذا ، أيضا ، أن المدينة تتجاوز «المقياس الإنسانى» ، أى أن حجم المدينة يتجاوز حجم الإنسان ككائن عضوى له طاقته الطبيعية المحددة على الحركة والتنقل والعمل ... إلخ، وفى هذا الصدد ، فقلما نتذكر أن القاهرى العادى - تماما كاللندنى أو الباريسى - قلما تزيد معرفته المباشرة والمعقولة بمدينته ، بإستثناء قلبها التجارى الذى هو القاسم المشترك الأعظم وأداة الوصل والجمع الحقيقية بين جميع أبناء وأحياء المدينة، قلما تزيد على الحى الذى يقيم فيه أو ربما اثنين أو ثلاثة تنقل بينها تباعا على مدى حياته بها . وفيما عدا هذا فإنه يكاد يكون غريبا فى أى حى آخر ، بل ويبدو ويعد كذلك فيه بالفعل ، كما لو كان من مدينة أخرى أو فى مدينة أخرى فلماذا ، وما المصلحة؟

إن القاهرى ، ككل أبناء المدن عامة والمدن الكبرى خاصة، إن اتصف بصفة «المجهولية anonymity» بالنسبة لمعظم الناس ، فإن معظم مدينته تتصف بالنسبة له بأنها «أرض مجهولة terra incognita» . فلماذا، مرة أخرى، هذه الضخامة المفرطة ؟ لتكن قاهرة الملايين السبعة إذن هى الهدف النهائى والحد الأقصى لقاهرة المستقبل القريب والبعيد والأبعد وإلى الأبد .

وانطلاقا من هذا المنطق ، لابد أولا وعلى الفور من إعلان القاهرة الكبرى مدينة مغلقة إلى مالا نهاية ، فلا يضاف إلى وظائفها الراهنة - والمدينة أية مدينة ليست إلا حزمة من الوظائف فى التحليل الأخير - لايضاف جديد أو زيادة ، وذلك تمهيدا لتصفية الزيادة تدريجيا بحسب خطة مدروسة موقوتة تنسق بين ضرورات الصيانة والتعويض على المدى القصير وبرنامج الاحلال والتحويل إلى الأقاليم على المدى الطويل . وبديهى أن تحقيق هذا لابد أن يشمل كل وظيفة من حزمة وظائف العاصمة ، لاسيما الصناعة بقوة عملها والإدارة بجيش موظفيها .

وعن الصناعة بالذات ، فإن كل الأدلة تشير إلى أنها قد تجاوزت نقطة التشبع فى العاصمتين حتى أصبحت من أخطر معوقات الحياة فيهما ازدحاما وضوضاء وتلوثا . وعلى سبيل المثال أكان حتما أن تصل نسبة التلوث فى الجو والبيئة إلى حد الخطر فى قطاع حلوان - المعادى جنوب القاهرة الكبرى وفى قطاع المكس - الدخيلة غرب الاسكندرية الكبرى حتى تقتنع صناعة الأسمنت بالتوقف عن التوسع فى الأولى وحتى تدرك الثانية أن التوسع الصناعى صار خطرا عليها كما حدث وكما كشفت التقارير مؤخرا ؟ إن إيقاف نمو الصناعة بجميع أشكالها ومستوياتها فى العاصمتين يجب أن يتقرر ويبدأ فورا وبلا أدنى تأخير . وهذا مبدأ استراتيجى باتت تعترف به كل دراسة علمية عن مصر فى الداخل أو الخارج .

عاصمة سياسية فحسب أو أساسا

ومن هذا المنظور ، فإننا نتقدم خطوة أخرى لنضيف إلى تحديدنا لحل مشكلة القاهرة مزيدا من التفصيل ، فنقول إن الحل الحقيقى إنما هو أن تصبح القاهرة عاصمة مصر السياسية فقط وأساسا ، لا عاصمتها السكانية والصناعية والتجارية والإدارية وما لاندرى من الوظائف الأخرى . والغريب أنه فى الوقت الذى تحشد فيه الصناعة والمدن الصناعية الجديدة فى القاهرة وحولها حشدا ، كمشروعات المدن المليونية أو نصف المليونية الجديدة السبع حولها ، يخرج علينا اقتراح العاصمة الجديدة ليجرد القاهرة من جوهر مبررها ووظيفتها الأصلية ألف سنة وهى الوظيفة السياسية .

والمتناقضة هنا هى أنك تريد أن تنقل الوظيفة الصواب من المكان الصواب إلى المكان الخطأ ، بينما تخلق الوظيفة الخطأ للعضو الخطأ فى المكان الخطأ . وبدلا من أن تفصل الصناعة عن السكان (القاهرة) ، تريد أن تفصل السكان عن العاصمة (مشروع العاصمة الجديدة) . والصحيح هو أن تفرغ العاصمة من الصناعة بدل أن تفرغ الأمة من عاصمتها .

ولامفر من الاعتراف هنا بأن كثيرا من وظائف العاصمة الراهنة ثم توقيعه فيها لأسباب غير وظيفية تماما كدولة الموظفين ، أو غير مقنعة تماما كالمليون تلميذ ، أو غير حتمية كالصناعة الثقيلة، أو غير منتجة كمئات الآلاف من الباعة المتجولين

والمتسولين وأصحاب الحرف غير الواضحة .. إلخ . فليس من المفهوم حشد أغلبية الموظفين بالدولة فى العاصمة التى هى - كما ينبغى إداريا - مجرد مكتب رئيسى كما رأينا . كذلك فليس معقولا أن نحشد الصناعة بالذات وبكل أنواعها فى القاهرة وحولها ، فهى أس الداء وجذر المشكلة .

أضف أن نسبة كبيرة من رقعة القاهرة الكبرى هى من مدن العشش والصفيح والأكواخ الرثة غير الصحية ، مما يؤكد أن المتروبوليتانية هنا هى إلى درجة معينة عملية نقل لبروليتارية الريف لتتحلق حول العاصمة كبروليتارية مدن ، وأنك إنما تنقلهم من القرى والعزب فى قلب الريف المكشوف لتحشدهم بكل تكديس فى عشش الضواحى على أطراف المدن . أيضا ما قيمة وجدوى أن يكون ٨٠٪ من المهاجرين إلى القاهرة من الأميين ؟

ومما يؤكد هذا ويرتبط به أن القاهرة نمت لنفسها بضع ظاهرات غير مألوفة فى المدن الكبرى إن لم تكن معكوسة حقا . فالشائع مثلا فى كثير من مدن العالم وعواصمه الكبرى أن بعض الناس يعمل فيها ولكنه يسكن فى الريف أو فى المدن الصغيرة حولها ، وبينهما ينتقل كل يوم . ولكن العكس ملحوظ فى القاهرة : كثيرون - موظفون غالبا - يسكنون فى القاهرة ولكنهم يعملون فى المدن الاقليمية البعيدة بعد طنطا مثلا ويسافرون بينهما يوميا . فكأن العاصمة هنا مكان سكن لا عمل .

كذلك فإن مدن العالم الثالث تنقد بإستمرار على ضخامتها فى حين لاتعرف الأساس الوظيفى الصلب الممثل فى الصناعة : أما القاهرة فقد وصلت إلى حالة عكسية ، لا لأن هنا عاصمة تغص بالصناعة ، ولكن لأنها تحتوى الصناعة الثقيلة بالذات ، فى حين أن صناعات العواصم عادة صناعات استهلاكية خفيفة أو راقية ... إلخ . بل الملاحظ إلى حد ما أن صناعتنا غالبا تتبع السكان ، وسكان المدن الكبرى بالطبع والعاصمتين بالذات ، أكثر من أن يتبع السكان الصناعة ، أى أن الصناعة كعامل توقيعى لا تمثل ضابطا أوليا تماما ، بل تأتى بدرجة ما وظيفة تابعة ، وتابعة للوظيفة الإدارية فى النهاية لأن هذه هى أصل معظم مدننا الرئيسية فى البداية .

لا للمدن الجديدة

فإذا ما انعطفنا على خطة إيقاف نمو العاصمة بما فى ذلك منع التوسع العمرانى وضبط الهجرة ، فأولا وقبل كل شئ يجب أن تتوقف فورا «لعبة المدن الجديدة» حول العاصمة حيث أصبحت كلعبة الجامعات الاقليمية : كم بلا كيف ، ونمو بلا هدف . والمدن الجديدة من حيث المبدأ سياسة سليمة تماما ولا غبار عليها إطلاقا لنقل السكان أو توجيه النمو خارج العاصمة ، وهى مطبق وبنجاح منذ عقود فى لندن الكبرى . غير أن الشرط الجوهرى هو ألا تكون هذه المدن الجديدة مجرد ضواح أو توابع ضخمة « satellite cities » أو «منامات» أى مدن نوم dormitory towns على أطراف المجمع العاصمى ، وإلا لكنا نقنن توسعه ونشجع فرط تضخمه ، ولكنا بذلك نتلاعب بمبدأ ضبط حجم العاصمة .

وضمان هذا أن نحدد دائرة معينة القطر ، لتكن تسميتها الاصطلاحية «الدائرة الحمراء» مثلا، بحيث تترك فاصلا ثابتا ودائما بين أقصى أطراف العاصمة الراهنة وأدنى أطراف تلك المدن الجديدة مهما تمددت مستقبلا . وفى تقديرنا أن هذا الفاصل ينبغى أن يكون ٥٠ كم مقيسة من آخر أطراف القاهرة الكبرى ، أو ٧٥ كم مقيسة من قبلها فى ميدان التحرير مثلا . داخل هذه المنطقة الحرام أو المحرمة لاتوضع طوبة على طوبة قط .

فإذا ما طبقنا تلك الحدود ، فلن تقع خارج الدائرة من بين المدن الجديدة السبع التى بدأ إنشاؤها حول القاهرة سوى مدينة ١٠ رمضان والمدينة المسماة بالسادات عند الكيلو ٨٤ . فهذه وحدها التى يُسمح لها بالاستكمال والاستمرار (بعد تغيير اسمها إلى اسم جغرافى لائق) . أما البقية فهى من القاهرة وإن لم تكن فيها، أو هى فى القاهرة وإن تكن على الرمل . لذا تلغى على الفور ، تُجمد أولا ، ثم تُصفى تدريجيا كجزء من خطة التصفية الكبرى .

ليس المطلوب إذن حلقة من المدن الجديدة حول القاهرة حتى لا تنفجر على نفسها من الداخل ، ولكن المطلوب حلقة بلا مدن جديدة على الإطلاق حتى لا تنفجر على نفسها إلى الخارج . وليس المطلوب مدينة مغلقة فقط ، ولكن دائرة مغلقة أيضا . باختصار ليس المطلوب مدنا جديدة ، ولكن مدينة منصفة . ولا القاهرة الكبرى هى

المطلوب ، وإنما القاهرة الصغرى - جنبا إلى جنب وشرطا مع الاقليمية الكبرى ، نقطتنا التالية .

الاقليمية

الاقليمية ، أو الريجيونالزم regionalism ، هى ببساطة أن يتألف الوطن من اتحاد قوى من الأقاليم الحية الناضجة الناجحة التى توفر حياة غنية متنوعة مليئة بالفرص المادية والحضارية لأبنائها بحيث يشارك أبناء الوطن جميعا فى مستوى متقارب بقدر الامكان من المعيشة والحضارة والامكانيات (١) . وليس فى هذا تحقيق للعدل والكفاية الاقليمية داخليا فحسب ، بل إن فيه أيضا قوة وسلامة للدفاع الوطنى فى حالة الخطر الخارجى ، وهو اعتبار أكثر احتمالا وخطرا منه فى أى وقت مضى بعد أن صارت مصر قوة لها أعداؤها ، بل إنه اعتبار كان يمكن أن يوضع موضع التنفيذ كما علمتنا حرب السويس وكما أكدت بقوة أكثر حرب يونيو الاقليمية باختصار ، هى شرط صحة الجسم الوطنى فى مجمله .

والاقليمية بهذا هو الوجه الاخر للمركزية أو العاصمية ، فالعلاقة بينهما حتمية وتوازنية . وليس من الضرورى أن يتعارض الوجهان فى المجتمع المتزن السليم التركيب عمرانيا وحضاريا ، بل المفروض أن يكون بينهما توازن دقيق . ولكن إذا تطرف أحدهما فلابد أن يكون ذلك على حساب الآخر ، فتصبح العلاقة بينهما عكسية نصا . والخطر دائما هو أن تتطرف المركزية بالذات نحو إفراط العاصمية بدرجة أو بأخرى ، والضحية بالتالى هى الأقاليم والريف التى تضمحل حينئذ وتضمر بالدرجة نفسها .

ولا مفر من أن نعترف بتخلف الأقاليم فى مصر وتدهورها وبإحباط الريف وتردى مستوى الحياة فيه إلى مستنقع حضارى راكد آسن . ولابد أيضا أن نقرر أن هذا التخلف وهذا الاحباط إنما يرجع مباشرة إلى تضخم واكتناز العاصمة المتخمة المنهومة واستئثارها بكل أجهزة وأدوات ووسائل الحضارة الحديثة ومرفهاتها دون سائر الأقاليم والريف . وتفاهة ، ولا نقول حقارة ، القرية المصرية العادية ، فضلا عن المدينة الاقليمية العادية ، لا يمكن أن تنفصل سببيا ووظيفيا عن عظمة وشموخ العاصمة العاتية .

(1) Dickinson, City region and regionalism, Lond., 1947 . p. 7 - 12 .

فهناك شعور عام ، بل هى حقيقة واقعة إلى حد صادم ، أن ثمرات الحضارة الحديثة وتسهيلاتها تحجب عن أبناء الأقاليم والريف لتكدس حتى التخمة فى العاصمة أو العاصمتين . وتكاد المقولة القديمة «أهل الكفور ، أهل القبور» تصدق على ريفنا كله ، كفورا وغير كفور ، فى أكثر من معنى . إنه برمته «كفر» واحد حضاريا ، «كفر القاهرة» كما سبق . ولذا فلا علاج لإجهاض الريف وإحباط الأقاليم هذا إلا بتحديد وإيقاف نمو القاهرة .

إن مصر ، نحن نستخلص ، لم تعرف الاقليمية كفلسفة مكانية طوال تاريخها الاستبدادى الاقطاعى ، لم تعرف إلا اللاإقليمية irregionalism الوائدة التى تركت أقاليمنا مجرد «صحراء حضارية» وريفنا مجرد «صحراء خضراء» كما قد نقول . وفى مجتمع بدأ يأخذ بالتخطيط الاشتراكى ، أو هو يدعى ذلك ، ينبغى أن يكون مفهوما لنا أن المركزية العارمة فى شكل العاصمة الطاغية ليست إلا الترجمة المكانية للاقطاع والرأسمالية ، بينما أن الاقليمية المتوازنة هى لا شئ إن لم تكن «اشتراكية المكان» ، وأن اللاإقليمية فى حقيقتها ليست إلا نظام الطبقات استلقى على الأرض .

وليس صدفة أن أول مرة تتحقق فيها الاقليمية بالمعنى الصحيح ونعرف فيها الحكم المحلى الرشيد نسبيا هى أول مرة تتحقق فيها نهاية الاقطاع وحكم الملاك ، وذلك منذ «ثورة يوليو» ، وإن عدت فكرة إقامة صناعة الغزل والنسيج بعيدا عن العاصمة فى المحلة الكبرى فى الثلاثينيات طلائع مبكرة وإرهاصات رائدة ولكنها ضيقة . على أن الحصاد كله مازال بعيدا جدا عن الهدف المنشود والحل الجذرى . بل إن القاهرة الكبرى تركت لتحقق أكبر وأخطر تضخمها فى السنوات العشرين الأخيرة ، حين كنا ننتظر العكس .

اشتراكية المكان

هذا ، وليست الاقليمية أو اللاإقليمية سياسية فحسب ، بل واقتصادية وأدبية كذلك . لذلك نجد أن الحكم المحلى لا يعود إلى الأقاليم وحده بل ومعه الانتاج والصناعة والثروة والملكيات ، كما أن الفنون الشعبية والآداب الفولكلورية التى طال إهمالها بل واحتقارها ، بدأت تجد تقديرها والاحترام . ولم تعد السلطة والنفوذ والثروة والانتاج والفنون والآداب مركزة تماما فى العاصمة بل أخذت تنتشر فى لامركزية واضحة خلال كل خيوط الشبكة القومية . غير أن هذه البادرة لم تزل هى الأخرى فى المرحلة الجنينية ، ولم يتجاوز الحكم

المحلى حد الإدارة المحلية إلى الحكومة المحلية أو يزد عن مجرد زرع بعض الطغاة الصغار فى كل محافظة باسم توزيع السلطة المركزية.

وإذا كانت الدولة التى تدعى الاشتراكية تأخذ بقوة بالتخطيط القومى ، فإنها لا يمكن ولا ينبغى أن ترى فى التخطيط الاقليمى ، الذى هو ببساطة التوزيع الجغرافى للخطة القومية ، ترفا كماليا أو بذخا غير اقتصادى كما تفعل بعض الدول غير الاشتراكية . والملاحظ حتى الآن أننا نبدى أشد الاهتمام بالتخطيط القومى ولا نتعامل مع التخطيط الاقليمى إلا باستخفاف كحلية زخرفية لمجرد استكمال الشكل . وبينما نما التخطيط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية عندنا نموا مشجعا ومرضيا بالقياس النسبى ، مازال التخطيط الجغرافى والتنمية الاقليمية مهملة إلى حد مثير . وهذا كله تناقض (غير) منطقى، ولكنه منطقى جدا مع التناقض الأكبر بين المركزية والاقليمية وبين العاصمة والريف .

هذا ، وعادة ما يعترض أعداء التخطيط الاقليمى (ظاهريا باسم التخطيط القومى ، ولكن حقيقيا بمنطق دعه يمر) يعترضون على التنمية الاقليمية بأنها غير اقتصادية ، وأن للعاصمة الضخمة وفوراتها الخارجية وبناءها التحتى الجاهز ، بعكس أقطاب التنمية الاقليمية التى ستبدأ كل شئ من الصفر تقريبا . لكن هذا مرفوض علميا ، لأنه منطق الحلقة المفرغة : لا تنمية إقليمية لغياب الأبنية والأجهزة التحتية ، ولا أبنية وأجهزة تحتية لغياب التنمية الاقليمية ! (١) .

كما تسعى اشتراكيتنا المقولة أو مقولتنا الاشتراكية إذن إلى تذويب الفروق بين الطبقات الاجتماعية ، ينبغى أن تعمل على تذويب الفروق بيت الأقاليم الجغرافية. وفى مقابل إعادة توزيع الثروة بين الأفراد وبالموازاة معها ، ينبغى أن تتم إعادة توزيع الثروة والحضارة والخدمات بين أقاليم الدولة . لابد ، يعنى ، من إعادة بناء أقاليمنا وإعادة تأهيلها re-habiliation إلى أقصى حد ممكن ودون أدنى تحفظات أو ذرائع .

ومن الناحية الأخرى فكما أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة المطلقة التنميطية بل العدل فى تكافؤ الفرص بين الأفراد، فكذلك لا تعنى العدالة المكانية مساواة كل بقعة فى

---

(١) راجع الجزء الثالث ، ص ٦٢٤ – ٦٣٨ .

الدولة بمثيلاتها، وإنما المقصود تكافؤ الفرص بين الأقاليم حتى ينمو كل منها بحسب مواهبه الجغرافية الكامنة وإمكانياته الطبيعية ، بعيدا عن ضغوط الاندفاع التاريخى أو القصور الذاتى أو المواقع والمزايا التراكمية المكتسبة .

من هنا وهناك ، وفى المحصلة الصافية ، وعلى أى الأحوال ، فلا مفر من أن تتحول العاصمة الطاغية بالتدريج وحسب الخطة الموضوعة إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب ، تحويلا لشرايين الحياة إلى الأقاليم والمدن الاقليمية والريف العريض ، إلى أن تتخلق فيها ومنها تلك الوحدات الحية القوية النابضة .

فى التخطيط الإقليمى

حسنا إذن ، كيف الآن نعيد بناء أقاليمنا وتعيد خلقها من جديد ؟ كيف ، يعنى ، نحقق الاقليمية عمليا على المستوى التنفيذى ؟ كيف ، باختصار ، يكون التخطيط الاقليمى ؟ إن أقاليمنا هى مجمل الأقاليم الادارية المنظمة فى تقسيم إدارى متراتب ، وكل إقليم يتألف بدوره من قاعدة عريضة هى الريف ورأس حاكم هو العاصمة الاقليمية . من ثم فإن للتنمية الاقليمية ثلاثة أبعاد جوهرية تتداعى على هذا الترتيب : إعادة بعث وإحياء المدن والعواصم الاقليمية ، إعادة بناء القرية ، إعادة تخطيط هيكل التقسيم الإدارى .

المدن الاقليمية

هذه ، إذا بدأنا بالرأس ، هى قمم الحياة المجتمعية الاقليمية ونقط التبلور الحيوى فى أقاليم الريف وأدوات التكامل الوظيفى بينها . بغيرها لا أمل فى هز الريف ولا فى إعادة بناء أقاليمنا من جديد . ولهذا فمهما قلنا فلن نستطيع المبالغة فى خطرها وضرورتها الشرطية للتخطيط الاقليمى . وكما رأينا فإن هذه المدن والعواصم الاقليمية هى التى تعانى بشكل مباشر من طغيان العاصمة وتقف فى علاقة عكسية تماما معها حجما وثراء ودورا. ومن ثم فإن بعثها وأحياءها لن يكون إلا بإعادة توزيع الثروة القومية والتنمية القومية، المركزة الآن بعنف فى العاصمة بالدرجة الأولى، على رقعة الوطن جميعا. وهكذا نعود إلى حيث بدأنا ، وهو أن ضبط الخروج الريفى لمنعه يستدعى أولا ضبط النمو العاصمى والحد منه، وأنك لكى تخطط عند المنبع يجب أن تخطط أيضا وقبلا عند المصب.

عواصم التوازن

معنى هذا أننا نحتاج إلى أن نحول مدننا وعواصمنا الاقليمية الراهنة إلى ما يسمى «عواصم التوازن capitales d' e'quilibre » ، أى تـوازن ثقل العاصمة الوطنيـة وتحد من هيمنتها المطلقة . ولتحقيق هذا الهدف ، علينا أن نحول هذه المدن إلى «أقطاب للتنمية الاقليمية poles de developpement » فعالة ومؤثرة تعمل «كمغنطيس مضاد counter magnets» لجاذبية العاصمة (١) ، كفء لمقاومتها وتحييدها ، وتؤدى إلى تثبيت سكان الأقاليم فى بيئاتهم المحلية دون أن تحرمهم من فرص الرفاهية وأضواء المدينة التى تشعها العاصمة الآن وحدها . إن المكان الطبيعى للعناصر الممتازة والطموحة من أبناء الأقاليم هو إقليمهم ، فقط بشرط توفير تكافؤ الفرص . هذا أولا ، التنمية الاقليمية التى تحد تلقائيا من تيار الخروج الريفى والهجرة الاقليمية إلى العاصمة ، أى التنمية الاقليمية مع الزيادة الطبيعية الكاملة للسكان المحليين دون هجرة خارجة .

أما الثانية فهى ، على العكس وبالإضافة ، الهجرة الداخلة بالتهجير نقلا من فائض تنصيف العاصمة . فلما كان حجم القاهرة الحالى نحو ١٠ ملايين ، وهدف التنصيف المتفق عليه نحو ٧ ملايين ، فإن لدينا ٣ ملايين نسمة فائضا يحول إلى المدن الاقليمية القديمة والجديدة خارج الدائرة الحمراء المغلقة حول القاهرة . فحتى سنة ٢٠٠٠ مثلا ، وعلى أساس خطة مرحلية موقوتة مدروسة حتى أدق تفصيلة ، يتم نقل وتهجير هذا الفائض خطوة خطوة .

وقبل أن ننتقل إلى ضوابط وأحكام عملية إعادة التوزيع والتهجير هذه ثم إلى المراكز الاقليمية والمدن الجديدة ، فلن يفوتنا بالطبع أن هذه هى الفرصة التاريخية لتصحيح مورفولوجية القاهرة المختنقة نفسها ، وذلك بخلخلة كثافتها البنائية والسكانية خطوة خطوة مع ترحيل كل قطاع من سكانها المهجرين .

فكل المبانى الرثة والآيلة للسقوط فى القطاعات المحددة للتهجير لا ترمم ولا يعاد بناؤها إلى أن تنضج للهدم والإزالة ، لتخلى مكانها لمساحات خضراء وحدائق صغيرة أو ميادين ورحبات وساحات مفتوحة فى تضاعيف المنطقة المبنية . ومن الممكن تجميع مربعات سكنية بأكملها فى مثل هذه الحالات لتكون مربعا أخضر مفتوحا بين عدد من

(1) "Metropolitan development : counter magnets", Ekistics, May 1965, p. 268.

المربعات المبنية المشغولة . وعلى الطريق ، يمكن استغلال العملية لإعادة تقويم أو توسيع الطرق والشوارع الملتوية أو الضيقة . بإختصار ، عملية تحجيم القاهرة ستمنح حرية الحركة والمناورة كاملة لعملية كبرى موازية من إعادة تخطيط المدينة وتشكيلها على الأسس السليمة والعصرية .

ديموقراطية التهجير

أيضا ، وقبل أن نغادر القاهرة وهى تحت التنصيف إلى المدن الاقليمية وهى تنتظر التنمية بالتهجير المنقول ، لابد من وقفة عند عملية التهجير نفسها . لا إكراه فى التهجير ، لا تهجير بالقانون ، سواء فى منطقة الإرسال أو الاستقبال – هذا هو القانون الأساسى . فلا قسر ولا جبر فى نقل وتحويل فائض العاصمة إلى الأقاليم ، والعملية كلها اختيارية حرة ، بل ولا حتى منع للهجرة إلى العاصمة نفسها بقانون . فما ذاك بحل ولا محل له ، لاديموقراطيا ولا عمليا ، إنما الحل فى الضبط غير المباشر والتخطيط بالاقناع persuasive planning ، بالتخطيط عند المنبع قبل التخطيط عند المصب ، وذلك بأن تنتقل العاصمة – أعنى وظائفها وخدماتها ومرافقها ومزاياها – إلى الريف ، لا أن تمنع أنت الريف أن ينتقل إلى العاصمة .

إن محركات الهجرة من الريف والأقاليم إلى المدينة والعاصمة فى مصر أدخل كما رأينا فى باب عوامل الطرد منها فى باب عوامل الجذب ، أو هما على الأقل متكافئان ، وإفراط الحجم فى القاهرة يشير إلى أن هنا تجمعا مدنيا يستمد تضخمه لا بقوى الجذب الكامنة فيه فقط ولكن أيضا بقوى الطرد خارجه . ولهذا فإن الحل السوى هو الهجرة الديموقراطية ، بمعنى أن يتم أولا إنشاء التوسعات الجديدة المخططة فى مناطق الاستقبال ، كاملة على أفضل المستويات وجاهزة تماما لاستقبال المهجرين فى مستويات أفضل بكل تأكيد من مستوياتهم السابقة فى العاصمة . بالمثل يتم توفير وظائفهم وحرفهم وأعمالهم السابقة فى المقر الجديد ، مع تقديم مزايا محددة أكثر من مغرية سواء فى المرتبات والأجور أو الترقيات والأقدميات فضلا عن الامتيازات الأدبية بما لا يمكن مقاومته أو تجاهله . هذا بالطبع عدا التعويض أو البديل المادى السخى والمضاعف عن العقارات والملكيات السابقة المتروكة .

وعلى الجملة ، توضع قائمة محددة من القوانين واللوائح الملزمة الجادة بما يحقق إلى الأبد الأمن والأمان للمهجرين ويضمن لهم التحسن والتقدم المحقق فى الموارد ومستوى المعيشة ويقنعهم تماما بأن الهجرة مفيدة لهم بصورة إيجابية خارج كل حدود . عندئذ ينطلق المد من عقاله ، ويغدو الخروج سباقا وتدافعا بالمناكب حتى لقد يفوق الطلب العرض، بحيث تمول العملية نفسها بنفسها أساسا .

أقطاب التنمية

يبقى الآن جانب الاستقبال ، تبدأ الخطة بانتخاب عدد من أهم المدن الاقليمية للتركيز عليها بالتنمية والمشاريع والتسهيلات التى تصل بها إلى أحجام كبيرة مثل نصف المليون أو المليون ، لتصبح عواصم اقليمية كفئا ومصاب للهجرة الاقليمية من حولها وللهجرة القاهرية المنقولة إليها . وغنى عن التكرار أن تعد هذه المدن مسبقا إعدادا كاملا لحياة أفضل وأرقى وأكثر جاذبية وعطاء وعوضا .

غنى عن البيان كذلك أن العملية سوف تنتظم نقل شرائح سميكة من جسم بيروقراطية العاصمة المترهل، بكل عائلاتها وعائداتها ، إعمالا للحكم المحلى الحقيقى فى الأقاليم ، وبتوزيع وتوطين المصانع الجديدة والوحدات الضخمة من المشاريع الصناعية الكبرى بكل قوة عملها ، فضلا عن الجامعات الاقليمية ، مع ما يستتبع كل هذه الكتل السكانية المنقولة من شرنقة الخدمات الكثيفة تجارية وتعليمية وثقافية واجتماعية وترفيهية ... إلخ ، بهذا كله تنمو هذه المدن ككرة الثلج وإلى المستوى الذى يجعلها قادرة وكفئا على قيادة أقاليمها وبث الحياة العصرية فى أرجائها .

ورغم أن من أبرز أقطاب التنمية التى تطرح نفسها على المخطط العواصم الاقليمية الهامة بالدلتا مثل دمنهور وطنطا والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبنها وقليوب .... إلخ، إلا أن الأولوية المطلقة يجب أن تذهب إلى الصعيد . ليس فقط لأن معظم فائض تنصيف القاهرة مسحوب منه أصلا وعلى حساب تنميته ورخائه ، ولا لأنه يعانى على عكس الدلتا من تفريط المدنية إلى حد بعيد ، ولكن أيضا وأساسا لأن اقتصاد الأرض الزراعية يحتم تحجيم نمو المدن عموما فى قلب الدلتا فيما عدا

أطـرافها الغـربية والشـرقية القصـوى خاصـة تجاه منطـقة القـنـاة فى الحـالة الأخيرة .

أما الصعيد بجغـرافيته الطبيعيـة فيمثـل المحل الأمثل لتنميـة المـدن بكل سـخاء ومرونة وحرية ، وذلك أساسا على الضـفة الشـرقية حيث الصـحراء والرمـل بلا حـدود. هنالك يمكن مضاعفة أحجام المدن الصـعيدية الكبرى أسيوط والمنيا وسوهاج إلى مدن مليونية مع بداية القرن الحادى والعشرين . وفى هذه المدن تكفى ، كما أشرنا من قبل ، بضعة «كبارى» على النيل لا تكلف أكثر مما تكلف كبارى القاهرة الفاخرة لكى تفتح عالما جديدا أمام هذه المدن على الضفة الشرقية الفضاء . (١) ، والمعروف أن هنـالك خطـة لتوسـع فى كبـارى النيل بالصعيد بحيث تتباعد بفاصـل قـدره ٦٠ كم على الأكثر .

إعادة بناء القرية

كما تتم إعادة توزيع المدن باتزان وعدالة على رقعة الوطن ، تتم إعادة بناء القرية داخل الهيكل الاقليمى. ففى هذا الهيكل، المملوء الآن بالفراغ الحضارى، المهمة الحقيقية هى بناء الأقاليم بريفها العريض وقراها وعزبها العديدة أو التى لا عديد لها، وذلك كقاعدة الأساس التى لا بديل لها ولا غنى عنها كمقياس وحيد للتقدم ولصلابة جسم الوطن .

فى البدء تأتى مشـكلة الحجـم والانتشـار . فعدد قرى مصر لم يزد كثيرا جدا فى الفترة الحديثة مع زيادة السـكان الهـائلة ، بقدر ما زاد متوسط الحجم العام عدة أضعاف - توسع رأسى أكثر مما أفقـى يعـنى - فمثلا بلغ عدد قرى مصر حسب چومار أثناء الحملة الفرنسـية ٣٥٥٤ قرية ، وقـدر متوسـط حجم القرية بنحو ٥٨٤ نسمة فقط . أما الآن ففى تعداد ١٩٧٦ حين بلغ عدد سكان الريف نحو ٢٠,٥ مليون نسمة ، كان عدد القرى ٤٠٦٦ ، بمتوسـط حجم قدره نحو ٥٠٠٠ نسمة ، أى نحو ٩ أمثاله أيام الحملة .

على أن توزيع الأحجـام الحقيقية يتفاوت بشدة بطبيعة الحال . فمثـلا هنـاك الآن ٢٤٥ قرية فئة (- ١٠٠٠) نسمة بنسبة ٦٪ من المجموع ، بينما تصل نسـبة القـرى فئة

---

(١) قارن قبله ، جـ٣ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(+ ٤٠٠٠) نسمة إلى ٤٣٪ ، وفئة (+٥٠٠٠) نسمة إلى ٤٩٪ وفئة (٤٠٠٠ - ٧٠٠٠) إلى ٢٦.٣٪ ، فى حين بلغ مجموع القرى فئة (- ١٠٠٠٠) نسمة ٢٩٢ قرية بنسبة ٩.٨٪ . أخيرا ، وإلى هذه القرى الأربعة آلاف ، ينبغى أن نضيف نحو ثلاثين ألفا من التوابع والملحقات الصغيرة من عزب وكفور ونجوع .... إلخ .

ورغم تضخم كثير من قرانا حاليا ، فيبدو أن متوسط الحجم الغالب لا يعد مواتيا لمتطلبات الحياة العصرية الجديدة بعامة ولا لأغراض التخطيط بخاصة . وبالنسبة للأخير، يختلف الحجم الأمثل من غرض إلى آخر . فالتخطيط العسكرى يرى أن الحد الأنسب فى حدود ٧٠٠٠ - ١٢٠٠٠ نسمة ، بينما يراه تخطيط الاسكان حوالى ٤٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة . وينخفض الحد إلى ٥٠٠٠ نسمة فى نظر هيئة كهربة الريف وأجهزة التخطيط الاجتماعى ، بينما يصل إلى ٣٠٠٠ نسمة فقط عند التخطيط الصحى . وعموما يمكن القول إن المطلوب أولا هو عملية لم وتجميع للوحدات الصغيرة فى أحجام أكبر ، أحجام ضخمة بما فيه الكفاية لأغراض الحياة الحديثة الفعالة .

بعد الحجم والانتشار ، تأتى عناصر الحياة الريفية وأدواتها الحيوية . ففى الريف المكشوف تأتى شبكة الطرق ووسائل النقل والمواصلات كضرورة أساسية . وفى تضاعيف القرى تأتى الميكنة والصناعات الصغيرة والبيئية والخفيفة وشبكة الخدمات الاجتماعية والتعليمية ... إلخ . وفى الكل تأتى كهربة الريف لا كمجرد إنارة وإنما أيضا كقوة محركة للصناعة والرى والصرف .. إلخ (١) .

المسكن الريفى

ولكن فوق الكل بالتأكيد تأتى إعادة بناء القرية نفسها كجسم مورفولوچى أصبح علما على التخلف المادى وأسوأ علامة فى جغرافية مصر البشرية . لقد اكتسبت القرية المصرية سمعة غير أثيرة وغير كريمة ، ولا نقول كريهة طوال التاريخ ، منذ صدمت رحالة العرب من الأندلس فى العصور الوسطى فرموها ، للأسف ، بأقبح النعوت حين قارنوها بسوادها الطينى الكئيب بالقرية الأندلسية المشرقة الناصعة بطلائها الأبيض الحتمى النظيف ، إلى أن وصف شارل عيسوى الفلاح بأنه يشرب من الوحل ويعمل فى الطمى ويعيش فى الطين .

(١) جمال حمدان ، «إعادة بناء القرية» ، الطليعة ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٣٤ - ٤٢ .

إن القرية المصرية ، نخشى أن نعترف ، وصمة حقيقية فى جبين مصر وتعد النقطة السوداء فى وجه الأمة . وإذا كان الريف هو الذى بنى مصر المدن والعمران ، فإن القرية بحق بذرة ونواة مصر ، وهى أم المدينة . ولذلك فقد آن الأوان حقيقة لكى ترد المدينة دينها للريف وأن توجه من مكاسبها وفائض القيمة فيها ما يرفع القرية قرب مستواها ويضيق الهوة الحضارية السحيقة بينهما .

ولاشك بعد هذا فى فداحة المشكلة . فنحن هنا بإزاء ماض ساحق وسحيق حقا ، وتراكم تاريخ ألفى هو من أسف عتيق بقدر ما فيه من عراقة وأصالة . ولعلها لم تكن مجرد مبالغة لفظية حين قال البعض إن ثقل المشكلة يعادل محصلة أكثر من ٤٠٠٠ قرية مضروبة فى أكثر من ٤٠٠٠ سنة. غير أن المشروع ، دعنا نذكر ، لا يقل خطرا ولا خطورة فى حياة مصر عن مشروع السد العالى ، بل إنه هو وحده المعادل الموضوعى للسد فى كل إنجازات مصر العصرية المعاصرة ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يعامل .

وإعادة بناء القرية تنتظم تخطيطيا عدة أبعاد وعناصر . كأشكالها وأحجامها وخطتها وكثافتها ، يمكن أن تكون مجالا واسعا للاختلاف كما للتفاوت والابتكار . لكن عاملا واحدا بعينه نراه الفيصل وفصل الخطاب فى مصير القرية الجديدة جميعا ، وذلك هو المادة الخام . فللطوب الأخضر ، أى اللبن ، مازال ، أنصاره والمدافعون عنه لميزاته الطبيعية العديدة خاصة الحرارية . غير أن نقطة ضعفه الخطيرة أنه بلا مواربة مادة غير حضارية على الإطلاق . ومهما غلف بالطلاء الأبيض أو غير ذلك ، فليست هناك مناقشة فنية أو غير ذلك يمكن أن تقنعنا به بيئة للسكن الإنسانى الكريم فى الثلث الأخير من القرن العشرين . بل لعله يكون النقطة السوداء فى القرية المصرية جميعا .

والواقع أنه فيما عدا الوظيفة فإن الفارق اللاندسكيبى الجوهرى بين صغار المدن الاقليمية وكبار القرى عندنا يكاد ينحصر فى مادة البناء : الأولى تلبس عمارة من الطوب الأحمر ، والثانية عمارة من الطوب الأخضر . حتى ليوشك رفع القرية إلى مستوى المدينة أن ينحصر أساسا فى تغير مادة بناء الأولى ، نكاد نقول – مجازا – فى «حرقها» داخل

قمائن هائلة . (١) ومن الناحية الأخرى ، فمهما خططت فى كيان القرية ثم احتفظت بطوبها النيئ ، فأنت إنما تستبدل رثاثة أو بؤسا منظما مهندسا برثاثة أو بؤس فوضوى مرتجل .

وعلى أية حال ، ولحسن حظ الجميع أو غير ذلك ، فلقد حسم السد العالى الموقف ولم تعد المشكلة هى التخلص من الطين وإنما الحصول عليه . فحتى الطوب الأحمر أصبح فى أزمة ، وحتى المدينة أصبحت فى أزمة منه . لقد انتهى ، بإختصار ، عصر الطوب النيلى ، وبدأ بالضرورة عصر الطوب الرملى ، سواء ذلك بالنسبة إلى المدينة أو إلى القرية . ولعل مفتاح إعادة بناء القرية يكمن الآن فى هذه الخامة . المطلوب فقط هو العثور على صيغة اقتصادية لإنتاجها واستخدامها على مستوى البلد ريفا وحضرا . كذلك يمكن فى الأثناء وفى الأطراف استخدام الحجر مادة بناء لاسيما فى قرى أطراف الصعيد حيث تتوافر المحاجر .

وتكتسب إعادة بناء القرية فى الوقت الحالى خطورة مضاعفة وضرورة ملحة نتيجة للتغيرات الهيكلية العشوائية التى أخذت تتعرض لها فى السنوات الأخيرة . فمع الخروج الريفى المصرى إلى البترول العربى ، وذلك أيضا مع الانفتاح ، وصلت آثار النفط وعوامل تعريته إلى القرية المصرية فى أعماق الريف الذى خلخله وجوفه الانفتاح من قبل ومن بعد . فقد انتشرت حتى استشرت ظاهرة المبانى السكنية الأسمنتية حول كثير من القرى . وفى هذا بالتأكيد بعض تطورات إيجابية ، ولكن هناك جوانب سلبية عديدة وغير حميدة تتطلب التخطيط العاجل قبل أن تتآكل القرية المصرية وينهار توازنها وبناؤها الأصيل.

القرية مقياس التغير

ثم يبقى أخيرا أننا كثيرا ما نردد أن الفارق ضخم جدا بين القرية والمدينة عندنا ، ثم نعود فنقول إن مدننا أشبه بالقرى ، فى حين أن الفارق فى أوروبا محدود للغاية وأن قراهم تكاد تكون كالمدن . أهناك لبس أو تناقض ؟ كلا ، فالواقع أن الفارق بين القرية والمدينة فى كل من مصر وأوروبا فارق محدود ، وإنما هو فى أوروبا محدود إلى أعلى ،

(١) قارن قبله ، جـ ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧ .

وعندنا محدود إلى أسفل ، بمعنى أن المدينة عندنا هى التى تهبط لتقترب من مستوى القرية ، والقرية عندهم هى التى ترتفع لتقترب من مستوى المدينة . فالتشخيص الصحيح للموقف هو أن الفارق الكلى بين كل من المدينة والقرية فى مصر وكل من المدينة والقرية فى أوروبا هو حقا الفارق الضخم . ولهذا فما أبعد المدى بين القريتين .

من هنا فإن القرية ، الريف ، هى التحدى الحقيقى فى مصر ، ولن تتغير مصر وتتطور جذريا إلا إذا تم هز الريف المصرى بجسمه الثقيل ، ولن يتغير وجه مصر تحت الجلد ، مالم تتغير القرية المصرية حتى النخاع ، وإلا إذا تم رفعها إلى مستوى المدينة . وبغير القرية الحديثة لن تكون الدولة العصرية ، ولن تصبح مصر دولة متقدمة لا نامية إلا يوم تهدم آخر قرية باللبن ، ولن تعبر البحر وتتحول إلى دولة «شمالية» إلا بدفن آخر «قبر سكنى» اسمه البيت الطينى . وإذا كان قد قيل على المستوى السياسى إن للانقلاب تاريخا فقط ، ولكن الثورة وحدها هى التى لها تاريخ وجغرافيا ، فيمكن أن يضاف أنها إذا كانت جغرافية مدن لا جغرافية ريف أصبحت إصلاحا فحسب . ولهذا يعود التخطيط الاقليمى ضد التركيز العاصمى وهو كلمة المستقبل ومفتاح استراتيچيته .

الهيكل الإدارى

الهيكل الإدارى ، أخيرا ، خطره هو أنه الإطار أو الوعاء أو القالب الذى تتم فيه التنمية الاقليمية بجميع جوانبها ومراحلها . ولذا يجب ألا يكون جامدا كالقفص الحديدى يخضع التنمية والمجتمع الاقليمى لحدوده الصارمة ، بل يخضع هو لظروفها ومتطلباتها ويتشكل بشكلها . مرنا ، يعنى ، ينبغى أن يكون ، يتطور مع تطور السكان والإنتاج والمواصلات وحضارة العصر ... إلخ . ورغم أن تقسيمنا الإدارى عرف كثيرا من التغيرات فى الفترة الأخيرة ، فإنه مازال يترك الكثير للتمنى .

ولكن لعل أضعف ما فيه هو أن وحدته الكبرى ، وهى المحافظة ، باتت أصغر مما يسمح بأن يخلق فى ظل حياتنا العصرية الحديثة وحدات إنتاجية أو مجتمعية أو بشرية قوية فعالة وقادرة على الحكم الذاتى . فالمطلوب الآن بصفة أساسية وجوهرية أقاليم أكبر مساحة وسكانا ومدنا لكى تكون أقدر اقتصاديا وماديا على إقامة المشاريع الحضارية الأكبر والتطلعات والخدمات الحديثة الراقية .

أسس التقسيم (١)

وأساسى جدا فى مثل هذه الأقاليم أن ترتكز على مدينة كبيرة قادرة ، تلتحم التحاما كاملا بإقليمها وتكون بمثابة قلبه النابض ومنبع التقدم والتغيير . أما فصل المدن الكبرى كوحدات إدارية منفصلة ، على نحو ما كنا نفرق فى السابق بين محافظات المدن ومديريات الأقاليم ، فتلك «موضة» قديمة بالية الآن كما هى خطأ تخطيطى فادح . والصواب والسائد حاليا هو أن نستغل هذه المدن الكبرى فى خدمة الأقاليم بإدماجها فى الوحدات الإدارية الجديدة الكبرى تأكيدا للارتباط الوظيفى الواقعى بينهما واستفادة منه وتقريبا للفارق بين المدينة والقرية .

وأساسى جدا بعد ذلك أن تخطط هذه الأقاليم حيث تكون متقاربة بقدر الامكان فى الحجم والثقل ، سواء مساحة أو سكانا أو مدنا أو موارد أو تصنيعا ... إلخ ، من ناحية حتى تكون أقرب إلى التكافؤ والتوازن فى القوة ، ومن ناحية أخرى لتحد من طغيان أو ضخامة أى منها بينها العاصمة يعنى .

والحل يكمن فى تجميع كل مجموعة مناسبة من المحافظات الحالية ، متجانسة تركيبيا متجاورة جغرافيا مترابطة وظيفيا ، فى وحدة حكم محلى أعلى ، وبهذا تختزل أقاليم الدولة الرئيسية إلى عدد أقل من قدر أكبر . ولا بأس من الاحتفاظ ، داخل كل وحدة من هذه الوحدات ، بهيراركية التقسيم الإدارى الراهنة كوحدات محلية أدنى . وفى هذه الحالة قد يكون من الخير أن نعيد إلى المحافظات الحالية تسميتها القديمة وهى المديريات ، بينما ننقل تسمية المحافظات إلى الوحدات الكبرى الجديدة .

وبهذا وذاك نستبدل بهيراركية التقسيم الإدارى الحالية الثلاثية الدرجات ، وهى الناحية – المركز – المحافظة ، هيراركية رباعية أوسع أو هرما مدرجا ذا سلمات أربع وهى الناحية – المركز + المديرية – المحافظة . كذلك يمكن الاحتفاظ بالحدود القائمة للأقسام الإدارية السابقة فى خطوطها العريضة مع إدخال التعديلات الواجبة أصلا أو المترتبة كنتيجة ، على أن تكون كل الحدود بسيطة مستقيمة منتظمة بعيدة بقدر الإمكان عن التعرج والتعقيد الذى لا داعى له . (٢) .

(١) جمال حمدان ، «تخطيطنا الإدارى فى ضوء نظام الحكم المحلى» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، يونيو ١٩٦١ ، ص ٢٠ – ٣٦ .

(2) Cf. C. B. Fawcett, The provinces of England., Lond., 1919, p. 25 - 9.

والهيكل الجديد الذى يقترح نفسه يبدأ فيما نرى ، بإقليم العاصمة أو الاقليم المتروبوليتانى ، ذلك المرهق العتيد العنيد . فإقليم القاهرة الكبرى أو حتى العظمى وحدة وظيفية حقيقية تتجاوز حدود المنطقة المبنية بعيدا إلى منطقة نفوذ المدينة . وإلحاق هذه المنطقة إداريا بالعاصمة العارمة ودمجهما فى وحدة جارية واحدة متشابكة المصالح والتفاعل ، إن لم يكن تقنينا لأمر واقع بالفعل ، فإنه هو الحل الوحيد لإفادة من ثقل العاصمة وهو جدير بأن يحيل الداء إلى دواء . وفى هذه الحالة يمكن أن يشمل الاقليم معظم القليوبية والمنوفية فيما عدا أطرافهما الشمالية القصوى والقصية ثم النصف الشمالى من الجيزة تقريبا حيث يعد أغلبه من قبل جغرافيا وحيويا وحياتيا جزءا لا يتجزأ من مجمع القاهرة المدنى بل محض حى من مدينة القاهرة ، كبير ولكنه أصيل .

أما التفرقة هنا - بالمناسبة - بين محافظتى القاهرة والجيزة فوهم إدارى عريض ومجرد خرافة تخطيطية بدائية شديدة التخلف لا تدعو إلا إلى الاشفاق والتهكم . ويكفى رمزا ساخرا لها أن ما يسمى جامعة «القاهرة» إنما يقع فيما يسمى محافظة «الجيزة» ، بينما أن الجامعة الواقعة فيما يسمى محافظة «القاهرة» تسمى بغير هذا الاسم ، اسم تاريخى لا جغرافى فى الواقع .

أشد خطأ وهراء ، أيضا ، الاقتراح الجديد باقتطاع وتخصيص محافظة جديدة ، محافظة حلوان ، تضم البساتين والمعادى والمعصرة وطره إلى جانب حلوان نفسها وبالاضافة إلى قرى مركز الصف كريف المحافظة ، وذلك على أساس أن المنطقة قد تضخمت حجما ونضجت وظيفيا للاستقلال عن القاهرة ، وكذلك لتخفيف الضغط السكانى عن القاهرة الكبرى (أى تخفيف ، وكيف؟ - والأمر مجرد فصل على الخريطة) . فهذا إن هو إلا انكسار فى الرؤية ينبع من جهل فاضح بفلسفة التخطيط الاقليمى - المدنى .

فأبسط الأوليات ، والاتجاه العالمى السائد ، هو - وليس العكس - تجميع كتلة المجتمع المدنى الواحد مهما تضخم وكلما نما فى وحدة إدارية واحدة ، أو دمج وحداته الإدارية فى واحدة إن هى تعددت ، وذلك حتى تتحقق وحدة الإدارة والتشغيل لوحدة وظيفية فعالة متكاملة . أما تمزيق وحدة إدارية قائمة بالفعل حول جسم مجمع مدنى واحد ضخم وتفتيتها إلى عدة وحدات، كما يذهب الاقتراح المطروح، فهذا «إصلاح» وضع

نصف سليم بخطأ مبتكر إضافى ومضاعف ، ومن ثم دعوة إلى الاحباط والافساد لا الاصلاح .

الاسكندرية الكبرى ، بالمثل ، لابد أن تتخذ نواة لإقليم إدارى أضخم بكثير مما لها الآن . ولكن الآراء هنا قد تختلف حول ما ينبغى وما لا ينبغى أن يتبع هذا الاقليم . قد يرى أن نلحق البحيرة برمتها بالاسكندرية للتقارب الجغرافى والوظيفى الضيق (أو الواسع ؟) بينهما ، وقد يرى أن يقتصر على ضم كفر الدوار إلى إقليم الاسكندرية فهى منه فعلا وهى فيه كشبرا الخيمة بالنسبة إلى القاهرة أو على وشك أن تكون ، على أن يضاف إلى بقية البحيرة مديرية التحرير التى هى امتداد نام لها جديد ، وكذلك المحافظة الجديدة المقترح إنشاؤها فى منطقة النوبارية .

وفى هذه الحالة فلقد يرى أن يكون الامتداد الحقيقى لإقليم الاسكندرية هو مريوط الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى برمته حتى الحدود . فهذا إقليم بازغ ولكنه مخلخل جدا ويحاجة إلى رأس يلم جسمه المديد ويأخذ بيده الضعيفة . والاسكندرية من قبل هى هذا الرأس وهذه اليد ، فضلا عن أنها البوابة والمدخل .

فى الدلتا ، إذا عدنا إلى الداخل ، فإن بقايا أقصى شمال المنوفية وكل ما بين الفرعين فى وسط الدلتا مما يتوزع الآن ما بين كفر الشيخ والغربية والدقهلية يمكن أن تكون معا وحدة إدارية جديدة ، بينما يترك كل شرق الدلتا بعد استبعاد معظم القليوبية ليؤلف وحدة أخرى مقاربة فى المساحة والسكان ومقاربة بدرجة أقل نوعا فى الظروف الطبيعية والاقتصادية والمحاصيل والتوجيه الجغرافى ... إلخ .

ولقد يُرى ، كبديل ، أن نفيد فى تخطيطنا الإدارى من مدن الفروع الكبيرة على جانبى وسط الدلتا مثل دمياط والمنصورة وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات ورشيد . فهذه المدن النهرية تخدم بالفعل مناطقها على جانبى الفرع وأقاليمها الوظيفية تتوزع بعيدا عن الضفتين كأمر واقع ومنطقى متجاهلة الفاصل المائى وأيما حدود إدارية يمكن أن تتبعه .

وها هنا قد يُرى أن من الخير لنا أن نقتطع النطاق الشرقى من البحيرة ليدخل مع النصف الغربى من الدلتا الوسطى فى وحدة إدارية وإقليمية كبرى وأكثر تماسكا وطبيعية، بينما يدخل النصف الشرقى من وسط الدلتا مع النطاق الغربى من شرق الدلتا فى وحدة

أخرى . وبهذا تكون نقط ارتكاز ونوايا التقسيم الإدارى الجديد داخل الدلتا هى كتل الكثافة السكانية السميكة والمدن النهرية الضخمة على فرعيها ، اللذين يصحبان بدورهما محاور ارتكاز وخطوط وصل بدلا من حدود فصل ، بينما ينتقل الحد الفاصل بين الوحدتين إلى خط عمودى منصف تقريبا فى قلب وسط الدلتا . ومن شأن هذا التقسيم أن يحل ضمنا مشكلة بعض المناطق الواقعة على بحيرة المنزلة والمرتبطة بها كمسطح مائى مثل المطرية والمنزلة . فهذه المراكز تقع حاليا فى الدقهلية إلا أنها تجد مصالحها الحيوية واليومية مرتبطة أكثر بدمياط وبورسعيد وتود الانضمام إلى إحداهما أو كلتيهما .

غير أن هذا ينقلنا إلى مشكلة شرق الدلتا . وهذه تسلمنا من بعدها إلى مشكلة منطقة القناة . أنترك بقية شرق الدلتا كوحدة ثالثة وحدها ، بحسبانها واسعة المساحة والسكان وشبه متجانسة الانتاج والمشاكل بما فيه الكفاية ، وبحسبانها أيضا وحدة متمددة فى المستقبل بالاستصلاح الزراعى فى أقصى الشرق فى سهول الحسينية والصالحية وبورسعيد إلى أن يصل عمرانها إلى تخوم منطقة القناة ؟ أم نربطها إداريا بالأخيرة ، حيث يشتد التشابك وترابط المصالح والتبادلات والتفاعلات حاليا بالفعل ؟

قد يكون من الأفضل فى المرحلة الحالية على الأقل أن تقوم كل منها بنفسها كوحدة بذاتها ، دون أن يمنع هذا من التنسيق والتكامل بينهما . وفى هذه الحالة فإن منطقة القناة كلها من بورسعيد حتى السويس إنما هى وحدة مورفولوچية ووظيفية واحدة غير قابلة للتجزئة . أما تعدد الوحدات الإدارية الثلاث الحالى بها فليس أكثر من مغالطة تخطيطية أخرى كثنائية القاهرة – الجيزة مع فروق . والحل الحتمى هو الاختزال التام ، على أن المشكلة التى تثيرها منطقة القناة إنما هى مشكلة الضفتين ، ثم سيناء من بعدها بالتالى .

فإذا ما ضم إقليم القناة الضفة الشرقية ، كما يجب بداهة ، فإنه بذلك يجتزئ الشريط الغربى من سيناء . فإذا لم يفعل ، فهل نترك سيناء ، بكل مساحتها الهائلة وبقلة سكانها ومواردها ، وحدة أخرى وحدها ؟ من الناحية الاستراتيجية والقومية . ولظروف سيناء العسكرية والأمنية ، مطلوب أساسا دفع التنمية والتعمير وتكثيف السكان فى سيناء . ومن الناحية الجغرافية والوظيفية ، قد تكون منطقة القناة بالنسبة إلى سيناء هى إلى حد ما كمنطقة الاسكندرية بالنسبة إلى مريوط الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى .

لذا قد يُرى أن تدمج منطقة القناة وسيناء فى وحدة إدارية كبرى ، شاسعة الامتداد حقا ولكنها أقدر على مواجهة التحدى العمرانى ، أو على الأقل أن يكون الدمج مؤقتا، إلى أن يتم تكثيف سيناء وتقوم على قدميها . (وفى هذا المقام ، فلقد يُرى إنشاء مدينة كبيرة رئيسية شرق القناة عند الشط قرب نفق أحمد حمدى ، استفادة من النفق أولا ، وثانيا لتكون رأس حربة فى تعمير سيناء عميق ومتقدم معا) .

لحين نستدير جنوبا لنلتفت إلى الصعيد الخطى ، فإن المشكلة التخطيطية أقل تعقيدا بكثير ، المطلوب هنا هو فقط ألا تفرط الوحدات الجديدة فى الطول بالطبع وأول وأبرز وحدة هنا قد يحسن أن تجمع النصف الجنوبى من الجيزة مع بنى سويف مع الفيوم فى إطار واحد ، كالزهرة ثلاثية الورقات ، لا ينقصها التقارب فى المسافة ولا التجانس فى الطبيعة الجغرافية والانتاجية ، كما لاينقصها قلب تلتقى فيه عند عنق الفيوم - الوادى . والمشكلة أين أو أى تكون العاصمة ، ولعل بنى سويف هى الأكثر توسطا كما هى الأكبر حجما ونشاطا .

يلى جنوبا ، لا مفر ، إقليم يضم المنيا وأسيوط وسوهاج ، أى جذع الصعيد الجنوبى . الاقليم متجانس نسبيا طبيعة ومحاصيل ومشكلات وعقلية . عاصمته الطبيعية لاخلاف عليها وهى أسيوط. المشكلة الوحيدة أنه مفرط الطول بالضرورة . ولعل الحل أن يكون ضم مركز أو اثنين من أقصى شمال المنيا إلى إقليم الجذع الشمالى ، ومثل ذلك من أقصى جنوب سوهاج إلى الاقليم التالى .

وهذا هو إقليم الجنوب الأقصى ، قنا وأسوان معا ، الثنية والذيل . التجانس هنا مكفول طبيعيا وبشريا ، والدمج يكتل مواردهما وسكانهما المحدودة نوعا فى وحدة أقل وأكمل . وإذا كانت استطالة محافظة أسوان بوضعها الراهن مفرطة نوعا بالنسبة لعدد سكانها ، فإنها جديرة بأن تصبح معقولة فى إطار الوحدة الإدارية الجديدة الأكبر التى تجمعها مع قنا . أما الاقتراح الذى يطرحه البعض باقتطاع محافظة جديدة نواتها الأقصر بدعوى فرط استطالة أسوان الحالية ولإعطاء الفرصة لهذه المدينة السياحية بالتنمية والتطور .. فلا مبرر له ولا محل فى الإطار الكبير الجديد ، إلا أن المشكلة داخل هذا الإطار هى تطرف العاصمة ، سواء اخترنا قنا أو ، كما ينبغى أسوان .

أخيرا ؛ وعلى جانبى الوادى ، فلا بأس أولا من أن تظل واحات الصحراء الغربية

موزعة على ما يواجهها من وحدات الوادى ضمانا للربط وإدخال الواحات فى دورة حياة الوادى اليومية والعادية ، أى التقسيم بالعرض . أما فى الصحراء الشرقية فتظل الوحدة على فرط استطالتها طولية تضم الساحل والداخل من السويس حتى الحدود ، إذ لا بديل لذلك بحكم الضرورة الجغرافية .

هذا ، وقد تم أخيرا بالفعل تقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم تخطيطية كبرى على عدة أسس ، أهمها أن يشمل كل إقليم عددا من المحافظات الراهنة بحيث لا تقسم أى واحدة منها بين إقليمين أو أكثر ، ثم توافر قدر معقول من المرافق والخدمات فى كل إقليم ، وكذلك مدينة مركزية رئيسية أو أكثر ، ثم أخيرا إبراز أهمية المناطق الطبيعية الخاصة من اللامعمور التى يتوقع أن تكون مجالا لتوسع وامتداد الحياة فى المستقبل . غير أن هذه الأقاليم التخطيطية وضعت لأغراض التخطيط الاقليمى ، إن صححت بعض أخطاء التقسيم الادارى فإنها لا تغنى عن الحاجة إلى إعادة تشكيل هيكله بصفة أصلية .

أما تلك الأقاليم التخطيطية فتتألف خريطتها كالآتى . إقليم القاهرة الكبرى ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية . إقليم الاسكندرية ويضم الاسكندرية والبحيرة والمحافظة الجديدة التى بدأ إنشاؤها فى منطقة النوبارية . إقليم الدلتا ويضم كفر الشيخ والغربية والدقهلية والمنوفية . إقليم قناة السويس ويضم الشرقية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والقطاع الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس. إقليم شمال الصعيد ويضم الفيوم وبنى سويف والمنيا وجزءا من محافظة البحر الأحمر . إقليم أسيوط ويضم أسيوط والوادى الجديد . إقليم جنوب الصعيد ويضم قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر . إقليم مطروح ويضم محافظة مطروح ، مطروحا منها محافظة النوبارية المذكورة .

الباب العاشر

آفاق الزمان وأبعاد المكان

الفصل الأربعون

تعـــــدد الأبعـــــاد

أبعادنا الأربعة

تعدد الأبعاد والجوانب فى كيان مصر وتوجيهها نتيجة منطقية ، منتظرة ومتوقعة ، للموقع البؤرى فى قلب مثلث القارات . فمصر حلقة وصل بين العالم المتوسطى وبين حوض النيل برمته ، بمثل ما أن السودان حلقة وصل بين العالم العربى وإفريقيا المدارية . أو هى على الجملة حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، شأنها فى هذا شأن جزيرة المغرب على الجانب المناظر من القارة . هذا من الناحية الجغرافية والاقليمية العامة .

ومن الناحية البشرية والاجتماعية البحتة فلقد كانت حضارة مصر العربية ، التى تزرى بحضارة أوروبا الوسيطة شمالا ، تنتكس أثناء مجاعات العصور الوسطى الرهيبة إلى ما يذكر بحضارة العالم الزنجى جنوبا بعجزه وتواكله ونمنميته ورقه . أى أنها كانت تتأرجح إلى حد ما بين حضارة رأسها المتوسطى وحضارة جذورها النيلوتية أو بين انتماءاتها الأوروبية وانتماءاتها الافريقية . على أنها أكثر من ذلك . كانت حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبين المشرق والمغرب ، والممر الطبيعى الأول بين آسيا وإفريقيا .

معنى هذا أن مصر لها بعدان أساسيان هما البعد الأفريقى والبعد الآسيوى ، وكل منهما ساهم فى تكوين شخصيتها وتحديد لونها بنسبة معينة . فالبعد الافريقى مدنا بالحياة – بالماء والسكان ، ولكن البعد الآسيوى مدنا بالحضارة – بالثقافة والدين منذ العرب . وحتى فى العصر الحديث وفى الجانب السياسى تمثل البعدان فى حركات الوحدة السياسية التى دخلتها مصر : مع السودان أولا ثم مع سوريا بعد ذلك .

هكذا تتحدد لنا فى المحصلة العامة أبعاد أربعة فى توجيه مصر : الآسيوى والافريقى

على مستوى القارات ، والنيلي والمتوسطي على المستوى الاقليمي . غير أنه من الواضح أن هذه الأبعاد تتداخل في بعضها البعض غالبا كما يفعل النيلي والافريقي ، هذا فضلا عن أن الكل يتداخل مع الاطار العربي الكبير . بيد أن الاطار العربي ليس مجرد بعد توجيهي أو إشعاعي وإنما هو خامة الجسم وكيان جوهر في ذاته . هو الجسم حيث الأبعاد هي الأطراف . هو الوجه وهي الوجهة . هو الهوية وهي «هوائيات» الارسال والاستقبال . بوضوح أكثر : العروبة وجود ، ولكن الأبعاد توجيه ، إن تكن الأبعاد هي اتجاهات البوصلة ، فإن الأساس العربي هو جسم البوصلة ذاته .

والواقع أننا في دراسة أبعادنا الاقليمية كالبعد الآسيوي والافريقي والنيلي والمتوسطي، كما دراسة دوائرنا المكانية كالدائرة العربية والاسلامية والافريقية ، يحسن دائما أن نميز موضوعيا ومنهجيا بين دوائر انتماء ودوائر علاقات . وفي كل الحالات فإن العروبة وحدها هي دائرة الانتماء، وكل ما عداها فدوائر علاقات .

والحقيقة المركزية بعد هذا أن الانتماء العربي هو وحده أيضا «چيروسكوب مصر» الذي يحفظ عليها توازنها واستقرارها بين ضغوط و«شدود» تلك الأبعاد بالدقة . فلقد كان لكل منها ثقله ووزنه الذي يجذب مصر في اتجاهه ويكون أو يلون شخصيتها بدرجات متفاوتة من عصر إلى آخر . ولذا فإن من أهمية بمكان أن نقيم كل بعد منها ومدى إسهامه في تكوين الشخصية المصرية وتوازنات التفاعل المتطور بينها جميعا كدراسة في العلائق المكانية والعلاقات التاريخية المتوسعة والمتغيرة عبر العصور .

البعد الآسيوي

من بين البعيدين القاريين ، يذهب الثقل والخطر دائما وأساسا للبعد الآسيوي الذي يأتي أيضا مبكرا بإستمرار ، بينما يغلب أن يتأخر الأفريقي زمنيا . فرغم أن مصر في إفريقيا موقعا ، فقد كانت أبدا في آسيا وقعا . هي في إفريقيا جغرافيا ولكنها في آسيا بالتاريخ ، في إفريقيا طبيعيا ولكنها بشريا في آسيا أكثر .

ولقد كان هيجل ، ومن قبل راتزل ، الذي ضغط على الحقيقة كثيرا ، من أوائل من وضعوا أيديهم عليها . ففي «فلسفة التاريخ» تعرف هيجل في إفريقيا على ثلاث مناطق كبرى : الأولى جنوب الصحراء وهي إفريقيا بالمعنى الصحيح ، ثم شمال غرب إفريقيا

وإعتبرها جزءا من أوروبا، ثم أخيرا وادى النيل الذى ألحقه بالنظم النهرية الآسيوية الكبرى . وعلى الأقل ، فلقد كان الاغريق أحيانا يعتبرون الدلتا جزءا من آسيا تاركين الصعيد فى إفريقيا . كذلك كانت العرب تربط الدلتا بالشام والصعيد بالحجاز . يقول الكندى مثلا فى «فضائل مصر» «صعيدها أرض حجازية ، حره كحر الحجاز ، وأسفل أرضها (أى الدلتا) شامى ، يمطر مطر الشام» .

وعلى الجملة ، وفى كل الأحوال ، ففى علاقاتها الخارجية كانت مصر القديمة أسيوية أكثر منها – أو بقدر ما هى – إفريقية (١) . وحتى دون أن ننسى المؤثرات الآسيوية فى القرن الافريقى وشرق إفريقيا ، يمكن أن نقرر بسهولة أن مصر هى أكثر إفريقيا آسيوية. والانحدار التاريخى والجاذبية الجغرافية فى مصر هى أساسا نحو الشمال عموما ، والشمال الشرقى خصوصا . لماذا ؟

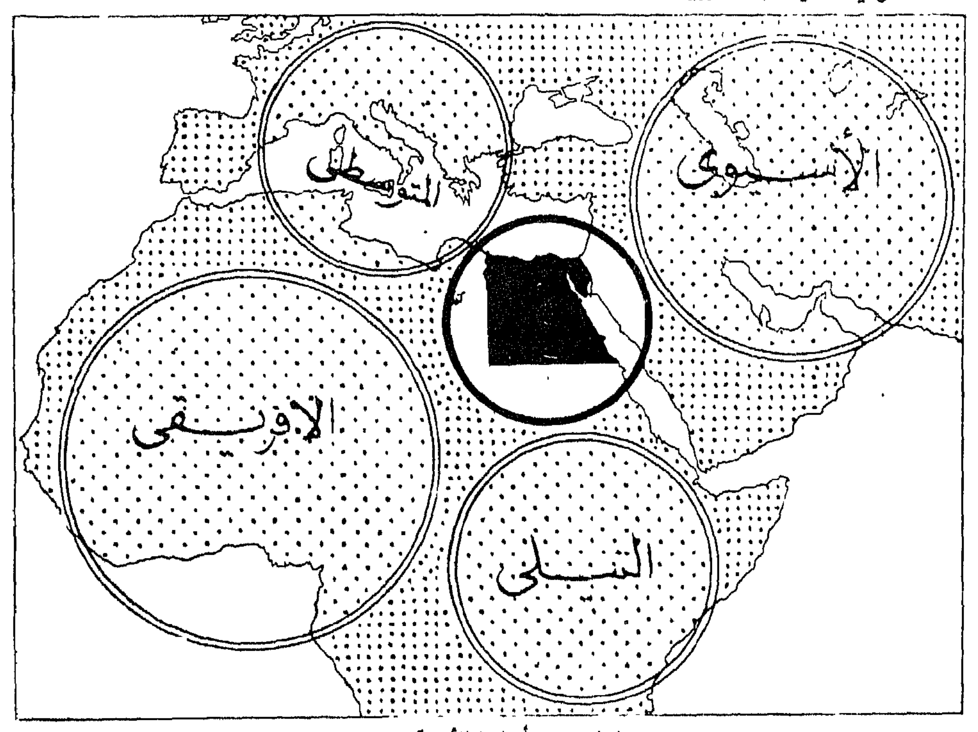
الضوابط الموجهة

إن نظرة إلى الخريطة تكشف لنا حقيقة بسيطة ولكنها دالة. فالنيل فى مصر لا يجرى فى منتصف الصحراء ولكنه يجنح بتحيز واضح نحو الشرق ، قل تقريبا بنسبة الثلث – الثلثين . ولو كان النيل يجرى أكثر غربية لتغيرت بلا شك اتجاهات التاريخ، على الأقل فى جزئياتها . خذ مثلا الفراغ العمرانى الفاصل بين أطراف المعمور المصرى وأطراف المعمور السورى من ناحية ، وبينها وبين أطراف المعمور الليبى من ناحية أخرى . إن المسافة بين بورسعيد وغزة تناهز كما يطير الطائر ٢٥٠ كم ، فى مقابل ٨٠٠ كم ، أى ثلاثة الأمثال ، بين الاسكندرية ومنتصف الجبل الأخضر . والدلالة واضحة : إن أقرب جار لمصر إنما يقع فى آسيا (٢) .

ولا شك بعد هذا أيضا أن الصحراء الغربية أصعب اختراقا وأقل انفتاحا accessibility من الصحراء الشرقية. حقا إن الأخيرة أشد وعورة ، جبلية مضرسة، فى حين أن الأولى هضبية ممهدة نوعا، إلا أن ما أصلحته التضاريس نسبيا أفسدته القحولة المطلقة تماما . أما الصحراء الشرقية فأكثر ماء وحياة ، وحتى تضاريسها الصعبة ليست عقبة مطلقة بفضل أوديتها العديدة . وإذا كان الطريق المحورى

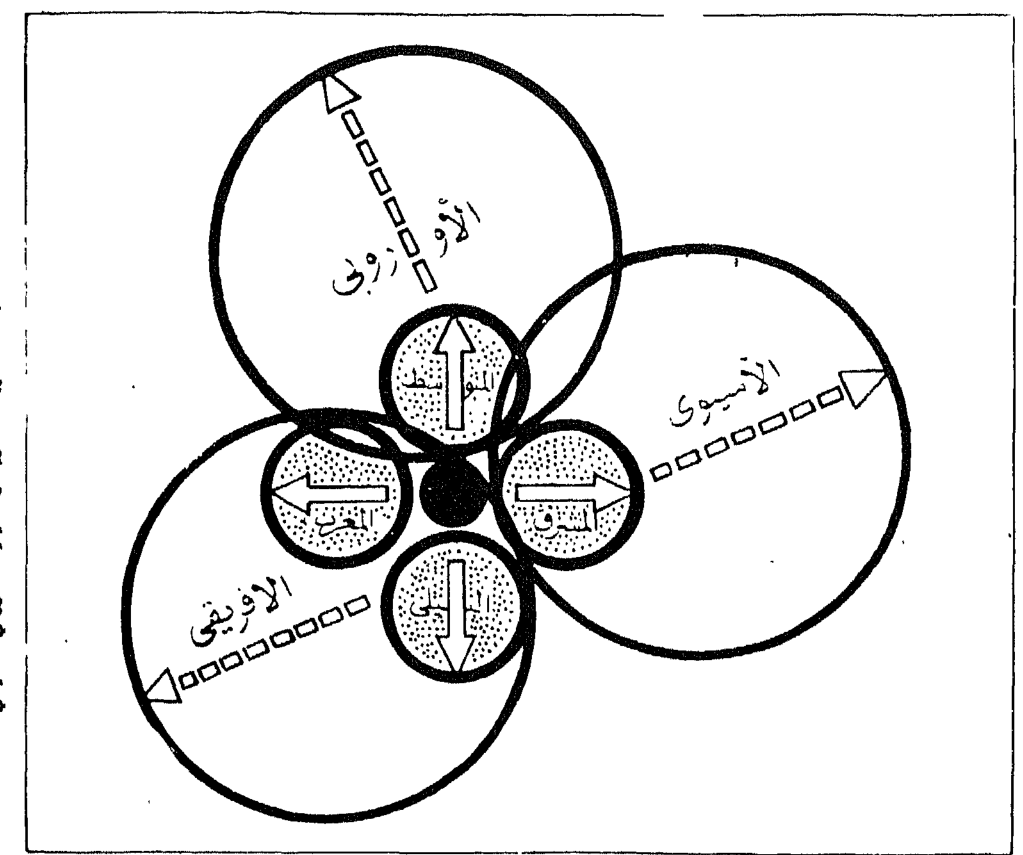
(1) W. Fitzgerald, Africa, 1950, p. 418.
(2) George, Relations of geog., etc., p. 278.

للحركة فى كلتا الصحراوين يتركز فى الشريط الساحلى الشمالى ، فإن هذا الفارق العام بينهما يصدق عليه بالدرجة نفسها . ولهذا وذاك جميعا ، لم تكن مصر آسيوية أكثر منها إفريقية فى توجيهها الجغرافى فحسب ، وإنما كذلك كانت مشرقية أكثر منها مغربية .



شكل ١٢ أبعادنا الأربعة

شكل ١٣ - أبعادنا الأربعة : رسم تخطيطى



شكل ١٤ – أبعادنا الأربعة القارية والإقليمية . كروكى تخطيطى

ثم إن النيل لا ينحدر ويصب شمالا فحسب ، ولكن وزنه وثقله الفعلى يزداد كلما تقدم شمالا مع اتساع الوادى عموما . ولقد رأينا كيف أوشكت الكأس أو الزهرة المصرية أن تكون مثلثا مسحوبا جدا وبالغ الاستطالة . وأهم من ذلك أن الدلتا وحدها تضم ثلثى مصر مساحة وسكانا وإنتاجا وثروة . فاندفاع جسم مصر ، بطبيعة توزيع مراكز الثقل فيه ، هو نحو الشمال . كذلك فإن الشمال دائما وطوال التاريخ كان كأمر واقع مركز الحضارات العالمية الفعالة والقوى السائدة الفاعلة ، كان موطن الأخطار كما كان مصدر النفوذ المؤثر . كل ما فى مصر إذن ينظر ويتجه إلى الشمال ، وكل مصر بدورها تلتفت وتتطلع إلى الشمال . إن بوصلة مصر الجغرافية موجهة طبيعيا ، سواء داخليا أو خارجيا، نحو القطب الشمالى . والشمال هو قمة وقبلة مصر جميعا .

وبعد هذا أيضا فإن الدلتا مفتوحة مكشوفة من الشرق والغرب ، تؤدى تلقائيا إلى سيناء التى تحمل فى إقليم جفارها جسرا بريا إلى آسيا هيأته الطبيعة بكثبانها الرملية وبما تختزن من مياه الأمطار لأن يكون المدخل الشرقى لمصر ومفتاحها الأم (١) . بل إن

---

(١) عباس عمار ، المدخل الشرقى لمصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

سيناء كما رأينا كانت دائما تثير السؤال : إفريقية أم آسيوية ؟ وأيا كان الرد ، فهى حلقة الوصل بين القارتين ، وهى موصل جيد إلى القطاعات الشمالية الهامة من مجالنا الآسيوى . بل إنه إذا كانت مصر بعامة هى العقدة التى تلحم المشرق العربى والمغرب ، فإن سيناء هى العقدة التى تلحم مصر بالمشرق مباشرة .

وإلى جانب سيناء يأتى البحر الأحمر كدهليز طويل يفضى بمصر إلى غرب الجزيرة العربية حتى اليمن ، مثلما كان طريقا لها إلى القرن الافريقى ، وبذلك يشارك فى البعدين الآسيوى والافريقى . أى أن لنا أن نتساءل - كما تساءلنا عن سيناء - عما إذا كان البحر الأحمر بحرا آسيويا أو إفريقيا . والواقع الجغرافى أن كليهما عنصر «إفريقاسى» . ومما له دلالته أن هذا ينسحب على شرق البحر المتوسط نفسه حيث يتقاسمه الساحلان السورى والمصرى ، أى الآسيوى والافريقى ، وحيث يبدو هو الآخر بحرا إفريقاسيا بقدر ما هو بحر أوروبى . بل من الطريف أن الجزء من البحر المتوسط الواقع إلى الجنوب من كريت مباشرة كان يظهر على خرائط القرن ١٩باسم «البحر الأفريقى» تمييزا له عن البحر الأوروبى الواقع شمالها (١) وكل هذا التداخل أو التجاذب بين الآسيوية والافريقية يؤكد البعد الآسيوى فى هذا الجزء المتطرف من إفريقيا .

فإذا عدنا إلى البحر الأحمر بقليل من تفصيل ، فهنا كان وادى الحمامات - طريق قنا القصير (١٠٠ ميل فقط) - يقوم كخاصرة للصحراء الشرقية بدور مناظر ولكنه مصغر لدور شريط سيناء . ومنذ التاريخ المصرى القديم وهو يلعب دورا تكميليا فى توجيه مصر الآسيوى وارتبط فيه أساسا بالقطاعات الجنوبية الأقل أهمية . وإذا كان المصريون القدماء قد سموا هذا الطريق «طريق الآلهة» اعتقادا منهم بأنه طريق أجدادهم الأول (٢) ، فربما جاز لنا بالمقابلة أن نصف طريق سيناء «بطريق الغزاة» لكثرة ما عبرته الجيوش .

غير أن من المفيد أن نذكر أن طريق القصير يتضاءل كلية بجنب طريق سيناء ، إذ لا نكاد نعرف موجة أو حملة أتت عن طريقه يقينا إلا حملة أو «تجريدة» الهند فى القرن الماضى . على أنه من الناحية التجارية لم يعدم قدرا كبيرا من الأهمية حيث كان مخرجا ومدخلا أساسيا لتجارة المرور بين البحرين عن طريق الصعيد والوادى ، لاسيما وأن

---

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ (الخريطة الأخيرة) .

(٢) أحمد فخرى ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٨٣ .

القطاع الشمالى من البحر الأحمر لم يكن مرغوبا فى ملاحته لأخطار العواصف والشعاب المرجانية ، كما كانت تتهدده أحيانا الأخطار الشمالية كأيام الصليبيات . هذا فضلا عن أنه كان طريق الحج التقليدى فى العصور الوسطى . وتنعكس كل هذه العوامل على تاريخ موانئ جبهة هذا الطريق خاصة القصير والسويس .

قطب فى دائرة الحلقة السعيدة

من محصلة هذه الضوابط الأولية . جنوح النيل إلى موقع شرقى ، صعوبة اختراق الصحراء الغربية ، توجه مصر الشمالى ، ثم توجيه طريقى سيناء والقصير .. دخلت مصر فى علاقة حميمة مع غرب آسيا . والواقع أنه قبل أن يولد العالم العربى وحتى اليوم كانت مصر لهذا تكون قطاعا حيويا من الحلقة السعيدة ، وهى تلك الحلقة من الأراضى الخصيبة أو الأكثر غنى التى تحيط بالجزيرة العربية . وكانت مصر تدخل فى هذه الدائرة عن طريق شريط سيناء الشمالى من ناحية ووادى الحمامات من ناحية أخرى . وكانت تلك دائرة كاملة تجرى فيها تيارات التاريخ والحياة بلا انقطاع كالدائرة الكهربية المغلقة . وكانت مصر قطبا أساسيا من أقطاب هذه الدائرة . ولهذا كانت تقف على بوابة إفريقيا وتنظر إلى نافذة آسيا .

وعلى الضلوع الغربية لهذه الحلقة السعيدة ، انبثقت منها وتداخلت معها أو انطبعت فوقها حلقة محلية أو ثانوية من مقياس أصغر ، «الحلقة الصغيرة» كما قد نسميها ، تلف حول البحر الأحمر وحوضه على طول سواحله الغربية والشرقية مستمرة عبر سيناء وباب المندب مع بعض توصيلات فرعية عرضية عبر البحر كما عند القصير وجدة وبور سودان ومصوع .... إلخ . فى هذه الدائرة الكهربائية من الدرجة الثانية كانت تدور حركة التاريخ الاقليمى والتجارة والعلاقات والهجرات بلا انقطاع ، مع وعكس عقارب الساعة بلا تمييز ، وذلك بين غرب الجزيرة العربية ووادى النيل ، خاصة بين مصر والجزيرة فى الشمال وبين اليمن والحبشة فى الجنوب .

فيها ، مثلا ، تنقلت هجرة الحاميين القدماء من جنوب الجزيرة إلى القرن الأفريقى وحوض النيل حتى مصر شمالا ، بينما دلفت فى الاتجاه المقابل هجرة الساميين العرب مع الاسلام أو معهم الاسلام من شمال الجزيرة العربية إلى مصر فالسودان . وعلى نطاق محلى أصغر ، انتقلت جالية من صعيد مصر إلى المدينة بالحجاز قبل الاسلام استقرت

وتوطنت ، ويقال إنها أصل أبنائها الذين استقبلوا النبى محمد - صلى الله عليه وسلم - بالترحيب قبل فتح مكة . هذا ، وإذا كان القطاع الشمالى من هذه الحلقة الصغيرة ، تماما مثلما فى الحلقة السعيدة ، هو أهم قطاعاتها بحكم الثقل المصرى ، فإن العقدة الحرجة فيها أيضا هى بكل وضوح عقدة سيناء الأرضية .

الاتصال الأرضى

للاتصال الأرضى عبر جسر سيناء إذن أثر كبير وقيمة بالغة فى توجيه مصر نحو آسيا وتوكيد البعد الآسيوى فيها . والذين يقللون عادة من تأثير العوامل الجغرافية جديرون بأن يراجعوا أنفسهم إذا تذكروا أن الاسلام ، مثلا ، دخل السودان عن طريق مصر أساسا رغم أن السودان والجزيرة العربية يتواجهان طويلا عبر البحر الأحمر ، أو إذا هم تأملوا كيف أن تأثيرات العروبة والاسلام الهامة فى شرق إفريقيا من القرن حتى مدغشقر هى أساسا تأثيرات ساحلية وجزئية ، بينما أن القطاع الشمالى الذى دخله العرب عن الطريق البرى عبر سيناء هو وحده الذى استعرب وأسلم تماما . ولهذا فإن لنا أن نتصور كم كان يتغير توجيه التاريخ المصرى القديم والحديث لو كان البحر الأحمر يمتد بكامل عرضه حتى يتصل بالبحر المتوسط .

إن اتصال مصر الأرضى بآسيا عبر سيناء ، نحن نخلص ، له أهمية بالغة فى تاريخ مصر ، بل المنطقة العربية كلها . بل إن هذا الاتصال قد يكون أهم حقيقة منفردة فى تاريخ وتوجيه مصر كلها . وهو كحدث چيولوچى يشبه ، وإن بطريقة عكسية ، انفصال الجزر البريطانية عن القارة الأوروبية ، وكلاهما قد يكون من الناحية التاريخية والبشرية أهم حدث چيولوچى أثر فى كيان البلد وتوجيه . لماذا ؟ - فكر فقط فيما عسى كان يمكن أن يحدث لو أن خليج السويس ، أو حتى العقبة ، كان مستمرا حتى البحر المتوسط بفاصل مائى كامل . لاشك ابتداء فى أن الصيغة الآسيوية والبعد الآسيوى فى كيان مصر كان يكون مختلفا جدا ، محدودا إلى أقصى حد .

ثم هل كان من المحتم بعد هذا أن تصبح مصر ، ومن ورائها المغرب العربى كله ، عربية ، ولا نقول حتى إسلامية ، بالضرورة ؟ أمام كل من مضيق جبل طارق غربا والبوسفور شرقا ، تقدم العرب و/ أو الاسلام ، ولكنهما عادا فارتدا وانحسرا عن الأندلس والبلقان على الترتيب . هكذا ، ربما ، كان يمكن أن يكون حكم برزخ السويس لو

كان مضيقا : موجة فانحسار . ولا ننسى أن المد العربى الأول كان بريا بصرامة ، وكانت العقلية العربية تخشى البحر وتنأى عن عبوره .

لهذا فليس من الممكن الجزم بأن خريطة العروبة والاسلام كانت لتأتى حتما كما أتت بالفعل . بل أبعد من هذا لتغير تاريخ مصر والمنطقة والعالم كله ، لأن المضيق كان سيصبح طريق العالم ، وكطريق للعالم فلا شك فى أن المؤثرات الأوروبية بالذات كانت ستكون أقوى بكثير فى مصر . ولهذا فليس معنى أن مصر كانت ستصبح أقل آسيوية . إنها بالضرورة كانت ستصبح أكثر إفريقية ، وإنما على الأرجح أكثر أوروبية ، وبالتالى وبتحديد أدق ، كانت حرية أن تصبح أكثر متوسطية منها نيلية .

بالمثل ، أو بالمقابل ، لو كان مضيق باب المندب ملتحما بإفريقيا دون فاصل مائى ، فلعل المد العربى هناك كان يكون أقوى وأبعد . وفى الحالين ربما كان المد العربى الاسلامى قد اتجه إلى الحبشة وإفريقيا القرن والصومال ووسط إفريقيا أكثر منه إلى بحر الروم والمتوسط ، ولكان محور إمتداده طوليا أكثر منه عرضيا .

من كل هذا فلا غرابة أن كان المحور الشمالى الشرقى هو بوابة مصر الرئيسية ومدخلها الأول، كان أكثر من ترموبيل مصر ، منه دخلت جميع الموجات التى اكتسحت البلاد ، فيما عدا أقلية نادرة أتت من الغرب كالليبيين فى مصر القديمة والفاطميين فى العصر الاسلامى ، أو من الجنوب كالنوبيين أو الاثيوبيين فى العصر القديم .

نحو الشرق

وبغض النظر عن القيمة النسبية لكل من طريقى سيناء والقصير ، فلقد صبا أغلب نشاط مصر الخارجى فى الجبهة الآسيوية . فكانت كل الحركات الخارجة من مصر وكل معاركها التاريخية تتم على أرض آسيوية . وقد كان إطار النشاط المصرى فى آسيا لايخرج تقليديا عن الهلال الخصيب حتى أقدام الأناضول ومشارف الفرات وتخوم العرب البتراء . وإذا كانت مصر لم تصل فعليا فى مدها الآسيوى إلى قلب العراق فضلا عن فارس ، بينما وصلت قوى مختلفة من كل منهما أكثر من مرة إلى مصر ، فليس هذا لقصر ما فى نفس الحركة المصرية . بل لعل العكس هو الصحيح ، فقد كان لمصر بعد آخر برمته هو البعد الافريقى ، بينما لم يعرف العراق أو فارس أبعادا أخرى مماثلة .

---

(١) قارن قبله ، جـ ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧ .

على أن هذا الزحف نحـو الشـرق Drang nach Osten اتسعت رقعته فى القرن التاسع عشر حتى شملت الأناضول وكادت تشرف على إسطنبول مرة ، كما توغلت فى نجد والحجاز حتى اليمن من الناحية الأخرى . وفى كثير من فترات التاريخ كانت ولاية مصر تشمل ضمنا جزءا قل أو كبر من الشام وإيالاته ، كما تمددت إلى غرب الجزيرة العربية أكثر من مرة .

ومن الناحية الدينية البحتة لم تنفصل مصر كذلك عن دائرة الحلقة السعيدة قط ، سواء قبل الاسلام أو بعده . فمن الحقائق اللافتة للنظر أن مصر كانت دائما طرفا فى قصة التوحيد بفصولها الثلاثة ، بينما أن قصة التوحيد بدورها لا تُفهم فى كل مراحلها إلا بذكر مصر . ومصر مذكورة فى الكتب السماوية الثلاثة ذكرا متواترا إلى أقصى حد ، بحيث تؤلف جزءا أساسيا من جغرافية الأديان الثلاثة ومفتاحا جوهريا لتاريخها . بل إن مصر ونيلها وفرعونها ومدائنها وخزائنها هى البلد الوحيد المذكور بالاسم والتضمين مرارا فى القرآن .

وفيما عدا هذا ، فإن مواطن الأديان التوحيدية فى سيناء وفلسطين والحجاز ترسم فيها بينها مثلثا أو سهما رأسه يشكل مماسا لمصر فى سيناء . فمصر أحد رؤوس أو أضلاع مثلث الأديان . كذلك فلقد انصبت هذه الرسالات جميعا فى مصر على التوالى ، وإن كانت كل فرشة منها تطغى وتغطى على سابقتها حتى سادت أخراها فى النهاية . وإلى هذا ، فإن مصر لعبت فى مراحل الدعوة إلى ثلاثتها دورا أو آخر . فكانت لموسى قاعدة ومنطلقا ، ولعيسى ملجأ وملاذا ، بينما كانت مع النبى محمد – صلى الله عليه وسلم – هدية ونسبا .

وثمة هنا مفارقة طريفة ، وهى أن درجة انتشار كل من الأديان الثلاثة فى مصر تكاد تتناسب عكسيا مع درجة ارتباط رسولها بمصر . فموسى أشدهم ارتباطا بمصر ، ولد وعاش وربى بها ، بل يعده البعض مصريا بالأصل ، ومع ذلك فلم تنتشر اليهودية فى أوجها إلا انتشارا جزئيا محليا جدا . أما عيسى فقد جاء ها طفلا وأقام بها بعض الوقت، ولم تنتشر المسيحية فى أوجها إلا نصف انتشار على الأكثر . أما النبى محمد – صلى الله عليه وسلم – فهو وحده من بين أصحاب الرسالات الثلاث الذى لم يجئ إلى مصر ، وإن كان وحده الذى أصهر منها ، ومع ذلك فقد قدر للاسلام أن ينتشر بها الانتشار الأكمل والأشمل .

وفى كل الأحوال فإن مصر تبقى بطبيعة الحال مسرحا أساسيا لكل الأديان والرسالات ومعظم الأنبياء والمرسلين ، إن لم تجر معظم أحداث بعضها على أرضها فإن آثارها تحتفظ ببصمات أصابع البعض الآخر . فعدا سيناء التى تلخص أسماء الأماكن فيها كل قصة اليهودية واليهود ابتداء من عيون موسى وحمام موسى وحمام فرعون إلى جبل التيه وجبل موسى وجبل المناجاة إلى الوادى المقدس طوى ، نجد سلسلة متصلة متعاقبة من المواقع والمواضع الدينية الدالة والهامة.

فمن قرية غيته وتل يهوذا قرب بلبيس بالشرقية أو قرية شلشلمون قرب منيا القمح غير بعيد أيضا حيث عاش يوسف وأخوته («خزائن الأرض») بأرض جاشان (وادى الطميلات)، إلى أون ومنف («المدينة» فى قصة سيدنا يوسف) ، إلى شجرة المطرية ثم قرية البهنسا فى صعيد مصر حيث أوى ابن مريم وأمه («ربوة ذات قرار ومعين») ، إلى قرية الشيخ عبادة أو أنصنا القديمة ، ملوى ، المنيا ، من حيث جاءت ماريا القبطية زوج النبى محمد – صلى الله عليه وسلم – وأم إبنه إبراهيم .

قطاع عرضى و/ أو رأسى كامل للديانات التوحيدية الثلاث على امتداد قاطع جامع لأرض مصر من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى عبر الصحراء وعلى مدى الوادى دلتا وصعيدا .

مع آسيا العربية

على أن أهمية البعد الآسيوى فى الشخصية المصرية ، تلك التى تنعكس حتى منذ فجر التاريخ فى العنصر السامى المؤكد فى اللغة المصرية القديمة ، الحامية أساسا ، وفى النقوش السينائية الشهيرة الهيروغليفية الأصل وأصل الأبجديات جميعا ابتداء من القبطية والنبطية إلى الفينيقية والاغريقية ، والتى تتكثف أشد ما تتكثف فى سيناء خاصة حيث تمثل قطاعا عرضيا ورأسيا من التاريخ المصرى – الآسيوى ورأس الحربة فى البعد الآسيوى – المصرى ، نقول إن هذه الأهمية زادت واكتملت خاصة منذ العرب حين أخذت مصر الشخصية العربية كاملة فى اللغة والثقافة والدين ، بل لم تلبث أن أصبحت بها قلب العالم العربى والعروبة وهمزة الوصل بين المشرق والمغرب وبين آسيا العربية وإفريقيا العربية . ومنذ العروبة ، يلاحظ أن كل الدماء القريبة أو البعيدة التى انصبت أو تسربت إلى مصر جماعات أو أفرادا ، جاءت كلها تقريبا من الجبهة

الآسيوية باستثناءات قليلة . فبجانب العرب ، يصدق هذا على عناصر الأكراد والتركمان والغز والديلم ممن أتوا كمماليك الأيوبية والمملوكية ، كما يصدق على الأتراك فيما بعد ومعهم الشراكسة، ثم فى القرن الأخير الأرمن وغيرهم . وفى القرن نفسه اشتدت هجرة ودخول عرب الشام ولبنان وفلسطين إلى مصر .

وعند هذا الحد لابد أن نلاحظ بعض فروق محلية فى بعدنا الآسيوى . فعموما كان ارتباطنا بالقطاع الشمالى منه أقوى بدرجة أو بأخرى منه بالقطاع الجنوبى ، لاسيما فى العصور القديمة قبل الاسلام . ذلك أن مصر إذ تتصل عن طريق سيناء بالشام والجزيرة العربية تجد اتصالها بالشام أقرب وأسهل ، لأن الطريق الأساسى فى سيناء هو الساحل الشمالى المؤدى تلقائيا إلى الشام ، بينما أن الاتجاه نحو الجزيرة العربية تغيير حاد ولفة طويلة . كما كان تباين البيئة فالانتاج بين مصر النيلية والشام المتوسطى يحفز إلى التبادل التجارى ، بينما ينقص صحراء الجزيرة العربية مادة التبادل إلى حد بعيد .

وعموما فلقد كانت علاقات مصر التاريخية مع الهلال الخصيب الشمالى من الحلقة السعيدة أقوى منها مع الهلال الخصيب الجنوبى من تلك الحلقة . ولكن مجئ الاسلام صحح الوضع نحو قدر أكبر من التوازن ، ورفع ضغط أو نبض العلاقات بين الجزيرة العربية ومصر ثقافيا ودينيا وبموجات الهجرة من الأولى وبمواكب الحج و«الصرة» السنوية من الثانية .

ثم جاء البترول فى الوقت الحالى ليزيد التفاعل بينهما عن ذى قبل وأكثر من أى وقت مضى ، تعاملا وتبادلا وهجرة وسياحة وعملا وسياسة . فالبترول أخرج الجزيرة العربية من عزلتها التى فرضتها عليها الصحراء والفقر ، فى الوقت نفسه الذى أخرجت فيه قضية فلسطين مصر من عزلتها العربية التى فرضها عليها الاستعمار والاقطاع الحاكم منذ القرن ١٩ . وتعد مصر حاليا أكبر عامل تحضير وتعمير وتنمية منفرد فى كل الجزيرة العربية .

ولأول مرة تخرج الهجرة البشرية من مصر ، ولأول مرة تخرج السياحة الدولية من الجزيرة العربية . وتستقبل مصر اليوم أكبر تيار من السياحة العربية الصيفية سواء من دول الخليج أو السعودية. وبالمقابل فإن حجم ووزن الهجرة المصرية المؤقتة أو العاملة فى

الجزيرة العربية هى أكبر ما يوجد منها بالمشرق ، بمثل ما أنها أكبر من المشرق الآسيوى منها فى المغرب الافريقى .

ولما كان بترول الجزيرة مركزا كله فى شرقها الأقصى ، الكويت والاحساء وساحل الخليج ، فإن التداخل والوجود المصرى فى الجزيرة لا يتركز أو يقتصر الآن على نصفها أو قوسها الغربى، الحجاز واليمن ، مثلما كان السائد عادة طوال الماضى إلى ما قبل البترول ، وإنما بات يغطى الجزيرة برمتها ويتغلغل فيها على كل المستويات الاقليمية والمحلية .

بر مصر وبر الشام

نتيجة لهذا كله فإن كثافة العلاقات والتفاعلات بين مصر والقطاع الجنوبى من بعدنا الآسيوى تغلبت أخيرا على نظيرتها مع القطاع الشمالى ، بعد أن ظلت الأخيرة تحتكر الصدارة المطلقة طوال التاريخ تقريبا . وبعد أن كان تباين الانتاج بين مصر والقطاع الشمالى عاملا فعالا فى تلك العلاقة (محاصيل الرى الحارة هنا ومحاصيل البحر المتوسط هناك) ، فإن تشابه التطور الحضارى والصناعى الحديث بينهما (اشتراك الطرفين فى القطن والمنسوجات) أضعف منها نوعا .

فالتبادلات والعلاقات التجارية اليوم بين مصر وكل من سوريا ولبنان والشام عموما والعراق أقل كثيرا بلاشك مما بين مصر وكل من السعودية والكويت وسائر دول وإمارات الخليج ، ولو أن ما يقال عن مصر فى هذا يصدق على هاتين المجموعتين فيما بينهما كذلك ، كما أن علاقات وتبادلات ومعاملات كل من مصر فى جانب ووحدات الشام والعراق فى الجانب الآخر مع وحدات الجزيرة العربية المختلفة أصبحت تفوق تلك التى بينهما بكثير . انقلاب مادى وتجارى كامل ، ولو أن النمط كله مرهون وموقوت بالبترول وسيعطى مكانه يوما ما للنمط التاريخى القديم جزئيا .

ومهما يكن الأمر ، فإن العلاقة بين مصر والشام عموما تظل «علاقة خاصة» فى أكثر من معنى. فلعل الشام هو أكثر ما ارتبط بمصر وتفاعل معها على امتداد بعدها الآسيوى، وذلك إذا أخذنا متوسط التاريخ . فثمة الجوار الجغرافى المباشر ، ثم الوحدة الاستراتيجية الجذرية عبر التاريخ . وعن الجوار الجغرافى بالذات ينبغى أن نلاحظ أن بادية الشام تفصل الشام وتبعده نوعا عن العراق رغم اتصالهما وتقاربهما فى أقصى

الشمال . وفى أقصى الجنوب بالتحديد ، حيث تتسع الصحراء إلى مداها ، يزداد الفاصل بين فلسطين والعراق إلى حد يبلغ عدة أضعاف الفاصل الصحراوى بين فلسطين ودلتا مصر .

من هنا فإذا كان شمال الشام أقرب إلى شمال العراق ، فإن جنوبه أقرب إلى مصر . وإن يكن الشام والعراق ، اللذان يؤلفان الهلال الخصيب ، هما كالتوائم بين الأشقاء ، فإن الشام ومصر أيضا هما فى الوطن العربى توأمان آخران إلى حد كبير . وتزداد هذه العلاقات تكثفا فى جنوب الشام ، حيث تبدو فلسطين بالذات وهى من أكثر جيران مصر تأثرا بها . وليس صدفة أن قاموسنا التاريخى كان يشير دائما إلى «بر الشام» كمقابل ومناظر «لبر مصر» ، فهما ضلعا زاوية البحر المتوسط القائمة ، ولانعرف فى هذا القاموس «برين» آخرين سواهما ، كأنهما وحدهما ضفتان لنهر واحد أو شاطئان لبحيرة واحدة .

مصر وفلسطين

ابتداء ومبدأ ، لنا بكل سهولة ويقين أن نقرر أن مصر إن تكن أكثر إفريقيا آسيوية وعروبة ، فإن فلسطين هى أكثر آسيا والعروبة إفريقية ومصرية معا . تلك أبسط مبادئ منطق الجغرافيا والجوار الجغرافى ، إن لم يكن لأن «كل الجيران أقارب» تقريبا كقاعدة أنثروبوجغرافية شبه عامة، فبحكم الأمر الواقع والواقع التاريخى . فكما أن فلسطين بداية البعد الآسيوى فى كيان مصر ، فإن مصر هى بداية البعد الافريقى فى كيان فلسطين بالضرورة . وكلتاهما تعد بمثابة الزر والعروة التى تلحم كلا البعدين أو كما يفعل شقا الكبسولة . ولعلها أكثر من صدفة أن تزدوج مدينة رفح على جانبى الحدود – مثل نادر – رامزة كما يلوح إلى هذا الالتحام الأعم الأشمل .

فإذا فصلنا القول ، فإن الفلسطينيين يبدون من البداية من أقرب العرب عموما ، وعرب المشرق وآسيا خصوصا ، إلى مصر لهجة ولون بشرة وطريقة حياة وحضارة . بل لعل فلسطين من الحالات القليلة النادرة التى انتقلت إليها هجرة ودماء مصرية بدرجة هامة أو مذكورة قد تتجاوز فى تقدير البعض من الباحثين الفلسطينيين أنفسهم ومن جانبهم كل توقعاتنا العادية وتصورنا التقليدى . على أية حال فإن تدفقات الهجرة والدماء والاندماج هنا كانت دائما مزدوجة فى الاتجاهين، على عكس المألوف أو السائد مصريا .

أو كما وضعها العقاد كان المصريون والفلسطينيون فى مجال الهجرة فرسى رهان أو فرسين متقاربين . (١) .

فمنذ الحملة الفرنسية على مصر ، إذا قصرنا أنفسنا على التاريخ الحديث فقط ، كانت فلسطين ملجأ ومهربا أو منفى لكثير من المصريين فى فترات الاضطهاد أو الاضطراب أو المحن والأزمات ، ابتداء من الحملة نفسها ، إلى حملات محمد على وحروبه فى الشام وفلسطين ذاتها ، إلى عملية السخرة فى حفر قناة السويس ، إلى الحركة العرابية حتى تجنيد «أنفار السلطة» أثناء الحرب العالمية الأولى ... إلخ .

وكما أن من هذه العناصر من عاد إلى مصر بعد إقامة طالت أو قصرت ، فإن من الثابت المؤكد يقينا أن كثرة هامة منها استقرت وتوطنت وانصهرت فى الكيان الفلسطينى، وما زالت آثارها وذكرياتها باقية ملحوظة فى السحنة واللهجة وفى العادات والأسماء ... إلخ . والأخيرة بالذات ، أسماء الأشخاص والعائلات ، تعد كشافا جغرافيا أمينا وباقيا يشى بالأصل المصرى عموما ويشير إلى شرق الدلتا خصوصا ، حيث تتواتر – إلى جانب اسم «المصرى» بصفة عامة – أسماء مثل العريشى ، الشرقاوى، البلبيسى ، الانشاصى ، الزعبلاوى ، الدمياطى .... إلخ (٢) .

لا خلاف إذن على الأثر والدم والوجود المصرى المادى فى الكيان الفلسطينى وتكوين فلسطين. ولكن ما قد يكون محل خلاف هو فقط تقدير حجم تلك العناصر والمؤثرات وذلك الخروج والهجرة ثم مدى الاستيطان أو العودة . فمن جهة وجد نابليون فى يافا نحو ٤٠٠ مصرى ، أمر بإعادتهم إلى مصر حين رفضوا الالتحاق بجيشه . أما محمد على فإنما كانت ذريعته فى حملته الأولى على فلسطين هى بالدقة مطالبته بإعادة المصريين الفارين من سخرته وبطشه ، والذين يقدر عددهم بنحو ٦٠٠٠ .

ولكن المهم حقا هو ما حدث فى النهاية. ذلك أن جيوشه المنسحبة من الشام فى آخر عهده خلفت وراءها «ألوفا من المصريين أصبحوا بعد حين من الدهر كأهل الشام فى مناحيهم» على نحو ما كان من أمر الألوف السابقة التى كانت ذريعة الحملة والذين كانوا

(١) حياة قلم ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) إبراهيم محمد الفحام ، «المصريون والفلسطينيون شعب واحد» ، مجلة العربى ، أكتوبر ١٩٨٢، ص ٤٢ – ٤٤.

قد «تفرقوا فى أنحاء فلسطين ، وأحالتهم بوتقتها شاميين» كما يذكر محمد كرد على . (١) .

أما المؤرخ الفرنسى مورييه فيحدد لنا تلك الآلاف المتخلفة بما لا يقل عن ١٤٠ ألفا مرة واحدة (كذا)، حيث أن عدد أفراد الجيش من قوات ومدنيين وعائلات كان قبل الانسحاب ٢٠٠ ألف، عاد منهم إلى مصر ٦٠ ألفا فقط كما يذكر. (٢) ولما كان هؤلاء المتخلفون قد اندمجوا وانصهروا فى أبناء البلاد كما يؤكد مورييه هو الآخر أيضا، فإن أثرهم - إن صحت تلك الأرقام الضخمة - لا يمكن المبالغة فيه بحال فضلا عن تجاهله أو التقليل منه.

وهنا فعلا يصل بنا كاتب فلسطينى ثقة هو عمر البرغوثى إلى ذروة مثيرة حقا ، ولكنها منطقية للغاية مع المعطيات السابقة ، حين يقدر أن «أكثر من عشر سكان فلسطين يمتون إلى أصل مصرى» ، ثم يضيف مفسرا بعد هذا التقدير المثير «هاجرت عائلاتهم مع جيش إبراهيم باشا إلى فلسطين ، ثم التجأت عائلات أخرى فرارا من السخرة والشدة فى حفر القنال ...» (٣) .

ومهما يكن التقدير ، فإن الأثر المصرى يتركز أكثر ما يتركز فى الساحل ، ما بين خان يونس وعكا . وعلى المستوى التفصيلى ، يؤكد عارف العارف أن المصريين كانوا «أهم عنصر من عناصر السكان الذين استوطنوا غزة على مر الأحقاب» (٤) ، بينما نعرف نحن اليوم أن بالقدس نحو ٢٠٠ أسرة قبطية مصرية متوطنة هناك منذ أجيال .

فلسطين ومصر

فى الاتجاه المقابل ، إذا انتقلنا الآن إلى الجانب الآخر من الصورة ، فلعل من التكرار وحده أو من التزيد حقا أن نضغط على الأثر والتدفق الفلسطينى على مصر . فمنذ القدم والقبائل العربية الأصل من الجزيرة ، والموزعة بين الشام ومصر ، تمثل قاسما مشتركا وحلقة وصل بين الجانبين . فالسماعنة والسواركة ، التياها والترابين ، الرميلات والرتيمات، الأخارسة والمساعيد ... إلخ ، لكل هذه القبائل فروع وبطون فى كل من مصر وفلسطين ، ومازالت العلاقات اليومية العادية متصلة بين الجانبين كأقارب .

(١) محمد كرد على ، مجلة الهلال ، إبريل ١٩٤٠ .
(٢) الفحام ، ص ٤٤ .
(٣) عمر الصالح البرغوثى ، الوزير اليازورى ، ١٩٤٧ ، ص ١١ .
(٤) عارف العارف ، تاريخ غزة ، ١٩٣٤ ، ص ٣١ - ٣٥ .

وبعنا لا ننسى إلى هذا أن كثيرا من هذه القبائل وغيرها هجر البداوة واستقر فى صميم الريف المصرى وذاب وتمصر تماما (١) . ومازالت أسماء الأماكن - مرة أخرى - تكشف تلك الأصول . مثال ذلك قرية السماعنة بالشرقية ، نسبة إلى قبيلة السماعنة ، (٢) أو قرية برقين بالدقهلية ، فهى سمية للقرية الفلسطينية الأم ، وهكذا .

أما فى العصر الحديث ، فكما لجأ كثير من المصريين إلى فلسطين هربا من سخرة حفر القناة، فإنها بعد ازدهارها بالمدن والنشاط اجتذبت بين ما اجتذبت كثيرا من الفلسطينيين إلى الهجرة إليها والاستيطان بها . وكما لا تخلو مدينة فلسطينية الآن من واحد من «البلابسة» أى المصريين أبناء بلبيس أصلا ، يكثر «النبالسة» و«الخلايلة» أى الفلسطينيون من أبناء نابلس والخليل أصلا ، فى مدن مصر ابتداء من الأقاليم حتى العاصمة (٣) .

وإلى قريب كانت التجارة والبقالة وتسويق الصابون والزيوت لصيقة بالفلسطينيين المقيمين إلى حد أن كان البقال عندنا يعرف بالفلسطينى أحيانا أو بالشامى عموما فى الغالب . ولن نكرر هنا أسماءهم الجغرافية الدالة ، ابتداء من عكاوى وقدسى وصفدى إلى اليافى والغزى أو الغزاوى .... إلخ .

أخيرا فلا حاجة بنا أن نذكر أثر الكارثة الاسرائيلية على فلسطين وتدفق عشرات الآلاف من الأشقاء على مصر حيث يقيمون الآن ، بعضهم يندمج ، وبعضهم يتقدم فى التجارة والأعمال ، فهذا شأن المستقبل مثلما هو مسألة الحاضر ، والأمر كله مرهون بالقضية والصراع .

وإنما ينقلنا هذا انسيابيا إلى القفلة الختامية للبعد الآسيوى وتقييمه العام فى كيان مصر جملة . فالواضح فى الوقت الحاضر أن الثقل الأكبر من السياسة القومية لمصر المعاصرة يتجه إلى الجبهة الآسيوية ، لاشك بفعل القضية الفلسطينية أساسا ، تلك التى أصبحت بطريقة أو بأخرى شئنا أم أبينا جوهر ومحور وجماع سياسة مصر الخارجية فى الواقع .

---

(١) الفحام ، ص ٤٣ - ٤٥ .

(٢) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية .

(٣) الفحام ، ص ٤٥ .

وإذا كان هذا التوجيه الآسيوى عودا فى الحقيقة على بدء قديم قدم التاريخ ، فإن قضية فلسطين بالدقة تؤكده اليوم كما تحتمه ، تماما مثلما فعلت الحروب الصليبية فى العصور الوسطى. فمنذ حرب فلسطين خاضت جيوش مصر معاركها الأساسية على الجبهة الآسيوية ، بما فى ذلك اليمن .

وإنه لمن الواضح جدا ، فى الخلاصة ، أن البعد الآسيوى هو البعد المحورى فى توجيه مصر الخارجى ، فضلا عن أنه أساسا علاقة أخذ وعطاء من طرفين ، تمتاز بالاستمرار والاطراد دون ذبذبة أو تقطع . ولاشك أنها نظرة غير علمية إطلاقا ، إن لم تكن مغرضة حقا ، تلك التى حاولت حينا ما أن تبتر بعدنا الآسيوى بزعم أنه «لم يجئنا من آسيا خير قط» ، إشارة إلى أخطار قديمة كالمغول والترك ... إلخ ، فهى إشارة مبتورة ناقصة بقدر ما هى ملتوية مضللة .

البعد الافريقى

كما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل هذا البعد مع البعد النيلى حتى ليمكن أن نزعم أن القطاع الأكبر من بعدنا الأفريقى إنما هو ببساطة بعدنا النيلى ، يكمله من يمين قطاع ثانوى نسبيا على طول البحر الأحمر وشرق إفريقيا ، ومن شمال قطاع أخطر يجمع المغرب العربى والصحراء الكبرى . ولهذا يحسن أن نتحدث عن البعد الافريقى بإيجاز وتعميم قبل أن نركز على جوهره البعد النيلى .

وواضح أن أرض مصر تربة وماء جزء من جسم إفريقيا . وإذا كنا قد رأينا أنها ، بحكم موقعها على أطراف القارة بعيدا عن قلبها ، تعد أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية ، فإنها ليست بالضرورة أقلها إفريقية وإن كانت من أقلها بالطبع . أما السكان فمن النظريات كما رأينا ما تربطهم بالقرن الإفريقى أصلا وترى قرابة ما بين المصريين القدماء والصوماليين . والنظرية السائدة فى الموطن الأول للحاميين ومنطقة تكوينهم لا تخرج عن دائرة القرن الافريقى ، وإليهم ينتمى أولئك وهؤلاء . (١) . غير أننا إذا قبلنا نظرية عصر الجفاف التى أعقبت العصور الحجرية القديمة ، فلعلها لا تحتم بالضرورة وفى حدود هذا المدى الزمنى أن يكون المصريون من أصل غير محلى أو اقليمى .

من الناحية الأخرى، فمن الاثيوبيين القدماء من كان يعتقد أن المصريين القدماء بعض

(1)Seligman, Races of Africa .

من نسلهم أصلا ، هاجروا إلى الشمال ، وأن مصر بذلك بشريا ، لحما ودما ، من صلب الحبشة ، مثلما هى طبيعيا ، أرضا وماء (١) . ولكن لعل هذا نوع من الأساطير الشعبية التى تنبثق من تاريخ ضبابى مهتز ، أو ربما هى تذكرنا بتقاليد المصريين القدماء أنفسهم حيث كانوا يسمون بلاد بونت «أرض الأجداد» .

وأيا ما كان ، فإن هناك اتجاها متزايدا هذه الأيام - ربما كرد فعل متطرف لمحاولات الاستعمار المتطرفة لتمزيق القارة - للبحث عن تلك الأصول فى مجال الأركيولوچيا الافريقية والإنسان الأول . غير أن هذا اتجاه تحف به مزالق علمية كثيرة ككل ما يتصل بالماضى السحيق ، وقد يرتب نتائج ضخمة على فروض ونظريات تخمينية . والذين يفعلون ذلك ربما كانوا يفعلون أسوأ مما يفعل أصحاب الفرعونية ، فهم لا يعودون فقط لى الماضى البعيد المكتوب ، ولكن إلى الماضى السحيق قبل المكتوب وقبل التاريخ ولا نقول قبل الإنسان العاقل !

الدور الحضارى

وإنما حسبنا أن نقول إن مصر ، التى كانت طليعة ومهد الحضارة فى القارة ، قد صدرت إليها كثيرا من إنجازاتها منذ فجر التاريخ . فلقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور الأكبر فى القارة المظلمة ، ولا نقول منارة إفريقيا الوحيدة حضاريا . وإذا كان ثمة فى العالم بلد واحد تصدر قارته على مستوى القمة أطول فترة فى التاريخ بل طوال التاريخ بلا انقطاع ، فهو لا شك مصر فى إفريقيا . إنها، أكثر بالتأكيد من أى بلد آخر فى العالم ، قمة قارتها المطلقة والخالدة . وإذا كان هناك بلد منفرد فى إفريقيا أعطى القارة وأثر فيها أكثر ما تأثرت قبل العصر الأوروبى ، فمصر هى هذا البلد . وبدون عنصرية أو استعلاء ، ومع الفارق ، فلقد كان المصرى هو «الرجل الأبيض» فى إفريقيا السوداء إلى أن جاء الرجل الأوروبى .

وفيما عدا هذا ، فالواقع حضاريا أن مصر ليست إفريقية بقدر ما أن إفريقيا هى المصرية . فبينما لم تكد مصر تستمد شيئا من إفريقيا حضارة ، فإن تأثيرها الحضارى قد غزا معظم القارة . فالكثير من حضارة إفريقيا هو جزئيا من حضارة مصر ، ومعظم إسلام القارة مر من هنا . وعلى الجانب الآخر ، فإن إفريقيا - القارة المظلومة التى

(1) G. Schweinfurth, in : Baedeker, Egypt and Sudan, 1914, p. XliX.

يصفها البعض بأنها حضاريا آخر القارات قبل أنتاركتيكا (١) ! - لا تجد بين جنباتها وبناتها أكثر من مصر ترد به الاتهام وتفاخر العالم و فهى أم التاريخ فى قارة قيل إنها بلا تاريخ .

غير أن تأثير مصر الحضارى على إفريقيا ونشاطاتها فيها واتصالاتها معها تتفاوت فى الكثافة والنوع والدرجة من إقليم إلى آخر بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية . فهى أقوى فى نصف القارة الشمالى بعامة ، ثم تقل وتتخلخل تدريجيا تجاه الجنوب . وهى فى النصف الشمالى تتنقل فى شبكة من محاور وقنوات ترسم نمطا مميزا يعكس الوراء الطبيعى والعمرانى كثيرا . فالمعمور هنا حول الصحراء الكبرى يكاد - على مقياس أضخم أبعادا ومسافات ولكنه أضعف كثافة واتصالا - يكرر نمط الحلقة السعيدة الذى وجدناه فى المشرق العربى .

فإذا كان النيل والمغرب يؤلفان معا الهلال الخصيب الافريقى الضخم فى الشمال ، فهناك هلال آخر أقل وزنا يكمل الدائرة فى الجنوب وأن اتصلت حدوده وضاعت فى كتلة المعمور المدارى إلى الجنوب هذا الهلال يمتد من السودان النيلى على طول نطاق السفانا وإقليم «الساحل» (وصحته السهل ، ويمثل هوامش الصحراء كما تسمى فى السودان الغربى) حتى غرب إفريقيا والسنغال حيث ينثنى شمالا على سواحل موريتانيا واصلا إلى المغرب العربى . والحلقة كلها تتحلق حول الصحراء الكبرى - القلب الميت - التى لا تخترق إلا على عدة محاور من خطوط الواحات . وعلى امتداد هذه الخطة تحرك النفوذ والأثر والاشعاع المصرى عموما .

على محور الجنوب

فخارج البعد النيلى ، تأكد هذا الأثر مرارا على محور البحر الأحمر منذ رحلات بونت الدالة . ويلاحظ هنا أن بونت إن كانت تعنى عند بعض المؤرخين دائرة القرن الافريقى والجنوب العربى ، فإنها تمتد عند البعض الآخر لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق إفريقيا بلا استثناء . كذلك يحتمل إشعاع مصرى خفيف على محور الصحراء الكبرى

---

(1) G. T. Renner, Africa : a study in clonoialism, in : World political geography, ed. Pearcy and Fiffeld, N. Y., 1951, p. 393.

حيث وجدت أدلة على المؤثرات الحضارية المادية والثقافية بين القبائل النيلوتية فى أعالى النيل وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب إفريقيا . (١) .

بل إن هناك إشارة غريبة عن معرفة الطوارق الأحياء اليوم للغة الهيروغليفية القديمة ، إن صحت لكانت أكثر دلالة وأشد إثارة . (٢) والمقول أيضا إن الفولا ، فى نطاق السفانا ابتداء من سودان الميل حتى السنغال ، والذين يقدرون بعدة ملايين ويلعبون دورا عظيما فى حياة غرب إفريقيا ، المقول إنهم «أصلا هجرة من صعيد مصر» استدارت نحو الجنوب فالغرب فاستقرت فتوطنت . (٣) .

كذلك تسجل العصور الوسطى علاقات متواترة بين مصر والسودان الغربى وغرب إفريقيا على طول محور السفانا – الساحل (السهل) وعبر خطوط الواحات ونيل السودان. وإذا كان طريق الحج السودانى هنا مباشرا إلى مكة قبلة الدين ، فقد كان الأزهر قبلة علم الدين ، ولهذا انشعب إلى مصر بإستمرار تيار من الطلاب والتجار والحكام ترك له بعض شواهد وبقايا فى مصر (كالدكرور مثلا ، من التكرور ، وهم التوكولور Toucolors أحد شعوب غرب إفريقيا) . أهم من ذلك رد فعله الحضارى والثقافى الكبير الباقى حتى اليوم على شعوب هذه المناطق التى عرفها جيدا وذكرها ابن خلدون وابن بطوطة . ويكفى تعبيرا عن هذا الأثر أن كل مستكشفى شمال القارة من الأوروبيين فى القرنين أو الثلاثة الماضية سجلوا دهشتهم لأنهم وجدوا ذكر مصر وهيبتها فى كل مكان وصلوا إليه فى تلك الأعماق (٤)..

على محور الشمال

ذلك كله عن علاقات مصر الافريقية على المحاور الجنوبية . ولكن العلاقات على محور شمال إفريقيا جاءت من نوع آخر أدخل فى الوجود العربى الكبير . وهى والبعد النيلى بمثابة ذراعين طويلتين ضخمتين تنتهيان إلى مصر لتتصلا عن طريقها بالحلقة السعيدة فى المشرق العربى . فمنذ البداية دخلت مصر مع الليبيين فى احتكاك بعيد المدى بالغارات والحملات وبالتسرب والتوطن، سواء فى غرب الدلتا أو جبهة الفيوم والصعيد، بل

(١) عبدالعزيز كامل ، دراسات فى افريقية المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٧٣ – ٧٩ .

(2) Lois Berggren, in : Guidebook to geology and archaeology of Egypt.p. 39

(٣) محمد رياض ، كوثر عبدالرسول ، إفريقيا ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠٩ .

(٤) مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ٤٠ – ٤٣ .

وأسسوا كما رأينا إحدى الأسرات فى تاريخ مصر . ومن الناحية الأخرى فما أكثر ما امتد التوسع والنفوذ السياسى المصرى إلى برقة ، خاصة أيام البطالسة والعرب . كذلك كان الرومان يعتبرونها جزءا من مصر . وحتى من قبل ذلك كله . كان فخار القبائل فى جرجرة بالجزائر اليوم يشبه فخار قدماء المصريين قبل الأسرات ، فضلا عن تشابه الجنس ، مما يؤكد قدم وعمق هذا المحور (١) .

وإذا كانت أخطار الشرق والمشرق قد صرفت نظر مصر عن برقة بعض الوقت فى العصور الوسطى . فإن الأثر الحضارى لم ينقطع وظلت برقة تتجه إلى مصر كمركز وسوق الحضارة والعمران الكبير ، ومازال طابع المؤثرات المصرية واضحا فى برقة إلى اليوم . (على الهامش ، فلما كان نمط العمران فى برقة مشتتا يتوزع حول الجبل الأخضر على أطرافه الساحلية وأقدامه الصحراوية ، فقد كان يبدو من الأسهل أحيانا على أبنائها أن يتلاقوا فى الاسكندرية أو القاهرة على نهاية الطريق الساحلى ، تماما كما يقال عن ويلز حيث يتندر بأن من الأسهل لأبنائها أن يجتمعوا فى بادنجتون فى لندن على نهاية خط السكة الحديدية !) .

وأيا ماكان فلقد أعادت ظروف الاستعمار الايطالى وهجرة والتجاء البرقاويين إلى مصر تأكيد هذه العلاقات ، بمثل ما استشعرت طرابلس وتونس قديما ظلا من الطابع المصرى غير المباشر عند هجرة بنى هلال وسليم من صعيد مصر فى العصور الوسطى . واليوم يمثل أولاد على بمريوط ، وهم قبائل عربية وافدة أصلا ، حلقة وصل بشرية بين مصر وليبيا والمغرب الكبير ، على نحو ما تفعل القبائل العربية المماثلة على الجانب الأيمن من مصر حيث تتوزع بينها وبين فلسطين والشام والجزيرة العربية .

وعدا هذا فقد كانت مصر بوابة التعريب بالنسبة للمغرب كله . وتواترت العلاقات المتبادلة فى العصور الوسطى متجاوزة جزيرة المغرب إلى غرب الصحراء الكبرى فى موريتانيا (شنقيط) ، حيث تطلع الشناقطة إلى مصر وتأثروا بها ثقافيا بشدة على نحو ما فعل السودان الغربى على محور السفانا جنوبا . أيضا كان هناك على مستوى علاقات الدفاع طريق التحذير الساحلى الشهير بنيرانه و«محارسه» ، بينما وصلت العلاقات السياسية إلى قمتها فى الغزو الفاطمى لمصر.

---

(1) Seligman, id., p. 140 .

غير أن الحج لاشك خير ما يلخص كل علاقات هذا المحور . فقد كان «الركب المغربى» يصل أحيانا إلى ٥٠ ألفا من الحجاج فى العام (١) ، وكان طريق الحج رافدا سنويا أو دائما يصب مؤثراته بهدوء فى مصر . وإليه ترمز اليوم العشرات من أضرحة ومقابر الشيوخ المغاربة أو المستغربين من أصل عربى على طول ساحلنا الشمالى الغربى ثم إلى قلب الدلتا، ابتداء ذلك من سيدى برانى وسيدى كرير وسيدى عبدالرحمن، إلى سيدى المرسى والشاطبى (الاسكندرية)، إلى الشيخ الدسوقى (دسوق) والشيخ طلحة التلمسانى (كفر الشيخ) . والأخيران، اللذان تنسب إليهما مدينتاهما كما هو واضح ، هما من أقارب السيد البدوى (طنطا) الذى يعد القطب الأكبر بين هؤلاء الشيوخ المغاربة، الذين توغلوا أيضا إلى أعماق الصعيد كما فعل سيدى عبدالرحمن القنائى (قنا) .... إلخ.

والواقع أن طريق الحج الساحلى كان طريق رحلة واستقرار معا ، حج وتعمير ، بما كان يستقر على طوله من المغاربة ، وخاصة فى مصر ، وبالأخص فى القاهرة حيث نما لهم حى بذاته هو حى المغاربة . وهو بهذا يشبه أن يكون نسخة متوسطية عربية من طريق حج السفانا – الفلاتة الأحدث فى السودان الغربى والشرقى .

وقد انصب فى هذا التيار فيما بعد وافد من مغاربة الأندلس ، وذلك بعد أن تعرض «المغرب الأوروبى» لضربات «الاسترداد» المسيحى ، أتوا مصر إما كمنذرين منبهين وإما كنازحين مهاجرين (٢) . فى القرن ٨ الميلادى – مثلا – نزحت ١٥ ألف أسرة أندلسية إلى الاسكندرية (٣) . ونستطيع أن نقرأ رمزا للرافد الأندلسى هذا فى أسماء مثل المرسى (من مرسية) والشاطبى (من شاطبة Jativa) والطرطوشى (من طرطوشه Tortoza) .... إلخ .

وكما فى حالة البعد الآسيوى ، فإن الكفاح المشترك ضد الاستعمار ، والاستعمار الاستيطانى فى المغرب العربى عموما ، ثم ظهور البترول فى معظم وحداته بعد ذلك، جاءا فى الفترة الأخيرة ليعيدا تدعيم وتكثيف العلاقات والتبادلات والتفاعلات على طول هذا المحور. فكما شدت قضية تحرير فلسطين مصر إلى المشرق، شدتها ملحمة الجزائر إلى

---

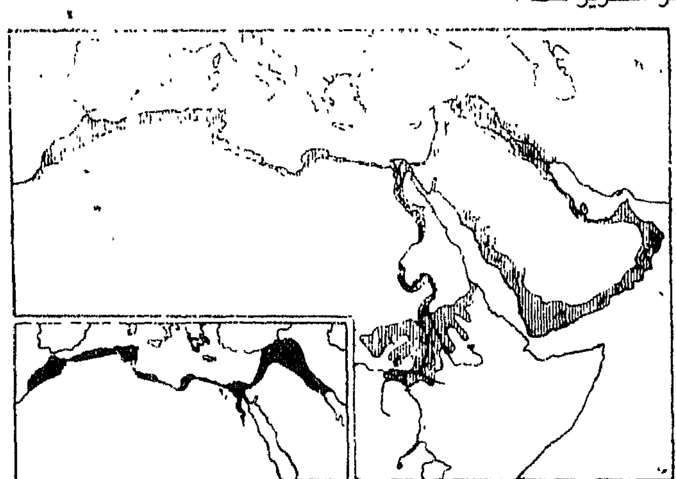
(١) مصر ورسالتها ، ص ٣٢ – ٣٨ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس ، مدريد ، ١٩٦٧ ، ص ٥٢٧ .

(3) S. Lane - Poole, History of Egypte in the Middle Ages, P. 35.

المغرب . ثم جاء ت حاجات التنمية والتعمير بعد البترول ، خاصة فى ليبيا ، وكذلك إعادة التعريب فى الجزائر ، لتخلق تيارا من الهجرة المصرية إلى الغرب ومهجرا مؤقتا فى المغرب . ولقد يقل وزن هذا البعد نوعا عن نظيره في المشرق ، كما أنه على العكس منه يقل كثافة وثقلا كلما ابتعد عن مصر ، إلا أنه يظل علامة بارزة على محور رئيسى داخل هيكل البعد الافريقى لمصر .

والآن فلنلخص . فى نظرة مجملة ، فإن أبرز خصائص بعدنا الافريقى أنه فى الدرجة الأولى بعد طبيعى خام أكثر مما هو بعد حضارى فعال متفاعل . وعلى هذا الجانب الأخير، فإنه إرسال أكثر مما هو استقبال ، إن لم يكن محض إرسال ، أى من طرف واحد وليس متبادلا ، ثم إنه بعد بشرى أكثر منه اقتصاديا ، حيث كانت علاقات التبادل والتعامل الاقتصادى ضعيفة أو محدودة للغاية . ولكن حتى مع ذلك فإنه على الجانب البشرى هامشى ثانوى أيضا ، لشدة اختلاف الأصول البشرية وضعف التشابه أو النسب الجنسى فيه . والواقع أنه لولا القطاع النيلى والمغربى أو العربى عموما فيه ، لتضاءل وزن البعد الأفريقى عموما إلى حد بعيد جدا . وختاما . وهذا أغرب ما في الأمر ، فإن ظهوره كبعد من أبعادنا الجغرافية تأخر كثيرا جدا حيث ظل واهيا معظم التاريخ القديم ، ولم يزدد إلا ببطء شديد فى العصور الحديثة . بينما لم يأخذ حجمه الكامل إلا أخيرا جدا منذ عصر التحرير فقط .



شكل ١٥ – هيكل المعمور الأساسى فى الوطن العربى . يتألف من الحلقة السعيدة فى المشرق يتصل بها ذراعان عظيمان هما حوض النيل من الجنوب والمغرب العربى من الغرب . أما إذا ضيقنا بؤرة عدستنا فستبدو أهم قطاعات المعمور كهلالين خصيبين يلتحمان فى مصر هما الهلال الخصيب الآسيوى والافريقى .

مصر بين العروبة والافريقية

تلك بعامة هى الخطوط العريضة فى علاقات واتجاهات مصر الافريقية . ومن السهل إذن أن نرى أن البعد الافريقى فى كيان مصر يتفق فى معظمه وباستثناء هوامش ثانوية مع المجال العربى سواء ذلك فى دائرة النيل أو الصحراء أو المغرب . من هنا يبرز السؤال: أين وكيف تقع مصر بين العروبة والافريقية ، وما العلاقة بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية ؟

إفريقتان أم واحدة ؟

ابتداء ، يمكن القول إن إفريقيا العربية هى أقل إفريقيا إفريقية وأكثرها أوراسية ، بمعنى أنها بحكم فاصل الصحراء أبعد أجزاء القارة عن مفهوم «إفريقيا السوداء» سواء طبيعيا أو بشريا ، تضاريس ومناخا ونباتا أو جنسا وحضارة وثقافة ، وفى الوقت نفسه بمعنى أنها أكثر أجزاء القارة تأثرا بالمؤثرات الأوروبية والآسيوية فى كل تلك المجالات والنواحى . وفى هذا تشترك مصر مع شمال إفريقيا أو المغرب . لكن مصر بعد هذا هى، بحكم الموقع أيضا ، أكثر إفريقيا آسيوية وأقلها أوروبية ، بينما أن المغرب هو أكثر إفريقيا أوروبية وأقلها آسيوية .

هنا ، ومن هذه الحقيقة ، وعملا على عزل العرب وإبعادهم عن القارة الأم لاسيما مصر التى لعبت مؤخرا دورا قياديا وتحريريا فى السياسة مثلما لعبته قديما فى الحضارة، حاول الاستعمار أن يمزق وحدة القارة النضالية ضده . فزعم أولا أن الصحراء الكبرى فاصل طبيعى باتر كالمحيط، يقسم القارة إلى قارتين : إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء ، أو إفريقيا البيضاء (أو السمراء أحيانا) وإفريقيا السوداء ، أو أخيرا إفريقيا العربية وإفريقيا الزنجية . باختصار ، صك الاستعمار ، أو بالأحرى استغل، ثنائية أساسية فى القارة هى ثنائية العرب – الزنوج ، وبها حاول أن يجب أى وحدة إفريقية .

والنظرية ، التى تكاد تبدو وكأنها الوجه الآخر لنظرية الاستعمار الأخرى عن «وحدة البحر المتوسط» ، تنتهى إلى خلق تعارض مقصود بين فكرتى الوحدة العربية والوحدة الافريقية . وهى تصورهما كأنهما خطان متعامدان ، واحد بالعرض والآخر بالطول : إذا قلت بالوحدة الافريقية شطرت الوحدة العربية ، وإن أنت قلت بالوحدة العربية مزقت

الوحدة الافريقية . ومن ثم تبدو النظرية كلها سلاحا ذا حدين بل متعدد الحدود ، يمزق كل شئ وفى كل اتجاه سواء فى العروبة أو فى إفريقيا ، وهذا بالضبط هو الهدف الأساسى سياسيا .

وحدة عمل فحسب

غير أن القضية بهذه الصورة هى فى الحقيقة قضية متطرفة ومغرضة . فمن ناحية لم تكف المؤثرات العربية أو المصرية عن اختراق الصحراء منذ فجر التاريخ القديم . ومن المبالغة لاشك أن نتكلم عن الصحراء كمحيط رملى فى عصر الطيران. ومن ناحية أخرى، وهذا أساس كل خلط وخطأ ، فليس المقصود بالوحدة الافريقية إلا «وحدة عمل» ، وحدة تضامن فى المجال الدولى سياسيا واقتصاديا وحضاريا مواجهة لضغوط الاستعمار المشتركة . وحدة إفريقيا ، يعنى ، هى أساسا وحدة ضد - استعمارية ، لا أكثر ولا أقل.

أما خارج هذا فلا وحدة لإفريقيا إلا الوحدة الجيوديزية ، أى ككتلة من كتل الأرض الرئيسية مما نسميه القارات . وبين هذين القطبين القصيين ، الوحدة ضد - الاستعمارية والوحدة الجيوديزية ، فإن أحدا لم يزعم أن إفريقيا وحدة أو أن لإفريقيا وحدة من أى نوع كان ، سواء طبيعيا أو بشريا ، مناخيا أو نباتيا أو جنسيا أو حضاريا . والافريقيون ، بمعنى الزنوج ، من جانبهم لايعتبرون مفهوم إفريقيا أو وحدة إفريقيا إلا فى حدود وإطار إفريقيا الزنجية ، وبينما ينظرون إلى أنفسهم كشئ واحد على العموم ينظرون إلى العرب كشئ مختلف تماما على الخصوص . وهم فى هذا يفعلون تماما مثلما يفعل العالم الخارجى بعامة (١) .

وواقع الأمر أن فلسفة الاستعمار فى ثنائية القارة من أجل تمزيقها نضاليا ليست إلا حقا يراد به باطل . ولقد كان خطأ أن انعزلت مصر قبل الثورة (وغيرها من الشقيقات العربية الأفريقية) عن إفريقيا ، ولو أن ذلك كان بفعل الاستعمار الجاثم فوق الجميع . وكان طبيعيا جدا بعد ذلك أن تندفع مصر المتحررة إلى إفريقيا تحمل مشعل التحرير فى الخمسينيات والستينيات . ولا جدال فى أنها نجحت فى ذلك نجاحا باهرا ، بل لعله أكبر نجاح سجلته لنفسها فى السياسة الخارجية والدولية، ولا يكاد يختلف أحد على أن نضال

---

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٢٩٣ - ٢٩٧ .

مـصـر كـان أكبـر عـامل منفرد فى تحـرير القـارة . لقد اكتشـفت مصـر ، بحق ، بعـدها الافريقى الأصيل ، وعلى هذا الأساس تصرفت .

لكن الغريب هنا أن الاسـتعمار نجح فى أن يضلل أبناء القارة فـى الاتجاه المضاد. فكرد فعل لفلسـفة الاستعمار المتطـرفة فى تمـزيق نضـال القـارة التحـررى ، ظهرت بين بعـض زعـمـاء القـارة الجـدد ، خـاصـة بين الراديكاليين المتـشنجين الذين تبنوا عنصرية جديدة مضـادة أو مقلـوبة ، ظهرت دعوة داوية إلى «الوحدة الافريقية» لا كوحدة موقف وكفـاح ضـد الاسـتعمار أو ضد التخلف ، من أجل التحرير أو التقدم ، وإنما كوحدة سـياسية دسـتورية من أجـل خلق «دولة» إفريقية واحدة تشمل كل القارة .

وإذا كان من الخطأ أن مصر قد انعزلت أو عُزلت عن القارة فى الماضى ، فقد كان خطأ أكبر احتمال تورطها فى مثل هذه الدعوة الكاسحة الفضفاضة ، إذ أن أسوأ خطر يمكن أن يصـيب مصـر هـو أن تنزلق إلى «دولة جنوبيـة» . وقد بدا ذلك الخطر ، هذا حين اتخذت دعوة الوحدة الافريقية منعطفا شبه هيسـتيرى أرعن أيام نكروما . فوحدة مثل هذه، على أى مستوى كانت، غير واقعية أو متصورة على الاطلاق، تقع خارج العلم تماما، وهى من ثم مرفوضة شكلا وموضوعا .

بين الوحدة العربية والافريقية

تشخيصا أو تلخيصا للموقف بإيجاز ، كان الاستعمار قد باعد بين مصر (والعرب) وبين إفريقيا أكثر مما ينبغى ، فجاء التحرير فقارب بينهم - كرد فعل عكسى وعلى طرفى النقيض - أكثر مما ينبغى . فى الأولى كان انفصال أكثر من اللازم ، وفى الثانية حدث اتصال أكثر من اللازم حين أخذ شكل الوحدة الافريقية بالمعنى المنحرف الذى اصطنعه بعضهم . ولكن هذا الانقلاب من النقيض إلى النقيض كان مرحلة عاطفية متطرفة ليست غير شائعة فى مراحل الاستكشاف والتعارف والتقارب .

غير أن صدمة الحقيقة والواقع لم تلبث أن بددت الأوهام والمزايدات مثلما أزاحت المناقصات من قبل ، واستقر البندول كما هى القاعدة دائما على التركيب بعد التقرير فالنقيض ، أى على الحد الأمثل للعلاقة ، وهو الوحدة بمعنى التضامن الافريقى . وسقطت بذلك انحرافة الوحدة الدستورية المزعومة .

وبالفعل، ولحسن الحظ ، ولأنه – فى السياسة كما فى الحياة – لا يصح إلا الصحيح، فقد تهاوت هذه الدعوة الطائشة المتهافتة فى بضع سنين حتى اختفت نغمتها تماما . والواقع أن حركة الوحدة الافريقية بمعناها الصحيح لا تعدو وحدة تضامن ضد الاستعمار، وهى بهذا المعنى جزء من حركة وحدة العالم الثالث وسائر تجمعات «الجنوب» العالمى . وعلى هذا الأساس فإنها فى صميمها وجوهرها «فترة تعشيش nesting period» مريحة للجميع ورفقة طريق فى رحلة التحرير وإثبات الذات ، تتساند وتتساعد خلالها ضد العدو الاستعمارى المشترك ، ولكنها فى النهاية رحلة عابرة ككل رحلة ، بعدها تنصرف كل جماعة إلى مصالحها المحلية أو الاقليمية وكياناتها الذاتية . وهكذا بالفعل كان . (١) .

بهذا عادت الوحدة الافريقية كما بدأت وكما ينبغى «وحدة عمل» فحسب ، بينما ظلت الوحدة العربية «وحدة كيان ومصير» . الأولى لا تستهدف الوحدة الدستورية ، والثانية جوهرها الوحدة الدستورية والاندماج السياسى . بصيغة أخرى العرب أخوة وأشقاء ولكن الافريقيين جيران وأصدقاء ، علاقة مصر مع العرب علاقة قرابة حيث علاقتها مع الافريقيين حسن جوار .

من ثم فإن الوحدتين العربية والافريقية هما من مستوى مختلف تماما ، وهو اختلاف فى النوع لا الدرجة . جذرى لا فرعى ، ومن ثم فلا تعارض بينهما . ولهذا فليس على مصر جناح أن تولى وجهها شطر إفريقيا وبعدها الافريقى كما فعلت دائما ، وليس لها أن تنسى أنها بوابة القارة وحارسها فى الشمال الشرقى ، ونقطة الارتكاز بالنسبة لها فى التضامن الآسيوى الافريقى ، بمثل ما أن إفريقيا هى الظهير الضخم لمصر وأن مستقبلها مرتبط بمستقبلها فى الصراع العالمى ضد الاستعمار ، كل أولئك دون أن تضعف عروبتها فى أى معنى .

ومن هنا ، بالمقابل ، نرى أن ما طالب به البعض فى وقت ما من النص دستوريا على أن مصر جزء من إفريقيا بمثل ما ينص على أنها جزء من الأمة العربية ، إنما هو قياس مع الفارق وينبع من منظور خاطئ يضع الوحدة العربية على نفس مستوى الوحدة الافريقية ، فأن ننص على عروبتنا فى الدستور ، فذلك تعبير سياسى عن مضمون قومى ،

---

(١) حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦٦ – ٣٦٧ .

ومن ثم هو أمر فى موضعه السليم. أما أننا جزء من إفريقيا فحقيقة جغرافية بديهية مجردة لا يستتبعها بالضرورة أى التزام سياسى أو قومى حتمى ، ولذا فمكانها الطبيعى فى كتب الجغرافيا ولكنها جديرة بأن تبدو فى الدستور فضولا وتزيدا لا محل له .

سياسة مصر الافريقية

وعلى المستوى التطبيقى ، فلا مفر بل لابد أن يكون لإفريقيا مكان هام فى السياسة المصرية :

أولا ، لمصلحة الاقتصاد والتنمية والتقدم المصرى نفسه نظرا لثراء إفريقيا النادر بالموارد والخامات والأسواق والامكانيات المتزايدة التى تتكالب عليها الدول المتقدمة الآن بل وحتى بعض الشقيقات العربيات خاصة البترولية .

ثانيا ، لضمان الأمن المصرى وتأمين ظهيرها الافريقى ، حيث لا ينبغى أن تترك مصر إفريقيا فراغا سياسيا أو فراغ قوة يملأه الاستعمار الجديد أو القوى العظمى ويحاصرها به من الخلف .

ثالثا ، لمواجهة التسلل أو التوغل الاسرائيلى فى إفريقيا ومحاصرة أخطبوطه وطرده من القارة حتى لايكسبها لصفه أو يؤلب دولها ضد مصر والعرب والقضية الفلسطينية .
وتلك بالدقة حدود العلاقات العملية بين مصر وإفريقيا .. وحدود لاشك هناك للبعد الافريقى فى كيان وتوجيه مصر. وهى حدود، كما ينبغى تحقيقها، لا ينبغى تجاوزها. ولحسن الحظ فلقد انتهت إلى الأبد فترة المثالية الجامحة الهيستيرية فى العلاقات الافريقية ، واستقرت الآن على مستوى عقلانى ومعقول أكثر، أى تم «تطبيعها normalization» تقريبا.

مع ذلك فإن البعض يشعر بأن دور مصر الافريقى الحالى مضخم ومبالغ فيه ما يزال، إن لم يكن مفتعلا إلى حد ما لأسباب تكتيكية وتعويضية ، وأن هذا على أية حال عارض سوف يقل مستقبلا إلى أن يأخذ حجمه الطبيعى ، هذا إن لم يكن قد بدأ فعلا ، إذ من الواضح تماما أن مصر أخيرا اتخذت سياسة إفريقية أكثر حذرا وتحفظا أو أقل اندفاعا وغلواء منها فى السابق .

كذلك يشعر البعض الآخر بأن علاقتنا مع إفريقيا أو علاقات إفريقيا معنا لا تخلو من حساسيات وعقد مركبة وأن فيها شيئا من النفاق المتبادل وأكثر منه من اللاواقعية . وفى وقت ما بدا أن إفريقيا أو أجزاء منها تلعب معنا لعبة المضاربة وتوازن القوى بين العرب وإسرائيل ، فى محاولة انتهازية مكشوفة لأن تنتزع لنفسها أكبر مكاسب ممكنة من الطرفين على السواء . ولكن من الانصاف أيضا أنها عادت فصححت موقفها كثيرا أثناء

حرب أكتوبر . كذلك فإن أرباح البترول الهائلة بعد هذه الحرب جذبت إفريقيا أكثر من أى وقت مضى إلى المعسكر العربى المنتصر والمتخم ، ولو أنها عادت بعد ذلك «تغازل» إسرائيل ، وهكذا .

وأخيرا ، ففى خضم هذه العلاقات الجديدة الأكثر واقعية ومادية أو نفعية ، بدأت العلاقات العربية - الافريقية تتعرض لضغوط أو تعقيدات وتشابكات جديدة . فلأن الدول الافريقية دول حديثة النشأة ضعيفة التكوين للغاية ، فإنها بعيدة عن الاستقرار تماما . والصراعات داخلها وفيما بينها وحولها لا حد لها ، وبالتالى فإن التدخلات الأجنبية الاستعمارية لا تتوقف . ومن ناحية أخرى . فلأن سياسات الدول العربية هى الأخرى قد تعارضت وتصادمت فى الآونة الأخيرة وانقسمت ما بين الكتلتين العالميتين ، مثلما غيرت مصر نفسها موقعها السياسى بينهما جذريا ، فلقد ازدادت التناقضات والمجابهات بين مصالح وسياسات الجميع فى إفريقيا .

وفى النتيجة ، ولأول مرة ، بدأت تظهر جرثومة تعارض وتناقض ما بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية . فمن الظاهرات اللافتة حاليا أن دولا عربية تقف الآن ضد دول عربية أخرى فى صراعاتها أو علاقاتها مع بعض دول إفريقية ، مثل ليبيا مع تشاد ، والمغرب مع الجزائر حول الصحراء ، أو أزمات بعض الدول الافريقية مثل صراع الصومال وإثيوبيا ، وإريتريا وإثيوبيا ، والصراع فى زائير .... إلخ .

ففى مثل هذه المواقف المربكة الشائكة المتشابكة ، قد تجد مصر نفسها ، سواء بحكم المصالح أو المبدأ ، فى صف الدولة الافريقية ضد العربية أو العكس . فهل تجوز الأولى ؟ - والعروبة أولا والافريقية عاشرا . وإن كانت الثانية ، أفلا يكرس هذا ثنائية الوحدتين والقارة ويوسع الهوة الكامنة فيهما ؟

على أية حال ، دعنا نأمل أن تكون مثل هذه المواقف مرحلة عارضة وعابرة فى تاريخ القارة ، غير أن الدرس الواضح أن على مصر ألا تتورط فى إفريقيا وحروبها واضطراباتها وصراعاتها المحلية والدولية . ومن حسن الحظ أنها قد أعلنت مؤخرا أنها «لن تلعب دور رجل البوليس فى إفريقيا» (١) . ليكن حسن الجوار إذن وصداقة الجميع

---

(١) الأهرام ، ١٨ - ٦ - ١٩٧٨ ، ص٣ .

بقدر الامكان شعار سياسة مصر الافريقية ، ولتكن المساعى الحميدة فقط هى ترجمته العملية .

لتكن علاقاتنا مع إفريقيا وثيقة قوية فى الاقتصاد والتجارة والتبادل ، فضلا عن التعاون السياسى فى المسرح الدولى . الأولى ، لأن إفريقيا قارة المستقبل فى الخامات والاستثمارات ، وحتى لا تظل أوروبا والغرب دائما الوسيط بيننا وبينها . والثانية ، لأننا مازلنا ضعافا بالقياس إلى القوى العالمية ، وحتى لا ينفرد الآخرون بالقارة .

ولكن أبعد من هذا لا يجوز ولا يجدى ، لا سياسة ولا ثقافة ولا حضارة ، فنحن فى الواقع أقرب إلى أوروبا والغرب فى هذا كله منا إلى إفريقيا . بل لعل درجة قربنا من إفريقيا الحقيقية هى أقل ما فى العالم إطلاقا . وما من شك بالمقابل فى أن أوروبا أقرب إلينا جنسا وحضارة ودينا وثقافة وتاريخا فضلا عن المسافة الجغرافية البحتة . تلك حدود الجغرافيا ، ومن يتعد الجغرافيا فقد فقد التاريخ .

البعد النيلى
النهر المؤشر

لأن مصر هى النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل ، وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر وأشد من تلك التى يربطها بها النيل. ولهذا كان حقا وحتما أن يجئ البعد النيلى فى طليعة أبعادنا الخارجية أولا ، ومحوريا فى بعدنا الافريقى على وجه التحديد ثانيا .

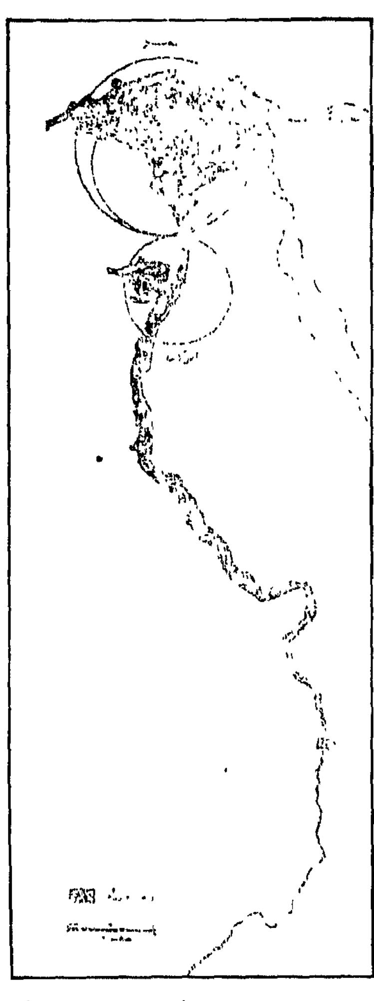
وابتداء سيلاحظ أن نمط الصعيد الخطى الطولى linear ليس «اقتصاديا» من حيث العمران أو المواصلات أو الانتاج ، لأن كل هذه المجالات إنما تخدم الحد الأدنى من السكان إذا اعتبرنا وحدة المسافة . ويكفى أن نعلم أن الاثنى عشر ألف كيلو متر مربع ونيفا التى تؤلف مساحة الصعيد وتمتد نحو ١٠٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب يمكن أن تستوعبها برمتها دائرة مكتنزة قطرها ١٢٥ كم فقط . شكل جغرافية الوادى إذن قد لايكون الأمثل للجغرافى الاقتصادى ، ولكنه للسبب نفسه مثالى للاستراتيجى ولأغراض الحضارة والتاريخ .

فالصعيد الخطى هو فى الحقيقة الذى وسع رقعة مصر الكلية بأن أضاف إليها الرقعة

الكبرى من غلافها الصحراوى . ولو كان الصعيد ملموما كالدلتا لكانت رقعة مصر الكلية أصغر مما نعرف بكثير . وهذه نقطة بديهية ولكنها هامة جدا ، كما أنها أوضح من أن تستدعى التطويل وإن تحملته بالتأكيد .

وأهم من هذا أو لا يقل أهمية أن الصعيد الخطى هو الذى أعطى لمصر عمقا حضاريا فى إفريقيا ، فهو سهم مرسل نحو قلب القارة حمل حضارة مصر وثقافتها ، مخترقا الصحراء فى مضاء ونفاذ يتحاشى بهما بقدر الامكان الميكانيكى الاحتكاك بحواجز الصحراء العنيدة . ولو قد كان الصعيد ملموما كالدلتا ، لتغير بلا مراء تاريخ علاقة مصر بالقارة ، ولكانت آسيوية أكثر مما هى الآن ، ولأعطت ظهرها للقارة الأم بصورة أو بأخرى .

وعلى العكس من هذا ، لو أن نيل النوبة بثنيته المسرفة فى الالتواء ، مضى مستقيما مباشرا لكان رباطا أوثق ولكانت مصر أكثر إفريقية وأقل آسيوية مما هى الآن . ومع ذلك كله فقد كانت الصحراء أبدا عائقا خطيرا فى سبيل تعميق هذا البعد النيلى وتمديده سواء غربا أو جنوبا ، كما كانت جنادل النيل - التى يعدها البعض المرشح الجنسى أو الحد الشمالى للمؤثرات الزنجية أو المتزنجة فى حوض النهر - عقبة أخرى فى طريق الشريان الوحيد إلى قلب



شكل ١٦ - مصر الخطية ودوائرها المساحية. يمتاز المعمور المصري بالشكل الطولي الشديد. طول بلا عرض . كالنمط الشيلي أو التل الجزائري . الطول نحو ١٢٠٠ كم ، والمساحة ٣٥ ألف كم٢ ، ولكنها يمكن أن تضغط في دائرة يقل قطرها عن ٢٠٠ كم . هذا النمط ليس اقتصاديا من وجهة الانتاج والنقل والإدارة ، ولكنه بالغ الحيوية من الناحية التاريخية ، فهو الذى منح مصر عمقها الافريقى .

القارة . ولهذا كانت حدود النفوذ المصرى لا تتعدى غالبا الشلال الثانى أو الثالث وأحيانا الرابع ، ولو أن النفوذ الحضارى توغل كثيرا حتى إثيوبيا القديمة .

إلى حد أو آخر ، نستطيع أن نفهم من هذا أن الشلال ، متضافرا مع الصحراء ولفة النهر ، كان لمصر بمثابة إقليم السد بالنسبة للسودان : كلاهما أغلق الطريق وأوقف التقدم نحو الجنوب وحرفه بالضرورة نحو الشرق : إلى الصحراء الشرقية فالبحر الأحمر فى حالة مصر ، وإلى الحبشة والصومال فى حال السودان ، فالشلال حرف اتجاه وتوجيه مصر نحو البحر الأحمر بدل النيل ، وضاعف من درجة هذا الانحراف فعل الرياح الشمالية العاتية فى القطاع الشمالى من البحر الأحمر . وهذا ما يفسر أن موانئ مصر الجنوبية عبر التاريخ قامت على البحر الأحمر وليس على جبهة السودان .

من المحتمل إذن أنه لولا سد الشلال المركب هذا لعرف الفراعنة منابع النيل ربما ، ولتوغلوا إلى أعالى النيل نفوذا ووجودا بدلا من أواسطه على الأكثر ، ولتغلب توجيه مصر النيلى والافريقى على توجيهها إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى وآسيا المدارية ، ولكانت بذلك كله أكثر إفريقية بكثير وأقل آسيوية مما هى عليه الآن . ولكن ، من الناحية الأخرى ، فإنه بفضل أو بفعل سد الشلالات أولا وإقليم السد ثانيا ، أخذت مصر من النيل هيدرولوچيته دون إفريقيته ، ومن إفريقيا أرضها دون أنثروبولوچيتها . اختصارا ، كما سبق ، أخذت زُبد المداريات دون زَبدها .

وحدة ولكنها فضفاضة

وعند هذا الحد لا مفر لنا من أن نلاحظ أن حوض النيل ، على وحدته الطبيعية الأساسية العامة والعريضة مورفولوچيا وفيزيوغرافيا ، يمثل إلى حد ما وحدة اقليمية مفككة نوعا . ليس فقط بحكم اتساع مساحته الهائلة كشبه قارة تقريبا ، ولكن أيضا بحكم الفواصل والعقبات الطبيعية العميقة والعريضة التى تقطعه من الداخل مثلما ويقدر ما تكتنفه من الخارج . فلئن كانت هذه الفواصل هى التى تميز الحوض ككل من الخارج كجزيرة متميزة فى القارة . فإنها تتركه هو نفسه من الداخل أشبه «بجزيرة من جزر» ، أى أشبه بمجموعة من الجزر المتعددة المتميزة داخله كالأرخبيل الأرضى قليل الوحدات ضخمة الأحجام .

ففى النهر نفسه هناك الجنادل والشلالات فى النوبة شمالا ، ومستنقعات السدود فى السودان جنوبا . وفى الحوض العريض من حول هناك الصحراء فى شمال السودان شمالا ، والهضاب الجبلية فى الحبشة والبحيرات جنوبا . من ثم يبدو الحوض فى مجمله كمجموعة من الوحدات الاقليمية المحلية المنفصلة عن بعضها البعض إلى حد أو آخر ، بحيث تكاد تؤلف سلسلة غير متصلة الحلقات تماما من الجزر الاقليمية المنعزلة بقدر أو بآخر .

فعدا جزيرة أو شبه جزيرة واحة مصر العظمى فى الشمال ، فإن السودان الحقيقى الفعال يبدو هو الآخر كجزيرة واسعة الرقعة تنفسح بامتداد النطاق السافانى الأوسط وتستقطب حول خط النيل الطولى الأصغر ولكن الأكثف . ولقد كان هذا بالفعل هو قلب السودان التاريخى فى العصور الوسطى منذ مملكة الفونج وسنار ، ومازال كذلك إلى حد بعيد فى السودان الحديث بأرض الجزيرة وامتداداتها الأحدث . والجسم كله يتحدد بثلث السودان الأوسط ، ويبدو كجزيرة فسيحة الغاية ، مخلخلة نسبيا ، ولكنها معزولة أساسا فى عمق القارة بين الثلث الصحراوى شمالا والثلث الغابى جنوبا ، فضلا عن كتلة الحبشة شرقا .

هذه الكتلة الأخيرة ، بدورها ، كانت تشخص أو تشمخ بنفسها إلى أقصى حد كجزيرة جبلية رأسية أشبه بالقلعة المعزولة عن السهول تحتها وعن النهر شمالها والبحر يمينها . وهى عزلة محكمة ومحتمة إلى حد البديهية الجغرافية ، بحيث يكفى كمؤشر إليها أو رمز لها هذه التسميات الشائعة «سقف القارة» و«سويسرا إفريقيا» . وإلى حد أقل نسبيا ولكنه ليس مشجعا كثيرا ، لا يبقى سوى أقصى منابع النيل فى هضبة البحيرات . فهى تشبه حوضا مقعرا ضحلا ، مستديرا مغلقا على نفسه ، معلقا على كتف حوض النيل ولكنه مرتكن على حافة هضبة إفريقيا الجنوبية الضخمة وأدخل بالتأكيد فى إطار إفريقيا السوداء .

تلك الجزر الأربع الرئيسية ليس ثمة بينها ، بالمقابل ، إلا خيوط دقيقة أو متقطعة أو واهية للربط هنا وهناك على الأكثر . مثال ذلك خط أو خيط النوبة المقسمة بين جزيرتى مصر والسودان فى الشمال ، ومصاعد ومنازل الأودية النهرية العميقة الغائرة بين

---

(1)Seligman, Races of Africa .

الســودان الســهلى وكتلة الحبشة الشماء ، أو أخيرا مسارب ودهاليــز النهــر المختنقة داخل مستنقعات السد الكثيفة بين السودان وهضبة البحيرات .

جزيرة من جزر إذن كـان حـوض النيل جملة . وفى مقـابل وحدته المـورفـولوچيـة العريضة . كحوض نهر وبالرغم منها ، كانت تلك الوحدة بالتالى هشة ضعيفة نوعا من الناحية الوظيفية ، فيها شئ من تفكك وتوجهات منفصلة مستقلة وشتى . بإختصـار ، النمط كله طارد مركزى أكثر مما هو جاذب مركزى . ومع ذلك ، وهذه هى النقطة الهامة ، فإن مصر على أية حال نجحت بدينامية تذكر وفى ميكانيكية خاصة فى أن تتحدى هذا التفكك وتقتحم العقبة هنا وهناك لتحقق أكبر قدر ممكن عمليا من وحدة الحوض . فكان الاتجاه جنوبا منطلقا أساسيا من منطلقاتها التاريخية بحيث وصلت إلى أعماق الحوض منذ وقت مبكر نسبيا . (١) .

الاتجاه نحو الجنوب

ويقدم لنا حزين نظرية مناخية ثاقبة تفسر جزئيا ميكانيكية التوجيه الجنوبى النيلى لمصر القديمة كمكمل حينا أو كبديل حينا آخر للتوجيه الشمالى الآسيوى . فهو يقترح أن الذبذبات المناخية التى عرفتها مناطق شمال المشرق العربى حتى العصور الكلاسيكية - والتى لا ينبغى بالضرورة أن تكون بعيدة المدى طبيعيا - كانت تسبب الاضطرابات والقلاقل فيها ، وتطرد البدو فى غارات تشل مجرى التجارة بين مصر والبعد الآسيوى من ناحية ، كما تغريهم بغزو مصر فى شمالها خاصة من ناحية أخرى . فعندئذ تنسحب القوة المصرية إلى معقلها التقليدى فى الجنوب فى الصعيد ، لاسيما حول طيبة حيث تأخذ صبغة دينية تحفزها تلقائيا إلى أرض البخور والمر والعطور - بونت والصومال ، فيسود التوجيه الجنوبى ويتبلور البعد النيلى الافريقى (٢) .

ومما كان يساعد لاشك على انتشار نفوذ مصر جنوبا ، قرب طيبة من الجنوب ، وهى المدينة الكبرى التى ظلت عاصمة وطنية. والواقع أن موقع طيبة الجنوبى المتطرف جدا فى مصر لا يمكن إلا أن يكون مؤشرا، ومفسرا أيضا، للبعد النيلى فى توجيهها منذ القدم .

---

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٢١٨ وما بعدها .

(2) S. A. S. Huzayyin, Arabia and the Far East, Cairo, 1942, p. 30 - 31 .

على أن الاتجاه الجنوبي لمصر Drang nach Sueden لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها . فمنذ البداية عرف الفراعنة شعوب الواوات واليام والمازوى أو الماجوى (والأخيرون هم البجًا ، ولعله تحريف للاسم القديم) . وليس معروفا من هم هؤلاء الأقوام والجماعات بالضبط ، ولكنهم جميعا من سكان كوش ، ولو أن هذه بدورها غير واضحة الحدود فيما عدا أنها إلى الجنوب القريب أو البعيد من مصر .

والأرجح أن هذا كله يشير إلى شمال السودان من النوبة حتى إثيوبيا . ويبدو أن تلك التخوم الجنوبية هى نفسها أرض «النهس» عند المصريين القدماء وإقليم «المريس» فى العصر القبطى (١). وكلها تبدو تاريخيا كهوامش وأطراف على جوانب المنطقة الحضارية التى قلبها مصر ، إليها تصل مؤثراتها وعناصرها ببطء نوعا وبفارق زمنى ، وفيها - كما يحدث فى ميكانيزم الانتشار الحضارى وقوانين المناطق الحضارية - تخضرم بعد أن تكون قد تطورت أو ربما اندثرت فى القلب نفسه ، وتبدو بذلك إلى حد ما كما لو كانت متحفا جغرافيا حيا لتاريخ مصرى انطوى .

ولقد كان هذا الاشعاع المصرى يتم كقاعدة على محاور ثلاثة كالحزمة : محور النيل أساسا ، ثم أودية الصحراء الشرقية ، وطرق قوافل الصحراء الغربية (٢) . فمصر الفرعونية اتصلت بالنوبة منذ البداية ، وهى فيما يظن التى أعطتها اسمها نسبة إلى الذهب - نب - الذى اجتذبها هناك . وعن مصر أيضا أخذت النوبة الحضارة وتأثرت لغتها باللغة المصرية ثم القبطية ، بل يعتقد البعض - ربما مجرد تخمين - أن اللغة النوبية هى بقايا حفرية بشكل ما للمصرية القديمة .

أيضا توسعت الدولة الوسطى فى الحملات التأديبية على النوبة وشعب الواوات . حتى إذا كانت الدولة الحديثة كان قد تم تمصيرها جيدا وأسست العاصمة نباتا قرب الشلال الرابع ، التى تشهد أهرامها الصغيرة فى مروى وجبل بركال على مدى النفوذ الحضارى المصرى والتأثر به . كذلك احتكت مصر باستمرار بالماجوى (البجًا) فى مرتفعات البحر الأحمر واشتبكت معهم ومع البلمى Blemmyes (؟) فى معارك تأديبية إخضاعا وردا على غاراتهم المتكررة ، كما اشتبكت معهم فى علاقات حضارية وثقافية فأعطتهم كثيرا من حضارتها إلى جانب ديانتها عبادة إيزيس (٣) .

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الافريقية ، ص ٢٩٧ - ٣٠٠ ، نهر النيل ص ٦ - ٧ .

(٢) عبدالعزيز كامل ، دراسات ، ص ٦٤ - ٦٧ .

(٣) عوض ، الشعوب والسلالات ، ص ٢٥٨ .

وكما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الإسلام . فرغم أن المسيحية اتخذت فى مصر شكلا خاصا بها حتى أصبحت القبطية فى معنى ما ديانة من الديانات التى توصف بأنها «جغرافية وعنصرية» معا أى تحدد بإقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوبا وبعيدا بين النوبة والبجا . بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت فى النوبة خاصة ، حيث نشأت مملكتان هامتان هما دنقلة وعلوة . ومن الغريب أن المسيحية بعد أن هجرت فى مصر ، اتخذت من النوبة معقلها على الطريق ، فظلت تقاوم المد الاسلامى طويلا حتى سقطت مملكتا النوبة فى القرن الرابع عشر . وبالمثل تخلفت المسيحية فترة بين البجا .

أما الحبشة فكانت نهاية – وقمة – الاشعاع الدينى لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية ، وحيث اعتصمت القبطية أساسا فى المعقل الأخير لتصبح الحبشة أكبر جزيرة قبطية فى إفريقيا بعد أن هاجرت تقريبا من الموطن الأب وتخلفت نوعا على الطريق . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط أثناء الحروب الصليبية إلى الحبشة التى أصبحت منذ منتصف القرن ١٣ الميلادى مهجرا ليس غير مألوف لهم . (١) وبهذه الهجرة الحقيقية وتلك أصبحنا نجد أن ملامح الماضى فى النواة المصرية هى ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية. ومن نماذج هذه البقايا المتخلفة آلة الصلاصل الكنسية sistrum التى نجدها فى الحبشة اليوم ، وهى آلة مصرية قديمة .

مع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد . فرغم أن من الثابت الآن أن تعريب السودان سبق إسلامه بكثير ، وأن إسلامه عن طريق الجزيرة العربية والبحر الأحمر رأسا سبق إسلامه عن طريق النيل ، فقد لعبت مصر دورا هاما فى دفع المد الجديد وكقاعدة كبرى لتعريب السودان . فمنذ الفتح العربى لمصر اتجه زحف الاسلام إلى السودان ، أما عقبة النوبة المسيحية فقد احتواها الاسلام وغزاها طويلا وعميقا بالانتشار الغشائى الفعال قبل أن يغزوها بالقوة الحربية . ثم انفتح الطريق كاملا .

---

(١) عباس حلمى إسماعيل ، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية» ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤، ص ٧١ .

فى العصر الحديث

وإذا كنا نرى من هذا أن تعريب السودان فى العصور الوسطى لم يكن دور مصر وحدها ، فقد ظل البعد النيلى كذلك منكمشا على نفسه طويلا حتى انطلق فجأة وأخيرا فى القرن التاسع عشر أيام الامبراطورية المصرية - العربية - الاسلامية فى حوض النيل وشرق إفريقيا . وقد وصل هذا الزحف نحو الجنوب بسرعة إلى بحر العرب - الغزال ولكنه توقف أمام الاستوائية بسبب «السد» . ذلك لأن النيل ، الذى كان ينبغى منطقيا أن يكون طريقا متصلا إلى قلب القارة وأعالى الحوض ، لا يلبث أن يتحول - لنفس الأسباب التى جعلته شريانا هائلا - إلى حاجز مصمت هو السد . فاضطر المد الشمالى إلى الدوران حوله وتخطيه إلى ساحل البحر الأحمر فى إريتريا والصومال . ولكنه لم يكن قد بدأ بالكاد حتى ظهر له سد جديد - سياسى لا طبيعى هذه المرة - هو الاستعمار البريطانى ، فارتد إلى الأبد (١) . ولعل مما له مغزاه أن السودان «العربى» إنما ينتهى عند بحر «العرب» بالذات .

وهنا سيلاحظ من الناحية السياسية أن حدود الامبراطورية المصرية العربية الاسلامية قد تعدت حدود حوض النيل بالفعل ، وأنها تقدمت على محورين ، النيل والبحر الأحمر ، وتعتبر بذلك أوضح تعبير عن تداخل البعدين النيلى والافريقى لمصر . كذلك تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليم الاستعمارية . فحاول الاستعمار البريطانى أن «يقلب» الانحدار الطبيعى والتاريخى للحوض بعيدا عن مصر ، فسعى إلى فصل جنوب السودان توجيها له إلى شرق إفريقيا والمحيط الهندى ، وحاول تحريف وجهة السودان الشمالى نحو البحر الأحمر وبورسودان بدلا من مصر النيل وأسوان . وكمجرد مؤشر ، فإن الخطوط الحديدية فى حوض النيل لا تؤلف شبكة واحدة متصلة بين دوله ، بل مجموعة شبكات محلية داخل كل دولة على حدة ومنفصلة عن بعضها البعض، ولكن هكذا هندسها الاستعمار عن عمد بقصد التمزيق والفصل والتباعد .

مصر والسودان

ولا يمكن أن نتكلم عن البعد النيلى لمصر دون أن نضع أكثر من خط تحت السودان . فموقع الجوار الجغرافى ووحدة وادى النيل الهيدرولوجية جعلته من أشد الأقاليم التصاقا

(١) هوسكنز ، ص ٧٩ وبعدها ، محمود كامل ، القانون الدولى العربى ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٤٦ - ١٤٨ .

وارتباطا بمصر طوال التاريخ ، شأنه فى ذلك شأن الشام حيث الرابطة هى موقع الجوار والوحدة الاستراتيچية ، هذه الوحدة الهيدرولوچية وهذه الوحدة الاستراتيچية . أى أن بين مصر والسودان ، كما بين مصر والشام ، «علاقة خاصة» بمعنى ما . وكلتا العلاقتين قديمة وسابقة للعروبة كما هى لاحقة لها .

ولئن انعكست هذه العلاقة فى الماضى فى أن الشام والسودان كانا أكثر ما ارتبطت به مصر وتفاعلت معه سياسيا وحربيا ، فليس من الصدفة أنهما هما أيضا اللذان دخلا بصورة أو بأخرى فى وحدة سياسية مع مصر فى العصر الحديث . ولهذا فإن السودان ومصر بين البلاد العربية هما ، كالشام ومصر مرة أخرى ، مثل التوائم بين الأشقاء .

غير أن أثقال العلاقات المتبادلة بين مصر والسودان ليست متكافئة بطبيعة الحال : فضخامة حجم مصر الجغرافى والتاريخى ، الاقتصادى والحضارى ، يجعل نسبة وزن علاقاتها وتفاعلاتها مع السودان من بين مجموع علاقاتها الخارجية أقل من النسبة المقابلة لنفس العلاقات من بين مجموع علاقات السودان الخارجية ، وقد ساهم هذا جزئيا فى أن يجعل المحور الطولى النيلى فى كيان وحياة السودان أقوى وأهم من المحور العرضى السافانى ، والتوجيه النيلى أقوى من التوجيه نحو البحر الأحمر ، كما جعل قوة جذب مصر المجاورة على السودان أقوى من قوة جذب الجزيرة العربية المواجهة ، سواء فى الماضى أو فى الحاضر . (١) .

والواقع أن للسودان ، كما لمصر ، أربعة أبعاد أساسية تتفق مع الجهات الأصلية الأربع تقريبا أو حتى مباشرة بحكم شكله وموقعه . ففى الشمال يبرز البعد النيلى أو المصرى بالضرورة ، وفى الغرب البعد السفانى أو السودانى الكبير بالمعنى الواسع ، وفى الجنوب البعد الغابى أو الافريقى بالمعنى الدقيق ، وفى الشرق البعد البحرى أو الأحمر بقدر أو بآخر .

وابتداء ، فكما أن مصر حلقة الوصل أساسا بين النيل والمتوسط ، فإن السودان هو حلقة الوصل بين العرب وإفريقيا أساسا. وكما تنفرد مصر بهذا الدور بين المجالين يفعل

---

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ١٧٩ ،

G. Hamdan, "Some aspects of the urban geography of the Khartoum Compex", B.S.G.E.,1959, p. 57.

السودان ، حيث لا نظير له فيهما عمليا باعتبار أن موريتانيا الصحراوية أساسا لا تعد حلقة وصل حقيقية على الجانب المقابل من القارة .

ولكن لأن السودان الفعال ، كمصر أيضا ، جزيرة شبه منفصلة أو منعزلة فى قلب الرقعة السياسية وفى داخل القارة مرتكز على محوريها الجوهريين السفانى العرضى والنهرى الطولى ، فإنه كمصر أيضا يتنازعه الشد والجذب فى الاتجاهات الأربع ، فيتوزع بين أبعاده الأربعة بدرجات متفاوتة أو متغيرة وذلك بحسب قوة وجاذبية كل منها .

فإبتداء نجد أن الانحدار الجغرافى والتاريخي والسياسي والاقتصادى للسودان هو أساسا نحو الشمال والشرق أكثر منه نحو الجنوب والغرب . الشمال ، لأن هنا جاذبية مصر الفائقة بالطبع ، بينما يعزله إقليم السدود عن الجنوب القارى المجهول . والشرق ، لأن نطاق السفانا ، كدهليز أساسى أو شارع رئيسى يختط القارة بعرضها من الأطلسى حتى الأحمر ، إنما يصب وينحدر من الغرب إلى الشرق أكثر منه العكس . بمعنى أنه كمحور للحركة كان اتجاه التدفقات البشرية عليه هو أساسا من السودان الغربى إلى السودان النيلى أكثر منه العكس (تذكر طريق الحج والفلاتة ... إلخ) (١)

من هنا وهناك كان السودان الفعال وجسم معموره الحقيقى ، كجزيرة منعزلة داخل شرنقته الواسعة ، يعطى ظهره إلى حد ما للقارة فى الجنوب والغرب ، وبالقدر نفسه يتطلع بوجهه نحو الشمال والشرق . ومن الشمال والشرق أيضا عرب السودان وأسلم ، أى على الترتيب من مصر النيل ومن الجزيرة العربية عبر الأحمر . بالتالى فلقد كان البعد الشمالى للسودان يرادف التوجيه المصرى تلقائيا ، بينما كان البعد الشرقى يحمله عبر الأحمر إلى الجزيرة العربية بصفة آلية .

وبين هذين القطبين فعلا تعاقب أو توزع اتجاه السودان الرئيسى عبر التاريخ فإذا كان التعريب وتدفق القبائل العربية التى استوطنت نهائيا وغيرت التكوين الجنسى للسودان قد جاء من عبر البحر ، فإن دفعة الاسلام الكبرى التى منحته وجهه الدينى جاءت من الشمال عبر مصر ومن مصر . وإذا كانت الثقافة العربية قد جاءت من البعد الشرقى ، فإن الحضارة المصرية جاءت منذ القدم من البعد الشمالى .

---

(١) عبدالعزيز كامل ، فى أرض النيل ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٥٨ - ١٦٠ ؛
A.A. Kamel, "Sudan profile", B. S. G. E., 1970. p. 21 et seq.

حتى فى العصر الحالى منذ تصفية الاستعمار ، حيث قد تلعب السياسات الوطنية الضيقة أو الضحلة أحيانا دورا يفتقر إلى الرشد ، ولكن بالأخص منذ تفجر عصر البترول فى الجزيرة العربية بكل جاذبيته ومغنطيسيته ولكن أيضا بكل إغراءاته وغواياته ، فإن الملاحظ أن السودان قد يتأرجح ، حيث لا ينبغى ولا يجوز ، متذبذبا بين البعد المصرى فى الشمال والسعودى فى الشرق . فمثلا فى فترات ما سمى «الجفوة» مع مصر ، وكذلك فى فترات الذروة البترولية العربية خاصة فى السعودية ، مال الثقل نوعا إلى البعد الشرقى على حساب الشمالى . على أن هذا ، مهما يكن الأمر ، يلقى على مصر مسئولية خاصة فى تقويم ورعاية بعدها السودانى بخاصة كبعدها النيلى بعامة .

مصر والنيل

إذا كان السودان قلب بعدنا النيلى موقعا ورقعة ، فإن أطرافه فى هضبة الحبشة من يمين وهضبة البحيرات من يسار أو من شمال وجنوب هى قلب منابعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهيدرولوچية . ومن هنا فلئن افتقدت تلك الأطراف القصية النائية الكثيرة من كثافة التفاعل والتعامل والترابط البشرى والحضارى و التاريخى فإنها تكتسب خطورة حيوية فائقة إلى حد يعلو على كل تعريف أو تأكيد . ولذا يتعين على مصر أن ترعى وتنمى بعدها النيلى فى تلك الأطراف كشرط أساسى لصحتها السياسية .

وبين طرفى الحبشة والبحيرات، إذا كان لنا أن نقيِّم الأوزان النسبية ، فلا شك فى أن الثقل الأغلب يذهب إلى الأول. ليس فقط لأنه مصدر الفيضان والامداد المائى الأساسى، ولكن أيضا لأنه الأقرب جغرافيا وبشريا والأكثر ارتباطا تاريخيا وحضاريا. فمن الملاحظ مثلا أنه بينما دخلت المسيحية إلى الحبشة من مصر أولا مثلما دخل الاسلام منها إلى السودان بعد ذلك، فإنه لا الاسلام ولا المسيحية وصل منها إلى البحيرات .

أيضا فإذا كانت كلتا الهضبتين قلعة جبلية منعزلة على نفسها إلى حد أو آخر ، فإن الحبشة ، التى لا هى حامية تماما ولا سامية كلية ، لا هى إفريقية تماما ولا عربية بطبيعة الحال . فهى وإن وقعت على التخوم بين العروبة والافريقية ، فإنها تظل إثيوبية أولا ونيلية ثانيا وإفريقية بعد ذلك فقط . على العكس هضبة البحيرات إفريقية هى أولا وأساسا ، ولكنها بالكاد تعد «بحيرية» أو نيلية بعد ذلك .

وبهذه الخاتمة ، لعلنا نستطيع الآن أن نجمل خصائص البعد النيلى فى كيان مصر بصفة عامة . بعد أصيل وجوهرى هو لاشك ، لم يعرف الانقطاع ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقا وقوة على العصور بعامة . غير أنه يغلب عليه بعد هذا الطابع الحضارى والسياسى أساسا . وهو من هذه الزاوية يكاد يكون من طرف واحد بالضرورة وفى اتجاه واحد أساسا ، إيجابا فى الشمال وسلبا فى الجنوب . ولكن هذا إنما يعنى النواحى البشرية وحدها ، أما طبيعيا فهذا بعد هيدرولوچى بالغ الخطورة بحسبانه أساس الوجود المصرى كله ، وهو ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة .

البعد المتوسطى

مصر والمتوسط

إن البحر المتوسط بعد من أبعاد التوجيه المصرى ، قضية لا يمكن بداهة أن تكون خلافية . فالنيل إذ ينحدر شمالا ليصب فيه ، والحياة المصرية إذ تجرى مع النيل نحوه ، فإن مصر برمتها تتوجه إليه وتتطلع نحو الشمال . والبلد إذ يطل عليه بجبهة بحرية مشرفة مترامية نوعا ، وإذ يمثل البحر أحد ضلوعه الأربعة ، أو بالأصح الضلع الوحيد الحى الذى يتصل مباشرة بالمعمور المصرى بإعتبار الضلع الغربى ميتا والجنوبى والشرقى شبه ذلك ، نقول إن البلد بهذا لا يملك إلا أن يتفاعل مع البحر ويتعايش . أى أن إحاطة الصحراء بمصر ، كما بالشام والأناضول أيضا ، وجهتها كما وجهتهم نحو البحر المتوسط وربطتهم بأوروبا من خلفه كما ربطتهم ببعضهم البعض وكما يرتبطون بإفريقيا وآسيا (١) . إن مصر فورا وبلا تردد متوسطية أكثر مما هى مدارية أو إفريقية (٢) .

بل إننا نستطيع أن نقول – إن جاز لنا أن نقول عن البحار إنها تصب على الإطلاق – إن البحر المتوسط برمته ، ولكن بالأخص الحوض الشرقى منه ، يصب فى مصر بالتحديد . ولننظر إلى الخريطة . إن البحر المتوسط ينتهى فى آخر المطاف عند مصر ، وإن كانت هى أبعد أجزائه عن أوروبا . وأى استفادة منه كمعبر إلى الشرق لابد أن تستقطب أخيرا فى مصر (والشام بدرجة أقل) . وبغير مفتاح مصر (والشام نوعا) تصبح الحركة فيه محلية تقريبا ، ويتحول من بحر عالمى إلى بحر إقليمى على الأكثر ، أى يتحول إلى طريق مسدود .

(1) H B. George, p. 278.
(2) Birot, Dresch, p. 459.

ثم إعتبر شكل الحوض الشرقى بوجه خاص ، تر كيف تشير كل أصابعه إلى مصر . فالخط العرضى المستقيم من خاصرة صقلية ، والطولى من رأس الشام ، يؤديان مباشرة إلى مصر ، بينما أن شبه جزيرة إيطاليا والبحر الأدرياتى وشبه جزيرة اليونان وبحر إيجه تتخذ كلها محورا واحدا من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، أى توازى محور البحر الأحمر ووادى النيل إلى حد بعيد ، حتى لتكاد اليونان ووادى النيل يقعان على محور واحد، كما توشك الملاحة من رأس الأدرياتى إذا استمرت فى نفس الاتجاه أن تؤدى مباشرة إلى مصر . وفى النتيجة فإن البحر يكاد يكون حلقة غير منظورة فى سلسلة تترامى عبر شاطئيه .

ولاخلاف بالطبع حول اختلاف شكل وهيئة الساحلين الشمالى والجنوبى للبحر . فالأول أشد ما يكون تعرجا ، مرصع جدا بأشباه الجزر وأشباه أشباهها وبأرخبيلات الجزر ، بقدر ما يبدو الثانى شبه خطى متواضع الانحناءات والتعرجات فقير الجزر . ومع ذلك يمكننا أن ننظر إلى العالم العربى كمقابل عريض بالتقريب لجنوب أوروبا على النحو الآتى : فى الغرب شبه جزيرة المغرب الكبير تقابل شبه جزيرة أيبيريا ، وفى الوسط تأتى مصر باستطالتها وتعمقها وجزريتها المجازية فى قلب الصحراء كإيطاليا فى قلب البحر نفسه ، وأخيرا فى أقصى الشرق تبقى شبه القارة أى شبه الجزيرة العربية لتقابل شبه جزيرتى البلقان والأناضول معا . فمصر من هذا المنظور تذكر أكثر ما تذكر بإيطاليا فى حوض البحر موقعا وامتداد وتقابلا وتواجها ، وإن بطريقة مقلوبة .

لاشك إذن فى أن البحر المتوسط بعد محسوس كما هو حساس فى توجيه مصر . غير أن السؤال هو إلى أى حد ، وكيف يستقر البعد المتوسطى فى وجودنا . فالمشكلة ، وهى جغرافية صرف ، أن البعد المتوسطى بعد مائى أو هو مائى أولا يليه يابس ثانيا ، وليس يابسا مباشرا متصلا ولصيقا باليابس المصرى أو استمرارا له كما هى حال الأبعاد الأخرى آسيوية وإفريقية أو نيلية أو عربية .

هذا، ابتداء، يضع البعد المتوسطى فى مرتبة أدنى بالضرورة بين أبعادنا وفى تاريخنا بحيث يصعب أن يوضع تماما على قدم المساواة معها وعلى نفس المستوى . فتوجيهنا

الجغرافى أرضى أكثر مما هو مائى أو حتى أمفيبى ، وتاريخنا برى a land history بمقدار ما أنه تاريخ نهرى وأكثر مما هو بحرى .

والمشكلة بعد هذا أيضا أن البعد المتوسطى بهذه الصورة يوشك أن يرادف البعد الأوروبى ، أو هو على الأقل يتداخل معه بشدة . غير أن مصر أبعد ما تكون فيزيقيا عن الاتصال الأرضى بأوروبا ، وإذا كان المتوسط عامل وصل تاريخيا وبشريا واقتصاديا وحركيا ، فإنه يظل فاصلا طبيعيا جغرافيا كاملا بطبيعة الحال . ولهذا لايستقيم تماما أن نتحدث عن البعد المتوسطى وكأنه البعد الأوروبى مثلا .

لكن البحر المتوسط ، من الناحية الأخرى ، إنما يستمد أهميته الفائقة فى تاريخنا وتوجيهنا من أنها هى أوروبا بالذات التى تقع وراءه. ومن ثم فإن مفهوم المتوسط لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم أوروبا . وليس مجرد صدفة بالتأكيد أن كل من اتجه منا إلى البحر المتوسط أو دعا إلى الاتجاه إليه انتهى فى النهاية إلى أوروبا والأوروبية والأوربة . غير أن المتوسط ، بعد ، هو واجهة مصر فحسب فيما هو ظهير أوروبا مباشرة .

واقع الأمر إذن أن هناك تداخلا بين البعد المتوسطى والبعد الأوروبى ، سواء على المستوى الجغرافى أو التاريخى ، تماما كما يتداخل بعدانا النيلى والافريقى وإن يكن على يابس واحد متصل مطرد . فجغرافيا ، ليس المتوسط ، البحر والحوض ، إلا جزءا من أوروبا القارة . وتاريخيا، كان بعدنا المتوسطى فى القديم يعنى أساسا أوروبا جنوب الألب. ولكنه حديثا أصبح يشمل أوروبا جميعا ولكن بالدرجة الأولى أوروبا شمال الألب أو بالأحرى أوروبا الغربية ، وعلى هذه الأسس والضوابط ، وبهذه المفاهيم والتحفظات ، ينبغى أن نقترب من بعدنا المتوسطى .

مصر المتوسطية ؟

ربما كان طه حسين أول وأجهر من قال بمتوسطية مصر ودعا إلى الاتجاه إلى المتوسط ، كما لعله كان أفطن من أدرك محمولها ومؤداها ومرادفها الأوروبى . «إن العقل المصرى منذ عصوره الأولى» ، كتب هو فى «مستقبل الثقافة فى مصر» ، (١) «إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر المتوسط، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط» . ثم من العصور القديمة يتقدم مع تطور التاريخ

(١) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

والأحداث والمتغيرات ليضيف مكملا أن مصر ، وإن أسلمت بعد ذلك دينا وتعربت لغة ، فإنها ظلت تنتمى إلى البحر المتوسط أولا وقبل كل شئ .

وإذا كان طه حسين بهذا أول المتوسطيين وأوضحهم، فلعله كذلك كان أصرح من فطن إلى أن المتوسطية تؤدى تلقائيا وحتميا إلى أوروبا وتعنى الأوروبية وتفضى إلى التأورب أو الأوربة. فعنده أن طريق التقدم والقوة هى «أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة ، خيرها وشرها ، حلوها ومرها ....».

فإن خيف على مصر من «أن يؤدى الاتصال القوى الصريح بالحضارة الأوروبية إلى التأثير على شخصيتنا القومية وطمس ما ورثنا عن ماضينا وعن تراثنا» ، فإن الرد لديه أننا إنما «كنا معرضين لخطر الفناء فى أوروبا حين كنا ضعافا مسرفين فى الضعف ، وحين كنا نجهل تاريخنا القريب والبعيد ، وحين لم نكن نشعر بأن لنا وجودا ممتازا» .

أما الآن ، بعد التحرر والتطور والتقدم ، «الآن وقد عرفنا تاريخنا ، وأحسسنا أنفسنا، واستشعرنا العزة والكرامة ، واستيقنا أن ليس بيننا وبين الأوروبيين فرق فى الجوهر ولا فى الطبع ولا فى المزاج ، فإنى» ، يمضى أو ينتهى طه حسين ، «لا أخاف على المصريين أن يفنوا فى الأوروبيين» .

تلك فى جوهرها هى نظرة ، ولا نقول نظرية ، طه حسين ، إن كانت مصرية المنبع متوسطية المصب ، أو كانت متوسطية المنبع أوروبية المصب ، فإنه أساسا قد صاغها فى قالب قضية أو مناظرة الشرق - الغرب . ولعلها لهذا أدخل منهجيا فى باب التوسط والاعتدال فى موقع مصر التاريخى والحضارى ، وإليها سنعود بالفعل فى الفصل التالى بمزيد من التفصيل والتحليل .

أما فيما عدا هذا ، وبعد طه حسين ، فلعل حسين مؤنس هو أهم من قدم نظرية أصيلة كاملة، مقنعة ومترابطة ، فى بعدنا المتوسطى . محور النظرية أن البحر المتوسط هو «العنصر الأساسى فى تاريخ هذا البلد» ، وذلك من بين أبعاد تاريخنا التى يحددها بثلاثة هى إفريقيا وآسيا والمتوسط. وهيكل النظرية ، الذى نوجزه هنا بقدر الامكان فى ألفاظ صاحبها المميزة ، يقوم على ثلاثة معطيات . (١) .

أولا ، أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر المتوسط تقريبا ، إذا استقرت أمور مصر

---

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٧ - ٢٥ ، ٨٩ - ٩٨ .

ورخاؤها عمر البحر بالنشاط . وتاريخ الاسكندرية - رئة مصر - يوجز ويلخص تاريخ البحر المتوسط كله ، فقبلها لم يكن له وجود ككل مترابط ، ولم يظهر هو بوحدته وقيمته الكاملة إلا منذ ظهرت هى . فالبحر المتوسط فى حقيقته بحر اسكندرى ، أعطى الاسكندرية ما لم يعطه غيرها ، وأفاد منها ما لم يفد من غيرها أيضا ، أزهى عصوره هى أزهى عصورها ، وهذا وذاك هو عصر البطالسة .

ثانيا ، تاريخ مصر متأثر بالبحر المتوسط دائما ، وذلك حتى فى مراحل العزلة كالعصر التركى. ومصر ليست مفتاح عمران الشرق الأوسط فقط ، بل والبحر المتوسط كله . فإذا أصابها الفتور أو الفوضى أو تخلت عن مكانها فيه تأثرت دوله جميعا بذلك .

ثالثا ، حياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت متصلة بالبحر المتوسط ، فالعنصر البحرى داخل فى كيانها بنصيب هام . ولم يجن على مصر شئ قدر إنصرافها عن البحر المتوسط وجبهته ، فذاك كان أكبر خطأ تاريخى ، وكل سوالب تاريخنا الوسيط وتدهور وتفتت العالم الاسلامى ثم تعرضنا للاستعمار سببها أننا تخلينا عن البحر المتوسط وعن رسالتنا فيه واتجهنا بكليتنا إلى الشرق وآسيا واستغرقنا بعد واحد من أبعادنا ، فضاعت علينا مميزات ذلك الموقع الجغرافى الهام واختل ميزان تاريخنا فكان الانكسار العظيم . وعلى هذا فإن لمصر فراغا فى البحر المتوسط ، عليها أن تملأه وإلا ملأه غيرها .

وموضوعيا ، لاشك أن الكثير فى هذا صحيح وأكيد فى جملته ويقوم على حقائق صلبة . ولكننا نخشى أنه ربما زاد نوعا فى تقييم دور مصر النسبى فى حياة البحر المتوسط وفى دور البحر المتوسط النسبى فى كيان مصر (من الصعب مثلا أن نعد البحر المتوسط بحرا اسكندريا ، أو نقول عنه كما قال الرومان «بحرنا» ، بل نحن الذى دعوناه بالفعل «بحر الروم») . فعلاقة التفاعل المتبادل تأثيرا وتأثرا بين مصر والمتوسط علاقة عميقة بعيدة المدى . ولكن من بين دول البحر من لعب فيه دورا أبرز وينفق فيه جزءا أكبر من حياته . بل إننا جميعا طالما أسفنا لأن مصر فى الماضى أهملت البحر طويلا وكثيرا ، حيث بدت أحيانا كمتفرج على البحر يستلقى فى استرخاء على الشاطئ المشمس وقد تدلت قدماه فى الماء بدل أن يسبح ويمعن ويمخر فيه . ثم إن مصر ربما تتأثر بمصاير البحر المتوسط أكثر مما تؤثر فيها ، وإن كانت هى أهم حلقة تتحكم فيه . ولهذا كله تظل معطيات النظرية ، ويظل البحر المتوسط بعدا محوريا من أبعادنا ، وإن كان من الصعب أن يعد الأهم على الاطلاق .

نظرية وحدة البحر المتوسط

ولكن هناك من ناحية أخرى نظرية مختلفة ومبالغ فيها . فالبعض من مثقفينا يود – أو ود يوما – أن يجعلنا جزءا من حضارة وعالم يتصورونه هو البحر المتوسط . ومنهم من عبر عن هذا بالدعوة إلى أن نتجه إلى البحر وأن نعطى ظهرنا للصحراء ، فما عاد يجدى أن ننظر كما فى الماضى إلى الرمل ونحن فى عصر الماء ، عصر المحيط . غير أن هذا الاتجاه أدنى فى الحقيقة أن يكون «رجعة» تاريخية إلى نظرية سادت وروّج لها كثيرون فى الغرب . ولكنها حتى فى ذلك الغرب أصبحت اليوم بالية أو شبه ذلك .

والاشارة هنا بطبيعة الحال إلى نظرية بيرين الشهيرة عن «وحدة البحر المتوسط» الكلاسيكية التى يُفترض أن الاستعمار الاغريقى ثم الرومانى قد حققاها بالقوة بين شاطئى البحر الشمالى والجنوبى حين كان شمال إفريقيا من جبل طارق إلى السويس بل إلى الاسكندرية خاضعا لهما . ولكن من الواضح أن تلك كانت وحدة قهرية مفروضة من طرف واحد ، وسلبية من الطرف الآخر ، ولا يمكن أن تحسم علاقة .

ومن المعروف أن بعض الكتاب الاستعماريين فى عصرنا هذا تلقفوا النظرية من جانبهم وعملوا على بعثها وإشاعتها لأهداف سياسية بعيدة وهى توجيه المنطقة ، سواء مصر أو غير مصر من دول البحر العربية ، توجيها أوروبيا يجرها إلى عجلتها السياسية أو على الأقل حتى تتطلع إلى أوروبا كقبلة حضارية . كذلك فقد تبنت الدعوة بعض الأقليات أو الانفصاليات العربية فى بعض الدول العربية نفسها ، تلك التى حاولت أن تتخذ من المتوسطية بديلا عن العروبة أو أن تقدمها كنصل مضاد للعربية .

والواقع أن أبرز أو أخطر ما فى نظرية وحدة البحر المتوسط أنها تكاد تفصل إفريقيا شمال الصحراء عن بقية القارة ، والملاحظ أنه ما من كتاب تقريبا عن المنطقة إلا ويعتبر إفريقيا شمال الصحراء جزءا من ، أو امتدادا، لأوروبا . فلير ، مثلا ، لا يرى فى أوروبا بمفهومها الجغرافى الدارج وحدة بشرية فعالة وواحدة إلا إذا أضفنا إليها قدرا طيبا من جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا ، بحيث تضم كل إطار البحر المتوسط والأسود وقزوين (١) وعند جوبليه أن إفريقيا شمال الصحراء تنتمى إلى أوروبا والشرق الأدنى. أما كون فلا يرى فى العالم العربى سوى حافة أوروبا البيضاء periphery جغرافيا وتاريخيا

(1) Peoples of Europe, op. cit., p. 6.

وجنسيا وكل شئ . ولقد رأينا كيف وزع هيجل إفريقيا شمال الصحراء بين أوروبا فى ركن وآسيا فى الركن الآخر . هذا بينما يضع فيتزجرالد القضية كلها فى بلورة مركزة حين يقرر أن «أوروبا تبدأ عند الصحراء الكبرى» (١) .

ومن الناحية الموضوعية ، فلا مجال للخلاف على أن شمال إفريقيا فى معظمه هو چيولوچيا ومورفولوچيا جزء من النظام الألبى الذى يرتكز أساسا على جنوب أوروبا ويلف البحر المتوسط لفا . كذلك فإن مناخ ونبات البحر المتوسط يميز شمال القارة عن بقيتها جنوب الصحراء ويكاد من هذه الزاوية يضمها إلى أوروبا المتوسطية . حتى من الناحية الجنسية البحتة ، فإن إفريقيا شمال الصحراء هى الشريحة القوقازية ، وبالدقة المتوسطية ، الوحيدة فى إفريقيا ، وتكمل بذلك الجنس الأوروبى الأبيض أو المتوسطى الأسمر على الجانب الآخر من البحر . كذلك تشارك الضفتان فى حضارة واحدة أساسا أصولا وميولا ، مثلما تشابكتا فى العلاقات التاريخية إن سلما أو حربا .

ولا ننسى قبل هذا كله وبعده وخلفه عامل القرب الجغرافى . فكما يفصلنا البحر المتوسط عن أوروبا ، تفصلنا الصحراء الكبرى عن إفريقيا . بل ولما كانت الصحراء ضعف البحر عمقا على الأقل ، وأضعافه عزلا فى الواقع ، نجدنا أقرب إلى أوروبا منا إلى إفريقيا بالموقع والمسافة . فالجزء الأكبر من أوروبا أقرب إلينا فى مصر مثلا من حيث المسافة من أى نقطة فى إفريقيا جنوب الصحراء : قارن إسكندنافيا بسيراليون أو غينيا ، أو الروسيا الاوروبية بزامبيا أو زيمبابوى ... إلخ .

هذا عن المسافة الجغرافية البحتة أو جانب الكم إن شئت ، ولكن الكيف أو التفاعل الاقليمى لايقل خطورة . فتاريخيا وعلى الجملة ، فلقد كانت إفريقيا شمال الصحراء ، بحكم هذه الصحراء نفسها ، تتطلع إلى ، وتتفاعل مع ، حوض البحر والشاطئ الأوروبى بقدر ما كانت تعطى ظهرها للقارة ، ولاشك أنها أقرب فى نواح كثيرة إلى أوروبا المواجهة منها إلى القارة الأم .

من يبدأ عند من ؟

لكن السؤال الجوهرى هو: أيفضل هذا إفريقيا المتوسطية أو إفريقيا شمال الصحراء عن إفريقيا ويجعل منها ملحقا لجنوب أوروبا أو تكملة لأوروبا ؟ حسنا، ليس بالضرورة ،

---

(1) Africa. p. 18.

بل إن العكس لوارد وممكن . فإن النظرية نفسها ، وأسسها من بعدها ، يمكن أن تجعل من جنوب أوروبا ملحقا لإفريقيا .

فأولا ، إذا كانت الصحراء فاصلا ، فإن الألب فاصل كذلك . وإذا قيل إن «أوروبا تبدأ عند الصحراء» ، فقد قيل بالمقابل «عند البرانس تبدأ إفريقيا» . (١) حتى مناخ البحر المتوسط الشهير هو «فى مجموعه مناخ إفريقى أكثر مما هو أوروبى» كما يخلص سيجفريد، الذى يضيف أيضا أننا «عندما نهبط من شمال أوروبا نجد أنفسنا فجأة فى حوض البحر المتوسط، ولا نبالغ حينئذ حينما نقول: إننا إلى حد ما قد تركنا أوروبا» (٢).

أما تاريخيا ، فإذا كان الساحل الأوروبى قد طغى سياسيا على الافريقى ، فقد طغى الثانى على الأول قرونا وقرونا . ولقد دمغ العرب حوض المتوسط ، الذى نشروا فيه حضارة كان لها سمات وطابع خاص لا يُمحى ، دمغوه «بالطابع العربى الشرقى» ، وإن كان هذا مما ساعد على انهيار وحدته الرومانية القديمة ووحدته اللاتينية المسيحية ، كما يعترف سيجفريد أيضا . (٣) .

أخيرا ، فإن توسع المعمور وآفاقه منذ العصور القديمة خطوة خطوة ، أبرز أوروبا كاملة مثلما كشف عن إفريقيا كاملة فى النهاية ، وعاد كل من شاطئى البحر المتوسط يرتبط – والإنسان حيوان برى أولا – بظهيره القارى أساسا . وفى النتيجة فإن نظرية وحدة المتوسط لايمكن أن تسلخ شمال إفريقيا عن إفريقيتها أكثر مما تسلخ جنوب أوروبا عن أوروبيتها . وحقيقة الأمر ، ببساطة ، هى أن البحر المتوسط بحر مشترك بين أوروبا وإفريقيا . إنه بحر «أورافريقى» أساسا، بمثل ما أن البحر الأحمر بحر إفريقاسى بعدالة.

والواقع بعد هذا أن فكرة أو دعوة «أورافريقيا Eurafrica » المعاصرة ، التى حاولت ربط إفريقيا إلى عجلة أوروبا بطريقة أو بأخرى (٤) ، ليس فيها من الصحة نسبيا إلا قطاعها المتوسطى وإلا المتوسط كبحر أورافريقى . وأبسط دليل ، كما هو أبلغ تعبير ، عن هذه الحقيقة أن فكرة الشرق الأوسط أو الأدنى كانت دائما فى كل تعاريفها تقريبا تضم أجزاء من أوروبا إلى جانب أجزاء من افريقيا بالاضافة إلى أخرى من آسيا .

---

(1) Ripley, p. 272.

(٢) أندريه سيجفريد ، سيكولوجية بعض الشعوب ، مترجم ، القاهرة ، ص ٣١ .

(٣) السابق ، ص ٢٩ .

(٤) سيجفريد ، سيكولوجية .... إلخ ، ص ٣٧ .

توسع البعد المتوسطى
تطور العلاقات المكانية

أما حقيقة العلاقة داخل هذا البحر المشترك ، فنمو وتطور تاريخى مر فى أدوار متعاقبة مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجية العلائق المكانية الكبرى فى العالم القديم . فقديما كما رأينا لم تكن دائرة المعمور الفعال لتزيد بالتقريب عن الشرق القديم وحوض البحر المتوسط ، أما أوروبا شمال الألب وإفريقيا جنوب الصحراء فكانتا إما ضبابا وبرابرة وإما مجاهل وبدائيين . فكان طبيعيا جدا أن يستقطب البحر ذلك العالم ، لاسيما وهو يتوسطه كما يدل الاسم . كان قبلة أو بؤرة مشتركة للجميع بما فيهم مصر . من هنا علاقاتنا الفرعونية الحضارية والتجارية بكريت المينوية ثم باليونان وروما الكلاسيكيتين عدا الشام وقبرص ... إلخ .

فإذا إستبعدنا الشام عن البر الآسيوى ، فقد كانت أولى علاقاتنا التاريخية عبر البحر مع أوروبا هى مع اليونان بالذات . ومن قبل تعرض الساحل المصرى لغارات «شعوب البحر» ، ومن بعد كان الاغريق يقسمون مصر إلى قسمين : مصر المتوسطية وهى الدلتا ، ومصر الافريقية وهى الصعيد . ومن بعد أيضا صارت الاسكندرية رأس مصر وعقل البحر المتوسط .

وفى العصر المسيحى حدث تحرك نسبى فى علاقاتنا التاريخية من روما إلى بيزنطة . فالحقيقة أن العلاقات الحضارية والتجارية والثقافية بين مصر القبطية والروم أو القسطنطينية عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية كانت علاقات وثيقة للغاية وشديدة التفاعل ، كما دامت عدة قرون.

أما فى العصور الاسلامية فقد أصبح البحر المتوسط بعدا حقيقيا وخطيرا فى كياننا حيث كان كل من البحر ومصر مواقع خطى وحلقات حتمية فى طريق تجارة المرور العالمية. غير أنه مرة أخرى حدث تحرك فى مركز ثقل العلاقات من بيزنطة والأناضول إلى إيطاليا بمدنها الشهيرة، فالتحمت مصر بالبحر التحاما شديدا، ولكن بالذات خاصرته الوسطى ، وكانت الاسكندرية ورشيد ودمياط مع البندقية وجنوة وبيزا وسالرنو وأمالفى كالمدن المترابطة على البعد. وامتد بينها جسر بحرى بمعنى الكلمة. فكانت الاسكندرية

والقاهرة موطنا دائما ، خاصة أيام المملوكية ، لمستعمرة نشطة متجددة من تجار المدن الإيطالية (١) ، كما لم تنقطع السفارات بين الطرفين .

والواقع أن هذه العلاقة الوثيقة تذكرنا بتوازى محاور امتداد إيطاليا والأدرياتى مع محاور مصر والبحر الأحمر ، ومجموعها كان يؤلف بالفعل حلقة فى إطار ما عرف «بالسلسلة الفقرية الاقتصادية لأوروبا» فى العصور الوسطى . وبالمثل كانت علاقاتنا الكثيفة مع الشام تتم بالبحر أكثر منها بالبر - راجع ثنائية «بر مصر» و«بر الشام» ، حتى الأخطار الخارجية جاءتنا على البحر ، فأكدت الصليبيات بعدنا المتوسطى وإن يكن عسكريا .

وإذا كان العصر العثمانى قد شهد هجرة تجارة المرور العالمية ، فإن توجيهنا المتوسطى لم ينقطع تماما ، وإنما انتقلت البؤرة مرة أخرى أو ثالثة من خاصرة البحر إلى حوضه الشرقى أو اللفانت بمعناه الواسع . وحتى مع الخاصرة لم يعدم الأمر أن حلت التجارة المحلية محل العالمية ، ولو أنها كالجدول بعد نهر . والواقع أن العثمانية ربطتنا مع اللفانت ومع الأناضول أكثر مما نتصور عادة ، فقد اشتد الاتصال بعاصمة الاسلام «إسلامبول» وسواحل البلقان فى اليونان وألبانيا ... إلخ ، وانتقل كثير من مهاجرى هذه المناطق الطاردة إلينا ، أو جنودها ، وأقاموا أو إنصهروا ابتداء من الانكشارية حتى أرناؤوط وألبان محمد على ... إلخ ، وبقيت أسماؤهم المعربة تكشف أصولهم أحيانا كما رأينا . وهنا نلاحظ كيف ارتبطت مصر بالأناضول ارتباطا شديدا فى مرحلتين منفصلتين ولكنهما أساسا متناقضتان : مرحلة المسيحية البيزنطية ومرحلة الإسلام العثمانى .

هذا ، ومع محمد على والتغريب والأوربة ، استمر ارتباطنا بشرق الحوض ، ولكن أضيف إليه غربه خاصة فرنسا وإيطاليا ، إلى أن انقرضت بالتدريج أو ذوت العلاقة مع شرق الحوض . ومنذ القرن ١٩ انتقل مركز الثقل فى علاقاتنا نهائيا إلى غرب الحوض ، وبالأخص فرنسا. وهنا نلاحظ أن علاقاتنا بفرنسا قديمة ترجع إلى عصر الصليبيات حين كانت هى قائدتها، إلى حد أننا منذ ذلك الوقت أصبحنا نطلق على الأوروبيين عموما اسم

(1) Clerget, Le Caire, t. II, p. 109.

الفرنجة ، وهى تحريف للفرانك سكان فرنسا ومصدر اسمها . على أن علاقاتنا بفرنسا لم تأخذ دفعتها الحقيقية إلا منذ نابليون ثم محمد على.

ثم جاء ت قناة السويس فأعادت تأكيد البعد المتوسطى فى كيان مصر ، ولو أننا نكون أقرب إلى الحقيقة إذا قلنا حققت عالمية مصر ، التى لم يعد البحر المتوسط سوى حلقة فى سلسلتها . وبالموازاة ، توسعت علاقات مصر عبر البحر لتشمل كل غرب أوروبا خاصة بريطانيا بحكم الاستعمار ، ثم معظم القارة على المحور العرضى بما فيها وسط القارة وشرقها وشمالها .

ذبذبة البوصلة

ولابد أن قد استلفت نظرنا فى هذا العرض التحرك الدائم لمركز الثقل فى علاقاتنا المتوسطية عبر العصور . والحقيقة أن لعلاقات مصر عبر البحر نمطا جغرافيا متحركا ولكنه شبه محدد . ففى البدء اقتصرت العلاقات على جنوب أوروبا أو أوروبا جنوب الألب أو أوروبا المتوسطية بأشباه جزرها الثلاثة (أو الأربعة بالأصح) . وفى هذه الحدود ، فإنها تركزت أساسا فى حوض البحر الشرقى أكثر منها فى حوضه الغربى . وداخل هذا القطاع تحرك مركز الثقل فى العلاقات من الشرق إلى الغرب بصفة عامة ، غير أن هذا التحرك لم يكن مطردا بل تردد جيئة وذهابا كبندول الساعة بحيث تركز على أكثر من منطقة منه أكثر من مرة وأحيانا أكثر من مرتين .

فأولا ، فى العصور القديمة ، كانت العلاقات أقوى وأشد ما تكون مع اليونان واللفانت، ولكنها انتقلت بقوة إلى إيطاليا (روما) فى العصور الكلاسيكية . غير أنها عادت فارتدت شرقا إلى الأناضول (بيزنطة) فى العصر المسيحى . ولكنها مرة أخرى تأرجحت بشدة لتعود إلى إيطاليا (جنوة والبندقية) فى العصر العربى وعصر النهضة . ثم لم تلبث أن تراجعت أو رجعت لتستقر لثانى مرة فى الأناضول فى العصر العثمانى .

فى العصر الحديث فقط ابتداء من القرن ١٩ انتقلت العلاقات المكثفة إلى غرب الحوض، خاصة فرنسا التى لا هى جنوب ولا شمال الألب بالضبط وإنما على الجانبين . وكان هذا إيذانا بتوسع العلاقات بقوة إلى ما شمال الألب ، فامتدت إلى بريطانيا أولا متممة بذلك اتجاه الحركة التاريخى نحو الغرب والشمال أو الشمال الغربى عموما ، أو

على قاطع يبدأ من الجنوب الشرقى فى اليونان إلى إيطاليا إلى فرنسا إلى بريطانيا فى الشمال الغربى . وأخيرا تمددت العلاقات شمال الألب بالمعنى الضيق لتشمل أوروبا جميعا فى الوقت الحالى وإن يكن بدرجات متفاوتات .

تلك إذن هى دورات المد والجزر فى بعدنا المتوسطى ، ومنها نرى أن بوصلة مصر الجغرافية كانت تعكس – ولم تملك إلا أن تعكس – نبض البحر وحوضه ، فكانت ذبذباته تنتقل كالموجات ليتردد صداها محليا . ولعل أبرز ما كان ذلك فى المدن العواصم وموانئ الساحل . فكانت أقدارها ومصائرها وأجرامها تتحدد بتلك الذبذبات والاشعاعات . فإبان الكلاسيكية خلقت الاسكندرية من لاشئ لتصبح قلب العالم الهلينى البطلمى ، وذلك بموقعها المناسب لأغراض الاستعمار البحرى على جبهة الالتحام بين الظهير المصرى (الهنترلاند) والنظير اليونانى (الفورلاند) . غير أن هذا كان يتركها من وجهة الظهير أشبه بمدينة غريبة أجنبية لصقت بسيف البحر المصرى كما رأينا أكثر منها نبتا انبثاقيا طبيعيا .

أما فى العصور الوسطى ومع علاقات البندقية وجنوة فكان لرشيد أهمية الطريق ، حتى إذا تحول التوكيد إلى شرق البحر كانت الصدارة لدمياط وتنيس حيث مازالت الأولى تحتفظ بآثار تلك العلاقة الشامية فى وظائفها المعاصرة (الأثاث ، الحلويات الشامية .... إلخ) . وقد ورث محمد على هذا الوضع ، ولكنه فى اندفاعه نحو الغرب عاد أولا إلى رشيد ، إلا أن حاجته إلى نافذة حقيقية على أوروبا – كحاجة شبيهه فى الروسيا بطرس الأكبر – أدت به إلى إعادة خلق الاسكندرية – مثلما خلق هذا سان بطرسبرج .

ولعلنا ، على الطريق ، نلمح فى هذه التغيرات المتعاقبة كيف تتناسب موانئنا النهرية المصبية عند فرعى الدلتا على المتوسط (دمياط ورشيد) تناسبا عكسيا إلى حد معين مع موانئنا البحرية خارج الدلتا (الاسكندرية وبيلوزيوم أو الفرما) ، تماما مثلما كانت موانئنا المتوسطية ككل تتناسب تناسبا عكسيا إلى حد آخر مع موانئنا على البحر الأحمر .

البعد المتوسطى = الأوروبى ؟

من هذا كله تتضح أبعاد الموقف . فلا جدال فى أن البحر المتوسط بعد ، وبعد هام للغاية ، فى توجيهنا الجغرافى . فهو نافذة لمصر على الشمال ، وضابط إيقاع لنبضها الحضارى والمادى . أو كما يوجز بيترى ، مراحل موجات الحضارة كانت واحدة ومتماثلة فى مصر وأوروبا إلى قرن مضى، والمتوسط ومصر من ثم يؤلفان مجموعة واحدة فى تاريخ الحضارية (١) .

غير أن من الواضح بعد هذا ، ربما بحكم الانقطاع الأرضى ، أن ذلك توجيه متقطع يشتد حينا ويضعف حينا ، أى أنه مذبذب بين شد وجذب . ثم إن دور مصر فيه الآن استقبال أكثر مما هو إرسال ، وإن كانت العلاقة عكسية فى التاريخ القديم . كما أن دوره هو فى كيان مصر ربما تضاءل على مر التاريخ باطراد ، وذلك لأن دور البحر المتوسط ككل قد قل نسبيا مع اتساع العالم ومنذ أصبح المحيط الأطلسى هو «البحر المتوسط» الجديد .

أما ما نرى من خطورة علاقاتنا بأوروبا المعاصرة عن طريقه فهى لا تجعل منه إلا محطة طريق أكثر منها محطة وصول . فرغم أن الجزء الأكبر من تجارتنا الخارجية وعلاقاتنا الحضارية تعبر البحر المتوسط اليوم ، فإن نصيب دوله منها محدود إلى حد بعيد ، ومعروف كقاعدة عامة فى التجارة الدولية أن العلاقات التبادلية بين كل دول الحوض ضعيفة بصورة ملحوظة لتشابه الانتاج فيه . (٢) .

ومع ذلك فإن وضع البحر المتوسط الحالى على هذا النحو يعنى شيئا أخطر ، فهو إنما يعنى أن مفهوم المتوسط قد اتسع بالنسبة لنا ليتجاوز حدود الحوض الجغرافية والتاريخية ليمتد إلى أوروبا ، ونكاد نقول ليرادفها لأول مرة فى التاريخ . فلم يعد هناك الآن كبير فاصل أو فارق ، من وجهة نظرنا وعلاقاتنا ، بين المتوسط وأوروبا . فالواحد يؤدى إلى الآخر ، والأول يندمج فى الثانى . لقد أصبح البعد المتوسطى يعنى البعد الأوروبى . أو يكاد .

---

(1) Revolutions of civilization, p. 5.
(2) Siegfried. Mediterranean, p. 197.

وهذا كله ما يضع أيدينا على جوهر التقييم الكامل لمكان ومكانة المتوسط بين أبعادنا الأربعة . فبصورة عامة ، بعدنا المتوسطى حضارى أكثر مما هو طبيعى ، واقتصادى أكثر مما هو بشرى ، ويتركز فى الحوض الشرقى أكثر مما يرتبط بالحوض الغربى . وهو فى هذا قد يكون النقيض المباشر أو الجزئى للبعد الافريقى . فهذا طبيعى أكثر بينما المتوسطى حضارى أكثر ، والافريقى كذلك بشرى أكثر حيث المتوسطى اقتصادى أكثر . على أن البعدين ، فى الوزن الصافى ، ربما كانا متساويين تقريبا وأقرب إلى التكافؤ .

ولعل وضع الاسكندرية فى مصر أن يكون تعبيرا اختزاليا عن وضع مصر نفسها فى المتوسط. ولعل مابرو قد وضع يده على مفتاح الموقف برمته فى إلماعته العابرة جدا ولكن المعبرة للغاية عن «هذه المدينة العالمية ، التى وإن كانت تشكل جزءا رئيسيا من مصر فإنها غريبة عنها» ، فمصر كما يقول «هى وادى النيل . أما البحر المتوسط وموانئه فتمثل الواجهة التى تطل على عالم مختلف قد يشكل ما كانت مصر تصبو إلى أن تكون عليه ، لا ماهى عليه بالفعل .» (١) .

ولعل هذه الرغبة بدورها تكون جزءا من الرغبة الدفينة عند كثير من مثقفينا فى أن نتوجه أو ننتسب إلى أوروبا - مقولة إسماعيل «قطعة من أوروبا» ، أو «عقدة أوروبا» كما قد نسميها ، أو «عقدة الخواجة» كما يذهب التعبير الدارج الشائع . كأنما قد وقعت مصر أو كادت ، بطريق الخطأ ربما ، على الجانب «الخطأ» من البحر المتوسط ، أو على الجانب الخطأ من «خط الزوال العالمى للبشرية world meridian of humanity طبيعيا وبشريا وحضاريا والذى يمثله ذلك البحر فى هذا الجزء من العالم . ومن هنا فلقد نجد بعض العذر لأصحاب نظرية مصر كجزء من عالم حضارة البحر المتوسط ، كما قد نجد بعض مبرر لمرادفة البعد المتوسطى للبعد الأوروبى أو توسيعه إليه . فإذا كنا نتحدث عن الدائرة الافريقية ، فلِمَ لا نتحدث عن الدائرة الأوروبية ، وهى بلا ريب الأقرب إلينا من كل الوجوه كما رأينا ؟

---

(١) روبرت مابرو ص ٥ .

أيا ما كان ، فيبقى فى النهاية أن البعد المتوسطى بهذا المقياس ، وعلى خطورته وأهميته ، هو بعد تكميلى نوعا أو هو على الأقل لا يرقى إلى مستوى البعد الآسيوى أو النيلى الذى هو أسبق وأثبت ، وإن كان لايقل بحال عن الافريقى إن لم يزد ، كما لايجوز علميا أن يوضع فى مقابل العروبة أو العربية . ومن الناحية الأخرى ، فإن من المحقق أن البعد المتوسطى فى حياة مصر كان يمكن أن يكون أكبر وأخطر ، لولا أننا أهملناه كجزء من إهمالنا العام للبحر حيث استغرقتنا العقلية البرية استغراقا شديدا . ولعلنا لا نغالى إذا قلنا إن دور البحر المتوسط فى مصر أقل منه فى معظم بلاد الحوض ، ويكفى فى هذا الصدد أن نقارن بالشام أو بالمغرب فضلا عن أشباه الجزر الأوروبية الثلاث .

الضوابط الجغرافية

وخلف هذا التحديد والحدود ترقد الجغرافيا . فأولا ، الحوض كله تطوقه وتغلفه حلقة جبلية متصلة تقطع الساحل الشريطى المختنق عن الداخل مما يجعل الأول بيئة طاردة تقذف بالسكان إلى البحر مجتمعات أمفيبية حقا .. وذلك باستثناء مصر . فهنا ، وهناك فقط ، تنكسر الحلقة وينفسح السهل الساحلى وينفتح إلى وادى النيل الضخم . فعوامل الطرد فى البر لا توجد ، بل له على العكس كل الجاذبية . ومن ثم كان نداء النهر أقوى بكثير جدا من نداء البحر .

حتى فى التنظيم السياسى ، مصر تختلف ، فذلك الطوق الجبلى الذى يحف بالبحر ، بالجيوب الساحلية الصغيرة الممزقة والمنعزلة التى تركها أمامه ، وبالتضاريس الوعرة المقطعة التى تقع خلفه ، هو أيضا المسئول عن ظاهرة انتشار دول المدن التى ترصع جنبات الحوض وتخومه منذ أقدم العصور حتى العصور الحديثة نفسها ، بحيث أصبح هذا النمط من أخص خصائص التنظيم السياسى والاجتماعى للحوض وعلما على المتوسط . ولكن هنا ، مرة أخرى ، وللاختلاف المورفولوچى الطبيعى نفسه ، تشذ مصر عن القاعدة . فدولة النيل الكبرى ، الوحدة السياسية الضخمة الموحدة أشد توحيد ذات المركزية البالغة ، هى بلا ريب النقيض المطلق لدولة المدينة ودول المدن المتوسطية .

ثانيا ، نجد أن كل وحدات الحوض تطل على البحر بجبهة بحرية مستطيلة ممدودة كالمغرب والشام مثلا ، ولكن مصر - كفرنسا فى هذا الصدد - تطل عليه عموديا أو رأسيا . فالنيل - كالرون - يتعامد على البحر فى نقطة تماس أكثر منه جبهة تواز ، لاسيما وأن قطاعا كبيرا من قاعدة الدلتا بحيرات ومستنقعات تفصل على البحر وتترك نطاقا من الكثافة السكانية الخفيفة إن لم يكن من اللامعمور فى البرارى . ولهذا ، وكما تلاحظ «سمبل» ، تكاد مصر تكون الاستثناء الوحيد فى حوض البحر الذى يتكدس فيه السكان أساسا على السواحل مباشرة ثم تهوى الكثافة فجأة وبسرعة إلى الداخل (ص٢٦٧ ، ٢٨١) . فسكان مصر لايتركزون على الساحل ، بل يكاد الساحل يكون فراغا سكانيا عريضا ، وبعده فقط نحو الداخل تبدأ الكثافة السكانية فجأة وبسرعة إلى أن تبلغ أقصى سمكها فى العمق ، أى عكس النمط المتوسطى تماما .

كذلك ولذلك فإن مصر - كفرنسا - لها علاقتها بالبحر ، ولكنها ليست العلاقة الوحيدة فى كيانها . فكما أن فرنسا دولة بحرين ، فكذلك مصر . وكما أن فرنسا قاعدتها الأرضية الضخمة خارج الحوض ولها أبعادها فى غرب أوروبا الأطلسية ومشارف وسط أوروبا ، فكذلك لمصر أبعاد أكثر أهمية فى آسيا وإفريقيا .

ثالثا ، يلاحظ أن مصر هى أبعد وحدات الحوض عن سواحله المقابلة الهامة وعن أوروبا عامة : إنها آخر المتوسط والمتوسطيات أو المتوسطيين بالطول كما بالعرض . إرسم، مثلا ، خطا بامتداد ساحلها عليه ، تجد كل حوضه يقع شماله ، إلا هى وحدها التى تقع جنوبه ، كذلك فإنها مناخيا الوحيدة فى الحوض التى لا تتبع أساسا مناخ البحر المتوسط ، رغم أن الزيتون - مفتاح هذا المناخ وعلامته المميزة - ينمو فى غرب وشمال الدلتا التى وحدها تمثل شريحة ضيقة متوسطية إلى حد ما . بل إن مصر هى الوحيدة المطلة على الحوض التى لا تعرف مركب الغذاء المتوسطى الشهير الذى يسوده القمح وزيت الزيتون والفواكه والنبيذ . إنها بإختصار متوسطية الموقع دون أن تكون متوسطية المناخ ، أو قل هى أقل المتوسطيات متوسطية .

على أن هذا من ناحية أخرى يجعلها الوحيدة فى الحوض التى تنتمى إلى إنتاج

مختلف أساسا ، مدارى ودون مدارى ، مما يجعلها بحاجة خاصة إلى حاصلات الحوض التقليدية (أنواع الجوز والفواكه المجففة وقمر الدين .... إلخ) ، كما يجعل الحوض بحاجة إلى حاصلاتها الحارة (القطن ، الأرز ، البصل .. إلخ) ، فهذا تكامل اقتصادى يوضع فى مقابل الاختلاف الطبيعى وإن أتى نتيجة له ،

رابعا ، وأخيرا ، وعلى الجانب البشرى ، فلعل مصر أقل أجزاء حوض البحر المتوسط تلقيا واستقبالا للتعمير والمؤثرات الجنسية من سواحله وخاصة سواحله الأوروبية . حقا لقد تسربت إلينا بعض دماء وجاليات من سواحل الحوض الشرقى ومن الساحل الشمالى الافريقى ، ولكنها لا تقاس مثلا بما تلقاه الشام كأثر من آثار شعوب البحر قديما (الفلسطينيين) والصليبيات فيما بعد والمارونيين بعد ذلك ، وبما تلقاه المغرب من عناصر الوندال قديما والأندلوسى بعد ذلك .... إلخ . إنها ، بشريا كما هى طبيعيا ، أقل المتوسطيات متوسطية . وبشريا وطبيعيا معا ، وفى قاعدة كلية عامة ، فإنها متوسطية بالموقع أكثر مما هى بالموضع . إنها البلد الوحيد الذى يقع تماما على المتوسط ولكنه لا ينتمى إلى حوضه كنوع اقليمى تماما .

الوزن الاقليمى والدور المستقبلى

ولعلنا فى النهاية إن أردنا أن نضع دور البحر المتوسط فى ميزان قيمنا الاقليمية أن نقترب من الحقيقة وأن نقربها إذا قلنا إنه أقوى بالتأكيد من دور البلطيق فى توجيه الروسيا مثلا ، وأشبه بالتقريب بدور البحر المتوسط فى توجيه فرنسا . وليس هذا بالدور الثانوى ، ولو أنه أيضا ليس بالدور الأول . وعلى هذا الأساس ، وبعيدا عن دعوة التوجيه المتوسطى الأحادى unilinear التى تنتزع شريحة أو صفحة واحدة من كتاب التاريخ ، وبعيدا كذلك عن دعوة الرجعة التاريخية اللاتينية التى تضع عقارب الساعة إلى الوراء رغم أن دور البحر المتوسط فى عالم القرن العشرين يختلف جذريا عن دوره قبل الميلاد ، على هذا الأساس فإن هناك الآن بكل تأكيد مجالا كبيرا لتوثيق وتعميق علاقات مصر السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول الحوض .

ليس فقط توكيدا وتعميقا لهذا البعد الحيوى الذى أهملته مصر أكثر مما ينبغى ،

ولا تحقيقا لانفتاح مصر على أكبر جبهة ممكنة فى العالم المعاصر وتحقيقا للعالمية . ولا كذلك لأن مصر هى رابع أكبر دوله الأربع عشرة ، ولكن أيضا للثقل العالمى الخطير لما وراء البحر ، لأوروبا ، فى السياسة الدولية والحضارة العصرية والعلم والتكنولوچيا .

فرغم كل شئ ، رغم الماضى التعس مرارا ومرارة الذكريات أحيانا ، فإن الذى يربطنا بأوروبا أقوى بكثير جدا . وعلى الأقل ، فإن أوروبا أقرب إلينا من إفريقيا ليس فقط بمقياس المسافة الجغرافية البحتة ولكن بكل المقاييس . فتاريخيا حضاريا وسياسيا بل وجنسيا ، فإن أوروبا هى الأقرب بلا مناقشة . طبيعى جدا لهذا كله ، أن نكثف علاقاتنا مع المتوسط وأوروبا .

من الناحية الأخرى ، فليس المطلوب ، ولم يكن المطلوب قط ، أن تصبح مصر «قطعة من أوروبا» . ولا قطاعا ولا قطيعا . ولكن من ناحية ثانية ، ليس المطلوب قطيعة من أوروبا ، المطلوب فقط أن تصبح مصر «دولة شمالية» ، بمعنى الدولة العصرية الحديثة المتقدمة . وفى هذا فلا مفر ، بل من المفيد جدا ، أن نعمق أبعادنا المتوسطية وما وراء المتوسطية أى الأوروبية .

ليس هذا فحسب ، بل أيضا لأن قيام إسرائيل فى حوض المتوسط ، وهو نصف عربى ، أصبح يستدعى رسم استراتيچية عربية متوسطية – أوروبية عظمى لحصارها بحريا وسياسيا وماديا وعزلها عن دوله ودولها . إن الذى يفصلنا عن أوروبا اليوم لم يعد البحر المتوسط ، وإنما إسرائيل . ليس البحر ، ولا الاستعمار الحديث فى القرن ١٩ ، ولا الحروب الصليبية من قبله ، هى التى تفصل مصر (والعرب) عن أوروبا (والغرب)، ولكنها هى إسرائيل وحدها التى تفصل .

إن البحر يربطنا اليوم بأوروبا أكثر من أى وقت مضى فى التاريخ ، والتاريخ لم يعد عقبة فى سبيل أوثق العلاقات ، بل لعله بات حافزا ومبررا . العقبة الوحيدة هى إسرائيل . وبإزالة هذه العقبة يمكن أن تتخلق أورابيا Eurabia – كما تسمى – حقيقية جدا وفعالة إلى أقصى حد على كل المستويات المادية والاقتصادية والعلمية والتكنولوچية والحضارية والثقافية ، تستطيع أن تشكل وحدة حقيقية أكثر قطعا من فكرة أورافريقيا بل ربما حتى من أوراسيا . أو بالعكس ، وعلى الأقل، فإن انبثاق مثل هذه الوحدة جدير بأن يساعد على احتواء العقبة الإسرائيلية حتى التلاشى وإلى نقطة النهاية وخط الزوال .

تعدد لا انفصام

الأبعاد البحرية

كيف تفاعلت أبعاد مصر الأربعة ، خاصة الآسيوية والافريقى ، فى شخصية مصر ؟

قد يكون من المفيد أن نفرغ أولا من الأبعاد البحرية التى تأتى فى المحل الثانى بالضرورة إذا ما قورنت بالأبعاد القارية . والملاحظ ابتداء أن أحادية البيئة المصرية وفقرها النوعى فى المعادن والأخشاب قد دفعت بمصر إلى البحار وما وراء البحار . وفى الوقت نفسه مكنها موقعها الأوسط من ذلك الانطلاق . والمجال البحرى المصرى يتحدد تقليديا بطبيعة الحال بالبحرين المتوسط والأحمر ، الأول بحرنا الشمالى «بحر الشمال» ، والثانى بحرنا الشرقى .

بين البحرين

والثقل الأكبر فى الأهمية يذهب بالطبع إلى المتوسط . بمعنى أن دوره فى توجيه مصر ونشاطها التاريخى أكبر وأهم من دور البحر الأحمر ، وإن كان كل منهما يستمد جزءا أساسيا من قيمته العالمية من الآخر ، ولولاه لفقد الجزء الاكبر من تلك القيمة وتحول إلى مجرد بحر داخلى محلى . والواقع أن البحر المتوسط باتساع مساحته وتشعبات حوضه وتوسط موقعه وكثافة تاريخه هو كالميدان، فى حين أن البحر الأحمر بضيقه وطوله وفقره النسبى هو كالشارع الجانبى، الأول حلبة والثانى مجرد طريق. أو قل بالتقريب إن الأول أشبه فى مصر نفسها بالدلتا الفسيحة اتساعا وغنى ودورا، والثانى أشبه بشق الصعيد الخطى المحدود المساحة والثقل، ومصر تقع فى نقطة الارتكاز المحورية بين الأولين وتستمد من ذلك أهميتها العظمى مثلما تقع القاهرة بين الأخيرين بكل ميزاتها المترتبة. أو إن شئت تشبيها جغرافيا تصاعديا أخر، فالمتوسط بالنسبة للأحمر مساحة وأهمية هو كصحرائه المصاقبة الغربية بالنسبة لصحرائه الشرقية المتاخمة، أو كمحيطه الأطلسى الأب بالنسبة لمحيطه الهندى الأصل. قارن فى النهاية أيضا بين دور ومكانة كل من الاسكندرية والسويس عبر التاريخ وفى الوقت الحالى لتختزل كل المقارنة بين البحرين فى نقطة، فكلتاهما تتناسب مع أهمية بحرها وتكاد تلخص وزنه النسبى .

كل هذا يفسر لنا كيف أن البحر المتوسط بعد أساسى من أبعادنا الفعالة، فى حين لايتطرق الفكر أصلا إلى إثارة السؤال عن البحر الأحمر قط . فالبحر الأحمر كل

ما يمكن أن يقال هو أنه بحر هام فى التاريخ والسياسة والاستراتيجية . أما البحر المتوسط فقد لا يكون أكثر من بحر قارى جغرافيا ، لكنه تاريخيا بحر البحار أو شبه محيط بل ربما أكثر من محيط ، إنه وحده البحر - المحيط ، ولا يفوقه من محيطات الأرض الحقيقية أهمية فى التاريخ إلا الأطلسى وحده .

ورغم هذا الفارق العظيم فى الأهمية النسبية والدور الطبيعى التاريخى ، وكذلك رغم التكامل الأساسى بينهما فى أبعادنا البحرية ، فإن العلاقة بين البحرين قد لا تخلو بالضرورة من قدر من التنافس والشد والجذب عبر العصور المختلفة والمتعاقبة . فكما كان هناك على المستوى الاقليمى الخارجى توازن تنافسى بين البحر الأحمر وموانئه المصرية فى كفة وبين الخليج الفارسى وموانئه العراقية فى الكفة الأخرى خلال العصور الوسطى الاسلامية ، كانت هناك توازنات مرحلية على المستوى المحلى الداخلى بين بحرنا الشرقى وموانئ الأحمر فى جانب وبين بحرنا الشمالى وموانئنا المتوسطية فى الجانب الآخر .

ولعل السبق تاريخيا كان للأحمر فى الفرعونية المبكرة ، بينما انزلق الثقل بكامله إلى المتوسط فى العصور الكلاسيكية ، حيث استمر واستقر أيضا فى العصر العربى الأولى ، إلى أن انزلق مرة أخرى إلى الأحمر أثناء الصليبيات وبسببها . بالمثل بعد كشف الرأس حين دخل البحر المتوسط مرحلة المحاق ، لعل اليد العليا انتقلت إلى البحر الأحمر ، خاصة تحت العثمانية التى نشطت نسبيا فى المحيط الهندى . إلا أن قدوم قناة السويس أعاد الثقل المطلق إلى المتوسط وأعاد الأحمر إلى مكانه الطبيعى كمساعد ومكمل فقط .

وهكذا على الجملة تبدو ثمة علاقة عكسية إلى حد معين بين البحرين لا تعكسها كما تعكسها منافسات موانئهما خاصة دمياط ورشيد والاسكندرية من جهة والسويس (القلزم) والقصير من الجهة الأخرى . فمثلا تكاد كفتا الاسكندرية والسويس تتعادلان أيام ابن جبير ، بينما طفرت الأخيرة واندثرت الأولى تقريبا فى أخريات العثمانية وأيام الحملة الفرنسية . ولكن بعد ذلك منذ محمد على ولكن بالأخص منذ قناة السويس أصبح القرن التاسع عشر فالقرن العشرون قرن الاسكندرية والبحر المتوسط خارج كل مقارنة .

أما إلى أى مدى يمكن أن نتصور القرن الحادى والعشرين قرن السويس والبحر الأحمر ، وذلك بعد إذ تحرر العالم الثالث وتقدمت المداريات وإفريقاسيا والمحيط الهندى على المستوى الخارجى ، وبعد إذ برزت التنمية الاقليمية والمدن الجديدة وانتقلت أو انتشرت الصناعة على محور القاهرة - السويس مؤخرا على المستوى الداخلى ، فليس من السهل التنبؤ أو التكهن . من ناحية لأن الخطر الاسرائيلى سيحد كثيرا وطويلا فيما يبدو من إمكانيات انطلاق السويس . ومن ناحية أخرى فحتى لو استبعد هذا الخطر ، فسوف يظل الثقل الطاغى للاسكندرية والمتوسط خارج كل حدود . إن تفوق المتوسط على الأحمر ، لابد أن نقرر ، هو من معطيات الجغرافيا التى تقع خارج حدود التاريخ وغير التاريخ .

مصر فى البحرين

إذا كان هذا هو تفوق دور البحر المتوسط المطلق فى التوجيه المصرى ، فلنذكر مع ذلك ، وبدون تناقض أو غرابة ، أن دور مصر نفسها فى البحر الأحمر أكبر نسبيا من دورها فى البحر المتوسط ، بمعنى أن هناك دولا أخرى من المطلة على المتوسط لعبت فيه أدوارا أكبر من دور مصر ، ولكن مصر بالتأكيد من بين كل البلاد المطلة على البحر الأحمر هى التى لعبت أهم وأخطر دور فيه حتى لقد نقول عنه بحرا مصريا إلى حد ما . إنه «بحرنا» فى معنى أو آخر . وإذا كان هذا البحر يبدو على خرائط إغريقية باسم البحر الاريترى فذلك اسم على غير مسمى ، والأصح تسميته بالبحر الفرعونى كما ورد عرضا فى ابن جبير (١) ، أو بحر السويس كما ورد فى ابن خلدون وهو يتحدث عن قطاع بعيد منه هو مياه سواكن، أو بحر القلزم كما كان يسمى حينا ما (٢) .

كذلك يختلف ثقل مصر السكانى أو حجمها البشرى فى المتوسط عنه فى الأحمر اختلافا نسبيا مؤثرا . فرغم أن مصر فى الماضى القديم كانت كبرى دول حوض المتوسط سكانا ، مثلما هى أكثفها على الدوام ، فإن أولويتها فيه لم تكن قط طاغية إلى حد الاختلال بل معقولة ومتناسبة مع حجم سكان الحوض الهائل الاتساع. وعلى أية حال

---

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٤٤ .

(٢) مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس ، ص ٣٤٧ .

فقد فقدت تلك الأولوية فى العصر الحديث لتصبح اليوم رابع دوله عدد سكان ، فضلا عن أنها لم تعد تمثل إلا نسبة متواضعة من مجموع سكان دول الحوض .

على العكس من هذا مصر فى البحر الأحمر. فمصر ، الآن كما فى الماضى دائما ، ليست فقط كبرى دول الحوض سكانا ووزنا ، ولكن أولويتها فيه مطلقة إلى طاغية ، وإن مالت إلى التناقص فى الفترة الأخيرة مع نمو سكان سائر دول الحوض نموا سريعا . ففى الماضى القديم إن لم يكن حجمها يرجح مجموع كل بقية دول الحوض رجحانا شديدا ، فقد كانت حتى الأمس القريب تعادلها بالتقريب . ففى أواخر السبعينيات مثلا كانت مصر ثلث مجموع سكان الحوض بدوله التسع ، أو ٤٠ مليونا من ١٠٣ ملايين تقريبا . أما إذا قصرنا الحساب على دوله الست الأساسية والمباشرة ، ففى سنة ١٩٨٠ كانت مصر ٤١,٨ مليونا مقابل ٦٥,٨ مليون للخمسة الآخرين .

من هنا نفهم لماذا كان دور مصر الاقليمى ووزنها النسبى ، حضاريا واستراتيچيا ، تاريخيا أو حاليا ، يختلف فى البحرين اختلافا كبيرا ، فرغم أنه فى المتوسط أضعاف أضعافه فى الأحمر فعلا ، وعلى رغم ضخامته وخطره المطلق بين أعضائه ، فإنه يظل جزءا من كل ، بينما أنه فى الأحمر يكاد يكون الكل فى الكل . ولعل مصر كانت القوة العسكرية الوحيدة على الإطلاق بمعنى الكلمة فى البحر الأحمر طوال التاريخ .

واليوم فإنها هى أساسا ولا نزاع محور استراتيچية البحر الأساسية والحربية ، والمنوط بها الدفاع عنه قبل أى أحد . وهى وإن لم تكن صاحبة أطول ساحل على البحر (وإنما السعودية حاليا) ، فانها طبعا تملك أخطر ساحل وموقع فى البحر جميعا . ولفترة طويلة منذ إسرائيل ، كان يختط البحر فى الاستراتيچية السياسية والعسكرية ، خاصة فى الاستراتيچية البحرية ، محوران قاطعان كسيفى المبارزة : محور إسرائيل – إثيوبيا ومحور مصر – اليمن الأغلب ، الأغلب بشهادة وتجربة حرب أكتوبر حين نجحت البحرية المصرية فى إغلاق البحر على العدو وحصاره فيه بحريا بعد أن نقلت مفتاح البحر من قطبه الشمال إلى قطبه الجنوبى .

مجال مصر البحرى

ومهما يكن ، فإن المجال البحرى لمصر إذ يتحدد بالبحرين ، اللذين يرسمان زواية منفرجة، فإنه من ثم يأخذ محورا خطيا أساسا . وهذا الامتداد الخطى يجعله متباينا فى

بيئاته المناخية والانتاجية بحيث يكمل بعضه بعضا . فالبحر المتوسط بحر معتدل و الأحمر بحر مدارى . من ثم كان المجال يحمل إلينا من الشمال الحاصلات المتوسطية والباردة ، ومن الجنوب الحاصلات الحارة . ويرتكز هذا المجال البحرى على ثلاثة محاور أساسية تشكل هيكله من الداخل .

فثمة أولا محور رئيسى إلى غرب البحر المتوسط تتفرع منه فروع إلى إيجه والأدرياتى، ثم محور آخر إلى شرق البحر – اللفانت – خاصة الشام ويناظر الطريق الساحلى الشهير Via Mare ، وأخيرا محور جنوبى على طول البحر الأحمر . وقديما وعلى المحور الأول كانت تأتى المعادن : النحاس من قبرص (كلمة النحاس بالانجليزية مشتقة من تسمية قبرص نفسها) ، الحديد والزئبق من إسبانيا .. إلخ ، بينما يصنع المحوران الآخران معا زواية منفرجة متكاملة اقتصاديا . فعلى الثانى كانت الأخشاب (الأرز) تأتى من لبنان لتبنى السفن ، التى تجلب على الطريق الثالث المر والبخور والعطور من الصومال .

غير أن كثافة التفاعل داخل هذا المجال كانت تضعف وتتضاءل تدريجيا نحو أطرافه بحيث يمكن أن نميز فى كل من البحرين ، وبنفس الأقطار تقريبا ، بين ثلاث دوائر متعاقبة وعلى الترتيب التنازلى . ففى البحر المتوسط نبدأ بالدائرة الداخلية وهى منطقة النواة الحقيقية ، وتعنى حوض البحر الشرقى حتى برقة واليونان ، وهو كما نعلم أهم تاريخيا من الغربى لأنه مهد الحضارات . هنا كانت أكثف علاقات مصر البحرية تجاريا وحربيا ، منذ جبيل وفينيقيا وكريت القديمة حتى قبرص المملوكية وكريت محمد على . وهنا دارت أغلب وأخطر معارك مصر البحرية ، منذ أكتيوم إلى ذات الصوارى إلى نفارين إلى أبو قير .

ثم تلى الدائرة الوسطى ، و تتفق مع الحوض الأوسط من البحر حتى الخاصرة وقد لعبت هذه الدائرة أهم أدوارها فى العصور الوسطى وتجارة الشرق . وفى النهاية تتبقى الدائرة الخارجية ، وتشمل الحوض الغربى تجاه فرنسا وإسبانيا .. إلخ ، ومعظم دورها أشد حداثة ويرتبط بالقرون الأخيرة .

أما فى البحر الأحمر فالدائرة الداخلية تنتظم النصف الشمالى منه وترتبط خاصة بأطراف السودان والحجاز، منذ عيذاب والقصير والحج حتى موانئ عصر قناة السويس .

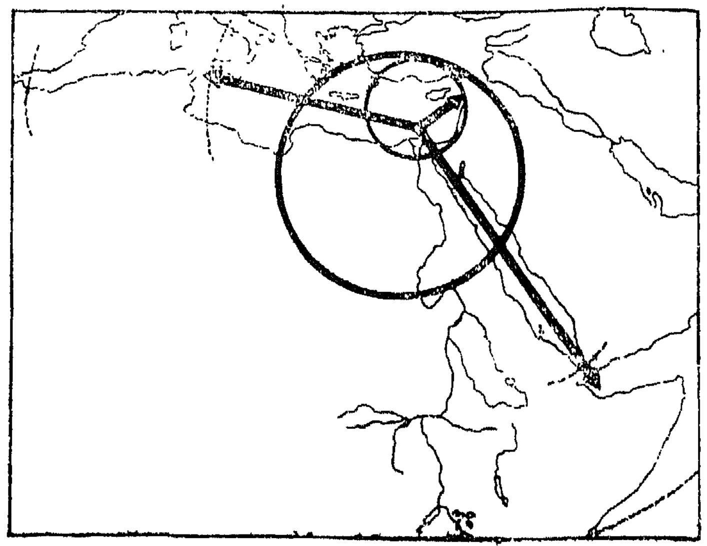
أما الدائرة الوسطى فهى النصف الجنوبى من البحر حتى باب المندب ، وترتبط بتجارة عدن الرومانية وأدوليس التاريخية . وتشمل الدائرة الخارجية سواحل الجنوب العربى والصومال منذ بونت .

وهاهنا سيبدو وكأن الأولوية التاريخية فى العلاقات تأخذ ترتيبا معكوسا إلى حد كبير، فأبعدها أقدمها ، علاقتنا مع بونت ، بينما لم تبرز علاقاتنا مع شمال الحوض إلا متأخرة نوعا وخاصة منذ الاسلام . ولعل السبب فى هذا أن القطاع الأكبر من حوض البحر الشمالى صحراء غير منتجة أو غير مختلفة الانتاج ، فى حين لايبدأ الانتاج أو الانتاج المختلف يظهر إلا فى أقصى أطرافه الجنوبية إزاء اليمن وتجاه الصومال . وفى هذا يختلف البحر الأحمر عن المتوسط المأهولة كل سواحله .

إذا كانت هذه هى أبعاد مصر البحرية وتفاعلاتها الداخلية ، فكيف تفاعلت فى مجموعها مع أبعاد مصر القارية ؟ يفيدنا هنا كثيرا أن نصنف مراحل وفترات تاريخية محددة ، وسيفيدنا أكثر أن نقارن بالجانب الآخر من البحر المتوسط . ومعروف أن التوجيه الجغرافى فى أوروبا مر تاريخيا بمراحل ثلاث : المرحلة المحلية ، وفيها انطوت على أقاليمها المحلية فى حالة كمون وتكون، فلم تضع قدمها فى الماء إلا على السواحل المباشرة بالملاحة الساحلية فقط وفى أضيق الحدود ، ثم المرحلة البحرية ، وفيها نزلت إلى البحر المتوسط أساسا حيث كان المشتل الذى تخرجت فيه وخرجت منه إلى المرحلة الثالثة: وهى المحيطية وتتمثل خاصة فى الأطلسى .

فاذا التفتنا إلى مصر وجدنا أيضا مراحل ثلاثا ، إلا أن أخراها تختلف جذريا ففى البدء كانت المرحلة المحلية ، التى هى أساسا مرحلة نهرية لم تتعد الملاحة فيها شريط الساحل . ثم تأتى المرحلة البحرية وهى المتوسطية ، وهذه لا تناظر المرحلة الأوروبية فحسب بل وتتشابك معها كثيرا ابتداء من العصور القديمة ومرورا بالكلاسيكية وانتهاء بالوسطى . فهى إذن المرحلة التى ارتبطنا فيها مع البحر المتوسط ارتباطا خاصا . ولكن بينما دخلت أوروبا المرحلة المحيطية بعد ذلك ، نجد فى مصر المرحلة القارية . إذ بينما اتجهت الأولى إلى المحيط، اتجهت مصر مع العرب إلى القارة، لاسيما وأن المرحلة المحيطية الأوروبية نفسها جعلت البحر المتوسط بركة آسنة بالنسبة إلى مصر والعرب، فلم يبق إلا أن يتجه العرب إلى بينهم قاريا، وجاء ت العثمانية لتؤكد هذا الاتجاه . وبذلك

تغلب التوجيه القارى كلية على التوجيه البحرى والمحور العرضى على الطولى وعاد تاريخ مصر «تاريخا بريا» .



شكل ١٧ – أبعاد مصر القارية والبحرية . الدائرة الكبرى تمثل مجال تفاعل ونفوذ مصر القارى ، والصغرى نواة مجالها ونشاطها البحرى . الأقواس تمثل مجالات الظل وشبه الظل من الأبعاد البحرية

وإذا نحن أردنا الآن أن نجمع بين أبعاد مصر البحرية و البرية فى هيكل واحد لنستشف منه مجال تأثيرها أو تفاعلها التاريخى ، كان علينا أن نقصر ذلك على قلب تلك الأبعاد أو نواتها الداخلية الصلبة حيث كثافة الاشعاع على أشدها . لهذا الغرض نرسم دائرة مركزها مصر وقطرها يماس أطراف اليونان وإيجه والأناضول وأرمينيا والفرات ليشمل الشام وغرب الجزيرة العربية والسودان الشمالى وبرقة فذلك مجال التوجيه الطبيعى عموما . فإذا رسمنا داخل هذه الدائرة دائرة صغرى تماسها فى الشمال لتشمل حوض البحر المتوسط الشرقى ، فسوف تقتطع منها المجال البحرى بالتقريب ، تاركة البقية للمجال القارى .

الأبعاد القارية

دورة التوجيه الجغرافى

فإذا ما التفتنا الآن إلى تفاعل الأبعاد القارية فإن أبرز وأخطر ما يستلفت انتباهنا هو بلا شك تلك الدورة الدائرية مع عقارب الساعة فى توجيهنا الخارجى نحو

القارات الثلاث عبر التاريخ . فمن البداية ، ورغم أن مصـــر فى إفــريقيا أرضـــا ، إلا أن أول تــوجـيـه خـارجى لهـا وعـلاقـات فـعـالة كـانت مع أوروبا عـبـر المتـوسط وغـرب آسـيـا المتوسطية، خاصة اليونان هنا والشام هناك . وظل هذان البعـــدان الأوروبى والآسيــوى بقطبيهما الاقليميين يتجاذبانها معظم تاريخها القــديم الفرعــونى ما بين شـــد و جذب إلى أن تغــلب البعــد الأوروبى فى العصور الكلاسيكية .

فعلاقاتنا الكلاسيكية بأوروبا ، أوروبا الجنوبية المتوسطية ، بلغت حـدا وثيقـا للغاية لا يمكن المبالغة فيه كما لا ينبغى التقليل منه . والحق أن مصر بلا أدنى شك كانت تتجه أيام الكلاسيكية والهللنيستية و المسـيحية نحـو البحــر المتوســط بكل ساحله الجنوبى بلا استثناء تقريبا ، وتشـابكت مـعه فى السـيـاسة و الصـراع والتـجارة والحضـارة والثقافة والفكر والفن والدين والعـمـارة بل و السكان ، وتداخلت مع دوله بشدة بل لقـد كـان هذا التوجه حاسما تماما ، وكان من المفروض أن يستمر ويتصاعد . ومع المسيحية بالذات ، كادت مصر – مع الشام وآسيا الصغرى – تنتمى فى تقدير البعض إلى أوروبا قلبا وقالبا بما فى ذلك الناحية الدينية ربما .

فجأة ، بحدة وجذريا تغير هذا التوجيه البحرى الشمالى الأوروبى المحقق مع الاسلام نحو الشرق ، تغير بينما انقطعت تماما العلاقات القديمة الوثيقة مع أوروبا الجنوبية لترثها آسيا الغربية أو العربية . أو كما يقول صبحى وحيده ، «وهكذا تغيرت مصر تغيرا عميقا شاملا بعد الفتح العربى عما كانت عليه من قبله ، فصـار أبناؤها يفكرون بالعربية بعد أن كانوا يفكرون بالهيروغليفيـة .. ويشـعرون شـعورا إسـلاميـا لا«فرعونيا» أو مـسـيـحيا ويتنفسون فى جو آسيا المغولية بعد أن كانوا يتنفسـون فى جو البحر المتوسط». (١) وبذلك استدار التوجيه من المحور الطولى إلى العرضى ، وانقلبت القبلة السياسية والحضـارية والتاريخية والجغرافية فضلا عن الدينية من الشمال إلى الشرق ومن القدس إلى مكة .

وفى ظـن البـعـض ، ســواء صح هذا الظن أو شط ، أنـه لولا الاســلام وهذا الانقطاع الباتر المباغت على المحور الأفقى بين ساحلى البحر المتوسط ، فلربما صـارت مصـر – مع إفريقيا الشـمالية واللفانت – جزءا من أوروبا ، وأوروبا المسيحية بالدقة وإلى الأبد، بل وربما كذلك من الناحية الجنسية إلى حد ما. وهؤلاء هم أنفسهم الذين يرون أيضا أن ذلك

(١) ص ٧١

الانقطاع هو الذى أحنق أوروبا إلى حد الحقد ، فكانت الصليبيات وشيكا ثم روح العداء والتعصب والعنصرية فيما بعد .

ومهما يكن ، فلقد ظل الاتجاه والارتباط المصرى بآسيا العربية والشرق الاسلامى منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث فى علاقة حميمة شبه مطلقة ، حين عادت الجاذبية الأوروبية من جديد فى صورة مختلفة تماما عن الماضى ، لاسيما فى العقود الأخيرة بعد ثورة التحرير العالمية ، مثلما تشكلت العلاقة الآسيوية هى الأخرى ومن جانبها بشكل جديد مصيرى هو الوحدة العربية . وفى الوقت نفسه ، ولأول مرة ، بدأ يبزغ بعد جديد للعلاقات الخارجية هو البعد الافريقى منذ التحرير . ولأول مرة أصبحت علاقات مصر الإفريقية ذات أهمية لابأس بها وبحيث يمكن أن تقاس نسبيا بسائر أبعادها الجوهرية . لقد أضيف أخيرا آخر أبعادنا ، البعد الرابع .

الآن فإن الحركة الجغرافية فى هذه التوجيهات كلها على امتداد التاريخ كله جد واضحة . مع الكلاسيكية «تأوربت» مصر إلى حد معين فى توجيهها ، ومع الاسلام أسلمت فسلمت نفسها لآسيا «فتأسيوت» إلى حد آخر ، وأخيرا جدا فقط وعلى استحياء شديد للغاية «تأفرقت» مع بزوغ أو بروز القارة السوداء . لقد استدار التوجيه الجغرافى عبر التاريخ بزاوية قدرها ١٨٠ْ درجة كاملة ، مع عقارب الساعة ، من الشمال إلى الشرق إلى الجنوب ، كما لو على قرص دائرى متحرك أو على «صينية» دوارة . تلك حركة التاريخ، وذلك هو التطور التاريخى لنمو أبعادنا القارية الثلاثة .

لا للدوار الجغرافى

داخل هذه الدورة التاريخية ، لم تصب مصر عادة – ولا ينبغى لها قط أن تصاب – «بدوار جغرافى» ، ببساطة لأنها مركز الدائرة وقطب الرحى . وهذه الأبعاد الثلاثة تتعدد فى شخصيتها دون تعارض وتتكامل دون تناقض . ففيما عدا الانتماء القومى العربى الذى سنحدد موقعه فى هذه المتواليات الجغرافية بعد قليل ، فنحن مصريون قبل أن نكون إفريقيين أو آسيويين أو أوروبيين. ولكننا بعد هذا وإلى حد معلوم أوروبيون أكثر منا آسيويين ، وآسيويون أكثر منا إفريقيين ، نحن مصريون أساسا ، ولكننا بعد هذا أوروبيون أولا ، آسيويون ثانيا ، إفريقيون ثالثا . فنحن فى إفريقيا ولسنا منها ، ومن أوروبا ولسنا فيها ، ولسنا فى آسيا ولا منها ولكننا إليها . ذلك أننا فى إفريقيا بالجغرافيا

والأرض إلى أبعد حد ، ومن أوروبا بالجنس والحضارة إلى حد بعيد ، وإلى آسيا بالتاريخ والثقافة إلى حد آخر .

وبين هذه الأبعاد ، فإن مصر وحدها هى الچيروسكوب الراسخ والبوصلة القائدة، وبالتالى الفيصل النهائى . فمن جهة هناك البعض الذى يود أن يقذف بها عبر البحر شمالا إلى أوروبا ، حيث يوجد أيضا أولئك الذين يودون أن يدفعوها بأقدامهم إلى أسفل نحو الجنوب وبعيدا عن الشمال وعن أوروبا . وفى الوقت نفسه ، وعلى الجانب الآخر ، فإن هناك من يحاول أن يجذبها من أقدامها هى إلى الجنوب ، إلى إفريقيا . وعلى أية حال ، فإن هناك دائما وبوفرة من هم على استعداد لأن يساعدوها «إلى أسفل» ، أيا كان الاتجاه . ولكنها هى وحدها التى تعرف ، أو ينبغى أن تعرف ، طريقها جيدا كما تعرف مصلحتها دون حيرة أو تمزق بين هذه الاتجاهات والضغوط .

والسؤال هو : كيف ؟ بأى بوصلة تسترشد مصر بين «شدود» وضغوط هذه الأبعاد المتباينة وتوجيهاتها التى يمكن أحيانا أن تكون متعارضة أو متنافرة؟ ماهو الچيروسكوب الذى يحفظ على سفينة مصر توازنها فى هذه البحار العالية العاتية التى لا مفر من أن تتلاطم من حين إلى آخر، فيحفظ لجسم مصر الذاتى جوهر شخصيته الصلبة ؟

حسنا ، مفتاح الموقف كله فى كلمة واحدة هو الانتماء «ضد» الأبعاد ، الانتماء القومى «ضد» الأبعاد الاقليمية . أجل ، فمقياس الأشياء جميعا بين أبعادنا الأربعة هو انتماؤنا القومى ، أى الجسم والكيان نفسه مقابل وقبل وبعد أبعاده وامتداداته . وذلك ما يعنى ويرادف العروبة على الفور . فالقومية العربية والانتماء القومى هو وحده الذى يحفظ توازننا بين أبعادنا المتباينة ويمنع عنا الاصابة بالدوار الجغرافى بينها . بإختصار ، الانتماء القومى والقومية قبل الأبعاد وبعدها ، وبين الأبعاد وضدها – ذلك هو المصل الطبيعى المضاد لخطر الدوار الجغرافى فى قلب العالم .

لكنه أيضا هو القانون الحديدى الذى لا فكاك لمصر منه ، وإلا فإنه الضياع بعد الدوار، فالسقوط بعد الضياع ، فالموت بعد السقوط . وذلك بالفعل هو الجانب الآخر ولكن الحتمى من الصورة ، ظل الصورة . ومن أسف أن هذا القانون قد وضع موضع التجربة العملية فعلا وتعرضت مصر لاختبار أحماض قاس ومرير بعد جريمة الركوع والاستسلام للعدو منذ عقد الخيانة .

فمنذ أخرجت مصر مهزومة مكسورة من الصراع ، و«أقيلت» أو «استقالت» من العروبة ، وعزلت أو اعتزلت القومية العربية ، فقدت مصر فجأة كل شئ : فقدت الكيان والمكان والزمان ، الهوية والذات والانتماء ، الاتجاه والبوصلة والخطة والاستراتيجية ، دخلت مرحلة انعدام الوزن وفقدان الاتجاه وضياع الجاذبية ، وتردت إلى دوامة التيه حتى أصبحت تدور حول نفسها فى فراغ سياسى مخيف وفى حلقة مفرغة مفزعة تتخبط فيها مترنحة بين أبعادها الأربعة على غير هدى ، عشوائيا ، ارتجالا ، وبلا دليل أو هدف ، لا تعرف ماذا تريد بالضبط ولا إلى أين تذهب .

خذ مثلا ودليلا سلسلة التحولات والتحورات المباغتة الرعناء والمتناقضة البلهاء ، التى تتحدى الحصر كما والعقل كيفا ، فى سياستنا الخارجية خلال السنوات القليلة الأخيرة الرديئة : من أقصى الشرق والسوفييت إلى أقصى الغرب وأمريكا ، من عدم الانحياز إلى «العلاقة الخاصة» ، من إفريقاسيا إلى أوروبا الغربية ، من الشقيق إلى العدو ومن العدو إلى الصديق ، وبين العرب من السعودية تارة إلى ليبيا تارة أخرى ، والعكس ، ومن سوريا مرة إلى العراق مرة أخرى ، والعكس، ومن المقاومة الفلسطينية إلى جبهة التحرير الفلسطينية ، ثم بالعكس ، ومن الجميع أخيرا إلى السودان وعمان وعُمان فى آخر الزمان .... إلخ .

فكر أيضا فى تناقضات المواقف التى برزت فجأة بعد فقدان الاتجاه الذاتى . ففى كثير جدا من القضايا الدولية فى عالمنا المعاصر أو المصارع ، أصبح هناك تقليديا عدوان متلازمان أو متزاملان أبدا ، لا تستطيع أن تصادق أحدهما إلا وتخسر الآخر . فعدا التناقض الأعظم على القمة بالطبع أمريكا × الروسيا ، هناك الآن الروسيا × الصين، الهند × الباكستان ، إيران × العراق ، العراق × سوريا ، السودان × ليبيا ، ليبيا × تشاد ، تركيا × اليونان (قبرص) ، إثيوبيا × الصومال ، الجزائر × المغرب (الصحراء) .... إلخ .

ففى معظم هذه الصراعات والنزاعات هناك أكثر من اتجاه أو تيار ، أو فلنقل الآن بعد من أبعادها ، يشد مصر مع أو ضد هذا الموقف أو الطرف أو ذاك ، فتتصادم هى وتتعثر بين صميم أبعادها ، فتتناقض فى مواقفها ، فتتمزق فى سياستها .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية والمحققة أنه منذ فرض عليها الركوع ، وبالتالى النكوص

عن انتمائها القومى ، أصبحت سياسة مصر الخارجية بوضوح مؤلم ممزقة بين أبعادها الأربعة بشكل بائس محزن مثلما هو مخز . فلم تكن مصر قط هلامية ولاخلاسية ، بلا شخصية ولا هوية ، مثلما هى اليوم ، سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا دوليا أو إقليميا أو محليا .

فمن الواضح تماما أن سياسة مصر الخارجية أصبحت مجرد كومة من ركام وحطام وأنقاض. بل لم يعد لمصر سياسة خارجية حقيقية بمعنى الكلمة تقريبا : لا سياسة عربية إلا أن تكون الافلاس السياسى التام ، لا سياسة أسيوية تقريبا ، بينما سياستها الافريقية تحت الصفر عمليا .... إلخ . ومن الواضح أيضا أن تعدد الأبعاد الجغرافى لا ينبغى أن يتحول إلى انتهازية سياسة فاقعة أكثر مما ينبغى أن يتردى إلى دوار جغرافى أو حيرة إقليمية .

ليس ذلك ، دعنا نبادر فنقرر ، لأنها اختارت الجغرافيا قبل القومية ، ولكن بالدقة والتحديد لأنها تخلت عن الجغرافيا قبل القومية ، وخانت الجغرافيا كالقومية . لقد أصيبت مصر ، أخيرا ، بالدوار الجغرافى فعلا ، لا لشئ سوى أنها خانت جوهر شخصية مصر : انتماء جسم مصر : الانتماء القومى : العروبة .

على أن الواضح الآن تماما ، بعد أن راحت السكرة وجاء ت الفكرة، أن هذه الانحرافة المعيبة، وإن كانت بلا ريب النقطة السوداء الكبرى فى تاريخ مصر جميعا والتى لن تُمحى للأسف من سجله قط ، هذه الانحرافة لا تعدو أن تكون محض شذوذ تاريخى عابر عارض يقع خارج التاريخ وسيسقط منه ، مثلما كانت فعلا مختلا مخبولا غير عقلانى . ولا يشك عاقل فى أن هذه الانحرافة السفيهة محكوم عليها مسبقا، وأنها إلى زوال وشيكا ، لا لشئ سوى أنها ببساطة ضد الطبيعة ، ضد الجغرافيا ، ضد شخصية مصر .

على أن هذا كله أدخل بالطبع فى موضوع الانتماء القومى وباب القومية والوطنية أو مصر والعرب . وإنما حسبنا هنا ، فى ظل هذا الدرس القاسى ولكن أيضا فى ضوئه ، أن نضع أبعاد مصر موضع المقارنة فى العالم . فثمة فى العالم بعض نظائر وأشباه لمصر فى هذا البعد أو ذاك أو فى هذا الاتجاه الاقليمى أو ذاك . ولقد يكون بعض هذا التشابه جزئيا للغاية ، أو سطحيا نوعا ، أو حتى شكليا فحسب وبالتالى مضللا إلى حد أو آخر . ولكن من المفيد كما هو من الضرورى مع ذلك أن نضع مصر بين تلك الحالات

والنماذج موضع المقارنة ، تأكيدا وتجسيدا لشخصيتها الكامنة وسبرا وتعميقا لأبعادها الحقة .

بعض النظائر الجغرافية

مصر والروسيا

فإذا بدأنا على المستوى القارى ، فإن من الخطأ ابتداء أن نتصور العلاقة بين البعدين الافريقى والآسيوى لمصر التاريخية أو المعاصرة على النحو الذى يحاول البعض أن يصور العلاقة بين البعدين الآسيوى والأوروبى للروسيا القيصرية مثلا . صحيح أن بين مصر والروسيا بعض مشابهات أكثر من عابرة . فكل منهما الأخت الكبرى فى عالم قومى كبير ، العروبة والسلافية ، وكل منهما تعرض لضغوط متعارضة بين المحلية والتغريب ، وكل منهما نمى لنفسه ميناء – نافذة حديثة على الغرب على يد أوتوقراطى شبه معاصر ، وصحيح أن مصر هى أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية وأقلها إفريقية ، بمثل ما أن الروسيا أكثر أجزاء أوروبا آسيوية وأقلها أوروبية (١) . غير أن إزدواج الشخصية الذى ينسب إلى الروسيا لا يصدق على مصر . فقد كانت الروسيا تتجه بكليتها إلى جانبها الآسيوى حين كانت تلقى رفضا أو هزيمة أو صدا فى أوروبا والعكس (٢) ، كما كانت تبدو دائما آسيوية للأوروبيين وأوروبية للآسيويين كما وضعها دوستويفسكى .

أما الأبعاد الافريقية والآسيوية بالنسبة لمصر فليست مناورة أو تكتيكا سياسيا ، بل هى عناصر أصيلة فى كيانها الحضارى والتاريخى . فلا هى تبدو إفريقية فى نظر الآسيويين ولا آسيوية فى نظر الإفريقيين ، لا ولا هو صحيح أن مصر فى السنوات الأخيرة لم تتجه وجهتها الإفريقية القوية بوضوح إلا بعد أن لاقت المتاعب فى المشرق العربى وحدثت الردة الانفصالية فى سوريا أو خلافات العرب بعد أكتوبر . وليس صحيحا أكثر أنها فى الماضى ما كانت تتجه إلى إثيوبيا والسودان والنوبة والنيل إلا حين تصادف هزيمة عسكرية أو سياسية فى الشمال فى الشام وغرب آسيا . ولا وليس صحيحا

(1) Shiroshi Nasu, in : Population. Lectures on the Harris Foundation. Chicago. 1930. p. 176.

(2) G. B. Cressey, Asia's Lands and Peoples, p. 243 - 8.

حمدان ، استراتيجية ، ص ٩٥ .

بالضبط كذلك أن الاتجاه جنوبا كان يتعاصر مع فترات ضعفها أو انحدارها وتخلفها أو أنه كان بمثابة خطوة إلى الوراء تماما .

مصر وتركيا

وبين تركيا ومصر – كذلك – مشابهات على السطح قد تغرى بالمقارنة . فتركيا جسر بين آسيا وأوروبا بمثل ما أن مصر جسر بين آسيا وإفريقيا . بل إن الجسم الأكبر فى كل منهما يقع فى قارة ، بينما لا يقع فى القارة الأخرى إلا قطاع صغير ، سيناء وتراقيا على الترتيب ، وفى كلتا الحالين إنما يفصل بينهما ممر مائى عالمى خطير . أضف إلى ذلك التناظر القريب والملح فى حجم السكان . ولقد تمددت تركيا فى أوروبا حتى ڤيينا كما وصلت مصر إلى البحيرات فى إفريقيا ، واندفعت كل منهما فى آسيا من الناحية الأخرى. ولكن كل هذا تشابه ثانوى لأنه سطحى ، وسطحى لأنه جزئى فربما ليس أكثر من تركيا نقيضا تاريخيا وحضاريا لمصر .

هى بلا تاريخ ، بل بلا جذور جغرافية ، انتزعت من الاستبس كقوة «شيطانية» مترحلة، وإتخذت لنفسها من الأناضول وطنا بالتبنى . وبلا حضارة هى ، بل كانت طفيلية حضارية خلاسية استعارت حتى كتابتها من العرب . ولكن أهم من ذلك أنها تمثل قمة الضياع الحضارى والجغرافى ، غيرت جلدها وكيانها أكثر من مرة : الشكل العربى استعارته ثم بدلته بالشكل اللاتينى ، والمظهر الحضارى الآسيوى نبذته وإدعت الوجهة الأوروبية . ولعلها بين الدول ، كما قيل، الدولة التى تذكر بالغراب يقلد مشية الطاووس . وهى فى كل أولئك النقيض المباشر لمصر ذات التاريخ العريق والأصالة الذاتية والحضارة الانبثاقية .... إلخ .

فقط لولا تلك النقطة السوداء التى شوهت وجه مصر العربية فى آخر الزمان ! ذلك أن مصر، بعد أن انسحبت بالقهر من الصراع العربى – الاسرائيلى وتم بالخداع تحييدها فيه وانفصالها عن القومية العربية أو انعزالها عنها ، اتجهت ، ولو فى شبهة غير مؤكدة ، ولو مؤقتا وإلى حين ، ولو مرغمة غير واعية ، اتجهت إلى الخط التركى الوطنى ، خط أتاتورك ، أى خط الوطنية المصرية الضيقة المغلقة بعيدا عن دائرة القومية العربية الواسعة المفتوحة .

فكرد فعل متشنج متهور على تدهور وإنهيار أحوالها ومكانتها فى العالم الإسلامى بعد

سيادة مطلقة طويلة فيه على شكل الدولة العثمانية والخلافة والامبراطورية الاسلامية ، انسحبت تركيا الكمالية فجأة من الاسلامية وأدارت ظهرها للعالم الاسلامى وتخلت عن الامبراطورية الخلاسية الفضفاضة متجهة إلى العزلة المحلية وإلى الوطنية الشوفينية الضيقة فى صورة «الأناضولية» وتركيا الصغرى ، ثم منها نبذت آسيويتها وتوجهت صوب أوروبا والأوربة ، لتصبح بذلك ذنب أوروبا بعد أن كانت رأس العالم الاسلامى .

بالمثل فعلت مصر السبعينيات الراكعة . فبعد زعامة طويلة مطلقة ودور قيادى مجيد فى العالم العربى خاصة فى الستينيات ، ونتيجة لنكساتها العسكرية المتكررة فى الصراع العربى – الاسرائيلى ، ولكن أساسا نتيجة انقلابات الثروة غير المعقولة واختلال توازن القوى بين العرب فى عصر البترول الخرافى والمخرب ، تدهورت أحوال مصر ومكانتها بين العرب إلى قرب الانهيار والأفلاس . ولكن بدلا من استراتيجية حكيمة سديدة لاستقطاب العرب خلفها فى الصراع وترشيد الثروة البترولية وتوظيفها باقتدار فيه ، أرغمت مصر فى رعونة ونزق أهوج بل فى سفه انتحارى قاتل ، على أن تعطى ظهرها للعرب وتنسحب من العروبة وتتجه إلى العزلة عن القومية العربية لتقبل العدو قبلة الموت وتلقى بنفسها معه فى أحضان الغرب وأوروبا الجديدة ، أى أمريكا (الحامية الحانية الحانثة) .

وكما أن تحول تركيا عن الشرق الاسلامى والاتجاه إلى الغرب الأوروبى تم بعد مراحل طويلة للغاية من لعبة توازن ومضاربة القوى العظمى ببعضها البعض لتحافظ هى على كيانها المتآكل ، فكذلك تم تحويل مصر عن العالم العربى إلى العالم الغربى بعد لعبة توازن ومضاربة قوى مارستها حديثا بين الغرب والشرق أو أمريكا والروسيا ، ولكن دون جدوى أيضا للأسف .

كذلك فكما أن عزلة تركيا اتجهت إلى الأناضولية الضيقة لا «الطورانية» الآسيوية الواسعة ، بالإضافة أصلا إلى الأوربة والتغريب ، فإن العزلة المصرية الجديدة لم تستطع أن تتخذ علنا شكل العودة إلى الماضى أى الفرعونية الضيقة، وإنما غلفتها بقشرة سكرية من اتجاهات التنمية و«تكنولوجيا العصر» والتحضير .... إلخ .

أيضا فلقد تمت العملية الجراحية المميتة فى الحالتين بالارهاب المسلح وبقوة الحديد والنار السافرة ، على شعب مروع مخدوع ، رافض مع ذلك علنا وبالاجماع وذلك على يد نظام عسكرى انقلابى باطش ضار حاقد بقدر ما هو جاهل عاجز فاشل . كلا التحولين ، لذلك ، ليس إلا نزوة السفه الحاكم وحده ، ولا يعبر عن إرادة الشعب أو مصلحته إطلاقا . وإنما تم غصبا وبالقهر وضد إرادته .

لذلك فإنه ولد ميتا فى الحقيقة ومحكوما عليه بالاعدام سلفا ، حيث عاد الشعب التركى كأمر واقع إلى إسلاميته وشرقيته بالتدريج ، بينما عاد الشعب المصرى إلى أشقائه وقميته بسرعة خاطفة ، هذا إن كان قد ابتعد عنها لحظة على الاطلاق . وكما شعرت تركيا بالضياع السياسى والاغتراب القومى والحنين إلى الماضى لفترة طويلة ، سرعان ماشعرت مصر فى قرارتها بالندم والأسف والخطأ .

الفارق الأساسى بين الخطأين والخطيئتين هو ، للأسف بالطبع ، أن تركيا خرجت من ماضيها من موضع القوة على أية حال ، منتصرة عسكريا ، وبكامل كرامتها وعزتها الوطنية كما تصورتها على الأقل ، وفى النهاية مرهوبة مرغوبة من العدو والصديق . أما مصر فقد أخرجت من الصراع على أساس لا شبهة فيه ، وهو فرض إرادة العدو وأهدافه كاملة ، أى على أساس استسلام الإرادة المصرية للإرادة المعادية كأمر واقع ، وبالتالى فقد خرجت من موضع الهزيمة والانكسار والاستسلام موضوعا بلا شك ولا جدال وإن يكن بشرط وبقيد شكلا .

العزاء ، بالطبع ، هو أن الانحرافة تحولت فى مهدها وبأسرع مما توهم مهندسها أو مقاولها أو عميلها إلى كومة بائسة دنسة من الانقاض والأطلال كما هو واضح اليوم تماما لكل ذى عينين ولو معصوبتين . وليس سرا ولا كشفا جديدا أنها الآن قيد إزالة الأنقاض ، بما فيه الجثة المتعفنة، استعدادا لاستخراج تصريح الدفن . وفى الجغرافيا ، كما فى الحياة ، بل فى الحياة بحكم الجغرافيا ، « لايصح إلا الصحيح» .

مصر وبريطانيا

بعد تركيا، ربما انصرف الذهن لثالث وهلة إلى بريطانيا بموقفها بين أوروبا والكومونولث: فهى موقعا جزيرة – أرخبيل – على ضلوع أوروبا، بمثل ما أن مصر جزيرة صحراوية على

مشارف إفريقيا . كلتاهما فى القارة وليست منها وكلتاهما من ثم إمتازت بقدر ما من عزلة خفيفة محببة أو مستحبة . والاثنتان كذلك تعرضتا لكثير من موجات الغزو و/ أو الهجرة ، وذلك أيضا من مدخل أساسى واحد شرقى فى الحالتين ، رغم أن موقع الواحدة نهائى فى كتلة اليابس وموقع الأخرى مركزى كل المركزية .

وعلى ذكر الموقع ، فرغم أنهما كانتا طرفى النقيض تماما فى القديم ، فقد تبادلتا مواقعهما تماما منذ الكشوف الجغرافية حين انتقلت بريطانيا من هامش العالم إلى قلبه ومصر من قلبه إلى هامشه . بل إن الأولى هى بالدقة التى ورثت موقع الثانية بالتحديد . ثم إن امتدادات بريطانيا بعد هذا تقع خارج القارة إلى الكومونولث ، كما تتعدى مصر إفريقيتها إلى آفاق العالم العربى .

وفيما عدا هذا وذاك ، فمصر هى مهد الزراعة والثورة الزراعية فى التاريخ القديم ، حيث قدر لبريطانيا أن تكون مهد الصناعة والانقلاب الصناعى فى العصر الحديث . فكانت كلتاهما بداية عصر فى تاريخ البشرية وميلاد حضارة عالمية برمتها كاملة . ولسنا نريد بعد ذلك أن نتتبع المقابلة إلى عنصر الاستمرارية والمحافظة الذى عرفته كل منهما ، ودعك من قضية الاستمرارية ضد الانقطاع المتماثلة فى الاثنتين حيث نجد قصة الفرعونية - العروبة فى مصر ومناظرة الكلتية - السكسونية فى بريطانيا .

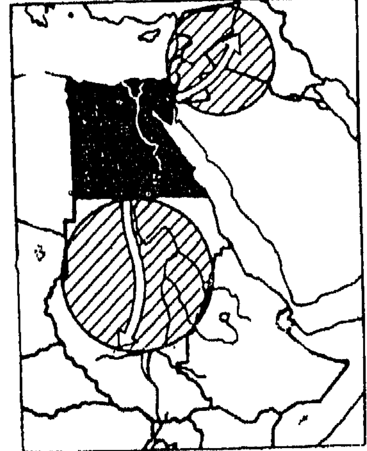
لا ، ولن نكرر كيف أن كلتيهما أكثف وحدات قارتها سكانا وأسبقها إلى الثورة الديموغرافية الحديثة ، مثلما هى أقدمها سياسيا وكانت لها الصدارة فيها لفترة أو لأخرى . ولكن الشئ الهام أن حيرة بريطانيا وتذبذبها بين القارة والكومونولث (غير المنظور) لامثيل لها فى حالة مصر التى لا تجد تعارضا أو انفصاما بين بعديها الحيويين.

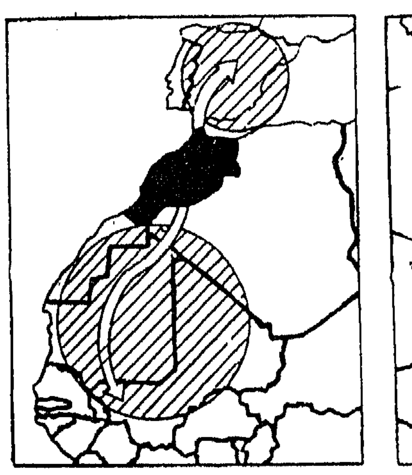
مصر والمغرب

ولعل أقرب تشبيه إلى ثنائية الأبعاد المصرية هو المثل المراكشى . فكل من مصر والمغرب الأقصى (مراكش) يتناظر فى موقع الركن والزاوية فى إفريقيا ، ومن ثم فى دور المحط وقاعدة الاحتشاد والتوزيع . فكان لكل منهما توجيه جغرافى مزدوج عبر التاريخ : مصر شمالا إلى الشام وآسيا وجنوبا إلى السودان وحوض النيل وشرق إفريقيا ، ومراكش شمالا إلى إسبانيا وجنوبا إلى «شنقيط» (موريتانيا) وغرب إفريقيا . مصر حلقة الوصل بين إفريقيا وآسيا ، ومراكش حلقة الوصل بين إفريقيا وأوروبا . غير أن البعد

الشمالي الأوروبى لمراكش ، بعد أن كان «المغرب الأوروبى» بكل معنى ، لم يلبث أن بتر تماما ، بعكس نظيره المصرى . وقد كان هذا مما نقل مركز الثقل إلى البعد الجنوبى نهائيا فى حالة مراكش ، بينما ظل نظيره المصرى مهملا أو ضعيفا .

وفيما عدا النيل ، فموريتانيا بالنسبة للمغرب هى إلى حد بعيد كالسودان بالنسبة لمصر ، إلا أن السودان أعظم مساحة وامتدادا للغاية ، ومن ثم يتألف من ثلاثية الصحراء - السفانا - الغابات ، فى حين تكاد موريتانيا تقتصر على الصحراء ولا تظفر من السفانا إلا بالكاد بشريحة متواضعة للغاية ، حتى السكان فى الحالين انتقالية بين العروبة والزنوجة ، بل إن تسمية السودان فى حوض النيل تكرر تسمية مماثلة فى المغرب حيث مازال السكان - بحسب الأصل - ما بين «بيضان وسودان» . والمثير بعد هذا فى ذلك المركب المتشابه أن تأتى النوبة المتميزة ولكن المقسمة بين مصر والسودان لتقابل شريط الصحراء (الأسبانية سابقا) التى كانت منفصلة عن كل من المغرب وموريتانيا ثم اقتسمت بينهما حتى قريب





شكل ١٨ - التناظر التاريخى والجغرافى بين أبعاد مصر والمغرب على بوابتى إفريقيا الشمالية

وكما كانت مصر (الواحة الصحراوية) هى القاعدة البشرية التى بدأ منها تعريب السودان ، كانت مراكش (الواحة الساحلية المتوسطية) هى القاعدة البشرية «للمرابطين» فى إسلام وتعريب موريتانيا حتى السنغال - كلمة سنغال تحريف فرنسى لاسم الصفة من صنهاجة كبرى القبائل البربرية المستعربة فى العصور الوسطى والتى شاركت فى

الزحف جنوبا – وكما كانت مصر رائدة النيل ، كانت مراكش سيدة غرب الصحراء الكبرى بلا جدال .

والخلاصة أن دور مصر الثنائى فى آسيا وإفريقيا أشبه ما يكون بدور المغرب الثنائى فى أوروبا وإفريقيا . وفى كلتا الحالتين كانت هذه الثنائية أصيلة صحية فى كيان الشخصية الاقليمية وليست «إنفصاما» مرضيا نتيجة للمضاربات الانتهازية السياسية كما عرفت بلاد أخرى فى الشرق والغرب . والخلاصة النهائية أن أبعاد مصر القارية والبحرية ، وإن تجاذبتها مرحليا ، تتداخل فى تكامل وتناسق طبيعيين بلا تعارض أو تضاد كامن ولا تشد فى اتجاهات متعارضة أو متعاكسة ، بل تتبلور جميعا فى بؤرة واحدة وتؤكد تعدد الأبعاد والجوانب الكامن من موقع مصر . ومن الناحية الأخرى فإن على مصر ألا تهمل أيا من أبعادها ، كما حدث فى بعض مراحل التاريخ ، وهى على أية حال لا تملك أن تفعل فى عالم يزداد انكماشا وتداخلا وتزداد هى فيه توسطا وخطورة .

والخلاصة النهائية ؟

وإذا كان لنا فى الختام أن نتساءل : أين ، كخلاصة نهائية ، يضعنا تعدد أبعادنا هذا على خريطة العالم المعاصر بشريا وحضاريا ، فإن الرد هو أن مصر تظل فى النهاية وأساسا هى مصر وتظل بوصلتها هى المصرية ، فمصر ، أرضا وشعبا وحضارة وسكانا ورغم كل الخيوط والخطوط المشتركة التى تربطها بأبعادها القارية ، لا هى إفريقية تماما وإن وقعت فيها ، ولا آسيوية تماما وإن لاصقتها ، ولا أوروبية تماما وإن واجهتها . إنما تنتمى إلى كل هذه الآفاق دون أن تكون هناك تماما ، بل تظل فى النهاية مصرية تأصيلا وتطويرا وانتماء .

والواقع أن هذه الأبعاد الثلاثة إنما تبدأ على أطراف مصر وتخومها ، فهى مجرد مماسات لجسمها الأساسى ، ومن ثم يبقى صلب هذا الجسم مصريا بالدرجة الأولى يحدث هذا ويتحقق عن طريق ميكانيزك و / أو نمط أساسى فى تكوين مصر وكيانها نعرفه الآن جيدا . فإذا كان التجانس الطبيعى والبشرى هو كما رأينا من أخص خصائصها ، فإن الاختلاف والتباين والتغير النسبى أو الثانوى لا يبدأ ولا يبين إلا على أطراف وإطار المربع المصرى ، بينما يبقى صلب الرقعة فى الداخل كما هو .

ففى شريط الساحل الشمالى الضحل وحده مثلا نجد المؤثرات المتوسطية مناخا

ونباتا ، كما تتركز معظم المؤثرات البشرية والحضارية الأوروبية قديما وحديثا ابتداء من الاسكندرية «الملصقة بالساحل المصرى» إلى ارتفاع نسبة الجاليات الأوروبية فيها وفى بورسعيد وباقى مدن القناة . وعلى النقيض من هذا التخوم الجنوبية من المربع : المؤثرات والعلاقات والتشابهات السودانية والافريقية البادية فى نمط الحياة والسكان والحضارة .... إلخ . يقابل هذا التأثيرات والعلاقات والتوجيهات الآسيوية فى شرق الدلتا وسيناء والبحر الأحمر ، سواء فى البيئة والطبيعة أو السكن والسكان وهكذا يأخذ كل طرف من مصر بطرف من خصائص أرضه المتاخمة أو المواجهة ويتلون محليا إن قليلا أو كثيرا بلونها ، فى حين يظل قلب مصر وجوهرها مصريا أولا وأخيرا (١) .

من هنا نستطيع أن نعود إلى معادلتنا السابقة عن أبعادنا الثلاثة فنزيدها تحديدا وحصرا . فإذا كانت مصر تأخذ من كل من القارات الثلاث بطرف بصورة معينة من الخارج ، فلعل لنا أن نقول عن الداخل إن أوروبا تبدأ عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وإفريقيا عند أسوان . بالتالى فإن الدلتا متوسطية – آسيوية أكثر منها إفريقية، بينما الصعيد منطقة انتقال بين الافريقية والآسيوية أكثر . وفى هذه التركيبة يكمن بعض تفرد مصر كإقليم بين الأقاليم ، وبها تبرز هى كفلتة جغرافية قل أن تتكرر بين بلاد العالم .

---

(١) راجع الجزء الأول ، ص ٢٨٢ .

الفصل الحادى والأربعون

التوسط والاعتدال

ليس من قبيل التطرف أو التبسيط، ولا هو بالتأكيد من باب الوهم أو التسطيح، أن نعد التوسط والاعتدال من أبرز السمات العامة الأساسية فى شخصية مصر والشخصية المصرية. فالوسطية والتوازن سمات رئيسية عريضة فى كل جوانب الوجود المصرى تقريبا، الأرض والناس، الحضارة والقوة، الأخذ والعطاء.. إلخ. فمثلا نجد فى الموقع والموضع توازنا وتقاربا عاما من حيث القيمة والأهمية رغم بعض ذبذبات عابرة، ونجد بناء حضاريا يتكافأ مع قوة الأساس الطبيعى، ونجد فى الحضارة عطاء يعادل الأخذ أو يزيد عليه.. إلخ. بالمثل فى الموقع والمناخ، فى الجنس والسكان، حتى فى الثقافة والدين.

ومن الناحية المنهجية البحتة، فلعل التوسط والاعتدال أن يكونا مترادفين إلى حد ما أو بمثابة جانبين لشىء واحد. إلا أن التوسط ألصق، من الناحية الموضوعية، بالأرض والاعتدال بالانسان، بمعنى أن طبيعة الاقليم أدخل فى باب التوسط وبالتالى فى شخصية مصر، بينما أن الاعتدال أدخل فى باب الطابع القومى وبالتالى فى الشخصية المصرية. وبصيغة أخرى أوضح وأوجز، التوسط لمصر، فهى «متوسطة الدنيا»، والاعتدال للمصرى، فنحن «أمة وسط». وفى الحالتين فإن مصر على الجملة هى التوسط، وكالتوسط فإن الاعتدال هو مصر: فى العلاقات الخارجية، فى المناخ والموقع، فى الطبيعة البشرية، مثلما هو فى الاقتصاد القومى، مثلما هو فى السياسة الاجتماعية.. إلخ. ومن هنا نبدأ.

التوسط : متوسطة الدنيا

سواء من حيث الموضع أو الموقع، تحتل مصر مكانا وسطا: وسطا بين خطوط الطول والعرض، وبين المناطق الطبيعية وأقاليم الانتاج، بين القارات والمحيطات، حتى بين الأجناس والسلالات والحضارات والثقافات وبغير فكرة التوسط المحورية هذه لن نفهم روح مصر أو شخصيتها. بل يمكن القول إن هذا التوسط هو مصر نفسها، فالشعور العام –

أكثر بالتأكيد مما يقول لابلاش عن فرنسا (١) – هو الشعور بمتوسط، تمتزج فيه الصفات المتباينة فى سلسلة شديدة التدرج .

ثم ينبغى أن نضيف على الفور أن ليس معنى هذا أننا أمة نصف، ولكننا أمة وسط: أمة متعددة الجوانب متعددة الأبعاد والآفاق، مما يثرى الشخصية الاقليمية والتاريخية ويبرز عبقرية المكان فيها. كذلك فإن فكرة التوسط لا تتصادم أو تتعارض مع فكرة التجانس التى وجدناها أساسية فى تركيب وتكوين مصر. فمن الواضح أن التوسط لا يحمل بالضرورة معنى التنافر والجمع بين الأضداد، والمتوسط هنا كله يقع فى حدود متجانسة. وأوضح منه أن التوسط لا يعنى بالضرورة تسطح الشخصية أو اللون الباهت، وهو بالتأكيد لا يمكن أن يعنيه فى بلد من أشد البلاد تبلورا وتفردا فى الشخصية.

وفى معادلة مركزة، فلعل من السهل أن نعتبر مصر خلاصة تاريخ العالم إلى حد بعيد، كما أنه ليس من الصعب جدا أن نعدها وإن بدرجة أقل مختصرا لجغرافية العالم، العالم القديم على الأقل. خلاصة تاريخ العالم .. لأنها إن لم تكن قد شهدت مولد أو على أية حال طفولة البشرية، فإنها يقينا شهدت أو أشهرت مولد ونشأة أخطر وأهم الثورات الانسانية والتحولات الحضارية والتيارات السياسية فى التاريخ العالمى ابتداء من الثورة الزراعية والاستئناس والاستقرار إلى الثورة المدنية وثورة النقل، ومن تحول طرق التجارة مع الكشوف الجغرافية حتى الثورة الصناعية الحديثة التى لحقت بها مؤخرا، ومن الرسالات التوحيدية وبناء الامبراطورية وصراع الامبراطوريات فى الشرق والغرب، خاصة الشرق القديم، إلى الغارات الآسيوية والحروب الصليبية، إلى الاستعمار الحديث والامبريالية والحربين العالميتين.

ومختصر جغرافية العالم – لأنها بموقعها الذى يجمع بين مثلث قارات العالم القديم والبحرين المتوسط والأحمر، وبين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وبين المشرق والمغرب، إنما تستقطب قلبه. وهى بأرضها التى تجمع بين الدرع والأخدود الافريقيين، وبين نهر النيل والصحراء الكبرى أو الوادى والهضبة، وبين السهل والجبل أو إفريقيا السفلى والعليا، تلخص أبرز العناصر الكبرى وأشكال الأرض الأساسية فى مورفولوجية قطاع شاسع من نصف الكرة الشرقى. ثم إنها بمناخها ونباتها وزراعتها التى تطوى أنواعا

(1) Personnalite geographique, p. 54.

متباعدة ومتعددة، ابتداء من الموسمى إلى المتوسطى ومن الصحراوى إلى ما دون المدارى، تختزل كثيرا من المعالم الطبيعية الأساسية فى رقعة مماثلة. وفى النتيجة فانها تبدو كما لو كانت تنتمى إلى أكثر من مكان ، إن لم نقل إلى كل مكان، دون أن تكون هناك تماما.

فى النواحى الطبيعية

جوانب الموقع

وأول ما نتلمس التوسط نتلمسه فى الموقع بجوانبه المتعددة من فلكى إلى جغرافى إلى عمرانى (إكيومينى). فمصر إذ تقع بين خطى عرض ٢٢، و٣٢ شمالا، تكاد إلى حد ما تتوسط كتلة اليابس القديم الذى يترامى إلى الشمال منها نحو ٤٠ درجة فى أوروبا حتى عرض ٧٠ شمالا، وإلى الجنوب منها نحو ٥٠ درجة فى افريقيا حتى عرض ٣٠ جنوباً. وبالمثل يمتد يابس العالم القديم إلى الشرق منها حتى أطراف أستراليا وأندونيسيا نحو ١٢٠ درجة طولية، بينما يمتد إلى الغرب منها وحتى أطراف العالم الجديد فى كاليفورنيا نحو ١٤٠ درجة. ولعل القاهرة ، التى تكاد تشترك فى خط عرض وطول واحد هو ٣٠ تقريباً ، أن ترمز إلى هذا التوسط الفلكى العام.

أما بين القارات، فالتوسط بين مثلث العالم القديم أشهر من أن يذكر. ولكن الجدير بالذكر إلى جانبه هو توسط مصر بين القارات الجنوبية الثلاث آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية Tri-continental. فلو أننا رسمنا خطا يصل بين الكاريبى والبحر المتوسط وبحر الصين لفصل بين الشمال والجنوب من العالم ، ولو رسمنا بعده خطا على طول البحر الأحمر لقسم الجنوب إلى قسمين متشابهين فى الامتداد حول مصر تقريبا. والواقع أن هذا الموقع المتوسط، كما سنرى فيما بعد، هو مما يجعل مصر رأس الحربة فى الصراع السياسى بين القارات الثلاث والشمال الاستعمارى (الغرب).

غير أن اليابس المطلق وكتل القارات وحدها ليست كل شيء، فكتل المعمور منها هى وحدها العالم الفعال حقا، والتوسط فيها هو التوسط المؤثر فعلا. وهنا يزداد توسط مصر بروزا وتأكيداً. فالحد الشمالى للعمران الأوروبى الأساسى يتردد حول خط عرض ٦٠

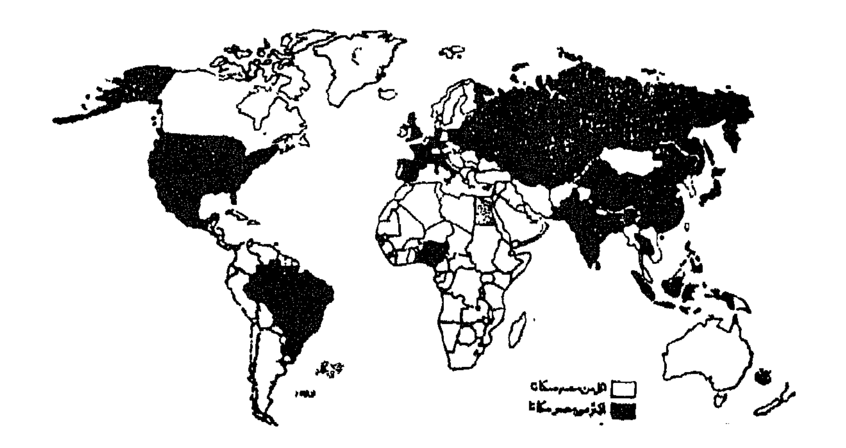
شمالا، أى أن المعمور يمتد شمال مصر نحو ٣٠ درجة عرضية، أما جنوبا فحد العمران الرئيسى فى نصف الكرة الجنوبى يدور حول خط عرض ١٠ درجة جنوباً سواء فى وسط إفريقيا أو عند أطراف أندونيسيا. أى أن جسم المعمور، باستبعاد زوائده الثانوية، يمتد جنوب مصر بعمق ٣٠ درجة عرضية أخرى تقريباً .

من حيث الحجم أيضاً تعد مصر متوسطة بالمقياس العالمى. فهى إن بدت صغيرة بالنسبة إلى عمالقة العالم فى السكان، فهذه قلة معدودة. ومصر أقرب – إحصائيا على الأقل – إلى الدول الكبيرة منها إلى الصغيرة. فكما أن ترتيب القاهرة بين مدن العالم العواصم كان يتردد بين العشرين والعاشرة ثم بين العاشرة والخامسة فى المتوسط، فإن ترتيب مصر هو العشرون بين دول العالم. فإذا كان فى العالم نحو ٢٠ دولة أكثر من مصر سكانا، فهى أكبر من ١٣٠ دولة على الأقل . وبسكانها البالغين الآن ٤٦ مليونا، تمثل مصر كما نعلم نحو ١٪ من سكان العالم البالغين نحو ٤٦٠٠ مليون (سنة ١٩٨٣).

أما بمساحتها البالغة مليون كيلو متر مربع فإنها تشكل ٠,٧٤٪ من مساحة العالم البالغة ١٣٥ مليون كم٢. وإذا كانت نسبة مساحة المعمور أو المزروع (٣٥ ألف كم٢) إلى مساحة المعمور أو المزروع العالمى (١٦ مليون كم٢) تهبط بشدة عن ذلك (٠,٢٪)، فهذا فقط لأن مصر أساسا كثافة لا مساحة. على أنها فى كل الأحوال تظل بحجمها البشرى والطبيعى دولة متوسطة وليست بالصغيرة. إنها من صغار الكبار أو من كبار الصغار.

تراكب البيئة

وهذا ما ينقلنا إلى الموضع نفسه والذى يمتاز بتوازن ملحوظ فى الهيئة وذلك بتناظر البحرين والصحراوين والهضبتين على جانبيه، كما يمتاز بالتوازن فى درجة الاتصال حيث تتسم مصر – بفضل عزلتها النسبية الخفيفة – بالاعتدال والتوازن بين العزلة الجغرافية المنطوية والانسياح أو الانفتاح الكاسح. أيضا فإن مصر كشبه واحة نهرية «مصندقة» فى وسط الصحراء، تعد أيضا شبه واحة ساحلية تجاور البحر وترتكز إليه وتنفتح عليه.



شكل ١٩ – حجم مصر السكانى فى العالم . هناك نحو ٢٠ دولة فقط تزيد على مصر سكانا ، ولكن مصر تزيد على أكثر من مائة وثلاثين

بالوضع نفسه فإنها تعد بمثابة جزيرة أو شبه جزيرة نهرية ساحلية بين الصحراء والبحر. إلا أنها بمقياسها الضخم وإحاطة الصحراء تعتبر فى الوقت نفسه جزيرة قارية من الخارج. ولكن الغريب بعد هذا أنها من الداخل تبدو كأرخبيل نهرى يتألف من آلاف آلاف الجزر من كل حجم ومقياس، وذلك بحسبانها بيئة نهرية تختطها وتقطعها آلاف الترع و المصارف والقنوات من كل حجم ومقياس.

والواقع أن هذه التركيبة الفريدة تقودنا خطوة أخرى إلى الأمام نحو أخص خصائص موضعنا الطبيعى. فهو فى الحقيقة إنما يمثل إحدى الحالات النادرة مما يمكن أن نسميه «تراكب البيئات environments superimposed». فلقد استطاعت الحضارة الحديثة ووسائل النقل بالجملة أن تخلق أخيرا بيئات تركيبية منقولة تتواقع فى نقطة واحدة عن طريق الاحتكاك الحضارى. (١) ولكن الطبيعة خلقت فى مصر منذ البداية بيئة طبيعية تركيبية تراكبية حين أوصلت النيل من منابعه وبخصائصه الموسمية من قلب افريقيا إلى عتبة البحر المتوسط.

فالبيئة المصرية، كتربتها، بيئة «منقولة»، من النوع الذى يعرف الجغرافيا بالبيئ المتدخلة trusive أو الغريبة exotic أو المدودة projected (٢). فهى تشبه فى وضعها المورفولوچى ما يعرف فى جنوب شرق اسبانيا بالهويرتا Raerta (والكلمة تحريف لروضة

(1) E.D. Chapple, C.S. Coon, Principles of anthropology, N. Y., 1947. p. 95.

(2) Preston James, A Geog. of Man, p. 198.

العرب) أو الواحات الساحلية الفيضية التى تتباين بوضوح مع الوسط الاستبسى الفقير، الذى يعرف بالبيجا vega (والكلمة تحريف لبقاع العربية)(١). فالموضع فى مصر ليس موضعيا فى أصله، وليس نبتا محليا، بل تراكبت فيه خطوط العرض المتباعدة جدا والمتفاوتة جدا.

ولقد رأينا من قبل كيف أن دخلها المائى – وهى التى لا تكاد تعرف المطر محلياً – يعادل بصيغة المكافىء المطرى نحوا من ٨٨٠ – ١٠٠ بوصة فى السنة، أى قدر ما يصيب الغابة الاستوائية أو الموسمية فى هضبة البحيرات أو الحبشة مثلا! فكأنها بهذا وبكتلتها البشرية قد يصح أن تقع إلى جانب الإيراوادى مثلا أكثر منها إلى جانب البحر الأحمر. وهى من الناحية العمرانية والمورفولوچية أشبه بعامة بشريحة من الصين منها بجاوة.

هكذا جمعت مصر بين عدة مزايا نادرة استمدتها من موقعها هى كمصب ومن منبعها كمصدر، بحيث جمعت بين محاسن كل منهما دون أضداد أى منهما، حتى ليمكن القول كما سبق إنها جغرافية «مقطرة مرشحة» تلك التى ظفرت بها مصر من الطبيعة. فهى أولا قد أخذت موقع البحر المتوسط البارز الطليعى المتقدم ولكن ليس موقع الحبشة السحيق المتخلف. وهى قد أخذت من أثيوبيا الجبلية الوعرة المضرسة بيئة سهلية منبسطة كأفضل ما يكون الاستواء، واستمدت منها تربة رسوبية بركانية، ولكن دون أن تعانى من البركنة والزلازل. ثم هى أخيرا قد أخذت مائية الموسميات، دون أن تأخذ منها رطوبتها الوائدة ومناخها القاسى. بالاختصار، وبصيغة جامعة، مصر صحراوية المناخ، ولكنها فى الوقت نفسه موسمية الهيدرولوچيا، غير أنها أيضا متوسطية الموقع.

ويترتب على هذا كله أن مصر جمعت بين المتناقضة الفذة: ماء بلا مطر، وحياة رغم الجفاف. ويكفى أن نذكر القاهرة كرمز لهذه المتناقضة: فهى أكبر مدينة صحراوية فى العالم، على أكبر نهر فى الدنيا. وهذا تزاوج قد يبدو غريباً فى المعنى، لولا أنه يذكرنا بأن مصر نفسها إنما هى أكبر واحة فى العالم فى أكبر صحراء فى الدنيا. وهذه الحقيقة تنعكس بدورها على النبات الطبيعى. فآجام النخيل المنتشرة فى ريف مصر إنما هى

(١) حسين مؤنس، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس، ص٥٢٧.

«غابات» الوادى الفيضى الذى لاغطاء نباتى طبيعى فيه، مثلما هى فى الواحات العادية «غابة الصحراء».

تلك المتناقضة الفريدة، التى أفقدنا الإلف أو كاد قيمتها ومغزاها بل وإدراكها والشعور بها، لا يعرف معناها ولا يحس بها، ربما إلى حد الصدمة، سوى أبناء البيئات المطرية. نضيق نحن أحيانا بالجفاف الذى يحرمنا من الغطاء النباتى الممرع واللاندسكيب الجميل الرائع كما يرمينا بالتراب والعثير والرمد.. إلخ، لكن الأوروبيين مثلا يغبطوننا بل يحسدوننا على هذا المناخ الجاف - الرطب ولا يكادون يصدقونه.

ففى أوروبا الغربية المطيرة طول العام يتحول المطر إلى لعنة الحياة اليومية للشخص العادى، لكن ما هو الثمن المحدد للحياة نفسها. فلو أن المطر امتنع فى الصيف مثلا بضعة أسابيع فقط لكان الثمن هو القحط المخيف وضياع المحاصيل وفناء القطعان وحرائق الغابات، أى إنهيار الاقتصاد والحياة، مثلما حدث فى صيف ١٩٧٦ حين تحولت أجزاء من الجزر البريطانية ذاتها إلى «صحارى» جرداء شعثاء بكل معنى الكلمة.

المناخ الانتقالى

وإذا انتقلنا إلى المناخ - الانتقالى بالضرورة - وجدناه تقريباً وسطا بين الأقاليم المناخية. فمصر بعروضها لا تقع داخل المنطقة المدارية ولا داخل عروض النخيل، وإنما هى انتقالية بينهما مماسة لأطرافهما. فهى أساسا من المنطقة دون المدارية، أى أنها متوسطة تقريباً بين الشمال والجنوب وإن جنحت إلى الأخير أكثر (ولهذا الجنوح فإن فصول السنة المناخية الحقيقية فيها تسبق مواعيدها الفلكية الرسمية بنحو الشهر تقريبا).

ومع طبيعتها الصحراوية القارية المتطرفة، فإن هذا الموقع يكاد يجعلها تنتمى بصيفها إلى العروض السفلى وبشتائها إلى العروض العليا. وهذا التبادل والتعاقب، على طول دورته، مفيد ومنشط ومجدد، كما أنه يؤكد توسط مناخنا بين أقاليم الشمال المتطرفة التى تكاد تعد مناخا بلا صيف، وبين أقاليم الجنوب المتطوحة التى تكاد تكون مناخا بلا شتاء. فنحن أساسا مناخ ذو صيف وذو شتاء، وصيفنا بلا سحاب وشتاؤنا بلا مطر.

من الناحية الأخرى فإن مصر بهذا، بموقع عروضها وتطرف مناخها، تكاد إلى حد ما لا تعرف الفصول الأربعة بوضوحها المألوف فى العروض الشمالية، بقدر ما تعرف

فصلين أوليين أساسيين يكاد يندغم فيهما الفصلان الثانويان فى تدرج غير ملحوظ. وتكاد كلمتا فصل السقوط Fall والأشجار دائمة الخضرة evergreen ، وهما من أهم مفردات تراث الحياة الفصلية فى أوروبا، تبدوان بلا معنى للمصرى العادى. وعلى الأقل، فنظراً لأن مصر أقرب إلى خط الاستواء منها إلى القطب، فإن ربيعها حار نسبياً، بينما أن خريفها أميل إلى الدفء نسبيا.

من هنا كان «خريف مصر ربيعها» كما قيل ، أو على أية حال فإنه «ربيع بلا خماسين» كما قد نقول. وإذا كانت الخماسين هى النقطة المظلمة التى شوهت ربيعنا، فلعله قد بولغ فى الاساءة إليه نوعا ما بطريق الصدفة أو اللاوعى. فكما يحدث، يتفق أن الربيع، مثلما هو فصل زوابع الغبار وأمراض الخماسين مناخيا، هو أيضا فصل التحاريق هيدرولوچيا والماء الأخضر الردىء غير الصحى فى النهر. ويبدو أن اجتماع هذه السلبيات والمثالب الأربعة جميعا فى فصل واحد قد حمل جملة على حساب الربيع المظلوم نسبيا.

أيا ما كان، فلا يلخص توسط مصر مناخيا كما يلخصه المقريزى وإن جاء قوله، بحسب نظرية العصور الوسطى، فى صيغة «الأقاليم السبعة». فهو يقول : «مصر متوسطة الدنيا، قد سلمت من حر الاقليم الأول والثانى ومن برد الاقليم السادس والسابع، ووقعت فى الاقليم الثالث فطاب هواؤها وضعف حرها وخف بردها، وسلم أهلها من مشاتى الأهواز ومصايف عُمان وصواعق تهامة ودماميل الجزيرة وجرب اليمن وطواعين الشام وحمى خيبر» (١).

التوسط الزراعى

وكذلك لا يعكس توسط «متوسطة الدنيا» كمحاصيلها الزراعية. فمناخها لا يضع – حرارياً – حداً معينا لفصل الانبات، بل العام كله فصل إنبات بلا فصل موات. وإنما كان الرى العامل المحدد الوحيد أو الرئيسى. ومن الحقائق الدالة أن دورة الماء السنوية فى مصر أهم نسبياً من دورة الحرارة السنوية وفصول الرى أهم من فصول الطقس، وشهور الفلاح الزراعية هى الشهور القبطية لا الافرنجية. فالماء، الرى، إذن أهم ضابط منفرد للزراعة.

---

(١) الخطط ، جـ١ ، ص٤٠ .

وعلى هذا الأساس فلقد ظلت مصر طويلا مزرعة شتوية تعتمد على مائية صيفية. فكانت تمارس حياتها الزراعية شتاء وتقضى الصيف فى «بيات - ماذا نقول ؟ - شتوى»!!... كان «النيل الأحمر»، كما يعبر لابلاش، يعطينا «مصر الخضراء»، بينما كان «النيل الأخضر، يترك مصر «صحراء سوداء» نصف العام...(١) ومع ذلك فلقد جمعت بين محاصيل البحر المتوسط المعتدلة والمحاصيل المدارية، فقد أخذت من الموسميات صهاريج الهند tanks فى صورة الأحواض ، ولكنها زرعت فيها محاصيل المعتدلات.

على أن شخصيتها الزراعية الكامنة لم تكتمل وتتحقق إلا بعد الرى الدائم، فهنا أصبحت محاصيل تنتشر عادة بين عشرات من خطوط العرض ابتداء من المنطقة المعتدلة الباردة وحتى المنطقة المدارية الحارة، أصبحت تختزل جميعا فى الدرجات العشر التى تترامى عبرها مصر. فالى جانب الحبوب والفواكه المعتدلة ودون المدارية التى تؤلف «المحاصيل الانتقالية» والتى تميز العروض الوسطى، أصبحت تجمع - أو توشك - بين الكتان والقطن، والبنجر والقصب، والبطاطس والقمح، والذرة الرفيعة والشامية، والصويا والسودانى، أى بين المعتدلات والمداريات. والواقع أننا يمكن أن نقول إن زراعتنا الشتوية تجعلنا فى نطاق البحر المتوسط، بينما تنقلنا زراعتنا الصيفية جنوبا إلى النطاق السودانى والموسمى.

بل إن تطور مصر الزراعى الحديث والمعاصر كله يستقطب فى عملية جمع وصراع أو تجاذب وتأرجح بين هذين البعدين أو القطبين الطبيعيين - المناخيين - النباتيين.

فالحقيقة الأولى الكاشفة إلى حد الاثارة هى أن مصر منذ انقلاب الرى الدائم فى القرن الماضى كانت بمحاصيلها الصيفية الجديدة تتذبذب وئيدا ولكن أكيدا نحو الجنوب، نحو المداريات، ونحو أبعادها الموسمية.

القطن - بالطبع - جاء أولا، فأشار إلى العرق الموسمى فى نسب مصر الطبيعى. ثم ها هو الأرز، الذى طفر الآن فى الزراعة المصرية كثورة ثانية بعد ثورة القطن الأولى، يأتى ليؤكد ذلك العرق ويضغط عليه. هذا بينما يذكرنا تزايد أهمية الذرة الرفيعة فى الصعيد وفى السنوات الأخيرة بأننا فى النهاية - كما يلاحظ فيشر - جزء من إفريقيا

(1) Principles of Human Geog., Lond., 1926. p. 408.

قارة الدخن (١). والثلاثة – لا ننسى – تكرر محاصيل الهند الأساسية. بلا جدال، إن التحول إلى المحاصيل الصيفية منذ انقلاب الرى فى القرن الماضى قد أبرز إلى السطح وللعيان ذلك العرق الموسمى الدفين الكامن فى أصول مصر الطبيعية.

الآن فإنه يبدو أن مصر – وتلك هى الحقيقة الثانية الباهرة والأشد إثارة – معتمدة على ذبذبة عظمى عكسية نحو الشمال والمعتدلات تتجاوز بها حتى أبعادها المتوسطية التقليدية القديمة ذاتها وتجمع بفضلها بين قطبى البندول الزراعى الشمالى والجنوبى فى آن واحد، لا سيما إذا تحققت مشاريع التخطيط الزراعى المطروحة حاليا.

هناك، أولا، التوسع النسبى فى الكتان، أو بالأحرى العودة إلى الكتان، محصول ألياف الشمال البارد، بجانب القطن محصول ألياف الجنوب الحار. فعودة الكتان هى عود إلى العروض الشمالية النائية مثلما هى عود على بدء التاريخ. وبهذا أصبحت مصر تقع على جانبى خط التقسيم العالمى بين الكتان فى نصف الكرة الشمالية والقطن فى نصف الكرة الجنوبى.

بالمثل البنجر، وإن يكن دخيلا مستحدثا لأول مرة مثلما مازال فى مراحله الأولى ولكن مع توسعه الجارى والقادم فى شمال الدلتا، مقابل القصب المتوطن فى جنوب الصعيد، فإن مصر ستصبح وهى تجمع بين كلا محصولى السكر النقيضين أو المشابهين. ومرة أخرى تجذب مصر بهذا خط تقسيم البنجر – القصب العالمى بين نصفى الكرة جذبا شديدا نحو الجنوب فتنقله من الساحل الشمالى للبحر المتوسط إلى ساحله الجنوبى كما يخترقها على استواء بين الدلتا والصعيد.

وقبل البنجر لا ننسى البطاطس التى أصبحت من أهم محاصيل الخضروات عندنا ، دون أن نذكر الدعوة التخطيطية إلى إحلالها محل القمح (الخبز والمكرونة) والتى إن تحققت فستضاعف من توجيه بوصلة الزراعة المصرية نحو الشمال . ولا يغيب عنا أن هذه المحاصيل الثلاثة ، الكتان والبنجر والبطاطس ، هى عصب مركب محاصيل أوروبا الوسطى القارية الباردة .

أيضا إدخال فول الصويا مؤخرا، فضلا عن المشروع التخطيطى بالتوسع الكبير فيه،

(1) The Middle East, p. 469.

يكرر الظاهرة نفسها وثنائية الجمع بينه وبين الفول البلدى أو السودانى ، ويكاد يقذف بزراعة مصر إلى مثل عروض جنوب اليابان وشمال الصين .

أخيرا ، وفيما بين توسط مصر بين العروض الشمالية والجنوبية وتأرجحها بين محاصيلها المتباينة ، فإن جنوح التوسط فى مناخنا إلى الحرارة أكثر منه إلى البرودة بحكم الموقع . يجعل فصل المحاصيل الحارة فى مصر (الصيفى والنيلى) ضعف فصل المحاصيل المعتدلة والباردة أو أطول منه على الأقل (الشتوى) . وعلى العموم يبقى فى النهاية أننا قلما نجد منطقة فى مثل مساحة مصر وعلى مثل هذا القدر من التنوع والتعدد فى المحاصيل التى تزرع فيها بل والتى يمكن أن تزرع فيها – بحر متوسط ، معتدلة باردة ودافئة ، مدارية وموسمية بل وربما استوائية – كأنما هى بؤرة يتركز فيها المتوسط الزراعى للدنيا .

الجوانب البشرية

لكى نرى توسط مصر فى المنظور البشرى ، يحسن بنا أن نوسع بؤرتنا مؤقتا إلى المنطقة الضخمة التى تحيط بها حيث تقترب القارات الثلاث ثم تلتقى . هذه المنطقة التى تشارك بعامة فى سيادة الجفاف على أجزائها ، هى «منطقة اتصال وانتقال zone of junction» بالضرورة ، ولامفر من أن تستمد كثيرا من المؤثرات والخصائص من فصوص العالم القديم الثلاثة ، كما أنه لا مفر لهذه من أن تختلط وتمتزج فيها بصورة أو بأخرى . والواقع أن هذه الصفة الانتقالية تنعكس فى كثير من النواحى الهامة ابتداء من سيادة الجفاف ومن الشكل العمرانى ذاته إلى السلالة والجنس إلى الدين والثقافة والحضارة حتى السياسة وتاريخ القوة .

وقد يكون لنا أن نسمى هذه الرقعة الفسيحة المتوسطة الموقع فى المثلث القارى والمتوسطة السمات بين كتله الثلاث باسم «القارة الوسطى Intermediate Continent». ولعله ليس من الغريب أو الصدفة أو الاعتساف أن تكون الأرض التى تصاقب «البحر المتوسط» وتتاخمه إنما هى «القارة الوسطى» . إنها فى معنى ما المتوسط الحسابى لجغرافية العالم القديم بالتقريب ، وهى مجازا قارة رابعة فى قلب العالم القديم ، تضاف إلى قاراته بقدر ما تطرح منها ، قارة غير منظورة لأنها جزيرة من اليابس يحيط بها اليابس من كل الجهات . أو قل أيضا هى «القارة السابعة» مجازا على مستوى العالم .

ولن تكون حدود مثل هذه القارة الاعتبارية قاطعة الوضوح بالطبع ، ولكن يحدها ويحددها بصفة تقريبية حلقة فاصلة واضحة من الصحارى والجبال والبحار ، تبدأ من الصحراء الكبرى إلى البحر المتوسط إلى البحر الأسود فقزوين ، ومن صحارى وسط آسيا والتركستان إلى التبت وجبال الهملايا إلى المحيط الهندى . وبهذا فإنها أساسا تشمل شمال إفريقيا وغرب آسيا بما فى ذلك إيران وباكستان ، أو بعبارة أخرى الشرقين الأدنى الأوسط .

والواقع أن هذه المنطقة هى خط التقسيم الجغرافى العريض ، وبالتالى منطقة الفصل والوصل فى آن واحد ، بين ما يسمى بالغرب والشرق من ناحية ، وما بين الشمال والجنوب من ناحية أخرى ، وعليها تجتمع خصائصها جميعا بدرجة أو بأخرى . والآن ، وفى هذه الرقعة المتوسطة الموقع والوسط فى الصفات والملامح ، تأتى مصر بلا تردد فى نقطة التوسط التام . إنها وسط الوسط ، وسط القارة الوسطى ، وبالتالى «متوسطة الدنيا» كما حدثنا المقريزى بحس علمى سابق لعصره بقرون وبفكر جغرافى سابق لتاريخه بمراحل .

من الشرق أم الغرب ؟

ولنفصل . خذ الموقع الحضارى أو التاريخى أولا ، وجوهره هنا فكرة الشرق والغرب . الفكرة أوروبية المركز أصلا Euro - centric ، تفترض فى الحقيقة عالما مركاتوريا لا كرويا ، وهى فعلا سابقة لعصر الكشوف الجغرافية واكتشاف العالم الجديد ، وبالتالى فانها نسبية تحددها درجة القرب من أو البعد عن الغرب الأوروبى . وهى كذلك لا ترتبط بخطوط الطول فقط ، بل وبخطوط العرض إلى درجة كبيرة . فالغرب يترامى بعامة على عروض تقع إلى الشمال من عروض كتلة الشرق . ففكرة الشرق والغرب تتداخل بشدة مع فكرة الشمال والجنوب (١) ، ويكاد البعض يرى فيهما جانبين لنفس الشئ . وعلى أية حال فإن محور التقسيم الكامن هو غالبا القاطع الصحراوى العظيم الذى يمتد من وسط آسيا إلى شمال إفريقيا (٢) ، أكثر منه فاصل البحر المتوسط . إنه «خط الاستواء الصحراوى» بين الشرق والغرب .

---

(١) إبراهيم صقر ، «مضمون الشرق والغرب» ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٨١ وما بعدها .

R. L. Heinecke, The indefinable Middle East, G. R., July 1960, p. 437.

(2) C. B. Fawcett., Geography and empire, in : Geog, in 20 th century , p. 431.

وإلى هنا تبدو الفكرة أصلا وأساسا فكرة هندسية – جغرافية . ولكن حتى عند ذلك فإنها أبعد ماتكون عن الدقة أو التحديد المنطقى . كل المغرب العربى مثلا ، وهو من الشرق الحضارى تصنيفا ، يقع إلى الغرب من أوروبا الشرقية بأسرها ، بل إن أطرافه الغربية لتقع غرب جرينتش لتكون بحق «الغرب الأقصى» مثلما هى «المغرب الأقصى»، فضلا عن أن أقصى نقطة فى شمال المغرب بتونس (أى أقصى نقطة فى شمال قارة إفريقيا) تقع إلى الشمال فعلا من أقصى نقطة فى جنوب أيبريا (أى أقصى نقطة فى جنوب أوروبا) . والمشرق العربى نفسه إنما يقع على خطوط طول أوروبا الشرقية، بل وغرب الأورال بالذات . أما مصر فيكفى أن نذكر أنها تقع على خطوط طول الأناضول وأوكرانيا وإلى الشرق توا من بولندا ودول البلطيق وفنلندا لندرك عنصر النسبية، بل والنسبية التحكمية ، فى كل فكرة الشرق – الغرب منذ البداية كنظرية هندسية – جغرافية.

غير أن الأخطر من هذا أن الفكرة نمت بعد ذلك وتطورت وتعقدت على العصور بما خرج بها كثيرا عن معناها ومضمونها الأصلى . فأستراليا الآن ، وكذلك جنوب إفريقيا ، تعد من «الغرب» رغم أنهما فى أقصى الشرق والجنوب على الترتيب . ثم إن إفريقيا المدارية أو السوداء لم تكن قط داخلة فى فكرة الشرق – الغرب الحضارية ، وهى حتى الآن لا شرق ولا غرب .

وإنما الحقيقة أن الفكرة توسعت مع توسع الأوروبيين ومضمون ومركب الحضارة الأوروبية – المسيحية أو الحضارة الغربية – المسيحية حول العالم . وبذلك اكتسبت ، إن لم نقل كشفت ، بعدا عنصريا – طائفيا عميقا إلى جانب البعد الحضارى – التاريخى السابق والبعد الهندسى – الجغرافى من قبله . فالغرب – عند الغرب – إنما هو أوروبا والأوروبيون حيثما كانوا بحضارتهم وعقيدتهم مثلما هم بجنسهم . الغرب ببساطة هو «نحن الأوروبيون» . أما الشرق فهو كل بساطة «ماليس كذلك» ، «ما ليس أوروبا» .

بتحليل منطقى مسلسل إذن ، فكرة الشرق – الغرب ليست هندسية بحتة بقدر ما هى جغرافية، لكنها مع ذلك ليست محض جغرافية بقدر ما هى تاريخية ، إلا أنها أيضا ليست تاريخية صرفا بقدر ما هى حضارية ، غير أنها كذلك ليست حضارية خالصة بقدر ما هى عنصرية نوعا ، وهى فى النهاية ليست عنصرية إلا لأنها محض أوروبية . (١) .

---

(١) حمدان ، استراتيجية ، ص ٣٦٥ – ٣٦٦ ، أنظر أيضا :
Anouar Abdel-Malek, Civilisations and social theories, Lond., 1981, p. 130-7; Nation and revolution, Lond., 1982, p. 89-94.

حتى بهذا المفهوم ، ومع كل هذه التحفظات ، فإن التفرقة البشرية أو التقسيم الجغرافى بين غرب وشرق ليست قاطعة أو صارمة كما بين الأبيض والأسود . فالملاحظ خصوصا ، أن بين خط الاستواء الصحراوى العظيم فى قلب العالم القديم وبين خط البحر المتوسط نطاقا انقاليا يجمع بين خصائص الشرق والغرب بدرجات متفاوتة كاللفانت وربما المغرب ومصر . وعبر التاريخ لم تكن هذه المنطقة وسيطا بين الشرق والغرب فحسب بالمعنى التجارى، ولكن أيضا وسطا بينهما بالمعنى البشرى الحضارى .

كذلك فأن تضم كل تعاريف الشرق الأدنى أو الأوسط ، إلى جانب القطاع الآسيوى والافريقى أيا كان ، قطاعا من أوروبا كاليونان أو تركيا ، فهذا دليل ضمنى على انتقالية المنطقة والتدرج الشديد داخلها والتقارب الكبير بين أجزائها . أو كما يعبر جوبليه فإن «إفريقيا البيضاء ، وهى جزيرة تغسلها مياه الأطلسى والمتوسط وأمواج رمال الصحراء الكبرى – الحد الجنوبى لأوروبا – تنتمى إلى الغرب بالدرجة نفسها التى تمت بها إلى الشرق» . (١) .

هذا بينما يرى بعض علماء الحضارة أن التقسيم بين الحضارتين الغربية والشرقية ليس صارما إلى حد الانفصال التام ، وأن الأولى ترقى بأصولها إلى الثانية تاريخيا بحيث تعد الحضارة الغربية المعاصرة أصلا حضارة البحر المتوسط (٢) التى ساهم فيها الشرق القديم والشرق الإسلامى والشرق العربى .... إلخ ، أو على الأقل فإن التلاقح والتبادل بينها لم ينقطع .

وفى إطار هذه الصورة تأتى مصر ، أولا ، وهى فى قاع أوروبا أو عند نهايتها وعلى قمة إفريقيا وعند بدايتها . هى إذن أول الجنوب وآخر الشمال ، أو آخر الجنوب وأول الشمال . إنها تقع على قمة وفى قلب «خط الاستواء البشرى» فى العالم .

هذا بالعرض ، أما بالطول فإنها تقع على خط الزوال العالمى أو الكوكبى نصا ورأسا أى فى صميم منطقة الانتقال بين الشرق والغرب والتى تنحصر كما رأينا بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى . إنها آخر الغرب وأول الشرق ، مثلما هى آخر الشمال وأول الجنوب ، أو آخر الشرق وأول الغرب مثلما هى آخر الجنوب وأول الشمال .

ذلك أن مصر – التى تصنف عادة فى الشرق – تقف بقدميها فى الشرق ، ولكنها

---

(1) Goblet p. 380.

(٢) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ٥٣ – ٧٩ .

تواجه الغرب وتكاد تراه ، وفى علاقاتها التاريخية مدت يدا إلى الشرق ويدا إلى الغرب ، أو أحيانا يدا إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب . وهذه الوسطية الحضارية والتاريخية قد لا تخرجنا كلية من الشرق ولا تدخلنا بالطبع فى الغرب ، ولكنها تجعلنا كاللفانت والمغرب من أقل أجزاء الشرق الأدنى والأوسط شرقية ومن أكثرها غربية ، تجعلنا فى الشرق وبنفس الدرجة حلقة وصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب .

مصر إذن ، بسهولة تامة ، بل بسهولة محيرة مربكة ، مجمع التقاء الشرق بالغرب عالميا مثلما هى مجمع التقاء المشرق بالمغرب عربيا . فيها ، على الرغم والنقيض من كيبلينج ، التقى الشرق والغرب . وبها ، على حد قول جوته ، «الفصل بين الشرق والغرب لم يعد ممكنا» . وبمثلها يمكن أن نتفق مع القائل على أن «الشرق هو الغرب» أو كأن قد .

بل إن هناك من مثقفينا الباحثين من يتساءل بوعى كبير - طه حسين ثم حسين مؤنس مثلا - عما إذا كان وضع مصر فى التحديد الشائع داخل الشرق «طبيعيا» تماما بالدرجة التى نتصور ، أو على الأقل فما هكذا كان وضعنا واتجاهنا دائما على مدار التاريخ .

فأما طه حسين (١) ، فإنه ابتداء لا يقصد أو يريد الشرق الجغرافى والغرب الجغرافى، فما يريده هو الشرق الثقافى والغرب الثقافى تحديدا . ومن هذا المنظور فإنه يجد أن «العقل المصرى قد إتصل من جهة بأقطار الشرق القريب إتصالا منظما مؤثرا فى حياته ومتأثرا بها ، وإتصل من جهة أخرى بالعقل اليونانى منذ عصوره الأولى إتصال تعاون وتوافق وتبادل مستمر منظم للمنافع، فى الفن والسياسة والاقتصاد» .

وهذا بدوره يعنى عنده كما يستخلص ، وكما سبق أن أشرنا فى دراسة أبعادنا الأربعة ، أن «العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط ، وإن تبادل المنافع على اختلافها فانما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط» . وكما سبق أن قلنا إن هذا يفضى بنا إلى المتوسطية ، والمتوسطية تفضى بنا إلى الأوروبية ، فإن الاثنتين معا جديرتان بأن تفضيا بنا إلى الغرب لا الشرق .

وهنا بالفعل ينتهى طه حسين إلى أن علاقة مصر بالشرق قد تكون مسألة موقع

---

(١) مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

جغرافى فحسب ، أو ربما مجرد مرحلة تاريخية عابرة مضت وانقضت ، ولكنها فى كل الأحوال لا تعدو أن تكون علاقة عاطفية ذات بعد دينى ، ومن هنا فلا ينبغى لها أن تكون أكثر من هذا مستقبلا أو تطبيقيا .

على أن المشكلة التى تثور هنا ، وثارت بعنف فعلا ، هى قضية التحديد الجغرافى ، الموقع الجغرافى للشرق الثقافى والغرب الثقافى ، أى العلاقة الدقيقة بين مضمون ومدلول الغرب والشرق ثقافيا وجغرافيا ، فمن ناحية أنكر البعض فكرة شرق وغرب ثقافيا بحسبان أن ليس هناك سوى ثقافة واحدة عالمية تجمع بين الشرق والغرب .

ومن ناحية أخرى فسر البعض انتماء نا إلى الغرب الثقافى دون الثقافة الشرقية بأنه انتماء إلى أوروبا دون العرب ، باعتبار أن أوروبا هى الغرب والعرب هى الشرق وبهذا ننتهى منطقيا إلى تعارض جذرى بين المصرية والعروبة .

لاسيما وأن صاحب النظرية ينص على أن كلا من المسيحية والاسلام «قد ظهر فى الشرق الجغرافى» . وكما أن الأولى «قد غمرت أوروبا (....) ومع هذا لم تصبح أوروبا شرقية ، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبى» ، فكذلك جاء الاسلام إلى مصر وعمها إلا أنه بالمثل لم يخرجها عن عقليتها الأولى ولا جعلها أمة شرقية بالمعنى الذى يفهم من هذه الكلمة الآن .

ورغم قدر واضح من الضبابية أو الاهتزاز فى البعد الجغرافى فى النظرية ، لعله أصل سوء الفهم جميعا ، إذ أن من الانصاف مع ذلك أن النظرية لا تناقض العروبة بالضرورة ولا تعطيها ظهرها فضلا بالتأكيد عن أن تبتعد عن الاسلام . فلعل طه حسين لم يقصد بالشرق جغرافيا الشرق القريب التقريبى وإنما الشرق البعيد الصرف ، أى ما نسميه الآن الشرق الأدنى والشرق الأقصى على الترتيب .

والواقع أنه حين قابل بين الشرق والغرب الثقافى ، قارن أساسا بين الرجل الأوروبى فى طرف والرجل اليابانى والصينى فى الطرف المضاد . وفى هذه المقارنة وجد ، بحق وكأمر طبيعى واقع ، أن العقل المصرى أقرب إلى الأول منه إلى الأخير ، وأن الأيسر عليه أن يفهم الأول عن الأخير .

كذلك فإنه ، وقد وضع حضارة البحر المتوسط فى بؤرته ، أى بؤرة الغرب ، فقد ضمن ذلك ضمنا وصراحة كل دوله العربية من المغرب حتى الشام والعراق ، حيث يقول «وما أظن الصلة بين المصريين القدماء والبلاد الشرقية تجاوزت هذا الشرق القريب الذى

نسميه فلسطين والشام والعراق ، أى هذا الشرق الذى يقع فى حوض البحر الأبيض المتوسط . وليس من شك فى أن الصلة بين المصريين القدماء وبين هذه الأقطار من الشرق القريب كانت قوية مستمرة منظمة إلى حد بعيد وكانت بالغة الأثر فى الحياة العقلية» .

وبالمقابل ، فإنه يخلص إلى أن معنى هذا كله هو أن «العقل المصرى لم يتصل بعقل الشرق الأقصى اتصالا ذا خطر» . ثم يعود مؤكدا أن «معنى ذلك أيضا أن العقل المصرى قد اتصل بأقطاب الشرق القريب اتصالا منظما مؤثرا فى حياته ومتأثرا بها . إن العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض» .

وتأسيسا على هذا فإنه يقرر «أنه يفهم فى وضوح بل فى بداهة أن نشعر بالقرابة المؤكدة بيننا وبين الشرق الأدنى ، لا لإتحاد اللغة والدين فحسب ، بل للجوار الجغرافى وكتاب النشأة والتطور التاريخى . فأما أن نتجاوز هذا الشرق القريب إلى ما وراءه ، فلا أفهم أن يقوم الأمر فيه على الوحدة العقلية أو على التقارب التاريخى ، وإنما أفهم أن يقوم على الوحدة الدينية» .

ولعل من هذا كله لم يجد صاحب النظرية تعارضا أساسيا بين المتوسطية والعروبة أو بين حضارة المتوسط والثقافة العربية ، ولا بين الشرق القريب والغرب بعامة أى بين اللفانت وأوروبا بخاصة . ولعل من هنا أيضا لم يجد عنتا ولا حرجا فى أن يجمع بين نظرية مصر المتوسطية التى تتسع بالضرورة إلى الدائرة الأوروبية ، وبين نظرية مصر كجزء من فلك الغرب وهو الفلك الذى تتسع إليه هذه الدائرة الأخيرة تلقائيا وحتميا .

وأيا كان الأمر ، فلعله لا يختلف جوهريا عن الموقف الوسطى الذى يتخذه الكثيرون فى هذه القضية حين يجمعون فى مصر بين الشرق والغرب أو يضعونها بينهما على نفس البعد أو القرب وبنفس القدر أو المقياس . وعلى سبيل المثال ، فكما يخلص حسين مؤنس «نحن لسنا من الشرق ولا من الغرب ، وإن كان لنا فى كل منهما نصيب» . (١)

هذا بينما يعتقد كاتب آخر أن مصر «يجب أن تكون جزءا من الغرب ومن الشرق معا ، ثقافيا وحضاريا واجتماعيا ، لأنه ليس هناك شئ اسمه «غرب ثقافى» لا علاقة له بالشرق ، ولا«شرق ثقافى» لا علاقة له بالغرب ، ولكن هناك ثقافة وحضارة إنسانية إمتزج فيها الشرق والغرب ، واتصل الشمال والجنوب ، وتكون من هذا كله شئ واحد» . (٢) .

---

(١) مصر ورسالتها . ص ٤٨ ، ١٣٧ .

(٢) عبدالحميد الكاتب ، قراءات ودراسات عن مصر والمصريين ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٣٠ .

وبصيغة أخرى وأخيرة ، نحن على هامش الغرب ، ولكننا لسنا فى صميم الشرق – أو لعله العكس . نحن من الغرب ولسنا فيه ، وفى الشرق ولسنا منه – أو لك أن تقول العكس . فنحن مختلفون عن الشرق الحقيقى قدر اختلافنا عن الغرب البحت ، ونتميز عن الاثنين الشرق القح والغرب الصرف ، ولكننا نجمع بينهما بنسب ودرجات مختلفة . والشرق الأقصى ، على سبيل المثال ، هو بالنسبة إلينا كإفريقيا جنوب الصحراء ، بينما أن أوروبا الغربية كآسيا «شرق عدن».

اختصارا وخلاصة ، نحن بالموقع الجغرافى حالة حدية ، موقع حدى (لا هامشى بالطبع) ، من بين ٣٦٠ درجة كاملة تكفى بضع درجات معدودات فقط من التغيير يمينا أو يسارا فى زاوية اقترابنا أو انفراجنا لكى تنقلنا من الشرق إلى الغرب أو العكس . فمصر شجرة متفردة وحيدة ، لاشرقية ولا غربية ، يكاد وضعها يشير ولو لم تمسسه يد ، شرق على غرب ، يبدى الموقع بوقعه ما يثير ، والموقع عبقرى المكان .

وواقع الأمر كذلك أن فكرة الشرق قد تطورت عندنا خلال القرن الأخير تطورا مؤثرا وجوهريا عبر المواجهة المتصاعدة مع الغرب واستعماره . ففكرة الشرق – الغرب الحضارية التاريخية القديمة ، بمعنى المواجهة والمقابلة بين أوروبا المسيحية فى جانب وإفريقيا شمال الصحراء مع آسيا فى الجانب الآخر ، قد تطورت باطراد من الواسع إلى الضيق ، فانكمشت تباعا من الشرق عامة «والرابطة الشرقية» ، إلى الشرق الاسلامى «والجامعة الاسلامية» خاصة ، ثم أخيرا إلى الشرق العربى «والقومية العربية» فقط وعلى التحديد.

وفى النهاية ، إذا كانت الكلمة الأخيرة والقول الفصل فى هذه القضية هى للجغرافيا بطبيعة الحال ، فالحق أن الجغرافيا قد وضعت مصر بالضبط بين الشرق والغرب دون تحديد واضح وبلا تحيز أو تمييز ، ثم تركت للتاريخ أن يقرر الوضع النهائى ، فكانت قوى التاريخ وتياراته السياسية والحضارية وغيرها تشدنا تارة إلى الشرق وتارة إلى الغرب ، حينا نحو أوروبا وحينا نحو آسيا وحينا آخر نحو إفريقيا . من هنا فلسنا من الشرق تماما ولا من الغرب بالضبط ، أكثر مما نحن من الشمال تماما أو من الجنوب بالدقة . وإنما نحن ضممنا الأركان الأربعة من أطرافها فى معادلة متعددة الأطراف ولكنها وسطية القيمة ، سواء ذلك هندسيا أو جغرافيا ، تاريخا أو حضاريا ، بشريا أو سياسيا.

نصل من هذا كله إلى أن صاحب كل اجتهاد فى تحديد موقعنا ، جغرافيا كان أو

تاريخيا ، حضاريا أو ثقافيا أو عقليا أو جسميا ، هو بالضرورة على صواب إلى حد أو آخر إلى حد بعيد فى الحقيقة ، ومن الصعب تخطئة أى اجتهاد فى هذا الصدد بصورة مطلقة ، إذ أن فيه حتما جانبا من الحق و الحقيقة والصواب والإصابة .

إن البلاد ، الشعوب والدول ، لا تختار جيرانها أكثر مما تختار موقعها الجغرافى ، ولاموقعها أكثر من جيرانها . ونحن محكوم علينا جغرافيا أن نعيش دائما بين الشرق والغرب سواء بكتله السياسة أو مناطقه الحضارية ، مثلما نحن محكوم علينا بأن نعيش بين الشمال والجنوب بشريا وجنسيا أى بين كتلة البيض والسود على الترتيب ، كل أولئك دون أن نتبع أيا منها أو نبتلع فى إحداها . وفى كل الأحوال ، وأيا كان الأمر ، فالمهم أن فكرة التوسط كامنة فى موقع مصر الحضارى .

النمط العمرانى

ثم خذ الآن الصورة المناخية والنمط العمرانى معا ، وهما شديدا الترابط كما أنهما يقدمان فيما بينهما الأساس المادى للمجتمع . أبرز حقيقة إيكيومينية فى متوازى أضلاع العالم القديم هى لاشك تلك الخطة العمرانية الأولية التى تقوم على محورين متناقضين متقاطعين فى شكل علامة (×) فهناك القاطع الصحراوى اللامعمور ، يمتد متصلا على محور جنوبى غربى – شمالى شرقى من الأطلسى والصحراء الكبرى حتى الهادى وسيبيريا . إنه بسهولة «خط الاستواء الصحراوى» فى نصف الكرة الشرقى . ثم على هذا القاطع يتعامد قاطع نقيض يمثل عمود المعمور الفقرى فى العالم القديم ، ممتدا على محور شمال غربى – جنوبى شرقى من غرب أوروبا حتى الموسميات . وهذا بلا جدال أيضا «خط الاستواء السكانى» فى نصف الكرة .

الآن سنلاحظ أن منطقة تعامد القاطعين هى الشرق الأوسط والعالم العربى بالدقة . فهى منطقة الاتصال الوحيدة بينهما وتجمع بين صفات كل منهما ، فنجد العمران يتخلل الصحراء ، والصحراء تخلخل الاستقرار . ولعل الحلقة السعيدة ، تلك التى يتوسطها ويترصدها الرمل (تماما كالحلقة المرجانية التقليدية atoll التى يتوسطها ويترصدها معا الماء من كل الجهات) ، ولعلها هى أبرز مظاهر وأشكال هذا التداخل ، كما أن البيئات النهرية الواحية المتداخلة هى القاسم المشترك فى تركيب المعمور . وبين هذا وذاك تأتى مصر كالنمط – النموذج (١) .

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ .

تفصيلا ، كيف ؟ إنظر نظرة محلقة شاملة إلى خريطة السكان فى العالم القديم ككل ، سواء كانت بالنقط أو بالكثافات، معتبرا فقط الكتل البشرية الكبرى macrochores والمحاور الأساسية فيها والخطوط العريضة بها . فماذا ترى ؟ ثمة أساسا ثلاث جزر سكانية عظمى منفصلة متباعدة عن بعضها البعض تماما فى أطراف المثلث القارى .

أضخمها وأكثفها خارج كل حدود هى كتلة الموسميات وجنوب شرق آسيا التى تنتظم نصف البشرية على الأقل ، وتفترشها فرشة قاعدية سميكة غليظة شبه متصلة، تعلوها وتتوجها كتل وجزر ومحاور سكانية إقليمية عديدة فى أودية الأنهار الكبرى وهضاب المطر الرئيسية .. إلخ .

ثم يناظر هذه الكتلة العظمى كتلة وسطى فى أوروبا المعتدلة تمثل القطب الشمالى الغربى من المحور القاطع العظيم . والكتلة الأوروبية أصغر حجما ووزنا وكثافة بكثير بالطبع ، ولكنها أكثر عراقة وثراء واتصالا فيما بينهما، حيث تفترش أوروبا برمتها تقريبا من الأطلسى حتى الأورال بلا انقطاعات تذكر .

ورغم أن العديد من الجزر السكانية الثانوية المتنوعة من نهرية وزراعية وصناعية ومدنية تعلو هذه الفرشة القاعدية ، فإن أهمها أو معظمها يلتئم فى محورين جذريين يجتمعان فى شمال غرب أوروبا : الأول قاطع يمتد من الجزر البريطانية عبر فرنسا والراين حتى إيطاليا، والثانى عرضى يختط القارة على امتداد نطاق اللويس وجهة التحام السهل الشمالى العظيم بالهضبة الوسطى ويترامى من شمال فرنسا والأراضى المنخفضة عبر جنوب ألمانيا وأوروبا الوسطى حتى جنوب الروسيا (١) .

ثم تلى أخيرا الكتلة الأساسية العظمى الثالثة وهى تلك التى تفترش قلب إفريقيا المدارية على جانبى خط الاستواء من المحيط إلى المحيط ومن الصحراء الكبرى إلى صحراء كلهارى . وهى بالطبع أقلهم وزنا وشأنا وأشدهم حداثة وتخلخلا، حتى لتكاد تتفتت إلى بحر أو أرخبيل شاسع من الجزر السكانية الصغيرة أو الصغرى (٢).

---

(1) Finch. Trewartha,Elements, p. 678-682.
(2) G. Trewartha, W. Zelinsky,population pattern in tropical Africa, A.A.A.G., June, 1954, p. 118 -125. 140 - 145.

الآن ، وبين هذه الكتل العظمى الثلاث ، يأتى نمط السكان فى القارة الوسطى أو القارة السابعة ليشكل حلقة الوصل الأساسية والمتميزة . من مجموعة من المحاور الخطية والحلقات الدائرية يتألف ، بعضها رئيسى والبعض ثانوى أو حتى مجرد زوائد محلية ، ولكنها فى مجموعها تصنع شبكة متعددة الحلقات ، حلقاتها متفاوتة الفتحات ، وفتحاتها مخلخلة وتبدو ككل فى انتشارها وتفككها بين الكتل القارية الثلاث كنهر المجرة السكانى ، إلا أنها فى النهاية تربط بينها بدرجة أو بأخرى .

وإذا كانت أبرز حلقات هذه الشبكة هى الحلقة السعيدة فى المشرق العربى تليها حلقتا هضبتى الأناضول وإيران ، وكان أبرز الخطوط المحورية فيها هو خط المغرب العربى وخط النيل ، فإن مصر وحدها هى التى تنفرد فى الشبكة كلها بأنها التى تجمع فى واحد بين النمطين الحلقى والخطى . فهى من ناحية القطاع الأساسى والغلاب خارج كل مُقارنة فى الحلقة السعيدة ، وهى من الناحية الأخرى عصب المحور النيلى بشريا وسكانيا وكثافة .

ليس هذا فحسب ، ولكن أيضا ومن النمط نفسه فإنها تمثل صميم حلقة الوصل بين كتل القارات السكانية الثلاثة وتكاد تختزل خصائصها الأساسية فى بؤرة مركزية بالغة التوسط والوسطية وحجما وكثافة وتركيبا .

موقعا ، لا داعى لأن نكرر توسطها النادر بين أوروبا الغربية و الموسميات الآسيوية وإفريقيا المدارية . ولكن من الناحية السكانية فإنها فضلا عن خطيتها الطولية النحيلة ، تقع مباشرة على خط وفى امتداد محور السكان الإيطالى ، ومنه بالتالى إلى محور سكان شمال غرب أوروبا القاطع حتى بريطانيا . بالمثل تجاه الجنوب ، تلتحم كتلة سكان مصر الشريطية بكتلة إفريقيا المدارية من خلال جزر السودان وحوض النيل العديدة . بالمثل أيضا وإن بطريق غير مباشر تؤدى كتلتنا من خلال الحلقة السعيدة فالحلقات الإيرانية إلى كتلة الموسميات العظمى فى نهاية المطاف .

إن مصر السكانية ، نستطيع أن نرى بسهولة ، عين بؤرة سكان العالم القديم بفصوصه الثلاثة الرئيسية وهمزة الوصل الأخيرة بينها . وبهذا تتمم كتلة مصر السكانية خط أوروبا القاطع بريطانيا – إيطاليا وحوله الكتلة الأوروبية الرئيسية ، واصلة إياه بخط النيل ومن خلفه الكتلة الافريقية المدارية ، إلى أن تؤدى بكليهما إلى حلقات غرب آسيا

التى تفضى بدورها فى النهاية إلى الكتلة الآسيوية الموسمية .

وبهذا الشكل أيضا تبدو كتلتنا السكانية كشرطة الاتصال المشتركة traitd'union فى هيكل النمط السكانى الأساسى بالعالم القديم ، أو كنقطة التفرع أو الالتقاء فى حرف Y الافرنجى الذى يمثل كل طرف من أطرافه إحدى كتل السكان القارية الثلاث.

هذا موقعا ، أما حجما وكثافة فإن كتلة مصر ، وإن لم تكن لتقارن بالطبع على حدة كجزيرة منفردة بتلك الكتل السكانية العظمى المركبة إلى أقصى حد ، فإنها قد لا تقل عن أضخم وأكثف شريحة من أى منها فى مثل مساحتها ، فضلا عن أنها أكبر جزيرة سكانية منفردة بين ثلاثتها.

أخيرا فلعل كتلتنا تجمع فى خصائصها التركيبية بين أبرز العناصر المميزة لتلك الكتل السكانية القارية العظمى . فهى داخلية ساحلية معا ، وإن كانت الأولى أساسا وكثافتها قد تزيد على كثافات المناطق الزراعية فى تلك الكتل وإن قلت نوعا عن كثافات المراكز الصناعية بها . وهى أخيرا تتمتع بنسبة متوسطة معتدلة من المدنية والمراكز المدنية، إن قلت عما فى أكثر تلك الكتل تطورا فإنها تزيد على ما فى بقيتها .

إن مصر السكانية والعمرانية لا نقول قطب السكان أو مركز ثقل العمران فى خطة العالم القديم ، ولكنها بسهولة نقطة الارتكاز والزر الماسى الذى يبرز ويتبلور فى بؤرة خريطة . إنها بيقين قمة التوسط ، إن جاز أن يكون للتوسط قمة .

الجنس والسلالة

فاذا ما التفتنا إلى الجنس والسلالة ، فلن يكون شك فى أننا فى منطقة تتزاوج وتتمازج فيها الصفات الأساسية للأجناس الرئيسية الثلاثة فى العالم القديم . ونحن لن نحسن فهم خريطة الانسان فى العالم القديم إلا إذا ضغطنا على النقطة الأولية المفتاح ، وهى أن الصفات الجنسية الأساسية للأجناس الثلاثة تتبلور إلى القمة وحتى النقاوة ، فى أقصى أطراف القارات الثلاث ، ثم يقل تبلورها كلما إقتربت القارات الثلاث من بعضها البعض ، حتى إذا التقت كانت القارة الوسطى هى القارة الوسط جنسيا حيث تجتمع ملامح الأجناس الثلاثة بصورة مخففة ، وبكل درجات الاختلاط والألوان والظلال . وقد ساعدت الهجرات التاريخية و الغزوات التى لا تنقطع على تأكيد هذه الخطة أو الخلطة ، وقد نضيف أيضا تجارة الرقيق التى لعبت هنا دورا هاما .

هنا إذن تلتقى أوروبا البيضاء مع آسيا الصفراء مع إفريقيا السوداء . وهنا آخر البيض وأول «الملونين» أو أول البيض وآخر الملونين ، إذا تجاوزنا مؤقتا عن الدلالة والظلال العنصرية لهذا التعبير الأوروبى . وليس صدفة أن العملين الأساسيين فى أجناس أوروبا – وربلى وكون – لم يجدا مفرا من مد نطاق دراستهما ليشمل قارتنا الوسطى – الأول إلى غرب آسيا ، والثانى إلى شمال إفريقيا .

ومرة أخرى تأتى مصر فى عين القلب من القارة الوسطى جنسيا . ويتضح توسط موقعها الجنسى بجلاء إذا عرفنا أنها منطقة التقاء وتداخل الحاميين والساميين ، أبرز فروع سلالة البحر المتوسط فى إفريقيا الشمالية وآسيا الغربية على الترتيب . بل هى أيضا منطقة تقابل الحاميين الشرقيين والحاميين الشماليين ، شعبتى الحاميين الأساسيتين فى حوض النيل والمغرب الكبير على الترتيب .

ثم إن مصر ، التى تنتمى أساسا إلى سلالة البحر المتوسط القوقازية البيضاء ، تلقت مؤثرات جنسية تكميلية بدرجات ثانوية أو متفاوتة من الشمال والجنوب ، من عراض الرؤوس الآسيويين ومن العناصر الزنجية الافريقية ، وأغلب هذه المؤثرات – سيلاحظ – مستمد من حدود أو تخوم القارة الوسطى نفسها .

وإذا كانت هذه القارة بدورها هى كما سبق أول البيض و آخر السمر ، فإن هذا لا ينطبق على قطاع منها كما ينطبق على حوض البحر المتوسط . وعلى عكس الساحل الشمالى من هذا البحر والذى يغلب عليه البياض تماما أو أساسا ، يتألف السكان على الساحل الجنوبى من المغرب حتى سوريا من نسبة أكبر دائما من البيض ونسبة أقل من السمر .

ورغم أن نسبة السمرة قد تصل إلى حدها الأقصى فى مصر بالذات بحكم قوة تسرب المؤثرات الجنوبية عن طريق النيل ، فليس صحيحا بالقطع ولا دقيقا بالضبط ما يقال أحيانا من أن مصر هى الدولة المتوسطية الوحيدة السمراء أو غير البيضاء ، وإنما الصحيح فقط أنها نسبيا أقل الدول المتوسطية بياضا وأكثرها سمرة .

مصر إذن قد عرفت الاختلاط قطعا ، ولكنها ليست شعبا مخاطا قط ، وهى قد عرفت الاختلاط بين الدماء كيماويا لا ميكانيكيا كما قد نعبر ، أى بلا حواجز أو جيوب أو

نطاقات كصندوق الهند المغلق ، وإنما فى امتزاج عام عريض وسار ولذلك فصفاتها الجنسية الأساسية تجمع بين التجانس والتوسط فى آن واحد .

مثلا قد يمكن أن نلتقط فى مصركل درجات اللون - لون البشرة - ابتداء من الأبيض التام إلى الأسود الكامل مرورا بكل نسب «القهوة باللبن» كما يقال فى الأنثروبولوچيا، ولكن ذلك هو الاستثناء بل الشذوذ البحت . أما القاعدة الأساسية والسائدة فهى اللون الأبيض الحنطى الذى قد يزيد أو يقل تفتحا أو سمرة ، ولانقول كما يقول بعض الأوروبيين (كناية مزدوجة أو دعابة عنصرية لا ندرى) «أبيض قذر dirty white » (!).

فمن المصريين ملايين أشباه أوروبيين بكل المقاييس لا يكادون يتميزون عن الإيطاليين أو الإسبان أو اليونان لونا وشكلا وملامح . بل إن منهم ، خاصة فى الشمال ، من هو أفتح لونا وبعشرات الآلاف من بعض هؤلاء خاصة من الجنوب .

والواقع أن الأوروبيين الشرقيين ، فضلا عن الجنوبيين ، قريبو الشبه منا فى الشرق الأوسط عموما . وجنوب أوروبا وشرقها بصفة عامة ، ونواتهما البلقان بصفة خاصة ، هم أقرب الأوروبيين إلينا نحن المصريين واللفانتيين والعرب فى الملامح والسحن ، بل قد يبدون لنا أحيانا «شرقيين» إلى حد بعيد خلقة مثلما هم خلقا إلى حد آخر . وهذا ليس إلا ترجمة إقليمية عريضة للقانون الأنثروبوجغرافى الجوهرى وهو أن «كل الجيران أقارب بدرجات متفاوتة» .

بالمثل ، وفى الوقت نفسه ، فإن أى ملاحظ مصرى يزور غرب آسيا حتى وسطها لن تفوته قطعا ، بل ستروعه حتما ، ألفة السحنة وأشكال الوجوه والملامح والقسمات فضلا عن لون البشرة مع ما ألفه فى مصر كنمط سائد . بل لقد يشتبه الأمر على غير المختص ، حتى يصل أحيانا إلى شئ من المبالغة فى التصوير أو فى التفسير أو فى كليهما معا . خذ مثلا هذا الرأى الذى تختلط فيه الحقيقة الأساسية بالمبالغة النسبية .

«إن انطباعى السريع الأول» ، يقول كاتب مصرى معروف ، «أن الانسان فى آسيا ليس غريبا من الناحية الشكلية البحتة عنا فى مصر . فى الهند مثلا وفى تايلاند وفى الفلبين وحتى فى طوكيو ، كنت أرى دائما وجوها مصرية ، أو لابد فى رأيى أن تكون مصرية . أو ، وهذا هو الأصح ، نحن قطعا ، بالذات وجهنا البحرى ، آسيويون مائة فى

المائة .. إن المغول والتتر الآسيويين تركوا بصماتهم الشكلية فى نسلنا هنا ، حتى أنى وأنا أسير فى القاهرة الآن ، ولا أستطيع أن أمنع نفسى عن رؤية أشكال الناس ، و بالذات البنات والسيدات ، لأردهن إلى أصلهن الحقيقى فى القوقاز والتركمانستان والتازاكستان(؟) ، وكشمير والبنجاب وسيام وجزر اليابان .. لقد أدركت أن الملامح التى نسميها مصرية أو عربية ليست كذلك فى الحقيقة ، فحقيقة أمرها أنها آسيوية جات من الصين ، وبالذات من أواسط آسيا» (١).

ودون أن نذهب إلى المدى الذى وصل إليه هذا الاقتباس الطويل ، ودون أن نتجاوز أواسط آسيا إلى حدود سيام والصين و اليابان ، وكذلك دون أن نردها إلى أثر المغول والتتر الجنسى المباشر وبصماتهم المباشرة ، فلاجدال فى أن بيننا كثيرين من أشباه الآسيويين كما أن منا الكثيرين من أشباه الأوروبيين ، والقليلين جدا من أشباه الافريقيين. غير أننا بالطبع لسنا آسيويين «مائة فى المائة» أكثر مما نحن أوروبيون مائة فى المائة ، ودعك من الهامش الافريقى الطفيف .

وواقع الأمر علميا وموضوعيا أن مصر ، من حيث السحن والأشكال ، تكاد تتردد رئيسيا بين قطبى أوروبا وآسيا وبتحديد أكثر بين قطبى أوروبا المتوسطية والهند . فهناك كثير من المصريين يبدون كبعض الهنود ، ولو أن المصريين ككل مختلفون جدا عن الهنود ككل (كم مصريا - لصدمته وضيقه ! - أخذ - أو لم يؤخذ - فى بريطانيا مثلا على أنه هندى ؟) . وبالمثل تكاد تشعر مع البعض منا أنك فى دولة أوروبية ما (ما أكثر ما أخذ البعض منا فى أوروبا على أننا قبارصة أو مالطيون أو إيطاليون أو حتى أيرلنديون .. إلخ)

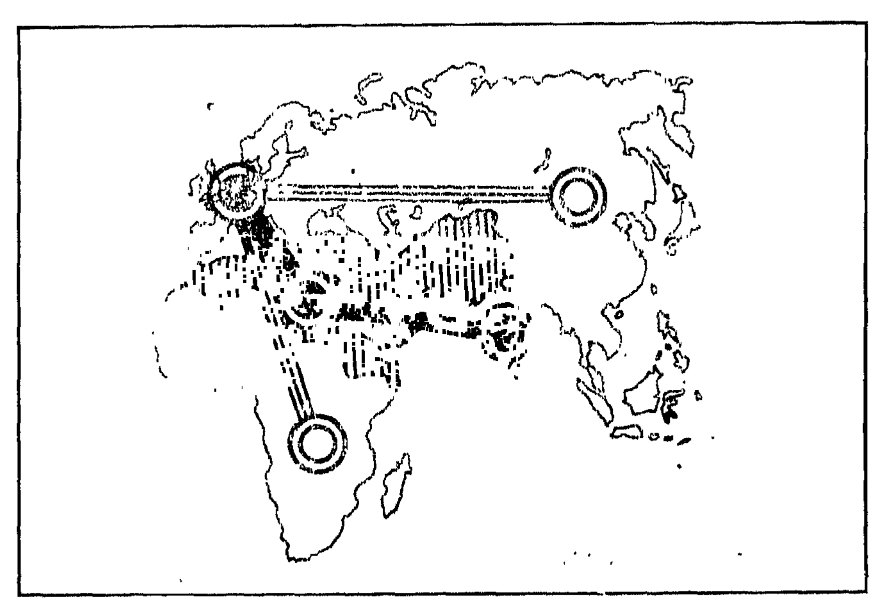
وبالصيغة الجغرافية ، لا يعنى هذا كله سوى أن ملامح المصريين وسحنهم تشبه كثيرا من سكان المناطق المحيطة والمجاورة وذلك على محورين قاطعين متقاطعين : الأول أساسى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى وهو محور الألب - الهملايا أو أوروبا - الهند ، والثانى ثانوى من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى وهو محور آسيا الوسطى

(١) يوسف إدريس ، «اكتشاف قارة» ، الأهرام ، ١٨ - ١٢ - ١٩٧٠ ، ص ٦.

– الحبشة . وبهذا المعنى والشكل فإن مصر وسط جنسيا فى الحقيقة بين البحر المتوسط والموسميات أكثر منها بين أوروبا عموما وآسيا بمعنى آسيا الصفراء .

فى الوقت نفسه فإنها إنما تقع على منتصف المحور القاطع بين أوروبا وآسيا أكثر بكل تأكيد منها على المحور الرأسى بين أوروبا وإفريقيا . مصر ، يعنى ، وسط بين أوروبا والهند أساسا ، لابين أوروبا و«الزنج» أو الصفر خاصة . ونحن فى الخلاصة متوسطيون نصف أوروبيين على الأقل ، ربما ربع إلى خمس هنود على الأكثر ، وبنسبة الباقى شبه آسيويين أولا شبه إفريقيين أخيرا .

غير أن مصر ، فى النهاية ، ليس فيها تقريبا أوروبيون صرف ولا آسيويون صرحاء فضلا عن إفريقيين أقحاح . وإنما الصرف والأصل والقح هو المصرية نفسها أو الطابع أو النمط المصرى الذى هو متوسط وجماع هذا كله فى توازن وتجانس فريد . من هنا فليس لمصر – كما لبعض البلاد الأخرى – وجهان أو أكثر ، أبيض وأسمر أو أسود ، تظهر بالأول مثلا لأوروبا وبالثانى لآسيا وبالثالث لإفريقيا ، وإنما تبدو للجميع بوجه واحد يؤكد الوسطية الأساسية فى تكوين مصر.



شكل (٢٠) – مصر متوسطة الدنيا جنسيا . في وسط القارة الوسطي ، تتوسط مصر محور أوروبا المتوسطة – الهند أكثر منها محور أوروبا – آسيا عموما أو أوروبا – افريقيا خصوصا .

من هنا أيضا ، وكما عد كون من قبل العالم العربى كحافة أوروبا البيضاء جنسيا يقول المستشرق چاك بيرك «فمصر إفريقية ولكنها بيضاء» ، بينما ذهب آخرون كما رأينا إلى أنه إن تكن مصر فى إفريقيا جغرافيا ، وفى آسيا تاريخيا ، فإنها فى أوروبا جنسيا فاذا كان المقصود بهذا انتماء مصر كشعبة من سلالة البحر المتوسط إلى الجنس القوقازى الذى ترتبط كتلته بأوروبا ، فقد يجوز هذا القول فى معنى عام جدا ، أو قل فى معنى خاص جدا .

بالمقابل ، على أية حال ، فإن هذا كله - وإن كنا نرفض تماما وأصلا المنطق العنصرى عند الاستعمار الأبيض باعتباره غير علمى بقدر ما هو لا أخلاقى - هذا كله لا يجعل مصر من «الملونين» - هذا تعبير العنصريين الأثير ! - وفى أى معنى قد يقصدون . ولعل مما له دلالته هنا أن الاستعمار الأوروبى فى مصر لم يجسر على إثارة عقدته اللونية العنصرية بها ولم يخلق فيها «حاجزا لونيا» ولا عرف «العزل الجنسى» فى أى صورة من الصور التى فرضها فى كثير من العالم الثالث . فى القاهرة والاسكندرية ، مثلا ، وفى أوج العصر الاستعمارى فى العشرنيات والثلاثنيات حين بلغت نسبة الأوروبيين فى سكان العاصمتين العشر أو أكثر ، لم ينجحوا قط - كما يسلم بيير جورج (١) - فى أن ينفردوا بأحياء سكنية خاصة حكر عليهم ، وإنما تركزوا فقط فى أحياء معينة ضمن الأغلبية الوطنية .

كذلك ففى إشارتهم إلى الوطنيين المصريين ، «أولاد البلد» أو «ولاد العرب» كما كان يقال ، لم يجرأوا عادة على استعمال كلمة «الاهالى natives , indigenes» التى سادت فى المستعمرات والعالم الثالث ، والتى تحمل ليس فقط ظلالا عرقية - استعمارية وإنما كذلك غلالة استعلائية تحقيرية مباشرة أو غير مباشرة .

دورة الأديان

حين ننتقل من السلالة إلى الدين لا نفتقد فى القارة الوسطى قدرا ما من التوسط وإن كان ترتيب الأشياء هنا معكوسا . فلئن كانت المنطقة مصبا جنسيا ، فقد كانت أساسا منبعا دينيا . وبدلا من أن تستورد عناصرها ومكوناتها الجنسية من القارات الثلاث

(1) La vill, le fait urbain a travers le monde, Paris, 1952. p. 290..

المحيطة ، صدرت هى دياناتها الثلاث إليها . أما فى داخلها فقد نسخ كل غطاء دينى لاحق سابقه ، دون أن يطمس كل بقاياه . ولهـذا فـإن المنطقة تمتاز بسيادة الاسلام أساسا، وهى فى الواقع تمثل معظم رقعة العـالم الاسـلامى ، حتـى لقـد اقترح المسـتشرق فرنو Fernau على الأسـاس الدينـى وحـده أن يسـميها «بالقارة الوسطى Continent Intermediaire» (١)، بينما دعاها آخرون بالفعل «قارة الاسلام» .

غير أن المنطقة تمتاز بعد سيادة الاسلام الأساسية بتعدد واجتماع الأديان الثلاثة بنسب رمزية ، مثلما مرت بها جميعا من قبل بدرجات متفاوتة . وهى فى هذا تختلف عن القارات الأخرى الثلاث التى لم تعرف إحداها – أوروبا – إلا دينا واحدا مرت إليه من الوثنية مباشرة وتوقفت عنده ، وعن القارتين الأخريين اللتين لم تعرفا أيا منها وتوقفت أصلا عند الوثنية . وفى هذا السياق العام التاريخى والجغرافى تأتى مصر عينة ممثلة بارزة .

فليس معروفا بالطبع إلى أى حد بالضبط انتشرت اليهودية ثم المسيحية فى مصر قبل أن يرثهما الاسلام إلى أن ساد تماما ، ولكن المؤكد أنه كان انتشارا جزئيا ظلت تتنازعه دائما – وأحيانا بتفوق – بقايا الديانة الفرعونية القديمة . فمصر ما قبل المسيحية لا يمكن فى مجموعها أن تكون أكثر من عشر يهودية بالكاد ، حيث نجد مثلا أن عدد اليهود بها فى منتصف القرن الأول الميلادى كان مليونا على الأكثر – هذا تقدير مؤرخ يهودى حديث هو جريتز (٢) ، بينما كانت نسبة اليهود ثلث السكان فى مركز ثقلها الاسكندرية وذلك أيضا فى أوج انتشارها أيام البطالسة. (٣).

أما عن مصر القبطية فالتقديرات تتضارب بشدة . فعند غربال أن «أكثر المصريين قد أصبحوا عند منتصف القرن الرابع مسيحيين» . (٤) وعلى العكس ينص جيليون – دانجلار على أن الأقباط لم يكونوا يمثلون سوى «كسر» محدود من نسل المصريين

---

(١) يوسف أبو الحجاج ، «العالم الاسلامى فى دنيا المواصلات العالمية» حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس ، ١٩٥٨، ص ١٠٢ .

(2) Kieth, A new theory, 382.

(3) Mommsen, p. 310.

(٤) تكوين مصر .

القدماء (١). وفيما بين النقيضين يشير توماس آرنولد إلى أن المسيحية لم تكن منتشرة انتشارا هاما إلا فى المدن فحسب . (٢) ولعل الأرجح أن مصر بصفة تقريبية كانت ربع إلى ثلث إلى نصف مسيحية ، والبقية وثنية الفرعونية .

معنى هذا أن الأغلبية ظلت حتى قدوم الاسلام على الديانة المصرية القديمة أى الوثنية ، ولم يتبع المسيحية إلا الأقلية العددية نسبيا . والواقع أنه كما تأخر تحول أغلبية المصريين إلى الاسلام نفسه بضعة قرون ، فإن تحولها من قبل إلى المسيحية تأخر هو الآخر عدة قرون ، لاسيما وأن الاضطهاد الرومانى الوثنى فى البداية ثم الهرطقى بعد ذلك أخر وأعاق العملية كثيرا .

لذلك فحين أتى الاسلام لم يكن قد إتبع المسيحية إلا أقلية الشعب المصرى بينما بقيت الأغلبية على وثنيتها الفرعونية ، تماما مثلما كان وضع اليهودية من قبل حين دخلت المسيحية ولكن على مستوى أعلى نسبيا ونسبة أكبر عدديا فى الحالة الأخيرة .

من هنا فكما أن مصر إنما تحولت عمليا من الوثنية إلى المسيحية رأسا أكثر منها من اليهودية إلى المسيحية ، فكذلك يمكن القول إنها تحولت من الوثنية إلى الاسلام بأكثر مما تحولت أو بقدر ما تحولت من المسيحية إلى الاسلام . وفى الحالتين فلعل التحول أقرب إذن إلى القفزة منه إلى التدرج، أو هو يجمع بينهما بنسب متفاوتة .

ومهما يكن الأمر ، فلقد كانت اليهودية كما هو معروف ديانة قبلية - عنصرية مقصورة على أصحابها بمحض إرادتهم أو مفهومهم ، بينما جاء ت المسيحية بدورها إقليمية - جغرافية بحكم الظروف الخاصة لنسختها المصرية وهى القبطية . وبهذا كانت الإثنتان بمثابة مرحلة تمهيدية أو انتقالية بين الوثنية والاسلام . وبهذا أيضا كان الاسلام أول دين شامل أو عميم فى مصر ، رغم أنه لم يحقق هذه السيادة الكلية إلا على مدى قرون .

والمثير بعد هذا فى قصة تتابع الأديان الثلاثة فى مصر أن القبطية ، بعد أن تحولت

---

(1) E. Gellion - Danglar, Lettres sur L'Egypte contemporaine, 1865 - 1875. Paris 1876,P.67 - 8 .

(2) Thomas Arnold, preaching of Islam, Lond., 1930, p. 207.

إلى أقلية هامشية للغاية فى موطنها نفسه ، انتقلت إلى مناطق هامشية خارجها وانتشرت بها انتشارا محسوسا مثل الحبشة . ووجه الاثارة أن هذا ، مع الفارق التوحيدى بالطبع ، يشبه قصة البوذية التى نشأت أصلا فى الهند ولكنها لم تلبث أن هجرتها كلية تقريبا وهاجرت إلى الصين حيث انتشرت وتوطنت وفى سيلون (سرى لانكا) حيث تبقت ، بينما تحولت الهند نفسها إلى الهندوكية (١) .

السياسة والقوة

فى المجال السياسى وميدان القوة ، أيضا ، نعود فنجد التوسط هو السمة الغالبة على المنطقة ، وذلك إذا أخذنا متوسط التاريخ من بدايته إلى اليوم . فهنا ابتداء من مصر والعراق والسند بصورة عامة نشأت حضارات العالم القديمة العريقة فى الوقت الذى لم تكن أوروبا قد خرجت فيه بعد من مستنقعات ما بعد العصر الجليدى وكهوف العصر الحجرى . وهنا نشأت أول امبراطوريات التاريخ التى سيطرت على المسرح السياسى العالمى عشرات القرون ، وبعدها كانت دائما أو مرارا مواطن طبيعية لقوى سياسية عظمى لا مجرد لواحق أو توابع لقوى عظمى . (٢)

غير أن السيادة العالمية انتقلت فى العصور الحديثة إلى أوروبا التى تلقت أول اختلاجات الحضارة من المنطقة ، وإنقلب ميزان القوة حتى وقعت هى ضحية للإستعمار الأوروبى . وبذلك أصبح تاريخ المنطقة موزعا بنسب مختلفة بين عصر الامبراطورية وعصر المستعمرة ، وفى حين أن أوروبا – باستبعاد صراعاتها الداخلية وغارات البرابرة الخارجية – لم تعرف عصر المستعمرة، فى حين أن الشرق الأقصى والجنوب عرف عصر المستعمرة دون عصر الامبراطورية .

ولهذا تقف المنطقة اليوم فى نقطة الوسط بالتقريب باعتبار مجموع تاريخها السياسى ، وهى بذلك المنطقة الوحيدة فى العالم التى تشارك أوروبا فى أنها حققت السيادة العالمية فى وقت ما أو آخر . أما نظرية أن تاريخ العالم إنما هو تاريخ أوروبا،

(1) H. J. Fleure, "Geographical distribution of the major religions" B. S. G. E. 1951, P.11-16

(2) Howarth, The World about us, p. 39.

فسواء كانت نظرية خاطئة أو مجرد نظرة ضيقة فإن المحقق أن تاريخ العالم هو تاريخ الشرق الأوسط وأوروبا معا على الأقل . فإذا كانت هناك منطقة واحدة فى العالم خارج أوروبا نازعت أوروبا السيطرة العالمية وانتزعتها منها مرارا وطويلا بل وأخضعتها لسيادتها هى أحيانا أو جزئيا ، فتلك المنطقة هى الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، والمنطقة لذلك هى الوحيدة التى تواجهها بنوع خاص من ندية الأصالة وعراقة التحدى . ولعل هذا هو السبب الدفين فى شراسة العداء الغربى لها وتوجسه منها على مكانته العالمية رغم ما يبدو على السطح الآن من انعدام التكافؤ تماما (١) ولاشك أن كل هذه الخصائص تصل إلى قمتها فى مصر .

عن الماضى ، يكفى أن نشير فى إيجاز إلى مصر كأول وربما أطول إمبراطورية فى التاريخ، وهى بعد ذلك التى قادت صراع المنطقة ضد الاستعمار الوسيط والحديث ، وعليها ركز هو بضراوة ليمنع قيام قوة كبرى فيها بالذات وتوحيدها للمنطقة ، فقد كان هذا دائما أخشى ما يخشاه على استراتيجيته العالمية ابتداء من محمد على حتى عبد الناصر .

ومع ذلك فإنها هى مصر التى قادت ثورة التحرير العالمية المعاصرة وكانت المسئولة الأولى عن تصفية الامبراطورية والاستعمار فى العالم الثالث كله تقريبا ، كما كانت فى الصدارة من حركة عدم الانحياز وقادت الثورة على التبعية لكلا الغرب والشرق على السواء وتمسكت بإصرار، باستثناء السقطة الراهنة العارضة ، بموقع متوسط بين الكتلتين المعاصرتين، وأخيرا فإذا كانت المنطقة مرشحة لمركز القوة السياسية فى عالم اليوم أو الغد فمصر بيقين هى القوة المركزية فى هذا الوضع الجديد.

التطور المادى والاقتصادى

وحتى في يومنا هذا، إذا نقلنا إلى المستوى المادى والاقتصادى ، لا تبدو المنطقة متخلفة بنفس الدرجة السائدة فى العالم الثالث عامة ، بل لقد كانت أولها وأسبقها إلى التقدم الحديث ، حتى يمكن اعتبارها فى موقع حضارى متوسط نسبيا بين المتقدمين والمختلفين ، وذلك حتى مع تزايد اتساع الهوة الشديد بين المعسكرين . فالمنطقة ، ككل

(١) حمدان ، استراتيجية ، ص ١٢٨ - ١٣٠، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٦-٣١.

القارة الوسطى ، ولكن بالأخص العالم العربى والشرق الأوسط ، هى بمثابة «الطبقة الوسطى» فى مجتمع العالم المعاصر . سواء ماديا وحضاريا أو تنمية وتكنولوچيا فضلا عن الناحية السياسية البحتة ، معلقة بذلك بين الطبقتين العليا والسفلى أو بين الشمال والجنوب أو المتقدمين والمتخلفين أو الأغنياء والفقراء .

وقد تبلور هذا الوضع بصفة خاصة بعد ثورة أو ثروة البترول الهائلة ، حيث أصبحت المنطقة طبقة وسطى بترولية ، أى بورجوازية المال بكل معنى الكلمة . ورغم أن الانقلاب البترولى قد أخطأ مصر إلى حد بعيد ، فلا يكاد يصدق هذا التشخيص للمنطقة كما يصدق عليها كواسطتها وقمتها . كيف ؟

لقد ألفنا أن نعد مصر الحديثة مع غيرها من العالم الثالث من البلاد المتخلفة التى يطلق عليها الآن – مجاملة – البلاد النامية . وإنها لكذلك بالتأكيد إذا ما قيست بمقياس الغرب . ولكن هذا لا ينبغى أن ينسينا أنها بمقياس الشرق وعالم الاحتكاك الحضارى سباقة ومتقدمة ، فقد كانت منذ أوائل القرن الماضى رائدة فى كثير من وجوه التحضر ، بل وكادت تلاحق الغرب فى بعض إنجازاته الحضارية الجديدة .

من مظاهر هذ السبق أن مصر كانت من أولى دول العالم فى إدخال السكك الحديدية ، وتاريخها مع البترول تاريخ مبكر بصورة ملحوظة . ونحن فى الأخذ بالفنون الهيدرولوچية الحديثة نسبق الهند ، وحتى فى الثورة الديموغرافية قد نكون من أسبق بلاد الشرق وربما لا نتخلف كثيرا عن بعض طلائع الغرب بداية وحجما ، ومن الناحية التكنولوچية الحديثة ، فمصر تملك كادرا فنيا لا بأس به كما وكيفا، تقترب به من بعض الدول المتقدمة الصغيرة على الأقل وبه تتفوق على كثير من دول العالم الثالث حتى الأكثر تطورا .

وكمقياس اختزالى لوضع مصر الحضارى والتكنولوچى فى عالمنا المعاصر ، خذ مثلا تصنيف إدوارد إكرمان لأقاليم العالم على أساس العلاقة بين الموارد الطبيعية وكثافة السكان والقدرة التكنولوچية . فهو يميز ٤ أنواع أو أقاليم أساسية : النوع الأوروبى (مصدر تكنولوچيا + ضغوط سكانية عالية) ، نوع الولايات المتحدة (مصدر تكنولوچيا + ضغوط سكانية منخفضة)، النوع الهندى – الصينى (نقص تكنولوچيا + ضغوط سكانية عالية) ، النوع البرازيلى (نقص تكنولوچيا + ضغوط سكانية منخفضة) .

الآن ، وعلى الخريطة ،نجده يضع مصر بين النوعين الأوروبى والهندى – الصينى ،

فيضم شمالها إلى النوع الأول وجنوبها إلى النوع الثانى (١).

وسواء جاز هذا التنصيف ، فضلا عن ذلك التصنيف ، فالعبرة أن مصر تأتى بالضرورة فى وضع وسط ، ولا نقول معلق ، بين المتقدمين والمتخلفين عموما ، دون أولئك وفوق هؤلاء بدرجة أو بأخرى .

خذ أيضا ظاهرة المدن كنموذج تفصيلى . إذا كانت نسبة المدنية مقياسا ما لدرجة التحضر ومؤشرا إلى مدى التنمية الاقتصادية – وهى لاشك كذلك – فإذا مصر لا يمكن إلا أن تعد وسطا بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، إن لم تكن أقرب إلى الأولى منها إلى الأخيرة .

اعتبر أولا تطور نسبة المدنية العامة فى الفترة الحديثة وعملية التمدين السريع والتحول الجذرى المطرد من حياة الريف إلى حياة الحضر . فكما سبق أن رأينا ، تقترب نسبة سكان المدن فى مصر حاليا من النصف إلا قليلا ، وهى بالغته على أية حال حوالى سنة ٢٠٠٠ وربما قبلها . ومصر بهذا لم تعد قرية كبرى أو طولية ، وإنما هى على الأقل نصف قرية – نصف مدينة . ثم اعتبر قطاع المدن الكبرى (+١٠٠ ألف) داخل هذا النصف الحضرى ، تجد ثلث سكان مصر جميعا يسكنون فى المدن الكبرى اليوم ، بينما لا تقل نسبة سكان المدن الكبرى بدورها بين سكان المدن عموما عن الثلثين .

وبنظرة مجملة ومقارنة فإن معنى هذا التطور المدنى وهذا النمو الحضرى أن مصر تقع بالتقريب فى مرتبة دول شرق أوروبا المتوسطة التصنيع ولا تقل كثيرا جدا عن فرنسا أقل دول أوروبا الغربية مدنية ، أو هى على الأقل أقرب إلى هذه الدول منها إلى دول أمريكا اللاتينية ، بينما تبعد تماما عن معظم الدول الآسيوية الزراعية فضلا عن الافريقية الناشئة .

والواقع ، إذا كان لمؤشر المدن والمدنية أى دلالة ذات مغزى حضارى عام ، أن مصر فى مرحلة انتقال حضارى وسط بين التخلف والتقدم ، رأسها فى العصور الحديثة وجسمها فى العصور الوسطى ، المدن تنتمى إلى الأولى والريف إلى الأخيرة ، نصفها الأعلى فى أوروبا والأسفل فى إفريقيا ، أو بصفة عامة نصفها فى الشمال ونصفها فى الجنوب .

ختاما ، هذه المقاييس والمؤشرات الحضارية وتلك ، ماذا تعنى فى التحليل الأخير؟ حسنا ، لسنا بالتأكيد ندعى المقارنة بالغرب الحضارى ، ولكنا نزعم أن السبق المصرى

---

(1) Edward A. Ackerman, "population, natural resources and technology", Ekistics, may 1967, p. 265-8.

الذى عرفته مصر القديمة ، قد عاد فى عصر الاحتكاك الحضارى الحديث ليؤكد نفسه ، وإن كان هو فى الأول سبق الخلق وفى الثانى سبق النقل . وهذا واضح تماما إذا قارنا مصر بإفريقيا ، وحتى فى العالم العربى يقدر توينبى أن مصر تسبق فى تطورنا الحضارى الحديث بفارق زمنى يختلف من بلد إلى بلد ولكنه فى حده الأقصى قد يصل إلى ١٥٠ سنة . وعلى الجملة ، فإذا لم تكن مصر على عتبة الدولة العصرية بعد ، فالثابت إنها لم تعد بعيدة عنها كل البعد ، وربما لن تأتى سنة ٢٠٠٠ إلا وهى كذلك بالفعل ، إن لم يكن قبل ذلك فى تقدير البعض .

وهاهنا قد تبدو لنا مصر وكأنها – فى معنى – يابان إفريقيا . فكما كانت اليابان أسرع دول آسيا إلى تشرب الحضارة الحديثة وأشدها أخذا بها ، فإن مصر هى الأولى فى القارة والشرق الأوسط . وعلى أية حال ، فإن البعض يعتقد أنه لولا الاستعمار وعداؤه لمصر منذ محمد على ثم احتلاله لها بعد ذلك وإجهاضه لبوادر الثورة الصناعية ومشاريع التحضر ، لكانت مصر قد أخذت خطا تطوريا كاليابان إلى حد بعيد أو ربما إيطاليا أو سائر دول أوروبا الجنوبية والمتوسطية .

ومهما يكن من أمر ، فإن الباحث يحار فيما إذا كانت مصر اليوم دولة شبه نامية أم شبه متقدمة ، هل هى أول الدول النامية أم آخر الدول المتقدمة . وحتى بعد اختلال فكرة العالم الثالث اقتصاديا بظهور دول البترول المتخلفة – الغنية واحتلالها وحدها لمرتبة العالم الثالث مع تنزيل معظم دولها السابقة إلى طبقة جديدة دنيا هى العالم الرابع ، نقول حتى مع هذا تظل مصر فى وضع خاص .

فقيرة هى بالتأكيد بمتوسط الدخل الفردى بالقياس إلى الدول المتقدمة ، ودعك تماما من دول البترول المحدثة ، بحيث يمكن شكلا أن تصنف كدولة إنزلقت من العالم الثالث إلى الرابع . غير أنها بمستوى التطور الحضارى والمادى وهيكل البناء التحتى والصرح الفوقى تقع بلا شك فوق دول العالم الثالث الجديد إن لم تقترب من صغار الدول المتقدمة . أما المقارنة مع الدول العربية وغير العربية البترولية فهى إن لم تكن ظالمة قصيرة النظر حقا ، فإنها على الأقل تنبع أو تعانى من انكسار خطير فى الرؤية .

ظالمة قصيرة النظر ، لأن تلك الدول ، التى هى دخل بلا إنتاج ، دخل ريعى بلا إنتاج بشرى حقيقى ، لا تتجاوزنا وحدنا فى مستويات الدخول وتدفق الثروة ، وإنما هى تزرى بأغنى دول العالم الصناعى الأول وأشدها تطورا وتقدما . فالأمر كله شذوذ بحت ، «حالة» بترولية خاصة ، تكاد تقول «حالة بترولية مرضية petro-pathology» أكثر منها أى شئ آخر .

أما أن تلك المقارنة تنبع من انكسار فى الرؤية ، فلأنها تتناسى أن الدول البترولية إن تفوقت حقا خارج كل حدود فى الدخل السنوى أى الدخل المتجدد ، فإن مصر تتفوق خارج كل مقارنة فى الرأسمال الحضارى والمادى المتراكم الثابت الذى كتلته بالعمل والجهد والإنتاج البشرى المكثف عبر نحو قرنين من التحضر والتحديث . أضف إلى هذا أن الدخل البترولى المتجدد موقوت في النهاية وإلى تجفف وتوقف فى حين أن الرأسمال الحضارى المادى التراكمى المصرى فى ازدياد دائما وبالربح المركب أيضا ، وفى كل الحالات ، فإن مصر تبقى على الأقل وهى تجسيد حى للمثل المأثور «قليل دائم خير من كثير منقطع» .

صفوة القول إذن أن مصر وإن عدت تقليديا فى العالم الثالث القديم ، وهددت عرضيا بأن تتدهور إلى العالم الرابع الجديد ، فإنها فى الحقيقة الواقعة والواقع الموضوعى أدنى إلى العالم الثانى منها أى شئ أخر . ولعلنا عمليا نعدها فى منطقة أو مرحلة الانتقال بين العالم الثانى والثالث ، إن عد هدفها التطورى والتخطيطى على المدى المعقول أن تنتقل من العالم الثالث إلى الثانى . وعلى أية حال فإن الموقف كله إنما يذهب ليؤكد توسط موقع مصر بين العالم النامى والمتقدم ، قبل البترول كما بعده إنها قمة ، أو على الأقل إحدى قمم ، العالم النامى سواء كان عالما ثالثا فقط أو ثالثا ورابعا معا .

ملكة الحد الأوسط : الاعتدال

والاعتدال أو التوازن هو الوجه الآخر للتوسط . وكالتوسط لا يقصد به الاعتدال أو التوازن المحافظ الخامل بل ملكة الحد الأوسط والوسط الذهبى ، بمعنى عدم التطرف والتطوح . وهو بهذا إبن المرونة أو هو أبوها ، ودليل الحيوية والتكيف والقدرة على التلاؤم، ومن ثم كان له قيمة بقائية فى خلود الشعب المصرى . أو كما يقول ويلسون عن مصر القديمة «فمرونة الأسلوب المصرى والوسائل التى حققوا بها الأمن والسلام على أساس التوازن بين القوى المتعارضة ، تدل على عبقرية شعب عظيم» . (١)

الاعتدال والشخصية المصرية

وواضح على الفور أنه إن يكن التوسط صفة جوهرية فى شخصية مصر ، فإن الاعتدال من جانبه أدخل فى الشخصية المصرية . التوسط دراسة فى عبقرية المكان ولكن الاعتدال دراسة فى عبقرية الانسان . التوسط دراسة فى روح مصر ، أما الاعتدال فدراسة فى روح المصرى . وبعبارة أوضح ، إذا كان التوسط

(1) Before philosphy, p. 47.

ألصق بالأرض المصرية ، فإن الاعتدال يتصل مباشرة بالانسان المصرى نفسه ، نفسيته ، عقليته ، أخلاقياته، شخصيته ، خامته ومعدنه ، جوهره وروحه .. إلخ

أى تلك الجوانب الداخلية «الجوانية» الدفينة والدخائل الغائرة الخفية غير المادية غير المنظورة أو الملموسة بصورة مباشرة .

معنى هذا أن دراسة الشخصية المصرية هى فى واقعها وجوهرها دراسة فى الذات المصرية والنفس المصرية ، فى الروح المصرى والمزاج المصرى . وهذا ما يدخل أو يعود بنا على الفور إلى مجالات علم النفس الاجتماعى والأنثروبولوچيا الاجتماعية والأخلاقيات الجماعية collective ethology ونظرية الأمزجة والبيئات وقضية الطوابع القومية national character والشخصية القومية إلخ ..

وهنا بالطبع موطن الخطورة ولب المشكلة . فإذا لم تكن بعض جوانب ونواحى مثل هذه الدراسات موضع شك فى وجودها أصلا أو فى جدواها فعلا من الوجهة الأكاديمية ، فإنها أساسا دراسة غير موضوعية غير محايدة وإنما شخصية انطباعية متحيزة بمعنى أن ليس لها مقياس ولا ضابط علمى محدد صارم خارج الانسان ومستقل عنه ، أى عن الباحث أو الكاتب ، وإنما هى تخضع للتقييم والانطباع الشخصى وتنحاز إلى وجهات النظر الخاصة وتتلون بالمثل العقائدية المسبقة وتتشكل بفلسفات الأخلاق المقبولة أو المقولة أو المقولبة .. إلخ . وإختصارا ، فتلك دراسات إن لم تكن انطباعات شخصية بحتة ، فإنها على الأكثر قيم تحكمية judgement values أو أحكام تقييمية صرف value judgments (١) .

وهنا وجه الخطورة والخطر ، والأسوأ منه الحساسيات الحرجة الشائكة بل المتفجرة التى يمكن أن تثيرها ، سواء من تمجيد أو تشويه للشخصية القومية أو من تملق أو إساءة إلى الروح الوطنية . ولا يقل موقف الباحث نفسه حرجا ودقة ، إذ لا يخفى أن كل قارئ يحب أن يقرأ عن نفسه كل تمجيد وإطراء مهما شعر بزيفه ومغالطته ، وبنفس القدر والقوة ينبذ أدنى كلمة يستشعر فيها الاساءة أو التجريح مهما استشعر فى قرارته من صحتها أو حقيقتها .

---

(١) لويس كامل مليكة ، الشخصية وقياسها ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، القاهرة ، ١٩٥٩ ، المجلد الأول ، ص ٤٩ - ٥٢.

غير أن الأسوأ من هذا كله بالتأكيد هو مشكلة أو مأساة حرية القول والكلمة حين وحيث يعنى الأمر السلطة والحكم والنظام بالتحديد ، لاسيما وأن قضية القهر السياسى بالدقة والضبط هى ، كما يتفق وكما سنرى وكما يجمع الجميع ، أس وجذر مشكلة الشخصية المصرية جميعا ومنبع ومصدر كل سلبياتها وعيوبها وأمراضها الحادة والمزمنة.

الشخصية المصرية والطابع القومى

ثم يبقى بعد هذا ، أو قبله بالأصح ، السؤال الأولى الابتدائى جدا وهو : إذا كان هناك ثمة شئ كشخصية قومية على الاطلاق ، فهل هناك شخصية قومية مصرية خاصة بهذا المفهوم ؟ وإن كان ، فما أهم أو أخص خصائصها ؟ ثم أخيرا ، ما هى أبرز نقط القوة والضعف فى هذه الخصائص .

رغم سديمية الفكر أصلا ، ورغم كل ما يكتنفها من الشكوك والتحفظات المبدئية والمنهجية ، تميل جمهرة المفكرين والدراسين إلى الاعتقاد بوجود الشخصيات القومية والطوابع القومية كنتج طبيعى منطقى معقول ووارد – لم لا ؟ – لتعايش وتفاعل مجتمع ما فى بيئة مادية وبشرية خاصة عبر تاريخ ألفى متصل . فدون قوالب منمطة أو أقفاص حديدية ، ولكن كالعدسة المجمعة ، أليست تجنح هذه العملية بمجمل المجتمع نحو قدر ما من الاستقطاب البؤرى والتشابه النسبى وشبه التمازج الكلى ؟

ألا يصنع هذا كله فى النهاية نمطا أو شبه نمط متميز نسبيا من الانسان والسلوك والطبيعة والقيم والعادات المكتسبة ، أو تضفى لونا عاما أغلب عليه كمتوسط أو كنموذج أكثر تواترا وحدوثا فى المتوسط ؟ – هو ما يحق لنا موضوعيا ودون تجاوز أو حرج أن نسميه الطابع القومى أو الشخصية الوطنية

ولأن هذه الطوابع وتلك الشخصية مكتسبة بقدر ما هى موروثة ، نابعة من الثوابت والمتغيرات الجغرافية والتاريخية الطبيعية والبشرية ، فإنها بعد متغيرة متطورة عبر العصور وليست جامدة مؤبدة بالضرورة ، وإن كان هامش تغيرها محكوما ومحسوبا ومحدودا بالضرورة أيضا . ومن ثم تميل الطوابع القومية إلى الثبات والاستمرارية عبر العصور ، وإن تغيرت فبالتطور التدريجى الوئيد والجرعات الضئيلة لا بالطفرات الثورية الحادة الجذرية. (١)

(١) زكى نجيب محمود ، «نحو فكرة أوضح» الاهرام ، ٢-٤ – ١٩٨٤ ، ص ١٣.

أما عن مصر ، فإن الكثرة أميل بالمثل إلى الاعتقاد بوجود شخصية قومية مصرية متميزة إلى حد أو آخر ، لها خصائصها وملامحها وسماتها وقسماتها المحددة بدرجة أو بأخرى ، والتى يمكن التعرف عليها وقياسها بقدر أو بآخر من الدقة . على أن منطقة الخطر إنما تبدأ حين نضع هذه الخصائص المستنبطة فى الميزان لتقييم الإيجابيات والسلبيات .

فمن ناحية فإن ما قد يراه البعض إيجابيات ومحاسن قد يعده البعض الآخر سلبيات ومثالب، وما يعتبره البعض نقط قوة وبقاء ومفاخر للشخصية المصرية قد يصمه البعض الآخر بأنه نقط ضعف وهوان بل ومقاتل للشخصية القومية ، وهكذا ومن ناحية أخرى فبينما يخرج البعض فى كشف الحساب الصافى بتغليب الإيجابيات على السلبيات، قد يخرج البعض الآخر بالعكس تماما، وربما انتهى إلى أن الشخصية المصرية هى ببساطة المشكلة المصرية ، المشكلة المصرية رقم واحد (١)

مشكلات الشخصية القومية

ومن الواضح عند هذا الحد أن مثل هذا الخلاف الجذرى فى الحكم والتقييم إنما يتوقف على وجهات نظر ذاتية تماما ، كفلسفة الأخلاق ومعنى الخير والشر والفضيلة والرذيلة والحق والباطل ومثل الجمال ومدى المثالية أو الواقعية والنظرة التفاؤلية أو التشاؤمية .. إلخ ، مما يجنح بنا نحو ضفاف الميتافيزيقا ، وبنفس القدر يطفو بل يجمح بنا خارج دائرة العلم الوضعى والموضوعى .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت قيم العرف الدارج تضع الفضيلة بطبيعة الحال كنقيض للرذيلة ، فإن بعض الفكر الفلسفى – نيتشه مثلا – يرى أن «الفضيلة عجز» .

وبالتشبيه الدارج المعروف ، مثلا آخر ، فبينما يرى واحد كوبا نصف ملآن ، يراه آخر نصف فارغ . كذلك ففى حين يعتبر البعض «خير الأمور الوسط» ، يذهب البعض إلى أن «شر الأمور الوسط» . وهكذا إلى آخره .

لا مقياس – يعنى – للقيم ، ولا ضابط للمقاييس، وبالتالى لانهائية فى الأحكام، بل لا أحكام على الاطلاق . هذه واحدة ، مشكلة النظرة الذاتية الفلسفية .

---

(١) «الشخصية المصرية بين الأصالة والمعاصرة» الأهرام ، ٨ –١٠ – ١٩٧٦ ، ص ٩.

الثانية ، ولعلها الأخطر ، هى مشكلة المصلحة الذاتية . ولعل أغرب ما فى هذه بدورها العلاقة العكسية بين المصلحة والدعوة . فبعيدا عن الأعداء الطبيعيين لمصر والشعب المصرى فى الخارج، تاريخيا وحاليا ، فإن أشد المنتقدين لنقاط الضعف والسلبيات فى الشخصية المصرية هم عادة أشد الوطنيين المصريين الممتازين طموحا وإخلاصا وأشدهم حبا لمصر وحدبا عليها ورغبة فى تقدمها ورقيها .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فلقد كان على رأس الراضين عن تلك السلبيات والعيوب بعينها والساكتين عليها بل والمجدين لها ، أولئك المنتفعون بها ، وعلى رأسهم بدورهم النظام الحاكم والطبقة الحاكمة دائما ، أولئك الذين ينظرون إلى الشعب نظرة الصائد للطير لا القائد للجند، بينما ينظر الشعب إليهم نظرة الطير للصائد لا الجند للقائد بتعبير سعد زغلول الشهير .

فأما الناقدون ، فليس على الاطلاق لأنهم ناقمون حاقدون أو موتورون ممرورون مشوهون ، كما يتهمهم المنتفعون بالكذب والخداع والمكر السيئ ، بل هم مجرد زاجرين متحمسين وذلك استنهاضا واستنفارا للهمم والوعى وحثا على التغير نحو الأحسن . أما المنتفعون بالسلبيات ، فضمانا لبقائهم على القمة ، قمة الاستغلال والابتزاز والاستعباد والقهر للشعب .

أيضا ، ونتيجة لهذا الاستعباد والقهر بعينه ، فإن من بين المنتقدين بعنف للسلبيات – لابد أن نلاحظ ونسجل – بعضا من المثقفين الوطنيين الذين – خشية بطشها – لايجرؤون على توجيه الاتهام صراحة إلى السلطة كسبب تلك السلبيات ، فيلقون الاتهامات جزافا وبلا تحديد ، فتسقط ظلما بالضرورة ولكن عن غير قصد بالطبع على رأس الشعب، الذى يخرج من ثم وهو مفترى عليه مرتين : مرة بالقهر ومرة بالاسقاط ، مرة بالفعل ومرة بالقول ، مرة من جلاديه ومرة من بين صفوفه . ذلك ودون أن نذكر بالطبع عملاء وأذناب الحكم وأبواقه من المثقفين والأدعياء ، فهم أعداء الشعب نصا بقدر ما هم عبيد السلطة رأسا .

ولعل هذا التناقض والخلط لا يتجسد فى شئ كما يتجسد فيما يسمى قضية إعادة بناء الانسان المصرى التى كثر الحديث واللغط حولها فى السنوات الأخيرة بالذات ، سنوات اغتيال مصر والانسان المصرى بامتياز حسا ومعنى وجسدا وروحا. وابتداء ، فإن

مجرد إثارة القضية على الاطلاق أو على إطلاقها تنطوى بالتأكيد على اعتراف ضمنى بانهيار ما أو صدع أو خلل ما فى تلك الشخصية يستدعى ويستوجب إعادة البناء .. وإلا ففيم العناء أو الغناء ؟

أما بعد هذا ، فإن قضية إعادة بناء الانسان المصرى لا تعدو ببساطة أن تكون إعادة بناء الديموقراطية ، أو بالأصح إعادة إيجاد الديموقراطية التى لم توجد قط فى مصر ، وذلك حتى تكفل العزة والكرامة والسيادة للانسان الفرد المصرى الذى لم يشعر بآدميته الحقة طوال التاريخ وحتى اللحظة ، بل كان كل تاريخه الفردى الشخصى والجمعى هو إهدار تلك الكرامة وسلبها ونفيها .

قضية إعادة بناء الانسان المصرى هى ببساطة ، يعنى ، قضية هدم الديكتاتورية المصرية الغاشمة الجهول ، ودك صرحها الاجرامى العاتى المتهرئ ، وتصفية الطغيان الفرعونى المخضرم المتقيح البغيض جسدية وأبدية ، وهد قلعة الاستبداد المصرى الشوهاء المشئومة . من هنا فحين يأتى الحديث عن إعادة بناء الانسان المصرى والشخصية المصرية من أعلى ، من وكر السلطة الغاصبة ، فلكم يبدو حديث إفك حقا ، ولكم يبدو هذا منتهى السخرية وقمة الاستخفاف بالعقل والحق والعلم .

على أن هذا التناقض المعيب إنما يصل إلى مداه حين يتخذ المتفعون بالسلبيات الكامنة أو المكتسبة فى الشخصية المصرية مسوح المدافعين - وياللتبجح والقحة - عن صورة الشعب وكرامته ، ويرمون من موقع قوتهم الارهابية المغتصبة غير المستحقة ، يرمون الوطنيين الشرفاء المنتقدين للسلبيات «بتشويه» تلك الصورة وبتحقير الشعب والاساءة إليه والافتراء عليه ومعاداته ، بل وقد ينتهون بوضعهم فى مصاف أعداء الوطن والخارجين عليه والخونة له . لعبة مخيفة ، بقدر ما هى قذرة مبتذلة ، ولكنها واردة وشائعة ، وعلى كل مصرى أن يفطن إليها دائما ويحذر فخها أبدا .

من القاتل ؟

ثم تبقى بعد هذا نقطة اتفاق . أيا كانت قائمة الإيجابيات والسلبيات ، ومهما جاء كشف حساب المزايا والمثالب ، فثمة شئ واحد مؤكد لا خلاف عليه بين الجميع تقريبا . إن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساسا وفى الدرجة الأولى إلى القهر

السياسي الذي تعرضت له ببشاعة وشناعة طوال التاريخ هذه ، ولا سواها ، نقطة الابتداء والانتهاء مثلما هي نقطة الاتفاق والالتقاء : السلطة ، الحكم ، والنظام : الطغيان ، الاستبداد ، والديكتاتورية : البطش ، التعذيب ، والتنكيل : الارهاب ، الترويع ، والتخويف – تلك هي الآفة الأم وأم المأساة . ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية أو اللحن الخلفي المستمر وراء الشخصية المصرية في علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هي العداء المتبادل والريبة المتبادلة ، هي الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود . (١)

أما إلى أي حد يعد الشعب نفسه مسئولا عن هذه العلاقة المأساوية أو المأساة العالقة ، من السبب ومن النتيجة ، ومن الفاعل ومن المفعول به ، فتلك وحدها قضية أخرى، قد تكون موضع خلاف ، وقد ترتب فروقا ونتائج جذرية في المواجهة ، ولكن الذي لا خلاف عليه مرة أخرى هو أنه لا حل ولا أمل للشخصية المصرية حتى اليوم في التغير ولا في التخلص من سلبياتها الخطيرة المقعدة إلا بتغيير وتصفية القهر السياسي أساسا وأولا وأخيرا .

أما على الجانب الأكاديمي ، فإن مشكلة المشاكل بعد هذا في دراسة الشخصية المصرية هي تحديد طبيعتها وخصائصها الأساسية . فابتداء ، ليس هناك اتفاق على الطبيعة العامة لتلك الشخصية، ففي حين يراها البعض واضحة سهلة سلسلة كأشد ما يكون الوضوح والسهولة ، (٢) يراها البعض متناقضة للغاية إلى حد ديالكتيكي تقريبا . (٣) كذلك يختلف تحديد خصائصها ويتفاوت بحسب الأسس والمقاييس المختلفة، كما أنها هي نفسها تتداخل وتتشابك في الواقع بصورة قد تكون مربكة بعض الشئ تصنيفيا، حيث تختلط الفروع والأصول أحيانا ، ويفتح الرئيسي على الثانوي أو السطحي على الجوهري بلا فواصل قاطعة أو قواطع فاصلة ، وهكذا . ومن ثم يتعذر تحديد «المفاتيح» الأساسية للشخصية المصرية .

على أنه قد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن نحاول حصر أهم الصفات والسمات والخصائص والمقومات التي وردت وألحقت أو ألصقت بالشخصية المصرية ، وذلك في قائمة عرض أولية خام فقط قابلة للغربلة والتقييم بالانتخاب والاستبعاد

---

(١) السابق .

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢٦ .

(٣) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، أخبار اليوم ، ١٠ – ٥ – ١٩٦٩، ص ٦.

والتصنيف والتوصيف فيما بعد. فإذا ما التقطنا عينة عشوائية من الدراسات المتناولة للموضوع ، وليكن «الطابع القومى للشخصية المصرية» (١)، والتقطنا منه بالطريقة نفسها أكثر تلك الصفات والسمات تكرارا وترديدا ، فسنخرج بمجموعة مطولة يمكن أن تقع فى فئات متقاربة كما يمكن أن تتناقض وتتضارب ، ودعك الآن من كونها مزايا أو عيوبا أو إيجابيات أو سلبيات (أو سبابا!) أو غير ذلك .

فإليك مثلا ودون ترتيب صارم : المرح والصفاء (وعند ابن خلدون «الفرح والخفة والغفلة» كذا)، روح الفكاهة والنكتة والسخرية ، الميل إلى الحزن ، الانبساطية التى لا تميل إلى الفردية ، البساطة والتعاون ، حب الأسرة والأسلاف ، التدين والنزعة والروحية والنزوع الدينى ، الغيبيات ، التواكلية أو الاتكالية، الرضا (دون دونيه) ، القناعة ، الطاعة التى لا تدعو إلى التمرد والثورة (ولكن دون غضاضة)، الدعة والوداعة ، الصبر ، السلبية والاستعداد للسلبية وغلو السلبية وسيادة السلبية (دون ذلة أو استكانة مع ذلك)، كثرة الخضوع والشعور بالتبعية، اللامبالاة ، القهر وكف العدوان، المحسوبية والمحاباة ، النفاق (وعند المقريزى «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى إلى السلطان» كذا) ..

خصائص الشخصية المصرية

قائمة مربكة بقدر ما هى مقلقة فادحة . ولكن بصفة عامة على أية حال فلعل هناك شبه اتفاق على بعض خصائص أساسية تعد أركان أو أقطاب تلك الشخصية . أولها دائما التدين ، وثانيها حتما المحافظة ، وثالثها باستمرار الاعتدال ، ورابعها غالبا الواقعية، وخامسها أحيانا السلبية . وبهذا الشكل تبدو السلسلة كمتوالية تنازلية إلى حد ما ، تتدرج نسبيا من الموجب إلى السالب أو من القوة إلى الضعف . وبذا أيضا تتداعى منطقيا فيما بينها بحيث تؤدى كل واحدة منها إلى تاليتها ، التى تترتب بدورها على كل سابقاتها . وفيما عدا هذا ، فلأن خاصية الاعتدال بالذات تمثل نقطة الوسط والارتكاز بين تلك الخصائص والنواة النووية فى قلبها ، فلعل لنا من قبيل اليسر والتبسيط الأكاديمى أن نتخذ منها المظلة الجامعة والعنوان الرئيسى العريض الشامل لها جميعا .

(١) عبد العزيز رفاعى ، الطابع القومى للشخصية المصرية بين الايجابية والسلبية، القاهرة ، ١٩٧١.

فأما التدين ، إذا بدأنا تفصيل ما أجملنا ، فسمة مصرية أصيلة وقديمة قدم الأديان، بل سابقة هى للأديان ، ولعلها هى التى منحت المصرى قوة داخلية ومقاومة خارجية وصلابة غير عادية ضد الكثير من الأخطار والمحن والمآسى التى تعرض لها عبر التاريخ ، سياسة كانت أو اجتماعية ، خارجية أو داخلية ، من استعمار الغزاة أو قهر الطغاة . (١) غير أن هذه الخاصية - يخشى البعض - كانت أيضا مهربا إلى حد ما من الصدام مع تلك الأخطار والتحديات ، ومن ثم قد فى النهاية تفضى بنا إلى خاصية السلبية أو تؤكد تشخيصها .

ومهما يكن ، فإن التدين والنزوع الدينى إذا جاز أن يرد فى دوافعه إلى الزراعة وطبيعة الحضارة الزراعية ، على الأقل جزئيا ، فلعله أن يكون بدوره دافعا جزئيا مثلها ويجانبها إلى الصبر والدأب والجلد والتحمل ، وهى الصفات التى تبدو عريقة القدم والجذور فى التاريخ المصرى ، ويكاد يجمع الكل بلا تردد على إلتصاقها الشديد بالانسان المصرى عامة والفلاح المصرى خاصة .

أما المحافظة ، بل والمحافظة الشديدة كما يشدد العقاد ، فتعنى أن المصرى مقيم على القديم والتراث والتقاليد والموروثات ، ولا يقبل على الجديد بسهولة . وهذا يعنى بدوره أنه تقليدى مقلد ، غير ثورى غير مجدد ، بل إنه - عند العقاد أيضا - إذا ثار على الاطلاق فإنما ليحافظ على القديم و الموروث ، أى أنه - للغرابة وألدهشة ، وبصيغة نقيض النقيض - ثورى من أجل المحافظة!(٢)

ومن المحافظة وعدم الثورية ، على أية حال ، خطوة قصيرة ومنطقية إلى الاستقرار. فالاستقرار نتيجة المحافظة ، ولكنه بالمقابل يعود فيدعمها . ومن هذه الحلقة المفرغة أو اللولب الصاعد يتحقق الاستمرار إلى أبعد حد وينتفى التغير إلى حد بعيد . وهكذا تنتهى الدائرة مرة أخرى لتعود بنا حيث بدأنا بالمحافظة على القديم وعدم التجديد.. إلخ.

وإذا كان ثمة من مصل مضاد نوعا لهذه المحافظة المستمرة أو الاستمرارية فى المحافظة ، فهو الاعتدال ، وإن كان هذا نفسه غير بعيد عن المحافظة ، إن لم يكن حقا امتدادا مباشرا لها . فالاعتدال المغروس المركوز فى طبيعة المصرى ، أيا كان أصله ،

---

(١) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، طبعة ١٩٧٨ ، ص ٨٠ - ٩٠ .

(٢) سعد زغلول ، ص ٣١.

فيبتعد به عن التطرف الشديد يمينا ويسارا ، يبتعد به ضمنا وديالكتيكيا ولحسن الحظ عن التطرف في المحافظة ، بذلك يوفر له هامشا معقولا من المرونة والتلاؤم والتغير والحيوية،التي تضمن له على أقل تقدير القدرة على التطور البطئ ، التطور خطوة خطوة وبالجرعات الصغيرة ، وبالتالي تضمن له البقاء الطويل على المدى ابعيد .

وأخيرا ، وبحكم الاعتدال ، كان المصرى العادى أو المتوسط أميل في الغالب إلى الوداعة والهدوء والدماثة والبشاشة ، وإلى الشخصية الاجتماعية الودود، السلسة السهلة المنطلقة extrovert غير المنغلقة أو المعقدة ، كما كان أجنح إلى التعاون منه إلى التنافس ، وفي الوقت نفسه أبعد شئ عن العنف والقسوة والدموية والمزاج الحمراوى الدموى .

ومن الاعتدال بعد هذا نقلة لا شك قصيرة ومباشرة إلى الواقعية . فالانسان المصرى رجل عملى ، علمته البيئة والتجربة ، أى الجغرافيا والتاريخ ، احترام الواقع والالتصاق به وعدم الانفصال عنه أو التناقض معه . فهو إلا في القليل النادر لا يهرب من الواقع سواء بالتدين المفرط («الدروشة») أو بأحلام اليقظة والتمنى المجنحة (الغيبيات) أكثر كثيرا مما يتصادم معه ويتحداه . وهو من ثم مطيع بالضرورة، أكثر مما هو متمرد بالطبع.(١) فإذا ما عجز عن تغيير الواقع فإنه في العادة أو في النهاية يخضع له ويرضخ للأمر الواقع، إلا أنه حينئذ قد يسخر منه للتعويض والتنفيس.

من هنا تأتى شهرته الداوية في السخرية التعويضية والتعويض بالتعريض بالواقع دون التعرض له، وهو بدوره التناقض الخفيف الذى أفضى به في نظر البعض الى الشخصية «الفهلوية "Smart" التى تعوض عن عجزها العملى بالتذاكى المفرط smarting واصطناع اللامبالاة أو إدعاء الحلم والتخفى وراء العقل والتعقل (٢) . والنموذج المثالى أو التقليدى في ذلك هو علاقة الفلاح المصرى بالسلطة والحكومة، فهو يكرهها ويخشاها منذ قال الجبرتى «والمصرى يكره الحكام في كل صورة حتى أدناها» إلى أن حدد العقاد

---

(١) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، نفس المكان.

(٢) حامد عمار ، في بناء البشر ، دراسات في التفكير الحضارى والتفكير التربوى ، القاهرة ١٩٦٩.

علاقته بالحكومة كعلاقة «عداوة مريبة» . لكنه مع ذلك يقبل بها بل وقد يتملقها، إلا أنه حتما يسخر منها ويتندر بها سرا أو علنا .

ولقد يعود بنا هذا السلوك أو التصرف الواقعى إلى صفة الاعتدال كنوع من الافراط فى العقل ، إلا أنه أدعى وأفضى إلى السلبية كالنتج النهائى لكل الخصائص السابقة وكالحلقة الأخيرة فى سلسلتها المترابطة المتداعية . فالمحصلة النهائية لتلك المتوالية التنازلية من التدين إلى المحافظة إلى الاعتدال إلى الواقعية إنما هى منطقيا شخصية سلبية نوعا أكثر منها إيجابية جدا .

فهو – المصرى العادى أو المتوسط – فى الأعم الأغلب وفى أغلب الآراء يتجنب الصدام ويتحاشاه لاسيما فى المواقف العدائية (١)، وبالتالى يؤثر السلامة على المواجهة ، والسلام على الصراع ، وفى النهاية السلم على الحرب ، ومن هنا ، إلى جانب رد فعله السلبى الساكت إزاء القهر الحاكم أو الطغيان الحكومى ، جاء ت التهمة الموجهة إليه منذ أقدم العصور إلى اليوم ابتداء من الاغريق حتى العدو الاسرائيلى بأنه شعب غير محارب، صحت هذه التهمة أو لم تصح .

تلك فى عجالة سريعة ، مقتضبة ولكنها مركزة ، الخصائص الرئيسية الخمس التى تميز الشخصية المصرية فى أغلب الآراء ، وإن جادل أو عدل البعض فى بعضها أو كلها بدرجات متفاوتة ، ثم اختلفوا أكثر فى تقييمها وتأويلها سلبا أو إيجابا وقوة أو ضعفا ، بحيث سنجد دائما فى الحساب الختامى الرأى المضاد والحكم ونقيضه وفى النهاية الصورة الوردية والصورة القائمة.

وفى وجه هذا الموقف المعقد بداية ونهاية ومبدأ وانتهاءات ، فنحن من جانبنا هنا سوف نقصر دراستنا التفصيلية أولا على بضعة عناصر أدخل فى الجغرافيا الحضارية تتفاعل فيها تلقائيا تلك الخصائص وتنعكس عليها بالضرورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تضع الاعتدال فى التطبيق العملى الحى . أما تلك العناصر فهى على الترتيب العرق والدين ثم الحضارة والمجتمع . ثم بعد هذا نضع الاعتدال فى الميزان ، فنعرض لوجهات النظر المتعارضة فى مختلف المجالات ومن مختلف الزوايا ،ابتداء من

---

(١) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، نفس المكان.

الأخلاقيات العامة إلى السياسة والقوة إلى الثورة والثورية ... إلخ . وفي هذا الموضوع الشائك المتفجر حاولنا الموضوعية من جانبنا بقدر الامكان ، فعرضنا تلك الآراء والوجهات المتناقضة من موقف الحياد جهد الطاقة ، طارحين كلا منها على علاتها ، على عهدتها ومسئوليتها .

الاعتدال فى التطبيق
العنصر والعنصرية

من المسلم به أن مصر ، التى لم تعرف كراهية الأجانب قط xenophobia بحكم موقعها وسط الدنيا وبين تيارات البشر ، لم تعرف العنصرية أو التعصب الجنسى ولا رفضت الاختلاط الصحى بالغير ولا أقامت حاجزا لونيا فى تاريخها . ولقد رأينا كيف امتزجت العناصر في مصر كيماويا ، دون أن تتحجر ، وذلك بفضل قوة امتصاص نادرة . ومن المحتمل أن هذا يرتبط بطبيعة التكوين الجنسي لمصر ، حيث يتباين ويتدرج لون البشرة مثلا حول معدله السائد ، بحيث عود المصريين منذ ألقدم على أن يأخذوا اختلاف الألوان كبديهية ، وبحيث أصبح التعايش والتزاوج بين الألوان المختلفة أمرا طبيعيا بل وإلى حد غياب الشعور «بمسألة» اللون أصلا و إطلاقا . ومنذ مئات ومئات السنين «كانوا يجمعون بين الأبيض والأسود والأصفر فى العائلة الواحدة ، فيكون للبيض زوجات سود وأبناء سود ويكون للسود زوجات بيض وأبناء بيض ، ويحدث هذا بكثرة وبين الأثرياء والفقراء على السواء» (١)

لقد ألغى تعدد الألوان وتدرجها عقدة اللون إلى أقصى حد ممكن .

وفى الوقت الحالى فإن المصرى لا يكاد يعانى من مركب نقص تجاه الأوروبيين مثلا من جانب ، ولا يعرف مركب إستعلاء تجاه «الملونين» على الجانب الآخر ، وإنما هو يتعامل بتلقائية وحرية على قدم المساواة مع الجانبين . وهذا على النقيض مما يذهب إليه بعض الكتاب السطحيين أو المتسرعين من الأجانب العابرين كالرحالة والروائيين .

فمنهم من يدعى أن المصريين ، ربما لأنهم الشعب الوحيد من بين كل الشعوب المطلة

---

(١) صبحى وحيدة ، ص ٦٤.

على البحر المتوسط الذى يشمل أكبر نسبة من غير البيض أو الملونين، المصريين إن لم يكن لديهم عقدة لون هى بالدقة أو بالأرجح مصدر مركب النقص الوطنى الملموس بينهم بالنسبة إلى أوروبا وكل ما هو أوروبى بصفة خاصة ، «عقدة أوروبا» أو «عقدة الخواجة» كما هو شائع ، فإن لديهم على الأقل نوعا من الوعى باللون أشبه بالحساسية الخاصة التى تنعكس لاشعوريا فى التركيز مثلا والالحاح غير العادى على معانى وكلمات الأسمر والسمرة فى الأغانى والفنون الشعبية ، وكذلك فى «موضة عمى الألوان» المنتشرة حاليا والتى تسمى الأسود أسمر خاصة حيث يعنى الأمر إفريقيا والافريقيين ... إلخ .

وامتدادا للمنطق نفسه ، يزعم آخرون أن عقدة المصريين التى تحكمهم وتحكم نفسيتهم وموقفهم إزاء العالم الخارجى سياسيا وحضاريا طوال العصر الحديث ليست هى عقدة الحضارة والتخلف الحضارى كما يحبون هم أنفسهم أن يتصوروا أو يصوروا، وإنما هى فى الأعماق وتحت الجلد عقدة اللون ومسألة الأبيض والأسمر ، بما تحمل أيضا من الشكل والملامح وجمال التقاطيع .. إلخ ، غير أنهم يجيدون إخفاءها خلف قناع عقدة الحضارة و التخلف الحضارى التى هى مسألة مكتسبة تذهب وتجىء وقابلة للتغير باستمرار ، على عكس مسألة اللون الوراثية الأبدية التى لا تغيير لها ولا تبديل . وبعبارة أخرى فإن عقدة الخواجة عندنا فى هذا التفسير هى عقدة جنسية أساسا لا حضارية أصلا ، أو هى على الأقل عنصرية أساسا ثم حضارية بعد ذلك فقط .

أما لماذا تستحكم عقدة اللون هذه عند المصريين بصفة خاصة ، أو يشتد الضغط والتأكيد عليها خصيصا حيث يعنى الأمر المصريين ، مع أنها منتشرة على مدى العالم الثالث بل وعلى مستوى أخطر بكثير جدا بالطبع ، فذلك لأن الفارق اللونى بين المصريين والأوروبيين طفيف للغاية نسبيا بل وفاقد تماما جزئيا ، بينما أن الفارق الحضارى طفيف هو الآخر أيضا إذا اعتبرنا سبق مصر التاريخى . هناك ، يعنى ، ندية أو شبه ندية ، وبالتالى حساسية زائدة ومضاعفة .

فيما عدا هذا ، واستطرادا من هذا التشخيص وترتيبا عليه ، ينتهى أصحاب هذه النظرية إلى أن المصريين ، وإن ظلوا يحلمون دائما «بعبور» البحر المتوسط والتحول إلى قطعة من أوروبا ، فإنهم لم يفعلوا حتى الآن ولن يفعلوا فى المستقبل ، لسبب بسيط هو أنهم مهما فعلوا وأنجزوا ونجحوا حضاريا فلن يستطيعوا أن يخرجوا من «جلدهم»

ليصيروا شعبا أبيض تمـــامــا ، وإنمــا سيظلون شعبا شبه أبيض – شبه ملون ومن ثم لا مكان له في أوروبا ولن تصبح مصر قط قطعة من أوروبا . لن «تتغير» مصر ، في رأيهم يعنى ، لأنها لا تملك أن «تغير جلدها» .

وأيا كان القدر المتيقن من الصحة أو الخطأ في هذه النظرية العنصرية المتطرفة التى يصعب التعليق عليها موضوعيا ، فإن لها إلى جانب بعدها الخارجي بعدها الداخل أيضا، إذ يجمح بعض أصحابها إلى أبعد من ذلك فيزعم أن الأساس العنصرى واضح بدرجة أو بأخرى في التركيب الطبقي الاجتماعي .

فهم يشيرون حتى يومنا هذا إلى وكيل الوزارة التركى الأصل ، والموظف الحكومى الصغير المصرى الأصل ، ثم أخيرا إلى سائق السيارة والجرسون والخادم والبواب النوبى .. إلخ .(١) والبعض الآخر يشير إلى ما لاحظه من ارتفاع نسبة السمر إلى البيض فى أحياء القاهرة الشعبية مقابل ارتفاع نسبة البيض فى الأحياء الراقية ، وبالمثل بين الطبقات الغنية والعالية والاقطاعيين السابقين ، بل حتى بين من يملكون السيارات (حتى بعد عاصفة سيارات الانفتاح الكاسحة) .. إلخ . وفى هذا السبيل يعقدون المقارنة بين بعض الأحياء الشهيرة كنماذج واضحة ، كالزمالك مقابل بولاق ، والعجوزة مقابل إمبابة ، والدقى مقابل بولاق الدكرور ، وجاردن سيتى مقابل السيدة زينب .. إلخ.

وواقع الأمر أن هذه إن صحت فهى عينات غير ممثلة تمثل الاستثناء لا القاعدة ، وإن وجدت فهى إنما تمثل بقايا منقرضة من عصور الاستعمار التركى والبريطانى البائدة. أما الحقيقة العلمية المؤكدة فهى ببساطة أنه لا طبقية لونية هناك ولا طباقية عرقية على أساس عنصرى ولا ترتيب للمجتمع على أساس اللون ، بل على العكس ثمة مرونة إجتماعية نادرة وتصعيد اجتماعى حر بحيث يتوزع الأبيض والأسمر كلاهما فى جميع شرائح وطبقات السلم الاجتماعى والمهنى بلا استثناء وبعدالة ودون تمييز أو نسب خاصة لا سيما منذ يوليو حيث وصل كثير من «الملونين» إلى أعلى مناصب الدولة .

التدين والتسامح الدينى

ولعل الشئ نفسه يقال عن الناحية الدينية . فالتسامح الدينى دين ثان بعد التدين

(١) مابرو ، ص ٦.

نفسه. فأما التدين فلعله من أقدم خصائص المصرى القديم حيث كانت الحياة الفرعونية بكل طقوسها المركبة تدور إلى حد بعيد فيما يبدو حول الحياة الأخرى من موت وبعث و«معات» وضمير .. إلخ . بل لقد كانت مصر كما نعرف توحيدية قبل التوحيد ، ولا نقول كما يكاد البعض يقول مسلمة قبل الاسلام.

ولقد كانت هذه النزعة الدينية العميقة والأصيلة هى التى جعلت مصر تقبل الديانات التوحيدية الثلاث وتقبل عليها تباعا ودون انغلاق أو تحجر . لقد وجدت فيها جميعا انعكاسا بدرجات متفاوتة لأعماقها الدفينة وتجاوبا مع طبيعتها الروحية الغريزية ، فمصر تلقائيا بيئة طبيعية للدين ، وبطبيعتها تربة صالحة للتدين (١).

وليس صدفة بعد هذا على الأرجح أن مصر هى التى أضافت إلى المسيحية الرهبنة وإلى الاسلام من بعدها التصوف . وإذا كان البعض يرى فى هذه الاضافة بالدقة وفى كلتا الحالتين على السواء مظهرا من مظاهر السلبية المصرية المقولة ودليلا عليها ، باعتبارها – كأسلوب فى الحياة – نوعا من الانسحاب والهروب من دوامة الصراع وجبهة المواجهة ، فإن البعض على العكس يرى فيها قمة التدين والنزعة الروحية ، على الأقل بالمقياس التقليدى.

وهذا ما ينقلنا على أية حال إلى التسامح الدينى كنتيجة منطقية مثلما هو صفة أساسية . ولعل هذا يتضح فى سهولة وانسيابية تحول مصر تباعا من وإلى الأديان الثلاثة، مثلما يفسر هذا التتابع والتعاقب . فاللافت أن الاسلام أزاغ المسيحية وحل محلها بنفس السهولة التى أزاحت بها المسيحية من قبل اليهودية وورثتها تماما أو تقريبا . فلم تكن مسيحيتها تمسحا ، ولا كان إسلامها ، استسلاما ، وإنما هى روح التسامح فى الحالين . ومن هنا وجد آخرها الاسلام أرضا خصبة ، فلم تلبث البذرة أن نمت وأفرهت وتحولت مصر من مشتل للاسلام إلى مزرعة له كثيفة ، إلى أن صارت فى النهاية قلبه ومركز ثقله.

باختصار ، لقد كانت مصر دائما مفتوحة القلب لكل ما هو جديد ، ولعلها كانت

---

(١) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ٨٥ – ٩٤.

دائما تقبل على ما تصورته الأنسب أو الأقرب إلى طبيعتها وأعماق شخصيتها ولرب هذا ولا سواه ، وهو الذى يفسر تتابع الدورة الدينية بفصولها الثلاثة .

أما تلك النظرية التى تتردد غالبا كنغمة سائدة فى كثير من كتابات الغرب من أن تحول مصر إلى الاسلام إنما نجح وتم لأن «التنظيم السياسى» لمصر الرومانية والكنيسة القبطية كان ضعيفا هشا فلم يصمد للغزو العربى ، فتبدو نظرة سطحية غير مقنعة . وأما تلك النظرة الحانقة عند بعض الكتاب الأوروبيين التى تعنف فى زجر مصر القبطية لتحولها عن المسيحية ثم فى مهاجمة «بورجوازيتها الفاسدة وغير الصحية التى سلمت البلد للعرب» والتى لاتمثل « سوى مسيحية لم تكن لها أو تملكها » ، (١) فنظرة متعصبة تقع ببساطة خارج نطاق العلم .

بالمثل النظرية الهشة الفجة التى تزعم أن المتحولين إلى الدين الجديد ، أى دين وكل دين على التوالى ، إنما هم أساسا فقراء الدين السابق ، أى الطبقات الدنيا من مجتمع الدين السائد قبلا ، وذلك إما هربا من الجزية أو هربا من الاضطهاد ، أى لدوافع نفعية وانتهازية فاقعة ، فالواضح - أليس كذلك ؟ - أن مثل هذا التفسير المادى للدين إنما هو الذى يعد نظرية انتهازية فاضحة .

بالمثل وأكثر من المثل تلك النظرية ، المغرضة بلا شك والتى تغمز وتلمز أكثر مماتقنع وتثبت ، من أن تحول مصر الدينى ثلاث مرات على التوالى لاينم بصفة خاصة عن صلابة غير عادية فى النسيج الداخلى وأعماقه أصلا ، أكثر مماتنم الرهبنة والتصوف عن الإيجابية والشخصية المقتحمة . فالواضح موضوعيا أن هذه فى جوهرها دعوة إلى التعصب أكثر منها إلى العصبية ، أى إلى ضيق الأفق أكثر منها إلى قوة الشكيمة .

وعلى ذكر التعصب ، فإن المحقق أن مصر ، فى غمرة هذا كله ، لم تعرف التعصب الدينى منذ البداية وإلى النهاية ، ولاعرفت الحروب الدينية الدموية أو المذابح الطائفية كالتى عرفت أوروبا مثلا، لا ولامحاكم التفتيش ومحارق «الكفار» ، تماما مثلما لم تعرف المبارزة ، مثلا آخر . حتى على غير المستوى الطائفى ، وبالتحديد على المستوى العرقى أو القبلى ، فالملاحظ أننا لم نسمع فى مصر عن النزاع التقليدى بين عرب الجنوب وعرب

---

(1) E. Gellion-Danglar, Lettres sur l'Egypte contemporaine, p. 67-8

الشمال أو نزاع قيس – طيء ، وهو النزاع الذى عرفته دون استثناء سائر البلاد العربية بعد الاسلام وكان مصدرا لكثير من المعاناة والاضطراب والأحداث المؤسفة . (١)

أيضا فلقد كان الاضطهاد الدينى والتشيع ، على ندرتهما النسبية ، يأتيانها دائما ، من الخارج فقط ، وسرعان ماكانا يلفظان إلى الخارج.(٢) والاشارة هنا هى أولا إلى فترة الاضطهاد الدينى أيام المسيحية الأولى ، فإنها كانت من فعل الوثنية الرومانية ثم جمود وطائفية مسيحية بيزنطية . والاشارة ثانيا هى إلى فترة الشيعية التى أدخلتها الفاطمية ثم معها ميتة طبيعية . إنها، كماقال كعب الأحبار ، «بلدة معافاة من الفتن» .

ـ وهنا أيضا نجد أن تعدد الأديان هو الذى جب التعصب الدينى . فمن ناحية تعاقبت وإن يكن بدرجات متفاوتة الأديان الثلاثة فى الماضى ، ومن ناحية أخرى انتهت إلى التعايش فى ظل توازنات عددية بعينها ، وهذا وذاك جعلا التسامح ضرورة حياة .

الاتزان الحضارى

أما فى الحضارة ، فلايبرز عنصر التوازن والاتـزان والاعتدال والتعادلية كما يبرز فى تفاعلنا مع الحضارة الغربية الحديثة . فلعل أخص مايميز احتكاكنا الحضارى مع الغرب عنصر الاتزان عن طريق الاستعارة الانتخابية والتعايش بين القديم والجديد ويمكن للأنثروبولوچى الناظر إلى مصر المعاصرة أن يرى بسهولة أن الماضى يعيش فى حاضرنا، غير أننا نعيش أساسا فى الحاضر . وهذه الصورة كماسبق أن رأينا بالتفصيل لاتجعلنا من الغرب أوالشرق تماما ، وإنما تجعلنا «مصر العربية» أولا وأخيراً ، مصر العربية التى تؤكد شخصيتها ضد الانسياح وضد الانغلاق مما يحفظ لها ذاتيتها الأصلية فى قلب دوامة عالمية . وربما كان بعض التفسير يكمن فى الفرق بين العاصمة والمدينة الكبرى من ناحية ، وبين الريف من ناحية أخرى . فالجديد والدخيل يطفر فى الأولى التى ترادف الموقع العالمى ، والقديم والأصيل يعتصم فى الثانى الذى يرادف الموضع المعزول .

(1) Hitti, p. 49-51.

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢١

والمدينة المصرية اليوم تجسيم واضح لتعاصر القديم والجديد . فهناك دائما قطاع معمارى قديم هو النواة ، يكمله نطاق حديث هو النمو الجديد . وهذه الثنائية تكاد توجد فى كل مدننا وإن اختلفت نسبة القديم إلى الجديد كثيرا بحيث يزداد العنصر الحديث كلما كانت المدينة أكبر وأكثر تطورا ، حتى تصل إلى قمتها فى العاصمة القاهرة حيث نجد الأحياء الشرقية القديمة فى شرق المدينة والأحياء الحديثة الغربية فى غربها ، كأنما لتختزل كل قصة التطور الحضارى فى خريطة جغرافية مركزة ولهذا كله فإن من الصعب أن نوافق على هذا الحكم الذى يصدره مثلا كاتب أجنبى عن القاهرة حين يقول : «ها هنا الشرق ، كأحسن ما يكون وكأسوأ ما يمكن ، وها هنا الغرب أيضا ، كأحسن ما يكون ولكن فى الأعم الأغلب كأسوأ ما يمكن» (١). وريفنا بدوره يمثل تضاغطا للتاريخ فى أكثر من ناحية : فإلى جانب المحراث والشادوف وغيرهما من أدوات القرن العشرين قبل الميلاد، نجد الجرار والخزان وغيرهما من نتاج القرن العشرين بعد الميلاد .

والواقع أن المثير حقا فى كل هذا هو كيف تتمتع مصر بنظرة عالمية رحبة الأفق كوزموبوليتانية ، دون أن تفقد قوامها الذاتى ، وكيف أن الجوهر الدفين فيها لا ينسخ وإنما يتناسخ . ولكننا يمكن أن نضعها قاعدة أن مصر كلما زادت تغيرا وتطورا ، زادت شخصيتها وذاتيتها تأكيدا واستمرارا ! كأنما هى تجسيم للمثل الفرنسى المعروف «كلما تغير ذا ، كلما كان ذا نفس الشئ plus ca change, plus c'est la meme chose» حتى فى الماضى البعيد مصر كانت «تمصر» كل جديد: تهضمه وتمثله وتفرزه كائنا مصريا صميما : الموجات الأجنبية ابتلعتها ومصرتها ، الرعاة إمتصتهم فى قالبها الفيضى فصاروا زراعا مستقرين ، حتى الدين مصرته حين أخذت المسيحية وأخرجت منها نسختها الخاصة ، القبطية ، بعد أن لاءمت بينها وبين الديانة الفرعونية القديمة ، وحولتها إلى ديانة قومية ذاتية لا تكاد تعرف خارجها جغرافيا أو عرقيا إلا قليلا .(٢)

وكما يقول ويلسون مرة أخرى عن مصر القديمة : «داخل مصر كانت أشد الأفكار تباينا تتقبل بتسامح وتنسج معا فيما قد نعده نحن المحدثين كانعدام للنظام فى تضارب فلسفى ولكنه كان للقدماء متكاملا .. كان طريق المصرى هو أن يتقبل التجديدات وأن

(1) Hindus, p. 117

(٢) غربال ، ص ٧٣ .

يضمنها تفكيره ، دون نبذ القديم والبالى .. وإن القديم والجديد ليرقدان معا كلوحة سيريالية ما ، للشباب والشيخوخة على وجه واحد» (١). أو كما يذكر مورنتز Morenz «إن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا تمسك بالقديم إلى جوار الجديد ، فيوائم بينهما أو يصل أحدهما بالآخر على الأقل . (٢)

هذا عن مصر القديمة ، أمـــا اليـــوم فيقول فيدن «إن مصر لا تتجه وجهة فرنسية ولا لفانتية فى روحها . فالجزء الأكبر يظل دون أن يمس ، ومصر عازفة عن أن تكون أى شئ سوى مصر»(٣). إن ملكة الحد الأوسط هى – بوضوح فيما نأمل الآن – كلمة المفتاح والدليل فى شخصية مصر الحضارية وفى مواجهتها للجمع والتوفيق بين الماضى والحاضر ، بين المحلية والعالمية ، بين الأصالة والمعاصرة ، وبين التراث والاقتباس.

ويمكننا أن نختبر ملكة الحلول الوسطى والاتزان الحضارى فى مصر إذا قارنا ببعض أجزاء أخر من العالم العربى . فاليمن فى بعض نواح يشبه مصر . فهو المفتاح الآخر للبحر الأحمر ، ولذا يشارك بالموقع ، وإن يكن بدرجة أقل ، فى نفس الممر العالمى الحساس الذى قلبه مصر . ثم هو بالموضع قلعة جبلية منعزلة مغلقة تذكر ، وإن يكن على نطاق مكبر جدا ، بعزلة مصر الصحراوية الخفيفة . أى أن فى كل منهما تعارضا بدرجة أو بأخرى بين موقع مفتوح وموضع مغلق . ومع ذلك فقد أتى التكيف البشرى والتاريخى إزاء هذه المتناقضة فى كل منهما مختلفا تمام الاختلاف .

فمصر أخذت من انفساح الموقع الانطلاق الحضارى والتطور الخلاق ، ولم تأخذ من انغلاق الموضع إلا صلابة الشخصية الذاتية وربما كذلك التوطن السكانى الذى وصل إلى أقصاه فى الاستقرار وعدم الهجرة . أما اليمن فعلى العكس قد أخذ من الموضع الانطواء الحضارى والعزلة البدائية التى كادت تجعله إلى وقت قريب «دولة تبتية» متخلفة فى أكثر من معنى ، بينما لم يأخذ من الموقع إلا الانتشار والتشتت السكانى حيث أن الهجرة والانتشار ظاهرة مزمنة قديمة فى المجتمع اليمانى . قديما منذ سد مأرب حين تشتتوا

---

(1) Loc. cit ., p. 41.

(٢) حسين ذو الفقار صبرى ، «الحضارة المصرية إفريقية أم آسيوية» ، مجلة المجلة ، يناير ١٩٦٧ ، ص ١١.

(3) The land of Egypt, p. 21.

أيدى سبأ ، وحاليا حيث أصبح هناك «مهجر» يمنى حقيقى فى شرق إفريقيا وشمالها بل حتى فى بريطانيا وويلز .. الخ

ولقد يمكن أن نمد مقارنتنا بعد هذا إلى لبنان أيضا . فهنا كذلك موضع جبلى منعزل تاريخه الحماية والالتجاء ، ولكنه فى الوقت نفسه فى موقع بؤرى جدا يمثل مجمع المشرق العربى . وقد جاء التكيف البشرى هنا متطرفا جامحا بعض الشئ كرر من اليمن تشتته وهجرته بصورة مكبرة وصلت إلى حد الاقفار depopulation ، وكرر من مصر المرونة الحضارية ولكن أيضا فى مبالغة قد تصل إلى حد الاندفاع . وبين الهجرة والانتشار من ناحية والتنافر الحضارى من الناحية الأخرى كاد يكون «دولة سويسرية» تنقصها الذاتية المتبلورة .

هكذا نجد فى المشرق العربى حالات ثلاثا من التعارض بين توجيه الموقع وتوجيه الموضع ، ولكن بينما هى تنتهى حضاريا فى اليمن إلى جمود وتدهور ، وفى لبنان إلى تميع وتهور ، تنتهى فى مصر إلى توازن وتطور . ولعل هذا يؤكد كيف أن شخصية مصر الكامنة هى دائما فى ملكة الحد الأوسط وفى عبقرية الحل الوسط وفى التوازن والاعتدال.

المجتمع والاعتدال

عن المجتمع ، أخيرا ، هناك إجماع شبه عام على أن الاعتدال ، بمعنى القصد والتوسط والبعد عن التطرف والجموح أى نقيض الراديكالية ، واحد من أبرز سمات المصرى العادى وخصائص المجتمع المصرى . فإلى حد بعيد ، مصر هى الاعتدال ، والاعتدال هو مصر ، والانسان المصرى معتدل المزاج بالطبع ، وطبيعته التوسط فى الأمور ، وخير الأمور عنده الوسط .. إلخ . ومن ثم أتى ذلك الانسجام الاجتماعى النادر ، أو الهارمونية الاجتماعية ، تلك الهارمونية المضمونة فى تقدير معلق مثل نيوبى ، «لأن هذه هى طبيعة الشعب المصرى».

وسواء كان هذا المزاج المعتدل من وحى البيئة المعتدلة والمناخ اللطيف أى النظرية البيئية - المزاجية كما يرى البعض ، أو كان ميراث تاريخ حضارى ألفى من التربية والتجربة - المرة أو الحرة لا يهم - أى النظرية البيئية - المكتسبة كما يصر البعض الآخر،

فإنه ينطوى فى الحالين وفى التحليل الأخير على عنصر بيئى أيا كان . والنظرية بذلك بيئية بدرجة أو بأخرى .

وبهذه الصفة ، وكنموذج شائع للتعبير عنها ، راجع ذلك الرأى الذى سبق أن إقتبسناه بشئ من الاطالة عن الطبيعة المصرية شبه النائمة ، الرتيبة المسالمة جوا وسماء وصحراء ، والأرض الوادعة بلا زلازل ، مما طبع الناس على الوداعة والبشاشة ، ولكن أيضا على «الكسل والمحافظة على القديم» ... إلخ . (١)

أو خذ هذا الرأى أيضا : طبيعة البلاد المصرية «لم تظفر من التنويع بما يهيئ تمام الشعور بتغير أحوالها ، فالشتاء غير قارس ، والصيف مقبول والربيع والخريف معتدلان اعتدالا لا يثير النفوس ، ولا يحركها قدر ما يثير ويحرك التطرف» . ثم إن «المصرى بحكم عمله الزراعى رجل عملى صبور يبذر البذر وينتظر أشهرا فى عمل دائب قبل أن يجنى الثمر» ، وفى هذا الصبر والمثابرة مدعاة للقصد والتمهل . (٢) والبيئة الزراعية ، بعد رزقها يسير مضمون مما يعين على الاحساس بالطمأنينة والأمان .

وخلف هذا فإن النيل «قد وسم المصريين بطابع الوفاء ، والنيل قد علم المصريين الكفاح واليقظة والحذر والسهر وطول الصبر». وأخيرا ، وفوق هذا كله ، هناك «النيل وطبيعته التى صنع بها هذه الأرض ، وصنع بها الخلق المصرى والطبع المصرى والعقائد المصرية أيضا»، (٣) النيل الذى «كما صنع الحياة فى مصر ، صنع العقلية المصرية والنفسية المصرية والخلق المصرى أيضا» . فالإنسان المصرى مثلا ، إنسان لطيف أنيس .. إنسان ابن طبيعته ... والطبيعة المصرية ليس فيها قسوة ... لا تعرف الزلازل والبراكين والعواصف ... حتى الصحراء المصرية فيها وداعة تبدد الوحشة . (٤)

وإذا كان لنا من تعليق على هذه الآراء ، فبديهى أنه لا يمكن إلا أن يكون للنيل طابع، طابع قوى ، على الطابع القومي للانسان المصرى ، إذا ما كانت هناك حقا طوابع قومية أو إذا كانت الطوابع القومية شيئا أكثر من مجرد انطباعات شخصية وإلى هذا المدى ، فلقد تبدو هذه النظرية أو تلك مجرد محاولة أكاديمية فى الأساس لتفسير انطباع

---

(١) راجع الجزء الثانى ، ص ٥٨٧.

(٢) سيد نوفل ، شعر الطبيعة فى الأدب العربى ، القاهرة ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٣) أحمد بدوى ، فى موكب الشمس ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ١٧.

(٤) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٢٨٥ ، شخصية مصر ، ص ٢٨.

شخصى أو شبه شخصى فى الغالب ، غير أن عليها مع ذلك يتوقف الكثير فى تقييم الشخصية المصرية والنظر إلى الانسان المصرى . فقد لا تكون حقيقة أو ظاهرة الاعتدال فى حد ذاتها قضية خلافية ، لكن تأويل مغزاها خلافى إلى أقصى حد ، وهو ما يضع المسألة برمتها فى الميزان .

الاعتدال فى الميزان

فالبعض يرى فى الاعتدال قمة ومجمل مزايا الشخصية المصرية ونقاط القوة فيها ، فهى عنده تعنى سلوكا متحضرا فى النهاية يقترب عادة من الوسط الذهبى بين الأضداد أو يجمع أحيانا بين التقرير والنقيض فى تركيب متزن أصيل وفى شخصية سوية متوازنة متكاملة وقور (١) . وعلى سبيل المثال، فحتى فى أقدم العصور لوحظ أن المصريين كانوا أقل قسوة من غيرهم بمقياس العصر . هذا بينما أن البعض الآخر ، إن لم ير فى الاعتدال جماع وجذر عيوب الشخصية المصرية ومكمن كل ضعف فيها ، فإنها فى نظره لا تلد إلا شخصية لا فقرية ضعيفة هشة ، باهتة هلامية لا شكل لها ولا قوام ، لا لون ولا طعم ، غير حاسمة أو قاطعة أو إيجابية ، بل سلبية مسالمة تواكلية ، سلسة سهلة التشكيل والانقياد .. الخ . وهكذا تتواجد وتتواجه دائما وجهتا نظر متعارضتان تماما فى تقدير الشخصية المصرية على كل مستوى وفى أى مجال ومن أيما زاوية نظرته إليها ، كما سنرى توا .

فى الاخلاقيات الجماعية

فإلى هذا الميل الجذرى - ولا نقول الغريزى - نحو الاعتدال ، يرد البعض ابتداء صفات الصبر والطيبة والرضا والقناعة أو القنوع مع الاصرار الدؤوب والتركيز على العمل والبناء فى الشخصية المصرية ، وهى الصفات التى يكاد يتفق عليها الطرفان ويعتبر الكثيرون أنها هى التى بنت صرح الحضارة المصرى المادى الباذخ عبر التاريخ ، كما أنها هى التى ضمنت استمرارا وبقاء الشعب الألفى فى وجه غزوات وغارات الاستعمار والحكم الأجنبى التى لا تنقطع . وواضح أن هذا الرأى رافد يصب فى فكرة البعض عن المصرى كصانع حضارة وكإنسان بناء فى الدرجة الأولى والتحليل الأخير. (٢)

---

(١) سيد عويس ، ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٢.

(٢) حسين فوزى ، سندباد مصرى ، ص ٤٧ ، ٥٣ .

من الزاوية العكسية ، لا ترى النظرية المضادة من معانى أو نتائج الاعتدال إلا صفات البساطة و الطيبة الساذجة وعدم التفتح والتطلع . أما روح السماحة وما يسمى دماثة الخلق المصرى فمسئولة عن كثير من السلبيات . فكما يقول كاتب معروف ، فإن التسامح «ينزلق أحيانا عندنا إلى التساهل ، والتساهل هو الوجه الممسوخ للتسامح» . (١).

وفى دراسة علمية حدبثة لجامعة الاسكندرية عن إيجابيات وسلبيات الشخصية المصرية أن روح السماحة والدماثة المقولة ، على مزاياها ، تدهورت إلى عيوب عديدة وخطيرة كالسلبية والتواكل والغموض وتناقض القيم والقصور فى الادارة ثم التهاون واللامبالاة والتسبب . (٢) ولعل نتائج هذه الدراسة الجامعية المذكورة لا تنعكس ولا تترجم فى الواقع العملى كما تنعكس وتترجم فى الانهيار الأخلاقى والأدبى والمعنوى الذى تعيشه مصر اليوم بعد انهيارها المروع والمفجع سياسيا واقتصاديا وماديا على يد السبعينيات القاتلة .

روح السماحة والدماثة المقولة تلك هى أيضا المسئولة الأولى عن واحد من أخطر عيوب مصر وهى أنها تسمح للرجل العادى المتوسط بل «للرجل الصغير» بأكثر مما ينبغى وتفسح له مكانا أكبر مما يستحق ، الأمر الذى يؤدى – خاصة على مستوى النظام الحاكم حيث تحكم التفاهة حينئذ وتسود – يؤدى إلى الركود والتخلف وأحيانا العجز والفشل والاحباط .

فى الوقت نفسه ، كأنما لتضيف الاهانة إلى الجرح كما يقال ، ففى حين يتسع صدر مصر برحابة للرجل الصغير إلى القمئ ، فإنها على العكس تضيق أشد الضيق بالرجل الممتاز، إذ لامكان له فى توسطها ووسطيتها ، وأفضل مكان له خارجها (تذكر نجاح المصريين مؤخرا فى المهجر) . فشرط النجاح والبقاء فى مصر أن تكون اتباعيا لا ابتداعيا ، تابعا لا رائدا ، محافظا لا ثوريا ، تقليديا لا مخالفا ، ومواليا لا معارضا . ولذلك فإن مصر ليست ولا يمكن أن تكون ثورية حقا ، وبالتالى غير خالقة ولا قائدة جدا .

---

(٢) ذكره عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات ، ص ٥٩.

(٣) أبحاث فى إعادة بناء الشخصية المصرية ، جامعة الأسكندرية ، ١٩٧٨ ، التقريران ١ ، ٣ .

مصر المعتدلة ، باختصار يعنى ، هى للأسف الشديد عند النظرية بيئة طاردة لأبنائها الممتازين تلفظهم بانتظام وإحكام (بمثل ما أن المعارضة في مصر محكوم عليها بالاعدام سلفا كمسألة روتينية) – وللإمعات والتافهين طول البقاء .

وهكذا بينما يتكاثر الأقزام على رأسها ، أى رأس مصر ، ويقفزون على كتفها تتعثر أقدامها فى العمالقة وقد تطأهم وطئا . وهذا يفسر لماذا قل أن حكمها خيرة أبنائها ، الأمر الذى يفسر بدوره كثيرا من انحدارها التاريخى وسقوطها النهائى .. فقط «أنظر حولك» .

هذا عما يسمى بساطة التوسط وسماحة الاعتدال ، أما الرضا ، فإن الرضا بالقليل أساس التخلف ، والرضا بالواقع عجز عن تغيير الواقع وخضوع له . بالمثل صرفتنا القناعة عن الطموح الكبير ، فانصرفت طموحاتنا عن الحياة المجيدة إلى الحياة الجيدة على الأكثر ، وعن الحياة الجيدة إلى الحياة الجديدة على الأغلب ، بل وأحيانا عن الحياة الجديدة إلى الحياة المجردة ذاتها فحسب . هذا بينما أن القنوع هو زهد العاجز وفلسفة «الفضيلة عجز» وهو ضمان بالخنوع والخضوع . والصبر ، هو الآخر ، بديل عن الاصرار الطموح وتواكلية لا توكل وقعود لا صمود . إنه تبرير للعجز وحلم بغير اقتدار .. ولا نضيف : حجة من ثم يأوى إليها اللئام .

من نتائج ذلك ، مثلا ، أن المصريين إذ تركوا الحكم والسيادة وكل «الأعمال المشرفة» كالحرب والسيطرة للأجانب ، راحوا يبررون ذلك «بزهدهم» فيها وانصرافهم إلى بناء الحضارة والعمل المنتج الدءوب ، ولكن الذى حدث بالفعل أنهم أصبحوا رعايا للرعاة بل عبيدا للأجنبى . ومن نتائج هذا كله وأمثاله أن مصر عموما لم تكن صانعة التاريخ أو سيدته دائما ، وإنما خامته فى كثير من الأحيان ، ولا نقول خادمته أو «سندريللاه» أحيانا .

فى الموقف الحضارى والسياسى

امتدادا للمناقشة المتعارضة ، فإن الاعتدال عند الفريق الأول ينتهى بالانسان المصرى إلى التوازن الصحى بين التيارات المتضاربة بعيدا عن التطرف والغلواء يمينا أو يسارا . الصين وفرنسا ، مثلا ، أشباه ونظائر جغرافية بقدر معلوم ، وفى مصر من كليهما مشابهات . ولكن مصر دائما تأخذ بالحد الأمثل والاعتدال الحميد فاستقرار

الأسرة الصينية وتوطدها ، مضرب الأمثال ، والذى حمى المجتمع الصينى على ضعفه من الخطر ، لمصر منه نصيب وفير ، لكن دون عبادة الأجداد والنسل والجمود الشديد الذى دمغ المجتمع الصينى وعقمه ، ولكن أيضا دون تفكك ولا نقول تحلل الأسرة أو انحلالية المجتمع فى فرنسا .

بالمقابل ، كذلك ، دون الانفعالية الحادة والروح الثورية المتمردة المتأصلة فى المجتمع الفرنسى ، أخذت مصر من فرنسا الاتزان النادر والبارع فى القاعدة المادية لبناء المجتمع نفسه بين الأساس الزراعى والأساس الصناعى وبين حياة الريف والحضر كما تتضح فى النسبة المئوية بدرجة التمدن . فإذاكان ذلك التوازن الشهير ومضرب الأمثال فى أوروبا هو من أبرز خصائص ومزايا فرنسا ، فإن مصر المعاصرة تحاول هى الأخرى أن توفق بين الحضارتين الزراعية والصناعية وبين الريف والمدن فى معادلة متوسطة أقرب إلى التكافؤ والتقارب.

حتى فى المواقف السياسية الخارجية وعلاقات السياسة الدولية ، ورغم التأرجح والتقلب تباعا وعلى التعاقب بين الغرب ثم الشرق ثم الغرب ثانية ، فإن مصر الحديثة والمعاصرة كانت أميل بطبعها دائما إلى الحياد الإيجابى وعدم الانحياز . بالمثل تجاه قضية الانفتاح والانغلاق ، فلا هى تطرفت فى الأخير إن صح أنه كان على الاطلاق ، ولا هى عادت تقبل بالافراط فى الأول إن جاز أن يبقى على الاطلاق.

حتى إزاء القضايا الوطنية والقومية الكبرى والاساسية ، نجد الاعتدال المصرى يجنح بها نحو القصد والترفق بعيدا عن الجموح أو الجنوح . ففى وجه ثنائية الفرعونية - العروبة يسود الاعتدال الذى يجمع بينهما دون تناقض ولا حرج . وفى صدد الوحدة العربية تنزع الغالبية الرشيدة إلى الحد الأوسط من الوحدة وهى الفيدرالية ، رافضة تماما انفصالية الوطنيين الاقليميين المنغلقين دعاة أو مدعيى الوطنية الشوفينية الشعوبية ، وفى الوقت نفسه دون أن تقتنع بتطرف غلاة الوحدويين الاندماجيين غير العمليين وغير الواقعيين .

عن الثورة والثورية

استكمالا للمناظرة ، فإن المصرى - يقول أنصار الاعتدال - قد يكون أميل بقدر أو بآخر إلى المحافظة الصحية ، ولكنه بالقدر نفسه بعيد عن الرجعية الجامدة المتحجرة

يمينا، وبأقصى قدر بعيد عن الثورية الجامحة الهدامة يسارا . ومن هنا فإن المصرى فى تقديرهم بعيد عن السلبية أو العجز أو الضعف بعده عن الدموية والعنف والعدوانية . ولذا فهو فى الخارج شعب محارب لكنه ليس معتديا ، فى رباط دائم دون أن يكون من بناة أو غلاة الامبراطورية .

بالمثل فى الداخل ، فلقد فشلت أو أفلست دائما كل الحركات أو الأحزاب القائمة على «الدروشة» أو تجييش الديماجوجية الدينية من جهة أو على الإلحاد أو محاربة الدين أو على الدعوات الهدامة من جهة أخرى كما أثبتت العقود الأخيرة . ومن الناحية الأخرى فإن التاريخ المصرى يخلو عموما من حمامات الدم ومن سفك الدماء ، رغم أنه حافل بالانتفاضات والثورات والفورات والهبات الشعبية العارمة .

و«ثورة» يوليو نفسها - يمضى الاعتداليون - «ثورة ولكنها بيضاء» . بل إن هذه الثورة نفسها ، أو على أية حال قبل نكستها وانهيارها ، تعد فى هذا الرأى رمزا وتعبيرا عن الاعتدال المصرى سواء كان ذلك سياسيا أو اجتماعيا . فلقد كانت على المستوى السياسى كما رأينا ثورة تحرير وطنية ضد - استعمارية ولكنها ليست ضد - قومية ، بل قومية بقدر ما هى وطنية . وعلى المستوى الاجتماعى فإنها فى رأيهم ثورة ضد - طبقية ولكنها ليست ثورة طبقة ضد الطبقات ، وهى اشتراكية ضد - رأسمالية ولكنها ليست ضد - ملكية (بكسر الميم).

ولا يتجسد اعتدال الثورة المصرية كما يتجسد بالمقارنة ، مرة أخرى ، مع الثورتين الفرنسية والروسية. من حيث الشكل : الثورة المصرية كحدث تاريخى أتت ثورة بيضاء أو قل خضراء بلون الوادى ، بعكس الثورتين الأخريين . من حيث الموضوع : أتت الثورة المصرية ثورة الاشتراكية بالمعنى الدقيق ، حيث كانت الفرنسية ثورة الرأسمالية والروسية ثورة الشيوعية . وشكلا وموضوعا ، إذا كانت الفرنسية هى «التقرير» ، والشيوعية هى «النقيض» ، وكانت كل منهما تجنح إلى التطرف إلى أقصى اليمين أو اليسار ، فإن الثورة المصرية هى بحق «التركيب» الذى يجمع بين محاسن كل منهما دون أضداد أى منهما ، ولا تعرف التطرف بل تقف فى الوسط.

شكلا وموضوعا إذن - ينتهى أنصار الثورة و / أو الاعتدال - الثورة المصرية نبت بيئى يعبر عن طبيعة الكركب المصرى من اعتدالية كامنة واتزان الحد الأوسط .

وبالمثل قدمت ما سميت «الاشتراكية الديموقراطية» بعد ذلك على أنها تجسيد للاعتدال المصرى وملكة الحد الأوسط ودليل على النزوع التلقائى إلى التوسط والتوازن (ولو أن المعروف والثابت أنها جاءت النقيض والنقض المطلق لسابقتها الاشتراكية الثورية – مجرد ملاحظة للتذكرة).

وعند هذا الحد يأتى دور يوليو فى ميزان التقييم عند نقاط نظرية الاعتدال المصرى . فلئن كان أنصاره و / أو أنصار الاعتدال يرونه هكذا دليلا على الاعتدال المصرى ، فإنه فى هذه النظرية المضادة دليل بالدقة والامتياز على سلبية هذا الاعتدال ، فبغض النظر عن الرأى الذى يصمه بأنه محض انقلاب عسكرى بداية ونهاية ، أو أنه مزيج من (ووسط بين) الانقلاب والثورة ، أو أنه انقلاب ناجح وثورة فاشلة .. إلخ ، فإنه فى رأى الكثيرين والواقع العملى قد فشل فى النهاية ، وفشل لأنه لم يتحول إلى ثورة كاملة حقيقية بالمعنى الصحيح .

كذلك فإذا كانت مصر بعد فورة المد التقدمى الاشتراكى فى الستينيات قد ارتدت أو انتكست فيما بعد إلى ما يعده البعض كثيرا من المحافظة وقليلا من الرجعية إن لم يكن كثيرا من المحافظة وأكثر منه من الرجعية ، فإن هناك من يرد قائلا : بل عادت من أسف إلى طبيعتها : مجتمع طبقى رجعى بالطبع ، يتشنج من حين إلى حين فى محاولة تقدمية فاشلة ، ثم يعود إلى طبيعته الأصيلة وجلده الأصلى : الاعتدال اللاافقرى والحلول الوسطى الهلامية أو الانهزامية .

ظــل الصـــورة

من هذا الخيط بالدقة ، فإن تلك الخصائص بعينيها ، وبحذافير مزاياها المقولة ، هى أشد ما تأخذ النظرية المضادة على اعتدال مصر ، وهى جوهر انتقادها للشخصية المصرية . فصحيح أن مصر فى المتوسط العام أقرب إلى المحافظة ، ولكنها – تقول هذه النظرية المضادة – المحافظة غير الصحية ، فالأغلب أنها تنتكس إلى الرجعية المتخلفة وتتردى فيها ، وقد تستنقع حتى تتعفن ، وتتخثر حتى تتحجر.

أما أنها أبعد شئ عن الثورية الجامحة المتطرفة ، فلا شئ - توافق النظرية - أقرب إلى الصحة من ذلك بالتأكيد . فدعوى الاعتدال تجعل الشعب المصرى تلقائيا شعبا غير ثورى بالطبع. ولكن هذا بالدقة فى نظر النظرية هو نقطة الضعف الكبرى فى كل كيان مصر والنقطية السوداء للأسف فى كل تاريخها ومصدر الخطر الأكبر على مستقبلها ، وذلك رغم كل ما يفلسفه ويزينه الفريق الآخر من منطق تبرير وتغرير باسم الأصالة والنظام والقيم الفلاحية .. إلخ

أما كيف كان الاعتدال آفة الشخصية المصرية فى الصميم وعلى وجه التعميم كما تذهب هذه النظرية ، فذلك أن المصرى فعلا صبور ولكنه قنوع أكثر مما ينبغى ، دءوب مثابر إلا أنه إيجابى أقل مما يجب ، واقعى جدا بدرجة تجعله مثاليا أقل من اللازم جدا ، مستقر إلى حد بعيد لكنه غير حركى بما فيه الكفاية ، محافظ بالتأكيد إلا أنه غير ثورى على الاطلاق ، طيب سمح الأخلاق حقا ودمث فعلا غير أنه بسيط غير طلعة محدود الأفق نوعا ، صلبٌ إلى حد معلوم ولكنه غير طموح جرئ مغامر بما فيه الكفاية ، بعيد بالفعل عن التعصب بيد أنه ليس قريبا بالقدر الصحيح من العصبية وقوة الشكيمة التى هى أساس الصلابة الوطنية ، وفى النتيجة النهائية أميل إلى الكم منه إلى الكيف ، يفضل الحياة على الحرية ، والبقاء على القيادة . باختصار شخصية غير مقتحمة غير متحدية أو متوثبة متفجرة وإن كانت معتدلة ، شخصية متوسطة ولكنها غير طليعيـة غير قيادية.

هذا عن الانسان المصرى كفرد ، أما عن المجتمع بعامة فإنه إنعكاس على المقياس الكبير أو تكبير مضخم لهذه الأبعاد والحدود بما فيها من نقص وقصور فالشعب المصرى طيب لابأس به أصلا كخامة ، إلا أنه - تتحفظ النظرية - طيب أكثر من اللازم ، طيب بدرجة ساذج أحيانا ، وساذج بدرجة عاجز نوعا ، وعاجز بدرجة مسالم نسبيا ، ومسالم بدرجة خاضع إلى حد ما .

من ثم ، وعلى الجملة ، نجد دور مصر فى الحضارة أكبر بالقطع من دورها فى القوة والامبراطورية . ومن هنا ، وليس من هناك ، كانت أول حضارة ، ولكن للأسف كانت

أيضا أطول مستعمرة . ومصر بهذا ما عاشت ولا بقيت آلاف السنين إلا لأنها قبلت بالحلول الوسطى مع السادة الغزاة مؤثرة البقاء على الصدام ولكن بثمن الخضوع ولا نقول العبودية .

أما فى الختام ، فإن جماع هذا وذاك ومنتهاه أن هنا شعبا وسطا ، معتدلا مسالما ، متوسط القدرات والطموحات ، فظفر تاريخيا بالسبق والريادة ، ولكنه لم يظفر بعدها بالزعامة والقيادة ، بل وسرعان ما سقط فى التبعية ، فى الوقت الحالى فإنه يبدو وكأنه إنما يصلح للماضى والحضارة متوسطة ، غير أنه يبدو بالطبيعة متخلفا فى حضارة عظمى حديثة . حتى على الجانب السياسى ، تكاد مصر تبدو منذ استقلت وكأنها قد فشلت فى قيادة نفسها والمحافظة على هذا الاستقلال ، فضلا عن أنها فشلت بالتأكيد – وفاقد الشئ لا يعطيه – فى أن تعطى العرب قيادة قوية مقتدرة ناجحة .

من فرط الاعتدال

فإذا ما انتقلنا من التشخيص إلى التفسير كما تطرحه النظرية ، فذلك لأن الاعتدال المصرى هو أساسا «تطرف فى الاعتدال» ، وهو من ثم مرض خبيث ، بل ومن أخبث أمراض مصر ، وربما مقتلها البطئ المزمن على مر الزمن .فإذا كان التطرف فى التطرف تدميرا وهدما وعدمية ، فإن التطرف فى الاعتدال هو إفراط فى السلبية . ومن هنا فإن بعض التطرف خير من بعض الاعتدال . فلقد يكون الاعتدال فضيلة ، ولكنه قد يكون أحيانا الفضيلة التى هى عجز . والمطلوب لمصر الآن هو «الاعتدال فى الاعتدال» ، ولا علاج لها سوى جرعة محسوسة ولكنها محسوبة من التطرف المعتدل كمصل مضاد لاعتدالها المتطرف .

ما ينقص مصر إذن بالتحديد فى هذه النظرية هو قدر معتدل من العنف وأكثر منه من العنفوان ، قدر من القوة وإرادة القوة بل وعبادة القوة ، سواء على مستوى الفرد أو الوطن ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، تضمن بل ترد لها جميعا الكرامة المفقودة والعزة الوطنية الضائعة والشعور بالانتماء والفخار والمجد القومى . فمصر لا يمكن أن

تكون كبرا بلا كبرياء ، وافتخارا وغرورا بالادعاء ، وادعاء بالزعامة دون قيادة .. إلخ .
فالعنف – الحميد – إذن ، العنف الثورى ، قليل منه يصلح الأمة ، كما أن كثيره يضرها .
ومن غيابه بالذات جاء ت السلبية الواضحة والمحزنة فى سجل مصر عبر التاريخ وعلى كل
المستويات .

أبسط أعراض هذه السلبية ، بداية ، هو إهمالنا للموقع واستغلالنا إياه بطريقة
سلبية وتركه مجالا للأجانب . منها كذلك غلبة الهجرة إلينا على الهجرة منا . عسكريا
غلبنا الدفاع دائما على الهجوم ، وهو فى صراع القوة والصراع من أجل البقاء طموح
متواضع وأضعف الإيمان ، دفعنا ثمنه سيادة الاستعمار على مصائرنا ومقدراتنا لألفى
سنة . وباسم أننا شعب مسالم ، مازالت مصر لا تذهب إلى الحرب إلا إذا جاء ت الحرب
إليها ، وقد تجنح إلى السلم حيث يجب وجوبا القتال . وهكذا ما أكثر ما تحول البحث عن
السلام باسم العقل أو استجدائه باسم التحضر إلى التردى فى الاستسلام والاستخذاء
والتفريط الوطنى والقومى . وما أكثر الأمثلة وأقربها .

هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فإن سلبية المواطن الفرد إزاء الحكم جعلت
الحكومة هى كل شئ فى مصر والمواطن نفسه لا شئ ، فكانت مصر دائما هى
حاكمها . وهذا أس وأصل الطغيان الفرعونى والاستبداد الشرقى المزمن حتى اليوم أكثر
مما هو نتيجة له . فهو بفرط الاعتدال مواطن سلس ذلول ، بل رعية ومطية لينة ،
لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم ولا يجيد سوى نفاق السلطة والعبودية للقوة وما
أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل.

وفى قاموس النفاق ومرادفاته ، تحديدا وبالذات ، تطفح المكتبة المصرية الحديثة إلى
حد مؤسف بل مؤس . المؤسف : أن النفاق إن لم يكن الوجه الآخر لأسود صفة وأسوأ
سبة وهى الجبن ، فإنه تعبير عن انتهازية «الفهلوة» والوصولية الزاحفة . أما المؤسى .
فهو أنه عند الجميع بالاجماع نتيجة مباشرة للقهر والطغيان السياسى مباشرة ، وذلك منذ
تحدث لطفى السيد فى «المنتخبات» عن «رذيلة الرياء » كوسيلة «نافعة فى البلاد

الاستبدادية» حيث «لا شئ يرضى السلطان إلا العبادة »، حتى أحمد أمين الذى وجد فى «قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية» ، فيضا من ألفاظ النفاق والملق و «المداراة» تتبع أسبابه إلى «كثرة ما يقع عليهم من ظلم الحكام والعسف بهم» .

على أن أغـرب مـا فـى الأمر كله بالتأكيد أن تعقد ، فى مصـر نفسـهـا وفى قمة الثمانينيات من القرن العشرين بعد الميلاد ، ندوة رسمية وعلنية عن أزمـة «النفاق المصرى والنفاق فى مصـر» (كذا) - شئ لم يسبق له مثيل تحت الشمس ! - لكنه حدث - ودون جدوى مع ذلك .

المنتفعون بالاعتدال

لا غرابة إذن فى أن تكون السلطة و الحكم والنظام فى مصر دائما وأبدا هى أكبر دعاة الاعتدال المصرى المزعوم وأشد المهللين المحبذين المزينين له ومحترفى التغنى المخادع الماكر به . ذلك لأن هذا الاعتدال المرضى ليس فقط ضمان البقاء المطلق لهم ، ولكن أيضا ضمان التسلط والسيطرة المطلقة . فمجتمع هذا النوع من الاعتدال العاجز هو مجتمع بلا صراع ، ومجتمع بلا صراع هو مجتمع من العبيد أو قطيع من الأقنان.

وإذا كان النظام الحاكم يباهى دائما بما يسميه «الاستقرار» فى المجتمع المصرى ، لاسيما فى مقابل عدم الاستقرار الذى يميز معظم الدول العربية الشقيقة ، فإن الحقيقة والواقع أن ذلك إنما هو استقرار الجسد الميت والجثة الهامدة . وإذا كان صحيحا أن بعض الدول العربية وغير العربية فى المنطقة تعانى فعلا من عدم الاستقرار ، فإن ما تعانى منه مصر حقيقة إنما هو فرط الاستقرار .

فى الوقت نفسه ، فبقدر ما كان النظام الحاكم يزين ويمجد فضيلة الاعتدال المقول هذا ، كان ولايزال يشوه ويندد ويدين أدنى علامة أو بادرة من اليقظة والوعى والفهم أو أوهى اختلاجة من التحرك والعنف الثورى من جانب الشعب المخدوع المقهور ، وكان أبدا يرفع شعار محاربة العنف ويصمه زورا وبهتانا بالارهاب البشع والفوضى والتمرد .. إلخ. وعلى سبيل المثال ، فكل انتفاضة شعبية هى «انتفاضة حرامية» (هل تذكر؟!) .

ولا غرابة فى هذا كله بالطبع ، فإنما هو الوجه الآخر المكمل لفضيلة - رذيلة الاعتدال . غير أن الحقيقة أن ما تصمه السلطة بخطر التطرف والعنف ليس إلا دفاع الشعب الطبيعى عن نفسه ضد ديكتاتوريتها الباطشة الكابتة ، مثلما هو رد فعل المجتمع الصحى ضد تطرفها هى فى الاعتدال السلبى والاستسلامى العاجز المريض .

على أن أغرب ما فى الأمر حقا أن الذى كان يمارس العنف فعلا بأبشع صوره من دموية وتعذيب وإرهاب إنما هو الحكم نفسه والحاكم وحده ، وذلك على الشعب تحديدا ، وذلك أيضا كأمر يومى وكروتين عادى طوال التاريخ . فالشكل الوحيد للعنف «الشرعى» فى مصر كان عبر التاريخ وحتى اللحظة هو الاستبداد والطغيان والبطش الحاكم . قلب مروع - أليس كذلك ؟ - للحقيقة والحق ، ولكنه منطقى مع ذلك مع منطق الغاب وشريعة الظفر والناب.

على أية حال ، فإن من هنا جميعا ، من الاعتدال المريض العاجز ومن غياب العنف الثورى الصحى ، كانت أزمة الديموقراطية المتوطنة فى مصر ، بل كان إزمان الديكتاتورية بها ، بل وأسوأ أنواع الديكتاتورية لأنها أشدها عجزا وفشلا وتفاهة بقدر ما هى أشدها ضراوة واستماتة وأنانية واستكبارا . وكما رأينا ، لم يحدث أن قامت أو نجحت ثورة شعبية فى مصر ، ولا حدث أن أسقط الشعب النظام الحاكم أو فرض الحاكم قط .

مأساة الحل الوسط

أخيرا ، وعلى الجملة ، يرى نقاد مبدأ الاعتدال المقول أن مصر إذا كانت تعيش باستمرار تقريبا فى أزمات مستمرة متعاقبة أو متراكمة ، فإن المأساة الحقيقية فى ذلك أنها لا تأخذ فى وجه هذه الأزمات الحل الجذرى الراديكالى قط وإنما الحل الوسط المعتدل، أى المهدئات والمسكنات المؤقتة . والنتيجة أن الأزمة تتفاقم وتتراكم أكثر . ولكن مرة أخرى تهرب مصر من الحل الجذرى إلى حل وسط جديد ، وهكذا .

بعبارة أخرى ، مأساة مصر فى هذه النظرية هى الاعتدال ، فلا هى تنهار قط ،

ولا هى تثور أبدا ، ولا هى تموت أبدا ، ولا هى تعيش تماما إنما هى فى وجه الأزمات والضربات المتلاحقة تظل فقط تنحدر ، تتدهور ، تطفو وتتعثر ، دون حسم أو مواجهة حاسمة تقطع الموت بالحياة أو حتى الحياة بالموت ، منزلقة أثناء هذا كله من القوة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكم وأخيرا من القمة إلى القاع .

بل ولعلها ما عاشت آلاف السنين دون أن تموت إلا أنها استبدلت المرض المزمن بحياة الصحة وحيوية الحياة ، أى استبدلت طول العمر والحياة الطويلة بالقوة والحياة العزيزة الكريمة . وهو ما يسميه البعض «معجزة العجز» ، وما دعاهم إلى القول بأنه إن كان ثمة «معجزة مصرية» فى التاريخ فهى معجزة العجز تلك .

آية ذلك أن مصر ، بعد أن فقدت مكانتها فى الصدارة وعلى القمة فى العصور الفرعونية القديمة ، تحول تاريخها كله تقريبا إلى خط واحد متصل من التراجع والهبوط والنزول حتى بلغت الحضيض اليوم بالتحديد حين تم السقوط العظيم . أما سبب ذلك فيتلخص فى أن السبق الحضارى والسياسى إن كان ميزة المجتمع المصرى على غيره نتيجة البيئة المشجعة والوفرة والغنى ، فإن عيوب المجتمع المصرى بالنسبة إلى غيره هى بكل بساطة أيضا عيوب وأمراض الحضارة ، كما أن هذه العيوب والأمراض تتناسب مباشرة مع طول المدى الحضارى ، وذلك نتيجة الخوف من المغامرة والمخاطرة بفقدان تلك المكاسب الابتدائية المكتسبة والحرص المفرط على المحافظة السلبية عليها بالتضحية أحيانا بالعزة والكرامة أو الحرية والايجابية .. إلخ

غير أن النتيجة النهائية لهذا الانحسار المستمر المساوم أبدا وصفقات التراجع إلى ما لانهاية - تمضى النظرية - هى أننا سنصل يوما ما إلى نقطة الانكسار بعد الالتواء ، وبدل المرونة سيحدث التصادم ، ومحل المهدئات ستحل الجراحة ، أى سنصل إلى نقطة اللاعودة إلى الحل الوسط ، وعندئذ سيفرض الحل الجذرى الراديكالى نفسه فرضا ، ولكن بعد أن يكون المستوى العام قد تدنى إلى الحضيض ، والكيف قد تدهور إلى مجرد كم والمجد إلى محض تاريخ . وذلك هو الثمن الفادح للاعتدال .

من هنا فإن ما تحتاجه مصر أساسا إنما هو ثورة نفسية ، بمعنى ثورة على نفسها أولا ، وعلى نفسيتها ثانيا (تذكر الآية المباشرة . «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم») . مطلوب ، يعنى ، تغيير جذرى فى العقلية والمثل وإيديولوچية الحياة قبل أى تغيير حقيقى فى حياتها وكيانها ومصيرها . فهذا لايسبق ذلك ، ولكنه يترتب عليه . ثورة فى الشخصية المصرية وعلى الشخصية المصرية .. ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصية مصر وكيان مصر ومستقبل مصر.

لو لم أكن مصريا

تلك إذن بعض الجوانب المتعارضة والتفسيرات المتناقضة للاعتدال كخاصية فى الشخصية المصرية ، بما لها وما عليها ، وكما تبدو من وجهتى نظر على طرفى نقيض تماما . ومن الواضح ، فى الختام ، أن هذه الخاصية هى موضوعيا سلاح ذو حدين على أقل تقدير . كذلك فهى برمتها أدخل ، مرة أخرى ، فى باب القيم الأخلاقية والتقييمات الشخصية ، التى إن لم تكن أصلا غير علمية تماما ، فلسوف تظل دائما مثارا للجدل ومفتوحة للمناقشة . وفى كل الاحوال ، فلعلها تكون من أبرز الأمثلة والأدلة على الرأى القائل بأننا نحب أحيانا أن نفتخر ونتباهى وطنيا ببعض عيوبنا وأن نصورها أو نتصورها كفضائل ومزايا ، صح هذا الرأى أو لم يصح وحق هذا الفخر أو لم يحق .

فى الوقت نفسه فليس لمصرى ، فيما نرى وكما نستطيع الآن أن نستخلص ، أن يخجل مهما يكن من مصريته ، وإن حق له أن يتطلع إلى تغييرها إلى الأحسن ، إن لم يستطع بيده فبلسانه ، ولا أن يتبرأ منها بالطبع ، وإنما عليه أن يبرأ من عيوبها إن لم يكن فى غيره ففى نفسه . وإذا كان يقال عن بعض البلاد أحيانا إن أبناءها خير منها أو إنها خير من أبنائها ، فلعلنا لا نستطيع أن نقول بحزم إن مصر خير من المصريين كما يذهب الكثيرون أو العكس كما يذهب الباقون ، ولا ما إذا كانت شخصية مصر خيرا جدا من الشخصية المصرية أو العكس .

لا، وليس صحيحا بالضبط ما يغمز به البعض أحيانا من أن خير ما فى المصريين أنهم يملكون مصر ، بينما أن أضعف ما فى مصر هو المصريون (!) . الأقرب إلى الصحة أن الطرفين على حد سواء ، مصر والمصريين ، الوطن والشعب ، كانا غالبا على

مستوى واحد متناسب ، متواكبين فى توازن معقول ، وكان المصريون فى الأعم الأغلب يرتفعون إلى مستوى مصر ومتطلباتها ، ومصر بدورها ومن جانبها لم تقصر قط دون حاجات المصريين وتطلعاتهم وقدراتهم.

وإذا كان بعض المصريين ، فضلا عن غير المصريين بالطبع ، لا يرى مبررا قويا ومقنعا لأن يردد مع مصطفى كامل مقولته الشهيرة «لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا» ، فليس هناك مبرر بالتأكيد لأن يقول «لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا». ولعله فى هذا السياق أن تساءل بعض المثقفين المصريين عما أعجب مصطفى كامل من الصفات «فحرص على أن يختار مرة أخرى أن يكون مصريا ، بعد أن وجد نفسه مصريا» . ثم أردف التساؤل مفسرا أكثر مما يبدو مستفسرا : «هل هو هذا الهدوء؟ هذا الاستسلام ، هذا التواكل ، هذه الطيبة .. هذه السذاجة ؟ هل أعجبه من المصريين أنهم يحبون الكلام والخطب والهتافات والشعارات مثل : لو لم أكن مصريا .. إلخ ؟» . (١)

والتساؤل لا شك مفهوم موضوعيا ، مثلما هو مشروع وطنيا . غير أنه إن شق على بعض المصريين الوطنيين الممتازين اليوم ، فى ظل وظلال انحدار مصر وشخصية مصر والشخصية المصرية مؤخرا وبخاصة فى سنوات الانهيار البائسة الرديئة الأخيرة ، إن شق عليهم أن يقدموا اشتراكهم فى مقولة مصطفى كامل الرومانسية الخام ، فليس لهم بالمقابل أن ينقضوها نصا ، وإنما عليهم أن يقولوا «لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا جديدا» . وذلك أدنى إلى التوسط والاعتدال ، دون أن يقع منهما فى الوقت نفسه تحت خط الصفر أو خط الزوال .

---

(١) الأهرام ، ١٧ - ٤ - ١٩٨٣ ، ص ١٦.

الفصل الثانى والأربعون

الاستمراريــــــة والانقطـــاع

لعل أنسب مكان لهذه الخاصية المتأصلة فى الشخصية المصرية ، الاستمرارية ونقيضها أو قرينها الانقطاع ، هو نهاية المطاف أو قريبا منها ، لأنها صفة مشتركة بين كل جوانب الشخصية الأخرى . فما من كاتب تعرض لتاريخ مصر أو حضارتها دون أن يصر فى إلحاح على عنصر الاستمرارية فى كل مقوماتها ومقدراتها ، ابتداء من الأرض إلى الناس ، ومن الجنس إلى الاقتصاد ، ومن أعلى النظم السياسية والاجتماعية إلى أصغر دقائق وتفاصيل العادات والتقاليد اليومية بل والأمثال والمأثورات الشعبية .. إلخ . وبغير حكم مسبق ، فإن المهم هو مدى صحة تلك المقولة الأساسية ، إلى أى حد بالدقة تذهب هذه الاستمرارية ، وعند أى نقطة بالضبط يظهر نقيضها الانقطاع .

ولكى نضع معادلة الاستمرارية – الانقطاع فى ميزانها الصحيح ونقيّمها ونقيمُها على نصابها الدقيق ، لابد أن ندرك أولا أنها على بساطتها الأولية والأساسية معادلة مركبة معقدة متعددة الحدود والأطراف تحت السطح وعند التفصيل . فهى إذ تشمل الأرض والناس ابتداء ، فإنها تضم النواحى المادية واللامادية جميعا وعلى حد سواء . وهى إذ تضم الجوانب المادية واللامادية ، فإنما تطوى الحضارة والثقافة معا وعلى السواء، الأولى للأولى والثانية للثانية ، وأعنى الحضارة للماديات والثقافة للاماديات .

أيضا ، إذا كان لنا أن نستبق التحليل بقليل ، فإن لنا أن نضيف أن الاستمرارية تتركز خصوصا فى النواحى المادية سواء من الأرض أو الناس بينما أن الانقطاع ألصق بالجوانب اللامادية . بصيغة أخرى أكثر تحديدا ووضوحا ، الاستمرارية للحضارة أساسا، والانقطاع للثقافة بالأساس.

فإذا ما انثنينا لنستعرض شريط تاريخ مصر الطويل الحافل الزاخر استعراضا شاملا محلقا من هذا المنظور ، فلعل أكبر وأخطر نقط التحول وعلامات التطور التى تبرز فيه تنحصر فى أربع أساسية . أولاها بالطبع اكتشاف الزراعة وبدء الحضارة نفسها فى فجر التاريخ ، وثانيتها تتأخر طويلا جدا إلى الاسلام والتعريب وقد تلى بعد فترة قصيرة نسبيا نقطة تحول التجارة إلى طريق الرأس ، إلى أن نصل أخيرا إلى الحضارة الغربية

الحديثة ودخولها على النحو الذى نعيشه ونعرفه اليوم لا كأكبر وأوقع حقيقة فى واقع وصميم حيـاتنا المعاصرة ولكـن أيضا كأخطر وأعمق انقطاعة فى تاريخنا ووجودنا جميعا .

كل واحدة من هذه الرباعية كانت إذن انقلابا كاملا وانقطاعا جوهريا ثوريا مثيرا ومؤثرا . ومن مجموعـها نحـصل بطريـقة ما على نـوع من التطـور بطريق الثورة «evolution by revolution» . ولكن ، بالمقابل ، ففى ظل الترامى الشديد للوراء التاريخى لمصر ، فلقد تبدو تلك الثورات فى مجملها غير متعارضـة مع الاستمرارية العامة . وهناك إذن فى مـعنى مـا «ثورة بطريق التطور evolution by revolution» وفـيما بين هاتين المعادلتين العريضتين جدا يستقطب تاريخ مصر العام بصفة عامة .

ولكن فيما عدا هذا فإن أطراف تلك الرباعية الثورية تختلف كثيرا فيما بينها قوة ووزنا . فلقد تكون أولاها وهى بدء الزراعة والحضارة أشدها خطرا فى تاريخ مصر المادى والحضارى ، إلا أنها فى مجال المقارنة وميزان الحساب يحسن أن تستبعد من بين تلك العلاقات الفارقة باعتبارها نقطة ابتداء لاتقاس إلى ما قبلها أو هى قاعدة الأسـاس أى الأصـل والأساس جميعا fons et origo .

بالمثل ، فلعل تحول التجارة لا يعد تحولا جذريا على مستوى الوجود والكيان حيث لم يكن تغييرا بقدر ما كان هبوطا وانحدارا . والواقع أنه لا يقارن ولا يقف على نفس مستوى العلامات الأخرى الثلاث، ولعله أدنى أن يقارن بضياع البرارى فى الداخل إن لم يكن أدنى منه . لذا يحسن استبعاده هو الآخر من القياس أو السياق .

أما الانقلاب الحضارى الحديث والمعاصر فلقد يراه البعض أخطر عملية انقطاع حضارى فى تاريخ مصر إطلاقا . ولعله كذلك بالترجيح ، بل إنه لكذلك بالتأكيد، إلا أننا ينبغى أن نذكر على الفور أن هذا لم يكن مقصورا على مصر أو بضع حالات غيرها ، بل أتى ظاهرة عالمية معدية . فالحضارة الغربية الحديثة كطارئ حادث جدا تعد بالفعل أول حضارة عالمية فى التاريخ .

بهذا فإنها لا تخص مصر خصيصا وتحديدا ، بحيث قد يجوز لنا أن نقتطعها من شريط الزمن ، فتتبقى لنا حينئذ ودون تناقض استمرارية نادرة فى الحضارة المادية عبر

لقطاع الأكبر من التاريخ المصرى تترامى وتغطى ما بين بدء الزراعة والحضارة الفرعونية وما بين قدوم الحضارة الغربية الحديثة .

بهذا أيضا لا يتبقى لنا من العلامات الأعلام بين المتغيرات الجذرية فى تاريخنا سوى انقلاب الاسلام والتعريب الذى من بعده أصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من العالم العربى وعاشت غالبا إقليما أو رأسا فى دولته السياسية وفى ظل وحدته القومية . وواضح أننا مهما قلنا فلن نستطيع أن نبالغ فى القطع بأن مركب الاسلام - التعريب كان أخطر انقطاع فى تاريخ مصر حيث انتقلت به من الفرعونية إلى العروبة .

ولكن من البديهى فى الوقت نفسه أن التعريب والاسلام هو انقطاع ثقافى فقط ، أى ينصرف إلى النواحى اللامادية وحدها ، أى الثقافة بمعناها المحدد ، أما النواحى المادية ، أى الحضارية عموما ، وخاصة قاعدتها الأساسية الزراعة ، فقد استمرت كما هى فرعونية الهيكل والبناء حتى مجئ الحضارة الغربية الحديثة فى القرن الماضى .

وعلى هذا فإذا كنا نقول مثلا إن بريطانيا تمتاز عموما بالاستمرارية السياسية والانقطاع الاجتماعى ، بينما تمتاز فرنسا على العكس بالاستمرارية الاجتماعية والانقطاع السياسى (١) ، فإن لنا أن نقول إن مصر تمتاز تاريخيا بالاستمرارية فى الحضارة المادية وبالانقطاع فى الحضارة اللامادية . أو بصفة أخرى وأوضح ، يتلخص جوهر الموقف فى معادلة أساسية هى : استمرارية حضارية وانقطاع ثقافى .

غير أن هذه المعادلة لا تنتهى عند هذا الحد ، أو هى إن شئت تنتهى عند هذا الحد ، بمعنى أنها تنقلب بعده رأسا على عقب وإلى النقيض المطلق منذ دخول الحضارة الغربية الحديثة . ذلك أن تلك المعادلة القديمة إنما تصدق بطبيعة الحال على الماضى منذ بدايته الأولى حتى بداية العصر الحديث وقدوم الحضارة الغربية . أما بعد ذلك ، أى الآن فى مصر الحديثة والمعاصرة ، فكما فى سائر بلاد الدنيا بلا استثناء حدث أخطر وأعمق انقطاع حضارى فى تاريخنا حيث دخلت مصر الحضارة الغربية الحديثة مع الداخلين ليشارك الجميع فى حضارة واحدة لأول مرة هى الحضارة الغربية العالمية التى دشنها ونشرها الغرب .

وفى الوقت نفسه فإن هذا الانقطاع الجذرى إنما اقتصر بالطبع على النواحى

(1) H. J. Fleure, ed., Le personnalite geographique de la France, La Blache, Lond., 1946, p. xv.

المادية أو الحضارة ، بعيدا تماما عن النواحى اللامادية أو الثقافة كما تتمثل فى العربية والعروبة والكيان والتراث العربى فضلا عن الدين والعقيدة .. إلخ . وهكذا بعد أن كانت المعادلة «الألفية» القديمة هى الاستمرارية الحضارية (الزراعة و الفرعونية) والانقطاع الثقافى (التعريب والاسلام) ، أصبحت المعادلة «القرنية» الجديدة منذ القرن الماضى هى الاستمرارية الثقافية (العروبة والاسلام) والانقطاع الحضارى (التغريب والأوربة) .

وبهذا وذاك تصبح لدينا معادلتان أساسيتان لمرحلتين أساسيتين فى تاريخ مصر ، كل منهما على طرف النقيض من الاخرى ، والجمع بينهما يعطينا ثنائيتى الفرعونية - العروبة على الجانب الثقافى القومى والأصالة - المعاصرة على الجانب الحضارى المادى ، ولكن عدم التفرقة بينهما فى دراسة مصر المتغيرة أو متغيرات مصر يمكن أن يؤدى إلى أحكام خاطئة وخلط فى الصميم . من ثم فهذه المفاتيح الأولية نبدأ دراستنا هنا بالماضى أولا وبالاستمرارية منطقيا .

الاستمرارية

ولعل خير ما نفعل لتقصى واختبار قاعدة الاستمرارية هو أن نتتبع مظاهرها ودلائلها فى مختلف الجوانب الطبيعية والبشرية جانبا جانبا على التوالى ، وبذلك نحدد الثوابت والمتغيرات فى كل منها تباعا . ولقد أتيح لنا بالفعل أن نتعرف على كثير منها خلال فصول الكتاب السابقة ، وليس علينا هنا إلا أن نجمع بينها ونفصل فيها القول لنصل منها إلى القول الفصل فى بؤرة واحدة مركزة . وفى تصنيف هذه الجوانب يحسن أن نبدأ بمظاهر الأرض الطبيعية أولا ، تلك التى قد تحملنا بعيدا بعض الشئ بعض الوقت عن معادلاتنا الأساسية السابقة بمبناها الحضارى ، غير أنها قاعدة الأساس منهجيا ، ومنها على أية حال نتقدم منطقيا إلى اللاندسكيب الحضارى والسكن والمسكن ، ثم من هذه إلى الاقتصاد وخاصة الزراعة ، إلى أن نختتم أخيرا بالجوانب البشرية المباشرة كالنظم السياسية والاجتماعية والحياة اليومية .

مظاهر الاستمرارية الطبيعية فى الأرض

فإذا نظرنا إلى مصر أولا ، فسنجد أن رقعتها الثانية المحددة تقريبا لم تتعرض

لتغيرات أو تقلصات مثيرة خلال العصور التاريخية . فالمنطقة ، منطقة الوادى ، نهرية أساسا وليست سيسمية بأى درجة تذكر . ولذا لم تعرف أى تغيرات نكبائية أو فجائية مما قد يصيب المناطق البركانية أو الزلزالية مثلا . وقصارى ما تعرضت له من مظاهر تغير السطح يقتصر على الحافة الساحلية ، كمجرد مماس ، حيث حدثت بعض عمليات انخفاض فى قطاعات معينة ، خاصة فى العصور الوسطى ، اتسعت أو انكمشت بعدها بعض البحيرات الشمالية ، لكن دون أن تتغير الطبيعة الجغرافية الأساسية المحلية .

وخلف الساحل أيضا تعرضت أرض الشمال إلى كارثة نشأة نطاق البرارى الملحية القلوية ، فانتقل من المعمور إلى اللامعمور ، أو إرتد إلى نطاق المستنقعات البرية الذى كانه فى عصور ما قبل التاريخ . على أن هذا التغير قد لا يكون مسئولية الطبيعة ، وإنما نتيجة لأعمال (أو إهمال) الانسان ، أو لعله الاثنان معا .

وفيما عدا هذا ، فعلى الأطراف أيضا ، أطراف الوادى الصحراوية ، كانت تحدث تغيرات مستمرة من زحف الصحراء أو توسع الأرض السوداء ، أى كمظهر من مظاهر الصراع الطبيعى بين الرمل والطين ، غير أنها كانت كقاعدة تغيرات محلية بحتة ، وطفيفة هامشية عند ذلك .

أما فى قلب الوادى فليس ثمة إلا تغيرات الارساب والتعرية النهرية العادية المستمرة والدءوب فى مجرى النيل وعلى جانبيه ، وهذه أيضا طفيفة مثلما هى بطيئة ، ولعل أبرزها هو زحف رأس الدلتا الهادئ إلى أسفل ونحو الشمال .

وحتى إذا نظرنا إلى شبكة ترعنا الكثيفة المعاصرة ، فليس من العسير أن نتعرف فيها على أجزاء وقطاعات من أصل قديم . فكثير من فروع الدلتا القديمة ، سواء كانت سبعة كما يقول هيرودوت وسترابو أو تسعة كما يقول بطليموس ، إذا كانت قد اندثرت كفروع طبيعية فقد تحولت إلى ترع للرى يمكن بسهولة تحديد مساراتها ومجاريها فى ترع اليوم . ومن الممكن أن نرسم خريطة واحدة متعددة الألوان لمجارى الدلتا تحدد بكل تفصيل القطاعات القديمة والحديثة فيها كل بلون معين ، وفيها سنجد الألوان المشتركة هى القاعدة السائدة أكثر منها الاستثناء العابر .

وإذا نحن اعتبرنا اللاندسكيب الطبيعى على العموم فيمكننا أن نقول – مع وهيبة – إن التطورات فى جغرافية مصر الطبيعية تمضى بطيئة متثاقلة . كما أن التغيرات التى

طرأت على إستغلال الأرض وعلى حياة الناس «ربما لم تمس جوهر الأشياء» (١) . مثلا ، سطح الأرض ، وجه مصر نفسه ، لم يكد هو الآخر يعرف تغيرا أساسيا أو محسوسا فى شكلها ومظهره العام عبر تاريخه الألفى الأخير . فالمنطقة بلا غطاء نباتى طبيعى مذكور كما نعرف ، فلم تتعرض لما تعرضت له مناطق أخرى كثيرة كعملية إزالة الغابات التاريخية ولاعرفت مشكلة تعرية التربة وغير ذلك مماكان له أكبر الأثر فى تغيير طبيعة وشكل الحياة فى تلك المناطق .

عن المنـــاخ

هل تغير مناخ مصر ؟ هل تغير ، يعنى ، عبر العصور التاريخية وماقبل التاريخ ، أى بعد وبعيدا عن تغيره المحقق فى البلايستوسين والعصر المطير ؟ أم أنه يبدى من الاستمرارية مايسير بالموازاة والموازنة مع أرض مصر ؟ إن المناخ تغير فى العصور التاريخية ، قضية أثيرت فى مصر مثلما أثيرت فى كثير من بلاد العالم وعلى مستوى العالم نفسه . وتنقسم أدلة التغير عادة إلى قسمين : وثائقية تشمل رسوم الأقدمين وكتابات المؤرخين القدماء بما فى ذلك تقاويم وسجلات فيضان النيل ، ثم طبيعية تشمل شواهد التكوينات الچيولوچية والتربة وآثار النبات والحيوان .

غير أن المشكلة أن التاريخ بطبيعته «هوائى» حول قلب على مستوى الأحوال العاديـة نفسها، ويندر أن يكرر نفسه بحذافيره فى عامين متتالين يوما بيوم حتى وإن أتى الفارق طفيفا للغاية . ومن ثم فهو بالضرورة نظام متغير ، سواء بصفة جارية وعشوائية بلا نظام دورى أو فترى غامض ، سواء على المدى القصير أو الطويل .. إلخ . وفى أغلب الاحوال فإن هذه التغيرات ونتائجها قد تكون طفيفة بدرجة غير حاسمة أو قاطعة . من هنا يمكن أن تخضع شهادات وشواهد الماضى للتفسير المتناقض .

والغالب فى هذه الحالة أن النتائج والمظاهر التى يردها البعض إلى المناخ ، يردها البعض الأخر إلى العوامل البشرية والتاريخية البحتة كالحرب والحكم والادارة واستغلال الأرض . ومن هنا كانت القضية دائما خلافية ، وكانت هناك دائما مدرستان : المؤيدون

---

(١) دراسات فى جغرافية مصر التاريخية : المقدمة .

والمنكرون . وفى مصر تضم مدرسة التغير ، ضمن آخرين حزين ومرى وبوتزر ، كما تغطى نظرية التغير عصور ما قبل الأسرات والفرعونية والكلاسيكية والعصور الوسطى .

قبل التاريخ

عن العصر الحجرى الحديث وما قبل الأسرات ، فإن مما يشير إلى مطر غزير (نسبيا) وجود طبقة أو طبقات رقيقة من الحصى والرمال الخشنة فى مواضع حالات الحفائر إذ لا ترسب مثلها سوى التعرية المائية الغطائية sheetflooding كالسيول أو الأودية . مثل هذه الطبقة نجدها فى مرمدة فوق طبقات السكنى النيوليثية الأولى ، وكذلك فى المعادى فى فترة ما بعد جرزه ، ثم فى الفيوم فى عصر ما قبل الأسرات ، بينما عثر فى أرمنت على طبقة من رواسب الأودية الدقيقة فوق طبقات سكنى البدارى .

ومن هذه الشواهد يستنتج بوتزر حدوث فترة مطر ثانوية أو نسبية subpluvial فيما بين سنتى ٥٠٠٠ ، ٢٣٥٠ ق . م تخللتها عدة ذبذبات مناخية أكثر ثانوية ويبدو أن هذه الفترة إرتبطت بقدر من الدفء أو الحرارة الاضافية ، بدليل وجود بقايا لأحياء مدارية فى بعض المواقع فى الدلتا والفيوم . وفى الاتجاه نفسه تشير آثار التعرية المائية النشطة فى مرتفعات جنوب الصحراء الغربية . فإذا صح هذا لكانت هذه الفترة الرطبة الدافئة فى مصر مناظرة ومعاصرة للفترة الأطلنطية فى أوروبا Atlantic phase .

على أن الجفاف عاد من جديد كما كان الحال قبل سنة ٥٠٠٠ ق . م وذلك فى عصر الدولة القديمة ، بدليل غزو الكثبان الرملية لوادى النيل فى مصر الوسطى ، كما أن أقوال إيبوير فى الأسرة التاسعة حوالى ٢١٠٠ ق . م يمكن أن تشير إلى غزو الرمال حيث يصيح «لقد أصبحت مصر العليا صحراء» .

من الأدلة الهامة أيضا رسوم الكهوف القديمة فى الصحراء الشرقية والجلف والعوينات . فكلها تدور حول حيوانات سافانية مدارية حارة كالفيل والخرتيت والغزال والنعام فى الصحراء الشرقية والزراف فى الجلف - العوينات ، مما يدل قطعا على مناخ مطر ومطر غزير .

ويحدس مرى فى هذا الصدد أن محور مرتفعات الصحراء ربما كان يتمتع فى العصر [illegible] الحديث بإجتماع وتطابق أو تداخل نطاقى المطر الشتوى من الشمال

والصيفى من الجنوب ، وأن «هذه المنطقة الأنسب جديرة بأن تغير بجدة وبمأساوية إلى واحدة من الأقل مطرا حالما تتراجع الأمطار الشتوية والصيفية نحو الشمال والجنوب على الترتيب» .

ومهما يكن ، فمنذ جرزه (٣٦٠٠ ق. م) بدأت هذه الحيوانات تنقرض إلى أن اختلفت تماما قبل عصر الأهرامات فى الأسرة الرابعة التى شهدت بذلك آخر أمطار الفترة المطيرة .

وتعطى البقايا النباتية الدلالة نفسها . فقد عثر على بقايا جذوع أشجار ضخمة من السنط والأثل والجميز وغيرها فى مواقع جافة الآن بقلب الصحراء بعيدا عن الوادى ، مما يعنى أن الصحراء المنخفضة فى عصر ما قبل الأسرات وحتى الدولة القديمة لم تكن صحراء مطلقة بل مزيجا من صحراء السنط والسفانا البستانية .

والخلاصة كما يذهب بوتزر أن الفترة ٥٠٠٠ - ٢٣٥٠ ق . م كانت أرطب نسبيا مما يسود اليوم . وبالتفصيل ، وقعت قمة الرطوبة قبل فترة نقادة الأولى (العمرى) ، بينما حدثت نوبتان من الجفاف الشديد فى فترة الانتقال بين النقادتين (حوالى ٣٧٠٠ ق. م) وبين الأسرتين الأولى والثالثة (حوالى ٢٨٥٠ - ٢٦٠٠ ق . م) . ومع الأسرة الخامسة كانت الأمطار قد انقطعت تقريبا ، فى حين تحدد الأسرة السادسة (حوالى ٢٣٥٠ق . م) نهاية الفترة المطيرة جميعا . (١)

العصر التاريخى والكلاسيكى

إذا انتقلنا إلى العصر التاريخى بمعناه الدقيق ، فإذا مرى يجد الكثير من الأدلة على تغير المناخ (٢) . أدلة الجفاف الشديد منذ بداية عصر الأسرات متوافرة ، منها وجود جثث فى حالة جيدة من الحفظ بمقابر نوبية ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات . بساطة وقلة ملابس المصريين القدماء بدرجة أقرب إلى العرى أحيانا ، كما تصور الرسوم الفرعونية ، موح آخر بشدة الجفاف والحرارة .

بالمقابل ، ثمة أدلة على رطوبة غير عادية فى جنوب الصحراء فى جانب و الساحل الشمالى فى الجانب المقابل فى الأولى ، هناك أدلة على استمرار سكنى الصحراء النوبية

(1) Butzer, "Environment and human ecology in Egypt etc," loc cit., p. 63-76.
(2) G. W. Murray, "Egyptian climate. An histirical outline:, G. J., 1951.

حتى الدولة الوسطى أى حتى ٢٠٠٠ ق . م . فقد عثر هناك على آثار حظائر للماشية حيث تستحيل حياة الماشية اليوم ، إذن كان المطر أغزر ، على الأقل فى المرتفعات كالجلف والعوينات ، ومن باب أولى فى مرتفعات الصحراء الشرقية .

أما فى الساحل الشمالى فلابد أن المطر كان أغزر ، أو أن نطاق المطر كان أعرض وأعمق نحو الجنوب ، وذلك إبان الفترة الكلاسيكية أى الألف الممتد على جانبى الميلاد من ٥٠٠ ق . م إلى ٥٠٠ ميلادية (هذه الفترة كان على المستوى العالمى بالفعل فترة زيادة فى المطر ، وهى التى تعرف فى التاريخ المناخى العام «بفترة قمة المطر الكلاسيكية Classical Rainfall Maximum»).

نقول لابد ، بدليل وجود آثار معبد دينى على بعد ٣٥ كم من الساحل ، وفيللا سكنية على بعد ٦٧كم منه تحتوى أيضا على بقايا جذوع اشجار أرز وبلوط مما لا ينبت أو يمكن أن ينبت فى مصر الآن . (١)

وبمناسبة الفترة الكلاسيكية ، فإن هذا ينقلنا إلى أكثر من وثيقة تاريخية شهيرة عن طقس الاسكندرية . الأولى هى وثيقة كلاوديوس بطليموس فى القرن الأول الميلادى (وهو غير بطليموس الجغرافى الكبير) . الوثيقة – لا قياسات بالطبع – ثبت وصفى تسجيلى بأيام المطر وإتجاه الرياح والحرارة والعواصف الرعدية على مدار السنة فى المدينة. السجل ينطوى مع ذلك على ظاهرات أو نتائج محيرة وغريبة.

فهو يشير أولا إلى نسبة عالية من الرياح الجنوبية و الغربية فى الصيف بدلا من الشمالية السائدة الآن تماما . أيضا كانت العواصف الرعدية تحدث فى الصيف ، حيث لا تعرف الآن قط . أما المطر فكان موزعا على شهور السنة ، كما كان أكثر انتظاما مما هو عليه الآن . وعموما يفهم من السجل أن الأمطار كانت تسقط طول السنة وإن لم تتغير كميتها .

وقد تساءل هلمان Hellmann ، الذى أثارت إعجابه الصفة العلمية للسجل ، عما إذا كان ينتمى أو يشير إلى مكان أخر غير الاسكندرية مثل سالونيك بالتحديد شمال اليونان .

---

(1) G. W . Murray, "A small temple in the Western Desert", Journ. Egyptian archaeology, vol.17,1931.

ولكنه ، وعبثا لم يجد دليلا ، أى دليل على ذلك ، انتهى إلى واحدة من اثنتين : إما أن ينقل السجل إلى الشمال ، إما أن تنقل العواصف إلى الجنوب (١)

وعلى أية حال ، فهناك سجل آخر ، أقل دقة ، لأنتيوخوس ، حوالى سنة ٢٠٠ ميلادية ، يؤكد صحة السجل الأول . ثم فيما بين الاثنين ، يأتى سجل ثالث احتفظ به الجغرافى بطليموس نفسه حوالى منتصف القرن الثانى الميلادى . ويبدو أنه يغطى سنة واحدة ، ولكنه يؤكد السجلين السابقين من حيث كثرة الأيام الممطرة فى شهور إبريل ، يونيو ، سبتمبر ، أكتربر ، الجافة اليوم. (٢)

وبينما تعرضت كل هذه الوثائق للنقد والشك العميق عند البعض ، فإن البعض الآخر يقبل بها وبدلالاتها . فلا يعترض مرى مثلا على سجل كلاوديوس بطليموس ومعناه ، بينما يستنتج هنتنجتون أنه «يبدو على هذا أنه فى أوائل العصر المسيحى كان مناخ شمال مصر ، حتى فى الصيف ، خاضعا للاضطرابات الاعصارية مع رياح غربية شائعة ورخات رعدية عابرة» (٣) . وأيا كان نصيب هذه التخريجات من الصحة ، فإن من الانصاف موضوعيا أن ندرك أو نستدرك أن مما يؤيدها فى خطها العريض دلالة قضية أخرى فى تغير مناخ مصر الكلاسيكية وما بعد الكلاسيكية وهى قضية إقليم مريوط ، نقطتنا التالية.

مناخ مريوط

هذه القضية ، التى تعد نموذجا كلاسيكيا على تأرجح التفسير التقليدى ما بين العوامل المناخية والعوامل البشرية ، تتلخص فى أن هذا الاقليم كان شديد الخصوبة غنى الانتاج والسكان فى تلك العصور الكلاسيكية وربما قبلها أيضا . فقد كانت له كما رأينا شهرة داوية أيام الاغريق خاصة ، والرومان أيضا ، والعرب كذلك .

تدهور الاقليم بعد هذا حقيقة تاريخية وواقع ملموس لا خلاف عليه . فقد تحول إلى إقليم هامشى فقير عار من الغطاء النباتى تقريبا لا يسكنه سوى مجموعات مخلخلة من الرعاة الرحل أو أنصاف الرحل على نحو ما نرى اليوم ونعرف . على أن من الثابت هنا ،

(1) Huntington, Mainsprings, p. 543-4.

(2) G.W. Murray, "A small temple in the Western Desert", Journal of Egyptian Archaelolgy, vol. 17, 1931, p. 83,

(3) Mainsprings, p. 543.

أو مما يلزم إثباته ، أن الاقليم لم يتدهور فجأة ، بل كان ما يزال غنيا حتى أواخر العصور الوسطى العربية ، وذلك بشهادة المؤرخين العرب مثل المقريزى و المسعودى خاصة (١).

فإلام يرجع هذا الانتكاس ؟ يقول المناخيون إنه تغير المناخ ، وبالتحديد تناقص المطر، وبالذات منذ سنة ٥٠٠ ميلادية ، أى بعد انتهاء فترة قمة المطر الكلاسيكية الشهيرة. ولمثل هذا - يضيف بعضهم - لا يلزم بالضرورة أن يقل متوسط كمية المطر أو أن يقل قلة كبيرة، فقط يكفى أن يتغير نظام المطر أو أن يقل قلة طفيفة ولكنها فى منطقة حدية مناخيا كهذه يمكن أن تكون مدمرة للنبات والزراعة بل إنه ليكفى أن تزيد السنوات التى يفشل فيها المطر ويمتنع لكى تقضى على المحاصيل الشجرية عامة والزيتون والكروم خاصة . أيضا ربما كفت زيادة طفيفة فى درجة الحرارة لتقل الفاعلية الحقيقية لنفس كمية المطر rainfall effectiveness (٢).

غير أن الكثيرين مثل ويدون يرفضون هذا التفسير المناخى وينكرون نظرية تغير المناخ أصلا ، ويرون أن التفسير الوحيد المقبول هو العامل البشرى . وهذا العامل يتمثل فى دخول الرعاة والرعى إلى الاقليم بعد تعرضه لغزواتهم وحروبهم المتكررة المخربة .. إلخ (٣) ومثل ويدون، بل قبله ، ذهب كيلينج . فهو يعترف بأنه كانت هناك مناطق مزروعة غرب الاسكندرية قبل العرب ، « لكن المطر على طول الساحل هو حتى الآن عشر بوصات فى السنة ، وما من شك فى أنه يمكن لسكان كثيرة أن تحيا حياة مستقرة على امتداد سواحل المتوسط» ، كل ما فى الأمر أن الاقليم إكتسحه الرعاة .(٤)

وتمضى المناقشة سجالا بعد هذا فى منطق آخر . فإذا كانت الأدلة الوثائقية مشكوكا فى صحتها أو فى تفسيرها ، فإن دلالة الصهاريج سلاح ذو حدين . فعند

---

(١) المقريزى ، خطط ، جـ ١ ، ص ١١٠ ؛ المسعودى ، مروج ، ص ١٥٦.

(2)S.A.S. Huzayyin, Changes in Climate, vegetation and human adjustment in the Soharo-Arabian belt, in : Mam's role in changing the face of the earth, ed. W. IThomas et al., Chicago, 1955, part I.

(3) A. Weedon, "Report on Mariout", C.S.J.,1992 p. 210.

(4) B.F.E. Keeling, "Climate changes in Egypt", S.N., April 1909, p. 87-88.

المعارضين أن كل صهاريج وآبار وخزانات الرومان إنما تؤكد أن المناخ على أيامهم كان صحراويا جافا ، وإلا فلم بنيت هذه المنشآت ؟ ثم لماذا يقتصر تغير المناخ على مريوط أو مرمريكا مصر دون سائر ساحل البحر المتوسط غربا من برقة إلى المغرب ؟

ولكن المناخيين يردون على السؤال الأول بأن صهاريج الرومان إنما أنشئت بهذه الكثافة لتخزن مطر الشتاء الغزير حينذاك للرى والشرب فى الصيف الذى كان جافا مثلما هو الآن . وعلى التساؤل الثانى يردون بأن منطقة مريوط كانت دائما أقل أجزاء ساحل المتوسط الجنوبى مطرا ، أى أكثرها حدية ، فكانت هى وحدها التى تأثرت تأثرا محسوسا بنقص المطر الطفيف .

ومهما يكن الرأى فى التفسير المناخى ، فإن مرى ، من جهة أخرى ، لا يرى أن انخفاض منسوب مياه الآبار فى المنطقة مرجعه تناقص المطر وإنما تناقص أو توقف تسرب مياه النيل إليها بعد انخفاض ساحل الدلتا وانقراض الفرع الكانوبى ، تماما مثلما حدث فى شمال سيناء نتيجة لاندثار الفرع البيلوزى على الجانب الآخر من الدلتا . ومن جهة أخيرة ، لا يستبعد وهيبة الجمع بين العوامل المناخية والبشرية معا (١).

المناخ والفيضان

لايبقى لنا أخيرا من نظريات تغير المناخ فى مصر سوى دراسة جيليت Gillette على ذبذبات فيضان النيل فى العصر الحديث وما يرتبط بها ، أو ما يربطها هو بها من ذبذبات فى مناخ إقليم سحيق البعد هو نيوإنجلند فقد تتبع جيليت سجلات الفيضان خلال القرنين الأخيرين تقريبا من ١٧٣٥ ميلادية حتى بدايات القرن العشرين ، فوجد أنها تتفق إلى حد بعيد للغاية مع ذبذبات المطر فى نيوإنجلند ، بحيث يتشابه منحنى كل منهما تشابها قويا ويتناسبان صعودا وهبوطا . وقد انتهى جيليت من هذه المقارنة إلى أن المناخ قد تغير ، وأنه خضع فى تغيره هذا لدورة طويلة المدى تبلغ ١٥٠ سنة على الأقل . (٢)

---

(١) دراسات ، ص ٣١ .

(2) Huntington, Mainsprings, p. 520-530.

والآن ، فى الختام ، هل تغير مناخ مصر فى العصور التاريخية ؟ واضح أن القطع بالايجاب أو بالنفى صعب جدا ، والردان واردان بنفس القوة والمنطق . الشئ المؤكد ، مع ذلك ، أنه إذا كان قد حدث تغير ، فليس جذريا ولايزيد عما أصاب أرض مصر نفسها أى اللاندسكيب الطبيعى من تغير على أكثر تقدير . أو إذا كان قد حدث ، فقد اقتصر على أطراف مصر الهامشية التى هى بطبيعتها مناطق حدية مناخيا سواء ذلك شمالا أو جنوبا . وعلى الجملة يمكن القول بأن مناخ مصر التاريخى أدخل فى باب الاستمرارية منه فى باب الانقطاع .

وفى كل الأحوال فقلما كان لهذه التغيرات الطفيفة المفترضة ، إن وجدت ، أثر محسوس على وادى النيل نفسه المستقل بنهره عن ضبط المناخ المحلى أو الاقليمى المباشر (١) . ولقد ظل نظام الحياة فى الوادى – تغيرات أو لا تغيرات – أقرب إلى الثبات والاستمرار دون تغير ملموس أو انقطاع حاسم ، على الأقل منذ الفرعونية حتى العصر الحديث .

المظاهر البشرية

اللاندسكيب الحضارى

وإذا ننتقل من اللاندسكيب الطبيعى والمناخى إلى الحضارى ، بما يحمل من جغرافية السكن والمسكن أو الاستقرار والعمران ، فإن الجغرافيا التاريخية التفصيلية كثيرا ما تكشف لنا عن ثبات واستمرار محقق ، بل ونادر ومثير أحيانا ، فى مواضع كثير من الحلات من قوى ومدن . فنفس الكوم الطينى ، الربوة الصناعية التى ترفع القرية وتحميها من الفيضان ، كان يحمل حلة فرعونية تعلوها حلة كلاسيكية فقبطية فعربية ، كل منها تنهض على أنقاض سابقاتها كأنها طبقات متراتبة تزادد حداثة كلما ارتفعت ، أو كأنها إرسابة جغرافية – تاريخية ، وكأن الكوم – الأساس هو أوتاد الأرض وجذور السكنى فى مصر الفيضية .

(١) وهيبة ، المرجع السابق ، ص ٣٣.

وأحيانا ترتبط بهذه المتتابعة العمرانية متتابعة دينية أصغر أبعادا : فقد يتتابع على نفس الرقعة بلا تحرج معبد فرعونى فكنيسة قبطية فمسجد إسلامى ، ولعل أبرز مثل مسجد أبو الحجاج بالاقصر الذى يحتل ركنا عاليا من معبد آمون بالكرنك . وخلف هذا كله تظل الحلة نفسها ، القرية ، خلية متشابهة أساسا من البداية إلى النهاية ، خامة وشكلا وتركيبا ، حتى بأبراج الحمام الشاهقة المضفرة شديدة التميز .

إن جغرافية السكن والمسكن فى مصر الفيضية – تكاد لا تنتهى – هى ، كجغرافية السكان والكثافة فى مصر المتناهية الرقعة ، أقرب إلى أن تتغير أو تتطور إلى أعلى بالتوسع الرأسى والتراكم العمودى منها إلى التغير أو التوسع الأفقى . وذلك أيضا دون تغير نوعى فى النسيج الداخلى نفسه فى الحالتين .

الرى ، الزراعة ، الاقتصاد

لا شك أن الزراعة المصرية علم بارز ، إن لم تكن أبرز الاعلام ، على الاستمرارية فى حياتنا الاقتصادية وما يتداعى عنها من عناصر حياتنا الحضارية عموما . بل لقد يمعن البعض فى تأكيد هذه الاستمرارية والضغط عليها إلى حد يتجاوز القصد والاعتدال ربما إلى التحريف والتشويه . فبينما يضغط لوران مثلا بحق على «الاستمرارية الألفية للزراعة المصرية» ، فإنه لا يفتأ يكرر كيف مارسها المصريون «دون أدنى تغيير ، خلال أجيال متعاقبة» .(١)

ومهما يكن من أمر فلا شك فى أن نظام الرى هو الذى يكمن خلف هذه الاستمرارية ، فمنذ أرسيت أركان الرى الحوضى ، لم يتغير نظام الرى ولا المركب الزراعى من مينا إلى محمد على – أكثر من ٥٠٠٠ سنة – وبالمثل أدوات الزراعة بكل أنواعها وتفاصيلها ، فما نراه منها فى الحقول اليوم نراه بحذافيره على النقوش والرسوم الجدارية الفرعونية ، بل أحيانا باسمه الفرعونى نصا كالفأس والطوب كذلك فإن فصول السنة الزراعية الثلاثة المعروفة حاليا ، الشتوى– الصيفى – النيلى ، هى نفسها الفصول الفرعونية.

---

(1) L'Egypte d'aujourd'hui, p. 118-122.

حتى التقويم الزراعى الذى يحكم الفلاح المصرى إلى اليوم هو التقويم الفرعونى المسمى حاليا بالتقويم القبطى ، والذى يبدأ مع قمة الفيضان فى سبتمبر (توت) وينتهى بأغسطس (مسرى) ، ويستمد أسماءه من أسماء آلهة الخصب والنماء والوفرة والحصاد والحرارة والشمس الفرعونية ... إلخ . ورغم إدخال التقويم العربى (الهجرى) والغربى (الجريجورى) ، فما استطاعا قط إزاحته أو إزاغته ، حتى ليشبهه لوران بالتقويم المناخى الذى أدخلته الثورة فى فرنسا ، مع هذا الفارق الجذرى وهو أن هذا الأخير كان اصطناعيا بحتا محكوما عليه بالفشل فى حين أن التقويم الفرعونى القبطى انبثاق طبيعى فصله الفلاح كما لو بالغريزة على قد البيئة النيلية . (١)

على جانب الانتاج ، لا يغير من هذه الاستمرارية ما تعاقب من تطورات وتغيرات مختلفة فى الفن الزراعى أو المركب المحصولى أو التوجيه الاقتصادى . فهناك استمرارية ملحوظة فى المركب المحصولى الأساسى ، فمركب القمح – الشعير – الكتان الفرعونى القديم كما عرفه هيرودوت عاش فى مصر حتى أوائل القرن الماضى ، كما سجلته الحملة الفرنسية على يد چيرار وكما عرضه كراوتشلى و بكل ملحقاته من البقول والنيلة والعصفر والقرطم .. إلخ (٢) . فنحن طبعا لم نأكل الذرة ولا عرفناها إلا بعد كشف أمريكا ، وتاريخها فى مصر لا يعدو ١٥٠ – ١٧٥ سنة تقريبا ، وعلى الجملة يمكن القول إن مركب الزراعة الفرعونى ظل خلال وطوال العصر العربى يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المركب المحصولى ، وهو الآن ومنذ محمد على لا يقل عن النصف .

وليس أدل على الاستمرارية بعد هذا من دور البقول والمقات ، مثلا ، فى مركبنا الزراعى ، بل وفى مركبنا الغذائى . فكلاهما ورد ذكره فى كل من التوراة والقرآن . فللبصل مع اليهود فى مصر شهرته التوارتية ، وفى القرآن أكثر عن «بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها» بل إن كثيرا من أصناف الأطعمة والاغذية الأساسية أو الشعبية المعاصرة انحدر إلينا كما هو من المطبخ الفرعونى بل وبأسمائه الفرعونية نفسها كما يقال، كالفول المدمس والطعمية والبصارة وأنواع الفطير وكعك العيد (بنفس نقوشه) . حتى «البتاو» – الخبز والكلمة – فرعونى أيضا ، كذلك لفظ النعناع ... إلخ

(1) Ibid.
(2) Econ, development, p. 21 ff

هذا عن المحاصيل الغذائية ، أما الصناعية فقد ظلت الألياف والأصباغ والفنون والمهارات ثابتة على خطوطها العريضة : الكتان والتيل أساسا وقليل من الصوف والنيلة والقرطم والعصفر ، المغزل اليدوى والنول المنزلى . ولا تنس كذلك القباطى والجلابية ، الأولى التى تستمد اسمها من القبط الذين برزوا فيها كنوع من النسيج والملبس الممتاز فأخذها عنهم العرب الأول ، والثانية التى هى تحريف لكلمة يونانية بعد أن أخذها المصريون عن الاغريق أيام الاستعمار الاستيطانى البطلمى كبديل عن المئزر الفرعونى القديم فورثته لتصبح الرداء الوطنى للمصرى حتى اليوم.

ومن المثير بعد هذا أن بعض المراكز المتخصصة ذات الشهرة التاريخية الخاصة فى بعض خطوط الصناعة حاليا ترقى بشهرتها إلى أصول فرعونية . مثال ذلك أخميم وصناعة النسيج المتوطنة بها منذ الفرعونية وحتى الآن ، رمزا بليغا للاستمرارية الصناعية النادرة ، وفى العصور العربية الاسلامية ، إذا أجدنا قراءة الكتاب العرب من رحالة وجغرافيين ومؤرخين وحوليين ، فإن الانطباع الوحيد الذى يفرض نفسه علينا هو أن أهم مراكز صناعة الغزل والنسيج وقتئذ هى غالبا نفس مراكزها الكبرى حاليا ، لاسيما فى شمال الدلتا الرطب .

عن أسماء الأماكن

فى مجال الاستمرارية ، تقدم لنا دراسة أسماء الأماكن أرضا واسعة خصبة ، وإن تكن بكرا ، للبحث التفصيلى المطول ، الشيق والشاق معا . ومن أسف أن دراسة أسماء الأماكن فى مصر ، وهى أساسا مسئولية الجغرافى بالتعاون مع المؤرخ فضلا عن اللغويين ، لم تتقدم بعد كثيرا على نحو ما فعلت مثيلاتها فى غرب أوروبا خاصة بريطانيا وفرنسا حيث طفرت إلى علم كامل قائم بذاته بالغ النشاط والحيوية . ومازلنا نفتقد خريطة كاملة تفصيلية لجميع أسماء الأماكن محققة فى مصر ، توزعها مصنفة بحسب أصولها التاريخية سواء فرعونية أو كلاسيكية أو قبطية أو عربية . (١).

ومهما يكن ، فعلى العكس من مثيلاتها فى غرب أوروبا حيث نجد مقاطع الأسماء ونهاياتها تعكس عديدا من المؤثرات المتعاقبة تتوزع فيما بينها أسماء الأماكن الراهنة

(1)E. Amelineau, Geographie de l'Egypte a l'epoque copte, Paris, 1893; charles kuentz, "Toponymie egyptienne" B. I.E.,1936-7, p. 217-9.

بنسب متفاوتة (كالكلتى والبريتون والأنجلو – ساكسونى والنورس أو النرويجى والدانيش أو الدانمركى والنورماندى فى بريطانيا) ، فإن أسماء الأماكن فى مصر لا تحتفظ ببقايا وتأثيرات العناصر الدخيلة العابرة إلا غرارا ولماما بحيث لفظتها أو سقطت منها معظمها فبادت ولم تصل إلى جغرافيتنا المعاصرة أو تتأصل فيها إلا فى الأقل النادر . وهكذا لم يبق إلا أقلية من الأسماء الفرعونية الأصيلة ، المحرفة بالطبع ، وأغلبية من الأسماء العربية النقية . وما عدا هذه وتلك فاستثناء محدود أو شذوذ نادر .

فمن المعروف مثلا أن اليونان غيروا معظم الأسماء المصرية الفرعونية إما إلى أشكال محرفة على لسانهم أو إلى أسماء جديدة تماما بلغتهم ، كما سنرى بعد قليل ، ولكن هذه وتلك جميعا (فيما عدا القلة التى احتفظت بالجذر المصرى الصميم) انقرضت وعادت الأسماء المصرية لتفرض نفسها كالأعلام المتوطنة . أما الرومان فقد استعاروا الأسماء الاغريقية دون تأثير تقريبا ، وهو ما يشير مرة أخرى إلى فارق النوع بين الاستعمارين ، هذا استيطانى إلى حد بعيد وهذا عسكرى بحت . من هنا فإن الأسماء الاغريقية والرومانية الباقية ضئيلة للغاية ، يتركز معظمها فى منطقة الاسكندرية وفى الفيوم ، بينما لا أثر البتة للمؤثرات الآشورية أو الفارسية فى القديم أو حتى التركية فى الحديث .

وهكذا فى المحصلة ، تستقطب أسماء الأماكن المصرية الحية حاليا فى قطبين إثنين أساسا : قطب سالب متنح فرعونى ، وقطب موجب سائد عربى . ولقد يتم تحريف الأسماء الفرعونية إلى العربية من خلال الأشكال الاغريقية ، ولكن هذا قلة معدودة ، والأكثر شيوعا هو أن يتم ذلك من خلال الأشكال القبطية التى ليست إلا صورة معدلة من الأصل الفرعونى . وبهذا تعد القبطية وحدها حلقة الوصل الحقيقية بين القطبين الأساسيين الفرعونى والعربى . ويبقى أن من خلف الواجهة العربية السائدة بين أسماء أماكننا تكمن أو تبرز القاعدة أو الأرضية الفرعونية المتنحية . والمهم فى هذا الثنائية الأساسية مغزاها الواضح من حيث الاستمرارية عبر الأجيال والعصور ومن حيث قدم الحلة والاستقرار المصرى.

والواقع أن بعضا من الأسماء التى تبدو لنا لأول وهلة عربية بحتة ، ليست إلا تعريبا لجذور فرعونية ، مثال ذلك . قوص والقوصية ، وقنا وأبو شوشة .. إلخ . وقلما يطلق اسم

عربى تماما على أعلام فرعونية أو قبطية قائمة بقوة ، إنما هى تعرب فقط، أما الاستثناءات فمحدودة مثل الأقصر (طيبة) التى هى جمع جمع ، أو صيغة مبالغة الجموع لقصر ، لما راع العرب من كثرة القصور بها . وهكذا فإنها تقتصر على ، وتنصرف إلى ، حالات خاصة بعينها .

ولنفصل الآن هذه القواعد ببعض الأمثلة أو العشوائية . النيل نفسه ، إذا بدأنا بالأكبر فالأصغر ومن الواسع إلى الضيق ، وقد لا يكون اسما فرعونيا - نيلوس من مصدر رومانى أو عن مصدر إغريقى غير معروف الأصل هو نايلوس . لكن البعض لا يستبعد أن يكون ذلك المصدر تحريفا عن أصل قبطى فرعونى هو نيالو بمعنى ماء أو نهر.

بالمثل اسم مصر نفسها ، فإذا لم تكن مصر مشتقة من مسرى شهر فيضان النيل ، أى إذا لم يكن اسم القطر من اسم النهر بطريق غير مباشر كما يذهب ماسبرو ، فقد تكون مستمدة من ثلاثة مقاطع هيروغليفية ما - سى - رع بمعنى بلد أبناء الشمس. فإذا لم يثبت هذا الأصل الفرعونى ، فلقد تكون مصراييم التوراه عبرية كما أن مصر ومشرى ومصرم ومصرين آشورية أو بابلية أو كنعانية أو فينيقية (١) . أو قد تكون مصر نسبة إلى مصر بن بيصر بن حام بن نوح(٢).

بالمثل كلمة قبط . إما أنها نسبة إلى قبط بن حام بن نوح رأسا ، إما إلى مدينة فقط المنسوبة بدورها أصلا إلى قبط بن حام ، إما إلى هيكوبتاح (هيقبتاح) Ha-ku-ptah , Hikuptah الاسم الدارج للعاصمة منف . وعلى أى الحالات ، فعن هذا الأصل اشتق الاسم اليونانى المحرف ايجيبتس Aiguptos (٣) الذى أصبح بالتبنى علما على مصر فى اللغات الأوروبية .

ولن نذكر هنا تلك النظرية الغامضة أو المغربة التى تتتبع أصل اسم القاهرة العربى إلى حذر فرعونى هو « إن - كا - هى - رع » كان يطلق فى الدارج على منف أو على قطاع منها . إن لم يكن لافتراضها الافلاس المدقع فى القدرة على الابتكار فى محض التسمية ، فالفاصل الزمنى الكبير بين نهايات الفرعونية وبدايات الفاطمية ، وإلا لكانت

---

(١) نعمات فؤاد شخصية مصر ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) المسعودى ، مروج الذهب .

(3) W. page May, Helwan, p. 8,

الفسطاط ولواحقها المباشرة أولى بهذا الاقتباس المحرف أو التحريف المقتبس .. أليس صحيحا ؟

فيما عدا هذه الأسماء الاقليمية العامة ، فلعل من الأفضل أن نوجز تسلسل أو تتابع الاشتقاق أو التحريف فى أسماء المدن فى شكل جدول مركز يعطى الأصل الفرعونى فالتعديل القبطى فالتغيير الاغريقي وأخيرا التحريف العربى . ومن هذا الجدول ، الذى يجرى مرتبا بحسب الموقع من الجنوب إلى الشمال بعامة ، نستطيع أن نرى بسهولة تامة الاستمرارية الأساسية والمثيرة فى الأسماء بين الماضى والحاضر ورغم كل التحريفات والتصحيفات . على أنه سيلاحظ أن هذه الظاهرة أوضح وأكثر حدوثا فى الجنوب وتقل كلما اتجهنا شمالا على مستوى البلد . فهى أكثر انتشارا فى جنوب الصعيد عنه فى شماله ، وفى الصعيد ككل عن الدلتا ككل ، وفى الدلتا تكاد تقتصر على أقصى حوافها وأطرافها الجنوبية والشرقية والغربية بينما تقل فى قلبها الداخلى .

وفيما عدا هذا فإن من الواضح تماما كيف يأتى النهر الاغريقى فى الجدول كرافد غريب دخيل تماما منبت الصلة مقطوع النسب بما قبله وبما بعده ، فرض ليسقط ، بينما تترابط الحلقات الثلاث الفرعونية والقبطية والعربية فى سلسلة واحدة متداعية. والاستثناء الاغريقى الوحيد يكاد يقتصر على حالة أبوتيج (أبوتيكا) فى الصعيد (تعنى المخزن أو المستودع) ، ونقراش (نوقراطيس) إلى جانب بعض الأسماء فى الفيوم ، فضلا بالطبع عن الاسكندرية نفسها وضواحيها ، ومعظم هذه الحالات هى مدن جديدة من تأسيس الأغريق أنفسهم.

هذا ولعل من المفيد أن نضيف أن الجدول ، الذى لا يغطى للأسف كل حلقات أو مراحل التاريخ فى كل الحالات ، يستمد معظم مادته من مصادر شتى عديدة ومتفرقة من مراجع التاريخ القديم والآثار ، ولكن بصفة خاصة أميلينو عن جغرافية العصر القبطى ثم قاموس رمزى الجغرافى ثم كتاب شارل كينتز. ولنا أيضا أن نشير إلى الاختصارين المعروفين فى حالة الأسماء الكلاسيكية · .Magna=M الكبرى. Parva=p=. الصغرى .

أخيرا ، فثمة بعض إضافات فى حالات معينة لا يتسع لها الجدول . فمثلا السويس كما هو معروف تستمد اسمها العربى القديم القلزم من كلوزما أو كليزما الاغريقية . وتمى الأمديد الحالية هى المنديد عند العرب . وهكذا.

الاغريقى	الفرعونى	القبطى	العربى
	الصعيد		
Syene	Ibsambul		أبو سمبل
Philae	سونه	Suan	أسوان
Appollonopolis M.	Pi-lak	pilakh	(جزيرة) فيلة
Eileithyiaspolis	Tbot	Atbo	إدفو
Hierakonpolis	Nekhab		الكاب
Latopolis	Nekhen		الكوم الأحمر (طينة)
Asphynis	Te-snet	Sne	إسنا
Hermonthis	Hesfun		أصفون (المطاعنة)
Thebes (Diospolis M.)	Per-Mont		أرمنت
Apollonopolis P.	weset		الأقصر
Koptos			قوص
Kainepolis	Kebtoyew		قفط
Tentyre			قنا
Diospolis Parva	Enet-ntore		دندرة
			هو
		Phbow	فاو
Abydos	Abotu		العرابة المدفونة
	Per-zoz		أبو شوشة
	بوتشت		أبو طشت (أبو تشت)
Panopolis, Chemmis	Khente-Min	Shmin	أخميم
Antaeopolis			قاو
Aphroditespolis			كوم إشقاو
Apotheka			أبو تيج
Lycopolis	Syout	سيوط	أسيوط

Cussa	Gosu		القوصية
	إخيتاتون	باويت	باويط
			تل العمارنة
		ملى نت ون	ملوى
		رودت	الروضة
Hermopolis	Kais	Shmun	الأشمونين
انتنوبوليس		إنصنا	الشيخ عبادة
		دميت	الشيخ تمى
		منعاوت	المنيا
		تاهناور	طهنا
Cymopolis	Kais		القيس
Heracleopolis M.	Henen-nesut	Hnes	إهناسيا المدينة
Aphroditopolis	Tep-yeh	Petpeh	أطفيح
Ptolemais Hormos?	Le-hone		اللاهون
Arsinoee	Phiom, Te-she		الفيوم
Moeris	Me(r) wer, Mwer		بركة قارون
Crocodilopolis, Arsinoe	Shedet		مدينة الفيوم
Psenuris			سنورس
Philadelphia			الربعيات
	Sokar		سقارة
Memphis	Men-mofer	Menfe	ميت رهينة – البدرشين
	Men-nefru-Mire		طره
Troja	T-royu, To-ro-uu		أبوصير
Busiris	Bu-usir		

شرق الدلتا

Athribis			كوم أتريب
Bubastis	Per-Baste		تل بسطة

		شنشلمون	شلشلمون
Khorbeta	Pharbaethus		هربيط
Tanis	Zanet	صوعن	صان الحجر
Thmuis + Mendes			تمى الأمديد
Iseum (الرومان)	Hebe, Per-ehbet		بهبيت الحجارة
Phakusa	Per-Sopt		سفط الحنة
Pithom	Per-Atum		تل المسخوطة
Daphnae			تل الدفنة
Klysma			السويس

وسط الدلتا

Therenuthis			طرانه
Onouf			منوف
	طندتا		طنطا
Sebennytos	Zeb-nuter	Jemunti	سمنود
Sais			صا الحجر
Xois			سخا
Cabassa			شباس
	Sen-hur		سنهور
	بر – آمون		تل البلامون

وسط الدلتا

Naukratis			نقراش
Hemopolis p.	Tamen-hur,Time-enHor		دمنهور
Rakotis			راقودة
Taposiris M.			أبو صير
Bukiris			أبوقير

عن الأسماء الصغرى والأخرى

هذا عن المدن أو الأماكن الأكثر أهمية أو شهرة ، والحصر صعب ، أما فى حالة القرى وسائر المواقع الصغيرة فإنه مستحيل - كتب كل من أميلينو ومحمد رمزى فى هذا وحده قاموسا جغرافيا كاملا . فكثير جدا من أسماء قرانا قد لانجد له معنى مفهوما بسهولة ، ومهما امتد الخيال يتعذر تصور أصول عربية له ، وفى الوقت نفسه لن نخطىء رنينه الفرعونى ومقاطعه الهيروغليفية . والأمثلة يقينا بالآلاف ، وكل حالة تحتاج إلى التحقيق على حدة ، لكن تكفى بعض العينات العشوائية أوالجزافية البحتة . خذ أولا: بيهمو ، مسنرو ، ترمنت ، أشمنت ، منتوت ، نبتيت ، إخناواى ، إشناواى ، برهتموش ، سندبسط ،سندسيس ، سنديون ، سندنهور ، مطوبس ، شابور ، بحقيرة ، دمهوج ، بهرمس ، طهرمس ، شرمساح ، دمسيس ، سمادون ، سرياقوس ، سلامون ، أسطال ، سيليين ، فيديمين ، شرشابة ، دهدورة ، شنتنا الحجر ، شندويل ، أهريت ، طيهار ، طنيخ، بهجورة .

أو إعتبر مجموعة المقطع شبرا - بمعنى تل وتحريفا عن شبرد . فمنه مئات تنتشر على وجه الدلتا ، ولوأنه يختفى تماما أوتقريبا من الصعيد . من الأمثلة : شبراطو ، شبراتنا ، شبراويت ، شبراخيت ، شبرامنت ، شبرا نخوم ، شبرا النملة ، شبرا إبلولة السخاوية ، شبرا اليمن ، شبرا ملس ، شبرا باص ، شبرازنجى . وكشبرا ، ولكن أقل شيوعا وانتشارا بكثير ، يأتى المقطع طوخ ، الذى لايبدو له لامدلول ولاأصل عربى مفهوم، ومن ثم قد ينحدر عن أصل فرعونى بالغ القدم (؟) . من هذه المجموعة نجد : طوخ الملق ، طوخ دلكة ، طوخ طنبشا ، طوخ البراغتة ، طوخ الأقلام ، طوخ مزيد ، منية طوخ ، قشطوخ ، وكلها - سيلاحظ - فى جنوب الدلتا بالمنوفية والقليوبية وأقصى جنوب الغربية والدقهلية .

وهذه سلسلة أخرى لانرى كيف يمكن أن تكون عربية الأصل : كمشيش ، فرنوى ، هربيط ، دسونس ، كوم أسفحت ، باقور ، دناصور ، دلبشان ، بجيرم ، طنبشا ، طنبدى، بلقطر ، شنراق ، سنتماى ، نامول ، طنبول ، طنامل ، البشالوش ، خربتا ، ميدوم ، أتليدم، دلهانس ، مشتول ، أنفسط ، سنسفط .

بين السكان والانسان والمجتمع

فإذا ما التفتنا أخيرا إلى الجوانب البشرية بادئين بالعرق والعقيدة ، فالأفضل أن

نقتبس حسين مؤنس بلا تعديل :

«ولعل بلدا من بلاد الأرض لا تصدق على حضارته صفة الاستمرار كما تصدق على مصر ، فإن مصر التى ولدت من نحو خمسة آلاف سنة لازالت هى بعينها اليوم : لم يتغير فيها الدين على طوال هذه الأحقاب إلا مرتين ، ولم تتغير اللغة إلا مرتين أيضا ، على حين أن بريطانيا مثلا لا يرجع تاريخها إلى أبعد من ألفى سنة تغير الدين خلالها مرتين واللغة أربع مرات على الأقل ، وأسبانيا يرجع تاريخها إلى الفين وخمسمائة سنة تغير الدين خلالها ثمانى مرات واللغة ست مرات . أما جنسنا فلم يتغير فى جملته خلال هذه الأعصر إلا تغيرات طفيفة ، فى حين أن بلدا كإيطاليا تعاقبت عليه أجناس كثيرة غيرت عنصر السكان تغييرا هاما أكثر من مرة . ونتيجة ذلك أن طبيعة الحياة فى مصر وجوهرها لم يختلفا كثيرا رغم هذه الأحقاب المتطاولة ، بل إن العين تقع اليوم على مشاهد كانت موجودة كما هى اليوم أيام الفراعنة» (١)

وفى المعنى نفسه ، فحسبنا هنا أن نعود فنذكر بما قيل بصيغ مختلفة فى ظاهرة ثبات واستمرار وبقاء النمط المصرى عبر التاريخ persistence، وكيف أن الاضافات العديدة والمتواترة إلى التركيب الجنسى لمصر و الدفقات الدموية المتجددة لم تغير جذريا أو جديا من جوهرها الأصلى و الأصيل .

وإذا سمح لنا بقليل من التكرار ، فدونك قولة كيث المكثفة عن الفلاحين الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم وكيف أنهم هم «النسل المباشر لفلاحى سنة ٣٣٠٠ ق. م» ومقولة دريك المباشرة التى تذهب إلى أبعد من ذلك فى الزمان وفى وحدة النمط الأساسى بين «البداريين» وأهل النقادتين ومصريى الأسرات والفلاحين الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم» (٢).

ومع أننا من جانبنا أميل إلى التحفظ نوعا إزاء هذه الاستمرارية المفرطة والمطلقة التى تتجاوز فيما نرى الثبات إلى الجمود والتجانس إلى التجميد والمرونة الحيوية إلى الأقفاص الحديدية ، فلا خلاف على سلامة الجوهر مبدئيا . وتلك إذن فى كل الأحوال إستمرارية نادرة المثال والمنال ، تتحدى التاريخ كالجغرافيا وربما حتى الجغرافيا قبل التاريخ .

---

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٢٢ -١٢٣.

(٢) قارن سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٢٧٧

فإذا كان هناك اليوم ملايين من المصريين يبدون مختلفى السحنة واللون أو التقاطيع والقوام كثيرا أو قليلا عن النمط الفرعونى الذى تصوره لنا النقوش و التماثيل ، فإن هناك بالمقابل عشرات الملايين يبدون كنسخ حية متحركة من تلك التصاوير و التماثيل ذاتها . ولقد رأينا كيف وصلت الاستمرارية الإثنية إلى حد أن تشابه التشابه بين القدماء والمحدثين على عمال الحفائر ، بينما يرى البعض فى وجود الأقباط اليوم تجسيدا مباشرا فى حد ذاته للاستمرارية الإثنية والدينية وغير ذلك ، فهم فى النهاية ليسوا إلا حلقة حية بين مصر الفرعونية ومصر المعاصرة .

فى السياسة ونظام الحكم

ثبات أو استمرارية الجنس واللغة والدين هذه لا يقل عنها إثارة للانتباه ثبات أو إستمرارية الهيكل الأساسى للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى ومركب ملامحه المكملة عبر العصور بكل ما فيها من مزايا ومثالب . الوحدة السياسية المطردة بلا انقطاع تقريبا ، مثلما هى المبكرة بلا سابق كذلك تقريبا ، المركزية السياسية العالية بل العارمة ، بما فى ذلك أسسها الطبيعية من جانب ونتائجها الادارية من الجانب الآخر، بما فى ذلك حتى عبادة الميرى (!) ، النظام الاقطاعى الجامد الغاشم الذى لم يكف عن الوجود والنمو منذ البداية ولا عن الاستغلال الشرس حتى النهاية ، وبين الاثنين لم ينفصل قط لا عن النظام الطغيان الشرقى ولا عن النظام النهرى والمجتمع الهيدرولوچى ، دون أن نضيف العلاقة المستمرة بين نظام الملكية ونظام الملكية - تلك فقط ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات تندرج تحت باب الاستمرارية المطلقة أو شبة المطلقة فى الوجود المصرى منذ كان وحتى الآن ، وهى تغنى تماما عن كل إطناب (١).

ولا شئ ، يقينا ، ككلمة الفرعونية يلخص ويشخص مأساة مصر السياسية المستمرة بلا انقطاع طوال التاريخ والمجسد بلا حياء ما تزال فى صميم حياتنا المعاصرة فلقد صارت هذه الكلمة التعسة «السيئة السمعة» علما على الطغيان المصرى البشع البغيض فى كل مرحله حتى وإن اختلفت التسميات والمسميات أو تطورت الأشكال والشكليات . فالسلاطين والمماليك فى العصور الوسطى هم كما أوشك المقريزى أن يضعها

(١) راجع فى هذا بالتفصيل الجزء الثانى من الكتاب ، فصل من الطغيان الاقطاعى إلى الثورة الاشتراكية .

فراعنة ولكن مسلمون ، مثلما كان الفراعنة أنفسهم أباطرة وقياصرة وأكاسرة ولكن مصريون ، هذا بينما عد محمد على بعد ذلك آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد (١) إن الفراعنة ، بوضوح مطلق الآن هى لا شك أبرز مثلما هى أسوأ مظاهر الاستمرارية فى كيان مصر جميعا .

أما العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهى تقليديا علاقة قهر ومقت ، اكراه وكره ، استبداد وحقد ، بينما العلاقة بين الحكومة والشعب هى الريبة والعداوة المتبادلة بكل التفاهم الصامت ، إن لم تعد الأولى العدو الطبيعى للثانى فى نظر البعض .

بالمثل ، فإذا كانت مصر - لحسن الحظ - لم تعرف «طبقة حاكمة» وراثية على غرار سلالات الأرستقراطيات الأوروبية فإنها - لسوء الحظ أكثر - عرفت غالبا «العصابة الحاكمة» (ولا نقول أحيانا «الحثالة الحاكمة») بمعنى عصبة مغتصبة تستمد شرعيتها من القوة غير الشرعية . ومن هنا فلئن كانت مصر الطبيعية حديقة لا غابة فقد كانت على العكس بشريا غابا لا حديقة ، إن كانت زراعيا مزرعة لا مرعى ، فقد كانت سياسيا مرعى لامزرعة للأسف . بالتالى فكثيرا ما كانت مصر إلى حد بعيد حكومة بلا شعب سياسيا ، وشعبا بلا حكومة اقتصاديا .

وهذا ما يصل بنا فى النهاية إلى ذروة النظام .. وذروة المأساة أيضا . لقد كانت مصر أبدا هى حاكمها ، وحاكمها هو عادة أكبر أعدائها ، وأحيانا شر أبنائها . وهو على أية حال يتصرف على أنه «صاحب مصر » ، «ولى النعم » أو الوصى على الشعب القاصر الذى هو «عبيد إحساناته» ، وظيفته أن يحكم ووظيفة الشعب أن يُحكم ، وأن الشعب الأمين هو شعب آمين ، والمصرى الوطنى الطيب هو وحده المصرى التابع الخاضع ، إن لم يعتقد حقا أن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا كان عبدا أو كاد !

والحقيقة أن حاكم مصر طوال تاريخها الماضى إن لم يكن ينظر غالبا إلى الوطن كضيعته الخاصة وإلى الشعب كقطيع ، فقد كان على أحسن تقدير يتبنى فكرة الراعى والصالح والرعية التوابع ، أى فكرة الأبوة والأبوية العتيقة paternalism، الطيبة أو القاسية بحسب الأحوال ، وبحيث كان الحكم المطلق أشبه عمليا بالحكم الرومانتيكى ، والدولة الفردية أقرب فى الواقع إلى «الدولة الشخصية personal state» .

---

(١) راجع سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٠ - ٥٨٠

بالمقابل أو فى الاتجاه المضاد ، ولكن للمزيد من الأسف والأسى أيضا ، فإن مصر المحافظة أبدا المفرطة الاعتدال جدا والتى لا تؤمن بالطفرة ولكن بالتدريج الوئيد أساسا ، لم تعرف الثورة الشعبية بالكاد ولكن الانقلاب العسكرى فقط وبالتحديد ، وذلك منذ الفراعنة والمماليك حتى اليوم بلا استثناء ولا اختلاف . استمرارية ، يعنى ، فى قاعدة الانقلابات وغياب الثورات .

فخلال أكثر من ٥٠٠٠ سنة لم تحدث أو تنجح فى مصر ثورة شعبية حقيقية واحدة بصفة محققة مؤكدة . مقابل بضع هبات أو فورات فطيرة متواضعة أو فاشلة غالبا، مقابل عشرات بل مئات من الانقلابات العسكرية يمارسها الجند والعسكر دوريا كأمر يومى تقريبا منذ الفرعونية وعبر المملوكية وحتى العصر الحديث ومصر المعاصرة .

وهكذا بقدر ما كانت مصر تقليديا ومن البداية إلى النهاية شعبا غير محارب جدا أو إلى حد بعيد فى الخارج ، كانت مجتمعا مدنيا يحكمه العسكريون كأمر عادى فى الداخل . وبالتالى كانت وظيفة الجيش الحكم أكثر من الحرب ، ووظيفة الشعب التبعية أكثر من الحكم ، وفى ظل هذا الوضع الشاذ المقلوب ، كثيرا ما كان الحكم الغاصب يحل مشكلة الأخطار الخارجية والغزو بالحل السياسى وأخطار الحكم الداخلية بالحل العسكرى ، أى أنه كان يمارس الحل السياسى مع الأعداء والغزاة فى الخارج والحل العسكرى مع الشعب فى الداخل ، فكانت دولة الطغيان كالقاعدة عامة استسلامية أمام الغزاة بوليسية على الشعب .

من هذا وذاك - كيف لا ؟ - جاء ت لعنة خضوع الحكم العسكرى الاغتصابى الاستسلامى للاستعمار الأجنبى على المستوى الخارجي ، ولعنة خضوع الشعب السلبى المسالم للحكم البوليسى فى الداخل . وهى جميعا سلسلة متناقضات ساخرة بقدر ما هى قطعة من الاستمرارية المأساوية المحزنة المخجلة .

هذا فى الداخل . أما فى الخارج فإن الأمر لحسن الحظ نوعا يختلف نسبيا أو جزئيا فالاستثناء الوحيد تقريبا من قاعدة الاستمرارية فى مجال السياسة والوجود السياسى المحزن يكاد يقتصر على موضوع الاستقلال والاستعمار أو الامبراطورية والمستعمرة فهو وحده الذى يجمع أو يتوزع بين الاستمرارية والانقطاع . فلنحو ألفى سنة عاشت مصر دولة مستقلة أو إمبراطورية بلا أنقطاع تقريبا ، ولكن لنحو ألفى سنة أخرى باتت مستعمرة أو تابعة بلا انقطاع كذلك .

من الحياة اليومية

تبقى أخيرا الجوانب البشرية والتقليدية فى الحياة العادية اليومية للمجتمع المصرى بكل ما فيها من أشياء صغيرة ولكنها بالغة الدلالة على كوامن الشخصية المصرية . فكثير جدا من العادات والتقاليد والممارسات والطقوس ، وكذلك من المعتقدات والأفكار وحتى الخرافات والأساطير ، عدا الألفاظ والأمثال ، فضلا عن الاحتفالات والأعياد .. إلخ ، انحدر إلينا من مصر القديمة وظل حيا لآلاف السنين دون تغيير أو تحوير أو إضافة أحيانا . وبعض هذه المظاهر مرتبط بطريقة أو بأخرى بالبيئة ، والبعض الآخر مجرد وراثة اجتماعية ومحافظة مكتسبة ، وبعضها سابق للاسلام ولكنه استمر بعده أو تحور فقط فى ظله .. إلخ

من الأولى عيد وفاء النيل وعيد الغطاس وشم النسيم ، وكلها من فولكلور الطقس وتراث البيئة المحلية وترتبط وثيقا بالنهر ودورة الفيضان السنوية ، ولكل منها طقوسه الجماعية الثابتة والمحددة . فوفاء النيل – يوم الزينة فى القرآن (١) – هو عيد النهر وطقوس بلوغ الفيضان سن الرشد ، وهو مستمر بموكبه المائى منذ الفراعنة حتى الآن ، قبل الاسلام بغير «ضحيته البشرية» التى زعم البعض ، وبعده «بحجته الشرعية» التى يعرفها الكل . وقديما كان هناك عيد الصليب (١٤ توت) ، فيه تفتح الترع إذا كان الماء زائدا .

أما شم النسيم – النيروز فى أصول الشرق القديم – فهو عيد الربيع والطبيعة ودورة الفصول والطقس .(٢) وكما كان المصريون يتقاطرون بالزوراق النهرية على بوبسطة أثناء أعيادها فى القديم ، نشهد اليوم الرحلة النهرية التقليدية إلى القناطر الخيرية .

أما الغطاس (١١ طوبة) فهو أصلا وأساسا الاحتفال بموت وبعث أوزوريس فى الأسطورة الفرعونية ، وبالتالى كان عيدا مصريا بحتا وقبطيا خالصا ، وكان له شأن عظيم حتى ليشارك فيه المسلمون (٣). وهو فى جوهره طقس تعميدى مسيحى اختلط بالطقس الفرعونى الوثنى . ففيه يستحم الأقباط فى النهر المسكوبة به المياه المقدسة ،

---

(١) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٣٧٠.

(٢) المسعودى ، مروج الذهب ، جـ ١.

(٣) المسعودى ، جـ ١.

استمرار فى الواقع لاحتفالات الفراعنة بالنهر تبركا وتبريكا (١) . كذلك فإن ليلة النقطة ، التى تمثل بداية الفيضان عادة (١١ بؤونة - ١٧ يونيو) ، إن هى إلا امتداد «لدمعة إيزيس» ، أول قطرة فى الفيضان فى ملحمة الفرعونية الكبرى (٢).

وفى هذا المجال ، فلعل أشد وأغرب مظاهر الاستمرارية و أكثرها مدعاة إلى الدهشة مهرجان سيدى أبو الحجاج السنوى بالأقصر فى رمضان ، فهو يكرر فى طقوسه مهرجان الإله آمون السنوى بطبيعة بحيث يكاد يكون نسخة إسلامية من الأصل الفرعونى. فكلاهما يرتبط بالنهر ويتم بالزورق والقارب المقدس فى دورة متشابهة داخل دائرة ساحة معبد الكرنك وطرق المدينة وتحت الأعلام والبنود وبين مظاهر الاحتفالات الدينية والتجارية والترفيهية المتشابهة . (٣).

ومن الظاهرات المكتسبة كذلك والتى تحولت إلى موروثة عادة الختام وتحريم الخنزير ، كلاهما يرتبط فى رأى البعض بالبيئة الحارة والضرورات الصحية ، كلاهما كذلك ولذلك سابق للاسلام بل و لليهودية والمسيحية جميعا ، ولذلك أيضا يكاد يكون مشتركا بين الطائفتين اليوم .

والاستمرارية واضحة بعد ذلك بقوة فى كثير من التقاليد الشعبية فى الزراعة وعادات الزواج والولادة و الافراح (ليلة الحناء ، الصباحية ، النقوط ، السبوع) ، ثم المآتم و الدفن وزيارة المقابر (خميس الميت ، فطير الرحمة ، الأربعين ، والاخير ما هو إلا ترجمة أو انعكاس لفترة تحنيط الجثة قديما والبالغة ٤٠ يوما) .

كذلك الأمر فى الأكلات والأطعمة الشعبية والوصفات الطبية والأدوية البلدية (بما فى ذلك حتى الششم لفظا ووظيفة !) . بالمثل عن خرافات التفاؤل والتشاؤم وما يرتبط بها من خزعبلات «العين» و الأحجبة والتعاويذ والتمائم (بما فى ذلك حتى «طاسة الخضة» !) . وعن الخرافات بالذات يعتقد ماسبرو «أنها هى معتقدات مصر الفرعونية تلك التى تعيش فى الأعم الأغلب فى خرافات مصر الحالية» .

---

(١) وحيده ، ص ٥٢

(2) Baedeker, Egypt, 1914, p. XCVII.

(٣) محرم كمال ، اثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية ، القاهرة ، ١٩٥١ ص ٦٧ - ٦٨ ، ٧٧ - ٧٩ .

والفنــون أيضـا

حتى الرقص (الرقص الفرعونى) و الموسيقى (الهارب والربابة .. إلخ) ظلت معنا حتى اليوم . (الغريب والطريف أن الرقص والغناء كانا من الصادرات الثقافية لمصر الفرعونية إلى الشام واللفانت منذ بيبلوس وفينيقيا .. إلخ ، تماما مثلما هما الآن .)

حتى أساليب الفن وتعبيراته من رسم وتحت وعمارة ظلت ثابتة بلا تغيير ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة ، وبعضها انحدر إلينا حتى اليوم أو تشكل فى قوالب جديدة . ففيما عدا تطورات العصر والعقيدة ، فإن العمارة الفرعونية مستمرة خلال العمارة القبطية ، وهذه حلقة اتصال بينها وبين العمارة الاسلامية .

القبة ، مثلا ، بدأت كما رأينا فى الفرعونية ، ولو أنها وصلت إلى القمة فى العمارة الاسلامية، حين اقتبس اسمها ، فى رأى ، فى اللغات الأوروبية . coupole cupola، وفنار (منار) الاسكندرية الشهير هو الأب الفنى للمئذنة الاسلامية ، وليس المرادف الأوروبى للمئذنة minaret سوى تحريف أو تصغير لتلك المنارة (١) . وآخرون يربطون بين المسلة المصرية القديمة وبين مئذنة الجامع .

بالمثل فإن فن المقرنصات stalactites، الذى يعد جوهرا فى العمارة الاسلامية ، ثبت أن أصوله وسوابقه ترجع إلى مصر البطلمية ، وعلى الحالين فإن البعض يربطه بإيحاء شجرة النخيل الحتمية .

وعدا هذا وذاك فإن المؤرخين يحصرون لنا قائمة ليست باليسيرة من الكلمات المصرية القديمة التى مازالت تعيش فى حديثنا اليومى بالعربية الدارجة الآن ، قاموس كامل فى الحقيقة اختلفت فى الرسم والشكل ولكن اللسان بقى ، مثلما حدث من قبل مع الديموطيقية . مثل ذلك مجموعة من الأمثال والمأثورات الشعبية.

وعلى الجملة فإن من السهل دائما ، كما يقول أنور عبدالملك فى عمله الكبير. إثبات «بقاء التراث الفرعونى فى الحياة اليومية للأقباط» بصفة خاصة، وقد أثرى الاسلام بكل ما جاء به

---

(1)E. Deknison Ross (ed)., The art of Egypt through the ages.

هذه الحياة وتنوعها كثيرا لكن «دون أن يطمس هذه الاستمرارية» (ص ٣٠٠) .

إلى هذا المدى إذن تذهب الاستمرارية فى دقائق وتفاصيل الحياة اليومية الجارية حتى لقد ضربت مس بلاكمان مثلا معروفا حين كرست كتابا كاملا لهذه الأشياء الصغيرة تتبعتها فيه عبر التاريخ منذ الفراعنة حتى الوقت الحالى من خلال عشرات الخطوط وعلى عديد المستويات (١) . بالمثل يفعل كتاب محرم كمال عن بقايا الفراعنة فينا اليوم . بل إن البعض ليذهب إلى حد القول بأن كتاب وليم لين عن «عادات وتقاليد المصريين المحدثين» هو فى معنى ما إلى حد ما نسخة حديثة أو ترجمة معاصرة ليس إلا لكتاب ويلكينسون عن «عادات وتقاليد قدماء المصريين» !

؟ حدود الاستمرارية

علام يدل هذا كله ،أيا كان ؟ – ذلك هو السؤال الآن . لأول وهلة فلقد نرى الماضى ، فى الرد يعيش دائما فى الحاضر أو يرقد خلفه . وربما بالغ البعض وأسرف فى المبالغة فقال «مصر التى لا تتغير Immutable Egypt » ،ثم راح يتحدث عن «حضارة أبى الهول»، وربما استنتج البعض الآخر أن روح المحافظة الشديدة والتمسك بالماضى والحرص على تراثه وعدم التخلى عنه هى طابع قومى عميق الجذور ، إلى آخره ، إلى آخره .

الاستمرارية القاعدية

ومن الناحية الموضوعية ، فلا شك فى أن الاشياء فى مصر تميل كالقاعدة إلى أن تستمر فى اتجاهها الواحد وعلى خطها المستقيم دون تغيير أو انحراف ما لم ، وإلى أن ، تصطدم بقوة مضادة فى الاتجاه ومساوية لها فى القوة . ولهذا فما من شك أيضا أن التاريخ المصرى مستمر متصل بلا انقطاع كالنيل فى جريان مائه ، ومراحله رسوبية تراكمية متعالية كطبقات طميه . وما من شك بعد هذا كله فى أن مصر تعد فى أكثر من معنى من أبرز ثوابت التاريخ ، بل لعلها أقدم وأكثر بلد عاش أسير جغرافيته الخاصة وعلى الجملة فإن من المرجح جدا أن القاعدة العامة فى الخلفية التاريخية لمصر هى الاستمرارية بقدر أو آخر .

---

(1) Winsfred S . Blackman, The fellahin of Upper Egypt, Lond., 1927.

لكن الاستمرارية القاعدية هذه أو تلك القاعدة الاستمرارية ، من المهم مع ذلك ألا نبالغ في تقديرها أو تقريرها . أيمكن ، مثلا أن يكون صحيحا تماما ، أو أيصح في المنطق أن يقال ، إن الحياة في مصر كانت تكرارا لا نهائيا لمعادلة ميكانيكية ، كما يصور مارش فيليبس بقوله «إن مصر بالتأكيد – من بين كل بلاد العالم – هى التى تقترب فيها الطبيعة أشد ما تقترب من الانتظام الميكانيكي والتكرار الميكانيكي . ونمط ترتيب الاقليم نفسه نمط رياضى بسيط من التكرار الذى لا يتقدم ولا يتغير» . (١) ؟ ومثله يفعل فيدن حين يقول عن مصر الحديثة المعاصرة «..أمامك ترقد مصر القديمة بلا تحنيط ، وإنما محفوظة في بلسم الشمس وفى غرائز السكان المحافظة». (٢) هذا بينما يصورها اوران كبلد «لم يكد يتطور منذ أصوله التاريخية» ، ثم يستمر «من هنا الغياب شبه الكامل للتقدم منذ العصور القديمة» . (٣) بالمثل يقول جوبليه «الفلاح المصرى الحديث ونظيره أيام الفراعنة متشابهان جدا لأن تطور البيئة الجغرافية والاقتصادية قد توقف» (ص ٩٧).

فالمغالاة الكاسحة هنا وهناك جد واضحة ، تكاد تصل إلى حد التشويه .. أليس كذلك ؟ أفلا تجعل من مصر متحفا حيا لا أكثر ، ومن جغرافيتها الحية جغرافية تاريخية باستمرار ؟ وإلا فهل يمكن أن ننكر أن الاستمرارية بهذا المعنى إنما تقابل الجمود وترادف الرتابة وتحيل التاريخ نسخة آلية معادة لا وظيفة للزمن فيها سوى التكرار ؟ ثم ، أخيرا ، ألا يتناقض هذا كله مباشرة وعلى الفور مع الحيوية البالغة والمرونة المؤكدة فى كيان مصر فضلا عن توسطها والاعتدال ؟

المقاييس الموضوعية

أين إذن تقع الحقيقة العلمية الدقيقة بالضبط ؟ ثمة مقياسان ضروريان لهذا الهدف الموضوعى . أتنفرد مصر دون سواها بهذه الجوانب والحالات من الاستمرارية النادرة ؟ إن هناك دائما خطرا حقيقيا أن ننسب إلى مصر وحدها ما تشارك فيه بلاد أخرى كثيرة. ثم ما نوعية الاستمرارية فى مصر ، وهل هى تنفى التغير والتطور أو النمو ؟

عن الأولى يمكن أن نعود إلى مظاهر الاستمرار التى عرضنا لها لنجد بسهولة أنها

(1) Works of man, p. 61.

(2) Land of Egypt, p. 8.

(3) L'Egypte d'aujourd'hi, p. 119-120.

ظاهرة عامة أو شبه عالمية لا تقتصر بالضرورة على مصر . ففى أسماء الأماكن مثلا ، من القواعد العامة أنها محافظة بطبعها غائرة الجذور فى التاريخ القديم ولا تقتلع بسهولة وإن تحولت بالتحريف. فبريطانيا المعاصرة تحفل بأسماء أماكن تعود الى أصول كلتية أو ، رومانية قديمة .. إلخ، وكذلك تفعل فرنسا وغيرها . وإذا كانت طبيعة مصر الفيضية قد ثبتت عديدا من القرى فى مواضعها الثمينة المكتسبة بمشقة، فما أكثر الحالات فى بلاد أوروبا التى ثبتتها منذ القدم ضوابط طبيعية مختلفة كموارد الماء أو المواضع التلية الحصينة ...إلخ، ثم ما أكثر المواضع التى تعاقبت عليها المؤسسات الدينية هناك بلا انقطاع : معبد وثنى ثم كنيسة مسيحية على رأس تل واحد... إلخ، إن قدرا كبيرا من الاستمرارية فى مصر إن هو إلا صفة مشتركة عامة بين مختلف الاقطار ، لأنه ببساطة طبيعة الأشياء، أو بالدقة طبيعة الجغرافيا .

أما عن نوعية الاستمرارية، فهى لم تكن فى مصر مطلقة ولا كفت عن التطور والنمو. فحتى الأساس الأرضى نفسه عرف التغير وإن كان محدودا : اختزال فروع الدلتا نفسه وتغيرها المستمر، تقلص مستنقعات الشمال وانحسارها ثم نشأة البرارى ، التغيرات الصغيرة الدائمة فى انحناءات النهر واختفاء الجزر وظهورها ..إلخ .

والتكوين الجنسى وإن لم يعرف قط ما عرفته بعض بلاد أوروبا أو آسيا من تغيير جذرى، فقد تلقى كثيرا من المؤثرات الخارجية الثانوية التى لا يمكن إلا أن تكون قد عدلته فى كثير من التدريج وإن يكن فى قليل من التغيير . وأكثر من الاثنين الجانب الحضارى ، فان انصباب المؤثرات الخارجية أدخل دائما الكثير من الأفكار والخبرات والإضافات الجديدة، جددت شباب مصر أكثر مما جددت دماءها .

وفى الجانب المادى مثلاً ، إن صحت نظرية المدينة الفرعونية المخططة تخطيطا هندسيا كمربع أو كمستطيل ، لكان هذا دليلا ينقض الاستمرارية ويؤكد الانقطاع.

وفى الجانب غير المادى، تعاقبت على مصر الأديان الثلاثة، الأولان جزئيان حتى نسخهما الثالث وساد نهائيا وفى الجوانب المادية أيضا تلقت الزراعة المصرية باستمرار محاصيل وآلات جديدة باختصار: رغم الاستمرارية العريضة كانت مصر دائما تتغير ولكن ببطء وتدرج وفى متتالية متصاعدة كالآتى : اللاندسكيب أقرب ما فيها إلى الثبات ،

يليه التركيب الجنسى بجرعات ضئيلة، يليه المركب الحضارى بمسافات متباعدة ولكنها هامة .

تراكمية لا تكرارية

حقيقة الامر إذن ، وهو صفوة القول أيضـــا ، إن الاســـتمرارية المـــصرية لا تعنى التكرار repetitve، بقدر ما تعنى التراكم cumulative. فالإستمرارية المصرية إن كانت تعنى شيئا فإنما تعنى إن القديم فيها لا يعيد نفسه فحسب ، ولكنه يضيف الى نفسه الجديد أيضا . استمرارية إن قل فيها أن ينسخ القديم تماما، فإنه لا يتناسخ وكفى وإنما هو أيضا يتحور ويتطور داخليا وخارجيا، وإن وقع هذا وذاك بهدوء وئيد وتدريج أشد تؤدة.

وفى هذا المعنى، فلعل قولة نيوبرى العابرة أدنى الى أن تلخص لنا الموقف بطريقة معبرة. فمصر ، يقول هو فى عبارة موجزة موفقة وموحية تصيب كبد الحقيقة دون دماء وبلا دموع، «مصر وثيقة من جلد الرق، الانجيل فيها مكتوب فوق هيرودوت، وفوق ذلك القرآن، وخلف الجميع لا تزال الكتابة القديمة مقروءة جلية».(١) وليس لنا بعد هذا إلا أن نضعها قاعدة عامة أنه إن تكن جغرافية مصر تراكبية ، فإن تاريخها تراكمى فى الدرجة الأولى.

والواقع أن استمراريتنا تمثل فى التحليل العلمى مزيجا من «التوازن الاستاتيكى- الديناميكى dynamic-static equilibrium» ، بحيث يأتى فى جوهره أبعد ما يكون عن التوازن الميت. وإنما هو بلغة هربرت سبنسر «توازن متحرك moving equilibrium» يمضى قدما ويتقدم دائما بفضل جرعات صغيرة من التغير أو تغيرات صغيرة كالجرعات وحركات قصيرة قد تكون بندولية أحيانا ولكنها تراكمية فى النهاية.

كلا، لم تكن إستمراريتنا محصلة سبق حضارى مبكر مضروبا فى عزلة طبيعية محكمة بعد ذلك، ولا كانت بعد هذا وذاك مجرد اجترار حوصلى، وإنما عملية هضم بناء وبناء مستمر .

ولعل أبرز ما يتضح هذا يتضح فى الزراعة على وجه الخصوص ، تلك التى تمثل

(1) P.E. Newberry, Egypt as field for anthropological reserch, Brit. assoc., 1924 P. 19 .

أيضا العمود الفقرى للحضارة المادية واللامادية المصرية بطبيعة الحال. فتاريخ الفن الزراعى المصرى ينقسم كما رأينا بوضوح إلى عدة مراحل چيوتكنية ، واحدة منها بعينها تحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر ، وتلك هى مرحلة الفن القديم أو المرحلة الباليوتكنية .

ولكن هذه المرحلة إذا كانت قد خضرمت وأزمنت طويلا وعاشت تاريخا ألفيا مديدا ، فإنها لم تكن فراغا بلا إضافات . فمصر كما نعلم أخذت منذ أيام اليونان بالطنبور والساقية ، ومنذ البطالسة أدخلت الجاموس ، ومنذ الفرس الإبل والسمسم ، ومنذ العرب القطن والأرز ... إلخ .

ضوابط الاستمرارية ودوافعها

البيئة الطبيعية

وليس من الصعب بعد هذا أن نفسر تلك الاستمرارية النادرة أو أن نعلل لها . وهناك على الأقل ثلاثة أو أربعة أسباب وضوابط أساسية فى القضية . فى المقدمة فإنها ، تلك الاستمرارية، ترتبط بالطبع بالبيئة الطبيعية من الداخل مباشرة ، البيئة النهرية الفيضية كما نعرفها جيدا فى طبعتها وطبيعتها الجغرافية العامة ولكن بالذات فى طبعتها ونسختها المصرية الخاصة .

فهناك عوامل طبيعية مستقرة فى أسس الحياة المصرية ، تعمل بانتظام وباستمرار وبلا تغيير ، كتتابع الفصول والفيضان فى نسق كامل منتظم الحركة ، فضلا عن أن التغيرات نفسها تخضع أيضا لنظام دورى رتيب . والواقع أن دورة العام وتوقيت الفيضان فى يوم محدد بالضبط .. إلخ هى من عوامل عدم التغير فى مصر مثلما هى من مظاهره . وفى بيئة كهذه لابد أن يجرى جهد الانسان على وتيرة منتظمة رتيبة ، والعمل المتواصل ثابت ، «ولا نعرف بلدا تجرى فيه العوامل الاقتصادية نحو نتائجها المقدرة دون تمهل أو إنحراف كمصر».

بل يبلغ الأمر بسيطرة الظروف الطبيعية على حياة مصر أنها ترسم لساستها وقادتها خطط إدارتها وإستغلال مواردها إلى حد أن أعمال أى من الفراعنة أو السلاطين تكاد تتكرر فيما عدا الأسماء والتواريخ ، بحيث تبدو كذلك أسس الرخاء والحكومة الصالحة واحدة فى الماضى والحاضر ، فالوزير الماهر «يوسف» آخر ، واستغلال الفلاح لم

يفتر منذ فرعون ، بينما يبدو الفلاح فى القرن ١٩ وكأنه يعيش كما كان يعيش أجداده فى عصر الاهرام (١)، ونمط حياته وزراعته واستغلاله تمثل وحدة المصرى عبر التاريخ ووحدة الحياة على ضفاف النيل (٢).

وسواء عد هذا التفسير مبالغا فى الحتمية ، أو قيل إنه أمر طبيعى فى كثير من البلاد الأخرى ، فهذا لا يغير من حقيقة الاستمرارية من حيث المبدأ ، ولا من حيث أساسها الجغرافى من حيث المبتدأ.

الموقـــع

هذا عن البيئة من الداخل ، أى عن الموضع . غير أن للموقع أيضا دوره الحاسم بعد دور الموضع الحاكم . فالموقع الصحراوى وفر لواحة مصر الحماية الطبيعية ليس فقط للنمو والبقاء والارتقاء ، ولكن أيضا للثبات والاستمرارية والاستقرار بعيدا عن الهزات العنيفة أو الانقطاعات الحادة الفجائية. وذلك ببساطة إنما هو دور الصحراء الذى عرفناه جيدا كماصة للصدمات بعد دورها كمصفى للترشيح ، وهذا و ذاك حضاريا كما هو جنسيا ، وتاريخيا مثلما هو جغرافيا .

ويبرز هذا الدور بصورة مجسمة وأكثر تجسيدا إذا نحن وضعناه موضع المقارنة مع نظير قريب كالعراق الشقيق مثلا . فلا شك فى أن دور الصحراء فى مصر كان سلبيا أكثر منه إيجابيا إذا ما قورن بالعراق ، فهو فى مصر قد منع إغراق الحضارة المحلية فى طوفان من التيارات الأجنبية . بينما أن العراق مكن للتيارات أن تتوالى بلا انقطاع وأن ترج الوجود الحضارى والبشرى المحلى كل مرة . ولا شك فى أن دور البداوة والرعاة فى تاريخ العراق الواحة الاستبسية أقوى منه بكثير فى تاريخ مصر الواحة الصحراوية ، كما أن موقع مصر كان أبعد عن قلب آسيا مصدر الهجرات والتيارات التاريخى . وبينما خضع البدو والرعاة المحيطون لمصر فى أغلب مراحل التاريخ ، خضعت العراق فى مراحل كثيرة لحكم الرعاة البدو (٣).

---

(١) غربال ، ص ١٥ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) حسين فوزى ، ص ١٤٠ .

(3) Benjamin Thomas, op. cit., p. 424.

لهذا فإن الموقع والموضع وفرا لمصر استمرارية تاريخية تخلو من الرجات العنيفة والتخلخلات المباغتة ، بعكس العراق تقريبا . وفي النتيجة والخلاصة فإن «الحضارة المصرية ، معزولة بالصحراء احتفظت بتوطنها حتى بعد أن فقدت استقلالها» (١).

تجانس البيئة

فيما بين الموضع والموقع ، لنا أن نضيف ما يراه البعض من تجانس البيئة ورتابتها عموما . فهناك من يرى أن مصر كرائدة في اسكتشاف عناصر الحضارة إنما نمت في بيئة متجانسة رتيبة ، فأصبحت متخصصة في النمو في إتجاه واحد فقط . فلقد كانت الخلفية الطبيعية لهذه الحضارة الرائدة هي الصراع بين الصحراء والمزروع ، وظلت هذه الخلفية عاملا ثابتا في كل تقدمها من المدينة الصغيرة إلى الامبراطورية الكبرى حتى حين غزاها مغيرو الصحراء ، فإنهم خضعوا تلقائيا للقانون الذي إصطنعته هي لضمان البقاء في المزروع . ولقد كان الصراع من أجل إقامة واطراد المؤسسات والنظم اللازمة في بلد لم تتغير المشكلات الأساسية به هو بعينه ما جعله متخصصا في التطور الأحادي أو وحيد الخط ومنع ظهور ابتعادات وتنويعات جديدة .(٢).

إيكولوچية الحضارة

ونحن نتقدم خطوة أخرى في فهم أسباب استمراريتنا حين نتقدم من البيئة نفسها إلى إيكولوچية الحضارة ، أعني عملية نشأة وتطور الحضارة في إطارها البيئي الطبيعي بكل معطياته الخاصة . والواقع أن لآليات هذه العملية جدليتها أو ديالكتيكها الحضاري الخاص الذي يفسر الصعود في البداية كما يفسر الهبوط في النهاية ثم الاستمرار أو الانقطاع فيما بين الطرفين .

فعلى الجانب الأول ، فإن المركب الحضاري الذي نمته مصر منذ البداية كان يمثل ، في واقع الأمر ، حالة تلاؤم بيئي symbiosis محكمة ، وحقق بتغير برستون جيمز «علاقة فعالة workable connection» مع ظروف البيئة الطبيعية لم يكن من السهل دائما التقليل من قوتها أو التجويد عليها (٣) ومن هنا بدت حضارة بطيئة الخطى ثقيلة

(1) Leon Aufree, Loc. cit , P. 453.

(2) T . K . Penniman, Ahundred years of anthropology, Lond., 1935, P.25.

(3) Geog . of man , P. 389 .

القـدم كمـا يقول برودريك . (١) لقـد تكيف السكان مع البيئة وكيفوها بصورة فريدة ومبكرة بحيث لم يعد هناك مجال واسع للتغيير كما يقول جيميل . (٢) وبعبارة أخرى فإن التفسير الأساسى للاستمرارية إنما يكمن فى ضخامة الانجازة الأولى بحيث قفزت فى ضربة واحدة تقريبا قريبا منٌ «سقف» البيئة ووصلت قرب أعلى آفاق إمكانياتها الحضارية، بحيث لم تكد تترك الكثير ليضاف أو يتغير فيما بعد .

هذا على طرف البداية والجانب الايجابى ، أما على الاتجاه المقابل ، فإن جوردون تشايلد مثلا يجد كل شئ تقريبا فى خلق الحضارة المصرية مركزا بعنف فى فترة التوحيد أو ما بعدها مباشرة ، وبعدها فكل شئ تقريبا هو مجرد استمرار فقط . حتى فى الفنون التشكيلية ، أليس الملاحظ أن قمة فن النحت ، وربما العمارة أيضا ، هى عصر الأهرامات والأسرة الرابعة ، وبعدها حدث تدهور تسبى بالتدريج ؟ على أية حال ، فإن تشايلد نفسه يرى أن نفس أسباب الطفرة الأولى لم تلبث فى الغالب أن أصبحت هى نفسها ، وبطريقة ديالكتيكية ، أسباب الثبات وعدم التغير اللاحق (٣) .

وإتصالا بهذا التفسير يرى بعض أنه فى بداية الحضارة تكون الشرعية مسألة بالغة الأهمية لأنها شرط الوجود البازغ ورابط للحياة الجديدة ، غير أنها إذا زادت عن الحد تصبح نيرا على كل نشاطات المجتمع وتئد التنوع والتجديد والابتكار . وإنما يكون التقدم حيث تكون الشرعية وسطا بين التنميط والتنويع . (٤) إن أسرع المجتمعات والدول إلى الظهور والتطور هى أقدرها على صب وتجميد «كعكة» القانون منذ وقت مبكر ، ولكنها لا تتقدم بعد ذلك ولا ترقى ولا تتطور نحو الأعلى والأفضل إلا «بكسر » تلك الكعكة ذاتها – وإلا فإنها «تتحجر» معها ومثلها . وهذا بالدقة ما أصاب مصر القديمة على يد الفرعونية منذ البداية وحتى النهاية .

الزراعـــة

أخيرا ، وليس آخرا ، فلا ننسى أن الزراعة والاقتصاد الزراعى ، التى تطغى تماما

(1) Tree of human history, p. 104.
(2) P. F, Gimmell, "Egypt is the Nile" , Econ. geog., July 1928 , P . 2960
(3) Man makes, p. 183.
(4) walter Bagehot, physics snd politics, Lond., 1872, ll, ii.

على حضارة مصر ، أدعى بطبيعتها إلى قدر من المحافظة التى ترتاح إلى المألوف وقد تتهيب مغامرة التجديد أو تنفر منها ، فتورث الاستمرارية . وقد ربط البعض مثل توينبى ظاهرة المحافظة المصرية بنظام النيل والرى الصناعى وما يستدعيه من نظام مقرر مطاع .

هذا بينما ذهب البعض الآخر كالعقاد إلى طبيعة الزراعة نفسها مباشرة ، فأشار إلى أن أقدم عهد مصر الزراعية بالحضارة أصل فيها حب الأسرة ومكن للنظام البيتى وتعود استقرار النظام أو الرتابة التى تشبه أن تكون ركودا من طول ألفتها وتغرى النفس بالاستنامة إلى الوضع السائد ضمانا من مغامرة الاقتحام والتمرد بما فيه من وحشة التوحد وانفراد العصيان (١).

سلاح ذو حدين

تلك إذن صفوة القول ومجمل الحقيقة فى استمراريتنا ضوابط وحدودا ودوافع ودواعى . إن تكن ثمة استمرارية مصرية – واستمرارية لا شك هناك ، واستمرارية لا شك هى – فتلك إذن استمرارية معتدلة ونسبية أساسا . وبهذا المعنى المنضبط فإن الاستمرارية فى مصر ، كما أنها ليست ظاهرة تنفرد بها وحدها فى العالم ودون العالمين ، فإنها لا تختلف بها عن غيرها إلا فى الدرجة لا النوع . وبهذا الحجم الصحيح ، فليس صحيحا أنها كانت شرا مطلقا أو خطرا محققا، وإنما الأصح أنها سلاح ذو حدين .

وبالفعل ، فإن هناك ابتداء ومبدأ ودائما وأبدا وجهتين من النظر فى أمر قضية الاستمرارية : اتجاه يرى فيها علامة قوة وظاهرة صحية موجبة ، واتجاه آخر يراها دليل جمود وسلبية . وواقع الأمر بطبيعة الحال أن الاستمرارية كما قد تعنى الأصالة والعراقة المعتقة ، يمكن أن تختلط مع السلفية وقد تتداخل مع المحافظة بل والرجعية . ومن هنا يخشى أن يكون ، كالأصالة نفسها التى لعلنا أفرطنا فى الحديث عنها والتفاخر بها ، سلاحا ذا حدين .

ومع ذلك يبقى فى النهاية أنها ، الاستمرارية ، مجرد سمة وليست يقينا بوصمة أو سبة ، بل وربما نقطة قوة أكثر منها نقطة ضعف ، وسبب للأصالة مثلما هى نتيجة لها .

---

(١) سعد زغلول ، ص ٢٨.

وليس هذا دفاعا عن الاستمرارية أو دفعا ضدها ، ولكن بعيدا عن منطق «لم يكن فى الامكان أبدع مما كان» أو «ماترك الأولون للآخرين شيئا» ، فإن لنا أن نسجل حقيقتين دالتين ، ودلالتهما جد مؤشرتين ، وإشارتهما أكثر من كاشفتين .

من نقط القوة

فأولا ، ومنذ فقدت مصر استقلالها السياسى ، تعاقبت عليها عشرات القوى الأجنبية الحاكمة التى تمثل بيئات وحضارات مختلفة ابتداء من البطالسة إلى الرومان إلى العرب بجميع أسرهم حتى الأتراك . ومع ذلك فإن كل هؤلاء الغزاة ، مستعمرين كانوا أم معمرين ، تركوا نظام الحياة والانتاج الأساسى فى البلد دون أن يتدخلوا فيه على الاطلاق واقتصر دورهم على الاشراف والتوجيه العلوى أو بالأحرى على وظيفة جباة الخراج أو الجزية .

وبصفة خاصة فإنهم تركوا الرى والزراعة وكل فنون الأرض والمساحة والتعمير فى يد الفلاح يجرى على نظامه النيلى الألفى دون أن يجرؤوا على التدخل فيه أو أن ينجحوا فى تطويره أو إدخال أى إضافة جذرية أو هامة عليه . ولو قد كان فى استطاعتهم أن يفعلوا ، لفعلوا . ولكن بقدر ما فرضوا أنفسهم على البلد من أعلى ، بقدر ما فرض البلد نفسه عليهم من أسفل ، فتقولبوا به أكثر مما صبوه فى قالبهم . الاستثناء الوحيد بالطبع هو الحضارة الأوروبية الحديثة ، غير أن هذا شئ مختلف تماما .

الحقيقة الثانية أننا أنفسنا حتى اليوم مازلنا نتبع كثيرا من أسس وتقاليد وأدوات الزراعة والانتاج المصرية القديمة . إبتداء من الفأس والمحراث إلى ترع الرى والمساكن والملابس .. إلخ . أى أن كثيرا من عناصر الحضارة الفرعونية المادية والإنتاجية مازالت معنا حتى قلب القرن العشرين . وبعيدا عن أى دفاع عن التخلف ، فهذه الاستمرارية إن دلت على شئ فإنما تدل على وظيفية وتبيؤ الانجازة الفرعونية العتيقة ، وهى الرد المقنع على ما يستغربه أو يستنكره البعض من أن الحضارة الفرعونية بعد أن سجلت قمة شامخة وبداية رائعة أصيبت بسرعة بالجمود والتوقف وتصلب الشرايين لآلاف السنين .

مـوت حضارة

ثم ماذا ؟ حسنا إذا كان منا من يخشى من المغزى السلبى للاستمرارية على تطورنا الحاضر والمستقبل ، فلا محل حقيقة للقلق لأن ذلك كما حددنا من البداية إنما يصدق على

الماضى حتى القرن الأخير فقط وينتهى عنده ، ونحن الآن ومنذ الأخذ بالحضارة الحديثة نعيش مرحلة جديدة تماما وفى مصر جديدة ومختلفة لا حد لآفاق تغيرها وإنطلاقها .

ذلك أن الحضارة الأوروبية الحديثة منذ نهضة مصر فى القرن الماضى قد جاءت لتضع إلى الأبد نهاية للاستمرارية المادية القديمة ، استمرارية الحضارة التايخية ، بحيث أصبحت الاستمرارية تمت إلى الماضى فقط كما تنصب عليه وحده ، تاركة مكانها نهائيا لانقطاع أكثر حدة وجذرية وتاريخية . لقد انتهت الاستمرارية المصرية الألفية ، ومعها انتهت الحضارة الفرعونية العتيقة .

وإذا كان شبنجلر – بفلسفته الخاصة – يعتقد أن «الحضارة المصرية وجدت نفسها تتحرك هابطة فى مسار حياة ضيق ومحتوم سلفا لتمثل فى النهاية أمام قضاة الموت» (١)، فإن توينبى – بلا نظرية مسبقة – يقول إنه عبثا بحث عن الحضارة الفرعونية فى كيان مصر الحديثة ، ويعلن لذلك أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم . (٢)

وهذا صحيح بالتأكيد فى الجوانب اللامادية ، كما يصدق كذلك على كثير من نواحى الحضارة المادية ، ولو أن هناك بقايا ورواسب مادية مازالت تكمن– ربما على استحياء وفى خفاء – فى النسيج الحضارى المادى المعاصر . ولعل الزراعة الحوضية كانت أهم هذه الخيوط . نعم ، هى كانت تحتضر منذ قرون وزيادة ، ومع ذلك فلم يدفنها نهائيا إلا السد العالى . واليوم ، فى كل الاحوال ، لم تعد مصر الفرعونية إلا مكدسة فى المتاحف أو معلقة كالحفريات على سفوح الهضبتين . أما فى الوادى فلقد انقرضت كما انقرضت من قبل تماسيح النيل من النهر .

ولهذا فنحن ننتهى ، مع توينبى ، إلى أن الحضارة الفرعونية قد ماتت فى مجموعها بعد تلك الإستمرارية النادرة والناضرة ، المحورية والمحيرة ، التى سادت حضارتنا المادية ورانت على تاريخنا الحضارى آلاف السنين . على يد من ماتت : الموت الطبيعى التاريخى البطئ من الداخل أو بالضربة التاريخية القاضية علـى يـد الحضارة الأوروبية الحديثة لا ندرى بالضبط ، ولو أن الأرجح كلاهما معا . وهذا على أيـة حـال ، مـا ينقلنا مـن الاستمرارية إلى الانقطاع ، موضوعنا التالى .

---

(1) Decline of the west, N. Y. 192 -'8, p. 114

(2) A study, vol. I, p. 201.

الانقطاع

غير أننا إذ ننتقل هنا إلى الانقطاع فإنما نقصد الانقطاع الحضارى بالطبع ، أى انقطاع الحضارة المادية وحدها فقط مع دخول الحضارة الغربية الحديثة . ولكن هناك من قبل ومن باب أولى انقطاعا لا يقل خطرا وحسما وهو الانقطاع الثقافى مع دخول الاسلام والعروبة منذ أكثرمن ألف سنة قبل الانقطاع الحضارى . لهذا ، ولاختلاف طبيعة هذا الانقطاع الثقافى ومجاله تماما ، وحتى لا يقطع علينا خيط الدراسة وخط الحضارة المادية، فلعل من الأفضل أن نرجئ دراسته إلى ما بعد ذلك ، ليكون تلقائيا مدخلا مناسبا للباب التالى عن مصر والعرب ، موصلا إليه وموصولا به .

فإذا ما إنثنينا لدراسة الانقطاع الحضارى ، فكما تتبعنا مظاهر الاستمرارية فى خطوطها ، فإن علينا الآن أن نتتبع مظاهر الانقطاع الجديد والجديد بنفس الترتيب والتسلسل . علينا ، يعنى ، أن نسأل أنفسنا : ما الذى تغير بالضبط فى مصر فى الفترة الحديثة منذ أوائل القرن الماضى ، وإلى أى حد ومدى ؟ وما احتمالات المستقبل و التغير المستقبلى ؟ لنستعرض إذن جوانب حياتنا المادية المختلفة، بادئين بالمركب الطبيعى البيئى.

الأرض والناس

وجه مصر

فمن ناحية اللاندسكيب ، لا شك أن انقلاب الرى والزراعة الحديث قد غير وجه مصر تماما، وأحدث انقطاعا أساسيا فى كيانها . كان عملية تتابع للسكنى sequent occupance بكل معنى الكلمة . لقد غير وجه اللاندسكيب الحضارى كلية حين خلق حالة من «الهيدرولوچيا المقلوبة inverted hydrology». فبعد أن كانت مصر تتحول أثناء الفيضان إلى بحيرة موسمية كبرى متصلة تنقطها القرى وحلات الأكوام وتختطها الجسور النحيلة ، إنعكست الصورة تماما فأصبح الوادى الآن جافا إلا من آلاف الترع والمصارف . ومع هذا الانقلاب الهيدرولوچى تحرر المسكن القروى من إسار القرية النووية

(١) راجع سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٠ – ٥٨٠

المجمعة وانطلق نحو التبعثر بدرجة أو بأخرى سواء كعزب أو كتراب من المنازل Pous-siere de maisans (١).

وأبسط تعبير عن هذا الانقلاب السكنى أن مصر اليوم يتألف جسمها العمرانى من نحو ٣٥,٠٠٠ خلية أو وحدة سكن ، ٤٠٠٠ وحدة منها من القرى والكفور الضخمة أو النووية المجمعة، ٣٠,٠٠٠ من العزب الصغيرة المبعثرة كالشظايا . ومن المتصور أن تملك مصر القديمة مثل الشطر أو النوع الأول أو أقل منه كثيرا أو قليلا ، أما الثانى فخارج كل تصور أو حساب . ولهذا الاختلاف آثاره العديد على الانتاج والمواصلات وطرق النقل وأنماط العلاقات البشرية فضلا عن النفسية والشخصية مما يجعل التغيير لاماديا أيضا مثلما هو مادى أصلا .

جسم مصر

وكما تغير وجه مصر ، تغير جسمها . فبعد الرى الحوضى وزراعة الفصل الواحد ، تضاعف حجم مصر الطبيعى والبشرى بالرى الدائم . فمع إدخال وتعميم الزراعة الصيفية ، إضافة إلى الشتوية القديمة ، وتحول الزراعة إلى زراعة دائمة طول العام ، تضاعفت المساحة المزروعة و/ أو الحصولية . فبالرى الدائم أصبح حكم مصر حكم البلاد المطرة طول السنة بعد أن كانت فى حكم البلاد المطرة شتاء فقط . وبالزراعة الدائمة إزدوجت المساحة المحصولية وارتفعت كثافة الزراعة من طابق وحيد إلى طابقين .

جنبا إلى جانب مع هذا التوسع الرأسى ، توسعت رقعة مصر المزروعة أفقيا إلى أقصى آفاق الوادى بل ووسعت حدود حوض النهر نفسه محليا . لقد نمت أرض مصر جزئيا ، وربما تنمو إلى الضعف فى المستقبل .

حجم مصر

وكما تغير وجه مصر وجسمها ، تغير حجمها . فمع مضاعفة قاعدة مصر الأرضية و الانتاج الزراعى ، تضاعف السكان أضعافا ، وارتفع حجمهم وكثافتهم فوق بعض طبقات . ومع الاثنين بالتالى تضاعف حجم مصر ككل أكثر من أى وقت مضى فى تاريخها ، بحيث لا يمكن إلا أن نعد مصر المعاصرة أضعاف مصر القديمة فى أوجها ، أو

(1) Albert Demangeon, "Problemes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte", A. G., Mars 1926, p. 155-73.

قل أصبحت مصر الجديدة بضع أمصار فى واحدة ، أو إن فى مصر المعاصرة أربعة على الأقل من مصر القديمة فى أحسن حالاتها . ومن هنا فلا وجه إطلاقا للمقارنة بين مصر الحاضر ومصر الماضى .

ولأن ضغط السكان الذى هو نتيجة نهائية ومشتركة للعديد من المتغيرات يعد فى الوقت نفسه من أكبر الضواغط وعوامل التغير ، ولأن التغيير يولد التغيير ، فإن كل شئ فى مصر يتغير الآن ، كما سنتقدم على الفور .

مصر الاقتصادية (١)

وجهة مصر

فكما تغير وجه مصر ، تغيرت وجهتها . فبعد اقتصاد الحبوب والغذاء والكفاية الذاتية ، قلبت زراعة المحاصيل الصيفية والمحصول الواحد الاقتصاد بطنا لظهر ، ووجهته من السوق المحلية إلى السوق العالمية . وكما أخرج هذا مصر من عزلتها الذاتية وبياتها التاريخى واجترارها الحضارى، فإنه كان بداية وأداة الانقلاب الحضارى الحديث وعملية التغريب والتحديث . ولا شك أن القطن بالذات كان وسيلة شرائنا لهذه الحضارة الأوروبية.

وكما أدخل القطن مصر فى الدائرة الكهربائية للاقتصاد العالمى والغرب ، جاءت قناة السويس بعد قليل فأدخلتها فى الدورة الدموية للمواصلات و الاتصالات العالمية . لقد حولت القناة موقع مصر الجغرافى ، فى الحقيقة ، من قلب العالم الاستاتيكى أو الميت إلى قلبه الدينامكى النابض الفعال . أيضا وكما ضاعفت القطن اقتصاد مصر ، ضاعفت القناة موقعها ، فأضافت إلى الممر الأرضى القارى الممر المائى البحرى . ومع الاثنين ، القطن والقناة ، إقتحمت مصر قلب دوامة العالم الحديث لتصبح بالتدريج وخطوة خطوة عالمية وعصرية أكثر من أى وقت مضى.

الثورة الزراعية

تلك فقط هى الخريطة العامة والتضاريس الأولية لتغير مصر الحديثة،ولكن لدينا عشرات من التفاصيل والدقائق تملأها بالخطوط العريضة والمتغيرات الثانوية على كل

---

(١) راجع الجزء الثالث من هذا الكتاب ، مواضع متفرقة .

المستويات وفى جميع المجالات . فى الزراعة مثلاً، إذا عدنا لنبدأ من البداية ، فالتغيرات والمتغيرات لا تكف عن التتابع السريع متلاحقة تباعا ، كما وكيفا ونوعاً ، وطولا وعرضا وعمقاً .

فهناك أولاً ثورات المحاصيل والقيم المتغيرة فى المركب المحصولى . فبعد ثورة القطن الأم ، والقصب على أعقابها، فضلاً عن البرسيم والذرة من قبل أو من بعد ، جاء ت ثورة الخضروات والفواكه جنبا إلى جنب مع ثورة الأرز . أضف إلى هذا العديد من المحاصيل الجديدة والأنوا ع المدخلة التى لم تعرفها مصر من قبل كالمانجو والفراولة من الفواكه وكالبطاطس من الخضروات وكالصويا والبنجر من المحاصيل الغذائية .

وحتى دون أن نذكر الثورات المستقبلية المحتملة – والصويا هو أول المرشحين لها – وكذلك محاولات وتجارب وخطط إدخال أنوا ع وأصناف لاحصر لها من المحاصيل الحارة والمعتدلة الباردة ، فإن التغيرات والاضافات التى طرأت على مركبنا المحصولى وقائمة محاصيلنا حتى الآن قد حولت زراعتنا بما فيه الكفاية من زراعة محلية الأبعاد والآفاق ، لا تكاد تتجاوز حدود البحر المتوسط وحوض النيل أجرونوميا ، إلى زراعة إقليمية بعيدة المدى تلخص أو تغطى قطاعا عريضا للغاية من العالم القديم سواء من حيث خطوط الطول أو العرض أو حتى الكنتور .

فبمحاصيلنا الصيفية الحارة الاستوائية والمدارية والموسمية كالقطن والقصب والذرة والأرز والصويا ، إلى جانب محاصيلنا الشتوية الدفيئة والمعتدلة والباردة كالقمح والبرسيم والكتان والبنجر ، تكاد زراعتنا تختزل قطاعا من نصف الكرة الشرقى يمتد من خط الاستواء جنوبا إلى وسط أوروبا شمالا ومن جنوب شرق آسيا الموسمى إلى غرب أوروبا المعتدلة الباردة .

على الجانب التكنولوچى ، أخيرا ، فما أبعد المدى بين مصر الزراعية القديمة والمعاصرة فابتداء . لا وجه للمقارنة قط بالطبع بين زراعة الحياض القديمة بجسورها و«صلاييها» وبين زراعة الرى الدائم بقناطرها وسدودها وشبكة ريها وصرفها وسائر منشآتها الهندسية العصرية التى وصلت إلى قمتها أخيرا فى السد العالى ، مثلما أصبحت مصر بعامة قمة زراعة الرى فى العالم أجمع .

وداخل هذا الاطار الجديد تماما تترى المتغيرات والتطورات بلا انقطا ع ابتداء من

الترع الصيفى إلى «تصييف» الزراعة والمحاصيل ، ومن الرى بالغمر إلى الرى بالرفع ، ومن الرى فقط إلى الرى والصرف ، ومن الرى والصرف المكشوف إلى الصرف المغطى بل والرى المغطى (الأنابيب) قريباً .

هذا على جانب الرى وهندسته . أما على جانب الزراعة نفسها ، فعلى الفرشة القاعدية من الفن الزراعي الباليوتكنى العتيق بكل معطياته وعناصره ابتداء من الساقية والشادوف إلى العمل اليدوى والحيوان الزراعى ، فرضت طبقة علوية من الفن الزراعى النيوتكنى الحديث ، ميكنة وكهربة وكيماوية، جرارات وحاصدات ، وأسمدة ومبيدات ...إلخ، بل إن هذه الطبقة لتتوج بدورها بقمة ضيقة ولكنها سامقة من أعلى مراحل التكنولوجيا الحديثة والمعقدة ممثلة فى الرى المحورى بالرش والتنقيط ... إلخ .

باختصار ، لقد خرجت الزراعة المصرية وما تزال خارجة من قوقعتها التاريخية الحفرية لتغير جلدها القديم البالى ، كما تخرج الفراشة من شرنقتها وتتحور فى أطوار نموها المختلفة . إن الزراعة المصرية ، أقدم وأعتق ما فى مصر بالتأكيد ، تتغير الآن فى الصميم ، وبأكثر مما يتغير وعاؤها نفسه ، القرية المصرية ، خارج كل حدود .

الثورة الصناعية

ولا تقل ، إن لم تزد ، قصة الصناعة ثورية أو إثارة . بل لعلها على خلاف الزراعة إلى أبعد مدى أن تكون ميلادا جديدا ووليدا بكرا أكثر منها بعثا أو إعادة خلق . فالصناعة الآلية الحديثة بجميع مراحلها ومظاهرها بدأت بالطبع من نقطة الصفر كانقطاعة تامة عن الصناعة المحلية القديمة «البلدى» . ومنذ بدأت صناعتنا الحديثة لم تكف ولا توانت عن التطور والتقدم فى خط مستقيم وصاعد بعامة وعلى مساحة واسعة ومتوسعة على الجملة .

فرغم فقر الموارد المعدنية نسبيا ، ولكن بفضل غنى الموارد الزراعية نوعاً ، ورغم الاستعمار وسياساته وخططه المضادة جدا، ولكن بفضل الحروب العالمية الدافعة والحامية حتما ، تصاعدت مراحل صناعتنا مرحلة بعد مرحلة ، وكانت كل مرحلة تنتظم من التغيرات والمتغيرات فى التركيب والتوزيع والتنويع ما وصل بها اليوم إلى مستوى صناعات دول الدرجة الثانية أو المتوسطة ، أو على أية حال المتوسطة بين الدول النامية والمتخلفة وبين الدول المتقدمة المتطورة.

ورغم كل أوجه قصورها ونقاط ضعفها ومشاكلها وصعوباتها سواء من حيث الكفاءة أو الكفاية ، كما وكيفا ، تكنولوجيا واقتصاديا ، فمن الانصاف أنها وضعت أقدامها على عتبة النضج وشارفت مرحلة الانطلاق التى قد تفتح أمامها أبواب التطور والتقدم والنمو فى المستقبل دون حدود أو قيود .

ولنا موضوعيا أن ننتظر ثورة صناعية حقيقية ودولة صناعة حقا فى غضون العقود القليلة القادمة . ولن تأتى سنة ٢٠٠٠ حتى تكون مصر دولة صناعية أولا وزراعية ثانيا بل ثالثا أو رابعا . وتلك جميعا ابتعادة تامة بل قلب مطلق لمعادلة مصر الاقتصادية القديمة طوال التاريخ .

إلحاقا بالصناعة والثورة الصناعية ، دعنا لا ننسى أيضا الثروة المعدنية وثورتها الفجائية فى ربع الساعة الأخير فلئن كانت ثورة المعادن قد تخلفت عن ثورة الصناعة نحو ربع قرن حيث لم تتبلور إلا فى أواخر السبعينيات ، فلعها لا تتخلف عنها كثيرا فى الكم والكيف والتنوع والتوزيع .

فما بين «قائمة العينات» التى لا نهاية لها ولكن لا وزن والتى كانتها ثرواتنا المعدنية تقليديا وإلى عقد أو إثنين فقط ، وبين خماسية البترول - الفوسفات - الحديد - الفحم - المنجنيز المكثفة والثقيلة نسبيا والتى انبثقت منها فى العقد الأخير فقط ، ثمة هنا بالتأكيد - أليس صحيحاً ؟ - انقطاع حاد فارق أكثر منه مجرد برزخ دقيق واصل .

وإذا كان من المستبعد حتى الآن أن تغدو مصر دولة معادن بمعنى الكلمة فى المستقبل المنظور ، فلن تكون مفاجأة تامة إن غدت يوما ما دولة بترول بالمعنى الكبير نوعا، مثلما أضحت من قبل على الطريق المفضية إلى دولة الصناعة الكبيرة نسبياً .

هيكل متغير وحالة سيولة

صفوة القول وخلاصته فى مصر الاقتصادية ، إذا كان لنا أن نلقى عليها ككل نظرة عامة قبل أن نغادرها إلى مصر الاجتماعية ، أنها على وجه التأكيد فى حالة انصهار وسيولة تامة وإعادة تشكيل وطرق حاليا . وهذه الحالة إذا كانت تنطوى على عملية شاقة بالغة الصعوبة ولها ثمنها الباهظ وأخطاؤها الفادحة بل وأعراضها المرضية ، إلا أنها فى مجملها صحية مطمئنة فى النهاية ، ولن تخرج مصر منها إلا وهى مخلوق جديد جذريا .

تلك الحالة لا تنفصل أيضاً عن ضغط السكان الشديد بصفة خاصة فى الداخل ، إلى جانب العوامل الخارجية الأخرى العديدة . فمما لا شك فيه أن ضغط السكان المتزايد كان أحد أهم عوامل التطور والتغير المفروض على الزراعة داخليا سواء فى التركيب المحصولى أو نحو التوسع الرأسى والأفقى أو نحو الميكنة والكيماوية والتصنيع الزراعى ... إلخ وبالمثل كان ضغط السكان والزراعة معا من العوامل الأساسية فى دفع الصناعة وتطورها .

وختاما ، فإذا كان من المحقق أن هيكل الاقتصاد المصرى المعاصر فى تطور داخلى وئيد ولكنه جذرى ، فإن من إرهاصاته مفارقات تطورية دالة بقدر ما هى مثيرة . فمثلا بدأت مزرعة قطن لانكشير التقليدية تصدر الغزل والمنسوجات إلى أوروبا بما فى ذلك بريطانيا ، بل وتستورد القطن الخام من الخارج بما فى ذلك الولايات المتحدة ، بينما أخذت صومعة غلال روما التاريخية تستورد القمح والحبوب والدقيق من عديد من الدول الأخرى ومن بينها إيطاليا ، وبعد أن كنا نستورد الفحم من بريطانيا ، صرنا نصدر البترول إليها . هكذا إلى آخره فما أبعد الليلة عن البارحة .

مصر الإجتماعية

كمصر الإقتصادية ، وإن بخطى أثقل وإلى مدى أقل ، وكذاك بتردد أكثر ولكن أيضا بتخبط أكثر وأكثر ، تتغير مصر الاجتماعية ، الفارق ، بالطبع ، هو الفارق بين التغيرات المادية واللامادية ، فالأخيرة كما نعلم أصعب دائما من الأولى بكثير ، لا سيما حين وحيث تتماس مع أو تصطدم بالمعطيات والموروثات الثقافية والروحية ...إلخ مع ذلك يظل التغير ظاهرة محققة وحقيقة واقعة .

فما من شك على المستوى الاجتماعى فى أن مصر اليوم تحمل مجتمعا يختلف كلية كما وكيفا عن مجتمع مصر القديمة التقليدى العتيق . ولا سبيل إلى المقارنة بين المجتمع المصرى المعاصر بكل تفاعلاته وتحوراته واضطرباته وتطلعاته ، وبين المجتمع المصرى العتيق الريفى الراكد المتخلف المغلق . فعبر قرن وبعض قرن عبر المجتمع المصرى بصفة عامة من عصوره الوسطى إلى العصور الحديثة و ربما كذلك من العالم الثالث المتخلف إلى مشارف العالم الثانى.

ولدينا على الأقل أربعة متغيرات مرصودة محددة تمثل أركان هذا التغير الاجتماعى ومحاوره وأقطابه : عملية التمدين أو التحضر و التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية ، الحراك الاجتماعى والسيولة الطبقية ، الهجرة إلى الخارج .

مد التمدين الصاعد

فعن الأولى ، فلقد انتقلت مصر – من خلال الهجرة الداخلية أساسا – من قرية طويلة ضخمة فى الماضى إلى نصف قرية – نصف مدينة حاليا ، فى الطريق لا شك إلى سيادة وغلبة القطاع المدنى فى النهاية . ورغم أن هذا التطور تم من خلال تجارب قاسية ومعاناة شديدة فى كل من الريف المهجور المتخلخل و المدن المكتظة المتخبطة ، ففى المدينة، لا سيما المدينة المتروبوليتانية الكبرى ، إنصهرت وذابت معظم مركبات القرية الاجتماعية ورواسب التخلف الحضارى من تقاليد وعادات وممارسات وموروثات ، وتخمرت كل التغيرات الجديدة ابتداء من التعليم والتنور إلى الاختلاط وطرق الحياة ، ومن ضبط الوفيات والموت إلى ضبط المواليد والنسل .... إلخ .

المدينة بإختصار ، هى مدرسة الأوربة وحضانة الحديثة ، فيها تخرج مصر من إفريقيتها المحلية القديمة لتتخرج فى الأوروبية العالمية السائدة . وفى هذا كله ، فبصرف النظر عما إذا كانت هذه التغيرات هى إلى الأحسن أو غير ذلك ، فإن التغيير نفسه حقيقة مؤكدة وهو وحده الحقيقة الباقية .

وإذا كانت عقود الاقطاع والانغلاق قد دفعت المد المدنى إلى الذروة وما فوق الذروة حتى بات يهدد المدينة بالترييف الجزئى ، فقد جاء ت سنوات الانفتاح الانتهازى النهم وتحويلات البترول العربى أخيرا لتقلب الاتجاه جزئيا نحو قدر من تمدين الريف ، وذلك دون أن نذكر تحول القرية المنتجة قديما إلى وحدة مستهلكة كالمدينة . ذلك أن الميول والتطلعات الاستهلاكية فى عصر وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة أخذت تنقل جرثومة المدينة وعدوى التحضر إلى القرية داخل نفس هيكلها المورفولوچى القديم .

وكما خلق النزوح الريفى إلى المدن جيوبا ريفية تعشش داخلها وحولها ، بدأت بعض أعراض المدينة تغزو بعض القرى وتتبختر (أم تنخر؟) فى هيكلها . وفى النتيجة فكما أخذت مدننا تبدو إلى حد ما كقرى ضخمة ترتدى البدلة ، بدأت بعض قرانا تظهر كمدن

بدائية تلبس الجلباب ، وهذا وذاك عمارة وعمرانا مبانى وسكانا ، على حد سواء .

ولا ندرى ، فى المحصلة ، أتتقارب مدننا وقرانا بذلك أكثر من ذى قبل وإنما اتجاها نحو الأسفل ، نحو اللامدينة واللاقرية . لا ولا ندرى أهى خمر جديدة فى زجاجات قديمة أم خمر قديمة فى زجاجات جديدة . ولكن ما ندرى هو أن الاثنتين كلتيهما ، المدينة والقرية ، فى تغير محقق . حتى القرية المصرية الأزلية المؤبدة ، يعنى ، هى الآن تتغير . إن بذرة مصر ونواتها وخليتها وجرثومتها ، بعبارة أخرى ، تتغير .

التجارب والتحولات الايديولوچية

وتلك أيضا فى جوهرها قصة تحول النظام الاقتصادى - الاجتماعى - الايديولوچى. ولعل المراحل هنا مفعمة حول قلب أكثر مما نتصور عادة . ففى غضون قرنين إلا قليلا عبرنا سراعا خلال عدة تحولات وتحورات اجتماعية وتقلبات وانقلابات طبقية عجيبة معقدة أحيانا متعارضة متناقضة أحيانا ولكنها فيما بينها ترسم دائرة تامة من التغير الاجتماعى العميق إن لم يكن الراديكالى .

فمن الاقطاع الشرقى السائد حتى أواخر القرن الثامن عشر والحملة الفرنسية، دخلت مصر أثناء القرن التاسع - ولأول مرة فى تاريخها كله على الأرجح - دائرة الإقطاع بمعناه الأوروبى الوسيط وإن فى صورة مخففة معدلة جدا أو بالأصح مختلفة جدا . ثم بعد أكثر من قرن تمت تصفية هذا اللون المحلى من الاقطاع التقريبى على يد يوليو ، ليبدأ انعطافة حادة سريعة ولكنها فطيرة قصيرة العمر إلى نوع من الاشتراكية المقيدة المجملة أو من رأسمالية الدولة المخففة أو المقنعة . على أن هذه المرحلة لم تلبث بدورها أن عقمت وأجهضت ، لتسلم مصر فى النهاية إلى شكل بارز غير مستخف ولا متنكر من الرأسمالية الفردية السافرة والفاقعة ، حيث جاء الانفتاح بحق - حق باطل - أعلى مراحل الرأسمالية .

وفى كل هذه المراحل و التجارب والجراحات التعسة أو البائسة فلعل مصر قد فرض عليها عادة أسوأ ما فى تلك الأنظمة دون أحسن ما فيها إن وجد . ولكن بغض النظر مرة أخرى عن اتجاه التطور ، من أسفل إلى أعلى أو العكس ، فإن التغير هو الحقيقة التى تفرض نفسها على الأحداث وعلى الأبحاث . وأقل ما يمكن أن يقال فى هذا المجال

هو أن مصر الحديثة باتت حقل تجارب أو معمل تجارب اجتماعيا مكثفا فى النظم والايديولوچيات المستوردة والمستحدثة .

الحراك الطبقى

فى فلك هذه الحلقة الدوارة على غير هدى ، أو فى قلب هذه الدوامة الإيديولوچية العشوائية العاتية ، كان طبيعيا أن يختل ويختلط نظام الطبقات وينقلب على نفسه أو رأسه أكثر من مرة وفى أكثر من اتجاه . وفى هذا الصدد ، فشتان ما بين نظام الطبقات التقليدى المحافظ الرتيب الجامد ، بل الرجعى الرسوبى المتكلس أيام الاقطاع والذى لم يكد يعرف التطور الداخلى بأى قدر خلال قرون بأكملها ، وبين حالة السيولة والانصهار بل الانسياح المفرطة التى يعكسها نظام الطبقات حاليا منذ إنقلاب يوليو .

ليس الأمر بالتأكيد حجرا ألقى فى بركة راكدة آسنة فحرك على سطحها موجات وتموجات ضحلة تزداد ضحولة كلما إتسعت أقطارها حتى تتلاشى وشيكا ، ولكنما هو مرجل يغلى تحت السطح فتتصاعد تيارات فوارة قلابة وتهبط أخرى بالمقابل . فمنذ أعيد ترتيب الطبقات جزئيا بتصفية الاقطاع وبرجزة العمال فى الستينيات ، سرعان ما أعيد الترتيب من جديد فى السبعينيات وبفعل الانفتاح ولكن بلا ضابط ولا رابط وإنما فى فوضى طبقية تتحدى كل تصنيف أو توصيف ، بحيث اختلطت الأوراق وتعددت المحاور وأضيفت إلى التيارات الصاعدة والهابطة تيارات أخرى قاطعة ومتقاطعة بل ودخيلة ... إلخ .

فطبقات المجتمع المختلفة تتبادل المواقع ما بين ترفيع وتخفيض أو تصعيد وتنزيل بلا منطق ولكن بكل عشوائية ، كأنما تمسك بها أو تحكمها مضخة عملاقة ماصة كابسة أو رافعة خافضة ، أو كأنها تركب عجلة مدينة الملاهى الدوارة الطالعة النازلة يمينا وشمالا .

منتهى السيولة الطبقية والحراك الاجتماعى ، حتى وإن تكن الظاهرة غير صحيحة تماما بل مرضية غالبا ، أقربُ إلى الجراحة الاجتماعية التجريبية وربما التخريبية منها إلى إعادة التشكيل والصياغة والبناء الذاتى الرشيد من الداخل ورغم أن أحدا لا يستطيع أن يشخص هذه اللوحة الطبقية السريالية ، فضلا عن أن يتنبأ بصورتها المستقبلية ،

ودعك تماما من أن يقبل بها أو يرضى عنها، فإن أحدا لا يمكن أيضا أن ينكر أن مصر فى حالة هلامية اجتماعيا وطبقيا ، حالة تغير جذرى تنتقل به من القديم الحفرى إلى جديد غير مرئى .

الخروج المصرى

ولكن تكتمل أركان التغير الاجتماعى ببعد رابع بل ببعد مستبعد غير متوقع قط ، جاء الخروج المصرى فجأة وكمفاجأة فى الربع ساعة الأخير من التاريخ المصرى القاعد والقعيد ، ليبدأ تغييرا انقلابيا تماما فى العقلية والنفسية والشخصية المصرية جميعا ، فى الانسان المصرى اختصارا . فمصر التى طالما صدرت الحضارة فى أوجها ، وإستوردت الرجال فى أوجها وحضيضها ، تطبق اليوم ولأول مرة منذ آلاف السنين معادلة عكسية : تستورد الحضارة وتصدر الرجال .

وإذ يأتى الخروج المصرى الكثيف على أعقاب الخروج الأوروبى من مصر نفسها فإن هذا أيضا يعد قلبا لمعادلة سادت زهاء قرن هو قرن الاستعمار من منتصف القرن ١٩ إلى منتصف القرن ٢٠ تقريبا حين سيطرت الجاليات الأجنبية والاستعمار الاستيطانى على مقدرات الوطن وأبناء الشعب .

انقلاب مركب لا بسيط ، يعنى ، أو مثنى لا مفرد . وكمجرد رمز لتبادل المواقع داخل هذا الانقلاب ، فما أكثر الأجانب المولودين فى مصر فى السابق (ومنهم كثيرون أحياء حتى الآن بالخارج) ، ولكننا الآن ولأول مرة فى التاريخ نجد عشرات الآلاف من المصريين من مواليد الخارج.

كذلك فرغم أن الحركة ليست هجرة كلية أو تماما ، فإنها قطعة وقطاع من الحركية والحراك المضاد تماما للقعود واللاحراك المزمن القديم . أيضا فرغم أنها إقليمية الأبعاد أساسا حيث ينصب معظمها فى حدود العالم العربى ، فإن إطارها العريض يتسع ليشمل العالم أجمع تقريبا . قفزة واحدة ، يعنى لا من القرية إلى القارة ولكن من القرية إلى الكرة الأرضية .

وفى كل الأحوال ، فإذا كان المغتربون يخضعون بالضرورة لتغيرات عميقة فى المهجر والخارج تمس النظرة والتفكير والتجربة والعقلية ... إلخ ، فإن أثرهم الارتدادى فى

مصر feed- back ليس يقل خطرا وعمقا سواء ماديا أو غير مادى . بل لعلهم يوما ما بفضل حريتهم وثروتهم يشكلون قوة تغيير تفوق قوى التغيير داخل مصر نفسها بكل ملايينها المكبوتة أو المكبلة، تماما مثلما عرفت أوروبا الغربية أيام الانقلاب التجارى والمركانتلية بعد الكشوف الجغرافية .

وعلى أية حال ، وعلى الجملة ، فإن الانقلاب الهجرى أشبه بعملية «خض» ترج الكيان المصرى وتعيد تقليبه حتى لا يتخثر أو يركد . والانسان المصرى المعاصر يتغير اليوم كما لم يتغير قط من قبل ، مباشرة غير مباشرة ، على السطح أو حتى الأعماق ، جزئيا أو كليا ، الشخصية والشخص . ولسوف يكون لهذا التغير أثره الراكمى والمضاعف والضاغط على جوهر الشخصية المصرية ذاتها وبالتالى على كيان مصر الذاتى ، بما فى ذلك كيانها السياسى تحديدا ، مشكلتها هى الأساسية الأزلية ونقطتنا التالية .

مصر السياسية

فعلى طرفى النقيض الأقصى والمطلق من مصر الاقتصادية ، وعلى خلاف مصر الاجتماعية إلى حد بعيد ، لم تكد مصر السياسية تتغير أو تعرف التغير ، فهى إن لم تكن بعيدة تماما عن التغير فإنها بلا نزاع آخر وأقل ما يتغير فى مصر . إنها قمة الاستمرارية والثوابت ، وقاع الانقطاع والمتغيرات ، فى مصر.

لكنها ، للأسف و الأسى بالطبع ، أسوأ استمرارية وشر الثوابت على وجه اليقين والاطلاق . ذلك أنها هى بالتحديد النقطة السوداء والشوهاء فى الاستمرارية المصرية جميعا ، مثلما هى الوحيدة التى لم تعرف الانقطاع أو التغير قبل العصر الحديث وبعده إنها الاستمرارية السلبية بإمتياز ، مثلما هى قمة سلبيات الاستمرارية بيقين .

الفرعونية الجديدة

والسؤال ببساطة هو : هل تغيرت مصر المعاصرة عن مصر الحديثة ، والحديثة عن القديمة، فى قضية التركيب الاجتماعى – السياسى ونظام الحكم والسلطة ، وإلى أى حد؟ التغير الجوهرى فى الشكل ، أما الجوهر فلم يكد يتغير .وهذا الجوهر هو الطغيان الشرقى ، الطغيان الفرعونى ، بكل أعمدته التقليدية ، فهو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله من مينا حتى اليوم . المتغير الوحيد هو الشكل.

ملكية أو جمهورية ، وراثية أو انتخابية ، مدنية أو عسكرية ، ذلك بحسب الظرف أو العصر.

فقديما كان الفلاحون «عبيد فرعون» ثم «عبيد السلطان» . وحديثا فإذا لم نكن قد صرنا حقا أو نوعا «عبيد الرئيس» ، فنحن يقينا مازلنا بين فراعنة وفلاحين ، ورعايا لا مواطنين ، ومازال الاستقطاب الطبقى الجوهرى هو بين الحاكم والمحكوم . وتلك ، فى كلمة واحدة ، هى «الفرعونية الجديدة أو المحدثة neo-phareonisme أو «القرعونية الخبيئة أو السرية crypto-pharaonism».

فإذا كان محمد على قد عد آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد ، فقد عد عبد الناصر من بعده أول المماليك الجدد وآخر الفراعنة العظام (و الاثنان – بالمناسبة أو على الهامش – نموذج مثالى للأشباه المتضادة أو الاضداد المتشابهة identical opposites). هذا بينما كان العالم يطلق على آخر وأدنى حكام مصر السابقين علنا وبصفة عادية «فرعون مصر الأسود» (كذا) فى حين يطلق العدو الاسرائيلى حتى الآن على ما نسميه «ديموقراطيتنا» حاليا اسم «الديموقراطية الفرعونية» ليس فقط سخرية وتهكما ولكن أساسا إسقاطا وكناية .

تحت الليبرالية البرلمانية

ويمزيد من التوضيح ، فنحن فى مصر الحديثة قد بدأنا حياتنا النيابية العصرية بالأخذ بالنموذج الغربى الديموقراطى البورجوازى الليبرالى البرلمانى المتعدد الأحزاب ، بل وذلك منذ وقت مبكر نسبيا تحت إسماعيل وقبل كثير من الدول الأخرى . غير أن ذلك لم يكن للأسف إلا كقشرة وطلاء وواجهة ديموقراطية شكلية بحته لخلفية اجتماعية محض إقطاعية طبقية رجعية ، ولأرضية استبدادية غاشمة من الحكم المطلق والطغيان المعهود .

فالحرية كلمة «مستوردة» لم تدخل قاموس السياسة المصرية إلا منذ الطهطاوى والمثل الفرنسى ولكن كاسم لا كفعل . فالقاعدة الأصولية فى مصر ، والتى لا تزال مرعية بأمانة حتى اليوم ، هى أن كل من يختلف مع الحاكم فهو خائن بطريقة أو بأخرى أو على الأقل فإنه هو «الحقد» الذى لم يجد له قط علاجا . ذلك أن الرأى – كالقوة وكالفعل – ملك للحاكم فقط وحكر عليه وحده .

أما المعارضة ، رغم الاسم والرسم ، فلم تعرفها مصر منذ الفرعونية إلى اليوم إلا رمزا وإلا شكلاً . والرأى الآخر أو الرأى العام لم يوجد إلا فى نفس صاحبه فقط ، قد يهمس به سرا أو يطلقه شائعات أو على الجملة فإن المعارضة إن لم تكن «مزروعة» planted muga كديكور للديكتاتور أو ملفقة كتمثيلية مرتبة جيدة الاخراج أو داجنة «مستأنسة» كشكلية وكحلية تابعة كما هى عاجزة ، فإنها تعد فى الأغلب تزيد «زائدة دودية» لا مبرر لها ولا وظيفة ويحسن جدا استئصالها ، أو هى تعد على افضل تقدير «سخافة ورذالة مثقفين» ، وعليها فى كل الأحوال أن «تلزم حدودها وتتعلم حدود الأدب فى مخاطبة الدولة» . وهكذا إلى آخره .

من هنا جميعا فإن هذه الديموقراطية البرلمانية المستوردة ليست إلا غلافا جذابا وقناعا براقا للديكتاتورية الأصيلة والأصلية، وليست فى جوهرها سوى الترجمة العصرية المحسنة والمزينة للطغيان الشرقى بل والشكل العصرى لعبودية العصور القديمة ، إنها حرفيا وحرفيا الديكتاتورية البرلمانية الزائفة .

لذا يمكننا - والديموقراطية أكثر شىء نسبية إن لم تكن أكثر شىء مطاطا - أن نسميها بحق «الديموقراطية الشرقية» كمرادف محلى أو عصرى للطغيان الشرقى ويمكنك أيضا أن تسميها «ديموقراطية العالم الثالث» ، أو كتركيب مزجى اختزالى «الديموكتاتورية» فهى تجمع بين أسوأ ما فى الطغيان الشرقى وهو الديكتاتورية ، وأسوأ ما فى الديموقراطية الغربية وهو الشكل الدستورى المخادع .

وتحت التقدمية الثورية

ولكى نستكمل الصورة ، فبعد عصر الملكية انتقلت مصر المعاصرة بدرجة أو بأخرى إلى النموذج الشرقى الاشتراكى الشمولى بنظام حزبه الواحد الديكتاتورى المطلق . سواء كنا اشتراكيين بالفعل كما جادل البعض، أو إنتقلنا من الاقطاع عبر مرحلة شبه اشتراكية إلى الرأسمالية كما نظر البعض الآخر ، فالواضح أن مصر المعاصرة ، بينما استبقت جوهر النظام الاقتصادى الاجتماعى الطبقى بعد تطويره مع روح العصر نفسه قد أخذت من الاشتراكية الاسم والواجهة أولا وشكلا ثم مبرر الطغيان والحكم المطلق والشمولية ثانيا وأساسا .

ذلك أن من المؤسف أن النظام الذى ما قام إلا ليحقق للشعب العزة والكرامة التى حرم منها طوال تاريخه ، وكان شعاره التقليدى «إرفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد» ، لم يحقق إلا عكس الشعار تماما من الناحية العملية . إذ لم يلبث أن إنحرف ودخل فى «عهد إرهاب» حقيقى ، فتورط فى المصادرات والحراسات والاعتقالات بل والتعذيب بالجملة ، وتحول بالتدريج إلى القهر والكبت والقمع وتنميط وقولبة الفكر والعمل السياسى ووأد الرأى الحر أو المعرض «بتجييش» الشعب كقطيع سياسى ، وذلك فى تنظيم سياسى أحادى حديدى اسم «وحدة قوى الشعب العاملة» أو تحت كنف ما سمى «كبير العائلة» المزعوم ولكن فى الحقيقة لمصلحة قوى الحكم المسيطرة أو العميلة .

وفى إطار (أم إسار؟) هذا القفص الحديدى الذى لم يسمح قط بالرأى الآخر أو المعارضة ، ثم «تعقيم» الشعب سياسيا . فبينما لم يكن للشعب أى حق – رغم الشكل البرلمانى الزائف – فى النظام الاقطاعى قبل «الثورة» إلا حق المتفرج ، أصبح للشعب فى ظل هذه «الثورة» الحق فى أن يقول «نعم» . وذلك كما وضعها ، ولكن بجدية تامة ، أحد الساخرين .

وهكذا تلخص التحول الجديد فى معادلة محددة ولكنها محزنة وهى : من دولة بوليسية «وسيطة» تحكمها الشرطة إلى دولة بوليسية «عصرية» يحكمها الجيش ، أو من ملكية بوليسية إلى جمهورية عسكرية ، أو أخيرا من إقطاع مدنى إلى إقطاع عسكرى . وبعبارة أخرى . فكما شخص بعض منظرى العهد فيما بعد ، انتقلت مصر من «أوتوقراطية» الملكية إلى «مونوقراطية» الجمهورية (١) ، فى حين إختزل البعض الآخر الوضع كله فى أنه مزيج من الفرعونية الجديدة والملوكية الجديدة.

بل سرعان ما ظهرت أعراض عريضة وميول جامحة جانحة من مظاهر الملكية بل والامبراطورية ، كأنما هى ملكية مؤقتة غير وراثية غير مدنية ، أى باختصار ملكية مقنعة . فهذا ، مثلا ، تكاد تقول أول «إمبراطور جمهورى» ، وهذا أول «ملك جمهورى» ، وهذا وهذا إلى آخره . وتلك جميعا هى بكل وضوح أعراض وأمراض الحكم المطلق وحكم الفرد.

---

(١) الاهرام ، ٢١ – ٥ – ١٩٧٨ ، ص ٥

مصر هى حاكمها ما تزال

ولو أن هذا كان مشكلة داخلية فحسب ، يعنى لو أن مشكلة «مصر هى حاكمها» إقتصرت على السياسة الداخلية والطغيان المحلى ، لهان الخطب نسبيا . غير أن الواقع المرير أنها تمتد إلى السياسة الخارجية ، ولعل هذا أسوأ ما فى الأمر كله . فكما فى معظم الدول المتخلفة كدول العالم الثالث والعالم العربى ، وربما أكثر السياسة الخارجية هى امتداد وانعكاس مباشر للسياسة الداخلية ونظام الحكم .

بل إن سياستنا الخارجية كانت دائما ترتبط بسياستنا الداخلية أشد الارتباط وبدرجة قل أن تعرفها أى دولة أخرى فى العالم ، أزمة مصر الخارجية هى دائما أزمتها الداخلية فى الأصل والمصدر و الأساس ، وحل الأولى هو حل الأخيرة أولا وقبل كل شئ . ومازال صحيحا أن حل مشكلة مصر الخارجية وتحريرها لابد أولا أن يمر بالعاصمة داخليا .

وكما فى دول الشرق الأوسط والعالم المتخلف ، ليس ثمة شئ فى سياسة مصر الخارجية إسمه الشعب من الوجهة العملية – ولا أوهام فى هذا أو انفعال – فصناعة السياسة الخارجية وتشكيلها وتوجيهها هى عمليا وواقعيا – بغض النظر عن الشكليات السطحية المموهة – حكر لرجل واحد هو الحاكم وحده لا شريك له (١) وأنه حاكم مطلق خارجيا كما هو داخليا ، ولا يكاد يوجد حاكم فى العالم القديم أو الحديث ينفرد بوضع سياسة بلداه الخارجية كحاكم مصر .

وقد عبر بعض المعلقين الأمريكين مؤخرا على هذه الظاهرة بقولهم إن السياسة الخارجية فى هذا الجزء من العالم سياسة «شخصية» أساسا ، الدور الشخصى للحاكم هو الدور المحورى إن لم يكن الأوحد فيها . وإختصارا ، سياستنا الخارجية هى سياسة الرجل الواحد .

وفى هذا بالدقة تكمن جذور المأساة العظمى . فمكان مصر ومكانتها الدولية كقوة سياسية، إنتصارها وهزيمتها عسكريا ، مصيرها وبقاؤها ... إلخ ، كل أولئك بين يدى

---

(1) Heikal, "Egyptian foreign policy", loc., p. 714-5 Sphinx and commissar, Lond., 1978, p. 10.

شخص فرد واحد ، بينما الشعب مقود غصبا ولا شئ عمليا . والنتيجة المنطقية ، ولا نقول الحتمية ، هى الهزيمة والنكسة ثم الاستسلام والنكبة .. فقط «إنظر حولك» .

ومن هنا كانت الفرعونية الجديدة هى ببساطة ولكن بصرامة «الفشل فى الداخل والهزيمة فى الخارج» ، «الطغيان فى الداخل والركوع فى الخارج» . ومن الصعب أن نحدد من السبب ومن النتيجة هل الهزيمة العسكرية فى الخارج نتيجة عقابية للاستبداد الانقلابى الجبان فى الداخل ، أم أن الاستبداد الداخلى هو تعويض مريض عن العجز والانكسار المشين فى الخارج ؟

الشئ المؤكد على أية حال ، والمؤسف فى كل الأحوال ، أن التجربة المريرة المفجعة قد أثبتت أن السياسة الخارجية عندنا هى إلى حد بعيد معكوس السياسة الداخلية مثلما هى إنعكاس لها ، أو إن شئت فقل إنعكاس عكسى ، وهذا هو الثمن الفادح والمضاعف للطغيان المستبد والاستبداد الغاشم .

الديموكتاتورية

فإذا ما عدنا من هذا الحصاد المر فى الخارج و الداخل لنرى الثمرة النهائية ، فإن الديموقراطية الجديدة هى كما وصفت نفسها بنفسها «ديموقراطية ذات أنياب» ، فهى إذن ديموقراطية «أنيابية» أكثر منها نيابية ، وبالتالى تحقق أغراض النظام السابق نفسها ولكن فقط من خلال شكلية سيادة القانون . ثم إن الحديث عن أنياب للديموقراطية ينفى – بل وينسف – مبدأ الديموقراطية وجوهرها فورا ، إذ حالما تنبت للديموقراطية أنياب فإنها تسمى فى كل اللغات الفقهية ديكتاتورية بلا مواربة .

إلى هذا كله يضيف البعض فى النهاية أن الحديث عن الديموقراطية أصلا قبل هذا وبعده غير وارد أو جائز على الأطلاق ، فإنما الديموقراطية بالتعريف هى حكم الشعب للشعب بالشعب – لا بالجيش – وليس ثمة شئ فى القاموس السياسى أو الفقه القانونى «كديموقراطية عسكرية» أو «كديموقراطية مسلحة» مثلا، إلا أن تكون من قبيل التناقض اللفظى أو التورية الساخرة أو الكناية المستترة عن «الديكتاتورية العسكرية» أو «الديكتاتورية المسلحة» بإختصار ، مجرد الحديث عن الديموقراطية فى ظل

«العسكرقراطية militocracy» إنما هو امتهان للعقل البشرى وإهانة للإنسان المصرى .

حسنا (أم أسفا؟) ، فتلك على أية حال هى فى جوهرها «ديموقراطيتنا» أو «الديموقراطية على الطريقة المصرية» ، والتى نسرف فى الحديث عنها والتغنى بها «كالنظام الذى إرتضيناه لأنفسنا» (من ارتضى ماذا لمن؟!) . منقوع من قشور الشرق والغرب السطحية ومن بذورهم غير الصحية ولا نقول السامة . وديموقراطيتنا ما هى إلا الغراب يقلد مشية الطاووس ، ولا نقول ديموقراطية العبيد والعبودية .

فالديموقراطية الجديدة فى مصر ، ديموقراطية الاذعان والموافقة ، إنما هى تفويض من الشعب، وباختيار الشعب ، أى ديكتاتورية باسم الشعب ، أو هى الديكتاتورية بيد الديموقراطية وتحت قفازها ، أو بصيغة مباشرة أكثر هى وأد وقتل الديموقراطية بيد الديموقراطية ذاتها .باختصار ، هى مسخ للديموقراطية بقدر ما هى سخرية منها هل نضيف (أبنا حاجة ؟) وكم ذا بمصر من الديكتاتورية ترتكب باسم الديموقراطية ؟

من هنا جميعا فرغم أن الشكل النيابى البرلمانى الأوروبى الصورة فى مصر متخلف عنه فى بلد كبريطانيا مثلا بنحو ١٠٠ سنة فقط ، فإن مصر موضوعا ومن حيث الحكم والحاكمية قد تكون متخلفة عن بريطانيا ١٠٠٠ سنة على الأقل . أى أن مصر اليوم قد تكون فى مرحلة بريطانيا الملك چون «وميثاقه» الشهير ما تزال ، ذلك أن الفرعونية السياسية والطغيان الفرعونى مازالت معششة متغلغلة فى نظام الحكم خلف واجهة أو قناع الديموقراطية العصرية . ومازال النظام أوتوقراطية مونوقراطية ضارية تتخفى خلف واجهة شفافة كاشفة من حكم الأبنية والأجهزة و المؤسسات الدستورية المزعومة والعاجزة . (١)

حكومة لها شعب

هذا عن الحاكم . أما الحكومة فما زالت ، بل وأكثر من أى وقت مضى جهازا طاغيا متضخما عاتى الحجم بالغ الثقل شديد الوطء يكاد يطحن أو يسحق كل ما عداه وماتحته من هيئات وسلطات وأجهزة ابتداء من المجتمع كله إلى الفرد ذاته والواقع أنه لم يكن

(١) راجع قبله ، الجزء الثانى ، ص ٥٦٩ - ٥٧٤.

بمصر تقليديا وعمليا ، وبغض النظر عن الشكليات الأصولية وحساسيات القيم الأدبية النظرية ، إلا سلطة واحدة أساسية وطاغية هى السلطة التنفيذية ، والباقى طلال شاحبة أو ضامرة فطيرة ، مجرد أعضاء تكميلية وأطراف مساعدة للجسم الأساسى ، قل كذارعين أو جناحين متواضعين ، واحدة مبرر نيابى والأخرى محلل قانونى ، واحدة كاموفلاج ديموقراطى والأخرى مكياج دستورى .

بل إن فى السلطة التنفيذية عندنا ميلا تاريخيا ، نكاد نقول غريزيا ، بدا أوضح ما يكون فى العقود الأخيرة بفضل القوانين الاستثنائية والتشريعات السلطوية الشمولية . إلى التوسع أفقيا ورأسيا بمعدل الربح المركب ، وذلك أساسا على حساب السلطتين الجانبيتين ، إن لم تسع أيضا وعمدا إلى «تحجيمهما وتضميرهما» فعلا . (١)

والحقيقة أن الحكومة هى كل شئ فى مصر ، تحكم كل شئ ، ووحدها تملك كل شيء بما فى ذلك الحكمة والرأى والصواب وفصل الخطاب . وما كانت الحكومة ملك الحاكم ، والوطن ملك الحكومة ، فإن مصر فى النهاية ليست شعبا له حكومة بقدر ما هى حكومة لها شعب . حتى ما يسمى فى مصر «الثورة» هو حكومى أيضا – انقلاب عسكرى – أليس انقلابا من الدولة على الدولة انقلاب جزء من الدولة على الدولة ؟

على أية حال ، وفى جميع الأحوال ، فإن الحكومة فوق الأمة ، والحكومة تعتبر نفسها – كما فى معظم دول العالم الثالث المتخلف – وصيا قيما على الشعب القاصر فاقد الأهلية أو الذى لم يبلغ سن الرشد بعد . وفى المحصلة المباشرة نجد أن الحكومة جهاز ساحق والمجتمع شعب مسحوق ، والمواطن مسحوق شعب . وفى المحصلة النهائية نعود مرة أخرى – وأخيرة، وبمزيد من الأسف – لنجد أن مصر السياسية أو الدستورية أو النيابية هى حاكمها أو تكاد . فما أشبه الليلة بالبارحة .

قضية الديموقراطية

لقد تغيرت مصر الحديثة والمعاصرة فى جميع نواحى الحضارة المادية واللامادية والحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتات ، وذلك على الأقل بحكم العصر

---

(١) المرجع السابق.

والحضارة الحديثة المعدية ، تماما مثلما تغير كل العالم الثالث وأعماق الجنوب وأصقاع آسيا ومجاهل إفريقيا ... إلخ ولربما تفوقت مصر فى مدى هذا التغير ، غير أنها من أسف لم تكد تتغير من ناحية نظام الحكم والسلطة والدولة ، التى هى بالتحديد المقياس والمحك الوحيد للتطور الحضارى عموما والتقدم الانسانى الحقيقى .

ففى هذا لا جديد تحت شمس مصر : فمصر سنة ١٩٨٤ ميلادية هى سياسيا كمصر سنة ١٩٨٤ قبل الميلاد ، والفرعونية المحدثة لا تختلف جوهريا عن الفرعونية العتيقة و إذا كانت مصر اليوم دولة متخلفة تكنولوجيا ، نصف متخلفة حضاريا ، فإنها متخلفة مرتين سياسيا : داخليا وخارجيا ، كمواطن وكموطن .

وفيما بين الطرفين ، تظل الديموقراطية هى مشكلة مصر الأولى والأم . فهى وإن لم تكن مشكلتها الوحيدة أو الأخيرة ، فإنها مفتاح جميع مشاكلها الأخرى بلا استثناء . لا شئ يسبقها ، ولكنها تسبق الجميع . جميع مشاكل مصر وأزماتها وكوارثها الداخلية والخارجية ، فى الانتاج والحضارة والتقدم ، مع العدو الإسرائيلى والأشقاء العرب ، مع القوى العظمى والصغرى ، كل إنحدار أو سقوط مصر فى الحرب أو فى السلم ، كافة عيوبها ونقائصها وسلبياتها ومثالبها فى المجتمع والفرد كما فى السياسة والاقتصاد مصدرها وسببها الرئيسى هو الاستبداد الداخلى الغاشم والطغيان الفرعونى المقيم المستديم.

لا السكان ولا الفقر ، ولا حتى الاستعمار فى الماضى أو إسرائيل أو البترول العربى فى الحاضر ، هى المشكلة الأم فى كيان مصر ، و إنما مشكلة المشاكل وقضية القضايا هى قضية الديموقراطية الديكتاتورية أو نظام الحكم المطلق . إنها هى أصل مشكلة مصر كلها : شخصية مصر، مصير مصر، رخاء مصر، بل وبقاء مصر، شخصية المصرى ، كرامة المواطن المصرى ، نفسية الانسان المصرى ، إعادة بناء الانسان المصرى والشخصية القومية ... إلخ . فى كل هذا وغيره «فتش عن الديموقراطية أو غيابها» ، فإنها هى حاكمها ومقرها وضابط إيقاعها مثلما هى مفتاح حلها جميعا .

ذلك أن الأمر الذى لا شك فيه أن النقطة السوداء والجانب المظلم فى تاريخ مصر عموما هما الطغيان والاستبداد فى الداخل ، بينما تظل قضية الديموقراطية هى نقطة الضعف الكبرى في شخصية مصر حاليا . ومشكلة الشخصية المصرية من ثم سوف تظل إلى أمد بعيد هى قضية الديموقراطية . وإذا كان التعريف التاريخى الكلاسيكى الأكاديمى للديموقراطية هو «حكم الشعب للشعب بالشعب» ، فإن تعريف التعريف ، التعريف العلمى العملى التطبيقى ، هو بكل بساطة «حكم المحكوم للحاكم» .

فإلى أن تتحقق الديموقراطية الحقيقية فى مصر ، وبدايتها هى الحكم المدنى ونهايتها أن تقول للحاكم كلا بل تول ، فلن تتغير الشخصية المصرية المطحونة المغلوبة على أمرها ، المسحوقة المنسحقة ، ولن تتخلص وتتطهرمن سلبياتها ومثالبها المكتسبة أو الموروثة ، وما يقال عادة عن بناء الانسان المصرى إنما يكون ببناء الديموقراطية ليس غير. وإعادة بناء الشخصية القومية معناها الوحيد والمرادف هو إعادة الديموقراطية.

مشكلة الديموقراطية

لكن المعضلة العويصة هنا هى مأزق الحلقة المفرغة المعهودة : فإلى أن تتحقق الديموقراطية لن تتغير الشخصية المصرية ، ولكن إلى أن تتغير الشخصية المصرية فلن تتحقق الديموقراطية ! كسرهذه الحلقة ، مع ذلك ، فى يد الشعب ، وذلك بأن يأخذ أمره فى يده مرة واحدة فى التاريخ ، مرة واحدة وإلى الأبد ، وهذا يتم بتصفية الديكتاتورية السائدة السارية أولا ثم إقامة الحكم الديموقراطى الشعبى المدنى. وحين تتم هذه الفورة الشعبية فسيكون قد تم كسر حلقة الطغيان -- الذلة المفرغة البغيضة ويكون قد أعيد تلقائيا بناء الشخصية والإنسان المصريين المفترى عليهما .

غير أن الديموقراطية -- كالحرية ، أوليسا جانبين لشى واحد ؟ -- الديموقراطية لاتمنح ولكن تنتزع ، لا تستجدى من الديكتاتور وإنماتفرض عليه فرضا بقوة الوعى وفعل القوة وبيد الشعب نفسه . والانقلاب العسكرى مرض ، مصله المضاد هو الثورة الشعبية . ولقد ولى زمان الحاكم الهاوى المغتصب ، وأكثر منه الحاكم المطلق المستبد، فى حياة مصر.

ومصر، التى لم تعرف الثورة طوال تاريخها وإلى الآن ، باتت مصابة تقريبا بتسمم مزمن ومتزايد فى الدم .فمصر بلد سريع التخثر والتكلس ، سريع التجمد والتيبس ، قل

بالمجاز سريع الترسيب كطمى نيله . ولذافإن مصر تحتاج إلى فورة حقيقية كل بضعة عقود أو أجيال تعيد تقليبها و (خضها) وتجنيسها ثم توجيهها على الطريق الصحيح . بل إنها بحاجة إلى الفورة الشعبية كشرط للبقاء الحق والحقيقى والوجود الكريم ، أى لكى تعيش ولا تنقرض معنويا وأخلاقيا ، بمثل ما أصبح الحكم الديموقراطى المطلق منذ الآن شرط عدم انحدارها وتدهورها أو المزيد من هذاالانحدار والتدهور .

ومصر، التى كانت وما زالت هى حاكمها، لن تتطور وتصبح شعبا حرا إلى أن تصبح هى شعبها لا حاكمها . وإلى أن تصبح ملكا لشعبها لا لحاكمها ، فستظل أمة من أشباه العبيد فى الداخل وأشباه التابعين فى الخارج لن تصبح مصر شعبا حقيقيا راقيا أبيا عزيزا فى دولة حقيقية متقدمة متطورة إلا إذا صار الشعب هو الحاكم والحاكم هو المحكوم . فى كلمة واحدة : لن تتغير مصر فى جوهرها الدفين ، ولا مستقبل لمصر ، إلا حين يتم دفن آخر بقايا الفرعونية السياسة والطغيان الفرعونى.

نهاية الاستمرارية السياسية

إذا كانت الاستمرارية هى قدر مصر القديمة ، والانقطاع قدر مصر الحديثة ، فإن كليهما فى النهاية – لابد أن ندرك – حتم عصره على الأقل، حتم العصر ، وربما لا فضل ولا عيب لمصر فى أيهما تقريبا ، وعلى أية حال فلقد أدت الاستمرارية وظيفتها تماما واستنفدت غرضها وزيادة ، بل وربما عاشت أكثر من اللازم.ثم جاء الانقطاع فى وقته الصحيح ليضع حدا فى اللحظة المناسبة تماما لهذه الاستمرارية المستهلكة المهلكة ، ولينقذ مصر من التحنيط التاريخى وسط بحر العالم الحديث العجاج الفوار ، وهذه هى مصر الجديدة حقا .

ولكن إذا لم تكن الاستمرارية أسوأ ما فى مصر بالضرورة . فإن أسوأ ما فى الاستمرارية بالتأكيد أن أسوأ جوانبها وعناصرها هو الذى استمر فى مصر الحديثة والمعاصرة وهو الطغيان الفرعونى . كذلك فإن أسوأ ما فى الطغيان الفرعونى بدوره أنه لايعرف أو لا يريد أن يعترف بأنه فى العصر الحديث قد فقد مبرر وجوده وقيامه أصلا ، فضلا عن بقائه واستمراره بعد ذلك ونعنى به مسلسل النهر – الرى – الضبط – المركزية – القهر .. إلخ .

ففى عصر التكنولوچياالفائقة والعلم الحديث أصبحت كل هذه السلسلة أو السببية الإيكولوجية تنتمى إلى الماضى فحسب ، وإستقل الانسان عن البيئة واستعاد سيادته الفعالة على قدره ومقدارته . لقد فقدت هذه السببية هى الأخرى ، استمراريتها يعنى ، وجرى عليها الانقطاع الجذرى .غير أن الطغيان الفرعونى مازال يتشبث بهاكمبرر لاستمراره(إقرأ : لانحرافه فى الحقيقة) .

لقد أفقدت التكنولوچيا الحديثة الجغرافيا استعبادها للانسان المصرى ، إن صح على الاطلاق أنها هى التى إستعبدته ، ولكن الطغيان الفرعونى يريد أن يستبقى إستعباده له باسمها أو بوصمتها .

وإنه بالدقة لهذا السبب السالب الوائد وحده ، ورغم كل التغيرات الجذرية الإيجابية والمشرقة والواعدة التى أنجزتها ، فإن مصر تبدو اليوم فى أسوأ حالاتها، أسوأ مما كانت فعلا فى أى يوم مضى ، إنها مازالت تبدو حتى الآن عتيقة شاخت ولا تتجدد أبداً ، مريضة بإزمان ولكنها لا تموت لا أبدا . ذلك أنها قد تعايشت مع المرض وتعودت عليه . ومرضها القومى الوطنى المتوطن هو إذن كمرضها الطبى المتوطن ، البلهارسيا والانكلستوما : لا يميت ولكنه يعجز ويضعف ويقعد . بل إن كلا المرضين مرتبط ، سواء موضوعا أو شكلا ، حقا أو حجة ، مرتبط أصلا بالمياه ، هنا مجتمع المياه وهنا بيئة المياه.

لقد أفسدت الاستمرارية السياسية ، استمرارية الفرعونية ، ما أصلح انقطاع الحضارة الحديثة . ذلك أن مرض مصر المزمن فى الحاضر والموروث من الماضى هو حاكمها ونظامها ، نظام الحكم باختصار . فلقد تغيرت مصر فى كل شئ تقريبا إلا شيئا واحدا هو النظام السياسى .هو وحده الذى لم يتغير ، وهو وحده الذى يقاوم بضراوة ودموية كل تغيير ، يجمد الشخصية ويحنطها فرعونيا .

ومعنى هذا ونتيجته أن شخصية مصر قد تغيرت ، ولكن لم تتغير الشخصية المصرية بالكاد ، ولم يبق إلا تغيير ذلك النظام لتلحق الشخصية المصرية بشخصية مصرالجديدة لقد تحرر الانسان المصرى أخيرا، أو يوشك أن يتحرر ، من التخلف ، ولكنه لم يتحرر قط أو بعد من الأسر، ظفر بالتنمية نسبيا ولكنه لم يظفر بالحرية إطلاقا ، أصبح إنسانا متقدما ، نوعا ولكن ليس إنسانا حرا حقا .

وإلى أن تتغير شخصية الإنسان المصرى حقا، فلن تتغير شخصية مصر حقيقة ، إذ يبقى كل تغير سطحيا شكليا شبه أجوف ، وستظل مصر تعيش فى زقاق الإحباط الضيق المسدود والأزمات المزمنة التى تنحشر فيه حاليا . وفى الأثناء ، فإن مصر ، للأسف الشديد ، تدفع اليوم وكل يوم الثمن الباهظ ، ولا تقول تتلقى العقاب المستحق لمرضها التاريخى المزمن كشعب وكدولة . فمنذ بعض الوقت أصبحت مصر ، للأسف الأشد ، دولة مريضة چيوبوليتيكيا ، يسكنها شعب مريض تاريخيا ، يحكمه أحيانا (كما بالأمس القريب) رجل مريض نفسيا .

وفى وجه هذه الحالة المرضية المركبة ، فليس أمام مصر سوى إحدى اثنتين : إما أن تموت بالتسمم البطئ الذى سرى واستشرى من قبل فى جسدها ، وإما أن تعيش بفصد الدم الفاسد المسمم . إما أن تنحدر مصر بهدوء وبطء ، بهوان وهوينى ، إلى ما لا نهاية وإلى ما دون الحضيض، وإما أن تنفجر على نفسها داخليا وخارجيا فى نوبة قوة عظمى تجدد شبابها وتستعيد كرامتها وتحل أزمتها التاريخية . أمام مصر ، باختصار ، خياران لا ثالث لهما . الانحدار التاريخى أو الثورة التاريخية . فإما أن تغير حياتها ونظامها وتثور على نفسها ثورة نفسية وعملية ، وإما فإن أمامها ١٠٠ سنة أخرى على الأقل من الانحدار التاريخى المتسارع تتخبط فيها وتترنح ما بين الانقلاب والانقلاب المضاد.

وفى الحالين ، فلقد أصبح التغيير شرط البقاء نفسه ، إن لم يكن لفصد الدم الفاسد، فلتجديد الدم الصحى . وفى الحالين، فإن آفة مصر وجريرة الشخصية المصرية هى الاعتدال المفرط وفرط المحافظة التى تفضل الحلول الوسطى ومساوماتها الجزئية على الحلول الجذرية ، والتطور على الطفرة ، والإصلاح على الثورة .

وفى الحالين، أخيرا ، تبقى القضية أساسا قضية الصراع بين الاستمرار والتغيير، والاستقرار والانفجار ، والانقلاب والثورة . وفى هذا الصراع فإذا لم تدفن مصر الفرعونية السياسية فى مقبرة التاريخ ، فستدفن هى مصر فى مقبرة الجغرافيا- مثلما بدأت تفعل من قبل فعلا .

مطلوب إذن ، يعنى ، حدث عظيم وأعظم فى الوجود المصرى ، لا يرج مصر وحدها ويخرجها من مأزقها التاريخى الوجودى ودوامة الصغار والهوان والأزمات التراكمية المعيبة التى فرضت عليها ، ولكن أيضا ترج الدنيا كلهامن حولها لتفرض عليها إحترامها وتقديرها من جديد والاعتراف بها شعبا أبيا كريما عزيزا إلى الأبد.

بانوراما التغير

والآن فلنلخص . باستثناء تلك الاستمرارية السياسية الصفيقة إذن فإذا كانت هناك كلمة واحدة تلخص جوهر مصر المعاصرة ، فإن التغير هو هذه الكلمة وهذه الكلمة وحدها، بكل تأكيد. والواقع أن مصر تمر حاليا بآخر وأخطر حلقة فى سلسلة تغيرها التدريجي فى العصر الحديث إبتداء من محمد على ، ونحن إنما نعيش على قمة منحنى التغير هذا ، الذى يقترب طوله الآن حثيثا من القرنين .

ولكن لأننا نعيش فى قلب دوامة التغير ، نوشك ألا نشعر بسرعة التيارات الجارفة الشديدة حولنا . غير أننا حين نبتعد مع سهم الزمن عن الساحة بما فيه الكفاية ، ونرى الغابة من الأشجار بوضوح معقول ، فلسوف نؤرخ دون أدنى ريب أو جدال للحقبة التى نعيشها الآن بأنها عصر التغير وقرن التغير .

فمصر اليوم بالدقة فى حالة انصهار وسيولة كاملة a state of flux من جميع النواحى ، ولم يسبق لها مثيل فى تاريخها كله ، بما فيه الحديث نفسه، سواء ذلك اقتصاديا أو اجتماعيا أو بشريا أو حضاريا . لقد أطلقت أو انطلقت من عقالها فجأة وكأنما على ميعاد كل قوى التغيير ، ليس فقط من الداخل ولكن أيضا من الخارج:ضغط السكان ، أزمة الاقتصاد القومى والعالمى ، الثورة السياسية والاجتماعية ، تغير العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية .. إلخ .

الزراعة كما تتغير داخليا ببطء وصعوبة ، فإنها تتغير خارجيا نحو الصناعة ، والصناعة تتغير بالمثل من الخفيفة إلى الثقيلة ومن الكم إلى الكيف ومن الاستهلاك المحلى إلى التصدير الخارجي ،وتغير الانتاج يؤدى إلى التغير الحضارى ومستويات المعيشة وأنماط الحياة والتطلع إلى المستوى العالمى والانفتاح على العالم، بينما تندثر وتنقرض بقايا الحضارة الفولكلورية العتيقة ومخلفات التخلف الوسيط .. إلخ . والكل يغير السكان بدورها نحو الضبط وتحديد النسل وهدف الأسرة الصغيرة الحديثة . السكان القاعدون يهاجرون إلى الخارج لأول مرة فى التاريخ على نطاق كبير .. أول خروج وفترة هجرة مصرية فى تاريخنا كله تقريبا ، إلى آخره ، إلى آخره .

خريطة مصر المتغيرة

بالتوازى ، فكما تتغير خريطة مصر الزراعية ، كذلك تتغير كل يوم خريطتها الصناعية ، ويكفى أن المناطق الصناعية فى مصر تتكاثر وتنتشر مثلما تتوسع وتتمدد . ومصر اليوم ، كمجرد لقطة عامة مؤشرة ، يتوسط جسمها بمجمله نواة نووية كثيفة للغاية من المدن والصناعة هى منطقة القاهرة الصناعية أو القاهرة الكبرى ، يحيط بها الريف والزراعة فى الوجهين من شمال وجنوب . وصحيح أن العكس هو المطلوب والواجب تخطيطيا : أن يتحول جسم مصر إلى نواة مكثفة للغاية من الريف والزراعة داخل غلاف صلب سميك محيط من المدن والصناعة فى الصحراء . غير أن النمط نفسه يبقى على علاته عنوانا لخريطة جديدة لمصر قيد الرسم وتحت الطبع .

بالمثل تتغير جذريا خريطة مصر المعدنية ، متمددة من الصحراء الشرقية إلى الغربية، خذ مثلا ذلك المحور العرضى الجديد فى اقتصاديات مصر ما بين خليج السويس وخليج العلمين متعامدا على المحور النيلى الطولى القديم ، هو فى حد ذاته تلخيص حاسم لتغير مصر الحديثة تغيراً جذريا . كذلك لا ننسى وظيفة الصحراء حاليا ، وحتى إذا اقتطعنا شريحة معينة من مصر، حواف الوادى فى الصعيد مثلا ، سنجد التغير فيها واضحا عبر العصور : من مدينة مقابر عند الفراعنة إلى دير وملجأ من الاضطهاد الدينى فى العصر الرومانى إلى شريط للرعى عند البدو العرب . إلى جيوب للتوسع الزراعى أخيرا جدا .

وعلى مستوى أكبر ، مستوى الوطن الشامل وأرض مصر العظمى ، فبعد أن كان التحدى البيئى الأساسى فى فجر تاريخنا العمرانى هو غزو الوادى الاسفنجى المشبع واقتحامه من قاعدة الصحراء المتجففة ، أصبح اليوم على العكس غزو الصحراء القاحلة من قاعدة الوادى المكتظة المتفجرة . وداخل هذه القاعدة بدورها فإن السكان كذلك تتغير خريطتها نحو المزيد من الانتشار على الأطراف بعض الشئ ، ولو أنها أيضا تتكثف نحو المزيد من التركيز فى العاصمة باختصار ، ثمة خريطة جديدة لمصر شاملة وجامعة ترسم من الأساس .

مصر المتغيرة

حسنا ، هذا التغير الجذرى فى المكان والكيان ، ماذا يعنى فى النهاية من حيث

فلسفة المكان القمية ؟ماهو مغزاه العلوى فى كيان مصر ومصيرها ؟ حسنا ، ثمة هذه المتتابعة . اقتصاديا، مصر تخرج نهائيا من هيكل محمد على وتغير آخر جلده سياسيا ، مصر تخرج إلى الأبد من قفص الاستعمار الحديدى كما تنفض عن نفسها جلد شرنقة النظام شبه الاستعمارى - شبه الاقطاعى . حضاريا ، هى تخرج من آخر مراحل التخلف والدولة النامية إلى الدولة العصرية الحديثة على النمط الغربى الأوروبى الحديث ، وسنة ٢٠٠٠ ستكون مصر غالبا دولة عصرية وقطعة من أوروبا نسبيا كما أن اليابان قطعة من أمريكا تقريبا .أما تاريخيا ، فإن كل الفترة الحديثة منذ محمد على حتى سنة ٢٠٠٠ هى مرحلة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث تماما وبكامل المعنى . وتلك مرحلة مفعمة مؤلفة من عدة مراحل داخلية كلها صاعدة إلى حد أو آخر فى نفس الاتجاه. أما جغرافيا ، فإن خط التقسيم التاريخى بين الشرق والغرب يتحرك ويتزحزح تدريجيا وببطء شديد ولكن بالتأكيد نحو الشرق ، بحيث ستنتقل مصر سنة ٢٠٠٠ إلى الغرب عموما بعد أن ظلت طويلا معلقة بين الشرق والغرب . وستكون مصر بذلك أول دولة هامة فى الشرق بعد اليابان تنتقل جغرافيا إلى الغرب ، مثلما كانت أول دولة هامة تحتك به حضاريا فى القرن التاسع عشر . وبالمثل سيتزحزح خط التقسيم بين الشمال والجنوب لتعبر مصر البحر المتوسط وتصبح بصورة نهائية دولة شمالية بعد أن ترددت طويلا أو قليلا بين الدولة الشمالية والجنوبية .

كلا ، إن مصر تتغير .مصر فى ثورة تاريخية حضارية ، ثورة صامتة هادئة على طريقها الخاصة ، طريقة التوسط والاعتدال ، ثورة وئيدة ولكنها أكيدة ويخطئ كثيرا جدا من يزعم أو يتوهم أن مصر الآن لا تتغير ، فكل شئ فيها فى تغير تقريبا . ولأن التغيير يلد التغيير ، فإنها تتغير بسرعة متزايدة كمعدل الربح المركب ، كلا ، مرة أخرى ، إن مصر ، التى قيل لا تتغير أو غير قابلة للتغيير ، تثبت الآن وتفعل العكس تماما ، بحيث تحولت من أكبر ثوابت التاريخ إلى واحد من أهم متغيرات العصر الحديث .

أجرومية التغير المصرى

غير أن السؤال الجوهرى هو كيف بالضبط ، وإلى أى حد ؟ ما هى القواعد والقوانين التى تحكم هذا التغير ؟ والجواب هو أن أجرومية التغير المصرى الحديث تتألف من ست قواعد أساسية تستدعى شيئا من التحليل بعد التحديد وتلك هى بالترتيب

المنطقى: تغير لاإرادى أكثر مما هو اختيارى ، تغير جزئى أكثر منه جذريا ، تغير من الخارج قبل الداخل ، تسلسل التغير من المادى إلى اللامادى ، حتمية التغير ، وجهة التغير.

تغير بالرغم منه نسبيا

فأولا ، ولنضعها بكل المباشرة والوضوح منذ البداية ، مصر قلما تتغير بإرادتها فى العادة ، وإنما هى بالرغم من إرادتها تتغير . إنها تتغير بالرغم منها تقريبا ، وتغيرها بالقسر أكثر منه بالاختيار نسبيا ، واختيارها يتم بصعوبة . وتردد نوعا . فلأنه مغامرة فى المجهول ، فإن الأصل فى التغير كقاعدة عامة أنه أصعب وأشق بكثير من الثبات ، والانقطاع من الاستمرارية ، بمثل ما أن الصعود أشق وأعسر من الهبوط .

والأصل بعد هذا أن الأشياء فى مصر كما سبق أن قلنا ورأينا تميل إلى أن تبقى على ثباتها وفى خطها إلى أن تواجه قوة مضادة لها فى الاتجاه مساوية أو فائقة لها فى القوة فتفرض التغير فرضا . ولقد كانت الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة وحدها هى تلك القوة المضادة التى تفوقت ففرضت فغيرت .

فى الوقت نفسه ، ورغم سيادة وغلبة جانب الجبر والقسر فى العملية كلها ، فإن الاختيار المصرى يؤكد وجوده من حيث أن مصر أدركت منذ البداية وإلى النهاية أن التغير أصبح شرط الارتقاء إن لم يكن شرط البقاء . فمصر ، التى تدرك جيدا أن «الأحسن عدو الحسن mieux est l'ennemi de bien » كما يذهب مثل فرنسى معروف ، لاتملك ألا تتغير ، ولا تملك إلا أن تتغير ، ومن هنا أقبلت على التغير ربما بقدر ما أقبل عليها ، وسعت إليه مثلما فرض نفسه عليها .

وفيما بين الاثنين ، الجبر والاختيار ، يكتسب التغير فى حد ذاته ولذاته آلية ذاتية يزداد بها نموا وتسارعا ككرة الثلج بحيث يولد التغير المزيد من التغير . ومصر من ثم تتغير بإرادتها وبرغم إرادتها فى آن واحد ، وتتغير حتى النخاع رغم أنفها وأنف النظام أيضا وخاصة .

ذلك أن التغير لا يتم فى فراغ بالطبع ، وإنما فى وجه المقاومة الداخلية العنيدة أحيانا ، وتشمل قوى المقاومة هذه فى الداخل بطبيعة الحال عديدا من الاتجاهات والمصالح والفكريات وقوى الضغط والسلبية والسلفية والرجعية كل فى مجال أو آخر ،

وبعضها صحى وبعضها غير ذلك . ولكن الجديد بالملاحظة والتسجيل أنها تضم من بين ما تضم الحكم والنظام الحاكم والطبقة الحاكمة حيث يعنى الأمر التغيير السياسى على نحو ما رأينا وسنرى . على أن قوة الدفع وضغط المد الخارجى لها الغلبة فى النهاية ، حيث تقتلع معاقل هذه المقاومة وتكتسحها الواحد تلو الآخر .

تغير جزئى نوعا

ثانيا ، وكنتيجة للصراع بين القوة الخارجية والمقاومة الداخلية ، فقد أتى التغير بالضرورة بطيئا تدريجيا منذ البداية ، منضبطا ومحكوما طوال الرحلة ، جزئيا أكثر منه جذريا فى نهاية المطاف . وهذا الصراع هو بالدقة ما نسميه فى قاموسنا الفكرى المتداول بقضية الأصالة والمعاصرة : الأصالة فى استمرار بقايا القديم المحلى ، والمعاصرة فى انتخاب مزايا الجديد المستورد . والمشكلة فقط هى التوفيق بين هذه الأضداد حتى تتعايش وتتناغم فى وحدة عضوية حية فعالة مختلفة ومتميزة عن كلا النمطين الأبوين .

أما فيما عدا ذلك ، ولكن كنتيجة أيضا لتلك المقاومة الداخلية ، فإن العملية أتت احتكاكا حضاريا لا إحلالا حضاريا ، أى عملية تقابل وتفاعل ، وتلاق وتلاقح ، وتكيف وتزواج ، لا عملية ابتلاع أو إغراق ، أو إزاحة أو إزاغة . ولهذا فإن مصر لم تكن قط ، ولن تكون إطلاقا ، نسخة كربونية من الحضارة الأوروبية الحديثة مهما استعارت منها ونقلت عنها ، أكثر مما يمكن أن يعد المصريون أوروبيين جنسيا مائة فى المائة رغم أنهم أشباه أوروبيين أساسا .

فبحكم البيئة الطبيعية والبشرية والحضارية المصرية ، لن تصبح مصر قطعة من أوروبا تماما بالمعنى الحضارى وإن كانت سائرة فى هذا الاتجاه جزئيا بل على العكس فإن مصر كلما تحضرت وتحدثت على الطريقة الأوروبية الغربية ، كلما زاد جوهر معدنها الذاتى تأكيدا ووجودا وزادت هى مصرية ، كلما زادت معاصرة كلما زادت أصالة دون تناقض أو تعارض .

وإنما ستخرج مصر نسختها أو طبعتها المصرية الخاصة من الحضارة الأوروبية مصر ، يعنى ، سوف تمصر أوروبا الحضارة لنفسها ولحسابها الخاص ، وهذا ما يعود بنا دون تكرار إلى المثل الفرنسى الذى أشرنا إليه من قبل «كلما تغير الشئ ، كلّما كان

نفس الشئ» ، كما يعود بنا تلقائيا إلى مبدأ التوسط والاعتدال فى الطبيعة المصرية وملكة الحد الأوسط وعبقرية الحلول الوسطى فى الشخصية المصرية .

تغير بفعل الخارج غالبا

ثالثا ، لأن مصر لا تتغير بسهولة بإرادتها فإنها تتغير فى الأغلب بفعل قوى من الخارج أكثر منها بقوى الداخل . وهذه بديهية كامنة فى تحول مصر الحضارى فى القرن الماضى على يد الاستعمار أساسا والاقتصاد الاستعمارى والاستعمار الاستيطانى بجالياته الأوروبية المتغلغلة والمستغلة والمسيطرة .

وإذا كان قرن الاستعمار قد ولى ، ولكن إيقاع التغير فى مصر قد زاد وتسارع وتصاعد فى العقود الأخيرة خاصة منذ التحرير والاستقلال ، فهذا إنما يرجع فى معظمه إلى نبض العصر نفسه ، عصر العلم والتكنولوچيا الباهرة والتغير والمتغيرات بامتياز وثورة المواصلات والاتصالات المذهلة وثورة الآمال العالية والتطلعات المعدية ، بحيث تضاءل العالم فعلا إلى «قرية صغيرة» حقا وأصبح أقصى ركن فى الدنيا يتغير بسرعة فائقة . وهذا ما يعرف الآن «بكوكبة العالم globalisation of the world [(١)]» .

وليست مصر المتغيرة اليوم إلى أقصى حد وبسرعة العاصفة إلا جزءا من هذه العملية الكوكبية السارية بل الكاسحة . وبهذا المعنى فلعلنا نضيف بالتالى أن لا فضل لها تقريبا فى هذا الوضع أو الاتجاه – لا ولا تثريب عليها كذلك – بحسب المنظور أو وجهة نظرك .

على أن مصر ، بالاضافة وعلى وجه التخصيص ، تجد نفسها اليوم داخل قوسين ضاغطين اقليميا ومحليا يفرضان عليها التغير أكثر من أى وقت مضى وأكثر من أى بلد آخر : التحدى الاسرائيلى والبترول العربى (ولا نقول كما قال بعض السفهاء التحدى العربى) . فلقد نقل كلاهما جميع ضغوط وشدود العصر وثقل التغير العالمى والمتغيرات الدولية ، الحميدة منها والخبيثة ، نقلها إلى باب مصر مباشرة ورأسا فجأة ولكن دائما ،

(1) Anouar Abdel-Malek, Nation and revolution, Lond, 1981, P. 181-2

بحيث أصبح التغير المصرى شرط البقاء فعلا ، وربما لأول مرة حقيقة ودون مبالغة أو تهويل .

وتلك هى التحديات الجديدة الخطيرة التى تفرض نفسها فرضا على مصر ، وستفرض عليها فرضا أن تأخذ قضية التغير بجدية ومسئولية أكثر كقضية مصيرية مؤداها أن تكون أو لا تكون . وهى وحدها التى سترغم قوى المحافظة والجمود فى الداخل، خاصة قوى التحنيط السياسى باسم الاستمرار وتحت دعوى الاستقرار ، على أن تخلى مواقعها لقوى التغير من الداخل .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت جمهرة المصريين فى الداخل قد عجزت حتى الآن عن تغيير مصر سياسيا من الداخل بسبب الارهاب والطغيان المحلى ، فإن حفنة ملايين المغتربين والعاملين فى الخارج قد تكون خميرة التغيير وجرثومة فناء الفرعونية الجديدة – القديمة ، وبالتالى أداة تحرير مصر داخليا . أى أن ما عجزت مصر بأسرها عن تحقيقه من الداخل قد تنجح فيه قلة أبنائها من الخارج . (هل نقول، فى هذا الصدد ، «أعطنى فقط نقطة ارتكاز خارج مصر وأنا أغيرها بأكملها من الداخل» ، على غرار المقولة الفلكية الشهيرة : «أعطنى فقط نقطة ارتكاز خارج الكرة الأرضية وأنا أحركها بأكملها »؟) .

متوالية التغير التنازلية

رابعا ، لأنه انتخابى جزئيا ، مختلف الضغوط متفاوت الدفع فى خطوطه المختلفة فإن التغير أساسا غير متساو أو متساوق السرعة والمدى فى مختلف خطوط الحياة من بيئة ومجتمع ، وبصفة عامة فإن التغير فى النواحى المادية أكبر وأشد بكثير منه فى النواحى اللامادية أو المعنوية . الحضارة تغيرت وتتغير إلى أبعد حد ، أما الثقافة فلا إلى حد بعيد بل دعنا نذكر بأن حديثنا هنا جميعا إنما هو عن الحضارة المادية وحدها فقط ، أما الثقافة ، التى سنعود إليها بالتفصيل فيما بعد ، فهى قمة الثبات والاستمرارية الآن وإن كانت موطن الانقطاع الأساسى فى الماضى .

وبعامة فلقد أخذنا بعضا من النواحى الجيدة فى حضارة الغرب الحديثة ، غير أننا

إحتفظنا ببعض من جوانب الضعف فى تراثنا وأخلاقنا ونظمنا وهذه الاختلافات والفروق فى درجة التغير أمر طبيعى فى الاقتباس والاستعارة الحضارية ، ففى الاحتكاك الحضارى أن النواحى المادية أسهل وأسرع وأول ما ينقل والقيم المعنوية هى أصعبه وأبطؤه وآخره .

فإذا ما ركزنا على الحضارة وحدها ، فثمة متوالية تنازلية محققة : الاقتصاد تغير إلى أقصى حد إن لم يكن جذريا سواء منه الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، الاجتماع تغير نوعا إلى دون المتوسط ، إذ أن طرق الحياة وأنماطها تغيرت كثيراً أو بعيدا إلا أن مثلها قل أن تغيرت ، أما السياسة ونظم الحكم والحياة الدستورية فتأتى فى ذيل القائمة تماما إذ لم تتغير قط إلا على السطح والمظهر ولكن الجوهرالدفين ، وهو الطغيان الفرعونى باق ، والفرعونية تبقى معنا فى صورة الفرعونية الجديدة .

وبهذا التسلسل فإن أسوأ ما فى مصر القديمة هو للأسف الذى بقى فى مصر الحديثة والمعاصرة . وبهذا التسلسل أيضا فإن مصر . وإن كانت على الجملة تتغيرمن أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى على حد سواء عبر سلم طبقات المجتمع ، فيبدو أنها تتغير من أسفل إلى أعلى بصورة أكثر جذرية وجدية وجدوى وإن كانت أكثر بطئا وأقل إنتشارا، وعلى العكس تتغير من أعلى إلى أسفل بسرعة أكبر وبرقعة أوسع ولكن ربما بصورة سطحية ضحلة نسبيا .

وعلى أية حال ، فإن السياسة على القمة هى آخر وأقل ما يتغير فى مصر . ولن تتغير مصر حقا وجوهريا إلا بعد أن تتغير سياسيا . والواقع أن الحكم والنظام الحاكم فى مصر كان دائما هو أكبر وأعند موانع وعوائق التغيير على مستوى الحياة السياسية والنيابية والديموقراطية ، وكان تقليديا أعتى وأغبى قوة تقليدية محافظة بل ورجعية وضد - ثورية حتى بزعم الثورية وباسم الثورة. وعلى سبيل المثال ، فبينما يسمى الانقلاب ثورة، فإن الثورة الشعبية التى قطع هو عليها الطريق يسميها حربا أهلية، وبينما يباهى بأنه منع بذلك حمام دم رهيبا ، فإنه فى الواقع إنما أجهض جنينها ثم انتحل لقبه .

تغير تراكمى

خامسا ، لأن التغير المصرى الحضارى تغير تدريجى ، تراكمى ، تصاعدى ، فإنه فى المحصلة النهائية ونهاية المطاف أقرب فى طبيعته إلى ما يعرف فى قوانين التطور بالتطور الانفجارى explosive evolution . ففى التاريخ ، كما فى الچيولوچيا والبيولوچيا، أن مسار التطور يظل عادة رتيبا تقليديا كالخط المستقيم أو كالمنحنى الانسيابى، ثم إذا به يتفجر فجأة فى ثوران بركانى قصير ولكنه عنيف يغير تضاريس الوجود ومعالم الزمان ويضع ملامح العصر وتوازناته ويحددها لأمد بعيد ، ومعها يعود إيقاع الحياة رتيبا تقليديا مستقرا ، إلى أن تبدأ الدورة الانفجارية من جديد ، وهكذا . وتلك هى النظرية النكبائية فى العلم الطبيعى، والنظرية الثورية فى العلم الاجتماعى (١) .

الآن، وفى حالتنا ، فمن تراكم وتكدس ثم تصاعد وتكثف عديد التغيرات الصغيرة الطفيفة المحدودة من الخارج ، ثم تداعى وتوالد التغير من داخل التغير آليا وذاتيا ، لا تلبث التغيرات الكمية أن تتحول فى النهاية إلى تغيرات كيفية ، والتطور التدريجى إلى تطور انفجارى ، بمعنى التغير الثورى الجذرى الراديكالى الكامل والشامل من الجلد حتى النخاع ومن قمة الرأس إلى أخمص القدم .

حينئذ يكتسح التغير أمامه آخر معاقل الديكتاتورية ومعوقات التقدم والتنمية ، ليصحح بذلك كل أخطاء وخطايا الماضى وأوزار وآثام الحاضر بضربة واحدة وإلى الأبد، وليفتح أخيراً آفاق التطور المستقبلى البكر ، ولكن أساسا لشعب حر ، بلا قيود ولا حدود. وستكون علامة البدء وإشارته ودالة التطور وقمته هى بالتحديد والدقة دفن آخر بقايا الفرعونية القاتلة إلى الأبد .

ولا شك بعد هذا أن من معجلات هذه المرحلة النهائية تلك الضغوط الرهيبة التى تجمعت علينا فى وقت واحد كأنما على ميعاد ، وعلى رأسها التحدى الاسرائيلى والضغوط البترولية ومتغيرات المناخ العالمى .

---

(1) F . Zeuner Dating the past, a study in geochronology, Lond, 1960, P. 17 wooldridge, East, Spirit and purpose, 35.

وما من شك أيضا – وما تخفى النذر – أن مصر المأزومة المهزومة المحرومة – الجريحة الكسيرة الأسيرة ، لم تعد بعيدة جدا عن تلك المرحلة ، مرحلة حتمية الانفجار . فلقد أصبحت من قبل بمثابة مرجل ضخم يغلى ويفور ويمور بعشرات التيارات العاتية والتقلبات العارمة والتفجرات المكبوتة المكتومة . ولأن التغيير هكذا أصبح شرط البقاء ، والاختيار الأخير صار بين التغير والموت ، فإذا تلك المرحلة هى بلا ريب مرحلة الخلاص .

وجهة التغير

سادسا وأخيرا ، وجهة التغير ، إذا كان لنا أن نسأل أنفسنا فى نهاية المطاف :إلى أين ؟ ، وجهة التغير هى مصر «كأوروبا المسلمة» أى باعتباها «أوروبا الاسلامية» (وذلك مع سائر العرب أو معها العرب وكسائر العرب) .هذه ، ولا سواها ، هى وصفة كما هى بوصلة المستقبل ، المستقبل المصرى كالعربى ، أو باختصار المستقبل المصرى – العربى .

وكما كانت الأندلس هى «أوروباالاسلامية» فى العصور الوسطى ، فإن مصر والعرب ستصبح البديل أو الوريث ولكن بالمقلوب فى العصور الحديثة ، هذه شمال البحر المتوسط وهذه جنوبه ، هذه من موقع القوة المتفوقة والتمدد الحضارى بالطبع وهذه للأسف ولكن بالضرورة من موقع الضعف والانكماش الحضارى المحقق .

ولا يفاجأ أحد أو يصدم بهذا الانتهاء الخطير ، ولا ينفعل أو يتهجم عليه ليس فقط لأن هذا هو الأمر الواقع فعلا من قبل ، والواقع يفرض نفسه دائماً، ولكن أيضا وأساسا لأننا لا خيار لنا فى الأمر تماما ، ولا أحد يخطط المستقبل بحذافيره أو ينتخب التطور بمقاييسه .

فأولا وابتداء، فكما أننا تاريخيا وجنسيا أشباه أوروبيين كما سبق أن رأينا مرارا، فإننا اليوم حضاريا نصف أوروبيين على الأقل أو على الأرجح . فنصف المصريين الآن تقريبا قد تبنى وانخرط فى نمط الحياة العصرية الحديثة التى نسميها أحيانا طريقة الحياة الغربية والتى هى أصلا وببساطة الحياة الأوروبية والحضارة الأوروبية . فلا جديد فى هذا إذن، لا جديد فى تقريرنا أننا حضاريا أنصاف أوروبيين من قبل .

ولا جديد كذلك إن أضفنا منطقيا أن النصف الأخر سائر بالضرورة والحتم على الطريق نفسه وإن تخلف زمنيا وتأخرت سرعة تطوره ، وكمجرد مؤشر أو مقياس ، سيتم تحول هذا النصف المتخلف تدريجيا مع ، ومن خلال ، التحول المطرد من سكان الريف إلى سكان الحضر والمدن . فحين يتم تحول مصر من نصف القرية - نصف المدينة التى هى الآن إلى مدينة كاملة واحدة كما يتوقع خلال القرن القادم عموما ، فلسوف تكون مدينة مصر هذه هى ببساطة مصر الأوروبية ، مصر القطعة من أوروبا .

ذلك أن مصر ستكون وقتئذ قد عبرت إلى حد أو آخر من التخلف إلى التقدم ومن العالم الثالث إلى العالم الثانى مجتازة فى ذلك البحر المتوسط من إفريقيا إلى أوروبا . وإذا كنا اليوم أنصاف أوروبيين حضاريا ، ومن الغرب ولسنا فيه تاريخيا ، فلسوف تضعنا هذه النقلة فى الغرب ومنه حضاريا ومن أوروبا وإن لم نكن فيها ماديا .

ولا غرابة فى هذا كله ولا انحراف (ولا تجديف أيضا!) . فلا هو بالذى يقتصر على مصر وحدها دون سواها ، ولا هو بالذى سينقص من مصريتها أو عروبتها قط أو ينقض مصريتها أو عروبتها إطلاقا . العكس تماما، كما سنرى حالا ، هو الصحيح .

فأما الأولى: فإن الأوربة والتأورب ليست ظاهرة مصرية فقط ولكنها عالمية تماما فالحضارة الأوروبية هى آخر حضارة فى العالم ، وهى أول حضارة عالمية فى التاريخ . وبالأوربة أصبح العالم كله تقريبا بمثابة أوروبا الكبرى أو العظمى حضاريا ليس هذا فحسب . ولكن لأن أمريكا والحضارة الأمريكية هى آخر مراحل أوروبا والحضارة الأوروبية ، فإن الأمركة هى أعلى مراحل الأوربة وآخر مراحل الحضارة الغربية .

وليست كوكبة العالم حاليا سوى ترجمة أخرى لأمركة العالم بعد أوربته ، أو هى آخر وأعلى مراحل الأوربة فالأمركة. فالعالم كله الثالث كالثانى كالأول ، يشارك الآن ولأول مرة بصفة كاملة تقريبا فى حضارة عالمية واحدة وفى وحدة حضارية كوكبية واحدة .

أما مصر ، فسواء أصبحت قطعة من أوروبا حضاريا أو تجاوزت أوروبا إلى أمريكا

والبحر المتوسط إلى الأطلنطى لتصبح كعرب البترول قطعة من أمريكا ، أى سواء تجاوزت الأوربة إلى الأمركة أو لم تفعل ، فإنها لا تفعل بذلك إلا مـا يفعله سـائر بـلاد العـالم بلا استثناء .

فالعالم كله كما قلنا يتحول كأمر واقع وإن بدرجات متفاوتة وبخطوات مختلفة إلى أوروبا العظمى حضاريا : آسيا تصبح بمثابة «أوروبا الشرقية» الجديدة ، إفريقيا «أوروبا الجنوبية» الجديدة ، بينما صارت أمريكا من قبل هى «أوروباالغربية الجديدة» . فى حين يبقى الجذر الأصلى وسط الجميع وهو «أوروبا الأصلية» فحسب .

إلا أن مصر ، من الناحية الأخرى ، وكشقيقاتها العربية والاسلامية ، ستظل أساسا وبطبيعة الحال أوروبا المسلمة أو أمريكا الاسلامية . ذلك أن تأورب أو تأمرك مصر إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، البعد الحضارى فحسب . أما البعد الثقافى ، الثقافة العربية – الاسلامية ، فإنها بداهة وبطبيعة الحال خارج العملية برمتها وخارج الموضوع والمناقشة أصلا وأساسا . وبصيغة قاطعة ووضوح أقطع : الثقافة هى الثوابت ، والحضارة المتغيرات :الأصالة للثقافة ، وللحضارة المعاصرة .

من هنا ، وبهذه المعادلة الحاسمة الحاكمة فإن مصر ستجمع بنجاح بين الأصالة والمعاصرة ، بين الثقافة العربية – الاسلامية يعنى والحضارة الأوروبية – الغربية . وبهذا المعنى، فأن تصبح مصر قطعة من أوروبا أو حتى أمريكا ، فإن هذا لا يعنى ولن يعنى الثقافة أكثر ممايعنى السياسة ، وإنما هو يعنى الحضارة ، الحضارة المادية ، وحدها .

بهذا ستصبح مصر ككل العالم ، قطعة من أوروبا و/ أو أمريكا ، ولكن كما أصبحت اليابان مثلا من الناحية الحضارية وهى «أوروبا البوذية – الشنتوية» ، فإن مصر ستصبح، مع وككل العرب والمسلمين ، أوروبا المسلمة أو أمريكا الاسلامية . ولعل هذا أن يكون أنسب نقلة لنا إلى الجزء الختامى من دراسته الاستمرارية والانقطاع وهو الثقافة والانقطاع والاستمرار الثقافى .

الباب الحادى عشر

مصــر والعـــرب

توضيح لابد منه للقارئ

إلى أن يزول «وجه مصر القبيح» نهائيا ، وكذلك وجه العرب الكالح القمئ المتنطع أيضا ، فإن من الواضح تماما فى الوقت الحالى الردئ الساقط استحالة كتابة هذا الباب كما ينبغى وكما كان فى خطة هذا العمل الكبير . ليس ذلك – ليثق القارى – حرصا على سلامتنا أو حتى حياتنا ، ولكن فقط حرصا على سلامة وصول هذا الكتاب إليه – وكل لبيب بالاشارة يفهم .

فلقد كان التصور الأصلى عند تخطيط هذا العمل أن يأتى هذا الباب الختامى تتويجا وقمة له جميعا ، يستخلص ويستقطر أعمق وأخطر نتائجه النظرية والعملية ، ثم يرسم أهم وأدق دروسه ومؤشراته التطبيقية والمستقبلية فى مجال العلاقة العضوية التاريخية والمصيرية بين مصر والعرب ، وعلى هذا الأساس كان المفروض أن يشمل الباب، الذى قد يناهز المائتى صفحة ، فصلين على الأقل أو ثلاثة ، أولها بعنوان «بين الوطنية المصرية والقومية العربية» ، وثانيها هو «مصر فى عالم عربى متغير»، وثالثها عن «مستقبل مصر والعرب» .

ورغم أن المادة الأولية والأفكار الأساسية والتخطيط العريض لهذه الفصول تم إعدادها بالفعل منذ أمد ليس بالقصير ، إلا أن المؤلف بكل الأسف والأسى يستأذن فى أن يقدم اعتذاره لقارئه عن عدم استحالة الكتابة والنشر فى ظل الظروف الراهنة القهرية القاهرة التى يعرف ، إذ لن يصل إليه حرف منها بحال لو حاول .

ومع استحالة الكتابة والنشر هذه ، ولكن أيضا مع استحالة حذف الموضوع برمته من الكتاب تماما ، فلقد رأينا أن نعيد نشر الفصل الأصلى كما ورد فى طبعته الأخيرة سنة ١٩٧٠ ، وذلك – كشرط أساسى – بنصه وحذافيره دونما أدنى تعديل أو إضافة أو حذف ، فيما عدا بعض تصحيحات تحريرية بحتة وطفيفة . ذلك ، بالطبع رغم كل التغيرات الانقلابية المحزنة والمخزية التى طرأت لتجعل كثيرا من الحقائق المادية الصلبة أخطاء علمية بحتة ، وأسوأ منها لتزلزل كثيرا من الآراء والأحكام القومية والسياسية الأساسية وتجعل منها سخرية مريرة مفجعة. الأرقام الأولية نفسها ، من اقتصادية وسكانية ، ومعظمها يشير إلى الستينيات، أصبحت بالطبع متخلفة ،بل وانقلبت غالبا رأسا على عقب،

الأوضاع السياسية الجوهرية إنقلبت لتقف على رأسها ، إلى آخر الصورة السفيهة المنحرفة المعروفة .

وإنما عذرنا ، وهو أيضا رجاؤنا، أن يكون النص بصورته الأصلية وثيقة تاريخية دامغة مثلما هي صافعة لكل من كان له قلب لم يزل أو ألقى السمع وهو شهيد ، وتذكرة وعبرة لمن لم يفقد بعد آخر قطرة من حسه الوطني والقومي . وفي كل الأحوال ، فلعل القارىء واجدا نفسه في النهاية متفقا معنا في أن جوهر الدراسة ولب القضية كما هو وارد مازال سليما في مجمله ، وأن النص القديم على علاته وقصوره وقصره أقرب إلى الحقيقة العلمية الخالدة منه إلى الأمر الواقع الزائل الذي ، بالمقابل ، لا مستقبل له وإنما لها مهما طال الانتظار .

الفصل الثالث والأربعون

بين الوطنية المصرية والقومية العربية

بين الاستمرارية والانقطاع

بعد أن فرغنا فى الفصل السابق من دراسة الاستمرارية والانقطاع على المستوى الحضارى المادى ، فقد آن لنا أن ننتقل إلى الاستمرارية والانقطاع على المستوى اللامادى أى الثقافى. فالانقطاع الثقافى والروحى الذى أحدثه ويجسده الاسلام والتعريب هو بلا مبالغة أخطر تغير طرأ على كيان مصر منذ نشأة الحضارة الزراعية قبل الفرعونية وحتى قدوم الحضارة الغربية الحديثة مؤخرا .

وصحيح أن الانقطاع لم يكن بالمعنى «الجنسى» إطلاقا بقدر ما كان بالمعنى الحضارى، وكان إلى ذلك بمعنى الحضارة اللامادية لا المادية وصحيح أيضا أن التعريب ، وأكثر منه التبشير بالاسلام ، مضى أبطأ وأقل مدى فى مصر منه فى بلد كالعراق الذى هو أقرب موقعا إلى البلد الأم وأدخل موضعا للبدو والرعاة . ولكن هذا الانقطاع يظل أعظم حقيقة فى تاريخ مصر الثقافى والروحى ، ويمثل نقطة تحول حاسمة وخط تقسيم فى وجودنا اللامادى. ولا شئ يرمز إلى الجمع بين تلك الاستمرارية وهذا الانقطاع كالقاهرة (١) بجناحيها الفرعونى الحفرى المحنط فى الغرب والاسلامى الحى المضطرم فى الشرق : الأول وإن كان ميتا إلا أنه يشير إلى الاستمرارية المادية ، والثانى وإن كان قائما يدل على الانقطاع اللامادى .

فرعونية أم عربية ؟

ومن البداية لابد أن ندرك (أو نعترف؟) آن إهمال هذه الحقيقة أو الاهتمام بها قد أصبح له مغزاه السياسى الخطير . فهناك من يحاول أن يبالغ فى جانب الاستمرارية فى كياننا لا ليبرز أصالة ما ولكن ليقلل من جانب الانقطاع ، وبالتالى ليضخم فى البعد

(1) Pierre George, La Ville, p. 289.

الفرعونى فى تاريخنا فيبعدنا بذلك عن عروبتنا ويطمس معالمها . هم يفعلون ذلك حين يتساءلون فى كلام له خبئ «فرعونية أم عربية ؟» . ونود أن نضيف ، بين قوسين ، أنهم قد يخفون السؤال نفسه وراء قضية أخرى جديده هى المقابلة بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية . فهم يرتبون على المقدمات السابقة أن مصر«ليست عربية ولكنها مستعربة»، «ليست عربية ولكنها متكلمة بالعربية»، «ليست عربا ولكن أشباه عرب» .

لقد اندثرت كلمة «المستعرب Mozarabe » فى الغرب الأوروبى ومعه ، ولكن هناك الآن من يبدو أنه يعمل لبعثها فى المشرق العربى . والهدف من كل هذه الدعاوى هو دائما تخريجات سياسية واضحة ترمى إلى التشكيك فى عروبة مصر وبالتالى إلى عزلها عن العالم العربى .

ونبدأ فنقول إن مصر لم تكن الوحيدة التى أثير حولها هذا الجدل ، فالسودان وصف بأنه إفريقى وليس عربياً ، والمغرب زعموا أنه بربرى لا عربى ، وقيل عن لبنان حينا والشام حينا آخر إنه فينيقى أو سورى وليس عربيا ، والعراق كذلك لم ينج من الاتهام ، بمعنى آخر أن كل أجزاء العالم العربى خارج الجزيرة العربية دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب لم يكونوا عربا «جنسيا».

ولكن هذا الأساس ينهار من اللحظة التى يتطلب فيها «عروبة جنسية» ، فالعروبة مضمون ثقافى لا جنسى أولا . ومع ذلك فكل الغطاء البشرى الذى يغطى ما يعتبر الآن العالم العربى هو أساسا فرشة واحدة من جذر واحد . وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموى بين العرب الوافدين والسكان الأصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى، على أن الذى يكشف خواء المناقشة من أساسها ويجعلها جوفاء حقا أنها تمثل منطق مزايدة وهروب : ففى عقر دار العرب ستظل تجد «العرب العاربة» و«العرب المستعربة » ! ولكنا لا نسمع من يقول إن عرب الشمال ليسواعربا وإنما متكلمون بالعربية ، ولا ندرى إلى أى مدى يمكن المضى فى تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من أصالته !

والواقع أن هذا المنطق من شأنه أن يجعل العرب كالأمريكيين : فهو يخلق فى الذهن ما يمكن أن يسمى hyphenated-Arabs على غرار hyphenated Americans ، بمعنى أنه يخلق لنا فى مصر شعبة فرعوبية (فرعونية – عربية) وفى العراق شعبة آشوربية (آشورية

– عربية) .. إلخ ! وكل هذا يتجاهل أن أكثر من أربعة عشر قرنا تجمع بين الجميع فى إطار واحد يجب مثل هذه العرقية الشعوبية . وهو أكثر من هذا يتجاهل أن العروبة نقيض الأمريكية تماما فى أصولها: فالأخيرة نشأت من هجرة أجزاء من شعوب متنافرة لتتصاهر وتنصهر معا فى بوتقة وطن جديد عبر المحيط ، بينما أن العروبة قامت من هجرة جزء من شعب واحد لتتصاهر وتنصهر مع شعوب متباينة فى أوطان قديمة متلاصقة . الأولى تحولت فى الواقع إلى أوروبا الصغرى Little Europe ، بينما خلقت الثانية بلاد العرب الكبرى Greater Arabia .

الثقافة لا الجنس

أين الحقيقة إذن فى عروبة مصر ؟ أين هى من الفرعونية القديمة ؟ أهناك حقا فارق بين نوع العروبة شرق السويس وغربها كمايزعم بعض الدعاة ؟ ثمة عدة حقائق . فإذا بدأنا من البداية ، فإن أول ما يجبهنا هو أن الفرشة الجنسية الأساسية التى كانت تغطى نطاق الصحارى فى العالم القديم من المحيط إلى الخليج كانت تنتمى إلى أصل واحد متوسطى . وفى العصر المطير ، حين كانت الصحراء سفانا يسودها صيد الحجرى القديم كانت كثافة السكان مخلخلة جدا ولكنها غطائية عالمية عميمة بصفة عامة . وفى هذا الاطار كانت الحركة والهجرة والترحل ظاهرة دائمة ، ومن ثم كان الاختلاط الجنسى أساسيا ولا محل لعزلة أو نقاوة ما .

وكل الذى حدث بعد ذلك مع عصر الجفاف أن تجمعت كل مجموعة من هؤلاء السكان فى رقعة محدودة ، وبذلك تحول الغطاء العالمى إلى الأرخبيل الجزرى الذى نعرف الآن . ومعنى هذا أنه حدث «تقطع» فى الغطاء القديم المتجانس جنسيا إلى عدة رقع متباعدة جغرافيا ولكنها تظل متجانسة جنسيا . وهذا بالدقة مفتاح أنثروبولوجية عالمنا العربى .

فشعوب المنطقة – قبل العرب والاسلام – هم أساسا وأصلا أقارب انفصلوا جغرافيا ، ابتداء من العراق إلى الشام إلى الجزيرة العربية ومن مصر إلى المغرب أو السودان . والتوطن المحلى والمؤثرات الدخيلة الموضعية والتزواج الداخلى الذى حدث بعد ذلك ، لا يمكن أن ينتج أكثر من ابتعادات محلية ضئيلة لا تغير من وحدة الأصل الدموى وتجانس العرق فى كثير ، وإن تطورت اللغات والألسن ما بين سامى وحامى . ويظل العالم

العربى أو بيت العرب الجغرافى الكبير هو «دوار العرب» ، بمعنى الأسرة الموسعة التى تضم عدة أسر نووية أو خلوية . هذه واحدة .

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة وإن كنا نغفل عنها دائماً . نحن نعرف - دينيا وتاريخيا - أن اسماعيل هو أبو العرب العدنانيين ، لكنا نعرف أيضا أنه ابن ابراهيم العراقى من هاجر المصرية ، كما نعرف أن العرب العدنانيين هم أبناء إسماعيل من زوجة مصرية أيضاً . وإذا كان لهذا أى معنى أنثروبولوجى ، فهل يمكن - أليس كذلك؟ - أن يكون إلا شيئاً واحداً ، وهو أن العرب أصلاً أنصاف عراقيين - أنصاف مصريين ؟

قد يبدو هذا للوهلة الأولى تخريجا ثوريا ، ولكنه منطق أولى للغاية ، ويكفى أن النبى نفسه - الذى تزوج مارية المصرية - هو القائل عن مصر للعرب إن «لكم فيها ذمة ورحما»، كما أن عمرو هو القائل «أهل مصر أكرم الأعاجم كلها .. وأقربهم رحما بالعرب عامة وبقريش خاصة» . صلة مصر بالعرب إذن صلة نسب ودم قبل أن تصبح صلة ديانة ولغة .

وكم يبدو غريباً أن يلح من يلح على أن العرب واليهود «أبناء عمومة»لأن إسحق أبا اليهود أخ غير شقيق لإسماعيل أبى العرب ، بينما نتغافل عن علاقة الأبوة والبنوة بين المصريين والعرب ، فضلا عن العلاقة غير المباشرة بين المصريين والعراقيين ، على نفس الأساس . هذا فضلا عن الحقيقة العلمية الأنثروبولوجية الأخطر وهى أن اليهود ليسوا من بنى إسرائيل بعد أن ذاب هؤلاء وضاعوا فى الشتات بالاختلاط الجنسى مع «الجوييم» أو الأغيار والتحول إلى غيراليهودية من ناحية ودخول ملايين الأوروبيين فى اليهودية من الناحية الأخرى فكان من نسلهم السواد الأعظم من يهود العالم اليوم (١) . وتأسيسا على هذا ، أفلايكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد عملية زواج أقارب مباشرة ، ولا نقول نوعا من التلقيح الذاتى أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض ؟

وثمة بعد هذا حقيقة لغوية تؤكد علاقة القرابة . فالثابت المحقق الآن أن اللغة المصرية القديمة، وهى حامية تصنيفا ، كانت تشمل نسبة هامة من المؤثرات والكلمات

---

(١) جمال حمدان ، اليهود أنثروبولوجيا ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٥ - ٩.

السامية . وقد أثبت البعض اشتراك أكثر من عشرة آلاف كلمة بين المصرية والعربية (١) حتى ليتعبرها بعض الفيلولوجيين لغة انتقالية بين الحامية والسامية ، وقد كتب فى هذا كثير بما لا يدع مجالا لإطناب .

ثم يأتى أخيراً عامل الهجرة . فمن الثابت كذلك أن عرب الجزيرة لم يكفوا عن الخروج منها والتدفق على مصر أو التسلل إليها طوال التاريخ المكتوب وقبله . ومن المتفق عليه بعامة أن ما لم يسجل التاريخ أكثر مما سجل من موجات سامية قديمة إلى مصر . وكانت صحراء سيناء وأطراف الدلتا بالنسبة لهم منطقة انتقال وتأقلم إلى أن يتم اندماجهم وتشربهم ، ومن العلماء من يرجع سكان الدلتا إلى أصول آسيوية دخلت عبر سيناء ، بينما يقول ابن خلدون إن صحراء مصر الشرقية وسيناء كانتا عامرتين بعرب الشمال .

وعلى أية حال ، فلقد عرفت مصر قبل الاسلام فرعى العرب الكبيرين : القحطانيون الزراع كانوا يعبرون البحر ويستقرون فى الوادى ويختلطون بسكانه والعدنانيون كانوا يجوبون الصحراء الشرقية كبدو رحل ولهذا لم يختلطوا كثيراً بالمصريين وهم الذين حاربهم الفراعنة طويلا (٢) . ومعنى ذلك بوضوح أن تعريب مصر سبق فى بدايته الفتح العربى والعصر الاسلامى، وأنه قديم فى مصر مثلما كان قديما فى السودان ، وإن كان الفتح نفسه هو الخطوة الحاسمة .

ولعلنا الآن ، بعد هذه المؤشرات والمفاتيح ، بحيث نستطيع أن نحدد حقيقة تعريب مصر . فحين التقى العرب بالمصريين وتصاهروا واختلطت دماؤهم ، لم يكن ذلك فى الحقيقة إلا لقاء أبناء عمومة أو أخوة فى المهجر ، أو هو كان لقاء آباء بأبناء أو أجداد بأحفاد ، وقد يكون الأصح أن نقول إعادة لقاء – بعد أن باعدت بينهم الصحراء التى استحدثها عصر الجفاف .

وإذا كانت قد تبلورت بعض ابتعادات ثانوية أو تعديلات جسيمة مكتسبة على المدى التاريخى والبعد الجغرافى ، فقد جاء ت الموجة العربية فى مصر – كما فى غيرها من البلاد العربية – أشبه بعملية «خض» أو تقليب عميق لجزئيات متماثلة أصلا ، تعيد مزجها

---

(١) محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص ٢٧ .

(٢) مؤنس ، ص١٠١ – ١٠٢.

حتى لا تنخثر أو تتحجر . والمد العربى بهذا وبنتائجه يبدو - فى معنى - كما لو كان عودا الى نمط العصر المطير ، حيث نشر العرب مؤقتا شبكة غطائية متجانسة على وجه المنطقة جميعاً ، وصلت ما انقطع وأعادت تأكيد الوحدة الأولية .

وإنطلاقا من هذا مرة أخرى، يمكن أن نصفى بعض المتناقضات التى تبدو على السطح فى العلاقة بين الفرعونية والعروبة . فإذا صحت دلالة السند الدينى عن الجانب المصرى فى أصل العرب ، فقد عاد العرب بدورهم ليعطوا مصر جانباً عربيا فى أصلها، عادوا ليعطوها أبوة جديدة. فالعلاقة الدموية إذن علاقة متبادلة على التعاقب والتناوب ، وهى علاقة دائرية أكثر منها خطية ، الكل فيها أب وابن على التوالى والكل فيها فى النهاية مضاف ومضاف إليه أكثر منه فاعلا ومفعولا به .

ولكن لما كان العرب هم الأب الأخير فى السلسلة ، فإن القول بأن مصر فرعونية أصلا عربية مصاهرة قد يكون منطقاً «جاهليا» - منطق ما قبل الاسلام يعنى - ونوعا من الردة التاريخية تنسب الابن إلى الجد دون أبيه ، أو قبل أن تنسبه إلى أبيه . وإنما الأصح أن نقول إن مصر فرعونية بالجد عربية بالأب ، وكل من الجد والأب من أصل جد أعلى واحد مشترك . غير أن العرب هنا ، وقد غيروا ثقافة مصر ، هم للدقة والتحديد «الأب الاجتماعى» فى الدرجة الأولى ، وليسوا «الأب البيولوچى» إلا فى الدرجة الثانية حيث كانوا بالضرورة أقلية عددية جدا بالقياس إلى المصريين .

ولهذه الأسباب نفسها يمكن أن نفهم لماذا يقال إن العرب إذا كانوا قد عربوا مصر ثقافيا، فأن مصرقد مصرتهم جنسيا . فأما تعريب مصر ثقافيا فأمر لا تحتاج إلى تفسير. وأما تمصير العرب جنسيا - الذى قد يبدو مناقضا للأصل الجنسى المشترك الواحد بين الطرفين - فليس فى الحقيقة إلا من قبيل تغليب الأغلبية العددية على الأقلية، دون أن يعنى فارقا أساسيا فى الأصل والنوع بين الطرفين .

أخيرا ، ولكن ليس آخرا بالتأكيد ، نصل من هذا كله ، فى الخلاصة والمحصلة، إلى الفارق العملى الواقعى والحاسم بين الفرعونية والعروبة . فالفرعونية تنتمى إلى الماضى ، بينما العروبة حاضر ماثل واقع . الفرعونية اسم ، حيث العروبة فعل أو إن كان ولابد ، فإن الفرعونية فعل ماض ، بينما العروبة فعل مضارع . من ثم ففى حين تمت الفرعونية

إلى الماضى ، تطل العروبة على المستقبل . ومن ثم بالتالى كان مصير مصر عربيا من الناحية السياسية ، بمثل ما أن مصير العرب مصرى من الناحية الحضارية .

على هامش التاريخ

ثم تبقى أخيرا لمحة طريفة من التاريخ الرياضى أو ترويض التاريخ تبسط الصورة اللفظية المركبة فى معادلة حسابية مباشرة . إذا اعتبرنا التاريخ المكتوب ، فإن تاريخ مصر الفرعونى أو بالأحرى ما قبل العربى أو الاسلامى يتروواح بين ٣٩٠٠ ، ٤١٠٠ سنة (٣٤٠٠ ق . م أو ٣٢٠٠ق. م + ٧٠٠ م) ، قل بالتقريب ٤٠٠٠ سنة . هذا هو التاريخ المكتوب وحده ، أما ما قبله فلا سبيل إلى حسابه بالطبع . على أن البعض قد يصر ، وله الحق ، على إنهاء التاريخ الفرعونى مع الاسكندر على الأكثر فى القرن ٣ ق . م . وحينئذ يقتصر أو يقصر طوله إلى نحو ٣٠٠٠ – ٣١٠٠سنة . ثم يأتى تاريخ مصر العربى أو الاسلامى بنحو ١٤٠٠ سنة الآن (١) .

معنى هذا أن تاريخ مصر العربى يساوى نحو ٣٥ ٪ من تاريخ مصر الفرعونى بحساب الحد الأقصى للأخير ، أو نحو ٤٥ ٪ بحساب حده الأدنى . أما من تاريخ مصر المكتوب كله ، فيكون التاريخ الفرعونى إما ٧٤ ٪ كحد أقصى أو ٥٧ ٪ كحد أدنى ، مقابل ٢٦ ٪ للتاريخ العربى. أى أن طول تاريخنا العربى يعادل نحو ثلث إلى نصف تاريخنا الفرعونى تقريبا ، ونحو ربع تاريخنا كله . حقا ، إنها – مرة أخرى – فرعونية بالجد ، عربية بالأب .

على هامش الجدل الثنائى

هذا ولقد يكون من الطريف والمنور بصدد الجدل الفرعونى – العربى فى مصر أن نذكر أن مثله ليس مقصورا على مصر أو أى بلد عربى آخر ، ولكنه موجود ومحتدم فى بلاد أخرى أوروبية وغير أوروبية . ولعل المثل البريطانى هو أبرزها وأقربها شبهابالحالة المصرية . ولقد رأينا من قبل تشابها مثيرا فى تاريخ الغزوات والموجات البشرية أو الاستعمار والتعمير بين كل من مصر وبريطانيا .لكن الجديد بل الغريب الذى يمكن أن

(١) قارن قبله ، الجزء الثانى ، فصل التجانس الجنسى .

نضيفه هنا ، والذى قد لا يعلم به البعض ، هو أن ثمة فى بريطانيا جدلا انتمائيا ما بين الأنجلو - ساكسونية وما قبلها يمكن أن يضيف بعدا آخر إلى التشابة مع مصر .

فالبعض يحتج بأن نسبة سكان بريطانياإلى الأنجلو - ساكسون هى نسبة خاطئة لأنها تتجاهل الأصل الكلتى ، وهذا تماما مثلما ننسب فى مصر إلى العرب دون الفراعنة.

ولذا يرى جوبليه مثلا أن النسبة أو الصفة الأصح هى أنجلو - كلتى أو كلتى - ساكسونى (١) ، ولكن بعض البريطانيين المحدثين يشعر بالغربة نوعا ما نحو الكلتية وما قبل الأنجلو - ساكسونية ، تماما كما يشعر بعض المصريين المعاصرين بشئ من الغربة أمام الفرعونية وما قبل العروبة . ومن الناحية الأخرى ، فإن هناك من يدعو إلى إسقاط النسب النورماندى لبريطانيا والاقتصار على النسب الساكسونى . وهذا يشبه من يدعو عندنا إلى الانتساب إلى الفرعونية وحدها وإسقاط العروبة .

هكذا تتناظر مشكلة الانقطاع التاريخى وازدواج الانتماء فى كلتا الحالتين . غير أن الحقيقة العلمية فى كلتيهما هى أنك لا تستطيع أن تنتخب وتستبعد من تاريخك القومى بالإرادة أو بالمزاج أكثر مما يمكنك أن تختار أو تستثنى جيرانك فى الجغرافيا ، فكلاهما- التاريخ والجغرافيا - كل لا يتجزأ وأمر واقع تم وحدث . وتظل مصر فرعونية - عربية معا كما أن بريطانيا كلتية - أنجلو ساكسونية - نورماندية فى آن واحد.

عن الرجعة التاريخية

وعند هذا الحد من المناقشة يمكن أن ننظر إلى الفرعونية وغيرها من دعاوى الرجعة التاريخية historicism والوطنيات الضيقة كالفينيقية والآشورية .. إلخ من زاوية جديدة ومنظور علمى . لا شك أن المقصود بمثل هذه الدعوات نفى القومية العربية ونسخ العروبة ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة ، وهى لهذا مرفوضة ابتداء ودون مناقشة .

ولكن من الناحية العلمية ، ينبغى أن ندرك أنها إنما تقوم على الجهل وحده ، وأنه فى الحقيقة سلاح مفلول يرتد إلى صدور أصحابه . فهم لا يدركون أنهم إذ يهربون من

(1) Goblet, P . 67 .

الحاضر القومى الواحد، ويرتدون إلى وطنياتهم الشعوبية القديمة البائدة ليعتصموا بها منه ، فهم عبثا يحاولون الافلات ، ولا يثورون عليه إلا ليقعوا ثانية فى دائرته المحيطة الغلابة .

فكل هذه الوطنيات هى – أصلا وقبل العرب – أجزاء لا تتجزأ من أصل واحد مشترك قديم ، وكانوا جميعا أقارب بمثل ما أن أصحابها اليوم وبعد العرب أقارب . وفى النتيجة فإن دعاواهم الشعوبية الضيقة فاشلة علميا فى الافلات بهم من العروبة ، أما كل ما تنجح فيه عمليا فهو أن تصمهم بالحفرية والتحجر والردة التاريخية التى تضع الماضى الميت قبل حاضر حى واقع ينبض ويتفجر بالحيوية .

وهنا يحسن أن نشير إلى بعض النظريات التى تحاول أن تضفى على انفصاليات الرجعة التاريخية هذه رداء علميا ، ولتكن نظرية «الإثنيم ethneme » التى يقدمها سبايسر. فهو يقترح حداً أدنى للوحدة المتجانسة من الأرض أو الناس ليكون الحد الأنسب لمفهوم الأمة بالمعنى السياسى ، وليكون فى الحقيقة مقياسا لدعاوى أو ادعاءات التوحيد السياسى ، ويدعو ذلك الحد بالإثنيم ، أما أسسه فتشمل اللغة والدين والبيئة الجغرافية .. إلخ .

ومن هذا المنطق لا يرى أن العالم العربى وحدة واحدة وإنمايتحلل إلى عدة وحدات، بمعنى أنه ليس أمة واحدة بل عدة أمم . وهو يبدأ بتخصيص مصر بالذات كإثنيم مستقل، فيقول «من الناحية الإثنولوچية» ، عرب هم المصريون ، ولكن على الأساس الإثنيمى لفكرة الدولة التقليدية ، فإن مصر تتطلب أن تخصص على حدة بمعزل عن الدول العربية الأخرى» (١) . وعدا ما فى النص من تناقض صريح، فالمؤكد أن مصر أو أيا من الدول العربية ليست أمة كاملة فى ذاتها ومستقلة ، وإنما هى شعب من أمة ، وشعبة من إثنيم واحد هو العالم العربى كله .

هذا ، ولسنا بحاجة إلى أن نضيف أن قوى الرجعة التاريخية والوطنيات الضيقة تكمن بعد هذا أولا فى الرجعيات الحاكمة حفاظا بالطبع على وجودها الانفصالى ، ثم فى الأقليات المختلفة سواء عرقية أو لغوية أو طائفية ، وكلها تجد قوى أجنبية تبارك موقفها

---

(1) E . A. Speiser, Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in :Sociol Forces in the middle East, ed. S. N. Fisher, N. Y. 1955, pp. 5-7.

آليا ، ونعنى بهذا الاستعمار ، وهذا وحده دليل على خطأ إتجاهها .

غير أن مثل هذه القوى تجهل أن أعظم أمجادها كوطنيات إنما تحققت فى إطار القومية الكبير ، وليس فى حدود كياناتهاالضيقة القديمة . وبالنسبة لمصر ، فلقد يبدو غريباً أنها حققت قمم تاريخها لا فى عصر الفرعونية – على سموقه وشموخه – وإنما فى عصرها العرّبى . وعلى سبيل المثال ، فإن التوسع المصرى الفرعونى لم يصل فى أقصاه إلى ما وصل إليه توسع القرن التاسع عشر أيام محمد على ، وأعظم معارك مصر لم تكن معارك تحتمس الثالث أو رمسيس الثانى ، وإنما صلاح الدين وقطز وبيبرس ثم أخيرا وفوق الكل محمد على ، وهكذا . والخاصة أن دعاوى ودعوات الوطنية الضيقة الانفصالية ليست رجعة فحسب بل هى انتكاس أيضاً .

ويبقى فى النهاية أن نعرض للنظرية التى تقول إن هذا أكثر عروبة وذاك أقل من حيث النسب، وتنتهى بذلك إلى اصطناع «مقياس مدرج» للعروبة يصنفون عليه طبقات ودرجات من العرب . والتصنيف يبدأ عادة بالادعاء بأن العرب إنما يوجدون فقط فى آسيا العربية – شرق القناة – أما غربها فليس ثمة إلا أشباه عرب أو أنصاف عرب أو متكلمون بالعربية ومستعربون .. إلخ. وغالباً ما يستهدف هذا الادعاء التشكيك فى عروبة مصر خاصة ، محاولة لعزلها عن المشرق العربى ، وإذا بدا أن هذا يسئ إلى مصر – على السطح فقط كماسنرى – فإنه جدير بأن يسئ أكثر إلى من يقع غربها ، وإلا فماذا نقول عن المغرب أو السودان ؟

غير أن هذا منطق مردود . فما دام الأصل الجنسى القاعدى مشتركا فى العالم العربى قبل العرب ، فليس يهم تماما بعد ذلك كم قطرة دم عربى إنصبت هنا أو هناك وبذا تبقى العروبة والتعريب فى جوهرها المنشود مضمونا ثقافيا أساسا . وإذا كان لابد من مقياس مدرج للعروبة ، فليس جنسيا هو . ليس كمية الدم العربى التى أضيفت ، ولكنه كمية اللسان العربى التى استعيرت .بمعنى آخر ، مقياس العروبة ، مثلما هو أساسها ، اللغة لا الجنس، تماما كما أن مقياس الوطنية هو الاقليم لا الجنس . وهذا ما ينقلنا إلى موضوعنا الختامى والأخير فى شخصية مصر : مصر والعرب .

مصر والعرب

وبحرية نتبنى التقليد أو الاتجاه الجديد الدارج من التمييز بين كلمتى الوطنية والقومية ، وذلك من قبيل اليسر والسهولة ، رغم أن البعض قد يتحفظ فى هذا الصدد .

والمهم أن نحدد طبيعة العلاقة بين «المصرية» – كما يضعها البعض – والعروبة . ما وضع مصر فى العالم العربى ودورها فيه ؟ ما مستقبلهما معا ، وإلى أين ؟ أى مشاكل أو معوقات على الطريق بينهما ، وحقيقتها ؟ ماذا أعطت مصر للعرب وماذا أخذت ، وماذا يمكن أن تعطى وأن تأخذ ؟ كل هذه وغيرها أسئلة تبحث عن الإجابة العلمية الدقيقة ، ونرجو أن يكون فى هذا الفصل الختامى من شخصية مصر بعض مساهمة فيها .

لقد رأينا أن مصر تشارك مع غيرها من وحدات العالم العربى فى كثير من السمات والخصائص ، وأن خيوطا كثيرة تشترك فى النسيج الاقليمى لكل منها ، ولعل العراق بالذات هو أقربها شبها بمصر حتى ليعدا بمثابة «نظائر جغرافية» . غير أن هذه الملامح المشتركة فى النوع غالبا ما تختلف من وحدة إلى أخرى فى النسب والأهمية أى فى الدرجة ، ومن هنا تتولد توليفات وتركيبات متباينة بقدر أو آخر . ومن هنا بالتالى تكون الطوابع المحلية والألوان الاقليمية ، ومن هذه الزواية وحدها يمكن أن نرى ما تتفرد به مصر فى الوطن العربى – شأنها فى ذلك شأن بقية دوله تماما – من شخصية ذاتية وعبقرية مكان ، دون أن نعنى أو ندعى أنها بدع فى ذلك أو أعجمية .

وضع خاص ؟

الحجم الخام

أول ما تنفرد به مصر الضخامة ، ضخامة الحجم التى تجعل منها حجرا شامخا ، وهى حقيقة أدركها وأحس بها دائما جيرانها طوال التاريخ قديما وحديثا (١) .فمصر وحدها اليوم ثلث العرب أو أنقص منه قليلا : ٣٠ مليونا من ١١٠ ملايين بالتقريب أو ٢٧٪ بالدقة (أرقام ٥ – ١٩٦٦) . وهى بهذا تعادل على الأقل المغرب العربى الكبير كله (٣٠ مليونا فى تونس والجزائر والمغرب) ، وتكاد تعادل آسيا العربية (٣٣ مليونا) . كذلك فإنها تفوق أى دولتين عربيتين معا ، ولا يفوقها إلا أكبر ثلاث دول أخرى مجتمعة (المغرب ، الجزائر ، السودان : ٣٩ مليونا) .

من الناحية الأخرى فإن ثانى أكبر دولة عربية لا تبلغ نصف مصر عددا (السودان ١٣,٥ مليون) . بل إن من بين البلاد العربية الثمانية عشرة (باعتبار شياخات ساحل

(1) Before Philosophy, P. 131.

المعاهدات وحدة واحدة) هناك تسعة يقل عدد سكان كل منها عن سكان الاسكندرية وحدها أو يعادلها على الأكثر ، بينما أن ثلاثة أخرى يقل عدد سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

كذلك فنحن نستطيع أن نعبر عن نفس الحقيقة - ضخامة مصر بين العرب - بطريقة أخرى، فنقول إن القاهرة تزيد على نصف مجموع سكان العواصم العربية ، أى أنها تعادلها مجتمعة (نحو ٤ ملايين من ٧,٨ مليون نسمة بحسب أرقام ١٩٦٠) وفى الوقت الحالى حيث تعد القاهرة الكبرى ٧ ملايين ، يمكننا - إحصائيا - أن نضع أو نضغط كل عواصم العرب داخل نطاق القاهرة : تونس فى الجيزة (٥٥٠ ألفا) ، الخرطوم فى حلون (٢٠٠ ألف) ، أو مدن العاصمة المثلثة فى حلون والمعادى (نحو ثلث مليون) ، بغداد فى مثلث شمال شرق القاهرة (الذى يزيد قليلا على مليون نسمة) ، الجزائر فى كتلة شبرا الكبرى (التى تعطى مليونا آخر تماما)، ثم بقية العواصم العربية فى جذع القاهرة الداخلية (البالغ ١,٧٥ مليون نسمة) .

ويضاعف من ضخامة مصر النسبية ويؤكدها فى المجال العربى أن جاراتها المباشرة تأتى - كما يتفق - من صغار العرب حجما (ليبيا، فلسطين ، الأردن .. إلخ) ، بالمقارنة إلى الأطراف الأبعد حيث تسود الأحجام المتوسطة (الجزائر ، المغرب ، العراق) . والصورة العامة لأثقال الدول العربية أشبه بشئ بدوامة فى جوض مائى تحركها ذراع ضخمة من مصر فى الوسط ، وحضيض الدوامة حولها ، بينما جوانبها الحائطية المرتفعة نوعا فى الأطراف . والنتيجة الطبيعية أن «الانحدار الچيوبوليتيكى» شديد الحدة بين مصر وجاراتها . ويكفى أن نذكر أن مجموع سكان الجارات المشتركة معها فى الحدود يبلغ نحو ١٦ مليونا ، أى بنسبة ١ : ٢ تقريبا . ومن الناحية الأخرى ، إذا التفتنا إلى جيران العرب المباشرين ، فإن مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى تناظر الوحدات الكبرى فيها مثل تركيا وإيران وإسبانيا .. إلخ .

نستطيع إذن أن نعد مصر على أساس الحجم البشرى الدولة الأولى بين العرب primate state . والواقع أن هناك نمطا خاصا يتكرر كالقاعدة العامة فى توزيع الكتل البشرية على وجه الأرض بعامة ، هو نمط الدولة الأولى . ففى كل محيط جغرافى واسع نجد عادة دولة ضخمة الحجم تحيط بها كوكبة من الدول الصغرى نسبيا ، ولا تملك

هذه إلا أن تشعر بثقل وزن الدولة الأولى سياسيا وحضاريا وغير ذلك : كالصين فى شرق آسيا ومن حولها وحدات الهند الصينية ووسط آسيا ، وكالهند فى جنوب القارة ، كالاتحاد السوفييتى فى شرق أوروبا ، وكألمانيا فى وسط القارة ، أو كالولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية والبرازيل فى الجنوبية .. إلخ .

النمط تراتبى نسبى بالطبع ، يمكن أن تكون الدولة الواحدة فيه مركزاً لمجال وفى نفس الوقت حلقة حول مركز ، وهو فى النهاية تحصيل حاصل بالضرورة ، ولكن له مغزاه العملى العام. وهذا ما نجده فى المحيط العربى حيث تقف مصر كالدولة الأولى ومن حولها كوكبة شقيقاتها العربيات ، حتى نخرج إلى محيط تراتبى آخر حين نصل إلى تركيا وإيران شرقا أو نيجيريا جنوبا .

ليس هذا فحسب . فإن تكن مصر أضخم العرب حالا ، فإنها تزداد ضخامة بينهم كل يوم . والأمر . فى كلمة هو الخصوبة المتفاوتة differential fertility . ذلك أن معدلات النمو السنوى فى مصر أعلى من معدلات العالم العربى ككل ، رغم أن بعض الدول العربية تسجل الآن معدلات أعلى من مصر ، إلا أن هذه غالبا من الدول صغيرة الحجم أساسا . فإذا كان معدل النمو المصرى يدور فى السنوات الأخيرة حول ٢,٨ - ٢,٩ ٪ وربما وصل الآن إلى ٣ ٪ ، فإن معدل النمو فى العالم العربى بعامة كان يقدر إلى وقت قريب بنحو ٢ ٪ فى المتوسط ، ولهذا فإذا كان العرب يتزايدون الآن بنحو ٢,٢ مليون نسمة كل عام ، فإن أقل نوعا من نصف هذه الزيادة يأتى من مصر (نحو ٩٠٠ ألف إلى المليون سنويا) رغم أن حجمها أقل نوعاً من ثلث العرب .

من هنا جميعا فإن نسبة المصريين بين العرب تتسع كبقعة زيت متمددة ، وسوف تزداد اتسعا بنسبة الربح المركب . وإذا استمرت معدلات النمو الراهنة ثابتة - فرضا - حتى نهاية القرن العشرين ، فإن نسبة المصريين بين العرب قد ترتفع من ٢٧ ٪ كما هى حاليا إلى ٣٣ - ٣٥ ٪ أى الثلث أو أكثر قليلا .

والكيف قبل الكم أحيانا

ولكن مصر لا تستمد ثقلها من الحجم الخام وحده ، بل ومن تجانسها الشديد أيضا فهى ليست حجرا ضخماً فقط ، بل وحجر وحيد إلى ذلك كما قلنا . فوحدتها الجنسية واللغوية مطلقة ، وأقليتها الدينية تعد محدودة إذا ما قورنت ببعض البلاد العربية الأخرى ، وكل من الأغلبية والأقلية على حدة لا يعرف التشيع أو التشرذم الطائفى ، والكل يؤلف وحدة وطنية على درجة نادرة من التماسك فى الوطن العربى . وباستثناء لبنان ربما ، فإن مصر هى البلد العربى الوحيد الذى لا يعرف القبائل ولا القبلية ولا مشاكلها السياسية والاجتماعية التقليدية .

لهذا كله فإن مصر بتجانسها ووحدتها تتحرك ككتلة واحدة عادة دون أن تعرف الانقسامات والشظايا التى تفكك كثيرا من الشقيقات العربية ، مما يمنحها ثقلا فعالا ووقعا يزيد على ثقل عدة وحدات صغيرة لها نفس مجموع حجمها . ولهذا أيضا فإن الاستقرار السياسى - حتى فى ظل الاقطاع - سمة واضحة تتباين بسهولة مع أحوال المشرق العربى مثلا ، وفى النتيجة فإن مصر أقوى قوة فى العرب مرتين : مرة بمطلق حجمها ، ومرة بتجانسها المطلق .

ومن المثير حقا أن تنعكس هذه الوحدة مع تلك الضخامة على أغلب مجالات الحياة فى مصر حتى البسيطة منها . فنحن نجد دائما قلة معدودة من وحدات ضخمة فى كل شئ : ابتداء من مشاريع السدود والقناطر إلى محاصيل الزراعة فى الحقل .. بعكس سوريا مثلا . وفى التغير السياسى تسجل مصر المعاصرة ثورة واحدة خلافية ، مقابل طوفان من الانقلابات العابرة فى سوريا مثلا ، وحتى فى الصحافة اليومية نجد قلة من وحدات قوية فعالة ، مقابل «مظاهرة» صاخبة من وحدات متواضعة فى الشام ، وهكذا وهكذا .

والنتيجة المنطقية لهذا كله أن مصر مركز الثقل الطاغى وقطب القوة فى العالم العربى ، ينتشر ظلها وشبه الظل بل والصدى بعيدا فى آفاقه ، ومع أن المصريين لاينتشرون بأى كثرة خارجها ، فوجودها محسوس بقوة هناك ، بينما يصعب المثل على غيرها من الشقيقات إلا بوجود فعلى لأبنائها وجالياتها المهاجرة فيها . من هنا كانت

مصر أكثر من عضو ضخم فى الجسم العربى ، إنها رأس ، ورأس موح مؤثر ، ثم هى جهاز عصبى مركزى فعال .

وهى فى الحالة الأولى بمثابة چيروسكوب العالم العالم الذى يرسى سفينته فى وجه العواصف الخارجية ويمنحه من وزنه ليمنع تميعه أو ضياعه بين الضغوط والاغراءات وهى فى الثانية كبوصلة العالم العربى التى تتحسس نبضه وترصد تيارات العالم ثم تحدد اتجاه القافلة ، وهى فى الحالتين النموذج الذى يترسمه العالم العربى فى تطوره السياسى وغير السياسى .

والمثل الواضح هو الثورية الوحدوية الاشتراكية التحررية التى انبثقت فى مصر فاشتعلت فى الوطن الكبير حتى لتكاد تسوده اليوم وحتى تقلصت التقليدية البورجوازية والاقطاعية إلى أقلية من جزر منعزلة تتآكل فى بحرها (وحتى أصبحت الثورة الأم فى مصر نفسها أخيراً فى النهاية تحاط على ضلعيها مباشرة بوحدتين ثوريتين ، السودان وليبيا) ، وكما كانت مصر هى الوحى والمثل للثورية العربية ، كانت السند والضمان : اعتبر دورها فى ثورة الجزائر التحررية ، وحربها الفعلية فى يمن الثورة .. إلخ .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن مصر كانت أسبق الدول العربية إلى المجال العالمى وأقدرها عليه . فإذا قلنا إن الدول الحديثة الاستقلال التى نفضت عنها الاستعمار أخيراً تجد نفسها فى مرحلة تكوين سياستها فى الأسرة الدولية أمام ثلاثة آفاق : الدائرة المحلية ، والاقليمية ، والعالمية ، فلعل مصر هى الوحيدة بين العرب التى إقتحمت الدائرة العالمية من قبل وأصبحت من محاورها ، مثلما أصبحت العالمية نفسها محورا من محاور العمل المصرى فى المجتمع الدولى .

ومن هذه الأوضاع جميعا تحتمت على مصر بانتظام مسئولية الحماية والدفاع عن العروبة ، ابتداء من الصليبيات والتتار حتى الاستعمار الأوروبى الحديث والاستعمار الصهيونى الأحدث . ومن حسن الطالع وتمام التوفيق أن نهضت مصر بتلك المسئوليات وكانت عند حسن ظن العرب ، فحفظت عليها عروبتها وإسلامها وكيانها ضد غزاة العصور الوسطى ، وردت لها اعتبارها ورفعت قامتها فى وجه غزة الأمس القريب ، وهى الآن – باستمرار وبرغم النكسة – تتأهب لاستئناف النضال من أجل استئصال السرطان الصهيونى .

من نفس هذه الأوضاع ينبع عداء القوى الاستعمارية لمصر - أحيانا إلى درجة الحقد - فهم يعلمون عن يقين أن ها هنا قلعة العرب وها هنا مفتاح القلعة، فكانت دائما الهدف النهائى لضرباتهم ومؤامراتهم. ونحن نسمع دائما وبانتظام عن محاولات «عزل» مصر ولا نكاد نسمع عن مثلها بالنسبة للبلاد العربية الأخرى. باختصار، فى وزن مصر وقوتها يكمن خطرها، ولكن أيضا الخطر عليها.

والموقع قبل الموضع أحيانا أخرى

بكل تلك الخصائص الموضعية إذن تتفرد مصر بين العرب. ولكن موقعها الجغرافى يأتى ليمنحها المزيد من التفرد. وأبرز ما فى هذا الموقع أنه كالقلب من الجسم، وواسطة العقد، وهمزة الوصل بين آسيا العربية وإفريقيا العربية، وإذا كان المتفق عليه أن مصر جزء من المشرق العربى، وإن كان البعض رآها تجمع ما بين المشرق والمغرب، فإنها هى التى«قدمت» المغرب العربى إلى المشرق تاريخيا وجغرافيا.

وحسبنا أن نتصور - كمجرد تخيل أكاديمى بحت - أن النيل كان ينتهى فى السودان إلى البحر الأحمر مثلا، وكانت مصر صحراء مطلقة، وخرج العرب كما خرجوا تماما، فهل كان يقدر للوطن العربى أن يظل على تجانسه ووحدته وتماسكه الواهن ؟ أغلب الظن أن لا. ونحن إذا نظرنا إلى هيكل النمط العمرانى الفعلى فى الوطن العربى، فسنجد مصر فيه كالعقدة البشرية، عقدة المعمور العربى، فعندها وحدها تلتحم ذراعا العروبة فى إفريقيا (المغرب والسودان) بالحلقة السعيدة التى تطوق المشرق العربى.

وحتى إذا غيرنا المنظور فضيقنا عدستنا وقللنا حدتها حتى لا نرى خلالها إلا أبرز وأكثف خطوط العمران، فعندئذ نستطيع أن نرى هلالين خصيبين عظيمين الآسيوى المعروف، والافريقى الأكبر قطرا وحجما والأقل شهرة. فإذا نظرنا إلى موقع مصر بين الهلالين وجدناها وحدها نقطة التماس والالتحام. فمن أى وجهة نظر أو منظور سترى مصر دائما واسطة العقد. ولعل هذا هو السبب فى أنه إذا كان بين العرب كوكبات إقليمية تبدو كالتوائم بين الأشقاء، فإن مصر هى وحدها التى تبرز ولها توأمان بين الأشقاء، الشام والسودان.

وبحكم هذا الموقع كانت مصر دائما ملتقى العرب ومجمع الأسرة وأحيانا ملجأ وملاذا وخط دفاع أخيرا عن التراث العربى. ففى العصور الوسطى حين بدأت أخطار

الأندلس وقلاقل المغرب ، تدفق العلماء والصناع على مصر (كابن خلدون، مثلا بارزا) ، ومن العراق مع الطوفان المغولى وبعده انتقلوا إلى مصر بالآلاف (١). وفى العصور الحديثة خاصة القرن الأخير كانت مصر بؤرة تستقطب موجات النازحين والمهاجرين من الشام من المثقفين والمضطهدين . وفى كل الحالات كانت تلعب دور المنار للاسلام ودور المنبر للعروبة.

ويتميز موقع مصر فى العروبة بعد هذا بصفة هامة . فمصر من الدول العربية القليلة التى لا حدود لها مع غير العرب . أو قل الدولة الكبيرة الوحيدة ، لأن لبنان وتونس دول صغيرة المساحة ولا تمثل إلا أجزاء من وحدات حقيقية أكبر . فهذا العمق الجغرافى لم يمنحها الأمن والسلامة الاستراتيجية فحسب ، بل جعلها طوال التاريخ تتعامل وتتفاعل مع عرب وعروبة ، بعكس أطراف العالم العربى نفسه حيث تعرضت للمؤثرات الأجنبية المتاخمة . وبعض من أطراف العروبة تعرف ملامح خلط ثقافى وحضارى بل وجنسى خطير . فثمة مؤثرات التهنيد فى كل الجنوب العربى ، ومؤثرات التعجيم فى الخليج العربى، والتتريك فى تخوم سوريا ، وثمة كانت أخطار الصبغة الإسبانية فى هوامش المغرب ، وبالمثل المؤثرات الزنجية فى السودان .

ولكن من كل هذا ومثله نجت مصر بحكم أنها دائما جزيرة عربية يحيط بها العرب من كل الجهات . فمصر وحدها تنفرد بأنها تتصل بالعرب برا من ثلاث جهات وتواجه العرب بحرا من كل الجهات ، بينما - للمقارنة - يتصل العراق بالعرب برا من جانبين اثنين ، وكذلك يفعل الشام والجزيرة العربية ، فى حين أن السودان لا يتصل بالعرب إلا من جهة واحدة برا هى مصر نفسها، ولا يواجههم إلا من جهة واحدة بحرا هى الجزيرة العربية .

هكذا ، إذن ، إن تكن أرض الجزيرة هى «جزيرة العرب» فيزيوغرافيا وإثنولوچيا ، فإن مصر هى «جزيرة العرب» سياسيا وقوميا . ومن هنا ، وسواء عد التاريخ عاملا من عوامل الترشيح أو من عوامل التكثيف ، فإن مصر مع التاريخ تزداد عروبة ، وعروبتها تزداد عمقا وكثافة ، ربما بعكس الأطراف . وفى ضوء هذه الحقيقة تبدو غريبة حقا بل وجاهلة تلك التخرصات التى تثار من حين إلى حين عن عروبة مصر بالذات .

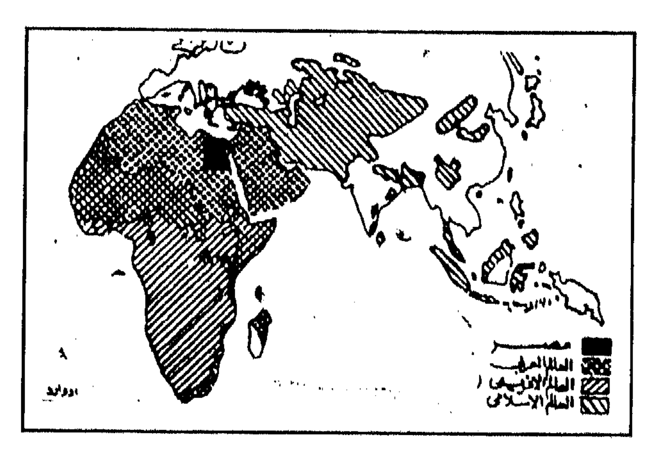
(1) Hitti, The APabs, , P . 190

وعدا هذا ، فمن هذه الحقيقة نفسها تنبع حقيقة أخرى لا تقل خطرا ودلالة . فبحكم هذا الموقع، وبحكم هذه العلاقات النقية مع العروبة الخالصة . فإن مصر – وحدها تقريبا – هى التى امتصت وتمثلت واستوعبت عناصر وعينات من كل الشعوب العربية أو معظمها. فعدا الدم العربى من الجزيرة ، ثمة إنصب الشوام دائما واستقروا وذابوا . وبالمثل فعل الليبيون والسودانيون . ومن المغرب الكبير أتى الحج بالمغاربة فكان منهم من أقام وإنصهر على الطريق .

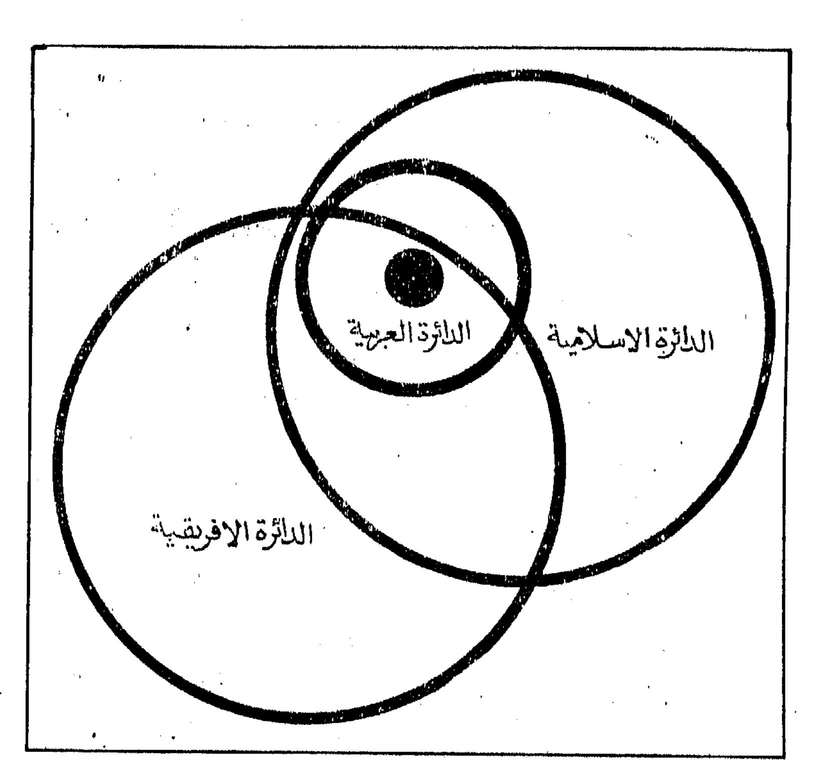
وإذا كانت بقية البلاد العربية قد تبادلت الهجرات والجاليات كل مع جاراتها العربية المباشرة ، فإن الأطراف البعيدة قل أن تتلاقى بطبيعة الحال ، فالعراق لم يعرف مغاربة مثلا تذوب بين ظهرانيه ، أو سودانيين ، ولا السودان عرف عراقيين أو مراكشيين بدرجة مذكورة .. إلخ . وفى النتيجة تبدو مصر ، فى حدود تجانسها القاعدى الأساسي مع ذلك ، بوتقة العالم العربى فى معنى ما ، وهى بهذا المعنى خير تصغير كما هى خير تكبير للعالم العربى ، وقاسم مشترك بين أجزائه .

وتأكيدا لنفس هذا المعنى ، ليس صدفة أن نجد مصر نسبيا أكثر البلاد العربية شبها بكل أو بأكبر عدد من البلاد العربية الأخرى ، وذلك فى الملامح الجسمية والسحنة واللون .. إلخ ، دون أن يخل هذا – مرة أخرى – بجوهر تجانسها وتميزها العام . فهى بما فيها من مؤثرات ليبية ، أقرب العرب إلى صفات المغاربة . ثم لعلها تكون أقرب فى تلك الصفات إلى البلاد العربية الآسيوية بصفة عامة من أى من المغرب أو السودان مثلا . بل حتى بالامتداد الجغرافى تبدو مصر قاسما مشتركا فى العالم العربى . فإذا كانت العروبة بامتدادها الطبيعى آسيوية – إفريقية، فإن مصر ببيتها الافريقى ونافذتها الآسيوية خير ما يشخص ويلخص العروبة .

على هذا الوضع إذن تستقر مصر كعضو فى الجسم العربى . ومعظم القوميين العرب يرون فيها «وطنا ثانيا» لكل عربى أيا كان موطنه . هل ترانا نبالغ إذن أو نصدر عن شوفينية الوطنية الضيقة التى نبذناها لتونا ، إذا وصفناه «بالوضع الخاص» أو «العلاقة الخاصة» ؟ بغير قصد – بالتأكيد – من استعلاء أو طبقية أو تباعد نقولها ، فإن هذا ما يعبر عنه العرب أنفسهم . بل على العكس تماما ، إن هذا الوضع الخاص نفسه كان دائما سلاحا ذا حدين ، فلطالما استغله أعداء مصر وأعداء العروبة ضد مصر وضد



شكل ٢١ – موقع مصر كبؤرة لعوالم ثلاثة : الدائرة العربية ، والدائرة الاسلامية ، والدائرة الافريقية



شكل ٢٢ – رسم تخطيطي لدوائرنا الثلاث . مصر قلب الدائرة العربية ، وقطب الدائرة الاسلامية ، ورأس الدائرة الافريقية

العروبة . فهذا الوضع الخاص لا يعنى بداهة إلا شيئا واحدا هو «الزعامة الطبيعية» فى العالم العربى ، أو أن مصر فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر ، وهذا بالدقة ما يفزع الاستعمار .

ويحقد من ثم حاربه فى ميدانين : الأول محاولة عزل مصر نفسها عن بقية العرب، والثانى تشويه تلك الزعامة والتشهير بها وتحطيمها . وإذا بدا هذان الميدانان من المناطق الحساسة الدقيقة التى يمكن أن تنزلق فيها المناقشة وتنساق إلى مزالق عاطفية ، فإننا نرى أن الابتعاد المتعمد عن طرح هذه القضايا الشائكة هو بعينه الذى ترك المجال للدعايات الملفقة أن تتسرب إلى بعض النفوس . ولكن مع الوعى العربى الجديدة ، فإن المناقشة العلمية الصحيحة الرصينة على أساس الجغرافيا والتاريخ جديرة بأن تبدد كل شك مدسوس . ولنبدأ بقضية العزلة .

عن العزلة السياسية
بين المغالاة والمغالطة الجغرافية

فأما عن دعوى العزلة السياسية فهى امتداد أو انعكاس لقضية العزلة الجغرافية التى فندنا من قبل . ويكفى هنا أن نقول إنه تماما مثلما تمددت أبعاد المكان ووحدة الجغرافيا من المقاطعة nome السابقة للأسرات ، إلى «الوجه» السابق للتوحيد ، فقد استمرت الحركة مطردة فى نفس الاتجاه من مصر ما قبل التعريب إلى مصر العربية بعده ، ولاشك أن دور مصر العربى فى التاريخ كان يكون أعظم لولا شرنقة الصحراء المحيطة ، ومع ذلك فإن أثر المواصلات الحديثة هو بمثابة اختزال وإلغاء لهذه الصحراء . وإذا كان الاسلام قد غزا الصحراء - الصحراء الكبرى - بالجمل ، فالطائرة اليوم إنما تحذفها .

ومن ناحية المسافة الجغرافية البحتة ، نجد أن مصر بموقعها الأوسط وبمساحتها وحدودها المعروفة ، قريبة بالفعل من الرقعة الكبرى فى الوطن العربى . بل إن بعض البلاد العربية أقرب مسافة إلى مصر أو أجزاء من مصر ، من بعض أجزاء مصر إلى بعضها البعض ، فدمشق أقرب - كما يطير الطائر - إلى القاهرة ، من القاهرة إلى أسوان . وقد يبدو غريبا أن بغداد أقرب أو لا تقل قربا إلى القاهرة من رفح إلى جبل العوينات ، أو أن

العوينات ، أو أن بنغازى أقرب إلى الاسكندرية من الاسكندرية إلى حلايب ، وهكذا .

والعزلة التاريخية

رغم هذا كله ، فقد روج الأعداء فكرة مشوهة عن عزلة موهومة لمصر عن العروبة خلال القرن التاسع عشر بالذات . وقد راجت الفكرة حتى غزت بعض المثقفين فى المشرق العربى ، وكادت تصبح من المسلمات حتى بين البعض منا . والواقع أن هناك سوء فهم بقدر ما هناك من مغالطة فى هذا الصدد . فأولا ينبغى أن نفرق بين الاتجاه الحقيقى للشعب والمصالح العابرة للرجعيات الحاكمة ، ثم لابد أن نعتبر الواقع الاستعمارى المفروض .

فأصل دعوى العزلة هو ما حدث للأسرة الحاكمة من انطواء على نفسها بعد أن حطمت بريطانيا سياسة محمد على فى المشرق العربى وطردته منه ، فكان رد الفعل العزلة السياسية عن العروبة (١) . ولئن صح هذا فهو يدل فقط على أن الرجعية الحاكمة فرضت العزلة على مصر الشعب ، ولا يدل بحال علي أن مصر الشعب انسحبت (كيف ؟!) من العروبة. بل إن من المحتمل أن الظاهرة نفسها تكررت فيما بعد فى نهاية تاريخ الرجعية مثلما بدأت مع بدايته .

فهناك من يرى أن مصر بدأت تتجه اتجاها عربيا فى الأربعينيات الماضية خاصة ، كنتيجة لصراعات التوازن الأسرية بين الرجعيات الحاكمة فى المشرق العربى، فرحبت الملكية المصرية بإنشاء جامعة الدول العربية كرد - جزئيا على الأقل - على سياسة الهاشمية ممثلة فى أطماع «سوريا الكبرى» (٢) . ثم زاد الاتجاه العربى بالضرورة مع حرب فلسطين ، حتى إذا كانت الهزيمة حاولت الرجعية الحاكمة العزلة مرة ثانية قبل أن تأتى نهايتها مباشرة على يد ثورة لم تقم إلا لتأكيد الاتجاه العربى وعروبة مصر، ومعنى هذا وذاك بوضوح أن سياسة العزلة عن العروبة أو الاتجاه إليها كانت أساسا مسألة مناورات تكتيكية تحتمها مصالح الرجعية الحاكمة ، ولا تدل على واقع الشعب الطبيعى أو إتجاهه الحر .

---

(١) محمد أنيس ، القومية العربية ، فى : دراسات فى العالم العربى ، وزارة التربية والتعليم ، سبق ذكره ،ص ٣١٩.

(2) B .Shwadran, kJordan : A state of Tension, N. Y. 1958, PP. 220-230 .

غير أن هذا ليس إلا جانبا واحدا من الصورة. والجانب الآخر أن مصر ، التى خضعت كما خضع المشرق العربى قرونا «للإستعمار الدينى» التركى الذى استغل صفته الدينية هذه ليخدر العرب عن حقيقته الاستعمارية ، مصرهذه لم تلبث أن وقعت مبكرا فريسة للاستعمار الأوروبى الحديث ، بينما ظل الاستعمار التركى جاثما فى المشرق . ولهذا فبينما تحول كفاح مصر إلى صورة استقلال وطنى إستغرقها تماما لدرجة أجلت مؤقتا الهدف العربى النهائى ، كان لا مفر للكفاح السورى مثلا أن يأخذ شكلا عربيا مباشرا ضد الاتراك ، مما بدا معه الهدف أساسيا ومباشرا .

ومن هنا حملت سوريا بالضرورة مشعل الدعوة العربية ، بينما بدت مصر بالضرورة أيضا مشغولة عنها . ومن الواضح أنه ليس فى هذا عزلة طبيعية ولا مقصودة عن العروبة، ويكفى أن سوريا مثلا حين أصابها الاستعمار الأوروبى أجلت هى أيضا الهدف العربى رغما عنها إلى حين، بينما حين نفضت كل من مصر والمشرق هذا الاستعمار برزت الدعوة العربية فيهما متعاصرة بصورة لها كل مغزى . بل لقد نزعم أن الدعوة العربية كما ظهرت من مصر جاء ت أكثر نضجا ووضوحا منها كما جاء ت من سوريا الحرب الأولى .

فإذا كان لا شك فى سبق وأصالة وتقدمية الدعوة السورية المبكرة فى العشرينيات فمن الثابت كذلك أنها لم تخل جزئيا من دوافع معينة بحثت عن القومية العربية كبديل عن الاسلامية التركية . كما أن مما له مغزاه أن نفس هذه الدوافع الجزئية ، حين أوشك تحقيق القومية العربية أن يكون أمرا واقعا ، نكصت عنها وتخندقت فى انفصالية الوطنيات الضيقة . ولهذا قلنا إن الدعوة المصرية وإن جاء ت أكثر تأخرا زمنيا فقد جاءت أكثر نضجا قوميا ، حتى ليمكن أن نميز بين مرحلتين من الدعوة إلى القومية العربية : المرحلة العاطفية أو الرومانتيكية كما ظهرت فى سوريا العشرينيات ، والمرحلة الواقعية أو العلمية كما ظهرت فى مصر المعاصرة .

هذا التصحيح يستدعى إذن وقفة محققة عند عزلة مصر المقولة فى القرن الماضى . ولا شك ابتداء فى أن الاستعمار البريطانى «أغلق» مصر عموما فى المجال السياسى . ولكنه لم يغلقها ويقطعها عن العالم العربى فحسب كما يقال ، ولكن أيضا عن العالم الاسلامى الذى كان لا يزال وحدة فعالة يمثلها الاستعمار التركى . من هنا ووجهت مصر

بفترة متميعة مليئة بالمتناقضات ومن ثم بالحيرة . فقد كان ثمة أبعاد أربعة متصارعة، منها ما هو أصيل أو دخيل ، أو قهرى أو انتهازى ، تعرض عليها بإلحاح .

أولها الوطنية المصرية الضيقة كما فرضها عليها الاستعمار كأمر واقع وكما أرادتها الرجعية الحاكمة كمصلحة ذاتية انفصالية . ثم على النقيض من هذه المحلية المفرطة كانت العالمية الأوروبية التى جلبتها معها قوة إغراء الحضارة الجديدة الكاسحة . يلى هذا بعدان أحدهما خارجى قريب العهد هو الاسلامية التى كانت تمثلها تركيا عدة قرون ، والثانى داخلى قديم قدم مصر الاسلامية وهو العروبة .

وفى وجه هذه الاختيارات ، تعددت الاتجاهات الحزبية وتصارعت بحسب المصالح الضيقة ، وتجسد هذا فى البرامج الحزبية المختلفة . فقوى الاستعمار والرجعية الحاكمة صاحبة «مصر قطعة من أوروبا» ، وطفيلياتهم من بورجوازية المثقفين النامية وبعض الأقليات ، نادت بالوطنية المصرية ، فرفعت الفرعونية رأسها لتكون الإطار الفكرى . وإذا كانت «مصر للمصريين» تبدو شعار تحرريا ضد - استعمارى ، فقد كانت أيضا شعار تلك الانفصالية الخبيثة . ونحن ندرك الآن أيضا أن بعض من يدعو اليوم إلى «إفريقيا للإفريقيين» لا يقصد بذلك فى الحقيقة إلا عزل مصر عن المشرق العربى . ومن هذا البعض نفس العناصر التى رفعت الشعار الأقدم .

وقد ارتبط «بمصر للمصريين» اتجاه آخر أوسع قليلا هو «وحدة وادى النيل» . ولكنه فى الحقيقة لم يكن يخرج عن إطار توجيه الرجعية الحاكمة الانعزالية أو ضغط الاستعمار الجاثم . ذلك أن توزيع العالم العربى بين القوى الاستعمارية فى القرن الماضى أدى إلى تقسيمه إلى ثلاث وحدات كبرى كل تمثل دائرة مفتوحة داخليا مغلقة خارجيا ، وهى المغرب العربى تحت الاستعمار الفرنسى ، وآسيا العربية تحت الاستعمار التركى ، يبقى بينهما الاستعمار البريطانى فى حوض النيل بمصر والسودان (١) .

وعلى طرفى النقيض من هذا كله ظهرت دعوة الاسلامية ممثلة فى تيار«الجامعة الاسلامية» وفى الارتباط بالخلافة العثمانية . وهذا الاتجاه استغل تقليد التاريخ الوسيط الذى كان العالم الاسلامى فيه نوعا من الإطار المتميع يدور داخله نوع من الوحدة الأكثر

---

(١) أنيس ، السابق ، ص٣٠١.

تميعا . وجاءت حركة الجامعة الاسلامية مناورة من تركيا لاستبقاء هذا الوضع والإبقاء على كيانها المنهار . ومن الناحية الأخرى رأى فيه بعض المصريين مخرجا وملجأ من الاستعمار البريطانى الغاصب . ولعل هذا هو السبب فى أن البعض خدع به ، وعبرت عن ذلك بعض الأحزاب . ولكن حقيقته انكشفت مع بروز عنصرية الوطنية التركية واستعلائها وخطط التتريك .. إلخ . ومن هنا انشطرت تلك العناصر بالتدريج عن دعوة العثمانية ، فى الوقت الذى بدأت دعوة القومية العربية تؤكد نفسها كهدف مستقل .

غير أن هذا لم يحدث إلا بعد فارق زمنى ضاع بددا . وهذا ما يضع أيدينا على نقطة هامة . فقلد أدى الوجود التركى على رأس العالم الاسلامى فى العالم العربى إلى تمييع القومية العربية والوطنيات العربية وتعويق فرص نموها بضعة قرون ، ولولاه لنمت فكرة القومية العربية ذاتيا ونضجت مبكرا ، على الأقل معاصرة لأوروبا ، ولما قيل الآن كما يقال إنها من وحى المثل الأوروبى .

من الحقيقة إلى الدرس

ومهما يكن ، فالذى نراه فى هذا المناخ السياسى المتلاطم من أجل توجيه مصر ، هو أنه على علاته وأخطائه لم يكن بلا فائدة تماما، بل ربما كان ضرورياً بمعنى ما من المعانى . فقد كان أساسا فترة إعادة تفكير فى كياننا ومكاننا إزاء تحديات العالم الحديث، وكانت فترة العزلة المفروضة مناسبة للتعرف على حقيقة ذاتنا وللاختيار على أساس من التجربة والخطأ. باختصار ، كانت بحثا عن شخصية مصر وعبقريتها المكانية واستكشافا لمفتاح أو معادلة أو صيغة لجغرافية مصر السياسية .

لهذا كان ثمة صراع فكرى حاد وشاق، وحدثت عمليات عزل وانتخاب قاسية ، انصهرت مصر فى بوتقتها أيديولوجيا إلى أن خرجت منها بوضوح الرؤية الكامل لكيانها وجوهرها . فإذا الاسلامية وحدة عقيدة وتعاون لا وحدة قومية ومصير ، وإذا وحدة وادى النيل جزء من كل فقط ، وإذا الوطنية المحلية جزئ قاصر ناقص من نفس الكل ، أما هذا الكل فهو العروبة وحدها ، وقدرنا هو القومية العربية، ومصير مصر هو الوحدة العربية ، وهذا ما عبرت عنه بصورة نهائية وحاسمة مصر الثورة .

لم تكن فترة العزلة المفروضة تلك إذن فترة اجترار للذات وانغلاق على المصرية بل أساسا فترة استبطان ذاتى حبلى بالنتائج الحاسمة التى ستتمثل فى العروبة الكاملة .

وإذا كانت تلك الفترة قد استغرقت بعض الوقت ، فإن التعرف على الذات القومية هو - كنمو الذات القومية نفسها - عملية تطور نامية وتدرج تاريخى مديد .

وفى هذه الرحلة المفعمة ساعدت عوامل متعاقبة على تصفية المواقف المتعارضة منها تصفية الاستعمار الدينى التركى ، ثم الضغوط الاستعمارية المشتركة على كل الوطن العربى وما تلاها من تصفيتها، ثم كانت تصفية الرجعية الانفصالية الحاكمة ، إلى أن كانت كارثة فلسطين بمثابة «اختبار الأحماض» فى صحة إعادة اكتشافنا لعروبتنا ، فحسمت الموقف إلى الأبد وهكذا كانت فترة العزلة المفترضة فترة تشتت وتشعب فى اتجاهات الشعوب العربية كما لو خلال عدسة مفرقة ، ولكنها لم تلبث أن تحولت إلى حزمة أشعة متوازية ، وانتهت أخيرا إلى التجمع والالتقاء المصيرى بعدسة مجمعة .

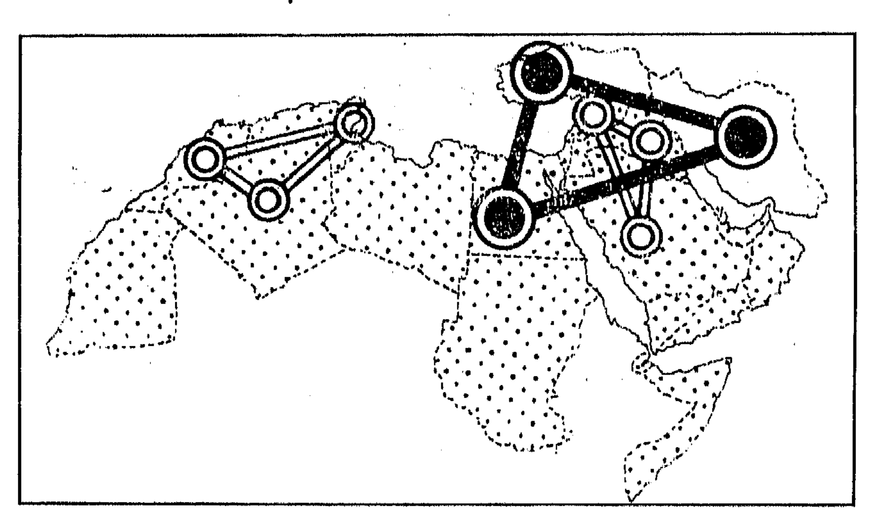
والواقع أن نكبة فلسطين كانت الصدمة التاريخية الرهيبة التى أيقظت القومية العربية وبعثتها ، والنار التى أنضجتها فى الوطن العربى عموما، أما فى مصر خاصة فهى التى صححت انكسار الرؤية الرجعية التى كانت قد فشلت فى أن «تمد بصرها عبر سيناء» ، ولم تعد البلاد العربية حول مصر«أصفاراً على الشمال» - وإن لم تكنها قط فى الحقيقة - وإنما تحولت جنبها إلى اليمين ، أى مضاعفات للقوة .

ومن الناحية الأخرى فإن إلقاء مصر بكل قدرها فى قضية المصير وأد إلى الأبد كل اتهام لها بالعزلة ، وهو اتهام يلاحظ أنه كان يرفع رأسه فى غير فترات الأزمات القومية ويختفى فى فترات الأزمات والأخطار حين تجد البلاد العربية نفسها تنظر تلقائيا إلى مصر فتجد مصر تستعد تلقائيا للحماية والدفاع .

ومنذ ذلك الحين كانت مصر هى القاسم المشترك فى حركتى الوحدة العربية فى العصر الحديث : مع السودان من قبل ، ثم مع سوريا من بعد. أى أنها كانت القاسم المشترك فى عملية ترجمة القومية العربية كحقيقة تاريخية إلى الوحدة العربية كحقيقة سياسية . وإذا كانت هذه الترجمة قد تعرضت لهزات عنيفة بسبب مؤامرات الاستعمار والرجعية ، فقد فشلت هذه فى هز أساس القومية ولم تنجح إلا فى حقنه بمزيد من الأسمنت كمادة لاحمة والوقود كمادة لاهبة . ويصدق هذا أكثر ما يصدق على نكسة يونيو التى رتب لها الاستعمار بالاشتراك مع الصهيونية والتى تعد بلا شك أخطر تحد وضربة للقومية العربية جميعا .

وعلى مرارتها وفداحتها ، فليس صحيحا أن هذه التجارب قد كشفت تعارضا - أى تعارض - بين الوطنية والقومية ، ولم تحدث أدنى ردة القومية إلى الوطنية الصحيح أنه حتى بعد النكسة لم يحدث فى مصر أو فى دول الجبهة الشرقية التى تعرضت أراضيها للاحتلال الاسرائيلى ، إلا ضغط على الوطنية كخط دفاع أخير عن القومية وكتأكيد للقومية من خلال الوطنية ، ولم تلتحم الوطنية بالقومية إلى حد التلبيس والتداخل المطلق كما حدث نتيجة للنكسة ، فقد أدرك الجميع عمليا ونهائيا أن مصير الوطنيات العربية رهن بمصير القومية العربية ولا تنفصل عنها بقاء أو فناء .

وإذا كان ثمة حقيقة ، فالحقيقة أن هذه التجارب الصادمة إنما عمقت لنا ولدينا مفهوم العلاقة بين الوطنية والقومية والوحدة .فإذا القومية العربية شئ أكبر من مجرد مجموع الوطنيات العربية ، إنها حاصل ضرب الوطنيات العربية . وإذا الوحدة العربية شئ أكثر تعقيدا من مجرد المكافئ الموضوعى للقومية العربية ، إنها حاصل ضرب الوطنية العربية فى القومية العربية . أبعد من هذا ، إذا كان التحدى الصهيونى الاستعمارى هو أكبر خطر تعرضت له القومية العربية ، فإن نجاحها فى تصفيته وهزيمته نهائيا سيكون أكبر معجل ومفجر وعامل اختزال على الطريق إلى الوحدة العربية .



شكل ٢٣ - مراكز القوة الطبيعية في العالم العربي والشرق الأوسط . لاحظ مثلث القوة المحلي في كل من المشرق والمغرب العربي : العراق - سوريا - السعودية في المشرق ، والمغرب - الجزائر - تونس في المغرب ، ثم بين الاثنين مصر كقطب القوة الاقليمي الأساسي في العالم العربي . لاحظ أيضا كيف أن مصر بدورها تمثل أحد رؤوس مثلث القوة الاقليمي في الشرق الأوسط : مثلث مصر - تركيا - ايران .

قضية الزعامة

التجربة التاريخية

وهذه أيضا فى حقيقتها قضية مزيفة مفتعلة ، لأن الجغرافيا حسمتها مرة واحدة وإلى الأبد. فإن دور مصر القيادى والريادى فى العالم العربى لم ينقطع أبدا حتى فى الفترات التى آلت فيها الزعامة الشكلية إلى غيرها . بل إننا نوشك أن نقول إن الزعامة العربية خارج مصر لم تكن فى جوهرها إلا مرحلة تجريبية أو تجربة مرحلية: عابرة وموقوتة – قل فترة أو محطة حضانة – كذلك كانت تجربة الشام الأموى : قصيرة العمر متواضعة الأساس ، حتى لقد اضطرت – لكى تُبقى على نفسها – إلى أن تهاجر إلى قاعدة أرضية بعيدة هى المغرب الأوروبى .

كذلك من بعدها كانت تجربة العراق ، أطول عمرا وأرسخ بنيانا بما لها من موضع ثرى عريض الثراء ، وموقع كان طليعيا – موقع رأس الحربة – فى العالم الاسلامى المتمدد حينذاك نحو الشرق . ولكن موضع العراق كان يتضمن دائما جرثومة ضعف هى نظامه النهرى ، ولهذا هوى عند أول إهمال . أما الموقع البارز فى العالم الاسلامى فقد كان يفقد مغزاه بسرعة فى عالم علمانى باطراد ، حتى انتهى إلى مجرد موقع هامشى على ضلوع العالم العربى : إلى خط دفاع أمامى حطمته الطرقات المغيرة أكثر منه قلبا دفينا يعتمد على الدفاع بالعمق.

والواقع أننا ننسى أن تركز الزعامة مؤقتا فى كل من الشام والعراق فى صدر الدولة الاسلامية إنما يعكس الجغرافيا التاريخية السابقة للاسلام فى الشرق الأوسط ، حيث أن هذا وذاك كانا مراكز السيطرة اليونانية – الرومانية والفارسية على الترتيب ، فكان طبيعيا أن تتركز القوة الصاعدة الجديدة فيهما بحكم الاندفاع التاريخى . ولكن بمجرد أن تكونت للقوى الجديدة منطقة واضحة وأبعاد محددة ، ثبت أن هذا التركز القديم لم يعد صالحا ، وانبثق قلب جديد أصيل وطبيعى لم يكن مفر من الانجذاب والتحرك إليه عن المركزين السابقين ، تماما بمثل ما انتقل من قبل من الجزيرة العربية نفسها إليهما ولنفس الأسباب الجغرافية الكامنة .

وغير العراق والشام كان المغرب : حين تطلع بصورة أو بأخرى (الفاطمية) إلى الزعامة فى العالم العربى هجر أرضه بكل بساطة وبلاغة ليمارسها من مصر ! ولقد رأينا كيف أن الاستعمار التركى هو الذى سرق وسلب مصر زعامتها العربية فى صميم أوانها الطبيعى والتاريخى .

وهكذا كانت التجربة التاريخية الحرة تؤكد بإصرار أن الزعامة التى آلت إلى مصر العربية هى زعامة طبيعية وملمح أصيل فى شخصيتها الاقليمية . وحتى تحت نير الاستعمار الأوروبى الحديث ، حتى حين انحسر مبكرا فى وحدات خارج مصر بينما كان لا يزال يجثم فيها ، كانت مصر بلا جدال القلب الحضارى للعرب cultural hub وظلت «واحة العرب» .

ويلخص هذا جميعا ما يقتبسه واحد من أكبر رواد دعوة القومية العربية الحديثة فى دور مصر . «لقد زودت الطبيعة مصر» ، يقول الرائد ساطع الحصرى ، «بكل الصفات والمزايا التى تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة فى إنهاض القومية العربية لأنها تقع فى مركز البلاد العربية بين القسمين الافريقى والآسيوى منها . كما أنه تكون أكبر كتلة من الكتل التى إنقسم إليها العالم العربى بحكم السياسة والظروف . وكل ذلك من الموقع الجغرافى إلى الكثرة والثروة العامة ومستوى الثقافة وتشكيلات الدولة .. مما يجعل مصر الزعيمة الطبيعية للقومية العربية» .. (١) .

والواقع أن كل الشعوب العربية وكل القوميين والمثقفين العرب المخلصين يؤمنون عن يقين بزعامة مصر ويبايعونها بها بلا تردد . أما أنها - هذه الزعامة - مشكلة ومثار صراع ، فهذا لم يكن قط إلا من فعل الرجعيات الأسرية الحاكمة والاقطاع السياسى ومناورات ودسائس الاستعمار من ورائهم . وفى هذا السبل أطلقوا سلسلة من التخرصات والافتراءات لا تصمد للناقشة الموضوعية الهادئة ، كما حاولوا أن يختلقوا زعامات اصطناعية مضادة ، ولكن دون جدوى كذلك .

الصورة والظل

فعن الأولى صوروا ضخامة مصر فى العالم العربى كأنها جليفر فى بلاد الأقزام ،

(١) ساطع الحصرى ، آراء وأحاديث فى الوطنية القومية ، القاهرة ، ١٩٥١، ص ١١٨ .

وتحدثوا عن «بروسيا العرب» لينتهوا إلى خرافة «الاستعمار المصرى» . وقد خدعت هذه الدعاية بعض العرب بالفعل ، بل العرب الوحدويين ، حتى لقد اقترح بعضهم منذ بضع سنين تقسيم مصر إلى وحدتين تفاديا «لطغيانها» على الاتحاد بثقلها الضخم (١) وعدا هذا فهناك من زعم أن مصر ليست متخلفة فقط بل وحديثة عهد بالاستقلال .

وأخيرا فهناك من ذهب إلى حد استغلال ضغط السكان الشديد فى مصر وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بها ليزعم أن مصر تبحث فى الوحدة العربية عن «مجال حيوى» (!) لملايينها الضاغطة . وهنا يخرج من يتساء ل عن السبب فى اتجاه مصر إلى الوحدة الآن ، وهل هى صدفة اتفاقه مع ظهور البترول فى البلادالعربية - يريدون أن يوعزوا بأن مصر لم تتجه إلى العرب إلا بعد أن أتخمتها الثروة البترولية ، وإلا طمعا منها فيها . والغرض من كل هذه الاتهامات ليس فقط تدمير وتشويه زعامة مصر ولكن أيضا إحكام عزلها هى عن العرب بتخويفهم منها إلى حد انعزالهم هم عنها .

غير أن الذين يروجون لمثل هذه الافتراءات هم عادة نفس الذين قالوا إن الفتح العربى كان إستعمارا (كذا!) (٢) ، وهم الذين ينسون أن أحداً لم يقل - وقد حكمت مصر أكثر من قرنين من دمشق وبغداد (٣) - إن الأموية كانت إستعمارا شاميا ، أو أن العباسية كانت استعمارا عراقيا ! ولعل هذا هو الرد المنطقى على أكذوبة الاستعمار المصرى .

أما الرد على من يصورون الوحدة العربية على أنها ابتلاع للاقتصاد المصرى الضخم للاقتصاديات العربية الصغيرة ، وبالتالى على أنها استعمار البورجوازية المصرية، فيتلخص فى أن الاشتراكية الثورية أصبحت ببساطة هى القاسم المشترك الأعظم بين الأغلبية العظمى من الدولة العربية . أما عن اتهام الأطماع البترولية فلا أساس علمى له . يكفى مثلا أن نذكر أن ميزانية مصر السنوية (١٨٨٤ مليون جنيه فى ٧ - ١٩٦٨) ، فضلا عن دخلها القومى (٢٣٥٠ مليون جنيه فى ٦ - ١٩٦٧) ، تربو كثيراً على مجموع

(١) محاضر محادثات مشروع الاتحاد الثلاثى بين سوريا والعراق ومصر ، الأهرام ، ٢٢ -٦- ١٩٦٣ ، ص ٣.

(2) N. Barboui, A surveyof N.W. Africa (the Maghrib), Lond, 1959, P. 16 .

(3) Issawi, P. 4 .

دخول الدول العربية من البترول (٢٥٥٨مليون دولار فى ١٩٦٨) ، وهذا بالإضافة إلى أن مصر على أبواب ثورة بترولية قد تصل فيما يتنبأ الخبراء إلى مقاييس كبار منتجى الشرق الأوسط .

ولا يملك العالم الموضوعى عند هذا الحد إلا أن يسجل تناقضا خطيرا بين إدعاءات أعداء مصر فإذا هى أقبلت على الوحدة العربية اتهمت بالأهداف التوسعية والاستعمارية والأطماع البترولية .. إلخ ، فإن هى تحفظت قيل إنها ليست عربية أو هى انعزالية تعيش فى عزلة سياسية أو اتهمت بالإقليمية.. إلخ. والحقيقة العلمية هى أن بعض رجعيات البلاد العربية البترولية اليوم أشد انعزالية وتشبثا بالاقليمية ومضادة للوحدة بأكثر كثيراً مما كانت مصر فى عصر الرجعية .

والسبب واضح ، وهو الاستئثار بمكاسب البترول ، حتى لكأن هذا السائل الرجراج قد أتى فى المدى القصير المباشر ليجمد حركة الوحدة ، فى حين أنه لو كان البترول قد انبثق أصلا فى مصر بذلك المقياس فلربما كانت تلك البلاد هى الأشد سعيا نحو شكل من الوحدة معها . ولكن ، لحسن الحظ ، فإن البترول فى حقيقته القومية غير المنحرفة هو عامل مدعم جدا للوحدة كما أثبتت أخيرا جداً تجربة ليبيا الثورة .

ذلك كله من ناحية محاولات تحريف معنى ضخامة مصر ، ومن الناحية الأخرى كانت سياسة الاستعمار البريطانى التقليدية فى المنطقة هى اختلاق زعامات ملفقة مصطنعة ليدقوا إسفينا عميقا بين العرب ويخلقوا محاور متعارضة وأقطابا متنافرة تقطع غائرة فى الوحدة القومية وتتعامد عليها، وينبغى ألا نتحرج علميا فى مناقشة هذه المحاولات ، التى اعتمد الاستعمار فيها أحيانا على النواحى الدينية أو التاريخية وأحيانا أخرى على النواحى المادية المباشرة . وكانت تلك المحاولات تتردد غالبا بين العراق والسعودية بالتحديد .

فعن الأول ، صورت بريطانيا العلاقة بينه وبين مصر على أنها مساجلة تاريخية (بل وقبل تاريخية!) وإصطنع له عقدة العباسية . غير أن عدم التكافؤ الحاد جعل المناورة

الاستعمارية سخرية سياسية ضخمة بل قميئة ، وكان العراقيون أنفسهم أشد المستنكرين لها . ومن بعد العراق حاولت بريطانيا أن تكرر التجربة على أرض الجزيرة العربية ولكن بفشل أشد سخرية لأن الجغرافيا ضده إلى درجة تجعل منه فضيحة جغرافية حقيقية !

وقد أعاد الاستعمار الجديد نفس الكرة ، وعلى أساس الثروة البترولية الضخمة التى تدفقت، جنبا إلى جنب مع الأساس الدينى . ولا شك أن البترول ، كسلاح وكثروة أسرية إقطاعية بحتة ، قد جدد أوهام الاستعمار، غير أنه لم يكن للبترول ولا غير البترول مهما كان أن يقلب أو يهز ميزان القوى الطبيعية فى المنطقة كما حسمتها الطبيعة منذ البداية . وتحطمت بصورة كاسفة كل محاولات افتعال زعامات مضادة .

عبء الرجل المصرى

ونعود لنتساءل : ثم ما المقصود بالزعامة ؟ أليست هى صميم الديموقراطية القومية، إذا كانت الديموقراطية تعنى عد الرؤوس ، وكانت الرؤوس متساوية كما ينبغى ؟ أنها إذن لا تعنى طبقية إقليمية داخل العروبة ، وإنما تعنى أولوية بين أكفاء Primus inter pares ، وأسبقية لا رياسة فى حلبة مفتوحة تظل تترك دار العرب «مائدة مستديرة» . إنها إنما تعنى دور قائد الأوركسترا ، تعنى الشقيقة الكبرى أكثر منها حق وراثة الابن الأكبر Primogeniture .

ولكن حتى دور الشقيقة الكبرى هذا يود المغرضون لو يجحدونه أو يجرحونه غير أن مصر فى أى مرحلة من تاريخها العربى مهما تواضعت (سواء قبل البترول أو بعده !) لم تكن قط الشقيقة الكبرى بمجرد السن والحجم (فى حين أنها الساذجة بمقياس اللماحية والجمال كما يلمحون).

ومن ناحية البترول بالتحديد ، فإن بترول العرب قوة لمصر كما هو لأصحابه ، ولهذا فهو إن أضاف إلى ثقلهم فإنه لم ينتقص من وزن مصر بينهم . ويكفى ما ذكرناه عن ميزانية مصر السنوية ودخلها بالقياس إلى دخول الدول العربية من البترول . ولهذا فإن دورنا القيادى يظل قائما ، ويظل قائما لا كمجرد زعامة كم خام . ومع ذلك كله فليس دور الزعامة الجغرافية ادعاء فظا غليظا ، وإنما ممارسة متواضعة صامتة ، وهو بهذا لا يمكن أن يكون تشريفا أو تخليدا ، بل هو تكليف وتقليد: تكليف من الجغرافيا ، وتقليد من التاريخ . إنها ليست أبهة أو نعرة سياسية بل مسئولية فادحة تفرضها الطبيعة .

أما الذين يضغطون على ضخامة حجمها ووزنها فإنهم يسيئون تصوير الحقيقة ، كأنما قد أصبحت قوة مصر نقطة ضعف لها وحجمها عبئا على نضالها القومى مثلما قد أصبح على نضالها الاقتصادى محليا ! وليس صحيحا ذلك بالتأكيد . فأولا ، إن كل ضخامة ونمو فى مصر حجما ووزنا ، قوة مضافة إلى العرب ، وكل إنجازة تتحقق فى مصر هى لحساب العرب .

مثلا ، بفضل حجمها الضخم أعطت مصر العرب أول مدينة مليونية منذ وقت مبكر ، وأول – وربما لفترة طويلة أخرى – مدينة تتجاوز الخمسة ملايين أخيرا ، بل وربما تعطيهم أول مدينة ذات عشرة ملايين فى غضون هذا القرن . كذلك إذا كانت القاهرة أكبر مدينة للعرب فى قارة وبعض قارة ، فإن الاسكندرية تنتزع للعرب مركز الصدارة على كل موانىء البحر المتوسط، وهكذا .

ثانيا ، إن جزءا من ضخامة مصر النسبية مرده إلى تفتيت الاستعمار للعالم العربى وبدلا من أن يفكر البعض فى تفتيت مصر ، كان أجدر بهم أن يفكروا فى إعادة تكتيل الوحدات الجغرافية الطبيعية الكبرى فى الوطن العربى كإقليم الشام مثلا فليس سليما أن تتم الوحدة العربية الكبرى على أساس الوحدات المفتتة حاليا ، ومثل هذا جدير بأن يخلق قدرا معقولا من التوازن داخل دولة العرب الكبرى يجب كل مخاوف حقيقية أو وهمية .

كذلك فإن فى تهجير فائض السكان المصرى إلى أنحاء الوطن العربى التى تعانى من تفريط السكان ، ما يمكن أن يحل مشكلة مصر السكانية جنبا إلى جنب مع مشكلة تقارب أحجام الوحدات العربية السياسية . ولعله قد آن الأوان بالفعل فى عصرنا الحديث لأن تحدث حركة انتشار وخروج من الوحدات الزراعية بعد أن حدثت مع الاسلام من الوحدات الصحراوية . ولحسن الحظ فإننا نشاهد الآن بداية واعدة على تواضعها لعملية انتشار مصرى خفيف فى الوطن العربى وإن كان أغلبه مؤقتا ويشكل صادرات ثقافية أساسا وحكومية غالبا .

ويبقى بعد هذا أن مصر لا يمكن إلا أن تكون النواة فى الوحدة العربية . ويمكننا بلا غلو أن نقول إن الوحدة العربية بغير مصر «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون .والذين كانوا يهدفون إلى عزل مصر عن بقية العالم العربى يسيئون إليها بالتأكيد ، ولكنهم يسيئون أكثر كثيراً إلى بقية العالم العربى ، لأن مصر تكاد تكون الوحدة السياسية

العربية الوحيدة التى يمكنها – إن اضطرت – أن تسير وحيدة بالحد الأدنى من الأخطار فى غاب السياسة الدولية المعاصرة بدوله الماموث وعالم الكتل الديناصورية الكبرى Grossraeume . وهى من قبل قد أصبحت قوة مرموقة فى المجال الدولى ، ومؤثرة فيه تأثيرا إيجابيا خلاقا ، وهى الدولة العربية الوحيدة التى تؤثر بقوة فى كثير من الدول خارج العرب بل تعد من زعماء العالم الثالث المبرزين .

ومع ذلك فإن مصر ، أكثر من غيرها ربما ، تدرك أن لا ضمان ولا كيان حقيقى لها إلا بالوحدة وفى ظلها . لقد استمد العرب فى المجتمع الدولى كثيراً من القيمة والمكاسب التى أضفتها عليهم قيمة مصر وتقدمها وصراعها القومى ونجاحاتها ، ولكن مصر تدرك أيضا بنفس الدرجة أنها تستمد الكثير من هيبتها السياسية وقوتها وثقلها الدولى من العرب حولها .

ومن الناحية الأخرى ينبغى على مصر نفسها أن تدرك مغزى هذا الدور الذى ألقته الطبيعة عليها . إنه أساسا واجب التضحية والبذل للدول العربية ، وواجب النموذج والمثل الذى تتطلع إليه. وتلك رسالة أشق وأدق مما قد يكون بعضنا على استعداد لأن يتصور . فهى تعنى من ناحية الاستعداد للبذل المادى ومن الدخل القومى ، والبذل العسكرى من الدم المصرى ، أى تعنى باختصار العطاء أكثر من الأخذ . ومن ناحية أخرى تعنى أن على مصر أن تكثف قواها واقتصادها وتعمق وتعصر حياتها لتكون أهلا للقيادة ، فإن من المسلم به فى السياسية أن الشعوب كالأفراد : تسعى بلهفة إلى أقاربها البارزين الناجحين النابهين ، وتتوارى من الخاملين الفاشلين .

ولهذا فليس من المقبول مثلا ، حتى وإن تكن مصر كبرى الدول العربية فى السكان وفى مجموع الدخل القومى العام أن تكون من أقلها فى متوسط الدخل القومى بحسب الفرد حتى مع استبعاد دول البترول ، فهذا يحد كثيرامن انطلاقة الفرد المصرى المتوسط حضاريا . ومن هنا فإن مطلب الدولة العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا فضلا عن أنه مطلب بقائى بحت فى العصر ، ليس هدفا اقتصاديا أو ماديا أو حضاريا فحسب ، ولكنه مطلب سياسى أيضا ، إنه مفتاح من مفاتيح الوحدة العربية ، بمثل ما أن الوحدة العربية هى الاطار الوحيد – ربما – لتحقيق الدولة العصرية بالمعنى الحقيقى فى الوطن الصغير والكبير على السواء .

وانطلاق مصر نحو الدولة العصرية التكنولوچية الصناعية المتقدمة كفيل فى ذاته بأن يحل المعادلة الصعبة فى التجارة بين العرب ، وهى أنها تجارة طاردة مركزية أكثر منها جاذبة مركزية، لأنها رغم تزايدها أخيرا محدودة حتى الاختناق بتشابه اقتصاد الخامات بل وتشابه الخامات الزراعية أو المعدنية . (فى ٨ - ١٩٦٩مثلا بلغت نسبة صادرات مصر إلى الدول العربية ٩,٤ ٪ من مجموع صادراتها ، وكانت قيمتها ٢٨,٤ مليون جنيه) والقومية العربية ولو أنها علاقة مصير قد تعلو على الماديات والاقتصاديات ، إلا أن الاقتصاد غذاء القومية مثلما هو عصب الوطنية ، والوحدة الاقتصادية طريق محقق إلى الوحدة السياسية .

وكما أن الكيف لا الكم سيبقى أبدا مفتاح مستقبل مصر جميعاً، فى الحضارة ، فى العلم ، فى السكان ، فى الانتاج.. إلخ ، فكذلك سيظل الكيف قبل الكم أساس وضعها ومكانها فى الوطن العربى الكبير ، دار العرب . غير أنه إذا كانت القيادة والزعامة مسئولية تُمارس وواجبا من القيادة يُحقق ، فلعل الاختبار النهائى لزعامة مصر قد يرقد فى أن ترقى إلى مسئوليتها عن استرداد فلسطين للعرب . وإذا صح أن نقول إنه لا وحدة للعرب بغير زعامة مصر ، فربما صح أن نقول إنه لا زعامة لمصر بين العرب بغير استردادها فلسطين للعرب ، لأنه لا وحدة للعرب أصلا بدون استرداد فلسطين .

[المراجع]

[المراجع العربية]

١ – ابراهيم صقر، قناة السويس، فى : دراسات فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٩ .

٢ – ——————— ، « مضمون الشرق والغرب » المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩ .

٣ – ——————— ، « بورسعيد دراسة لامكانيات المستقبل»، مرآة العلوم الاجتماعية، مارس ١٩٦٢.

٤ – «إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ، القاهرة، ١٩٥٨ .

٥ – ——————— ، «مصر النهرية» ، مجلة الفكر المعاصر ، ابريل ١٩٦٩ .

٦ – «إبراهيم محمد الفحام»، المصريون والفلسطينيون شعب واحد، مجلة العربى، أكتوبر ١٩٨٢.

٧ – ابن اياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، طبعة ليدن، ١٩٠٧ .

٨ – ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، طبع القاهرة، ١٩١١ .

٩ – رحلة ابن جبير، تحقيق حسين نصار ، القاهرة، ١٩٥٥.

١٠ – إبن حوقل، المسالك والممالك ، ليدن ، ١٨٧٢ .

١١ – مقدمة ابن خلدون، طبع القاهرة، ١٣٢٧ هجرية .

١٢ – ابن دقماق، كتاب الانتصار لواسطة عقد الأمصار، القاهرة، ١٨٩٨.

١٣ – ابن سعيد الاندلسى ، المغرب فى حلى المغرب، القاهرة ١٩٥٣ .

١٤ – ابن عبد الحكم ، فتوح مصر، طبعة القاهرة، ١٩١٤ .

١٥ - تفسير ابن كثير، طبعة القاهرة، ١٩٣٧ .
١٦ - أبن منظور ، لسان العرب، طبعة القاهرة .
١٧ - أبو بكر عبد العاطى ، فى : دراسات فى جغرافية مصر، الألف كتاب القاهرة ، ١٩٥٧ .
١٨ - أبو الخير نجيب، «مائة مليون لا تكفى» احذروا الدعوة الى خفض السكان ، جريدة الشعب، ١٩٨٢/٥/٢٥ .
١٩ - أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة، فى اخبار مصر والقاهرة، القاهرة ١٩٢٩ .
٢٠ - أجيه يونان، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة، ١٩٧٧ .
٢١ - أحمد ابو زيد، «الانسان والبيئة فى الواحات الخارجة»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٨ .
٢٢ - أحمد امين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، القاهرة ١٩٤٧ .
٢٣ - أحمد بدوى ، فى موكب الشمس ، القاهرة، ١٩٥٣ .
٢٤ - أحمد صادق سعد، «حول النمط الآسيوى للانتاج . مصر الفرعونية»، مجلة الطليعة، فبراير ١٩٧٤ .
٢٥ - أحمد صالح ، «المزايا الاقتصادية لقناة السويس فى ظل الاحداث الراهنة، الأهرام الاقتصادى ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ .
٢٦ - أحمد صدقى الدجانى، عبد الناصر والثورة العربية ، بيروت ١٩٧٣.
٢٧ - أحمد لطفى السيد ، القبائل العربية فى مصر ، القاهرة ١٩١١ .
٢٨ - ———— ، المنتخبات ، القاهرة ، ١٩٤١ .
٢٩ - إسماعيل الرملى، «دراسات هيدرو - چيولوچية لمنطقتى هضبة أهرام الجيزة ومرتفعات أبو رواش»، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .
٣٠ - إسماعيل صبرى عبد الله، «الغلاء والضرائب، جريدة الأهالى، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
٣١ - أمين سامى ، تقويم النيل ، القاهرة .
٣٢ - أندريه سيجفريد ، سيكولوچية بعض الشعوب ، مترجم ، القاهرة .
٣٣ - بسام كردغلى ، شاكر مصطفى ، أنور الرفاعى ، جغرافية البلاد العربية، دمشق، ١٩٤٩ .

٣٣ – البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٨ ، عدد ٣ ، ١٩٥٥.

٣٤ – « التركيب المحصولى للرقعة المزروعة » الأهرام الاقتصادى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ .

٣٥ – جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق، القاهرة، ١٩٥٧ .

٣٦ – جامعة الاسكندرية ، أبحاث فى إعادة بناء الشخصية المصرية، ١٩٧٨ التقارير ١ – ٣ .

٣٧ – الجبرتى ، طبعة القاهرة، ١٨٨٤ .

٣٨ – الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط، وزارة الحربية والبحرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣٩ – جمال حمدان، دراسات فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٨ .

٤٠ – ———— ، نمو وتوزيع السكان فى مصر، القاهرة، ١٩٥٩ .

٤١ – ————، انماط من البيئات ، القاهرة، ١٩٥٩، ١٩٧٨ .

٤٢ – ————، جغرافية المدن ، القاهرة ١٩٦١ ، ١٩٧٨

٤٣ – ————، «تخطيطنا الإدارى فى ضوء نظام الحكم المحلى، مرآة العلوم الاجتماعية، يونيو ١٩٦١ .

٤٤ – ————، المدينة العربية، القاهرة ١٩٦٣ .

٤٥ – ————، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، القاهرة ١٩٦٣.

٤٦ – ————، بترول العرب، دراسة فى الجغرافيا البشرية، القاهرة، ١٩٦٤ .

٤٨ – ————،إفريقيا الجديدة ، دراسة فى الجغرافيا السياسية .القاهرة ١٩٦٦ .

٤٩ – ————، اليهودأنثروبولوچيا، القاهرة، ١٩٦٧ .

٥٠ – ————، استراتيچية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٨٢.

٥١ – ————، بين أوروبا وأسيا، دراسة فى النظائر الجغرافية ، القاهرة ١٩٧٢.

٥١ – ————، نحو مدرسة عربية فى الجغرافيا ، مجلة مرأةالعلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ .

٥٢ – ————، الجمهورية العربية الليبية دراسة فى الجغرافيا السياسية ، القاهرة ١٩٧٣.

٥٣ – ————، قناة السويس ، نبض مصر، القاهرة، ١٩٧٥ .

٥٤ – ————، «إعادة بناء القرية » ،الطليعة ، مايو ١٩٧٦ .

٥٥ – ————، « لا تنقلوا عاصمة مصر » الأهرام ١٩٧٦/٧/١٧.

٥٦ – ————، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة بيروت ١٩٨٣ .

٥٧ – ————، جمال الدين الدناصورى، فى : دراسات فى جغرافية مصر، الألف كتاب ، القاهرة ١٩٥٧ .

٥٨ – ————، « منطقة القاهرة الصناعية »، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٥٧ .

٥٩ – جمال العطيفى ، «الطريق الى الديموقراطية» ، الأهرام ١٩٧٧/٩/١٦.

٦٠ – جمال مرسى بدر، «نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى»، مجلة المجلة ، أكتوبر ١٩٥٧ .

٦١ – الجمعية التعاونية الصناعية لدباغة الجلود بالقاهرة ، مشروع مدينة المدابغ بالبساتين ، القاهرة، ١٩٦٣ .

٦٢ – جورج فاضلو حورانى، العرب والملاحة فى المحيط الهندى ، مترجم، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٦٣ – جوستاف لى بون الحضارات الأولى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٢٦.

٦٤ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ٥٢ – ١٩٦٧ .

٦٥ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩، المؤشرات الاحصائية .

٦٦ – حامد عمار، فى بناء البشر ، دراسات فى التفكير الحضارى والفكر التربوى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٦٧ – حسن أبو العينين ، «منطقة مرسى مطروح وما جاورها ، دراسة چيومورفولوچية ، المجلة الجغرافية العربية ، يونيو ١٩٧٥ .

٦٨ – حسن الشربينى ، تطور الرى المصرى ، القاهرة الألف كتاب .

٦٩ – حسين ذو الفقار صبرى ، «الحضارة المصرية إفريقية أم آسيوية ، المجلة ، يناير ١٩٦٧ .

٧٠ – حسين سرى ، علم الرى، القاهرة، ١٩٣٨ .

٧١ – حسين فوزى ، سندباد مصرى ، القاهرة، ١٩٥٩ .

٧٢ - حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، القاهرة ١٩٥٤ .

٧٣ - ــــــــــ ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الاندلس ، مدريد ١٩٦٧ .

٧٤ - خليل عبد الخالق ، «طرق الرى فى مصر»، مجلة الثقافة، مايو ١٩٣٩ .

٧٥ - دريوتون ، چاك فانديبه، مصر ، مترجم ، القاهرة .

٧٦ - دولت صادق ، الأسس الجغرافية للتخطيط الاقتصادى فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٦٢.

٧٧ - ــــــــــ، الوادى الجديد دراسة جغرافية لمنخفض الخارجة، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .

٧٨ - ديزموند ستيوارت ، القاهرة، ترجمة يحيى حقى، ومقدمة جمال حمدان ، كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٧٩ - رشدى سعيد، تعمير شبه جزيرة سيناء، القاهرة .

٨٠ - رفاعة رافع الطهطاوى ، تخليص الإبريز فى تلخيص باريز ، القاهرة ١٨٣٤ .

٨١ - ــــــــــ، مناهج الألباب المصرية ، القاهرة ، ١٨٦٩ .

٨٢ - روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى، ١٩٥٢ - ١٩٧٢، مترجم القاهرة ١٩٦٧ .

٨٣ - روبرت مابرو ، سمير رضوان ، التصنيع فى مصر ، ١٩٣٩ - ١٩٧٣، مترجم القاهرة، ١٩٨١ .

٨٤ - رولاند أوليفر ، چون ڤيج ، موجز تاريخ إفريقية ، مترجم القاهرة، ١٩٦٥ .

٨٥ - رؤوف حليم مقار، جدول الحياة القومى الثالث للسكان فى جمهورية مصر ١٩٤٧، القاهرة.

٨٦ - رياسة مجلس الوزراء ، وحدة وادى النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

٨٧ - ريمون فيرون ، الصحراء الكبرى ، مترجم القاهرة ، ١٩٦٣ .

٨٨ - زكريا محمد الوردانى، «منخفض القطارة والحد الفاصل بين الخطأ المدمر والصواب المعمر»، جريدة الشعب ، ١٩٨٠/١/٢٧.

٨٩ - زكى نجيب محمود، «نحو فكرة أوضح » الأهرام، ١٩٨٤/٤/٢

٩٠ - زينب عصمت راشد، كريت تحت الحكم المصرى، القاهرة، ١٩٦٤ .

٩١ – ساطع الحصرى، أبحاث مختارة فى القومية العربية، القاهرة، ١٩٦٤ .
٩٢ – ـــــــــــــ ، دفاع عن العروبة بيروت ، ١٩٦٥ .
٩٣ – «السد العالى .. المفترى عليه »**الأهرام الاقتصادى** ١٩٨١/٧/٩ .
٩٤ – سعاد الصحن «صناعات العواصم»، المجلة الجغرافية العربية ، ١٩٧٥ .
٩٥ – ـــــــــــــ ، «واقع صناعات العواصم» ، المجلة الجغرافية العربية، ١٩٧٥
٩٦ – سعد هجرس، «نعم للتجارة العلمية، ولا للبيانات غير الصحيحة » ،**أخبار اليوم**، ١٩٨٣/٢/٥.
٩٧ – سليمان أحمد سليمان حزين ، «البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام»، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٤٣ .
٩٨ – السيد ياسين، الشخصية العربية بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى ، القاهرة، ١٩٧٣.
٩٩ – ـــــــــــــ ، تحليل مضمون الفكر القومى العربى، بيروت ، ١٩٨٠.
١٠٠ – سيد عويس ، ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة، ١٩٦٥ .
١٠١ – سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى، القاهرة .
١٠٢ – سيد نوفل ، شعر الطبيعة فى الأدب العربى، القاهرة .
١٠٣ – السيوطى ، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، طبع القاهرة، ١٩١١ .
١٠٤ – «الشخصية المصرية بين الأصالة والمعاصرة» **الأهرام** ١٩٧٦/١٠/٨ .
١٠٥ – شكرى أيوب ، « ١٠٠ مليون فدان من السماء » **الأهرام** ، ١٩٨٢/٧/١٧ .
١٠٦ – شكرى محمد عياد، «أحمد حسن الزيات» ، المجلة ، يوليو ١٩٦٨.
١٠٧ – صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، طبعة مكتبة مدبولى .
١٠٨ – صلاح بحيرى ، جغرافية الصحارى العربية ، عمان، ١٩٧٢ .
١٠٩ – طاهر أبو وفا، مشروع السد العالى ، القاهرة، ١٩٦١ .
١١٠ – طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر، القاهرة، ١٩٣٧ .
١١١ – عادل حسين، سد حلوان العالى، القاهرة، ١٩٧٥ .
١١٢ – ـــــــــــــ ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، بيروت ١٩٨١ .

١١٣ - عارف العارف، تاريخ غزة ، ١٩٣٤ .

١١٤ - عايدة بشارة ، تخطيط التوطن الصناعى فى الجمهورية العربية المتحدة، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .

١١٥ - ———، المدخل الى التخطيط الاقليمى ، القاهرة ١٩٦٦.

١١٦ - عباس حلمى إسماعيل ، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ .

١١٧ - عباس عمار «الجانب الانسانى من مسألة ضبط النسل »، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، يوليو ١٩٣٧ .

١١٨ - ———، المدخل الشرقى لمصر، القاهرة ، ١٩٤٦ .

١١٩ - عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

١٢٠ - ———، حياة قلم، القاهرة، ١٩٦٤ .

١٢١ - عبد التواب المهندس «إستراتيچية صناعة السكر» ، الأهرام ١٩٧٨/١١/١٢.

١٢٢ - عبد الحميد الدالى ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر، القاهرة، ١٩٣٧ .

١٢٣ - عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات عن مصر والمصريين ، القاهرة ١٩٧٩ .

١٢٤ - عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، الجزء الثالث، القاهرة .

١٢٥ - عبد الرحمن الكواكبى ، طبائع الإستبداد ومصارع الاستعباد .

١٢٦ - عبد العزيز رفاعى ، الطابع القومى للشخصية المصرية بين الايجابية والسلبية ، القاهرة ، ١٩٧١.

١٢٧ - عبد العزيز صالح ، حضارة مصر القديمة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

١٢٨ - عبد العزيز كامل ، دراسات فى إفريقية، المعاصرة ، القاهرة، ١٩٦٣ .

١٢٩ - ———، فى أرض النيل ، القاهرة، ١٩٧١ .

١٣٠ - عبد العظيم أنيس ، «دور المعارضة والتصورات الساذجة» ، جريدة الأهالى ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢.

١٣١ - عبد الفتاح الجبالى ، «الأثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ .

١٣٢ – عبد الفتاح وهيبة، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية، الاسكندرية ١٩٦٢ .

٣٣ – عبد القادر شهيب ، «حركة الأسعار والدخل فى السبعينات» جريدة الشعب ، ١٩٨٢/١/١٧

١٣٤ – «كم تبلغ ديوننا الخارجية»، جريدة الشعب، ١٩٨٢/١٠/١٩ .

١٣٥ – عبد الله زين العابدين ، الاراضى، منشؤها وتكوينها وخواصها ، القاهرة .

١٣٦ – عبد الله زين العابدين، محمود فهمى الكاتب، الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة.

١٣٧ – عبد الواحد الوكيل ، مجلة الجمعية الطبية المصرية، ١٩٣٧ .

١٣٨ – عثمان أباظة، «الاقطاعيات الزراعية»، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٥٠ .

١٣٩ – عدالات عبد الوهاب ، «حسابات التغيير وحدوده» ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ .

١٤٠ – عز الدين فراج ، تعمير الصحارى ، القاهرة، ١٩٦٣ .

١٤١ – عزة النص ، أحوال السكان فى العالم العربى، القاهرة ، ١٩٥٥ .

١٤٢ – على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٤٣ – ————، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٤٤ – على عبد الوهاب شاهين، «نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الچيومورفولوچية » ، المحاضرت العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .

١٤٥ – على فتحى ، «مصر السد العالى»، الأهرام الاقتصادى ١٩٨١/٦/٢٢.

١٤٦ – على ليلة ، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية » ،السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ .

١٤٧ – عمر صالح البرغوثى ، الوزير اليازورى ، ١٩٤٧ .

١٤٨ – عمر طوسون، أطلس تاريخى، مصر فى العصر العربى، مصلحة المساحة، القاهرة ، ١٩٢١ .

١٤٩ – عمرو محيى الدين ، «الدعم ، والأسعار وتوزيع الدخل القومى»، الأهرام الاقتصادى ، ٨ نوفمبر ١٩٨٢ .

١٥٠ – فاروق شويقة ، النوبة المصرية ، دراسة فى تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٥١ – أ.ب . فايفيلد ، اتزل . أ .بيرسى ، الچيوبوليتيكا، مترجم القاهرة، ١٩٥٤ .

١٥٢ – فؤاد مرسى ، «غابت حقائق فى الحوار حول الدعم»، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سيتمبر ١٩٨٢ .

١٥٣ – الفيروزابادى، القاموس المحيط ، طبعة القاهرة ، ١٣١٩ هجرية .

١٥٤ – فيليب شدياق ، مجلة الجمعية الطبية المصرية، ١٩٣٧ .

١٥٥ – القلقشندى ، صبح الأعشى طبعة القاهرة ، ١٩١٤ .

١٥٦ – كامل زهيرى ، النيل فى خطر ، القاهرة ١٩٨٠ .

١٥٧ – كمال المنوفى ، «الفلاح المصرى قبل ٥٢» ، الأهرام ١٩٧٨/٥/٢٢ .

١٥٨ – الكندى، فضائل مصر المحروسة .

١٥٩ – الكواكبى ، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى، تحقيق محمد عمارة، القاهرة ، ١٩٧٠

١٦٠ – اللجنة المركزية للاحصاء، الاتجاهات السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٢ .

١٦١ – لطف الله سليمان ، «حركة الوحدة العربية ومصر والمقاومة»، مجلة الثقافة العربية ٧١، تشرين ثان ١٩٧١ .

١٦٢ – لويس عوض، «الملحمة الأخيرة » الأهرام ، ١٩٧٧/١٢/٣٠ .

١٦٣ – ————، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩، الخلفية التاريخية، القاهرة، ١٩٨٠ .

١٦٤ – لويس كامل مليكة ، الشخصية وقياسها ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

١٦٥ – المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، الفيوم ١٦٢ .

١٦٦ – محاضر محادثات مشروع الاتحاد الثلاثى بين سوريا والعراق ومصر ، الأهرام ، ١٩٦٢/٦/٢٢.

١٦٧ – محرم كمال ، آثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية، القاهرة، ١٩٥١ .

١٦٨ – المحلى الشافعى ، مقدمة النيل السعيد وشرح أحواله ، القاهرة .

١٦٩ – محمد إبراهيم حسن، «بعض الظاهرات الطبيعية فى دلتا النيل»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٨ .

١٧٠ – ———، «التوسع الزراعى فى نطاق البحيرات الشمالية»، مرآة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٤ .

١٧١ – محمد أنيس ، القومية العربية ، فى : دراسات فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٩ .

١٧٢ – محمد برج ، قناة السويس فى ١٠٠ عام، القاهرة ، ١٩٦٩ .

١٧٣ – محمد البهى عيسوى، «ثروتنا التى تنتظر» الأهرام، ١٩٨٣/٦/٢٤ .

١٧٤ – محمد حسن دره، «الانغلاق والانفتاح والأمة الوسط، جريدة الشعب، ١٩٨٢/٩/٢١ .

١٧٥ – محمد حماد، مصر تبنى ، القاهرة، ١٩٥٨ .

١٧٦ – محمد رشدى حمادى، «على هامش مشروع منخفض القطارة»، جريدة الشعب، ١٩٨٢/١/٢٧ .

١٧٧ – محمد رضا محرم، «التفسير العلمى لاستنزاف البترول المصرى» ، الأهرام الاقتصادى ١٩٨٣/٢/٢٨.

١٧٨ – محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية .

١٧٩ – محمد رياض ، « العبابدة، دراسة فى الاقتصاد الصحراوى» المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .

١٨٠ – محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، الاقتصاد الافريقى، القاهرة، ١٩٦٦ .

١٨١ – محمد رياض الغنيمى ، «مشروع الاقطاعيات الزراعية» مجلة التعاون ، مارس ١٩٤٨ .

١٨٢ – محمد السقا ، «مستقبل هجرة العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ .

١٨٣ – محمد السيد أيوب ، «الزراعة على ضفاف بحيرة ناصر»، مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٥ .

١٨٤ – محمد السيد رضوان ، «عن مشكلة انتاج اللحوم فى مصر »، الأهرام ١٩٨٠/٦/٣.

١٨٥ – محمد شفيق غربال، تكوين مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

١٨٦ – محمد صادق صبور ، «زيادة السكان لمصر نعمة لا نقمة وخير لا شر»، الأهرام، ١٩٨٠/٦/٣ .

١٨٧ – محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية ، القاهرة .

١٨٨ – محمد على بشر، «القطن، ذلك المحصول المفترى عليه، لمصلحة من ؟» الأهرام ، ١٩٧٩/١١/٢ .

١٨٩ – محمد على الدمشاوى ، «قبل أن تنفجر قنبلة الدعم الموقوتة»، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ .

١٩٠ – محمد على الدمشاوى ، «الاقتصاديون المدرسيون ظلموا قضايانا الوطنية، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٢/٩/٢٠ .

١٩١ – محمد على عزت ، مشروع الوادى الجديد ، القاهرة، ١٩٦٤ .

١٩٢ – محمد على ماهر ، «القرية المنتجة .. بين الشعار والتطبيق» الأهرام ، ١٩٨٢/١٠/٢٠ .

١٩٣ – محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة، ١٩٤٨ .

١٩٤ – ———— ، سكان هذا الكوكب، القاهرة، ١٩٤٩ .

١٩٥ – ———— ، الشعوب و السلالات الافريقية، القاهرة، ١٩٦٥.

١٩٦ – محمد فاتح عقيل، «بعض الظاهرات الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩ .

١٩٧ – محمد فهيم ، ثروتنا المعدنية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

١٩٨ – محمد كرد على ، مجلة الهلال ، أبريل ١٩٤٠ .

١٩٩ – محمد محمود الديب ، «انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر» مصر المعاصرة، أكتوبر ١٩٧٦ .

٢٠٠ – ———— ، «توزيع وإستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر»، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٧ .

٢٠١ – ــــــــــ، تصنيع مصر، ١٩٥٢ – ١٩٧٢، تحليل إقليمى للانتشار الصناعى، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٠٢ – محمد محمود الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٧.

٢٠٣ – محمود أمين، «استنزاف البترول المصرى» الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٢/٤/٥.

٢٠٤ – محمود بسيونى، أفاق جديدة للحياة، القاهرة، ١٩٦٢.

٢٠٥ – محمود داود، «لا أريد للزراعيين أن يختلفوا»، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٢٦.

٢٠٦ – محمود عبد الفضيل، «أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى»، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٠٧ – ــــــــــ، النفط والوحدة العربية، ١٩٨١.

٢٠٨ – محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧٢.

٢٠٩ – محمود عوض، «الشخصية المصرية»، أخبار اليوم، ١٩٦٩/٥/١٠.

٢١٠ – محمود كامل، القانون الدولى، بيروت، ١٩٦٥.

٢١١ – محمود محمد عثمان، «٢ طن ذهب، استخراجهما يوميا من منخفض القطارة»، الأهرام، ١٩٧٦/٥/١٤

٢١٢ – محمود يوسف الشواربى، الأراضى والمجتمع، القاهرة، ١٩٦٥.

٢١٣ – محيا زيتون، دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل قطاع السياحة فى مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٥)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٨.

٢١٤ – المسعودى، مروج الذهب، ليدن، ١٨٩٢.

٢١٥ – ــــــــــ، التنبيه والاشراف، ليدن، ١٩٠٤.

٢١٦ – «مشكلة الفجوة الغذائية»، الأهرام الاقتصادى، ٦ سبتمبر ١٩٨٢.

٢١٧ – مصطفى الجبلى، «إستراتيجية واضحة حتى نواجه الخطر الأكبر المنتظر»، الأهرام، ١٩٧٦/٢/١٣.

٢١٨ – ———، «البحث عن استراتيچية سليمة للتنمية الزراعية.. إلخ»، الأهرام، ١٩٧٧/٢/٢٧

٢١٩ – ———، «رفع التكثيف المحصولي.. أمل وهدف»، الأهرام، ١٩٨٣/١٢/١٩.

٢٢٠ – ———، «الحقائق العلمية عن تجربة زراعة الأرز مرتين»، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٢٢.

٢٢١ – مصطفى شعبان، الصناعات الكيماوية الثقيلة، القاهرة ١٩٥٧.

٢٢٢ – مصطفى محمود حافظ، «السد العالي وبحيرة ناصر»، مجلة الثقافة العربية، جامعة الدول العربية، عدد ٤، ١٩٧٦.

٢٢٣ – المقدسي، أحسن التقاسيم، ليدن، ١٩٠٦.

٢٢٤ – المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، القاهرة.

٢٢٥ – ———، البيان والاعراب عمن بأرض مصر من الأعراب.

٢٢٦ – «الموقف الراهن للانتاج الزراعي»، الأهرام الاقتصادي، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢.

٢٢٧ – نازلي شكري، «ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣.

٢٢٨ – نبيل إمبابي، «الكثبان الرملية المتحركة في المناطق الصحراوية»، المجلة الجغرافية العربية، ١٩٧٠.

٢٢٩ – نجلاء عز الدين، العالم العربي، مترجم، القاهرة، ١٩٥٨.

٢٣٠ – نقولا زيادة، رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، القاهرة.

٢٣١ – نعمات أحمد فؤاد، النيل في الأدب المصري، القاهرة، ١٩٦١.

٢٣٢ – ———، شخصية مصر، القاهرة، ١٩٦٧، ١٩٧٨.

٢٣٣ – ———، أعيدوا كتابة التاريخ، القاهرة، ١٩٧٣.

٢٣٤ – وزارة الزراعة، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعي والاحصاء والتشريع، ١٩٥٤، ١٩٥٨.

٢٣٥ – ———، الاقتصاد الزراعي، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والاحصاء، القاهرة، ١٩٧٨.

٢٣٦ – وزارة الصناعة، عرض عام لمشروعات الخطة الثلاثية، القاهرة، ١٩٧٠.

٢٣٧ – ———، الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عام عن الصناعة الثقيلة، القاهرة، ١٩٧١.

٢٣٨ - وهيب كامل، استرابون فى مصر، القاهرة، ١٩٥٣.

٢٣٩ - ويل ديورانت، قصة الحضارة، مترجم، القاهرة، ١٩٥٢.

٢٤٠ - هارولد بيك، هربرت چون فلير، الأزمنة والأمكنة، مترجم، الألف كتاب، القاهرة، ١٩٦٢.

٢٤١ - الهروى، الاشارات إلى معرفة الزيارات، طبع دمشق، ١٩٥٣.

٢٤٢ - ياقوت الحموى، معجم البلدان.

٢٤٣ - يوسف أبو الحجاج، «العالم الاسلامى فى دنيا المواصلات»، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٥٨.

٢٤٤ - **يوسف إدريس**، «اكتشاف قارة»، الأهرام، ١٩٧٠/١٢/١٨.

٢٤٥ - **يوسف إدريس**، «لماذا لا ننتج»، الأهرام، ١٩٨٢/٩/٦.

[المراجع الأجنبية]

1. Abdel-Rahman, A.G., "The Egyptian national life tables no. 2", E.C., 1951.
2. Adb El-Samie, A.G., "Soil survey classification and management of Mariut agricultural project", B.S.G. E., 1960.
3. ---------------- A., " Report on the survey and classification of the Kharga oasis soils", B.S.G.E., 1961.
4. Abdel-Wahab, A,"L'Egypte moderne, problémes économiques et financiéres", E.C., jan. -- Feb. 1935.
5. Abdollatiphi historieae Aegypti, Oxford, 1800.
6. Abercrombie, P., Town and country planning, H.U.L., 1933.
7. Abu-Lughod, janet, Migrant adjustment in city life, the Egyptian case, in : Bresse (ed.). The city in newly developing countries.
8. ---------------- Cairo, 1972.
9. Ackerman, Edward A., "Population, natural resources and technology". Ekistics, May 1967.
10. Adler, Richard, "Les lignes principales du probleme de la population de L'Egypte et leur coordination", E.C., Mars 1943.
11. Akaad, M.K., Naggar, M.H., "The deposit of Egyptian alabaster

at Wadi el Assyuti", B.S.G.E., 1963.

12. Albright, W.F., Archaeology of Palestine, Pelican, 1956.

13. Amélineau, E., La géographie de l'Egypte a l'époque copte, Paris, 1893.

14. ----------, Histoire de la sépulture dans L'ancienne Egypte, Paris, 1896.

15. Amer, Mustafa, Some problems of the population of Egyt, Cairo, 1928.

16. Ammar, A. M., The people of Sharquiya, Cairo, 1944.

17. Amici, F., Essai de statistique générale de l'Egypte, Le [illegible]. 1870.

18. Anhoury, jean, "Les grandes lignes de L'économie agricole de L'Egypte", E.C., Mai 1941, 1944.

19. ---------, "Les engrais chimiques et leurs rôle dans l'économie de L'Egypte", E.C., jan. 1942.

20. ----------, Le riz en Egypte, Bulletin de l'union agricole égyptien, no. 155, 1942.

21. ----------, "Les repercussions de la guerre sur l'agriculture égyptienne", E.C., Mars-Avril 1947.

22. Anis, M., A study of the national income of Egypt, Ph.d. thesis, London univ., 1951, typescript.

23. Anouar Abdel Malek, Idéologie et renaissance nationale. Egypte moderne, Paris, 1969.

24. ------------, Civilizations and social theories, Lond., 1981.
25. ------------, Nation and revolution, Lond., 1982.
26. D'Anville, Memoires sur l'Egypte ancienne et moderne, Paris, 1766.
27. Arminjon, P., La situation économique et financiére de l'Egypte, Paris, 1911.
28. Arnold, Thomas, The preaching of Islam, Lond., 1930.
29. Artin, Yakub, La propritě fonciére en Egypte, Le Caire, 1878.
30 Ashpitel, F., The increase of the Israelites in Egypt, shown to be probable from the statistics of modern populations, Oxford and Lond., 1863.
31. Audebeau, Charles, "Etude hydrographique et agricole sur la region des Bararis", B.I.E., 1909.
32. ------------, "Note complémentaire sur la nappe souterraine en Egypte". B.I.E., t. V, 1911.
33. ------------, "Nôte sur l'affaissement du nord du délta égyptien", B.I.E., 1918-19.
34. ------------, "L'agriculture égyptienne a` la fin du XVIIe siécle etc.", E.C., Fev. 1919.
35. ------------, "Terres du bas délta restées fertiles a` la suite de l'abandon de la culture dans le nord de l'Egypte au cours de l'époque médievale", B.I.E., 1924-5.
36. Aufrére, Leon, "Le paysage spirituel de l'Occident", A.G., sept.1936

37. A[illegible]au, Marcel, "Arrangement of rural population", G.R., Oct. 1920.

38. Awad, Hassan, La montagne du Sinai central, Le Caire, 1951.

39. ----------, "Le Sadd El-Ali", B.S.G.E, 1957.

40. ----------, L'eau et la géographie humaine dans la zone aride", B.S.G.E., 1958.

41. Awad, Mohamed, "Settlement of nomadic and semi'nomadic tribal groups in the Middle East", B.S.G.E., 1959.

42. Aykroyd, W.R., "The growth of population as related to some economic aspects of Egypt's national development", E.C., Fev.Mars, 1937.

43. Badawy, A., A history of Egyptian architecture, Cairo, 1954.

44. Badeau, john S., "The Middle East: conflict in priorities", Foreign affairs, jan, 1958.

45. Baer, Gabriel, A history of landownership in modern Egypt, Lond., 1962.

46. ------------, "The submissiveness of the Egyptian peasant', New out look, V, no. 9. 1962.

47. ------------, Population and society in the Arab East, Lond., 1964

48. Bagehot, Walter, Physics and politics, Lond., 1872.

49. Ball, john, Kharga oasis, its topography and geology, Cairo, 1900.

50. -------------, A description of the first or Aswan cataract of the Nile, Caire, 1907.

51. -------------, "Problems of the Libyan Desert", G.J., 1927.

52. ----------------, Contributions to the geography of Egypt, Cairo, 1939.

53. ----------------, Egypt in the classical geographers, Cairo, 1942.

54. ----------------, Beadnell, H., Baharia Oasis, its topography and geology. Cairo, 1903.

55. Balls, W. Lawrence, "Cotton investigations in 1909 and 1910", C.S.J., Sept. 1911.

56. Baer, C.B., Klitzsch E., Introduction to the geology of Egypt, in Guidebook to the geology and archaeology of Egypt, Amesterdam, 1964. .

57. Barakat, M.G., Abou khadrah. A.M., "Contributions to the geio-morphological Pattern and structural of wadi El.Natrun area"B.S.G.E., 1970.

58. Barbour, K.M., Growth, location and structure of industry in Egypt, N.Y., 1972.

59. Barbour, N., A Survey of N.W. Africa (the Maghrib), Lond., 1959.

60. Barlow, M., Report of the royal commission on the geographical distribution of industrial population, H.M. S.O., Lond., 1940.

61. Barois, Julien. Les irrigations en Egypte, Paris, 1911.

62. Barr, F.T., Geology of the gulf of Suez area, in: Guide book to geology etc.

63. Barron, T., Hume, W.F., Topography and geology of the Eastern Desert of Egypt. central portion, Cairo, 1902.

64. Barrows, Harlam, H., "Geography as human ecology", A.A.A.G., Vol. XIII, no.L.1923.

65. Batrawi, A., "The racial history of Egypt and Nubia", J.R.A.I., vol. 75. 1945.

66. --------------, "The racial relationships of the ancient and modern population of Egypt and Nubia", J.R.A.I., vol. 76. 1946.

67. Baumaertel, Elise, The cultures of prehistoric Egypt, Lond., 1947.

68. Beadnell, H., Dakhla oasis, its topegraphy and geology, Cairo 1901.

69. ----------------, Farafra oasis, its topography and geology, Cairo, 1901.

70. ----------------, Topography and geology of the Fayum province of Egypt. Cairo, 1905.

71. ----------------, Beaujeu -- Garnier, Jacqueline, L'économie du Moyen -- Orient, collection que sais-je ?, Paris, 1951.

72. ----------------, Géographie de la population, Paris, 1956.

73. Beddis, R.A., "Aswan high dam and resettlement of the Nubian people", Geog., Jan, 1963.

74. Beddoe, J., "Colour and race", J.R.A.I., 1905.

75. Beheiry, S., "Geomorphology of the Western Desert margin between Sohag and Nag Hamadi, Egypt", B.S.G.E., 1967.

76. Belilos, Leon, "Moyens de relévement social et économique de l'Egypte", E.C., Vol. xxxiv, no. 211, 1943.

77. Belotti, Mario L., "Development of the Italian south". Ekistics, May 1967.

78. Benedict, Ruth, Patterns of culture, 1935.

79. Bergel, E. E., Urban Sociology, McGraw-Hill, 1955.

80. Berger, Morroe, Beaurocracy and society in modern Egypt, Princeton, 1957.

81. Berggren, Lois, Some summary comments on dynastic Egyptian art, in : Guidebook to the geology and archeology of Egypt etc.

82. Berque, Jacques, Les Arabes d'hier a` demain, Paris, 1960.

83. Bircks, J.S., Sinclair, C.A., International migration and development in the Arab region, I.L.O., Geneva, 1981.

84. Birot, P., Dresch, J., La Méditerranée et le Moyen-Orient, Paris, 1956.,

84. Blackman, Winifred S., The fellahin of Upper Egypt, their religious, social and industrial life, with special reference to survivals from ancient times, Lond., 1927.

85. Boak, A.E., "Irrigation and population in the Faiyum, the garden of Egypt", G.R., July 1926.

86. Boggs, S.W., International boundaries, N.Y., 1940.

87. Boinet, A. Dictionnaire géographique de l'Egypte, Le Caire. 1899.

88. Bonné, Alfred, "Movement of population and economic expansion in the Middle East", E.C., April 1942.

89. ------------, Economic development of the Middle East, Lond., 1945.

90. ------------, State and economics in the Middle East, Lond., 1948.

91. Bouché -- Leclercq, A., Histoire des Lagides, Paris, 1903.

92. Boumphrey, Geoffrey, Town and country tomorrow, Lond., 1942.

93. Bousquet, G.-H., "L'Islam et la limitation volontaire des naissances", Population, no. 1, jan. - Mars 1950.

94. Bowman, Isaiah, The pioneer fringe, N.Y., 1931.

95. Breasted, J.H., A history of Egypt, Lond., 1948.

96. Breasted, J. H., Huth, C., Harding. S.B., European history atlas, Chicago, 1951.

97. Breese, Gerald (ed.), The city in newly developing countries, Prentice-Hall, 1969.

98. Bresciani-Turroni, A., "Relations entre la recolte et le prix du coton égyptien", E.C., 1930.

99. Brodrick, A. H., Early man, 1948.

100. ----------, Tree of human history, Lond., 1951.

101. Brooks, C.E.P., Climate through the ageas, Lond., 1926.

102. ------------, Evolution of climate, Lond., 1930.

103. Brown, R. Hanbury, Fayum and lake Moeris, Lond., 1892.
104. Brunhes, Jean, L'irrigation dans la péninsule ibérique et dans l'Afrique du Nore, Paris, 1902.
105. --------------, Human geography, in : History and prospects of the social sciences, ed. H Barnes, N.Y., 1925.
106. -------------, La gégraphie humaine, Paris, 1934.
107. -------------, Vallaux, C., géographie de l'histoire, Paris, 1921.
108. Bryan, K., "The place of geomorphology in the geographic sciences", A.A.A. G., Vol. 40, 1950.
109. Bryan, P.W., Man's adaptation of nature, Lond., 1923.
110. Buer, Mabel Craven, Health, wealth and population, Lond., 1926.
111. Bullard, Reader, Britain and the Middle East, Lond., 1952.
112. Burkhardt. Felix, Statistische Beziehungen zwischen der vor -- und nach -- geburtlichen Sterblichkeit, in : Bevoelkerungsfragen, Muenchen, 1936.
113. Burt, N.C., The Far East or letters from Egypt, Palestine and other lands of the Orient, Cincinatti, 1868.
114. Butler, A.J., The Arab conquest of Egypt, Oxford, 1902.
115. Butzer, Karl, "some recent geological deposits of the Egyptian Nile Valley", G.J., 1959.
116. ------------, "Environment and human ecology in Egypt during predynastic and early dynastic times", B.S.G.E., 1959.

117. -----------, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960.

118. -------------, Climatic change in arid regions since the Pliocene, in " Ahistory of land use in arid regions, ed. L.D. Stamp, Unesco, Paris, 1961.

119. --------------, Hansen, C.L., Desert and river in Nubia, Madison, 1968.

120. Bury, L.E., "Note on a problem of silt in canals", S.N. June 1911.

121. Carr -- Saunders, A.M., The population problem, Oxford, 1923.

122. --------------, World population, Lond., 1936.

123. Carrier, E.H., The thirsty earth, 1928.

124. Caton -- Thompson, G., Gardener, E.W. "recent geology and neolithic industry of the northern Fayum district", J.R.A.I., 1962.

125. --------------, "Recent work on the problem of lake Moeris", G.J., 1929.

126. ---------------, "Prehistoric geography of Kharga oasis", G.J., 1932.

127. ---------------, The desert Fayum, Lond., 1934.

128. Caton -- Thompson, G., Kharga oasis in prehistory, Cambridge, 1950.

129. Catzéflis, Emile, "Le drainage des terres humides et salées du délta egyptien", E.C., t. vii, no. 27, 1916.

130. Cavaignac, Eugéne, Population et capital dans le monde méditerranean antique, 1923.

131. Chantre, E., Recherches anthropologiques dans l'Afrique orientale, Egypte, 1904.

132. Chapple, E.D., Coon, C.S., Principles of anthropology, N.Y., 1947.

133. Charles, Robert -- P., "Essai sur la chronologie des civilisations predynastiques d'Egypte", Journal of Near Eastern studies, vol. xvi, 1957.

134. ------------, "Contribution a` l'anthropologie de l'Egypte ancienne. Etude des crânes protodynastiques d'Helouan", B.S.G.E. 1961.

135. -------------, "Recherches sur l'unité de structure et d'origine du peuplement de l'Afrique méditerranéenne", B.S.G.E., 1963.

136. -------------, "Structure céphalique des populations du Fayoum et de l'oasis du Beheira", B.S.G.E., t. xi, 1967.

137. Chélu, A., Le Nile, le Soudan, l'Egypte, Paris, 1891.

138. Cherry, Thomas, The discovery of agriculture, Australian assoiation for the advancement of science, congress, Melbourne, jan. 1921.

139. Chevalier, Auguste, L'agriculture coloniale, collection que sais-je? Paris, 1949.

140. ----------------, Childe, V. Gordon, The most ancient East, Lond., 1929.

141. ----------------, Progress and archaeology, Lond., 1945.

142. ----------------, What happened in history, Pelican books, 1948.

143. ----------------, Social evolution, Lond., 1951.

144. ----------------, New tight on the most ancient East, Lond., 1954.

145. ----------------, Man makes himself, Lond., 1955.

146. Chirol, Valentine, The Egyptian problem, Lond., 1929.

147. Cholley, A., Guide a` l'étudiant en geographie, Paris 1942.

148. Civijic, Jovan, La péninsule balkanique, Paris, 1918.

149. Clark, Colin, The conditions of economic progress, Lond., 1940.

150. ----------, Economics of 1960, Lond., 1943.

151. Cleand., Wendell, The population problem in Egypt, Lancaster, 1936.

152. ------------, "A population plan for Egypt", E.C., 1939.

153. Clerget, Marcel, Le Caire Etude de géogrraphie urbaine et d'historire économique, Le Caire, 1934.

154. Colt Bey, Apércu général sur l'Egypte, Paris, 1840.

155. Cluckhohn, Clyde, Mirror for man, N.Y., 1950.

156. Colby, C.C., Foster, Alice. Economic geography, Ginn and Co., 1947.

171. --------------, "Statistics", E.C., jan-Fév., 1935.

172. --------------, "Egypt's population problem", E.C., vol. xxviii, no. 167, jan. 1937.

173. --------------, Hanna, Badie, "The population of Egypt", Comitato Italiano per lo studio dei problemi della popolazione Roma, 1932.

174. Cressey, G.B., Asia's lands and peoples, McGraw-Hill, 1952.

175. Creswell, K.A.C., "Fluctuations in the population of irrigated countries", Man, vol. XV, no. 5, 1915.

176. Crew, F.A.E., "The biological aspects of migration", Population, vol. 1. 1933-4.

177. ----------, "The sex-ratio", Brit. assoc., 1937.

178. Cromer, Annual report on Egypt and Sudan, 1905, Cairo, 1906.

179. Crouschley, A.E., Economic development of modern Egypt, Lond., 1938.

180. -------------, "A century of economic development", E.C., 1939.

181. Crowe, R., "On progress in geography", S.G.M., Jan. 1938.

182. Curiel, Henri, "Qu'implique le probléme de la reconstruction ?" E.C., Jan. Fev. 1944.

183. T.J.C., "Notes on Burollos", no. 4, Jan. 1907.

184. Dalton Hugh, "The theory of population", Economica, March 1927.

157. Cole, D.H., Imperial military geography, Lond., 1937.
158. Cole, john, Geography of world affairs, Pelican, 1963.
159. Cole, Sonia, prehistory of East Africa, Lond., 1954.
160. Combe, Etienne, l'Egypte ottomanne de la conquéte par Selim á l'rrivé de Bonaparte, extrait du précis de l'histoire d'Egypte, Le Caire, 1930.
161. Coon, C.S., The races of Europe, N.Y., 1939.
162. ------------, Caravan. the story of the Middle East, N.Y., 1951.
163. Cotton, C.A., Climatic accidents in landscape - making, N.Y., 1942.
164. Craig, J.I. "Motrality in Cairo and relative humidity", C.S.J., March 1908.
165. -------------, "Types of weather in Egypt", C.S.J., 1909.
166. -------------, "Notes on temperature at Alexandria", C.S.J., Jan. 1911.
167. -------------, "Anthropometry of modern Egyptians", Biometrika, Vol. 8. 1911.
168. -------------, "Effect of the Meidterranean sea on the temperature at Alexandria", S.N., jan. 1911.
169. -------------, "Effect on the Mediterrancan Sea on temperature in Egypt", C.S.J., May 1913.
170. -------------, "The census of Egypt", E.C., vol. VII, no. 32. 1928.

185. --------------, Ginsberg, Morris, "A new contribution to the population problem", Economica, June 1923.
186. Daressy, M.G., "Les maladies fréquentes au Caire au xviie siécle", B.I.E., 1922-23.
187. Darwin, Leonard, "Divorce and eugenics", Eugenics review, April 1933.
188. El-Darwish, M.M., {"Anlysis of some estimates of the population of Egypt before the xix century", E.C., March 1928.
189. ------------, Azmi, H., "A note on the population of Egypt", Population, vol.I, no. 2, 1934.
190. Davis, Kingsley, in : City in newly developing countries etc. .
191. Davison, Dorothy, The story of prehistoric civilization, Lond., 1951.
192. Davison, E.M. "Plans of Egyptian houses", C.S.J., no. 15, Dec. 1907.
193. Debenham, F., The use of geography, Lond., 1950.
194. De Castro, Josué, Geography of uhnger, Lond., 1952.
195. Deffontaines, P., Géographie et religion, Paris, 1948.
196. Demangeon, Albert "Problémes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte", A.G., Mars 1926.
197. ---------------, "Géographie de L'habitat rural", A.G., jan. 1927.
198. Deniker, J., Les races et les peuples de la terre, Paris, 1926.

199. Dickinson, R.E. "Landscape and society", S.G.M., jan. 1939.
200. Dickinson, Robert E., City region and regionalism, Lond., 1947.
201. "Diseases which kill more women than men", Amer. jour. phys. anthrop., 1925.
202. Dixon, Roland B., The building of cultres, N.Y., 1928.
203. Dopp, P.H., "Le Caire vu par les voyageurs occidentaux du moyen age", B.S.G.E. 1951.
204. Dorra, Albert, "Utilisation des ressources énergétique de l'Egypte", E.C., Dec. 1938.
205. -------------, "L'industrie égyptienne et ses possibilités de developpement", E.C., vol. xxxiv, no. 214, Nov. 1943.
206. Doubleday, Th. The true law of population, Lond, 3rd edition.
207. Doxidis, C.A., Between dystopia and utopia, Lond., 1966.
208. Driault, E., Mohamed-Aly et Napoléon, Paris, 1890.
209. Drioton, Etienne, "Une representation de la famine sur un bas-relief égyptien de la Ve dynastie,", B.I.E., t. xxv, 1942-3.
210. Dryer, C.R., "Genetic geography", A.A.A.G, vol. x, 1920.
211. Dubertret, L., Weulersse, J., Syrie, Liban et Proche-Orient, t. I., Péninsule arabique, Beyrouth, 1940.
212. Dublin, Louis I., "Outlook for the american birthr-rate", in: Problems of population, ed. G.H. Pitt-Rivers Lond., 1932.

213. Dury. G. H., The face of the earth, Penguin books, 1959.

214. East, E.M., Mankind at the crossroad, N.Y., 1924.

215. East E.M., Jones, D.F., inbreeding and outbreeding, philadelphia, 1919.

216. East, W.G., "A note on historical geography", Geog., Dec. 1933.

217. --------------, Geography behind history, Lond. 1948.

218. --------------, Mediterranean problems, Discussion books, Lond., 1948.

219. ---------------, An historical geography of Europe, Lond., 1950.

220. Ekblaw, Sidney E., Mulkerne, D.J.D., Economic and social geography, McGraw-Hill, 1958.

221. Eldblom, Lars, "Notes on problems of irrigation in three Libyan oases", Ekistics, April 1967.

222. Elgood, B. sheldon, "The age of onset of menstruation in Egyptian girls:, Jouranal of obstetrics and gynecology of the British empire, 1909.

223. Elgood, P.C., Egypt and the army, Lond., 1924.

224. Elliot - Smith, G., The ancient Egyptians, Lond., 1923.

225. ------------, In the begining, Lond., 1928.

226. ------------, The, diffusion of cluture, Lond., 1930.

227. Ellis, Havelock, Man and woman, 1904.

228. Eman, André, L'industrie du coton en Egypte, Le Caire, 1943.

229. El-Emary, A.S., "La crise du chômage en Egypte et ailleurs ses causes et ses remédes", E.C., Mai 1936.

230. ------------, "La structure économique de L'Egypte", E.C., Feb.-Mars 1937.

231. Embabi, N., "Structures of barchan dunes at the Kharga oases depression", B.S.G.E., 1970.

232. Emery, W.B., Archaic Egypt, Penguin books, 1961.

233. Ericksen, E.G., Urban behavior, N.Y. 1954.

234. Erman, Adolf, Life in ancient Egypt, trans., Lond., 1894.

235. Escritt, L. B., Regional planning, Lond., 1943.

236. Estall, R.C., Buchanan, R.O., Industrial artivity and economic geography, Lond., 1962.

237. Fagg, C.C., Hutchings, G.E., Introduction to regional surveying. C.U.P, Cambridge, 1930.

238. Fahmy, Fauzi R., "Productivity and employment in the Egyptian cotton industry", E.C., April 1969.

239. Fairchild, H. P., Optimum population, Proccedings of the world population conference, Geneva, 1927.

240. --------------, People, N.Y., 1940.

241. Fairgrieve, J., Geography and world power, Lond., 1941.

242. --------------, Geography in school, Lond., 1949.

243. Fakhry, Ahmed, "Wadi El-Raiyan", Annales de services des antiquités de L'Egypte, 1947.

244. -----------, The pyramids, in : Guidebook to the gology and archeology of Egypt etc.

245. Farid, I.A., Introduction of perennial irrigation in Egypt and its effecs on the rural economy and population problems etc., ph. D. thesis, London university, 1937. (typescript).
264. ------------, The population of Egypt, Cairo, 1948.
247. Faucher, Daniel, Géographie agraire, Paris, 1949.
248. Fawcett, C.B., The provinces of England, a study of some aspects of devolution, Lond., 1919.
249. ------------, Frontiers, Oxford, 1921.
250. ------------, "The balance of urban and rural population", Geog., no. 84, 1932.
251. ------------, Some factors in the population density, Proceedings of the second assembly of the international union for the scientific investigation of population problems, Lond., 1932.
252. ------------, "Distribution of rural settlements", G.J., Feb. 1939.
253. ------------, Geography and empire, in : Geography in the twentieth century, etc.
254. Fébvre, Lucien, La terre et l'évolution humaine, Paris, 1924.
255. ------------, A geographical introduction to history, trans., Lond., 1925.
256. Fedden, Robin, The land of Egypt, Lond., 1939.
257. Fenneman, Nevin M., "The circumference of geography", A.A.A.G., Vol, ix, 1919.
258. Ferenczi, Imre, L'optimum synthetique du peuplement, Paris, 1937.

259. Ferrar, H. T., "On the creation of an artificial wate-table in Egypt", S.N., July 1910.

260. Finch, V.C.,Trewartha, G. et al., Elements of geography, McGraw Hill, 1957.

261. Fisher, R. A., The genetical theory of natural selection, Oxford, 1930.

262. Fisher, W.B., The Middle East, Lond., 1950.

263. Fitzgerald, W., Africa, Methuen, Lond., 1950.

264. ------------, The new Europe, Lond., 1961.

265. Fleming, Rachel M., "Geographic aspects of tradition", G.R., Oct. 1921.

266. Flectcher, F., "Crop rotation and soil exhaustion", C.S.J., vol., II, no. 19. April 1908.

267. Fleure, H. J., "Human regions", Geographical teacher, 1917.

268. ------------, "Régions humaines", A.G., Mai, 1917.

269. ------------, "Some types of cities in temperate Europe", G.R., vol. 10, 1920.

270. ------------, The peoples of Europe, Lond., 1922.

271. ------------, "The geographic study of society and world problems", G.R., Sept. 1932.

272. -------------, "The geographical distribution of the major religions", B.S.G.E. 1951.

273. Forde, Daryll, "Values in human geography", Geog., no. 73. 1925.

274. -------------, "Human geography, history and sociology", S.G.M., July 1939.

275. Fouad, Ali, "Birth control", Journal of the Egyptian medical association, vol. xx, no. 7,july 1937.

276. Fourtau, M., "Cataracte d'Assouan. Etude de géographie physique", Bulletin de la société khédiviale de géographie, 1905.

277. ------------, "Contributions á l'étude des dépôts nilotiques", M.I.E., t. VIII, 1915.

278. Fox, S. Cyril, Geological aspects of Wadi El-Raiyan project, Cairo, 1951.

279. Frankfort, Henri, Birth of civilization in the Near East, Lond., 1951.

280. Freeman, T.W., Geography and planning, Lond., 1958.

281. Gay'Lussac, J., "Coup d'oeil retrospectif sur l'agriculture et l'industrie en Egypte au xix siécle", BI.E., seri 3, no. 9-10, 1898-9.

282. Geddes, Patrick, Cities in evolution, Lond., 1915.

283. ------------, Thomson, Arthur, Evolution of sex, Lond., 1898.

284. Gellion'Danglar, E., Lettres sur L'Egypte contemporaine, 1865-75, Paris, 1876.

285. George, H.B., Relations of geography and history, Oxford, 1910.

286. George, Pierre, Géographie agricole du monde, collection que sais-je?, Paris, 1948.

287. -----------, Géographie industrielle du monde, collection que sais-je?, Paris, 1949.

288. ------------, Introduction á l'étude géographique de la population, Paris, 1951,

289. ------------, La ville. Le fait urbain á travers le monde, Paris, 1925.

290. ------------, Ghatit, M.A., "L'agricultrue en Egypte et l'aprés-guerre", E.C., jan. Fév. 1944.

291. ------------, "Les repercussions de la guerre sur l'agriculture égyptienne", E.C., Mars-Avril 1947.

292. Gibb, H.A.R., Bowen, H., Islamic society and the West, O.U.P, 1963.

293. Gillbert, E.W.,"What is historical geography ?" S.G.M., May 1932.

249. ------------, "The idea of the region", Geog., vol. 45, 1960.

295. Gini, Corrado, in : Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.

296. Gimmell, P.F., "Egypt is the Nile", Econ. geog., july 1928.

279. Girard, M., Memoires sur l'agriculture, L'industrie et le commerce d'Egypte, Description de l'Egypte, état moderne, vol. II.

298. Giuffrida-Ruggeri, V., "Were the predynastic Egyptians Libyans or Ethiopians ?", Man, 1915.

299. Goblet, Yves M., Political geography and the world map, Lond., 1955.

300. Gourou, pierre, The tropical world, trans., Longman's. 1959.

301. Gregory, j. W., Geography, structural, physical and comparative, Lond., 1908.

203. El-Gritly, A.A., The structure of modern industry in Egypt, E.C., Cairo, 1948.

303. Guest, A., "The Delta in the Middle Ages", journal of the royal Asiatic society, 1912.

304. Gutkind, E.A., Creative demobilisation, Lond., 1943.

305. Gyles, M.F., Pharaonic policies and administration, 1959.

306. Haddon, A.C., The races of man, Cambridge, 1924.

307. ------------, Wanderings of peoples.

308. Haldane, J.B.S., The causes of evolution, Lond., 1932.

309. Hamdan, G., Population of the Nile Mid-Delta, past and present, ph.D. thesis, Reading university, 1953."typescript".

310. -------------, "Some aspects of the urban geography of the Khartoum complex", B.S.G.E., 1959.

311. ------------, Studies in Egyptian urbanism, Cairo, 1960.

312. -------------, Evolution of irrigation agriculture in Egypt, in A history of land use in arid regions, etc.

313. -------------, Egypt. The land and the people, in : Guidebook to geology and archaeology etc.

314. -------------, "Pattern of medieval urbanism in the Arab world", Geog., April 1962.

315. -------------, "Capitals of the new Africa", Econ. geog., july 1964.

316. ------------, Sizes of African capitals", B.S.G.E., 1964.

317. Hamed Mohamed, M., Climate of Alexandria, Cairo, 1925.

318. Hance, W.A. African economic development, Lond., 1958.

319. Hann, j. von, Handbuch der Klimatologie, Stuttgart, 1908.

320. Hanotaux, G., Histoire de la nation égyptienne, Paris 1931.

321. Hansen, B., Rural employment problems in the United Arab Republic, I.L.O., Geneva, 1969.

322. Hansen, B., Marzouk, G., Development and economic policy in U.A.R. (Egypt), Amesterdam, 1965.

323. Hartmann, Fernande, L'agriculture dans l'ancienne Egypte, Paris, 1923.

324. Hartshorne, R., The nature of geography, Lancaster, 1939.

325. -----------, Political geography, in :American geography, inventory and prospect, ed. P. james, C.jones etc.

326. Hassanein M.A., infant mortality in Egypt, ph.D. thesis, London university, 1944.

327. Hassid, S., The problem of rural housing in Egypt, M.Sc. thesis, Cairo, 1942.

328. Heape, Walter, "Proportion of sexes produced by whites and coloured peoples in Cuba", Phil, trans. roy. soc., vol. 200, 1909.

329. Heichelheim, F., Die Auswaertige Bevoelkerung im ptolemaerrich, Leipzig 1925.
330. Heikal, Mohamed Hassanein, "Egyptian foreign policy", Foreign affairs, july 1978.
331. -----------, Sphinx and commissar, Lond., 1978.
332. Heinecke, Rhoda, The indefinable Middle East, G.R., July 1960.
333. Herbertson, A.j., "Regional environment, heredity and consriousness", Geog., no. 34, 1915.
334. -----------, Howarth. O.J.R., Senior geography, Oxford, 1926.
335. Herodotus, The histories, Lond., 1954.
336. Hertz, Friedrich, Race and history, Lond., 1935.
337. Higazi, R., Shata, A., "Remarks on the age and origin of ground water in the Western Desert", B.S.G.E., 1960.
338. Hindus, Maurice, In search of a future, Lond., 1949.
339. Hitti, philip K., The Arabs, 1948.
340. Hogarth, D.G., The Nearer East, Lond., 1902.
341. Hogben, Lancelot, Nature and nurture, Lond., 1945.
342. Holman, A., The future of the mining industry in Egypt, Cairo, 1948.
343. Holmes, S.J., Studies in evolution and eugenics, Lond., 1923.
344. Hopkins, Harry, Egypt, the crucible, 1960.
345. Hoskins, Halford L., The Middle East, N.Y., 1945.

346. Houston, J.M., A social geography of Europe, Lond., 1953.

347. Howarth, O.J.R., The world about us, Lond., 1926.

348. Hrdlicka, Ales, The natives of Kharga, Wash., 1912.

349. Huggins, K.H., "Landscape and Landschaft", Geog., Sept. 1936.

350. Hugh-Jones, L.A., "The economic conditions of the fellaheen", E.C, vol. xx, no. 114, Avril, 1929.

351. Hughes, F.A., Aladjem, B., "Concentration of phosphoric acid in soil in the neighbourhood of old centres of population", Agricultural jouranal of Egypt, vol. 1, part II, 1911.

352. Hume, F.W., Geology of Egytpt, Cairo, 1925.

353. ------------, "Surface dislocation in Egypt and Sinai", B.S.G.E. 1929.

354. ------------, Hughes, F., Soils and water supply of the Maryut district, Cairo, 1921.

355. Huntington, Ellsworth, Civilization and climate, New Haven, 1924.

356. -----------, The character of races, N.Y., 1927.

357. -----------, Mainsprings of civilization, New Haven, 1945.

358. -----------, Williams, A., Valkenburg, S.V., Economic and social geography, N.Y., 1942.

359. Hurst, H.F., The Nile, Lond., 1952.

360. -----------, Black, Semeika, The Nile basin, Cairo, 1946.

361. Huxley, Julian, "Eugenics and society", Eugenics review, April 1936.

362. ----------, Essays in popular science, Pelican books, 1937.

363. ----------, Haddon, A.C., Carr-Saunders, A.M., We Europeans, Pelican books, 1939.

364. Huzayyin, S.A.S., The place of Egypt in prehistory, Cairo, 1941.

356. -------------, Arabia and the Far East, Caior 1942.

366. -------------, Changes in climate, vegetation and human adjustment in the Sahara-arabian belt, in : Man's role in changing the face of the earth, ed. W. Thomas et al., Chicago, 1955.

367. Hyamis, E., Soil and civilization, Lond., 1952.

377. Ibn Abd al-Hakam, Futuh Misr or the history of the conquest of Egypt, N. Africa and Spain, ed. C.C. Torrey, New Haven, 1922.

378. Ibrahim, M.M, Effect of static electrical charges on widn erosion and the origin of depressions in the Libyan Desert, Cairo, 1952.

379. Isaacs, Julius, Economics of migration, Lond., 1947.

380. Israel, V.M. "Le probléme du blé en Egypte", E.C. Mai 1929.

381. Issawi, Charles, Egypt. An economic and social analysis, Lond., 1946.

382. James, L., "Population problem in Egypt", Econ. geog., April 1947.

383. James, Preston, A geography of man, Boston, 1949.
384. -----------, "The region as a concept", G.R., jan, 1962.
385. -----------, Jones. C., American geography. Inventory and prospect, Syracus, 1951.
386. Jarvis, M., Yesterday and today in Sinai, 1921.
387. Jefferson, Mark, "Looking back at Malthus", G.R., vol XV, no. 2, April 1925.
388. -------------, "The law of the primate city", G.R., vol xxix, no. 2,April 1939.
389. -------------, "Great cities of the United States", G.R., July 1941.
390. Johnson, Allan Chester, Roman Egypt, Baltimore, 1936.
391. Jomard, E., Mémoire sur la population comparée de l'Egypte ancienne et moderne, Description de L'Egypte, t. II.
392. Jondet, G., "Les ports submergés de l'ancienne île de Pharos", M.I.E., vol. IX, 1916.
393. Jones, L. Rodwell, Economica, Nov. 1925.
394. Josephus. trans. H.S.J. Thackeray, Lond., 1927.
395. Jouguet, P., La vie municipale dans l'Egpte romaine, Paris, 1911.
396. Jungfleisch, M., "Cultiverons-nous le soja en Egypte ?", E.C., Jan. 1940.
397. ----------, "Problémes ruraux, propiétaire et locataire", E.C., Nov. 1943.

398. Kahanoff, Boris, "La configuration de la nappe d'eau souterraine transversalement aux drains", B.I.E., t. xxv, 1942-3.

399. -----------, La probléme fondamentale de la sociologie", E.C., jan.-Fév., 1950.

400. Kamel, A.A., :Sudan rofile", B.S.G.E., 1970.

401. Kamel, Nabeeh, The national characteristics of modern Egyptians, M.A. thesis, Lond university, 1942, typescript.

402. Kassaș, M., "Certain aspects of landform effects on plant water resources", B.S.G.E., 1960.

403. ------------, Girgis, W.A., "Studies on the ecology of the Eastern Desert etc.", B.S.G.E., 1972.

404. Keeling, B.F.E., "Climate changes in Egypt", S.N., April 1909.

405. ----------, "The fertility map of the Delta", C.S.J., Jan. 1914.

406. Keen, B.A., Agricultural development in the Middle East, H.M.S.O., London, 1946.

407. Keith, Arthur, A new theory of human evolution, Lond., 1948.

408. Kersting, C.C., Petroleum development in Egypt, in : guidebook to the geology and archeology of Egypt etc.

409. Khalifa, Atef, in : Journal of biosocial sciences, 1976.

410. Kimble, G.H.T., The craft of the geographer, Montreal, 1945.

411. -----------, The inadequacy of the regional concept, in : London essays in geography, ed L.D. Stamp,S.W. Wooldridge, Longman's, 1951.

412. Kiser, Clyde V, Demographic position of Egypt, in : Demographic studies of selected areas of rapid growth, Millbank memorial fund, N.Y., 1944.

413. Kluckhohn, Clyde, Mirror for man, Lond., 1950.

414. Knetsch, G., Yallouze, M., "Remarks on the origin of the Egyptian oasis-depressions", B.S.G.E., 1955.

415. Knox, A., Climate of the continent of Africa, Cambridge, 1911.

416. Korherr, Richard, "Die Bevoelkerungspolitik der alten Kulturvoelker", Congrés internationale de la population, Paris, 1937, livre II.

417. Krichewski, A., "Croissance de la population", E.C., 1925.

418. -----------, "Une étude démographique et les desiderata de la statistique égyptienne", E. C., Dec. 1928.

419. Kroeber, A.L., Anthropology, N.Y., 1948.

420. Kuczinski, R.R.C., The measurementm of population growth, Lond., 1935.

421. Kuentz, Charles, "Toponymie égyptienne", B.I.E., 1936-7.

422. La Blache, Paul Vidal de, "Repartition des hommes sur le globe", A.G., Juillet 1917.

423. ------------, "Les grandes agglomerations humaines", A.G., Nov. 1917.

424. -------------, "The aim of geography", Geog., 1918.

425. -------------, Principes de géographie humaine, Paris, 1922.

426. --------------, La personnalité géographie de la France, Lond., 1946. (preface by H.J. Fleure).

427. Laborde, E.D., The Southern lands, Cambridge, 1931.

428. Lacroix A., Daressy, G., "Dolomieu en Egypte", M.p.I.E, t. III, 1922.

429. Lambert, A., "Divers modes de faire valloir des terres en Egypte", E.C.Mars-Avril 1938.

430. ----------, "Les salariés dans l'entreprise agricole égyptienne", E.C., Mars 1943.

431. Lampreaux, P.E., Reconnaissance report and recommendations for ground water investigations Wadi El-Natrun, General desert development organization, Cairo, 1962.

432. Landes, David S., Bankers and pashas, Lond., 1958.

433. Landry, Adolphe, La revolution démographique, in : Economic essays in honour of Gustav Cassel, Lond, 1933.

434. ---------, Traité de démographice, Paris, 1949.

435. Lane, Edward William, The manners and customs of modern Egyptians, Lond., 1835.

436. Lane-Poole, S., A history of Egypt in the Middle Ages, Lond., 1935.

437. Lattimore, Owen, Inner Asian frontiers, in : New compass of the world, N.Y., 1949.

438. Lavedan, Pierre, Histoire de l'urbanisme, Antiquité - Moyen Age. Paris, 1926.

439. Lebon, J.H.G., Introduction to human geography, Lond, 1955.

440. Lefévre, Marguerite, Principe et probléme de geographie humaine, Bruxelles, 1945.

441. Le Gros Clark, F., Four thousand million nouths, Lond., 1951.

442. Le Lannou, Maurice, La géographie humaine, Paris, 1949.

443. Leprette, Fernand, Egypte, terre du Nil, Paris, 1940.

444. Lethaby, W.R., Architecture, H.U.L., 1935.

445. Lévi, I.G. "Some agricultural statistics of Egypt", C.S.J. Vol. II, no. 20., May 1908.

446. ----------, "Le recensement de la population de l'Egypte"de 1917", F.C., Nov. 1922.

447. ----------, "L'industrie et l'avenir économique de l'Egypte", E.C Avril 1927.

448. ----------, "L'Egypte á travers l'annuaire de statistique", E.C., Feb. 1928.

449. ----------, "L'industrie égyptienne : préjugés et errements", E.C., Mai, 1929.

450. -----------, "La nuptialité et les divorces en Egypte", B.I.E., t.XXI. 1938-9.

451. ------------, "Reflexions sur certains de nos problémes économiques et sociaux", E.C., Dec. 1943.

452. Liston, W.Glen, "The plague", British medical journal, no.3310, June 1924.

453. Arthur D. Little Incorporation, Report to U.S. Government international cooperation administration, Cambridge, Mass., 1953-6.

454. ----------, Egyptian vegetable oil industry, 1953.

454. -----------, Paper production and consumption in Egypt, 1954.

455. -----------, Paper production and consumption in Egypt, 1954.

456. -----------, The Egyptian chemical industry, 1955.

457. -----------, The Recommendation for design and operation of milk pasteurizing plant, 1955.

458.-----------, Rice-bran-oil processing. 1956.

459. ----------, Egypts' onion industry, 1956.

460. Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Lond., 1933.

461. Longrigg, S.H., Oil in the Middle East, Lond., 1961.

462. Lorin, Henri, L'Egypte d'aujourd'hui, Le Caire 1926.

463. Lowis, C.C., The census of Egypt, 1907. Cairo, 1909.

464. Lozach, J., Hug., G., L'habitat rural en Egypte, Le caire, 1930.

465. ---------, Délta du Nil. Le Caire, 1935.

466. Lucas, A., "An artificaial water-table", S.N., Aug. 1910.

467. Ludovici, Anthony A., "Eugenics and consanguineous marriages", Eugenics review, vol. XXV,no. 3, Oct. 1933.

468. Emil Ludwig, On Mediterranean shores, Lond., 1935.

469. ---------, The Nile. Life-history of a river, trans., Lond., 1936.

470. Lyons, H.G. "On the relation between variations of atmospheric pressure in N.E. Africa and the Nile flood". Proceedings of the royal society, vol. Ivvvi, 1905.

471. -----------, Physiography of the river Nile and its basin, Cairo, 1906.

472. Macdona, B.F., Wider horizons, in : The Africa of today and tomorrow, Lond. 1959.

437. MacDonald, Murdoch, Nile control, Cairo, 1920.

474. Mackaye, Benton, "End or peak of civilization", The survey, vol. Ixviii, no. 13, 1932.

475. Mackinder, H.J., The content of philosophical geography, international geographical congress, Cambridge, 1930.

476. ----------, "Progress of geography etc"., G.J., July 1935.

477. ----------, "Geography, an art and a philosophy", Geog., 27, 1942.

478. -----------, Democratic ideals and reality, Penguin books, 1944.
479. -----------, The geographical pivot of history, Lond., 1951 (reprint).
480. MacMichael, H.A., A history of the Arabs in the Sudan, N.Y., 1967.
481. Malet, A., Histoire de l'antiquité Paris, 1925.
482. Malthus, Thomas, Essay, London., 1848.
483. Manners, Gerald, Geography of energy, Lond., 1965.
484. Marcel, J.J., Ryme, A. et al., L'univers pittoresque, L'Egypte sous la domination de Mohamed-Aly, Paris, 1877.
485. Markham, S.F., Climate and the energy of nations, Lond., 1947.
486. De Martonne, E., A shorter physical geography, trans., Lond., 1948.
487. Marx, Karl, On colonialism, Moscow, 1963.
488. Masdéro, Gaston. Life in ancient Egypt and Assyria, lond., 1892.
489. ----------, The struggle of the nations, trans., Lond., 1896.
500. ----------, Popular stories of ancient Egypt, trans., Lond., 1915.
501. ----------, Wiet G., Materiaux pour servir a la géographie de Egypte, Mem. inst fran. arch. orient., t. 36. Le Caire, 1919.
502. ----------, May, W.Page, Helwan and the Egytian desert, Lond.,

1904.

503. Mazuel, J., Le sucre en Egypte, Le Caire, 1937.

504. Mboria, Lefter, La population de l'Egypte, Le Caire, 1938.

505. McCoan, J.C., Egypt as it is, Land.,1877.

506 McCullam, Ian R.M. (ed.), physical planning, Lond., 1947.

507. Mead, D., Growth and structural change in the Egyptian economy, Homewood, Ilinois, 1967.

508. Meigs, Peveril, World distribution of arid and semiarid homoclimates Unesco, Paris, 1953.

509. ---------, Arid and semiarid climatic types of the world, International geographical union, 1956.

510. ---------, Geography of coastal deserts, Unesco, Paris, 1966.

511. Meinardus, Otto, "Notes on terenuthis -- Trrâna", B.S.G.E., 1966.

512. --------, "The laura of Naqlun". B.S.G.E. 1967.

513. "Metropolian development : counter -- magnets", Ekistics, May 1965.

514. Michalski, I., Remarks about the anthropological structure of Egypt, in : Publications of the joint Arabic -- Polish anthropological expedition, 1958. Cairo, vol. 2, Part 2.

515. Migahid, A.M. et al., "Ecological observations in westtern and southern Sinai", B.S.G.E., 1959.

516. Migahid, A. M., Shafei, Ali, Abdel Rahman, A.A., Hammouda, M.A. "An ecological study of Kharga and Dakhla oases" B.S.G.E., 1960.

517. Milne, Grafton J, A history of Egypt under Roman rule, Lond., 1898.
518. Miller, A ustin A., Climatology, Lond., 1963.
519. Miller E.W. A geography of manufacturing, U.S.A.,1962.
520. --------, Geography of industrial location, 1970.
521. Minost., E., "L'Egypte économique et financiére", E.C., jan. 1933.
522. --------, "La situation économique de L'Egypte et le coton", Revue de l'Egypte économique et financiére, Jan. 1938.
523. Mitchell, J.B. :What is historical geography", Geog., March 1932.
524. ---------, Historical geography, Lond., 1954.
525. Mitchell, Raoul C. Physiographic regions of Iraq" B.S.G.E., 1975.
526. Mogey, John, The study of geography, H.U.L., 1950.
527. Mohie El-Dine, A., External migration of Egyptian labour, I.L.O, Geneva, 1980.
528. Mommsen, Theodore, History of Rome, trans., Lond., 1886.
529. Monnet-Saleh, Janine, "Frtresses ou villes-Protegées thinites?" Bulletin de l'institut français d'archéologie orientale, t. LXVII, 1969.
530. Montagu, Ashley, Introduction to physical anthrobology, springfild, 1951.

531. Moodie, A.E., Geography behind politics, Lond., 1947.

532. Moon, F.W., Sadek. H., Topography and geology of northern Sinai, Cairo, 1921.

533. Moore, Wilbert E., Economic demography of eastern and southern Europe, Geneva, 1944.

534. Moore, W.G., The world's wealth, Pelican books, 1947.

535. Morant, G.M., Biometrika, vol. 27, 1927.

536. Moret, Alexandre, Le Nil et la civilization égyptienne, Paris, 1926.

537. ------------, Des clans aux empires, Paris, 1930.

538. ------------, Au temps des pharaons.

539. Moreton, A.H. Civilization, Lond., 1936.

540. De Moregan, Jacques. Recherches sur les origines de l'Egypte, Paris, 1896.

541. Mosséri, Victor, "Le drainage en Egpte", B.I.E., 1909.

542. -----------, "L'utilisation du reservoir souterrain de L'Egypte", B.I.E., 1914.

543. ------------, Nôte sur les dépôts nilotiques des gazayer et souahel de l'Egypte", B.I.E., 1918-19.

544. -----------, "Le sebakh des koms ou sebakh koufri", B.I.E., 1920-1.

545. ------------, "Du sol égyptien sous le régime de l'arrosage par inondation ", B.I.E., 1922-23.

546. ------------, Audebeau, Ch., "Quelques nôtes sur l'histoire de l'ezbeh égyptienne", B.I.E. t. III. 1920-21.

547. -------------, Audebeau, Ch. "Du rôle des crevasses du sol dans le dessalement et l'assanissement permanents des terres d'Egypte", B.I.E,. t. V, 1922-3.

548. Mounfield, P.B., "Location of unclear power stations in the U.K."., Geog., 1961.

549. Mountjoy, Alan B., "A note on the 1947 population of Egypt", Geog., Vol. XXXIV, no. 163, March 1949.

550. -----------, "Edvelopment of industry in Egypt", Econ. geog., vol., 28, no, 5, July 1952.

551. Mukerjee, R. "The process of regional balance", Soc. rev., vol. xxiii, no. 3, Oct. 1930.

552. "Ecological un-balance of man,", Soc. rev. vol. xxv, no. 3, Oct. 1933.

553. Mumford, Lewis, The culture of cities, Lond., 1946.

554. ---------------, Technics and civilization, Lond., 1946.

555. ---------------, The city in history, Pelican, 1966.

556. --------------, Urban prospect, N.Y., 1968.

557. Murray, G.W., "A small temple in the western Desert", Journal of Egyptian archaeology, vol. 17, 1931.

558. ------------, Sons of Ishmael, Lond., 1935.

559. ------------, "Egyptian climate. An historcal outline", G.J., 1951.

560. Murray Margaret A., The splendour that was Egypt, Lond., 1949.

561. Myers, C.S., "Contributions to Egyptian anthropology". J.R.A.I., 1905,1908.

562. Myrdal, Gunnar, Industrialization and population, in : Economic esays in honour of Gustav Cassel, Lond., 1933.

563. Myres, John L., "The causes of the rise and fall in the population of the ancient world", Eugenics review, vol. VII, no. I, April 1915.

564. ------------, The dawn of history, H.U.L., 1933.

565. ------------, "What is historical geogrphy". Geog., Dec. 1933.

566. Namek, Y., the social and economic aspects of the population proplem in Egyt, Ph.D. thesis, Edinburgh univ., 1951, typescript.

567. Nasr N., "Markaz Qalioub., land use etc.", B.S.G.E., 1967.

568. Nasif, Elie, "L'Egypte est-elle surpeupleé ?", E.C., 1942.

569. Nasu, Shiroshi, Population and food supply, in : Population , lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.

570. Newberry, P.E., Egypt as a field for anthropological research, British association for the advancement of science, 1924.

571. Newcomb, Simon, Statistical inqriry into the probability of causes of production of sex in human offspring. Wash., 1904.

572. Newman, E.W. Polson, Great Britin and Egypt, Lond., 1928.

573. Newsholme, A., Vital statistics, Lond., 1923.
574. Nubar Pasha, Artin, in : W. Muir, The mameluke dynasty in Egypt, Lond., 1896.
575. Ogburn, W.F, Nimkoff, M.E., Handbook of sociology, Lond., 1947.
576. Oliver, F.M., "Dust storms in Egypt", G.J., 1947.
577. Olmstead, a.T, "Climate and history", G.J., Vol. 10, no. 5, Jan. 1912.
578. Owen Wyn F., "Land and Water use in the Egyptian High Dam era", Ekistics, Feb. 1965.
579. Paget, G.W,. "Delta lake fisheries", C.S.J., vol . XI, no, 108, 1922.
580. Park, R.E., GBurgess, E.W., McKenzie, R.D., The city, 1925.
581. Peake, H., Fleure, H.J., The step and the sown, Oxford, 1928.
582. Pearl, Raymond, Biology of death, Lond., 1922.
583. ---------, Studies in human biology, Baltimore, 1924.
584. ---------, The growth of population, Proceedings of the Geneva population conference, Lond., 1927.
585. ---------, The natural history of population, Lond., 1939.
586. Pearson, Karl, The grammar of science, Lond., 1900.
587. Peel, R.E., "Libya : some notes on the geographical back-ground of the recent operations", S.G.M., Feb. 1941.
588. Penck, Albrecht, "The shifting of the climatic belts", S.G.M., vol. XXX,June, 1914.

589. Penniman, T.K. A hundred years of anthropology, Lond., 1935.

590. Perain, Charles, La Méditerranée, Paris 1936.

591. Petrie, W.M., Flindrs, "Migrations", J.R.A.I, 1906.

592. ---------, Revolutions of civilization, Lond., 1922.

593. ---------, Social life in ancient Egypt, Lond., 1923.

594. ---------, "Observations on (Recent geology etc.) ",J.R.A.I., 1926.

595. Phillipps, L.M., The works of man, Lond., 1932.

596. Physical department, Climatological normals, Cairo, 1938.

597. Piot, J.B., "A propos de l'etiologie de la peliagere", B.I.E.t. XI, 1917.

598. Pirenne, J., Histoire des institutions et de droit privé de l'ancienne Egypte, Paris 1930.

599. Pirenne, J., Les grands courants de l'histoire universelle, Paris, 1947.

600. Pitt - Rivers, G.H.L. -F. The calsh of cultures and contact of raecs, Lnod., 1927.

601. Popenoe, Paul, Eugenics and Islam, in : Eugenics in race and state, G Baltimore, 1921.

602. Prat, Henri, L'homme et le sol, Paris, 1950.

603. Punnett, R.C., "On nutrition and sex-determination in man", Proc. Cambridge phil. soc., 1903.

604. Ratzel, Friedrich, Anthropogeographie, Mûnchen und Leipzig, 1897.

605. ----------, Politische Geographie, Munchen und Leipzig, 1897.

606. Reçensement général de l'Egypte, 1897, Le Caire, 1898, t. I.

607. Reed, C., "Animal domestication in the prehistoric Near East", Science, vol, 103, 1959.

608. Régny, E. de, Statistique de l'Egypte, Alexandrei, 1870.

609. Richards, J.M., Introduction to modern architecture, pelican books, 1944.

610. Ripley, W.Z., The races of Europe, Lond., 1899.

611. Robbins, L., Optimum theory of population, in : London essays in economics, Lond., 1927.

612. Roche, Raoul, "Etude sur la nitrification du sol d'Egypte", B.I.E., 1907.

613. Rodinson, Maxime, Islam et capitalisme, Paris, 1966.

614. Rosen, Eric von, "Did prehistoric Egyptian culture spring from a marsh - dwelling people ?" Riksmuseets ethnografiska etc., Stockholm, no. 8, 1929.

615. Rosenfeld, Felix, "La mortalité enfantile à Alexandrie", E.C., vol. xxx, nos. 182-3, Feb.--Mars 1939.

616. Ross, E. Denison, ed., The art of Egypt through the ages, Lond., 1937.

617. Rossi Bey, E., Population et finaces, Question égyptienne, Pais, 1878.

618. Rostovtzeff, Michail, A large estate in Egypt in the third century, Madison, 1922.

619. Rossovtzeff, M., Social and economic history of the Hellenistic world, Oxford, 1941.

620. Rothstein, Theodore, Egypte ruin 1875-1910, Lond., 1915.

621. Roxby, P.M., "The theory of natural regions", Geog., 1926.

622. ---------, "Scope and aims of human geography", S.G.M., Sept. 1930.

623. Royal institute of international affairs, The Middle East, Lond., 1956.

624. Rudmose - Brown, R.N., Principles of economic geography, Lond., 1946.

625. Ruffer, Mark Armand, "Food in Egypt", M.P.I.E., t. I, 1919.

626. Rumney, J., "The problem of differential fertility", Population, 1935-6.

627. Russell, R.J., "Geographical geomorphology",. A.A.A.G., 39, 1949.

628. Saad, Labib, A geographical study of Munnufiya province, Ph.D. thesis, Reading univ., 1950, typescript.

629. El-Saaty, H., Juvenile delinquency in Egypt, Pph. D. thesis, London university , 1948, typescript.

630. Sabry, Mohamed, L'Empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglofrançaise, Paris, 1933.

631. Sadek, H., Miocene in the gulf of Suez region, Cairo, 1959.

632. Sadler, Thomas, The law of population, Lond, 1830.

633. Saffa, Samir, "Exploitation économique et agricole d'un domaine rural égyptien", E.C., 1949.

634. Said, Alphonse, The gorwht and development of urbanization in Egypt, typescript, Social research center, American university Cairo, 1960.

635. Said, Rushdi, "Remarks on the geomorphology of the Deltaic coastal plain between Rosetta and Port Said", B.S.G.E. 1958.

636. -----------, The "New light on the origin of the Quattara depression"., B.S.G.E., 1960.

637. -----------, The geology of Egypt, Amesterdam, N.Y., 1962.

638. -----------, Trip to gulf of Suez, in : Guidebook to geology etc.

639. -----------, Beheiri, S., "Quantitative geomorphology of the area to the east of Cairo", B.S.G.E., 1961.

640. Saint - Hilaire, B., Lettres sur l'Egypte, Paris, 1857.

641. Saleh, Abdel-Hamid, "Quelques remarques sur les bédouins d'Egypte au moyen âge", Studia Islamica, Paris, XLVIII, 1973.

642. ----------, "Saladin et les bédouins d'Egypte", Atti della accademia nazionale dei lincei-Roma, 1979.

643. ----------, "Les relations entre les Mamluks et les bédouins d'Egypte", Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 40, 1980.

644. ---------, "Le rôle des bédouins d'Egypte à l'époque fatimide", Rivista degli studi orientali, Roma, vol. LIV, 1980.

645. ---------, "Les migrations bédouines en Egypte au Moyen Age", Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 41, 1981.

646. Sandford, K.S., "Pliocene and Pleistocene deposits of Wadi Qena and the Nile Valley between Luxor and Assiut", Quarterly journal of the geological society of London, 1929.

647. -----------, Arkell, W.J., Paleolithic man and the Nile - Fayum divide, Chicageo, 1929.

648. Sandford, K.S., Arkell, W.J.Paleolithic man and the Nile Valley on Nubian and Upper Egypt, Chicago, 1933.

694. ----------, Paleolithic man and the Nile Valley in Upper and Middle Egypt, Chicago, 1934.

650. -----------, Paleolithic man and the Nile Valley, Lower Egypt, Chicago, 1939.

651. Sandwith, F. M., "La pellagere en Egypte", B.I.E., 4 serie, no.1, 1909.

652. Sauer, Carl O., Agricultural origins and dispersals, N.Y., 1952.

653. Sauvy, Alfred La Population, collection que sais-je? Paris, 1948.

654. ----------, "Progrés téchnique et repartion professionnelle de la population", Population, 1944.

655. ---------, " Le faux probléme de la population mondiale", Population, no. 3.

656. Savary, J., Letters sur l'Egypte, Paris, 1786.
657. Savelyev, Y., Vasilyev, G., An outline history of Africa, Moscow,
658. Scheinfield, Amram, Women and men, Lond., 1947.
659. Schrumpf - Peirron, A., "Les causes de la rareté du cancer en Egypte", B.I.E., XIV, 1931-2.
660. Schweinfurth, G., in : Baedeker, Egypt and the Sudan, 1914.
661. Seligman, C.G., the races of Africa, H.U.L, 1939.
662. Selim, Hussein Kamel, Twenty years of agricultural development in Egypt, Cairo, 1940.
663. Semple, E.C., Influences of geographic environment, Lond., 1911.
664. --------, "Irrigation and reclamation in the ancient Mediterranean world", A.A.A.G., vol. XIX no 3, Sept. 1929.
665. ---------, Geography of the Mediterranean region, Lond., 1932.
666. Senior, Nassau W., Conversation and journals in Egypt and Malta in 1855, Lond. 1882.
667. Serageldine, I. et al., Manpower and international migration in the Middle East and North africa, Wash., 1981.
668. Shabana, L. M., "Competitive sutuation of Egyptian cotton in the American market", Journal of farm ecomomics, vol. XXXIII no. 2, May 1951.
669. Shafei, A., "Lake Moeris and Lahun", B.S.G.E., 1960.

670. Shahat, M.A., Nasser, S.Z., "Estimates of labour surplus in agriculture in Egypt", E.C., Jan. 1974.

671. Shahin, A.A.W., "Morphology of the lower section of Wadi Hilal", B.S.G.E., 1970-1.

672. Shanawany, M.R., "The first national life tables for Egypt", E.C. vol. xxvi, no. 162, 1936.

673. Sharp, Thomas, Town Planning, Pelican books, 1942.

674. Shata, A., Introductory note on the geology of the northern portion of the Western Desert of Egypt, Desertn instiute, Cairo, t. V, no, 2, 1955.

675. ---------, " Surunctural development of the Sinai peninsula", Bulletin de l'institut de desert d'Egypte, 1956.

676. ----------, "Remarks on the physiography of El-Ameriya - Mariyut area", B.S.G.E., 1957.

678. -----------, Geology and geomorphology of Wadi Kharrubah area, Desert institute, Cairo no 10, 1957.

679. --------, "Geological problems related to the ground water supply of some desert areas of Egypt", B.S.G.E., 1959.

680. ---------, "Ground water and geomorphology of the northern sector of Wadi El Arish basin", B.S.G.E., 1959.

681. ---------, "Geology and geomorphology of El Quseima rea", B.S.G.E., 1960.

682. ---------, "Remarks on.. Kharga and Dakhla oases", B.S.G.E., 1961.

683. ---------, "Remarks on the regional geologic structure of ground water reservoir at Kharga and Kakhla oases", B.S.G.E., 1961.

684. Shata, A., Pavlov, M., Saad, K., Preliminary report on the geology, hydrogeolgy and ground water hydrology of Wadi El-Natrun, General deset development organization, Cairo, 1962.

685. Sheppard, A., Richard F.S., "Egyptian cemeteries", E.C., Fev. 1923.

686. Shukri, N.M., "Geology of Shadwan island", B.S.G.E., 1959.

687. Shwadran, B., Jordan : a state of tension, N.Y., 1958.

688. Sidkey, A., Animal breeding improvement in Egypt, Cairo, 1948.

689. Siegfried, André The Mediterranean, trans., Lond., 1948.

690. Simaika, Y.M., Suspended matter in the Nile, Cairo, physical department, paper 40.

691. Smailes, A.E., "The urban hierarchy in England and Wales", Geog., vol. xxix 1944.

692. ---------, Geography of towns, Lond., 1953.

693. Smith, kenneth, "Some observations on modern Malthusianism", Population Studies, July 1952.

694. Smith, Sydney, Journal of anatomy, vol. 60, 1926.

695. Smith, W.S., Ancient Egypt as rpesented in the museum of fine arts, Cambridge, 1931.

696. Société d'entreprises commerciales en Egypte, Le riz dans l'économice egyptienne, Alexandrie, 1949.

697. Sogreah, G. land development of the Western Desert coastal zone. International report, Desert institute, Cairo, 1961.

698. Sorokin, Pitirm, Contemporary sociological theories, N.Y., 1928.

699. Sorre, Max, Les fondements de la gégraphie humaine, Paris, 1947.

700. Sovani, N.V., Analysis of "over-urbanization", in : Breese, ed., The city in newly developing countries.

701. Spate, O.H.K., "The and of an old son ? The determinism - Possibilism problem", G.R. April 1958.

702. Speiser, E.A., Cultural factors in social dynamics in the Near East, in : Social forces in the Middle East, ed. S.N Fisher, N.Y., 1955.

703. Spencer, Herbert, Principles of biology, Lond., 1867.

704. Spengler, Oswald, Der untergan des Abendlandes. Munchen, 1922.

705. ---------, Decline of the West, trans., N.Y., 1927.

708. Squyres, C.H., Bradley, W.,Notes on the Western Desert of Egypt, in : Guidebook to geology etc.,

709. Stamp, L. Dudley, Intermediate geography, Lond., 1939.

710. ----------, Land, use surveys, in : Geography in the twentieth century, ed G. Taylor etc.

711. ----------, Land for tomorrow. The undrdeveloped world, Indiana university press, 1952.

712. ----------, Africa, Lond., 1959.

713. ----------, Applied geography, Pelican books, 1960.

714. Steinach E., Kammerer, P., "Klima und Mannbarkeit", Archiv fur Entwicklungsmechanik der Organismen , 46. Band, Berlin, 1920.

715. Strabo, book IV, Loeb calssical liberary, Lond., 1911.

716. Stuart, M. Villiers, "Elevation and depression in Egypt", C.S.J., sept. 1909.

718. Suess, E., La face de la terr, paris, 1911.

719. Sutton, L. J., "A baromaric depression of the khamasia type", C.S.J., 1912.

720. ---------, "Rainfall in Lower Egypt", C.S.J., April 1921.

721. ------------, Climate of Helwan, Cairo, 1926.

722. ------------, Climatic changes in Egypt", Compte rendues congrés international de géographie, Paris, 1931, t. II. lére fascicule.

723. ------------, Rainfall in Egypt, Cairo, 1947.

724. Taeuber, Irene, Beal, t., in : Demographic studies of selected areas, Millbank memorial fund, 1940.

725. Taussig, F.W., Principles of economics, N.Y., 1930.

726. Taylor, G., Our evoling civilization, Lond., 1946.

727. -----------, Urban geography, Lond., 1949.

728. -----------, Racial geography, in : Geography in the twentieth century, ed G. Taylor, Lond., 1951.

729. Taylor, Mackenzie, Burns, C.A., The basis of Egyptian agriculture and its relation to the decline in a verage yiled of cotton. Ministy of agriculture, technical and scientific bullentin , no 25, Cairo, 1922.

730. Thomas, Benjamin E., in : World geography, ed. Freeman and Morris, 1958.

731. Thomas, G.H., Changing values in Egyptian agriculture from 1800 to the present time, M.A. thesis, London university, 1939 (typescript).

732. Thompson, R., Randall-Maciver, D., The ancient races of the baid, Oxford, 1905.

733. Thompson, Warren, "Race suicide in U.S.A.", American journal of physical anthropology, 1920.

734. Thompson, Warren, population problems, N.Y., 1930.

735. Todd, John A., "Further notes on the Egyptian cotton market", C.S.J., vol. VI, no. 64. Jan. 1912.

736. Toussoun, O., "Mémoire sur les anciennes branches du Nil", M.P.I.E.t. 4, 1922.

737. Toussoun, O., "Mémoire sur les branches du Nil. Epoque arabe", M.P.I.E., t, 4, 1923.

738. ---------, Mémoire sur les finances de l'Egypte, Le Caire, 1924.

739. Toynbee, Arnold J., Astudy of history, Oxford, 1945.

740. ---------, "Man and his settlements : and historical approach", Ekistics, Feb. 1966.

741. Trewartha, Glenn, Zelinsky, Wilbur, "Population pattern in tropical Africa", A.A.A.G., June 1954.

742. Tromp, S.W., "Preliminary compilation of the macro-stratigrahy of Egytp", B.S.G.E., 1951.

743. Tweedy. owen, in: The middle East R. ii.A., 1950.

744. Unesco, Fao, Bioclimatic map of the Mediterranean zone, explananatory notes, vol. 12, 1963.

745. Ure, P.N., The origin of tyranny, Cambridge, 1922.

746. Vahl, M., Distribution of population in Denmark, International geographical congress, Cambridge, 1928.

747. Valkenburg, S. Van, Elements of political geography, Lond., 1940.

748. Vallaux, Camille, La géographie sociale, le sol et l'état, Paris, 1911.

749. ---------, Les sciences géographiques, Paris, 1925.

750. Vallois, H., Les ràces humanies, Collection que sais-je?, Paris, 1984.

751. Van Bemmelen, P., L'Egypte et l'Europe, Leiden. 1881.

752. Vignard, M., "L'histoire du bassin de Kom Ombo",Bulletin de l'institut d'archaeologie orientale, t. 32, 1910.

753. Vogt, William, Road to survival, Lond., 1949.

754. Volney, M.C.--F.Voyage en Syrien et en Egypte, Paris 1787.

755. Von Engeln. O.D., "World's food resources", G.R.March 1920.

756. Wakin, Edward, A lonely minority, Lond., 1961.

757. Walek -- Czernecki, T., Population de l'Egypte anciene, Congrés international de la population, Paris, 1937, Vol. II.

758. Wallace, Mackenzie, Egypt and the Egyptian question, Lond., 1883.

759. Wallace, S.L., Taxation in Egypt, Oxford, 1938.

760. Warntz, William, Geography, geometry and graphics, Princeton, 1963.

761. Warriner, Doreen, Land and poverty in the Middle East, Lond., 1948.

762. Weedon, A., "Report on Mariout", C.S.J., 1912.

763. Weheba, A.M., "Rice culture in Egypt", B.S.G.E., 1967.

764. Wells, H.G., The fate of homosapiens, Lond., 1939.

765. Westermarck, E., The history of human marriage, Lond., 1901.

766. Whittlesey, Derwent, The earth and the state, Wash., 1944.

767. Whyte, R.O., Evolution of land use in south-western Asia, in : A history of land use in arid regions etc.

768. Wiercinski, A., "Introductory remarks concerning the angthropology of ancient Egypt", B.S.G.E., 1958.

769. Wilkinson, J.G., Manners and customs of the ancient Egyptians, Lond., 1836.

770. Willcox, William, "Egypt fifty years hence", Communication presenté à l'institut d'Egypte, 1902.

771. -----------, "Le fellah et sa femme sur les terres incultes d'Egypte", Extrait du bulletin de la société sultanieh d'Egypte, VIII, 1917.

772. Willcocks, W., Craig, J.I., Egyptian irrigation, Lond., 1913.

773. Willcox, W.F. Studies in American demography, N.Y., 1940.

774. Williams, G., Economics in everyday life, Pelican books, 1950

775. Wilson, Henry, "The aim of geography", Geog., no. 51, 1918.

776. Wilson, J. A., in " Before philosophy", pelican 1949.

777. Winslow, H., Man and epidemics, Lond., 1936

778. Wissler, Clark, The American Indian, N.Y., 1922.

779. Wittgôgel, Karl A., Oriental despotism, a comparative study of total power, New Haven and Lond., 1957.

780. Wooldridge, S.W., Morgan, R.S., The physical basis of geomorphology, Longman's, 1937.

781. -----------, The role and relations of gemorphology, in : London essays in geography, etc.

782. -----------, East, W. Gordon, The spirit and purpose of geography, Lond., 1951.

783. Wright, H., Population , Lond., 1933.

784. Wrong, Denis H., Population, N.Y., 1959.

785. Yakut, Mujam al-Buldan, Leipzig, 1866.

786. Yallouze, M., Knetsch, G., "Linear structures in and around the Nile basin", B.S.G.E., 1954.

787. Youssef, S., El-Saady, M., "Relation between ground-water composition and geolgy of Dakhla oasis", B.S.G.E., 1963.

788. Yule, G. Udny, "The growth of population and the factors which control it", Jurnal of the royal statistical society, 1925.

789. Zahran, M.A., "Wadi El Raiyan : a natural water reservoir", B.S.G.E., 1970- 1.

790. Zeuner, F.E., Dating the past, and introduction to geochronology, Lond., 1950.

791. ------------, Cultivation of plants, in : Singer et al., A history of technology, Oxford, 1954.

792. Zorbaugh, Harvey, The gold coast, N.Y., 1950.

رقم الإيداع : ١٩٩٥/٧٣١٤

L. S. B. N

977-07-0410-5